

المَسِّنُونُ هَمْلٌ

عَزَّازُ الدِّين

2010-01-27

www.alukah.net

شرح السُّجُونِ عَلَى الْفَيْرَابِنِ فِي الْكِتَابِ

المسمي

بِهِجْرَةِ الْمُرْضِيَّةِ

فِي حَاشِيَّةِ

الْحَقِيقَاتُ الْوَفِيقَةُ بِمَا فِي

بِهِجْرَةِ الْمُرْضِيَّةِ

مِنَ النِّكَارِ وَالرُّمُوزِ الْخَفِيَّةِ

تأليف

مُحَمَّدُ صَالِحُ بْنُ أَخْمَدَ الْفَرَسِيِّ

دارُ السَّلَامِ

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

المَسِّنُونُ هَمْلٌ

عَزَّازُ الدِّين

٢٧

شرح السطحي على الفيضة بن فالك

المسمى

البهجۃ المرضیۃ

المیث همل

خواص طبلة

كَافَةُ حُقُوقِ الطَّبْعَ وَالنَّسْرَ وَالتَّرْجِمَةِ مَحْفُوظَةٌ

لِلسَّاِشِرِ

دَارُ السِّلَامِ لِلطَّبَاشِرِ وَالنَّسْرِ وَالتَّرْجِيمَةِ

لِصَاحِبِهِ

عبدالغفار محمود البكار

الطبعة الأولى

1421 هـ - 2000 مـ

دار السِّلَامِ

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

القاهرة - مصر 120 شارع الأزهر ص ب 161 الفورية

هاتف 2741578 - 2704280 - 5932820 (202) فاكس 2741750 (202)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

اللهم لا أحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك ، وأصلحي وأسلم على سيدنا محمد كما صليت أنت وملائكة قدسك وعلى آله وصحبه والتابعين من جنك وإنسك ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله .

أما بعد : فإن الكتب التي تعد غرّا في جبه الدهور هي التي تقوم بسد الثغور ، وإن شرح إمام الأئمة وعالم الأمة المستغنى بشهرته عن التعريف جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي الموسوم بالبهجة المرضية في شرح الألفية قد بلغ من الجمع إلى حيث لم يشد عنه إلا غرائب الفن وشوارده ، ومن العمق في التحقيق إلى حيث لا يدرك له شأو ولا قرار ، ومن الإيجاز إلى حد الألغاز ، فهو أفضل شروح الألفية على كثرتها على الإطلاق ، وفي القمة منها باتفاق الخذاق ، ولا أصدق في وصفه مما وصفه به الشارح نفسه ولا سيما في خاتمة الكتاب وصاحب الدار أدرى بما فيها .

وهو بأشد حاجة إلى خدمة لا يقوم بها إلا أحد أخذاد العصور ونوابع الدهور ، ولكنه للأسف لا يزال مطويًا على غره ومنطويًا على سره ، و كنت من عنفوان الشباب أتمنى من أعماق القلب وربما أصارح به بعض الإخوان أن لو كان أحد أكابر المحققين قام بحق خدمته ووفى بما في ذمته ، وتمادي بي الأمر مع الاستغال بتدرисه في بعض الأحيان ، لكن مع ضعف الحال وكساقة البال ، ولم يكن في حسابي قط أن أكون فارس الميدان وسابق حلبة الرهان ، إلى أن رغب بعض نجاء الطلاب في مدارسته لديّ وقرائته عليّ ، فتولدت في داعية خدمة الكتاب وأخذت تقوى بأشد سرعة حتى استولت ليتوها عليّ ، فطفقت أقدم رجلاً علماً بأنها خدمة لكتاب بلغ القمة في التحقيق ، وتسمم الذروة في جودة السبك والتعويق ، وتبوا مكانة الواسطة من عقد كتب البرنامج في ساحة التدريس .

وآخر أخرى استقصاراً لاستعدادي ، واستصعباً للقيام بحق هذه المهمة الخطيرة ، وعلماً بأن الأمر مهما بلغ من الأهمية في حد ذاته فليس الزمان بالزمان

الذى تصرف فيه الأوقات العزيزة إلى مثل هذه الأمور ؛ لكن الداعية تملكتنى وأبى إلا أن تفرض نفسها علىي ، فلما لم أجد بدأ من تلبيقها عزت على الشروع فأخذت أعلق على الكتاب درساً درساً أهجر من أجله الكرى ، وأواصل السير بالسرى حتى أنهيتها إلى حيث اكتفيت به وهو : باب إعراب الفعل ؛ في مدة لم تتجاوز ثلاثة أشهر تقريراً ما عدا بياضات اقتضى ضيق الوقت والاشغال بالتدريس تركها في الأثناء ملائتها فيما بعد في أوقات مختلفة .

فجاء بعون الله وحسن توفيقه على وجه يقول ناظره مما يأخذه من الاستغراب والإعجاب : من أين لهذا العاجز بهذا الأمر العجب .

ومع ذلك لا أزعم أننى وفيت الكتاب حقه كما لا أدعى أننى وفقت للصواب في كل ما كتبته ؛ فإن العجز والقصور عن درجة الكمال أخص صفات العبدية ، فمن أجل ذلك أعده ضرباً من المبالغة إذ أسميه : « التحقيقات الوفية » ، بما في البهجة المرضية ، من النكبات والرموز الخفية » لكنه مما لا ينبغي أن يختلف فيه اثنان أننى خطوت خطوات جريئة في خدمة الكتاب ، وجعلت أكثر مواده على طرف التمام للراغبين والطلاب .

هذا وإننى لمستعد برحابة الصدر وبمزيد الانشراح والسرور لتلقي ملاحظات الأساتذة الكرام عسى أن ينوا على بتصحيح أخطاء وقعت فيها في هذا الكتاب أو غيره ، أو تميم نقص استدركه فيما بعد ؛ فإن ذلك من بذل النصيحة الذى هو حق المسلم على أخيه ، قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : « الدين النصيحة » ثلاثة . قالوا : من يا رسول الله ؟ قال : « لله ولكتابه ولرسوله ولآئمة المسلمين وعامتهم » رواه مسلم .

وأصدق أصدقاء الرجل وأنصحهم له وآمنهم عليه أعندهم بإهداء عيوبه إليه .

ومن المعلوم إن ذلك إذا كان على وجه الشفقة والنصح ، وأما إذا كان على وجه التنقيص والتسيفي فذلك من الغيبة المحمرة عافانا الله منها ، ومن المؤسف أننا قد ابتلينا بها بل بما هو أشد ، فنرى بعضاً من يدعي الغيرة على الإسلام لا يترجح عن الافتراء على أخيه المسلم ويرمييه زوراً بالعظائم ، وما ذلك إلا لأنه يخالفه في بعض ما هو عليه من الخطأ والصواب وهو بذلك داخل في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشْيَعَ الْفَحْشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾^(١) ، فإنما لله وإنما إليه راجعون .

(١) سورة النور آية : ١٩ .

وفي الحديث : « إذا أراد الله بعده خيراً بصره بعيوب نفسه » ، وفي الحديث أيضاً : « رحم الله امرأاً شغلته عيوبه عن عيوب المسلمين » .

وخطتي في هذا الكتاب أنني قد التزمت أموراً :

1 - الاختصار مع التعبير الواضح الحالى عن الإغلاق والتعقيد المخلان بفصاحة الكلام .

2 - الاختصار من قواعد الفن على ذكر ما تقتضى الحاجة إليه بالنسبة إلى الشرح بأن يكون تتميناً أو بثابة التتميم لما هو وارد فيه ، والإعراض عن غرائب الفن وشوارده .

3 - حل مشكلات الكتاب وبيان مأخذ القيود التي زادها ولم يحلوها إلى كتاب آخر ؛ كالكافية والتسهيل وشرحهما ؛ فإن هذه القيود كلها مستنبطة من كلام الناظم كما سనق عليه إن شاء الله تعالى .

4 - بيان فوائد هذه القيود وبيان النكبات والدقائق التي لاحظها في تعبيراته الدقيقة ، أو أشار إليها إشارات غامضة ، وهذه الأمور هي المقصود الأعظم من هذا التعليق .

5 - التعرض لبيان أخطاء وقع فيها الشارح المحقق لعلها لا تتجاوز عدد الأصابع ؛ فلكل جواد كبوة ولكل صارم نبوة .

6 - التعرض إما صراحة أو إشارة لبيان أخطاء وقع فيها المحسنون والمعلقون ؛ ولا سيما المحيسي ميرزا أبو طالب ، وهذا المحيسي قد التزم في كلامه الإغلاق والتعقيد ؛ وبتعبير أصح ركاكة التعبير من ناحية . ومن ناحية أخرى قد اشتمل كلامه على طرف من الدقة لكنها في الأغلب دقة عوجاء متعرجة ؛ فمن دأبه أن يسترسل مع الاحتمالات العقلية من غير أن يلوى على موافقتها للمقام أو للقواعد التقنية ، فمن أجل ذلك جاءت حاشيته كثيرة الأخطاء الطفيفة والجسيمة مع ما انطوت عليه مما استفدناه منها من جملة صالحة من التدقيقـات القوية .

ولكن هذه الحاشية للأسف بما انطوت عليه من الميزتين قد بهرت كبار الأساتذة وعظام المدرسين وشغلتهم بإغلاقها وتعقيدها من جهة ، وبما اشتملت عليه من الدقة من جهة أخرى بمحاولة حل إغلاقها وصرف الطاقة إلى فهم مرماها عن أن يفكروا في أخطائها وانحرافاتها ؛ فبقيت هذه الأخطاء كأنها حقائق مسلمة لم

يتجاسر بل لم يفكر أحد في أن يتعرض لها بالنقد والجرح .

ولكننى والحمد لله لست بالذى ينهر أمم مثل هذه الأمور ، ولا من شأنى التقليد فيما يجري ويدور ؛ فمن ديدنى نقد ما ألاقيه من الأفكار والأراء وعرضها على المحك في نطاق مقدرتى العلمية ، من غير تهيب لعظمة قائلها ولا انبهار أمام علو كعب مبتكريها .

وقياماً بواجب الاعتراف بالجميل وتفادياً عن الدخول تحت قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « المتشبع بما لم يعط كلبس ثوبى زور » رواه الشیخان ، نعترف بأن هذا الاستقلال الفكري قد سرى إلينا من مولانا وشيخنا حامل راية التحقيق والعرفان ، البادل قصارى جهده في نشر علوم الإسلام ، الواقف كل ما آتاه الله من مواهب وقوى على خدمة الإسلام والمسلمين ، وارث النبوة وبركة الوقت ، شيخي الذى في حجره تربت وفي أحضانه ترعرعت ، وفي رحابه نشأت ، المربى العظيم والمرجع الحكيم الشيخ محمد العربكendi ، فقد كان قدس الله سره في قوة الذاكرة وحدة الذكاء ودقة الملاحظة وسعتها ورجاحة العقل وحضور البديهة والنظر إلى العاقب ونبذ التقليد ونقد الآراء واستقلال التفكير ؛ بالإضافة إلى ما أكرمه الله تعالى به من الفراسة الصادقة التي كان ينفذ بها إلى أعماق القلوب كان في هذه الفضائل نسيجاً وحده فيما نعلم ، فكم لاقينا وكم قرأنا لفضلاء العصر فلم نلق من يوازيه في مجموع معانيه ولا من يقاربه ويدانيه .

وليكن هذا آخر الكلام في هذه المقدمة ، وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وأنا العبد المسكين المستكين أسيير ذنبه وكسيير عيوبه آمل سابق فضل ربه الكريم ومنه وكرمه .

محمد صالح بن أحمد
الغرسي

30 رجب / 1410 هـ

19 شباط / 1990 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَخْمَدُكَ اللَّهُمَّ عَلَى نِعْمَكَ وَآلَّائِكَ ، وَأَصْلَيْ وَأَسْلَمْ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتِمِ أَنْبِيَايِكَ
وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالْتَّابِعِينَ إِلَى يَوْمِ لِقَائِكَ .

أَمَّا بَعْدُ :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِن

قوله : على نعمك وآلائك : قال شيخنا العارف بالله الحق الشيخ محمد العربيكندي : النعم والآلاء بمعنى ، وتخصيص بعض إحديهما بالظاهرة والأخرى بالخفية غلط سرى إليه من حمل الحقن الشريف في شرح المطالع إحديهما على الظاهرة والأخرى على الخفية لمناسبة المقام .. اه . ولم يقتصر على آلائك ؛ لأن التكرار في الخطيب ليس بعيوب ، ولتقارب فقرة الحمد لاحتياطها ولا تنقص عنهما نقصاً بينا .

قوله : وأصلي وأسلم : أتى بهما امثالاً لقوله تعالى : ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيْمًا ﴾ ؛
ولأن اختيار عند النبوي كراهة الإفراد .

قوله : على محمد : صرخ باسمه الكريم تلذذاً بذكره ، وإيماء إلى علة وصفه صلى الله تعالى عليه وسلم بخاتم الأنبياء المتضمن عموم البعثة المستلزم زيادة الشرف ؛ ولهذا خصه من بين سائر الأوصاف بالذكر ، ولتوافق فقرة الصلاة سابقتها في التصريح باسم متعلق الفعل .
قوله : خاتم أنبيائك : الخاتم إما بكسر التاء اسم فاعل ، أو بفتحها اسم آلة لما يختص بها كالطابع لما يطبع به ، كما قرئ بهما قوله تعالى : ﴿ وَلَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّنَ ﴾
والمراد بهما آخرهم ، وحمله على خاتم اليد يجعله كنائية أي مجازاً عن الزينة مما يأبه الذوق والأدب ، ولو كان له وجه لفسر بعض المفسرين الآية به .

قوله : وأصحابه : جمع صاحب شذوذًا كظاهر وأظهر بمعنى الصحابي وهو من لقى النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإيمان وإن تخللت ردة .

قوله : والتابعين : المراد به المعنى اللغوي لا الاصطلاحى .

قوله : أما بعد : الإثبات بها سنة لإثبات النبي ﷺ بها في خطبه ، وخالف في أول من تكلم بها ؛ فقيل : داود عليه الصلاة والسلام ، وقيل : قس بن ساعدة ، وقيل : يعقوب بن قطحان ، وهي من فصل الخطاب يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر . وأما : حرف شرط وتأكيد ؛

فهذا شرخٌ لطيفٌ مَزَجْتُهُ بِأَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ ، مَهْذِبُ الْمَاقِصِدِ وَوَاضِبُّ
الْمَسَالِكِ ، يَبْيَّنُ مُرَادَ نَاظِمِهَا ، وَيَهْدِي الطَّالِبَ لَهَا إِلَى مَعَالِمِهَا ، حَوْلًا لِأَبْحَاثِ مِنْهَا

لأن معناها مهما يكن من شيء؛ فقد علق مشروطها وهو التأليف على وقوع شيء ما في الكون مما لا يخلو عنه ضرورة؛ فكانه قال: إنه واقع على كل حال البتة، وليس أما لتفصيل؛ لأنها تقتضي مجملًا قبلها وعديلاً بعدها وكلاهما مفقودان هنا، والتحقيق أن بعد معمول للجواب قدم عليه وجوباً للفصل بين الفاء وأما كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْعَمُ بِرِيلَكَ فَحَدِيثٌ﴾ لا معمول للشرط وإن اختاره السعد؛ وذلك لأن المقصود تقييد الجواب بكونه بعد البسمة والحمدلة لا تقييد الشرط؛ فإنه لا معنى له.

قوله : فهذا : قال الصبان : اسم الإشارة راجع إلى الألفاظ الذهنية المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة على أرجح الأوجه ؛ فهو مستعار مما وضع له وهو المبصر الحاضر للمعقول لشبهه به في كمال إتقان المشير أو السامع إياه حتى كأنه مبصر عنده ، والفاء واقعة في جواب أما ، وجواب الشرط لابد أن يكون مستقبلاً ؛ وكون الألفاظ المشار إليها شرحاً لطيفاً ليس مستقبلاً ؛ فلابد من تقدير أقول بعد الفاء كما أفاده في التصريح .. اه . وللكلام بقية .

قوله : لطيف : في القاموس وكليات أبي البقاء : اللطيف من الكلام ما غمض معناه وخفي .. اه ، وما ألطف شرحه هذا ؟ فمن عادته في هذا الشرح أن يشير إلى المسائل الهامة والنكت الدقيقة ويدفع الاعتراضات القوية باللطف إشارة .

قوله : مزجته : المزج الخلط بلا تمييز ؛ وهو باعتبار بعض الموضع أو باعتبار المجموع ، فربما جعل كلامه مضافاً لكلام المصنف ، وربما جعل كلام المصنف خبراً أو مفعولاً لكلامه إلى غير ذلك ، وربما عكس فيهن وإن أدى ذلك إلى تغيير إعراب النظم أو وجه إعرابه ؛ وذلك رعاية لحسن المزج وجودة السبك ، أو لغير ذلك من النكت على أن المزج يطلق عرفاً على الشرح الذي لم يكن بنحو : قال أقول ، بل يكون مختلطًا بالمتن تميز أم لا .

قوله : مهذب المقاصد : المهدب على صيغة اسم المفعول المنقى والمحرر ، والمراد بالمقاصد : المعاني والمسائل ، وليس على صيغة اسم الفاعل ؛ لأن المراد بهذه الفقرة مدح معانيه بالتهذيب والتحرير ، كما أن المراد بالفقرة التالية مدح ألفاظه بوضوح الدلالة وخلوها عن الركاكة والتعقيد وتكون الفقرتان مدحًا للشرح باستيفائه شروط الفصاحة والبلاغة على أتم وجه وأكمله .

قوله : واضح المسالك : المراد بالمسالك الألفاظ ؛ لأنها مسالك وطرق إلى المعاني ، والمراد بوضوحها: وضوح دلالتها وخلوها عن الركاكة والإغلاق والتعقيد ، وهذا لا ينافي وصف الشرح باللطفة فإن الركاكة والإغلاق عبارة عن خفاء الدلالة . وللطفة عبارة عن خفاء المعنى ودقتها وفرق بينهما .

قوله : يهدي الطالب لها إلى معالمها : بيان للمراد من المعطوف عليه بأن المراد بالتبين :

ريح التّحقيق تفوح ، وجامعٌ لِنَكْتٍ لم يُسْقِه إِلَيْها غَيْرُهُ مِن الشُّرُوح ، وَسَمِّيَّهُ بـ « البهجة المرضية في شرح الألفية » ، وبالله أستعين إنَّه خَيْرٌ مُعِينٌ .

قال الناظم : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . قَالَ مُحَمَّدُ هُوَ) الشَّيْخُ الْإِمامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ جَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (أَبْنُ مَالِكٍ) الطَّائِي الْأَنْدُلُسِيُّ الْجَيَانِيُّ الشَّافِعِيُّ : (أَخْمَدُ رَبِّيُّ اللَّهِ خَيْرُ مَالِكٍ) أَى . أَصِفَّةُ الْجَمِيلِ تَعْظِيمًا لَهُ وَأَدَاء لِبَعْضِ مَا

التبيين الإشاري بأن يهدى الطالب لها إلى ما يكون علائم على مراد الناظم .

قوله : ريح التّحقيق تفوح : قال الصبان : التّحقيق يطلق على ذكر الشيء على وجه الحق ، ويطلق على إثبات المسألة بدليلها مع رد قوادمه .

قوله : نَكْتٌ : في الكليات عن حاشية الكشاف : نَكْتٌ الكلام : أسراره ولطائفه لحصولها بالتفكير ولا يخلو صاحبها غالباً من النَّكْت في الأرض بنحو الأصابع بل لحصولها بالحالة الفكرية المشبهة بالنَّكْت .

قوله : في شرح الألفية : صفة للبهجة المرضية وإن كان واقعاً بعد المعرفة ؛ لأن جزالة المعنى تقتضي الوصفية لا الحالية كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى ، لا متعلق بالمرضية باعتبار المعنى الوصفي ؛ لأنَّه يكون حينئذ تقيد للمرضية والمقصود إطلاقها .

قوله : جمال الدين : أي مجمل أهل الدين ، وقدمه على الاسم ؛ لما قاله ابن الأنباري : من أن اللقب إذا كان أشهر من الاسم يبدأ به قبل الاسم كما في قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمٍ﴾ كما سيأتي في باب العلم وهنا كذلك ، وكرر لفظ محمد ليطابق ما أطلق على نبينا عليهما السلام .

قوله : ابن مالك : ليس صفة لعبد الله كما هو ظاهر صنيع الشارح لثلا يلزم تغيير إعراب المتن وحذف همزة ابن ، بل هو مرفع خبر بعد خبر له ، كذا قال الصبان ، فلا وجه لترديد المحسني أبي طالب بأنَّ ابن الذي هو جزء المتن ، أما الأول فالتجوز في الإضافة أو الثاني فالتجوز في الاتصال ؛ نعم إذا قطع النظر عن الشرح صح أن يقال : إن التجوز إما في الإضافة أو في الاتصال لكن تغيير إعراب المتن مما لم يتحاش عنه شارحنا .

قوله : هو ابن مالك : ليس من قطع النعت ؛ لأنَّ القطع إنما يجوز إذا تعين المعنوت بدونه ولو جنوب حذف المبتدأ في القطع بالرفع ، بل الجملة معتبرة فائدتها تميز المصنف عن غيره من شاركه في الاسم ، ويحتمل أن يكون من قطع البدل بناء على أنَّ ابن مالك من الأعلام الغالبة ، وفي قطع البدل لا يجب حذف المبتدأ ولا الفعل كما صرحا به .

قوله : خير مالك : الأولى جعله منصوباً بأمْدَحْ محنوفاً لا حَالاً لازمة لإيهامه تقيد الحمد بعض الصفات ولابد لا لقلة بدليلة المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام منه .

قوله : وأداء بعض ما يجب له : أي بعض الحامد الواجبة لله تعالى ؛ لأنَّه بإزاء التربة التي

يَجِبُ [عَلَيْنَا] لَهُ ، وَالْمُرادُ إِيجَادُهُ لَا إِخْبَارٌ بِأَنَّهُ سَيُوجَدُ (مُصْلِيًّا) بَعْدَ الْحَمْدِ ، أَيْ دَاعِيًّا بِالصَّلَاةِ ، أَيْ الرَّحْمَةِ (عَلَيَ النَّبِيِّ) هُوَ إِنْسَانٌ أُوحِيَ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ وَإِنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِتَبَلِيلِهِ ، فَإِنْ أَمْرٌ بِذَلِكَ فَرَسُولٌ أَيْضًا ، وَلَفْظُهُ بِالتَّشْدِيدِ مِنَ النَّبَوَةِ ، أَيْ الرَّفْعَةِ ، لِرَفْعَةِ رُتبَةِ النَّبِيِّ عَلَى عَيْرِهِ مِنَ الْخُلُقِ ، وَبِالْهَمْزَةِ مِنَ النَّبَأِ ، أَيِ الْخَبَرِ ،

هي بعض النعم فكون الحمد مجامعاً للشكرا وكون المؤدي بعض المحمد كلاماً مفهوماً من قوله : ربِّي كما لا يخفى .

قوله : لَا إِخْبَارٌ بِأَنَّهُ سَيُوجَدُ : وَإِنْ حَصَلَ بِهِ الْحَمْدُ ضَمِنًا ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ أَنَّ الْمَحْمُودَ أَهْلَ لَأَنْ يَحْمُدُ إِلَّا أَنَّ الْمَقَامَ يَقتَضِيُ الْحَمْلَ عَلَى الْأَكْمَلِ ، وَلَا كَانَ الْحَمْدُ لِكُونِهِ ثَنَاءً إِنَّمَا يَتَأْدِي بِاللِّسَانِ اسْتِحَالَ إِلَيْهِ عَنْهُ حَالُ التَّلْبِيسِ بِهِ ؛ إِذْ كُلُّ مَنْ يَخْبُرُ عَنْهُ الَّذِي هُوَ الْحَمْدُ وَالْخَبَرُ قَوْلٌ : وَلَا يَصْحُ إِلَيْهِ عَنْهُ إِلَّا بِالنَّظَرِ لِلْاسْتِقبَالِ ؛ فَلَذَا قَالَ : سَيُوجَدُ دُونَ يَوْجَدٍ أَوْ مَوْجُودٍ ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي قَوْلِهِ : بَعْدَ الْحَمْدِ ؛ إِذَا صَلَّى لِكُونِهَا بِعْنَى الدُّعَاءِ أَيْ قَوْلٌ : اللَّهُمَّ صَلِّ ، اسْتِحَالَ التَّلْبِيسُ بِهَا حَالَ التَّلْبِيسِ بِالْحَمْدِ ؛ فَتَعْلَمُ أَنَّ يَكُونَ مُصْلِيًّا حَالًا مَقْدَرَةً ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ حَالٌ مَقْارَنَةً ، وَمَقْارَنَةً كُلِّ شَيْءٍ بِحَسْبِهِ ؛ فَمَقْارَنَةً لِفَظْ لِلْفَظِ وَقَوْعَدِ عَقْبِهِ وَاحْتَارَ الصَّبَانُ قَالَ : لَأْنَ نِيَةَ الصَّلَاةِ لَيْسَ صَلَاةً .

قوله : سَيُوجَدُ : الْمَنَاسِبُ بِقَوْلِ الْمَصْنِفِ أَحْمَدُ أَنَّ يَكُونَ بِالْبَنَاءِ لِلْفَاعِلِ .

قوله : مُصْلِيًّا : لَمْ يَأْتِ بِالسَّلَامِ جَرِيًّا عَلَى دُمُّ كِرَاهَةِ الْإِفَرَادِ ؛ فَإِنَّ الْآيَةَ لَا تَدْلِي عَلَى طَلْبِ قَرْنَهَمَا ؛ لَأَنَّ الرَّاوِي لَا تَقْتَضِيُ ذَلِكَ بَلْ إِذَا صَلَّى فِي مَجْلِسِ وَسَلَمَ فِي آخِرِ - وَلَوْ بَعْدَ مَدْهَةٍ طَوِيلَةٍ - كَانَ آتِيَا بِمَا لِي بِهِ ؛ قَالَ الصَّبَانُ : وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدِي وَفَاقَ لِلْحَافَظِ أَبْنَ حَمْرَ وَغَيْرِهِ .

قوله : أَيْ دَاعِيًّا بِالصَّلَاةِ : إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ فَعْلَهُ هُنَا لِلْدُعَاءِ لِلْمَفْعُولِ بِأَصْلِ الْفَعْلِ فِي شَرْحِ الرَّضِيِّ لِلشَّافِعِيِّ وَيَجِيءُ فَعْلُ لِلْدُعَاءِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِأَصْلِ الْفَعْلِ نَحْوُهُ : جَدَعْهُ وَعَقَرَتْهُ ؛ أَيْ قَلَتْ لَهُ : جَدَعًا وَعَقَرًا لَكَ ، أَوْ الدُّعَاءُ لَهُ نَحْوُهُ : سَقَيْتَهُ ؛ أَيْ قَلَتْ لَهُ : سَقِيًّا لَكَ .

قوله : بِشَرْعٍ : مَتَعْلِقٌ بِأَوْحِيٍ عَلَى تَضَمِنِهِ مَعْنَى أَمْرٌ سَوَاءً أُوحِيَ إِلَيْهِ ابْتِدَاءً أَوْ بَعْدَ وَحْيِهِ لِمَنْ قَبْلَهُ ، وَبِهَذَا انْدَفَعَ إِشْكَالُ كَثْرَةِ الرَّسُلِ مَعَ قَلَةِ الْكِتَابِ وَالصَّحْفِ الْمُنْزَلَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ .

قوله : مِنَ النَّبَوَةِ أَيِ الرَّفْعَةِ : قِيلَ : عَلَيْهِ : الَّذِي فِي كَلَامِ أَهْلِ الْلُّغَةِ أَنَّ النَّبَوَةَ الْمَكَانِ الْمُرْتَفَعُ لَا الرَّفْعَةُ ، وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مَضَافِ أَيِ ذِي الرَّفْعَةِ ؛ كَذَا فِي حَوَاشِيِّ جَمْعِ الْجَوَامِعِ ؛ لَكِنْ فِي السِّيَالِكُوتِيِّ عَنْ شَمْسِ الْعِلُومِ : النَّبَوَةُ الْأَرْتَفَاعُ .

قوله : مِنَ الْبَنَاءِ أَيِ الْخَبَرِ : اشْتِقَاقُ النَّبِيِّ بِالْمَعْنَى الْمَذَكُورِ مِنَ النَّبَأِ بِعْنَى الْخَبَرِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ سَيِّبوِيَّهُ وَيُؤَيِّدُهُ جَمْعُهُ عَلَى ثَبَأً وَأَنَبَأً ، وَقَرَاءَةُ نَافِعٍ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ بِالْهَمْزَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا تَزَمَّنُ

لأن النبي مُخِبِّرٌ عن الله تعالى ، والمراد به نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (المُصْطَفَى) ، أي المختار من الناس كما قال عليه السلام في حديث رواه الترمذى وصححه : « إنَّ اللَّهَ أَصْصَطَفَ مِنْ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلَ ، وَاصْصَطَفَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ بْنِي كَنَانَةً ، وَاصْصَطَفَ مِنْ بْنِي كَنَانَةَ قُرَيْشًا ، وَاصْصَطَفَ مِنْ قُرَيْشٍ بْنِي هَاشِمٍ ، وَاصْصَطَفَنِي مِنْ بْنِي هَاشِمٍ ». وقال

العرب إبدال الهمزة بالياء وإدغامه إلا أهل مكة جمع على أنبياء نحو : سخي وأسخياء ، وليس المراد أنه اشتق النبي يعني المخبر أولاً ثم أطلق على النبي المذكور إطلاقاً للعام على الخاص كما توهם ؛ فإنه لم يثبت فعال يعني مفعول إلا عند البعض ، حيث قال الشاعر :

أَمْنَ رِيحَانَةَ الدَّاعِيِ السَّمِيعِ

نعم لو ثبت بناء يعني أخبر كما في الصحاح كان النبي مشتتاً من النبا يعني الإخبار فيكون فعيلاً يعني فاعل ؛ لكن صاحب القاموس والبيهقي ينكروه ؛ كذا في عبد الحكيم على عقائد العضد ، فقول الشارح : لأن النبي مخبر إلخ : بيان للمناسبة فقط فما قيل لأن النبي مخبر بالفتح أو الكسر على أن فعيلاً يعني مفعول أو فاعل ليس بشيء ؛ كذا في الشربيني على شرح جمع الجواب .

قوله : لأن النبي مخبر : الأنسب بالمعنى المذكور للنبي أن يكون على صيغة اسم المفعول لوجود مأخذ التسمية في كل نبي ولو غير رسول ، ويجوز أن يكون بصيغة اسم الفاعل بناء على أنه يكفي في مناط التسمية إمكان الإخبار عن الله بما أوحاه إليه في حق نفسه .. اهـ . ملخصاً من القاضي زكريا والشربيني .

قوله : المختار من الناس : يعني أن حذف المتعلق للعموم ، ولا حاجة إلى القول بحذف المصطفى عليه ؛ لأن المتعارف في أمثال هذا الكلام أن المصطفى منه هو المصطفى عليه بدون حاجة إلى ذكر ولا تقدير .

قوله : كما قال النبي إلخ : خبر مبتدأ ممحظف ؛ أي هو كما قال النبي على أنه استئناف يباني والكاف للتعليل ، وحمله على أنه مفعول مطلق مجازي للمختار والمصطفى بعيد ؛ لأنه يكون حينئذ تقييداً له وهو غير مراد ؛ والحديث الأول يدل على أنه مصطفى ، والثاني يدل على أنه مختار من الناس ، ولا يخفى ما في الإitan بالحديثين مطابقين للفظ المصنف وتفسير الشارح لفظاً وترتيباً وإنجماً وتفصيلاً من الإجادة والحسن .

قوله : من ولد إبراهيم إسماعيل : هكذا الرواية بدون زيادة ولد قبل إسماعيل ؛ فقول المحسني لفظ ولد هنا ساقط من الأقلام هجوم على مخالفة الرواية والعبث بحديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بمجرد التشكي .

في حديث رواه الطبراني : « إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ خَلْقَهُ فَاخْتَارَ مِنْهُمْ بَنِي آدَمَ ، ثُمَّ اخْتَارَ بَنِي آدَمَ مِنْهُمْ أَجْرَ الْعَرَبَ ، ثُمَّ اخْتَارَ الْعَرَبَ فَاخْتَارَ مِنْهُمْ قُرَيْشًا ؛ ثُمَّ اخْتَارَ قُرَيْشًا فَاخْتَارَ مِنْهُمْ بَنِي هَاشِمَ ، ثُمَّ اخْتَارَ بَنِي هَاشِمَ فَاخْتَارَنِي ، فَلَمْ أَزَلْ خِيَارًا مِنْ خِيَارِ » ، (و) عَلَى (آلِهِ) أَئِي أَقْرَبِهِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَلِّبِ (الْمُسْتَكْمِلِينَ الشُّرْفًا) ، يُفْتَحُ الشَّيْنَ بِاِنْتِسَابِهِمْ إِلَيْهِ .

(وأَسْتَعِنُ اللَّهَ فِي) نَظْمِ أَرْجُوزَةِ ، (الْفَيْفَةِ)

قوله : إن الله اختار خلقه إلخ : قال الشهاب في شرح الشفاء : أي أراد الله أن يخلق خلقه ويوجدهم ، فلما أوجدهم تخيرهم فاختار منهم بني آدم ، وقيل : اختيار خلقه يعني اختيار منهم ففيه حذف وإيصال ، وقوله : فاختار بيان له ومثل هذا قوله : ثم اختار بني آدم إلخ .

قوله : فلم أزل خياراً من خيار : في النهاية لابن الأثير : جمل خيار وناقة خيار ؛ أي مختار ومحترأ ، وفي القاموس : خيار المال نضاره ، وفيه النضار بالضم الجوهر الخالص من التبر ، وفي المعجم الوسيط : الخيار المنتقى للمفرد والمذكر وفروعهما .. اهـ . ومن لبيان المختار منه .

قوله : أي أقاربه المؤمنين إلخ : قال : قال شيخنا العارف بالله المحقق مولانا الشيخ محمد العربيكتندي : ما يقال أن مذهب الشافعي أن آل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أقاربه المؤمنين من بني هاشم والمطلب إنما هو في مقام حرمة الزكاة ، وأما في مقام الدعاء فينبغي أن يعم ، وقال الصبان : الأنسب هنا تفسيره بأقلياء أمته ؛ فيدخل الصحابة لا خصوص الأقارب ولا عموم الأتباع ؛ لعدم ملائمتها لقوله : المستكمليين الشرفا ، وما اشتهر من أن اللائق في مقام الدعاء تفسيره بعموم الاتباع ، فحيث لم توجد قرينة التخصيص ، فأما إذا وجدت فيخصص بحسبها .

قوله : بفتح الشين : أي على أنه مفعول المستكمليين وهو إنما يعني المكمليين والسين والتاء للبالغة ؛ تقول : استكملت الأمر أي كملته ، وهو المناسب بمقام المدح ، أو السين والتاء للطلب لا بضم الشين على أنه نعت ، والمستكلمين إنما لازم يعني الكاملين أو متعد والمفعول محدود ؛ أي كل شرف ؛ وذلك لأنه على الضم ليس في ذكر الشرفا كبير فائدة ؛ لأن فهامه من المستكمليين ولأن الأول أبلغ في المدح ، ولثلا يلزم قصر المددود وإن جاز للضرورة .

قوله : بانتسابهم إليه : مفهوم من إضافة ألل إلى ضمير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم .

قوله : وأستعين الله : الإعانة هنا يعني الإقدار وسماه إعانة ؛ لأنها بصورة الإعانة من حيث كون المقدور بين قدرتين : قدرة العبد كسبا بلا تأثير ، وقدرة الله تعالى بإيجادا وتأثيرا .

قوله : في نظم أرجوزة : قدر النظم ؛ لأن الاستعانة إنما تكون على الفعل ، والأرجوزة للإشارة إلى موصوف الألفية قبل العلمية ، وإلى أنها كلها من الرجز الذي هو مطبوع وهو

..... عدتها ألف بيت أو ألفان بناء على أن كل شطر بيت ، ولا يقدح ذلك في النسبة كما قيل لتساوي النسب إلى المفرد والمثنى كما سيأتي (مقاصد النحو) أي مهماته ، والمراد به المراد لقولنا علم العربية ، المطلق على ما يعرف به أواخر الكلم إغراها وبناء وما يعرف به ذواتها صحة واعتلالا ، لا ما يقابل التصريف (بها) أي فيها (محوية) أي مجموعه .

أولى من تقدير غيره قصيدة ؛ لأن القصيدة ما بني قوافيها على حرف واحد ، وفي بمعنى على ؛ لأن الاستعارة وما تصرف منها إنما تتعدي بعلى ، وما قيل من أنه ضمن استعين معنى ما يتعدى بفي من أستخير أو أرجو فغير مرضي ؛ لأن الاستخاراة إنما تكون قبل الفعل للمتردد وإذا ضمن معنى أرجو يصير تقدير الكلام : أستعين الله راجيا في نظم الألفية ، فالمحذور - وهو عدم تعدي ما قبل في بها - باق . نعم تضمين معنى الشروع على أن التقدير : أستعين الله شارعا في نظم الألفية صحيح .

قوله : عدتها ألف بيت : إشارة إلى وجه التسمية وإلى أن النسبة من نسبة المعدود إلى العدد .

قوله : ولا يقدح ذلك : أي كون عدتها ألفي بيت .

قوله : أي مهماته : لما كان المقاصد جمعا مضافا مفيدا للاستغراف وهو خلاف الواقع لترك المصنف بعض الأبواب وكثيرا من المسائل ، وكان بين قول المصنف - رحمة الله تعالى - هنا مقاصد النحو .. إلخ ، وقوله : في خاتمة الكتاب : نظما على جل المهمات اشتمل مخالفة ظاهرة صرف الشارح المحقق الكلام عن الظاهر وجمع بينهما بحمل المقاصد هنا على المقاصد الكاملة وهي المهمات والمهمات هناك على المقاصد حيث فسر جل المهمات بمعظم المقاصد ، والمراد بمعظم المقاصد : مهماتها بقرينة كون المقام مقام المدح فيصير مؤدى القولين واحدا وهو أن الألفية مشتملة على مهمات المسائل النحوية فللها در الشارح من محقق .

قوله : علم العربية المطلق إلخ : وذلك لتخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بهما وإن أطلق على ما يشمل اثنى عشر علمًا : اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وإنشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ، ومنه التواريخ ، وجعلوا البديع ذيلا لا علمًا برأسه ؛ كذا في الصبان .

قوله : لا ما يقابل التصريف : في الصبان : هذا اصطلاح القدماء ، واصطلاح المؤخرين : تخصيصه بما يقابل التصريف .

قوله : أي فيها : من ظرفية المدلول في الدال ؛ لأن الألفية اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعنى المخصوصة ، والمقاصد تلك المعاني .

(تَقْرِبٌ) هذِهِ الْأَلْفِيَّةُ ، لِأَفْهَامِ الطَّالِبِينَ (الْأَقْصِيُّ) أَيْ الْأَبْعَدُ مِنْ عَوَامِضِ الْمَسَائِلِ فِي صِيرُورٍ وَاضِحًا (بِلْفَظِ مُؤْجِزٍ) قَلِيلُ الْحُرُوفِ كَثِيرُ الْمَعْنَى ، وَالبَاءُ لِلِّسَابِيَّةِ وَلَا يَدْعُ فِي كَوْنِ الإِيْجَازِ سَبَبًا لِسُرْعَةِ الْفَهْمِ كَمَا فِي « رَأَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ وَأَكْرَمْتَهُ » دُونَ « أَكْرَمْتَ عَبْدَ اللَّهِ » ، وَيُجَوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْنَى مَعَ - قَالَهُ ابْنُ جَمَاعَةَ - (وَتَبَشَّطُ الْبَذْلُ) يُشَكُّونَ الذَّالَ الْمُعَجَّمَةَ ، أَيْ الْعَطَاءَ (بَوْعِيدُ مُنْجِزٍ) أَيْ سَرِيعُ الْوَفَاءِ ، وَالْوَعْدُ فِي الْخَيْرِ وَالإِيْعَادُ فِي الشَّرِّ إِذَا لَمْ تَكُنْ قَرِينَةً .

(وَتَقْتَضِي) بِخُسْنِ الْوِجَازَةِ الْمُقْتَضِيَّةِ لِسُرْعَةِ الْفَهْمِ (رَضَيَ) مِنْ قَارِيَّهَا بَأْنَ لَا يَعْتَرِضُ عَلَيْهَا (بِغَيْرِ سُخْطٍ) يَشُوبُهُ (فَائِقَةً أَلْفِيَّةً) الْإِمَامُ أَبِي زَكْرِيَا يَحْفَنِي (أَبِنِ

قوله : لأَفْهَامِ الطَّالِبِينَ : جَمْعُ فَهْمٍ ، وَاللَّامُ بَعْنَى إِلَى .

قوله : وَالبَاءُ لِلِّسَابِيَّةِ : وَيَكُونُ فِيهِ غَايَةُ الْمَدْحِ لِلْمَصْنُفِ ؛ حِيثُ اتَّصَفَ بِالْقَدْرَةِ عَلَى تَوْضِيحِ الْمَعْنَى الْغَامِضَةِ وَتَقْرِيَّهَا إِلَى الْأَفْهَامِ بِالْأَلْفَاظِ الْوَجِيزَةِ الَّتِي مِنْ شَأنِهَا أَنْ تَبْعُدَهَا ؛ وَذَلِكَ بِسَبِّبِ الْمَبَالَغَةِ فِي تَهْذِيبِ الْأَلْفَاظِ الْغَامِضَةِ وَتَنْقِيَّهَا وَإِجَادَةِ تَرْتِيبِهَا وَسَبَكِهَا ؛ إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ السَّبِّبُ حِينَئِذٍ هَذِهِ الْمَبَالَغَةُ لِلِّإِيْجَازِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ فِيمَا بَعْدَ : بِخُسْنِ الْوِجَازَةِ .

قوله : وَيُجَوزُ أَنْ تَكُونَ بَعْنَى مَعَ : وَحِينَئِذٍ يَكُونُ حَالًا مِنَ الْأَقْصِيِّ لَمْ فَاعِلْ تَقْرِبٌ ، لَئِلَا يَلْزَمُ اتِّحَادَ الْمَصَاحِبِ وَالْمَصَاحِبِ أَوْ مِنْ فَاعِلْ تَقْرِبٌ بِتَقْدِيرِ مَضَافٍ ؛ أَيْ مَعَ وِجَازَةَ الْفَظِّ ؛ أَفَادَهُ الصِّبَانُ .

قوله : أَيْ الْعَطَاءُ : اسْمُ مَصْدَرِ الْإِعْطَاءِ يَعْنِي تَكْثُرُ إِفَادَةِ الْمَسَائِلِ وَالْفَوَائِدِ وَتَعْرِضُهَا عَلَى قَارِيَّهَا ؛ فَإِنْ بَسَطَ الْبَذْلُ كَنَايَةً عَنْ كَثْرَةِ الْإِعْطَاءِ ؛ يَقَالُ : بَسَطَ فَلَانُ الْبَذْلُ إِذَا أَعْطَى الْجَزِيلَ .

قوله : بَوْعِيدُ مُنْجِزٍ : إِسْنَادُ الْوَعْدِ إِلَيْهَا مَجَازٌ وَالْوَاعِدُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ النَّاظِمُ ؛ فَإِنْ تَعْرَضَهُ لِلتَّأْلِيفِ يَتَضَمَّنُ الْوَعْدَ بِبَسَطِ الْبَذْلِ ، وَالْمَرَادُ بِالْإِنْجَازِ : بِيَانِ الْفَوَائِدِ عَلَى وَجْهِ يَقْتَضِي سُرْعَةِ الْفَهْمِ ؛ لَأَنَّ الْمَرَادَ بِبَسَطِ الْبَذْلِ : بِيَانِ الْفَوَائِدِ وَلِفَهَامَهَا لِلْطَّالِبِينَ ، وَالبَاءُ فِي بَوْعِيدٍ لِيُسَتَّ لِلِّسَابِيَّةِ ؛ لَأَنَّ بَسَطِ الْبَذْلِ هُوَ الْوَفَاءُ بِالْوَعْدِ وَهُوَ مُسَبِّبُ عَنِ الْوَعْدِ لَا عَنِ الْوَعْدِ الْمُنْجِزِ ؛ لَأَنَّ الْإِنْجَازُ هُوَ الْوَفَاءُ بِسُرْعَةٍ فَكِيفَ يَكُونُ سَبَبًا لِلْوَفَاءِ ؛ بَلْ الْبَاءُ بَعْنَى مَعَ .

قوله : بِخُسْنِ الْوِجَازَةِ : الْمَفْهُومَةُ مِنْ قَوْلِهِ : بِلْفَظِ مُؤْجِزٍ .

قوله : بَأْنَ لَا يَعْتَرِضُ عَلَيْهَا : إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالرَّضِيِّ : الرَّضِيُّ عَنْهَا .

قوله : يَشُوبُهُ : أَيْ يَشُوبُ الرَّضِيَّ عَنْهَا ؛ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِسُخْطٍ : السُّخْطُ عَنْهَا لَا مُطْلَقُ السُّخْطِ .

قوله : فَائِقَةً : قَالَ الصِّبَانُ : وَإِنَّا فَاقْتَهَا ؛ لَأَنَّهَا مِنْ بَحْرٍ وَاحِدٍ ، وَأَلْفِيَّةُ ابْنِ مَعْطَى مِنْ بَحْرَيْنِ ، وَلَأَنَّهَا أَكْثَرُ إِحْكَامًا مِنْهَا .

مُغطٍّ) عبد النور الزواوي الحنفي ، (وَ) لكن (هُوَ بِسَبَقٍ) أي : بسبب سبقه إلى وضع كتابه وتقديم عصره ، (حَائِزٌ) أي جامع (تفضيلاً) لتفضيل السابق شرعاً (لَ) وعُرْفًا ، وهو أيضاً (مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلَا) عليه لانتفاعى بما ألفه وأقتدائى به .

قوله : ولكن هو إلخ : إشارة إلى أن هذا الكلام من المصنف استدراك ما قبله .

قوله : أي بسبب سبقه .. إلخ : يعني أن المراد بالسبق : ما يعم السبق إلى وضع الكتاب وتقديم العصر لا أحدهما كي يصح سببته لكل من حيازة الفضل واستيصال الثناء ؛ وذلك لأن السبب لحيازة الفضل هو تقدم العصر كما قال لتفضيل السابق إلخ . لا السبق إلى وضع الكتاب ؛ فكم من متاخر إلى وضع كتاب في فن أفضل من المتقدم إليه ، والمستوجب للثناء هو التقدم إلى وضع الكتاب ؛ أي الانتفاع والاقتداء به المسببان عنه كما أشار إليه فيما بعد بقوله : لانتفاعى بما ألفه إلخ ، لا تقدم العصر كما لا يخفى .

قوله : تفضيلاً : إما مصدر فضليه على غيره أي حكمت له بالفضل ، أو المراد به الفضل نفسه من إطلاق المسبب على السبب ، أو المصدر المبني للمجهول ؛ أي كونه مفضلاً فلا يقال : التفضيل صفة الفاعل فكيف يجوزه ابن معطى . خضري .

قوله : لتفضيل إلخ : علة لكون السبق سبباً لحيازة الفضل .

قوله : لتفضيل السابق : أي من حيث إنه سابق وإلا فكم من لاحق أفضل من السابق .

قوله : شرعاً : لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « ما من عام إلا والذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم ». رواه الترمذى بسند صحيح ، قال المناوى : وفي البخارى ما هو بمعناه ، ولقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « ما من عام إلا ينقص الخير فيه ويزيد الشر » رواه الطبرانى ، ورمز الشارح في الجامع الصغير بحسنه ، قال المناوى : وقال السخاوى : سنته جيد وورد بسند صحيح : « أمس خير من اليوم ، واليوم خير من غد ، وكذلك حتى تقوم الساعة » ، واستدلال الحشى بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « خير القرون قرنى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » ليس بتام .

قوله : مستوجب : أي مستحق اهـ . سـ . ويحتمل أن السين والتاء للتصيير ؛ أي مصير الثناء للتصيير واجتاً على ؛ قاله الصبان .

قوله : ثنائي الجميل : قال الجمهور : الثناء مختص بالخير ، وقال ابن عبد السلام : يعمه ، والشر والجميل إما صفة لازمة أو مخصوصة أو معمول للثناء ؛ أي ثنائي الثناء الجميل ، أو ثنائي بالجميل .

(وَإِنَّ اللَّهَ يَقْضِي بِهَبَاتٍ) أَيْ عَطَايَا مِنْ فَضْلِهِ (وَافِرَةٌ) أَيْ زَائِدَةُ وَالْجُمْلَةُ (م) خَبَرِيَّةٌ أُرِيدَ بِهَا الدُّعَاءُ ؛ أَيْ : اللَّهُمَّ أَفْضِلْ بَذَلْكَ (لَيْ) قَدْمَ نَفْسِهِ لِحِدْيَتِ أَبِي دَاوُد « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِذَا دَعَا بَدَأَ بِنَفْسِهِ » (وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ) أَيْ مَرَاتِبِهَا الْعَلِيَّةِ .

قوله : والله يقضي : قال الراغب : القضاء فصل الأمر قولًا كان ذلك أو فعلًا ، إلى أن قال : ومن الفعل الإلهي قوله : ﴿ وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْعَيْنِ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ ﴾ اهـ . وهذا هو المراد هنا لا القضاء بالمعنى الاصطلاحي الذي هو إرادة الله الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال ، فإنه لا يناسب الطلب .

قوله : أي عطايا من فضله : هذا بجملته تفسير للهبات ؛ لأن الهبة العطية بدون مقابل .

قوله : لي وله : الظرفان متعلقان بيقضي ، أو صفتان لهبات .

قوله : حديث أبي داود إلخ : قال الحشبي فيه : إن ذلك من خصائصه بِعَلَيْهِ السَّلَامُ وهو مردود ، قال العلامة المناوي في شرح هذا الحديث : ومن ثمة ندبوا للداعي أن يبدأ بالدعاء لنفسه قبل دعائه لغيره ؛ فإنه أقرب إلى الإجابة ؛ إذ هو أخلص في الاضطرار ، وأدخل في العبودية ، وأبلغ في الافتقار ، وأبعد عن الزهو والإعجاب وذلك سنة الأنبياء والرسل ؛ قال نوح : ﴿ رَبِّنَا أَغْفِرْ لِي وَلِوَلِيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتَنَا مُؤْمِنًا وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ وقال الخليل : ﴿ وَاجْتَبَنَنِي وَبَيْنَ أَنْ تَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴾ وقال : ﴿ رَبِّنَا أَجْعَلْنِي مُقِيمَ الْقَلَوَةِ وَمِنْ دُرِّيَّقَةِ ﴾ . ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فِيهِمْ أَفْتَدَهُمْ أَفْتَدَهُمْ ﴾ . اهـ .

قوله : في درجات الآخرة : هو صفة للهبات لا غير ؛ لأن الدرجات لا تكون ظرفًا للقضاء وهو يتضمن الدعاء بالدرجات أيضًا ، وإنما خصها بالذكر ؛ لأنها المهم عند العاقل ، وأن الدعاء لابن معطى بعد موته إنما يأتي بها .

قوله : أي مراتبها العلية : أي الرفعية هو بجملته تفسير للدرجات ؛ قال أبو عبيدة : الدرج إلى الأعلى ، والدرك إلى أسفل ، وقال الراغب : يقال للمنزلة درجة إذا اعتبرت بالصعود دون الامتداد على البسيط كدرجة السطح والسلم .

هذا بابُ شرح الكلام

وشرح ما يتألف منه الكلام وهو الكلم الثلاث (كلامنا) أي معاشر التحويين

(الكلام وما يتألف منه)

قوله : هذا باب شرح الكلام إلخ : الإشارة مع أن المشار إليه غير موجود إما إلى ما في نفسه من العلم وذلك حاضر عنده أو إلى الباب مع أنه غائب ؛ لأنه متوقع قريب نازل لقربه منزلة الحاضر ، وقال : شرح الكلام ولم يقل حد الكلام ؛ لصعوبة الحكم على التعريف بأنها حدود ؛ لأن الحد يكون بالجنس والفصل ، وتميز الجنس عن العرض العام والفصل عن الخاصة أصعب من خلط الفتاد ؛ قال ابن هشام : حدود النحوة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقة يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود وإنما الغرض تميز الشيء ليعرف أنه صاحب هذا الاسم ؛ ولهذا لا تراهم يحتزرون عما يحتزز عنه أهل العقليات من استعمال الجنس البعيد ونحوه .. اهـ . وإذا سلم أن تعريف الأمور الاصطلاحية حدود بناء على ما قاله بعض المحققين من أنها مبنية على اعتبار المعترض مما اعتبر جنسياً فهو جنس ، وما اعتبره فصلاً فهو فصل ، أو أن المراد بالحد مطلق المعرف لا ما هو مصطلح المنطقين ؛ فإنما يصح التعبير بالحد بالنسبة إلى تعريف الكلام فقط ؛ فإن تعريف الكلم الثلاث إنما هي بالخصوص هذا ؛ قال الأشموني : إنما بدأ بتعريف الكلام ؛ لأن المقصود بالذات ؛ إذ به يقع التفاهم .

قوله : وشرح ما يتألف منه الكلام : قال الأشموني : ولم يقل : وما يتركب ؛ لأن التأليف كما قيل أخص ؛ إذ هو تركيب وزيادة وهي وقوع الألفة بين الجزئين ؛ صرخ بلفظ الشرح في المعطوف لاختلاف المشروع وللإشارة إلى اختلاف الشرح في الموضعين ؛ لأن شرح الكلام بتعريفه وشرح الكلم الثلاث بذكر علاماتها ، وأشار الشارح بإظهاره فاعل يتألف إلى أن ضميره عائد على الكلام فكان من حقه الإبراز ولم يربزه جريأا على طريق الكوفيين ؛ أفالده الصبان ، وقد اختار المصنف في الكافية مذهبهم وجرى عليه في هذه الأرجوزة في مواضع كثيرة .

قوله : وهو الكلم الثلاث : أي الاسم والفعل والحرف . يفيد قوله : هذا ، وقوله فيما بعد : هي الكلم التي يتألف منها الكلام أن الحرف يقع جزءاً للكلام وهو موافق لقول ابن هشام أن الكلم يتألف من جملتين كجملة القسم وجوابه ، وجملة الشرط والجواب ، ولا يختص تأليفه باسمين أو اسم و فعل بل ذلك أقل ما يتألف منه .

قوله : أي معاشر التحويين : في بعض النسخ بأي ؛ فيكون مجروراً عطف بيان ، وفي بعضها بدون أي فيكون منصوباً على الاختصاص ، وأشار بهذا التفسير إلى أنه ليس المراد بنا طائفة من النحوة كالبصرية ، وأن كون الكلام لفظاً مفيداً مجتمع عليه بنيهم ، وأتى بالمعاشر

(لفظ) أي : صوت معتمد على مقطع الفم ، فيخرج به ما ليس يلقي من الدوال الأربع كإشارة والخط ، وعبر به دون القول لإطلاقه على الرأي والاعتقاد ، وعكس في الكافية ؛ لأن القول جنس قريب لعدم إطلاقه على المهمم بخلاف اللفظ (مفید) أي مفهوم معنى يحسن السكوت عليه - كما قال في شرح الكافية - والمراد سكوت التكلم : وقيل : سكوت السامع ، وقيل : كلئهما . وخرج به مالا يفيد كأن قام مثلا ، واستثنى منه في شرح التسهيل نقاً عن سبوبه وغيره مفید

بصيغة الجمع لكون النهاية طوائف مختلفة .

قوله : على مقطع الفم : أي مخرجه والتسمية به أولى من التسمية بالخرج ؛ لأنه يفيد أن انقطاع الحروف بعضها من بعض به دون الخرج ؛ فإنه لا يفيده .

قوله : فيخرج به ما ليس بلفظ : أي عن مفید ؛ فإن بينه وبين اللفظ العموم والخصوص الوجهي وكل جنس وفصل كذلك يجوز أن يعتبر كل منهما جنبا باعتبار عمومه ، والآخر فصلا باعتبار خصوصه ؛ لأن جنسية الجنس باعتبار العموم ، وفصيلة الفصل باعتبار الخصوص ، ويحترز بكل عما دخل تحت الآخر من غير المعرف ؛ كذا قالوا ، وهو إنما يصح لو كان المراد بالمفید المعنى اللغوي ، وأما بعد أن فسروه بالمعنى المتعارف عندهم وهو اللفظ المفهوم معنى يحسن السكوت عليه فيكون أخص مطلقا من اللفظ ؛ لأنه يعتبر فيه اللفظ والسكوت وهو إنما يكون عن اللفظ فلا وجه لقولهم هذا إلا أن يقال : هذا الاصطلاح إنما هو للمفید الواقع صفة للفظ ، وإذا اعتبر جنبا لم يعتبر صفة له ؛ فال الأولى أن يقال : المراد بقوله : فخرج إلخ : ما دخل في الجنس حتى يحتاج إلى فصل يخرجه العلاقة اللزوم عدل إلى المجاز موافقة لما هو الشائع في مقام التعريف .

قوله : من الدوال : قيد به مع أن اللفظ يخرج غيره دل أو لا ؛ لأن الدال هو القريب من المعرف المتوجه فيه وغيره يفهم خروجه بالأولى .

قوله : يحسن السكوت عليه : بحيث لا يقى السامع متظروا لشيء آخر انتظارا تماما كالانتظار الذي يقى مع المسند بدون المسند إليه وبالعكس ؛ لكون اللفظ الصادر من التكلم مشتملا على المحكوم عليه وبه .

قوله : والمراد سكوت التكلم : لأن السكوت خلاف التكلم ، فكما أن التكلم صفة التكلم كذلك السكوت ؛ وأن السكون يقتضي سبق الكلام .

قوله : واستثنى منه : أي من مفید ، وقوله : مفید مفعوله ، وفي بعض النسخ بمفید بزيادة الباء ، والظاهر أن الزيادة من قلم الناسخ ولا فكان عليه أن يقول : وأنخرج بدل واستثنى ، ولأن مفهوم مالا يجهله أحد مفید معنى يحسن السكوت عليه ، وبدل عليه قوله : فليس بكلام

مala yajhila ahad nحو «النَّارُ حَارَّةٌ» فَلَيْسَ بِكَلَامٍ ، وَلَمْ يُصْرِحْ بِاِشْتِرَاطِ كَوْنِهِ مُرْكَبًا - كَمَا فَعَلَ الْجَزُولِيُّ كَعِيرِهِ - لِلَا سِتِّغَنَاءَ عَنِهِ إِذَا لَيْسَ لَنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ وَهُوَ غَيْرُ مُرْكَبٍ . وأشار إلى اشتراط كونه موضعاً - أي مقصوداً - ليخرج ما ينطبق به النائم والساهي ونحوهما بقوله : (كاستقِمْ) إِذْ مِنْ عَادَتِهِ إِعْطَاءُ الْحُكْمِ بِالْمُثَالِ ، وَقَيْدٌ فِي التَّسْهِيلِ : المقصود بكونه لذاته ، ليخرج المقصود لغيره كجملة الصلة والجزاء .

وإلا لقال : لأنَّه ليس بمفيد .

قوله : مala yajhila ahad : قال الصبان : إخراج الضروري وغير المقصود من الكلام هو ما ذهب إليه المصنف ونقله في شرح التسهيل عن سيبويه ، والراجح خلافه كما ذهب إليه أبو حيان وغيره . وقال الأمير في حواشي شرح الشذور : الظاهر أنَّ نَحْوَ : السَّمَاءُ فوْقَنَا ؛ كلام مطلقاً ؛ لأنَّ النَّحَاةَ إِنَّمَا يَبْحَثُونَ عَنِ الْلَّفْظِ ، فَكُلُّ مُرْكَبٍ وَافْقَ التَّرَاكِيبِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى كَالْمُبْتَدَأِ وَخَبِيرِهِ الْمَرْفُوعِينِ ، وَالشَّرْطِ وَجَوَابِهِ ، فَهُوَ كَلَامٌ عَنْهُمْ وَلَا نَظَرٌ لِتَجَددِ الْمَعْنَى وَلَا عَدْمِهِ أَهْ . أي ولا للقصد وعدمه .

قوله : على الرأي والاعتقاد : والفرق بينهما : أنَّ الْأَوَّلَ فِي الظَّنَّيَاتِ ، وَالثَّانِي فِي الْيَقِنَيَاتِ .

قوله : ولم يصرح إلَّا : فيه إشارة إلى الجواب .

قوله : كما فعل الجزولي : يعني أنَّ النَّاظِمَ وَافْقَ الْجَزُولِيِّ فِي عَدْمِ التَّصْرِيحِ .

قوله : كغيره : متعلق بتصريح ، والضمير للمصنف ؛ لأنَّ ما وجدناه من كتب الغير متصريح فيها بقيد التركيب ويرشد إليه قول الشيخ خالد الأزهري في التصريح : وعلم من تفسير المفید بما ذكر أنه لا يحتاج إلى قولهم المركب ، والمراد بالغير ما عدا الجزولي ؛ لأنَّ إِذَا قُوِّيَّ الْعَامُ بِالْخَاصِّ أُرِيدَ مِنْهُ مَا عَدَا الْخَاصِّ .

قوله : وأشار إلى اشتراط كونه موضعاً : قال أرباب الشروح والحواشي : لم يصرح المصنف بالتركيب والقصد لإِغْنَاءِ قوله : مفید عنهمَا أَمَا إِغْنَائِهِ عَنِ التَّرَكِيبِ فَظَاهِرٌ ، وَمِنْ ثُمَّةِ وَاقْهَمِ الشَّارِحِ الْحَقْقَ فِيهِ ، وَأَمَا إِغْنَائِهِ عَنِ الْقَصْدِ فَبِدِعَوْيٍ أَنَّ حَسْنَ سَكُوتِ الْمُتَكَلِّمِ يَسْتَدِعِي أَنْ يَكُونَ قَاصِدًا لِمَا تَكَلَّمُ بِهِ وَهِيَ مَنْوَعَةٌ ؛ لِأَنَّ حَسْنَ السَّكُوتِ كَمَا مَرَّ هُوَ أَنَّ لَا يَقِنِ السَّامِعُ مُنْتَظِرًا لِشَيْءٍ آخَرٍ وَإِنْ سَلَمْتَ فِي غَايَةِ الْخَفَاءِ ، وَادْعَى بَعْضُ أَرْبَابِ الْحَوَاشِيِّ أَنَّ الْقَصْدَ دَاخِلٌ فِي مَفْهُومِ الْمَفِيدِ اصطلاحًا وَهِيَ دَعْوَى تَحْتَاجُ إِلَى الإِثْبَاتِ ، وَدُونَهُ خَرْطُ الْقَتَادِ ، فَمِنْ ثُمَّةِ خَالِفِهِمُ الشَّارِحُ الْحَقْقَ وَجَعَلَ قَوْلَهُ : كَاسْتِقْمَ تَتمِيمًا لِلْحَدِّ إِشَارَةً إِلَى اشتراطِ كَوْنِهِ مَقْصُودًا .

قوله : كاستقِمْ : إِمَّا نَعْتَ ثَانَ لِلْفَظِ أَوْ مَفْعُولَ مَطْلَقٍ لِمَفِيدٍ ؛ أي مفید فائدة كفائدة استقِمْ ،

وَالْمَرَادُ بِالْوَارِدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَأَسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾ .

قوله : والجزاء : جرى في هذا على ما ذهب إليه بعض النحاة كابن هشام من أنَّ الكلام في

(وَاسْتَمْ وَفِعْلُ ثُمَّ حَرْفٌ) هي (الْكَلِمُ) التي يتألف منها الكلام لا غيرها ، كما دلَّ عليه الاستقراء ، وذكره الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه المبتكر لهذا

الشروطيات هو مجموع الشرط والجزاء كما هو مذهب المناطقة وجمهور النحاة ، على أن الكلام فيها هو الجزاء والشرط قيد له ، ولإشارة إلى اختيار المذهب الأول قال : والجزاء ، ولم يقل والشرط ؛ ولأنه مثل فيما سبق لما لا يفيد بالشرط ، والحق أن الكلام هو المجموع وأن الرابط إنما هو بين الشرط والجزاء لا بين أجزاء الجزاء ؛ والدليل على ذلك صدق قولك : إن ضربتي ضربتك ، وإن لم يوجد منك ضرب للمخاطب ؛ قاله السيد الشريفي .

قوله : واسم و فعل : المقصود من هذا الكلام حصر الكلمات العربية في هذه الأقسام الثلاثة . كما يصرح به زيادة الشارح لفظ هي .

وقوله : واسم و فعل إلخ : بحسب المتن الكلم مبتدأ وما قبله خبره وأما بحسب الشرح فاسم و فعل ثم حرف مبتدأت صبح الابتداء بها وقوعها موقع التقسيم والتوزيع ، وجملة هي الكلم خبرها قوله : كما دل عليه : الكاف للتعليق مثلها في قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَرْجِعُهُمَا كَمَا رَبَّيْنَا صَغِيرِكُمَا ﴾ وما مصدرية أي لدلالة الاستقراء عليه .

قوله : لا غيرها : وليس المقصود تقسيم الكلم إلى الأقسام الثلاثة حتى يرد عليه ما أوردوه من أنه ليس من حصر الكلمي في جزيئاته ، ولا حصر الكل في أجزائه .

قوله : هي الكلم : أي الكلمات ؛ أي الأنواع الثلاثة للكلمة ؛ فالمراد به المعنى الجنسي للكلمة ، لا المعنى المصطلح الذي هو المركب من أكثر من كلمتين كما توهمنه المحتشى وغيره ؛ لأن المعنى الجنسي هو الذي يصح الحكم بالاسم والفعل والحرف عليه ؛ ولقوله : واحده كلمة وإلا لقال جزءه كلمة أو نحوه ؛ وأن المقام يقتضي بيان أقسام الكلمة لا أجزاء الكلم المصطلح ؛ لأن الباب معقود للكلام وما يتالف منه وهو الكلم الثالث التي هي أقسام الكلمة ، وأيضاً قول الشارح في الترجمة : وهو الكلم الثالث ، وقوله : هنا هي ، وقوله : التي يتألف منها الكلام .

وقوله : ثم الكلم على الصحيح : اسم جنس جمعي تعين المراد ؛ فتبنيه فقد تخطيط الناظرون في هذا المقام ؛ وتقدير هي ليشير إلى أن المقصود الحصر ؛ لأن السكوت في معرض البيان يفيده قوله : التي يتألف منها الكلام : أحذ هذا القيد من قول المصنف في الترجمة وما يتالف منه ؛ فإنه لما أفاد المصنف بالترجمة أن هذا الباب لبيان الكلام وما يتالف منه وبين الكلام ، علم أن ما يذكر بعده بيان لما يتالف منه .

قوله : لا غيرها : قال المحتشى هذا معطوف على الضمير المجرور في منها وعدم إعادة الجار بناء على جوازه عنده ؛ وذلك لأن قوله : وذكره الإمام علي ؛ نص على أن المراد إنما هو هذا مع أن كونه معطوفاً على الأول وعدم ذكره عقبه مما لا وجه له أه . وما قاله ليس بشيء ؛ لأن المقصود بقول الشارح كما دل عليه الاستقراء وذكره الإمام علي : بيان وجه حصر الكلم في الأقسام الثلاثة في

الفَنْ ، وَعَطَفَ النَّاظِمُ الْحَرْفَ بِثُمَّ إِشْعَارًا بِتَرَاخِي رُتْبَتِهِ عَمّا قَبْلَهُ لِكَوْنِهِ فُضْلَةً دُونَهُما ، ثُمَّ الْكَلِمُ عَلَى الصَّحِيحِ اسْمُ جِنْسٍ جَمْعِيٍّ (وَاحِدُهُ كَلِمَةً) وَهِيَ كَمَا قَالَ فِي التَّسْهِيلَ : « لِفَظٌ مُسْتَقِلٌ دَالٌ بِالْوَضْعِ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا أَوْ مَنْوِيٌّ مَعْهُ كَذَلِكَ » ، (وَالْقَوْلُ عَمًّ) الْكَلَامُ وَالْكَلِمُ وَالْكَلِمَةُ

كلام المصنف المقصود في هذا المقام لا ي بيان وجه حصر أجزاء الكلام فيها المذكور في كلام الشارح تبعاً ، وما ذكره الإمام كرم الله وجهه وهو على ما نقله الحشبي : الكلام كله ؛ أي كل أجزائه اسم و فعل و حرف صريح في الدلالة على الحصر المقصود وإن كان أصرح في الدلالة على الحصر المذكور تبعاً ، وما ادعاه من أن العطف على الضمير المحرر بدون إعادة الجار جائز عند الشارح بتقدير تسليمه كان الأولى أن يعيده خروجاً من خلاف الجمهور ، وأما زيادة قوله : لا غيرها مع أن تقدير هي كافية في الإشارة إلى الحصر المقصود فلتنتصيص عليه ؛ لأن تعريف طرف الإسناد كما قالوا : ظاهر في الحصر وليس نصافيه ، وأما عدم ذكره عقب المعطوف عليه بأن يقول هي لا غيرها الكلم ؛ فلأن من حق العطف الوارد للحصر أن يأتي بعد تمام الكلام ؛ تقول : زيد العالم لا غيره .

قوله : إشاعراً بِتَرَاخِي رُتْبَتِهِ : يعني أن ثم مستعارة من التراخي الزماني للتراخي الرتبي وأشار بهذا القول إلى رد ما قاله بعض الشرح من أن ثم بمعنى الواو ؛ إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام .

قوله : لِكَوْنِهِ فُضْلَةً : المراد أنه لا يقع مسندأ ولا مسندأ إليه لأنه لا يقع جزءاً للكلام لثلا يخالف ما سبق .

قوله : ثُمَّ الْكَلِمُ عَلَى الصَّحِيحِ اسْمُ جِنْسٍ جَمْعِيٍّ : هذا مفهوم من قول الناظم واحده كلمة ؛ حيث قال : واحده ولم يقل مفرده ، واسم الجنس الجمعي : ما دل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده

بالتاء في الواحد كتمر وتمرة وهو الغالب . أو في الجمع ككماء وكما ، أو بالياء كروم ورومي .

والإفرادي : ما دل على الماهية لا بقيد القلة والكثرة كماء وتراب قال الصبان : وزاد بعض المحققين

قسماً ثالثاً كأسد وسماه أحاديّاً ومقابل الصحيح قول من قال أنه جمع ، ورد بقوله تعالى : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ

الْكَلِمُ الْطَّيِّبُ﴾ فإنه لو كان جمعاً لوجب تأنيث الوصف ، وبأنه ليس من أوزان الجمع ، وقول من قال

أنه اسم جمع ورد بأن له واحد من لفظه ، والغالب على اسم الجمع خلافه ، واسم الجمع ما دل على

آحاده وليس له واحد من لفظه كقوم ورهط أو كان إلا أنه ليس من أوزان الجمع كركب وصاحب .

قوله : أو تقديرأ : لإدخال اللفظ المحنوف ، فإنه لفظ تقديرأ ، وقوله : أو منوي عطف على لفظ لإدخال

الضمير المستتر لأنه للفظ له تحقيقاً ولاقديرأ ، وإنما هو أمر ينويه الإنسان في نفسه ويعبر عنه ب نحو أنا وأنت مجازاً .

قوله : أو منوي : سواء كان منويأ وجواباً أو جوازاً .

قوله : معه : أي مع اللفظ إلخ . خرج به ما نواه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة .

قوله : كذلك : في الهمج عن التسهيل : أنه إشارة إلى الاستقلال ليخرج الإعراب المقدر ؛ فإنه منوي مع اللفظ وليس بكلمة لعدم استقلاله .

قوله : الكلام والكلم : المراد بالكلم هنا المعنى المصطلح فيرد على الشارح أن المتادر من

قوله عم : عموم القول لما تقدم ، ولم يسبق للكلم المصطلح ذكر فلعل الشارح غفل عمما تقدم

..... أي يطلق على كل واحد منها ولا يطلق على غيرها (وكلمة بها كلام قد يوم) أي يقصد كثيرا في اللغة لا في الاصطلاح ، كقولهم في « لا إله إلا الله » كلمة الإخلاص ، وهذا من باب تسمية الشيء باسم جزئه (٦) ثم شرع في علامة كل من الاسم والفعل والحرف ، وببدأ بعلامة الاسم لشرفه على قسميه باستثنائه عنهما ليقوله الإسناد بطرفه واحتياجهما إليه فقال :

(بالجز) وهو أولى من ذكر حرف الجر لتناوله الجر بالحرف والإضافة قاله في شرح الكافية . قلت : لكن سئلني أن مذهبة أن المضاف إليه مجرور بالحرف المقدر

آنفاً فوافق الشرح هنا فسبحان من لا ي فهو .

قوله : أي يطلق على كل واحد منها : أي يطلق على جميعها إطلاقاً بدائياً لا شمولياً .

قوله : ولا يطلق على غيرها : هذا الحصر مفهوم من السكوت في معرض البيان ؛ فإن المقام مقام بيان معنى القول ، فلما قال : والقول عم ، والمتادر من العموم عمومه ما تقدم علم أنه يخصها ولا يطلق على غيرها ويرد عليه أنه يطلق على المركبات الثنائية غير الكلامية أيضا ؛ لأن القول هو اللفظ الدال على معنى ، وأحاجي المحسبي بأن المراد بالغير ما يغاير عين الشيء وأجزائه وهو على بعده إنما يتمشى في المركبات الثنائية الواقعه أجزاء للكلام والكلم إلا أن يراد بالأجزاء ما يصبح أن تقع أجزاء وقعت بالفعل أم لا مع أنه لم يسبق لها ذكر إلا أن يقال إنها تقدمت في ضمن ما هي أجزاء لها فال الأولى أن يقال إن الحصر إضافي بالنسبة إلى المهمل لا حقيقي ، والكلام إشارة إلى رد القول بأن القول مرادف للفظ كما أن قوله : يطلق على كل واحد منها : إشارة إلى رد الأقوال الثلاثة الآخر وهي أنه مرادف للكلمة ، وأنه مرادف للكلام ، وأنه يعني اللفظ المركب ، والله أعلم .

قوله : أي يقصد كثيرا : إشارة إلى التقليل في قد نسي .

قوله : لا في الاصطلاح : متعلق يقصد لا بكثيرا كما توهنه المحسبي ؛ لأنه يفيد حيثذا يقصد بها الكلام في الاصطلاح لكن قليلاً والحال أن إطلاق الكلمة على الكلام مجاز مهمل في عرف النهاة كما قالوه برمتهم ، ومن ثمة قالوا أن قول الناظم وكلمة بها كلام قد يوم من أدوات الألفية التي لا دواء لها ؛ لأنه بحث لغوي بحث .

قوله : كقولهم : أي العرب .

قوله : وهذا : أي إطلاق الكلمة على الكلام مجاز من باب تسمية الشيء باسم جزئه وليس حقيقة كما قالوا وكما تفيده كلمة قد ؛ لأن قلة الاستعمال من أمارات المجاز .

قوله : شرع : أي أراد الشروع ؛ لأن ذكر الفعل وإبراده الإبراد منه مجاز شائع في الكلام .

قوله : لشرفه على قسميه : الجار متعلق بشرفه على تضمنه معنى العلو .

قوله : واحتياجهما : أي في كونهما جزئين للكلام .

فَذِكْرُ حَرْفِ الْجَرِ شَامِلٌ لَهُ إِلَّا أَنْ يُرَاعِي مَذَهَبَ عَيْرِهِ فَتَأْمَلْ (وَالْتَّوْيِنِ) الْمُنْقَسِمُ لِلْتَّمَكِنِ وَالتَّشْكِيرِ وَالْمُقَابَلَةِ وَالْعَوْضِ وَحْدَهُ نَوْنٌ تَثْبِتُ لَفْظًا لَا خَطَا (وَالنَّدَا) أَيَ الصَّلَاحِيَّةُ لِأَنْ يُنَادِي (وَأَلْ) الْمَعْرَفَةَ .

قوله : فتأمل : إشارة إلى أن حرف الجر لا يشمل الإضافة اللفظية على مذهبه أيضا ، أو إلى أن المتادر من حرف الجر ما يكون مذكورا فلا يشمل الإضافة مطلقا .

قوله : المنقسم إلى : وصف موضع وليس مخصوصا لإخراج تنوين الترم والغالى ؛ لأن تسميتهمما تنويناً مجاز كما قالوا لعدم دخولهما في حد التنوين لثبوتهما خطأ وتنوين التمكן هو اللاحق للاسم العرب المنصرف كرجل وقاض للدلالة على شدة تمكنه في الاسمية وأنه لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف ، وتنوين التشكير هو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تشكيره ليدل على التشكير كسيبويه وآية ، وتنوين المقابلة مالحق بما جمع بـألف وباء ؛ لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم ، وتنوين العوض ما يكون عوضا عن محفوظ جملة كان أو مفردا أو جزا كلمة .

قوله : لفظا : قال ليس بيانا للواقع لا للاحتراز .

قوله : لاخطا : أي لا بصورتها ولا بعوضها وهو ألف فخرج نون لتشفعا وإذا على الصحيح من أنها تكتب ألفا وكذا المدغمة ؛ لأن المنقوش نقش للمدغمين ، ولقلائل أن يقول : فحيثئذ . يخرج التنوين حالة النصب لكونه مصورا بـألف حيئذ . ويحاجب بأن صورة ألف صورة للألف المنقلبة عن التنوين لا التنوين ؛ كالألف المنقلبة عن النون الخفيفة .

قوله : أي الصلاحية لأن ينادي : لما كان الجر والتلوين وأل جوامد غير قابلة للتصرف فيها أبقاها على ظواهرها ، ولما كان النداء والمسند متصرفين حملها على المصدر المبني للمفعول كي يكونا وصفين لذى الخاصة ؛ لأن الأولى بالخاصة أن تكون وصفا قائما ب أصحابها وحمل النداء على الصلاحية له ؛ لأن صلاحية النداء أمر ذوي غير موقوف على معرفة الاسم مع أنه أشمل من النداء بخلاف صلاحية الجر والتلوين وأل فإنها موقوفة على معرفته فيلزم من حملها على الصلاحية الدور ، وأما صلاحية الإسناد - وإن كان أمرا ذوقيا - غير موقوف على معرفة الاسم إلا أنها علامة معقوله خفية لا يدركها المبتدئ فلذا لم يحمل الإسناد على الصلاحية ، وصلاحية النداء وإن كان أمرا معقولا إلا أن النداء لكونه بالحرف الحسوس كان الصلاحية له أمرا ظاهرا لا يخفى على المبتدئ ، والله أعلم . والضمير في قوله : ينادي ، وقوله : والإسناد إليه إما راجع إلى الشيء المركوز في الأذهان أو إلى الاسم لا بوصف الاسمية بل بمحاجحة أنه لفظ أو نحوه كما أنت تشير إلى شبح فتقول : هذا رجل ؛ فإنك لا تلاحظ المشار إليه حين الإشارة بالرجحولة بل بالشبيهة وإن أرجع إلى الاسم بمحاجحة وصف الاسمية لزم اللغو والدور .

وَمَا يَقُولُ مَقَامُهَا كَأْمٌ فِي لُغَةِ طَبَّىٰ، وَسَيَأْتِي إِنَّ أَلْ الْمَوْصُولَةَ تَدْخُلُ عَلَى الْمُضَارِعِ (وَمُسْتَنِدٌ) أَيِّ الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ أَيِّ بِكُلِّ مِنْ هَذِهِ الْأَمْوَرِ (لِلَّا سِمْ تَمْيِيزٌ) أَيِّ الْفِصَالِ عَنْ قَسِيمِيهِ (حَصَّلَ) لِاِخْتِصَاصِهَا بِهِ فَلَا تَدْخُلُ عَلَى غَيْرِهِ، فَقَوْلُهُ : « بِالْجُرْ » مُتَعَلِّقٌ بِحَصَّلَ و « لِلَّا سِمْ » مُتَعَلِّقٌ بِتَمْيِيزٍ مِثَالُ مَا دَخَلَهُ ذَلِكُ « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ »

قوله : وسيأتي إلخ : يعني أن قرينة تخصيص أول بالمعرفة سيأتي .

قوله : وأل : قال ابن هشام : التعبير به أولى من التعبير بالألف واللام ؛ لأنه لا يقال في هل الهاء واللام ، ولا في بل الباء واللام .

قوله : المعرفة : التقيد بالمعرفة لإخراج الموصولة كما أشار إليه بقوله : وسيأتي أن الموصولة إلخ لا لإخراج الزائدة ؛ لأنها - ألم المعرفة - صارت زائدة لسبق تعريف مدخلوها على دخولها أو غير ذلك ؛ قاله المحسني .

قوله : أي الإسناد إليه : أشار إلى أن مسند مصدر ميمي مبني للمفعول وصف للمسند إليه لا للمسند ؛ لما تقدم .

قوله : أي بكل من هذه الأمور : أي لا يجمعها ؟ لأن كل واحد منها خاصة من خواص الأسم .

قوله : أي انتقال : إشارة إلى أن التمييز يعني التميز من إطلاق المصدر على الحاصل به ؛ لأنَّه الثابت للاسم لا التمييز الذي هو فعل الفاعل ؛ أفاده الصبان ، وقال الحشبي : إشارة إلى أنه مبني للمفعول أي كونه مميزاً .

قوله : فلا تدخل على غيره : هذا التفريع ليس جم قوله : ولا يقدح ذلك إلخ بما قبله أحسن انسجام ؛ لأن مناط القدح في الاختصاص هو الجزء السليبي فيه وما قاله الحشبي من أن فائدة التفريع الإشارة إلى أن الباء داخلة على المقصور عليه ، وإلى أن الاختصاص حقيقي لا إضافي ليس بشيء ؛ لأن التفريع على الشيء إنما يكون بعد تقرره والاختصاص لعدم رد قوادمه بعد لم يتقرر ، نعم التفريع لا يخلو من الإشارة إلى ذلك لا أنه المقصود منه .

فقوله : بالجر المتعلق بحصول إلخ : مفرع على مفاد قوله : أي بكل من هذه الأمور إلخ ؛ لأن مفاده أن تميز الاسم يحصل بهذه الأمور وهذا المفاد المقصود هنا إنما يدل عليه كلام الناظم يتعلق بالجر بحصول ، وللاسم بتمييز ، وأما سائر الأوجه التي أوصلتها أرباب الحواشي إلى سبعين أو أكثر فلا تخلو كلها عن نظر ومخالفة للمقصود يعلم بالتأمل فيها .

قوله : مثال ما دخله ذلك : أي ما تقدم ؛ لأنـه كثيـراً ما يشار باسـم الإشـارة المـوضـوع للمـفرد إـلـى متـعدد بتـأوـيلـه بـما تـقـدم أو نـحـوه وـلـم يـقـل مـثـال ذـلـك ؟ قال المـحـشـي : لـثـلا يـتوـهم أـنـ المـقصـود بالـذـات بـيـان الـمـيـزـات .

و « زيدٌ » و « صيهٌ » يُعنى طلب شُكُوتٍ مَا و « مُسلماتٍ » و « حينشِيٌّ » و « كُلٌّ » و « جوارِيٌّ » و « يا زيدٌ » و « الرَّجُلُ » و « أُم سَقَرٌ » و « أَنَا قَمْتُ ». ولا يقدح في ذلك وجود ما ذُكر في غير الاسم نحو :

أَلَمْ عَلَى لَوْ إِنْ كَنْتْ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تَفْتَنِي أَوْاَئِلَهُ
و « إِيَّاكَ وَاللَّوْ » و « يَا لَيْسَنَا نَرَدْ » و « تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ » لِجَعْلِ لَوْ
في الْأَوَّلَيْنِ اسْمًا وَحْذِفَ الْمَنَادِي فِي التَّالِثِ - أَيْ يَا قَوْمٌ ، وَحَذْفِ أَنْ الْمُشَبِّكِ مَعَ
الْفِعْلِ بِالْمُصْدَرِ فِي الْأَخِيرِ أَيْ وَسْمَاعُكَ خَيْرٌ .

ثم أَخَذَ في علامَةِ الفِعْلِ مُقْدَمًا لَهُ عَلَى الْحَرْفِ لِشَرْفِهِ عَلَيْهِ لِكَوْنِهِ أَحَدَ رُكْنَيِ
الْكَلَامِ دُونَهُ فَقَالَ : (بَنَا) الْفَاعِلُ سَوَاءٌ كَانَتْ لِتُكَلِّمُ أَمْ مُخَاطِبٌ أَمْ مُخَاطَبَةً نَحْوِ

قوله : وَأَمْ سَفَرْ : قطعة من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « ليس من ام يرم صيام في ام سفر » حينما سأله رجل حميري أمن امبرام صيام في امسف ، والحديث محمول كما قال الشارح على صوم النفل فلا ينافي قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ .

قوله : وَأَنَا قَمْتُ : لم يكتف بقامت ؛ لَمْ يَتَعَدَّ مَثَلَ مَيْزِ الْأَسْمَاءِ بِمَيْزِ الْفَعْلِ .

قوله : فِي غَيْرِ الْأَسْمَاءِ : أَيْ بِحَسْبِ الظَّاهِرِ .

قوله : إِيَّاكَ وَاللَّوْ : قطعة من حديث وهو بتمامه كما رواه مسلم : « إِيَّاكَ وَاللَّوْ ؛ فَإِنَّ اللَّوْ يَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ » واللَّوْ بتشديد الواو بمعنى قول الشخص : لو كان كذلك أو لو فعلت كذلك لم يحصل لي كذلك .

قوله : لَجَعْلُ لَوْ فِي الْأَوَّلَيْنِ اسْمًا : بدلليل تشديدها إشعاراً بنقلها عن المعنى الحرفي وعدم وفائها بمقتضاهما من الشرط والجزاء .

قوله : وَحْذَفَ أَنْ : أَيْ وَرْفَعَ الْفَعْلَ ، وَحَسْنَ حَذْفِهَا وَجُودُهَا فِي أَنْ تَرَاهُ ، قَالَ الصِّبَانُ : قَالَ الشُّعْنَى : وَحْذَفَ أَنْ مَعَ رَفْعِ الْفَعْلِ لَيْسَ قِيَاسًا عَلَى الْمُخْتَارِ ، وَيَرَوِيُ بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْمَارِ أَنْ وَهُوَ شَاذٌ ، وَيَرَوِيُ أَنْ تَسْمَعُ عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ مَثَلُ لِلرَّجُلِ الَّذِي لَهُ صَبَّتِ فِي النَّاسِ لَكُنَّهُ مَحْتَقِرُ الْمُنْتَظَرِ .

قوله : مَقْدَمًا لَهُ : أَيْ لِلْفَعْلِ لَا لِعَلَمَتِهِ ؛ لَا لِلْمَحْظَظِ فِي التَّقْدِيمِ هُوَ الْفَعْلُ لِشَرْفِهِ ، وَلَا هُوَ لَا عَلَمَةُ الْحَرْفِ .

قوله : بَنَا الْفَاعِلُ : إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ : بَنَا فَعَلْتُ خَصْوَصَ التَّاءَ الْمَفْتُوحَةَ ، بَلْ تَاءَ الْفَاعِلِ مُطْلَقًا مِنْ ذِكْرِ الْمَلْزُومِ وَإِرَادَةِ الْلَّازِمِ ، وَالْإِضَافَةِ فِي قَوْلِهِ : بَنَا الْفَاعِلُ بِيَانِيَةً فَخَرَجَتِ التَّاءُ فِي أَنْتَ فِي نَحْوِ مَا قَامَ إِلَّا أَنْتَ ، وَالْمَرَادُ بِالْفَاعِلِ مِنْ وَجْدِهِ الْفَعْلِ كَضَرِبَتِ أَوْ قَامَ بِهِ كَمْتَ أَوْ نَفَيَ عَنْهِ كَمَا ضَرَبَتِ لَا الْمَعْنَى الْاِسْتِلَاحِيِّ وَهُوَ كَمَا سِيَّاسَيَ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ فَعْلُ الْغُخْتِ حَتَّى يَلْزَمَ الدُّورَ بِأَخْذِ الْفَاعِلِ فِي تَعْرِيفِ الْفَعْلِ ، وَالْفَعْلِ فِي تَعْرِيفِ الْفَاعِلِ ؛ كَذَا قَبِيلٌ ، لَكِنَّ مَا لَا يَخْفَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنْ فَالْتَّعَارِيفِ الْوَارِدَةِ فِي أَمْثَالِ هَذَا الْكِتَابِ مَا لَمْ يُؤْلِفْ لِلْمُبْتَدِئِينَ إِطْلَاعَ الطَّالِبِ عَلَى مَا لَمْ يَعْلَمْ بِوْجَهِ الْوَجْهِ :

(فَعَلْتَ وَ) بِتَاءُ التَّأْنِيْثِ السَّاِكِنَةِ نَحْوَ (أَتَ) وَ « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجَمْعَةِ فَبَهَا وَنَعْمَتْ » وَالْتَّقْيِيدُ بِالسَّاِكِنَةِ يُخْرِجُ الْمُتَّحَرِّكَةَ الْلَّا-حَقَّةَ لِلأَسْمَاءِ نَحْوَ « ضَارِبَةً » فَإِنَّهَا مُتَّحَرِّكَةٌ بِحَرْكَةِ الْإِغْرَابِ وَلَا وَرْبَّ وَلَمْ (وَيَا) الْخَاطَبَةُ نَحْوَ (اَفْعَلِي) وَهَاتِي وَتَعَالِي وَتَقْعِيلَيْنِ (وَنُونِ) التَّأْكِيدُ مُشَدَّدَةٌ كَائِنَةٌ أَوْ مُخْفَفَةٌ نَحْوَ (أَقْبَلَنَّ) وَلَيَكُونَنَّ (فِعْلٌ يَنْجَلِي) أَيْ يَنْكِشَفُ وَبِهِ يَتَعَلَّقُ قَوْلُهُ « بِتَا » وَلَا يَقْدَحُ فِي ذَلِكَ دُخُولُ النُّونِ

بَلْ المقصود مِنْهَا إِفَادَتِهِ زِيَادَةُ مَعْرِفَةِ بَهَا ، وَتَحْصِيلُ ضَابطِ جَامِعِ مَانِعِ لَهَا ، فَالْتَّعْرِيفَاتُ الْوَرَادَةُ فِي مَثَلِ هَذَا الْكِتَابِ أَقْرَبُ إِلَى الْضَّوَابطِ مِنْهَا إِلَى الْتَّعْرِيفَاتِ ؛ وَذَلِكَ لَأَنَّ غَيْرَ الْمُبْتَدَأِ لَابِدُ وَأَنْ يَكُونَ عَلَى عِلْمٍ إِجمَالِيِّ بِالْمَعْرِفَاتِ مِنْ نَحْوِ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ ؛ فَإِنْرَادُ أَحَدِهِمَا فِي تَعْرِيفِ الْآخَرِ لَا يُوجِبُ الدُّورَ حَتَّى يَحْتَاجُ فِي دَفْعِهِ إِلَى التَّكْلِفِ الْمُذَكُورِ ، أَوْ مِثْلِهِ فَإِنَّ الْمُبْتَدَرَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي عِلْمٍ هُوَ الْمَعْنَى الْمُصْطَلَحُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ ، وَحَمْلُهَا عَلَى غَيْرِهِ مَعْجَازٌ لَا قَرِينَةٌ عَلَيْهِ فِي نَحْوِ هَذَا الْمَقَامِ ، وَمَجْرُودٌ وَرُوْدُ الْاعْتَرَاضِ لَا يَكُونُ قَرِينَةً ؛ فَإِنَّ الْمَرَادُ لَا يَدْفَعُ إِلَيْرَادِ كَمَا تَقْرَرَ . وَكَنْ عَلَى ذَكْرِ مِنْ هَذَا فِي سَائرِ الْتَّعْرِيفَاتِ الْجَارِيِّ فِيهَا مِثْلُ هَذَا الْكِتَابِ ؛ فَإِنَّهُ يَنْدُفعُ بِهِ مَعْظُمُ الْجَدْلِ الطَّوِيلِ الْوَارِدِ حَوْلَ الْتَّعْرِيفَاتِ ؛ فَإِنَّهُ مُبْنَى عَلَى كَوْنِ الْتَّعْرِيفَاتِ لَمْ لَمْ يَعْلَمُ الْمَعْرِفَ بِوَجْهِهِ مَوْجِهًةً ؛ فَإِذَا لَوْحَظَ فِي الْتَّعْرِيفَاتِ مَا قَلَنَا مِنْ كَوْنِهَا لِغَيْرِ الْمُبْتَدَئِ وَهُوَ عَالَمُ بِالْمَعْرِفَ مَعْرِفَةً إِجمَالِيَّةً ، وَعَالَمُ بِجَمْلَةِ مِنْ أَحْكَامِهِ لَمْ يَقِنْ لَكَثِيرٍ مِنْ ذَلِكَ الْجَدْلِ مَحْلُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ : وَتَاءُ التَّأْنِيْثِ : أَشَارَ بِهَا التَّقْدِيرُ إِلَى أَنَّ أَنْتَ عَطَفْتَ عَلَى تَاءَ فَعَلْتَ بِتَقْدِيرِ مَضَافِ أَيْ وَتَاءُ أَنْتَ لَا عَلَى فَعَلْتَ حَتَّى يَلْزَمُ الْتَّحْادِ تَاءَ فَعَلْتَ وَتَاءُ أَنْتَ مَعَ أَنْهَمَا نَوْعَانِ مَبَيِّنَانِ أَوْ اسْتِعْمَالِ الْمُشَتَّكِ فِي مَعْنَيهِ فَإِنَّ التَّاءَ مُشَتَّكٌ لِفَظِيِّ بَيْنَهُمَا كَذَا قَيْلُ ؛ لَكِنْ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ التَّاءَ مُشَتَّكٌ مَعْنَوِيٌّ بَيْنَهُمَا مَوْضِعٌ لَمْ يَعْمَلُهَا وَهُوَ الظَّاهِرُ ، وَإِتَّيَانُ الشَّارِحِ التَّاءَ فِي الْمَعْطُوفِ لِرِبطِ الْكِتَابِ بِعُضُّهِ بِعُضُّ .

قَوْلُهُ : مَنْ تَوَضَّأَ إِلَيْخُ : أَتَى بِهِ لِلتَّنْصِيصِ عَلَى أَنَّ نَعْمَ فَعْلٌ لَا اسْمَ كَمَا قَيْلُ ، وَهُوَ قَطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ تَامَهُ : « وَمِنْ اغْتَسَلَ فَالْغَسْلُ أَفْضَلُ » قَالَ الزَّمْخَشِريُّ : الْبَاءُ فِي قَوْلِهِ : فَبَهَا مَتَّعْلِقٌ بِفَعْلٍ مَضْمُرٌ أَيْ بِهِذِهِ الْخَصْلَةِ ، وَالْفَعْلَةُ يَعْنِي الْوَضْوءُ يَنَالُ الْفَضْلَ وَمِثْلُهُ فِي النَّهَايَةِ ، قَالَ الْمَنَاوِيُّ وَقَالَ غَيْرُهُ : هُوَ كَلَامٌ يَطْلُقُ لِلتَّجْوِيزِ وَالْتَّحْسِينِ ؛ أَيْ فَأَهْلًا بِتَلْكَ الْخَصْلَةِ أَوْ الْفَعْلَةِ الْمُحَصَّلَةِ لِلْوَاجِبِ وَنَعْمَتِ الْخَصْلَةِ هِيَ فَحْذَفُ الْمُخْصُوصِ بِالْمَدْحُ .

قَوْلُهُ : وَيَا الْخَاطَبَةَ : أَيْ لَا خَصْوَصُ الْلَّا-حَقَّةَ لِلْوَاجِبِ كَمَا تَوَهَّمَهُ الْعِبَارَةُ ، وَمِنْ ثَمَّةِ مِثْلِ بَيْنَهُمَا يَقُولُ : وَتَقْعِيلَيْنِ .

قَوْلُهُ : هَاتِي وَتَعَالِي : مِثْلُ بَيْنَهُمَا لِلتَّنْصِيصِ عَلَى فَعْلِيَّتِهِمَا بِدَلِيلٍ لِحُوقَهِمَا الْيَاءُ ، وَالرَّدُّ عَلَى مِنْ عَدَهُمَا فِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ .

قَوْلُهُ : وَنُونُ التَّرْكِيدِ إِلَيْخُ : أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْمَرَادُ بِنُونِ أَقْبَلَنَّ عَوْمَ كَوْنِهَا لِلْتَّوْكِيدِ لَا خَصْوَصُ كَوْنِهَا مُشَدَّدَةً .

قَوْلُهُ : فَعْلٌ يَنْجَلِيُّ : فَعْلٌ مُبْتَدَأٌ سَوْغُ الْاِبْتَدَاءِ بِهِ قَصْدُ الْجِنْسِ عَلَى مَا قَالَ الْأَشْمُونِيُّ ، أَوْ كَوْنِهِ قَسِيمُ الْمَعْرِفَةِ ؛ أَيْ الْاسْمُ وَالْحَرْفُ عَلَى مَا قَالَهُ الْمَعْرِبُ ، أَوْ الْإِفَادَةُ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا يَقُولُهُ : الْكَاتِبُ .

قَوْلُهُ : وَبِهِ يَتَعَلَّقُ قَوْلُهُ بِتَا : قَالَ الصَّبَانُ : إِنْ قَلْتَ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَقْدِيمُ مَعْوِلِ الْخَبَرِ الْفَعْلِيِّ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَهُوَ مَنْعِنَعُ قَلْتَ : هَذَا التَّقْدِيمُ مَغْفِرٌ هُنَا لِلضَّرُورَةِ ، أَوْ لِكَوْنِ الْمَعْوِلِ جَارًِا وَمَجْرُورًا

على الاسم في قوله :

أقائلاً أحضروا الشهودا

لأنه ضرورة (سواهما) أي سوى الاسم والفعل (الحرف) وهو على قسمين : مشترك ينافي الأسماء والأفعال (كهل) ولا ينافي هذا ما سيأتي في باب الاستعمال من اختصاصه بالفعل ؛ لأن ذلك حيث كان في حيزها فعل قاله الرضي (و) مختص وهو على قسمين : مختص بالأسماء نحو : (في ، و) ، مختص بالأفعال نحو (لم) .

وال فعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام : مضارع ، وماض ، وأمر . ذكر المصنف علاماتها مقدماً المضارع والماضي على الأمر للاتفاق على إعراب الأول وبناء الثاني والاختلاف في الثالث ، وقدم الأول لشرفه بالإعراب فقال (فعل مضارع يلي لم

والظروف يتسع فيها مع أن منع هذا التقاديم أحد المذهبين ، وثانيهما : جوازه وهو الأصح .

قوله : أقائلن إلخ : ما قبله :

أريت إن جئت به أملودا مرجلأ ويلبس البرودا

ولا ترى مالا له مدوا

أريت أصله : أريت بمعنى أخبرني ، والأملود بضم الهمزة الناعم ، وأقائلن بمعنى هل أنتم قائلن ، وقوله : الشهودا أي على أن الولد الذي حبت به من حليلها .

قوله : ضرورة : أي اضطراراً كما في قولهم الضرورات تبيح المحظورات ، وتقول : اضطر الشاعر إلى كذا ، وقال الناظم فيما سيأتي : والاضطرار كبنات الأوبر ، وسهل هذه الضرورة مشابهة قائل للمضارع لفظاً ومعنى .

قوله : سواهما الحرف : المقصود من هذا الكلام : إفاده أنه ليس للحرف خاصة لفظية أو معنوية يمتاز بها عن قسميه وإلا فتكون الحرف سواهما معلوم من قوله : واسم فعل ثم حرف الكلم .
قوله : أي سوى الاسم والفعل : أي مطلقاً ؛ ففائدة التفسير : رفع توهם كون المرجع الاسم والفعل المميزين بما ذكر فلا يلزم أن يكون نحو : شتان حرفا ؛ قاله الحشبي ، والمراد سواهما من أقسام الكلمة كما هو الظاهر فلا يردان الجملة أيضاً سواهما .

قوله : حيث كان في حيزها فعل : لأنها في الأصل بمعنى قد خاصة بالفعل وبعد نقلها إلى معنى الاستفهام دخلت على الاسم حيث لم يكن في حيزها فعل ؛ لأنها إذا لم تره تسليت عنه ذاهلة ، وإن رأته في حيزها حتى إليه لسابق الألفة فلم ترض إلا بمعانقته .

قوله : في حيزها : أي قرب حيزها ؛ لأن حيزها مشغول بها ، والمراد بحيزها : تركيبها ؛ أي التركيب الذي هو فيه قاله الصبان .

قوله : للاتفاق على إعراب الأول إلخ : والختلف فيه مذبذب بين أمرتين : غير مستقر ، والمستقر أشرف من المتعدد .

قوله : لشرفه بالإعراب : لأن جنس العرب بقطع النظر عن كونه في الاسم أو في الفعل لتبيان المعاني

كَيْشَمْ) أَيْ يَقُعُ بَعْدَ لَمْ فَإِنَّهُ يُقَالُ فِيهِ : « لَمْ يَشَمْ » .

(وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالثَّا) السَاكِنَةُ (مِنْ) عَنْ قَسِيمَيْهِ ، وَكَذَا بِتَاءُ الْفَاعِلِ ، قَالَ فِي شَرِحِ الْكَافِيَةِ : وَعَنِي بِذَلِكَ عَلَامَةً تَخَصُّ الْمَوْضُوعَ لِلْمُضِيِّ وَلَوْ كَانَ مُسْتَقْبَلَ الْمَعْنَى (وَسِمْ بِالثُّوْنِ) الْمُؤْكَدَةُ (فِعْلُ الْأَمْرِ إِنْ أَمْرَ فُهْمٍ) عَمَّا يَقْبِلُهَا (وَالْأَمْرُ) أَيْ مَفْهُومُ الْأَمْرِ يَعْنِي طَلْبُ إِيجَادِ الشَّيْءِ (إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلثُّوْنِ الْمُؤْكَدَةُ (مَحْلُ فِيهِ) فَلَيْسَ بِفَعْلٍ بَلْ (هُوَ اسْمُ) الْفَعْلِ (نَحْوُ : صَفَةً) يَعْنِي إِنْسَكْتُ (وَحَيَّهُلُ) مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ يَعْنِي أَقْبِلُ ، وَقَابِلُ الْثُّوْنِ إِنْ لَمْ يَفْهِمْ الْأَمْرَ فَهُوَ فَعْلٌ مُضَارِعٌ .

(تَقْتَمَةً)

إِذَا دَلَّتْ كَلِمَةً عَلَى حَدَثٍ ماضٍ وَلَمْ يَقْبِلِ التَّاءَ - كَشَتَانَ - أَوْ عَلَى حَدَثٍ حَاضِرٍ أَوْ مُسْتَقْبَلٍ وَلَمْ تَقْبِلْ لَمْ - كَأَوْهُ - فَهِيَ اسْمٌ فِعْلٌ أَيْضًا - قَالَهُ الْمَصْنُوفُ فِي عُمَدَتِهِ .

المعتبرة عليه أشرف من جنس المبني لعدم تبينها ولم يقل لشرفه بمشابهته الاسم كما قالوا ؛ لأن الشرف بالمشابهة ضعيف ، ولأنه وإن كان يقتضي استحقاق التقديم إلا أن الشرف الذاتي يقتضي الأحقيـة . قوله : بالثـاء السـاكـنة : أشار إلى أن اللـام للـعـهـد الذـكـري وـلـمـ يـحـمـلـ التـاءـ عـلـىـ مـطـلـقـ التـاءـ ؛ لأنـهـ إـما باـسـعـمـالـ المشـترـكـ فيـ معـنيـهـ أوـ بـعـمـومـ المشـترـكـ ، والأـولـ مـخـتـلـفـ فـيـ وـالـثـانـيـ مـجـازـ مـخـالـفـ لـلـظـاهـرـ .

قوله : إنـ أـمـرـ فـهـمـ : مـنـ قـبـيلـ هـوـ وـإـنـ أـحـدـ مـنـ الـمـشـرـكـينـ أـسـتـجـارـكـ هـ .

قوله : وـالـأـمـرـ : مـبـتـدـأـ خـبـرـهـ هـوـ اـسـمـ ، وجـوابـ الشـرـطـ مـحـذـفـ دـلـ عـلـيـ الـخـبـرـ ، وـكـانـ قـولـ الشـارـحـ : فـلـيـسـ بـفـعـلـ إـشـارـةـ إـلـىـ تـقـدـيرـهـ ، وـلـمـ أـتـيـ بـهـ صـارـ الـجـمـعـ مـنـ الشـرـطـ وـالـجزـاءـ خـبـرـاـ ؛ فـاـحـتـاجـ إـلـىـ بـلـ الـاـنـتـقـالـيـةـ كـيـ يـنـسـجـمـ الـكـلـامـ ، وـمـنـ جـعـلـ هـوـ اـسـمـ جـزـاءـ الشـرـطـ حـذـفـ مـنـهـ الـفـاءـ لـلـضـرـورـةـ سـهـيـ عـنـ قـوـلـهـمـ مـتـىـ اـجـتـمـعـ مـبـتـدـأـ وـشـرـطـ وـكـانـ مـبـتـدـأـ مـقـدـمـاـ فـإـنـ لـمـ يـقـتـرـنـ مـاـ وـقـعـ بـعـدـ بـالـفـاءـ ، وـلـمـ يـصـلـحـ لـمـبـاشـرـةـ الـأـدـاءـ : كـانـ خـبـرـاـ وـالـجـزـاءـ مـحـذـفـ وـإـنـ اـقـتـرـنـ بـالـفـاءـ أـوـ صـلـحـ لـمـبـاشـرـةـ الـأـدـاءـ كـانـ جـوابـ الشـرـطـ وـجـمـلـةـ الشـرـطـ وـالـجـزـاءـ خـبـرـاـ وـالـخـبـرـ مـحـذـفـ .. اـهـ . مـلـخـصـاـ مـنـ الصـيـانـ بـزـيـادـةـ .

قوله : أـيـ وـمـفـهـمـ الـأـمـرـ إـلـخـ : أـشـارـ إـلـىـ أـنـ الـمـرـادـ بـالـأـمـرـ الـمـعـنـىـ الـلـغـوـيـ بـتـقـدـيرـ مـضـافـ حـتـىـ يـصـحـ الـحـكـمـ عـلـيـهـ بـاسـمـ الـفـعـلـ وـتـقـيـيـدـهـ بـأـنـ لـمـ يـكـنـ إـلـخـ .

قوله : فـلـيـسـ بـفـعـلـ : لـمـ يـقـلـ فـلـيـسـ بـأـمـرـ كـمـاـ هـوـ الـظـاهـرـ ؛ لأنـهـ مـفـهـومـ مـنـ مـاـ تـقـدـمـ وـلـأـنـ الـفـعـلـ المـنـفـيـ هـوـ الـذـيـ يـحـسـنـ مـقـابـلـهـ بـاسـمـ الـفـعـلـ .

قوله : فـهـوـ فـعـلـ مـضـارـعـ : كـوـنـهـ فـعـلـاـ مـفـهـومـ مـنـ قـولـ النـاظـمـ : وـنـونـ أـقـبـلـنـ إـلـخـ ، وـعـدـمـ كـوـنـهـ أـمـرـاـ مـفـهـومـ مـنـ قـولـهـ : وـسـمـ بـالـثـوـنـ ، فـبـقـيـ اـحـتـمـالـ كـوـنـهـ مـاضـيـاـ أـوـ مـضـارـعـاـ ؛ فـلـذـلـكـ يـنـ الشـارـحـ أـنـهـ مـضـارـعـ .

هذا باب المَعْرُبِ والمَبْنِي

(وَالاَسْمُ مِنْهُ) أي بعضه متمكن وهو (مُغَرَّبٌ) جار على الأصل (و) ببعضه الآخر غير متمكن وهو (مبني) جار على خلاف الأصل، وإنما يُينى (لشبيه) فيه (من الْحُرُوفِ) متعلق بقوله : (مُدْنِي) أي مُقْرِبٌ لَهُ، واحتَرَزَ به عن غير المُدْنِي ، وهو ما عارضه ما يقتضي الإغراب كأي في الاستفهام والشرط ؛ فإنها أشبَهت الحروف في المعنى لكن عارضها لزومها الإضافة ، ويكتفى في بناء الاسم شبَهُه بالحرف من وجيه واحد بخلاف ممنع الصرف فلابد من شبيهه بالفعل من وجهين ،

المَعْرُبِ والمَبْنِي

قوله : أي بعضه : أشار الشارح الحق في هذا إلى أن من اسم بمعنى بعض مبتدأ كما ذهب إليه الرمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ آتَاهُمْ مِنْ يَقُولُ مَآتَاهُ ﴾ ومغرب خبره لا بالعكس ؛ لأن المقصود تقسيم الاسم إليهما والحكم على الاسم بأن بعضه مغرب وبعضه مبني لا بيان أن كلاً منها قسم من الاسم ؛ ولأن المَعْرُبِ والمَبْنِي لم يعلما بعد وحق المبتدأ أن يكون معلوماً عند السامع .

قوله : متمكن وقوله : غير متمكن : أتى بهما للإشارة إلى تسمية المَعْرُبِ والمَبْنِي بهذين الاسمين ، وإلى وجه جريان المَعْرُبِ على الأصل والمَبْنِي على خلاف الأصل .

قوله : جار على الأصل : أشار بهذا وبقوله : على خلاف الأصل إلى وجه تعليل المصنف للمبني دون المَعْرُبِ .

قوله : وبعضه الآخر : أشار بهذا إلى أن مبني خبر مبتدأ ممحظف والجملة عطف على الجملة قبله لا عطف على مَعْرُبِ عطف مفرد على مفرد حتى يلزم كون مجموعها بعضًا من الاسم .

قوله : الآخر : أفاد به أن هذا التقسيم للحصر وهو مفهوم من السكوت في معرض البيان ؛ لأن المقصود تقسيم الاسم إلى أقسامه فلما قسمه إليهما فقط علم انحصره فيهما .

قوله : وإنما يُينى : قال الصياغ : أي البناء الواجب فلا يرد على الناظم ما سيأتي في باب الإضافة أن من أسباب البناء الإضافة إلى مبني ؛ لأنها مجازة ، وأشار الشارح بهذا السبب إلى أن تقديم من الحروف على مدين للحصر .

قوله : لشبيه فيه : أي في الاسم ؛ أشار به إلى أن المراد بالشبيه شبه الاسم بالحرف ؛ لأن مدني الاسم من الحرف هو هذا الشبيه لا شبه الحرف بالاسم على أن يكون من الحروف نعتاً لشبيه ومن ثمة قال : متعلق بقوله مدني ؛ فإنه لو اقتضى لاقتضى إعراب الحرف إلا أنه لا يقتضيه لعدم الفائدة في إعرابه .

وعلَّةُ إِبْنِ الْحَاجِبِ فِي أَمَالِيِّهِ بِأَنَّ الشَّبَهَ الْوَاحِدَ بِالْحُرْفِ يُعَدُّ عَنِ الاسميَّةِ وَيُقْرَبُ إِلَيْهَا لَيْسَ بَيْنَهُ وَيَسِّنَ الاسم مُنَاسِبَةً إِلَّا فِي الْجِنْسِ الْأَعْمَمِ وَهُوَ كَوْنُونَهُ كَلِمَةً ، وَشَبَهُ الاسم بِالْفَيْعُولِ وَإِنْ كَانَ نَوْعًا آخَرَ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْبَعْدِ عَنِ الاسم كَالْحُرْفِ ، وَفَهُمْ مِنْ حَضْرِ الْمُصْنَفِ عَلَّةُ الْبَنَاءِ فِي شَبَهِ الْحُرْفِ فَقَطْ ، عَدَمُ اعْتِبَارِ غَيْرِهِ ، وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ أَبُو الفَتْحِ وَغَيْرُهُ ، وَإِنْ قِيلَ : إِنَّهُ لَا سَلَفَ لَهُ فِي ذَلِكَ (كَالْشَّبَهِ الْوَاضِعِيِّ) بِأَنَّ

قوله : الجنس الأعم : وهو الكلمة ، والجنس الأخص : ما دل على معنى في نفسه .

قوله : وهو كونه : الضمير عائد على المناسبة لا الجنس ؛ لأن الجنس هو نفس الكلمة وتدكيره باعتبار الخبر ؛ أفاده المحتوى ، أو عائد على الجنس مسامحة .

قوله : وشبه الاسم بالفعل : أي من وجه واحد كما يدل عليه ما قبله ، وشبهه مبتدأ محدود الخبر وهو لا يبعده عن الاسمية ولا يخرجه عن الأصل .

وقوله : وإن كان نوعاً آخر : أي وإن كان الفعل نوعاً مغايراً للاسم وبعيداً عنه كما أن الحرف كذلك إلا أنه ، أي الفعل ، ليس في البعد ، أي في بعده ، عن الاسم كالحرف ؛ أي كبعد الحرف عن الاسم لمناسبة الفعل الاسم في الجنس الأخص فلا يكفي في تبعيد الاسم عن الاسمية وتقريره من الفعل شبه واحد من الاسم بالفعل بل لابد فيه من شباهن هذا هو التوجيهي الحقيق بالقبول لدى أولي التحقيق ، وما قاله المحسني من أن ما بعد إلا ليس متمماً لما بعد أن الوصلية وجعله متمماً له مبطل لخلفائه باطل ؛ لأن ما بعد إلا في أمثال هذا الترکيب مستدرک مما بعد إن الوصلية قطعاً يقال : زيد وإن كان عالماً إلا أنه فاسق ، وعمرو وإن كان شجاعاً إلا أنه بخيل .

قال العلامة في شرح الكشاف : إن كل مبتدأ عقب بـان الوصلية يؤتى في خبره بـالاستدراكيه أو لكن لما في المبتدأ باعتبار تقييده بـان الوصلية من المعنى الذي يصلح الخبر استدراكا له واشتملا على مقتضى خلافه .. اه . وهذا لا ينافي ما قررناه من أن الخبر هنا ممحذوف ؛ وذلك لأن ما قاله العلامة محمول على ما إذا كان الخبر مذكوراً بـأن أمكن حمل إلا وما بعدها على الخبرية بـأن كان وصفاً للمبتدأ كما في : زيد وإن كان شجاعاً إلا أنه بخيل ، وأما إذا لم يكن وصفاً له كما هنا ؛ وذلك لأن البعد وصف الفعل لا وصف الشبه ؛ ووصفه إنما هو التبعيد فلا يمكن حمله على الخبرية فلابد من القول بـحذف الخبر ، وما ادعاه المحتشى وتبيّن به من أن الخبر الممحذوف يبعده وإن نوعاً آخر بمعنى مغایر للحرف وإن ما بعد إلا مستدرك من الخبر الممحذوف غلط فاحش لما تقدم ، ولأنه لو كان مستدركاً من يبعده لقال : إلا أنه ليس في التبعيد عن الاسمية كشبه الحرف .

قوله : كالشبه الوضعي : هذا وما بعده من قوله : والمعنى إلخ بيان لمطلق الشبه إن لم تعتبر الأمثلة قيوداً كما سبكه الشارح ، وللشبه المدني إن اعتبرت قيوداً ، وهو مقتضى ظاهر المتن بالنسبة إلى السابق واللاحق والوضع ومتصرفاته هنا بمعنى الصوغ وتعيين اللفظ ؛ لأن المراد

يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد أو حرفين - كما هو الأصل في وضع الحرف كما (في اسمى جتنا) وهم : الثناء ونا ؛ فإنها اسماً وبنينا لشبيهها الحرف فيما هو الأصل أن يوضع الحرف عليه ، ونحو يد ودم أصله ثلاثة (و) كالشبيه (المعنوي) بأن يكون الاسم متضمناً معنى من معاني الحروف سواه ووضع لذلك المعنى حرف أم لا ، فال الأول كما (في متى) فإنها اسم وبنيت لتضمنها معنى إن الشرطية أو همزة الاستفهام (و) الثاني كما (في هنا) فإنها اسم وبنيت لتضمنها معنى الإشارة الذي كان من حقه أن يوضع له حرف لأنه الخطاب ، وإنما أغرب ذان وتن : لأن شبة الحرف عارضة ما يقتضي الإعراب وهو الشبيهة التي هي من خصائص الأسماء (و) كالشبيه الاستعمالي بأن يلزم طرائق من طريق الحروف (كنيةة) له (عن الفعل) في العمل (بلا) حضول (تأثير) فيه

بالشبيه الوضعي الشبيه في كمية الحروف لا بالمعنى الاصطلاحي ؛ لأن الشبيه ليس فيه ، ونسبة الشبه إلى الوضع نسبة له إلى وجهه .

قوله : كما هو الأصل في وضع الحرف : قال الصبان : أراد بالأصل : الغالب ؛ فلا يرد قول الصرفين الأصل في كل كلمة أن توضع على ثلاثة أحرف : حرف يبدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف يتوسط بينهما ؛ لأن مرادهم بالأصل ملائم الطبع .

قوله : بأن يكون الاسم متضمناً إلخ : أي زيادة على معناه الأصلي الموضوع له أولاً وبالذات ، ولذا قال متضمناً ولم يقل موضوعاً ؛ أفاده الصبان .

قوله : من معاني الحروف : أي من المعاني التي من حقها أن توضع لها الحروف وهي النسب الجزئية غير المستقلة بالمفهومية ، وقال الروداني : المراد بالمعنى هنا متعلق المعنى ؛ أي كلية ، ولعل وجهه أنه المبادر من قوله : تضمنت من الاستفهامية الاستفهام ، والشرطية الشرط ، وغير ذلك ؛ قاله الصبان .

قوله : كان من حقه : لكونه نسبة مخصوصة بين المشير والمشار إليه ، كما أن الخطاب نسبة مخصوصة بين المخاطب والمخاطب .

قوله : كالشبيه الاستعمالي : أشار بهذا إلى أن الشبيه النبائي والافتقاري قسمان للشبيه الاستعمالي .

قوله : كنية له : تقدير له : لدفع ما عسى أن يتوجه من أن المراد نيابة الفعل عن الاسم بأن يراد نيابة صادرة عن الفعل .

قوله : في العمل : حمل النيابة على النيابة في العمل لا في المعنى ؛ لأنه المراد بالنيابة في هذا العلم إذا أطلقت ؛ لأن هذا العلم لا يبحث عن المعنى ، ولأنه لا دخل للنيابة عن الفعل في المعنى في وجه الشبيه بالحرف .

يُعامل كما في أسماء الأفعال ، فإنها عاملة غير معمولة على الأرجح (وَكَافِقَارٍ) لَهُ إِلَى الجملة إِنْ (أَصْلًا) كما في المؤضولات ، بخلاف افتقاره إلى مفرد كما في سبحان أو افتقار غير ما أصل وهو العارض ، كافتقار الفاعل للفعل ، والنكرة لجملة الصفة وأعرب

قوله : يُعامل به إلى أن المراد بالتأثير وقوعه معمولاً ؛ لأن تأثير الشيء بالعامل وقوعه معمولاً له وهو مفهوم من نكارة تأثير الواقع في حيز النفي ؛ لأنه إذا انتفت المعمولية انتفت جميع التأثيرات ؛ لأنها مفردة عن المعمولية وليس المراد به قبول الإعراب حتى يصير مفاد كلام الناظم أن الاسم يبني لعدم قبوله الإعراب وهو غير مستقيم ؛ لما فيه من التهافت ؛ ولأن عدم التأثير مسبب عن البناء فهو متاخر عنه وجعله سبباً له يقتضي تقدمه وهذا تناف ، وأنه يُعامل نكرة ليفيد العموم ، وهو أيضاً مفهوم من نكارة تأثير ، وزاد لفظ الحصول لينسجم الكلام أحسن انسجام والله أعلم .
واحتذر بانتفاء التأثير بما ناب عن الفعل في العمل ولكنه يتاثر بالعوامل كالمصدر النائب عن فعله ؛ فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف .

قوله : فإنها عاملة غير معمولة : إشارة إلى أن الشبه الاستعمالي هنا مجرد كونها عاملة غير معمولة ، وأن خصوص النيابة عن الفعل غير معتبر فيه وذكره لبيان الواقع ولبيان جهة العمل وللإشارة إلى أن محل هذا الشبه هو أسماء الأفعال .

قوله : على الأرجح : مقابلة أنها مبتدأ أغنى فاعلها عن الخبر كما لجماعة أو مفعول مطلق لمحذف وجواباً موافق لها في المعنى بناء على أنها موضوعة للحدث كما لجماعة وانظر ما علة البناء على هذين القولين قاله الصبان .

قوله : إلى جملة : قال الصبان : أي أو ما قام مقامها كالوصف في آل الوصلية أو عوض عنها كالتثنين في إذ - اه . دنو شيري ولعله أخذ التقييد بالجملة من جعل تثنين افتقار للتعظيم اه .

قوله : أيضاً إلى جملة : أي كما أن الحرف مفتقر في إفادته معناه إلى جملة ؛ لأنه وضع لتأدية معاني الأفعال أو شبهاً إلى الأسماء .

قوله : إلى مفرد : أي مع تأصله .

قوله : كسبحان : أي على المشهور من مذهبين ثانيهما أنه يستعمل مضافاً وغير مضاف كقوله : سبحان عن علقة الفاجر

أي براءة منه اه . صبان .

قوله : أو افتقار غير متصل : لما كان قيد التأصل مذكورة في المتن مما أمكن إخراجه به ينبغي أن يخرج به فمن ثمة قال الشارح أو افتقار غير متصل ولم يقل أو افتقار إلى الجملة إلا أنه غير متصل وأخرج افتقار الفاعل للفعل بهذا القيد ولم يخرجه بقيد الجملة .

قوله : كافتقار الفاعل للفعل إلخ : أي أو شبهاً ؛ فإن زيداً من قام زيد مثلاً إنما يفتقر إلى الفعل لكونه فاعلاً لا لذاته ، ولو وقع مبتدأ مثلاً لم يفتقر إليه وكذلك النكرة لو كان افتقارها إلى جملة الصفة أصلية لما انفردت عنها كالموصول .

اللَّذانِ وَاللَّتَانِ لِمَا تَقْدُمَ .

(تنته)

مِنْ أَنْوَاعِ الشَّبَهِ ، الشَّبَهُ الْإِهْمَالِيُّ ذَكَرُهُ فِي الْكَافِيَّةِ وَمَثَلُهُ فِي شَرِحِهَا بِفَوَاتِحِ
السُّورِ فَإِنَّهَا مَبْنِيَّةً لِشَبَهِهَا بِالْحُرُوفِ الْمُهَمَّلَةِ فِي كَوْنِهَا لَا عَامِلَةً وَلَا مَعْمُولَةً .
(وَمُغَرِّبُ الْأَسْمَاءِ) أَخْرَهُ ؛

قوله : من أنواع الشبه : أي الشبه الاستعمالي .

قوله : الشبه الإهمالي : اعلم أنه اختلف في الأسماء قبل التركيب فذهب الزمخشري إلى أنها معربة ؛ لسلامتها من علة البناء ، قال المولى الجامي وهو الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر ، وذهب ابن الحاجب والمصنف إلى أنها مبنية إلا أن ابن الحاجب جعل علة البناء عدم التركيب ؛ لأنَّه أخذ قيد التركيب في تعريف المعرب ، وجعل المصنف علة البناء الشبه الإهمالي ؛ أي شبهها بالحروف المهملة عن العمل في كونها لَا عاملة ولا معروفة ، قال المولى الجامي ، وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قوله : أعرَبْتَ ؛ فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحاً فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الإعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب في تعريفه ، وأما وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معرباً فلم يقله أحد ؛ ولذا يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة أهـ . فتمثيل المصنف للشبيه الإهمالي بفواتح السور باعتبار دخولها في الأسماء قبل التركيب قال الصبان : وهذا مبني على أنه لا محل لها ؛ لكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم يصحبها عامل إما على أنها أسماء للسور مثلاً وأن محلها رفع بالابتداء أو الخبرية ، أو نصب على المفعولية لفعل محذوف أي أقرأ ، أو جر بحرف القسم المقدر فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفرداً كـ ﴿ص﴾ أو موازن مفرد كـ ﴿حم﴾ موازن قابل جاز إعرابه لفظاً أو تقديرًا بأن يسكن حكاية حاله قبل العلمية وما عدا ذلك كـ ﴿الر﴾ و﴿كَهِيَعَص﴾ يتعين فيه الثاني ؛ كذلك في تفسير البيضاوي وحواشيه أهـ .
قوله : ولم يصحبها عامل منوع ، وكذا قوله : لا محل لها ، وال المسلم عدم العلم بدخول عامل عليها وبأنها لها محل ، وهل يكفي هذا في الشبيه الإهمالي لعل المصنف اكتفى به وللإشارة إلى الاكتفاء مثل المصنف للشبيه الإهمالي بفواتح السور واقتصر عليها ؛ إظهاراً لما خفي وإعراضها عما ظهر فلا يرد قول المحسني ، وإن كان لها معان لا يعلمها إلا الله فلا يعلم حالها هل هي معروفة أم لا .
قوله : أخره : لم يقل قدم المبني ؛ لأنَّ المناسب هنا ذكر وجه تأخير المعرب ، ولم يذكر

..... لأن المبني مخصوص بخلافه لأنه (ما قد سلما من شبيه الحرف) السابق ذكره (كأرض وسما) بضم السين إحدى لغات الاسم ، والباقي اسم بضم الهمزة وكثيرها وسم بضم السين وكسرها وسمى كرضى ، وقد نظمتها في بيت ، وهو :

اسم بضم الأول والكسن مع همزة وحذفها والقصر
(و فعل أمر و مضي بنيا) الأول على السكون إن كان صحيح الآخر وعلى

وجه تقدم المبني فيما تقدم ؛ لأن مفهوم من قوله : ما قد سلما إلخ فحقه أن يؤخر إليه .
قوله : لأن المبني محصور : أي محصور الأفراد النوعية لا الشخصية فلا يرد أن الأفراد الشخصية للمنادي واسم لا غير محصورة ؛ أفاده الصبان .

قوله : السابق ذكره : أشار به إلى أن الإضافة في شبه الحرف للعهد الذكري والمعهود الشبيه المدني ؛ أي الذي لم يعارضه معارض ، وقول المحسني والمراد بالذكر ما هو بالتفصيل فلا يرد أن غير المدني أيضاً سبق ذكره ليس بشيء ؛ لأن الإضافة إشارة إلى المعهود في كلام الناظم وهو المدني .
قوله : بضم السين : لم يحمله على ما هو مقابل للأرض مع أن التقابل يقتضيه ليكون إشارة إلى قسمي المَعْرُوب اللفظي والتقديري ، ولعله يلزم قصر الممدود وإن جاز للضرورة .
قوله : والقصر : أي مع حذف الهمزة فاللغات المذكورة في البيت ستة .

قوله : بنيا : ألفه للثنية فمضي بحذف المضاف أي وفعل مضى إما مجرور إبقاء للمضاف إليه على جره ، أو مرفع إبابة له مناب المضاف ، ولا يجوز أن يكون ألف للإطلاق ومضى مجرور لغير عطفاً على أمر ؛ لأنه يكون مفاد الكلام حينئذ أن الفعل الواحد موضوع للأمر والماضي مبني .

قوله : على السكون : أي مالم يتصل به ضمير الفاعل كاضربوا وأضربوا وأضرب وأضربين ولا نون التوكيد فكمضارعه الذي دخله إحدى الجوازات ولم يذكره لعلمه بالقياس على المضارع الآتي حكمة في هذا الباب ؛ لأنه إذا وافقه في الأصل وهو العاري عما ذكر فالظاهر موافقته إياه في الفرع أيضاً ، ولم يقل على ما يجزم به مضارعه كما قال الموضع والأشموني مع أنه أخضر وأشمل لما يرد عليه من أن أمر الإناث مبني على السكون صحيحًا كاضربين ، أو معتلاً كاخشين مع أن مضارعه ليس مجزوماً لبنائه باتصال نون الإناث وأن الأمر المؤكّد بالنون للمفرد المذكر مبني على سكون مقدر مع أن مضارعه ليس مجزوماً لبنائه باتصال نون التوكيد ؟ نعم يرد الأمر المؤكّد بالنون على قولنا فكمضارعه إلا أن وروده عليه من جهة وعلى ما يجزم به مضارعه من جهتين ، ويمكن رفعه بالتزام بنائه على الفتح وأما « هات وتعالى » حيث لا مضارع لهما فنادران لا حكم لهما ، هذا وقوله : على السكون أي الظاهر أو المقدر كمر بزيد ، وأضرب الرجل .

حَذْفٌ آخِرٍ إِنْ كَانَ مُعْتَلًا وَالثَّانِي عَلَى الْفَتْحِ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ وَأَوْ الجَمْعُ فَيُضَمُّ أَوْ ضَمِيرٌ رَفْعٌ مُتَحَرِّكٌ فَيُشَكَّنْ (وَأَغْرَبُوا) عَلَى حِلَافِ الْأَصْلِ فِعْلًا (مُضَارِّعًا) لِشَبَهِهِ بِالْأَسْمَ فِي اعْتِوَارِ الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ فِي التَّسْهِيلِ وَلَكِنْ لَا مُطْلَقًا بِلْ (إِنْ عَرِبَا مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٌ مُبَاشِرٌ) فَإِنْ لَمْ يَعْرَفْ مِنْهُ بُنْيَ لِمُعَارِضَةِ شَبَهِهِ لِلْأَسْمِ بِمَا يَقْتَضِي

قوله : والثاني على الفتح : لفظاً أو تقديرها كرمى ورمت ، وكذا قوله : فيضم كرموا ولم يقل فعلى الضم وفعلى السكون إشارة إلى عروض الضم والسكون وأن الأصل الفتح ؛ فإن الماضي المضوم والساكن مبني على فتحة مقدرة عند الشارح يدل عليه قوله الآتي ، والضم لا يكون في الفعل .

قوله : فعْلًا مضارعًا : قال الحشبي : لما كان في قول المصنف مضارعًا إيماء لطيف إلى علة قوله : وأعربوا ؟ قدر الشارح قوله : فعْلًا ، ليكون فيه إيماء لطيف إلى علة قوله : حلاف الأصل .

قوله : لشبهه بالاسم في اعتوار المعاني إلخ : قالت البصرية : الفعل المضارع معرب ؛ لشبهته الاسم في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء ؛ ولجريانه على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف ، وتعيين مقدار الحروف الأصول والزوائد ، ورد المصنف هذا التعليل في شرح التسهيل كما قال الصبان بأن الوجه الأول والثاني يأتيان في الماضي ؛ فإن زمانه يتحمل القرب والبعد فإذا دخلت عليه قد خصصته بالقرب ، وكذا الثالث فإنه يقبل اللام إذا كان جواباً باللو ، والرابع ليس بمطرد فقد لا يجري المضارع على اسم الفاعل ولو سلم فالماضى قد يجري على الاسم كفرح فهو فرح ، وأشر فهو أشر ، وغلب غالباً ، وجلب جلباً فالوجه الرابعة ليست تامة في نفسها وبتقدير تمامها ليست علته حكم الأصل وهو الاسم ، ولا يخفى أن اعتبار المشابهة فيما هو علة حكم الأصل واعتباره وجهاً للشبه والإلحاد أولى من اعتبار غيره ؛ فمن ثمة علل المصنف إعراب المضارع بشبهه بالاسم في اعتوار المعاني المختلفة عليه بسبب اشتراك الحروف الداخلية عليه فيحتاج إلى إعرابه ليتعين الحرف المشترك لأحد المحتملات فيتعين المضارع تبعاً لتعيينه وذلك نحو : لا يضرب ولا تأكل السمك وتشرب اللبن وليضرب ، ثم اطرد الحكم فيما ليس فيه نحو : يضرب زيد ولن يضرب ولم يضرب كاطراد الإعراب في الاسم فيما لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو: أكل زيد الخبز . إلا أن الموضع الملتبسة في الاسم أكثر وفي الفعل المضارع أقل ولهذا تكون تعين المضارع تبعاً لتعيين الحرف بخلاف الاسم اعتبار الإعراب أصلاً في الاسم وحمل في المضارع عليه ، وقد يقع الالتباس في الماضي أيضاً نحو : ما صام واعتكف ؟ فإنه يتحمل أن يكون المعنى : ما صام ، وما اعتكف ، وما صام معتكفاً ، وما صام ولكن اعتكف إلا أنه نادر فلا يعتمد به .

قوله : من نون توكيده : ولو تقديرها كقوله : لا تهين الفقر أصله لا تهين بالنون الخفيفة حذفت ؛ لالتقاء الساكنين .

البناء ، وهو النون المؤكدة التي هي من خصائص الأفعال ، وبناؤه على الفتح لتركيبيه معه كثرة كيب خمسة عشر نحو « والله لأضربي » وخرج بالمبادر عيشه كان حال بيته وبين الفعل ألف الاثنين أو وأو الجماع أو ياء المخاطبة فإنه حينئذ يكون معرجاً تقديراً . (و) إن عري (من نون إناث) فإن لم يغرس منها يعني لما تقدم وبناؤه على السكون حملًا على الماضي المتصل بها ؛ لأنهما يستويان في أصلية السكون وعروض الحرارة فيما - كما قال في شرح الكافية - (كيرعن من فتن وكل حرف مستحق للبناء) وجواباً ؛ لعدم

قوله : تركيب خمسة عشر : في كون الجزء الثاني دالاً على معنى زائداً على معنى الجزء الأول متمماً له ، وقول المحيطي في كونه غير نسيبي ليس بشيء ؛ لأنه لا يختص بالتركيب العددي الذي هو المقصود هنا بل يعمه ، والتركيب المزجي ثم رأيت الشيخ يسن قال : وإنما شبه تركيبه معه بتركيب مundi كرب ؛ لأن مundi كرب كلمتان ركبتا وصارتا كالكلمة الواحدة والمعنى واحد والفعل مع النون ليس كذلك فهما نظير خمسة عشر ؛ لأن المعنى في التركيبين متعدد اهـ . ملخصاً .

قوله : فإنه حينئذ يكون معرجاً تقديراً : مشى في هذا على ما قاله الناظم وابن هشام في التوضيح من أن المضارع المؤكد بالنون غير المباشر معرب تقديراً ، وإن دخل عليه جازم كاماً ترین ، ولا تتبعان بناء على القول بدخول الجازم بعد التأكيد بالنون ، وقال بعضهم : إنه في حال الجزم معرب لفظاً بحذف النون بناء على تقدم الجازم على التأكيد كما هو المشهور بل إنه الحق ؛ لأن النون إنما يؤكّد بها بعد الطلب وما أشبهه ، وقال آخرون : إن المضارع المؤكد بالنون مبني مطلقاً ؛ أفاده الشيخ يسـ .

قوله : وإن عرى إلخ : زاده ؛ لجودة السبك ، ولبعد المعطوف عليه باعتبار الشرح .

قوله : لأنهما يستويان إلخ : المراد بالاستواء الاشتراك ولو مع التفاوت في القوة ، ولما خرج المضارع عن أصله وأعرب ضعفت أصلية السكون فيه فحمل على الماضي الذي لم يخرج فلم تضعف أصلية السكون فيه .

قوله : كيرعن : مضارع راع معنى أفرع ؛ فإنه كما في القاموس يستعمل لازماً ومتعدياً لا مضارع ورع ؛ فإنه لا يستعمل إلا لازماً .

قوله : وجواباً : أشار به إلى أن المراد بالاستحقاق الاستحقاق الكامل ؛ وهو ما يكون على سبيل الوجوب كما في قوله في باب الحال : لكن ليس مستحقاً ؛ لأن المطلق يتصرف إلى الكامل فلا يرد أنه لا يلزم من الاستحقاق الحصول بالفعل وآثره على أن يقول مبني ؛ لإفادته أن البناء أصل فيه بخلاف مبني .

احتياجه إلى الإعراب ؛ إذ المعاني المفتقرة إليه لا تعتبره ونحو :

[لَيْتَ شِعْرِي مُسَاوِرٍ بْنُ أَيِّ عَمْرُو] ولَيْتَ يَقُولُهَا الْحَزُونَ

على تجريدها من معنى الحرفية وتجذبها إلى معنى الاسمية بدليل عدم وفائها بمقتضاهـا (والأصل في المبني) اسمـاً كان أو فعلـاً أو حرفـاً (أَنْ يُسْكَنَـا) ؛ لـخـفـة الشـكـونـ وـثـقلـ المـبـنيـ (وـمـنـهـ) أيـ وـمـنـ المـبـنيـ (دـوـ فـتـحـ وـ) منهـ (دـوـ كـسـرـ وـ) منهـ دـوـ (ضـمـ) وذلك لـسـبـبـ :

قولـهـ : إذـ المعـانـيـ المـفـقـرـةـ إـلـيـهـ لاـ تـعـتـرـهـ : لأنـ المعـانـيـ المـفـقـرـةـ إـلـيـهـ هيـ المعـانـيـ التـركـيـبـيـةـ ، وأـمـاـ المعـانـيـ الأـفـرـادـيـةـ كالـتـبـعـيـضـ وـالـبـدـاءـ وـالـبـيـانـ بـالـنـسـبـةـ إـلـيـهـ منـ فـتـحـوـرـ الـحـرـفـ لـكـنـ لاـ يـمـيزـ بـيـنـهـ بـالـإـعـرـابـ ؛ أـفـادـهـ الصـبـانـ .

قولـهـ : ولـيـتـ يـقـولـهـاـ الـحـزـونـ : قالـ السـيـالـكـوـتـيـ فيـ الرـضـيـ فيـ بـحـثـ الـعـلـمـ إـذـ جـعـلـ الـكـلـمـةـ الـمـبـنيـ اـسـمـ ذـلـكـ الـلـفـظـ سـوـاـ كـانـ اـسـمـاـ أوـ فـعـلـاـ أوـ حـرـفـاـ فـالـأـكـثـرـ الـحـكـاـيـةـ كـقـوـلـكـ : منـ الـاسـتـفـهـامـيـةـ حـالـهـ كـذـاـ ، وـقـدـ يـجـيـءـ مـعـرـبـاـ نـحـوـ لـيـتـ يـرـفـعـ وـيـنـصـبـ ، فـإـنـ أـوـلـتـهـ بـالـلـفـظـ فـهـوـ مـنـصـرـفـ مـطـلـقـاـ ، وـإـنـ أـوـلـتـهـ بـالـكـلـمـةـ أـوـ الـلـفـظـةـ فـإـنـ كـانـ ثـلـاثـيـاـ سـاـكـنـ الـوـسـطـ فـهـوـ كـهـنـدـ فـيـ الـصـرـفـ وـتـرـكـهـ ، وـإـنـ كـانـ عـلـىـ أـكـثـرـ مـنـ ثـلـاثـةـ أـوـ ثـلـاثـيـاـ مـتـحـرـكـ الـوـسـطـ فـهـوـ غـيرـ مـنـصـرـفـ قـطـعاـ اـهـ . أيـ لـلـتـائـيـثـ وـالـعـلـمـيـةـ الـحـقـيقـيـةـ عـلـىـ ماـ ذـهـبـ إـلـيـهـ التـفـتـازـانـيـ مـنـ أـنـ الـأـلـفـاظـ مـوـضـوـعـةـ لـأـنـفـسـهـاـ تـبـعـاـ لـوـضـعـهـاـ لـمـعـانـيـهـاـ أـوـ الـحـكـمـيـةـ عـلـىـ مـاـ قـالـهـ السـيـدـ - قدـسـ سـرـهـ - مـنـ أـنـ الـأـلـفـاظـ لـيـسـ مـوـضـوـعـةـ لـأـنـفـسـهـاـ إـلـاـ أـنـهـ مـحـضـرـةـ بـأـنـفـسـهـاـ .

قولـهـ : وـجـذـبـهـاـ : إـمـاـ يـارـادـهـ هـذـاـ الـلـفـظـ ، أـوـ بـجـعـلـهـاـ اـسـمـاـ لـلـجـمـلـةـ الـمـصـدـرـةـ بـلـيـتـ ؛ كـإـيـاـكـ وـالـلـوـ .

قولـهـ : اـسـمـاـ كـانـ أـوـ فـعـلـاـ أوـ حـرـفـاـ : أـشـارـ بـهـ إـلـيـهـ أـنـ الـلـامـ فـيـ الـمـبـنيـ لـلـاستـغـرـاقـ لـلـعـهـدـ الـمـشارـ بـهـ إـلـيـ الـحـرـفـ .

قولـهـ : وـثـقـلـ الـمـبـنيـ : لـلـزـومـهـ حـالـةـ وـاحـدـةـ ؛ لـأـنـهـ خـلـافـ مـاـ تـعـودـ الـلـسـانـ مـنـ أـجـلـ كـونـ الـعـربـ غـالـبـاـ مـنـ النـطـقـ بـالـكـلـمـةـ عـلـىـ عـدـةـ أـوـجـهـ .

قولـهـ : أـيـ وـمـنـ الـمـبـنيـ : لـمـاـ كـانـتـ أـمـثلـةـ النـاظـمـ كـلـهـ لـلـاـسـمـ الـمـبـنيـ أـمـكـنـ أـنـ يـتـوـهـمـ أـنـ الضـمـيرـ الـمـحـرـرـ لـلـاـسـمـ الـمـبـنيـ فـدـفـعـهـ بـقـوـلـهـ : أـيـ وـمـنـ الـمـبـنيـ وـزـادـ مـنـهـ فـيـ الـمـوـضـعـيـنـ ؛ لـأـنـ جـزـالـةـ التـقـسـيمـ الـمـقصـودـ هـنـاـ يـقـضـيـهـ ، وـلـلـاـ يـتـوـهـمـ أـنـ الـمـرـادـ أـنـ مـنـ الـمـبـنيـ مـاـ يـبـيـنـ عـلـىـ الـحـرـكـاتـ الـثـلـاثـ عـلـىـ اـخـتـلـافـ الـلـغـاتـ .

وقـوـلـهـ : وـذـلـكـ لـسـبـبـ : قـالـ الـأـشـمـونـيـ : (تـبـيـهـ) مـاـ يـبـيـنـ مـنـ الـأـسـمـاءـ عـلـىـ السـكـونـ فـيـ سـؤـالـ وـاحـدـ لـمـ بـنـيـ ، وـمـاـ بـنـيـ مـنـهـ عـلـىـ الـحـرـكـةـ فـيـ ثـلـاثـةـ أـسـتـلـةـ : لـمـ بـنـيـ ؟ وـلـمـ حـرـكـ ؟ وـلـمـ كـانـتـ حـرـكـتـهـ كـذـاـ ؟ وـمـاـ بـنـيـ مـنـ الـأـفـعـالـ وـالـحـرـوفـ عـلـىـ السـكـونـ لـاـ يـسـئـلـ عـنـهـ ، وـمـاـ بـنـيـ مـنـهـاـ عـلـىـ حـرـكـةـ فـيـ سـؤـالـانـ : لـمـ حـرـكـ ؟ وـلـمـ كـانـتـ حـرـكـةـ كـذـاـ ؟ .

فُذُو الفتح (كَائِنَ) و ضربَ وَ وَ وَ العَطْفِ ، فَالْأَوَّلُ حُرُكٌ ؛ لِالتِّقاءِ السَاكِنَيْنِ وَ كَانَتْ فَتْحَةً لِلْخَفَّةِ ، وَ الثَّانِي لِمُشَابَهَتِهِ الْمُضَارِعِ فِي وُقُوعِهِ صِفَةً وَ صَلَةً وَ حَالًا وَ خَبَرًا ، تَقُولُ : « رَجُلٌ رَكِبَ جَاءَنِي » « هَذَا الَّذِي رَكِبَ » « مَرَرْتُ بِزِيدٍ وَ قَدْ رَكِبَ » « زِيدٌ رَكِبَ » كَمَا تَقُولُ : « رَجُلٌ يَرْكَبُ إِلَيْهِ » ، وَ كَانَتْ فَتْحَةً ؛ لِمَا تَقْدَمَ وَ الثَّالِثُ لِضَرُورَةِ الْابْتِداءِ بِالسَاكِنِ إِذَا لَمْ يُتَدَدِّأْ بِالسَاكِنِ إِمَّا تَعْذُّرًا مُطْلَقًا كَمَا قَالَ الْجُمَهُورُ أَوْ تَعْشِرًا فِي غَيْرِ الْأَلْفِ كَمَا اخْتَارَهُ السَّيِّدُ الْجُرجَانِيُّ وَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الْكَافِيِّيِّيُّ ، وَ كَانَتْ فَتْحَةً لِاستِيقَالِ الضَّمَّةِ وَ الْكَسْرَةِ عَلَى الْوَاوِ . وَ ذُو الْكَسْرِ نَحْوُ (أَمْسِ) وَ جِيرِ وَ إِنَّمَا كُسِرَ عَلَى أَصْلِ التِّقاءِ السَاكِنَيْنِ ، وَ ذُو الْضَّمَّ نَحْوُ (حَيْثُ) وَ إِنَّمَا ضَمَّ تَشْبِيهًاهَا لَهَا بِقَبْلِ وَ بَعْدِ وَ قَدْ ثَفَّتَحَ لِلْخَفَّةِ وَ تُكَسِّرُ ، عَلَى أَصْلِ التِّقاءِ السَاكِنَيْنِ ، وَ يُقَالُ « حَوْثٌ » مُثَلِّثُ الثَّاءِ أَيْضًا (وَ) مِثَالُ (السَاكِنُ كَمْ) وَ ضربَ وَ أَجْلٌ وَ قَدْ عُلِمَ مَا مُثَلِّثُ بِهِ أَنَّ الْبَنَاءَ عَلَى الْفُتُوحِ وَ الْشَّكُونِ يَكُونُ فِي الْثَّلَاثَةِ ، وَ عَلَى

قوله : لِضَرُورَةِ الْابْتِداءِ بِالسَاكِنِ : أَيْ لِاضْطِرَارِ الْابْتِداءِ بِالسَاكِنِ مِنْ إِضَافَةِ الْمُصْدِرِ إِلَى فَاعِلِهِ ؛ كَوْلُهُمْ لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ ، وَ الْمُفْعُولُ مَحْذُوفٌ لِلْعِلْمِ بِهِ .

قوله : لِاستِيقَالِ الضَّمَّ إِلَيْهِ : لَمْ يَقُلْ لِلْخَفَّةِ ؛ لَأَنَّ الْعَلَةَ هُنَا دُفَعَ التَّقْلِيلُ لِمَجْرِدِ الْخَفَّةِ كَمَا فِي مَا سَبَقَ .

قوله : وَ إِنَّمَا كَسِرَا : أَيْ حَرْكَةً وَ كَانَتِ الْحَرْكَةُ كَسْرَةً ، وَ قَوْلُهُ : عَلَى أَصْلِ التِّقاءِ السَاكِنَيْنِ إِشَارَةً إِلَى عَلَةِ كُلِّ مِنْ التَّحْرِيكِ وَ الْكَسْرَةِ .

قوله : تَشْبِيهًاهَا لَهَا بِقَبْلِ وَ بَعْدِ : مِنْ جَهَةِ أَنَّهَا كَانَتْ مُسْتَحْقَةً لِإِضَافَةِ إِلَى الْمُفْرَدِ كُسَائِرُ أَخْوَاتِهَا ، فَمَنْعَتْ ذَلِكَ كَمَا مَنَعَتْ قَبْلَ وَ بَعْدَ إِضَافَةِ .

قوله : وَ مِثَالُ السَاكِنِ كَمْ : كَانَ الْأُوقَقُ بِمَا تَقْدِمُ أَنْ يَقُولُ : وَ السَاكِنُ نَحْوُ كَمْ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ كَانْ الْمُقْصُودُ التَّمثِيلُ كَانَ مِنْ حَقِّ مَا يَشْعُرُ بِهِ التَّقْدِيمُ وَ أَمْسِ وَ حِيثُ فَلَمَا كَانَا مَعْطُوفِينَ عَلَى أَيْنَ كَانَ مِنْ حَقِّ الْمُشَعِّرِ بِالْتَّمثِيلِ الاتِّصالُ بِهِمَا كَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ .

قوله : يَكُونُانِ فِي الْثَّلَاثَةِ إِلَيْهِ : أَيْ فِي مَجْمُوعِ الْثَّلَاثَةِ لَا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ؛ فَإِنَّهُ لَمْ مُثِلِ النَّاظِمِ لِلْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ بِالْاسْمِ ، وَ مُثِلُ الشَّارِحِ لِلْمُفْتُوحِ وَ السَاكِنِ بِالْفَعْلِ وَ الْحَرْفِ أَيْضًا عَلَمْ مِنْ تَمثِيلِهِ هَذَا أَنَّ الْفُتُوحَ وَ الْشَّكُونَ يَعْمَلُانِ الْثَّلَاثَةِ وَ يَكُونُانِ فِي مَجْمُوعِهَا . وَ لَمَّا لَمْ يُمْثِلِ الشَّارِحِ لِلْمَكْسُورِ وَ الْمَضْمُومِ بِالْفَعْلِ عَلَمْ مِنْهُمَا لَا يَوْجِدُانِ فِيهِ ؛ إِذَا لَوْ وَجَدَا فِيهِ لَمْثِيلَ لَهُمَا مِنْهُمَا فَلَا يَرِدُ أَنَّ الصَّوَابَ أَنْ يَقُولَ مِثْلَنَا ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا يَرِدُ إِنَّ أَرِيدُ بِالْثَّلَاثَةِ كُلَّ مِنْهَا وَ لَا أَنَّ الصَّوَابَ أَنْ يَقُولَ مَا مِثْلَتْ بِهِ وَ لَمْ أَمْثِلْ بِهِ ؛ لَأَنَّ الْمَرَادَ مَا مِثْلَتْ مَا اقْتَصَرَتْ عَلَيْهِ التَّمثِيلُ بِهِ .

الكسر والضم لا يكون في الفعل . نعم مثل شارح الهادي للفعل المبني على الكسر بنحو « ش » والمبني على الضم بنحو « رُدّ » ، وفيه نظر .

هذا ، واعلم أن الإعراب - كما قال في التسهيل - ماجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حرف أو حذف ، وأنواعه أربعة : رفع ونصب وجر وجزم . فمنها مشترك بين الاسم والفعل ومنها مختص بأخذهما ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : (والرُّفعُ وَالنَّصْبُ اجْعَلْنِي إِعْرَابًا لِاسْمٍ) نحو « إِنْ زِيدًا قَائِمٌ » (وَفُعْلٌ) مضارع (تَحْوُ) يقوم و (لَئِنْ أَهَابَا) .

(وألاسم قد خُصص بالجر) في هذه العبارة قلب أي والجر قد خُصص بالاسم

قوله : لا يكون في الفعل : لم يقل يكون أي كل منها في الاسم والحرف لعدم تمثيله لذى الضم بالحرف أيضا ، وقد مثلوا له بذلك ، ولعل وجه عدم تمثيل الشارح به تردد في ما اختلف فيه هل هو فرع مذ ومبني على السكون تقديرأ أو أصل ومبني على الضم تحقيقا ، وما كان نفسها متعددأ فيها كان حكمها أيضا متعددأ فيه ؛ فلذا لم يتعرض له أيضا .

قوله : وفيه نظر : لأن نحوين مبني على الحذف ، والكسرة كسرة بنية لا كسرة بناء ، ونحو رد مبني على سكون مقدر وضمه للاتباع لا للبناء .

قوله : هذا : هو من فصل الخطاب مثل : أما بعد يؤتى به للدلالة على الانتقال من أسلوب إلى آخر كقوله تعالى : ﴿ هَذِنَا وَإِنَّ لِلطَّاغِيْنَ لَشَرٌّ مَّا بِهِمْ ﴾ في الكلمات وقولهم : هذا في انتهاء الكلام هو فاعل فعل محنوف أي مضى هذا ، ومفعوله أي خذ هذا أو مبدأ حذف خبره ؛ أي هذا كما ذكره اه . والأولى بكونه فصل خطاب أن يقدر انقضى هذا .

قوله : مقتضى العامل : بصيغة اسم المفعول وهي المعاني المعتورة ، قال الحشبي : هذا التعريف لا يشمل الإعراب التقديرى ولا لزم الدور ، وأقول اختصاص هذا التعريف بالإعراب اللفظي معلوم من قوله : ماجيء به ؛ لأن الإعراب التقديرى لم يؤت به وإنما يقدر تقديرأ .

قوله : من حركة إلخ : بيان لما .

قوله : في هذه العبارة قلب : اعلم أن الأصل في الباء بعد مادة الخصوص أن تدخل على المقصور عليه وهو عربي كثير جيد إلا أن الأكثر والأعراب دخولها على المقصور قال السيد على تضمين الخصوص معنى التمييز ، أو على جعله مجازا عنه ؛ لأن التمييز لازم له ، ورده السيليكوتى بأنه تكلف . وأختار أن التخصيص باق على معناه ، لكن الباء ليست صلة له بل هي باء السبيبية أو الآلة ؛ فيكون دخول الباء مختصا ليصير سبيبا . وآلية التخصيص الشيء الأول . وذهب الشارح إلى أنه على القلب وهو مردود بأن قائل هذا خاص بهذا لم يقصد بالباء إلا الصلة دون السبيبية سواء كانت داخلة على المقصور أو على المقصور عليه ، وهو أولى من التضمين لأنه عليه

فلا يكون إعراباً للفعل ؛ لامتناع دخول عامله عليه ، وهذا تبيين لأي - أي جواب هذا السؤال - أنواع الإعراب خاص بالاسم فلا يكون مع ذكره في أول الكتاب ، المقصود به بيان تعريف الاسم تكراراً (كما قد خصص الفعل بأن ينجز ما) فلا يجزم الاسم ؛ لامتناع دخول عامله عليه (فارفع بضم وانصيئ فتحا) أي بفتح (وجُرْه كسرى) أي بكسر (كذكْر الله عبده يسْر) مثال لما ذكر (و اجزم بتسكين) نحو لم يضرب (وَغَيْرُ مَا ذُكِرَ ينوب) عنه (نَحُوا جا أَخُوه بني نَمِر) .

وقد شرع في تبيين مواضع النهاية بقوله : (وَارْفَعْ بِوَاوْ وَانْصِيَّنْ بِالْأَلِفْ وَاجْرُزْ بِيَاءَ مَا مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصِيفْ) أي أذكر (مِنْ ذاك) أي من الأسماء الموصوفة (ذو) وقدمة للزومه هذا الإعراب ولكن إنما يعرب به (إِنْ صُحْبَةُ أَبَانَا) أي أظهر واحتذر بهذا القيد عن ذو بمعنى الذي وقيده في الكافية والعمدة بكونه معرجاً (و) من

يقى الخصوص بلا متعلق فيحتاج في تقديره إلى تكلف كأن يقال هنا ، والاسم قد خصص به الجر ممتازاً بالجر ، إلا أن الأصح أن القلب لا يقع في كلام البلاغة إلا لنكتة وانظر ما هي النكتة هنا ، ولعل المختار عند الشارح ما ذهب إليه السكاكي : من أن القلب لا يحتاج إلى نكتة .

قوله : كما قد خصص إلخ : الكاف قد تأتي بمفرد التنظير من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما هنا قاله الصبان .

قوله : فارفع بضم : الباء للتصوير من تصوير النوع بصفته ؛ ليوافق مذهب الناظم من أن الإعراب لفظي عبارة عن الحركة والحرف والمحذف كما في التسهيل لا معنوي عبارة عن تغير آخر الكلمة لاختلاف العوامل ؛ أفاده الصبان .

قوله : بفتح وجُرْه كسرى : وأشار إلى أن فتحا وكسرا منصوبان بتنزع الخاضض ؛ ليتوافقا مع قوله : بضم ، قوله : بتسكين ؛ فإن النصب بتنزع الخاضض وإن كان على الراجح سماعياً إلا أنه شائع في كلام المصنفين ، وقال الصبان : لا يبعد عندي أن محل كونه سماعياً على هذا القول إذالم يصرح بالخاضض في نظير المنصوب بمحذفه .

قوله : أي ذكر : قال المحسني : يعني أن المراد بالوصف بيان نفس الذات لا بيان حالها وحكمها .

قوله : أي من الأسماء الموصوفة : دفع بهذا التفسير ما قد يتورهم من أن ذاك لكونه للبعيد إشارة إلى المرفوع بالضم والمنصوب بالفتح والمحروم بالكسر ، والصارف له عن هذا : كون المقام مقام الإعراب بالنسبة والمثال ولعل الناظم أتى به إشارة إلى كمال بعد هذه الأسماء عن الأصل .

قوله : وقدمه للزومه : الضميران راجعان إلى ذو بمعنى صاحب ، والضمير في قوله : إنما يعرب : راجع إلى ذو مطلقاً على طريق الاستخدام فلا تنافي بين هذا الزوم وقوله : إن صحبة أبانا .

قوله : بكونه معرجاً : وهو معلوم من عدم وجود مقتضى البناء فيها لا من هذا الإعراب الخاص حتى يلزم توقفه عليه فيلزم الدور .

الأسماء (الفم) وفيه لغات تثليث الفاء مع تخفيف الميم منقوصاً أو مقصوراً ومع تشديده واتباعها الميم في الحركات كما فعل بعثتني «امرأ» و«ابن» وإنما يعرب بهذا الإعراب (حيث الميم منه بانا) أي ذهب بخلاف ما إذا لم يذهب، فإنه يعرب بالحركات عليه (أب أخ حم كذاك) أي كما تقدم من ذي والفم في الإعراب بما ذكر وقيد في التسهيل الحم - وهو قريب الزوج بكونه غير مماثل قروا وقرأ وخطأ فإنه إن مثال ذلك أعرب بالحركات وإن أضيف وفيه أن الأب والأخ قد

قوله : وفيه لغات : أي عشرة نقصه وقصره وتضعيقه مثلث الفاء فيهن والعشرة إتباع فائه ليمه منقوصاً ، قال الصبان : وهي أضعفها ، وقال الأشموني : فصحا هن فتح فائه منقوصاً .

قوله : والفم : المراد لفظ فم كما هو متضمن سياق المتن والشرح وأل زائدة للضرورة كما في بنات الأوبر؛ لأن ألا تدخل على الكلمة المراد منها لفظها؛ لكونها علماً لنفسها حقيقة أو حكماً كما مر وليس المراد منه العضو المخصوص على تقدير مضاف أي دال الفم؛ لأنه يأبه التقيد بقوله : حيث الميم منه بأن ؛ فإن الدال يعم ما معه الميم وما ليس معه الميم والتقييد إنما هو لذى الميم ، نعم التقيد يعين أن المراد منه ذو الميم إلا أنه يعود حينئذ المذكور الآتي الذي من أجل الفرار منه حمل الفم على العضو المخصوص .

قوله : حيث الميم منه بانا : قال الصبان : استعمل حيث في الزمان على رأي الأخفش أو في المكان الاعتباري وهو التركيب .

قوله : بانا : أي وعاد الواو؛ لأن الميم عوض عنه ، ومن المعلوم أنه إذا ذهب العوض يعود المعرض عنه فلا يرد ما قيل أنه إذا ذهب الميم بقيت الفاء وحدها وهي لا تعرب أصلاً والعرب هو فوك ؛ ففي عبارته حكم على مالم يثبت له الحكم مع ترك الحكم على ما ثبت له الحكم .

قوله : أي ذهب : تفسير للمراد وإلا فان يعني انفصل وأشار به إلى أن المراد به مطلق المفارقة لا الانفصال ؛ لأنه يوهم كون المنفصل جزءاً من المنفصل عنه فيوهم الكلام أن الأصل فم بالمير .

قوله : أي كما تقدم : وأشار به إلى أن ذاك إشارة إلى متعدد بتأويله بما تقدم ؛ لأنه لا وجه لتصنيص أحدهما بالتشبيه .

قوله : في الإعراب : إشارة إلى أن وجه الشبه هو الإعراب فقط لا مع التقيد ولم يقل في كونها من الأسماء ؛ لأن المقصود بيان الإعراب فجعله وجه الشبه أصله بالمقصود .

قوله : وقید في التسهيل الحم إلخ : المراد بالحم : المعنى ، فمن أجل ذلك أدخل عليه ألل وذلك كي يصح الحكم عليه بقوله : وهو قريب الزوج ، وضمير بكونه إليه مراداً منه اللفظ على الاستخدام لكن لا على ملاحظته بخصوص هذه اللغة بل بلاحظته بعموم هذا الاسم على أي لغة كان ، كي يصح التقيد بهذه القيد ، ويحتمل أن يكون على تقدير مضاف ؛ أي دال الحم ، وضمير بكونه عائد إلى المضاف المقدر ، والله أعلم .

قوله : وهو قريب الزوج : فهو حم للزوجة ومن ثمة أضافه النهاة في هذا المقام إليها فقالوا : وحموها وقد يطلق على أقارب الزوجة .

يُشدَّد آخِرُهُمَا (وَهُنَّ) كَذَاكَ ، وهو كناية عن أسماء الأجناس وقيل ما يستتبع ذِكْرِه وقيل الفرج خاصَّة . قال في التسهيل : قد يُشدَّد نُونُه . (وَالنَّفْعُ في هذا الأُخْيَر) وهو هنٌّ يَكُون مُعْرِبًا بالحَرَكَاتِ عَلَى النُّونِ (أَحْسَنُ) من الإتمام . قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « مَنْ تَعَزَّى بِعَزَّاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ بِهِنْ أَيْهِ وَلَا تَكُونُ » (وَ) النَّفْعُ (في أَبٍ وَتَالِيهِ) وَهُما أَخٌ وَحَمٌ (يَنْدُرُ) أَيْ يَقُولُ ، كَوْلُهُ :
 بِأَيْهِ افْتَدَى عَدِيًّا فِي الْكَرْمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ
 (وَقَصْرُهَا) أَيْ أَبٌ وَأَخٌ وَحَمٌ بَأْنٌ يَكُونُ آخِرُهُ بِالْأَلْفِ مُطْلَقاً (مِنْ نَفْصِهِنَّ

قوله : كناية عن أسماء الأجناس : كما أن فلان كناية عن الأعلام قال الصبان : كان ينبغي حذف أسماء ؛ لأن ما ذكر كناية عن الأجناس نفسها ، قال الجوهري : الهن كناية ومعناه شيء يقول : هذا هنك أي شئك ، ويمكن جعل عن متعلقة بمحذوف لا بكناية أي بدلاً عن أسماء الأجناس فصح كلام الشارح ، وقال يس : قال الدنوشي : أي عن مسمى أسماء الأجناس . قوله : وقيل عما يستتبع ذكره : لما كان أحوج الأجناس إلى الكناية ما يستتبع ذكره غالب استعماله فيه فظن البعض اختصاصه به ولما كان الفرج أقرب ما يستتبع ذكره غالب استعماله منها فيه فظن اختصاصه به .

قوله : وهو هن : يعني أن المراد الفرد الأخير لا القسم الأخير وهو غير المقيد وهو الأربعه الأخيرة . قوله : من تعزى إلَّا : الحديث رواه الإمام أحمد وأبن حبان والنسائي والطبراني عن أبي بن كعب ، ورمز الشارح في الجامع الصغير لصححته إلا أنه أورده بلفظ : « إذا رأيتم الرجل يتعزى إلَّا » وقال الهيثمي : رجاله ثقات فقول الحشبي لا ندرى فهو من النبي عليه السلام أم افتراء عليه ناشئ عن عدم البحث والتتبع كما هو دأبه ومعنى تعزى انتسب وانتهى وعزاء الجاهلية هو أن يقول : يا لفلان ليخرج الناس معه إلى القتال في الباطل .

قوله : فَأَعْضُوهُ : أي استهزاء به ولا تجبيوه إلى القتال الذي أراده ولا تكنوا كلاً تدعوا دفع لما يتوهم من الكناية في الحديث ؛ لأن الكناية لعدم مواجهة المخاطب باللفظ المستتبع تعظيمًا له وهو ليس بأهل للتعظيم .

قوله : أَيْ يَقُولُ : فسر يندر يقال لقوله : أشهر .

قوله : وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ : أي ما حصل منه ظلم في المشابهة ؛ لأنه لم يشابه أجيئًا فال فعل منزل منزلة اللازم ، أو ما ظلم أحدًا في الصفة المشابهة فيها ؛ لكونها صفة أية فالمفعول محذوف إيداناً بالعموم ، أو ما ظلم أباً بتضييع صفتة أو ما ظلم أمه باتهامها فيه إذا لم يشابه أباً قاله الصبان .

قوله : أَيْ أَبٌ وَأَخٌ وَحَمٌ : أي لا الأسماء الموصوفة .

أشهر) كقوله :

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَایتَاهَا (وَشَرُطُ ذَا الْإِعْرَابِ) المتقدم في الأسماء المذكورة (أنْ يُضْفَنَ) وإلا فتعرب بالحركات الظاهرة نحو (إنَّ لَهُ أَبَا) و (وَلَهُ أَخٌ) و (وَبَنَاتُ الْأَخِ) وأن تكون الإضافة (لا لِلِّيَاءِ) أي لا لـيـاءـ المـتكلـمـ وإلا فتعرب بـحـركـاتـ مـقـدرـةـ نحو (وَأَخِي هَرُوتُ) (إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي) وأن تكون مـكـبـرـةـ وإلا فتعرب بـحـركـاتـ ظـاهـرـةـ وأن تكون مـفـرـدةـ وإلا فـتعـربـ فيـ حـالـ التـشـنـيـةـ والـجـمـعـ إـعـرابـهـمـاـ (كـجاـ أـخـوـ أـيـكـ ذـاـ اـغـتـلـاـ) فـأـخـوـ مـفـرـدـ مـكـبـرـ مـضـافـ إـلـىـ أـيـكـ وأـيـ مـفـرـدـ

قوله : إن أباها إلخ : الشاهد في الثالث صراحة وفي الأولين بقرينة الثالث إذ يبعد كل البعد التلفيق بين لغتين فمن قال الشاهد في الثالث فقط أراد الشاهد صراحة .

قوله : غایتاتها : على لغة من يلزم المثنى الألف والضمير إلى المجد وأنه باعتبار الصفة أو الرتبة ، والمراد بالغيتين : المبدأ والمتنهى كما قيل : أو غاية المجد في النسب وغاية المجد في الحسب ، وقيل : الألف بعد الناء الفوقية للإشارة لا للتشنية قاله الصبان .

قوله : المتقدم في الأسماء المذكورة : أخذه الشارح من كون المقام مقام الإعراب بالنائب ومن المثال ، ويكتفي هذان في صرف اسم الإشارة عن رجوعه إلى أقرب مذكور فلا اعتراض على المصنف ؛ أفاده الصبان .

قوله : إلا فتعرب إلخ : أشار بهذا إلى أن الشرط منصرف إلى ما هو محتاج إليه بدلالة العقل وهو ما عدا ذو والغم بلا ميم ؛ لأنهما ملازمان للإضافة فلا معنى لصرفه إليهما فقوله : في الأسماء المذكورة متعلق بالمتقدم لا بالمتـنـ .

قوله : إن له أبا : قدم مثال النصب ؛ لأنه مثال للأب المتقدم على الأخ .

قوله : لا لـلـيـاءـ : معطوف على متعلق يضفن المـذـكـورـ ؛ أي يـضـفـنـ لأـيـ اسمـ لاـ لـلـيـاءـ .

قوله : أي لا لـيـاءـ المـتكلـمـ : أشار إلى أن المراد بـلـيـاءـ يـاءـ المـتكلـمـ بـقـرـيـنـةـ قوله : يـضـفـنـ ؛ لأنـ الإـضـافـةـ لاـ تـكـوـنـ إـلـاـ إـلـيـهـ فـإـنـ يـاءـ الـخـاطـبـةـ خـاصـةـ بـالـفـعـلـ .

قوله : إـنـيـ لـأـمـلـكـ إـلـخـ : الظـاهـرـ أـنـ أـخـيـ منـصـوبـ معـطـوفـ عـلـىـ نـفـسـيـ وـتـرـكـ مـثـالـ الجـرـ إـمـاـ لأنـهـ يـحـتـمـلـ أـنـ يـكـوـنـ أـخـيـ معـطـوفـاـ عـلـىـ الـيـاءـ بـنـاءـ عـلـىـ عـدـمـ وـجـوـبـ إـعـادـةـ الجـارـ لـدـىـ العـطـفـ عـلـىـ الضـمـيرـ الجـرـورـ كـمـاـ هوـ مـذـهـبـ النـاظـمـ فـتـكـوـنـ الـآـيـةـ مـثـالـاـ لـكـلـ مـنـ النـصـبـ وـالـجـرـ ،ـ وـإـمـاـ لأنـ كـوـنـ إـعـرابـ تـقـدـيرـاـ لـاـ يـظـهـرـ فـيـ حـالـةـ الجـرـ .

قوله : وأن تكون مـكـبـرـةـ : استغنى النـاظـمـ عـنـ التـصـرـيـعـ بـهـذـاـ الشـرـطـ وـالـذـيـ بـعـدهـ بـذـكـرـهـ كـذـلـكـ .

مَكْبِرٌ مُضَافٌ إِلَى الْكَافِ وَذَا مُضَافَةً إِلَى اعْتِلاً ، وقد حوى هذا المثال كون المضاف إليه ظاهراً ومضمراً ومعرفةً ونكرةً (بالألف ارفع المشتى) وهو - كما يُؤخذ من التسهيل - الاسم الدال على شيئاً متفقى اللفظ بزيادة ألف أو ياءً ونون مكسورة في آخره نحو « قال رجلان » فخرج نحو زيد والقرمان وكلا وكلتا واثنان واثنتان لعدم دلالة الأول على شيئاً ، واتفاق لفظ مدلولي الثاني ، والزيادة فيباقي . (و) أرفع بها أيضاً (كلا) وهو اسم مفرد عند البصريين يطلق على

قوله : وذا مضارف : لم يقل مفرد مكبّر للزومه لهما على الصحيح .

قوله : الدال على شيتين : أي بأي أنواع الدلالة كما هو المتبار من الإطلاق ومن ثمة لم يقل الموضوع لشيئين فدخل كلا وكلتا وإن كانوا موضوعين للشمول ، واثنان واثنتان وإن كانوا موضوعين للمرتبة الثانية من العدد .

قوله : متفقى اللفظ : لم يقل والمعنى بجواز ثنائية المشترك مراداً به معنيات المختلفان وجمعه كذلك عند الناظم عند أمن اللبس بتشتيته مراداً به فدان لأحد معنييه نحو عندي عينان مفقودة ومورودة ، ويجوز ثنائية اللفظ مراداً به حقيقته ومجازه وجمعه كذلك عند ذلك وبعضهم بني المسألة على جواز استعمال المشترك في معنيه واللفظ في حقيقته ومجازه ؛ فإن قلنا به جاز والإ فلا ، ؛ أفاده الصبان .

قوله : فخرج نحو زيد : وكذا شفع وزوج معناه ؛ لأنهما مقابلان للفرد وهو أعم من الاثنين والا عم يصدق على الأخص ولا دلالة له عليه وبقي زوج معنى الشيتين المقتربتين شكلين أو تقسيمين فيخرج بقييد الزيادة ولم يذكره ؛ لعلمه بالطريق الأولى .

قوله : والقرمان : ومثله العمران في حديث : « اللهم أعز الإسلام بأحباب العمران إليك » يعني عمر بن الخطاب وأبو جهل عمرو بن هشام إلا أنه كما في كشف الخفا نقاً عن السيوطي وغيره ليس له أصل بهذا اللفظ وأما معناه ثبات والأولى أن يقال : إن نحو القرمان داخل في المشتى بأن يراد باتفاق اللفظ : الاتفاق حقيقة أو ادعاء وهما متفقان ادعاء ، وبيده تسمية مثل هذا الاسم بالمشتى على سبيل التغليب ؛ أي كونه مشتى ، وكونه على سبيل التغليب ؛ وإذا لم ندخله في المشتى فلا بد أن ندخله في الملحق به وهو بعيد ؛ لأن الذي يجمع الملحقات أنها لا واحد لها من لفظها وهذا له واحد ..

(فائدة) في « الهمم » من المازني ثنائية العلم المعدول نحو : عمر وجمعه جمع سلامه أو تكسير وقال : تقول جاءني رجالن كلامها عمر ورجال كلهم عمر قال أبو حيان : ولا أعلم أحداً وافقه على المنع مع قول العرب العمران فإذا ثنى على سبيل التغليب فمع اتفاق اللفظ والمعنى أولى .

قوله : والزيادة فيباقي : واعلم أن الباقي يدل على كل منها على شيئاً سواء كانا متفقى اللفظ كقولك : كلا الرجلين ورجلان اثنان ، أم لا كقولك : زيد وعمر كلامها ، وأن يطلق اثنان على زيد وعمر مثلاً وكذا زوج وأخرجهما كلها بقييد الزيادة ؛ لغلا تتبعض وإذا لوحظ قيد الحببية ملحوظ في قوله : متفقى اللفظ خرجت كلها به .

قوله : وارفع بها أيضاً : أشار بهذا التقدير إلى أن كلا معطوف على المشتى لا أنه مبتدأ وكلتا

اثنين مذكرين ، وإنما يرفع بها (إذا بضمير) حال كونه (مضافاً) له (وصل) نحو « جاءني الرجال كلاهما » ، وإن لم يضاف إلى مضمير بل إلى الظاهر فهو كالمقصور في تقدير إعرابه على آخره وهو الألف نحو « جاءني كلا الرجالين » .

(كلتا) التي تطلق على اثنين مؤثثين (كذلك) أي مثل كلا في رفعها بالألف إذا أضيفت إلى مضمر نحو « جاءتنى المرأةن كلتاهمما » وفي تقدير إعرابها على آخرها إن لم تضاف إليه نحو ﴿ كلتا الجنتين ءانت أكلها ﴾ .

وأما (اثنان واثنتان) بالمثلثة فهما (كابتين وابتدين) بالموحدة فيهما يعني كالمبني الحقيقي في الحكم (يجريان) بلا شرط سواء أفردا نحو ﴿ حين الوصيَّةُ اثناَنٌ﴾ أم زكبا نحو ﴿ اثنتَا عَشْرَةً عَيْنًا﴾ أم أضيفا نحو اثناك واثناكم ، وكاثنتين ثنتان في لغة بنى تميم

معطوف عليه بحذف العاطف وكذلك خبر فإنه مع مخالفته الظاهر لا يصح ، لأنه يفيد إطلاق كلتا في إعرابها بهذا الإعراب .

قوله : مضافاً : قال الحضري : حال مؤكدة ؛ لأن وصل كلا بالضمير لا يكون إلا على سبيل الإضافة وقال الصبان حال مؤسسة احترازاً عما إذا اتصل بالضمير غير مضافة إليه نحو زيد وعمروهما كلا الرجلين ؛ لأن الاتصال يشمل القبلي والبعدي . وأقول هو حال لازمة مبنية ؛ لأن الوصل لا يكون إلا على سبيل الإضافة لا مؤكدة فإنه لا تأكيد بها ، ولا مؤسسة ؛ لأنه لا يفهم من وصل كلا بالضمير إلا أن يليها الضمير .

قوله : مضافاً له : أشار إلى أن متعلق مضافاً محدود لدلالة الكلام عليه .

قوله : كالمقصور : وليس بمقصور ؛ لأنه لو كان مقصوراً لكان بالألف مطلقاً .

قوله : أي مثل كلا : أشار إلى أن كذلك ليس إشارة إلى المبني بل إلى كلا ليدخل الشرط في وجه الشبه .

قوله : وفي تقدير إعرابها : أشار به إلى أن التشبيه في جميع ما لكلا ما يمكن إثباته لكتنا لا فيما في المتن فحسب أو أنه جعل كذلك للمزج كأنه من كلامه فأشار بها إلى ما في المتن والشرح معاً .

قوله : سواء أفردا : هذا إما من استعمال المشترك في معنده وهو جائز عند الإمام الشافعي أو بالمعنى اللغوي أي أفردا عن العشرة والمضاف إليه أو من عموم المشترك بقرينة ما بعد أي أنهما معربان بهذا الإعراب في جميع استعمالاتها وليس إعرابها مشروطاً بأي شرط .

قوله : في لغة تميم : صفة ثنتان أي المستعملة في لغة تميم .

(وَتَخْلُفُ الْيَاءُ فِي جَمِيعِهَا) أي جميع الألفاظ المتقدم ذكرها (الألف جرأاً ونصبها) أي في حالتيهما (بعد) إبقاء (فتح) لما قبلها (قد ألف) والأمثلة واضحة . (فرع) إذا سُمِّي بـ^{بُشَّى} فهو على حالة قبل التسمية به .

(وَازْفَغَ بِوَوْ وَبِيَا اجْرِزْ وَانْصِبْ سَالِمَ جَمْعُ عَامِرٍ وَمَذْنِبٍ وَشَبِيهِ ذَيْنِ) أي شبههما ، وهو كل علم لمذكر عاقل الحال من تاء التأنيث قيل ومن التركيب وكل

قوله : وتخلف الياء إلخ : إنما كانت الألف أصلًا ؛ لأن الرفع أول أحوال الإعراب ومثلها الواو في الجمع قاله الصبان .

قوله : أي جميع الألفاظ المتقدم ذكرها : أشار إلى أن ضمير جميعها عائد على الألفاظ المتقدمة الذكر إما بشخصها كما في الملحقات أو بما صدق عليها كما في المثنى لا إلى الملحقات فقط بدعيى أن الفاظ المثنى لم تذكر فيما تقدم ولا لقال في التفسير أي جميع الملحقات . قوله : بعد إبقاء : الإبقاء مفهوم من قد ألف وكذا قوله : لما قبلها .

قوله : بعد فتح قد أله : قال الصبان ذكره وإن كان الفتح يؤخذ من السكوت على ما قبل الألف الذي هو مفتوح ؛ لأن التصریح أقوى في البيان وإفاده علة فتح ما قبل ياء المثنى وهي ألفة الفتح مع الألف كما في نكت السيوطی قوله : قد أله في معنى التعليل .

قوله : في حالتيهما : أشار إلى أن جرأاً ونصبها منصوبان على الظرفية لتخلف لا على الحالية من المجرور بفي ؛ لأن مجيء المصدر حالاً وإن كان كثيراً مقصور على السماع .

قوله : سالم جمع : التقييد بالسالم بالنسبة إلى عامر وشبيه ذين ؛ لأن مذنبنا لا تكسير له والجمع السالم هو الذي يكون بالواو والنون أو الياء والنون بدون تعين .

قوله : وارفع بواو وبيا اجر وانصب : تعين للواو بحالة الرفع والياء بحالتي الجر والنصب فلا يلزم اللغو في إجراء هذا الحكم على الجمع السالم .

قوله : أي مشبههما : دفع به وهم أن يراد بذين لفظه .

قوله : وهو كل علم : أي شخصياً فلا يجمع العلم الحنفي هذا الجمع إلا ما كان علماً على الشمول التوكيدى كاجماع ؛ لأنه في أصله صفة ثم اشتراط العلمية للإقدام على الجمعية واشتراط عدمها المصحح به في قولهم : لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد تنكيره لتحقيق الجمعية فلا منافاة بين الاشتراطين ؛ أفاده الصبان .

قوله : لمذكر عاقل : أي مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ فدخل زينب وسعدى علمنا لمذكرين وخرج زيد وعمرو علمنا مؤثثين .

قوله : قيل ومن التركيب : إنما ضعفه ؛ لأن شرط مطلق الجمع مصححاً أو مكسراً وكلامنا في

صِفَةٌ كَذَلِكَ مَعَ كَوْنِهَا لِيُسْتَ مِنْ بَابِ أَفْعَلِ فَعْلَاءِ كَأْحَمَرِ حَمْرَاءِ وَلَا فَعْلَانَ فَعْلَى كَسْكَرَانَ سَكْرَى وَلَا إِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ كَصَبُورٍ وَجَرِيحٍ (وَبِهِ) أَيْ وَبِالْجَمْعِ الْمُذَكَّرِ (عِشْرُونَا وَبَابُهُ) إِلَى تِسْعِينَ (الْحَقَّ) فِي إِعْرَابِهِ السَّابِقِ وَلَيْسَ بِجَمْعٍ لِلْزُّورِمِ إِطْلَاقٍ ثَلَاثَيْنِ مَثَلًا عَلَى تِسْعَةِ لَأَنَّ أَقْلَى الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ، وَوُجُوبِ دَلَالَةِ عِشْرِينَ عَلَى ثَلَاثَيْنِ لِذَلِكَ

شروط جمع السلامة بخصوصه ولأنه لا يصح على عمومه؛ لأن التركيب الإضافي يجمع المضاف ويضاف للثاني فيقال في غلام زيد علماً غلاموا زيد وغلامي زيد وكذا الثنوية وجوز الكوفيون جمع الجزأين وتشتيتها قال الصبان: قال الروداني: ولا أظن أن أحداً يجترئ على مثل ذلك فيما فيه الإضافة إلى الله تعالى إنما الله إله واحد أه. وأجاز بعضهم جمع المركب المرجعي مطلقاً وقيل: إن ختم بوه جاز وإلا فلا وعلى الجواز في المختوم بوه فمنهم من يلحق العلامة باخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبيون.

قوله: أو صفة كذلك: منصرف إلى ماعدا التركيب إذ لا يتصور التركيب في الصفة ونحو بغدادي لا يسمى بالمركب عرفاً قال الصبان: لا يرد عليه الجمع المطلق عليه تعالى كما في ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ ﴿فَقَعَمُ الْمَدِهُدُونَ﴾ ﴿وَنَخْنُ الْوَرِثُونَ﴾؛ لأنه سماعي فلا يقال الله رحيمون؛ لأن اسماءه تعالى توفيقية والكلام في الجمع المقيس.

قوله: أي بالجمع المذكر: وفي بعض النسخ المذكر بدل المذكور فاللام للعهد وما قاله الحشبي من أن جمع المذكر مصطلح لسالم جمع إلخ خطأ كما لا يخفى.

قوله: وبابه إلى تسعين: أي منه إلى تسعين من عطف العام على الخاص.

قوله: الحق: أفرد على إرادة المذكر.

قوله: وليس بجمع: بل هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا معناه وأفرد ضمير ليس لموافقة الحق.

قوله: للزورم إطلاق إلخ: المراد صحة إطلاقه كما هو ظاهر وعبر به لعدم وجوب الإطلاق على تسعه على تقدير الجمعية وأن صحة إطلاقه على تسعه مشعر بصحة إطلاقه على مقابله وهو ثلاثة ولفظ ثلاثة لو كان جمع ثلاثة لصح إطلاقه على ثلاثة أيضاً وعبر بالإطلاق دون الدلالة ليصح قوله وليس به على إطلاقه فإنه يكون معناه حينئذ وليس بداعي والمتأذر منه نفي مطلق الدلالة والحال أن ثلاثة يدل على تسعه تضمناً وأما عشرون فلا يدل على ثلاثة بنوع من أنواع الدلالة وخص ثلاثة بالذكر؛ لأنه أول بابه ولا تصاله بعشرين ولا اعتباره في مفسدة عشرين.

قوله: مثلاً على تسعه: أي مثلاً وحده لظهوره ولدلالة السابق عليه أي ولزورم إطلاق أربعين على اثنى عشر وخمسين على خمسة عشر وهكذا ولم يذكره في عشرين؛ لأن نوعه منحصر فيه.

قوله: ووجوب دلالة عشرين على ثلاثة: معطوف على إطلاق وعبر بالوجوب دون الصحة لعدم إشعاره بدلالة لفظ عشرين على مقابل ثلاثة وهو عشرين ولفظ عشرين إذا كان

ولَيْسَ بِهِ (وَ) الْحَقَّ أَيْضًا جَمْعٌ تَصْحِيحٌ لِمَا يَسْتَوِفِ الشُّرُوطُ وَهُوَ (الْأَهْلُونَا) لِأَنَّ مُفْرِدَةً أَهْلٌ ، وَهُوَ لَيْسَ عَلَمًا وَلَا صِفَةً بَلْ اسْمًا لِخَاصَّةِ الشَّيْءِ الَّذِي يَنْسَبُ إِلَيْهِ

جَمْعُ عَشْرَةِ لَا يَدْلِي عَلَى عَشْرِينَ مَطَابِقَةً وَاعْتَبَرَتْ هَنَا الدَّلَالَةُ الْمَطَابِقَةُ ؛ لِأَنَّهَا الْمَنْاسِبَةُ الْاعْتَبَارُ فِي مَقَابِلَةِ الْإِطْلَاقِ وَعَبْرِ الدَّلَالَةِ دُونَ الْإِطْلَاقِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ عَشْرِينَ جَمْعًا وَجُوبَ إِطْلَاقِهِ عَلَى ثَلَاثَيْنِ بَلْ الْلَازِمُ مِنْهُ صِحَّةُ إِطْلَاقِهِ كَمَا لَا يَخْفَى وَلِأَنَّ فِي التَّعْبِيرِ بِالْدَلَالَةِ إِشْعَارُ بِأَنَّ مُفْسِدَةَ النَّوْعِ الثَّانِي أَعْظَمُ مِنْ مُفْسِدَةِ النَّوْعِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ لِزُومِ دَلَالَةِ الْلَفْظِ عَلَى مَا لَا يَدْلِي عَلَيْهِ بِنَوْعِ مِنْ أَنْوَاعِ الدَّلَالَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَطْلُقُ عَلَيْهِ وَأَفْرَدُ عَشْرِينَ عَنْ بَابِهِ ؛ لِأَنَّ مُفْسِدَتَهُ غَيْرُ مُفْسِدَةٍ بَابِهِ كَمَا لَا يَخْفَى .

قُولَهُ : وَلَيْسَ بِهِ : اسْمٌ لَيْسَ عَائِدًا عَلَى الْمَذْكُورِ مِنْ ثَلَاثَيْنِ وَعَشْرِينَ كَمَا أَنَّ ضَمِيرَ بِهِ رَاجِعٌ إِلَى مَطْلُقِ وَدَالِ عَلَى إِرَادَةِ الْمَذْكُورِ وَذَلِكُ عَلَى التَّوزِيعِ الْمَعْلُومِ مَا تَقْدِيمُ وَأَوْرَدُهُمَا مَغْرِبِيْنَ عَلَى مَوْافِقَةِ مَا تَقْدِيمُ أَوْ أَنَّ اسْمٌ لَيْسَ عَائِدًا عَلَى كُلِّ مِنْ ثَلَاثَيْنِ وَعَشْرِينَ وَضَمِيرُ بِهِ رَاجِعٌ إِلَى كُلِّ مِنْ مَطْلُقِ وَدَالِ .

قُولَهُ : وَالْحَقُّ أَيْضًا : أَشَارَ الشَّارِحُ الْمَحْقُوقُ بِتَقْدِيرِ الْحَقِّ هَنَا وَفِيمَا بَعْدِهِ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ كُلُّهَا مَا عَدَا أَرْضُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى عَشْرِينَ وَبَابِهِ لَا أَنَّهَا مُبَدَّدَاتٍ لِشَذِّهِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودُ بِيَانِ مَلِحَّاتِ الْجَمْعِ فِي إِعْرَابِهِ لَا يَبْيَانُ الشَّذْدُوذُ وَلِأَنَّ قُولَهُ : فِيمَا بَعْدِ وَنَوْنِ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ التَّحْقِيقُ يَدْلِي عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي كَوْنَ الْإِحْرَاقِ مَعْلُومًا وَأَمَّا إِلَحَاقُ أَرْضُونَ فَمَعْلُومٌ مِنَ الشَّذْدُوذِ ضَمِنَّا أَوْ مِنَ إِلَحَاقِ الْطَّرْفَيْنِ وَكَذَا أَشَارَ بِهَذِهِ التَّقْدِيرَاتِ إِلَى اختِلَافِ أَنْوَاعِ الْمَلِحَّاتِ .

قُولَهُ : وَلَا صِفَةً : وَقُولُهُمُ الْحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلُ الْحَمْدِ فَأَهْلُ فِيهِ صِفَةٍ بِمَعْنَى الْمُسْتَحْقِقِ وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ وَجْمَعُهُ أَيْضًا لَمْ يَسْتَوِفِ الشُّرُوطُ ؛ لِأَنَّهُ مَا يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمُؤْنَثُ كَذَا قَالَ الْبَعْضُ وَأَقُولُ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَهْلُ مَطْلُقًا كَمَا قَالَ الشَّارِحُ اسْمًا لِخَاصَّةِ الشَّيْءِ وَوَقْوَعُهُ صِفَةٌ فِي بَعْضِ الْمَوَادِ عَلَى تَأْوِيلِهِ بِالْوَصْفِ أَوْ لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْوَصْفِ لَا لِكُونِهِ بِمَعْنَاهُ وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى صِفَةٍ صَحُّ أَنْ يَقُعَ نَعْتًا مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلِ بِالْمُشْتَقِّ .

قُولَهُ : بَلْ اسْمًا لِخَاصَّةِ الشَّيْءِ : أَيْ اسْمًا جَنْسٌ لَهُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ اسْمًا جَنْسٌ لِلْقَرِيبِ بِمَعْنَى ذِي الْقِرَبَةِ وَبَعْضُهُمْ لِلْعُشِيرَةِ وَمَا قَالَهُ الشَّارِحُ هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ الْأَهْلَ يَطْلُقُ عَلَى الْمَفْرَدِ وَغَيْرِهِ وَذِي الْقِرَبَةِ وَغَيْرِهِ وَلِإِشَارَةِ إِلَى هَذَا فَسَرَ الشَّارِحُ الْمَحْقُوقُ أَهْلَ الرَّجُلِ بِأَمْرِهِ وَوْلَدُهُ وَعِيَالُهُ وَمُثَلُّ لِغَيْرِ ذِي الْقِرَبَةِ بِمَثَالِيْنِ .

قُولَهُ : الَّذِي يَنْسَبُ إِلَيْهِ : صِفَةُ الْخَاصَّةِ ؛ لِأَنَّهُ بِنَفْلِهِ إِلَى مَعْنَى الْأَسْمَاءِ زَالَ عَنْهُ مَعْنَى التَّأْنِيْثِ وَبَقَيَ التَّأْنِيْثُ الْلَفْظِيُّ وَالْمَرَادُ بِهِ هُنَا الْمَذْكُورُ أَيْ الشَّيْءِ الْخَاصُّ بِآخِرِ فَمِنْ ثَمَّةِ وَصِفَةٍ بِالَّذِيِّ .

كأهـل الرجـل لـأمـرـاتـه وـولـدـه وـعـيـالـه ، وأهـل الإـسـلام لـمـن يـدـينـ بـه ، وأهـل الـقـرـآن لـمـن يـقـرـأـه وـيـقـوـم بـحـقـوقـه وـقـدـ جـاءـ جـمـعـه عـلـىـ أـهـالـه . وـأـلـحقـ أـيـضـاـ اـسـمـاـ جـمـعـيـ وـهـمـاـ (أـولـوـ) بـعـنـىـ أـصـحـابـ (وـعـالـمـونـ) قـيـلـ هوـ جـمـعـ الـعـالـمـ وـرـدـ بـأـنـ الـعـالـمـينـ دـالـ عـلـىـ الـعـقـلـاءـ فـقـطـ وـالـعـالـمـ دـالـ عـلـىـهـمـ وـعـلـىـ غـيـرـهـمـ ، إـذـ هوـ اـسـتـمـ لـمـاـ سـوـىـ الـبـارـيـ تـعـالـىـ فـلاـ يـكـوـنـ جـمـعـاـ لـهـ ؛ لـلـزـوـمـ زـيـادـةـ مـدـلـولـ الـجـمـعـ عـلـىـ مـدـلـولـ مـفـرـدـهـ .

قوله : لـامـرـاتـه وـولـدـه وـعـيـالـه : أيـ لـكـلـ منـهـ لـمـجـمـوعـهـ فـإـنـ الـأـهـلـ يـطـلـقـ عـلـىـ كـلـ منـهـ ؟
وـلـأـنـهـ لوـ كـانـ الـمـرـادـ الـجـمـوعـ لـكـانـ ذـكـرـ الـعـيـالـ مـسـتـدـرـكـاـ .

قوله : وـقـدـ جـاءـ جـمـعـهـ عـلـىـ أـهـالـيـ : دـفـعـ بـهـ ماـ يـمـكـنـ أـنـ أـهـلـاـ لـاـنـطـلـاقـهـ عـلـىـ المـفـرـدـ وـغـيـرـهـ
مـسـتـغـنـ عـنـ الـجـمـعـ فـأـهـلـوـنـاـ لـيـسـ جـمـعـاـ لـهـ بـلـ اـسـمـ مـفـرـدـ مـعـربـ يـأـعـرـابـ الـجـمـعـ كـعـلـيـونـ وـتـقـدـيرـ الـجـوابـ
أـنـ جـمـعـهـ قـدـ جـاءـ عـلـىـ أـهـالـيـ قـطـعاـ وـإـذـ ثـبـتـ لـهـ جـمـعـ فـالـأـصـلـ فـيـ أـهـلـوـنـاـ أـنـ يـكـوـنـ جـمـعـاـ أـيـضـاـ .

قوله : أـولـوـ : اـسـمـ جـمـعـ لـذـيـ وـيـكـتـبـ بـالـوـاـوـ بـعـدـ الـهـمـزةـ لـلـفـرـقـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ إـلـىـ الـجـارـةـ فـيـ
الـرـسـمـ نـصـبـاـ وـجـرـأـ وـحـمـلـ عـلـيـهـمـاـ الرـفـعـ قـالـهـ الصـبـانـ .

قوله : وـقـيـلـ : هـوـ جـمـعـ الـعـالـمـ باـعـتـبـارـ إـطـلـاقـ الـعـالـمـ عـلـىـ كـلـ صـنـافـ الـخـلـقـ فـإـنـهـ
لـهـ إـطـلـاقـانـ وـتـغـلـيبـ منـ يـعـقـلـ فـهـوـ جـمـعـ لـمـذـكـرـ عـالـمـ فـيـكـوـنـ الـعـالـمـينـ شـامـلـاـ لـلـعـقـلـاءـ وـغـيـرـهـ
وـدـعـوـيـ اـخـتـصـاصـهـ بـالـعـقـلـاءـ مـنـوـعـةـ وـيـكـوـنـ مـدـلـولـ الـجـمـعـ زـائـداـ عـلـىـ مـدـلـولـ الـمـفـرـدـ وـلـعـلـهـ لـهـذاـ
أـحـالـ الرـدـ فـقـالـ رـدـ وـلـمـ يـقـلـ هـوـ مـرـدـوـدـ وـإـنـاـ حـمـلـهـ عـلـىـ كـوـنـهـ اـسـمـ جـمـعـ ؛ لـأـنـ مـذـهـبـ النـاظـمـ .

قوله : إـذـ هـوـ اـسـمـ لـاـ سـوـىـ الـبـارـيـ : الـعـالـمـ اـسـمـ لـاـ يـعـلـمـ بـهـ كـالـخـاتـمـ وـالـقـالـبـ غـلـبـ فـيـماـ يـعـلـمـ
بـهـ الـبـارـيـ تـعـالـىـ وـالـمـرـادـ أـنـ اـسـمـ لـمـجـمـوعـ ماـ سـوـاهـ وـلـاـ يـطـلـقـ عـلـىـ اـصـنـافـهـ وـأـنـوـاعـهـ حـتـىـ يـتـمـ
الـاسـتـدـلـالـ وـذـلـكـ مـنـوـعـ فـإـنـهـ كـمـاـ يـطـلـقـ عـلـىـ مـجـمـوعـ ماـ سـوـاهـ تـعـالـىـ يـطـلـقـ عـلـىـ كـلـ صـنـافـ
أـصـنـافـهـ وـعـلـىـ صـنـفـيـنـ فـصـاعـدـاـ فـيـقـالـ عـالـمـ الـإـنـسـ وـعـالـمـ الـجـنـ وـعـالـمـ الـأـفـلـاكـ إـلـىـ غـيـرـ ذـلـكـ
وـكـوـنـهـ مـفـرـدـاـ لـلـعـالـمـينـ باـعـتـبـارـ إـطـلـاقـهـ عـلـىـ كـلـ صـنـافـهـ لـاـ باـعـتـبـارـ إـطـلـاقـهـ عـلـىـ الـجـمـعـ
فـلـاـ يـلـزـمـ الـخـدـورـ الـآـتـيـ .

قوله : لـلـزـوـمـ زـيـادـةـ إـلـخـ : فـيـهـ أـنـ هـذـاـ وـارـدـ عـلـىـ كـوـنـهـ اـسـمـ جـمـعـ أـيـضـاـ ؛ لـأـنـ اـسـمـ الجـمـعـ
كـالـجـمـعـ فـيـ لـزـوـمـ زـيـادـةـ مـدـلـولـهـ عـلـىـ مـدـلـولـ وـاحـدـهـ إـلـاـ فـمـاـ مـعـنـىـ كـوـنـهـ اـسـمـ جـمـعـ ؛ أـفـادـهـ
الـخـضـرـيـ .

قوله : مـدـلـولـ مـفـرـدـهـ عـلـىـ مـدـلـولـ الـجـمـعـ : أيـ عـلـىـ مـدـلـولـهـ وـالـضـمـيرـانـ عـائـدـانـ عـلـىـ عـالـمـونـ
وـأـظـهـرـ لـيـكـونـ الـوـرـودـ أـظـهـرـ وـفـيـ بـعـضـ النـسـخـ لـلـزـوـمـ زـيـادـةـ مـدـلـولـ الـجـمـعـ عـلـىـ مـدـلـولـ مـفـرـدـهـ
وـالـنـسـخـ الـأـوـلـىـ أـوـلـىـ ؛ لـأـنـ الـكـلـامـ عـلـيـهـ تـعـلـيلـ لـنـفـيـ الـجـمـعـيـةـ بـاـ يـلـزـمـ الـجـمـعـيـةـ مـنـ الـخـدـورـ كـمـاـ هـوـ

وَالْحِقُّ أَيْضًا اسْمٌ مُفَرَّدٌ بِهِ وَهُوَ (عَلَيْهَا) لِأَنَّهُ - كَمَا قَالَ فِي الْكَشَافَ - اسْمٌ لِدِيوانِ الْخَيْرِ الَّذِي دُوِنَ فِيهِ كُلُّ مَا عَمِلَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَصَلَحَاءُ النَّفَلَيْنَ لَا جَمْعٌ وَيَجُوزُ فِي هَذَا النَّوْعِ أَنْ يَجْرِي مَعْجَرِي حِينَ فِيمَا يَأْتِي وَأَنْ تَلَزِّمَهُ الْوَاءُ وَيُعَرَّبَ بِالْحَرَكَاتِ عَلَى النُّونِ نَحْوَ :

[طَالَ لَيْلِي وَبِئْثَ كَالْجَنَّوْنِ] وَاعْتَرَتْنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُوْنِ
وَأَنْ تَلَزِّمَهُ الْوَاءُ وَفَتْحُ النُّونِ نَحْوَ :

وَلَهَا بِالْمَاطِرُوْنِ إِذَا أَكَلَ النَّمَلُ الَّذِي جَمَعاً
(وَأَرْضُوْنَ) بِفَتْحِ الرَّاءِ جَمْعُ أَرْضٍ بِسَكُونِهَا (شَدٌّ) إِعْرَابُهُ هَذَا إِلَإِعْرَابٌ ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ تَكْسِيرٌ وَمُفَرَّدَةٌ مُؤْنَثٌ (وَ) الْحِقُّ بِهِ أَيْضًا (السُّنُونَا) بِكَسْرِ السِّينِ جَمْعٌ سَنَةٌ يُفْتَحِهَا لِمَا ذُكِرَ فِي أَرْضِيْنَ (وَبَاهُهُ) وَهُوَ كُلُّ ثُلَاثَيْنِ مُحْدِفٌ لَامَهُ وَغُوْضٌ عَنْهَا هَاءُ

المناسِبُ بِمَثِيلِ هَذَا الْمَقَامِ ؛ وَلَأَنَّ الْمَحْدُورَ عَلَيْهَا أَشَدُ مِنْهُ عَلَى النَّسْخَةِ الثَّانِيَةِ .

قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ كَمَا قَالَ إِلَيْهِ : تَعْلِيلٌ لِلْإِفْرَادِ لَا لِلْإِلْحَاقِ ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ مِنَ الْإِفْرَادِ .

قَوْلُهُ : لَا جَمْعٌ : أَيْ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَلَا يَنْافِي مَا قِيلَ أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ جَمْعٌ عَلَى كَسْكِيتِ مِنَ الْعُلُوِّ ثُمَّ سُمِيَّ بِهِ أَعْلَى الْجَنَّةِ أَوِ الْكِتَابِ الْمُوْضُوعِ فِيهِ قَالَهُ الصِّبَانُ .

قَوْلُهُ : فِي هَذَا النَّوْعِ : وَهُوَ الْاسْمُ الْمُفَرَّدُ الْمُنْقُولُ عَنِ الْجَمْعِ .

قَوْلُهُ : وَاعْتَرَتْنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُوْنِ : أَوْلَهَا بَاتَ لَيْلِي وَبَتَ كَالْجَنَّوْنِ . قَوْلُهُ : بَاتَ لَيْلِي مَجَازٌ عَقْلِيٌّ وَالْمَاطِرُوْنِ مَوْضِعُ بِالشَّامِ .

قَوْلُهُ : وَأَنْ تَلَزِّمَهُ الْوَاءُ وَفَتْحُ النُّونِ : وَذَلِكُ عَلَى حَكَايَةِ الْجَمْعِ فِي حَالَةِ الرُّفْعِ فَيُكَوِّنُ إِلَإِعْرَابَ مُقْدَرًا .

قَوْلُهُ : وَلَهَا بِالْمَاطِرُوْنِ إِذَا أَكَلَ النَّمَلُ الَّذِي جَمَعاً : أَيْ وَقْتُ الشَّتَاءِ وَمَا بَعْدِهِ .

خَرْفَةٌ حَتَّى إِذَا ارْتَبَعَتْ تَذَكَّرَتْ مِنْ جَلْقِ بِيَعَا وَالْخَرْفَةُ مَا يَجْتَنِي مِنَ الْفَوَاكِهِ فِي الْخَرِيفِ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مُؤْخَرٌ وَلَهَا خَبْرَهُ وَالْمَقْصُودُ تَشْبِيهُهَا بِالنَّمَلِ وَارْتَبَعَتْ مِنْ قَوْلِهِمْ ارْتَبَعَ الْبَعِيرُ إِذَا أَكَلَ الرَّبِيعَ وَمِنْ جَلْقِ حَالٍ مِنْ بِيَعَا وَهُوَ بِفَتْحِ الْيَاءِ جَمْعٌ بِيَعَا مَعْدِ النَّصَارَى وَجَلْقٌ بِكَسْرِ فَتْشِدِيدِ مَوْضِعِ بِالشَّامِ .

قَوْلُهُ : وَأَرْضُوْنَ شَدٌّ : أَيْ قِيَاسًا لَا اسْتَعْمَالًا ؛ لِأَنَّ الشَّاذَ اسْتَعْمَالًا مَا نَدِرَ وَقَوْعَهُ وَهُوَ كَثِيرٌ اسْتَعْمَالٌ وَخَصْبَهُ بِالْتَّنْصِيصِ عَلَى شَذْوَذِهِ مَعَ أَنَّ جَمِيعَ الْمَلْحَقَاتِ شَاذَةً لِشَدَّةِ شَذْوَذِهِ لِكَوْنِهِ مِنْ ثُلَاثَةِ أَوْجَهٍ وَهِيَ التَّكْسِيرُ وَكَوْنُ مُفَرَّدَهُ مُؤْنَثًا وَغَيْرُ عَاقِلٍ وَبَابُ سَنِينِ وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لِكَوْنِهِ دَاخِلًا تَحْتَ ضَابِطَةٍ فَكَانَهُ خَرَجَ عَنِ الشَّذْوَذِ ؟ فَلَذَا لَمْ يَعْطِهِ عَلَى أَرْضِيْنَ هَذَا وَقَدْ نُوَزِّعَ فِي شَذْوَذِ عَلَيْنِ .

قَوْلُهُ : وَمُفَرَّدَهُ مُؤْنَثٌ : لَمْ يَقْلُ وَغَيْرُ عَاقِلٍ لِظَّهُورِهِ .

الثانية ولم ينكسر فخرج بالحذف نحو تمرة وبحذف اللام نحو عدة ، وبالتعويض نحو يد وبالهاء نحو اسم وبالأخير نحو شفة . (ومثل حين) في كونه معرضاً بالحركات على الثنوين مع لزوم الباء (قد يرذ ذا الباب) أي باب سنين شذوذأ كقوله :

دعاني من نجد فإن سنين [لعنة بنا شيئاً وشيبتنا مرداً]

(وهو) أي الورود مثل حين فيما ذكر (عند قوم) من العرب (يطرد) أي يستعمل كثيراً (ونون مجموع وما فيه التحق فافتتح) لأن الجمع ثقيل والفتح خفيف

قوله : ولم ينكسر : أي تكسيراً يعرب معه بالحركات أو لم يجمع جمعاً يكون على صورة التكسير وإلا فسنون جمع تكسير وذلك ؛ لأنه إذا كسر ردد لامه والحامل على جمعه بالواو والنون جبر حذف لامه .

قوله : بالأول : وفي بعض النسخ بالحذف أي القيد الأول وهو الحذف فإن نحو تمرة ثلاثة لاحذف فيه .

قوله : اسم : أي عند البصريين فإن أصله عندهم سمو فحذفت لامه واعوضت منه الهمزة في أوله وأما عند الكوفيين فأصله وسم فيخرج بقيد حذف اللام .

قوله : شفه : فقيل أصله شفو بدليل جمعه على شفوات وقيل شفه بدليل جمعه على شفاه .

قوله : أي باب سنين : يعني لا باب للحقائق ؛ لأن ذا للقريب ولأن باب سنين هو المصح فيه بلفظ الباب ولأن جميع الملحقات لا تجري مثل حين .

قوله : شذوذأ : هذا الشذوذ من جهة الاستعمال كما تفيده قد قوله : يطرد وشذوذ إعرابه بإعراب الجمع من جهة القياس .

قوله : دعاني من نجد إلخ : تمامه :

لعنة بنا شيئاً وشيبتنا مرداً

دعاني أي اتركتاني وعادتهم أن يخاطبوا الواحد بلفظ الاثنين وشيب جمع أشيب من شاب رأسه .

قوله : من العرب : أي لا من النحاة كما قيل ؛ لأنه الذي يحسن الحكم به على الورود الذي هو مرجع الضمير وهو لاءهم بعض بنى تميم وبني عامر ثم الأولون يتراكمون بلا تنوين والآخرون ينونونه .

قوله : أي يستعمل كثيراً : لم يفسر الاطراد بالقياس ؛ لأنه إنما يصح لو أريد من القوم قوم من النحاة ولأن تفسيره بكثرة الاستعمال هو الذي تقضيه المقابلة بقوله : قد يرد والحكم به على الورود .

قوله : نون مجموع : الأقرب نصبه على المفعولة لافتتاح والفاء زائدة لتزيين اللفظ ورفعه مبتدأ يحوج إلى تقدير الرابط .

قوله : لأن الجمع ثقيل : قال المحشي : لاستعماله على الواو والضمة بدل الألف والفتحة في

فَتَعَاذَلَا (وَقَلَّ مَنْ يُكْسِرُهُ نَطَقُ) نَحْوُ :

[وَمَاذَا يَتَنَعَّمُ الشُّعُرَاءُ مِنِّي] وَقَدْ جَاؤَرْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

قال في شرح الكافية : وهو لغة (وَنُونُ ما ثُنِيَ وَالْمُلْحَقُ بِهِ بَعْكُسُ ذَاكَ) أي بعكس نون الجمع والملحق به (اشتملوا فائتها) فهي مكسورة وفتحها لغة مع الياء كقوله :

على أَحْوَذِيَّيْنِ اسْتَقْلَتْ عَشِيَّةً [قَمَا هِيَ إِلَّا لَحَّةٌ وَتَغِيبُ]

ومع الألف كما هو ظاهر عبارة المصنف وصرّح به التسirافي كقوله :

أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا [وَمِنْخَرِيْنِ أَشْبَهَا ظَبَيَانَا]

الثانية هذا في حالة الرفع وأما في حالتي النصب والجر فالجمع أخف ؛ لأن الكسر قبل الياء أخف من الفتحة واعتبرت حالة الرفع لتقديرها ؛ لأنها علامه العمدة .

قوله : وقل من بكسره نطق : أي مع الياء في التصريح ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر ؛ لعدم التجانس .

قوله : وقد جاوزت إلخ : صدره :

وماذا تبتهج الشعراة مني

قوله : لغة : أي لا ضرورة كما قيل به .

قوله : فائتها : تكملة للبيت .

قوله : على أحوذين إلخ : تشية أحوذى وهو خفيف المشي لحذقه وأراد بهما هنا جناحي قطاط يصفها بالخلفة والضمير في استقلت أي ارتفعت يرجع إليها .

وقوله : فما هي إلا لحة : أي مدة رؤيتها إلا مقدار لحمة .

وقوله : وتغيب : أي بعد تلك اللمحه جملة فعلية عطف على الاسمية قبلها .

قوله : أعرف منها الجيد إلخ : أي من سلمى وتمامه :

ومنخرین أشبهها ظبيانا

والجيد العنق وفي بعض النسخ بدلـه الأنف ويظهر أنه خطأ من الناسخ ؛ لأنه مع مخالفته لما هو الثابت في الشرح والحواشي يكون ذكر المنخرین تكراراً معه والعينان على لغة من يلزم المشي الألف وظبيان اسم رجل وهل المعنى أشـبـهـاـ منـخـرـيـهـ فيـ الـكـبـرـ أوـ الـحـسـنـ أوـ أـشـبـهـاـ نـفـسـ الرـجـلـ فيـ الـعـظـمـ أوـ الـقـبـحـ وـالأـقـرـبـ الأولـ .

وجاء ضمُّها كقوله :

يَا أَبَتَا أَرْقَنِي الْقِذَانِ فَالنَّوْمُ لَا تَأْلُفُهُ الْعَيْنَانِ

(وَمَا بَيْنَهُ وَأَلْفِي) مزیدتين (قَدْ جُمِعاً) مؤنثاً كان مفردة أم مذكرًا معرّب بخلافاً للأخفش (يُكسر في الجر وفي النصب معاً) نحو ﴿خَلَقَ اللَّهُ أَسْمَنَوْت﴾ و «رأيت سرادات وأضطبات» كما تقول : «نظرات إلى السماءات» و «إلى سرادقات»

قوله : أرقني : أي ألهمني والقذان بكسر فتشديد جمع قنة بضم فتشديد أو قذذ كبطل وهو البرغوث مثلث الباء والضم أفعى .

قوله : وما : أي جمع .

قوله : قد جمعا أي تحققت وحصلت جمعيته فاندفع ما قبل يلزم تحصيل الحال أن أوقعت ما على جمع وإعراب المفرد بهذه الإعراب إن أوقعت ما على مفرد واعلم أن الجمع بالألف والتاء يطرد في خمسة أنواع : ما فيه تاء التأنيث مطلقاً ما فيه ألف التأنيث مطلقاً ، ومصغر مذكر مالا يعقل كذرهم ، وعلم مؤنث لا علامه فيه كزينب ، ووصف مذكر غير عاقل ك أيام معدودات وفيما عدا الخمسة يقتصر على السماع .

قوله : مزيدتين : احتراز عن نحو قضاء وأموات وهذا القيد مفهوم من الباء في قوله : بنا بجملها على السبيبة أو الآلة لا الملابسة ؛ لأنهما إنما يكونان سبباً للجمعية أو آلة لها إذا كانا مزيدتين .

قوله : مؤنثاً كان إلخ : إشارة إلى أولوية هذا التعبير على التعبير بجمع المؤنث السالم .

قوله : خلافاً للأخفش : اللام لبيان الفاعل كاللام في بـ له أي الفاعل بحسب المعنى وإلا فالجار والمحرر في مثل هذا الترتيب خبر مبتدأ محذوف أي هو للأخفش والمعنى خالف الأخفش خلافاً في زعمه أنه مبني حالة النصب وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه .

قوله : في الجر : إنما ذكره مع أنه جاء على الأصل والكلام في النيابة ولهذا لم يذكر الرفع للإشارة إلى أن النصب حمل على الجر قاله الصبان .

قوله : معاً : منصوب على الحال وهي بمعنى جمياً عند الناظم فلا تقتضي اتحاد الوقت فلا إشكال على مذهبه وعند بعضهم تقتضيه وعليه فمعاً هنا مجاز في مطلق الاجتماع بقرينة استحالة اجتماع النصب والجر في وقت واحد قاله الصبان .

قوله : خلق الله السموات : مثال للمؤنث والمثلان الآخران للمذكر والثلاثة سماوية ؛ فلذا خصها بالتمثيل ؛ لأن السماوي أحوج إلى التمثيل وأورد للمذكر مثاليين ؛ لأن جمعه بالألف والتاء لا يخلو عن غرابة وشذوذ ، فحققه مزيد التمثيل له .

قوله : سرادقات : والسرادق كل ما أحاط بشيء من حائط أو مضرب والفسطاط يجتمع فيه

و «إلى اصطِيلاتٍ» خلافاً للكوفيتين في تجويزهم نصبه بالفتحة ، ولهشام في تجويزه ذلك في المُعْتَلِ مُسْتَدِلاً بـ«سِمْعُتُ لُغَاتَهُمْ» أمّا رفعه فعلى الأصل بالضم . (كذا) أي كجمع المؤنث السالِم في نصبه بالكسرة (أولات) يعني صاحبات (وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ) (والذِي اسْمَا) من هذا الجمع (قَدْ جُعِلَ كَادِرَاتٍ) يُؤْسِيْنَ بِالْكَسْرَةِ ويحذفُ منه التَّنْوِينَ وبعضاً يُعْرِبُهُ إِعْرَابًا مَالًا يَنْصِرِفُ ، وَيُرْوِي بالأُوْجَهِ الْثَّلَاثَةِ قَوْلُهُ :

الناس لعرس أو مائم أو غيرهما ، والإصطبل حظيرة الخيل وهم معربان ؛ كذا في المعجم الوسيط .

قوله : بنحو سمعت لغاتهم : مما هو محكي عن بعض العرب وذلك لمشابهة المفرد حيث لم يجر على سن الجموع في رد الأشياء إلى أصولها ولذلك يكون جبراً لحذف لامه .

قوله : في نصبه بالكسرة : خصه ؛ لأن الكلام في الإعراب بالنيابة .

قوله : أولات : اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه .

قوله : من هذا الجمع : بيان للذى .

قوله : كاذرات : بكسر الراء وقد تفتح ؛ كذا في القاموس .

قوله : ذا الإعراب : أي النصب بالكسرة ؛ لأن الكلام في النيابة كما قال فيما يلي وبعضاً ينصبه بالكسرة ولم يقل ينصبه ويجره .

قوله : أيضاً : أي كما قيل في أولات ، وقال الصبان : الذي يقتضيه وقوعه عقب قوله ذا حمله على أن المعنى كما قيل فيه غير هذا الإعراب من الوجهين الذين سيذكرهما الشارح اه . وفيه أنه إنما يحسن جملة على هذا المعنى لو سبق لهذين الوجهين ذكر في المتن ؛ فال الأولى أن يوجه أيضاً إلى فيه لا إلى ذا وتأخيره للضرورة .

قوله : قبل : أي على اللغة الفصحى المرعى فيها الحالة الأصلية فقط ، وقال المرادي : إنما بقي تنوينه مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية أي إذا كان علماً على مؤنث ؛ لأن تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة اه . أي وتنوين المقابلة يجامع على منع الصرف ؛ كذا في الصبان .

قوله : وبعضاً ينصبه إلخ : فنصبه بالكسرة مراعاة للحالة الأصلية وحذف التَّنْوِينَ مراعاة للحالة الراهنة ؛ لأن تنوينه مشبه لتنوين الصرف في الصورة ؛ ففي هذه اللغة مراعاة الحالتين ، وفي اللغة التي بعدها مراعاة الحالة الراهنة فقط وهو إنما يجريان فيما إذا كان علماً لمؤنث .

قوله : بالأُوْجَهِ الْثَّلَاثَةِ : المذكورة صراحة ؛ لأن قوله : ويحذف منه التَّنْوِينَ حكم عام لا قيد ؛ لقوله ينصبه بالكسرة .

تَنْرِثُهَا مِنْ أَذْرِعَاتِ وَأَهْلِهَا [يَشْرِبُ أَدْنِي دَارِهَا نَظْرٌ عَالٍ]
 (وَجُرْءٌ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ) وَسَيَأْتِي فِي بَابِهِ (مَا) دَامَ (لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُونْ بَعْدَ أَلْ)
 الْمَعْرِفَةُ أَوْ الْمَوْصُولَةُ أَوْ الزَّائِدَةُ أَوْ بَعْدَ أَمْ (رَدْفٌ) فَإِنْ كَانَ جُرْءٌ بِالْكَسْرَةِ نَحْوُ « مَرْزُّ
 يَأْخُمَدُكُمْ » ، « وَأَنْتُمْ عَذَّكُفُونَ فِي الْمَسْجِدِ » ، « كَالْأَغْنَى وَالْأَصْمَرِ » ، وَنَحْوُ :
 رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدَ مُبَارِكًا [جَدِيرًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهْلِهِ]
 وَظَاهِرٌ عِبَارَةُ الْمُصْنِفِ أَنَّهُ حِينَئِذٍ بَاقٍ عَلَى مَنْعِ صَرْفِهِ مَطْلُقًا ، وَبِهِ صَرَّاحٌ فِي شِرْحِ
 التَّسْهِيلِ وَذَهَبُ السِّيرَافِيِّ وَالْمَبْرُدُ وَجَمَاعَةُ إِلَيْهِ أَنَّهُ مُنْصَرِفٌ مَطْلُقًا وَاخْتَارَ النَّاظِمَ فِي

قوله : تورتها إلخ : أي نظرت بقلبي إلى نارها : يريد أن أن الشوق يخلي محبوبته إليه كأنه
 ينظر إلى نارها ، وجملة وأهلها يشرب حال من الهاء وكذا جملة أدنى دارها إلخ وفيها حذف
 مضارف ؛ أي نظر أدنى دارها نظر عالي ، أو أدنى دارها ذو نظر عال ؛ يعني أن القريب من
 دارها بعيد فكيف بها وهي في أبعد دار لها عن أذرعات ، ويشرب اسم لمدينة الرسول ﷺ
 سميت بن نزلها من العماليق ، وقد ورد النهي عن تسميتها بذلك ؛ لأنها من التشريع وهو
 الخرج نحوه لا تشرب علیکم . وأما قوله تعالى : يَأْهَلَ يَثِرَبَ فحكاية عن المافقين .
 قوله : وجـرـ : إـمـا فـعـلـ أـمـ وـهـ الـأـنـسـبـ بـلـاحـقـهـ أـوـ مـاضـيـ مجـهـولـ وـهـ الـأـنـسـبـ بـسـابـقـهـ
 وـرـعـاـيـةـ السـابـقـ أـوـلـيـ .

قوله : مـالـمـ يـضـفـ إـلـخـ : فـيـ الصـبـانـ أـيـ مـدـةـ عـدـمـ الإـضـافـةـ وـالـرـدـ لـأـلـ ؛ لـأـنـ النـفـيـ معـ العـطـفـ بـأـوـ
 يـفـيـدـ نـفـيـ كـلـ ، نـحـوـ مـاـلـمـ تـمـسـوـهـنـ أـوـ تـقـرـضـوـهـنـ فـرـيـضـةـ قـالـهـ سـمـ فـهـوـ مـنـ عـمـومـ السـلـبـ .
 قوله : رـدـ : لـيـسـ حـشـوـ لـأـنـ الـبـعـدـ لـاـ تـقـضـيـ الـاتـصالـ وـهـ بـدـلـ مـنـ بـعـدـ أـلـ .
 قوله : فـإـنـ كـانـ : أـيـ مـضـافـ أـوـ بـعـدـ أـلـ .

قوله : رأـيـتـ الـوـلـيدـ إـلـخـ : تـامـهـ :
 شـدـيـدـاـ بـأـعـبـاءـ الـخـلـافـةـ كـاهـلـهـ مـبـارـكـاـ

قوله : وظاهر عبارة المصنف إلخ : وذلك ؛ لأن قوله : مالم يضف إلخ قيد للجر بالفتح لا
 لمنع الصرف ، فيفيد الكلام أنه إذا أضيف غير المنصرف أو كان تلو ألل امتنع جره بالفتح مع
 بقائه غير منصرف . ؛ أفاده بعض الإخوان . وهذا مبني على أن الصرف هو التنوين فقط كما
 قال المصنف في باب غير المنصرف : الصرف تنوين إلخ وهو مفقود مع ألل والإضافة قال في
 الهمع : وإنما جر بالكسرة لأمن دخول التنوين فيه .

قوله : مـطـلـقـاـ : أـيـ وـإـنـ زـالتـ مـنـ هـلـةـ .

قوله : وـذـهـبـ السـيرـافـيـ إـلـخـ : يـحـتـمـلـ أـنـ الـقـائـلـ بـهـذـاـ الـمـذـهـبـ يـقـولـ الـصـرـفـ هوـ التـنـوـينـ وـلـمـ

نُكْتَيْهِ عَلَى مُقْدَمَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ أَنَّهُ إِنْ زَالَتْ مِنْهُ عِلْمٌ فَمُنْصَرِفٌ وَإِنْ بَقِيَتِ الْعِلْمَانِ فَلَا
وَمَشَى عَلَيْهِ ابْنُ الْحَبَّازِ وَالسَّيْدُ رُكْنُ الدِّينِ .

(وَاجْعَلْ لِنَحْوِيْ يَقْعُلَانِ) وَتَفْعَلَانِ (التَّوْنَ رَفْعًا وَ) لِتَفْعَلِيْنَ نَحْوَ (تَدْعَيْنَ وَ)
لِيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ نَحْوَ (تَسْأَلُونَا) . (وَ) اجْعَلْ (حَذْفُهَا) أَيْ حَذْفُ التَّوْنِ
(لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ) حَمَلًا لَهُ عَلَى الْجَزْمِ كَمَا حُمِّلَ عَلَى الْحَرْجِ فِي الْمُثْنَى وَالْجَمْعِ
(سَمْهُ) أَيْ عَلَامَةِ الْجَزْمِ (كَلْمَ تَكُونِي) وَالنَّصْبِ نَحْوَ (لِتَرْوِيْ مَظْلَمَةً) وَأَمَّا
قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِلَآ أَنْ يَعْقُوْنَ ﴾ فَالْوَلَوْ وَلَامُ الْفَعْلِ وَالتَّوْنُ ضَمِيرُ النَّسْوَةِ وَالْفَعْلُ
مَبْنَيُّ كَمَا فِي يَخْرُجَنِ .

تَتَمَّةً : إِذَا اتَّصَلَ بِهِذِهِ التَّوْنِ نُونُ الْوِقَايَةِ جَازَ حَذْفُهَا تَخْفِيْفًا وَإِذْغَاءُهَا فِي نُونِ الْوِقَايَةِ
وَالْفَلْكِ ، وَقُرِئَ بِالثَّلَاثَةِ « تَأْمُرُونِي » وَقَدْ يُحَذَّفُ التَّوْنُ مَعَ دُمُّ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ كَقَوْلِهِ :

أَيْتُ أَسْرِيْ وَتَبَيْتِيْ تَدْلُكِيْ وَجْهَكِيْ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِشْكِ الرَّكِيْ
(وَسَمْ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ) الْمُتَمْكِنَةِ ، (مَا) آخِرَةُ الْأَلْفِ (كَالْمُضْطَفِيِّ وَ) مَا
آخِرَةُ يَاءِ نَحْوَ (الْمُرْتَقِيِّ مَكَارِيْمًا ، فَلَأَوْلَى)

يَظْهَرُ لَوْجُودُ أَلْ أَوِ الإِضَافَةِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقُولَ هُوَ الْجَرُ بِالْكَسْرَةِ قَالَهُ الصَّبَانُ .

قَوْلُهُ : إِنْ زَالَتْ مِنْهُ عِلْمٌ : بَأْنَ كَانَ إِحْدَى عَلَيْهِ الْعِلْمِيَّةِ ؛ لَأَنَّ الْعِلْمَ لَا يَضَافُ حَتَّى يَنْكُرُ .

قَوْلُهُ : وَتَفْعَلَانِ : أَشَارَ بِهِذَا وَبِقَوْلِهِ : وَلِتَفْعَلِيْنَ وَلِيَفْعَلُونَ إِلَى أَنَّ الْمَرَادَ يَفْعَلَانِ
وَتَدْعَيْنَ وَتَسْأَلُونَ هَذِهِ الصِّيَغَ الْخَاصَّةَ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كُونِهَا بِالْيَاءِ التَّحْتَيَةِ أَوِ الْفَوْقَيَةِ فِيمَا عَدَا
تَدْعَيْنَ ، فَإِنْ خَصُوصَ الْيَاءَ مَقْصُودَةً فِيهَا وَالْمَرَادُ بِنَحْوِهَا عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِقَوْلِهِ : وَلِتَفْعَلِيْنَ وَلِيَفْعَلُونَ
نَحْوَهُمَا عَلَى تَقْدِيرِ الْمَضَافِ صِيَغَ الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْبَابِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ : رَفْعًا : أَيْ عَلَامَةِ رَفْعٍ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ : وَحَذْفُهَا لِلنَّصْبِ وَالْجَزْمِ سَمْهُ .

قَوْلُهُ : وَاجْعَلْ : إِشَارَةٌ إِلَى تَقْدِيرِهِ فِي كَلَامِ النَّاظِمِ لَعْلًا يَلْزَمُ عَطْفَ الْإِخْبَارِ عَلَىِ الْإِنْشَاءِ
وَلِيَوْافِقُ السَّابِقَ وَالْلَّاحِقَ .

قَوْلُهُ : حَمَلًا لَهُ : فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى وَجْهِ تَقْدِيرِ الْجَزْمِ .

قَوْلُهُ : كَمَا حَمَلَ عَلَى الْجَرِ : لَأَنَّ الْجَزْمَ نَظِيرُ الْجَرِ فِي الْاِختِصَاصِ .

قَوْلُهُ : وَقَدْ يُحَذَّفُ التَّوْنَ إِلَخْ : وَمِنْهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَالَّذِي نَفْسُ
مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ؛ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تَؤْمِنُوا ، وَلَا تَؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُوا » .

قَوْلُهُ : الْمُتَمْكِنَةِ : بِقَرِينَةِ أَنَّ الْكَلَامَ فِيهَا ؛ فَخَرَجَ بِهِ نَحْوَ مَتِّيِّ وَالَّذِيِّ .

قَوْلُهُ : مَا آخِرَهُ الْأَلْفُ وَمَا آخِرَهُ يَاءُ : أَطْلَقَ هَذَا وَقِيدَ فِيمَا يَلِي ؛ لَأَنَّ الْمَقْصُودَ هَذَا يَبْيَانُ مَسْمَى

..... وهو الذي كالمصطفى في كون آخره أَلْفًا لازمة (الإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ) على الأَلْفِ لِتَعْدِيرِ تحریکها (وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِّرَا) أي سُمِّيَ مَقْصُورًا ؛ لأنَّهُ حُبِّسَ عن الْحَرَکَاتِ وَالْقَصْرِ الْجَبِسِ أو لِأَنَّهُ غَيْرَ مَمْدُودٍ قال الرَّضِيُّ : وهو أولى لما يلزم على الأول من إطلاقه على المضاف إلى الياء . (وَالثَّانِي) وهو الذي كالمُرتَقِي في كون آخره ياءً خفيفةً لازمةً تلو كسرةً (مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرَ) على الياء ؛ لخفيته (وَرَفْعُهُ يَتُوَيْ)

المتعلّق وهو مطلق ، والمقصود : ثم بيان محل الإعراب التقديرى وتعريف المقصور والمنقوص وهما مقيدان ولم يذكر ما آخره واو ؛ لأن المقصود بالذكر هنا الم المتعلّق الذي يقدر فيه الإعراب فالتمثيل بالمصطفى والمرتقى من حيث الاعتلال والحكم عليهما بتقدير الإعراب من حيث القصر والنقص .

قوله : وهو الذي كالمصطفى : أي الاسم المعرف الذي لأنّه قسم من الاسم المتعلّق السابق ، ولأن الكلام في الأسماء العربية فلا يطلق المقصور على غير الأسماء : كيخشى ويرمي وحتى ولائي ، ولا المبنيات : كمتى وهذا وإذا وما يقع في عبارة بعضهم من إطلاقه عليها تسامح كما في الهمع .

قوله : لازمة : أي في الأحوال الثلاث لفظاً أو تقديرها كما في المقصور المنون فخرج به الأسماء الستة حالة النصب والثنى حالة الرفع .

قوله : جميعه : إما تأكيد للضمير في قدر أو نائب فاعل له أو تأكيد للإعراب ولا يضر الفصل ؛ لأنّه بعمول المؤكد قال الحشى : أي جميع ما يمكن أن يدخل عليه لولا كونه مقصوراً لا مطلقاً فلا يرد أن الكسر لا يقدر حالة الجر في غير المنصرف نحو سعدى .

قوله : على الألف : موجودة كالافتى أو مقدرة كفتى .

قوله : أي سمى مقصوراً : يعني أن باب التفعيل هنا للجعل والمراد بالجعل : الجعل من حيث التسمية .

قوله : وهو أولى : لم يقل وهو الصواب ؛ لأن وجہ التسمیة لا یوجہ التسمیة .

قوله : خفيفة : يخرج به نحو كرسى ويغنى عنه قوله : تلو كسرة إلا أن الاعتراض بإغناه المتأخر عن المتقدم غير موجه ، وخرج بلازمة ما جره أو نصبه بالياء وبتلو كسرة نحو ظبي ورمي .

قوله : ونصبه ظهر : لعل وجہ وصله بمنقوص مع أن المقام يقتضي تقديم حالتى تقدير الإعراب ما فيه من الإشارة إلى وجہ تسمیته منقوضاً .

قوله : لخفيته : لكونه فتحاً غير لازم للياء بخلاف الفتح في نحو : يهاب ورمي فإنه للزومه الياء لو أبقى لاستقل فقلبت الياء أَلْفًا فاندفع استشكال الفرق ؛ قاله الصبان .

.... أَيْ يُقْدَرُ فِيهَا لِتَقْلِيلِ الضَّمَّةِ عَلَى الْيَاءِ (كَذَا أَيْضًا يُجَرِّ) بِكَسْرَةِ مُنْوِيَّةٍ لِتَقْلِيلِ
الْكَسْرَةِ عَلَى الْيَاءِ وَلَوْ قَدْمَةً عَلَى الْمَقْصُورِ كَانَ أَوْلَى . قَالَ فِي شَرْحِ الْهَادِيِّ : لَأَنَّهُ
أَقْرَبُ إِلَى الْمَعْرَبِ لِدُخُولِ بَعْضِ الْحَرَكَاتِ عَلَيْهِ .

فرع : ليس في الأسماء المُعرَبة اسم آخرة وأوّل قبْلَها ضم إلّا الأسماء السُّتُّ حلة الرفع . (وأيُّ فُعْل) مضارع (آخر منه ألف) نحو يَرْضي (أو) آخر منه (وأو) نحو يَغْزِو (أو) آخر منه (يَأْتِي) نحو يَرْمي (فَمُغْتَلًا عُرْف) عند النّحاة (فأَلِفَ أَنْو فِيهِ غَيْرُ الْجَزْم) وهو الرفع والّنَصْب لما تقدّم ك « زَيْدٌ يَخْشِي » و « لَنْ يَرْضِي »

قوله : أي يقدر فيها : أي الضمة وعبر هنا بفي وفيما تقدم بعلٍ ؛ لأن الظهور يناسبه الاستعلاء والتقدير يناسبه الظرفية .

قوله : أي يقدر : يفيد أن النية والتقدير واحد وهو المشهور كما نقله الخضري عن النكت للشارح ؛ فالتعبير يعني هنا للتفسن وقيل : المنوي مخصوص بالياء وبالألف الأصلية والمقدر بالألف المقلبة .

قوله: كذا أيضًا يجر: الظاهر أن كذا صفة مصدره المدحوف أي جرًا مثل دا اي الرفع في كونه مقدراً لا متعلق بـ يجر ولا حال من ضميره .

قوله : أيضاً يجر : لا يظهر لأيضاً فائدة سوى التأكيد لكذا .

قوله : بكسرة منوية : أي إذا كان متصرفاً ولا قدرت الفتحة حال الجر خلافاً لابن الفلاح .

قوله : كان أولى : لعل وجه تقديم المقصور أنه أقوى في باب التقدير الذي الكلام فيه .

قوله : إلى المغرب : أي بتمام الحركات اللفظية بقرينة قوله لدخول بعض الحركات اللفظية عليه .

قوله : في الأسماء المعرفة إلى قوله : قبلها ضمة : خرج نحو يدعو وهو ذو الطائفة وهذا الفرع اعتذار عن ترك المعتل بالواو ؛ وذلك لأن المقصود ليس تقسيم المعتل إلى ما له من الأئمة والآباء وإنما المقصود هو أن المعرفة تقتصر على الأئمة والآباء فقط .

سام بن المقصود يیا إغراپ اسماهه و لغراپ ادسماء ائمهه مه مر یياده :

قوله : مضارع : قيده به بقرينة قوله : فالآلف انو فيه الخ ، لأن الكلام في المعرفات .

قوله: فمعتلاً عرف: معتلاً مفعول لعرف على تضمنه معنى سمي أي سمي في العرف ، وقد أشار الشارح إلى هذا بقوله : عند النحاة : قال الحضرى : وانظر لم دخلت الفاء على الجواب مع صلوجه لمباشرة الأداة ولعله على

ر قد تأمل اه . لعل وجه التأمل أنه لا يتعين تقدير قد بل يصح تقدير المبتدأ أي فهو معتلاً عرف .

قوله : فالالف : منصوب باقصد أو اعتبر أولابس على حد زيداً أضرب آخاه ويجوز رفعه على خلاف المختار .

(وَأَبْدِ) أَيْ أَظْهِرْ (نَصَبَ مَا) آخِرُهُ وَأَوْ (كَيْدُغُو) وَمَا آخِرُهُ يَاءٌ نَحْوُ (يَزْمِي) بِلَا تَقَدَّمْ كَ «لَنْ يَدْعُو» وَ «لَنْ يَزْمِي». (وَالرَّفْعُ فِيهِمَا) أَيْ فِيمَا كَيْدُغُو وَيَرْمِي (أَنْو) لِيَقْلِهِ عَلَيْهِمَا كَزِيدْ يَدْعُو وَيَرْمِي (وَاحْذِفْ) حَالْ كُونِكْ (جَازِمًا) لِلأَفْعَالِ الْمُعْتَلَةِ (ثَلَاثَهُنْ) كَلْمَ يَخْشَ وَيَرْمِي وَيَغْزُ (تَقْضِي) أَيْ تَحْكُمْ (حُكْمًا لَازِمًا) وَقَدْ حُذِفَ فِي غَيْرِ الْجَزْمِ حَذْفًا غَيْرَ لَازِمٍ، نَحْوُ ﴿سَنَدْعُ الْزَّبَانَةَ﴾.

قوله : للأفعال المعتلة : اللام للتقوية وأشار الشارح بهذا التقدير إلى أن ثلاثة مفعول لاحذف والضمير لا حرف العلة لا مفعول لجازماً والضمير للأفعال ، ومفعول احذف محذوف ؛ لأن المقصود بيان الإعراب فينبغي الاهتمام به ولذلك الكلام موافقاً لسابقه .

قوله : أي تحكم : لم يحمله على معنى تؤدي فيكون حكمـاً مفعول به ؛ لأنـه يلزم حينـذا تأويل حكمـاً بمحكمـاً به ؛ لأنـ الأداء لا يتعلـق بالإحداث ؛ تقول : أدـيت دـينـي ، وأـديـت حـقـيـ .

قوله : حذـفاً غـير لـازـمـ : من سـلبـ العمـومـ فـلا يـنـافـي لـزـومـ الحـذـفـ فـي نـحـوـ ﴿سـنـدـعـ الـزـبـانـةـ﴾ من الفـعلـ المـفرـدـ المـرـفـوـعـ مـطـلـقاًـ أوـ المـنـصـوبـ فـي ذـيـ الـأـلـفـ إـذـاـ لـاقـيـ سـاكـنـاـ بـعـدـهـ وـلـعـلهـ لـلـإـشـارـةـ إـلـىـ هـذـاـ مـثـلـ بـسـندـ الـزـبـانـةـ ، وـفـيـ الـهـمـعـ يـجـوزـ فـيـ الـضـرـورـةـ حـذـفـ هـذـهـ الـحـرـوفـ بـدـوـنـ جـازـمـ .

انتهى بـابـ الـعـربـ وـالـمـبـنيـ بـتـوفـيقـ اللـهـ تـعـالـى

هذا باب النكرة والمعرفة

(نَكِرَةٌ قَابِلُ الْأَلْ) حالٍ كَوْنِه (مُؤَثِّراً) التعريف كرجل بخلاف نحو حَسَنٌ فإنَّ أَلَ الدَّاخِلَةَ عَلَيْهِ لَا تُؤَثِّرُ فِيهِ تَعْرِيفًا

النكرة والمعرفة

قوله : النكرة والمعرفة : هما في الأصل أسماء مصدريّن، لنكر وعرف ثم جعلا اسمي جنس للاسم المنكر والاسم المعرف .

قوله : نكارة قابل ألل إلغ : النكارة موضوعة لقدر مشترك بين النوعين المذكورين في المتن وهو ما دل على شائع في جنس موجود كرجل ، أو مقدر كشمس ، لا لكل من النوعين فأول في قوله : أو واقع لتنوع مفهوم النكارة إلى نوعين وهي تساوي اسم الجنس فإنه ما وضع للماهية من حيث هي أو للفرد المنتشر فرجل من حيث وضعه للماهية أو للفرد المنتشر اسم جنس ، ومن حيث دلالته على شائع وعدم تعين مدلوله نكارة .

وقدم النكارة على المعرفة ؛ لأنها الأصل لسبقها ؛ لأن التعريف معنى زائد ، ولغلبتها إذ لا يوجد معرفة إلا ولوه اسم نكارة ، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له ؛ كأحد وعربي وديار ، والأكثر أولى بالأصالة ، ولأن تعريفها وجودي وهو أشرف من العدمي .

قوله : نكارة : مبتدأ ؛ لأنها المحدث عنها والمسوغ وقوعه في معرض التقسيم لقصد الجنس ؛ لأنه ليس من المسوغات ولا خلافته عن الموصوف المذوق أي اسم نكارة ؛ لأن النكارة بمعنى الاسم المنكر ، نعم يجوز أن يكون المسوغ كونه بمعنى الاسم المنكر كرجيل بمعنى رجل حقير ، وقابل ألل خبر واضافته لفظية ؛ لأنه يعني يقبل ألل وتذكره ؛ لأنه صفة مخدوف أي اسم قابل ألل والاسم يطلق على المذكر والمؤنث .

قوله : حال كونه مؤثراً : إشارة إلى أنه حال لا وصف لألل باعتبار محله الذي هو النصب ولا لزم توصيف المعرفة بالنكارة قاله الحشبي ، ثم قال : ولزم انتقاد التعريف بألل الزائدة ؛ إذ غاية ما يلزم في الوصف هو ثبوته للموصوف مطلقاً سواء كان حال الحكم أم لا وظاهر أن ألل الزائدة يتصرف بالتأثير إذا دخلت على النكارة وليس بشيء ؛ لأن المفهوم من تعليق حكم بموصوف اتصافه بذلك الوصف حال تعلق الحكم به .

قوله : مؤثراً التعريف : قال الحضري : قيد به ؛ لأنه المراد من تأثير ألل عند الإطلاق فخرج نحو : العباس والحرث فإن ألل فيها مؤثرة للمع أصلهما من الوصفية ، وقال الحشبي بقيد التعريف يخرج ألل الزائدة المؤثرة لغيره كحذف التنوين .

قوله : بخلاف حسن : قال الحشبي : الأولى أن يقول : فإن ألل الداخلة عليه لا تؤثر فيه

..... فَلَيْسَ بِنَكْرَةٍ (أو) لَيْسَ بِقَابِلٍ لِأَلْ لِكَنَّهُ (وَاقِعٌ مَوْقَعٌ مَا قَدْ ذِكِراً) أَيْ مَا يَقْبِلُ أَلْ ، كَذِي إِنَّهَا لَا تَقْبِلُ أَلْ لِكَنَّهَا تَقْعُدْ مَوْقَعٌ مَا يَقْبِلُهَا وَهُوَ صَاحِبٌ . (وَغَيْرُهُ)

تعريفاً ولا يكون داخلاً في ثاني شقي الترديد ، فليس بنكراً ليصير تفريع قوله : فليس بنكراً على ما قبله في غاية الإيضاح ، وأقول : القسم الثاني ليس بقابل لأل مطلقاً ، فقول الشارح : فإن أل الداخلة عليه يفيد أنه ليس من القسم الثاني لكن هذه الإفاداة خفية ؛ لأن كون القسم الثاني كذلك لم يعلم بعد . والله أعلم . قوله : فليس نكراً : ولم يقل فمعرفة ؛ لأن المناسب بانتفاء شرط النكرا تفريع نفيها ؛ ولأنه لم يعلم بعد أن ما عدا النكرا معرفة .

قوله : أو ليس بقابل لأل : أشار إلى أن المراد بقابل أل أعم من أن يكون واقعاً موضع ما قد ذكر ألم لا ؛ لأن كل شقين يكون الأول أعم من الثاني يعني أن يراد من الأول العموم ومن الثاني الخصوص ، وإلى أن انفراد الثاني عن الأول إنما هو بانتفاء مقيد الأول لا بانتفاء قيده ، وإلى أن قوله : أو واقع عطف على قابل لا على أل الواقع موضعها أم الطائية وإلا لصار التعريف غير جامع قاله الحشبي .

قوله : أي ما يقبل أل : أشار بهذا التفسير إلى أن المراد بالقابل ما ثبت له القبول في غير حال حمله على النكرا ؛ إذ المعتبر في هذا الحال هو التجدد عن ألم ، وللهذا لم يقل بالمعنى الماضي لإيهامه خلاف المقصود ؛ أفاده الحشبي ، وقد كنت كتبت عليه في سالف الأزمان ما يلي : لم يقل أي قابل ألم كما هو الظاهر ليشير إلى أن قابل ألم في كلام الناظم ليس بمعنى الماضي وإلا لاصح حمله على النكرا ولا مجيء الحال من المضاف إليه . (تنبيه) من قابل ألم الحال والتميز واسم لا التبرئة ومحروم رب وأفعل من ؛ لأنها قابلة لألم في حالة الإفراد ولا يضر عدم قبولها لألم في تلك التراكيب ومن الواقع موضع ما قد ذكر الأسماء المتوجلة في الإبهام : كعربي وديار وغير وشبه ؛ لأنها لا تقبل ألم وأسماء الفاعلين والمفعولين فإن ألم الداخلة عليها موصولة فإنها واقعة موضع ما يقبل ألم كإنسان وذات مغاير وذات ثبت لها الواقع عليها الضرب مثلاً قال الصبان ؛ أفاده سمه .

قوله : وهو صاحب : قال المصحح : وصاحب يقبل ألم المؤثرة للتعريف ، فتقول : الصاحب وليس ألم فيه موصولة ؛ لأنه قد تنوسي فيه معناه الأصلي بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل ؛ لا تقول : مررت برجل صاحب أبوه عمراً ؛ قاله الشاطبي .

قوله : وغيره معرفة : الأوفق بالمقام وبما تقدم أن يكون معرفة مبتدأ وغيره خبراً ؛ لأن المقام مقام تعريف المعرفة ويحتمل أن يكون غيره مبتدأ ومعرفة خبراً ؛ لأنه لما عرف النكرا صار المقام مقام أن يسأل عن غيره ما هو وما قد يتواهم من أن غير مترافق بالإضافة ؛ لأن للنكرا غيرها واحداً فيتعين للابتداء مدفوع بأن ذلك مشروط بأن يكون معلوماً بمغايرته ولم يعلم هنا بعد أن غير النكرا معرفة ، إلا لكان الحكم عليه بمعرفة لغواً لا يقال بهذا التعريف مشتمل على الدور فإن قوله : وغيره معرفة في قوة قولنا المعرفة مالا يقبل ألم المؤثرة التعريف ولا يقع موضع ما يقبلها

أيٌ غير ما ذُكر (مَعْرِفَةٌ) وهي مُضمرٌ (كَهُمْ ، وَ) اسمٌ إشارة نحو (ذِي ، وَ) عَلَّمَ نحو (هِنْدَ ، وَ) مُضافٌ إلى معرفة نحو (ابنِي وَ) مُحَلٌ بـأَلْ نحو (الْغَلامُ ، وَ) مَوْصُولٌ نحو (الَّذِي) وزاد في شرح الكافية المنادي المقصود كِيَا رَجُلٌ واحتار في التسهيل أنَّ تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة . ونقله في شرحه عن نَصٍّ سيبويه ، وزاد ابنُ كيسان ما ومن الاستفهاميَّتين وابنُ خَرُوفٍ ما في « دَقَّتُهُ دَقًا نِعِمًا » . (فَمَا) كان من هذه المعارف مَوْضُوعًا (لِذِي غَيْبَةٍ)

فأخذ التعريف في حدها ؛ لأن المراد بالتعريف المعنى اللغوي وهو التعيين .

قوله : أيٌ غير ما ذُكر : إشاره إلى وجه إفراد الضمير مع أن المرجع اثنان وما قاله المحسني من أنه دفع لما قد يتوهם من أن الضمير للواقع ! وللنكرة باعتبار تذكير الموصوف أو باعتبار الجنس ليس بشيء فإنه لا توهם حتى يدفع كما لا يخفى قال الصبان : قوله البعض الإفراد لكون العطف بأو سهو عن المخصوص عليه من أن إفراد الضمير إنما هو بعد أو التي للشك ونحوها مما يكون الحكم معها لأحد الأمرين أو الأمور لا التي للتنويع ؛ لأنها منزلة الواو .

وقوله : واحتار في التسهيل : بيان لوجه تعريفه فإن تعريفه متفق عليه والاختلاف إنما هو في وجهه والمحققون على أنه بالإشارة إليه وذهب بعض إلى أنه بـأَلْ مقدرة ، وأخر إلى أنه بالنداء كما أنه بيان لوجه زياسته وأنه ليس من المعارف الستة ، قال الصبان : وإنما سكت عنه هنا لذكره له في باب النداء كما سكت عن اسم الفعل غير المتون وأجمع ونحوه من ألفاظ التوكيد وسحر المراد به : سحر يوم بيته ، وأمس المراد به : يوم بيته لذكره الأول في بابه والثاني في باب التوكيد والثالث والرابع فيما لا ينصرف .

قوله: والمواجهة: زاده للإشارة إلى أن الإشارة إليه إنما هي بالمواجهة وليس مثلها في اسم الإشارة.

قوله : وزاد ابن كيسان ما ومن الاستفهاميَّتين : فإنهمما عنده معرفتان وعند غيره نكرتان ، واستدل بـكون جوابهما معرفة نحو : زيد ولقائك في جواب من عندك ، وما دعاك إلى كذا ، وشرط الجواب مطابقة السؤال ورد بـجواز أن يقال في الجواب : رجل من بنى فلان وأمرهم ؛ كذا في الصبان نقلًا عن شرح الجامع .

قوله : وابن خروف إلخ : سيجيء بيانه في باب نعم وبس .

قوله : فـما كان من هذه المعارف موضوعًا : قدر قوله : من هذه المعارف وقدر المتعلق خاصًا لدلالة المقام عليهما ويخرج به غير المعارف ، وغير ما ذكر من المعارف ، قال المحسني : هذا احتراز عن نحو كاف ذاك وإياك ، وفاء أنت ، وباء إباهي ، زوناء إيانا ، وهاء إيه ؛ فإنها على الصحيح حروف موضوعة لما ذكر أه . والأول صحيح ؛ لأنها ليست معارف كما أنها

..... أَنِي لِغَائِبٍ تَقْدَمْ ذِكْرُهُ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى أَوْ حُكْمًا (أَوْ) لِذِي (حُضُورٍ) أَيْ لِحَاضِرٍ مُخَاطِبٍ أَوْ مُتَكَلِّمٍ (كَانَتْ) وَأَنَا (وَهُوَ سَمْ بِالضَّمِيرِ) وَالْمُضَمَّرُ عِنْدَ الْبَصَرِيْنِ ، وَالْكِنَاءُ وَالْمَكْنَى عِنْدَ الْكَوْفِيْنِ . وَلَا يَرُدُّ عَلَى هَذَا اسْمَ الإِشَارَةِ لِأَنَّهُ وُضِعَ لِيُشَارِ إِلَيْهِ لَزِمًّا مِنْهُ حُضُورُهُ وَلَا اسْمُ الظَّاهِرِ لِأَنَّهُ وُضِعَ لِأَعْمَمِ مِنْ الْغَيْبَةِ وَالْحُضُورِ ، وَقَدْ عَكَسَ الْمَصْنُوفُ الْمَثَالَ فَجَعَلَ الثَّانِي لِلْأَوَّلِ وَالْأَوَّلَ لِلثَّانِي

ليست بنكرات ؛ فإن التعريف والتتکیر من خصائص الأسماء . والثاني : وهو أنها موضوعة لما ذكر باطل ؛ لأنها موضوعة للغيبة والخطاب والتکلم لا لذِي الغيبة والخطاب والتکلم . قوله : أي لغائب : المراد به مالم يكن مخاطبا ولا متكلما ؛ فخرج لفظ الغائب فإنك تقول : أنت غائب عن مجلس الأمير .

قوله : تقدم ذكره إلخ : سيأتي بيانه في باب الفاعل وقول الحشى احتراز عن نحو هيهات : فيه أنه يخرج بقوله : من هذه المعرف وأيضا قوله : تقدم ذكره إلخ ليس مفهوما من المتن ولا داخل في التعريف بل هو حكم من أحکامه ذكره الشارح .

قوله : أي مخاطب أو متکلم : أي مخاطب به أو متکلم به فخرج لفظ المخاطب والتکلم . قوله : ولا يرد على هذا اسم الإشارة : لما أورد على قوله : لذِي حضور اسْمَ الإِشَارَةِ دفعه بأنَّ الْحُضُورَ خارجَ عَنْ مَفْهُومِهَا لَازِمًّا ، وَقُولُ الْحَشِيِّ الْأَحْقَ فيَ الجوابِ أَنَّ لَاحْضُورِ فِي أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ أَصْلًا ؛ لِأَنَّ الْحُضُورَ وَصَفْ لِمَنْ كَانَ التَّفَاتَ الْمُتَكَلِّمِ إِلَيْهِ بِالذَّاتِ لَا مُطْلَقًا ؛ أَيْ وَاسْمَ الإِشَارَةِ مُلْتَفِتٌ إِلَيْهِ تَبَعًا ، تَقُولُ : هَذَا عَالَمٌ فَالْالْتِفَاتُ بِالذَّاتِ إِلَى الْعَالَمِ لِكُونِهِ مُحَكَّمًا بِهِ لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لَأَنَّ نَمْنَعَ كَوْنَ الْحُضُورَ وَصَفَ مِنْ ذَكْرٍ ، وَعَلَى التَّنْزِيلِ فَقَدْ يَقُولُ الْإِشَارَةُ مُحَكَّمًا بِهِ تَقُولُ : زَيْدٌ هَذَا .

قوله : ولا الاسم الظاهر : هو وارد على قوله : لذِي غَيْبَةِ وَأَخْرَهُ موافقةً لِتَمْثِيلِ النَّاظِمِ وَلِيَعْلَمَ مِنْ أَوْلَى الْأَمْرِ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْإِسْمِ الظَّاهِرِ مَا عَدَ اسْمَ الإِشَارَةِ وَالْمَرَادُ بِهِ الْإِسْمِ الظَّاهِرِ مِنْ هَذِهِ الْمَعْرِفَ أوْ مُطْلَقًا بِصَرْفِ النَّظَرِ عَنْ قُولِهِ : مِنْ هَذِهِ الْمَعْرِفَ فَيَرُدُّ عَلَى قُولِهِ : لِأَنَّهُ وُضِعَ إلخ . نحو هيهات وقول الحشى ، فالصواب في الجواب أن يقال : أنَّ الاسم الظاهر لم يوضع لغائب تقدم ذكره خطأ ؛ لأنَّ تقدم الذكر ليس داخلا في تعريف الضمير كما سبق .

قوله : لأنَّه وُضِعَ لِأَعْمَمِ مِنْ الْغَيْبَةِ وَالْحُضُورِ : حتَّى لَفْظُ الْغَائِبِ وَالْحَاضِرِ وَالْمُخَاطِبِ وَالْمُتَكَلِّمِ تَقُولُ : أَنْتَ غَائِبٌ عَنْ مَجْلِسِ الْأَمْيَرِ وَهُوَ حَاضِرٌ فِي مَجْلِسِ الْأَمْيَرِ وَمُخَاطِبٌ لَهُ وَمُتَكَلِّمٌ مَعْهُ . قوله : فَجَعَلَ الثَّانِي لِلْأَوَّلِ إلخ : أي أورد فلا يرد أن هذه العبارة توهم أن كون أنت للمخاطب ، وهو للغائب إنما هو بجعل المصنف .

باب الفكرة والمعرفة

على حد قوله تعالى : **﴿يَوْمَ تَبَيَّنُ مَجْوُهٌ وَسَوْدٌ وَجِهَةٌ فَإِنَّمَا الظَّنِّ أَسْوَدَتْ وُجُوهَهُمْ﴾** - إلخ .

ثم الضمير مُتَّصلٌ وَمُنْفَصِلٌ فَأَشَارَ إِلَى الْأُولِيَّ بِقُولِهِ : (وَذُو اتِّصَالٍ مِّنْهُ مَا) كَانَ
غَيْرَ مُسْتَقْلٌ بِنَفْسِهِ ، وَهُوَ الَّذِي (لَا) يَصْلُحُ لِأَنْ (يُبَدَّأُ) بِهِ (وَلَا) يَصْلُحُ لِأَنْ
(يُلْكَى) أَيْ لِأَنْ يَقْعُدَ (إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدًا) وَيَقْعُدُ بَعْدَهَا اضْطِرَارًا كَقُولِهِ :

وَمَا تُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتْنَا أَلَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كَدِيَّار

(كَالْيَاءُ وَالْكَافُ مِنْ) نَحْوُ قَوْلُكَ (ابنِي أَكْرَمْكَ وَالْيَاءُ وَالْهَاءُ مِنْ) نَحْوُ قَوْلُكَ

قوله : على حد قوله تعالى : يعني أن هذا العكس جائز ووارد في أفسح الكلام ، لكنه لا بد له من نكتة والنكتة العامة هي المحافظة على قلة الفصل والخاصة في الآية أن يكون مفتوح الكلام ومحتملة بما يسر القلوب ويشرح الصدور وهنا الضرورة .

قوله : ما كان غير مستقل بنفسه : هذا هو المشهور في تعريف المتصل ، وزاده ؛ إشارة إلى اتحاد تعريف المصنف به حيث جعله تفسيرًا له وإلى أولوية تعريف المصنف عليه لكونه أوضح منه ، والمراد بما في كلام الناظم ضمير كما هو ظاهر فلا يرد نحو الهاء من إيه ، والكاف من إياك ، ولا أجزاء الكلمة .

قوله : وهو الذي لا يصلح : الضمير راجع لغير مستقل أشار به إلى أن المراد بعدم الاستقلال عدم الاستقلال في التلفظ لا بحسب المعنى ، وأشار بقوله : لا يصلح : إلى أن المراد بقوله : لا يبدأ ولا يلي إلا بحسب قوانين اللغة العربية وإن أمكن ذلك عقلاً وتلفظاً ، وقول المحسني تقدير لا يصلح ؛ ليشير إلى أن المراد بعدم الابتداء ما هو بحسب السمع والقياس معاً لاما هو بحسب السمع فقط فيه أنه لا يفيده ، ويدخل في قوله : لا يصلح إلخ الضمير المستتر كالمستتر في اضرب المقدر بأنت ؛ لأن أنت تعيير عنه لا هو هو وكذا هما وهم وهن في نحو ضربهما وضربيتهم وضربيتهن لا في نحو : هما قائمان إلخ ؛ فإن هذه الضمائر الثلاثة كما قال المحسني لها وضعنان ؛ وضع الاتصال ، ووضع الانفصال .

قوله : لا يبدأ به : أشار إلى أنه من باب الحذف والإيصال والمراد لا يفتح به النطق ؛ لأنّه يقع مبتدأ حتى يتقض طرد التعريف بالضمائر النصبوة المنفصلة غير الواقعه بعد إلا بقطع النظر

قوله : لا يصلح في ولا يلي إلا .
قوله : كفمه : أن لا يحاجنا : أوله

وَمَا نَلَّا إِذَا مَا كُنْتَ حَالَتْنَا

قوله : كالياء والكاف إلخ : أشار بتعداد الأمثلة إلى أنواع الضمير الثلاثة : المتكلم ، والمخاطب والغائب ، ومحاله الثلاثة : الرفع والنصب والجر ، والمقصود بذكر ياء وهاء سلنيه : التمثيل للمرفوع وللгазيب لا المخاطب والمنصوب لحصولها بالكاف من أكرمك قاله الصبان

(سَلِيْهِ مَا مَلَكْ . وَكُلُّ مُضْمِرٍ لَهُ الْبَنَاء يَجُبُ) لِشَبَهِهِ بِالْحُرُوفِ فِي الْمَعْنَى ، لِأَنَّ التَّكْلِيمَ وَالْخَطَابَ وَالْغَيْةَ مِنْ مَعَانِي الْحُرُوفِ وَقِيلَ فِي الْإِفْتَقَارِ ، وَقِيلَ فِي الْوَضْعِ فِي كَثِيرٍ ، وَقِيلَ لَا سِتْغَنَاهُ عَنِ الْإِعْرَابِ بِالْخَتْلَافِ صِيغَتِهِ وَحْكَاهَا فِي التَّسْهِيلِ إِلَّا الْأَوَّلِ .

وَأَدْخِلْ لَفْظَ نَحْوِ عَلَى قَوْلِكَ فِي الْمَصْرَاعِ الْأَوَّلِ دُونَ الْمَصْرَاعِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْيَاءِ وَالْكَافِ السَّاكِنَةِ مِنْ أَبْنَى أَكْرَمَكَ مُحْتَمِلَاتِنَ لِلْمَذْكُورِ وَالْمَؤْنَثِ ، فَإِذَا حَمَلْتَهَا عَلَى أَيْمَنِهِ فَنَحْوُ : الْإِدْخَالُ الْآخَرُ بِخَلْفِ الْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ سَلْنِيهِ ؛ فَإِنَّ الْيَاءَ مُتَعِينَةً لِلْمَؤْنَثِ وَالْهَاءَ مُتَعِينَةً لِلْمَذْكُورِ ؛ أَفَادَهُ الْمُخْشَى إِلَّا أَنَّهُ يُوجَدُ لَفْظٌ نَحْوِهِ فِي بَعْضِ النَّسْخِ فِي الْمَصْرَاعِ الثَّانِي أَيْضًا وَهُوَ الظَّاهِرُ وَحِينَئِذٍ لَفْظٌ نَحْوِهِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ كَمَا فِي أَمْثَالِهِمَا لِتَنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ التَّمْثِيلُ .

قَوْلُهُ : لِشَبَهِهِ بِالْحُرْفِ فِي الْمَعْنَى : اخْتَارَهُ لِأَطْرَادِهِ وَخَلَوْهُ عَنِ الْاعْتَرَاضِ وَهَذَا لَا يَنْافِي مَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ : كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي جَهْتَنَّا ؛ لِأَنَّ وَجْدَ أَحَدِ الشَّبَهَيْنِ لَا يَنْفِي وَجْدَ الْآخَرِ .

قَوْلُهُ : مِنْ مَعَانِي الْحُرُوفِ : أَيْ مِنْ الْمَعَانِي النِّسَبِيَّةِ الَّتِي مِنْ حَقِّهَا أَنْ تُؤْدَى بِالْحُرُوفِ ، قَالَ أَبْنُ عَازِيَّ : وَقَدْ أَدَيْتُ بِالْفَعْلِ بِأَحْرَفِ الْمُضَارِعَةِ وَبِالْلَّوْاحِقِ فِي نَحْوِ إِيَّاِيِّ وَإِيَّاَنَا وَإِيَّاَكِ وَإِيَّاَهُ بَنَاءً عَلَى أَنَّهَا حُرُوفٌ لِضَمَائِرٍ وَمَقْتَضِيَّ هَذَا أَنْ مِثْلَ أَحْرَفِ الْمُضَارِعَةِ كَلْمَاتٌ اصْطَلَاحِيَّةٌ وَهُوَ قَوْلُ الرَّضِيِّ ؛ قَالَهُ الصِّبَانُ .

قَوْلُهُ : وَقِيلَ فِي الْإِفْتَقَارِ : لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَا تَتَمَّعِنُ دَلَالَتَهِ إِلَّا بِضَمِيمَةٍ مِنْ مَشَاهِدَةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَفِيهِ أَنَّ الْإِفْتَقَارَ لَا يَوْجِبُ الْبَنَاءَ إِلَّا إِذَا كَانَ إِلَى جَمْلَةِ .

قَوْلُهُ : فِي كَثِيرٍ : أَيْ وَحْلَ الْبَوَاقِي عَلَى الْأَكْثَرِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُخْتَارَ عِنْدَ النَّاظِمِ قَوْلُهُ فِيمَا نَسَقَ كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي جَهْتَنَّا .

قَوْلُهُ : بِالْخَتْلَافِ صِيغَهُ : أَيْ بَعْضُ مَوَادِهَا كَانَتْ وَإِيَّاهُ وَنَحْنُ وَإِيَّاكَ لَا خَتْلَافُ الْمَعْنَى وَهِيَ الْفَاعِلِيَّةُ وَالْمَفْعُولِيَّةُ وَالْإِضَافَةُ قَالَ أَبْنُ النَّاظِمَ : وَلَعِلَّ هَذَا هُوَ الْمُعْتَبَرُ عِنْدَ الشِّيخِ فِي بَنَاءِ الْمُضَمِّرَاتِ وَلَذَا عَقْبَهُ بِتَقْسِيمِهَا بِحَسْبِ الْإِعْرَابِ كَأَنَّهُ قَصْدٌ بِذَلِكِ إِظْهَارِ عَلَةِ الْبَنَاءِ فَقَالَ : وَلَفْظُ مَا جَرِيَّ . وَأَقُولُ : يَعْرَضُهُ حَصْرُ النَّاظِمِ عَلَةِ الْبَنَاءِ فِي شَبَهِ الْحُرْفِ فِي سَبَقِ قَوْلِهِ السَّابِقِ كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي جَهْتَنَّا كَمَا يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنَّمَا عَقْبَهُ بِصَلَاحِيَّةِ ضَمِيرِ الْجَرِ التَّصِلُّ لِلنَّصِبِ وَصَلَاحِيَّةِ نَارِ اللَّرْفَعِ وَالنَّصِبِ وَالْجَرِ وَلَيْسَ هَذَا سَبَبًا لِلْبَنَاءِ بِلْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِلِّإِعْرَابِ لَا يَقَالُ الْمَعْرِباتُ أَيْضًا يَقُولُ فِيهَا الاشتِراكُ فِي بَعْضِ الْمَوَادِ كَغَيْرِ الْمُنْتَصِرِفِ وَالْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالْتَّاءِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِيهِ قَلِيلٌ وَأَمَّا فِي الضَّمَائِرِ فَكَثِيرٌ فَلَا يَسْتَغْنَى بِالْخَتْلَافِ صِيغَهُ الْبَوَاقِي عَنِ الْإِعْرَابِ .

قَوْلُهُ : وَقِيلَ لَا سِتْغَنَاهُ عَنِ الْإِعْرَابِ : لَيْسَ الْمَرَادُ مُشَابِهَتَهُ الْحُرْفِ فِي الْاسْتَغْنَاهُ كَمَا قَالَ سَمِّ ؛ لِأَنَّ اسْتَغْنَاهُ الْحُرْفُ لَيْسَ بِالْخَتْلَافِ صِيغَهُ لَا خَتْلَافُ الْمَعْنَى وَلَأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ الضَّمَائِرُ لَا مَحْلٌ لَهَا مِنِ الْإِعْرَابِ كَالْحُرُوفِ وَمِنْ ثَمَةٍ لَمْ يَقُلْ وَقِيلَ فِي الْاسْتَغْنَاهُ كَمَا قَالَ فِي سَابِقِهِ .

قَوْلُهُ : وَحْكَاهَا فِي التَّسْهِيلِ : تَوْرُكُ عَلَى الْمَصْنِفِ .

(ولَفْظُ مَاجِرٍ) مِنَ الضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ (كَلْفَظٌ مَا تُصِبُّ) مِنْهَا ، وَذَلِكَ ثَلَاثَةَ أَفْاظٍ : يَاءُ الْمُتَكَلِّم ، وَكَافُ الْخَطَاب ، وَهَاءُ الْغَائِبِ (لِلرِّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرِّ) بِالْتَّوْيِنِ لَفْظُ (نَا) الدَّالُ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ وَمَنْ مَعَهُ (صَلَحُ) فَالْجَرُّ (كَاعْرِفُ بِنَا) وَالنَّصْبُ نَحْوُ (فَإِنَا) وَالرِّفْعُ نَحْوُ (نِلْنَا الْمِيقَ) وَمَا عَدَا مَا ذُكِرَ مُخْتَصٌ بِالرِّفْعِ ، وَهُوَ تَاءُ الْفَاعِلِ وَالْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَيَاءُ الْمُخَاطَبَةِ وَنُونُ الْإِنَاثِ (وَالْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ) ضَمَائِرٌ مُتَّصِلَةٌ كَائِنَةٌ (لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ) وَالْمَرَادُ بِهِ الْمُخَاطَبُ [فَقَطْ] (كَقَاماً) وَقَامُوا وَقُمُنَ (وَاعْلَمُوا وَاعْلَمُنَ) .

(وَمِنْ ضَمَيرِ الرِّفْعِ مَا يَسْتَشِرُ) وُجُوبًا بِخَلْفِ ضَمَيرِ النَّصْبِ وَالجَرِّ وَذَلِكَ فِي مَوَاضِعٍ : فَعْلُ الْأَمْرِ (كَافَعْلُ) وَالْفَعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُبَدُّؤُ بِالْهَمْزَةِ نَحْوُ (أُوْفِقُ)

قوله : ولَفْظُ مَا جَرِ إِلَيْهِ : وَلَمْ يَقُلْ وَلَفْظُ مَا نَصَبْ كَلْفَظُ مَا جَرِ لِلتَّبِيهِ مِنْ أَوْلَى وَهَلَةٍ عَلَى أَنْ كَلَامَهُ فِي الْمُتَّصِلِ إِذَ الْمُجَرُورُ مِنْ خَواصِهِ قَالَهُ الصِّبَانُ .

قوله : مِنَ الضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ : هَذَا مَفْهُومُ مِنَ الْمَقَامِ وَمِنْ قَوْلِهِ : مَا جَرِ ؛ لِأَنَّ الْجَرِ خَاصٌ بِالْمُتَّصِلِ .

قوله : وَذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَفْاظٍ : أَيْ بِحَسْبِ الْأَصْوَلِ .

قوله : بِالْتَّوْيِنِ : أَيْ لَا بِالإِضَافَةِ إِلَى نَا وَإِرْجَاعِ الضَّمَيرِ صَلَحٌ إِلَى الضَّمَيرِ .

قوله : نَا صَلَحٌ : قَالَ الْأَشْمُونِيُّ : وَأَمَّا يَاءُ وَهُمْ فَإِنَّهُمَا يَسْتَعْمِلَا لِلرِّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالجَرِ لَكُنْ لَا يُشَبِّهَانِ نَا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ فَإِنَّ يَاءَ وَإِنْ اسْتَعْمَلَتْ لِلثَّلَاثَةِ وَكَانَ ضَمَيرًا مُتَّصِلًا فِيهَا إِلَّا أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّهَا فِي حَالَةِ الرِّفْعِ لِلْمُخَاطَبَةِ نَحْوَ اسْتَرِيِّ ، وَفِي حَالَةِ الْجَرِ وَالنَّصْبِ لِلْمُتَكَلِّمِ نَحْوَ لِي وَلَيْ ؛ وَهُمْ تَسْتَعْمِلُ لِلثَّلَاثَةِ وَتَكُونُ فِيهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ إِلَّا أَنَّهَا فِي حَالَةِ الرِّفْعِ ضَمَيرٌ مُنْفَصِلٌ وَفِي الْجَرِ وَالنَّصْبِ ضَمَيرٌ مُتَّصِلٌ .

قوله : وَمَا عَدَا مَا ذُكِرَ مُخْتَصٌ بِالرِّفْعِ : هَذَا مَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ النَّاظِمِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْدِي الْمُجَرُورَ وَالْمَنْصُوبَ بِقَوْلِهِ : وَلَفْظُ مَاجِرٍ كَلْفَظُ مَا نَصَبْ وَبَيْنَ الْمُشَتَّرِكِ عِلْمٌ أَنَّ مَا عَدَاهَا مُخْتَصٌ بِالرِّفْعِ .

قوله : ضَمَائِرٌ مُتَّصِلَةٌ : أَيْ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْأَفْعَالِ كَمَا فِي الْأُمَّةَ الْأَتَيَةِ بِخَلْفِ مَا إِذَا اتَّصَلَتْ الْأَلْفُ وَالْوَاوُ بِالْأَسْمَاءِ كَالضَّارِبَانِ وَالضَّارِبَيْنِ فَإِنَّهُمَا حِرْفَانٌ وَكَذَا نُونُ الْإِعْرَابِ مَعَ الْأَفْعَالِ .

قوله : كَائِنَةٌ : أَيْ لَا مَوْضِعَةَ لِيُوَافِقُ سَابِقَهُ .

قوله : وَالْمَرَادُ بِهِ الْمُخَاطَبُ : بِقَرْيَةِ وَاعْلَمُوا .

قوله : وَجُوبًا : أَخْذَهُ مِنَ الْأُمَّةَ .

قوله : بِخَلْفِ ضَمَيرِ النَّصْبِ وَالجَرِ : أَخْذَهُ مِنْ تَقْدِيمِ الْخَبْرِ .

قوله : فَعْلُ الْأَمْرِ : أَيْ مَا يَسْتَرُ فِيهِ الضَّمَيرُ مِنْهُ وَهُوَ الْوَاحِدُ فَلَا يَرِدُ أَمْرُ الْوَاحِدَةِ وَالثَّنَيَةِ وَالْجَمْعِ .

والمبُدُّ بالتون نحو (نَعْبَطْ) والمبُدُّ بالتاء نحو (إِذْ شَكَرْ) وزاد في التسهيل اسم فعل الأمر كَيْزَال ، وأبو حَيَّان في الارشاف اسم فعل المضارع كَأَوْه ، وابن هشام في التوضيح فعل الإستثناء كفَامُوا مَا خَلَّا زِيدًا وَمَا عَدَا عُمْرًا ، ولا يَكُونُ خالدًا ، وأَفْعَلْ في التعجب كما أحسن الزيدُين ، وأَفْعَلْ التفضيل كـ (هُمْ أَحَسَنُ أَثَّرًا) وفيما عَدَا هذه - وهو الماضي والظرف والصفات - يُسْتَهَرُ جَوَازًا .

ثم شَرَعَ في الثاني مِنْ قِسْمَيِ الضمير وهو المنفصل فقال : (وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوَ وَأَنْتَ وَالْفُرْقُعُ) الناشرة عن هذه الأصول (لا تَشَتِّه) وهي نحن ،

قوله : والمبُدُّ بالتاء : والمراد أن وجوب الاستثار واقع في هذا النوع ولا يلزم منه وجوده في جميع أفراده حتى يرد أن المبدوء ببناء الغائبة ليس بواجب الاستثار ولم يقل ببناء المخاطب ؛ إذ لا قرينة في كلام الناظم تعين أن التاء في تشكر للمخاطب ومن ثمة حملها البعض على أنها للغائبة ليكون هذا المثال إشارة إلى جائز الاستثار وخالقه الشارح ؛ لأن حمله على أن يكون متممًا لمواضع وجوب استثار الضمير في الفعل المتصرف أولى وأوفق بسابقه إلا أنه كان عليه أن يفصل حكم هذا المثال في الشرح .

قوله : اسم فعل المضارع : وأما اسم فعل الماضي كهيئات فجائز الاستثار تقول : هيئات العقيق .

قوله : فعل الاستثناء : قال الصبان : لأنه لكثرة استعماله أجروه مجرى الأمثال التي تلزم طريقة واحدة .

قوله : وأَفْعَلْ التفضيل : أي في غير مسألة الكحل .

قوله : وهو الماضي : أي ما يقبل استثار الضمير منه وهو ما للمفرد الغائب أو الغائبة ولم يقل والمضارع المبدوء بالياء لظهور أنه مما عداها من ذكر المضارع المبدوء بالهمزة والتون والتاء في المتن دون المبدوء بالياء نعم يرد على الشارح المضارع المبدوء ببناء الغائبة وأجاب المخشي عن ورود سائر صيغ المضارع بقوله : اللهم إلا أن يكون المراد بواجب الاستثار نوعاً مشتملاً على وجوب الاستثار مطلقاً فما عداه نوع غير مشتمل على ذلك ولا يخفى أن المضارع من الأول أه ويندفع به ما يرد على قول الشارح فعل الأمر وقوله : والمبُدوء بالتاء إلا أنه على بعده يستلزم شدة الإبهام في قول الناظم كافعل أَفْعَلْ نَعْبَطْ إذ تشكر .

قوله : ثم شرع في الثاني : ولم يعرفه اكتفاء بما يفهم من تعريف المتصل .

قوله : هو : قال الصبان قال في التسهيل : وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام وثم جائز وقد تسكن بعد همزة الاستفهام وكاف الجر اضطراراً وقد تمحذف الواو والباء اضطراراً وتسكنهما قيس وأسد وتشددهما همدان .

قوله : الناشرة عن هذه الأصول : أشار إلى أن جمعية الفروع باعتبار الأنواع ؛ ولذا قال الناظم

هي ، هما ، هم ، هن ، وأنت ، أنتما ، أنتم ، أنتن . قال أبو حيّان : وقد تستعمل هذه مجرورة كقولهم : أنا كأنت وكمهو ، وهو كأنا ، ومنصوبة كقولهم : ضربتك أنت (وذو انتصاب في انفصال جعلا إيمائى والتفريع) على هذا الأصل الذي ذكر (ليس مشكلا) مثاله : إيانا ، إياك ، إياكم ، إياكن ، إياته ، إياتها ، إياتهما ، إياتهم ، إياتهن . وقد تستعمل مجرورة .
تنبيه : الضمير إيا واللواحق له عند سبيوبيه حروف تبين الحال ، وعند المصنف أسماء مضاد إليها .

لا تشبيه؛ لأن اختلاف أنواع الفروع مبنية على اشتباه بعضها البعض.

قوله : قال أبو حيان وقد تستعمل هذه مجرورة : أشار بقد إلى أن هذا الاستعمال على سبيل القلة والاستعارة والمستعار منها للمجرور ليس منفصلاً بل متصل كهم في ضربتهم كما سبق فلا يرد أن الضمير المجرور خاص بالمتصل والمفهوم من هذا الكلام أنه يكون منفصلاً ، والأولى أن يقال : المراد باختصاص المجرور بالمتصل اختصاص ما هو موضوع لضمير الجر ، وأما هذه فمستعارة له ، والملحوظ في المستعار حال الوضع لا حال الاستعمال ، وهذه الضمائر باعتبار حاله الوضع منفصلة .

قوله : في انفصال : أي في حال انفصال قال هنا في انفصال وفيما سبق وانفصال تفتنا وقول المحتشى إشارة إلى أن صيغ المتصوب بأسيرها جزء من المنفصل ؛ لأن إيا بدونها مثلاً منصوب وإياه بهاء منفصل بخلاف المرفوع ليس بشيء ؛ لأن إيا بلا هاء مثلاً منصوب ومنفصل واللواحق كلمات مستقلة كما سيأتي وأيضاً يأبه حكم المصنف على ذو انتصاب بأنه جعل إياي .

قوله : على هذا الأصل : أشار به إلى أن وجه الإتيان بالتفريع مفرداً كون الفروع هنا نوعاً واحداً ؛ ولذا قال الناظم ليس مشكلاً واقتصر هنا على أصل واحد وجعل الباقي مفرعة عليه ولم يذكر المخاطب وهو إياك والغائب وهو إيه كما فعل في المرفوع مع أن الثلاثة أصول في الموضوعين ؛ لأن جميع المراتب الثلاثة هنا اللفظ فيها واحد وإنما اختلف بتكلم أو خطاب أو غيبة بما في آخره فلهذا قال والتفريع أي على إياتي ليس مشكلاً ؛ أفاده الغزي .

قوله : تبين الحال : أي حال إيا من كونه للمتكلم أو المخاطب أو الغائب المفرد من ذلك أو المثنى أو المجمع ؛ لأن إيا مشتركة بينها فيحتاج في فهم المراد منها إلى قرينة تعينه وهي اللواحق وأشار بهذا إلى دفع ما أورد من أن الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب والدال عليها اللواحق لا إيا بـأي الدال إيا اللواحق قرينة معينة للمراد .

وقوله : وعند المصنف أسماء - أي ضمائر - مضارف إليها : قال الصبان إضافة العام للخاص وهو وهم ؛ لأن إيا مشتركة لفظيًّا بين هذه المعاني والمشتراك ليس بعام لمعانيه بل العام هو المشترك المعنوي وقال المحشى من قبيل إضافة سعيد كرز ولا يخفى على من له ذوق سليم أنه ليس المراد بهذه اللواحق لفظها فلا تكون تلك الإضافة من هذه القبيل والذي يظهر أن قول المصنف هذا

(وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ) الضمير (المُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءُ) الضمير (المُنْفَصِلُ) لِمَا فِيهِ مِنِ الْأَخْتِصَارِ الْمُطْلُوبِ الْمَوْضُوعُ لِأَجْلِهِ الضمير ، فَإِنْ لَمْ يَتَأْتِ - بِأَنْ تَأْخُرَ عَنْهُ عَامِلُهُ أَوْ حُذِفَ أَوْ كَانَ مَعْنُوِّيًّا أَوْ حُصِّرَ أَوْ أُسْبِدَ إِلَيْهِ صِفَةً جَرَّتْ عَلَى

مبني على جواز إضافة الشيء إلى مراده كما هو مذهب الكوفيين ووافقوهم المصنف في التسهيل وشرحه كما في الأشموني والتصريخ وهذه الإضافة شبيهة بإضافة العام إلى الخاص في كونها للبيان ثم رأيت الشيخ يس نقل عن المصنف أنه قال : وأما إضافة الشيء إلى نفسه فلتزمهما معتبرين بما اعتذر به عنها في نحو جاء زيد نفسه اه . وهو على تضاربه ؛ لأن الاعتذار المذكور ينافي الالتزام فإن الإضافة في نفسه من إضافة العام إلى الخاص يرد عليه ما أوردناه على الصبان وأورد عليه أيضاً كما في الصبان بأنه لو صح ذلك لوجب إعرابها ؛ لأن المبني إذا لزم الإضافة أعراب .

قوله : وفي اختيار إلخ : مفهومه أنه في حال الضرورة يجيء المنفصل مع إمكان المنفصل وهو صحيح على قول الجمهور أن الضرورة ما وقع في الشعر وإن كان للشاعر عنه مندوحة أما على قول الناظم أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة فميشكل إلا أن يراد بإمكان الاتصال عدم المانع الصناعي غير الوزن أو أنه لا مفهوم له قاله الصبان إلا أن قول الناظم ونحو ضمنت إياهم الأرض الضرورة اقتضت كما هو ثابت في نسجة الشارح يدل على اعتبار مفهومه فمن ثمة اعتبره الشارح فقال وبائي المنفصل إلخ وذلك بحمل الإمكان على عدم المانع الصناعي كما أشار إليه الشارح بقوله : فإن لم يتأت بأن تأخر عنده عامله إلخ .

قوله : من الاختصار المطلوب : أي في مقام الإضمار لا مطلقاً فقد يكون التطويل مطلوباً .

قوله : أو حصر : عطف على حذف أي حصر عامله فيه إلا أو إنما لدخول الحصر بالتقديم

في قوله : بأن تأخر عنده عامله كقوله تعالى : ﴿ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ وقول الشاعر : أنا الذي أدمي الذمار وإنما يدافع عن أحبابهم أنا أو مثلي

قال السعد لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ؛ إذ لو قال وإنما أدفع عن أحبابهم لصار المعنى إنما أدفع عن أحبابهم لا عن أحباب غيرهم وهو ليس بمقصود وليس بضرورة لتمكنه من أن يقول وإنما أدفع عن أحبابهم أنا على أن أنا تأكيداً اه . ولم يكتف بقوله : أو حصر عن قوله : بأن تأخر عنده عامله ؛ لأن التأثير يكون لغير الحصر قال في المطول حتى أن ابن الأثير ذكر في مثل السائر أن التقديم في ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ لمراعاة حسن النظم السجعى الذي هو على حرف التون لا للاختصاص وذكر ابن الحاجب أن التقديم فيه للاهتمام ونقل الصبان عن شيخ الإسلام أن الحصر عند النهاية إنما يكون وإنما أو ما ولا .

قوله : بأن تأخر عنده عامله : لم يقل بأن تقدم على عامله ليوافق لواحقه في الإسناد إلى العامل .

قوله : أو أُسند إلى صفة إلخ : مطلقاً عند البصرىين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين

غير من هي له - فُصل ، ويأتي المُنْفَصِل مع إمكان المُتَّصِل في الضرورة كما سَيَأْتِي (وَصِلٌ) على الأصل (أَوْ افْصِلٌ) للطُولِ ثانٍ ضميرٍ أَوْ لَهُما أَخْصٌ وغير مرفوع كما في (هَاءِ سَلْنِيهِ) فَقُلْ سَلْنِيهِ ، وَسَلْنِي إِيَاهُ (وَ) كَذَا (مَا أَشْبَهُهُ) نحو الدرهم أَعْطَيْتُكَ إِيَاهُ (في) اتصال و انفصال ما هو خبر لكان أو إحدى أخواتها نحو (كُنْتُهُ الْخَلْفُ أَنْثِمًا كَذَاكَ) الهاء من (خَلْشِيهِ) و نحوه في

نحو زيد عمرو ضاربه هو والمراد من الصفة أعم من الفعل وشبهه فيشمل نحو زيد هند يضر بها هو وإيراد من تغليب .

قوله : ويأتي المُنْفَصِل مع إمكان المُتَّصِل في الضرورة : هذا محترز قوله : في اختيار وأخره لتوقف العلم به على العلم بمحترز قوله إذا تأني أن يجيء المتصل .

قوله : وصل أو فصل إلخ : هذا وما بعده استثناء من القاعدة المقدمة في قوله وفي اختيار إلخ .

قوله : للطُول : أي لحصول طول الكلمة بالاتصال أو لدفع الطول الناشيء عنه .

قوله : أَوْ لَهُما أَخْصٌ : احتراز عن نحو أَعْطَاهُ إِيَاهُ وهذا القيد مفهوم من قول الناظم الآتي وقدم الأَخْص في اتصال وقدم هذه الضابطة على قوله وما أَشْبَهُهُ ولم يؤخِرها عنه بأن يقول وما أَشْبَهُهُ من كل ثانٍ ضميرٍ إلخ كما فعل بعض الشراح ؛ لأنَّ حُقَّ الضابطة أن تقدم على الأمثلة .

قوله : وغير مرفوع : احتراز عن نحو كنته وضربيه وهذا القيد مفهوم من تقابل سلنيه بكتته والمراد سواء كان العامل ناسخاً أولاً فتشتمل الضابطة نحو خلتنيه وذكره فيما بعد ليبين أنه اختلف في اختيار فيه ولبيان مذهبـه فيه أما غير نحو خلتنيه من مواد هذه الضابطة مما لم يكن العامل ناسخاً إن كان العامل فعلاً فالأرجح اتصال وإن كان اسمًا نحو أنا معطيـكـه ومعطيـكـ إِيَاهـ فالأرجح الانفصـال قال الصبان : لأنَّ عمل الاسم لـ مشابـهـةـ الفعلـ لاـ لـ ذـاتهـ فهو نازل الدرجة عنه في اتصال الضمير به .

قوله : ما هو خبر لكان : ولم يقل ثانٍ ضميري كان ؛ لأنَّ الخلف جار فيما إذا كان اسمها ظاهراً أيضـاً نحو الصديق كأنـه زيد .

قوله : أو إحدى أخواتها : قال الصبان : سواء كان الاسم ضميرـاً كالمثال أم لا نحو الصديق كأنـه زيد ومحل جواز الوجهين في كان وأخواتها في غير الاستثناء أما فيه فيجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس إِيَاه ولا يكون إِيَاه فلا يجوز ليسـهـ ولا يكونـهـ كما لا يجوز إِلـاهـ فـكـماـ لاـ يـقـعـ المـتـصـلـ بـعـدـ إـلـاـ لـ يـقـعـ بـعـدـ ماـ هوـ بـعـنـاهـ .

قوله : كذلك : أي كالمثال المقدم وهو هاء كنته .

قوله : ونحوه : من كل ثانٍ ضميرـينـ أَوْ لَهُماـ أَخْصـ وـغـيرـ مـرـفـوعـ وـكـانـ العـاـمـلـ نـاسـخـاـ لـلـابـتـداءـ .

اتصاله وانفصاله خلاف (وأتصالاً اختار) تبعاً لجماعة منهم الرماني؛ إذ الأصل في الضمير الاختصار، ولأنه وارد في الفصيح قال عليه السلام: «إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله» (غيري) أي سبويه، ولم يصرح به تأدباً (اختار الانفصالة) ليكونه في الصورتين خبراً في الأصل ولو بقي على ما كان لتعين انفصالة كما تقدم.
(وقدم الأخص) وهو الأعرف على غيره

قوله: إذ الأصل في الضمير الاختصار إلخ: قال الحشبي الأولى الاستدلال على هذا بتناسب الاتصال مع اتحاد الضميرين في المصدق؛ لأن الدليل الأول أعم من المدعى والثاني أخص منه لاختصاصه بنحو كنته بل بما كان أول ضميريه مستترًا وأقول دليلاً أيضاً لا يجري فيما كان اسم كان ظاهراً ومراد الشارح إذ الأصل في الضمير الاختصار مع عدم مضاعف بضعفه بخلاف نحو معطيكه ومراده بالاستدلال بالحديث أنه وارد في خبر كان ويقاس عليه نحو الهاء من خلته لكون العامل فيهما ناسحاً.

قوله: قال صلى الله تعالى عليه وسلم: أي عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه حين أراد قتل ابن صياد ظناً من أنه الدجال لوجود كثير من صفات الدجال التي وصفه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بها فيه واسم يكتبه عائد على ابن صياد وخبره الدجال ولعل هذا الترديد منه صلى الله تعالى عليه وسلم قبل أن يوحى إليه تفصيل حال الدجال.

قوله: ولو كان على ما كان عليه لتعين انفصالة: أي فيترجع بعده قال الصبان ورده الناظم في شرح الكافية بأنه يتضمن جواز انفصال الضمير الأول بل رجحانه؛ لأنه مبتدأ في الأصل وهو ممتنع بالإجماع وأجاب الرضي بأن قرب الأول من الفعل منع من رعاية الأصل.

قوله: وقدم الأخص في اتصال: هذا تخصيص لجواز الاتصال والانفصال في هاء سلينه وما أشباهه بما إذا قدم الأخص وذلك لأن المراد من هاء سلينه وما أشبهه المفعول الثاني من الفعل المتعدد إلى اثنين؛ فقوله: وصل أو افصل إلخ يفيد جواز الاتصال والانفصال في المفعول الثاني سواء كان المفعولان متحددي الرتبة، أو كان الثاني أخص أو كان الأول أخص مع أن الحكم خاص بالصورة الأخيرة، وأما الصورتان الأوليان: فيجب فيما انفصال الثاني، ولا يجوز اتصاله فيما . فأفاد الصنف هذا الحكم بقوله: وقدم الأخص في اتصال؛ حيث دل بمنطقه على أن جواز الاتصال خاص بالصورة الأخيرة، وبمفهومه على عدم جواز الاتصال في الصورتين الآخرين، وتعين الانفصال فيما فكان تخصيصاً لقوله: وصل وافصل إلخ بالصورة الأخيرة . فالحكم خاص بضميرين يجوز في كل منهما الاتصال والانفصال كما يدل عليه قوله: وقدمن ما شئت في انفصال وليس حكماً عاماً لعدم وجوب تقديم الأخص في الاتصال في غير هذا الباب كضربينا وضربني ولا شاملًا لخبر باب كان؛ لأن تقديم الأخص يستلزم وجود ضميرين والحكم السابق في خبر باب كان شامل لما إذا كان اسمها اسمًا ظاهراً ولجواز اتصال خبرها وإن لم يتقدم الأخص نحو الصديق كأنه زيد وكقوله عليه السلام: «إن يكنه ..» ولأن قوله: وقدم الأخص يدل على أن التقديم

..... (في) حال (اتصال) الضمائر نحو : « الدُّرْهَم أَعْطَيْتُكُمْ » بتقديم التاء على الكاف ، إذ ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب ، والكاف على الهاء ؛ إذ ضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب .

(وَقَدْمَنْ مَا شِئْتَ) من الأخص أو غيره (في) حال (انفصال) الضمير عند أمنِ اللبس نحو « الدرهم أعطيتكم إياتاً وأعطيته إياك » ولا يجوز في « زيد أعطيتك إياتاً » تقديم الغائب للبس (وفي اتحاد الرتبة) أي رتبة الضميرين - بأنْ كانوا متكلمين أو مخاطبين أو غائبين (الزم فضلاً) للثاني (وقد يبيح الغائب فيه وضلاً) ولكن لا مطلقاً بل (مع) وجود (اختلاف ما) بين الضميرين ، كان يكون أحدهما مثنى والآخر مفرد ، ونحوه نحو .

[ليوجهك في الإحسان بسط و بهجة] أنا لئماه قفو أكرم والد

(ونحو) قول الفرزدق :

لكونه أخص وتقديم اسم كان ليس لكونه أخص ، بل لكونه مرفوعاً وعدم جريان قوله : وقدمن ما شئت في انفصال فيه فإنه لو كان هذا الحكم شاملاً له لدل هذا الشطر على أنه يجوز في نحو الصديق كنت إياتاً فصل ضمير الفاعل وتأخيره عن ضمير المفعول فيقال : الصديق كأنه أنا وهو ممتنع قطعاً .

قوله : في حال اتصال الضمائر : الصواب أن يقول في حال اتصال الضميرين من نحو هاء سلينه وأولى منه أن يقول : وقدم الأخص وهو الأعرف من ضميرين ليس أحدهما مرفوعاً على غيره في حال اتصالهما وهذا السهو مبني على توهם شمول هذا الحكم نحو التاء من أعطيتكه فسبحان الذي لا يسهو .

قوله : بتقديم التاء على الكاف إلخ : هذا سهو من الشارح ؛ لأن الكلام في ضميرين ليس أحدهما مرفوعاً وأنه يدل على أن وجوب تقديم التاء في المثال على الكاف ؛ لكونها أخص وليس كذلك ، بل لكونها ضميراً مرفوعاً فإنه يجب التقديم في نحو أعطيتني وأعطيوك أيضاً .

قوله : في انفصال الضمير : أورده مفرداً ؛ لأن الانفصال لا يكون إلا واحد .

قوله : وفي اتحاد الرتبة : أفرده بالذكر مع دخوله في مفهوم قوله : وقدم الأخص ليبين أن لزوم الفصل فيه مقيد بما إذا لم يكن الضميران لغوية ويحتمل أن يكون المراد من قوله : قدم الأخص ما إذا كان أحدهما أخص فلا يدخل هذا فيه .

قوله : أو نحوه : أي أو الآخر جمعاً أو يكون أحدهما مفرداً والآخر جمعاً أو يكون أحدهما مذكراً والآخر مؤثناً كما في التصريح والصياغ .

قوله : ونحو قول الفرزدق : هذا محترز قوله : وفي اختيار لا يجيء المنفصل ووجه تأخيره إلى هنا أن قوله : وصل أو افصل هاء سلينه إلى هنا استثناء من قوله : وفي اختيار إلخ فذكره المصنف بعد المستثنias ليعلم أنه ليس منها ، وقد انفصل فيكون ضرورة فالعلم بكونه ضرورة

بالباعث الوارث الأموات قد (ضميت إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ) في دهر الدهارين (الضُّرُورَةُ اقتضَتْ) انفصال الضمير مع إمكان اتصاله .

(وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ) إذا كانت (مع الفعل) متعلقة به (التزم نون وقاية) سميت بذلك ، قال المصنف : لأنها تقي الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلّم ، إذ لو قيل في ضربني ضربني لأنتبس بالضرب وهو العسل الأبيض الغليظ ، ومن التباس أمر مؤنته بأمر مذكره ؛ إذ لو قلت أكرمي بدل أكرمني فاصدرا مذكرا لم يفهم المراد ، وقال غيره : لأنها تقيه من الكسر المشبه للجر للزم كسر ما قبل الياء . (وليسى) بلا نون (قد نظم) قال الشاعر :

موقوف على العلم بالمستحبات .

قوله : بالباعث إلخ : قبله

إني حلفت ولم أحلف على فند فناء بيت من الساعين معنور والفند : الكذب والفناء ما يحيط بالبيت وهو ظرف حلفت ، والمراد بالبيت الكعبة ، وبالباعث متعلق بحلفت ، في القاموس الدهارين أول الدهر في الزمن الماضي بلا واحد والسالف ودهور دهارين مختلفة .

قوله : إذا كانت مع الفعل : أشار بهذا التقدير إلى أن مع الفعل قيد احتراز عما كانت مع الاسم أو مع الحرف فلا يلزم معها نون الوقاية في غير ما سيأتي من ليت ومن عن لا بيان للواقع وقد كنت كتبت على هذا القول حينما كنت في عداد الطلاب ما يلي : أشار الشارح المحقق إلى أن مع قيد للباء لا متعلق بالترم ؛ لأن مع مخالفته للظاهر لا يفيد الاحتراز عن نحو : مر بي .

قوله : أي متعلقة به : أشار به إلى أن مع للقرآن واللحوق احتراز عن نحو : مر بي وبي مر .

قوله : ومن التباس أمر مؤنته بأمر مذكرة : لم يقل من التباس أمر مذكرة بأمر مؤنته كما هو الظاهر لتقديم المذكر على المؤنة والالتباس لا يوجد في المضارع ولا في كثير من صيغ الماضي والأمر فحملت على ما يلتبس .

قوله : من الكسر المشبه بالجر : وهو الكسر للاتباع قال ابن الناظم : لأنها شبيهة بالجر ؛ لكثرة وقوعها في الأسماء فلم تلت بالفعل بخلاف الكسرة قبل ياء المخاطبة نحو : تفعين ؛ فإنها لا تشبه الجر ؛ لأن ياء المخاطبة مختصة بالأفعال .

قوله : للزم كسر ما قبل الياء : في غير المعتل نحو : دعا ورمى فالحق بغيره في لزوم النون طردا للباب ؛ قاله شيخ الإسلام .

قوله : بلا نون : هذا وما بعده لدفع اللبس في القراءة أو الكتابة ، ثم إن اختصاصه بالنظم

عَدَّتْ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لِيُسِي
 وَلَا يَجِدُهُ فِي غَيْرِ النَّظَمِ إِلَّا بِالنُّونِ كَغَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ كَقُولَهُمْ : « عَلَيْهِ رَجُلٌ
 لِيُسِنِي » بِالنُّونِ . (وَلِيُسِنِي) بِالنُّونِ (فَشَا) أَيْ كَثُرَ وَذَاعَ لِمَزِيَّهَا عَلَى أَخْوَاتِهَا فِي
 الشَّبَهِ بِالْفَعْلِ ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ سَمَاعُ إِعْمَالِهَا مَعَ زِيَادَةِ مَا كَمَا سَيَّا تِي ، وَفِي التَّنْزِيلِ
 ﴿ يَنِيلَتِنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾ (وَلِيُتِي) بِلَا نُونٍ (نَدَراً) أَيْ شَدَّ ، قَالَ الشَّاعِرُ :
 كَمْنَيَةُ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَفَقْدُ جُلُّ مَالِي
 (وَمَعْ لَعْلَ اغْكِسْنَ) هَذَا الْأَمْرُ فَتَجْرِيْدُهَا مِنَ النُّونِ كَثِيرٌ لِأَنَّهَا أَبْعَدَ مِنَ الْفَعْلِ
 لِشَبَهِهَا بِحَرْفِ الْجَزِّ ، وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿ لَعَلَّ أَبْلُغُ أَلْأَسْبَابَ ﴾ وَاتِّصالُهَا بِهَا قَلِيلٌ
 قَالَ الشَّاعِرُ :

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي أَنْخُطُ بِهَا قَبْرًا لِأَيْضَ مَاجِدٍ
 (وَكُنْ مُخَيْرًا) فِي إِلْحَاقِ النُّونِ وَعَدَمِهَا (فِي الْبَاقِيَاتِ) إِنْ وَأَنْ وَكَانْ وَلَكَنْ ، نَحْوُ :
 وَإِنِّي عَلَى لَيْلَى لَزَارَ وَلَيْتِي [عَلَى ذَاكَ فِيمَا بَيْتَنَا مُسْتَدِيهَا]

مِنْ هَذِهِ الْجَهَةِ لَا مِنْ جَهَةِ وَصْلِ الضَّمِيرِ مَعَ فَعْلِ الْإِسْتِنَاءِ ؛ لَأَنْ وَصْلَ الضَّمِيرِ مَعَ لِيْسَ الَّتِي لِلْإِسْتِنَاءِ وَإِنْ
 كَانَ شَادِدًا إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْتَصُ بِالْمُضْرُورَةِ كَمَا فِي قُولَهُمْ عَلَيْهِ رَجُلٌ لِيُسِنِي وَمَعْنَاهُ : لِيُلَزِّمَ رَجُلًا غَيْرِي .

قَوْلُهُ : كَعَدِيدِ الطَّيْسِ : هُوَ الرَّمْلُ الْكَثِيرُ .

قَوْلُهُ : لِمَزِيَّهَا إِلَخُ : فِي التَّصْرِيفِ لِكُونِهَا تَغْيِيرٌ مَعْنَى الْابْتِدَاءِ وَلَا تَعْلُقُ مَا بَعْدُهَا بِمَا قَبْلَهَا أَهْدِيَ .
 يَعْنِي كَمَا أَنَّ الْفَعْلَ الدَّاخِلَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ أَوْ الْخَبْرِ كَذَلِكَ .

قَوْلُهُ : أَيْ شَدَّ : يَعْنِي أَنَّ الْمَرَادَ بِالنَّدُورِ الشَّذِوذُ لَا لِقَلْةِ فِيْهِ خَاصٌ بِالْمُضْرُورَةِ .

قَوْلُهُ : لِشَبَهِهَا بِحَرْفِ الْجَزِّ : فِي تَعْلِيقِ مَا بَعْدُهَا بِمَا قَبْلَهَا كَمَا فِي قُولُكَ : تَبْ لَعْلَكَ تَفْلُجُ ، كَمَا تَقُولُ تَفْلُجُ .

قَوْلُهُ : وَاتِّصالُهَا بِهَا قَلِيلٌ : أَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّ الْعَكْسَ فِي مَطْلُقِ الْقَلْةِ وَالْكَثْرَةِ ؛ لَأَنَّ اتِّصالَ
 لَعْلَ بِالنُّونِ أَكْثَرَ مِنْ تَجْرِيدِ لِيْتَ كَمَا قَالَهُ الْمَوْضِعُ وَنَقْلُهُ الْأَشْمُونِيُّ عَنِ الْكَافِيَّةِ .

قَوْلُهُ : فَقُلْتُ أَعِيرَانِي إِلَخُ : الْقَدُومُ آلَةُ النَّحْتِ وَأَنْخُطُ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ أَحْفَرُ ، وَالْقَبْرُ :
 الْغَلَفُ ، وَالْأَيْضُ : السِّيفُ ، وَالْمَاجِدُ الْعَظِيمُ الْمَنْزَلَةُ .

قَوْلُهُ : وَإِنِّي عَلَى لَيْلَى إِلَخُ : آخِرَهُ .

عَلَى ذَاكَ فِيمَا بَيْتَنَا مُسْتَدِيهَا

وَزارَ : مِنْ زَرِيتِهِ عَلَيْهِ زَارِيَتِهِ إِذَا عَتَبَتْ عَلَيْهِ خَبْرُ إِنْ ، وَالْمَعْنَى : إِنِّي بَاقٌ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي

وقال الفراء : عدم إلحاقي النون هو الاختيار (واضطرازاً حَفْفاً) نون (مِنْيٌ وَعَنِي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفاً) من الشعراً فقال :

أَيْهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْشٍ مِنِي
وَالاختِيَارُ فِيهِما إلحاقي النون كَمَا هُوَ الشَّائِعُ الذَّائِعُ ، عَلَى أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ لَا
يُعْرَفُ لَهُ نَظِيرٌ فِي ذَلِكَ بَلْ وَلَا قَائِلٌ وَمَا عَدَاهُ هَذِئِينَ مِنْ حَرْوَفِ الْجَزِّ لَا تَلْحَقُهُ النُّونُ
نَحْوَ : لَيْ وَبِي ، وَكَذَا خَلَا وَعَدَا وَحَاشَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

[فِي فَتْيَةِ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهَهُمْ] حاشايي إني مُشَلِّمٌ مَعْذُورٌ
(وَ) إلحاقي النون (نِي) لَدُنْ فَيَقَالُ (لَدُنِي) كثِيرٌ ، وَبِهِ قَرَأَ السَّيْنَةَ مِنَ الْقُرَاءِ
السَّبْعَةِ وَتَجْرِيدُهَا فَيَقَالُ (لَدُنِي) بِالتَّخْفِيفِ (قَلْ) وَبِهِ قَرَأَ نَافِعَ (وَ) إلحاقي النون
(فِي قَدْنِي وَقَطْنِي) بِمَعْنَى حَسْبِي كثِيرٌ وَ(الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي) قَالَ الشَّاعِرُ :
قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيْبِيْنِ قَدِي [لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيقِ الْمَلْحِيدِ]

كانت بيـنا وطالـب دوامـها وعـاتـب عن لـيلـي في اـنـصـرافـها عـلـى تـلـكـ الـحـالـةـ .
قولـهـ : وـقـالـ الفـراءـ : مـقـاـبـلـ لـقـولـهـ : وـكـنـ مـخـيـرـاـ ؛ فـإـنـ المـرـادـ بـالـتـخـيـرـ كـوـنـهـ عـلـى السـوـاءـ .
قولـهـ : وـكـذـاـ خـلـاـ وـعـدـاـ وـحـاشـاـ : غـيـرـ السـيـاقـ لـخـالـفـتـهاـ ماـ قـبـهـاـ فـيـ مـجـيـئـهـاـ أـفـعـالـ .
قولـهـ : حـاشـايـيـ أـنـيـ إـلـخـ : أـوـلـهـ :

فـيـ فـتـيـةـ جـعـلـوـاـ الصـلـيـبـ إـلـهـهـمـ
وـمـعـذـورـ بـمـعـنـىـ مـقـطـوـعـ الـعـذـرـةـ أـيـ الـقـلـفـةـ أـيـ مـخـتوـنـ ؛ فـإـنـ النـصـارـىـ لـاـ يـخـتـنـونـ .
قولـهـ : وـبـهـ قـرـأـ السـيـنـةـ : فـيـ قـولـهـ تـعـالـىـ : ﴿ قـدـ بـلـقـتـ مـنـ لـدـنـيـ عـذـرـاـ ﴾ .
قولـهـ : وـبـهـ قـرـأـ نـافـعـ : أـشـارـ إـلـىـ أـنـ الـقـلـةـ لـيـسـ عـلـىـ سـبـيلـ الـنـدـورـ أـوـ الشـذـوذـ .
قولـهـ : بـمـعـنـىـ حـسـبـيـ : رـاجـعـ لـلـأـمـرـيـنـ قـبـلـهـ اـحـتـرـزـ بـهـ عـنـ قـدـ الـحـرـفـيـةـ وـقـطـ الـظـرـفـيـةـ فـإـنـ يـاءـ
الـتـكـلـمـ لـاـ تـنـصـلـ بـهـماـ ، وـعـنـ قـدـ وـقـطـ اـسـمـيـ فـعـلـ بـمـعـنـىـ يـكـفـيـ ؛ فـإـنـ نـونـ الـوـقـاـيـةـ تـلـزـمـهـماـ عـنـ
اتـصالـ الـيـاءـ بـهـماـ ؛ كـذـاـ فـيـ الصـبـانـ عـنـ الـقـاضـيـ زـكـرـيـاـ .
قولـهـ : قـدـ يـفـيـ : فـيـ الصـبـانـ أـيـ يـأـتـيـ وـأـشـارـ بـقـدـ إـلـىـ قـلـةـ الـحـذـفـ لـكـنـهـ لـيـسـ مـنـ الـضـرـورـاتـ . اـهـ ،
وـأـشـارـ إـلـيـهـ الشـارـحـ بـقـولـهـ : كـثـيرـ .

قولـهـ : قـدـنـيـ مـنـ نـصـرـ الـخـبـيـبـيـنـ إـلـخـ : آخـرـهـ :
لـيـسـ الـإـمـامـ بـالـشـحـيقـ الـمـلـحـيدـ لـوـاـ بوـتـنـ بـالـحـجـازـ مـفـرـدـ
وـالـخـبـيـبـيـنـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ الرـيـرـ وـابـنـ خـبـيـبـ عـلـىـ التـغـلـبـ ، الشـحـيقـ : الـبـخـيلـ ، الـمـلـحـيدـ : الـجـائزـ

وفي الحديث : « قَطْ قَطْ بِعِزْتِكَ » يُروى يُشكُونَ الطاء ويكسِرُها مَعَ ياءً ودونها وَيُروى ،قطني قطني ، وقتٌ وقتٌ .

المائل عن الحق ويقال الظالم في الحرم ، والوتن : بمعنى الواتن وهو الدائم أي ولا دائم ثابت في أرض الحجاز مفرد .

قوله : وفي الحديث قط بعزتك : في صحيح البخاري مرفوعا « ولا تزال جهنم تقول : هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول : قط قط بعزتك ويزوي بعضها إلى بعض » والمراد بوضع قدمه والله أعلم : لازمه وهو التجلي عليها بقهره وكبرياته .

قوله : وقط قط : بالتنوين قال الصبان قال الروداني : والغالب على قد وقط إذا كانا بمعنى حسب البناء على السكون وقد يننيان على الكسر وقد يعرجان اه . فالتنوين على الإعراب وهو إما خبر مبتدأ محذوف أي هذا قط قط أو نحوه ، وهذا متعدد في الرواية بالتنوين أو مبتدأ أو مبتدأ معرف بالإضافة إلى الياء الملفوظة ممحض الخبر .

الثاني من المعارف - العلم

وهو عَلَمٌ شَخْصٌ وَعَلَمٌ جِنْسٌ وَبَدَا بِالْأُولِ فَقَالَ : (اسْتَمْ) جِنْسٌ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ
وَصَفَ بِقُولِهِ : (يَعْيَّنُ الْمُسْتَمِيُّ) وَهُوَ فَضْلٌ

العلم

قوله: **وَبَدَا بِالْأُولِ**: حمل التعريف على أنه خاص بعلم الشخص مع أن علم الجنس أيضاً يعين مسماه
تعيناً ذهنياً عند الجمهور؛ لأن تعريف علم الجنس عند الناظم لفظي لا معنوي كما قال فيما يأتي كعلم
الأشخاص لفظاً وهو عم ، وكما ذكر في التسهيل أنه كاسم الجنس ، ولأن المقابلة تدل على المغايرة .
قوله: **وَهُوَ مُبْتَدَأٌ**: حمل الشارح الحق الاسم على أنه مبتدأ وعلمه خبره مع أن كون علمه
معروفاً يتقتضي كونه مبتدأ واسماً خبره ؛ لأن جزالة المعنى تتقتضي ذلك الحمل ؛ فإنه على تقدير
كون علمه مبتدأ واسم خبره يصير التقدير علم المسمى اسم يعين المسمى ولا يخفى ما فيه من
السماجة في إضافة العلم إلى المسمى فإن جزالة الكلام تتقتضي أن لا يضاف أصلاً وإن أضيف
إلى غير المسمى ؛ لأن ذكر المسمى إنما يحسن في مقابلة الاسم ونحوه بعده فيقال : هذا اسم
أو لفظ وسماه كذا ، بل ذكره بعد غير الاسم لا يخلو عن بشاعة ؛ فإن المتعارف أن يقال : هذا
لفظ ومعناه كذا لا سماه .

وأما الحكم على الاسم الذي يعين سماه بأنه علمه ففي غاية الجزالة وأيضاً كون الأصل
عود الضمير إلى متقدم لفظاً ورتبة يقويه ، وأيضاً هذا الحمل لدفع توهם الدور فإنأخذ جزء
المعرف في التعريف موهم للدور وإن لم يكن دوراً كما قالوا ؛ لجواز أن يكون معرفة ذلك الجزء
ضرورية أو مكتسبة بشيء آخر .

وأما إذا كان علمه مؤخراً وخبرها فيعتبر إضافته إلى الضمير بعد الحكم كما في علامة الرجل
لحيته فلا يكون المسمى جزءاً من المعرف .

وأما الإخبار بالمعرفة عن النكرة وإن لم يجوزه الجمهور في غير ما إذا كان المبتدأ اسم
استفهم نحو : كم مالك ، أو اسم تفضيل كخير منك زيد فقد أجازه البعض ومنهم ابن هشام
فيما إذا تخصص المبتدأ النكرة مطلقاً .

قوله: **وَصَفَ** : إشارة إلى مسوغ الابتداء .

قوله: **يَعْيَّنُ الْمُسْتَمِيُّ** : أي خارجاً كعلم الشخص الخارجي ، أو ذهناً كالعلم الذي يضعه
والد لابنه المتوهם وجوده خارجاً في المستقبل ، وكعلم القبيلة فإنه موضوع لجمعه أبناء الأب
الموجودين حين الوضع وغير الموجودين حينه ؛ فإن المجموع لا وجود له إلا في ذهن الواضع
فقولهم : تشخيص العلم الشخصي خارجي أجنبي ، والمراد بقوله : يعين المسمى أنه يدل على

..... يُخرج النكِرات تعيناً (مُطلقاً) فَضْلٌ يُخْرِجُ الْمُقَيَّدَاتِ إِنَّمَا يَقْيِدُ لِفَظِيٍّ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِالصَّلَةِ وَأَلْ وَالْمَضَافُ إِلَيْهِ، أَوْ مَعْنَوِيٌّ وَهُوَ اسْمُ الْإِشَارَةِ وَالْمَضَمَرِ وَخَبْرُ قَوْلِهِ:

مسمى معين لا أنه يحصل له التعين؛ لأنَّ معين في نفسه فيلزم تحصيل الحاصل؛ أفاده الصبان . وفيه أنَّ المراد بتعينه تمييزه عند المخاطب عما عداه ، وهذا التمييز حاصل بالعلم كسائر المعرف ، بل هو المقصود من وضعها .
 قوله : يُخرج النكِرات : وكذا علم الجنس ؛ فإنه نكرة معنى عند المصنف وقول المحتسي : بل يُخرج بهذا القيد ما سوى المعرف ؛ لأنَّ المعين في المعرف بالقيد إنما هو القيد لا المقيد مردود فإنَّ المعرفة ما وضع لشيء بعينه فهي دالة على شيء بعينه إلا أنه لكون الموضوع له متعددًا بوضع واحد في غير العلم فهي موضوعة لهذا المعين وذلك المعين ينشأ الإبهام في الموضوع له فإذا قلت هذا مثلاً فهو دال على معين وهو زيد مثلاً لكون هذا موضوعاً له بخصوصه إلا أنه لكونه موضوعاً لغيره أيضًا لا يعلم المخاطب أنَّ المدلول أهواً لهذا المعين أم ذلك المعين فيحتاج إلى قرينة الإشارة الحسية لرفع هذا الإبهام الناشئ من تعدد الموضوع له فالمعرف تعين المسمى لكونها موضوعة له بخصوصه ودالة عليه ، والقيود تعين أنَّ المراد هو هذا المسمى لا ذاك المسمى فقيود التعريف شبيهة بمتطلقات الحروف وصفات المشتركة إلا أنَّ المعرف ما عدا العلم لكونها موضوعة لكل واحد من المتعدد بوضع واحد كان إبهاماً وضعاً لازماً فلزمتها القيود لرفعه بخلاف المشتركة ؛ فإنَّ إبهامه عارض من تعدد الأوضاع فهو يعين مسماه باعتبار كل وضع تعيناً مطلقاً واحتياجه في تعين مسماه إلى قرينة من وصف ونحوه عارض لا بالنسبة إلى أصل الوضع كبقية المعرف فلا يُخرج بقوله مطلقاً .

قوله : تعيناً مطلقاً : أشار إلى أنَّ مطلقاً مفعول مطلق لحال من فاعل يعين كما قيل ؛ لأنَّ يكون مفاد الكلام حينئذ أنَّ العلم هو الذي يعين المسمى حال إطلاقه عن القيود لا حال تقديره بها فخرج العلم عن التعريف ؛ لأنَّ يعين مسماه سواء كان مطلقاً أم مقيداً كما في جاءني زيد العالِم .

قوله : يُخرج المقيَّدَاتِ : أشار بهذا إلى أنَّ المراد بالمطلق : المطلق عن القيود ؛ لأنَّ الإطلاق عدم التقيد لا يخالِي عن القرائن كما قيل حتى يرد أنَّ دلالَةَ العلم على تعين مسماه بقرينة الوضع فإنَّ الوضع من القرائن لا من القيود ويحتاج إلى أن يجاح عنه بأنَّ المراد بالقرائن غير الوضع .

قوله : وألْ : قال الصبان : ولو للعهد الذهني ؛ لأنَّ المراد بمدخولها الحقيقة وهي معينة وكونها مرادة في ضمن فرد مبهم لا يخرجها عن التعين .

قوله : أو معنوي : أراد به ما يقابل اللفظي فيشمل الحسي في اسم الإشارة .

قوله : وهو اسْمُ الْإِشَارَةِ وَالْمَضَمَرِ : القيد في اسم الإشارة الحسية في ضمير المتكلم التكلم وفي ضمير المخاطب الخطاب ، قال في التصرير : فإنَّ أنت مثلاً موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب فإذا جعل صالحاً لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازاً ؛ قاله الشاطبي وقال يس : لعل مراده غير معرفة معنى . وإنْ كان معرفة لفظاً وفي ضمير الغائب سبق

«اسم» قوله : (عَلِمَهُ) أي عَلِمَ لذلك المسمى (كَجَعْفَرٍ) لرجل (وَخِزْنِقاً) لأمرأة من العرب (وَقَرْنِ) بفتح القاف و الراء لقبيلة من بني مراد ومنها أوئس القرني ، (وَعَدَنْ) ليتلد بساحل بحر اليمن (وَلَاجِقْ) لفرس (وَشَدْقَمْ) لجمل (وَهَيْلَةْ) لشاة (وَوَاشِقْ) لكلب .

(وَاسْمَا أَتَى) العَلَمُ وهو ما ليس كُنية ولا لَقْبًا (وَكُنْيَةْ) وهي ما صدر بأب أو أم ، وقيل : أو بابن أو ابنة من «كَتَيْثُ» أي سترت كالكنية ، والعرب يقصد بها

المراجع قال الصبان : أما إذا كان المرجع معرفة فالتعيين ظاهر وأما إذا كان نكرة فلأن معناه الشيء المتقدم فتعين معناه من حيث إن المراد به الشيء المتقدم بعينه وإن كان عين ذلك الشيء مهمه . قوله : أي علم المسمى : أشار به إلى الرد على من جوز إرجاع الضمير إلى الاسم قبل اعتبار التقييد بوصفه بجعل الإضافة على معنى من ؛ لأن إضافة الأ شخص مطلقاً إلى الأعم مطلقاً ممتنعة ، والإضافة بمعنى من خاصة بما إذا كان المضاف إليه أخص من وجه المضاف وكان أصلاً له كخاتم فضة .

قوله : وواشق لكلب : قال في التصريح : ذكر في النظم سبعة أعلام وثامنها علم الكلب وفي ذلك موازنة لقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبَّعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبٌ﴾ .

قوله : أتي العلم : الظاهر أنه أبرز الفاعل هنا وفسر الضمير في قوله الآتي ومنه منقول بالعلم إشارة إلى أن الضمير المستتر راجع إلى العلم في الترجمة وهو مطلق العلم لا إلى العلم في قوله : علمه ؛ فإن المراد به علم الشخص كما سبق فإن هذه التقسيمات والأحكام من هنا إلى قوله : ووضعوا لبعض الأجناس علم جارية في علم الجنس بعضها بالفعل وبعضاً بالقوة فقد قالوا : إن أم عريط كنية للعقرب واسمها شبورة ، ونقل في التصريح عن الإمام الرazi أن ابن داية كنية للغراب ، وبنت الأرض للحصاة ؛ فكان على المنصف إذا أن يقدم بيان علم الجنس على هذه التقسيمات والأحكام ، ويتحمل وهو الظاهر من صنع الناظم أن هذه التقسيمات والأحكام لعلم الشخص ويعلم حال علم الجنس بالمقاييس عليه .

قوله : وهو ما ليس كنية ولا لقباً : كان الظاهر أن يقول وهو ما ليس مصدرأً بأب ولا أم ولم يكن مشعرًا بمدح ولا ذم ؛ لأن الكنية واللقب لم يعلما بعد وعدل عنه إلى ما قال روماً للاختصار وتفادياً عن شائبة التكرار مع أن إيلاءه بتعريف الكنية واللقب يدفع ما فيه من الإحالات على المجهول .

قوله : قيل أو ابن أو بنت : وقيل أو عم أو عمة أو خال أو حالة وليس شيء فإن هذه الأسماء مضافة لا تستعمل أعلاماً فلذون هذا القول واهياً لم يتعرض له الشارح .

قوله : كالكنية : في الرضى من كنität أي سرت وعرضت كالكنية سواء ؛ لأنه يعرض

التعظيم (ولقبنا) وهو ما أشعر بمدح أو ذم ، قال الرضي : والفرق بينه وبين الكنية

بها عن الاسم وهي عند العرب يقصد بها التعظيم اه . ويعرض بتشديد الراء من التعریض فأخذ الشارح المحقق منها ما صفت وأعرض عما كدر فإن الكنية يستر بها الاسم ؛ لأن بعض النقوس تألف أن تخاطب باسمها ولا يعرض بها عنه وكيف يعرض بالكتبة المقصود بها التعظيم عما تألف بعض النقوس أن تخاطب به ؟ .

قوله : ولقبنا : قال السيالكوتي : لفظ القلب في القديم كان في الذم أشهر منه في المدح والنبيز في الذم خاصة .

قوله : وهو ما أشعر بمدح أو ذم : الإشعار الدلالة الخفية غير المقصودة وإشعاره بالمدح أو الذم باعتبار معناه العلمي وأما باعتبار معناه الأصلي فيدل عليهما دلالة صريحة مقصودة ، من أجل ذلك عدل عن دل إلى أشعر ، قال عبد الحكيم في حواشي الجامي : قوله : ما يشعر بمدح أو ذم حيث لم يقيدوا وبعد التصدير بالأب والأم يدل على أن الفرق بينه أبي اللقب وبين الكنية بالحقيقة فإشعار بعض الكني بالمدح أو الذم كما في أبي الفضل وأبي الجهل لا يضر ، وعبارة الرضي تشير إلى هذا ؛ فإنه قال : الأعلام إما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح أو ذم ، وإنما لقب وهو ما يقصد به أحدهما أي مدح أو ذم ، وإنما كنية وهي الأب والأم والابن والبنت مضافة اه . وبعض أهل الحديث يجعل العلم المصدر بأب أو أم مضافا إلى اسم حيوان أو صفة كأبي الحسن كنية وإلى غير ذلك لقبنا كأبي تراب ؛ كذا في حاشية الفاضل الجلبي على التلويح وبهذا الاصطلاح جعل صاحب القاموس أبا العناية لقبنا ونفي كونه كنية ، وصاحب الصحاح جعله كنية على الاصطلاح المشهور اه . وفي الصبان ما حاصله جعل المحدثون بعض الكني من الأسماء كما في أم كلثوم فقد قالوا اسمها كنيتها وهذا يدل على أن الفرق بين الاسم والكتبة أيضا بالحقيقة فتلخص أن الاسم هو الموضوع أولا للذات ، واللقب الموضوع لا أولاً مشعرا بالرفعة أو الضعف فيبينهما التباين وأن الكنية ما صدر بأب أو أم سواء وضعت أولأ أم لا ، أشعرت أم لا ، فتجامع كلا منها وتتفرد فيما وضع لا أولأ ولم يشعر ، وقال عبد الحكيم : اللقب ما يقصد به المدح أو الذم حين الوضع أبي الوضع العلمي لا الوضع الأصلي لا حين الاستعمال ؛ لأنه قد يطلق اللقب على المسمى من غير قصد المدح والذم ، و؛ لأنه قد يقصد بالاسم في الاستعمال المدح والذم إذا اشتهر المسمى في ضمنه بالمدح أو الذم نحو : حاتم ، وقد يقصد الوضع يفهم من كونه منقولاً من معناه الأصلي إلى المعنى العلمي فإن المنقولات يلاحظ فيها المعاني الأصلية .

قوله : قال الرضي والفرق إلخ : قال السيالكوتي عقب نقله لهذا الكلام : وعندي أن

معنى أن اللقب يُمْدَحُ المُلْقَبُ به أو يُذَمُّ بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فإنَّه لا يُعَظِّمُ الكنية بمنعاً لها بل بعدم التصریح بالاسم؛ فإنَّ بعض النقوس تأْنُفُ أن تُخاطَبَ بِاسْمِها.

(وأخْرُونَ ذَا) أي اللقب (إن سواه صحيحاً) والمراد به الاسم كما وُجِدَ في بعض النسخ إن سواها وصَرَحَ به في التسهيل ، وعلَّمه في شرحه بأنَّ الغالب أنَّ اللقب منقولٌ من اسم غير إنسان كبطة وقفَة ، فلو قُدِّمَ لِتَوَهُمِ السامِعِ أنَّ المراد مُسْمَاهُ الأصلي وذلِك مأمونٌ بتأخيره فلم يُعَدَّ عنه وَشَدَّ تقدِيمِه في قوله :

[يَيْطِنْ شَرِيَانْ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيْبُ]

التعظيم غير المدح فالفرق بين اللقب والكنية ظاهر .

قوله : بمعنى ذلك اللفظ : أي معناه الأصلي المشعر به في حال العلمية .

قوله : كما وجد في بعض النسخ إلخ : يعني أن هذا المراد لا يفهم من كلام النظام .

قوله : بأنَّ الغالب أنَّ اللقب إلخ : يعني أن غلبة النقل من اسم غير إنسان خاص باللقب ؛ فلو قدم لِتَوَهُمِ السامِعِ أولاً ما هو أبعد ما يكون عن المراد بالنسبة إلى الغالب في اللقب والحكم للغالب .

قوله : فلم يُعَدَّ عنه : قال الشيخ يس : قال الزرقاني : قد نص ابن الأنباري على أنَّ اللقب إذا كان أشهر من الاسم يبدأ به قبل الاسم كما في قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ فإنَّ المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى فإنه يقع على عدد كثير ولذلك تقدم لِتَوَهُمِ اللخلفاء ؛ لأنَّها أشهر من أسمائهم ، ولما نقل الجلال السيوطي هذا في نكتته قال عقبه : ففي هذا تخصيص لإطلاق وجوب تأخير اللقب وقدح لما علل به الرضي أهـ . والذى علل به الرضي كون اللقب أشهر ؛ لأنَّ فيه العلمية وشيء من معنى النعت فلو أتى به أولاً لأغنى عن الاسم .

قوله : بأنَّ ذا الكلب إلخ : آخره :

يَيْطِنْ شَرِيَانْ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيْبُ

والباء متعلقة بأبلغ في البيت قبله وهو :

أَبْلَغَ هَذِيَّاً وَأَبْلَغَ مِنْ يَلْغُهَا عَنِي
حَدِيثًا وَبَعْضَ الْقَوْلِ تَكْذِيبٌ
مِنْ قَصِيدَةِ أُولَئِكَ :

كل امرئ بمحال الدهر مكذوب وكل من غالب الأيام مغلوب
ومحال الدهر بكسر الميم كيده ومكره ، ومكذوب أي مغلوب ، والواو في وبعض القول
للحال ، وبأنَّ بدل من حديثاً متعلق بأبلغ ، وخيرهم منصوب نعت لعمراً ، ويُطِنْ خبر أنَّ ،
والشريان بكسر الشين المعجمة شجر يتخد منه القسي كان عمر قد دفن فيه ، وجملة يعوي
حوله الذيب خبر بعد خبر لأنَّ .

وأما الكنية : فيجوز تقاديمه عليها والعكس - كذا قالوه لكن مقتضى التعليل المذكور امتناع تقاديمه عليها أيضاً - فتأمل ، نعم تقاديمها على الاسم وعكسه سواء .

(وإن يكونا) أي الاسم واللقب (مفرد़يْن فاضِفُ) الأول إلى الثاني (حتماً) عند البصريين نحو « هذا سعيد كرز » أي مسماه كما سيأتي في الإضافة ، وأجاز الكوفيون الإتباع واختاره في الكافية والتسهيل ، ومعلوم على الأول أن جواز الإضافة حيث لا مانع من ألل نحو « الحارت كرز » .

(ولا) أي وإن لم يكونا مفردين - بأن كانوا مركبين ك « عبد الله زين »

قوله : فتأمل : لعل وجهه الإشارة إلى أن الظاهر أن مذهب الناظم هنا هو امتناع تقاديمه عليها ؛ لأن تعليله وظاهر قوله : إن سواه صحبا حيث أورد الضمير مذكراً مع تمكنه من أن يورده مؤثثاً متفقان على هذا الاقتضاء فيعمل بالتعليق ويقي كلامه على ظاهره من العموم كما فعل ابن الصائغ والمradi فيكون ما اختاره هنا مخالفًا لما اختاره في التسهيل ، كما أن الذي اختاره بقوله : وإن يكونا مفردين إلخ مخالف لما اختاره في التسهيل والكافية وقد اختاره الشارح أيضًا في الهمع ومتنه .

قوله : نعم تقاديمها إلخ : نقل في الهمع عن ابن الصائغ أن الأولى تقدم الأشهر منها .

قوله : أي الاسم واللقب : لا أحدهما والكنية بقرينة قوله : مفرد़يْن ؛ ولأن الضمير راجع إلى ذا سواه .

قوله : أي مسماه : فسره كذلك لثلا يلزم إضافة الشيء إلى مراده ؛ فإنه منوع عند البصرية ، ولا أدرى هل يلاحظ العربي هذا الأمر عندما يقول : رأيت سعيد كرز مثلاً . وأظن أن هذا الأمر لا يجري منه على خلد ، فالختار مذهب الكوفية من حواز إضافة الشيء إلى مراده ، وقد اختاره المصنف في التسهيل وشرحه .

قوله : الإتباع : على الإبدال وعطف البيان .

قوله : واختاره في الكافية : لأن الإضافة في مثل ذلك خلاف الأصل .

قوله : ومعلوم على الأول أن جواز إلخ : وجه المعلومة ما اشتهر أن انتفاء المانع شرط في جميع الأحكام ومراد فيها ذكر أو لم يذكر ، وعبر بالجواز مع أن القول الأول هو الوجوب ؛ لأن الذي يحسن تقديره بانتفاء المانع هو الجواز دون الوجوب ؛ لأن المانع يمنع الجواز لا الوجوب ويتحقق الجواز . وخص الأول بالتقيد لدفع ما قد يتوجه من التعبير بالجواز : من أن التقيد منصرف إلى مذهب الكوفيين فالتقيد منصرف إلى القول الأول والتعبير بالجواز يفيد تقيد القول الثاني أيضًا به .

قوله : مفرد़يْن : المراد بالمفرد هنا ما قابل المركب وفي باب الإعراب ما قابل المثنى والمجموع واللحق بهما ، وفي باب المبتدأ ما قابل الجملة ، وفي باب لا والمنادي ما قابل المضاف والمشبه به ، وأما إطلاقه على ما لا يدل جزئه على جزء معناه فاصطلاح منطقي .

قوله : ولا : ظاهره وصريح كلام الشارح امتناع الإضافة إذا كان الأول مفرداً والثاني

العايدين» أو الأول مركباً والثاني مفرداً كـ «عَبْدُ اللَّهِ كُرْزٌ» أو عكسه كـ «زَيْدٌ أَنْفُ التَّاقَةِ» - (أتبع) الثاني (الذى رَدَفَ) الأول له في إعرابه على أنه بدل أو عطف بيان، ويجوز القطع [عن التبعية] إلى الرفع والنصب بتقدير هو أو أعني، إن كان مجروراً، وإلى النصب إن كان مرفوعاً، وإلى الرفع إن كان منصوباً كما ذكره في التسهيل.

(ومنه) أي ومن العلم علم (مَتَّقُولٌ) إلى العلمية بعد استعماله في غيرها من مصدر (كَفَضْلٍ وَ) اسم عَيْنٍ نحو (أَسْدٌ) وصفة كحarith، و فعل ماض كشمر

مركتباً قال الصبان: والوجه خلافه كما صرحت به الرضي بجواز كون المضاف إليه مركتباً كغلام عبد الله بخلاف المضاف.

قوله: كرز: هو في الأصل خرج الرايعي، ويطلق على اللثيم والحادق.

قوله: أتبع: الأمر كنایة عن منع الإضافة فلا ينافي ما سيأتي من جواز القطع وأتبع جواب أن وحذف الفاء للضرورة.

قوله: ويجوز القطع: في الصبان يفيد أن البديل والبيان يقطعان وهو كذلك كما يفيده كلام الشنواني ونقله يس عن بعضهم وقال بعضهم لا يقطعان إلا شذوذًا.

قوله: بتقدير هو أو أعني: أي جوازاً فيجوز إظهارهما كما في التصرير كما في قول الناظم:
قال محمد هو ابن مالك

قوله: إلى العلمية: إل للعهد الحضوري أي النوع الحاضر من العلمية فدخل نحو أسماء علمًا الشخص فإنه منقول كما قاله الشنواني وغيره لاختلاف النوع وخرج نحو سعاد لامرأة غير الأولى فإنه متجل لاتخاده.

قوله: بعد استعماله: الأولى بعد وضعه ليدخل في المنقول ما وضع لشيء ولم يستعمل فيه ثم نقل لغيره فإنه من المنقول كما يفيده كلام الجامع وصرح به شارحة.

قوله: من مصدر: أي من معنى مصدر بيان للغير وكذا ما بعده.

قوله: كفضل: مثال للمنقول لا للمصدر وكذا ما بعده.

قوله: و فعل: المنقول من الفعل معرب إعراب لا ينصرف للعلمية وزن الفعل ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً فتحوا اصمت منقولاً من الفعل وحده يحرك آخره بحركات الإعراب ومنقولاً من الجملة محكي، كذا قالوا، وصحته مبنية على إثبات أن العرب يفرقون بين نحو اصمت منقولاً عن الأمر ومنقولاً عن الجملة دونه خرط القتاد، والمظنون أنه لم يرد في كلامهم إلا على الحكاية، ولا أدرى كيف يتأنى لنا أن نفك أن بعض العرب يلاحظ نحو اصمت منقولاً عن الأمر فيعربيه، والآخر يلاحظ أنه منقول عن الجملة فيحكى، وهذه الأمور لا تجري من العرب على خلد.

لِفَرْسٍ وَمُضارعٍ كَيْزِيد ، وَأَمْرٍ كَاصِمٍت لِكَانَ (وَ) مِنْهُ (ذُو اِرْتِجَالٍ) لَمْ يَسْبِقْ لَهُ اسْتِعْمَالٌ فِي غَيْرِ الْعَلَمِيَّةِ أَوْ سَبَقَ وَجْهِلٍ قُولَانَ (كَسْعَادٍ وَأَدَدْ) وَمِنْهُ مَا لَيْسَ بِمَنْقُولٍ وَلَا مُرْتَجَلٍ . قَالَ فِي الْأَرْتِشَافْ : وَهُوَ الَّذِي عَلَمِيَّةً بِالْغَلْبَةِ (وَ) مِنْهُ (جُمْلَةً) كَانَتْ فِي الْأَصْلِ مُبْتَدَأً ، أَوْ خَبَرًا ، أَوْ فَعَلًا وَفَاعِلًا فَتُحَكَى كَ « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » وَ « تَأْبَطَ شَرَّاً » (وَ) مِنْهُ (مَا يَمْزِجُ رُكْبَا) بَأْنَ أَخْدَ اسْمَانَ وَجْعِلَاهُ اسْمَانًا وَاحِدًا وَنَزَّلَ

قوله : كاصمت : في التصريح بهمزة قطع وميم مكسورتين وإن كان الأمر من الصمت بهمزة وصل وميم مضموتين ؛ لأن الأعلام كثيرة ما يغير لفظها عند الناظم .

قوله : ومنه ذو ارتجال : تقدير منه هنا وفيما يلي ليشير إلى أنه من عطف الجملة على الجملة لا المفرد على المفرد ؛ لأنه يفيد الكلام حيث ذكر . أن المجموع بعض العلم .

قوله : لم يسبق له : اي للفظه المخصوص استعمال سواء استعملت مادته كسعاد أم لا كأدد ولو أبدل الاستعمال بالوضع لكان أولى .

قوله : أو سبق وجهل : وهذا مبني على ما قاله بعضهم أن الأعلام كلها منقوله حقيقة وليس بشيء منها مرتجلا وقال إن الوضع سبق ووصل إلى المسمى الأول وعلم مدلول تلك اللفظة وسمي بها وجهلنا نحن أصلها فتوهمها من سمى بها من أجل ذلك مرتجلة فيكون تقسيم العلم على هذا المنقول والمرتجل بحسب ظاهر الحال لا بحسب الحقيقة .

قوله : وأدد : نوزع فيه بأنه جمع أدة بمعنى المرة من الود والهمزة منقلبة عن الواو وكما في أجوه .

قوله : وهو الذي علمية بالغلبة : قال سـمـ : التـحـقـيقـ أـنـ مـنـقـولـ بـوـضـعـ تـنـزـيلـيـ ؛ لأنـ غـلـبةـ اـسـتـعـمـالـ الـمـسـتـعـمـلـيـنـ بـنـزـلـةـ الـوـضـعـ مـنـهـ اـهـ . وـعـلـىـ الـأـوـلـ إـنـاـ أـهـمـلـهـ هـنـاـ لـذـكـرـهـ فـيـ بـابـ الـمـعـرـفـ بـأـلـ .

قوله : وجملة إلخ : في الخضري عطف على منقول أي ومنه جملة ومنه ما يمزج ركب إلخ ومقتضاه أنهما قسيمان للمنقول مع أنه شامل لهما وللمضاف إلا أن يجعل من عطف الخاص اهتماماً به أو يخص المنقول المتقدم بالفرد ؛ لأن الأصل وأقول : التـحـقـيقـ أـنـ تـقـسـيمـاتـ الـمـصـنـفـ مـنـ قـوـلـهـ : وـاسـمـ أـتـيـ وـكـنـيـةـ وـلـقـبـاـ إـلـىـ هـنـاـ تـقـسـيمـاتـ اـعـتـبارـيـ الـمـقصـودـ مـنـهاـ تـقـسـيمـ الـعـلـمـ باـعـتـبارـاتـ مـتـعـدـدـةـ إـلـىـ أـقـسـامـ مـخـتـلـفـةـ وـإـنـ كـانـ الـأـقـسـامـ مـتـدـاخـلـةـ وـلـيـسـ حـقـيقـيـةـ .

قوله : كانت في الأصل إلخ : أشار بهذا إلى أن تسمية العلم بالجملة الفعلية .

قوله : مبتدأ وخبرأ : هذا ليس بسموع لكنهم قاسوه على الجملة الفعلية .

قوله : فتحكى : وتكون معرفة تقديرأ وقيل مبنية .

قوله : بأن أخذ اسـمـانـ إـلـخـ : أـيـ مـنـفـصـلـانـ لـيـسـ بـيـنـهـمـ نـسـبـةـ كـمـاـ هـوـ الـمـتـبـادـرـ مـنـ هـذـاـ التـعـبـيرـ فـخـرجـ الـعـلـمـ الـمـتـرـكـبـ تـرـكـيـباـ تـضـمـنـيـاـ أـوـ إـضـافـيـاـ أـوـ تـقـيـدـيـاـ فـإـنـهـ بـأـخـذـ مـرـكـبـ وـجـعـلـهـ عـلـمـاـ لـاـ بـأـخـذـ اـسـمـينـ وـجـعـلـهـمـ اـسـمـاـ وـاحـدـاـ وـلـمـ يـتـكـلـمـ النـاظـمـ عـلـىـ الـمـرـكـبـ تـرـكـيـباـ تـضـمـنـيـاـ أـوـ تـقـيـدـيـاـ ؛ لأنـهـمـاـ غـيـرـ مـسـمـوـعـيـنـ .

ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث من الكلمة (ذا) أي المركب تركيب مزج (إن بغير لفظ) (وئيه ثم) كبعליך (أغراها) إعراب ما لا ينصرف وقد يضاف وقد يبني كخمسة عشر فإن ختّم بويه ببني؛ لأنّه مركب من اسم وصوت مشبه للحرف في الإهمال، وبناؤه على الكسر على أصل التقاء الساكنين وقد يُعرب إعراب مالا ينصرف.

(وشاع في الأعلام) المركبة (ذو الإضافة كعهد شمس) وهو علم لأنبي هاشم بن عبد مناف (وأبي قحافة) وهو علم لوالد أبي بكر، قيل: وإنما أتى بمثالين - وإن كان المثال لا يسأل عنه كما قال السيرافي - ليعرفك أن الجزء الأول يكون كنية وغيرها ومفربا بالحركات والحراف، وأن الثاني يكون منصرا وغيره.

(ووضعوا لبعض الأجناس) لا لكلها (علم) بالوقف على السكون على لغة ربيعة (كعلم الأشخاص لفظا) ف يأتي منه الحال ويكتفى من الصرف مع سبب آخر، ومن دخول الألف واللام عليه وتقته بالنكرة ويتقدا به (وهو عم) معنى أي

قوله: منزلة تاء التأنيث: في حذفها للنسبة والترخييم وجريان حركات الإعراب ولو محللا عليها.

قوله: أغراها: على الجزء الثاني والجزء الأول مبني على الفتح ما لم يكن آخره ياء كمعدى كرب فيبني على السكون وألف أغراها للإطلاق.

قوله: وقد يضاف: أي صدره إلى عجزه فيجري الصدر بوجوه الإعراب إلا أن غير الفتحة لا يظهر في المعتل ويختفي العجز ويعطى ما يستحقه لو انفرد من حرف وغيره نحو هذا رام هزمر وقد يمنع من الصرف مطلقا.

قوله: المركبة: لعل وجه التقييد رفع ما يفيده تخصيص الناظم ذي الإضافة من بين الأعلام بوصف الشيوع من اختصاصه به مع أن المفرد أيضا شائع بل أشييع.

قوله: لا يسأل عنه: لأن المقصود منه الإيضاح ومنهما كان أكثر كان الإيضاح أشد.

قوله: أن الجزء الأول يكون كنية: فيه مسامحة لا تخفي.

قوله: وضعوا: أي العرب والنسبة إليهم مجاز لكونه ظهر على المستهم ولا فالواضع هو الله تعالى وفيه إشارة إلى أن علم الجنس سمعي قاله الصبان بل إنه ضروري يحكم به عند اقتضائه ضرورة إجراء أحكام العلم على بعض ما هي أسماء الأجناس معنى.

قوله: لا لكلها: يعني أن تقديم الظرف على المفعول لقصد الحصر.

قوله: لفظا: تميز لمعنى الكاف أو منصوب بزع الخافض.

مدلوله شائع كمدلول النكرة لا يخص واحداً بعينه ؛ ولذلك قال في شرح التسهيل : إنه كاسم الجنس .

(من ذاك) أعلام وضعت للأعيان نحو (أم عزيظ) فإنه علم (للعقرب) أي الجنسها (وهكذا ثالثة) فإنه علم (للشغب) أي جنسه (ومثله) أي مثل علم الجنس الموضوع للأعيان علم جنس موضوع للمعنى نحو (برة) علم (للمبرة) وسبحان علم للتبسيح و (كذا فجاري) بالبناء على الكسر كحذام (علم للفجرة) بسكون الجيم ويسار للميسرة .

قوله : أي مدلوله شائع إلخ : فهو عند الناظم مرادف لاسم الجنس وإطلاق العلم عليه للأحكام اللغوية وتعقبه المرادي بأن تفرقة الواقع بين أسد وأسامة لفظاً تؤذن بفرق في المعنى والتحقيق في بيان الفرق كما أشار إليه سيبويه أن علم الجنس موضع للماهية باعتبار حضورها أي تشخصها في الذهن واسم الجنس للماهية بلا قيد أصلاً وإن لزم الحضور الذهني لتعذر الوضع للمجهول ، لكنه لم يقصد إليه هكذا فرق بينهما كثير من الناس بأن أرادوا بالذهن ذهن الواقع ، والتحقق أن المراد بالذهن ذهن المخاطب ؛ لأن الملاحظ في وضع المعرف كلها هو التعيين عند المخاطب ؛ فالفرق على هذا : أن اسم الجنس موضع للماهية المعينة ؛ أي المتميزة عن الحقائق الأخرى ، واعتبار هذا التمييز فيها لا يجعلها معرفة ؛ لأن اعتبار تميز الموضوع عن ما عداه شرط في أوضاع جميع الألفاظ ، ولا يمكن تحقق الوضع بدونه . وأما علم الجنس فموضوع لهذه الماهية مع ملاحظة أنها معلومة للسامع ، والله تعالى أعلم .

قوله : فإنه علم : أشار بهذا التقدير إلى أن للعقرب ليس قيده لأم عزيظ ؛ لأن المعنى ليس على التقييد بل خبر لمبدأ محدود والجملة استئناف بياني وهذا التقدير ليس لإظهار المقدر في كلام الناظم بل لاقتضاء جودة السبك إيه وإلا فخذ إن مع جزئها غير معروف .

قوله : برة : غير متصرف للعلمية والتأنيث .

قوله : للمبرة : قدر العلم فقط لتطابق التي للمعنى .

قوله : علم التبسیح : أي عند قطعه عن الإضافة كما عليه البيضاوي أو مطلقاً كما عليه غيره وإضافته للإيضاح كما في حاتم طيء فلا تبطل العلمية ؛ لأن البطلة ما للتعریف أو التخصیص ومنع كثير علميته قال الرضی : لا دلیل على علميته ؛ لأن أكثر ما يستعمل مضافاً .

قوله : للفجرة : بمعنى الفجور وهو الميل عن الحق لا بمعنى المرة من الميل عن الحق فالباء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة لم يقل للفجور ؛ لأن فعال من أعلام المؤنة .

قوله : للميسرة : وهو اليسر وسعة الحال كما في قوله تعالى : ﴿فَنَظَرَ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ وأخطأ من قال هو القمار ... نجز بتوفيق الله باب العلم .

الثالث من المعرف - اسم الإشارة

وآخرة في التسهيل من الموصول وضعاً مع تصريحه بأنه قبله رتبة، وحدها كما قال فيه : ما دل على مسمى وإشارة إليه .

(بِذَا لِمُفْرِدِ مَذْكُورِ) عاقل أو غيره (أيُّشِّرِ بِذِي وَذِهِ) بسكون الهاء وذه بالكسر وذهبي بالياء و(تي) و(تا) وته كذه (على الأثنى اقتصر) فأشار بها إليها دون غيرها .

(وَذَانِ) تثنية ذا بحذف الألف الأولى لسكونها وشكون ألف التثنية يُشار بها

اسم الإشارة

قوله : ما دل على مسمى وإشارة إليه : قال الصبان أي إشارة حسية ؛ لأن الإشارة حقيقة فيها دون الذهنية فلا يرد الضمير الغائب وأل ونحوهما ؛ لأن الإشارة بذلك ذهنية ولا دور في التعريف ؛ لأن أخذ جزء المعرف في التعريف لا يوجبه ؛ لجواز أن يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بشيء آخر صرح بجميع ذلك الدمامي .

وأما الجواب بأن الإشارة في التعريف لغوية وفي المعرف اصطلاحية ففيه أن المراد بالمعرف اسم تصحبه الإشارة فهي فيه أيضاً لغوية وكون الإشارة حسية يستلزم كون المشار إليه محسوساً بالبصر حاضراً فاستعماله في غيره مجاز أه . والمراد بالمسمى المسمى باسم الإشارة سواء كان مسمى بغيره أم لا وهذا التعريف مبني على المذهب الأصح وهو مذهب المتأخرین من كون الموضوع له وهو المسمى المستعمل فيه وهو المشار إليه في اسم الإشارة الإفراد ولا يجري على مذهب المتقدمين من كون الموضوع له المعنى الكلي المستعمل فيه كل واحد من أفراده لعدم اتحاد المسمى والمشار إليه عليه والتعريف يدل على الاتحاد .

قوله : بذا : ومثله ذاء بهمزة مكسورة بعد الألف وذاته بهاء مكسورة بعد الهمزة فتقديم الجار والجرور هنا وفي قوله : بذى وذه كما قال الصبان للحصر الإضافي أي بالنسبة إلى الصيغ المذكورة في المتن .

قوله : مفرد : قال الصبان والمراد المفرد حقيقة أو حكمـاً كالجمع والفريق قال في متن الجامع وقد يستعار لغير المفرد ماله نحو ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ أي الفارض والبكر ولذلك أن تقول المرجع ما ذكر فهو مفرد حكمـاً .

قوله : فأشار بها إليها دون غيرها : أشار بهذا إلى أن قوله اقتصر يفيد حصر ذي وذه إلخ في الإشارة إلى الأثنى كما أن تقديم الجار والجرور يفيد حصر هذه الإشارة فيهما .

للمُشَنِّي المذَكُور المُرْتَفِع و (تَانِ) ثَنِيَة تا بحَذْفِ الْأَلْفِ لِمَا تَقَدَّمَ يُشارُ بِهَا (لِلْمُثَنِّي) المُؤَنَّث (المُرْتَفِع) وَلَمَّا لَمْ يُثَنِّي مِنَ الْفَاظِ الْأَنْثَى إِلَّا تَحْذِرَا مِنَ الالْتِبَاسِ (وَفِي سِوَاهُهُ أَيْ سِوَايِي المُرْتَفِع وَهُوَ الْمُسْتَصِبُ وَالْمُسْخَفُضُ (ذَئِنِ) لِلْمُذَكُورِ وَ (تَيِّنِ) لِلْمُؤَنَّثِ (اَذْكُرْ تُطْغِي) النَّحَاةِ .

(وَبِأَوْلِي أَشَوَّلِجْمَعِ مُطْلَقاً) سَوَاء كَانَ مُذَكَّرًا أَمْ مُؤَنَّثًا عَاقِلًا أَمْ غَيْرِهِ وَالْقَصْرُ فِيهِ لُغَةُ تَكْيِيمِ (وَالْمَدُّ) لُغَةُ الْحِجَازِ ، وَهُوَ (أَوْلِي) مِنَ الْقَصْرِ ، وَحِينَئِذٍ يُبَنِّي عَلَى الْكَسْرِ لِالْتِيقَاءِ السَّاكِنَيْنِ .

(وَلَدِي) الإشارة إِلَى ذِي (الْبَعْدِ) زَمَانًا أَوْ مَكَانًا أَوْ مَا نُزِّلَ مَنْزَلَتِهِ لِتَعْظِيمِ أَوْ لِتَحْقِيرِ

قوله : للمشي المذكر : فصل الشارح المثنين ؛ كي يحسن التقابل بالفردین وأما الجمیعن ؛
فلکون لفظهما واحدا لا مجال للفصل .

قوله : حذرا من الالتباس : أي التباس ما فيه التاء بشنية تا وما فيه الذال بشنية ذا فإن الشنية كالجمع ترد الأشياء إلى أصولها والهاء والياء التي ليست للإشباع من قبلتان عن الالف .

قوله : المترفع : فيه مسامحة والمراد المترفع داله .

قوله : تطع النحاة : اعتبر مفعول تطع النحاة لا العرب ؛ لأن الإتيان بذين وتين لغير المترفع إنما يكون إطاعة بالنسبة إلى النحاة ؛ لأنهم أصحاب أحكام وأما بالنسبة إلى العرب فموافقة ؛ لأنهم أصحاب استعمال وليسوا أصحاب أحكام .

قوله : أي سواء كان مذكرا : حمل مطلقا على أنه حال من الجمع لا من أولى ؛ لأنه مع أنه غير مفيد فإن مجيء لغتين فيه مفهوم من من كلام الناظم مدخل بالمقصود .

قوله : عاقلا أو غيره : إلا أن استعماله في غير العاقل قليل ومنه قوله :

ذِمَّةِ الْمَنَازِلِ بَعْدِ مَنْزَلَةِ الْلَّوِيِّ وَالْعِيشِ بَعْدِ أَوْلَعَكِ الْأَيَّامِ .

قوله : زماناً أو مكاناً : إلا أن استعماله في الزمني مطلقا والمكاني غير المحسوس مجاز ، قال في المطول : أصل اسم الإشارة أن يشار بها إلى مشاهد أي حاضر محسوس بالبصر قريب أو بعيد غير غائب ، فإن أشير بها إلى محسوس غير مشاهد كما في **﴿نَّلَكَ الْجَنَّةُ﴾** أو إلى ما يستحبيل وإحساسه ومشاهدته عادة نحو **﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾** و **﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلِمْنَا رَبِّكُمْ﴾** فلتصريره كالمشاهد وتنزيل الإشارة العقلية منزلة الحسية .. انتهى بإيضاح من حواشى السياكلوتي .

قوله : لتعظيم أو تحمير : أي لتعظيم المشار إليه نحو **﴿الَّمَّ﴾** **﴿ذَلِكَ الْكِتَبُ﴾** تزيلاً بعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الأمير لبعض حاضريه : ذلك قال كذا ، أو لتحقيره كما يقال : ذلك اللعين فعل كذا تزيلاً بعده عن ساحة عن

(أَنْطِقاً) مع اسم الإشارة (بِالكاف) حال كونه (حَرْفًا) بُجُود الخطاب (دُونَ لَامٍ أَوْ مَعْنَى) فقل ذاك أو ذلك واختار ابن الحاجب أنَّ ذاك ونحوه للمتوسط (وَاللَّامُ إِنْ قَدَمَتْ) على اسم الإشارة (هَا) لِلتبيه فهي (مُمْتَنَعَةً) نحو : [رأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنَكِّرُونِي] **وَلَا أَهْلُ هَذَا الْطَّرَافِ الْمُدَدِ**

الحضور والخطاب وسالة محله منزلة بعد المسافة ؛ كذا في المطول .

قوله : انطقاً : ألفه مبدلة عن نون التوكيد الخفيفة .

قوله : حرفًا : لأنَّ أسماء الإشارة لا تضاف وهذه الكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالباً ومن غير الغالب قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ .

قوله : بُجُود الخطاب : أي بالمادة وبدل بهيئته أو بما يلحقه على حال الخطاب من أفراد وتذكير وفروعهما وأما دلالتها على بعد فعارض نشأ من استعمالهم إليها عند البعد ؛ أفاده الصبان .

قوله : واختار ابن الحاجب إلخ : ومذهب الناظم هو الراجح ؛ لأنَّ تميماً لا يأتون باللام مطلقاً ، والإتيان بها لغة المجازين ، فلو كانت المراتب ثلاثة للزم أنَّ تميماً لا يشيرون إلى بعيد ؛ أفاده الصبان .

قوله : فهي ممتنعة : الظاهر أنه حل معنوي وهو إشارة إلى أنَّ قوله ممتنعة خبر عن اللام لا عن ها ؛ لأنَّه إلى الحذف ؛ وأنَّ اللام معهود بالذكر بخلاف لها فهو أحق بالإخبار عنه بالامتناع ، وأنَّ المقصود في هذا المقام بيان امتناع اللام دون الهاء ؛ لأنَّ اللام ممتنعة مع الثنوية والجمع إذا ما مد أيضاً ، وأنَّ المتبادر من التقديم تقديمها على اسم الإشارة واللام متقدمة على الكاف ولا يبعد أن يكون حلاً لفظياً فيكون إشارة إلى أنَّ ممتنعة خبر مبتدأ ممحض والجملة جواب إن وجملة الشرط والجواب خبر المبتدأ أو الخبر ممحض وقولهم متى اجتمع مبتدأ وشرط وكان المبتدأ مقدماً فإنَّ لم يقترن ما وقع بعد بالفاء ولم يصلح لمباشرة الأداة كان خبراً والجزء ممحض وإن اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الأداة كان جواب الشرط والجملة خبر أو الخبر ممحض محمول كما قال الصبان على السعة .

قوله : **وَلَا أَهْلُ هَذَا الْطَّرَافِ الْمُدَدِ** : أوله :

رأيت بني غبراء لا ينكرونني

وبني غبراء قيل : اللصوص وقيل : الأضياف وقيل : الفقراء والصعاليك وهو المناسب لمقابلته بأهل الطراف وهم الأغنياء ، والطراف البيت من الأدب ولا ينكرونني مفعول ثان لرأيت هذا ، وأفهم كلام الناظم أنَّ هاء التبيه تدخل على المجرد من الكاف والمصاحب لها وحدها ،

وَتَكْثِفُ أَيْضًا مَعَ التَّسْنِيَةِ وَالجَمْعِ إِذَا مَا مُدَّ (وَبِهَا أَوْ هُنَا أَشِرَّ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ) أَيْ قَرِيبِهِ (وَبِهِ الْكَافُ) الْمُتَقْدِمَةِ (صِلَا فِي الْبَعْدِ) فَقُلْ هُنَاكَ وَهُنَاكَ (أَوْ بِشَمَّ) بفتح الثاء المثلثة (فُهُّ) أَيْ انْطُقْ ، وَيُقَالُ فِي الْوَقْفِ « ثَمَّهُ » (أَوْ هَنَّا) بفتح الهاء وَتَشْدِيدُ النُّونِ (أَوْ بِهُنَالِكَ انْطِقُنْ) وَلَا تَقُلْ هَا هَنَالِكَ (أَوْ هَنَّا) بِكَسْرِ الْهَاءِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ .

تَبَيَّنَ : ذَكَرَ الْمُصَنْفُ فِي ثُكَّتِهِ عَلَى مُقْدَمَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ أَنَّ هُنَالِكَ يَأْتِي لِلزَّمَانِ ، مِثْلَ هُنَالِكَ تَبَلُّوا كُلُّ نَفِسٍ مَا أَسْلَفَتْ .

وَخُصَّ بِالْمُتَمَثِّلِ لِقْلَتِهِ .

قَوْلُهُ : وَبِهَا إِلَيْهِ : تَقْدِيمُ الْمَعْوِلِ الْمُفِيدِ لِحَصْرِ الْإِشَارَةِ إِلَى الْمَكَانِ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ حِيثِ كُوْنِهِ ظَرِفًا لِلْفَعْلِ ؛ فَإِنَّهُ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ لَا يُشَارِ إِلَيْهِ إِلَّا بِهَا فَلَا يَنْافِي صَلَاحِيَّةِ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ الْمُتَقْدِمَةِ لِكُلِّ مَشَارِ إِلَيْهِ وَلَوْ مَكَانًا وَقَعَ غَيْرَ ظَرْفٍ ، أَفَادَهُ يَسِّ .

قَوْلُهُ : الْكَافُ الْمُتَقْدِمُ : قَالَ الصَّبَانُ ظَاهِرُهُ مُسَاوَةً هَذِهِ الْكَافُ لِكَافِ ذَلِكَ فِي التَّصْرِيفِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِلَ هَذِهِ تَلْزِمُ الْفَتْحِ وَالْإِفْرَادِ كَمَا نَقْلَهُ سَمِّعْنَا عَنْ أَبِي حِيَانَ وَابْنِ هَشَامَ وَغَيْرِهِمَا .

قَوْلُهُ : وَيُقَالُ فِي الْوَقْفِ ثَمَّةُ : قَالَ الصَّبَانُ : وَقَدْ يَجْرِي الْوَصْولُ مُجْرِي الْوَقْفِ ، وَقَدْ تَلْحَقُهَا هَاءُ التَّائِنِيَّةُ ؛ كَرْبَتْ ، كَذَا رَأَيْتَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ وَمَقْتَضِيِ التَّشْبِيهِ بِرَبِّ جَوَازِ فَتحِ التَّاءِ وَكَسْرِهِ .

قَوْلُهُ : وَلَا تَقُلْ هَا هَنَالِكَ : لَا قَرْتَانَهَا بِاللَّامِ ، وَيَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ طَرْفِيهَا تَلْحَقُهُمَا الْهَاءُ وَهُوَ كَذَلِكَ ، وَتَلْحَقُهُمَا الْكَافُ أَيْضًا كَمَا نَقْلَهُ الصَّبَانُ عَنِ الْهَمْعِ .

قَوْلُهُ : أَنَّ هَنَالِكَ يَأْتِي لِلزَّمَانِ : وَمِثْلُهَا أَخْوَاتُهَا غَيْرُ ثَمَّةِ كَمَا فِي الْجَامِعِ كَقَوْلِهِ : حَنْتُ نَوَارَ وَلَاتْ هَنَا حَنْتَ .

الرابع من المعارف - الموصول

وهو قسمان : حَرْفِيٌّ ، وَاسْبَعِيٌّ . فالحرفي ما أُولَى مع صلته بمصدر وَهُوَ أَنْ ، وَأَنْ ، وَلَوْ ، وَمَا ، وَكَيْ . ولم يذكره المصنف هُنَا لِأَنَّه لا يُعَدُّ مِنَ الْمَعَارِفِ وَذَكَرَه في الكافية استطراً ، فَأَنْ توصل بالفعل المتصريف ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ، وأَنَّه وَأَنْ لَيَسَ لِلإِنْسَنِ إِلَّا مَا سَعَى ﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ ﴾ فَهِي مُخَفَّفَةٌ مِنَ الْمَشَكَّلَةِ . وَأَنْ تُوصَلُ بِاسْمِهَا وَخَبَرَهَا ، وَإِنْ خُفِقَ فَكَذِيلَ لَكَنْ اسْمُهَا يُخَذَّفُ كَمَا سَيَأْتِي .

الموصول

قوله : وهو قسمان : في هذا الضمير استخدام ; لأن المراد بالترجمة الاسمي ؛ لأن المذكور في الباب و؛ لأن الكلام في المعرف .

قوله : ما أول : قال يس : أي رجع وضمن معنى فسر ، قال اللقاني : أي صح أن يقول وإن لم يقول ، وهذا التعريف يشمل همزة الاستفهام في نحو ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ نُذَرْتُهُمْ ﴾ وقد أجب بأجوبة لا تخلو كلها عن قبح .

قوله : مع صلته : قال يس : قال اللقاني : فيه دور إذ العلم بالصلة متاخر عن العلم بالموصول ويحاب بأن المراد بصلته اللغوية أي ما اتصل به .

قوله : وهو أن إلخ : ونظمها السنديوي بقوله :

| | |
|------------------------------|------------------------------|
| وهاك حروفًا بالمصادر أولت | وذكرى لها خمساً أصح كما رووا |
| فها هي أن بالفتح أَنْ مشدداً | وزيد عليها كي فخذها وما ولو |

قوله : وذكره في الكافية إلخ : وذكره الشارح لاقتضاء قول الناظم موصول الأسماء تقسيم مطلق الموصول واقتضاء التقسيم التفصيل .

قوله : أو أمراً : أي على الأصح ، قال الرضي : ولا يحتاج الموصول الحرفي إلى عائد ولا أن يكون صلته جملة خبرية على قول الأكثر نحو أمرتك أن قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية ؛ أي أمرتك بأن قلت لك قم .

قوله : فهي مخففة من المشلة : التي هي من نواسخ المبتدأ والخبر لا التي توصل بالفعل المتصريف .

قوله : وَأَنْ توصل بِاسْمِهَا وَخَبَرَهَا : وَتَوَوَّلُ مَعَ مَعْمُولِهَا بِمَصْدِرٍ ، فَإِنْ كَانَ خَبَرَهَا مُشْتَقَّا فَالْمَصْدِرُ الْمُؤْوَلُ مِنْ لَفْظِهِ وَإِنْ كَانَ جَامِدًا أَوْ بِالْكَوْنِ ، وَإِنْ كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا أَوْ بِالْاسْتِقْرَارِ ، وَحَكْمُ الْفَعْلِ فِي التَّصْرِيفِ وَالْحَمْدُ حَكْمُ الْأَسْمَاءِ فِيهِمَا قَالَهُ فِي الْمَغْنِي ..

ولو : ثُوَّصَلْ بالماضِي والمُضارِع وأكْثَرُ وقوعها بعَدَ وَهُوَ ، وَمَا : تُوَّصَلْ بالماضِي والمُضارِع وبِجمْلَة اسمِيَّة بِقُلْلَة ، وَكَيْنَى : ثُوَّصَلْ بالمُضارِع فَقَطْ .

وَأَمَّا (مؤُصُولُ الأَسْمَاءِ) فَيُذَكِّرُهُ بِالعَدِ فَلِلْمُفْرِدِ المُذَكَّرِ (الَّذِي) وَفِيهَا لُغَاتٌ : تَخْفِيفُ الْيَاءِ ، وَتَشْدِيدُهَا ، وَحَذْفُهَا مَعَ كَسْرِهَا وَسَكُونِهِ وَعَدَدُهَا بِعَضِّهِمْ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ الْحَرْفِيَّةِ وَضَعْفُهُ فِي الْكَافِيَّةِ ، وَلِلْمُفْرِدَةِ (الْأُنْثَى الَّتِي) وَفِيهَا مَا فِي الَّذِي مِنَ الْلُّغَاتِ (وَالْيَاءُ) الَّتِي فِي الَّذِي وَالْتِي (إِذَا مَا ثَبَّتَ لَا ثَبَّتَ) بِضمِّ أُولَئِكُلِّ الْفَرَقِ .

قوله : وَمَا : سَوَاءَ كَانَتْ غَيْرَ زَمَانِيَّةً كَقُولِهِ تَعَالَى : ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ أَوْ زَمَانِيَّةً كَقُولِهِ تَعَالَى : ﴿مَا دَمْتُ حَيًّا﴾ .

قوله : وبِجمْلَة اسمِيَّة : لَمْ تَصْدُرْ بِحُرْفِ الْمُصْدِرَةِ بِهِ نَحْوَ : مَا أَنْ بَجَمَّا فِي السَّمَاءِ ؛ أَيْ مَا ثَبَّتَ أَنْ بَجَمَّا فِي السَّمَاءِ .

قوله : فَنَذَكِرُهُ بِالْعَدِ : أَشَارَ الشَّارِحُ الْمُحْقِقُ إِلَى أَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ مَحْذُوفٌ وَهُوَ مَا سَنَدَكُرُهُ أَوْ نَحْوُهُ لَا أَنَّ الْخَبَرَ مَا بَعْدِهِ كَمَا قَالُوا فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ الْخَبَرُ لِكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَحْمِلَ جَمِيعَ أَفْرَادَ الْمَوْصُولَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْحَمْلُ لَا يَتَمَشَّى فِي غَيْرِ الَّذِي وَالْتِي وَتَمْشِيهِ فِيهِمَا إِنَّمَا هُوَ بِتَكْلِيفٍ يَنْبُو عَنْهُ الذُّوقِ السَّلِيمِ .

قوله : فَلِلْمُفْرِدِ المُذَكَّرِ الَّذِي : إِبْرَادُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لِاقْتِضَاءِ حَسَنِ النَّزْجِ وَجَزَالَةِ السُّبُكِ إِيَّاهُ لَا لِالإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الَّذِي مُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ لِلْمُفْرِدِ المُذَكَّرِ ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يَتَمَشَّى فِي قُولِهِ الْأُنْثَى الَّتِي وَالْمَنَاسِبُ بِهِ الْمَوْافِقُ لَهُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ المُذَكَّرُ الَّذِي .

قوله : الَّذِي : يَكْتُبُ وَهُوَ وَجْمَعُهُ وَالَّتِي بِلَامِ وَاحِدَةٍ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْكِتَابَةِ وَمُثَناهِمَا بِلَامِينَ عَلَى الْأَصْلِ فِي كُلِّ مَا أُولَئِكُلَّهُ لَامٌ حَلِيٌّ بِأَلِّ ، وَلِلْفَرْقِ بَيْنِهِ وَبَيْنِ الْجَمْعِ نَصْبًا وَجَزًًا وَحَمْلِ الرَّفْعِ عَلَيْهِمَا وَلَمْ يَعْكُسْ لِسْبِقِ الْمُشَتَّتِ فَاسْتَحْقَقَ الْأَصْلُ .

قوله : وَعَدَهَا بِعَضِّهِمْ : أَيْ حِينَ الْاسْتِغْنَاءِ بِالْمُصْدِرِ وَإِلَّا فَهِيَ اسْمِيَّ بِلَا خَلْفٍ ، وَاسْتَدَلَ بِنَحْوِ قُولِهِ تَعَالَى : ﴿وَخَضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ أَيْ كَخَوْضِهِمْ ، وَأَجِيبُ عَنْهُ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْأَصْلَ كَالَّذِينَ حَذَفَتِ النُّونُ عَلَى لِغَةِ ، أَوْ أَنَّ الْأَصْلَ كَالْخَوْضِ الَّذِي خَاضُوهُ فَحَذَفَ الْمَوْصُولُ وَالْعَائِدُ ، أَوْ أَنَّ الْأَصْلَ كَالْجَمْعِ أَوْ الْفَرِيقِ الَّذِي خَاضُوا فَأَفْرَدُ أَوْلَأَ بِاعتِبَارِ لِفْظِ الْجَمْعِ ، وَجَمْعُ ثَانِيَّتِي بِاعتِبَارِ مَعْنَاهُ ، أَوْ أَنَّ الَّذِي مُشَتَّرِكُ بَيْنِ الْمُفْرِدِ وَالْجَمْعِ كَمَا هُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ .

قوله : إِذَا مَا ثَبَّتَ : وَأَمَّا الَّذِينَ جَمِيعًا فَلَا يَعْتَبِرُ فِيهِ حَذْفُ الْيَاءِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ إِلْحَاقَ عَلَامِيَّةِ التَّشِيَّةِ وَالْجَمْعِ مِنْ خَوَاصِ الْمَعْرِباتِ وَالَّذِينَ مُبْنَى فَيُعْتَبَرُ أَنَّهُ مَوْضِعٌ هَكَذَا لِمَعْنَى الْجَمْعِ مِثْلِ الْأُلْيَى .

قوله : بِضمِّ أُولَئِكُلِّ : عَلَى أَنَّهُ مُسْنَدٌ لِضمِّيرِ الْمَخَاطِبِ وَلَا نَاهِيَّ وَالْيَا مَفْعُولٌ مَقْدِمٌ وَهُوَ الْمَنَاسِبُ

يَقِنْ تَثْنِيَة الْمُعَرْب وَتَثْنِيَة الْمَبْنِي (بَلْ مَا تَلَيْهِ) الْيَاء وَهُوَ الدَّال وَالثَّاء (أُولَئِهِ الْعَلَامَةْ) أَيْ عَلَامَةِ التَّثْنِيَة فَفَتْحُ الدَّال وَالثَّاء لِأَجْلِهَا .

(وَالثُّوْنُ) مِنْهُمَا إِذَا مَا ثَنَيَا (إِنْ تُشَدِّدْ) مَعَ الْأَلْفِ وَكَذَا مَعَ الْيَاء كَمَا هُوَ مَذَهَبُ الْكَوْفَيْنِ وَاخْتَارَهُ الْمَصْنُف (فَلَا مَلَامَةْ) عَلَيْكَ لِيَغْلِكَ الْجَائِز ، نَحْوَ : ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ ﴾ ، « رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ » .

(وَالثُّوْنُ مِنْ) تَثْنِيَةِ اسْمِيِ الإِشَارَةِ (ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدُّدًا أَيْضًا) نَحْوَ « فَذَانِكَ بِرْهَانَانَ » (إِحْدَى ابْنَتِي هَاتَيْنِ » ، (وَتَعْوِيْض بِذَاكَ) التَّشْدِيدُ عَنِ الْيَاءِ الْمَحْدُوفَةِ فِي الْمَوْصُولِ وَالْأَلْفِ الْمَحْدُوفَةِ فِي اسْمِيِ الإِشَارَةِ (قُصْدًا) وَقَدْ يُحَذَّفُ النُّونُ مِنَ الَّذِينَ وَاللَّتِينَ كَقُولَهُ :

أَبْنِي كَلِيبٍ إِنْ عَمِيَ اللَّذَا [قَتْلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّا الْأَغْلَالَا]
وَقُولَهُ :

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمٌ [لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُمْ صَمِيمٌ]

قُولَهُ : أَوْلَهُ الْعَلَامَة وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ جَوَابِ الشَّرْطِ ؛ إِذَا لَيْسَ فِي كَلَامِهِ مَا يَقْتَضِي أَنْ

إِذَا شَرْطِيَةً ، وَأَمَّا جَعْلُهِ بِفَتْحِ الثَّاءِ عَلَى أَنَّهُ مَسْنَدٌ إِلَى ضَمِيرِ الْيَاءِ وَالْيَاءِ مُبْتَدَأً فَفِيهِ أَنَّهُ مَعَ دَمَنَسَبَتِهِ كَانَ الْوَاجِبُ حِيشَدْ رَفْعُ تَثْبِتَتْ لِتَجَرْدِهِ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ وَلَا ضَرُورَةُ خَصْوَصَةِ عَنْدِ النَّاظِمِ قَالَهُ الشَّيْخُ يَسْ .

قُولَهُ : أَيْ مِنَ الَّذِي وَالَّتِي مَقِيدَانَ بِالْقِيدِ السَّابِقِ وَهُوَ إِذَا مَا ثَنَيَا ، وَلَمْ يَقُلْ : وَالثُّوْنُ مِنَ الْمَثِينِ كَمَا هُوَ مَوْتَبَادِرٌ ؛ لِأَنَّ الْمَحْدُثَ عَنْهُ فِيمَا صَدِقَ هُوَ الَّذِي وَالَّتِي مَقِيدَيْنَ بِإِذَا مَا ثَنَيَا ، وَلَيْسَ الْمَحْدُثَ عَنْهُ هُوَ المَشْتِيُّ .

قُولَهُ : وَاخْتَارَهُ الْمَصْنُف : هَنَا وَكَذَا فِيمَا بَعْدِهِ وَمِنْ ثَمَةٍ مُثْلِ الشَّارِحِ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِمَثَالِيْنَ .

قُولَهُ : تَثْنِيَةِ اسْمِيِ الإِشَارَةِ : أَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّ التَّشْدِيدَ لَيْسَ بِمَخْصُوصِ بِحَالِ الْيَاءِ ، وَأَنَّ إِتَّيَانَ الْمَصْنُفِ بِمَا هُوَ بِالْيَاءِ تَمِيمٌ وَلَيْسَ بِقِيدٍ .

قُولَهُ : وَتَعْوِيْضُ : مُبْتَدَأُ خَبْرِهِ قَصْدٌ ، وَسَوْغُ الْابْتِداَءِ بِمَا فِي الْجَمْلَةِ مِنْ مَعْنَى الْحَصْرِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى مَا قَصَدَ بِذَاكَ إِلَّا التَّعْوِيْضُ فَهُوَ عَلَى حَدِشَيْءٍ جَاءَ بِكَ أَيْ مَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَيْءٌ ، وَفَائِدَةُ هَذَا الْحَصْرِ الرَّدُّ عَلَى الْقَوْلِ الْمُضَعِّفِ مِنْ أَنَّ التَّشْدِيدَ لِتَأْكِيدِ الْفَرْقِ بَيْنِ تَثْنِيَةِ الْمُعَرْبِ وَتَثْنِيَةِ الْمَبْنِي ؛ أَفَادَهُ الصَّبَانُ .

قُولَهُ : أَبْنِي كَلِيبٍ إِلَيْهِ : آخِرَهُ :

قَتْلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّا الْأَغْلَالَا

وَهِيَ جَمْعُ غَلٍ بِالْضَّمِّ : حَدِيدٌ يَجْعَلُ فِي الْعَنْقِ :

قُولَهُ : هُمَا اللَّتَا إِلَيْهِ : آخِرَهُ :

لَقِيلٌ فَخْرٌ لَهُمْ صَمِيمٌ

(جمْعُ الَّذِي الْأَلْيُ) للعاقل وغيره ، ونَدَرَ مَجِيئُهَا لجمع المؤنث ، واجتمع الأمران في قوله :

وَتَبْلَى الْأُولَى يَسْتَأْمِنُونَ عَلَى الْأُولَى تَرَاهُنَ يَوْمَ الرَّفِيعِ كَالْحِدَاءِ الْقُبْلِ

وفي قوله : كغيره جمع تسامح وللهذا أياً (الذين) للعاقل فقط وهو بالياء (مطلقاً) رفعاً ونصباً وجراً ، ولم يعرب في هذه الحالة مع أنَّ الجمع من خصائص الأسماء لأنَّ الذين - كما سبق - للعقلاء فقط والله عاصٌ له ولغيره ، فلم يجريها على سنن الجمْع المُمْكِنة ، وقد يُستعمل الذي بمعنى الجمع كقوله : ﴿ كَمَثَلِ

قوله : الأولى : قال الصبان يلزمه أَلْ فلَا يشتبه بالي الجارة ولهذا يكتب بغير واو كما في التصريح عن ابن هشام بخلاف أولى الإشارية فتكتب بواو بعد الهمزة لعدم أَل فيها فتشتبه بالي الجارة .

قوله : واجتمع الأمران : أي مجئها لجمع المذكر وجمع المؤنث كما اجتمع فيه مجئها للعاقل وغيره ، ولم يقل واجتمع الأمور ؛ لأنَّ المقصود التمثيل للنادر ؛ لأنَّ الحاجة إلى التمثيل .

قوله : وَتَبْلَى الْأُولَى إِلَيْهِ : الضمير للمنون في قوله : قبله

فتلك خطوب قد تملت شبابنا قدِيماً فتبلينا المنون وما نبلى والخطوب جمع خطب وهو الأمر العظيم ، وتملت أي استمتعت والمنون المنية ، وما نبلى أي ما نبليها ، ويستليمون أي يلبسون اللامة وهي الدرع حال كونهم على الخيل الأولى ، والروح بالفتح الخوف والفرز ، والحداء جمع حداء كعنب وعنبة طائر ، والقبل جمع قبلاء كحمر وحرماء من القبيل كالحول في العين وزناً ومعنى .

ومعنى قوله : تسامح : هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له ؛ لظهور المراد ؛ لأنَّ الأولى اسم جمع لا جمع .

قوله : للعاقل فقط : أي حقيقة أو تنزيلاً كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَنَّا لَكُمْ بَتَزْيِيلِ الْمُشْرِكِينَ الْأَصْنَامِ مَنْزَلَةٌ مِّنْ يَعْقُلْ وَاحْتَصَرَ الَّذِينَ بِالْعَاقِلِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى صورة الْخَنْصِ بِهِمْ كَالْزَبِيدِينَ وَالْعُمَرِينَ .

قوله : والذي عام له ولغيره : فيكون الذين أيضاً اسم جمع إلا أنَّ الظاهر من كلام الشارح أنه اعتبره جمعاً حيث خص التسامح بالآلي وحيث أطلق عليه الجمع في قوله مع أنَّ الجمع من خصائص الأسماء ، قوله : فلم يجريها على سنن الجمْع ، ولعل ذلك لكونه على صورة الجمْع السالمة .

قوله : فلم يجريها على سنن الجمْع : هذا الكلام على حذف المعطوف عليه والتقدير فلم يجريها على سنن المفردات والجمْع ، واقتصر على الجمْع ؛ لأنَّ عدم الجريان ناش عن الجمْع ؛ لأنَّ الجمْع لابد أن يوافق المفرد .

الَّذِي أَسْتَوْدَ نَارًا) (وَبَعْضُهُم بِالْوَوْ رَفِعًا نَطَقا) فَقَالَ :
 نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحا يَوْمَ النَّخْيلِ غَارَةٌ مِلْحَاجَا
 (باللَّاتِ) وَاللَّاتِي وَاللَّوَاتِي (وَاللَّاءِ) وَاللَّائِي وَاللَّوَائِي (الَّتِي قَدْ جَمِيعاً وَاللَّاءِ
 كَالَّذِينَ نَزَرَ) أَيْ قَلِيلًا (وَقَعَا) قَالَ :
 فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا وَالْحُجُورَا
 (وَمَنْ) تُساوِي مَا ذُكِرَ مِنَ الَّذِي وَالَّتِي وَفِرْوَاهُمَا أَيْ تُطْلُقُ عَلَى مَا تُطْلُقُ عَلَيْهِ
 بِلْفَظِ وَاحِدٍ وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالْعَالَمِ وَتَكُونُ لِغَيْرِهِ إِنْ نُزِّلَ بِمِنْزَلَتِهِ نَحْنُ :

قوله : رفعاً نطقاً : وهل هو حينئذ معرب أو مبني جيء به على صورة المعرب قوله :
 الصحيح الثاني ؛ لأن هذا الجمع غير جار على سن الجموع لما ذكره الشارح في الذين ؛ ولأن
 الذي ليس علماً ولا صفة ولهذا لم تتفق العرب على إجرائه مجرى المعرب بخلاف الشنيدة ولعل
 وجه الأول أنه على صورة الجمع الذي هو من خصائص الأسماء فيعارض قوله الصبان .

قوله : نحن اللذون إلخ : آخره :

يَوْمَ النَّخْيلِ غَارَةٌ مِلْحَاجَا

قال الصبان : أي صبحوهم أي أتوهم في الصباح وذكر الصباح تأكيد والنخيل بالتصغير
 موضع بالشام ، والغارقة اسم مصدر من الإغارة على العدو مفعول له أو بمعنى مغيرين حال ،
 والملحاج بكسر الميم الشديد الدائم ، ويكتب اللذون على هذه اللغة بلا مين لتشابه المعرب
 الذي تظهر معه ألل .

قوله : أي يطلق على ما يطلق عليه بلفظ واحد : ضمير الفعل الأول راجع إلى من ، والثاني
 إلى ما ذكر وبلفظ متعلق بالأول أشار إلى أن المراد بالمساواة المساواة في الإطلاق والاستعمال
 دون الموصولة ؛ لأنه معلوم من عدها في الموصولات .

قوله : وهي مختصة بالعالم : وتعبيره بالعلم أولى من تعبي بعضهم بالعقل ؛ لأن العقل لا
 يطلق على الله سبحانه وتعالى وهي عائد على من لا يقيد كونها موصولة كما يرشد إليه
 التمثيل بالشعر والأية الثانية .

قوله : تكون لغيره : أي مجازاً بالاستعارة وإليه أشار بقوله : إن نزل منزلته أو مرسلًا لعلاقة الجزئية
 وإليه أشار بقوله واحتلط به تغليباً للأفضل ؛ لأن التغليب مجاز مرسل علاقة الجزئية على ما قاله ابن
 كمال باشا ، أو لعلاقة المجاورة وإليه أشار بقوله : أو اقترب به إلخ ، والضمير في تكون عائد إلى من لا يقيد
 كونها موصولة فصح تمثيله بقوله : أسرب القطا إلخ مع أن من فيه نكرة لا موصولة ؛ أفاده الصبان .

أَسْرِبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَةً
لَعَلِيٌّ إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطْيَرِ

أو اخْتَلَطَ بِهِ تَغْلِيْبًا لِلأَفْضَلِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿سَجَدَ لَمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ أو اقْتَرَنَ بِهِ فِي عُمُومِ ، فُصِّلَ مِنْ نَحْوِ ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَعِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْهِ﴾ لِاقْتِرَانِهِ بِالْعَالَمِ فِي كُلِّ دَابَّةٍ .

(وَمَا) أَيْضًا ثُساوِيٌّ مَا ذُكِرَ مِنَ الدَّيْ وَالَّتِي وَفْرُوعُهُمَا ، وَهِيَ صَالِحةٌ لِمَا لَا يَعْلَمُ وَلِغَيْرِهِ - كَمَا قَالَ فِي شِرْحِ الْكَافِيَّةِ - خِلَافٌ مِنْ لِكِنَّ الْأُولَى بِهَا مَا لَا يَعْلَمُ ، نَحْوِ ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ وَلِهَذَا ذَكَرَ كَثِيرٌ إِنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِمَا لَا يَعْلَمُ عَكْسُ مَنْ ، وَذَلِكَ وَهُمْ ، وَمِنْ وُرُودِهَا فِي الْعَالَمِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَانْكِحُوهُمَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ .

(وَأَلْ) أَيْضًا (ثُساوِيٌّ مَا ذُكِرَ) مِنَ الدَّيْ وَالَّتِي وَفْرُوعُهُمَا وَتَأْتِي لِلْعَالَمِ وَغَيْرِهِ - أَيْ عَلَى السَّوَاءِ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ وَفُهْمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهَا مَوْصُولٌ اسْمِي وَهُوَ كَذِلِكَ بِدَلِيلٍ عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : «قَدْ أَفْلَحَ التَّقِيَّ رَبِّهِ» وَقَالَ الْمَازِنِيُّ : مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ . وَرَدَّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذِلِكَ لَأَنْسَبَكَ بِالْمُصْدَرِ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ : حَرْفٌ تَعْرِيفٌ .

(وَهَكَذَا) أَيْ كَمَنْ وَمَا بَعْدَهَا فِي كَوْنِهَا ثُساوِيٌّ مَا ذُكِرَ مِنَ الدَّيْ وَالَّتِي وَفْرُوعُهُمَا (ذُو هِنْدَ طَيْ قَدْ شَهْرٌ) كَمْ نَقْلَهُ الْأَزْهَرِيُّ ، نَحْوِ :

[إِنَّ الْمَاءَ مَاءٌ أَبِي وَجْدَيٍ]

قَوْلُهُ : لِاقْتِرَانِهِ بِالْعَالَمِ إِلَخْ : أَيْ قَبْلَ إِطْلَاقِ مِنْ عَلَى غَيْرِ الْعَالَمِ ؛ فَالسَّبِبُ فِي الإِطْلَاقِ هُنَا هُوَ الْاقْتَرَانُ وَالْمُجاوِرَةُ قَبْلَ الإِطْلَاقِ ، وَأَمَّا فِيمَا قَبْلَهُ فَالسَّبِبُ هُوَ اخْتَلَاطُ الْمُطْلَقِ عَلَيْهِ وَعَدْمُ تَمِيزِهِ ؛ فَيُضُطَّرُ فِي الإِطْلَاقِ عَلَيْهِ إِلَى التَّغْلِيبِ ؛ فَلَذَا عَبَرَ هُنَا بِالْاقْتَرَانِ ، وَفِيمَا تَقْدِمُ بِالْاخْتَلَاطِ .

قَوْلُهُ : وَهِيَ صَالِحةٌ إِلَخْ : قَالَ الصَّبَانُ : قَالَ فِي التَّلْوِيْحِ كَوْنِ مَا لِغَيْرِ الْعُقَلَاءِ قَوْلُ بَعْضِ أَئِمَّةِ الْلُّغَةِ وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهَا لِلْعُقَلَاءِ وَغَيْرِهِمْ أَهْرَافٌ وَمِنْ ثَمَةٍ تَسْتَعْمِلُ فِي الْمُبَهِّمِ أَمْرُهُ إِنْسَانٌ أَمْ غَيْرُهُ أَوْ ذَكْرُ أَوْ أَنْشِيٌّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِ مُحَرَّرٍ﴾ .

قَوْلُهُ : قَدْ أَفْلَحَ التَّقِيَّ رَبِّهِ : إِنَّ الضَّمِيرَ الْفَاعِلُ وَالضَّمِيرُ الْمُجْرُورُ كَلاهُمَا عَائِدَانُ عَلَى أَلْ .

قَوْلُهُ : وَقَالَ الْأَخْفَشُ : وَقَدْ اكْتَفَى الشَّارِحُ بِالْاسْتِدْلَالِ عَلَى اسْمِيَّتِهَا آنَفًا عَنْ رَدِّهِ .

قَوْلُهُ : أَيْ كَمَنْ وَمَا بَعْدَهَا إِلَخْ : أَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّ إِفْرَادَ اسْمِ الإِشَارَةِ بِتَأْوِيلِ الْمَذْكُورِ وَإِلَى أَنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ هُوَ الْمُسَاوَةُ ؛ لَأَنَّهُ هُوَ الْمَفْهُومُ مِنَ الْمُتَنَّ لَا مُطْلَقُ الْأَحْكَامِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَصْحُ لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّهَا وَلَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى آحَادِهَا .

قَوْلُهُ : وَبِئْرِيْ ذُو حَفْرَتِ إِلَخْ : أَوْلَهُ :

ويقال : رأيت ذُو فَعْلَ ، وذُو فَعْلَا ، وذُو فَعْلَتْ ، وذُو فَعْلَتَا ، وذُو فَعْلُوا ، وذُو فَعْلَنْ ، وبعضهم يعرّبها - ذَكَرَهُ ابْنُ جِنِّي ، كقوله :

[فَإِمَّا كِرَامُ مُوسِرُونَ لَقِيَتُهُمْ] فَحَسِبَنِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِي

(وَكَالْتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ) أي لدى بعضهم ، كما ذكره في شرح الكافية (ذات) مبنية على الضم نحو : « والكرامة ذات أَكْرَمَكُمُ اللَّهُ بِهِ » : وقد تُعرَب إعراب مُسلِمات (وَمَوْضِعُ الْلَّاتِ أَتَى) مبنية على الضم نحو :

[جَمَعْتُهَا مِنْ أَنْيِقِ مَوَارِيقِ] ذَوَاتٌ يَنْهَضُنَّ بِغَيْرِ سَاقِنَ

. وقد تُعرَب بإعراب مُسلِمات .

تممة : قد تثنى ذُو و تُجمَع ، فيقال : ذُوا ، وذُوينْ ، وذُؤوا ، وذُوي ، ويقال في ذات : ذاتا ، وذواتا ، وذوات .

(وَمِثْلُ مَا) فيما تَقْدَم

فيَانَ الْمَاءَ مَاءَ أَبِي وَجْدِي

قوله : ويقال رأيت ذو فعل إلخ : يعني أن المشهور فيها البناء وأن تكون بلفظ واحد وبعضهم يعرّبها إعراب ذو بمعنى صاحب .

قوله : فحسبي إلخ : أوله :

فِيَامَا كَرَامُ مُوسِرُونَ لَقِيَتُهُمْ

قوله : والكرامة إلخ : قال الفراء : سمعنا رجلاً من طيء يسأل ويقول : بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به ، وبالفضل متعلق بمحدوف أي أسألكم أو نحوه وبه الأخيرة بفتح فسكون والأصل بها نقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركتها فسكت الهاء وحذفت الألف لالتقاء الساكين .

قوله : ذوات : وهي المذكورة في المتن ذكرها تعيمًا للصيغة وموافقة للمذكر .

قوله : ذَوَاتٌ يَنْهَضُنَّ إلخ : أوله :

جَمَعْتُهَا مِنْ أَنْيِقِ مَوَارِيقِ

أي جمعت النوق وهي وأنيق جمع ناقة ، وموارق أي سوابق ، وذوات بدل من أنيق .

قوله : فيما تقدم : وهو مساواتها لما ذكر وصلوحتها لما لا يعلم ولغيره ؛ فإن ذا لغير العالم بعد ما وللعالم بعد من وأشار بهذا إلى وجه تخصيص ما بالتشبيه بها .

..... (ذا) الواقعه (بعد ما استفهام أو من) أختها (إذا لم تلُغ في الكلام) بأن تكون زائدة أو يصير المجموع للاستفهام ولم تكن للإشارة كقوله :

ألا تسألان المرأة ماذا يحاول [أنحب فيقضى أم ضلال وباطل]

بخلاف ما إذا أغيث كقولك : « لماذا جئت » أو كانت للإشارة كقولك : « ماذا التوانى » ولم يشترط الكوفيون تقدُّم ما أو من مُسْتَدِلِّين بقوله :

قوله : ذا الواقعه بعدما : جعل الظرف بعد المعرفة صفة رعاية لجزالة المعنى ، قال السيد الشريف قدس سره على قول المطول فالفصاحة الكائنة في المفرد أشار إلى أن الظرف - أعني في المفرد - صفة للفصاحة وقدر عامله اسمًا معرفاً لذلك وإن كان المشهور تقديره فعلاً أو اسمًا منكراً وقد أصحاب في ذلك لرعاية جانب المعنى ، ولا يحسن جعله حالاً بناء على جواز انتسابها من المبتدأ أو على تأويل آخر ؛ لأن المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها في المفرد وإن كان المآل واحداً وقس على هذا أمثاله من التراكيب وراع فيها جزالة المعنى وإن أحوجك إلى زيادة تقدير في الألفاظ انتهى وقال السيالكتي : ولا يلزم من ذلك حذف الموصول مع بعض صلة ؛ لأن اسمى الفاعل والمفعول إذا لم يكونا بمعنى الحدوث كان اللام فيما حرف تعريف وهو هنا كذلك .

قوله : بأن تكون زائدة إلخ : يعني أن إلغاء ذا بعد ما ومن إما بأن تكون زائدة كما هو مذهب الكوفيين بناء على تجويزهم زيادة الأسماء واختياره المصنف وهو الإلغاء الحقيقي ، أو بأن يصير المجموع اسمًا واحدًا للاستفهام كما هو مذهب البصريين بناء على منعهم زيادة شيء من الأسماء ويقال له الإلغاء الحكمي ، ونقل الدمامي عن المصنف أنها مخصوصة من بين أسماء الاستفهام بجواز عمل ما قبلها فيها نحو : أقول ماذا ؟ ونقل الصبان عن الشيخ يعني أن أثر الإلغاءين يظهر في نحو : سلته عما إذا تحذف ألف مع الجار على تقدير الإلغاء الحقيقي وتثبت على تقدير الحكمي .

قوله : ولم تكن للإشارة : بقرينة أن الباب باب الموصولات فإذا كانت للإشارة دخلت على المفرد وهو عطف على لم تلغ .

قوله : **ألا تسألان إلخ : آخره :**

أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

ويحاول أي يطلب ، والنحب في الأصل المدة يقال : قضى فلان نحبه أي مدة حياته وأراد به هنا النذر والمعنى **ألا تسألان المرأة ماذا يطلبه باجتهاده في أمور الدنيا ، أنذر أوجبه على نفسه فهو يسعى في قضائه أم هو ضلال وباطل** .

قوله : ولم يشترط الكوفيون : كما أجازوا في بقية أسماء الإشارة أن تكون موصولة تمسكاً

[عَدْسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ أَمْتَ] وَهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ
وأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ هَذَا طَلِيقٌ جُمْلَةً اسْمِيَّةً وَتَحْمِلِينَ حَالٌ ، أَيْ مَحْمُولًا .

وَقَالَ الشَّيْخُ سِرَاجُ الدِّينِ الْبَلْقَيْنِيُّ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا مُحْذَفٌ فِيهِ : الْمَوْصُولُ مِنْ
غَيْرِ أَنْ يُجْعَلَ هَذَا مَوْصُولًا ، وَالتَّقْدِيرُ : هَذَا الَّذِي تَحْمِلِينَ عَلَى حَدُّ قَوْلِهِ :

فَوَاللَّهِ مَا نِلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنْكُمْ بِمُعْتَدِلٍ وِفْتٍ وَلَا مُتَقَارِبٍ
أَيْ مَا الَّذِي نِلْتُمْ قَالَ : وَلَمْ أَرَ أَحَدًا حَرَجَهُ - أَيْ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ - عَلَى
هَذَا انتَهَى . وَهُوَ حَسَنٌ أَوْ مُتَعِينٌ . (وَكُلُّهَا) أَيْ كُلُّ الْمَوْصُولَاتِ (تَلَزُّمٌ بَعْدَهَا

بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَتَّلَاءَ تَقْتُلُونَ ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا تِلَكَ يِسْمِينَكَ ﴾ أَيْ
الَّذِي تَقْتُلُونَ ، وَالَّتِي يِسْمِينَكَ ، وَأَجِيبَ بِجَعْلِ تَقْتُلُونَ وَيِسْمِينَكَ حَالًا قَالَهُ الدَّمَامِيُّ .
قَوْلُهُ : وَهَذَا تَحْمِلِينَ : الْبَيْتُ بِتَمَامِهِ

عَدْسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ
عَدْسٌ اسْمٌ صَوْتٌ يَنْجُرُ بِهِ الْبَغْلُ ، وَقَدْ يُسَمَّى بِهِ الْبَغْلُ وَالْإِمَارَةُ بِالْكَسْرِ الْحَكْمُ ، وَالْبَيْتُ
مِنْ قَصِيْدَةٍ هَجَّا بِهَا الشَّاعِرُ عَبَادُ بْنُ زِيَادٍ بْنُ أَبِيهِ وَقَدْ كَتَبَ هَجَّوْهُ عَلَى الْحَيْطَانَ فَلَمَّا ظَفَرَ بِهِ
أَلْزَمَهُ مَحْوَهُ بِأَظْفَارِهِ فَفَسَدَتْ أَنَامِلُهُ ثُمَّ أَطَالَ سُجْنَهُ فَكَلَمُوا فِيهِ مَعَاوِيَةً فَوَجَهَ لَهُ بِرِيدًا فَأَخْرَجَهُ
وَقَدَّمَتْ لَهُ بِغَلَةٍ فَنَفَرَتْ فَقَالَ ذَلِكَ .

قَوْلُهُ : وَتَحْمِلِينَ حَالٌ : إِمَامٌ مِنْ ضَمِيرِ طَلِيقٍ بِنَاءٌ عَلَى الْأَصْحَاحِ مِنْ جُوازِ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا
الصَّفَةِ الْمَشَابِهَةِ لِلْفَعْلِ الْمُتَصَرِّفِ أَوْ مِنْ طَلِيقِ نَفْسِهِ وَالْعَامِلِ مَا فِي هَذَا مِنْ مَعْنَى الإِشَارَةِ بِنَاءٌ
عَلَى جُوازِ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا الْمُجْرُورُ كَمَا هُوَ مَذَهَبُ النَّاظِمِ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ وَأَشِيرُ إِلَى
طَلِيقٍ مَحْمُولًا أَوْ مِنْ هَذَا بَنَاءٌ عَلَى جُوازِ الْحَالِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ كَمَا هُوَ مَذَهَبُ سِيَوْيِهِ .
قَوْلُهُ : وَهُوَ حَسَنٌ أَوْ مُتَعِينٌ : أَيْ حَسَنٌ إِنْ صَحَ حَمْلُ تَحْمِلِينَ عَلَى الْحَالِيَّةِ بَنَاءً عَلَى أَحَدٍ
الْأَقْوَالِ الْمَحْوَزَةِ وَمُتَعِينٌ إِنْ لَمْ يَصُحُّ بَنَاءً عَلَى الْمَانِعِ .

قَوْلُهُ : تَلَزُّمُ بَعْدَهَا : يَفِيدُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمُصْلَةِ وَلَا شَيْءٌ مِنْهَا وَلَوْ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَعْجُورًا
عَلَى الْمَوْصُولِ وَأَمَا نَحْوُ ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ فَفِيهِ مَتَعْلِقٌ بِمَحْذُوفٍ دَلُّ عَلَيْهِ صَلَةٌ
أَلَّا بِصَلَتِهَا وَالتَّقْدِيرُ كَانُوا زَاهِدِينَ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ وَاخْتَارَ قَوْمٌ كَابِنَ الْحَاجِبِ جُوازَ تَقْدِيمِ
مَعْمُولِ صَلَةٌ أَلَّا إِذْ كَانَ ظَرْفًا كَمَا فِي الْآيَةِ وَجَوْزُ الْكُوفِيُّونَ تَقْدِيمُ الظَّرْفِ الْمَتَعْلِقِ بِصَلَةِ الْمَوْصُولِ
اسْمِيًّا كَانَ أَوْ حَرْفِيًّا ، وَأَمَا تَقْدِيمِ بَعْضِ أَجْزَاءِ الصَّلَةِ عَلَى بَعْضٍ فَجَائزٌ نَحْوُ جَاءَ الَّذِي قَائِمٌ أَبُوهُ
قَالَ فِي التَّسْهِيلِ : وَقَدْ يَلِي مَعْمُولَ الصَّلَةِ الْمَوْصُولِ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَرْفًا أَوْ أَلَّا وَعَلَلَ فِي الشَّرْحِ الْمَنْعِ مَعْهَا

صلة على ضمير) يسمى العائد (لائق) بالموصول ، مطابق له إفراداً وتذكيراً وغيرهما (مشتمل) ويحوز في ضمير من وما مراعاة اللفظ والمعنى .

بشدة امتصاصها بصلتها . قال المرادي : وفصل في الحرف قوم أجازوا في غير العامل كما ، ومنعوا في العامل كأن ، وفي الهمم والدماميني يجوز الفصل بين الموصول وصلته بالجملة القسمية والنداية والاعتراضية ؛ أفاده الصبان .

قوله : صلة : ويحوز حذفها إذا دل عليها دليل أو قصد الإبهام ولم تكن صلة أول فالأول قوله :

نحن الأولى فاجمع جمو عك ثم وجههم إلينا أي نحن الأولى عرفا بالشجاعة بدلالة المقام والثاني كقولهم بعد اللتيا والتي أي بعد الخطة التي من فطاعة شأنها كيت وكيت وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه ، أما حذف الموصول ففي المعني أن الكوفيين والأخفش أجازوا حذفه مطلقاً وتبعد المصنف بشرط كونه معطوفاً على موصول آخر قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَأْلَمُ إِلَّا مَنِ أَنْزَلْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُم﴾ أي والذي أنزل إليكم .

قوله : يسمى عائداً : أنت به للإشارة إلى التحد تعبير الناظم مع تعبيرهم بالعائد وفيه إشارة أيضاً إلى اعتبار كونه غائب وقلما يأتي غير غائب كقولك : أنا الذي فعلت وأنت الذي فعلت وشد أن يخلفه اسم ظاهر قوله :

سعاد الذي أضناك حب سعادا

قوله :

وأنت الذي في رحمة الله أطمع

قال الصبان : لو أضمر لقال في رحمتك ؛ نظراً إلى المبتدأ أو رحمته ؛ نظراً إلى الخبر واعتبار الخبر أكثر وأقيس كما في التسهيل وشرحه للدماميني .

قوله : مطابق له : لم يأت بأي التفسيرية ؛ لأنها للتعریف اللفظي واللياقة ليست بمعنى المطابقة بل المراد بها هنا المطابقة .

قوله : ويحوز في ضمير من وما إلخ : فإن المراد بالطابقة أعم من أن تكون لفظاً ومعنى كما في الموصولات الخاصة أو لفظاً فقط أو معنى فقط كما في المشتركة غير ألل فلا بد فيها من مطابقة المعنى هذا ويحوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ كثيراً وعكسه قليلاً ، بل قيل بمعنى ومراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ قوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَنْتَسِ مَنْ يَشَرِّي لَهُ الْحَدِيثُ﴾ إلى قوله : ﴿وَإِذَا نُتْنَى عَلَيْهِ إِيمَانُنَا﴾ ؛ أفاده الصبان .

(وَجُمْلَةً) خَبَرِيَّةٌ خَالِيَّةٌ مِنْ مَعْنَى التَّعْجُبِ مَعْهُودٌ مَعْنَاهَا غَالِبًا (أَوْ شَيْهُهَا) وَهُوَ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ إِذَا كَانَا تَامِينَ (الَّذِي وُصِلَ) الْمَوْصُولُ بِهِ (كَمَنْ عَنْدِي) وَالَّذِي فِي الدَّارِ (الَّذِي أَبْتَهُ كُفِيلٌ) وَيَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ الْوَاقِعَانِ صِلَةً بِاسْتَقْرَأَ مَحْدُوفًا وَجُوبًا.

(وَصَفَةً صَرِيقَةً) أَيْ خَالِصَةُ الْوَاصِفِيَّةِ كَاسْمِيُّ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ (صِلَةُ أَلْ) بِخِلَافِ غَيْرِ الْخَالِصَةِ وَهِيَ الَّتِي غَلَبَ عَلَيْهَا الْاِسْمِيَّةَ كَالْأَبْطَحِ (وَكَوْنُهَا) تُوَصَّلُ (بِمَعْرِبِ الْأَفْعَالِ) وَهُوَ الْفَعْلُ الْمُضَارِعُ (قَلَّ) وَمِنْهُ :

قوله : خالية من معنى التعجب : فلا يجوز جاء الذي ما أحسنـه ؛ لأنـها وإنـ كانت خبرـية وضـعاً إلاـ أنهاـ إنسـانية استـعمـالـاً ، وزـادـ هـذاـ القـيدـ وإنـ كانتـ الجـملـةـ التعـجـيـبةـ خـارـجـةـ بـقـيـدـ الـخـبـرـيـةـ لـلـتـصـيـصـ فقدـ أـجـازـ بـعـضـهـمـ الوـصـلـ بـهـاـ وـيـدـخـلـ فـيـ قـولـهـ خـالـيـةـ مـنـ مـعـنـىـ التـعـجـبـ قولـكـ : جاءـ الـذـيـ عـجـبـتـ مـنـهـ ؛ لأنـ المـرـادـ بـالـتـعـجـبـ التـعـجـبـ الإـنـسـائـيـ .

قوله : معهودـ معـناـهاـ : بـأنـ يـعـلـمـهـاـ الـخـاطـبـ وـيـعـلـمـ تـعـلـقـهـاـ بـعـيـنـ ،ـ أـمـاـ صـفـةـ النـكـرـةـ فـالـشـرـطـ فـيـهاـ أـنـ يـعـلـمـهـاـ الـخـاطـبـ فـقـطـ وـمـنـهـ يـعـلـمـ وـجـهـ تـعـرـفـ الـمـوـصـلـ بـصـلـتـهـ دـوـنـ النـكـرـةـ بـصـفـتـهـ قـالـهـ الصـبـانـ .
قوله : غالـبـاـ : فيـحـسـنـ إـبـاهـمـهـاـ فـيـ مـقـامـ التـهـويـلـ وـالـتـفـخـيمـ كـقـولـهـ تـعـالـىـ : ﴿فَغَشَّيْهِمْ مِنَ الْآيَمْ مَا عَشَّيْهِم﴾ .

قوله : إذاـ كـانـاـ تـامـينـ : وـهـمـاـ مـتـعـلـقـاـ بـفـعـلـ فـتـكـونـ الـصـلـةـ حـيـنـذـ جـمـلـةـ فـالـمـرـادـ بـقـولـهـ : وـجـمـلـةـ الـمـلـفـوـظـ بـهـاـ وـالـمـرـادـ بـالـتـامـ ماـ يـفـهـمـ عـنـ ذـكـرـهـ مـتـعـلـقـهـ الـعـامـ وـكـذـاـ الـخـاصـ إـذـ دـلـتـ عـلـيـهـ قـرـيـنةـ وـالـمـرـادـ بـالـنـاقـصـ مـاـ لـيـفـهـمـ عـنـ ذـكـرـهـ مـتـعـلـقـهـ الـخـاصـ لـعـدـمـ الـقـرـيـنةـ عـلـيـهـ ؛ـ كـذـاـ فـيـ الصـبـانـ عـنـ الـدـمـامـيـنـ .
قوله : وـصـفـةـ صـرـيقـةـ : قـالـ الـحـشـيـ :ـ لـمـ يـقـلـ وـالـصـفـةـ الصـرـيقـةـ بـلـامـ التـعـرـيفـ ؛ـ لـئـلاـ يـتوـهـمـ أـنـ كـلـ صـفـةـ صـرـيقـةـ كـذـلـكـ وـهـذـهـ الصـفـةـ اـسـمـ لـفـظـاـ فـعـلـ مـعـنـىـ وـمـنـ ثـمـةـ حـسـنـ عـطـفـ الـفـعـلـ عـلـيـهـاـ نـحـوـ ﴿فَلَمَغِيرَتِ صُبْحًا﴾ فـأـثـرـنـ يـهـ نـقـعـاـ ﴿﴾ وـلـمـ يـؤـتـ بـهـاـ فـعـلـاـ كـرـاهـةـ أـنـ يـدـخـلـوـاـ عـلـىـ الـفـعـلـ مـاـ هـوـ عـلـىـ صـورـةـ أـلـ الـمـرـادـ بـالـصـفـةـ بـالـأـسـمـ فـرـاعـوـاـ الـحـقـينـ .

قوله : كـاسـمـيـ الـفـاعـلـ وـالـمـفـعـولـ :ـ وـأـمـلـةـ الـمـبـالـغـ إـذـ أـرـيـدـ بـهـاـ الـحـدـوـثـ فـإـنـ أـرـيـدـ بـهـاـ الـثـبـوتـ كـالـمـؤـمـنـ وـالـصـانـعـ فـهـيـ صـفـةـ مـشـبـهـةـ وـفـيـهـاـ خـلـافـ وـجـهـ الـمـعـنـىـ أـنـهـ لـاـ تـؤـولـ بـالـفـعـلـ ؛ـ لـأـنـهـ لـلـثـبـوتـ وـالـفـعـلـ لـلـتـجـدـدـ وـالـحـدـوـثـ وـمـنـ ثـمـةـ كـانـتـ أـلـ الدـاـخـلـةـ عـلـىـ اـسـمـ الـتـفـضـيـلـ غـيـرـ مـوـصـوـلـةـ بـالـلـفـاظـ .

قوله : كـالـأـبـطـحـ :ـ فـهـوـ فـيـ أـلـ أـصـلـ وـصـفـ لـكـلـ مـكـانـ مـنـبـطـحـ أـيـ مـتـسـعـ مـنـ الـوـادـيـ ثـمـ صـارـ اـسـمـاـ لـلـأـرـضـ مـتـسـعـ وـفـيـ التـمـثـيلـ بـهـ إـشـارـةـ إـلـىـ تـرـجـيـعـ كـوـنـ أـلـ الدـاـخـلـةـ عـنـ الـصـفـةـ الـمـشـبـهـةـ مـوـصـوـلـةـ .

قوله : توـصـلـ بـعـربـ الـأـفـعـالـ :ـ أـشـارـ إـلـىـ ضـمـيرـ كـوـنـهـاـ رـاجـعـ إـلـىـ أـلـ وـبـعـربـ مـتـعـلـقـ بـتـوـصـلـ خـبـرـهـ لـاـ أـنـ الضـمـيرـ عـائـدـ عـلـىـ صـلـةـ أـلـ وـبـاءـ بـعـنـىـ مـنـ فـيـهـ خـلـافـ الـظـاهـرـ .

ما أنت بالحَكْمِ التَّرْضِيِّ حُكْمُهُ

[وَلَا الأَصِيلُ ، وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ]

وليس بضرورة عند المصنف . قال : لأنَّه مُتَمَكِّنٌ مِنْ أَنْ يَقُولُ « المُرْضِي » وَرُدَّ بِأَنَّه لَوْقَعَ فِي مَحْذُورٍ أَشَدَّ مِنْ جِهَةِ عَدَمِ تَأْنِيَتِ الْوَصْفِ الْمُسْنَدِ إِلَى الْمُؤْنَثِ ، أَمَّا وَصْلُهَا بِالْجَمْلَةِ الْأَسْمَيَّةِ نَحْوَ :

مِنَ الْقَوْمِ الرَّئُسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ [لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعْدٍ]

فَضَرُورَةُ الْأَنْتَفَاقِ (أَيْ كَمَا) فِيمَا تَقَدَّمَ وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ بِالْتَّاءِ لِلْمُؤْنَثِ (وَأَغْرِبَتْ) لِمَا تَقَدَّمَ فِي الْمُرْعِبِ وَالْمَبْتَيِّ (مَا) دَامَتْ (لَمْ تُضَفْ)

قوله : ما أنت بالحكم إلخ : آخره :

وَلَا الأَصِيلُ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

قوله : وليس بضرورة عند المصنف : بناء على ما ذهب إليه من أن الضرورة ما اضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة أي بحسب العبارات التي يستحضرها حينئذ ومن ثمة قال : لأنَّه مُتَمَكِّنٌ إلخ والجمهور على أنه مخصوص بالضرورة بناء على أن الضرورة عندهم ما وقع في الشعر مما لم يقع مثله في النثر سواء اضطر إليه الشاعر أم لا .

قوله : ورد إلخ : ويرد على هذا الرد أن عدم تأنيث الوصف المسند إلى المؤنث أكثر في الكلام من وصل أَلْ بِالْمُضَارِعِ ، فإنَّه وارد في الشر أَيْضًا فَلَا يَكُونُ الْمَحْذُورُ أَشَدَّ ، ولعل الشارح لهذا أحال الرد فقال ورد ولم يقل وهو مردود وقال المحيسي : مراد الراد أن المرضي لكونه مذكراً لم يصلح لأن يصير بدلاً لتأنيث المؤنث ؛ إذ لعل الشاعر أتى بالفعل المؤنث لعنة موجبة لذلك ولو عند البلاغة وليس بشيء فإنَّ كلام الراد يشعر بأنَّ كون المخذور أشد من حيث إسناد الوصف إلى مؤنث .

قوله : من القوم إلخ : آخره :

لَهُمْ ذَاتُ رِقَابٍ بَنِي مَعْدٍ

وَدَانَتْ أَيْ ذَلْتَ وَخَضَعْتَ .

قوله : فيما تقدم : تذكر ما كتبنا على قوله : ومثل ما فيما تقدم ذا .

قوله : لما تقدم إلخ : أي في أي الاستفهامية والشرطية .

قوله : مالم تضف : أي مدة انتفاء إضافتها المقيدة أَخْدَنَّا مِنْ وَالْحَالِ بحذف صدر صلتها بأن ينتفيما معاً نحو أي هو قائم أو تنفي الإضافة دون الحذف نحو أي قائم أو ينفي الحذف دون الإضافة نحو أيهم هو قائم بهذه الصور الثلاث منطوق عبارته على قاعدة أن النفي إذا توجه

..... لفظاً (و) الحال أَنَّ (صَدْرٌ وَضِلْهَا ضَمِيرٌ) [وذلك الضمير] مُبتدأ (انحذف) بـأَنْ كـانـتْ مـضـافـةً وـصـدـرـ صـلـتـهـا مـذـكـورـاً ، أو غـيرـ مـضـافـةً وـصـدـرـ صـلـتـهـا مـحـذـوفـاً أو مـذـكـورـاً ، فـإـنـ أـضـيـفـتـ وـحـذـفـ صـدـرـ صـلـتـهـا بـيـتـ قـيلـ [بنـاؤـهـا فـيـ هـذـهـ الـحـالـةـ] لـيـتـأـكـيدـ مـشـابـهـتـهـاـ الحـرـفـ منـ حـيـثـ اـفـتـقـارـهـاـ إـلـىـ ذـلـكـ المـحـذـفـ قـلـتـ : وـهـذـهـ الـعـلـةـ مـوـجـودـةـ فـيـ الـحـالـةـ الـثـانـيـةـ فـيـلـازـمـ عـلـيـهـاـ بـنـاؤـهـاـ فـيـهـاـ عـلـىـ أـنـ بـعـضـهـمـ قـالـ بـهـ قـيـاسـاـ - نـقـلـهـ الرـاضـيـ ، وـهـوـ يـرـدـ نـفـيـ الـمـصـنـفـ فـيـ الـكـافـيـةـ الـخـلـافـ فـيـ إـعـرـابـهـ حـيـثـيـعـدـ ثـمـ بـنـاؤـهـاـ عـلـىـ الـضـمـ لـيـشـبـهـهـاـ بـقـبـلـ وـبـعـدـ ؛ لـأـنـهـ حـذـفـ مـنـ كـلـ وـاحـدـ مـاـ يـسـيـئـهـ وـمـثـالـ بـنـائـهـاـ فـيـ الـحـالـةـ الـرـابـعـةـ قـرـاءـةـ الـجـمـهـورـ : ﴿ ثـمـ لـتـزـعـتـ مـنـ كـلـ شـيـعـةـ أـيـهـمـ أـشـدـ ﴾ بـالـضـمـ .

(وـبـعـضـهـمـ) كـالـخـلـيلـ وـبـونـسـ (أـغـرـبـ) أـيـاـ (مـطـلـقاـ) إـنـ أـضـيـفـتـ وـحـذـفـ صـدـرـ صـلـتـهـاـ ، وـقـدـ قـرـئـ شـادـاـ فـيـ الـآـيـةـ الـسـابـقـةـ بـالـتـصـبـ وـأـوـلـتـ قـرـاءـةـ الـضـمـ عـلـىـ الـحـيـكـاـيـةـ أـيـ الـذـيـ يـقـالـ فـيـهـمـ أـيـهـمـ أـشـدـ .

إـلـىـ مـقـيـدـ بـقـيـدـ صـدـقـ بـاـنـتـفـاءـ الـمـقـيـدـ وـالـقـيـدـ مـعـاـ وـاـنـتـفـاءـ الـمـقـيـدـ فـقـطـ وـاـنـتـفـاءـ الـقـيـدـ فـقـطـ فـمـنـ ثـمـةـ قـدـمـهـاـ الشـارـحـ وـجـعـلـهـاـ تـفـصـيـلـاـ لـكـلامـ النـاظـمـ ، وـأـمـاـ إـذـاـ أـضـيـفـتـ وـحـذـفـ الـصـدـرـ فـبـنـيـ وـهـذـهـ الصـورـةـ مـفـهـومـ كـلـامـهـ ؛ وـلـذـاـ فـرـعـهـاـ عـلـيـهـ .

قولـهـ : لـفـظـاـ : زـادـهـ لـلـزـومـهـاـ الإـضـافـةـ .

قولـهـ : مـبـتـداـ : بـيـانـ لـلـوـاقـعـ ؛ لـأـنـ صـدـرـ صـلـتـهـاـ إـذـاـ كـانـ ضـمـيرـاـ لـابـدـ أـنـ يـكـونـ مـبـتـداـ قـالـ الصـبـانـ وـنـقـلـ عـنـ أـيـ حـيـانـ أـنـهـاـ إـذـاـ وـصـلـتـ بـظـرـفـ أـوـ مـجـرـوـرـ أـوـ جـمـلـةـ فـعـلـيـةـ أـعـرـبـتـ إـجـمـاعـاـ .

قولـهـ : مـنـ حـيـثـ اـفـتـقـارـهـاـ إـلـىـ ذـلـكـ المـحـذـفـ : يـعـنـيـ أـنـهـ يـكـونـ فـيـ أـيـ حـيـثـيـعـدـ اـفـتـقـارـانـ اـفـتـقـارـ إـلـىـ جـمـلـةـ الـصـلـةـ وـاـفـتـقـارـ إـلـىـ ذـلـكـ المـحـذـفـ مـنـ حـيـثـ إـنـهـ مـحـذـفـ لـاـ مـنـ حـيـثـ إـنـهـ جـزـءـ الـصـلـةـ فـإـنـ الـاحـتـيـاجـ إـلـيـهـ مـنـ هـذـهـ الـحـيـثـيـةـ مـوـجـودـ إـذـاـ كـانـ مـذـكـورـاـ أـيـضاـ وـاـفـتـقـارـهـاـ بـالـرـفـعـ عـلـىـ أـنـهـ مـبـتـداـ وـالـخـبـرـ مـحـذـفـ أـيـ ثـابـتـ وـنـحـوـهـ وـذـلـكـ عـلـىـ الـلـغـةـ الـفـصـيـحـةـ مـنـ لـزـومـ إـضـافـةـ حـيـثـ إـلـىـ الـجـمـلـ وـيـجـوزـ جـرـهـ عـلـىـ غـيرـ الـفـصـيـحـةـ .

قولـهـ : عـلـىـ أـنـ بـعـضـهـمـ قـالـ بـهـ : عـلـىـ إـمـاـ لـلـاستـعـلـاءـ أـيـ وـالـتـحـقـيقـ عـلـىـ أـنـ إـلـخـ أـوـ أـنـهـ لـلـاسـتـدـرـاـكـ بـمـنـزـلـةـ لـكـنـ فـلـاـ تـعـلـقـ بـشـيـءـ قـالـهـ الـأـمـيرـ .

قولـهـ : قـيـاسـاـ : أـيـ عـلـىـ مـاـ إـذـاـ أـضـيـفـتـ وـحـذـفـ صـدـرـ صـلـتـهـاـ لـاـ سـمـاعـاـ .

قولـهـ : عـلـىـ الـحـكـاـيـةـ : فـأـيـ حـيـثـيـعـدـ اـسـتـفـهـاـ مـبـتـداـ وـأـشـدـ خـبـرـهـ ، وـلـاـ يـخـفـيـ أـنـهـ تـكـلـفـ غـيرـ مـتـبـادرـ مـنـ الـآـيـةـ .

(وَفِي ذَا الْحَدْفِ) أي حذف صدر الصلة الذي هو العائد (أَيْ أَغْيُرْ أَيْ) من بقية المؤصلات (يَقْتَفِي) أي يتبع ولكن بشرط ليس في أي ، وأشار إليه قوله : (إِنْ يُسْتَطِلُّ وَضَلُّ) أي يوجد طويلا نحو : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ أي الذي هو في السماء إله (وَإِنْ لَمْ يُسْتَطِلُّ) الوصل (فالحذف) للعائد (نَزْرٌ) أي قليل قوله :

[مَنْ يُغْنِي بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفَةٌ
أَيْ بِمَا هُوَ سَفَةٌ (وَأَبْوَا) أَيْ امْتَنَعَ النَّحَا]

قوله : الذي هو العائد : أخذ كونه عائداً من قوله فيما سبق ضمير وأشار به إلى أن الكلام في حذف صدر الصلة هنا من حيث إنه عائد بخلافه في أي ؟ فإن الكلام في حذفه هناك من حيث إنه شرط لبنائها .

قوله : أي يوجد طويلاً : يعني أن السين والتاء لوجود الشيء على صفة كاستعظامه أي وجدته عظيماً لا لعد الشيء كذا ولا زائداً كما قيل ؛ لأن هذا الافتفاء مشروط بوجود الطول لا بعدها طويلة كما لا يخفى ، ولأن القول بالزيادة خلاف الأصل قال في التصريح : وطول الصلة إما بعمول الخبر أو نعته أو غير ذلك سواء تقدم المعمول على الخبر نحو : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ﴾ ففي السماء متعلق بإله ؛ لأنه يعني معبد أو تأثر نحو قولهم : ما أنا بالذي قائل لك سوءاً حكاها الخليل .

قوله : أي قليل : لا يقاس عليه إلا في لاسيما زيد فإنهم جوزوا إذا رفع زيد أن تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدأ ممحوف وجوباً باطراد لتنزيتهم لاسيما منزلة إلا الاستثنائية وهي لا يصرح بعدها بجملة قاله في المغني .

قوله : من يعن بالحمد إلخ : آخره :

وَلَمْ يَحْدُدْ عَنْ سَبِيلِ الْجَدِ وَالْكَرَمِ

ويعن بالبناء للمجهول على اللغة المشهورة ؛ أي من يهتم بحمد الناس إيه لرغبته فيه ويحدد من حاد إذا مال .

قوله : امتنع النحاة : لم يرجع الضمير إلى العرب كما في قوله والحدف عندهم ؛ لأن هذا الإباء غير معلوم من نفس كلامهم لاحتمال الحذف في ما إذا صلح الموجود لصلة مكملة فلا يسند الامتناع إليهم وإنما هو حكم من النحاة معلوم من إبطاق العرب على ذكر ما يؤدي حذفه إلى الالتباس أو إلى فوات ما هو مقصود على أنه لا يصح نسبة الاختزال إلى العرب ؛ لأنه وصف العائد لا وصفهم ولا تقدير التجويز على هذا التقدير ؛ لأنه فعل النحاة لا فعل العرب .

..... من تجويز (أَنْ يُخْتَرِلْ) أي يقطع العائد ، أي يحذف (إن صالح الباقى لوصل مكمل) كأن يكون جملة أو ظرفًا أو مجرورًا تمامًا لأنه لا يعلم أحذف شيء منه أَمْ لا . (والحذف عندهم كثير منجلي في عائد متصل إن انتصب) وكان ذلك النصب (يُفْعَل) تمامًا كان أو ناقصا (أو وصف) غير صلة الألف واللام فالمنصوب بالفعل (كَمَنْ تَرْجُو) أي تأمل للهبة (يَهْبَ) أي ترجوه وقوله :

[فَأَطْعَمْتُه مِنْ لَحْمِهَا وَسَنَامِهَا]
شَوَّاء وَخَيْرُ الْخَيْرِ مَا كَانَ عَاجِلُهُ
أَيْ مَا كَانَهُ عَاجِلُهُ - كذا قال المصنف خلافاً لِقُومٍ ، والمنصوب بالوصل

قوله : من تجويز أن يختزل : لما كان الاختزال أي الاقتطاع وصفاً للعائد لا للنحوة على أن القطع نفسه أيضاً ليس فعلًا للنحوة بل للعرب فلا يجوز الحكم عليه بأنهم امتنعوا عنه ، وأشار إلى أن الكلام بتقدير مضارف وهو التجويز ؛ لأنه فعلهم .

قوله : أي يقطع العائد أي يحذف : الأول تفسير للمعنى اللغوى والثانى بيان للمراد وأشار إلى أن ضمير يقطع عائد إلى العائد الذى هو صدر الصلة باعتبار وصف العائد به لا باعتبار كونه صدر صلة على سبيل الاستخدام كي يكون أفيد فيشمل الهاء في ضربته من قولك : جاء الذى ضربته في داره ؛ فإنه لا يجوز حذفها ؛ لأن الباقى بعد حذفه صالح للوصل .

قوله : مكمل : أي مكمل للموصول بأن يكون مشتملاً على عائد .

قوله : لأنه لا يعلم إلخ : والحال أن المذوف مقصود لإفاده أمر وعدم العلم به مفوت لها .

قوله : منجلي : المراد بـنجلاء الحذف وجود القرينة عليه فيكون هذا بمثابة التعليل لقوله : كثير .

قوله : وكان ذلك النصب : وأشار به إلى أن بفعل متعلق بانتصب لا يمتصل فإنه مع كونه خلاف الظاهر المتباين يفوت صدارة حرف الشرط .

قوله : تمامًا كان أو ناقصاً : وأشار إلى أنه ليس مراد الناظم بالفعل التام فقط كما توهם بعض الشارحين فإن مذهب الناظم العموم كما قال الشارح كذا قال المصنف خلافاً لِقُومٍ .

قوله : أي تأمل للهبة : بقرينة الجزاء .

قوله : وخير الخير : صدره كما في حاشية حكيم :

فَأَطْعَمْنَا مِنْ لَحْمِهَا وَسَنَامِهَا شَوَّاء

واستشهد به على حذف منصوب الفعل الناقص ؛ لأنه محل خلاف وخير الأول أ فعل التفضيل والثانى صفة مشبهة .

قوله : أي ما كانه عاجله : الهاء خبر كان عائد إلى ما وضمير عاجله عائد على خير الثاني

ليس كالمقصوب بالفعل في الكثرة كقوله :

ما اللّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدْنَاهُ بِهِ [فَمَا لَدِي غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرُّ]

أي الذي الله مؤليكه فضل ، فلا يجوز حذف المنفصل كـ « جاءَ الَّذِي إِيَاهُ ضَرَبَتْ » ولا المقصوب بغير الفعل والوصف ، كالمقصوب بالحرف كـ « جاءَ الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ » ، ولا المقصوب بصلة الألف واللام كـ « جاءَ الَّذِي أَنَا الضَّارِبُهُ » ذكره في التسهيل (كذاك) يجوز (حذف ما بوصف) بمعنى الحال أو الاستقبال

قوله : ليس كالمقصوب بالفعل في الكثرة : قال في التصريح : بل قال الفارسي : لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج : أجازوه على قبح وقال المبرد : رديء جدًا وعلى هذا فيشكل قول الناظم بفعل أو وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف .

قوله : ما الله موليك فضل : تمامه :

..... فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر

قوله : فلا يجوز حذف المنفصل : بشرط أن يكون انفصاله لمعنى يفوت بحذفه بأن كان للتقديم أو لكونه بعد أدلة الحصر وإن لم يكن لذلك جاز نحو **وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ** بناء على تقدير العائد منفصلا ؛ لأنه أرجح أي رزقناهم إيه ؟ أفاده الصبان .

قوله : ولا المقصوب بصلة الألف واللام : بشرط أن يعود على ألل نحو جاءني الضاربه زيد للدلائل بذكر الضمير على اسميتها المخفية وعند حذفه يفوت الدليل فإن عاد إلى غيرها جاز حذفه كمثال الشارح فالتمثيل به سهو كما حكم به المصحح على تمثيل صاحب التوضيح بهذا المثال وقال اللقاني : فيه بحث ؛ إذ التمثيل به للعائد المقصوب بوصف صلة لألل صحيح إذ لم يشترط المصنف أن يكون المقصوب عائد ألل ، لكن في الحكم بعدم جواز حذف نحو هذا العائد بحث ؛ إذ ليس عائد ألل ولا عمدة كاسم إن وخبر كان فانظره فإن الرضي نص على عدم منع حذف مثله .

قوله : بمعنى الحال أو الاستقبال : بخلاف ما إذا كان بمعنى الماضي ؛ لأن الحذف إنما يكون لكون المجرور منصوباً محلأً فالمراد بالوصف كما في التصريح اسم الفاعل فلا يجوز حذف العائد المخوض باسم المفعول نحو جاء الذي أنا مضروبه ؛ لأنه ليس منصوباً محلأً إلا أن تمثيل الشارح لما لا يجوز حذفه بقوله : أو مضروبه أو ضاربه أمس حيث قيد كلاً منها بأمس يدل على أنه ليس المراد بالوصف خصوص اسم الفاعل وإطلاق صاحب التوضيح حيث قال : إذا كان المضاف وصفاً غير ماض أيضاً يدل عليه لا يقال أن قوله أو مضروبه برأسه مثل لما لا يجوز حذفه وغير مقيد بأمس ؛ لأنه ليس في كلام الشارح قيد يخرجه عن الوصف هذا . قال

(خُفِضاً) بإضافته إليه (كَانَتْ قاضٌ) الواقع (يَعْدُ) فعل (أَمْرٌ مِنْ قَضَى) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ أي قاضيه فلا يجوز الحذف من نحو « جاءَ الَّذِي أَنَا غَلَامُهُ ، أَوْ مَصْرُوْبُهُ أَوْ ضَارُبُهُ أَمْسٌ » (كَذَا) يجوز حذف الضمير (الَّذِي جُرِّبَ مَا) أي بمثل الحرف الذي (المُؤْصُولُ جَرْ) لفظاً ومعنى و متعلقاً (كُمْرَ بِالَّذِي مَرَرْتُ) به (فَهُوَ بَرْ) أي مُحْسِنٌ ، فإن جُرّ بغير ما جُرّ المؤصل لفظاً كـ « مررت بالذي مررت عليه » أو معنى كـ « مررت بالذي مررت به على زيد » أو متعلقاً كـ « مررت بالذي فرحت به » لم يجُزَ الحذف .

الأشموني إنما لم يقيد الوصف بكونه عاملاً اكتفاء بإرشاد المثال إليه .

قوله : حذف الضمير : نعلم تغيير التعبير من العائد إلى الضمير للإشارة إلى مغايرة هذا النوع من الحذف للأنواع السابقة ؛ لأنه حذف العائد بعامله .

قوله : أي بمثل الحرف الذي : أشار إلى أن الكلام بتقدير مضاف وإلى أن ما عبارة عن الحرف بقرينة المثال .

قوله : لفظاً : لم يستترطه بعضهم فجوز الحذف في نحو حللت في الذي حللت به أي فيه قال المصحح وفيه نظر ؛ لأنه لا يعلم نوع المذوف .

قوله : كمررت بالذي مررت عليه : في بعض النسخ غضبت عليه وهو سهو من الناسخ ؛ لأن المقصود التمثيل لاختلاف لفظ الجار فقط كما لا يخفى .

قوله : كمررت بالذي مررت به على زيد : فإن الباء الأولى للإلصاق والثانية للتعدية .

قوله : أو متعلقاً : جوز بعضهم أن يكون المتعلقان مختلفي اللفظ دون المعنى كسررت بالذي فرحت به وخرج عليه قوله تعالى : ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمِرُ﴾ أي أُمِرَ بما تؤمر به وقول الشارح أو متعلقاً يميل إليه لاسيما وقد مثل لاختلاف المتعلق بمررت بالذي فرحت به وبقي شرطان وهما : أن لا يكون العائد عمدة كمررت بالذي مر به ، ولا محصوراً كمررت بالذي ما مررت إلا به ، أما حذفه في نحو ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ أي به فسماعي .

الخامس من المعارف - المعرف بأدلة التعريف

أي بالته . (أَلْ) بِجُمْلَتِهِ هَلْ هِيَ (حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ الْلَامُ فَقَطْ) فِيهِ خِلَافٌ : فالخليل على الأول ورجحه المصنف في شرح الكافية والتسهيل ، فالهمزة همزة قطع وعاملوها معاملة الوصل في الدرج ، وسيبوه والجمهور - كما قال أبو البقاء في شرح التكملة - على الثاني فالهمزة اجتنبت للنطق بالساكن وجذم المصنف في فصل زيادة همزة الوصل لأن همزة أَلْ وَصْلٌ يُشَعِّرُ بِتَرْجِيمِهِ لِهَذَا الْقَوْلِ ، ولسيبوه قول آخر : إنها

المعرف بأدلة التعريف

قال الصبان الأنصب والأنسب بتراجمي بقية المعارف أن يقول ذو الأداة وأقول عدل عنه لشمول ذو الأداة جميع ما دخله أَلْ سواء كانت للتعریف أو زائدة أو للمح ولا يخفى أن الكلام إنما هو فيما دخله أَلْ المعرفة والتعبير بأدلة التعريف أولى من التعبير بأَلْ لجريانه على جميع الأقوال وصدقه على أم في لغة حمير .

قوله : هل هي حرف تعريف إلخ : حل معنى وأشار بقوله : فيه خلاف إلى أن أو لتنوع الخلاف لا للشك ؛ لأن المقصود بيان الخلاف لا بيان الشك كما لا يخفى .

قوله : فقط : الفاء قيل زائدة لتزيين اللفظ فقط بمعنى حسب وقيل في جواب شرط مقدر فقط بمعنى انه فيكون اسم فعل أو بمعنى حسب أي إذا عرفت ذلك فاته عن طلب غيره فهو حسب أي كافيكم قاله الصبان .

قوله : كما قال أبو البقاء إلخ : متعلق بالمعطف لعزة النقل في كون الجمهور على الثاني .

قوله : يشعر بترجمته إلخ : قال يشعر لاحتمال أن يكون ترجيحاً للقول الثاني لسيبوه فإن الهمزة عليه أيضاً للوصل ولاحتمال أن يكون مراده بكونها همزة وصل هناك أنها تسقط في الدرج فيجري على الأقوال كلها وحمله على الإشعار بترجمة القول الأول لكونه هو المشهور من مذهبة .

قوله : ولسيبوه قول آخر إلخ : لم يدخل هذا القول في قول الناظم أَلْ حرف تعريف لجريه في شرح كلام الناظم على ما هو المشهور واعلم أن سيبويه قال في بعض كلامه أن همزة أَلْ زائدة ففهم الجمهور من كلامه هذا أن مذهبة هذا أن المعرف اللام وحدها وقال ابن مالك : مراده أن المعرف أَلْ والألف زائدة معتد بها وضعاً كهمزة اضرب واللام الأولى من المشددة في لعل فهي زائدة فيها لا عليها واستدل على ذلك كما في شرح القطر بموضع أوردها من كلام سيبويه فليس لسيبوه قولان فقول الشارح ولسيبوه قول آخر باعتبار أن الجمهور قالوا أن قوله هو هذا وابن مالك قال أن قوله هو ذاك وإنما فالاختلاف اختلف فهم .

بِحُمْلَتِهَا حَرْفٌ تَعْرِيفٌ وَالْأَلْفُ زَائِدَةً (فَنَمَطٌ عَرَفْتَ) أَيْ أَرَدْتَ تَعْرِيفَهُ (قُلْ فِيهِ النَّمَطُ) وَهُوَ ثَوْبٌ يُطْرَخُ عَلَى الْهَوْدَجِ وَالْجَمْعُ « أَنَاطٌ » .

وَاعْلَمْ أَنْ أَلْ يَكُونُ لَا سِتْغَرَاقٌ أَفْرَادُ الْجِنْسِ إِنْ حَلَّ مَحْلَهَا كُلَّاً عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ

قوله : فَنَمَطٌ عَرَفْتَ إِلَيْهِ : نَمَطٌ مُبْتَدَأٌ مَعْرِفَةٌ ؛ لَأَنَّ الْمَرَادَ لِفَظَهُ وَعَرَفَ بِعْنَى أَرَدْتَ تَعْرِيفَهُ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِهِ فِي أَوْ مِنْ ضَمِيرِ قُلْ عَلَى مَا فِي بَعْضِ النَّسْخِ مِنْ قُولِ الشَّارِخِ أَيْ أَرَدْتَ تَعْرِيفَهُ أَوْ فَعْلَ شَرْطٍ مَحْذُوفٍ لِلضَّرُورَةِ عَلَى مَا فِي بَعْضِهَا الْآخَرِ مِنْ قُولِهِ : أَيْ إِذَا أَرَدْتَ تَعْرِيفَهُ وَالْأُولُى لِفَظًا لِسَامِتِهِ عَنِ الْحَذْفِ وَالثَّانِي أُولَى مَعْنَى ؛ لَأَنْ جَزَّالَةَ الْمَعْنَى تَقْتَضِي الشَّرْطِيَّةَ لَا الْحَالِيَّةَ وَقَدْرَ إِذَا دُونَ أَنْ ؛ لَأَنْ تَعْرِيفَهُ أَمْرٌ وَاقِعٌ لَا مُتَرَدِّدٌ فِيهِ وَقُلْ خَبْرُ عَنِ الْمُبْتَدَأِ دَالُ عَلَى جَوابِ الشَّرْطِ الْمَحْذُوفِ وَالْمَنْمَطِ مَفْعُولُ الْقُولِ وَصَحُّ نَصِبِهِ بِالْقُولِ مَعَ أَنَّهُ مَفْرَدٌ ؛ لَأَنَّ الْمَرَادَ لِفَظَهُ قَالَ الصَّبَانُ : وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ لَا فَائِدَةُ فِيهِ ؛ لَأَنَّهُ فِي غَايَةِ الوضُوحِ وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْبَابُ مَعْقُودًا لِلْمَعْرِفَةِ بِأَدَاءِ التَّعْرِيفِ قَبَحَ أَنْ يُذَكِّرَ الْأَدَاءُ وَلَا يَنْعَطِفُ عَلَى ذِكْرِ الْمَعْرِفَةِ بِهَا وَبِأَنَّهُ قَصْدُ الْإِشَارةِ إِلَى مَحْلِ أَدَاءِ التَّعْرِيفِ وَأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَحْلِ أَدَاءِ التَّنْكِيرِ .

قوله : اعْلَمْ أَنْ أَلْ إِلَيْهِ : اعْلَمْ أَنَّ الْمَسْهُورَ أَنْ أَلْ الْمَعْرِفَةِ قَسْمَانِ :

الأول : لِلْجِنْسِ وَتَحْتَهُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ فَإِنَّهَا لِلْجِنْسِ مِنْ حِيثُ هُوَ هُوَ حِيثُ أَرِيدُ هُوَ بِهَا وَتَسْمَى بِالَّتِي لِبِيَانِ الْجِنْسِ وَالْحَقِيقَةِ وَالَّتِي لِبِيَانِ الْمَاهِيَّةِ وَإِذَا لَمْ يَصُحُّ إِرَادَةُ الْحَقِيقَةِ مِنْ حِيثُ هِيَ هِيَ فَهِيَ لَهَا بِاعتِبَارِ وَجُودِهَا فِي الْخَارِجِ فَتَكُونُ لِلْفَرْدِ الْمُبْهَمِ أَيْ لِلْمَاهِيَّةِ مِنْ حِيثُ وَجُودِهَا فِي إِذَا دَلَّ دَلِيلًا عَلَى إِرَادَةِ الْبَعْضِيَّةِ كَقُولِهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَكَلَهُ الْذِئْبُ ﴾ وَتَسْمَى بِالَّتِي لِلْعَهْدِ الْذَّهْنِيِّ بِاعتِبَارِ أَنَّ الْمَاهِيَّةَ مَعْهُودَةٌ ذَهَنًا وَتَكُونُ لِلْاسْتِغْرَاقِ أَيِّ لِلْمَاهِيَّةِ مِنْ حِيثُ وَجُودِهَا فِي ضَمْنِ جَمِيعِ الْأَفْرَادِ إِذَا لَمْ تَكُنْ لِلْفَرْدِ الْمُبْهَمِ لِعدَمِ دَلِيلِ الْبَعْضِيَّةِ وَعَلَامَتِهِ صَحَّةُ الْإِسْتِشَاءِ كَقُولِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَنَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ قَالُوا : وَالْمَعْرِفَةُ بِأَلِّ الَّتِي لِلْجِنْسِ حَقِيقَةُ فِي الْمَاهِيَّةِ مِنْ حِيثُ هِيَ وَاسْتَعْمَالُهُ فِي الْفَرْدِ كُلُّاً أَوْ بَعْضًا لِوَجْدِ الْحَقِيقَةِ فِيهِ لَا بِخُصُوصِهِ أَيْضًا حَقِيقَةٌ لَمَّا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ استَعْمَالَ الْمُطْلَقِ فِي الْمَقِيدِ مِنْ حِيثُ إِنَّهُ مَا يَصِدِّقُ عَلَيْهِ لَا بِاعتِبَارِ خُصُوصِهِ حَقِيقَةٌ كِإِطْلَاقِ الْإِنْسَانِ عَلَى زِيدٍ .

والقسم الثاني : لِلْعَهْدِ أَيِّ لِلْإِشَارةِ إِلَى حَصَّةٍ مِنَ الْحَقِيقَةِ مَعْهُودَةٌ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطِبِ وَاحِدًا كَانَ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً وَتَسْمَى بِالَّتِي لِلْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ وَذَلِكَ لِتَقْدِيمِ ذِكْرِ الْحَصَّةِ كَقُولِهِ تَعَالَى : ﴿ مَثُلُ نُورٍ كَمِشْكُوفٍ فِيهَا مُضِيَّ الْمُضِيَّ فِي رُجَاجَةِ الرُّجَاجَةِ ﴾ أَوْ لِحُضُورِهِ كَقُولِهِ تَعَالَى : ﴿ الَّيْوَمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ ﴾ وَكَمَا فِي وَصْفِ الْمَنَادِيِّ وَاسْمِ الإِشَارةِ نَحْوَهُ : يَا أَيُّهَا الْرَّجُلُ ، وَهَذَا الرَّجُلُ أَوْ لِعْنِ الْمُخَاطِبِ بِهَا بِالْقَرَائِنِ وَهَذِهِ هِيَ الَّتِي سَمَاهَا الْبَعْضُ كَالْشَّارِخِ

ولاستغراق صفات الأفراد إن حلّ على سبيل المجاز ، ولبيان الحقيقة إن أُشير بها وبمحبوبها إلى الماهية من حيث هي ،

بالتالي للعهد الذهني باعتبار أن تلك الحصة معلومة في ذهن المخاطب لا بالحضور وتقديم الذكر نحو : خرج الأمير إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد ولم يدخلوا القسم الثاني في الأول كما فعل البعض بأن يقولوا أو للماهية من حيث وجودها في ضمن حصة معينه قال السيد في حواشي المطول : لأن معرفة الجنس غير كافية في تعين شيء من أفراده بل يحتاج فيه إلى معرفة أخرى حاصلة من العهد وتقديم التذكرة والحضور ثم قال : ثم الظاهر أن الاسم في المعهود الخارجي له وضع آخر بإزاء خصوصية كل معهود ومثله يسمى وضعاً عاماً ولا حاجة إلى ذلك في العهد الذهني والاستغراق والتعريف الجنسي إذا جعل أسماء الأجناس موضوعة للماهية من حيث هي أه . وهذا التقسيم هو المشهور ، وجعلها بعضهم أربعة أقسام : أحدها للحقيقة ، وثلاثة للفرد وهو الظاهر من كلام الشارح إلا أنه أهل التي يشار بها إلى حصة غير معينة ؛ وذلك لأن الكلام في أول المعرفة ومدخلوها نكرة معنى وجعلها بعضهم ثلاثة ، وذلك بإدخال التي للمفرد المبهم تحت التي للحقيقة ، ولعل وجهه أن الحقيقة تدل على الفرد المبهم دون الحصة المعينة وجميع الأفراد .

قوله : إن حل على سبيل المجاز : كقولك أنت الرجل أي أنت كل رجل مبالغة والمراد منه : أنت الجامع لخصائص كل رجل وقول الشاعر :

ليس على الله بمستكَرْ أن يجمع العالم في واحد
وجه المجاز أن كلاًّ موضوع لإحاطة أفراد المضاف إليه ؛ فاستعماله في إحاطة صفاته على
تشبيه إحاطة الصفات بإحاطة الأفراد بجامع الشمول واستعمال اللفظ الموضوع لهذا في ذاك
 واستعمال إلا الاستغرافية في استغراق الصفات أيضاً مجاز بتشبثيه استغراق الصفات باستغراق
الأفراد واستعمال اللفظ الموضوع لهذا في ذلك .

قوله : إن حل محلها كل على سبيل الحقيقة : ومنه أول التي للاستغراف العربي كجمع الأمير الصاغة ؛ أي صاغة بلده لا صاغة الدنيا ، فإن كلاًّ من أول وكل الحالة محلها للاستغراف والإحاطة العربية بكل منها حقيقة عرفية فيه .

قوله : إن أُشير بها وبمحبوبها : أعلم أن هذه المعاني إنما هي معان لأول إلا أنها لكونها حرفاً دالاً على معنى في غيرها ومفيدة لهذه المعاني في محبوبها قد تنسب هذه المعاني إليها مع محبوبها كما هنا .

قوله : إلى الماهية من حيث هي : والتي يشار بها إلى حصة غير معينة غير داخلة في التي لبيان الحقيقة على هذا التعريف لذكر قيد من حيث هي فيه ومن إدراجها فيها عرفها والتي يشار بها إلى الحقيقة ، أما من حيث هي أو من حيث وجودها في ضمن حصة غير معينة ومن

..... ولتعريف العهد الذهني والحضورى والذكري (وقد تزأد لازماً) بأنّ كان ما دخلت عليه معرفاً بغيرها (كاللات) اسم صَنَمْ كان بمكة (وآلآن) اسم للوقت الحاضر ، وهو مبنيٌّ ليتضمنه معنى آل الحضورى قيل : وهذا من الغريب لكونهم جعلوه متنضمّنا معنى آل الحضورى ، وجعلوا آل المؤودة فيه زائدة وبنى

عمها للتي للاستغراف أيضاً زاد ، أو من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد .

قوله : ولتعريف العهد الذهني إلخ : أي أن أشير بها وبمحبوبها إلى حصة معهودة في ذهن المخاطب أو معهودة بحضورها أو سبق ذكرها واكتفى الشارح عن هذا بسابقه هذا والمشهور تسمية التي يشار بها للفرد المبهم بالتي للعهد الذهني باعتبار تعين ماهيته في الذهن ويقابلها التي للعهد الخارجي وهي التي يشار بها إلى المعهود في الخارج وهو الذي قسمه الشارح إلى الأقسام الثلاثة .

قوله : وقد تزاد : لما ذكر الناظم آل المعرفة أراد أن يستطرد بذلك غيرها والمراد بزيادتها كونها غير دالة على معنى من التعريف واللمح فخرج عنها التي للمح وكذا التي صارت مع محبوبها علماً بالغلبة فإنها كما قالوا للعهد وسيأتي عن عبد الحكيم .

قوله : بأنّ كان ما دخلت عليه معرفاً بغيرها : أي مع زياتها ؛ لأنّه تفسير للزوم الزيادة فخرج عنها التي للمح والتي صارت مع محبوبها علماً بالغلبة والتي للاضطرار ؛ لأنّ الأولين ليسا بزائدين ، ولأنّ الآخرين ليس ما دخلتا عليه معرفاً بغيرهما بل التي للغلبة مدخلوها معرف بها ، والتي للاضطرار مدخلوها منكر .

قوله : وآلآن : اعلم أن النحاة اتفقوا على أنّ الآن اسم للزمن الحاضر وملازم لفتح الآخر ثم اختلفوا فالجمهور على أنه علم جنس للزمن الحاضر ومبنيٌّ إما ليتضمنه معنى الإشارة التي كان من حقها أن يوضع لها لفظ ، أو ليتضمنه معنى آل الحضورى ويرد عليه أنه إنما يحكم على الاسم بأنه علم جنس لجريان أحكام المعارف عليه فهي علمية تقديرية يحكم بها عند الضرورة ولا ضرورة هنا لعدم جريان أحكام المعارف عليه ، وذهب بعضهم إلى أنه اسم إشارة ومبنيٌّ لما تبني له أسماء الإشارة ويرد عليه أن الظاهر أنّ الآن هي آن التي هي اسم زمان زيدت عليها آل ، فجعلها اسم إشارة يستلزم أن تكون كلمة أخرى وهو مخالف للظاهر فلما لم يقم دليل صحيح لا على أنها علم جنس ولا على أنها اسم إشارة أضرب الشارح عنهم وأخذ بما هو محقق فقال : اسم للزمن الحاضر ولم يصلح سبباً لبنائه حينئذ إلا ليتضمنه معنى آل الحضورى ، وذهب بعضهم إلى أنه معرب وأول فيه للعهد الحضوري ليست زائدة قال الشارح في النكت : وهذا قول لا يمكن القدح فيه وهو الراجح عندي والقول بنائه لا توجد له علة صحيحة .

قوله : قيل وهذا من الغريب إلخ : فيه إيماء إلى تضعيه وفعلوا ذلك ؛ لأنّهم قالوا بنائه ولم

على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت فتحة ليكون بناؤه على ما يستحقه الظروف (والذين ثم اللاتي) جمع التي . وهذا على القول بأن تعريف المؤصول بالصلة ، وأما على القول بأن تعريفه باللام إن كانت فيه وبنيتها إن لم تكن فليست زائدة (و) تزداد زيادة غير لازمة بأن دخلت (لاضطرار كنوات الأوبر) في قول الشاعر :

[ولقد جنئتك أكموا وعساقلأ] ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
 أراد بنات أوبر وهو ضرب من الكمة (كذا وطبت النفس) في قول الشاعر :
 رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صدّثت وطبّت النفس (ياقيش) عن عمرو
 أراد نفسها ، قوله : (السرى) معناه الشريف تم به البيت .
 (وبغض الأعلام) المنقوله (عليه ألل دخلا لللمح ما) أي لأجل ملاحظة الوصف

يجدوا علة ظاهرة .

قوله : وتزداد زيادة غير لازمة : هذا مفهوم من المقابلة .

قوله : ولقد جنئت إلخ : أي جنت لك بالحذف والإيصال وجسنه موازنته لنهاية ، والعساقل جمع عسقول أصله عساقل كعصافير وعصافور ضرب من الكمة .

قوله : أراد بنات أوبر : لأنه علم جنس لضرب من الكمة رديء كما نص عليه سيبويه وزعم المبرد أن بنات أوبر ليس بعلم ؛ فألف عنده ليست بزائدة بل معرفة قاله الأشموني .

قوله : وجوهنا : أكابرنا أو ذواتنا وعن عمر متعلق بصدقت .

قوله : وبغض الأعلام المنقوله : قيده بقرينة قوله : نفلا قوله : لللمح ؛ لأن اللمح يستلزم الملموح عنه ، وأفهم هذا أن جميع الأعلام المنقوله لا ثبت له ذلك وهو كذلك فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف ؛ إذ الباب سماعي قاله الأشموني .

قوله : عليه ألل دخلا : أشار إلى أن ألف دخلا للإطلاق لا للثنية باعتبار ألف واللام ؛ لأنه خلاف الظاهر كما قال الناظم ألل حرف تعريف ولم يقل حرقا تعريف .

قوله : أي لأجل ملاحظة الوصف : أشار إلى أن اللمح يعني الملاحظة وإلى أن ما عبارة عن الوصف ؛ لأن الملاحظ بألف لابد وأن يكون وصفا وإن كان داله غير وصف بأن كان مصدراً أو جامداً إلا أنه لابد أن يدل على وصف ومن ثمة مثل ثلاثة أمثلة قوله : قد كان عنه بتقدير مضاف أي عن داله وضمير كان عائد على بعض الأعلام .

الّذى (قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلَا كَالْفَضْلِ) يُسَمِّى بِهِ مَنْ يَتَفَاعَلُ بِأَنَّهُ يَعِيشُ وَيَصِيرُ ذَا فَضْلٍ (وَالْحَارِثُ) يُسَمِّى بِهِ مَنْ يَتَفَاعَلُ بِأَنَّهُ يَعِيشُ وَيَخْرُوْثُ (وَالنَّعْمَانُ فَذِكْرُ ذَا) أَيْ أَلْ (وَحْدَفُهُ) بِالنَّسْبَةِ إِلَى التَّعْرِيفِ (سِيَّانٌ) .

(وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْعَنْهَةِ مَضَافٌ) كَابِنْ عَبَاسٍ وَابْنْ عُمَرَ وَابْنَ مَسْعُودَ لِلْعَبَادَةِ (أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالْعَقَبَةِ) لِإِيلَةِ ، وَالْمَدِينَةِ لطَبِيَّةٍ ، وَالْكِتَابِ لِكِتَابِ سِيَّوْيَهِ . ثُمَّ

قوله : كَالْفَضْلِ إِلَخْ : قال الخضرى : قدمه لدلالته على الوصف أي الحدث بالتطابقة والحدث يدل عليه بالتضمن ، وأخر النعمان ، لأن دلالته على وصف الحمرة التزامية ، لكونه في الأصل اسمًا للدم وكون أل في النعمان عارضة للمح ينافي تمثيله به في التسهيل لما قارنت وضعه إلا أن يقال يحتمل أن العرب سموا بالنعمان فتلزمه أل وبنعمان فتدخله للمح قال الشمني : ومن الأول النعمان بن المنذر ملك العرب ؟ لأنه لم يسمع بغير أل اه . أقول ومن الثاني نعمان بن ثابت للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه .

قوله : وَالنَّعْمَانُ : أي إن سمي به الأحمر وحيثند تدخل عليه للمح إلى الحمرة الازمة للمعنى المقصول عنه وهو الدم ولا تفأله في هذه التسمية بل هي مجرد المناسبة .

قوله : بِالنَّسْبَةِ إِلَى التَّعْرِيفِ : أي لا بالنسبة إلى المح فإنه إن قصدت المح يجب ذكره وإن لم تقصده يجب حذفه .

قوله : وقد يصير إلخ : في الصبان قال ابن هشام : ذكره في باب العلم أحسن ؟ فيقال : العلم ضربان : علم بالوضع ، علم بالغلبة ؛ لأن النوعين المضاف وذا أل يكونان حيثند مذكورين في مركبها بخلاف ذكر المضاف هنا فإنه استطراد .. اه .

قوله : مضاف : أي مع المضاف إليه وكذا قوله : أو مصحوب أل أي مع أل إلا أنه لما كان المقصود تقسيم الذي صار علماً بالغلبة لا التنصيص على أن ذاته ما هو تسامح في التعبير .

قوله : للعَبَادَةِ : هذا بحسب اللغة وأما بحسب الاصطلاح فيطلق على ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وابن عمرو بن العاص دون ابن مسعود لموته قبل إطلاق هذا الاسم عليهم قال الشارح في ألفية مصطلح الحديث :

والبَحْرُ وَابْنَا عَمَرَ وَعُمَرَ وَابْنَ الزَّبِيرِ فِي اشْتِهَارِ يَجْرِي
دُونَ ابْنِ مَسْعُودَ لِهِمْ عَبَادَةٌ وَغَلَطُوا مِنْ غَيْرِ هَذَا مَالَهُ

قوله : أو مصحوب أل : أي مع أل وهي للعهد كما قالوا قال عبد الحكيم : وأل فيه لإفادتها العهد عوض عن العلمية الوضعية وليس علماً غالباً مع التنكير ثم لحقته ألل حتى يقال اجتمع فيه معرفان اه . فأل فيه داخلة في المعرفة وإفرادها بالذكر لبيان علميتها مع مدخولها

الّذِي صَارَ عَلَمًا بِغَلْبَةِ الإِضَافَةِ لَا شُتَرْعٌ مِنْهُ يَنْدَأُ وَلَا بِغَيْرِهِ كَمَا قَالَ فِي شِرْحِ الْكَافِيَّةِ .

(وَحَذْفَ أَلْ ذِي) مِنَ الاسم الّذِي صَارَ عَلَمًا بِغَلْبَتِهَا (إِنْ ثَنَادٍ أَوْ ثُضِيفٍ أَوْ جِبٍ) نَحْوَ « يَا أَغْشَى » وَ « هَذِهِ مَدِينَةُ الرَّهْشُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ » (وَفِي غَيْرِهِمَا) أَيْنِي غَيْرِ النَّدَاءِ وَالإِضَافَةِ (قَدْ تَسْخَذِفُ) أَلْ بِقَلْةٍ نَحْوَ « هَذَا عَيْوَقٌ طَالِعًا » .

وَالْجَرَاءُ أَحْكَامُهَا عَلَيْهَا .

قوله : بغلبة الإضافة : الإضافة لأدنى ملابسة أي بغلبة استعماله مع الإضافة وكذا قوله : بغلبتها .

قوله : ولا بغيره : وهي الإضافة كابن عباس .

قوله : وحذف أل ذي : مفعول مقدم لأوجب قوله : ذي أي التي في الغلبة وخصبها بالذكر مع أن المعرفة كذلك احترازاً عن غيرها من الزائدة اللاحزة على ما مر تحقيقه .

قوله : بقلة : وهو شاذ مقصور على السماع .

قوله : هذا عيق : هو فيقول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم وضع لكل عائق ثم غالب على النجم المعروف لزعمهم أن الدبر أن يطلب الشريا ، والعيوق يعوقه عنها ؛ لأنه بينهما .

هذا باب الابتداء

وقدّم أحکام المبتدأ على الفاعل تبعاً لسيوطيه وبعضهم يقدّم الفاعل وذلك مبنيٌ على القولين في أنَّ أصل المرووعات هل هو المبتدأ أو الفاعل؟

ووجه الأول : أنَّ المبتدأ مبتدأ به الكلام ، وأنَّه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر ، والفاعل يزول فاعليته إذا تقدّم وأنَّه عامل ومعمول ، والفاعل معمول ليس غيره .

ووجه الثاني : أنَّ عامله لفظي ، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي ، وأنَّه إنما رفع للفرق بينه وبين المفعول ، وليس المبتدأ كذلك ، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق يين المعاني .

ثُمَّ المبتدأ اسم متجدد عن العوامل اللفظية غير المزيدة مُخْبِر عنه أو وصف رافع

الابتداء

ما كان الابتداء سبباً لكون المبتدأ مبتدأ والخبر خبراً ؛ لأنَّ عامل في المبتدأ ، والمبتدأ عامل في الخبر كان في الترجمة به استغناء عنهما مع الاختصار والإشارة إلى عدم تلازم المبتدأ والخبر أما المبتدأ وإن كان سبباً لكون الخبر خبراً إلا أنه لا تخلو الترجمة به عن شائبة الاقصار والترجيح بدون مرجع ؛ لأنَّه من ذكر أحد المتقابلين بدون الآخر .

قوله : مبدوء به : أي بحسب الرتبة دائمًا وبحسب الذات غالباً .

قوله : وأنَّه عامل ومعمول : أي من حيث إنه مبتدأ والفاعل من حيث إنه فاعل معمول لا غير وحال عن شرف العاملية .

قوله : إنما رفع للفرق : هذا بحسب ملاحظة الواقع ، وأما بحسب الذكر : فالذى للفرق غالباً هو نصب المفعول ولا يخفى أنَّ وجوه أصالة المبتدأ صفات المبتدأ نفسه ، وأما وجهاً أصالة الفاعل فأحددها صفة لعامله والآخر صفة لإعرابه والاستدلال على أصالة الشيء بصفاته أقوى من الاستدلال على أصالتها بصفات متعلقاته .

قوله : عن العوامل : ألل للجنس .

قوله : لا يزول عن كونه مبتدأ إلخ : من قبيل سلب العموم لا عموم السلب وذلك فيما جاز تقاديمه ولا يرد نحو زيد قام بخلاف الفاعل فإنه يزول دائمًا بالتقديم .

قوله : غير المزيدة : أي وشبهها في عدم التعلق بشيء كرب ولعل الجارة ، وغير حال عن العوامل ، أو وصف له باعتبار تعرف غير بإضافته إلى ماله ضد واحد .

قوله : مخبر عنه : أي محدثاً عنه ؛ فالإخبار لغوي لا مذكوراً بعده خبره الاصطلاحى

لمكتفى به فالاسم يعمم الصریح والمؤول ، والقید الأول يخرج الاسم في بابي كان ، وإن ، والمفعول الأول في باب ظن ، والثاني يدخل نحو « بحسبك درهم » على أن شيخنا العلامة الكافيجي يرى أنه خبر مقدم وأن المبدأ درهم نظرا إلى المعنى والثالث يخرج أسماء الأفعال و يقيد الوصف بكونه رافعا لمكتفى

للزوم الدور لأخذ الخبر حينئذ في تعريف المبدأ وأخذ المبدأ في التعريف الآتي للخبر قاله الصبان ، وهو قوله أو وصف مرفوعان في بعض النسخ على أنهما نعتان لقوله : اسم ومنصوبان في بعضها الآخر على أنهما حالان من الضمير في مجرد ، وهو أولى ليكون وصفاً نصاً في العطف على مخبراً عنه فيفيد تقابلها معه في كون كل منها خاصاً بنوع من المبدأ ويفيد اشتراط التجريد في الوصف أيضاً ويرد على هذا التعريف نحو غير قائم الزيدان ؛ فإن غير مبدأ وليس مخبراً عنه ولا وصفاً رافعاً ، وأجيب بأن المبدأ مضاد للوصف الرافع والمضاف والمضاف إليه كشيء واحد ، وبأن الوصف وإن خفض لفظاً فهو في قوة المرفوع بالابتداء فكانه قيل : ما قائم الزيدان .

قوله : رافع لمكتفى به : المراد به ما يستغني المبدأ به عن غيره لا ما يستعني به عن الخبر حتى يلزم الدور ويدخل نحو : قائم من نحو : أقائم أبوه زيد .

قوله: يعم الصریح والمؤول: نحو ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُم﴾ وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه .
قوله : يخرج الاسم في بابي كان وإن إلخ : المراد بباب كان النواسخ التي ترفع المبدأ وتنصب الخبر ، وبباب إن عكسها ، وبباب ظن النواسخ التي تنصبها وخص هذه بالإخراج لقربها من المبدأ ولدخولها في قوله : مخبراً عنه ، وخروج غيرها نحو الفاعل ونائبه والخبر بالطريق الأولى .

قوله : نحو بحسبك درهم : أي ما يلي ، حسبك فيه نكرة فإن ولها معرفة نحو بحسبك زيد فالمعرفة هو المبدأ وحسبك الخبر ؛ لأن نكرة لا يتعرف بالإضافة ، وأن تخصص بها ؛ قاله الصبان ، ووجه عدم التعريف أن الإضافة فيه لفظية ؛ لأنها بمعنى كافيتك .

قوله : نظر إلى المعنى : فإن الدرهم دال على الذات وبحسبك دال على الوصف .

قوله : والثالث يخرج أسماء الأفعال : المراد بالثالث قوله : مخبراً عنه أو وصفاً ؛ فإنها قيد واحد وخرجها على الأصح من أنها لا عاملة ولا معملة ، وأما على مذهب من يقول بتصبها على المصدرية لفعل محدود من معناها فتخرج بقيد التجرد ، وأما على مذهب من يجعلها مبدأ ومرفوعها فاعل سد مسد الخبر فينبغي أن تدخل تحت قوله : أو وصف إلخ بتعميم الوصف .
قوله : وبقيد الوصف إلخ : لم يقل والرابع ؛ لأنه ليس رابعاً للقيود الثلاثة ؛ لأنها قيود مطلقة

بـه يـخـرـجـ قـائـمـ مـنـ «ـ أـقـائـمـ أـبـوـةـ زـيـدـ »ـ .

إذا عـلـمـتـ ذـلـكـ فـنـزـلـ المـثالـ عـلـىـ هـذـاـ الحـدـ وـقـلـ :ـ (ـ مـبـتـدـأـ زـيـدـ وـعـاذـرـ خـبـرـ)ـ عـنـهـ (ـ إـنـ قـلـتـ زـيـدـ عـاذـرـ مـنـ اـعـتـدـ)ـ لـاـنـطـبـاقـ الحـدـ عـلـيـهـ (ـ وـ أـوـلـ مـبـتـدـأـ وـالـثـانـيـ فـاعـلـ)ـ أـوـ نـائـبـ عـنـهـ (ـ أـغـنـىـ)ـ الـمـبـتـدـأـ عـنـ الـخـبـرـ (ـ فـيـ)ـ كـلـ وـصـفـ اـعـتـمـدـ عـلـىـ اـسـتـفـاهـ وـرـفـعـ ظـاهـرـاـ أـوـ مـضـمـرـاـ بـارـزـاـ نـحـوـ (ـ أـسـاـرـ ذـانـ)ـ .

(ـ وـقـنـ)ـ عـلـىـ هـذـاـ المـثالـ نـحـوـ «ـ كـيـفـ جـالـسـ الرـيـدانـ »ـ وـ «ـ أـمـضـرـوـبـ الـعـمـرـانـ »ـ وـ لـاـ يـجـوـزـ كـوـنـهـ مـبـتـدـأـ إـذـاـ رـفـعـ ضـمـيرـاـ مـسـتـبـراـ نـحـوـ :ـ قـاعـدـ فـيـ «ـ مـاـ زـيـدـ قـائـمـ وـلـاـ قـاعـدـ »ـ (ـ وـكـاسـتـفـهـامـ)ـ فـيـ اـعـتـمـادـ الـوـصـفـ عـلـيـهـ (ـ النـفـيـ)ـ نـحـوـ :

المـبـتـدـأـ وـهـذـاـ قـيـدـ أـوـلـ نـوـعـ مـنـ وـمـاـ قـالـهـ الـحـشـيـ مـنـ أـنـ لـمـ يـقـلـ وـالـرـابـعـ لـلـلـاـ يـتوـهـمـ أـنـ قـولـهـ :ـ رـافـعـاـ لـكـتـفـيـ بـهـ قـيـدـ لـكـلـ مـنـ الـمـتـعـاطـفـينـ لـيـسـ بـشـيـءـ ؛ـ فـإـنـهـ لـاـ أـحـدـ يـتوـهـمـ أـنـ قـيـدـ خـبـرـاـ عـنـهـ .

قولـهـ :ـ يـخـرـجـ قـائـمـ إـلـخـ :ـ فـلـاـ يـجـوـزـ أـنـ تـعـرـبـ قـائـمـاـ مـبـتـدـأـ وـأـبـوـهـ فـاعـلـهـ سـدـ مـسـدـ الـخـبـرـ وـالـجـمـلـةـ خـبـرـاـ عـنـ زـيـدـ ،ـ أـوـ تـجـعـلـ زـيـدـاـ بـدـلـاـ مـنـ ضـمـيرـاـ بـشـيـءـ لـاـ حـتـيـاجـ الضـمـيرـ إـلـىـ مـفـسـرـهـ ؛ـ فـزـيـدـ مـبـتـدـأـ وـقـائـمـ خـبـرـهـ وـأـبـوـهـ فـاعـلـهـ ،ـ أـوـ أـبـوـهـ مـبـتـدـأـ وـقـائـمـ خـبـرـهـ وـالـجـمـلـةـ خـبـرـ عنـ زـيـدـ ،ـ فـقـائـمـ خـبـرـ إـمـاـ عـنـ زـيـدـ أـوـ عـنـ أـبـوـهـ ،ـ فـيـخـرـجـ بـقـيـدـ التـجـرـدـ ،ـ وـأـسـنـدـ إـخـرـاجـهـ إـلـىـ هـذـاـ الـقـيـدـ ؛ـ لـأـنـهـ بـهـ يـعـلـمـ أـنـ غـيـرـ مـجـرـدـ فـلـوـلـاـ هـذـاـ الـقـيـدـ لـأـعـرـبـ مـبـتـدـأـ وـأـبـوـهـ فـاعـلـهـ سـدـ مـسـدـ الـخـبـرـ فـيـكـوـنـ مـجـرـداـ ،ـ وـأـيـضاـ لـخـرـوجـهـ بـهـ عـلـىـ جـمـيعـ الـمـذـاهـبـ .

قولـهـ :ـ مـبـتـدـأـ زـيـدـ إـلـخـ :ـ قـدـمـ هـذـاـ الـمـصـرـاعـ مـعـ أـنـ حـقـهـ التـأـخـيرـ ؛ـ لـأـنـ بـمـزـلـةـ الـجـزـاءـ ؛ـ لـأـنـ

الـمـقصـودـ بـالـذـاتـ بـيـانـ الـمـبـتـدـأـ وـالـخـبـرـ بـلـ الـمـبـتـدـأـ وـحـدهـ لـاـ المـثالـ ،ـ قـالـهـ الـحـشـيـ .

قولـهـ :ـ لـاـنـطـبـاقـ الـحـدـ عـلـيـهـ :ـ أـيـ عـلـىـ زـيـدـ ؛ـ لـأـنـ الـمـقصـودـ هـنـاـ الـمـبـتـدـأـ وـأـمـاـ الـخـبـرـ فـيـجـيـءـ .

قولـهـ :ـ وـأـوـلـ :ـ سـوـغـ الـابـتـداءـ بـهـ قـصـدـ التـقـسـيمـ ،ـ أـوـ كـوـنـهـ قـرـيـنـاـ لـلـثـانـيـ الـمـعـرـفـ ؛ـ قـالـهـ الـصـبـانـ .

قولـهـ :ـ وـقـسـ عـلـىـ هـذـاـ المـثالـ :ـ قـالـ الـحـشـيـ :ـ أـيـ عـلـىـ كـلـ مـنـ الـهـمـزـةـ وـالـوـصـفـ ؛ـ فـالـقـيـسـ عـلـىـ الـهـمـزـةـ :ـ اـسـمـ الـاـسـتـفـهـامـ ،ـ وـالـقـيـسـ عـلـىـ الـوـصـفـ الـمـذـكـورـ اـسـمـ الـمـفـعـولـ ،ـ أـقـولـ :ـ وـكـذـاـ الـصـفـةـ الـمـشـبـهـ وـاـسـمـ الـتـفـضـيـلـ وـالـمـنـسـوبـ وـالـقـيـسـ عـلـىـ اـسـمـ الـمـذـكـورـ النـائـبـ عـنـ الـفـاعـلـ ،ـ وـقـدـ أـشـارـ الشـارـحـ إـلـىـ ذـلـكـ فـيـ الـمـاثـلـيـنـ ،ـ وـلـلـاـسـمـ الـمـرـفـوـعـ مـقـيـسـ آخـرـ مـنـ جـهـةـ كـوـنـهـ مـشـنـىـ وـهـوـ الـجـمـعـ فـالـأـوـلـىـ أـنـ يـؤـتـىـ بـالـاـسـمـ فـيـ أـحـدـ الـمـاثـلـيـنـ جـمـعـاـ لـيـشـيرـ إـلـىـ ذـلـكـ أـيـضاـ وـلـمـ يـمـثـلـ هـنـاـ لـلـضـمـيرـ الـبـارـزـ ؛ـ لـأـنـ لـقـلـتـهـ يـحـتـاجـ إـلـىـ الشـاهـدـ فـاـكـتـفـيـ بـالـشـعـرـ الـآـتـيـ .

قولـهـ :ـ وـلـاـ يـجـوـزـ كـوـنـهـ مـبـتـدـأـ إـلـخـ :ـ لـأـنـ حـيـنـتـدـ لـيـسـ رـافـعـاـ لـكـتـفـيـ بـهـ لـاـ حـتـيـاجـهـ إـلـىـ مـرـجـعـ الضـمـيرـ .

قولـهـ :ـ نـحـوـ قـاعـدـ :ـ هـوـ خـبـرـ مـبـتـدـأـ مـحـذـوفـ ؛ـ أـيـ وـلـاـ هـوـ قـاعـدـ .

قولـهـ :ـ النـفـيـ :ـ وـلـوـ مـعـنـىـ نـحـوـ :ـ إـنـمـاـ قـائـمـ الـزـيـدانـ ؛ـ لـأـنـهـ فـيـ قـوـةـ مـاـ قـائـمـ إـلـاـ الـزـيـدانـ .

خَلِيلٌ مَا وَافَ بِعَهْدِي أَنْتُمْ [إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مِنْ أَقْاطِعْ]
 و «غَيْرُ قَائِمِ الزَّيْدَانِ» و «مَاضِيَّ وَالْعَمْرَانِ» (وَقَدْ) قال الأَخْفَشُ
 والكُوفِيُّونَ : (يُجَوِّزُ) كون الوصف مُبْتَداً وَلَهُ فاعلٌ يُعْنِي عَنِ الْحَبَرِ مِنْ غَيْرِ اعْتِمَادِ
 عَلَى نَفْيِ وَلَا اسْتِفَاهَامِ (نَحْوُ فَائِزٍ) أَيْ نَاجٍ (أَلُو الرَّشَدْ) بِفَتْحَتِينِ أَيْ أَصْحَابِ
 الْهُدَى (وَالثَّانِي) وَهُوَ مَا بَعْدَ الْوَضْفِ (مُبْتَداً) مُؤَخِّرٌ (وَذَا الْوَضْفِ) بِالرَّفْعِ
 (خَبَرٌ) عَنْهُ مُقْدَمٌ عَلَيْهِ (إِنْ فِي سَوْيِ الْإِفْرَادِ) وَهُوَ التَّثْبِيَّةُ وَالْجَمْعُ السَّالِمُ (طَبَقاً)
 أَيْ مُطَابِقًا لِمَا بَعْدِهِ (اسْتَقَرَّ) هَذَا الْوَضْفُ نَحْوُ (أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ) وَ «أَقَائِمُونَ
 الزَّيْدَوْنِ» .

وَلَا يَجُوزُ كَوْنَ الْوَضْفِ مُبْتَداً وَمَا بَعْدِهِ خَبَرٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَسْنَدَ إِلَى الظَّاهِرِ تَجَزَّأَ
 مِنْ عَلَامَةِ التَّثْبِيَّةِ وَالْجَمْعِ كَالْفَعْلِ ، فَإِنْ تَطَابَقَا فِي الْإِفْرَادِ نَحْوُ «أَقَائِمَ زَيْدٌ» . جَازَ

قوله : خَلِيلٌ مَا وَافَ بِالْخِ : آخِرِهِ :

إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مِنْ أَقْاطِعْ

قوله : وَغَيْرُ قَائِمِ الزَّيْدَانِ : إِدْخَالِهِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ بِاعتِبَارِ أَنَّ الْوَضْفَ فِي قُوَّةِ الْمَرْفُوعِ
 بِالْابْتِدَاءِ ؛ فَكَأَنَّهُ قَيْلٌ : مَا قَائِمَ الزَّيْدَانِ .

قوله : وَقَدْ قَالَ الأَخْفَشُ : أَشَارَ بِهِذَا إِلَى أَنَّ قَدْ لَتَحْقِيقِ لَا لِلتَّقْلِيلِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْافِي الْجَوازِ إِلَّا أَنْ
 يَقَالَ بِتَوْجِهِ التَّقْلِيلِ ؛ إِلَى الْاسْتِعْمَالِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِالْجَوازِ ، وَمَذْهَبُ النَّاظِمِ كَمَا صَرَحَ بِهِ فِي
 التَّسْهِيلِ جَوازِهِ بِقَبْحِهِ ، وَلَمْ يَحْمِلِ الشَّارِحُ قَوْلَهُ : وَقَدْ يَجُوزُ إِلَيْهِ بِلِ حَمْلِهِ عَلَى بِيَانِ
 مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ وَالْكُوفِيِّينَ وَهُوَ جَوازِهِ بِدُونِ قَبْحٍ إِذَا لَمْ شُعِرْ بِالْقَبْحِ فِيهِ .

قوله : بِالرَّفْعِ : دَفْعٌ لَا قَدْ يَتوَهَّمُ مِنْ كَوْنِ ذَلِكَ مَعْنَى صَاحِبِهِ .

قوله : أَيْ مَطَابِقًا : أَشَارَ إِلَى أَنَّ طَبَقاً يَعْنِي الْمَطَابِقَ كَالشَّبَهِ ، وَالْمَثَلُ يَعْنِي الْمَشَابِهِ وَالْمَمَاثِلُ ،
 وَأَنَّهُ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ اسْتَقَرَ لَا مَصْدِرٌ تَميِيزٌ عَنْ نَسْبَةِ اسْتِقْرَارِ فَاعِلٍ ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ التَّميِيزِ عَلَى
 عَامِلِهِ مُخْتَلِفٌ فِيهِ وَالْجَمْهُورُ عَلَى الْمَنْعِ .

قوله : اسْتَقَرَ هَذَا الْوَضْفُ : أَشَارَ إِلَى أَنَّ فَاعِلَ اسْتَقَرَ عَادِدًا عَلَى الْوَضْفِ لَا عَلَى الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ
 الْقَرِيبُ ، وَلَا مَطَابِقَةً إِنَّمَا تَعْتَبِرُ مِنْ جَانِبِ الْوَضْفِ لِكَوْنِهِ خَبَرًا .

قوله : وَمَا بَعْدِهِ خَبَرٌ : أَيْ مَغْنِيَا عَنِ الْخَبَرِ .

قوله : كَالْفَعْلِ : إِلَّا أَنَّ كَلَّا مِنَ الْأَلْفِ وَالْوَوْ وَفِي الْفَعْلِ فَاعِلٌ وَفِي الْوَضْفِ عَلَامَةٌ عَلَى تَثْبِيَّةِ
 الْفَاعِلِ الْمُسْتَرِ وَجَمْعِهِ ؛ فَلَوْ لَمْ يَجُرِدْ لَزَمَ تَعْدِيدُ الْفَاعِلِ فَيَجِبُ التَّجَرُدُ إِلَّا عَلَى لِغَةِ أَكْلُونِيِّ
 الْبَرَاغِيِّ .

كون ما بعد الوصف فاعلاً سدًّا مسندًّا الخبر وكونه مبتدأً مؤخراً والوصف خبراً مقدماً ، والجمع المكسر كالمفرد وكذا الوصف المطلق على المفرد والمنفي والجمع بصيغة واحدة نحو « أُجثت الزيدان » .

(وَرَفِعُوا مُبْتَداً بِالْأَبْنِدَا) وهو كونه معرى من العوامل اللفظية ، وقيل : جعل الاسم أولًا ليخبر عنه (كذاك رفع خبر بالمبتدأ) وحده - وهو الصحيح الذي نص عليه سيبويه - لأنَّه طالب له ، وقيل : بالابتداء ؛ لأنَّه اقتضاهما فعمل فيهما . ورُدَّ بأنَّ أقوى العوامل - وهو الفعل - لا يعمل رفعين ؛ فما ليس أقوى أولى ، وقيل بالابتداء والمبتدا ، وقال الكوفيون : ترافقا ، أي كل واحد منهما رفع الآخر قوله نظائر في العربية (وَالْخَبَرُ) هو (الْجُزْءُ الْمُتِّمُ الْفَائِدَةُ) مع مبتدأ غير الوصف

قوله : والجمع المكسر إلخ : نحو أقيام الزيدون فيجوز فيه الأمان .

قوله : أجب الزيدان : فيجوز اعتبار جنب مبتدأ والزيدان فاعلاً له أغنی عن الخبر باعتبار إطلاق جنب على المفرد ويجوز اعتباره خبراً عن الزيدان باعتبار إطلاقه على المنفي .

قوله : وهو كونه معرى إلخ : وجه اقتضائه الرفع : أن علامتها أقوى أنواع الإعراب فإذا وجد عامل لفظي عمل ما يقتضيه وإذا لم يوجد لم يعدل عن الأقوى ، ومثله المضارع العارى عن النواصب والجوازم فلذا قالوا : العامل المعنوي لا يعمل إلا الرفع .

قوله : وقيل جعل الاسم أولًا إلخ : يخرج نحو زيد في أزيد قائم من جهة ؛ فإنه لا فرق بينه وبين زيد في إن زيدًا قائم ، ويخرج النوع الثاني من المبتدأ من جهتين مع أنه لا يظهر لا اقتضائه الرفع وجه فمن ثمة ضعفه الشارح .

قوله : قوله وله نظائر في العربية : كما أن أي الشرطية عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو ﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا ﴾ .

قوله : والخبر : لم يكتف بالإشارة بقوله : وحادر خبر إلى تعريفه كما اكتفى بالإشارة في المبتدأ اهتماماً بمحض الفائدة وتوطئته إلى تقسيمه إلى مفرد وجملة ؛ كذا في الصبان عن سم .

قوله : مع مبتدأ غير الوصف : أي المذكور زاده بدلالة المقام والتعميل بقوله :

كالله بر والأيدي شاهدة

فلا يرد الفاعل ونائبه ؛ قاله الأشموني وعلق الصبان على قوله : بدلالة المقام هو راجع لكل من قوله : مع مبتدأ ، وقوله : غير الوصف ؛ أما في الأول : فدلالة قوله : مبتدأ زيد إلخ على أن الخبر لا يصاحب إلا المبتدأ ، وأما في الثاني : فدلالة قوله : أغنی على أن الوصف لا خبر له .

(كَاللَّهُ بِرٌّ) أي مُحسن لِعِبادِه (وَالْأَيَادِي) أي النَّعْم (شَاهِدَه) له .

(وَمُفْرَدًا يَأْتِي) الخبر ، والمُراد به : ما للعوامل تَسْلُطٌ على لفظه ؛ فَيُشَمَّلُ ما لا معْمُول له كـ «هذا زَيْدٌ» ، وما عَمِيلَ الْجَزَرَ كـ «زَيْدٌ عَلَامٌ عَمْرُو» أو الرَّفع كـ «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ» ، أو النَّصْبَ كـ «هذا ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْرًا» (وَيَأْتِي جُمْلَة) بشرط أن تكون (حاوِيَةً مَعْنَى) المُبْتَدأ (الَّذِي سِيقَتْ لَه) أي اسمًا بِعَنَاه يَرْبُطُهَا بِه لاستقلال الجُملة وهو إِمَّا ضَمَّمِيرٌ مَوْجُودٌ كـ «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» أو مُقْدَرٌ كـ «الْبَرُّ قَفِيزٌ بِدَرْهَمٍ» أي

قوله : ما للعوامل تسلط على لفظه : أي المُراد بالفرد لفظ للعوامل تسلط على لفظه وإن لم يظهر الإعراب لمانع منه في اللفظ من بناء أو موجب تقدير لولاه لظهور فيدخل الخبر المبني والمقدر الإعراب ويخرج الخبر الجملة كيضرب مع فاعله ؛ فإن العوامل لا تسلط على لفظ الجملة ؛ لأن التسلط على اللفظ من خواص المفردات .

والفرق بين الاسم المبني والجملة : أن ذات الجملة ليس بقابل للإعراب ومن ثمة لا تعرّب أصلًا بخلاف الاسم المبني ؛ فإن ذاته قابل للإعراب ، لكن مقتضي البناء منع منه ومن ثمة ترى كثيراً من المبنيات قد تعرّب كالغایات والظروف المضافة إلى الجملة وإذ .

قوله : وَيَأْتِي جَمْلَة : لم يقل وظفها وجارًا ومجرورًا لما سيفيده كلامه من أنهما لا يخرجان عن المفرد والجملة ، ولا فرق في الجملة بين أن تكون خبرية أو إنشائية على الصحيح بخلاف النعت فلا يصح بالإنشائية ويشترط في الجملة الخبرية أن لا تكون ندائية ولا مصدرة بل لكن أو بل أو حتى بالإجماع كما نقل عن النكث ، واستشكل وقوع الاستدراك خبراً في نحو زيد وإن كثر ماله لكنه بخيل مع وقوعه في كلامهم ، وخرجه بعضهم على أن الاستدراك خبر عن المبتدأ مقيداً بالغاية ، وبعضهم جعل الخبر محدوداً والاستدراك منه ؛ كذا في الشهاب على البيضاوي .

قوله : أي اسمًا بِعَنَاه : إشارة إلى أن قوله : معنى الذي إلَّا يَحْلُّ على حذف مضاف ؛ أي دال معنى ، أو على التسامح ولم يبق المعنى على ظاهره حتى يدخل في الرابط تكرار المبتدأ بلفظه ؛ لأن الجملة لفظ فينبغي أن يعتبر محتواها أيضاً لفظاً ، وأما المعنى : فمن مدلولاتها لا من محتوياتها وحذف المصنف المضاف للإشارة إلى أن الملحوظ بالذات هو المعنى بأبي لفظ عبر عنه .

قوله : أو مقدر : ومنه على الصحيح قوله تعالى : ﴿وَمَآمَّا مَنْ حَافَ مَقَامَ رَبِّهِ، وَهَمَّى أَنَفُسَ عَنِ الْهَوَى﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴿وَقُولَّ الْمَرْأَةِ : زوجي المَشْمَشُ أَرْزَنْبُ وَالرِّيحُ رِيحُ زَرْنِبُ ؛ أي مأواه ومسه وريحة ؛ أفاده الأشموني .

منه ، أو أسم أُشير به إلَيْهِ نحو ﴿وَلِيَاشَ الْقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ ويعني عن الرابط تكرار المبتدأ بلفظه كـ ﴿الْحَافَةُ ① مَا الْحَافَةُ﴾ أو عَمُومُ في الخبر يدخل المبتدأ تحته نحو ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾ .
 (وإنْ تَكُنْ) الجملة (إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفِي) المبتدأ (بها كَنْطُقِي) أي منطوق (الله حَشِبي وَكَفِي) .

(و) الخبر (المُفَرَّدُ الْجَامِدُ) والمُراد به - كما قال في شرح الكافية - ما ليس صفة يتضمن معنى فعل وحروفه (فارغ) أي حال من الضمير عند البصريين ؛ لأنَّ تَحْمِلَ الضمير فرع عن كون المَتَحْمِلِ صالحاً لِرُفعِ ظاهرٍ على الفاعلية ، و ذلك مقصور على الفعل أو ما هو بمعناه . وذهب الكوفيون إلى أنه يتحمّله (و إنْ يُشَتَّقْ) الخبر المفرد أو يُؤُول بِمُشَتَّقٍ كـ « هذا أَسَدٌ » أي شجاع (فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ

قوله : يعني عن الرابط إلخ : لم يجعل هذين الآخرين من الرابط ؛ لأن الرابط كما سبق هو الاسم الذي يعني المبتدأ والمكرر في نحو ﴿الْحَافَةُ ① مَا الْحَافَةُ﴾ لفظ المبتدأ والعام ليس يعني الخاص بل مشتمل عليه قوله : وإنْ تَكُنْ إِيَّاهُ معنى .

وذلك بأن يكون المبتدأ دالاً على جملة ، ويكون خبر الجملة تفسيراً للجملة المدلول عليها به ، فقد نقل عن الناظم في شرح التسهيل أنه قال : الجملة المتشدة بالمبتدأ معنى كل جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ، ومنه ضمير الشأن ، وبه يسقط الاعتراض المشهور بأنه إن أريد بكون الجملة نفس المبتدأ الاتحاد فيما صدق ولو باعتبار قصد المتكلم دون الوضع ؛ فكل مبتدأ وخير كذلك ، أو في المفهوم فباطل ؛ لأنَّه يؤدي إلى إلغاء الحكم والحكم على الخبر في هذه المواد بأنه جملة إنما هو بحسب الظاهر أما في الحقيقة فمفرد كما قاله المرادي ؛ لأنَّ المقصود بالجملة لفظها ؛ أفاده الصبان .

قوله : والمُراد به : أي بالجامد .

قوله : تضمن معنى فعل : قيد للصفة على أن المراد بها ما دل على وصف لا المشتق ، ويدخل في الجامد بهذا القيد المؤول بالمشتق مع أن الحكم عليه بالفراغ غير صحيح إلا أن يقال إن التعريف لمطلق الجامد بقطع النظر عن الحكم عليه بالفراغ والحكم بالفراغ على غير المؤول بقرينة قول الشارح فيما بعد : أو يُؤُول بِمُشَتَّقٍ وفيه ما فيه .

قوله : أو ما هو بمعناه : يدخل فيه : المؤول بالمشتق ؛ فإنه يرفع الظاهر ؛ تقول : زيد أَسَدُ أَبِيهِ .

قوله : أو يُؤُول بِمُشَتَّقٍ : تأويلاً ظاهراً مفهوماً عند إطلاقه ؛ والكوفيون يُؤُولون نحو هذا زيد بالمعنى بزيادة فمحل الخلاف الجامد الذي لم يُؤُول ، أما المؤول فمحتمل اتفاقاً فأَسَدُ في قوله مشيراً إلى الأَسَد : هذا أَسَدٌ مختلف في تحمله للضمير ، وفي قوله : زيد أَسَدٌ محتمل اتفاقاً

مُشَكِّنٍ) أَيْ مُسْتَرٍ فِيهِ .

هذا إِذَا لَمْ يَرْفَعْ ظَاهِرًا ، فَإِنْ رَفَعَهُ لَمْ يَتَحَمَّلْ ، وَإِنْ جَرَى عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ وَإِلَّا فَلَهُ حُكْمُ ذَكْرِهِ بِقُولِهِ : (وَأَبْرَزْنَهُ) أَيْ الضَّمِيرُ وَجْوَيَا (مُطْلَقاً) سَوَاءً أَمِنَ مِنَ اللَّبَسِ أَمْ لَمْ يُؤْمَنْ (حَيْثُ تَلِي) أَيْ وَقَعَ ذَلِكَ الْوَصْفُ بَعْدَ (مَا) أَيْ مُبْتَدَأً (لَيْسَ مَعْنَاهُ) أَيْ مَعْنَى ذَلِكَ الْوَصْفِ (لَهُ) أَيْ لِلْمُبْتَدَأِ (مُحَصَّلاً) بَلْ كَانَ مُحَصَّلاً لِغَيْرِهِ أَيْ كَانَ وَصْفًا جَارِيًّا عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ كَـ « زِيدٌ عُمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ » وَ « زِيدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ » وَأَجَازَ الْكَوْفِيُّونَ الْاسْتِئْنَارَ إِذَا أَمِنَ اللَّبَسُ وَاخْتَارَهُ الْمُصْنَفُ فِي الْكَافِيَّةِ .

(وَأَخْبِرُوا) عَنِ الْمُبْتَدَأِ (بِظَرْفِ) نَحْوِ (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ) (أَوْ

قُولِهِ : هَذَا إِذَا لَمْ يَرْفَعْ ظَاهِرًا : الشَّرْطُ قِيدُ لِقُولِهِ : ذُو ضَمِيرٍ وَذَلِكَ مَا اشْتَهِرَ مِنْ أَنْ عَدْمَ الْمَانِعِ مُعْتَبَرٌ فِي حَصْوَلِ كُلِّ شَيْءٍ وَرَفْعُ الظَّاهِرِ مَانِعٌ مِنَ الْاسْتِئْنَارِ نَحْوِ « زِيدٌ قَاتِمٌ أَبُوهُ » .

قُولِهِ : وَإِنْ جَرَى إِلَيْهِ : هَذَا تَقْيِيدٌ لِقُولِهِ : مُسْتَكِنٌ بِقَرْيَنَةِ قُولِهِ : وَأَبْرَزَنَهُ إِلَيْهِ ، وَانْظُرْ مَا وَجَهَ إِلَيْتَاهُ فِي الْجَمْلَةِ الْمُعْطَوْفَةِ بِأَنَّ وَفِي الْمُعْطَوْفِ عَلَيْهَا يَإِذَا ، وَيُكَنُّ أَنْ يَقَالُ : وَجْهُهُ أَنْ خَلُوَهُ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ إِذَا رَفَعَ ظَاهِرًا مُتَفَقَّعًا عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَجْرِ عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ مُخْتَلِفٌ فِيهِ ، وَلَا يَخْفِي أَنَّهُ أَبْعَدَ مِنَ الْبَعِيدِ ، أَوْ يَقَالُ : خَالِفُ بَيْنَ أَدَاتِيِ الشَّرْطِ لِلإِشَارَةِ إِلَى تَخَالُفِ الْمَشْرُوطِ .

قُولِهِ : أَيْ الضَّمِيرُ : إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ عَادَدٌ عَلَى مُطْلَقِ الضَّمِيرِ لَا الضَّمِيرُ الَّذِي هُوَ الرَّابِطُ ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَيْسَ لِرِبْطِ الْخَبْرِ الْمُفْرَدِ بِمُبْتَدَئِهِ بَلْ لِرِبْطِ الْجَمْلَةِ بِمُبْتَدَئِهَا .

قُولِهِ : وَجْوَيَا : لِأَنَّ الْأَمْرَ لِلْوُجُوبِ .

قُولِهِ : أَيْ وَقَعَ ذَلِكَ الْوَصْفُ : جَعَلَ ضَمِيرَ تَلَا وَمَعْنَاهُ لِلْوَصْفِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ يَسْتَقِنُ لَا لِلْمَشْتَقِ لِقُولِهِ : مُحَصَّلاً ؛ لِأَنَّ الْحَصْوَلَ لِلْغَيْرِ وَعَدْمَهُ يَسْتَدِعِي عَنْوَانِ الْوَصْفِ ، وَقَالَ الْمَحْشِيُّ :

لِيَشْمُلُ الْحُكْمَ الْمُؤْوِلَ بِالْمَشْتَقِ أَيْضًا .

قُولِهِ : أَيْ كَانَ وَصَفَا إِلَيْهِ : تَعْرِيْضُ بِالنَّاظِمِ حِيثُ عَدَلَ عَنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ الْوَجِيْزَةِ الْوَاضِحَةِ الْمُشْهُورَةِ إِلَى تَلِكَ الْعِبَارَةِ الطَّوِيلَةِ الرَّكِيْكَةِ ، وَاعْلَمَ إِنَّ هَذَا الْحُكْمَ جَارٌ فِي الْخَبْرِ الْجَمْلَةِ وَالظَّرْفِ وَالْحَجَارِ وَالْمَحْرُورِ وَكَذَا الْحَالِ وَالنَّعْتِ وَالصَّلَةِ مَفْرَدَاتٍ أَوْ جَمِلًا فَعْلَيْهِ .

قُولِهِ : كَزِيدٌ عُمْرُو إِلَيْهِ : قَدَمَ مَثَالًا مَالِمَ يُؤْمِنُ اللَّبَسُ لِلْاِتَّفَاقِ عَلَى وَجْهَ إِبْرَازِ ضَمِيرِهِ .

قُولِهِ : (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ) : أَيْ مَكَانًا أَسْفَلَ مِنْ مَكَانَكُمْ وَالْتَّمْثِيلُ بِهِ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالظَّرْفِ أَعْمَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً أَوْ بِالْخَلَافَةِ .

بِحُرْفِ جَرِّ) مع مجروره كـ (الْحَمْدُ لِلَّهِ) حال كونهم (ناوين) أي مُقدّرين ، له متعلقاً اسم فاعل أو فعلأً هو الخير في الحقيقة ، ولا يكون إلا كائناً أو استقرَّ أو ما فيه (مغني كائِن أو استقرَّ) كثابٍ وَوَجْدَ ونحوهما .

فرع : يجب حذف هذا المتعلق ، وشد التصریح به في قوله :

[لَكَ الْعِزَّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزٌّ وَإِنْ يَهُنْ] فَأَنْتَ لَدَى بُخْبُوْخَةَ الْهُؤُنْ كائِن

ثم إن قدر اسم فاعل - وهو اختيار المصنف - لوجوب تقديره اتفاقاً بعد أمّا وإذا المفاجأة لامتناع إيلاهُما الفعل ، فهو من قبيل المفرد ، وإن قدر فعلأً - وهو اختيار ابن الحاجب - لوجوب ، تقديره في الصلة فواضح أنه من قبيل الجملة ، ولا يخفى أن إجراء الباب على سنن واحد أولى من الإلحاد بباب آخر .

قوله : مع مجروره : محل الرفع لهما ومحل النصب للمجرور فقط .

قوله : أي مقدرين : فسره به ؛ لأن النية تقدير المعنى فقط وه هنا لفظ المتعلق مقدر إلا أنه لما كان المعهود في التقدير أن يكون المقدر متبعاً لللفظ وه هنا ليس كذلك ؛ لأن الملاحظ بالذات هنا المعنى قال : ناوين معنى كائن ؛ حيث عبر بالنية وحذف المضاف أيضاً .

قوله : ولا يكون إلا كائناً : أشار بهذا إلى أن قوله : معنى كائن بتقدير مضاف أي دال معنى كائن أو نحوه ، قال الصبان : وكائن المقدر من كان الثامة لا الناقصة وإلا كان الظرف أو المجار والمجرور في موضع الخبر لها فيقدر لهما متعلق آخر وهكذا إلى مala نهاية له ؛ قاله السعد .

قوله : أو ما فيه معناه : يدخل فيه المؤول بالمشتق فإن الظاهر يرفع بها تقول زيد أسد أبوه .

قوله : يجب حذف هذا المتعلق إلخ : أي العام ؛ لأن الكلام فيه أما الخاص المقدر عند قرينة المخصوص فلا يجب حذفه وجوه ابن جني إظهار المتعلق العام أيضاً .

قوله : فأنت لدى إلخ : أوله :

لَكَ الْعَزَّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزٌّ وَإِنْ يَهُنْ

قوله : بعد أما وإذا : نحو أما عندك فزيد ونحو خرجت فإذا بباب زيد .

قوله : فواضح إنه إلخ : خص الوضوح بهذا القسم ؛ لأن في الحكم بإفراد الوصف مع فاعله إذا وقع خبراً مع كونه مع فاعله إذا وقع مبدأ جملة وكون الفعل مع فاعله جملة خفاء .

قوله : ولا يخفى أن إجراء الباب على سنن واحد إلخ : السنن بفتحتين الطريقة والمثال يقال : بنوا بيوتهم على سنن واحد ؛ كذا في المعجم الوسيط فهو مفرد وليس بجمع والمراد بباب الآخر : باب الصلة ، وفي الكلام احتباك ، والتقدير ولا يخفى أن إجراء الباب على سنن واحد ، وعدم إلحاقه بباب

واعلم أنَّ اسمَ الزَّمَانِ يكونُ خبراً عنَ الحَدَثِ نحو « القِتَالُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ » لأنَّ الأَحْدَاثَ مُتَجَدِّدةٌ ، ففي الإِخْبَارِ عَنْهَا بِهِ فَائِدَةٌ ، وَهِيَ تُخْصِصُهَا بِزَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ .

(ولا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبِيرًا عَنْ) مُبْتَدِأ (مجْتَهَةً) فَلَا يُقَالُ : « زَيْدٌ يَوْمُ الْجُمُعَةِ » (وإنْ يُفَدُ) الإِخْبَارُ بِهِ بِأَنَّ كَانَ الْمُبْتَدِأْ عَامًا وَالزَّمَانَ خَاصًّا ، أَوْ كَانَ اسْمُ الدَّاتِ مِثْلَ اسْمِ الْمَعْنَى فِي وُقُوعِهِ وَقْتًا دُونَ وَقْتٍ (فَأَخْبِرَا) كَنْحَنْ فِي شَهْرٍ كَذَا وَالْوَرْدُ فِي أَيَّارٍ .

(ولا يَجُوزُ الْأَبْتِداءُ بِالنِّكْرَةِ مَا) دَامَ الْأَبْتِداءُ بِهَا (لَمْ يُفَدُ) لِأَنَّهُ لَا يُخْبِرُ

آخَرَ أُولَى مِنْ إِجْرَائِهِ عَلَى طَرَقِ مُخْتَلَفَةٍ وَالْحَالَةِ يَابَ آخر ؛ فَالْكَلَامُ مُشْتَمِلٌ عَلَى دَلِيلَيْنِ لِتَأْيِيدِ مُخْتَارِ الْمُصْنَفِ .
قوله : واعلم أنَّ اسمَ الزَّمَانِ : قَالَ الْمُحْشِي : لَمَّا ذُكِرَ الْمُصْنَفُ أَنَّهُمْ أَخْبَرُوا عَنِ الْمُبْتَدِأْ بِالظَّرْفِ وَالْحَرْفِ
يمكِنُ أَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ هَذَا الإِخْبَارُ عَنْ كُلِّ مُبْتَدِأٍ بِكُلِّ ظَرْفٍ وَحَرْفٍ فَدُفِعَ الْمُصْنَفُ هَذَا التَّوَهُمُ بِيَبْيَانِ عَدَمِ
جُوازِ الإِخْبَارِ عَنِ الدَّاتِ بِاسْمِ الزَّمَانِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِجُوازِ الإِخْبَارِ عَنِ الْحَدَثِ بِهِ فَلَذَا تَعْرُضَ الشَّارِحُ لِبَيَانِ
جُوازِهِ بِهِذَا الْكَلَامِ . وَأَقُولُ : هَذَا الْحَكْمُ مَفْهُومٌ مِنْ كَلَامِ النَّاظِمِ ؛ فَلَذَا لَمْ يَحْلِ الشَّارِحُ .

قوله : مُتَجَدِّدةٌ : أَيْ مُوجَودَةٌ فِي زَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ آخَرَ .

قوله : وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ : وَالتَّقِيِّدُ بِاسْمِ الزَّمَانِ وَالْجَهْةِ نَظَرٌ لِلْغَالِبِ مِنْ أَنَّ اسْمَ الزَّمَانِ إِنَّمَا
يُفِيدُ الإِخْبَارَ بِهِ عَنِ الْمَعْنَى لَا عَنِ الْجَهْةِ وَأَنَّ ظَرْفَ الْمَكَانِ يُفِيدُ الإِخْبَارَ بِهِ عَنِ كُلِّيْمَاهَا فَإِنْ لَمْ يَفِدْ
الْإِخْبَارُ بِالزَّمَانِ عَنِ الْمَعْنَى نَحْوَ : الْقِتَالُ زَمَانًا أَوْ حِينًا ، وَبِالْمَكَانِ عَنِ الْجَهْةِ أَوِ الْمَعْنَى : نَحْوَ زَيْدٍ
أَوِ الْقِتَالِ مَكَانًا امْتَنَعَ ، هَذَا مَحْصُلُ مَا ذُكِرَهُ الشَّاطِبِيُّ ، قَالَ سَمْ : وَهُوَ حَسْنٌ جَدًّا ، وَمِنْ
الْمَعْنَى الزَّمَانِ نَحْوَ : الْجَمِيعَةِ يَوْمٌ ، وَمِثْلُ : الْخَبْرُ الْحَالُ وَالصَّفَةُ وَالصَّلَةُ ؛ كَذَا فِي الصِّبَانِ .

قوله : وَالزَّمَانُ خَاصًّا : بِإِضَافَةِ وَصْفٍ كَنْحَنْ فِي يَوْمٍ طَيْبٍ ، وَأَمَّا مَا يَصْحُّ الإِخْبَارُ فِيهِ
بِتَقْدِيرِ مَضَافٍ كَالْلِيلَةِ الْهَلَالُ وَالْيَوْمُ خَمْرٌ ، أَيْ : طَلْوَعُ الْهَلَالِ وَشَرْبُ خَمْرٍ ؛ فَالْإِخْبَارُ فِيهِ
عَنِ الْحَدَثِ لَا عَنِ الدَّاتِ فَمِنْ ثَمَةٍ لَمْ يَذْكُرِ الشَّارِحُ بِأَنَّهُ يَقُولُ أَوْ بِتَقْدِيرِ مَضَافٍ .

قوله : وَلَا يَجُوزُ الْأَبْتِداءُ بِالنِّكْرَةِ : وَتُخْصِصُ النِّكْرَةُ بِالذِّكْرِ مَعَ أَنَّ الإِفَادَةَ شَرْطٌ فِي الْكَلَامِ
مُطْلَقاً ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ دُمِّرَ إِفَادَةَ الْأَبْتِداءَ بِالنِّكْرَةِ وَالْكَلَامُ فِي النِّكْرَةِ الْخَبْرُ عَنْهَا كَمَا يُرْشِدُ إِلَيْهِ
تَعْلِيلُ الشَّارِحِ لَا تِلْيُ لَهَا مَرْفُوعٌ أَغْنِيَ عَنِ الْخَبْرِ لِصَحَّةِ الْأَبْتِداءِ بِهَا وَإِنْ كَانَتْ نِكْرَةُ مَحْضَةً
كَمَا نَقَلَهُ الصِّبَانُ عَنِ الدَّمَامِيِّيِّ ، وَيَرِدُ عَلَيْهِ : أَنَّ النِّكْرَةَ الْمُسْتَغْنِيَّةُ بِمَرْفَعِهَا لَابِدُ أَنْ تَكُونَ بَعْدَ
الْاسْتِفَاهَ أَوِ النَّفِيِّ وَهَمَا مِنْ أَوْجَهِ التَّخْصِيصِ ؟ نَعَمُ الْكَلَامُ فِي غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِيهِ دُمِّرَ
الْإِفَادَةَ بِخَلْفَهَا ثُمَّ مَا ذُكِرَهُ الْمُصْنَفُ مِنْ دُمِّرَ إِفَادَةَ الْأَبْتِداءِ بِاسْمِ الزَّمَانِ عَنِ الْجَهْةِ وَدُمِّرَ
الْأَبْتِداءُ بِالنِّكْرَةِ مُبْنِيًّا عَلَى اسْتِرَاطَتِ الْفَائِدَةِ ، أَمَّا مِنْ لَمْ يَشْتَرِطَهَا فَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ عَنْهُ مُطْلَقاً .

قوله : مَا دَامَ الْأَبْتِداءُ بِهَا لَمْ يَفِدْ : أَشَارَ بِهِذَا إِلَى أَنَّ يَفِدُ بِالْيَاءِ وَالْضَّمِيرِ عَائِدٌ عَلَى الْأَبْتِداءِ

إلا عن معروض ؛ فإن أفاد جاز الابتداء .

وتحصل الفائدة بأمور : أحدها : أن يتقدّم الخبر وهو ظرف أو مجرور مختص (كعند زيد نمره) و « في الدارِ رجُلٌ » .

(و) الثاني : أن يتقدّمها استفهام نحو (هل فتى فيكم) .

والثالث : أن يتقدّمها نفي نحو « إن لم تكن خليلنا (فما خل لنا) .

(و) الرابع : أن تكون موصوفة بوصف إما مذكور ، نحو (رجل من الكرام

وهو ظاهر وإن كان بالباء فالضمير عائد على النكرة من حيث الابتداء لا إليها من حيث ذاتها .

قوله : إلا عن معروف : فحيث كان المبتدأ معروفاً بوجه يعتبره أهل اللسان في الإخبار عن المبتدأ سواء كان معرفة أصلاً أفاد الابتداء به فيخبر عنه .

قوله : وتحصل الفائدة بأمور : لم يورد الكلام على سبيل الحصر كأن يقول : وإنما تحصل الفائدة بأمور تذكر ؛ لأن الحصر غير مقصود كما سيأتي .

قوله : أن يتقدم الخبر : فإنه يتخصص حينئذ بما يتخصص به الفاعل قبل ذكره ؛ لأنه إذا قيل في الدار علم أن ما يذكر بعده موصوف بالاستقرار في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة كذا قال المولى الجامي ، وقال ابن هشام : لا دخل للتقديم في التسويغ وإنما هو لما في التأخير من توهم الوصف ويعيده عدم الاكتفاء بالتقديم في التسويغ إن لم يكن الخبر ظرفاً ولا مجروراً ولا جملة كفائم رجل ؟ فالمسوغ الإخبار بالمحخصوص وحيثئذ يبطل ما قيل في وجه تخصيص الفاعل فلذا اختار الرضي أن الفاعل كالمبتدأ .

قوله : وهو ظرف أو مجرور مختص : وكذا الجملة المخصوصة كقصدك غلامه رجل ، والاختصاص شرط للإخبار بهذه الأمور لا لتقديمها فلا يجوز الإخبار بغير المخصوص منها ولو عن المعرفة ؛ فلا يقال عند رجل التمرة ، ولا في دار الرجل ، والمراد بالاختصاص هنا كما قال الشمني : أن يكون المجرور والمضاف إليه في الظرف والمسند إليه في الجملة صالحًا للإخبار عنه .

قوله : نَفْرَةً : اسم لبردة من صوف يلبسها الإعراب .

قوله : أن يتقدمها استفهام : وجه التخصيص في الاستفهام الإنكارى وكذا النفي أن النكرة بعدهما تعم جميع أفراد الجنس فأشبّهت المعرف بألف الاستغرافية ، وفي غير الإنكارى أنه سؤال عن غير معين بطلب تعينه في الجواب ؛ فكأن السؤال عم جميع الأفراد فأشبّه العموم الحقيقى في حصول الفائدة ؛ أفاده المصرح .

قوله : إن لم تكن خليلنا : قدر الشرط لاقتضاء الفاء في مما خل إياه .

قوله : أن تكون موصوفة : مقتضاه جواز حيوان ناطق في الدار وامتناع إنسان في الدار ،

عِنْدَنَا) أو مُقَدَّر ، نحو « شَرٌّ أَهْرَهْ ذَا نَابٍ » أي عظيم على أحد التقديررين ، وكذا إن كان فيها معنى الوصف نحو « رُجَيْلٌ عِنْدَنَا » أي رجل حقير عندنا ، أو كانت خلفاً من مؤصوف ك « مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ » .

(وَ) الخامس : أن تكون عاملة فيما بعدها نحو (رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ) .

(وَ) السادس : أن تكون مضافة نحو (عَمَلٌ بِرٌّ يَزَّيْدُ) .

(وَ) لِيَقُولُ) على ما ذُكِرَ (مَا لَمْ يَقُلْ) بأن يجوز كُلُّما وُجِدَ فِي الإِفَادَةِ ؛ كَأَنْ يُكُونَ

ونقل ابن قاسم عن شيخه الصفوبي ما نصه : تحقيق المقام أن العرب اعتبروا التخصيص لنكتة توجد في بعض الموضع وحكموا باطراح الحكم لتلك النكتة وإن لم يظهر أثرها في به الموضع ؛ أفاده الصبان ، وأقول : التحقيق أن أحكام هذه المسألة منوطة بالغالب فلا فرق بين المثالين .

قوله : على أحد التقديررين : اعلم أن هذا الكلام مثل يضرب لرجل قوي أدركه العجز في حادثة وهو إنما يستعمل في مقام القصر ثم أن هرير الكلب نوعان معتاد وغير معتمد والثاني شر لا غير يتشاءم به على ما يزعمون ، فإذا استعمل هذا الكلام فيه فعلى إرادة الوصف المقدر حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لاحقيراً هر ذا ناب ، وعلى الأول قد يكون المهر خيراً كمجيء الصديق وقد يكون شرًا كمجيء العدو ؛ فكون المهر خيراً وشراً إنما هو بالنسبة إلى صاحب الكلب ، أما بالنسبة إلى الكلب فالمهر شر لا غير .

إذا استعمل هذا الكلام فيه فعلى معنى ما أهر ذا ناب إلا شر والقصر فيه بالنسبة إلى الخير والميتدأ مخصوص بما يختص به الفاعل لكونه فاعلاً في المعنى على ما قالوا وقصد الحصر على كلا التقديررين على ما نقول ؛ فإنه من أوجه الإفادة كما لا يخفى وإن لم يصرحوا به ، والحصر على هذا التقدير إما لتقدير المسند إليه على المسند الفعلي على طريقة الشيخ عبد القاهر ، أو لحمل الكلام على التقديم والتأخير ؛ أي كان في الأصل مؤخراً على أنه فاعل معنى أي بدلاً منه كما في ﴿ أَسْرُوا أَنْجَوَى ﴾ ثم قدم للحصر على طريقة السكاكي حيث شرط في إفادة تقديم المسند إليه للحصر تقدير كونه مؤخراً على أنه فاعل معنى .

قوله : بأن يجوز إلخ : أشار إلى أن المراد بالقياس القياس في الإفادة المفهومة من قوله : مال لم يف لا في خصوص أوجه التسويع في الأمثلة المذكورة ؛ فإن المسوغات وإن أرجعوا بعضهم إلى العموم والخصوص والأمثلة راجعة إليهما إلى أن الجامع في القياس لابد وأن يكون ظاهراً في كل من المقياس والمقيس عليه ، والعموم والخصوص في بعض أفرادهما معنى ليس ظاهراً وارجاعها إلى أحدهما محتاج إلى تكلفات ركيكة واهية .

قوله : كأن يكون : أتنى بالكاف للإشارة إلى عدم حصر المسوغات في ما ذكر هنا كما

فيها معنى التَّعْجُب كـ « ما أَخْسَنَ زَيْدًا » ، أو تَكُونُ دُعَاءً نحو ﴿ سَلَّمٌ عَلَى إِلَٰهِ يَأْسِينَ ﴾ ، و ﴿ وَتَلِيلٌ لِلْمُطْفَقِينَ ﴾ ، أو شَرْطًا كـ « مَنْ يَقُولُ أَقْمَ مَعَهُ » ، أو جواب شَوَّالٍ كَرْجَل لِمَنْ قَالَ : مَنْ عِنْدَكَ ، أو عَامَةً كـ « كُلُّ يَمُوتُ » ، أو تاليَةً لِإِذَا الْفُجَائِيَّةَ نحو « خَرَجْتُ فَإِذَا أَسْدَ بِالْبَابِ » ، أو لِوَادِي الْحَالِ كَوْلَهُ : سَرِّيَنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمَدْ بَدَا [مُحَيَاكَ أَخْفَى ضَرْوَهُ كُلُّ شَارِقٍ]

وقد تُوجَدُ الإِفَادَةُ دون شيءٍ مَا ذُكِرَ كَوْلَهُ : « شَجَرَةُ سَجَدَتْ ، وَتَمَرَّهُ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ ». (وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخِّرَا) لأنَّها وَصْفٌ فِي الْمَعْنَى لِلْمُبْتَدَأَاتِ فَعَحَقَهَا التَّأْخِيرُ كَالْوَصْفِ (وَجَوَزُوا التَّقْدِيمَ) لَهَا عَلَى الْمُبْتَدَأَاتِ (إِذْ لَا ضَرَرَا) حَاصِلٌ بِذَلِكَ ، وَفِيهِمْ مِنْ كَلَامِهِ : أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُبْتَدَأَاتِ التَّقْدِيمَ (فَامْنَعْهُ) أيُّ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ (حِينَ يَشْتَوِي الْجُزْءَانِ عُرْفًا وَنُكْرًا) بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَا (عَادِمِي يَبْيَانٍ) نحو « زَيْدٌ

قال : وقد تُوجَدُ الإِفَادَةُ دون شيءٍ مَا ذُكِرَ إِلَّا وَأَشَارَ بِهِ إِلَى عَدْمِ الْحَصْرِ فِي الْوِجْهِ الَّتِي ذَكَرُوهَا أَيْضًا ؛ فإنَّه لَمْ يُشْرِطْ سَيِّبوهِ وَالْمُتَقْدِمُونَ بِجُوازِ الْابْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ إِلَّا حَصُولِ الْفَائِدَةِ ، وَرَأَيَ الْمُتَأْخِرُونَ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يَهْتَدِي إِلَى مَوَاضِعِ الْفَائِدَةِ فَتَتَّبِعُهَا وَذَكَرُوهَا مِنْهَا مَا تِيسَرْ تَمَرِّيَنَا لِلْمُبْتَدَأَ ، قَالَ الرَّضِيُّ : فَإِذَا اعْتَقَدَ الْمُخَاطِبُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ فَيُصَحِّحُ أَنْ يَقَالُ لَهُ : رَجُلٌ فِي الدَّارِ مِنْ غَيْرِ مُسَوْغٍ .

قوله : سَرِّيَنَا وَنَجْمٌ إِلَّخُ : آخره :

مُحَيَاكَ أَخْفَى ضَرْوَهُ كُلُّ شَارِقٍ

السَّرِّيُّ الْمُشِيُّ بِاللَّيلِ ، مُحَيَاكَ أَيِّ وَجْهِكَ ، وَكُلُّ شَارِقٍ أَيِّ كُلُّ نَجْمٍ طَالِعٍ .

قوله : وَنَجْمٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ : أَدْرَجَهَا بَعْضُهُمْ فِيمَا إِذَا كَانَتِ النَّكْرَةُ عَامَةً إِلَّا أَنَّ الْعُمُومَ هُنَّا بِحَسْبِ الْقَصْدِ ، وَفِي كُلِّ بِحَسْبِ الْلَّفْظِ .

قوله : لَأَنَّهَا وَصْفٌ : أَيِّ صَفَّةٍ قَائِمَةٍ بِالْمُبْتَدَأَاتِ وَالْمُبْتَدَأَاتِ ذُوَاتٍ فَعَحَقَهَا التَّأْخِيرُ كَمَا أَنَّ الصَّفَّةَ مَتَأْخِرَةٌ عَنِ الذَّاتِ ، أَوِ المرادُ بِالْوَصْفِ فِي الْمُوْضِعِينَ النَّعْتِ .

قوله : إِذْ لَا ضَرَرًا : إِذْ ظَرْفِيَّةٌ لَا تَعْلِيلِيَّةٌ .

قوله : وَفِيهِمْ مِنْ كَلَامِهِ : اعْتَذَارُ عنْ تَرْكِ النَّاظِمِ ذَكْرُ الْأَصْلِ فِي الْمُبْتَدَأِ وَإِنَّمَا اعْتَبَرَ التَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْخَبَرِ دُونَ الْمُبْتَدَأِ ؛ لَأَنَّهُ لَا كَانَ ذَلِكَ نَاسِبًا أَنْ يُعْتَبَرَ ثَابِتًا وَيُعْتَبَرَ التَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْخَبَرِ الَّذِي وَهُوَ وَصْفٌ .

قوله : فَامْنَعْهُ : مَفْرَعٌ عَلَى مَفْهُومِ إِذْ لَا ضَرَرًا .

قوله : أَيِّ تَقْدِيمٍ الْخَبَرِ : دُفْعٌ بِهِ وَهُمْ رَجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى تَأْخِيرِ الْخَبَرِ .

قوله : عُرْفًا وَنُكْرًا : تَمِيزَانِ مَحْوَلَانِ عَنْ فَاعِلٍ يَسْتَوِيُّ ، وَالْمَرادُ الْاَسْتَوَاءُ فِي جِنْسِ التَّعْرِيفِ

صَدِيقَكَ لِلْأَلْتِبَاسِ فِإِنْ كَانَ ثَمَّةَ قَرِينَةً جَازَ كَوْلُهُ :

[بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا] [وَبَنَاتِنَا] بَنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ :

(كَذَا) يَمْتَعُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ (إِذَا مَا الفِعْلُ) الرَّافِعُ لِضَمِيرِ الْمُبْتَدَأِ الْمُسْتَتَرِ (كَانَ) هُوَ (خَبَرًا) نَحْوَ « زَيْدٌ قَامَ » لِلْأَلْتِبَاسِ الْمُبْتَدَأُ بِالْفَاعِلِ ، فِإِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا بَارِزًا جَازَ التَّقْدِيمُ نَحْوَ « قَامَا الزَّيْدَانُ » ، وَ « أَسْرُوا النَّجَوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا » ؟ كَذَا قَيلَ ، وَاعْتَرَضَهُ وَالِّي فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى شِرْحِ ابْنِ النَّاظِمِ بِأَنَّ الْأَلْفَ تُحَذَّفُ لِلتِّقَاءِ السَاكِنِينَ فَيَقُولُ اللَّبَسُ بِالْفَاعِلِ .

وَالتَّنْكِيرُ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْرَفُ أَوْ أَخْصُ مِنَ الْآخَرِ ، أَمَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا نَكْرَةً مُخْصَّصةً وَالْآخَرُ مُحْضَةً فَوَاضِعُ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ هِيَ الْمُخْصَّةُ إِلَّا أَنْ هَذِهِ الصُّورَةُ خَارِجَةٌ بِقَوْلِهِ : عَادِمِي بِيَانٍ ، هَذَا وَإِذَا كَانَ الْأَسْمَانُ مُسْتَوِيَنَ فَالَّذِي يَقْدِمُ وَيَجْعَلُ مُبْتَدَأً : هُوَ مَا يَعْلَمُ الْمُخَاطِبُ اتِّصَافُ الذَّاتِ بِهِ ، وَالَّذِي يُؤْخَرُ وَيَجْعَلُ خَبَرًا : هُوَ مَا يَجْهَلُ الْمُخَاطِبُ اتِّصَافُ الذَّاتِ بِهِ ، فَإِذَا عَرَفَ الْمُخَاطِبُ زَيْدًا بِعِينِهِ وَاسْمِهِ وَجَهَلَ اتِّصَافَهُ بِأَنَّهُ أَخْوَهُ قَلَّتْ : زَيْدٌ أَخِي ، وَإِذَا عَرَفَ أَنَّ لَكَ أَخَا وَجَهَلَ عِينِهِ وَاسْمِهِ قَلَّتْ : أَخِي زَيْدٌ ، وَيَتَضَعُ هَذَا فِي قَوْلِنَا : رَأَيْتُ أَسْوَدًا غَابَهَا الرِّمَاحُ ، وَلَا يَصْحُ رِمَاحُهَا الْغَابُ ؛ قَالَهُ التَّفَتَازَانِي ؛ لَأَنَّ الْأَسْوَدَ لَابِدُ لَهَا مِنَ الْغَابِ فَيَكُونُ مَعْلُومًا .

قَوْلُهُ : بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا إِلَّا خَ : آخِرُهُ :

بَنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمَرَادَ تَشْبِيهَ أَبْنَاءَ الْأَبْنَاءِ بِالْأَبْنَاءِ لَا الْعَكْسُ ، وَبَنَاتِنَا بِالرَّفْعِ عَطْفٌ عَلَى بَنُو أَبْنَائِنَا .
قَوْلُهُ : الرَّافِعُ لِضَمِيرِ الْمُبْتَدَأِ الْمُسْتَتَرِ : هَذَا مَفْهُومٌ مِنْ قَوْلِهِ : هُوَ الْخَبَرُ عَلَى مَا يَأْتِي تَحْقِيقَهُ .
قَوْلُهُ : كَانَ هُوَ الْخَبَرُ : أَشَارَ بِتَقْدِيرٍ هُوَ إِلَى أَنَّ تَعْرِيفَ الْمَسْنَدِ لِلْحَصْرِ هَذَا عَلَى نَسْخَةٍ تَعْرِيفِ الْخَبَرِ ، وَأَمَّا عَلَى نَسْخَةٍ تَنْكِيرِهِ فَإِلَيْتَيْانُ بِهَا أَيْضًا لِلتَّبَيِّنِ عَلَى إِرَادَةِ الْحَصْرِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هُوَ تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِ فِي كَانَ فَكَانَهُ قَالَ : إِذَا مَا الْفَعْلُ كَانَ نَفْسَهُ خَبَرًا ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ الْمَرَادُ : إِذَا كَانَ الْخَبَرُ الْفَعْلُ وَحْدَهُ بِحَسْبِ الصُّورَةِ الْمُخْسَوَةِ أَوْ بِحَسْبِ الْحَقِيقَةِ بِجَعْلِ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِ لِكَوْنِهِ أَمْرًا اعْتَبارِيًّا كَلَا وَذَلِكَ لِإِخْرَاجِ مَا إِذَا كَانَ الْفَعْلُ رَافِقًا لِضَمِيرِ بَارِزٍ أَوْ اسْمَ ظَاهِرٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْ الشَّارِحُ هَذَا الْآخِرَ لِكَوْنِهِ مَعْلُومًا بِطَرِيقِ الْأُولَى .

قَوْلُهُ : جَازَ التَّقْدِيمُ : وَلَا نَظَرٌ لِالْحَتمَالِ كَوْنِ الْكَلَامِ جَارِيًّا عَلَى لِغَةِ أَكْلُونِي الْبَرَاغِيَّثُ ، وَلَا لِالْحَتمَالِ كَوْنِ الظَّاهِرِ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ ؛ لِأَنَّهُمَا خَلَفُ الظَّاهِرِ ، وَلَأَنَّ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ أَكْثَرُ مِنْهُمَا وَلَهُذَا حَمَلُوا الَّذِينَ فِي الْآيَةِ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ مُؤْخَرٌ لَا فَاعِلٌ وَلَا بَدْلٌ .

قَوْلُهُ : تَحْذَفُ لِلتِّقَاءِ السَاكِنِينَ : اعْتَرَاضُهُ مَقْصُورٌ عَلَى مَا إِذَا التَّقَى السَاكِنَانِ كَمَا يَشْعُرُ بِهِ

(أو قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ) أي الخبر (منحصرًا) يعني محصوراً فيه كـ (إِنَّمَا زَيْدٌ شَاعِرٌ) وـ (ما زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ) أي ليس غيره ، فلا يجوز التقديم لغلاً يتوهم عكس المقصود ، وشدّ :

[فِيَارَبُّ هَلَّ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجِي عَلَيْهِمْ] وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعْوَلُ

ولأن لم يوهم عكس المقصود (أو كان) الخبر (منشداً لذي) أي لم يبدأ فيه (لام ابتدأ) نحو « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » فلا يجوز التقديم ؛ لأن لها صدر الكلام

كلامه فنحو : قاما أخواك لا لبس فيه ، وأجيب بأنه يمكن دفع اللبس بالوقف على قاما أو الوصل بنية الوقف وليس بشيء ؛ لأن الاعتراض إنما هو على صورة اللبس .

قوله : يعني محصوراً فيه : أشار إلى أن منحصرًا بصيغة اسم المفعول على الحذف والإيصال فإنه شائع في الكلام حتى قيل إنه قياسي لا بصيغة اسم الفاعل والتقدير منحصرًا مبتدأه فيه بحذف المضاف والمتصلق ؛ لأنه مع أدائه إلى كثرة الحذف ومخالفة هذا الشرط لسابقه في فتح ما قبل الآخر مخالف للظاهر ؛ لأن المتبار من الكلام أن يكون الانحصار وصفاً للخبر ، وعبر يعني دون أي ؛ لأنها لتفسير مدلول اللفظ وليس مرادًا هنا بل المراد تفسير المراد .

قوله : فلا يجوز التقديم : يعني تقديم المحصور فيه بينما مطلقاً وبلا بشرطبقاء إلا في مقامها لا قياساً ولا شذوذًا كي يصح التعليل وبقرينة قوله : وشد إلخ ؛ أي وشد تقديم الخبر المحصور فيه بلا معها كقوله :

وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعْوَلُ
وَذَلِكَ بِالْحَمْلِ عَلَى صُورَةِ الإِيَاهِمِ .

قوله : **وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعْوَلُ** : صدره :

فِيَارَبُّ هَلَّ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجِي عَلَيْهِمْ

فتقدم الخبر المحصور فيه مع الأوان لم يوهم خلاف المقصود ؛ لأن الخبر فيما بعد إلا تقدم أو تأخر إلا أنه لا يجوز للحمل على ما يوهم ، وقيل : مثل هذا المثال يفيد حصر كل من الجزأين في الآخر ؛ فيفيد هذا التقديم خلاف المقصود ، وعليه فيبني أن لا يجوز هذا التقديم على سبيل الشذوذ أيضًا إذا لم يكن حصر كل من الجزأين في الآخر مقصودًا ، وأن يجب إذا كان مقصودًا ؛ وهذا ما لم يقل به أحد ، ولم يأت بصدر البيت لاحتمال أن يكون بك هو الخبر ويرتجمي حال وعليه فيه فيه الشاهد ، وأن يكون يرتجمي هو الخبر وبك متصلق به وعليه فلا شاهد فيه ، فإن قيل : يحتمل فيما استشهد به أن يكون المعول فاعلاً للجار والجرور لاعتماده على الاستفهام قلنا : لا يجوز ذلك ؛ لأن إلا مانعة منه .

قوله : لأن لها صدر الكلام : لم يقل ؛ لأن المبتدأ حينئذ صدر الكلام ؛ لأنه لما أناط الحكم بالمبتدأ المقيد بكونه ذا لام ابتداء يجعل القيد سبباً للحكم كان الأنسب أن يبين حكم القيد

ولو تركه لفَهُمْ مِمَا بَعْدَهُ (أو) كان مُسْنَدًا لِبُتْداً (لازم الصدر) بنفسه ، أو بسبب (كمْن لى مُنْجِداً) وفتى منْ وافِدْ .

(و) إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفًا أو مجرورًا أو جملة - كما قال في شرح التسهيل

ووجه سببته للحكم ، قال في المغني : اختلف في دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ المتقدم نحو : لقائم زيد ، فمقتضى كلام الجماعة الجواز ، وفي أمالی ابن الحاجب : لام الابتداء يجب معها المبتدأ اه . وعلى القولين لا يرد نحو : لقائم زيد على كلام المصنف ؛ لأنَّه إما ممتنع ، أو أن الخبر مسند إلى غير ذي لام ابتداء .

قوله : ولو تركه لفَهُمْ مَا بَعْدَهُ : بناء على التعميم الذي ذكره في لازم الصدر حملًا للكلام على المبادر ؛ لأن المبادر من الإطلاق عدم التقيد وعلى ما هو أفيد ، قال الحشبي : والمراد بلازم الصدر ما كان لازم الصدر بالنسبة إلى الأجزاء المستقلة للكلام فلا يرد أن هذا المبتدأ غير داخل في لازم الصدر لتقدم اللام عليه .

قوله : لازم الصدر : وهو اسم الاستفهام والشرط وكم الخبرية والمضاف إليها واسم التعجب وضمير الشأن وما أشبهه كنطقي الله حسي ، وعلة لزومها الصدارية في غير ضمير الشأن أنها تدل على نوع من الكلام فيجب تصديرها ليعلم من أول الأمر أن الكلام من أي نوع هو ، وفي ضمير الشأن حصول ما هو المقصود من الإبهام ثم التفصيل .

قوله : وفتى من وافد : قال السيالكوتي : فإن استفهام المضاف إليه يسري للمضاف ولذا يكتسب التعريف منه ، قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى : ﴿وَمَا عَلِمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِ﴾ : إن تقدير المضاف لا يبطل كون ما شرطية ؛ لأن المضاف إلى الاسم الحامل لمعنى الشرط في حكم المضاف إليه فتقول : غلام من تضرب أضرب ، كما تقول : من تضرب أضرب اه وبهذا يعلم حيث قال : لا يبطل كون ما شرطية أن ما قاله اللقاني والناصر الطبلاوي من أن الشرط والجواب حينئذ للمضاف لا المضاف إليه باطل ؛ لأنه يلزم عليه أن يكون المضاف إليه مجردًا عن معنى الشرطية ، وأن يكون الحزم أيضًا بالمضاف ؛ وهذا مالم يقدم على القول به ذمسكة .

«فائدة» يمتنع أيضًا تقدم الخبر إذا كان مقوًنا بالفاء نحو : الذي يأتيني فله درهم ؛ لشبهه بالجزاء أو مقوًنا بالباء الزائدة نحو : ما زيد بقائم على لغة الإهمال ، أو جملة طلبية ، أو كان المبتدأ مذ أو منذ نحو : ما رأيته مذ أو منذ يومان عند من أغربهما مبتدأين .

قوله : إذا كان المبتدأ نكرة : أي مختصة ، ولم يذكره لأنفهامه من قوله الآتي ؛ لأنَّه المسوغ للابتداء بالنكرة .

قوله : كما قال في شرح التسهيل : قيد لقوله : لأنَّ كون الخبر جملة غير مفهوم

(نَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرْ) وَقَصِدَكَ غُلَامٌ رَجُلٌ ؛ فَاعْلَمْ إِنَّهُ (مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقْدُمٌ
الْخَبْرُ) لِأَنَّهُ الْمُسْوَغُ لِلابْتِداءِ بِالنَّكْرَةِ .

(كَذَا) يُجَبُ تَقْدِيمُ الْخَبْرِ (إِذَا عَادَ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى مُلَابِسِهِ [مُضْمِرٌ مِمَّا] أَيْ
مِنْ مُبْتَدَأٍ (يَهُ عَنْهُ مِبْيَنًا يُخْبِرُ) ، نَحْوُ « فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا » إِذْ لَوْ أَخْرِ عَادَ الضَّمِير
عَلَى مُتَأْخِرٍ لِفَظًا وَرُتبَةً .

تَبَيَّنَ : عِبَارَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي هَذِهِ الْمَسَالَةِ « أَوْ يُتَعَلِّقُهُ ضَمِيرٌ فِي الْمُبْتَدَأِ » قَالَ
الْمَصْنُوفُ فِي نُكْتَتِهِ عَلَى مُقَدَّمَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ : هَذِهِ عِبَارَةٌ غَلِيقَةٌ عَلَى الْمُتَعَلِّمِ وَلَوْ قَالَ :

مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُوفِ .

قَوْلُهُ : وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ إِلَيْهِ ؛ أَعَادَ ذَلِكَ بَعْدَ قَوْلِهِ : كَعِنْدِ زِيدٍ نَمْرَةٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لِبِيَانِ
الْبَسْوِينَغَ ، وَلَا يُفِيدُ وَجْوبَ التَّقْدِيمِ ، لِاحْتِمَالِ كُونِ الْمُسْوَغِ اخْتِصَاصَ الْخَبْرِ فَقْطَ كَمَا قَالَ ابْنُ
هَشَامَ بِخَلْفِهِ هَذَا فَلَأَ تَكْرَارٌ ؛ قَالَهُ الْخَضْرَى .

قَوْلُهُ : فَاعْلَمْ أَنَّهُ : الضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى التَّرْكِيبِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى مَا ذُكِرَ الْمَفْهُومُ مِنَ الْكَلَامِ زَادَهُ
وَلَمْ يَقُلْ فَمُلْتَزِمٌ لِيَكُونَ الْكَلَامُ أَشَدَّ اِنْسِجَاماً ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِبِيَانِ الْحَكْمِ : إِعْلَامُ الْمَخَاطِبِ بِهِ ،
وَلِيُقْرَأَ قَوْلُهُ : مُلْتَزِمٌ فِيهِ ، تَقْدِيمُ الْخَبْرِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ بِحَسْبِ الْمُتَنَعِّمِ كُونُ مُلْتَزِمٌ خَبْرًا ،
وَكُونُ تَقْدِيمُ الْخَبْرِ نَائِبًا فَاعْلَمَ لَهُ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ ، وَاحْتِمَالُ كُونِ تَقْدِيمُ الْخَبْرِ مُبْتَدَأً وَمُلْتَزِمٌ خَبْرَهُ
وَالْجَمْلَةِ خَبْرًا ، وَلَوْ قَالَ : فَمُلْتَزِمٌ ؛ لِتَعْيِنِ الْاِحْتِمَالِ الْأَخْيَرِ .

قَوْلُهُ : أَيْ عَلَى مُلَابِسِهِ : أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ ، قَالَ الْخَضْرَى : بِقَرِينَةِ أَنَّ
كُلَّ مَثَالٍ وَجَدَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ إِنَّمَا يَعُودُ ضَمِيرُهُ عَلَى مُلَابِسِ الْخَبْرِ لَا عَلَيْهِ نَفْسِهِ فَلَابِدُ مِنْ ذَلِكَ
الْتَّقْدِيرِ أَهْدَى . وَأَمَّا نَحْنُ : رَجُلُ صَاحِبِ غَلَامٍ فَمُمْتَنِعُ سَوَاءَ جَعَلْتَ رَجُلًا مُبْتَدَأً أَوْ خَبْرًا مُقَدَّمًا ؛
لِأَنَّهُ غَيْرُ مُفِيدٍ ، وَالْإِفَادَةُ شَرْطٌ فِي الْكَلَامِ مُطلَقاً ، وَتَخْصِيصُ الْمُبْتَدَأِ النَّكْرَةُ بِهَذَا الشَّرْطِ مِنْيَ
عَلَى الْغَالِبِ كَمَا تَقْدِيمُ ، وَيُدْخِلُ فِي كَلَامِ النَّاظِمِ نَحْنُ : فِي الدَّارِ غَلَامٌ صَاحِبُهَا ؛ لِأَنَّ الْمَرَادُ
بِقَوْلِهِ : مَا مِنْ جَانِبِ الْمُبْتَدَأِ فَيُشَمِّلُ مَتَعَلِّمَهُ أَيْضًا قَالَ الصَّبَانُ : وَيُسْتَشْنِي مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا أَمْكَنَ
تَقْدِيمَ الْمَفْسُرِ وَحْدَهُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ إِنْ أَمْكَنَ صَحَّ تَأْخِيرِ الْخَبْرِ جَوَازًا نَحْنُ : عُمَرًا عَلِمَهُ نَافِعٌ ، أَوْ
وَجْوَيَا نَحْنُ : عُمَرًا عَلِمَهُ نَفْعٌ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ وَبَعْضِ الْكُوْفِيِّينَ وَمَنْعُ أَكْثَرِهِمْ تَقْدِيمَ الْمَفْسُرِ وَحْدَهُ
فِي الصُّورَتَيْنِ كَمَا فِي التَّسْهِيلِ وَالْهَمْعِ .

قَوْلُهُ : بِهِ عَنْهُ مِبْيَنًا : الضَّمِيرُ فِي بِهِ لِلْخَبْرِ ، وَمِبْيَنًا حَالُهُ لِبِيَانِ الْوَاقِعِ فَصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ
صَاحِبَهَا بِأَجْنِبِيِّ ؛ لِلضَّرُورَةِ ، وَالضَّمِيرُ فِي عَنْهُ لِلْمُبْتَدَأِ .

«أَوْ كَانَ فِي الْمُبْتَدَا ضَمِيرٌ لَهُ» كفاه - انتهى .

وأنَّ ترى ما في عبارة المُصنف هُنا من العلاقة وكثرة الضمائر المقتضية للتعقيد وعُسرِ الفهم ، وكان يُمكنه أن يقول كما في الكافية :

وَإِنْ يَعْدُ لِبَرِّ ضَمِيرٍ مِنْ مُبْتَدَا يُوجَبُ لَهُ التَّأْخِيرُ

(كذا) يَجُبُ التَّقْدِيمُ (إِذَا) كَانَ الْخَبَرُ (يَسْتَوْجِبُ التَّضْدِيرًا) كَالاسْتِفَاهَمُ (كَائِنٌ مَّنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا ، وَخَبَرًا) الْمُبْتَدَا (الْمُحْصُورُ) فِيهِ (قَدْمٌ أَبْدًا كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَخْمَدًا) إِذْ لَوْ أَخْرَى وَقِيلَ : مَا اتِّبَاعُ أَخْمَدٍ إِلَّا أَوْهَمَ الْانْحِصَارَ فِي الْخَبَرِ .

(وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ) مِنْ الْمُبْتَدَا وَالْخَبَرِ (جَائزٌ) فَحَذْفُ الْخَبَرِ (كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ) قَوْلُ السَّائِلِ (مَنْ عِنْدَكُمَا وَفِي جَوَابٍ) قَوْلُ السَّائِلِ (كَيْفَ زَيْدٌ) احْذِفِ الْمُبْتَدَا وَ (قُلْ دَنِيفٌ) أَيْ مَرِيضٌ (فَرَيْدٌ) الْمُبْتَدَا (اشْتَغَنَيْ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ) .

(وَبَعْدَ لَوْلَا) الْأَمْتِنَاعِيَّةُ (غَالِبًا) أَيْ فِي الْقِسْمِ الْغَالِبِ مِنْهَا ، إِذْ هِيَ عَلَى

قوله : يستوجب : أي يستحق التضدير أي في جملته فلا يرد نحو : زيد أين مسكنه ، والمراد بنفسه أو بسبب كصيحة أي يوم سفرك .

قوله : كالاستفهام : لم يقل كأن يكون متضمناً للاستفهام ، لأنَّه يصدق على الجملة الخبرية في نحو : زيد أين مسكنه ، مع أنها ليست منه .

قوله : المُحْصُورُ فِيهِ : فَكَلَامُ النَّاظِمِ عَلَى الْحَذْفِ وَالْإِيْصَالِ .

قوله : أَوْهَمٌ : أي أوقع في الوهم ؛ أي الذهن ، فيكون بمعنى أفاد لا من الوهم المقابل للظن واليقين .

قوله : من الْمُبْتَدَا : أي الخبر عن بقرينة المقابلة ، ولأنَّ الْكَلَامَ فِيهِ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُبْتَدَا الْوَصْفِ وَمِرْفُوعِهِ .

قوله : جائز : يحتمل أن يراد بالجواز استواء الطرفين كما هو المتادر ، ويحتمل أن يراد منه عدم الامتياز ، فيشمل الوجوب الآتي تفصيله .

قوله : الْأَمْتِنَاعِيَّةُ : احتراز عن التَّخَصِّصِيَّةِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْفَعْلِ .

قوله : أي في الْقِسْمِ الْغَالِبِ : أشار إلى أن غالباً منصوب بنزع الخافض على حذف الموصول الذي هو القسم لا الاستعمال ، وإلى دفع التنافي بين غالباً وبين ختم .

قسمين : قسم يمتنع فيه جوابها بمجرد وجود المبتدأ بعدها وهو الغالب ، وقسم يمتنع لنسبة الخبر إلى المبتدأ وهو قليل ، فال الأول : (حذف الخبر) منه (حُشْم) نحو « لَوْلَا زَيْدٌ لَأَتَيْشَكَ » أي موجود ، والثاني : حذفة جائز إذا دل عليه دليل بخلاف ما إذا لم يدل نحو « لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُهُ عَهْدٌ بِالإِسْلَامِ لَهَدَمْتَ الْكَعْبَةَ وَجَعَلْتَ لَهَا بَابَيْنِ » .

تتمة : كلّوا فيما ذكر لوما - صرّح به ابن التخاس .

(وفي) المبتدأ الواقع (نص يمين ذا) أي حذف الخبر وجوباً (استقر) نحو « لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا » أي قسمى ، فإن لم يكن نصا في اليمين لم يجب الحذف .

قوله : بمجرد وجود المبتدأ : كان الظاهر أن يقول : قسم يمتنع فيه جوابها لنسبة الخبر الذي هو الوجود المطلق ، وقسم يمتنع لنسبة الخبر الذي هو الوجود المقيد وعدل عنه ؛ لأن الاسم الواقع بعد لولا في القسم الغالب غير محتاج إلى الخبر من جهة المعنى وذلك ؛ لأن لولا تدل على الوجود فيحتمل أن يكون مفقودا كما قيل به ، ويحتمل أن يكون مخدوفا كما هو الأصح وذلك رعاية للقاعدة التحوية ، فينبع أن تكون معرفة هذا القسم المتقدمة على الحكم بمحضية حذف الخبر عليه بوجه لا يتوقف على معرفة حذف الخبر ؛ وذلك لأن وجوب الحذف يتضمن أمرين : وجود الخبر مخدوفا ردًا على من قال بفقدة ووجوبه .

قوله : وهو الغالب : عرفه ونكر .

قوله : قليل : فيما سيأتي لتقدم ذكر الأول دون الثاني .

قوله : حتم : أما الحذف فلو جود دليل عليه من نفس الكلام ، وأما الوجوب فلسد الجواب مسلمه .

قوله : استقر : أي ثبت وتمكن على حد ما قيل في قوله : تعالى ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقْرًا عِنْدَهُ﴾ فليس الفعل عاماً واجب الحذف ثم الحذف للدليل ووجوبه لسد جواب القسم مسلمه .

قوله : لعمرك : أي حياتك ، التزموا فتح عينه في القسم تخفيفاً لكثر استعماله فيه وإن صح في غيره الفتح والضم كما قال الدمامي ، ويرد أن العمر بالفتح نصا في القسم ؛ تقول : لعمرك طويل ، ويجاب بأن المراد بالنص الظاهر الذي لا يتبارد منه إلا القسم ولا يحمل على غيره مالم يصرف عنه صارف بخلاف نحو : عهد الله ؛ فإنه لا يشعر بالقسم حتى يذكر القسم عليه .

قوله : فإن لم يكن نصا : كعهد الله لأفعلن ، وتقول : عهد الله يجب الوفاء به .

(و) كذا يجب الحذف إذا وقع المبتدأ (بعده واو) قد عيئت مفهوم مع وهو المصاحبة (كمثل كل صانع وما صنع) أي مفترنان ، فإن لم يكن الواو نصا في المعية لم يجب الحذف نحو :

وكل امرئ والموت يلتقيان [تمنوا لى الموت الذي يشعب الفتى]

قوله : وكذا يجب الحذف إلخ : لأن الواو تدل على المذوف ومعطوفها ساد مسده من حيث إنه خبر عن المعطوف عليه حلوله حينئذ محله لامن حيث إنه خبر عنهم .

قوله : إذا وقع المبتدأ بعد الواو : جعل الظرف قيداً للمبتدأ دون الخبر ليوافق السابق واللاحق ، ولأن الواقع بعد الواو هو المبتدأ لا الخبر ؛ لأنه مذوف فلا يحسن وصفة بكونه بعد الواو ، ولأن التبادر من البعدية الولي ، وليترتب الحكم على ما هو سبب له ؛ فإن سبب وجوب الحذف وقوع هذا المبتدأ بعد الواو وقيامه مقام الخبر لا وقوع الخبر بعده ؛ ولذا لم يقل الناظم : قبل الواو ؛ مع أن الواقع قبل الواو هو المبتدأ الأصلي .

قوله : عيئت مفهوم مع : أي مع كونها للعطف ، قال سم : أي كانت ظاهرة فيه ؛ لأن الواو فيما ذكر تتحمل مجرد العطف أيضاً كأن يقال : كل صانع وما صنع مخلوقان لكنها ظاهرة في المعية بسبب أن الصنعة تلازم الصانع ؛ فالمعية ليست من مجرد الواو بل مع المعطوف .

قوله : كمثل كل صانع إلخ : الكاف زائدة وما مصدرية ؛ لأن الصنعة هي الملازمة للصانع لا المصنوع وهذا إشكال مشهور وهو أنه لا يصح عود الضمير إلى كل لإفادته أن كل صانع يقارن صنعة كل صانع ، ولا إلى صانع لإفادته أن كل صانع يقارن صنعة صانع واحد وهما فاسدان ، والجواب : أن كلاماً كانت في قوة أفراد متعددة كان الضمير العائد عليها أو على مدخلولها أيضاً كذلك فيكون من قبيل مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحاداً كركب القوم أفراسهم ؛ فكانه قيل : زيد وصنعه عمرو وصنعه وهكذا .

قوله : مفترنان : تقدير الخبر مني هو الصواب الموفق لسياق المتن والشرح ؛ لأن الواو المعية لم تجرد عن العطف ، فكيف يصح تقدير الخبر مفرداً ؟ هذا وقد انزلق الحشبي في هذا المقام كما هو دأبه إلى منحدر لا يقره العقل ولا النقل .

قوله : فإن لم تكن نصاً : أي ظاهرة في المعية بأن لم تكن للمعية أصلاً كزيد وعمرو متباعدان أولها لا نصاً كزيد وعمرو مقربونان وليس هنا نصاً للمعية ؛ لأن التي للمعية نصاً هي التي يصح الاكتفاء بها مع معطوفها .

قوله : لم يجب الحذف : بل يجوز إن دل عليه دليل .

قوله : وكل امرئ إلخ : صدره :

تمنوا لى الموت الذي يشعب الفتى

(و) كَذَا إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأَ مَصْدَرًا أَوْ مُضَافًا إِلَى مَصْدَرٍ وَهُوَ (قَبْلَ حَالٍ لَا) يَضْلُعُ أَنْ (يَكُونُ خَبِيرًا عَنْ) الْمُبْتَدَأَ (الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمِرَهُ) فَإِلَيْهِ (كَضَرِيَّ الْعَبْدَ مُسِيَّعًا) فَمُسِيَّعًا حَالٌ سَدًّا مَسْدَدًا الْحَبْرِ الْمَذْوَفُ وَجْوَبًا ، وَالْأَضْلُلُ حَاصِلٌ إِذَا كَانَ أَوْ إِذَا كَانَ مُسِيَّعًا ، فَمُحْدِفٌ حَاصِلٌ

ويشعب كيذهب أي يفرق الفتى ويمزقه ، وقد استشهدوا به لكون الواو محتملة للمعية واعتبره الخضري بأن الواو فيه ليست للمعية أصلًا بل مجرد التشير إلى ، لأن الماء والموت ليسا بمتضاهين بل مشتركان في تحقق الالتقاء .

قوله : مصدرًا : صريحاً لا مؤولاً عند جمهور البصريين عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده .

قوله : إلى مصدر : صريح أو مؤول به .

قوله : قبل حال : أي مفردة أو جملة كأخطاب ما يكون الأمير وهو قائم ، أو ظرف كضريزي زيدًا مع عصيائه على جعله حالاً من ضمير زيد .

قوله : لا يصلح إلخ : أي بحسب ذاتها كالمثال الأول ، أو قصد المتكلم كالمثال الثاني وكذا الأول إن حمل على المجاز ؛ أفاده الصبان .

قوله : عن الذي خبره قد أضمرا : أو إن صلح أن يكون خبراً عن غيره فليس الشرط أن لا يصلح للخبرية أصلًا ؛ فلهذا قال : عن الذي إلخ ؛ فالقصد منه الإشارة إلى ما ذكر لا إلى كون الخبر ضميراً أي مقدراً ؛ لأنه معلوم من قوله : قبل حال ؛ قاله الصبان . فلا يرد أن عدم الصلاحية لما ذكر موقف على معرفة الإضمار لتقييد عدم الصلاحية به ، ومعرفة الإضمار متوقفة على معرفة عدم الصلاحية لتقييد الإضمار به ؛ وذلك لأن عنوان الإضمار الذي هو قيد لعدم الصلاحية ليس بمقصود .

قوله : إذا كان : عند إرادة الاستقبال ، أو إذا كان عند إرادة المضي ، قاله الدمامي والسيوطى وغيرهما ، وفي الرضي : أن إذا هنا للاستمرار كما في قوله تعالى : **﴿وَإِذَا قَبْلَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي أَرْضِهِمْ﴾** وقال الروداني : بقى أنه قد يراد الحال أو الاستمرار ، ولو قال يقدر وقت كان أو حين كان لكن أشمل لسائر الأزمنة بلفظ واحد ؛ قاله الصبان . هذا ثم جعل هذا المنصوب حالاً مبني على أن كان تامة ولم تجعل ناقصة والمنصوب خبرها مع أن حذف الناقصة أكثر لأمرتين : الأولى : أنهم رأوا أن العرب لم تستعمل في هذا الموضوع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر فحكموا بأنها أحوال ؛ إذ لو كانت أخباراً لكن المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات مشتقة وغير مشتقة . الثانية : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعة

..... ثم الظرف . (و) المضاف إلى المصدر نحو (أَتَّ تَبَيَّنَ الْحَقَّ مَثُوِّطًا بالحَكْمِ) فَأَتَّ مُبْتَدًّا مُضَافٌ إلى مصدر ، وَمَثُوِّطًا حَالٌ سَدًّا مَسَدًّا الخبر ، وتقديره كما تَقَدَّم ، وَخَرَج بِتَقْيِيدِ الْحَالِ بَعْدَ صَلَاحِيَّهَا لِلْخَبَرِيَّةِ مَا يَصْلُحُ لَهَا فَالرُّفْعُ فِيهِ واجب نحو « ضَرَبَ زَيْدًا شَدِيدًا » .

تبنيه : يجب حذف المبتدأ في مواضع : « أَخْبَرَهَا » إذا أُخْبِرَ عنه بـنعت مقطوع كـ« مَرَرْتُ بِزَيْدَ الْكَرِيمِ » كما ذَكَرَه في آخر النَّعْتِ . « الثَّانِي » إذا أُخْبِرَ عنه بـمَخْصُوصِ نَعْمَ كـ« نَعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » كما ذَكَرَه في بـبَابِ نَعْمَ .

« الثَّالِثُ » إذا أُخْبِرَ عنه بـمَصْدَرٍ بَدَلَ مِنَ الْفَظْ بِفَعْلِهِ كـ« صَبَرَ جَمِيلٌ » أَيْ صَبَرِيِّ .

« الْرَّابِعُ » إذا أُخْبِرَ عنه بـصـرـيـعـ القـسـمـ نحو « فـي ذـمـتـي لـأـفـعـلـنـ » أـيـ يـمـيـنـ -

قوله : صَلَى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ لِرَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » .

قوله : ثم الظرف : أي مع المضاف إلى العلم به .

قوله : فالرفع فيه واجب : أي عند عدم قصد المتكلم ؛ جعله حالاً من ضمير معمول المصدر المستتر في الخبر ؛ فإن قصد ذلك وجب النصب وذكر الخبر بأن يقال : ضرب زيد إذا كان شديداً ، أو ضربه شديداً ، قاله الصبان .

قوله : نعت مقطوع : في معرض المدح أو الذم أو الترجم ، وإنما التزم حذف المبتدأ في الرفع وكذا الفعل في النصب للتبنية بالاتصال اللفظي على شدة الاتصال بالمعنى ، وقيل : للإشعار بإنشاء المدح أو الذم أو الترجم كما فعلوا في النداء ، أما في غير الثلاثة من المعرفة فيجوز فيه الحذف والذكر كما في الهمع والتصريح .

قوله : بـمـخـصـوـصـ نـعـمـ : إنـماـ وـجـبـ حـذـفـهـ لـصـيـرـوـرـةـ الـكـلـامـ بـجـمـلـتـهـ لـإـنـشـاءـ المـدـحـ أوـ الذـمـ فـجـرـىـ مـجـرـىـ الـجـمـلـةـ الـواـحـدـةـ .

قوله : بـدـلـ مـنـ الـفـظـ بـفـعـلـهـ : أـيـ بـوـاسـطـةـ ؛ لـأـنـ الأـصـلـ النـصـبـ وـلـاـ يـجـوزـ حـيـثـذـ إـظـهـارـ نـاصـيـهـ لـثـلاـ يـكـونـ جـمـعـاـ بـيـنـ الـبـدـلـ وـالـبـدـلـ عنـهـ ، ثـمـ عـدـلـ إـلـىـ الرـفـعـ لـإـفـادـةـ الدـوـامـ وـحـمـلـ الرـفـعـ عـلـىـ النـصـبـ فـالـتـرـمـ إـضـمـارـ المـبـتـدـأـ .

قوله : يـمـيـنـ : أـيـ مـتـعـلـقـ يـمـيـنـ وـهـ مـضـمـونـ الـجـوـابـ ؛ لـأـنـ الـذـيـ يـسـتـقـرـ فـيـ الـذـمـةـ فـوـجـبـ حـذـفـهـ لـدـلـالـةـ الـجـوـابـ عـلـيـهـ وـسـدـهـ مـسـدـهـ وـحـلـولـهـ مـحـلـهـ ؛ لـأـنـ الـمـبـتـدـأـ هـنـاـ وـاجـبـ التـأـخـيرـ لـكـونـهـ نـكـرـةـ مـحـضـةـ .

ذَكَرُهُما فِي الْكَافِيَةِ .

(وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ) أَيْ بِخَبَرَيْنِ (أَوْ بِأَكْثَرِهِنَّ) مِنْ اثْنَيْنِ (عَنْ) مُبْتَدَأً (وَاحِدٌ) سَوَاءً كَانَ الْاِثْنَانِ فِي الْمَعْنَى وَاحِدًا كَالرَّمَانِ حَلْوٌ حَامِضٌ أَيْ مُزْ ، أَمْ لَمْ يَكُنْ (كَهْنُمْ شَرَاهُ شُغْرًا) وَنَحْوُ :

مَنْ يَكُنْ ذَابِتُ فَهَذَا بَتْيٌ مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّيٌّ

ويجوز الإخبار باثنتين عن مبتدأين نحو « زيد وعمرو كاتب وشاعر ».
ولما فرغ المصنف عن ذكر المبتدأ وما يتعلّق به شرع في نواسخه وهي ستة .

قوله : وأخبروا باثنين أو بأكثرا : أي مع كون كل مفرداً أو جملة أو ظرفأ أو مع الاختلاف خلافاً لمن منع الاختلاف .

قوله : في المعنى واحداً : وضابطه أن لا يصدق الإخبار عن المبتدأ ببعضها ويتبع في هذا النوع ترك العاطف خلافاً لأبي علي ، ولا يجوز الفصل بينهما ولا تقديمهما على المبتدأ عند الأكثرين .

قوله : من يك ذابت إلخ : من شرطية بدليل حذف النون يك ، والبت الكسأ الغليظ المربع ، قوله : فهذا بتى ؛ أي فأنا مثله ؛ لأن هذا بتى من إقامة السبب مقام المسبب .

قوله : مقيظ إلخ : أي كاف لي قيظاً أي وقت شدة الحر وصيفاً وشتاءً .

الأول - كان وأخواتها

(ترفع كان المبتدأ) حال كونه (اسماً) لها (والخبر تنصيبه) خبراً لها (كان سيداً عمر، كان) فيما ذكر (ظل) بمعنى أقام نهاراً، و(بات) بمعنى أقام ليلًا، و(أضحي) و(أضبحا) و(أمسى) بمعنى دخل في الضحى والصباح والمساء (وصار) بمعنى تحول، و(ليَسْ) وهو لففي الحال، وقيل : مطلقاً ، و(زال) بمعنى انقضى ، والمراد بها التي مضارعها يزال لا التي مضارعها يزول أو يزيل

كان وأخواتها

قال الصبان : أي نظائرها في العمل فيه استعارة مصربحة أصلية ، وإنما كان بالذكر إشارة إلى أنها أم الباب ؛ ولذا اختصت بزيادة أحكام ، وإنما كانت أم الباب ؛ لأن الكون يعم جميع مدلولات أخواتها .

قوله : ترفع كان المبتدأ : أي تجدد له رفقاً غير الأول الذي عامله معنوي وهو الابتداء ، وتسميتها مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ وأل في المبتدأ للجنس ؛ فإن منه ما لا تدخل عليه كلام التصدير إلا ضمير الشأن ، ولازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ، وما لا يتصرف بأن يلزم الابتداء ؛ كطوبى للمؤمن ؛ كذا في الصبان عن الهمع والتصريح .

قوله : حال كونه اسمًا : حمل اسمًا على أنه حال من المفعول بمعنى تاليتها لها لا على أنه مفعول يسمى المخدوف كما فعل بعض الشراح لاغناء الحالية عن الحذف ، ولا يجوز جعله بدلاً أو عطف بيان ؛ لأنه لا يجوز إبدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة ، ولأن عطف البيان لابد أن يوافق متبعه في التعريف والتنكير ، قال الصبان : تسمية المفروع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة ؛ لأن المفروع اسم مدلوله لا لها ، والمنصوب خبر المفروع ؛ لأن الأفعال لا تخبر عنها ، وقد يسمى المفروع فاعلاً والمنصوب مفعولاً مجازاً .

قوله : والخبر تنصيبه : أل فيه أيضاً للجنس ؛ فإن منه مالا تدخل عليه كالمخبر الإنسائي فلا يقال : كان زيد أضربه ، ولا كان عبدي بعنته على قصد الإنشاء ، أفاده الصبان .

قوله : يعني تحول : وضعاً ، وأما استفادة التحول من غيرها فبطريق اللزوم لدلالة الفعل على التجدد والحدث ؛ أفاده س .

قوله : وهي لففي الحال : وإن كانت فعلاً ماضياً ؛ لأن شبهها الحرف في الجمود والمعنى جردها عن معنى المضي ، وكونها لففي الحال عند الإطلاق . وأما عند التقيد بزمن فبحسبه نحو قوله تعالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ فهي في هذا للمستقبل .

قوله : لا التي مضارعها يزول أو يزيل : فال الأولى فعل تمام قاصر بمعنى انتقل وذهب ومنه قوله

و كذلك (بِرْحًا) بمعنى زال ومنه البارحة لليلة الماضية و (فتحَ وَانْفَكَ) . وهذى الأربعة) الأخيرة شرط إعمالها أن تكون (لِشَبِيهِ نَفِي) وهو النهي والدعا (أو لِنَفِي مُتَبَعَهْ) .

(ومثل كأن دام) بمعنى بقى واستمر لكن يشرط أن يكون (مَشْبُوقًا بِهَا) المصدرية الظرفية (كَأَعْطَيْ مَا دُمْتَ مُصِبِّيَا دِرْهَمًا) وقد يستعمل بعض هذه الأفعال بمعنى بعضها ، فتشتمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار نحو ﴿وَفَتَحَتِ السَّمَاءَ فَكَانَ أَبَوَابًا﴾ و﴿ظَلَّ وَجْهُهُمْ مُسْوَدًا﴾ .

تتمة : الحق بصار أفعال بمعناها ، وهي : آض ، ورجع ، وعاد ، واستحال ، وقعد ، وحار ، وجاء ، وارتدى ، وتحول ، وعدا ، وراح - ذكرها في الكافية .
وأعلم أن هذه الأفعال على أقسام : ماض له مضارع وأمر ومصدر ووصف ؛ وهو : كان وصار وما بينهما ، وماض له مضارع دون أمر ووصف دون مصدر وهو : زال

تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَرُوَلَّ وَلَئِن زَالَتَا﴾ ومصدره الزوال .
والثانية : فعل تام متعدد إلى مفعول ، ومعناه ما زل : تقول : زل ضانك من معزك ؟ أي ميز بعضها من بعض ، ومصدره الزيل ، ولا مصدر للناقصة وهي بكسر العين وغيرها بفتحها .

قوله : وكذلك برح : زاد كذلك لطول الفصل بين برح وما عطفت عليه .

قوله : وهذى الأربعة : أي موادها فاندفع ما قيل أن هذه الأربعة أفعال ماضية والنهي لا يدخل على الماضي ؛ قاله الصبان .

قوله : بمعنى بقى واستمر : الاستمرار يقال في الزمانيات ، والبقاء يقال فيها وفي غيرها ، قال الراغب : الباقي ضربان : باق بنفسه لا إلى أحد وهو الباري تعالى ولا يصح عليه الفناء ، وباق بغيره وهو ما عداه ويصح عليه الفناء .

قوله : بشرط أن يكون إلخ : قال في التصرير : ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروطاه . فهي حيئتذامة .

قوله : الظرفية : أما لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور نحو : يعجبني ما دامت صححيحا ؟ أي دوامك صححيحا ، فدام تامة بمعنى بقي ، وصححيحا حال ، ولا توجد الظرفية بدون المصدرية .

قوله : مضارع دون أمر إلخ : أي ماض له من الأفعال مضارع دون أمر ، ومن الأسماء له وصف دون مصدر ، ولهذا لم يقل له مضارع ووصف دون أمر ومصدر ؛ قاله الحشبي .

قوله : وهو كان : إلخ اختلف في صوغ اسم المفعول منها فمنه قوم وهو الصحيح ،

وأخواته ، وماضٍ لا مُضارع له ولا أمر ولا مصدر ولا وصف وهو : ليس ودام .

(وَغَيْرُ ماضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَيْلًا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتَعْمِلَا) نحو ﴿ وَلَمْ أَكُ
يَعْيَا ﴾ ، ﴿ قُلْ كُوْنُوا حِجَارَةً ﴾ (وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ) ، « كائناً أخاك » و « لَشَّ زَائِلًا
أَحِبْكَ » (وفي جميعها تَوَسْطُ الْخَبْرَ) بين الفعل والاسم (أجز) وخالف ابن معطٍ
لضعف عملها بسبب عدم تصرفها في دام ، ورُدَّ بقوله :

لا طَيْبٌ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْعَصَةً
لَذَّاتُهُ [بَادُ كَارِ الْمُوتِ وَالْهِرَمِ]

وبعضهم في ليس ورُدَّ بقوله :

[سَلِيٌّ إِنْ جَهَلْتِ النَّاسَ عَنِّي وَعَنْهُمْ]
وَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَهُولٌ

وأجازه الآخرون وإليه يميل ظاهر كلام الشارح .

قوله : ودام : عند الفراء وكثير من المتأخرین ، وأما يدوم ودم ودام فمن تصرفات التامة
عندھم ، وذهب جمهور المقدمين وقليل من المتأخرین إلى أن لها مضارعا ؛ قال الصبان :ولي بهم
أسوة لعدم ظهور الفرق بين قوله : لا أكلمك ما دمت عاصيَا ، وقولك : لا أكلمك ما تدوم
عصيَا ، ثم قال : بل الصحيح عندي أن لها مصدرًا أيضًا فإذا قلت : أحبك مدة دوامك صالحًا ؛
كان دوام مصدر الناقصة وصالحاً خبره مثل : أحبك مادمت صالحًا ، والحكم على نحو هذا المثال
بأنه اختراع منهم لما لم يرد عن العرب سوء ظن ، والفرق بين المؤول والمؤول به تحكم محض .

قوله : مثله : نعت مصدر عمل محدوداً أي عمل عملاً مثل عمله ، وحمله على الحال من
فاعل عمل بعيد ؛ لأن المعنى ليس على الحالية كما لا يخفى وفيه تقديم معمول الفعل المقربون
بقد عليه وهو من نوع فعل فيه خلافاً أو هو للضرورة .

قوله : وكونك إيه : البيت بتمامه :

وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ
يَذَلُّ وَحَلْمٌ سَادٌ فِي قَوْمِ الْفَقِيرِ

قوله : كائناً أخاك : البيت بتمامه :

أَخَاكَ إِذَا لَمْ تَلْفَهْ لَكَ مُنْجَداً
وَمَا كُلُّ مَنْ يَدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا

والمنجد العين .

قوله : لست زائلاً أحبك : البيت بتمامه :

أَحِبْكَ حَتَّى يَغْمَضَ الْعَيْنَ مَغْمُضٌ
قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءَ أَنْ لَسْتَ زَائِلًا

قوله : وليس سواء : أوله :

سَلِيٌّ إِنْ جَهَلْتِ النَّاسَ عَنِّي وَعَنْهُمْ

وقد يُمْنَع من التوسيط - بـأَنْ خِيفَ اللَّبَسُ ، أو اقْتَرَنَ الْخَبَرُ بِالْأَلَا ، أو كَانَ الْخَبَرُ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى مُلَابِسِ اسْمِ كَانُ ، وَقَدْ يَجُبُ بِأَنْ كَانَ الْاسْمُ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى مُلَابِسِ الْخَبَرِ .

هذا وتقديم الخبر على هذه الأفعال إِلَّا مَا يُذَكَّرُ جائز (وَكُلُّ) مِنَ النُّحَاةِ (سَبَقَهُ دَامُ)

قوله : وقد يُمْنَع من التوسيط : قوله : وقد يجب إما إشارة إلى أن قول المصنف أجز جرى على الغالب كما تفيده قد أو إلى أنه مقيد بما لم يعرض ما يوجب التأخير والتلوين والتقييد كما قال السيالكتي في نظيره إما بأن يكون الإطلاق قرينة التجرييد عما يتضمن سواه أو باشتئار أن عدم المانع معتبر في حصول كل شيء .

قوله : بـأَنْ خِيفَ اللَّبَسُ إِلَّا : نحو : كان صاحبي عدوٍ ونحو : ﴿مَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاهَةً وَتَصْدِيَةً﴾ أي صفيرًا وتصفيقاً .

قوله : أو كَانَ الْخَبَرُ مُضَافًا إِلَّا : نحو : كان أَخْوَهُ هَنْدُ مَحْبَهَا ، وكان ضارب هَنْدَ أَخْوَهَا ، فَلَا يَجُوزُ التوسيط ؛ لَأَنَّ مَا أَضِيفَ إِلَيْهِ الْاسْمِ لَيْسَ لَهُ التقدُّمُ فَيُلْزَمُ الإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ لفظاً ورتبة . قال عبد الحكيم : وهذا مذهب البصريين غير الأخفش كما هو ظاهر ما في التسهيل ومذهب الكوفيين كما هو صريح المغني ، وإجازة الأخفش أو البصريون ؛ لأنَّ المضاف إِلَيْهِ شديد الاتصال بالمضاد فله حكمه والسماع يشهد له ؛ فقد سمع في أكفانه ذَرْجُ الْمَيْتِ .

قوله : وقد يجب : أي التوسيط والمراد كما قال ابن قاسم : امتناع التأخير سواء امتنع التقديم أيضاً كما فيما سيأتي في قوله وكل سبقه دام حظر إلخ نحو : آتِيكَ مَا دَامَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا ، ويعجبني أن يكون في الدار صاحبها ، أو جاز الأمران نحو : كَانَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا ، وكان غلام هند بعلها ؛ بحسب غلام ورفع بعل .

قوله : سبقة دام : الظاهر من كلام الناظم أن المراد بـدام بنفسها لا مادام وهو يشمل صورتين : توسط الخبر بين ما ودام ، وتقديمه على ما ودعوى الإجماع على منع الصورة الثانية مسلمة للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفي ، ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدرى فيما قبله ، وكل منهما من نوع دون الأولى ، لكن الظاهر من تعلييل الشارح حمله على الصورة الثانية وحمله عليها لتم دعوا الإجماع ، وإن كان مراده حمله على إطلاقه ؛ فإنما يتم تعليمه بضم قضية أخرى إِلَيْهِ بـأَنْ يقال : وما لها صدر الكلام ولا يفصل بينها وبين صلتها وهذا مختلف فيه ؛ فقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل ومثل هذا الكلام يجري في قول الشارح : ومثلها كل فعل قارنه حرف مصدرى .

حضرٌ) أي مَنْعِ لِأَنَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ وُقُوعِهَا صِلَةً لـ «ما» وـ «ما» لها صَدْرُ الكلام ومثلها كُلُّ فعل فارَّه حرفٌ مصدرِيٌّ وكذا قَعْدَ وجاء - كما ذكره ابن النَّحاس .

(كَذَاكَ) مَنْعَا (سَبْقُ خَبَرٍ) بالثنين (ما النَّافِيَةُ) ، سَوَاءً كَانَتْ شَرْطًا في عمل ذلك الفعل أَمْ لَمْ تَكُنْ (فَجَئَ بِهَا مَتْلَوَةً) أي مَتَبُوعَةً (لَاتَالِيَةُ) أي تابعةً ، لِأَنَّ لَهَا صَدْرًا ، فَإِنْ كَانَ النَّفِيُّ بِغَيْرِ مَا جَازَ التَّقْدِيمِ ؛ صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (وَمَنْعِ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اضْطُفْيِ) أي أُخْتَيَرَ وِفَاقًا لِلْكُوفِيَّينَ وَالْمُبَرَّدِ وَابْنِ السَّرَّاجِ وَأَكْثَرِ الْمُتَأْخِرِيَّينَ ، قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ : قِيَاسًا عَلَى عَسِيٍّ ؛ فَإِنَّهَا مِثْلُهَا فِي عَدَمِ الْعَصْرُفِ وَالْخِتَالِفِ فِي فِعْلِيَّتِهَا ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى امْتِنَاعِ تَقْدِيمِ خَبَرَهَا - انتهى . وَفَرَقَ ابْنُهُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ عَسِيَّ مُتَضَمِّنَةً مَعْنَى مَا لَهُ الصَّدْرُ وَهُوَ لَعْلٌ ، بِخَلْفِ لَيْسَ . قَالَتْ : لَيْسَ أَيْضًا مُتَضَمِّنَةً مَعْنَى مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلامِ وَهُوَ مَا النَّافِيَةُ ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى جُوازِ التَّقْدِيمِ مُسْتَدِلًا بِتَقْدِيمِ مَعْمُولِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ . وَأَجَبَتْ بِإِتْسَاعِهِمْ فِي الظَّرْفِ .

قوله : كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرِ ما النَّافِيَةِ : يَفْهَمُ جُوازَ تَوْسِطِ الْخَبَرِ بَيْنَ مَا وَالْفَعْلِ نَحْوَهُ : مَا قَائِمًا كَانَ زِيدًا ، وَمَا قَاعِدًا زَالَ عُمُرُهُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَمَنْعِهِ بَعْضُهُمْ كَذَاكَ يُوَهِّمُ أَنَّ هَذَا الْمَنْعُ مَجْمُعٌ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ شَبِهُ بِالْمَجْمُعِ عَلَيْهِ وَقَدْ أَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ ؛ لِأَنَّ مَا عَنْهُمْ لَا يَلْزَمُ تَصْدِرَهَا ، وَوَافَقَ ابْنُ كِيسَانَ الْبَصْرِيِّينَ فِي مَا كَانَ وَنَحْوُهُ مَا لَا يَشْتَرِطُ فِي عَمَلِهِ تَقْدِيمُ النَّفِيِّ ، وَخَالَفُوهُمْ فِي مَا زَالَ وَنَحْوُهُ مَا يَشْتَرِطُ فِي عَمَلِهِ تَقْدِيمُ النَّفِيِّ ؛ لِأَنَّ نَفِيَّهَا إِيجَابٌ ؛ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَا النَّافِيَةُ الْمُسْتَحْقَةُ لِلتَّصْدِيرِ ، وَقَدْ أَجَبَ عَنْ هَذَا الْوَهْمِ بِأَنَّ النَّاظِمَ إِنَّمَا أَرَادَ التَّشِيهَ فِي أَصْلِ الْمَنْعِ دُونَ وَصْفِهِ إِلَّا أَنْ تَقْدِيرَ الشَّارِحِ مَنْعًا يَأْبَاهُ .

قوله : مَا النَّافِيَةُ : قَالَ الصَّبَانُ : مِثْلُهَا هِمْزَةُ الْاسْتِفَاهَ ، وَكَذَاكَ إِنَّ النَّافِيَةَ عِنْدَ الرَّضِيِّ ، وَجَعَلَ السِّيوُطِيَّ إِنْ كَلَّا .

قوله : فَجَئَ بِهَا إِلَخُ : هَذَا الشَّطَرُ تَوْكِيدٌ لِمَا قَبْلَهُ .

قوله : خَبَرُ لَيْسَ : قَالَ الْأَشْمُونِيُّ : خَبَرُ مُنْتَوْنٍ وَلَيْسَ مُضَافًا وَلَا تَوَالِي خَمْسٍ حَرْكَاتٍ وَذَلِكَ مَنْعُ فِي الشِّعْرِ ، قَالَ الصَّبَانُ : مَحْلُ الْخَلَافِ فِي غَيْرِ لَيْسِ الْاسْتِثَانَيَةِ وَمِثْلُهَا لَا يَكُونُ فِي الْاسْتِثَانَاءِ فَلَا يَتَقْدِمُ عَلَيْهِمَا الْخَبَرُ إِجْمَاعًا .

قوله : وَأَجَبَ بِإِتْسَاعِهِمْ فِي الظَّرْفِ : قَالَ الرُّوْدَانِيُّ فِيهِ : إِنَّهُ يَلْزَمُ الْجَمِيعَ حِينَذِ القَوْلِ بِجُوازِ تَقْدِيمِ خَبَرِ لَيْسَ إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ عَدِيلَهُ وَلَيْسَ كَذَاكَ لِإِطْلَاقِهِمُ الْمَنْعَ اهـ . وَقَدْ يَقَالُ : لَا

تمة : من الخبر ما يجب تقديمه على الفعل كـ « كم كان مالك » و ما يجب تأخيره عنه كـ « ما كان زيد إلا في الدار » .

(وَذُو تَّمَام) من هذه الأفعال (ما يرفع يكتفي) عن المنصوب ، نحو ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَقٍ ﴾ ، أي حضر « ما شاء الله كان » أي وجد « ظلَّ الْيَوْمَ » أي دام ظله « بَاتَ فُلَانٌ بِالْقَوْمِ » أي نزل بهم ليلاً ﴿ فَسُبْحَنَ اللَّهُ حِينَ تُمْسُوْنَ وَجِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ ، أي حين تدخلون في المساء والصبح ، ﴿ خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّنَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ ، أي ما بقيت .

(وَمَا سِواه) أي سوى المكتفي بالمرفوع (ناقص) يحتاج إلى المنصوب (والنقص في فتئ) و (زال) التي مضارعها يزال (دائمًا قفي) أي

لزوم ؛ لأن معمول المعمول للناسخ ، دون المعمول للناسخ ولا يلزم من تحويل انتقال الضمير عن رتبة تحويل انتقال القوى ؛ قاله الصبان .

قوله : من الخبر ما يجب تقادمه : فتحصل أن للخبر ستة أحوال : وجوب التقدم ، ووجوب التأخير ، ووجوب التوسط ، ووجوب التقدم أو التوسط ، وجواز التأخير أو التوسط ، وجواز الثلاثة .

قوله : وما يجب تأخيره عنه : ليس هذا تكراراً مع قوله : وقد يمنع من التوسط ؛ لأن هذا في منع التقدم على الفعل .

قوله : وذو تمام إلخ : فيه إشارة إلى أن وجه التسمية بال تمام الاكتفاء بالمرفوع ، وبالناقص الافتقار إلى المنصوب ، وقيل : لنقصانها بتجدرها عن الحدث ، فقيل : عن الحدث المقيد ؛ لأنها تدل على حديث مطلق يقيده الخبر وعليه فتعمل في الظرف ، وقيل : لا تدل على الحدث أصلاً ، بل هي لنسبة الحدث الدال عليه خبرها إلى مرفوعها ولزمانه فلا تعمل في الظرف ؛ أفاده الصبان قوله بقية .

قوله : من هذه الأفعال : خصها لأن الكلام فيها وإلا فمطلق الفعل التام هو المكتفي بالمرفوع .

قوله : عن المنصوب : فيه إشارة إلى أن الرفع يعني المرفوع كما هو الأقرب .

قوله : أي سوى المكتفي بالمرفوع : أرجع الضمير إلى التعريف لا إلى المعرف لكونه أقرب ولزيكه الناقص مذكوراً بتعريفه كالنام .

قوله : يحتاج إلى المنصوب : أتي به ليكون بمنزلة التصرير بوجه تسميته بالناقص .

قوله : زال التي إلخ : ولم يذكر التي مضارعها يزيل ؛ لعلمه بالقياس على التي مضارعها يزول ؛ لأنه لما ذكرنا فيما سبق معاً علم أن حكمهما واحد .

ثُبَّع ، وَأَمَا زَالَ الَّتِي مُضَارِّعُهَا يَئُولُ فَإِنَّهَا تَامَّةٌ نَحْوٌ « زَالَتِ الشَّمْسُ ». .

(ولائلي العامل) بالنصب ، أي لا يقع بعده (مَعْمُولُ الْخَبْرِ) سواءً تَقَدَّمَ الخبر على الاسم أم لا ، فلا يقال : « كان طعامك زيد آكلًا » خلافاً للkovيين ، ولا « كان طعامك آكلًا زيد » خلافاً لأبي علي ، فإن تَقَدَّمَ الخبر على الاسم وعلى معموله نحو « كان آكلًا طعامك زيد » فظاهر عبارة المصنف أنه جائز ؛ لأن معمول الخبر لم يَلِي العامل ، وبه صرَّح ابن شقيق مدعينا فيه الاتفاق ، وصرَّح أيضاً بجواز تقديم المعمول على نفس العامل (إلَّا إِذَا ظَرِفَ أَتَى) المعمول (أو حرف بحر) فإنه يَجُوز أن يلي العامل نحو « كان عندك زيد مقيماً » و « كان فيك زيد راغباً » .

(وَمُضْمِرُ الشَّأْنِ اسْمًا) للعامل (اُنْوِإِنْ وَقَعْ) للك من كلام الغرب (موهم) أي موقع في الوهم ، أي في الذهن (ما استبان) للك (أَنَّهُ امْتَشَّعْ) و هو إيلاء العامل معمول الخبر ، وهو غير ظرف ولا مجرور كقوله :

[قَنَافِذُ هَداجِونَ حَوْلَ بَيْوَتِهِمْ] بما كان إِيَاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا

فاسم كان ضمير الشأن مُستَبَرٌ فيها ، وعَطِيَّةً مُبْتَدأ خبره عَوْدًا ، وإِيَاهُمْ مفعول عَوْدًا ، والجملة خبر كان (وَقَدْ تَزَادَ كَانَ)،.....

قوله : ولا يلي العالم إلخ : فإن إيلاء العامل معمول غيره ممتنع مطلقاً ولا يختص به فعل دون فعل كما نقل عن المصنف فلا يقال : جاء عمرو يضرب زيد ، قال سمه : ويفهم منه جواز نحو : زيد كان طعامك آكلًا ، وبه صرَّح الدمامي ؛ لأن الاسم المستتر فاصل بين العامل ومعمول الخبر ؛ أفاده الصبان .

قوله : وصرَّح أيضاً إلخ : هذا غير مفهوم من كلام الناظم بل مسكت عنه كما لا يخفى .

قوله : أي موقع في الوهم : وأشار إلى أن موهماً ليس من الوهم المقابل للظن والشك ؛ لأن كون نحو البيت الآتي مما استبان أنه امتنع ليس مجرد وهم بل أمر محقق .

قوله : بما كان إِيَاهُمْ آلَخْ : أوله :

قنافذ هداجون حول بيوتهم

قاله الفرزدق يهجو رهط جرير بالفجور والخيانة ، والهداجون من الهدجان ؛ وهي مشية الشيخ ، وعَطِيَّة أبو جرير ، والقندى يضرب به المثل في السير بالليل .

قوله : وقد تزاد كان : فلا تعمل شيئاً كما هو مذهب الفارسي والمحققين ، ونسب إلى الجمهور ، وهو الأصح ، ولا تدل على الحديث بل هي لمحض التأكيد ، وذهب جماعة إلى أنها

..... بلفظ الماضي (في حشو) أي بين أثناء الكلام ، وشد زيادتها بلفظ المضارع نحو :

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلٌ [إِذَا تَهَبَ شَمَائِلُ بَلِيلٍ]
واطَرَدَتْ زِيادَتِهَا بَيْنَ مَا وَفَعَلَ التَّعْجِبَ (كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا) وَبَيْنَ
الْمَوْضُولَ وَالصِّلَةَ كَ « جَاءَ الَّذِي كَانَ أَكْرَمَتْهُ » ، وَالصِّفَةُ وَالْمَوْضُوفُ كَ « جَاءَنِي
رَجُلٌ كَانَ كَرِيمٌ » ، وَالْفَعْلُ وَمَرْفُوعُهُ نَحْوَ « لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُكَ » وَالْمُبْتَدَأُ وَخَبْرُهُ
نَحْوَ « زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ » وَشَدٌ بَيْنَ الْجَارِ وَمَجْرُورِهِ نَحْوَ :
[جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي] عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ

تعمل الرفع ، ومرفووعها إذا كان ضميراً مستترًا يعود إلى مصدرها وعليه كان تامة دالة على الحدث ، ومعنى زيادتها عليه : عدم احتلال المعنى بدونها ، ثم المشهور أنها باقية على دلالتها على الزمان الماضي ، هذا والتقليل المفهوم من قد بالنسبة إلى عدم زиادتها وإلا فزيادتها كثيرة في نفسها ؛ أفاده الصبان .

قوله : بلفظ الماضي : يعني أن المراد خصوص الصيغة .

قوله : أثناء الكلام : في القاموس أثناء الشيء ومثنائيه : قواه وطاقاته واحدها ثني بالكسر .

قوله : أنت تكون ماجد نبيل : آخره :

إِذَا تَهَبَتْ شَمَائِلُ بَلِيلٍ

قالته أم عقيل ابن أبي طالب وهي تلاعبه ، ونبيل من النبل بالضم أو من النبالة وهما الفضل ، والشمائل كجعفر كما هو أحد لغاته ريح تهب من ناحية القطب الشمالي ، وبليل بمعنى باللة أو مبلولة والمراد أنها رطبة ، وكنت بقولها إذا تهب إلخ . عن الدوام ؛ كذا في الصبان .

قوله : واطرد زيادتها إلخ : اطراد زيادتها فيما عدا الجار والمحرور هو الذي في التوضيح وغيره قال في الكافية :

وزيد كان بين جزأين جمله وشد حيث حرف جر قبله
لكنها في فعل التعجب أكثر . وقال ابن عقيل : زيادتها فيما عدا التعجب سمعاوية .

قوله : على كان المسومة العراب : أوله :

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي

الجياد جمع جواد وهو الفرس النفيس ، وتسامي أصله تسامي من السمّ وهو العلو ، والمسومة الخيل التي جعل عليها سمة أي علامة وتركـت في المرعى ، والعراب الخيل العربية .

وغير كان لا يُزداد ، وشدّ زيادة أمسى وأصبح كقولهم « ما أصبح أبَرَّدَهَا » و « ما أَمْسِي أَذْفَاهَا » .

(ويَعْذِفُونَهَا) مع اسمها (وَيَئْتُقُونَ الْجَبَرُ) وحده (وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ) الشرطيتين (كَثِيرًا ذَا) الحذف (اشْتَهَرُ) كقوله : « الْمَرْءُ مَجْزِي بِعَمَلِهِ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ » أي إن كان عمله خيراً وقوله :

لا يَأْمِنُ الدَّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا [جَنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ]
أَيْ وَلَوْ كَانَ الْبَاغِي مَلِكًا ، وَقَلَّ بَعْدَ غَيْرِهِمَا كَقُولِهِ :
مَنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا
أَيْ مِنْ لَدُ كَانَتْ شَوْلًا . وَحَذْفُ كَانَ مَعَ خَبْرِهَا وَإِبْقَاءُ الْأَسْمَ صَعِيفٌ ، وَعَلَيْهِ « إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ » بِالرَّفْعِ ، أَيْ إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِ خَيْرٌ .

قوله : ما أصبح أبَرَّدَهَا إِلَّا : الضمير للدنيا قال المحيسي : لا يخفى ما في زيادة أصبح فيما أبَرَّدَهَا وزيادة أمسى فيما أَذْفَاهَا من المناسبة .

قوله : مع اسمها : بقرينة ما بعده ؛ لأن المبتادر منه أن المراد أنهم يقون الخبر وحده كما حمله عليه الشارح .

قوله : وبعد أن ولو إِلَّا : الظرف متعلق باشتهر ، وكثيراً صفة لمصدر محدود ؛ أي اشتهرأ كثيراً وليس حالاً من فاعل اشتهر وإلا لزم التكرار في الجمع بينهما إلا أن يجعل حالاً مؤكدة لعاملها ويفهم قوله اشتهر : أن هذا الحذف جائز .

قوله : كقول القائل وليس هذا الكلام بحديث كما قالوا .

قوله : لا يَأْمِنُ الدَّهْرُ إِلَّا : آخره :

جَنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

قوله : مِنْ لَدُنْ شَوْلًا : ما بعده :

فَإِلَى إِتْلَائِهَا

ولم يذكروا له أولاً ولا آخرأ قال العيني : وهو مثل المثل بين العرب ، وشَوْلًا بفتح الشين وسكون مع التنوين جمع شائلة على غير القياس ؛ إذ قياس جمعها شوائل ، والشائلة الناقة التي خف لبنيها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية ، والفاء زائدة أي من زمن كونها شَوْلًا إلى زمن تبعية أولادها لها .

قوله : وَعَلَيْهِ إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ بِالرَّفْعِ : أي برفع الأولى ؛ لأن محل الاستشهاد ، ويجوز في مثل

(وبَعْدَ أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةُ (تَعْوِيْضُ مَا عَنْهَا) بَعْدَ حَذْفِهَا (اِزْتَكَبَ كَمِثْلٍ أَمَا أَنْتَ بِرَبِّكَ فَاقْتَرَبَ) الْأَصْلُ لِإِنْ كُنْتُ بِرَبِّكَ، فَحُذِفَتِ الْلَّامُ لِلاختصارِ ثُمَّ كَانَ لَهُ فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ وَزَيَّدَتْ مَا لِلتَّعْوِيْضِ وَأَدْعَمَتِ التَّوْنَ فِيهَا لِلتَّقَارِبِ وَمُثْلُهُ :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرِ [فَإِنْ قَوْمِيَ لَمْ يَأْكُلْهُمُ الْضَّبْعُ]

هذا التركيب أربعة أوجه : نصب الأولى ورفع الثاني أي إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير وهو أرجحها ، لاشتماله على حذف كان مع اسمها بعد إن ، وحذف المبتدء بعدفاء الجزاء وهما مطردان ، وعكسه أي إن كان في عمله خير فهو يجزى خيراً وهو أضعفها ؛ لأن فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ، ورفعهما أي إن كان في عمله خير فجزاؤه خير ، ونصبهما أي إن كان عمله خيراً فهو يجزى خيراً ، وهذا متوسطان لاشتمال كل منهما على المطرد وغير المطرد وقدر الخبر على تقدير رفع الأول ظرفًا مقدمًا لكون الاسم نكرة ممحضة .

قوله : بعد حذفها : أي وحدها وجوابًا أما الحذف والوجوب فمفهومان من التعويض إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ، وأما أن وجوب الحذف لها وحدها فمن عنها ، وأما أن الحذف لها وحدها فمن الاختصار عليها فلا يجوز حذف الاسم معها كما نقله الصبان عن تصريح الفارضي .

قوله : ارتكب : يوهم خروجه عن القياس وليس كذلك ؛ لأنهم عوضوا الحرف عن الجملة في نحو : يومئذ قياساً فهذا أولى ، قاله الصبان .

قوله : فاقترب : الفاء زائدة : دخلت تشبثها بفاء الحبوب ؛ لأن الأول سبب والثاني مسبب . قوله الأصل لإن كت بـأ : أي الأصل الثاني ، والأصل الأول اقترب لإن كنت قدّمت العلة على المعلول للاختصاص أو الاهتمام وزيدت الفاء لما مر .

قوله : ثم كان له : وصلة الموصول الحرفية قد تجذف نحو : ما إن حراء مكانه أي ما ثبت . قال الدنوشري : قد يقال : من أين جاء الاختصار وقد عوض عن لفظ كنت ما وأنت ؟ فليتأمل ؛ قاله يس ، لعل وجهه أن الحذف للاختصار لا يستلزم الاختصار لأن العلة الغائية كثيراً ما تختلف عن العمل ، وقيل في وجهه : أن الاختصار كما يعتبر بالنسبة إلى الحروف قد يعتبر بالنسبة إلى الكلمات والمعتبر هنا هو الثاني ؛ لأنه قد حذف كلمتان اللام وكـن وزيدت كلمة وهي ما ، ولا يخفى ما فيه ؛ لأن المقصود من الاختصار التخفيف وأي فائدة فيه إذا لم يحصل التخفيف .

قوله : أبا خراشة إلخ : آخره :

فـإـن قـومـي لـم يـأـكـلـهـم الضـبـع

تمة : تُحَذَّفَ كان مع اسمها وخبرها ويُعَوَّضُ عنها ما بَعْدَ إِنْ الشرطية ، وذلك كقولهم « افْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا » أَيْ إِنْ كنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ - ذَكَرَهُ في شرح الكافية .

(وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ) ناقصة أو تامة (مُتَجَزَّمٌ) بالسكون لم يَلِه ساكن ولا ضمير متصل (تُحَذَّفُ نُونُ) تَخْفِيفًا نحو (وَلَمْ أَكُ بَغِيَّا) ، (وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً) بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَجْزُومِ بِالْحَذْفِ وَالْمَتَّصِلِ بِسَاكِنٍ أَوْ ضَمِيرٍ (وَهُوَ حَذْفٌ) بِالْتَّنْوينِ (مَا التُّزْمُ) بِلْ جائز .

قال الصبان : أبا خراشة بضم الحال المعجمة منادي ، قوله : أما أنت إِلَّا حذف معلوم العلتين لدلالة المقام والأصل : لأن كنت ذا نفر افتخرت علي لا تفتخر علي ، فإن قومي إِلَّا والضبع حيوان معروف شبه به السنة المجدبة على طريق الاستعارة التصريحية والأكل ترشيح ، وقيل : الضبع حقيقة فيها أيضا ويحمل أن المراد به الحيوان المعروف فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه ؛ قاله السيوطي في شرح شواهد المغني .

قوله : ويعوض عنها : أي عن كان فتكون واجهة الحذف وكذا معمولاها إلا أن حذفهما بلا تعويض بل للتخفيف لكثرة الاستعمال وجواب الشرط محدود لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله .

قوله : ناقصة أو تامة : أشار إلى أن الإظهار في مقام الإضمار لقصد التعميم .

قوله : بالسكون : هكذا جعلوا الجزم بالسكون شرطاً على حدة لإخراج المضارع المثنى والمجموع نحو : لم يكونوا ، ولم يكونوا ، مع أن قوله لم يَلِه ساكن يعني عنه ، ووجهه أنه لما كان علامة الإعراب في المضارع المثنى والمجموع بعد الضمير الفاعل عدوا الضمير كأنه جزء من المضارع فلا يخرج نحو الريدان لم يكونا عالمين بقوله لم يَلِه ساكن فآخر جوه بهذا القيد .

قوله : لم يَلِه : في بعض النسخ بأن لم يَلِه وهو سهو من الناسخ كما لا يخفى .

قوله : ولا ضمير متصل : أي ضمير نصب مقابلته لقوله بالسكون سواء وليه اسم ظاهر أو ضمير منفصل كالصديق لم تك إِيَاه فخرج نحو : إن يَكُنْه ، وبقي شرط آخر وهو : أن يكون وصلاً لا وقاً ؛ لأن الوقف على ذي الحرفين كلام يع بباء السكت ورد جزء الكلمة أولى من اجتلاف حرف لم يكن ، ولا يقال مثله في نحو : لم يَع ؛ لأنه يؤدي إلى إلغاء الجازم .

الثاني من النواصخ

(ما) و (لا) و (لات) و (إن) المشبهات بليس

(إعمال ليس) وهو رفع الاسم ونصب الخبر (أعمِلْتُ ما) النافية عند أهل الحِجَاز
نحو **﴿مَا هُنَّ أَمْهَاتِهِمْ﴾** (دون زيادة) (إن) النافية ، فإن وُجِدَتْ فلا عمَل لها نحو :
[بني غَدَانَة] ما إن أنتُمْ ذَهَبْتُ [ولا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْحَزَفُ]

(مع بقا النفي) وعدم انتقاده بـ إلا ، فإن انتقض بها وجوب الرفع كقوله تعالى :
﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ ، (و) مع (ترتيب زُكْنٍ) أي عُلم ، وهو تقدُّم

(ما) و (لا) و (لات) و (إن) المشبهات بليس

أي في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر لا في العمل ؛ لأن المقصود التشبيه في معنى يكون مقصوراً على ليس من بين النواصخ الأصلية ومقتضياً لعمل هذه الحروف عمل ليس وهو مجموع الأمرين ومن ثمة خصوا ليس بالتشبيه وهذه المشابهة مناسبة ذكرها النحاة لإعمال العرب إليها لا لإعمالهم فلا يرى أنه قياس في اللغة وهو ممتنع ولا أن هذا القياس إنما يصح لو كان عمل ليس لما فيه من معنى النفي وليس كذلك بدليل عملها مع انتقادها نفيها بل عملها للفعلية ؛ لأنه ليس بقياس ، بل مجرد مناسبة تذكر بعد الواقع .
قوله : إعمال ليس : مفعول مطلق نوعي لأعملت .

قوله : إن النافية : هذا بحسب الأصل ، والزيادة بحسب الحال فلا منافاة .

قوله : زيادة أن : أشار إلى أن المراد بـ إن الزائدة لا النافية المؤكدة بها فإنها لا تبطل عمل ما ومثلها ما النافية المؤكدة وعليه روى ذهباً بالنصب في البيت ، قال الشارح في حاشية المغني : فالتأكيد بـ إن على أنها نافية لفظي ؛ لأنه بمنزلة تكرير ما ؛ وعلى أنها زائدة معنوی كالتأكيد بسائر الحروف الزائدة اهـ . ودون حال من ما وكذا مع .

قوله : ما إن أنتم ذهب : البيت بتمامه :

بني غَدَانَة ما إن أنتُمْ ذَهَبْتُ [ولا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْحَزَفُ]
والصريف الفضة .

قوله : مع بقاء النفي : أي نفي معمولها الذي هو الخبر فلا يضر انتقاد نفي معمول خبرها
نحو : ما زيد ضارباً إلا عمراً .

قوله وعدم انتقاده بـ إلا : خرج الانتقاد بغير فلا يبطل العمل عند البصريين نحو : ما زيد
غير قائم ، كذا قيل ، وفيه أن نفي الخبر لم ينتقض بل الخبر هو المنفي فهو من قبيل : ما زيد

الاسم على الخبر ، فلو تَقْدَمَ الخبر وهو غير ظرف ولا مَجْرُورٍ وجب الرفع نحو « ما قائم زيد » ، وكذا إِنْ كان ظرفاً كما هو ظاهر إطلاقه هنا وفي التسهيل والعمدة وشرحهما ، وصرح به في الكافية وشرحها مُخالِفًا به لِإِنْ عَضْفُور .

(وَسَبِقَ) مَعْمُولٌ خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا مَجْرُورٍ مُبْطِلٌ لِعَمَلِهَا نحو « ما طَعَامُكَ زيدٌ أَكِلٌ » إِنْ تَقْدَمَ وهو (حَرْفٌ جَرٌّ أوْ ظَرْفٌ كَمَا يَبِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ) ذَلِكَ (الْعَلَمَا) لِأَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ يُغْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ .

(وَرَفَعَ) اسْمٌ (مَعْطُوفٌ بِلِكْنٍ أَوْ بِيَتْلٍ مِنْ بَعْدِ) خَبْرٌ (مَنْصُوبٌ بِمَا الْزَمْ) ذَلِكَ الرَّفْعُ (حَيْثُ حَلَّ) نَحْوَ « مَا زَيْدٌ قَائِمًا لِكِنْ قَاعِدٌ » بِالرَّفْعِ ، خَبْرٌ مُبْتَدَأً مَحْذُوفٌ ، أَيْ : لَكُنْ هُوَ قَاعِدٌ ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ بِهِذَيْنِ مُوجَبٌ وَلَا تَعْمَلُ مَا إِلَّا فِي الْمُنْفَيِّ ، إِنْ كَانَ مَعْطُوفًا بِغَيْرِهِمَا نُصْبٌ .

(وَبَعْدَ مَا وَلِيَسْ جَرٌّ) حَرْفٌ (الْبَاءُ) الرَّائِدَةُ (الْخَبْرُ) نَحْوَ « أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ » ، « وَمَا رَبِّكَ يَعْنِفُ » وَلَا فَرْقٌ فِي مَا بَيْنَ الْحِجَارَةِ وَالْتَّسِيمِيَّةِ كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ إِنَّمَا دَخَلَتْ لِكُونِ الْخَبْرِ مَنْفِيًّا لَا لِكُونِهِ مَنْصُوبًا ، يَدْلُلُ عَلَى ذَلِكَ دُخُولِهَا فِي « لَمْ أَكُنْ يَقَائِمْ » وَ اِنْتِبَاعِ دُخُولِهَا فِي نَحْوِ « كُنْتُ قَائِمًا » .

ضَارِبًا إِلَّا عُمَراً لِلَّهِمَ إِلَّا أَنْ يَقُولَ : الْمَرَادُ بِالْخَبْرِ أَعْمَمُ مَا هُوَ بِحَسْبِ الْلَّفْظِ أَوْ بِحَسْبِ الْمَعْنَى .
قوله : وسبق معمول خبرها على اسمها : أي ما كان اسمًا وخبرًا لها قبل السبق ، فهو مجاز بالكون ، وعبر بهذا التعبير لأن الحكم بإبطال العمل إنما يفيد إذا تصور الأسمان بعدها بهذين العنوانين ، وأما إذا تصورا بعنوان المبتدأ والخبر فيكون الحكم به حينئذ لغوا ، ولأنه إنما يعلم أن الأسمين بعدها ليسا اسمًا وخبرًا لها بعد الحكم بإبطال العمل ، وأما قبله فلا يعلم والبيان معقود للكلام في معموليها فقبل الحكم به ينبغي أن يتصورا بعنوان اسمها وخبرها .

قوله : من بعد منصوب : أو مجرور بالياء الرائدة ولا يجوز حينئذ جر المعطوف .

قوله : خبر مبتدأ ممحذوف : ولكن ويل حرقا ابتداء فتسيمية ما بعدهما معطوفاً مجازاً .

قوله : نصب : على الراجح ويجوز الرفع إِتْبَاعًا لِحَلِّ الْخَبْرِ قَبْلَ دُخُولِ النَّاصِبِ .

قوله : جر الباء الخبر : يشترط عدم نقض نفيه بـ إلا وقبولة الإيجاب فلا يجوز : ما مثلك بأحد ، وأن لا يكون في الاستثناء فلا يجوز : قام القوم ليس بزيد أولاً يكون بزيد ، وكالخبر الاسم إذا وقع موقع الخبر على قلة القراءة بعضهم (ليس البر بأن تأتوا البيوت) بنصب البر ؛ قاله الصبان .

قوله : حرف الباء : زاد الحرف لدفع ما يوهمه قيد الزيادة من عدم كونها كلمة .

قوله : لا فرق في ما إلخ : وكذا لا فرق بين ما العاملة والتي بطل عملها بدخول إن أو بعدم الترتيب ، ولا يبن لا العاملة عمل ليس والعاملة عمل إن كما يدل عليه تعليل الشارح .

فرع : يجوز في المعنوف على الخبر حينئذ الخبر والنصب .

(وبعده لا و) بعد (نفـي كان قد يجـرـ) الخبر بالباء ، نحو :

[وَكُنْ لِي شَفْعِيَا يَوْمٌ] لَا ذُو شَفَاعَةٍ
يَمْغُنْ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ
و :

[وَإِنْ مَدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الرَّازِدِ] لَمْ أَكُنْ
يَأْعُجِلُهُمْ [إِذْ أَجْشَعَ الْقَوْمَ أَعْجَلُ]

قال ابن عصفور : وهو سماع فيهما .

(في النكـرات أـعـمـلـتـ كـلـيـسـ لا) النافية بـشرطـبقاءـ النـفيـ والتـرتـيبـ : نحو :

تَعَزَّزَ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ يَأْتِيَا [وَلَا وَزَرْ مَا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا]
وأـجازـ فيـ شـرحـ التـسهـيلـ كـائـنـ جـنـيـ إـعـمالـهاـ فيـ المـعـارـفـ نحو :
سـواـهاـ [وـلـاـ فـيـ حـبـبـهـاـ مـتـراـحـيـاـ] [وـحـلـلـتـ سـوـادـ الـقـلـبـ] لـاـ أـنـاـ باـغـيـاـ

قوله : لاذو شفاعة : البيت بتمامه :

فـكنـ ليـ شـفـعـيـاـ يـومـ لاـ ذـوـ شـفـاعـةـ
الـخطـابـ لـلنـبـيـ عـلـيـهـ السـلـطـةـ ،ـ وـالـفـتـيلـ الـخـيـطـ الـذـيـ فـيـ شـقـ النـوـاـةـ وـهـوـ مـنـصـوبـ عـلـىـ النـيـابةـ عـنـ الـمـفـعـولـ
المـطـلـقـ أـيـ إـغـنـاءـ ماـ ،ـ وـقـوـلـهـ :ـ عـنـ سـوـادـ قـارـبـ :ـ مـنـ وـضـعـ الـظـاهـرـ مـوـضـعـ الضـمـيرـ التـفـائـلـ لـأـنـهـ القـائلـ .

قوله : لم أكن بأعجلهم : البيت بتمامه :

وـانـ مـدـتـ الـأـيـدـيـ إـلـىـ الرـازـدـ لـمـ أـكـنـ
يـأـعـجـلـهـمـ إـذـ أـجـشـعـ الـقـوـمـ أـعـجـلـ
وـأـجـشـعـ مـنـ الجـشـعـ وـهـوـ شـدـةـ الـحـرـصـ عـلـىـ الـأـكـلـ .

قوله : وهو سماع فيهما : كما يشعر به تعـبـيرـ النـاظـمـ بـقـدـ وـفـصـلـهـ عـمـاـ قـبـلـهـ .

قوله : في النـكـراتـ أـعـمـلـتـ إـلـخـ :ـ أـيـ بـقـلـةـ بـلـ قـيـدـهـ فـيـ شـرـحـ الـقـطـرـ بـالـشـعـرـ وـجـعـلـهـ اـبـنـ
الـحـاجـبـ سـمـاعـيـاـ وـذـلـكـ لـنـقـصـانـ شـبـهـهـاـ بـلـيـسـ ؟ـ لـأـنـهـ لـنـفـيـ مـطـلـقـاـ وـلـيـسـ لـنـفـيـ الـحـالـ .

قوله : والتـرتـيبـ :ـ لـمـ يـقـلـ وـدـعـ اـقـترـانـهـ بـأـنـ ؟ـ لـأـنـهـ لـاـ تـقـرـنـ بـهـ .

قوله : تعـزـ إـلـخـ :ـ آخـرـهـ :

وـلـاـ وـزـرـ مـاـ قـضـىـ اللـهـ وـاقـيـاـ
وـتـعـزـ أـيـ تـصـبـرـ ،ـ وـتـسـلـ وـالـوـزـرـ الـلـجـأـ .

قوله : لـاـ أـنـاـ باـغـيـاـ سـواـهاـ :ـ الـبـيـتـ بـتـمـامـهـ :

والغالب حذف خبرها نحو :

[مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا] فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بُرَاحَ
 (وَقَدْ تَلَى) أي تَوَلَّ (لَاتَ) وهي : لا زَيَّدَتْ عَلَيْهَا التَّاءُ لِتَأْنِيَثُ الْكَلِمَةِ عَلَى
 الْمَشْهُورِ (وَإِنْ) بالكسر والسكن النافية (ذَا الْعَمَلاً) أي عَمَلَ لِيْسَ نَحْوَهُ وَلَاتَ
 حِينَ مَنَاصِهِ .

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيَا عَلَى أَحَدٍ [إِلَّا عَلَى أَضْعَافِ الْمُجَانِينَ]
 (وَمَا لِلَّاتِ فِي سِوَى حِينَ)

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا
 قوله : فأنا ابن قيس لا براح : أوله :

من صد عن نيرانها
 أي الحرب قوله : فإننا ابن قيس إلخ علة للجواب المخدوف ؛ أي فإننا لا أصد لأنني ابن
 قيس ، وصد هنا لازم والكافية بضم الحاء لابسكونها بدليل بقية القوافي فلا يقال يتحمل أن لا
 عاملة عمل أن .

قوله : وقد تلني : قد للتحقيق ؛ لأن عمل لات إجماع من العرب ، وأما إن وإن كان عملها
 مختلفاً فيه إلا أن الصحيح الإعمال وهو مختار المصنف ، قال الصيابان : ويشرط لإعمالها ما
 اشترط في ما إلا الشرط الأول فإن أن لا تزاد بعدها .

قوله : على المشهور : وقيل : أصلها ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفاً والسين تاءً .

قوله : أي عمل ليس : أي لا عمل لا وإن كان أقرب ؛ لأنه المناسب بمشابهتها بليس ولأن
 إرجاعه إلى عمل لا يشعر باشتراط التنكير مع لات وإن ؛ وهو غير مسلم في إن ؛ لأنها تعمل
 في المعرف والنكرات ، بل قيل باشتراط المعرفة على أن لات أيضاً تعمل في المعرفة بشرط أن
 تكون غير ظاهرة فالتقدير في وَلَاتَ حِينَ مَنَاصِهِ - والله أعلم - ولات حين حين مناص .

قوله : أن هو مستوليتا على أحد : آخره :

إِلَّا عَلَى أَضْعَافِ الْمُجَانِينَ

ويروى :

إِلَّا عَلَى حَزْبِهِ الْمَلَاعِينَ

وفيه شاهد على أن انتقاد النفي بالنسبة إلى معمول الخبر لا يبطل عمل إن كلاً .

قوله : في سوى حين : اختلف في لات فقيل : إنما تعمل في لفظ حين فقط ، والأصح أنها

وما رادفه كالساعة والأوان (عَمَلٌ) لضعفها (وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ) وهو الاسم، وإبقاء الخبر (فَشَا) كما تقدّم (وَالْعَكْسُ) وهو حذف الخبر وإبقاء الاسم (قَلَّ) وَقَرِئَ شَدُودًا «ولات حين مناص» أي لهم، ولا يجوز ذكرهما معاً لضعفها.

تعمل فيه وفيما رادفه وبه جزم المصنف في التسهيل ، ومن ثمة عطف الشارح عليه ما رادفه ولم يحمل الشارح حيناً على المراد به اسم الحين حتى يستغني عن العطف ؛ لإيهامه جواز عمل لات في جميع أسماء الزمان وليس كذلك .

قوله : وما رادفه : في هذا التعبير مسامحة لا تخفي .

قوله : عمل : يعني إذا كان المعول ظاهراً ، وأما إذا كان مقدراً : فتعمل في غير حين ؛ كما في (ولات حين مناص) على قراءة الرفع .

قوله : لضعفها : أي ضعف مشابهتها بليس لمشابهتها الأسماء بلحقوق تاء التأنيث ، والحين حميم لكل شيء فيعمل فيه أضعف العوامل .

قوله : قل : لأن الخبر محظ الفائدة .

الثالث من النواuges - أفعال المقاربة

وفي تسميتها بذلك تغليب ، إذ منها ما هو للشروع وما هو للرجاء (كَانَ) فيما تقدم من العمل (كَادَ) لِمُقارِبة حصول الخبر (وَعَسَى) لِتَرْجِيه (لَكِنْ نَدَرْ)

أفعال المقاربة

لم يقل كاد وأخواتها لأنه لا دليل على أنها أم بابها بخلاف كان لما مر ، قيل المراد أصل القرب كسافر لاحقيقة المفاعة ؛ لأنه للخبر فقط ، وقد يقال : يلزم من وضعها لقرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر التزاماً فتكون على بابها .

قوله : وفي تسميتها بذلك : في هذا الكلام شبه استخدام ؛ حيث أعاد الضمير إلى الماصدق ، واسم الإشارة إلى اللفظ .

قوله : تغليب : أي تغليب بعض أنواع الباب لشهرة غالبه وكثرة وقوعه في الكلام على بقية الأنواع فلا يرد شهرة عسى ؛ لأنها فقط المشهورة من نوعها وهو أفعال الرجاء ، وقيل : في أفعال الرجاء والمشروع أيضاً مقاربة بطريق الاستلزم ؛ لأن رجاء الفعل دنو لتقدير نيله ، والمشروع في الفعل يلزم القرب منه وعليه لا تغليب ؛ أفاده الصبان ، والتي للمقاربة ثلاثة : كاد ، وكرب ، وأوشك .

قوله : وما هو للرجاء : أي رجاء الخبر يعني الطمع فيه محبوبًا أو الإشراق أي الخوف منه مكرورًا ، ففي إطلاق الرجاء عليهم تغليب ، وقد اجتمعنا في قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَن تَكُرُّهُوا شَيْئاً هُوَ الآية قاله يس ، والتي للرجاء أيضًا ثلاثة : عسى ، وحرى ، واحلولق ، وبقية أفعال الباب للمشروع في الخبر .

قوله : فيما تقدم من العمل : أي لا في كل أحکامها وذلك بقرينة أن المقام مقام بيان العمل ؛ لأن الخبر هنا لا يرفع الظاهر ولا يتقدم على الفعل اتفاقاً ولا يتوسط مقترنا بأن كما صصحه ابن عصور والدماميني ، ويجوز حذفه إن علم كحديث : « من تائى أصاب أو كاد ، ومن أعدل أخطأ أو كاد » وفي أنها لا تزاد بخلاف كان في الجميع ؛ ولذا أفردت عنها باب ؛ قاله الخضري .

قوله : لمقاربة حصول الخبر : أي موضوعة له وكذا في أخواتها ، وقرب حصوله لا يستلزم وقوعه بل قد يستحيل عادة كما في ﴿ يَكَادُ زَيْثَانًا يُضِيءُ هُوَ ﴾ .

قوله : لكن ندر : لما كان عبارة المصنف توهם عمل كاد في كل ما تعلم فيه كان دفع ذلك بالاستدراك في الصبان ، قال الدماميني نقلًا عن المصنف : وقع الخبر في هذا الباب غير مضارع تبيها على أصل متrock ؛ وذلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان في الدخول على

أَنْ يَجِيءَ (غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذِينَ خَبِيرٌ) وَالْمُرَادُ بِهِ الْاسْمُ الْمُفَرَّدُ كَمَا صَرَّأَ بِهِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ كَقُولَهُ :

[أَكْثَرُتَ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَائِمًا] لا تُكْثِرْنْ [إِنِّي عَسِيْتُ صَائِمًا]
 [فَأُبَثُ إِلَى فَهِمٍ] وَمَا كِدْتُ آيَةً [وَكُمْ مِثْلًا فَارْقَثُهَا وَهِيَ تَضَرَّرْ] والكثير مَجِيئَهُ مُضارِعاً (وَكَوْنُهُ بَدُونٍ أَنْ بَعْدَ عَسِيَ نَزَرْ) نحو :
 عَسِي الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرِيقٌ قَرِيبٌ
 والكثير فيه اتّصاله بها نحو ﴿عَسَى رَبِّكُمْ أَنْ يَرَمَّكُم﴾ (وَ) حَبَّرْ (كادَ الْأَمْرُ
 فِيهِ عُكِساً) فالكثير تجربُه عن أنْ نحو ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ ويقلُ اتّصاله بها نحو :

مبتدأ وخبر ، فالأصل أن يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفرداً وجملة اسمية وفعالية وظيفاً ، فترك الأصل والتزم كون الخبر مضارعاً ثم نبه على الأصل شذوذًا في مواضع . قوله : أن يجيء : أتى به بياناً للمراد وليحسن الانسجام لا تصريحًا بمقدار في الكلام وخبر فاعل لندر بحسب المتن ، وليجيء بحسب الشرح وغير حال منه ، وكذا لهذين بحسب المتن ، وأما بحسب الشرح فجزالة المعنى يتقتضي تعلقه بيجيء .

نوله : لهذين : أما غيرهما فلا يجيء خبره اسمًا مفرداً قطعاً .

توله : إنني عصيت صائمًا : البيت بتمامه :

أكثـرـتـ فـيـ العـدـلـ مـلـحاـ دـائـمـاـ لاـ تـكـثـرـ إـنـيـ عـسـيـتـ صـائـمـاـ

فوله : وما كدت آليا : البيت بتمامه :

فأبأت إلى فهم وما كدت آلياً وكم مثلها فارقتها وهي تصفر !

رأبـت أي رجـعت ، وفـهم قـبـيلـه ، وتصـفـر من الصـفـير ، ويظـهـر أنـ المرـاد بـه البـكـاء أيـ وـهـي

تبکی علی فراقی

قوله : نزد : لأن المترجي مستقبل فيناسبه أن لاستقبالها ، ومن ثمة خص الجمهور عدمها

الناتج ، مما يؤكد أن إلامة المصلحة بالذلة والذلة بالذلة ، ناجحة في النهاية ، فالله أنت الذي تعلم

نه له : عکسا : لدلله کاد عل قب الخه فکانه ف الحال .

[رَسْمٌ عَفِي مِنْ بَعْدِ مَا قَدِ اتَّحَى]

(وَكَعْسِي) في كونها للترجُّى (حَرِى) بالحاء المهمَّلة (ولَكِنْ) اختصَّتْ بأنْ (جَعِلاً خَبِيرَهَا حَتَّمًا بَأْنُ مُتَّصِلًا) فلم يُجرِّد عنها لا في الشعر ولا في غيره نحو « حَرِى زَيْدٌ أَنْ يَقُوم » (وَالْزَّمُوا) خبر (الْخَلْوَقَ أَنْ) لكونها (مِثْلَ حَرِى) في التَّرْجُى نحو « الْخَلْوَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمْطَرَ » (وَبَعْدَ أُوشَكَ) كثِيرًا اتصال الخبر بـأَنْ ، نحو :

وَلَوْ شِئَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأُوشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَكُلُوا وَيَمْنَعُوا

و (انتفاء أَنْ) من خبرها (نَزَراً) نحو :

يُوشَكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُهَا

(وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصْحَى كَرَبَا) بفتح الراء ؛ فالكثير تجرَّد خبرها عن أَنْ ، نحو :

قوله : قد كاد من طول البلا أن يمسحا : قوله :

ربع عفاه الدهر طولاً فانمحـا

الربع المنزل ، وعفاه أي درسه وأبلاه ، ويصبح أن يذهب أثره عن وجه الأرض .

قوله : في كونها للرجاء : خصه مع أنها مثلها في العمل وكون خبرها مضارعاً أيضاً ؛ لأن الاستدراك يقتضي أن يكون التشبيه فيما يكون داعياً للدخول أن على خبر عسى وهو الترجي ، أما كون خبرها مضارعاً : فمفهوم من قوله : لكن جعل خبرها إلخ ، وأما العمل : فمفهوم من ذكرها في الباب .

قوله : اختصَّتْ بـأَنْ جعلاً إلخ : الكلام محمول على القلب أو على تضمن اختصَّتْ معنى انفرد ، وأتى به ليدل على اختصاصها بهذا الحكم وهو نسيبي ؛ لأنَّ اخلولق مثلها .

قوله : لكونها مثل حرى : أشار إلى أنَّ مثل حال لازمة من اخلولق فائدتها الإشعار بالتعليق قال الصبيان : ولو زورها أن للإشعار بأنهما للرجاء ، وما كانت عسى شهيرة فيه لم تلزمها أن .

قوله : كثُر اتصال خبرها : هكذا في بعض النسخ بصيغة الفعل وهو الأنسب بمقابلته بنزرا وفي بعضها كثير بالوصف ، ووجهها : أن الفعل يدل على العروض والتجدد ، والكثرة هنا متأصلة ثابتة .

قوله : انتفاء أَنْ نَزَراً : قال اللقاني : لأنَّ القرب المرجح للتجرد من أنَّ أمر عارض فيها دون اختيارها كادو كرب ؛ لأنها موضوعة للإسراع المفضي إلى القرب ؛ يقال : أُوشَكَ فلان أي أسرع السير .

قوله غراته : بكسر الغين أي غفلاه .

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ
وَأَصْحَالُهُ بِهَا قَلِيلٌ نَّحُوا :
[حِينَ قَالَ الْوُشَاءُ هِنْدٌ غَضُوبٌ]
وَقَدْ كَرَبَتْ أَغْنَافُهَا أَنْ تَقْطُطُ
[سَقَاهَا ذُورُ الْأَخْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظُّمَاءِ]
وَقَيلَ : لَا تَتَّصِلُ بِهِ أَصْلًا .

(وَتَرَكَ أَنْ مَعَ ذِي الشَّرُوعِ وَجْبًا) لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْحَالِ وَأَنْ لِلِاستِقبالِ (كَائِنًا
السَّائِقُ يَخْدُو) أَيْ يُعْنِي لِلإِبْلِ (وَطَفِقْ) زَيْدٌ يَدْعُو ، وَيَقُولُ : طَبِقْ بِالْبَاءِ (كَذَا
جَعَلْتُ) أَنْظِمْ (وَأَخَذْتُ) أَتَكَلَّمْ (وَعَلِقْ) زَيْدٌ يَفْعُلُ ، وَزَادَ فِي التَّسْهِيلِ
« هَبَ ». قَالَ فِي شِرْحِهِ : وَهُوَ غَرِيبٌ كَمَا « هَبَ عَمْرُو يُصَلِّي » .
(وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكًا . وَكَادَ لَا غَيْرُ) نَحُوا :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوافِقُهَا
﴿ يَكَادُ زَيْتَهَا يُضَيِّعُ ﴾ (وَزَادُوا) لِأَوْشَكًا اسْمُ فَاعِلٍ فَقَالُوا : (مُوشِكًا) نَحُوا :

قوله : كرب القلب آخه : آخره :

حين قال الوشاة هند غضوب

وجواه أي شدة وجده وحزنه

قوله : وقد كربت إلخ : أوله :

سَقَاهَا ذُورُ الْأَخْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظُّمَاءِ
والضمير في سقاها للعروق المتقدمة في قوله :

مدحت عروقًا للندي مصت الشرى لتحفظ من بيس نفوساً وتنعا
قول : المقصود بالعروق جماعة أراد الشاعر هجوهم بأنهم حدثون في الغنى وأصلهم الفقر ؛
قاله العيني . والأحلام العقول ، والسجل بالفتح الدلو العظيمة ممتلئة كما في القاموس ، وتنعوا
أصله تتنعوا كذا في الصبان ، ومدحت استعارة مكنية يريده الشاعر أن تلك الجماعة كانوا لفقد
الماء لديهم لفقرهم المدقع يصون التراب لبل غلواء عطشهم وهو كناية عن فقد ما يسدون به
رمقهم ثم ترحم عليهم الكرام ووصلوهم وواسوهم بما يغيثهم وقد أشرفوا على الهلاك .

قوله : جعلت أنظم : لا يخفى ما في تقدير الخبر هنا أنظم ، وفيما بعد أتكلم من المناسبة .

قوله : هب : على وزن مد .

قوله : وهو غريب : أي قليل الاستعمال فإن غريب اللغة ما يقل وروده في الكلام .

قوله : لا غير : من غير المصارع منها وغير الماضي من غيرهما .

فُموشَكَةُ أَرْضَنَا أَنْ تَعُودَ [خِلَافُ الْأَنِيسِ وَحْوَشَا يَيَابَا]

وحکی في شرح الكافية استعمال اسم الفاعل من كاد ، والجھوری مضارع طفیق ، قال في شرح التسهیل : ولم أرہ لغيره ، وجماعة اسم فاعل کرب ، والکسائي مضارع جعل ، والأخفش مضارع طفیق ، والمصدر منه ومن کاد . (بعد عسى) و (اخلوّلَق) و (أوْ شَكَ قَدْ يَرِدْ غَنِي بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقدْ) وهو الخبر نحو « عسى أَنْ يَقُوم » ، فأنْ والفعل في موضع رفع بعسى سد مسد الجزأين كما سد مسدھما في قوله تعالى : ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتَرَكُوا ﴾ . هذا ما اختاره المصنف من جعل هذه الأفعال ناقصة أبداً ، وذهب جماعة إلى أنها هيئته تامة مكتفية بالمرفوع .

(وجَرِدَنْ) من الضمير (عسى) واخلوّلَق وأوْ شَكَ (أو ازْفَعَ مُضْمِراً بِهَا إِذَا

قوله : فموشكة أرضنا أن تعود : آخره :

خِلَافُ الْأَنِيسِ وَحْوَشَا يَيَابَا

موشكة خبر مقدم واسمھ مستتر فيه ، وأرضنا مبتدأ مؤخر خلاف الأنیس أي بعد الأنیس ، وحوشا بفتح الواو أي متوجحة وبضمها أي ذات وحوش ، ييابا أي خرابا .

قوله : قد يرد : قد للتقليل الإضافي .

قوله : في موضع رفع بعسى : لإسناد عسى إليه ، وما قيل أنه يلزم على مذهب الناظم أن يكون لأن والفعل موضعان رفع ونصب ليس بشيء لأن الفعل مع أن عنده اسم لهذه الأفعال أسندت إليه معني عن الخبر كما أشار إليه بقوله : عن ثان فقد ؛ حيث لم يقل : عن أول وثان فقدا ، وقول الشارح سد مسد الجزأين إما مبني على التسامح ؛ لأنه الجزء الأول وسد مسد الجزء الثاني ، أو المراد به من جهة المعنى لأن الأفعال المقاربة مسندة إلى الاسم من جهة اللفظ ولدى الجزأين من جهة المعنى والإعراب إنما هو من جهة اللفظ ، وأما قوله تعالى : ﴿ أَتَهُمْ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتَرَكُوا ﴾ فالفعل مع أنه ساد مسد الجزأين حقيقة لأنه لا إسناد ولا اختلاف إعراب .

قوله : ما اختاره المصنف إلخ : وقد أشار إليه بقوله : عن ثان فقد ؛ لأن الإغفاء عن الثاني وقد يشعر باعتباره ولا لقال : وقد تستغني هذه الأفعال عن الثاني .

قوله : وجدرن عسى إلخ : وذلك على إسنادها إلى أن والفعل من تفرعات قوله : قد يرد غنى إلخ ؛ ولذا عقبه به وما سوى الثلاثة من أفعال هذا الباب يجب فيه الإضمار ؛ لأن

اسْمُهُ قَبَلَهَا قَدْ ذُكِرَا فَقُلْ عَلَى التَّجْرِيدِ - وَهُوَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ - : « الزَّيْدَانُ عَسَى أَنْ يَقُولُوا » وَ « الزَّيْدُونُ عَسَى أَنْ يَقُولُوا » ، وَعَلَى الإِضْمَارِ « الزَّيْدَانُ عَسَى أَنْ يَقُولُوا » وَ « الزَّيْدُونُ عَسَنَا أَنْ يَقُولُوا » .

(وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزٌ فِي السَّيْنِ مِنْ) عَسَى إِذَا اتَّصَلَ بِهَا تاءُ الضَّمِيرِ أَوْ ثُونَهُ أَوْ نَاهُ (نَحْوُ عَسَيْتُ) عَسَيْنَ عَسَيْنَا (وَاتِّقاءُ الْفَتْحِ) بِالْقَافِ ، أَيْ اخْتِيَارُهُ (زُكْنُ) أَيْ عُلِيمٌ إِمَّا مِنْ تَقْدِيمِ الْفَتْحِ عَلَى الْكَسْرِ ، وَإِمَّا مِنْ خَارِجِ لِشَهْرِتِهِ ، وَبِهِ قَرَأَ الْقُرَاءُ إِلَّا نَافِعًا .

الاستغناء بأن يفعل خاص بالثلاثة .

قوله : الزَّيْدَانُ عَسَى إِلَّا : ولم يمثل بالمفرد لعدم ظهور أثر الخلاف فيه .

قوله : وَالْفَتْحُ : لأنَّهُ الأَصْلَ .

قوله : وَالْكَسْرُ : لأنَّ كَسْرَ سِينِ عَسَى كَرْضِي لِغَةً كَذَا قِيلَ ، وَيُرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الْكَسْرُ فِي عَسِيتِ خَاصًا بِتَلْكُ الْلِّغَةِ وَكَلَامِهِمْ يَدْلِي عَلَى أَنَّهَا لَيْسَ بِخَاصٍ بِهَا فَالصَّحِيفَةُ أَنْ يَقَالُ أَنَّ الْكَسْرَ لِأَجْلِ التَّخْفِيفِ ؛ لِأَنَّ الْكَسْرَ هُنَا لِكُونِهِ قَبْلَ الْيَاءِ أَخْفَ منِ الْفَتْحِ .
قوله : لِشَهْرِتِهِ : أي في الاستعمال .

قوله : وَبِهِ قَرَأَ الْقُرَاءُ : تَأْيِيدٌ لِلشَّهَرَةِ ، قَالَ الْأَشْمُونِيُّ : (خَاتَمَة) : قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَّةِ : قَدْ اشْتَهَرَ الْقُولُ بِأَنَّ كَادَ إِثْبَاتَهَا نَفِيَ وَنَفِيَ إِثْبَاتُهَا ، وَمِنْ زَعْمِهِمْ هَذَا فَلِيُسْ بِمَصِيبٍ بِلِ حَكْمٍ كَادَ حَكْمَ سَائِرِ الْأَفْعَالِ وَأَنَّ مَعْنَاهَا مَنْفِي إِذَا صَحَّبَهَا حَرْفٌ نَفِيٌّ ، وَثَابَتَ إِذَا لَمْ يَصَحِّبْهَا ، فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ : كَادَ زَيْدٌ يَبْكِي ، فَمَقَارَبَةُ الْبَكَاءِ ثَابَتَةٌ وَنَفْسُ الْبَكَاءِ مَنْتَفِيٌّ ، وَإِذَا قَالَ : لَمْ يَكُدْ يَبْكِي فَمَعْنَا : لَمْ يَقَارِبِ الْبَكَاءَ ؛ فَمَقَارَبَةُ الْبَكَاءِ مَنْتَفِيَةٌ وَالْبَكَاءُ مَنْتَفِيٌّ أَبْعَدُ مِنْ انتِفَائِهِ عِنْدِ ثَبُوتِ الْمَقَارَبَةِ .. انتَهَى بِعُونِ اللَّهِ الْكَلَامُ عَلَى أَفْعَالِ الْمَقَارَبَةِ .

الرابع من النواصي

إن وأخواتها

وهي الحروف المشبهة بالفعل في كونها رافعة وناصبة ، وفي اختصاصها بالأسماء ، وفي دخولها على المبتدأ والخبر ، وفي بنايتها على الفتح ، وفي كونها ثلاثة ورباعية وخمسية كعد الأفعال .

(لأن) و (أئن) إذا كانتا للتأكيد والتحقيق و (لفـت) للتنبيه و (لكن) للاستدراك و (لـغـلـ) للترجح و (كان)

(إن وأخواتها)

قوله : وهي الحروف المشبهة بالفعل : قال المولى الجامي : كان المناسب أن يعبر عنها بالأحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلاً بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الأسلوب مع شيوخ استعمال كل من صفتني جمع القلة والكثرة في الأخرى ، على أنها إذا لوحظت مع فروعهما الحاصلة بخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة .. انتهى . والمشابهة في الوجه الأول ثمرة للأوجه الآخر وهو أوضح أوجه الشبه ، والأوجه الآخر بالمناسبات التي تذكر بعد الواقع أشبه بذلك ولكونه في العمل المقصود بالباب قدمه على الأوجه الآخر والمشابهة في الوجه الثالث بالأفعال الناقصة ، ولذا قال الناظم : عكس ما لكان من عمل فخص كان بالذكر ، وفي الوجهين الآخرين لفظية خاصة بالماضي فإن كون الفعل ثلاثياً أو غيره إنما هو باعتبار الماضي .

قوله : إذا كانتا للتوكيد : قيدهما بالشرط احترازاً عن المكسورة بمعنى نعم أو فعل أمر من الأنين ، والمفتوحة إذا كانت فعلًا ماضيا منه ، ولم يقيد الآخر : لأنها ليست لها معانٍ سوى ما يذكر لها في هذا المقام ، والتوكيد تقوية النسبة إيجابية أو سلبية وتقريرها في ذهن السامع ومثله التحقيق ؛ فهو عطف تفسير للتأكيد ، وجمع بينهما ليشير إلى أن قول من قال إن للتأكيد وأن للتحقيق مجرد التفنن لا لأن التحقيق مغاير للتأكيد ، قال الصبان نقلاً عن سم :

ولا ينافي كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر أي مؤولة بما بعدها به وهو لا يفيد التوكيد ؛ لأن كون الشيء بمعنى الشيء لا يلزم أن يساويه في كل ما يفيد فاندفع ما لأبي حيان .

قوله : للاستدراك : هو تعقب الكلام بنفي ما يتوهمن منه ثبوته أو إثبات ما يتوهمن منه نفيه .

قوله : للترجح : لعل المراد به مطلق التوقع وإلا فالترجي توقع المحبوب وهي تأتي للإشافق أيضاً وهو توقع المكرور وهي خاصة بالمكرور ، قال في الهمع : وزاد الأخفش والكسائي في

..... للتشبيه (عَكْسٌ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ) ثابت ، أي نصب الاسم ورفع الخبر (كَإِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفُوٌّ وَلَكِنَّ ابْنَةً دُوْضِغْنٍ) أي حقد .

(وراع) وجوباً (ذا الترتيب) وهو تقدم الاسم على الخبر ؛ لأنها غير متصرفة (إلا في) الخبر (الذي) هو ظرف أو مجرور فيجوز لك أن تقدمه (كلية فيها) مستحيياً (أو) لعل (هنا غير البذى) أي الذي بذى بمعنى فحش ، وقد يجب تقديمه في نحو «إن في الدار صاحبها» .

(وَهُمْ إِنَّ افْتَخَ) وجوباً (ليست مصدره مسددها) بأن تقع فاعلاً أو نائباً عنه أو مفعولاً غير ممحكية أو مبتدأً أو خبراً عن اسم معنى غير قول أو مجرورة أو تابعة لشيء من ذلك (وفي سوي ذاك أكثـر) وجوباً ، وقد أوضح عن ذلك السوى

معانيها التعليل وخرج عليه (لَعَلَّمٌ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) والkovيون الاستفهام وخرج عليه (وما يُدْرِكَ لَعَلَّمٌ يَرَكَ) وبعضهم الشك ، والبصريون أرجعواها إلى الترجي أو الإشراق .

قوله : للتشبيه : هذا عند البصريين وقيد بعض النحو بما إذا كان الخبر اسمًا جامداً ، أما إذا كان صفة أو ظرفاً أو جملة فهي للظن عندهم .

قوله : عكس ما لكان من عمل : أعطى العمل الفرعى لكان وهو تقديم المتصوب على المفوع لهذه الحروف إيذاناً بفرعيتها في العمل ولم يفعل مثل ذلك في ما وأخواتها المحمولة على ليس ؛ لعدم احتياج فرعيتها إلى التنبيه لعدم اتفاق العرب على إعمالها .

قوله : وجوباً : لأن الأمر للوجوب .

قوله : لأنها غير متصرفة : وعمل غير المتصرف ضعيف .

قوله : فيجوز لك أن تقدمه : ولا يجوز تقديم خبرها حينئذ عليها ؛ لأنها لها الصدر سوى أن المفتوحة فالحمل على المكسورة ؛ لأنها فرعها وحكم معمول الخبر حكم الخبر .

قوله : مستحيياً : قدر الاسم مستحيياً لمناسبة غير البذى .

قوله : الذي بذى : إشارة إلى أن الذي صفة لا اسم جامد .

قوله : وقد يجب التقديم في نحو إلخ : أي من كل تركيب لابس فيه الاسم ضميرًا يعود على شيء في الخبر .

قوله : لسد مصدر : هو مصدر خبرها إن كان مشتقاً والكون إن كان جاماً ، واللام للتوكيد ؛ لأنه أجزل معنى ، وليوافق قوله : وفي سوى ذلك .

قوله : مسددها : فيه مسامحة والمراد مسددها مع معموليها ، وكذا قوله : بأن تقع .

قوله : أو مجرورة : بالحرف أو بالإضافة إن كان المضاف مما لا يضاف إلا إلى المفرد فإن

إنّ وأخواتها

بقوله : (فَأَكْسِرْ) « أَنْ » إذا وقعت (في الائتدا) كـ ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ « الجلس حيث إن زيدا جالس » ، « جئتكم إذ إن زيدا أمير » (و) إذا وقعت (في بدء صلة) أي أولها نحو ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ ﴾ فإن لم تقع في الأول لم تكسر نحو « جاءني الذي في ظني أنه فاضل » (وحيث) وقعت (إن ليتين مكملا) اكسيرها نحو ﴿ حَمَ وَالْكِتَبَ الْمَبِينَ ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ (أو حكيم) هي وما بعدها (بالقول) نحو ﴿ وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ ﴾ فإن وقعت بعده ولم تحكم لم

كان المضاف مما يضاف إلى الجملة فحسب كحيث وجب الكسر أو إلى كل من الجملة والمفرد جاز الأمران .

قوله : إذا وقعت : زيادة الشرط ليكون السبک أحسن وأجود .

قوله : في الابتداء : إما حقيقة بأن لا يسبقها شيء له تعلق بتلك الجملة أو حكمًا بأن يسبقها ذلك كالواقعة بعد حيث وإذ وألا الاستفتاحية .

قوله : في بدء صله إلخ : من عطف الخاص على العام اهتماماً بشأنه لكثره وقوعه في الكلام والصلة أعم من أن تكون للموصول الاسمي أو الحرفى نحو : لا أفعله ما إن حراء مكانه .

قوله : فإن لم تقع في الأول : أي بحسب اللفظ فلا ينافي كونها في الصدر باعتبار الرتبة في نحو هذا المثال ؛ فإن أنه فاضل مبتدأ وفي ظني خبره ، والمراد باللفظ : ما يشمل المقدر ليدخل نحو : ما أفعله ما إن في السماء نجما ؛ إذ التقدير : ما ثبت أن في السماء نجما ؛ أفاده الصبان والأولى أن يقال أنها في نحو هذين المثالين ليست في أول الصلة بل في أول جزئها لأنها لم تتسلط على الجملة بأسرها .

قوله : اكسرها : لما زاد الشارح الشرط فيما سبق للانسجام ولم يصح ربط قول الناظم ، وحيث إن إلخ به لا جرم جعله مستأنفا وقدر له عاملًا من جنس ما تقدم وأخره ؛ لأن الإتيان بالضمير قبل الاسم الظاهر الذي هو نظير المرجع وإن لم يكن نفس المرجع بأن يقال : واكسرها حيث إن إلخ أمر مستبعش يأبه الذوق السليم .

قوله : مكملة : بأن وقعت جواباً له سواء ذكر فعل القسم أم لا وجيء باللام بعد القسم أم لا كما هو مقتضى إطلاقه وجواز الفتح فيما سيأتي في قول الناظم أو قسم لا لام بعد ليس على كونه جواب القسم كما سيأتي .

قوله : هي وما بعدها : زاد وما بعدها لدفع وهم أن المراد وحكيت هي وحدتها بأن يراد بها لفظها ولم يزده في السابق واللاحق لظهور أنها لا تقع وحدتها مكملة ليمين ولا حالاً .

قوله : ولم تحلك : بأن أجري القول مجرى ظن نحو : أتقول إن زيداً فاضل ؟ أي انتظرن ،

تُكسِرُ (أو حَلَّتْ مَهْلٌ حال كَزْرَتُهُ وَإِنِي دُوْ أَمْلُ) أي مُؤمَلاً .

(وَكَسَرُوا) إنَّ إِذَا وَقَعْتُ (مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ) قَلْبِي (عَلَقًا بِاللَّام) المُعْلَقَةُ (كَاغْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقْبَلِي) وَكَذَا إِذَا وَقَعْتُ صِفَةً نَحْو «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ» أو خبراً عن اسم ذاتٍ نَحْو «زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ» فإنَّ وَقَعْتُ (بَعْدَ إِذَا فُجَاهَةً أَوْ) بعد (قَسْمٌ لَا لَامَ بَعْدَهُ) فالحُكْمُ (يَوْجِهُهُنَّ تُغْيِي) نَحْو «خَرَجْتُ إِذَا أَنْكَ قَائِمٌ» ، فيجوز كَسَرُهَا عَلَى إِنَّهَا واقعةٌ مَوْقِعَ الجَمَلَةِ ، وَفَتَحُهَا عَلَى إِنَّهَا مَوْلَةً بِالْمَصْدِرِ ، وَكَذَلِكَ «خَلَفْتُ أَنْكَ كَرِيمٌ» . (مَعَ) كَوْنِهَا (تَلُوْ فَالْجَزَاءِ) نَحْو **﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾**

أو كانت معمولة لغيره كأنحصر بالقول إنك فاضل ؛ أي لأنك .

قوله : أو حلَّتْ محلَ حال : قال الصبان : لأنَّ وَقْعَةَ الْمَصْدِرِ حَالًا وَإِنَّ كَثُرَ سَمَاعِي عَلَى أَنَّ السَّمَاعَ إِنَّمَا وَرَدَ فِي الْمَصْدِرِ الصَّرِيحِ لَا الْمَوْلُولِ ، وَلَأَنَّ الْمَصْدِرَ الْمُنْسَبُ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْمَفْتوحةَ النَّاصِبَةَ لِعِرْفٍ مَعْرِفَةٍ وَالْحَالُ نَكْرَةٌ .

قوله : بِاللَّام : لأنَّها ابتدائيةٌ مِنْ خَواصِ الْجَمَلِ ، وَاحْتَرَزَ عَنِ غَيْرِ الْلَّامِ مِنَ الْمَعْلَقَاتِ الْآتِيَةِ .

قوله : بَعْدَ إِذَا فُجَاهَةً : وَلَا يَخْفَى أَنَّ السَّابِقَ فِي تَمْثِيلِ الشَّارِحِ لِوَجْبِ الْكَسْرِ بِجَهْتِكِ إِذَا إِنْ زَيْدًا أَمِيرٌ ، أَمَا إِذَا أَوْ إِذَا الزَّمَانِيَّةُ لَا الْفَجَاهِيَّةُ فَلَا يَنْافِي مَا هُنَّا وَهَذَا وَكَذَا مَا سَيَأْتِيُ فِي الْقَسْمِ مَعَ ظُهُورِهِمَا قَدْ خَفِيَا عَلَى الْمُحْشِيِّ .

قوله : أَوْ قَسْمٌ : أي فَعْلٌ قَسْمٌ وَاسْتَغْنَى الشَّارِحُ عَنِ الْمَثَمِيلِ .

قوله : لَا لَامَ بَعْدَهُ : وَالْمَرَادُ بِهَا لَامُ الْابْتِدَاءِ الْآتِيَةِ فِي قَوْلِهِ : وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ إِلَيْهِ ، قَالَ فِي التَّوْضِيْحِ : الْرَّابِعُ أَنَّ تَقْعِيدَ الْمَفْتُوحَةِ بِالْمَحْذُوفِ كَوْلُهُ :

أَوْ تَخْلُفِي بِرَبِّكِ الْعُلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

فَالْكَسْرُ عَلَى الْجَوابِ لِلْقَسْمِ وَالْبَصْرِيُّونَ يَوْجِبُونَهُ ، وَالْفَتْحُ بِتَقْدِيرِهِ عَلَى وَهُوَ سَادِيُّ مَسْدِ الْجَوابِ وَلَيْسُ جَوَابًا ؛ لَأَنَّ الْجَوابَ لَابِدُ أَنْ يَكُونَ جَمَلَةً ، وَلَوْ أَضْمَرَ فَعْلَهُ الْقَسْمُ وَذَكَرَتِ الْلَّامُ أَمْ لَا أَوْ ذَكَرَتِ الْلَّامُ وَذَكَرَ الْفَعْلَ تَعْنِي الْكَسْرُ إِجْمَاعًا مِنَ الْعَرَبِ نَحْوِهِ : وَاللَّهِ إِنْ زَيْدًا لِقَائِمٌ أَوْ قَائِمٌ وَأَحْلَفُ إِنْ زَيْدًا لِقَائِمٍ .. انتهَى بِزِيادةِ .

قوله : عَلَى إِنَّهَا مَوْلَةَ الْمَصْدِرِ : وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْخَبَرُ وَجَوَابُهُ ؛ وَالتَّقْدِيرُ : إِذَا قِيَامُكَ حَاصِلٌ ، وَفِي الْأَشْمُونِيِّ قَالَ النَّاظِمُ : وَالْكَسْرُ أُولَى ؛ لَأَنَّهُ لَا يَحْوِي إِلَى تَقْدِيرٍ لَكِنَّ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَيْهِ أَنَّ إِذَا هِيَ الْخَبَرُ وَالتَّقْدِيرُ إِذَا الْقِيَامُ أَيْ فِي الْحَضْرَةِ الْقِيَامُ وَعَلَى هَذَا فَلَا تَقْدِيرٌ فِي الْفَتْحِ أَيْضًا فَيَسْتُوِي الْوِجْهَانِ .

قوله : مَعَ تَلُوْ فَالْجَزَاءِ : الظَّرْفُ مَعْطُوفٌ عَلَى بَعْدِ إِذَا بَحْذَفِ الْعَاطِفِ وَمُثْلِهِ فَالْجَزَاءُ مَا

أَنَّمِّ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَنَّمَ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ، وَأَصْلَحَ فَإِنَّمَا غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٤﴾
يَجُوزُ كُشْرُهَا عَلَى مَعْنَى فَهُوَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ، وَفَتْحُهَا عَلَى مَعْنَى فَالْمَغْفِرَةِ حَاصِلَةٌ .

(وَذَا) أي جواز الكسر والفتح (يطرد في) كل موضع وقعت فيه أن خبراً عن قول وخبرها قولٌ وفاعلُ القولين وأحد (نحو خير القول إني أحمد) الله ، فالكسر على الإخبار بالجملة ، والفتح على تقدير : خير القول حمد الله . وكذلك يجوز الوجهان إذا وقعت موضع التعليل نحو ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِ نَدْعُوهُ إِنَّمَا هُوَ الْبَرُ الرَّحِيم﴾ .

(وبعد) إن (ذات الكسر تصبح الخبر) جوازاً (لام ابتداء) أخرت إلى الخبر [ولم تدخل على الاسم] لأن القصد بها التأكيد وإن للتأكيد ، فكرهوا الجمع بينهما (نحو إني لوزر) أي لمعنى و « إن زيداً لأبوه فاضل » (ولا يلي ذا اللام ما قد نفيها) وشد قوله :

يشبهها كما في قوله تعالى : ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ ﴾ قاله الصبان .
قوله : على معنى فالمغيرة حاصلة : أو على معنى فجزاؤه المغيرة قال الصبان : وهو أولى ؛ لأن نظائره أكثر نحو ﴿وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَوْمُهُ﴾ أي فهو يؤوس ، وأقول : المعهود في أن المفتوحة حذف الخبر بعدها لا المبتدأ كما إذا وقعت بعد إذا الفجائية .

قوله : خبراً عن قول : أي ما يعني القول سواء كان من مادة القول أو الكلام أو نحوهما وكذا يقال في قوله : وخبرها قول ؛ قاله الصبان .

قوله : فالكسر : إلخ فالقول حيث ذكر المقول وإذا فتحت فهو باق على حقيقته .
قوله : وبعد ذات الكسر إلخ : قال الصبان : الطرف متعلق بتصحّب قدم لإفاده الحصر وهو إضافي بالنسبة إلى أخواتها فلا ينافي أنها تصحب المبتدأ وكذا الخبر المقدم نحو لقائم زيد على الأصح قبل : والفعل نحو : ليقوم زيد ، ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ، ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ والمشهور أنها في ذلك لام القسم وأنها لا تدخل على الجملة الفعلية إلا في باب إن ، قاله في المعنى .

قوله : أخرت إلى الخبر : وكان حقها التصدير مثل إن وتقديمها بحسب الأصل لا يفوت صداره إن لأنها بمنزلة لا الاستفتاحية ونحوها ولم يؤخرها إن لأنها قويت بالعمل وحق العامل التقدم وإنما ادعى أن الأصل تقدمها على إن دون العكس لعلا يفصل بينها وبين معمولها .

قوله : ولا يلي ذا اللام ما إلخ : للتنافى بين اللام التي هي لتأكيد الإثبات وبين النفي ولعلا يتوالى لامان في الغالب وحمل الباقي .

واعلم إن تسلিমا وتركتها للا متشابهان ولا سواء

(ولا) يليها (من الأفعال ما) كان ماضيا متصرفا عاريا من قد (كريضيا) ويليها إن كان غير ماض نحو «إن زيدا ليه ضي» أو ماضيا غير متصرف نحو «إن زيدا لعسى أن يقوم» (وقد يليها) الماضي المتصرف (مع) كون (قد) قبله (كإن) ذا لقد سما على العدا مُستَحِوذَا أي مُسْتَوِيَا.

(وتضحي) اللام (الواسط) بين الاسم والخبر (معمول الخبر) إذا كان الخبر صاحبا للدخول اللام نحو «إن زيدا لطعامتك أكل» ولا تدخل على المعمول إذا تأخر - كما أفهمه كلام المصنف - ولا على الخبر إذا دخلت على المعمول المتوسط.

(و) تصبح ضمير (الفضل) نحو «إن هنذا له القصص الحق» وسمى به لكونه فاصلا بين الصفة والخبر (و) تصبح (اسما حل قبلة الخبر) أو معموله

قوله : واعلم إن تسليم إلخ : بكسر إن لتعلق الفعل باللام والمراد بالتسليم السلام أو تسليم الأمور لله تعالى وكان من حقه أن يقدم سواء على متشابهان وآخره للضرورة سواء اسم مصدر بمعنى الاستواء فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين .

قوله : ولا من الأفعال ما كرضي : لأن اللام للتأكيد الحالى فينافي الماضى .

قوله : أو ماضيا غير متصرف : غير ليس لأنها من أدوات النفي فهو داخل فيما قد نفي وذلك لأن الماضي غير المتصرف منسلاخ عن الزمان فلا ينافيه اللام .

قوله : وقد يليها مع قد : لأنها تقرب الماضي من الحال فأشبه حينئذ المضارع الشبيه بالاسم .

قوله : معمول الخبر : إن لم يكن حالا ولا تميزا .

قوله : لكونه فاصلا إلخ : يعني أن الأصل فيه ذلك لا أنه في جميع المواد كذلك .

ما يجدر ذكره في هذا المقام أن أكثر العرب لم يجعل لضمير الفصل محلأ من الإعراب فنصب ما بعده في نحو : كنت أنت العالم ، وبعضهم جعل له محلأ فرفع ما بعده في نحو هذا المثال على أنه خبر لأن المبدأ ، وعلى الأول الأكثر من النحاة على أنه حينئذ ليس باسم بل هو حرف أتي به مجرد الفصل فلا يكون عبارة عما تقدمه ؛ لأنه ليس براجع إليه ، وهذا القول مبني على القول بعدم جواز إلغاء الاسم ، وهو مذهب البصرية ، وقيل : هو مع القول بأنه لا محل له من الإعراب اسم كما قال الأخفش في أسماء الأفعال : هي أسماء لا محل لها ، وهذا القول مبني على القول بجواز إلغاء الاسم كما هو مذهب الكوفيين . والقول الثاني هو الراجح ؛ لأن صاحب القول الأول يلزم أن يقول : ليس ضمير الفصل عبارة عما تقدمه ، وهذا مخالف لقصد أهل اللغة وفهمهم ؛ فإن العربي لم يقصد بآنت في نحو : كت آنت العالم ؟ إلا معنى ما تقدمه . والسامع لم يفهم منه إلا ذلك ، والله أعلم .

وهو ظرفُ أو مَجْرُورٌ نحوه ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَهُدَى﴾ و «إِنَّ فِيكَ لَرِيدًا رَاغِبٌ» .

تتمة : لا تدخل اللام على غير ما ذُكر وسُمِعَ في مواضع خرجت على زيادتها نحو :

[أُمُّ الْحَلِيسِ لَعْجُوزُ شَهْرَبَه] [تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظَمِ الرَّقَبَه]

[يَلْوُمُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَادْلُ] [وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعْمِيدُ]

قال ابن الناظم : وأحسن ما زيدت فيه قوله :

إِنَّ الْخِلَافَةَ بَعْدَهُمْ لَدَمِيمَةَ وَخَلَائِفُ ظُرُفٍ لَمِمَّا أَخْفَرُ

أَيْ لِتَقْدُمْ إِنَّ فِي آخِدِ الْجُزَائِينَ .

(وَوَصَلَ مَا) الزائدة (بِذِي الْحُرُوفِ) المذكورة في أول الباب إلا ليت (مُبْطَلٌ
إِعْمَالَهَا) لزوال اختصاصها بالأسماء كقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدَهُ﴾ (وقد يُنْقَى
الْعَمَلُ) في الجميع ، حكى الأخفش «إنما زيداً قائم» وقيس عليه البواقي ؛ هكذا قال الناظم

قوله : وهو ظرف : أي ومعمول الخبر المتقدم .

قوله : أم الحليس إلخ : آخره :

ترضى من اللحم بعظم الرقبة

والشهربة الفانية ، ومن تبعيضة بتقدير مضاف أي بلحمة عظم الرقبة .

قوله : ولكنني من حبها لعميد : قال العيني : ذكر النحاة أن قائل هذا لا يعرف ولا يحفظ
له تتمة وقال الحشبي : أوله :

يلومونني في حب ليلي عوادلي

وعميد من عمد العشق أي هذه وكسرة .

قوله : للدميمة : بالدال المهملة أي قبيحة .

قوله : ووصل ما : وصل ما بأن المكسورة والمفتوحة مفید للحصر وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّمَا
أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَحْدَهُ﴾ : الأولى لقصر الصفة على الموصوف ، والثانية لعكسه .

قوله : في الجميع : أي ما عدا ليت ؛ لأن قد للتقليل وإعمال ليت ليس بقليل وذلك بقرينة
قوله إلا ليت ، وقوله : أما ليت .

قوله : لزوال اختصاصها إلخ : والعامل لابد أن يكون خاصا بقييل المعول .

قوله : هكذا قال الناظم : أي يبقى الإعمال قليلا ، ومذهب سيبويه والجمهور وصححه ابن
الحاجب : المنع لزوال اختصاصها بالأسماء ، قال سم : للمصنف ومن وافقه أن يقول يكفي
في صحة الإعمال الاختصاص بحسب الأصل .

تبعاً لابن السراج والزجاج ، وأما لفظ فيجوز فيها الإعمال والإهمال ، قال في شرح التسهيل : يأجّماع ، وروي بالوجهين :

قالت ألا ليشما هذا الحمام لنا [إلى حمامتنا ونصفه فقد]

قال في شرح الكافية : ورفعه أقيس .

(وجائز رفعك معطوفاً على منصوب إن بعده أن تستكملا) الخبر نحو « إن زياً قائم وعمرو » بالعطف على محل إسم إن ، وقيل : على محلها مع اسمها ، وقيل : هو مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر إن عليه ، ولا يجوز العطف بالرفع قبل استكمال الخبر ، وأجازه الكسائي مطلقاً والفراء بشرط خفاء إعراب الاسم . ثم الأصل : العطف بالنصب كقوله :

قوله : أما ليت فيجوز فيها الإعمال والإهمال : أما الإهمال فالحمل على أخواتها ، وأما الإعمال قلبياتها على اختصاصها بالأسماء لمزيتها على أخواتها في الشبه بالفعل ؛ ولذلك ذهب بعض النحاة إلى وجوب الإعمال ولعل المصنف لم يعتد بهذا الخلاف لكونه واهيا فحكي الإجماع .

قوله : قالت ألا ليتما : آخره :

إلى حمامتنا ونصفه فقد

والضمير في قالت لزرقاء اليماة لفظ مقولها

ليت الحمام ليه إلى حمامتيه

أو نصفه فديه تم الحمام ميه

وقصتها : أنها كانت لها قطة ومر بها سرب من القطط بين جبلين . فقالت ما ذكر ، ثم إن القطا وقع في شبكة صياد فعد فإذا هي ستة وستون فإذا ضم إليها نصفها مع قطاطها كانت مائة ، وأو في في قولها أو نصفها يعني الواو كذا في الصبان .

قوله : ورفعه أقيس : لعل وجهه أنه مهما كان الباب أقرب إلى الاطراد كان أدخل في القياس .

قوله : رفعك معطوفاً : قال في شرح الجامع : ولم يقيد العطف بالواو ؛ لأن لا كذلك أه . والظاهر أن الفاء وثم وأو وحتى كذلك قال في الهمج ، والأصح أن الرفع مخصوص بعطف النسق ، وفي التسهيل مثله النعت والتوكيد وعطف البيان عند البعض ، قال سم : وهذا إنما يصح إن قلنا الرفع على العطف على محل اسم إن ، أفاده الصبان .

قوله : بعد أن تستكملا : متعلق بمعطوفاً .

قوله : بالعطف على محل اسم إن : أي قبل دخول إن بناء على القول بعدم اشتراط وجود الطالب للمحل وهو مذهب بعض البصريين ونسب للكوفيين ، وجمهور البصريين يشترطونه .

قوله على محلها مع اسمها : لأنهما واقعان موقع المبتدأ فمحلهما الرفع بالابتداء وهو على هذين من عطف المفردات وعلى الثالث من عطف الجمل ، وأتى في الآخرين بقول لأن على الأخير يلزم الحذف وعلى الثاني يلزم أن يكون الخبر تارة خبراً لإن وتارة خبراً للمبتدأ ؛ وأنه يلزم عليهما خروج المعطوف عن التأكيد بإن .

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجُودَ وَالْخَرِيفَا
 يَدَا أَيِّي الْعَبَاسَ وَالصُّبُوفَا
 (وَالْحَقْتُ بِإِنْ) الْمَكْسُورَةُ فِيمَا ذُكِرَ (لِكَنْ) بِالْتَّفَاقِ (وَإِنْ) الْمَفْتُوشَةُ عَلَى
 الصَّحِيحِ يُشَرِّطُ تَقْدُمَ عِلْمٍ عَلَيْهَا . كَقُولِهِ :

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةُ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ

أَوْ مَعْنَاهُ نَحْوِ (وَادَنْ تَبَنْ) اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحِجَّةِ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ
 بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ (مِنْ دُونِ لَيْثٍ وَلِعْلَ وَكَانَ) فَلَا يُعْطَفُ عَلَى
 اسْمَهَا إِلَّا بِالنَّصْبِ ، وَلَا يَجُوزُ الرَّفعُ لَا قَبْلَ الْخَبَرِ وَلَا بَعْدَهُ وَأَجَازَهُ الْفَرَاءُ بَعْدَهُ .

(وَخَفَقْتُ إِنْ) الْمَكْسُورَةُ (فَقَلَّ الْعَمَلُ) وَكَثُرَ الْإِلْغَاءُ لِزَوَالِ اخْتِصَاصِهَا
 بِالْأَسْمَاءِ ، وَقُرِئَ بِالْعَمَلِ وَالْإِلْغَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَإِنْ كَلَّا لَمَا لَيَوْفِيْنَهُمْ) (وَتَلَمَّ
 الْلَّامُ) أَيْ لَامُ الْابْتِداءِ فِي خَبْرِهَا (إِذَا مَا تُهْمَلُ) لِقَلَّا يُتَوَهَّمُ كُوْنُهَا نَافِيَةً إِنْ لَمْ

قُولِهُ : بِشَرْطِ تَقْدُمِ عِلْمٍ عَلَيْهَا : لِكُونِهَا حِينَذِ بِمِنْزَلَةِ الْمَكْسُورَةِ فِي وَقْوَعِهَا مَحْلُ الْجَمْلَةِ
 لِسَدِهَا وَمَعْمُولِهَا مَسْدِ مَفْعُولِيِّ عِلْمٍ وَهَمَا جَمْلَةُ بِحَسْبِ الْأَصْلِ ؟ فَإِنْ جَوَازَ رُفْعُ الْمَعْطُوفِ فِي
 أَنَّ وَلَكِنْ لِإِبْقَائِهِمَا الْجَمْلَةَ عَلَى حَالِهَا وَدُمُّ نَقْلِهَا إِلَى بَابِ الْمَفْرَدِ فَأَشْبَهُ الْحُرُوفَ الزَّائِدَةَ
 لِلتَّأْكِيدِ ، وَأَمَّا لَيْتْ وَلَعْلَ وَكَانَ فَيُغَيِّرُونَ مَعْنَى الْجَمْلَةِ وَلَا يَقِينُهَا عَلَى حَالِهَا .

قُولِهُ : وَإِلَّا فَاعْلَمُوا إِلَعْ : هَذَا شَاهِدٌ لِجَوَازِ الْعَطْفِ بِالرِّفْعِ قَبْلِ الْاسْتِكْمَالِ مَعَ خَفَاءِ إِعْرَابِ
 الْأَسْمَاءِ كَمَا هُوَ مَذَهَبُ الْفَرَاءِ حِيثُ عَطَفَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ عَلَى اسْمِ إِنْ وَبِمِثْلِ هَذَا الْبَيْتِ
 اسْتَدَلَ الْفَرَاءُ ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ جَوَازُ الْعَطْفِ بِالرِّفْعِ بَعْدِ الْاسْتِكْمَالِ بِطَرِيقِ أُولَى ، قَالَ فِي الْهَمْعِ :
 وَسَبِيْلُهِ يَحْمِلُ نَحْوَ هَذَا الْبَيْتِ عَلَى أَنَّ الْمَعْطُوفَ مَنْوِيُّ التَّأْخِيرِ وَأَسْهَلَ مِنْهُ تَقْدِيرُ خَبْرِ قَبْلِ
 الْعَاطِفِ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِخَبْرِ مَا بَعْدِهِ وَقَدْ قَرِئَ (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ) بِالرِّفْعِ وَهُوَ شَاهِدٌ لِلْكَسَائِيِّ .

قُولِهُ : (إِنْ كَلَّا لَمَا لَيَوْفِيْنَهُمْ) : أَيْ عَلَى قِرَاءَةِ تَخْفِيفِ الْمَيْمِ فِي لَمَا ، أَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ التَّشْدِيدِ
 فَلَا شَاهِدٌ فِيهِ ؛ لَأَنْ إِنْ عَلَيْهَا نَافِيَةً وَلَا بَعْنَى إِلَّا وَنَصْبٌ كَلَّا حِينَذِ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرِهِ أَرَى
 وَإِعْرَابِهِ عَلَى التَّخْفِيفِ كَلَّا اسْمٌ إِنْ أَوْ مَبْتَداً وَالْلَّامُ الْأُولَى لِلْابْتِداءِ وَمَا زَائِدَةُ الْفَصْلِ بَيْنِ الْلَّامِينِ
 أَوْ مَوْصُولَةِ خَبْرٍ ، وَلِيَوْفِيْنَهُمْ جَوَابٌ قَسْمٌ مَحْذُوفٌ ، وَجَمْلَةُ الْقَسْمِ وَجَوَابُهُ خَبْرٌ أَوْ صَلَةٌ ، قَالَ
 فِي الْمَعْنَى : لَكِنَّ الْصَّلَةَ فِي الْمَعْنَى جَمْلَةُ الْجَوَابِ فَقَطْ وَإِنَّمَا جَمْلَةُ الْقَسْمِ مَسْوَقَةً لِجَرْدِ التَّأْكِيدِ فَلَا
 يَقَالُ جَمْلَةُ الْقَسْمِ إِنْشَائِيَّةً وَالْصَّلَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا خَبَرِيَّةً ؛ كَذَا فِي الصِّبَانِ .

قُولِهُ : فِي خَبْرِهَا : أَوْ مَعْمُولٌ مَدْخُولَهَا إِنْ كَانَ فَعَلَّا .

قُولِهُ : إِذَا مَا تُهْمَلُ : أَيْ أَوْ تَعْمَلُ مَعَ حَصْولِ الْلِّبَسِ بِأَنَّ كَانَ إِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ خَفِيًّا نَحْوِ إِنْ

تُهَمَّل لِمْ تَلَزِمَ الْلَّامَ (وَرَبِّمَا اسْتَغْنَيَ عَنْهَا) أَيْ عَنِ الْلَّامِ إِذَا أَهْمِلْتَ (إِنْ بَدَا) أَيْ ظَهَرَ (مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا) عَلَيْهِ كَوْلُهُ :

[أَنَا ابْنُ أَبَّةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ] وَإِنْ مَالِكٌ كَانَ كَرَامُ الْمَعَادِنِ

فلم يأت باللام لأمن الاتتيس بالتأفية (وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا ثُلْفِيَّهُ) أَيْ لم تجده (غالباً يأْن ذي) المخففة (موصلاً) بخلاف ما إذا كان ناسخاً فيوصل بها . قال في شرح التسهيل : والغالب كونه بلفظ الماضي نحو ﴿ وَإِنْ كَانَ لَكِيرَةً ﴾ وَقَلَّ وَصْلُهَا بِالْمُضَارِعِ نَحْوِ ﴿ وَإِنْ يَكُادُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ وَكَذَا بغير التاسيخ نحو : شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمْسِلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

(وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ) المفتوحة (فاسمهما) ضمير الشأن (استكناً) أَيْ مُحِذَّف ،

هذا أو الفتى لقائم ، كما يؤخذ من قول الشارح لثلاً يتوهם كونها نافية وصرح به الدماميني ؛ أفاده الصبان .

قوله : وإن مالك إلخ : أوله :

أَنَا ابْنُ أَبَّةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ القرينة هنا دلالة مقام المدح على أن الكلام إثبات ، والأباء جمع آب كقضاة وقاض من أى إذا امتنع ، والضميم الظلم ، ومن آل حال من ابن أو أبأة ؛ لأن المضاف بعض منه ، ومالك اسم قبيلة ولهذا قال : كانت ، وصرفها مراعاة للحي .

قوله : فلم يأت باللام إلخ : أي مع قد بـأـن يقول : لقد كانت ؛ ولا فلا يصح دخول اللام لا على كانت لكونها ماضياً متصرفاً حالياً من قد ولا على كرام لكونه معمولاً متأخراً ، وكذا إذا كان متقدماً لعدم صلوح الخبر لدخول اللام .

قوله : فيوصل بها : أي بكثرة .

قوله : شلت يمينك إلخ : آخره :

حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

قالته عاتكة بنت زيد ، والخطاب لعمر بن جرموز قاتل زبير ، وشلت بفتح الشين والضم لغة رديعة ، وحلت وجبت ، وعقوبة المتعمد هي المذكور في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ﴾ الآية .

قوله : ضمير الشأن : فقط عند ابن الحاجب وهو أو غيره إذا أمكن عوده إلى حاضر أو غائب معلوم عند المصنف والجمهور فكان الأولى ترك قوله : ضمير الشأن .

قوله : أي حذف : لما كان المبادر من الاستكنا الاستثار ولا يصح إرادته هنا فسره بالحذف .

وَلَا يُنْطَلِعُ عَمَلُهَا بِخَلَافِ الْمَكْسُورَةِ ؛ لِأَنَّهَا أَشْبَهُ بِالْفَعْلِ مِنْهَا - قَالَهُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ . (وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنَّ) كَقُولَهُ :

أَنَّ هَالِكَ كُلُّ مِنْ يَحْفَىٰ وَيَتَعَلَّ

وَقَدْ يَظْهَرُ اسْمَهَا فَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ جُمْلَةً كَقُولَهُ :

بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ .

(وَإِنْ يَكُنْ) الْخَبَرُ (فِي غَلَّا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَضْرِيفُهُ مُمْتَنِعًا فَالْأَحْسَنُ الْفَضْلُ) بَيْنَهُمَا (يَقْدُ) نَحْوُهُ وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا (أَوْ) حَرْفُ (نَفْيِ) نَحْوِهِ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ فَوْلًا (أَوْ) حَرْفُ (تَنْفِيَسِ) نَحْوُهُ : (عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ) (أَوْ لَوْ) نَحْوُهُ أَنَّ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ (وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ) فِي كِتَابِ النَّحْوِ فِي الْفَوَاصِلِ إِنْ كَانَ دُعَاءً أَوْ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى الْفَضْلِ نَحْوُهُ : (وَالْخَمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا) وَ (وَأَنَّ عَسَىَ أَنْ يَكُونَ) (وَأَنَّ لَيْسَ لِلإِنْسَنِ إِلَّا مَا سَعَى) وَقَدْ يَأْتِي مُتَصَرِّفًا بِلَا فَصْلٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقُولَهُ : « فَالْأَحْسَنُ

قُولَهُ : لِأَنَّهَا أَشْبَهُ بِالْفَعْلِ مِنْهَا : إِذْ لَفْظُهَا كَعْضِ ماضِيَّا وَأَمْرِا ، وَالْمَكْسُورَةُ لَا تَشْبَهُ إِلَّا الْأَمْرُ كَجَدٍ وَلَا عَبْرَةُ بِشَبَهِهَا نَحْوُهُ : قِيلٌ ؛ لِأَنَّهُ مُغَيْرٌ عَنْ أُصْلِهِ وَالْمَكْسُورَةُ ثَبَتَ إِعْمَالُهَا فِي الظَّاهِرِ دُونَ الْمَفْتوحةِ فَقَدَرُوا إِعْمَالَهَا فِي الْمُضْمِرِ لَعَلَّا يَخْطُطُ الْأَقْوَى عَنِ الْأَضْعَفِ ، وَكَوْنُهَا أَشْبَهُ لَا يَنَافِي فَرْعَيْتَهَا لِلْمَكْسُورَةِ لِكَوْنِهَا مُغَيْرَةً عَنْهَا لَأَنَّ كُلُّ مِنْ جَهَّةٍ .

قُولَهُ : بِأَنَّكَ رَبِيعٌ إِلَيْهِ : آخِرَهُ :

وَإِنَّكَ هَنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

وَمَرِيعٌ بِفَتْحِ الْمِيمِ أَيْ كَثِيرُ الْعَشْبِ ، وَالشَّمَالُ بِكَسْرِ الْمُثَلَّثِ الْغَيَاثِ .

قُولَهُ : وَإِنْ يَكُنْ الْخَبَرُ فَعْلًا : فِيهِ مَسَامِحةٌ لَا تَخْفِي .

قُولَهُ : فِي كِتَابِ النَّحْوِ إِلَيْهِ : أَيْ لَا فَصْلٌ بِهَا كَمَا يَدْلِلُ عَلَيْهِ التَّعْبِيرُ بِذِكْرِهِ وَإِلَّا لِقَالِ فَصْلٌ لَوْ .

قُولَهُ : لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى الْفَصْلِ : لِأَنَّهُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُخْفَفَةِ وَالْمُنْتَصَبِ الْمُضَارِعِ ، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا وَلَا عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمَيَةِ ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا الشَّارِحُ لِعَدَمِ جُوازِ دُخُولِ الْفَوَاصِلِ عَلَيْهَا وَكَوْنُهَا لِلْفَرْقِ بِاعتِبَارِ الْفَالِبِ ؛ فَقَدْ يُؤْتَى بِهَا فِيمَا إِذَا كَانَ فَارِقُهَا غَيْرُهَا أَيْضًا ، وَفِي شَرْحِ الْجَامِعِ أَنَّ الْفَصْلِ إِمَّا لِلْفَرْقِ أَوْ لِيَكُونَ كَالْعَوْضِ مِنْ تَحْفِيفِهَا .

قُولَهُ : وَقَدْ يَأْتِي مُتَصَرِّفًا بِلَا فَصْلٍ إِلَيْهِ : هَذَا هُوَ مَذَهَبُ الْمَصْنَفِ وَقَالَ فِي التَّوْضِيَّحِ : يَجِبُ الْفَصْلِ لِكُنْ قِيَدُوهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ هَنَاكَ فَارِقٌ غَيْرُ الْفَصْلِ ؛ كَوْقَعُ أَنَّ بَعْدَ الْعِلْمِ إِنَّهَا مُتَعِينَةٌ

الفَضْلِ» نحو :

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمِلُونَ فَجَادُوا [قَبْلَ أَنْ يُسَأَّلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلٍ] (وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَتُوي) أَيْ قُدْرٌ (مَنْصُوبُهَا) [أَيْ اسْمُهَا] ولم يَيْطُلْ عَمَلُهَا لِمَا ذُكِرَ فِي أَنْ ، وَتُخَالِفُ أَنْ فِي أَنْ خَبَرُهَا يَجِدُهُ جُمْلَةً كَقُولَهُ تَعَالَى : ﴿ كَأَنَّ لَمْ تَفَنْ إِلَّا مَتَّسٌ وَمَفْرَدًا ، كَالْبَيْتِ الْآتَى ، وَفِي أَنَّهُ لَا يَجِدُ حَذْفُ اسْمِهَا بَلْ يَجُوزُ إِظْهَارُهُ كَمَا قَالَ : (وَثَابَتَا أَيْضًا رُوَيْ) في قول الشاعر : [وَيَوْمًا تُوَافِنَا بِوْجِهِ مُقَسَّمٍ] كَأَنْ ظَبَيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ في روايةٍ مَنْ نَصَبَ ظَبَيَّةً ، وَتَعْطُو هُوَ الْخَبَرُ ، وَرُوَيْ بِرْفَعٍ ظَبَيَّةً عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ كَانَ ، وَهُوَ مُفْرَدٌ وَاسْمُهَا مُسْتَبَرٌ .

تَتَمَّةٌ : لَا تُخَفِّفْ لَعَلَّ ، وَأَمَا لِكِنْ فَإِنْ خُفِّفَتْ لَمْ تَعْمَلْ شَيْئًا بَلْ هِيَ حِرْفٌ عَطْفٌ ، وَأَجَازَ يُونُسُ وَالْأَخْفَشُ إِعْمَالُهَا قِيَاسًا ، وَعَنْ يُونُسِ أَنَّهُ حَكَاهُ عَنِ الْعَرَبِ .

لِكُونِهَا مُخْفَفَةً ، وَكَظُهُورِ رُفْعِ الْمُضَارِعِ بَعْدِهَا أَهٌ . وَكَذَا يَنْبَغِي تَقييدُ مَفْهومِ كَلامِ الْمُصنِفِ بِهِ .

قوله : علموا أن يؤملون فجادوا : آخره :

قبل أن يسألوا بأعظم سؤال

قوله : أي قدر : أشار إلى أن النية بمعنى التقدير لا بمعنى الاستمار .

قوله : لما ذكر في أن : لأنها أن زيدت عليها الكاف .

قوله : وَتَخَالَفَ أَنِ إِلَخْ : وَكَذَا تَخَالَفَهَا فِي أَنْ اسْمَهَا إِذَا كَانَ مَحْذُوفًا فَالْأَكْثَرُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا شَأنَ وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَهُ كَمَا فِي الْبَيْتِ الْآتَى عَلَى رَوَايَةِ الرَّفْعِ .

قوله : كَأَنْ ظَبَيَّةً إِلَخْ : أَوْلَهُ :

وَيَوْمًا تُوَافِنَا بِوْجِهِ مُقَسَّمٍ

وَتُوَافِنَا أَيْ تَقَابَلَنَا ، وَمَقْسُمٌ مِنَ الْقَسَامَةِ وَهُوَ الْحَسْنُ ، وَتَعْطُو أَيْ تَنْطاوِلُ .

قوله : وَتَعْطُو هُوَ الْخَبَرُ : أَوْ صَفَةٌ ظَبَيَّةٌ ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ وَهُوَ تَلْكَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَكْسِ التَّشْبِيهِ .

قوله : لَمْ تَعْمَلْ شَيْئًا : لِزَوَالِ اخْتِصَاصِهَا بِالْأَسْمَاءِ .

قوله : قِيَاسًا : أَيْ قِيَاسًا عَلَى أَخْواتِهَا .

الخامس من النواص

لَا الَّتِي لَنْفَى الْجَنُّ

الْأَوَّلِيُّ ، التَّعْبِيرُ : بِلَا الْمَهْمُولَةِ عَلَى إِنْ كَمَا قَالَ الْمُصْنَفُ فِي نُكْتَتِهِ عَلَى مُقَدَّمَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ ؛ لِأَنَّ لَا الْمُشَبَّهَةُ بِلَيْسَ قَدْ تَكُونُ نَافِيَّةً لِلْجِنْسِ ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ إِرَادَةِ الْجِنْسِ وَغَيْرِهِ بِالْقَرَائِنِ ، وَإِنَّمَا أَعْمَلَتْ لِأَنَّهَا لَمَّا قُصِّدَ بِهَا نَفْيُ الْجِنْسِ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِغْرَاقِ اخْتَصَّتْ بِالْأَسْمَ وَلَمْ تَعْمَلْ جَزَّاً لِئَلَّا يَتَوَهَّمَ أَنَّهُ تِبْيَانَ الْمُقَدَّرَةِ لِظُهُورِهَا فِي قَوْلِهِ :

قوله : والأولى التعبير إلخ : وقال الأولى : لأن كون وجه التسمية مطرداً منعكساً أم مستحسن وليس بلازم .

قوله : لأن المشبهة إلخ : فلا العاملة عمل إن نص في نفي الجنس والمشبهة بليس ومثلها المهملة ظاهرة فيه لعموم النكرة مطلقاً في سياق النفي ولنفي الوحدة بمرجوحية فتحتاج إلى قرينة فيقال : لارجل في الدار بل رجالان أو رجال ، كما أن التنصيص على الجنس أيضاً يحتاج إلى قرينة كقوله :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا

وقد أشار الشارح إلى هذا بقوله : ويفرق بين أراده الجنس وغيره بالقرائن وهذا الاختلاف بين اللائين إنما هو عند إفراد الاسم أما إذا كان مثني أو مجموعا فالعاملة عمل إن متفقة مع الأخرى في كونها محتملة لنفي الجنس ولنفي قيد الأثنية أو الجمعية كما أوضحته السعد في المطول .

قوله : على سبيل الاستغراق : أي نصاً لتضمنها معنى من الاستغرافية الزائدة ، ومعنى زياقتها عدم تعلقها بشيء ومن ثم قالوا أن لارجل جواب : هل من رجل ، والجنس المستغرق معنى اسمى لا يوجد في الفعل ؟ فنفي الفعل لا يفيد إلا نفي جنس الحدث دون جميع أفراده ، وأما التي ليست نصاً في الاستغراق فلا تختص بالاسم وعملها عمل ليس إذا دخلت على الأسماء المشابهة لها بها .

قوله : اختصت بالاسم : أي النكرة لأنها التي تصلح للاستغراف ودخول من الزائدة والخاس بقبيل يعمل فيه .

قوله : ألا لامن سبيل إلى هند : أوله :

..... وقال فقام يذود الناس عنها بسيفه

وَلَا رَفْعًا لِقَلَّا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ بِالْأَبْدَاءِ فَتَعَيَّنَ النَّصْبُ وَلِذَا قَالَ :

(عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلْ لِلَا) حَمْلًا لَهَا عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا لِتَوْكِيدِ النَّفِيِّ وَتِلْكَ لِتَوْكِيدِ الإِثْبَاتِ ،
وَلَا تَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلُ إِلَّا (فِي النَّكْرَةِ) مُتَّصِلَّةً بِهَا (مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةً) كَمَا
سِيَّاتِي ، فَلَا تَعْمَلُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا فِي نَكْرَةٍ مُنْفَصِلَةً بِالْإِجْمَاعِ كَمَا فِي التَّسْهِيلِ .

(فَأَنْصِبْ بِهَا مُضَافًا) إِلَى نَكْرَةٍ نَحْوَ « لَا صَاحِبَ بِرٌّ مَمْقُوتٌ » (أَوْ مُضَارِعَهُ)
أَيْ مُشَابِهٍ وَهُوَ الَّذِي مَا بَعْدَهُ مِنْ تَكَامِهِ فَاعِلُهُ أَوْ مَفْعُولُهُ أَوْ ظَرْفًا مُتَعْلِقًا بِهِ نَحْوَ « لَا
قَبِيَحًا فِعْلَهُ مَخْبُوتٌ » (وَبَعْدَ ذَاكَ) أَيْ الْأَسْمَ ، (الْخَبَرُ اذْكُرْ) حَالَ كُونِكَ (رَافِعَهُ)

وَيَنْدُودُ أَيْ يَطْرُدُ .

قوله : ولا رفعا لثلا يتوهם إلخ : وأما العاملة عمل ليس فلضعفها في عملها لم يعتنوا بها فلم
يراعوا رفع هذا التوهם فيها .

قوله : فتعين النصب : ما ذكره بيان لعملها المتفق عليه وهو عملها في الاسم كما هو
المناسب لبيان وجه عملها مطلقاً ، وأما عملها في الخبر فأنكره سيبويه وقال : الخبر مرفوع بما
كان مرفوعاً به قبل .

قوله حملأ لها عليها : هذا تعليل لنصب الاسم ورفع الخبر وإيماء إلى وجه تخصيص أن
بالذكر ، وما سبق تعليل نصب الاسم فقط .

قوله : لأنها لتوكيده النفي : يعني للنفي المؤكدة بمعنى أنها تفيد نفيها أكيداً قوياً وهذا لا يقتضي
وجود النفي أولاً بغيرها فلا اعتراض عليه ؛ قاله الصبان وقال الحشبي : إن كان ذكر النفي والإثبات
مقصوداً بالذات فالحمل حمل النقيض ، وإن كان ذكرهما مقصوداً بالتبع فالحمل حمل النظير .

قوله : متصلة بها : هذا القيد مفهوم من قوله فيما بعد : وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه ،
وقوله : وركب المفرد .

قوله : أو مكررة : وهو مع المفردة على سبيل الوجوب ، ومع المكررة على سبيل الجواز كما ستراه .

قوله : فلا تعمل في معرفة إلخ : ويجب تكرار اسمها نحو : لا زيد في الدار ولا عمر ، ولا
في الدار رجل ولا امرأة ، وأما نحو : قضية ولا أباً حسن لها فمؤول ؛ إما بفيصل ، أو بتقدير
مضاف لا يتعرف بالإضافة كمثل .

قوله : كما في التسهيل : متعلق بقوله بالإجماع لا بما قبله ؛ لأنَّه مفهوم من كلام الناظم .

قوله : إلى نكرة : بقرينة قوله في النكرة .

قوله : من تقامه : فاعله أو مفعوله أو ظرفاً متعلقاً به .

قوله : وبعد ذاك الخبر اذكر : ويشترط أن يكون نكرة ؛ لأنَّ الاسم نكرة فلا يخبر عنها بمعرفة ،

بها كما تَقْدَمْ .

(وَرَكْبُ الْمُفْرَدِ) مَعْهَا ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا : مَا لَيْسَ مُضَافًا وَلَا مُشَبِّهًا بِهِ (فَاتِحًا) أَيْ بَانِيَةً لَهُ عَلَى الْفَتْحِ أَوْ مَا يَقُولُ مَقَامَهُ لِتَضَمِّنِهِ مَعْنَى مِنِ الْجِنِّيَّةِ (كَلا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ) وَ « لَا زَيْدَيْنِ وَلَا زَيْدَيْنَ عِنْدَكِ » وَيَجُوزُ فِي نَحْوِهِ : لَا مُسْلِمَاتِ الْكَسْرِ ؛ اسْتِصْحَابًا وَالْفَتْحِ ، وَهُوَ أَوْلَى ، كَمَا قَالَ الْمُصْنِفُ وَالْتَّرَمِهُ ابْنُ عُصْفُورِ (وَالثَّانِي) مِنَ الْمُتَكَرِّرِ كَالْمَثَالُ السَّابِقِ (اجْعَلُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَرْكَبًا) إِنْ رَكَبْتِ الْأَوَّلَ مَعَ لَا فَالرَّفْعُ نَحْوِهِ :

ويفهم منه أنه لا يجوز تقديم خبرها ولو ظرفًا أو جارًا ومحروراً وكذا معهوله على اسمها لضعفها .

قوله : وركب المفرد : التركيب يطلق على ضم إحدى الكلمتين فأكثر إلى الأخرى فيشمل جميع المركبات كلامية أو تقيدية أو غيرها ، ويطلق على ضم أحدى الكلمتين إلى الأخرى وجعلها كلمة واحدة كالاعلام المركبة ، أو بمنزلة الكلمة الواحدة بأن يزال ما بين الكلمتين المرتبطين لفظاً ومعنى من الفاصل اللفظي وينقلإ إلى حالة أخف من الأولى بقدر الإمكان كي يتحقق التركيب وتحصل لجعلها بمنزلة كلمة واحدة فائدة مع بقاء دلالة كل من الكلمتين على معناها ؛ وذلك كخمسة عشر ، وصباح مساء ، وبيت وبيت ، ولا رجل .

والاعلام المركبة قد تكون معربة وقد تكون مبنية إلا أن بناءها ليس للتركيب وإنما هي بنيت كلها ؛ فبناء الجزء الأول من نحو : بعلبك للتوسط ، والمركبات النازلة منزلة الكلمة الواحدة كلها مبنية الجزأين على الفتح الأول للتوسط ، وختلف في موجب بناء الثاني فقيل : هو التركيب ، وفيه أنه إنما يصلح علة للفتح لاقتضاءه التخفيف لا لأصل البناء وإنما هي بنيت الأعلام المركبة ، وقيل : لتضمنه معنى الحرف واختياره الشارح هنا حيث قال : لتضمنها معنى من الجنسية ، والتضمن لمعنى من إنما هو الاسم كما في نظائره ، وما يقال من أن لا متضمنة معنى من فعل التسامح ، والمضاف أيضاً يتضمن معنى من الجنسية إلا أن التضمن عارضته الإضافة فأعرب .

قوله : لتضمنه معنى من : لأن لا رجل في الدار جواب هل من رجل في الدار محققاً أو مقدراً فحذفت من من الجواب وركبت استثناء بذكرها في السؤال ، وبني على الحركة إذاناً بعرض البناء وكانت فتحة للخفة .

قوله : الكسر : أي بلا تنوين .

قوله : إن ركبت الأول إلخ : هذا مفهوم من قوله : وإن رفعت أولاً لانتصباً .

[هذا وجَدُّكُم الصغار بعئينه]
لا أُم لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أُبْ

وَذِلِكَ عَلَى إِعْمَالِ لَا الثَّانِيَةِ عَمَلٌ لَيْسَ ، أَوْ زِيَادَتِهَا وَعَطْفِ اسْمِهَا عَلَى مَحْلٍ لَا
الأُولَى مَعَ اسْمِهَا ، فَإِنَّ مَوْضِعَهُمَا رَفِعٌ عَلَى الْابْتِدَاءِ وَالْتَّصْبِ نَحْوَ :

لا نَسْبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً [اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ]

قوله : لا أُم لِي إِلَخ : صدره :

هذا وجَدُّكُم الصغار بعئينه

وَمِنْ هَذِهِ الْقَصِيدَةِ قَوْلُهُ :

وَإِذَا تَكُونَ كَرِيهَةً أَدْعِي لَهَا وَإِذَا يَحْسَسُ حَيْسٌ يَدْعُ جَنْدَبَ
وَالْكَرِيهَةَ كُلُّ أَمْرٍ فِيهِ شَدَّةٌ ، وَالْحَيْسُ تَمُرُّ يَخْلُطُ بِسَمِّ وَأَقْطَ ثُمَّ يَخْتَلِطُ ،
وَجَنْدَبٌ أَخُ الشَّاعِرِ كَانَ وَالدَّاهِ يُؤْثِرُهُ عَلَيْهِ ، وَالصَّغَارُ الذَّلَّةُ وَالْهُوَانُ .

قوله : فإن موضعها رفع على الابتداء : هذا عند سيبويه ؛ فإن لا المركبة عنده عاملة في
الاسم فقط ، والخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها فالعطف على مجموع لا مع اسمها
وكلما الإخبار عن مجموعهما ؛ فالعطف من عطف المفردات ، والخبر إذا كان ممحظاً يقدر
مثني خبر عنهما معاً وأورد على هذا الوجه أن كلمة لا من جملة المعطوف عليه والخبر عنه
فيلزم عدم تسلط النفي لعلى المعطوف ، فكيف تكون لا الثانية زائدة ولا على الخبر وذلك
مناف لكون لا لنفي الجنس بمعنى نفي الخبر عن جنس الاسم ؟ وأجاب سُم بـأَنْ في الكلام
تسامحاً ؛ فموضع الرفع للاسم المتصل بلا فقط لا لهما وكذا العطف عليه فقط والإخبار عنه
فقط وارتضاه الصبان ، ويؤيد هذه حكمه بأن الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ؛ فإنه
يقتضي أن الإخبار أيضاً باق على ما كان عليه قبل دخولها ، ووجه العدول إلى التسامح رعاية
صورة التركيب ؛ فإنهما لما صارا بمنزلة الكلمة الواحدة استبشع أن يفصل أحدهما عن الآخر
بحكم من الأحكام ، قال الخضرى : ولا يرد أن لا نسخت حكم الابتداء فكيف يعمل الاسم
في الخبر لما في شرح الكافية والتسهيل أن لا عامل ضعيف ولم تنسخ حكم الابتداء إلا لفظاً
وهو باق تقديرًا ، هذا ويحتمل أن يكون الرفع على إلغاء لا الثانية وعطف ما بعدها على ما
قبلها عطف مفرد وهو الظاهر فيقدر خبر واحد أو عطف جملة ، ولعل الشارح تركه اكتفاء بما
سيأتي في شرح قوله : وإن رفعت أولاً لا نتصبًا .

قوله : لا نسب اليوم ولا إلخ : واليوم خبر لا الأولى ، وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر
الأولى ؛ أي لاختلاه اليوم وتمامه قيل :

وذلك على جعل لا الثانية زائدة ، وعطف الاسم بعدها على محل الاسم قبلها ، فإن محله النصب وقال الزمخشري : « خلة » في البيت نصب بفعل مقدر ، أي ولا ترى خلة كما في قوله :

ألا رجلا [جزاه الله خيرا يدل على مخلصة تبیث]

فلا شاهد في البيت ، والتركيب نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةً » على إعمال الثانية (وإن رَفَعْتَ أَوْلَى) وألغيت الأولى (لا تنصبا) الثاني لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً أو محللاً بل افتحته على إعمال لا الثانية نحو :

فلا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا [ولا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ]

اتسع الخرق على الراقع

وقيل :

اتسع الفتق على الراتق

وقيل هو الصواب لأن القافية قافية ؛ كذلك في الصبان .

قوله : على محل الاسم قبلها : أو على لفظه وإن كان مبنياً لمشابهة حركته حركة الإعراب في العروض ومثل ذلك جائز مطلقاً عند سيبويه .

قوله : ألا رجلا : أي ألا تروني رجلا وهو جزء من بيت هو ما بعده هكذا
 ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على مخلصة تبیث
 ترجل لمنى وتقم بيتي وأعطيها الإناثة إن رضيت
 والمخلصة التي تحصل تراب المعدن ، والإثاثة الخارج ؛ ولعل المراد به هنا المهر ، قاله أعرابي
 أراد أن يتزوج امرأة بمحنة .

قوله : على إعمال الثانية : ويجوز عند سيبويه وغيره أن يقدر خبر واحد للمبتدأين عند سيبويه وللا أين عند غيره فيكون الكلام جملة واحدة ، وأن يقدر خبران فيكون الكلام جملتين ؛ أفاده الصبان .

قوله : وألغيت الأولى : أو أعملتها عمل ليس وكذا قوله : أو ارفعه على إلغائها كما في الهمم ، ولعله لم يذكره لأن المعنى في مثل هذا التركيب لنفي الجنس ، أو اكتفي عنه بقوله فيما قبل على إعمال لا الثانية عمل ليس ، ولا يجوز الحكم بالزيادة هنا لأن النفي مقصد .

قوله : فلا لغو إلخ : تمامه :

ولا حين ولا فيها مليم

أو ازفعته على إلغايتها وعطف الاسم بعدها على ما قبلها نحو ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ .

(ومفرداً نَعْتَا لِمَبْنِي يَلِي فَاقْتَحَ) على بنائه مع اسم لا نحو «لا رجل ظريف في الدار» (أو أنصبئن) على إتباعه محل اسم لا ، نحو «لا رجل ظريفاً فيها» (أو ارفع) على إتباعه محل لا مع إسمها نحو «لا رجل ظريف فيها» فإن تفعل ذلك (تعديل وغير ما يلي) من نعت المبني المفرد (وغير المفرد) من نعت المبني (لا تبن) لزوال التركيب بالفضل في الأول ، ولإضافة وشبهها في الثاني (وانصبه) نحو «لا رجال فيها ظريفاً» و «لا رجل قبيحاً فعله عندك» (أو الرفع اقصد) نحو «لا رجل فيها ظريف» و «لا رجل قبيح فعله عندك» ويجوز النصب والرفع أيضاً في نعت غير المبني .

(والعطف) أي المعطوف (إن لم تذكر) فيه (لا أخْكُمَا لَهُ بِمَا لِنَعْتِ ذِي الفضل انتما) فلا تبنيه وانصبه أو ازفعته نحو :

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ [إذا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَرَّا]

واللغو القول الباطل ، والثائم من أثمه إذا قلت له أثمت ، والحين الها لا ، والبيت لأمية ابن أبي الصلت من قصيدة يذكر فيه أوصاف الجنة ، والعطف من عطف الجمل . قوله : أو ارفعه على إلغايتها : أو إعمالها عمل ليس أو زiadتها وعلى الإلغاء والزيادة فالظاهر أن العطف من عطف المفردات كما يفيده كلام الشارح ، ويجوز أن يكون من عطف الجمل وعلى إعمالها عمل ليس فالظاهر أنه من عطف الجمل .

قوله : فاتح : جري على الغالب وإلا فقد يكون مبيناً على غير الفتح كالباء في النعت الثنوي المجموع على حده ، والفاء زائدة للتحسين فلا تمنع العمل فيما قبلها ؛ أفاده الصبان .

قوله : محل لا مع اسمها : فيه تسامح كما مر .

قوله : من نعت المفرد : قال الحشبي : الأولى أن يفسر غير ما يلي بنت المبني مطلقاً وغير المفرد بنت المبني الذي يليه ؛ لأن حمل الأول على الأعم والثاني على الأخص أولى من العكس ، وفيه أن ذلك حيث لم يدل دليل على العكس ، وه هنا مقابلة غير ما يلي بغير المفرد يدل على أن المراد به المفرد .

قوله : فلا أب وابنا إلخ : آخره :

إذا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَرَّا

و « لا رجلٌ و امرأةٌ في الدارِ » وجاءَ شدُودًا ، البناءُ حكى الأخفش « لا رجلٌ و امرأةٌ ». .

تممة : لم يذكر المصنفُ حكم البديل ولا التوكيد ؛ أمّا البديلُ : فإنْ كان نكرة فـكـالـنـعـتـ المـفـصـولـ نحو « لا أحدَ رـجـلـ وـ اـمـرـأـةـ فـيـهـاـ » بـنـصـبـ رـجـلـ وـرـفـعـهـ ، وكـذـا عـطـفـ الـبـيـانـ عـنـدـ مـنـ أـجـازـهـ فـيـ الـنـكـرـاتـ وإنـ لمـ يـكـنـ [نـكـرـةـ] فـالـرـفـعـ نحو « لا أحدَ زـيـدـ فـيـهـاـ » ، وأـمـاـ التـوكـيدـ : فـيـجـوزـ تـرـكـيـهـ مـعـ الـمـؤـكـدـ ، وـتـنـوـيـهـ نحو « لا مـاءـ بـارـدـاـ » قالـهـ فـيـ شـرـحـ الـكـافـيـةـ .

قال ابن هشام : والقول بأنّ هذا توكيد خطأ ، لأنّ التوكيد اللفظي لا بدّ من أن يكون مثل الأول وهذا أخصّ منه ويجوز أن يعرب عطف بيان أو بدلاً ، لجواز كونهما أوضاع من المتبوع . أمّا التوكيد المعنوي فلا يأتي هنا لامتناع توكيد النكرة به كما سيأتي .

(وَ أَعْطِ لَا مَعْ هَمْزَةَ اسْتِفْهَام) إِمَّا لِجُرْدِ الْاسْتِفْهَامِ أَوِ التَّوْيِيخِ أَوِ التَّقْرِيرِ (مَا تَسْتَحِقُ دُونَ الْاسْتِفْهَامِ) مِنِ الْعَمَلِ وَالإِثْبَاعِ عَلَى مَا تَقْدَمَ نَحْوِ :
أَلَا طِعَانَ أَلَا فُوسَانَ عَادِيَةً [إِلَّا تَجْشُؤُكُمْ حَوْلَ التَّنَانِيرِ]

ومثل أمّا خبراً أو صفة بالرفع أو النصب والخبر محذوف ، وأتي بالضمير مفرداً باعتبار المذكر ، وأجري الضمير في ارتدى وتأزرا مفرداً على لفظ هو ، أفاده يس . قوله : فـكـالـنـعـتـ المـفـصـولـ : ولا يـبـيـنـ علىـ تـرـكـيـهـ معـ الـبـدـلـ مـنـهـ ؛ لأنـهـ علىـ نـيـةـ تـكـرـارـ الـعـامـلـ فـيـنـهـماـ فـاـصـلـ مـقـدـرـ .

قوله : فالرفع : لأن لا لا تعمل في المعرف .

قوله : فيجوز تركيه : لأنه من تمامه .

قوله : وتوينه : رفعاً ونصباً .

قوله : ويجوز أن يعرب : هذا من كلام الشارح ، وقال ابن هشام : هو نعت لأنّه يوصف بالاسم إذا وصف .

قوله : أَلَا طِعَانَ إِلَّخَ : آخره :

إِلَّا تَجْشُؤُكُمْ حَوْلَ التَّنَانِيرِ

والهمزة للتوييخ ، وعادية إما من العدوان أو من العدو ، ويروى بالنصب نعت لفرسان ، وبالرفع خبر لا الثانية ، وإلا للاستثناء المنقطع .

وقد يقصد بـألا التَّمْنِي فلا تُغَيِّرُ أَيْضًا عَنْهَا المازِني والمُبَرِّد نَحْوُ :

أَلَا عَمْرَ وَلَىٰ مُسْتَطَاعٍ رُّجُوعَهُ [فَيَرَأُ ما أَثَاثٌ يَدُ الْغَفَلَاتِ]

وذهب سيبويه والخليل إلى أنها تعمل في الاسم خاصةً ولا خبر لها ولا يتبع اسمها إلا على اللَّفظ ولا تُلغى واحتارة في شرح التسهيل ، وقد يقصد بها العَرض وسيأتي حُكمها في فصلٍ آماً ولولا ولؤماً .

(وَشَاعَ) عند الحجازيين (في ذا الباب إسقاطُ الْخَبْرِ) أي حذفه (إِذْ الْمَرَادُ مَعْ شُقُوطِهِ ظَهَرَ) كقوله تعالى : ﴿ لَا ضَيْرٌ ﴾ ونحو « لا إِلَهَ إِلَّا الله » أي موجود وبئُوتِ تَمِيمٍ يُوجِّبُونَ حَذْفَهُ ، فإن لم يظهر المراد لم يجز الحذف عند أحدٍ فضلاً عن أن يجب ، كقوله صلى الله عليه وآله : « لَا أَحَدٌ أَعْيُّرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » . قال في شرح الكافية : وزعم الزمخشري وغيره أن بيِّنَ تَمِيمٍ يَحْذِفُونَ خَبَرًا لَا مُطْلَقاً عَلَى سُبْلِ الْلُّزُومِ . وليس بصحيح ؛ لأنَّ حذفَ خَبَرًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ يَلْزَمُ مِنْهُ عَدَمُ الفائدة ، والعربُ يُجْمِعُونَ عَلَى تَرْكِ التَّكْلِمِ بِمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، وقد يُحَذَّفُ اسْمُ لِلْعِلْمِ بِهِ ، كَمَا ذُكِرَ فِي الْكَافِيَةِ كَوْلُهُمْ « لَا عَلَيْكَ » أي لَا بَأْسَ عَلَيْكَ .

قوله : **أَلَا عمر وَلَىٰ إِلَخَ :** آخره :

فَيَرَأُ ما أَثَاثٌ يَدُ الْغَفَلَاتِ

ويرأب أي يصلح منصوب في جواب التمني ، وأثاث أخربت ، واستشهد لقول المازني والمبرد بناء على الظاهر من كون مستطاع خبر لا أو صفة تابعة محل لا مع اسمها والخبر محذوف ولا حجة لها فيه إذ لا يتعين كون مستطاع خبراً أو صفة تابعة محل لامع اسمها ورجوعه فاعلاً بل يجوز كون مستطاع خبراً مقدماً ورجوعه مبتدأ مؤخراً والجملة صفة ثانية ولا خبر هناك .

قوله : **إِلَىٰ أَنَّهَا :** أي التي للتمني ، وسيبويه وإن قال أن لا المركبة مطلقاً تعمل في الاسم خاصة إلا أنه يقول بوجود الخبر والإتباع على المحل وجواز الإلغاء إذا تكررت .

قوله : **إِذْ الْمَرَادُ :** إذ شرطية أو توقيتية لا إذ التعليلية كما لا يخفى .

قوله : **أَيْ مُوْجَدُ :** ولفظ الحاللة بدل من الضمير المستكن في الخبر لا خبر لا لوجوب تنكيره وأنه لا يصح وقوعه خبراً عن اسمها لتنكيره وخبرها في الأصل خبر لاسمها ، وما قال ابن الحاجب من أن المستثنى من مذكور لا يكون خبراً عن المستثنى منه ؛ لأنَّه لم يذكر إلا لبيان ما قصد بالمستثنى منه ؛ قاله الصبان .

(السادس من النواص)

(ظن وأخواتها)

وهي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعدأخذها الفاعل فتنصبُهُما مفعولين لها .
 (انصب يفغل القلب جزأي ابتدأ) أي المبتدأ والخبر ولما كانت أفعال القلوب
 كثيرة وليس كلها عاملة هذا العمل ، والمفرد المضاف يعمّ يَعْمَل ما أراده منها فقال :
 (أغني) بالفعل القلبي العامل لهذا العمل (رأى) إذا كانت بمعنى عِلْمَ كقوله :
 رأيُ اللَّهُ أَكْبَرَ كُلَّ شَيْءٍ [محاولة وأكثرهم مجنودا]

ظن وأخواتها

قوله : على المبتدأ والخبر : أي أو ما يقوم مقامهما هنا نحو : حسبت أن زيداً قائم ، وأن يقوم
 زيد على مذهب سيبويه أنه لا حذف في الكلام ، وأما على مذهب البرد فالخبر ممحض أي
 ثابتاً أو مستقراً ، وأورد على هذا التعريف نحو : حسبت زيداً عمراً ، وصبرت الطين خزفاً .
 وأجيب عن الثاني بأنه يصح الإخبار بالخف عن الطين باعتبار الأول ، وأجاب الكافيجي عن
 الأول بأنه متأنل بمعنى ظنت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو ، وكما أن قوله : زيد حاتم
 متأنل بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى ، وأجيب عن الجميع بأن الكلام محمول على الغالب .
 قوله : بعد أخذها الفاعل : وإن كان المبتدأ والخبر مقدمين عليه أو على الفعل لتقديمه رتبة
 فيعتبر الفاعل موجوداً ثم يعتبر دخولها على المبتدأ والخبر .

قوله : مفعولين : مفعول ثان لتنصب على تضمنها معنى تجعل .

قوله : أي المبتدأ والخبر : أشار إلى أن الإضافة لأدنى ملاسة أي جزأي جملة ذات ابتداء .

قوله : وليس كلها عاملة إلخ : قال في التوضيح : الفعل القلبي ثلاثة : ما لا يتعدى بنفسه
 نحو : فكر وتفكير ، وما يتعدى لواحد نحو : عرف وفهم ، وما يتعدى لاثنين وهو المراد .

قوله : والمفرد المضاف يعم : يعني المفرد المضاف إلى المعرفة كقوله تعالى : ﴿فَلَيَحْذَرُ الَّذِينَ
 يَحْمَلُونَ عَنْ أَثْرِهِ﴾ يعم إذا لم يتحقق العهد ، وعمومه بحسب الظاهر وليس نصاً فيه حتى
 يرد أنه لا يصح إرادة الخاص منه وهو عموم شمولي يفيد تعلق الحكم بكل فرد فرد بحيث يفيد
 تناول جميع الأفراد دفعه لا مجموعي يفيد تعلق الحكم بالمجموع لا بكل فرد ولا بدني
 التعليق بهذا الفرد وذلك على سبيل البدل لا دفعه .

قوله : رأيت الله إلخ : تمامه :

أو بمعنى ظنٌ نحو ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ وَرَبِّهُ قَرِيبًا﴾ لا يعني أصاب الرئة ، أو من رؤية العين أو الرأي (حال) ماضي يخال بمعنى ظنٌ نحو :
 [ضَعِيفُ النَّكَاةِ أَعْدَاءُ] يخال الفرار يُراخي الأجل
 أو [معنى] عِلْمٌ نحو :

[دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ] وَخَلْتُني لي اسم [فَلَا أُدْعِي بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ]
 لا ماضي يخول بمعنى يتعهد أو يتکبر (علمث) بمعنى تيقنت نحونه فإن
 عَلِمْتُهُنَّ مُؤْمِنَتٍ﴾ لا يعني عرفت ، أو صرث أعلم . (وجدا) بمعنى عِلْمٌ نحو
 ﴿إِنَا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾ لا يعني أصاب أو غضب أو حزن (ظن) من الظن

محاولة وأكثراهم جنودا والمحاولة القدرة والطاقة .

قوله : ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ﴾ : أي يظلون البعد ، بعيداً أي مبتعداً ، ونراه أي نعلمه ، قريباً أي واقعاً ؛ لأن العرب تستعمل القرب للوقوع والبعد في النفي .

قوله : أصاب الرئة : في القاموس موضع النفس والربيع من الحيوان والجمع رئات ورؤون ، ورآه أي أصاب رئته .

قوله : أو الرأي : قال الرضي : رأى التي من الرأي تتعدد تارة إلى المفعولين كرأى كذا حلالاً ، وتارة إلى واحد هو مصدر ثاني هذين المفعولين مضافاً إلى أولهما كرأى أبو حنيفة حل كذا ، كما قد يستعمل علم المتعدية لاثنين هذا الاستعمال .

قوله : يخال الفرار إلخ : صدره :

ضعيف النكایة أعداء

في القاموس : نكى العدو وفيه نكایة قتل وجرح .

قوله : وخلتي لي اسم : البيت بتمامه :

دعاني الغواني عمهن وخلتني لي اسم فلا أدعى به وهو أول وخلت بمعنى علمت وهو قليل فلذا أخره ، وقد عمل حال هنا في ضميرين لشيء واحد وهو خاص بأفعال القلوب فلا يقال : ضربتني بل ضربت نفسي ، وألحق بها رأي البصرية والحلمية بكثرة ، وعدم فقد ووجد بقلة ، والغواني جمع غانية وهي المرأة المستغنية بحملها عن الحلبي والحلل .

قوله : أو صرت أعلم : وهو مشقوق الشفة العليا أما مشقوق السفلي فأفلح .

ظن وأخواتها

معنى الحسنان نحو ﴿إِنَّمَا ظَنَّ أَنَّ لَنْ يَحُور﴾ أو [معنى] العلم نحو : ﴿وَظَلَّوا
أَنَّ لَا مَلْجَأً مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ لا يعني التهمة (حسبت) بكسر الشين معنى
اعتقدت نحو ﴿وَخَسِبُوا أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾ أو علمت نحو :

حَسِيبُ التَّقْوَى وَالْجُودُ خَيْرٌ تِجَارَةً [رَبَا حَمَّا إِذَا مَا مُرِئَ أَصْبَحَ ثَاقِلًا]

لَا بَعْنَى صِرْتُ أَحْسَبْ أَيْنِ ذَا شَقَرَةً ، أَيْنِ حُمْرَةٌ وَيَاضٌ (وَزَعْمَتُ) بَعْنَى
ظَنَنْتُ نَحْوَ :

**فإِنْ تَزَعَّمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ
فَإِنِّي شَرِيكُ الْحَلْمِ بَعْدَكِ بِالْجَهَلِ [**

لَا بِعْنَى كَفِلْتُ أَوْ سَمِّيْتُ أَوْ هَزِلْتُ (مَعَ عَدّ) بِعْنَى ظَلَّ نَحْوٌ :

[وَلَا تَغُدِّ الْمُؤْلِي شَرِيكَ فِي الْغِنَى وَلَا تَغُدِّ الْمُؤْلِي شَرِيكَ فِي الْعَدْم]

لَا مِنَ الْعَدُّ بَعْنَى الْحِسَابِ (حَجَّي) بِحَمَاءِ مُهْمَلَةٍ ثُمَّ جِيمٌ ، بَعْنَى اعْتَقَدَ نَحْوُ :

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرِو أَخَا ثَقَةً [حَتَّى الْمَتَّ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّا]

قوله: ﴿أَن لَن يَحُور﴾ : أي لن يرجع إلينا بالبعث وهذا الشاهد وما بعده لكون ظن بمعنى حسب أو علم وكون حسب بمعنى اعتقد لا لنصبهم مفعولين لعدمه هنا أو خفائه .

قوله : حسبت التقى إلخ : آخره :

رباًحا إذا ما المرء أصبح ثاقلاً

أي ميتا ؟ لأن الأبدان تنقل بالموت .

قوله : فإن تزعميني ألغخ : تمامه :

فإنني شريت الحلم بعدهك بالجهل

والمراد بالجهل خلاف الحلم وهو الغضب والسب والأكثر تعدى زعم ، إلى أن وصلتها

نحو : ﴿ زَعْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يَبْعَثُنَا ﴾ وقوله : وقد زعمت أني تغيرت بعدها .

قوله : ولا تعدد المولى إلخ : آخره :

ولكنما المولى شريكك في العدم

المولى الصاحب مفعول أول أي مخالطك ، والعدم كففل الفقر .

قوله : قد كنت أحجو إلخ : آخره :

حتى ألت بنا يوما ملما

وثقة بالنصب صفة أخا أي موثقا به ، أو بالحجر بإضافته إليه أي وثوق ، والملمات الحوادث

لا يعني غالب في الحاجة أو قصد أو أقام أو بخل (درى) يعني علم نحو :

دريت الوفي العهد - [يا عزرو فاغتبط فإن اغتابطا بالوفاء حميد] (وجعل اللذ كاعتقد) نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عبد الرحمن إنشا لا الذي يعني خلق أما جعل الذي يعني صير فسيائي أنه كذلك (وهب) يعني ظن نحو :

[فقلت أجرني أبا خالد وإلا فهبني امراً هالكا تعلم شفاء النفس قهر عدوها [فبالغ بلطف في التحيل والمكر] لا من التعلم (و) الأفعال (التي كصيرا) وهي صير وجعل لا يعني اعتقد أو خلق وهب وردد وترك واتخذ (أيضاً بها انصب مبتداً وخبرها) نحو

النازلة بالشخص .

قوله : دريت الوفي العهد : تمامه :

فاغتبط ياعزو فاغتبط فإن اغتابطا بالوفاء حميد فاغتبط أي دم على الاغتباط وهو تمني مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه .

قوله : يعني ظن : بصيغة الأمر .

قوله : فقلت أجرني إلخ : آخره :

وإلا فهبني امراً هالكا

قوله : تعلم شفاء النفس إلخ : آخره :

فبالغ بلطف في التحيل والمكر

والكثير المشهور تredi تعلم إلى أن وصلتها كما في حديث الدجال : «تعلموا أن ربكم ليس بأعور» وذلك بذكر المزوم وإرادة اللازم .

قوله : وهي صير إلخ : لما كان المراد بقوله : والتي كصير أفعال التصوير بقرينة مقابلتها

بقوله : انصب بفعل القلب ؛ صح تفسيرها بصير وما بعدها ولم يلزم خروج صير عن الحكم الآتي في قوله أيضاً : بها النصب مبتداً وخبرها .

﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ «وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ» ﴿وَذَكَرَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرَدُونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسِدًا﴾ .

[وَرَبِّيْتُهُ حَتَّىٰ إِذَا مَا [تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمَ [وَاسْتَغْنَىٰ عَنِ الْمُسْحِ شَارِبُهُ] لَتَحِدَّثَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ ﴿وَأَخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ حَلِيلًا﴾ .

(وَخُصُّ بِالْتَّقْلِيقِ) وهو إِنْطَالُ الْعَمَلِ لِفَظًا فَقَطْ لَا مَحَلًا (وَالْإِلْغَاءِ) وهو إِنْطَالُهُ لِفَظًا وَمَحَلًا (مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ) مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُتَقْدَمَةِ بِخَلْفِهِ هَبْ وَمَا بَعْدَهُ (وَالْأَمْرُ هَبْ قَدْ أَرْلَمَ) فَلَا يَتَصَرَّفُ (كَذَا) أَيْ كَهْبٌ فِي لُزُومِهِ الْأَمْرِ (تَعْلَمُ وَلَغَيْرِ الْمَاضِيِّ) كَالْمُضَارِعِ وَنَحْوِهِ (مِنْ سِواهُمَا أَجْعَلْ كُلُّمَا لَهُ) أَيْ لِلْمَاضِيِّ (زُكْنُ) أَيْ عُلَمَ مِنْ نَصْبِهِ مَفْعُولِيْنِ هَمَا فِي الْأَصْلِ مُبْتَدِأً وَخَبِيرًا وَجَوَازُ التَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ .

(وَجَوَزِ الْإِلْغَاءِ) أَيْ لَا تُوجِّهُ ، بِخَلْفِ التَّعْلِيقِ فَإِنَّهُ يَجِبُ بِشُرُوطِهِ كَمَا سَيَّأَتِي (لَا) إِذَا وَقَعَ الْفَعْلُ (فِي الْإِبْتِدَاءِ) بَلْ فِي الْوَسْطِ نَحْوِ :

قوله : تركته أخا القوم : البيت بتمامه :

أَخَا الْقَوْمَ وَاسْتَغْنَىٰ عَنِ الْمُسْحِ شَارِبِهِ

قوله : من الْأَفْعَالِ الْمُتَقْدَمَةِ : أَشَارَ إِلَى أَنَّ التَّخْصِيصَ إِضَافِيَّاً بِالنِّسْبَةِ إِلَى هَبْ وَمَا بَعْدَهُ فَلَا يَرِدُ نَحْوُ : زَيْدٌ كَانَ قَائِمًا عِنْدَ مَنْ يَجْعَلُ كَانَ مَلْغَافَةً لَا زَائِدَةً وَلَا أَنْهَا يَشَارِكُهَا فِي التَّعْلِيقِ لَكِنَّ مَعَ الْاسْتِفَاهَ خَاصَّةً أَبْصَرَ نَحْوِهِ : ﴿فَسَبَبُرُ وَيَبْصِرُونَ ﴽ يَأْتِيْكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ .

وَتَفْكِرُ ، نَحْوِهِ : تَفْكِرُ إِيَّاهُ يَعْنُونَ أَمْ قَرْدًا .

وَسَأَلَ نَحْوِهِ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ ﴿ وَزَادَ بَعْضُهُمْ نَظَرَ نَحْوِهِ فَلَيَسْتُرُ أَيْهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾ وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ التَّخْصِيصَ بِالنِّظَرِ إِلَى مَجْمُوعِ الْإِلْغَاءِ وَالْتَّعْلِيقِ .

قوله : كَذَا تَعْلَمَ : قَالَ الدَّمَامِيُّ : هَذَا مَذَهَبُ الْأَعْلَمِ وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّهَا تَتَصَرَّفُ وَهُوَ الصَّحِيحُ حَكَى ابْنُ السَّكِيْتِ : تَعْلَمَتْ أَنْ فَلَانًا خَارِجٌ .

قوله : كَالْمُضَارِعِ وَنَحْوِهِ : أَيْ مَا يَنْصَبُ مَفْعُولِيْنَ فَخَرَجَتِ الصَّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ ؛ لَأَنَّهَا لَا تَصَاغُ إِلَّا مِنْ لَازِمٍ وَأَفْعُلٍ التَّفْضِيلِ وَفَعْلِ التَّعْجِبِ لَأَنَّهُمَا لَا يَنْصَبَا مَفْعُولِيْنَ .

قوله : وجَوَازُ التَّعْلِيقِ : الْمَرَادُ بِالْجَوَازِ مَا قَابِلُ الْإِمْتَنَاعِ ؛ لَأَنَّ التَّعْلِيقَ وَاجِبٌ ، وَكَذَا إِلْغَاءُ مَصْدِرِهِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ إِذَا وَقَعَ فِي غَيْرِ الْإِبْتِدَاءِ ؛ لَأَنَّ مَعْمُولَ الْمَصْدِرِ لَا يَتَقدِّمُ عَلَيْهِ .

قوله : أَيْ لَا تَوْجِهُ : يَعْنِي أَنَّ الْمَرَادَ بِالْجَوَازِ الْإِمْكَانِ الْخَاصِّ .

قوله : لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ : عَطْفٌ عَلَى مَحْذُوفٍ ؛ أَيْ فِي التَّوْسِطِ وَالْآخِرِ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ .

قوله : فِي الْوَسْطِ وَفِي الْآخِرِ : أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْإِبْتِدَاءِ التَّقْدِيمُ عَلَى الْمَفْعُولِيْنِ سَوَاءً كَانَ

[وَلَدَنِيْهِ ذَنْبُ الْحِبِّ مُغْتَفِرٌ]
إِنَّ الْحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرٌ
وَجَاءَ الإِعْمَالُ نَحْوَ :

شجاك أطن رباع الطاعنين [وَلَمْ تَعْبُأْ بِعَذْلِ الْعَاذِلِينَا]
وَهُمَا عَلَى السَّوَاءِ قَالَ ابْنُ مَعْطِ : الْمَسْهُورُ الْإِعْمَالُ . أَوْ فِي الْأَخِيرِ نَحْوَ :
هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ [وَإِنَّا يَسُودُانَا إِنْ يَسْرَتْ غُنْمَاهُما
وَيَجُوزُ الْإِعْمَالُ نَحْوَ « زِيدًا قَائِمًا ظَنِثَّ » لَكِنَّ الْإِلْغَاءَ أَحْسَنُ وَأَكْثَرُ (وَأَنْوَ
ضَمِيرُ الشَّأْنِ) فِي مُوْهِمِ إِلْغَاءِ مَا فِي الْإِبْتِدَاءِ نَحْوَ :

مع ذلك في صدر الكلام أم لا ؟ لأن المبادر من الابتداء إنما هو بالنسبة إلى المفعولين ، والمراد
بقوله : وجوز الإلغاء : تجويه بدون ضعف كما هو المبادر فلا يرد أنه يجوز الإلغاء في ما إذا
تقدمن عليه غيرهما في الكلام كمتى وحرف النفي وأن نحو : متى ظنت زيد قائم ؛ لأنه
ضعف .

قوله : إن الحب إلخ : آخره :
ولديه ذنب الحب مفتقر
والحب بالكسر المحبوب فيجوز في جملة إن الحب مصطبر أن يعتبر النصب وأن لا يعتبر
بخلاف ما إذا كانت متأخرة فلا يجوز عدم الاعتبار .
قوله : شجاك أطن إلخ : تمامه :

ولم تعبأ بعذل العاذلينا
شجاك أحزنك ، والربع المترزل ؛ أي أحزنك رؤية منزلهم خاليًا عنهم ، والعذل اللوم ، وفيه
شاهد أيضًا لجواز إعمال ما بين الفعل ومرفوعه أي ما يصلح مرفوعًا له عند البصررين ومنعه
الковفيون فريع منصوب على أنه مفعول أول لأطن ، وجملة شجاك المفعول الثاني ، ويروى
برفع ربع على أنه فاعل شجاك وجملة أطن معرضة بين الفعل وفاعله ، قال الصبان : جعل
الدماميني وغيره شجا اسمًا مضافاً إلى الكاف ولمعنى أن سبب حزنك ربع الأحبة الطاعنين أي
المتخلين باعتبار ما تثيره عنده رؤيته خاليًا عنهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الأنس الفائمة .

قوله : هما سيدانا يزعمان : تمامه :
..... وإنما يسوداننا إن أيسرت غنماهما
بأن كثرت ألبانها ونسلها وأجري علينا من ذلك .

[أرجو وآمل أن تدنو مودتها] وما أخال لدinya مِنْكَ تنويلٌ

فالتقدير : أخاله أي الشأن ، والجملة بعده في موضع المفعول الثاني (أو) أنو (لام ايندا) معلقة (في) كلام (مُوهم) أي موقع في الوهم أي الذهن (إلغاء ما) أي فعل (تقدماً) على المفعولين قوله :

[كذاك أدب حتى صار من خلقي] آني رأيت ملائكة الشيمية الأدب

تقديره : إنني رأيت ملائكة ، فمحذف اللام وأبقى التعليق .

(والالتزام التعليق) لفعل القلب غير هب إذا وقع (قبل نفي ما) لأن لها الصدر فيماشيغ أن يعمل ما قبلها في ما بعدها وكذا بقية الم العلاقات نحو ﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقو﴾ (و) قبل نفي (إن) قوله تعالى : ﴿وتظنون إن ل Thom إلا﴾

قوله : وما أخال إلخ : صدره :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها

وآمل من عطف المرادف ولا يكون إلا بالواو ، ومودتها فاعل تدنو ، ومنك حال من تنويل وهو العطاء ، أو من ضميره في لدinya ، أو متعلق بلدinya ؛ أي جعل لدinya منك .

قوله : فالتقدير أخاله : ويحتمل أن يكون التقدير لدinya إلا أن دخول اللام على الخبر المتقدم محل خلاف ، ولعل الشارح لهذا جعله مثلاً لنية ضمير الشأن .

قوله : آني رأيت إلخ : أوله :

كذاك أدبت حتى صار من خلقي

قوله ملائكة الشيمية بكسر الميم وفتحها ما يقوم به ، والشيمية بالكسر الخلق .

قوله : تقديره إنني رأيت ملائكة : أو إنني رأيته أي الشأن ، ويجوز أن يكون ما في البيتين من باب الإلغاء لتقدم ما في الأول وإنني في الثاني لكن لم يتعرض المصنف ولا الشارح لهذا الاحتمال في البيتين لضعفه .

قوله : لفعل القلب غير هب : أحده من قوله : وخاص بالتعليق إلخ ، وخرج بفعل القلب فعل التصريح لم يقل من قبل هب مع أنه أخص وأوفق بما سبق ؛ لأن هذا أصرح في المراد ، ولم يقل غير هب وتعلم إما لعلمه مما سبق أو ذهابا إلى مذهب غير الأعلم من تصرف تعلم فقياه كما قال سعى : أن يدخلها الإلغاء والتعليق ؛ لأن عدم دخولهما عليها وعلى هب لضعف شبههما بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الأمر .

قَلِيلًا» (و) قبل نفي (لا) كـ «عِلِّمْتُ لَا زِيدٌ عِنْدَكَ وَلَا عَمْرًا» و اشترط ابن هشام في إن ولا تقدم قسم ملفوظ به أو مقدر (لام ابتداء) كذا سوأة كانت ظاهرة نحو «عِلِّمْتُ لَزِيدٍ مُنْطَلِقٌ» أم مقدرة كما مر (أو) لام (قسم كذا) نحو :

ولَقَدْ عَلِّمْتُ لِتَأْتِيَنَّ مَنِيسِي [إن المايا لا تطيش سهامها]

(والاستفهام ذا) أي الحكم ، وهو تعليقة للفعل إذا ولية (له انحتم) سوأة تقدمت أداته على المفعول الأول نحو «عِلِّمْتُ أَزِيدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرًا» أم كان المفعول اسم استفهام نحو «لِتَعْلَمَ أَئِ الْجِرْبَيْنِ أَخْصَنِ» أم أضيف إلى ما فيه معنى الاستفهام نحو «عِلِّمْتُ أَبُو مِنْ زِيدٍ» فإن كان الاستفهام في الثاني نحو «عِلِّمْتُ زِيدًا أَبُو مِنْ هُوَ» فالأرجح نصب الأول ؛ لأنَّه غير مستفهم به ولا مضاف إليه ؛

قوله : أو مقدر : كما يقدر في نحو المثالين المتقدمين القسم لأن شرط لزوم تصدرهما عنده تقدم القسم .

قوله : ولقد علمت إلخ : آخره :

إن المايا لا تطيش سهامها

اللام الأولى للتأكيد والثانية لام جواب القسم ، وطاش السهم عن الهدف عدل .

قوله : وهو تعليق الفعل : لازوم التعليق لقوله : انحتم .

قوله : أم كان المفعول إلخ : سواء كان المفعول الأول أم الثاني ولا بد من تقدمه حينئذ نحو : علمت متى السفر وكذا يقال في قوله : أم أضيف إلخ نحو : علمت صبيحة أي يوم سفرك .

قوله : فإن كان الاستفهام في الثاني : بأن كان الثاني جملة مشتملة على الاستفهام وأما إذا كان الثاني اسم استفهام أو مضافاً إلى ما فيه معنى الاستفهام فداخل في قوله : أم كان المفعول اسم استفهام فلذلك قال الشارح المحقق فإن كان الاستفهام في الثاني ، ولم يقل : فإن كان الثاني استفهاماً .

قوله : فالأرجح نصب الأول : أي على أنه مفعول أول والجملة بعده معلق عنها العامل سادة مسد المفعول الثاني وهذه الصورة مستثناة من كون التعليق واجباً وجاز رفعه لأنَّ المستفهم عنه في المعنى وليس من ذلك : أرأيت زيداً أبو من هو يعني أخبرني عن زيد ؟ لأنَّ زيداً من صوب بنزع الخاضض وجوباً والجملة بعد مستأنفة ولا تعليق ، فإن وقع بعد التاء كاف فهو حرف الخطاب قال الشهاب في حواشي البيضاوي : استعمال أرأيت يعني أخبرني مجاز ووجه المجاز أنه لما كان العلم بالشيء وإبصاره سبباً للإخبار عنه استعمل رأى التي يعني علم أو أبصر في الإخبار والهمزة التي للاستفهام عن الرؤية في طلب الإخبار ؛ لاشتراكيهما في مطلق الطلب ففيه مجازان ا . ه . باختصار ، كذا في الصبان .

قاله في شرح الكافية .

تمة : ذكر أبو علي من جملة المعلقات لعل قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةً لَكُمْ ﴾ وذكر بعضهم من جملتها لو ، وجزما به في التسهيل قوله : وقد علم الأقوام لو أن حاتما أراد ثراء المال كان له وفرا ثم الجملة المعلقة عنها العامل في موضع نصب حتى يجوز العطف عليها بالنصب .

(لعلم عرفان وظن تهمة تعديه لواحد ملتزم)
نحو ﴿ وَالله أَخْرِجُكُم مِنْ بُطُونِ أُمَّهَتُكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً ﴾ « وما هو على الغيب بظنين » أي بتهمن ، وكذلك رأى بمعنى أبصر أو أصاب الرئة أو من الرأي

قوله : قال في شرح الكافية : أي قوله : فإن كان الاستفهام في الثاني إلخ ؛ لأن الذي لم يفهم من كلام الناظم ؛ لأن كلامه في التعليق الواجب كما أنه في التعليق عن المعمولين ؛ وهنا ليس كذلك .
قوله : لعل : ويختص تعليقها بدرى كما في الجامع وشرحه ، وذكر الزمخشري من جملتها كم الخبرية ، قال الدماميني : لأنها لها الصدر كالاستفهامية ؛ إذ كل ماله الصدر يعلق ؛ أفاده الصبان .
قوله : لو أن حاتما : أن وعمولاها فاعل ثبت مخدوفا ، وثراء المال بالفتح والمد الكثرة والوفر الكثير قال الحشبي : وليعلم أن بعض ما ذكره الشارح من أمثلة الإعمال والإهمال مما لم يتبيينا منه فكان مراده من تلك الأمثلة بيان مواضعهما دون بيان أنفسهما .

قوله : في موضع النصب : سادة مسد المعمولين إن لم ينصب الأول ، فإن نصب سدت مسد الثاني .
قوله : حتى يجوز إلخ : قال الصبان : حتى ابتدائية تفريعية فال فعل ؛ بعدها واجب الرفع ، ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المثلث : أن المثلث إنما يمنع العمل بالنسبة للجملة التي اتصل بها لا بالنسبة لتوابعها ، وأن العطف على المثلث جائز لا واجب ، ويشرط في المعطوف على المثلث : أن يكون جملة منصوصية الجزأين نحو : علمت لزيد قائم وبكر قاعدًا ومفرداً فيه معنى الجملة نحو : علمت لزيد قائم ، وغير ذلك من أمور فلا يجوز ، علمت لزيد قائم وعمرًا فقول الشاعر :
وَمَا كُنْتْ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةِ مَا الْبَكَا وَلَا مَوْجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تُولِتْ
إِمَّا باعتبار أن موجعات القلب في معنى الجملة ؛ أي ولا موجعات لقلبي ، أو بتقدير ما هي بعد موجعات القلب .

قوله : أي بتهمن : بصيغة اسم المفعول .
قوله : وكذلك رأى إلخ : قال الأشموني : وخص الناظم علم وظن بالتبني لأنهما الأصل ؛ إذ غيرهما لا ينصب المعمولين إلا إذا كان بمعناهما وأيضاً غيرهما عند عدم نصب المعمولين يخرج عن

وَخَالَ بِمَعْنَى تَعْهِدَ أَوْ تَكَبَّرَ ، وَوَجَدَ بِمَعْنَى أَصَابَ وَنَحْوَ ذَلِكَ يَتَعَدَّ لِواحِدٍ (وَلِرَأْيِ)
بِمَعْنَى (الرُّؤْيَا) فِي النَّوْمِ (أَنْ) أَيْ أَنْسِبَ (مَا لِعِلْمًا) حَالِكُونَهُ (طَالِبٌ مَفْعُولَيْنِ
مِنْ قَبْلُ اِنْتَهَا) وَأَنْصَبَ بِهِ مَفْعُولَيْنِ حَمْلًا لَهُ عَلَيْهِ لِتَمَاثِلُهُمَا فِي الْمَعْنَى إِذَا الرُّؤْيَا فِي
النَّوْمِ إِذْرَاكَ بِالْبَاطِنِ كَالْعِلْمِ كَقُولَهُ :

أَرَاهُمْ رَفِقَتِي [حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيلُ وَانْخَرَلَ انْخِرَالًا]

وَعَلَقَهُ وَالغَهُ بِالشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ (وَلَا تُبَرِّزُ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ شُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ)
وَأَجَازَهُ بَعْضُهُمْ إِنْ وُجِدَتْ فَائِدَةٌ كَقُولَهُمْ « مَنْ يَسْمَعْ يَخْلُ » لَا إِنْ لِمْ ثُوِجَدْ
كَافِتِصَارِكَ عَلَى « أَظْنَ » إِذَا لَا يَخْلُ الْإِنْسَانُ مِنْ ظَنٌّ مَا ، فَإِنْ دَلَّ دَلِيلٌ فَأَجِزَهُ

القلبية غالباً بخلافهما ، قال الصبان : واحترز بغالباً من نحو : وجد بمعنى حزن وحد وحجاً بمعنى بخل .

قوله : يتعدى لواحد : هذا بالنسبة إلى خال بمعنى تكبر غير صحيح فإنه لازم .

قوله : حملاً له عليه : أشار بهذا إلى أمرين : الأول : إلى وجه تخصيص علم بالذكر . الثاني :
إلى وجه عدم عدها في أفعال القلوب ولم يجعل رأي الحلمية من الأصول ؛ لأنها مالم تدل لا على
العلم ولا على الظن بل على التخييل في النون لا في اليقظة لم يناسب أن يجعل أصلاً .

قوله : في النوم : لأن الرؤيا عند المصنف لا تكون إلا مصدر الحلمية ، وعند غيره هو
الغالب المشهور ، وقد تستعمل مصدر لليقظة .

قوله : كالعلم : أي كما أنه إدراك بالباطن .

قوله : أراهم رفقي : تمامه :

..... حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيلُ وَانْخَرَلَ انْخِرَالًا

وَتَجَافَى أَيْ زَالَ وَكَذَا انْخَرَلَ .

قوله : وعلقه والغه : هذا هو ظاهر كلام الناظم وإليه ذهب الشاطبي كما في التصريح ،
وذهب غيره إلى أنها لا يدخلها تعليق ولا إلغاء .

قوله : وأجازه بعضهم : أي سقوط المفعولين بقرينة المثال قوله : كافتصارك على أظن . أما حذف
أحدهما بلا دليل فلا يجوز إجماعاً ؛ لأنه إما مبتدأ أو خبر ولا يجوز حذف أحدهما بلا قرينة .

قوله : إن وجدت فائدة : هذا الشرط غير مذكور في كلامهم وزاده الشارح ؛ لأن شرط
مطلق الكلام الإفادة .

قوله : من يسمع يخل : أي من يسمع خبراً يحصل له خيلة أي ظن بتزويجه منزلة اللازم ومن
قال معناه يخل مسموعه صادقاً فقد جعله من الحذف للدليل وليس الكلام فيه .

قوله : فأجزه : أي كلاً من حذف المفعولين : وهو بالإجماع وحذف مفعول واحد وهو

كقوله تعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَاءِ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ بِهِ ۚ أَيْ تَرْغُمُونَهُمْ شُرَكَائِي ، وَقُولُهُ : [وَلَقَدْ نَزَّلْتِ] فَلَا تَطْنِي غَيْرَهُ مِنْيٍ بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ أَيْ وَاقِعًا (وَكَتَطْنُ اجْعَلْ) القول جوازاً وانصب به مفعوليـن ولكن لا مطلقاً بل إنـ كان مضارعاً مسندـاً إلى المخاطب نحو (تـقول إـنـ ولـيـ مـسـتـفـهـمـاـ بـهـ) بفتح الهاءـ ، أـيـ أـداـةـ اـسـتـفـهـامـ (وـ) إـنـ (لـمـ يـفـصـلـ) عنهـ (بـغـيـرـ ظـرـفـ أوـ كـظـرـفـ) أـيـ مـجـرـورـ (أوـ عـمـلـ) أـيـ مـعـمـولـ بـعـنـي مـفـعـولـ نحوـ :

متى تـقولُ الْقُلْصَ الرَّوَاسِمَا يـحـمـلـنـ أـمـ قـاسـمـ وـقـاسـمـاـ .
فـإـنـ أـتـصـلـ عـنـهـ بـغـيـرـ هـذـهـ الشـلـاثـةـ وـجـبـتـ الـحـيـكـاـيـةـ نحوـ : « أـلـتـ تـقـولـ زـيـدـ قـائـمـ ».
(وـإـنـ بـعـضـ ذـيـ) الشـلـاثـةـ (فـصـلـتـ) بـيـنـ الـاسـتـفـهـامـ وـالـقـولـ (يـحـتـمـلـ) وـلـاـ يـضـرـ فيـ الـعـمـلـ نحوـ « أـغـدـاـ تـقـولـ زـيـدـاـ مـنـطـلـقاـ » وـ « أـفـيـ الدـارـ تـقـولـ عـمـراـ جـالـسـاـ » وـ أـجـهـاـلـاـ تـقـولـ بـنـيـ لـوـيـ [لـعـمـرـ أـيـكـ ؟ أـمـ مـتـجـاهـلـيـنـاـ ?]

عـنـ الـجـمـهـورـ .

قولـهـ : منـيـ : منـ اـبـهـ اـئـيـ اـتصـالـيـ مـثـلـهـ فـيـ قـولـهـ عـلـيـهـ : « أـنـتـ منـيـ بـمـنـزـلـةـ هـارـوـنـ مـنـ مـوسـىـ » مـتـعـلـقـ بـنـزـلـتـ وـالـمـحـبـ الـمـكـرـمـ بـوـزـنـ اـسـمـ الـمـفـعـولـ فـيـهـماـ .

قولـهـ : جـواـزاـ : فـتـجـوزـ الـحـكـاـيـةـ مـعـ اـسـتـفـاءـ الشـرـوـطـ الـآـتـيـةـ وـإـنـ فـقـدـ شـرـطـ مـنـهـاـ تعـيـنـتـ .

قولـهـ وـانـصبـ بـهـ مـفـعـولـيـنـ : أـشـارـ بـهـذـاـ إـلـىـ أـمـرـيـنـ :

الـأـوـلـ : أـنـهـ مـثـلـهـ فـيـ الـعـلـمـ فـفـطـ لـاـ فـيـ الـعـنـيـ أـيـضـاـ فـيـ الـلـغـةـ السـلـيـمـةـ وـغـيـرـهـاـ بـقـرـيـنـةـ تمـثـيلـ النـاظـمـ بـقـلـ ذـاـ مـشـفـتـاـ ؛ فـإـنـ الـظـاهـرـ أـنـهـ غـيـرـ مـتـضـمـنـ مـعـنـيـ الـظـنـ وـالـأـكـثـرـوـنـ عـلـىـ أـنـ القـولـ إـذـاـ نـصـبـ الـمـفـعـولـيـنـ مـتـضـمـنـ مـعـنـيـ الـظـنـ وـرـدـ بـقـرـاءـهـ : قـالـتـ وـكـنـتـ رـجـلـاـ فـطـيـنـاـ إـلـخـ .

وـالـثـانـيـ : أـنـهـ لـيـسـ مـثـلـهـ فـيـ جـمـيعـ الـأـحـكـامـ فـلـاـ يـجـريـ فـيـهـاـ إـلـغـاءـ وـالـتـعـلـيقـ .

قولـهـ : نحوـ تـقـولـ : لـاـ بـقـيـدـ الـافـرـادـ وـالـتـذـكـيرـ كـمـاـ أـشـارـ الشـارـحـ إـلـيـهـ بـقـولـهـ : إـنـ كـانـ مـضـارـعـاـ إـلـخـ .

قولـهـ : بـعـنـيـ الـمـفـعـولـ : بـقـرـيـنـةـ الـمـاـقـبـلـةـ بـالـظـرـفـ وـالـمـجـرـورـ وـإـلـاـ فـالـحـالـ مـثـلـ الـمـفـعـولـ كـمـاـ فـيـ الـهـمـعـ وـغـيـرـهـ نحوـ : أـرـاـكـبـاـ تـقـولـ زـيـدـاـ آـتـيـاـ .

قولـهـ : الـقـلـصـ : بـضـمـتـيـنـ جـمـعـ قـلـوـصـ النـاقـةـ الشـابـةـ ، الرـوـاسـمـ : جـمـعـ رـاسـمـةـ مـنـ الرـسـمـ وـهـ الرـأـسـ فـيـ الـأـرـضـ لـشـدـةـ الـوـطـءـ كـمـاـ فـيـ الـقـامـوـسـ .

قولـهـ : أـجـهـاـلـاـ تـقـولـ إـلـخـ : آـخـرـهـ :

(وأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظِنَّ) فَيُنْصَبُ بِهِ الْمَفْعُولُانِ (مُطْلَقاً) بِلَا شَرْطٍ (عِنْدَ شُلَيْمِيْ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقَا) وَنَحْوُ :

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطَيْنَا هَذَا لَعْمَرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلَنَا وَ « أَعْجَبَنِي قَوْلُكَ زِيدًا مُنْطَلِقًا » وَ « أَنْتَ قَائِلٌ يَشْرِيكَرِيمًا » .

لَعْمَرْ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِنَا

قَوْلُهُ : فَيُنْصَبُ بِهِ الْمَفْعُولُانِ : هَذَا مُثْلِ قَوْلِهِ فَإِنْصَبْ بِهِ مَفْعُولِينِ .

قَوْلُهُ : هَذَا لَعْمَرُ اللَّهِ : الإِشَارَةُ إِلَى ضَبْ صَادِهِ الْأَعْرَابِيِّ قَائِلُ هَذَا الْبَيْتِ ، وَالضَّمِيرُ فِي قَالَتْ لَأَمْرَأَهِ إِسْرَائِيلَنَا ، أَيْ مِنْ مُسْوَخِ بَنِي إِسْرَائِيلِ لِغَةُ فِي إِسْرَائِيلِ مُعْنَاهُ عَبْدُ اللَّهِ .

فصل

في أعلم وأرى وما جرى تجراهما

(إلى ثلاثة) مفاعيل (رأى وعلم) المتعددين لفظاً (عدوا إذا صارا) يادخالي همزة التعديية عليهما (أرى وأعلم) نحوه **إذ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَامَكُ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَنَا كُمُّكُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ** و « أعلم زيد عثروا بشراً كريماً » .

(وما لفظي علمت) وأخواته (مطلقاً) من الإلغاء والتعليق عنهم وحذفهما أو أحدهما لدليل ، (للثانية والثالثة) من مفاعيل هذا الباب (أيضاً حقيقة) نحو قول بعضهم : « البركة أعلمنا الله مع الأكابر » قوله :

وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ
[وَأَرَأْفُ مُسْتَكْفَى وَأَسْمَعُ وَاهِبٍ]

أعلم وأرى

في نسخ أرى وأعلم وكل وجه لموافقة هذه لما بعد الترجمة ترتيباً والأولى يتعادل فيها اللفظان بتقديم كل في محل إذ ليس أحدهما أولى من الآخر حتى يتقدم مطلقاً .

قوله : إلى ثلاثة مفاعيل : مفاعيل عطف بيان من ثلاثة لا مضاف إليه ؛ لأن ثلاثة منون ولم يجعل التقدير إلى مفاعيل ثلاثة على حذف الموصوف ؛ لأن المقصود بيان العدد فهو أحق بالتقدير هذا . والمزيد بحسب وصف المفعولية هو المفعول الأول وأما بحسب الذات فهو الفاعل .

قوله : نحوه **إذ يُرِيكُمُ اللَّهُ** إلخ : استشهد بهذه الآية الكريمة إشارة إلى أن المراد بأرى أعم من أن تكون يقينية أو حلمية .

قوله : وأخواته : أشار إلى أن تخصيص علمت بالذكر لا لشخص .

قوله : مطلقاً : حال من ضمير حقيقة أي مطلقاً عن التقييد بحكم أو حال ، وهو إشارة إلى خلاف من منع التعليق والإلغاء هنا ، ومن اشترط في جوازهما بناءً للمفعول ليكون بمنزلة ظن لفظاً في طلب مفعولين .

قوله من الإلغاء والتعليق عنهم : الظرف وهو عنهم متعلق بالتعليق لا بكل من الإلغاء والتعليق ؛ وذلك لأن الإلغاء كما يوصف به العامل يوصف به المعمول وإن كان الأكثر هو الأول : والمقصود هنا بيان أحكام المفعولين لا العامل فجعله وصفاً للمعمول هو المناسب بالمقام ، وأما التعليق فلا يوصف به المعمول لا يقال : هذا المعمول متعلق ، بل يقال : معلق عنه العامل ، ومن ثمة قال الشارح فيما سأليت : وأما المفعول الأول فلا يجوز إلغاؤه ولا تعليق الفعل عنه ، ولم يقل : فلا يجوز إلغاء الفعل ولا تعليقه عنه .

قوله : وأنت أراني إلخ : آخره :

وتقول «أَعْلَمْتُ زَيْدًا» أَمَا [المفعول] الأَوَّلُ مِنْهَا فَلَا يَجُوزُ إِلْغَاؤُهُ وَلَا تَعلِيقُ الفعلِ عَنْهُ، وَيَجُوزُ حَذْفُهُ مَعَ ذِكْرِ المَفْعولَيْنِ اقْتِصَارًا وَكَذَا حَذْفُ الْثَّلَاثَةِ لِدَلِيلِ ذَكْرِهِ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ . وَنَقلُ أَبُو حَيَّانَ إِنْ سَيِّبُوهُ ذَهَبَ إِلَى وُجُوبِ ذِكْرِ الْثَّلَاثَةِ دُونَهُ (وَإِنْ تَعَدَّيَا) أَيْ رَأَى وَعْلَمَ (لِواحِدٍ بِلَا هَمَزَ) بِأَنْ كَانَ رَأَى بِمَعْنَى أَبْصَرَ وَعَلِمَ بِمَعْنَى عَرَفَ (فَلَا ثَنَيْنِ يَهُ تَوَصَّلَا) نَحْوَ «أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا» وَ «أَعْلَمْتُ بِشَرَا بَكْرًا» وَالْأَكْثَرُ الْمَحْفُوظُ فِي عَلِمٍ هَذِهِ نَقْلُهَا بِالتَّضْعِيفِ نَحْوَ «وَعَلِمَ إَادَمَ

وأَوَافِ مُسْتَكْفِيٍ وَأَسْمَحُ وَاهِبٌ

وَالْأَصْلُ : أَرَانِي اللَّهُ إِيَّاكَ ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَفْعولُ الثَّانِي أَبْدَلَ بِضَمِيرِ الرُّفْعِ وَجَعَلَ مِبْتَدَأً وَأَلْغَى الْفَعْلَ ، وَمُسْتَكْفِيٌ بِفَتْحِ الْفَاءِ أَيْ مَطْلُوبًا مِنْهُ الْكَفَايَةُ وَمِنْ شَوَّاهِدِ التَّعْلِيقِ قَوْلُهُ :

حَذَارٌ فَقْدَ نَبَتَ أَنْكَ لِلَّذِي سَتْجَزِي بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى

حَذَارٌ اسْمُ فَعْلٍ ، وَنَبَتَ بِالْبَنَاءِ لِلْمَفْعولِ ، وَجَمْلَةُ أَنْكَ لِلَّذِي فِي مَوْضِعِ نَصْبِ سَدَتِ مَسْدَدِ الْمَفْعولِينَ وَالْفَعْلِ مَعْلَقٌ عَنْهَا بِاللَّامِ وَلَذَا كَسَرَتِ إِنْ .

قَوْلُهُ : وَتَقُولُ أَعْلَمْتُ زَيْدًا : جَوَابًا لِمَنْ قَالَ : مِنْ أَعْلَمْتُ عَمْرًا فَاضْلًا .

قَوْلُهُ : ذَكْرُهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : الظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ إِلَى قَوْلِهِ : أَمَا الْأَوَّلُ وَمَا بَعْدُهُ .

قَوْلُهُ : ذَكْرُ الْثَّلَاثَةِ دُونَهُ : أَيْ دُونَ دَلِيلٍ وَفِي الْمَسَأَةِ أَقْوَالُ أَخْرَى ، وَقَدْ جَمَعَ الشَّارِحُ الْجَمِيعَ فِي جَمِيعِ الْجَوَامِعِ فَقَالَ : وَحْدَفَهَا أَوْ أَحَدَهَا لِدَلِيلِ جَائزٍ وَأَمَا دُونَهُ فَمَنْعِ سَيِّبُوهُ وَابْنُ بَاذْشَ وَابْنُ طَاهِرٍ حَذْفُ الْأَوَّلِ وَالْاقْتِصَارُ عَلَيْهِ ، وَجُوزُ الْأَكْثَرِ حَذْفُ الْأَوَّلِ دُونَهُمَا أَوْ هُمَا دُونَهُ وَالشَّلْوَيْنِ حَذْفُهُمَا ، وَالْحَرْمَيِّ عَكْسُهُ ، قَالَ فِي الْهَمْعِ : وَرَجَعَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ ابْنِ مَالِكَ وَلِعَلِهِ فِي غَيْرِ شَرْحِ التَّسْهِيلِ . قَالَ فِي النَّكْتَةِ : وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْثَّلَاثَةِ جَمِيعًا عَنْدَ دَلِيلِ الْبَلَاغِ خَلَفَ إِهْدَى . وَيَخَالِفُهُ مَا نَقَلَهُ الْمَصْرُوحُ عَنْ ابْنِ مَالِكٍ مِنْ أَنَّهُ قَالَ : الصَّوَابُ جَوازُ حَذْفِ الْثَّلَاثَةِ لِدَلِيلٍ وَغَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ يَجِزْ فِي بَابِ ظَنِ الْحَذْفِ لِغَيْرِ دَلِيلٍ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَكَ : عَلِمْتُ وَظَنَتْ لَا فَائِدَةَ لَهُ ؛ لِأَنَّ إِنْسَانًا لَا يَخْلُو غَالِبًا عَنْ عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ ، أَمَا الإِعْلَامُ فَإِنَّهُ يَخْلُو مِنْهُ إِهْدَى . وَلَا يَخْفَى أَنَّ الشَّارِحَ أَثَبَتْ نَقْلًا وَأَشَدَّ تَحرِيًّا عَلَى أَنَّ شَرْطَ الْكَلَامِ أَنْ يَحْسِنَ السَّكُوتَ عَلَيْهِ وَكُلُّ أَحَدٍ يَحْسِنُ فِي قَرَارِ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَا يَحْسِنَ السَّكُوتَ عَلَى أَعْلَمْتُ فَقَطْ .

قَوْلُهُ : وَالْأَكْثَرُ الْمَحْفُوظُ : أَيْ الْأَكْثَرُ فِي مَطْلُقِ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ الْمَحْفُوظِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ إِنْ نَقَلَ عِلْمَ الْعِرْفَانِيَّةَ بِالْهَمْزَةِ غَيْرِ مَسْمُوعٍ فِي كَلَامِهِمْ وَمِنْ أَجَازَهُ كَالْمَصْنُوفِ فِي الْقِيَاسِ ، وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ كَثِيرُ الْوَقْوَعِ فِي كَلَامِ الْمُولَدِيْنَ أَوْ الْمُؤْلِفِيْنَ وَالْكُتَّابِ بِنَاءً عَلَى الْجَوازِ فَمِنْ ثَمَةَ قَالَ الْأَكْثَرُ : وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى الْاعْتَرَاضِ عَلَى الْمَصْنُوفِ بِأَنَّ عِلْمَ الْعِرْفَانِيَّةَ لَمْ يَحْفَظْ نَقْلَهَا إِلَى اثْنَيْنِ بِالْهَمْزَةِ ، وَكَوْنُ هَذَا

الأسناء كلَّها و نقلُها بالهمزة قياساً على ما اختاره في شرح التسهيل من أن نقل المتعددي لواحد بالهمزة قياس لا سماع خلافاً لسيويه .

(و) المفعول (الثاني منهما) أي من مفعولي أرى وأعلم المتعددين لهما بالهمزة (كتان اثنى) أي مفعولي (كسا) في كونه غير الأول نحو «أرَيْتُ زِيداً الْهَلَالَ» فالهلال غير زيد كما أن الجبة غيره في نحو «كَسُوتُ زِيداً مجْبَةً» ، وفي جواز حذفه نحو «أرَيْتُ زِيداً» كما تقول : «كَسُوتُ زِيداً» ، وفي امتناع إلغائه (فهو به في كل حكم) من أحكامه (ذو اتسا) أي صاحب اقتداء ، واستثنى التعليق ؛ فإنه جائز فيه وإن لم يجُز في ثاني مفعولي كسا نحو هـ رـتـ أـرـيـ كـيـفـ تـحـيـ الـمـوـقـيـ . (وكأرى السابق) أول الباب في التعدي إلى الثلاثة (نبأ) الحقة به سيويه واستشهد بقوله :

الأمر أكثر لا يستلزم جواز خلافه حتى يرد أن الاعتراض ينقض نفسه لاحتمال أن يكون وقوعه ل هنا .
 قوله : ونقلها بالهمزة إلخ : إشارة إلى الجواب بأن ذلك مذهبه وأجاب المصحح بأن ظاهر

كلام الشاطبي السماع ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

قوله : قياساً : أي قيس قياساً وهو خبر قوله : نقلها .

قوله : على ما اختاره : أي بناء على ما اختاره .

قوله : من أن نقل المتعددي إلخ : لعل مراده غير رأى بقرينة سكته عنها .

قوله : خلافاً لسيويه : ظاهره أنه يقول بالسمع وهل يقتصر على موارد السمع أو يقيس لم أظفر بنقل عنه في المسألة .

قوله : والثاني منها : وقصر التشبيه على الثاني لأن من وجوه الشبه ما لا يظهر إلا عنده وهو كونه غير الأول ، ومنها ما هو خاص به وهو عدم صحة كونه جملة كالمتشبة به .

قوله : وفي جواز حذفه : للدليل وغيره كال الأول وكذا يجوز حذفهما معاً .

قوله : فهو به إلخ : قال الصبان : أتى به دفعاً لما قد يتوهם من أن التشبيه في بعض الأحكام فقط . لكن لو قال بدل هذا الشرط ومن يعلق ه هنا فمن أسا لكان أحسن .

قوله : فإنه جائز فيه : لأن أعلم قلبية وأرى وإن كانت بصرية فهي ملحقة بالقلبية في ذلك .

قوله : في التعدي إلى ثلاثة : خصبة بالذكر لأنها أصل محل الخلاف فإن ثبت فلا خلاف في ثبوت سائر الأحكام وفي الصبان قال شيخ الإسلام : أعلم أن نبا وأنبأ وحدث وأخبر وخبر لم تقع تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل في كلام العرب إلا وهي مبنية للمفعول ، وفي الدماميني من الحق هذه الأفعال بأعلم ليس قائلاً بأن الهمزة والتضييف فيها للنقل إذ لم يثبت في لسانهم ما ينقل عنه ما ذكر وإنما هو من باب التضمين أي تضمينها معنى أعلم اهـ . وكون الإلحاد للتضمين هو

نَبْغَثُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةُ كَاسِمَهَا يُهْدِي إِلَيْهِ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ
 لَكِنَّ الْمَشْهُورَ فِيهَا تَعْدِيَتْهَا إِلَى وَاجِدِ بَنْفِسِهَا وَإِلَى غَيْرِهِ بِحَرْفِ جَرٍّ وَالْحَقَّ بِهِ
 السَّيِّرَافِيُّ (أَخْبَرًا) كَوْلُهُ :

وَمَا عَلَيْكِ إِذَا أَخْبَرْتِنِي دَنِفًا وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينِي
 وَالْحَقَّ بِهِ أَيْضًا (حَدَّثَ) كَوْلُهُ :

أَوْ مَنْعَثْمُ ما تُسْأَلُونَ فَمَنْ حَدْثَثْمُوا لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَا
 وَالْحَقَّ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ (أَنْبَأَ) كَوْلُهُ :

وَأَنْبَغَثُ قَيْسَا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرٌ أَهْلِ الْيَمَنِ
 (كَذَاكَ خَبَرًا) وَالْحَقَّةُ بِأَرَى السَّيِّرَافِيُّ أَيْضًا كَوْلُهُ :

وَخُبْرَهُتْ سَوْدَاءُ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَاقْبَلَتْ مِنْ أَهْلِي بِمَصْرِ أَعُوذُهَا

ما ذهب إليه المصنف وابن هشام ، وظاهر كلام الرضي والشارح أنه لكونها بمعنى أعلم ، قال في الهمع :
 والجمهور منعوا تعديتها إلى ثلاثة وأولوا المستشهد به على التضمن أو حذف حرف الجر أو الحال .
 قوله : والسفاهة كاسمها : أي قبيحة جملة اعترافية عرض الشاعر بها بذم زرعة الذي
 كان يسفه عليه في أشعاره وغرائب الأشعار مفعول يهدي .
 قوله : وما عليك إلخ : آخره :

وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينِي
 ما لِلَاسْتِفَهَامِ الْإِنْكَارِيِّ أَيْ أَيْ شَيْءٍ عَلَيْكِ .

قوله : أن تعوديني : أي في أن تعوديني متعلق بما تعلق به عليك والدنف المريض .
 قوله : أو منعتم : عطف على ما قبله ، وتسألون بالبناء للمجهول ، والمعنى : أو منعتم ما
 تسألون من النصفة بيننا وبينكم فمن بلغكم أنه اعتلانا وقهروا فتطمعون في ذلك منا .
 قوله : ولم أبله : أي أجربه كما زعموا أي بلوى كالبلو الذي زعموه .

قوله : وخبرت سوداء إلخ : آخره :

فَاقْبَلَتْ مِنْ أَهْلِي بِمَصْرِ

أَعُوذُهَا وَسَوْدَاءُ الْغَمِيمِ امْرَأَةٌ كَانَتْ تَنْزَلُ الْغَمِيمَ مِنْ بَلَادِ غَطْفَانٍ ، وَبِمَصْرِ صَفَةُ الْأَهْلِيِّ ،
 وَجَمْلَةُ أَعُوذُهَا حَالٌ مِّنْ تَاءِ أَقْبَلَتْ .

هذا باب الفاعل وفيه المفعول به

وهو - كما قال في شرح الكافية - المستند إليه فعلٌ تامٌ مقدّمٌ فارغٌ باقٍ على الصّوغ الأصلي أو ما يَقُومُ مَقَامَهُ ؛ فالمُسْنَدُ إِلَيْهِ يُعْمَلُ الفاعلُ والنَّائِبُ عَنْهُ وَالْمُبْتَدَأُ

الفاعل

قوله : وفيه المفعول به : إشارة إلى أن ذكره هنا بالطبع لأن الكلام من باب المبتدأ إلى باب النائب عن الفاعل في العمد ، فمن ثمة لم يترجم له وإنما أدرجه في هذا الباب لتشابك أحكام الفاعل بأحكامه .

قوله : المستند إليه فعل : أي على وجه الإثبات أو النفي أصلية ؛ لأن المبادر فخرج البدل والمعطوف بالحرف ، وأما بقية التوابع فلا إسناد فيها ، والمراد الإسناد ولو غير تام فيدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل ؛ أفاده الصبان .

قوله : فعل : أي سواء كان وحده أو مع فاعله المضمر ، فإنه يصح أن يطلق على المستند إلى ضمير الشيء أنه مستند إلى ذلك الشيء بضرب من التسامح ، وذلك حتى يبقى لقوله مقدم فارغ فائدة ولم يكتف عنه بإرادة الفعل وحده كما هو المبادر لثلا يتوجه دخول نحو : زيد قام ويقومان الريدان في الحد ، أو يقال : المراد بالفعل وحده لما تقرر في المعاني أن في نحو هذين المثالين قد تكرر الإسناد فيصدق أن الفعل مستند إلى المبتدأ ولو بواسطة الإسناد إلى ضميره أو يكون المراد بالفعل وحده ويكون زيادة قوله : مقدم فارغ لرفع توهم دخول نحو المثالين وعلى هذا يكون معنى قول الشارح الآتي : يخرج المبتدأ الداخل بحسب التوهم .

قوله : مقدم : أي لفظاً كي يبقى لقوله فارغ فائدة أو أعم من أن يكون لفظاً أو رتبة ، وقد الفراغ لرفع التوهم ولا يخفى أن تقدم الفعل على الفاعل حكم من أحكام الفاعل ففي إدراجه في تعريفه دور ؛ لأن المقصود من التعريف معرفة المعرف لتجري عليه أحكامه ويحاجب بأن هذا التعريف بالنسبة لمن يعرف الفاعل في الجملة ويعلم تقديم عامله عليه ، لأن للمتوسط لا للمبتدأ فالغرض منه معرفة ما يقع عليه بعد معرفة تقديم العرب عامله عليه لا معرفته ليحكم له بتقديم العامل ، وأحاجي اللقاني بأنه تعريف لفظي بالنسبة إلى من عرف أن ثمة مستنداً إليه فعل تام إلخ ، وجهل أنه مسمى بلفظ الفاعل ، ولا يخفى أن أحداً لم يقل أن حدود المفهومات الاصطلاحية تعاريف لفظية بل قالوا إنها تعاريف اسمية لا حقيقة وهي تعاريف الماهية المقدرة الثابتة في الخارج كmahieh الإنسان والحيوان .

قوله : فارغ : أي عن العمل في غيره .

قوله : باق على الصوغ الأصلي : أي باق على نوع الصوغ الأصلي لل فعل فإن صوغ الفعل

والنسخة الابتداء ، وقيد اللام يُخرج اسمَ كان ، والتقديم يُخرج المبتدأ ، والفراغ يُخرج نحو «يقومان الزيدان» وبقاء الصنوع الأصلي يُخرج النائب عن الفاعل ، وذُكر ما يقوم مقامه يدخل فاعلَ اسم الفاعل والمصدر ، واسم الفعل ، والظرف وشبيهه وأوّله في للتثويغ لا للترديد .

وذكر المصنف للتوعين مثالين فقال : (الفاعل الذي كمره فوعي أتى زيداً منيراً وجده نعمة الفتى) ومثل بهذا المثال إعلاماً بأنه لا فرق في الفعل بين المتصرف والجامد ، وحضره الفاعل في مرفعه ما ذكره إنما جزئي على الغالب لإتيانه مجروراً بين إذا كان نكرة بعد نفي وشبيهه كـ «ما جاءني من أحد» وبالباء في

نوعان : أصلي وهو بناؤه للفاعل وفرعي وهو بناؤه للمفعول فإن صيغة المبني للمفعول مفرعة عن صيغة المبني للفاعل على الصحيح عند جمهور البصريين فلا يعرض بخروج فاعل نعم وفاعل شهد بفتح فسكون أو بكسر فسكون أو بكسرتين .

قوله : يخرج اسم كان : أي من حيث إسناد كان إليه على ما ذهب إليه كثير من المحققين من أن كان تدل على حدث مطلق يقيده الخبر فإذا قلت : كان زيد قائماً فكأنك قلت : حصل شيء لزيد حصل القيام ؛ فيكون في الكلام إجمال ثم تفصيل ، وقيل : لا تدل على الحدث أصلاً بل هي لنسبة الحدث الدال عليه خبرها إلى مرفاعها وزمانه فلا تكون مسندة إلى اسمها ، وأما من حيث إسناد الخبر إليه فيخرج بما يخرج به المبتدأ وكذا سائر منسخات الابتداء .

قوله : يخرج المبتدأ : أي المبتدأ المقدم المسند خبره إلى ضميره نحو : زيد قام ، بخلاف نحو : يقومان الزيدان فإنه يصح أن يقال أن ذلك المسند مسند إلى المبتدأ باعتبار أن المسند إلى ضمير الشيء مسند إلى ذلك الشيء ، أو بضرب من التسامح بخلاف نحو : هذا زيد ، وكذا نحو : زيد قام أبوه ؛ فإنه لا يصح أن يقال أن الفعل فيه مسند إلى زيد ولا يتوجه إسناده إليه قطعاً فنحو هذه المبتدآت خارجة بقوله : فعل أو ما يقوم مقامه وأسند إخراجها إلى قوله : مقدم لغيره تتبعه المبتدآت .

قوله : يقومان الزيدان : أي الزيدان منه فإنه إما مبتدأ أو بدل من الألف ؛ ولذلك أفرده عن المبتدأ ولكون المقصود من إيراد قيد الفراغ إخراج الاسم المتردد بين الابتداء والبدلية لم يستند إخراج المبتدأ إلى هذا القيد .

قوله : وشبيهه : أي شبه فاعلها وهو فاعل صفة المشبهة وأمثلة المبالغة واسم التفضيل واسم المصدر والجامد المؤول بالمشتق والجار والجرور .

قوله : للترديد : فإنها لا يجوز ذكرها في الحدود ؛ لأن المقصود منها الكشف وهي موجبة للخفاء .

قوله : وحضره الفاعل : المفاد من تعريف طرف الإسناد .

قوله : وبالباء : وكذا بإضافة المصدر نحو ﴿لَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ أَنَّاسٌ﴾ واسمه نحو : من قبله الرجل امرأته الوضوء .

نحو **﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾** أو إرادة للأعم من مرفوعي اللفظ والمحل .

(و) لابد (بعد فعل) من (فاعل) وهي - أعني البعدية - مرتبة فلا يتقدم على الفعل لأنّه كالجزء منه (**﴿إِنْ ظَهَرَ﴾** في **اللفظ** نحو «قام زيد» و «الزیدان قاما») (فهو) ذاك

قوله : أو إرادة للأعم إلخ : فهو في هذه الموضع مرفوع المحل حتى يجوز في تابعه الجر حملًا على اللفظ ، والرفع حملًا على المحل ؛ فيما عدا المعطوف المعرفة على المجرور بن ; فيتعين رفعه ، ثم في هذه العبارة إشكال حيث اجتمع على فعل التفضيل ألل ومن ، وقد وجه العلماء مثل هذه العبارة بتوجيهات لا تخلو عن تكلف وانتقاد ، والذي نراه أن من التي لبيان المضول إنما يمتنع اجتماعها مع ألل التي لبيان المضول وهي ألل العهدية التي يشار بها إلى معين بتعيين المضول قد تقدم ذكره لفظاً أو حكمًا ، وألل هنا ليست كذلك بل هي هنا للعهد الذهني والاسم في معنى النكرة .

قوله : وبعد فعل فاعل : ومثل الفعل شبهه وإنما خصه بالذكر لأنّه الأصل والمراد بعد كل فعل فالنكرة للعلوم كما في علمت نفس ويستثنى الفعل المؤكد كما في :

أتاك أتاك اللاحقون

والبني للمجهول وكان الزائدة على الصحيح ، والفعل المكسوب بما كقلموا وطالما وكثروا وقيل : ما في ذلك مصدرية هي وما بعدها فاعل ، وقال الشاطبي : أن قلما ترد لإثبات الشيء القليل وللنفي المضمض فيمكن أن تكون حرف نفي كئلا فعلا بلا فاعل اه ، وفي المغني : ولا يقع بعد هذه الأنفاظ إلا جملة فعلية فعلها ملفوظ ؛ أفاده الصبان .

قوله : وهي أعني البعدية مرتبته : لما أفاد كلام الناظم أنه لابد أن يتأخر الفاعل عن الفعل ولم ينص على أن هذا التأخير هل هو لفظي فقط أو رتبى أيضاً بين أنه رتبى أيضاً .

قوله : فلا يتقدم على الفعل : مرفع على المتن لاعلى قوله : وهي مرتبته ؛ لأن كون الشيء متأخر الرتبة لا يستلزم عدم جواز التقدم فإن وجد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا ، وكون المقدم إما مبتدأ كما في نحو : زيد قام ، وإنما فاعلاً محدود الفعل كما في نحو : **﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجَارَ﴾** ويجوز الأمران في نحو : **﴿أَبْشِرْ يَهْدُونَا﴾** **﴿أَنْتَ تَخْلُقُنَّهُ﴾** والأرجح الفاعلية لما سيأتي في باب الاستعمال .

قوله : في اللفظ : وأشار إلى أن المراد بالظهور ما قابل الاستمار بقرينة المقابلة لا ما قابل الإضمار .

قوله : فهو ذاك : أي فالفاعل ذاك الظاهر لا بالعكس كما أن التقدير فيما بعده وإلا فالفاعل ضمير ، واعتراض على قوله : فهو ذاك باتحاد الجواب بالشرط معنى ، وأجيب بأن ضمير ظهر عائد على الفاعل معنى وهو المحكوم عليه بالفعل على طريق الاستخدام والمراد داله على حذف المضاف ولا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف المجنوح ، والوجه أن هو عائد على الفاعل على معنى فواضح أن الفاعل ذلك الظاهر فلا يتحدد الشرط بالجزاء ، والله سبحانه أعلم ..

(وَإِلَّا فَضَمِيرُ اسْتَرَ) راجع إما ملذ كور نحو « زيد قام » و « هند قامت » أوفيما ذلَّ عَلَيْهِ الفعلُ نحو « ولا يشربُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ » أي ولا يشربُ الشاربُ أو لما ذلَّ عَلَيْهِ الْحَالُ الْمُشَاهِدَةُ نحو ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقَ ﴾ أي بلغتِ الروح .

قاعدة : قالوا : لا يُحذفُ الفاعلُ أصلًا عند البصريين واستثنى بعضهم صورة ، وهي فاعل المصدر نحو « سَقِيَا » و « رَعِيَا » وفيه نظر وقد استثنى صورة أخرى وهي فاعل فعل الجماعة المؤكَد بالثُّونِ فإن الضمير فيه يُحذف وتبقى صمة دالة

قوله : وإلا فضمير استر : أي إن لم يكن مخدوفاً ولقلته لم يتعرض له .

قوله : راجع لذكره : هذا التفصيل في الغائب كما هو ظاهر .

قوله : حين يشربها : ظرف مؤمن .

قوله : عند البصريين : أي وحده وأما مع عامله فيحذف في الهمج ، وذهب الكسائي إلى جواز الفاعل للدليل كالمبدأ والخبر ورجحه السهيلي وابن مضاء .

قوله : وفيه نظر : نقل يس عن الشارح أنه قال في النكت : وعندني أنه في مثل ذلك أي ﴿ أَوْ إِطْعَمَتُهُ فِي يَوْمِ ذِي مَسْعَبَتِهِ ﴾ يَتِيمًا يتحمله ؛ لأن الجامد إذا أول بمشتق كأسد بمعنى شجاع يتحمله كما مر في باب المبدأ ؛ فالمصدر الذي هو أصل المشتق عند البصريين ومشتق عند الكوفيين من باب أولى على أن إطعاماً في تأويل أن يطعم وهذا تأويل مشتق اه . وكذا سقياً ورعايا في تأويل اسق وارع ، ويحتمل أن يكون النظر في التمثيل لا في الحكم ؛ وذلك لأن الفاعل المخدوف في المثال المخدوف فاعل للفعل المخدوف لا للمصدر .

قوله : وهي فاعل فعل الجماعة إلخ : وكذا فاعل فعل المخاطبة المؤكَد وتبقى كسرته دالة عليه ، بل كل فاعل كان مدة ولاقي ساكناً نحو : ضرباً القوم ، وضربوا الرجل ، واضربى ابنك ، واستثنى بعضهم صوراً أخرى منها : فاعل الفعل المجهول ، واسم المفعول ، والفاعل في الاستثناء المفرغ ، وإذا قام مقامه حالان نحو : فتلتفتها رجلان رجلان ؛ والأصل : فتلتفتها الناس رجالاً رجالاً . أي متباينين ، فحذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه ، وصارا كشيء الواحد ، نحو حلو حامض ، في قوله : الزمان حلو حامض . وفي التعجب ، نحو : ﴿ أَسْتَعِنُ بِهِمْ وَأَبْصِرُهُمْ ﴾ أي بهم ، وفي نحو : ما قام وقعد إلا زيد ؛ لأنه من المخدوف لا من التنازع ؛ لأن الإضمار في أحدهما يفسد المعنى ، وقد ينافي في هذه الصور بأن المراد الحذف بدون إنابة شيءٍ منبه ، وقد أنيب في الأولى ، وبأن الفاعل في الثانية والثالثة بحسب اللفظ هو المذكور ، ونظر النها للفظ دون المعنى ، وبأن الضمير مستتر في فعل التعجب بعد حذف الجار لا مخدوف ؛ كما نقله الدمامي عن سيبويه والبصريين . وباحتمال استثار الضمير مع إلا في الأخيرة ، ولا يخفى ما فيه .

وأما الفعل المؤكَد ونحو قلماً فغير محتاجة إلى الفاعل ؛ فليست من حذف الفاعل في شيء .

عليه وليس مُستَّرًا كما سَيَّأْتَى بِيَانُه في باب ثُوَّنَى التَّوْكِيد .

(وَجَرْدُ الْفِعْلَ) مِن عَلَمَةِ التَّشْنِيَةِ وَالْجَمْعِ (إِذَا مَا أُسْنِدَا لِالثَّنَيْنِ) ظَاهِرِيْنَ (أَوْ جَمْعً) ظَاهِرٍ (كَفَازُ الشُّهَدَا) أَوْ « قَامَ أَخْوَاكَ » أَوْ « جَاءَتِ الْهَنْدَاتُ » هَذِهِ هِيَ الْلُّغَةُ الْمُشْهُورَةُ (وَقَدْ) لَا يُجَرِّدُ بَلْ تَلْحِقُهُ حُرُوفُ دَالَّةٍ عَلَى التَّشْنِيَةِ وَالْجَمْعِ كَالثَّاءُ الدَّالَّةُ عَلَى التَّأْنِيَتِ وَ (يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا وَ) الْحَالُ أَنَّ (الْفِعْلُ) الَّذِي لَحِقَّتْهُ هَذِهِ الْعَلَمَةَ (لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ) وَمِنْهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « يَعَاقبُونَ فِيْكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » .

وقول بعضهم : « أَكْلُونِي الْبَرَاغِيْثُ » ، وقول الشاعر :

[تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ] وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ

قوله :

[نُتْجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنَا] الْقَحْنَهَا غَرُّ السَّحَابِ

قوله : ظَاهِرِيْنَ : بِقَرِينَةِ الْمَثَالِ وَقَوْلُهُ فِيمَا بَعْدَ : وَالْفَعْلُ لِلظَّاهِرِ إِلَّا خَ .

قوله : بَلْ تَلْحِقُهُ حُرُوفُ إِلَّا خَ : لَمْ يَقُلْ تَلْحِقُهُ الْأَلْفُ أَوْ الْوَاوُ أَوْ النُّونُ وَكَذَلِكَ قَالَ فِيمَا قَبْلُهُ مِنْ عَلَمَةِ التَّشْنِيَةِ وَالْجَمْعِ لِلتَّنْصِيصِ عَلَى أَنَّهَا حِيَثُنَدْ حُرُوفٌ وَلَيْسَ بِفَوْاعِلٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ النَّاظِمُ بِقَوْلِهِ : « وَالْفَعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ » لِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَى الْلُّغَةِ الْقَلِيلَةِ الْمُلْتَزَمَةِ مَعَ تَأْخِيرِ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ لِلْأَلْفِ وَالْوَاوِ وَالنُّونِ وَيَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَكُونَ حِرْفًا ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ أَسْمَاءُ لِلْزَمْ إِمَامَ الْقَوْلِ بِالْإِبْدَالِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ إِمَامًا إِسْنَادَ الْفَعْلِ مَرَتَيْنِ وَهُوَ بَعِيدٌ ، نَعَمْ يَحْمِلُ مَا سَمِعَ مِنْ غَيْرِ أَصْحَابِ هَذِهِ الْلُّغَةِ إِمَامًا عَلَى الْإِبْدَالِ أَوْ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ أَوْ عَلَى الْجَرِيِّ عَلَى هَذِهِ الْلُّغَةِ .

قوله : وَقَدْ أَسْلَمَاهُ إِلَّا خَ : أَوْلَهُ :

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ

وَالضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى مُصْبِعِ بْنِ الزَّيْرِ ، وَالْمَارِقِينَ الْخَوارِجَ ، وَأَسْلَمَاهُ أَيْ خَذْلَاهُ أَوْ أَسْلَمَاهُ إِلَى عَدُوِّهِ ، وَأَرَادَ بِالْمُبَعْدِ بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْأَجْنَبِيِّ ، وَالْحَمِيمُ الْقَرِيبُ أَوْ الصَّاحِبُ الَّذِي يَهْتَمُ بِصَاحِبِهِ ، وَفِي الْإِسْتَشْهَادِ بِهَذَا الْبَيْتِ رَدُّ لِمَنْ زَعَمَ مِنْهُ عَنْ هَذِهِ الْلُّغَةِ مَعَ الْمَفْرَدَيْنِ أَوْ الْمَفْرَدَاتِ الْمُتَعَاطِفَةِ .

قوله : الْقَحْنَهَا غَرُّ السَّحَابِ : أَوْلَهُ :

نُتْجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنَا

وَغَرُّ جَمْعِ غَرَاءِ مَؤْنَثِ الْأَغْرِيِّ بِمَعْنَى الْأَيْضِ .

(وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلًا أُضِيرًا) تارةً جوازاً إذا أجب به استيفاه ظاهرٌ (كَمِثْلِ زَيْدٍ فِي جَوَابٍ مِنْ قَرَا) أوْ مَقْدَرٌ نحوه يُسَيِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغَدُوِّ وَالْأَصَالِ (رِجَالٌ بِينَاءٌ يُسَيِّحُ لِلْمَفْعُولِ ، أَوْ أَجِيبَ بِهِ نَفِيٌّ كَقُولُكَ لِمَنْ قَالَ لَمْ يَقُمْ أَحَدٌ : « بَلِي زِيدٌ » ، وَتَارَةً وُجُوبًا إِذَا فُسِّرَ بِمَا بَعْدَهُ كَقُولُهُ سُبْحَانُهُ : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجَارَكَ) .

(وَتَاءُ تَأْنِيَةٍ) ساكنةٌ (تَلِيٌّ) الفعل (الماضي) دلالةً على تأنيث فاعله (إذا كان لأنثى) ولا تخلُ المضارع لاستغنائه بتاء المضارعة ، ولا الأمر لاستغنائه بالياء (كَأَبْثَتْ هِنْدُ الْأَذْيَ وَإِنَّمَا تَلَزُمُ) هذه التاء (فِعْلًا مُضْمِرًا) أي فعلاً مسندًا إلىه سواءً كان مضمرًا مؤنثًا حقيقيًّا أو مجازيًّا (مُتَصِّلٌ) به نحو « هند قامت » و « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » بخلاف المتفصل نحو « هند ما قام إلَّا هي » وشد حذفها في المتفصل في الشعر كما سيأتي (أوْ) فعلاً مسندًا إلى ظاهرٍ (مفهوم ذات حر) أي صاحبة فرج ، وبغير عن ذلك بالمؤنث الحقيقي نحو « قامت هند » بخلاف المسند إلى ظاهر مؤنث غير حقيقي نحو « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » فلا تلزمـه .

(وَقَدْ يُسَيِّحُ الْفَضْلُ) بين الفعل والفاعل بغير إلا (ترك التاء في) فعل مسند إلى

قوله : ساكنة : زاده بقرينة قوله : تلي الماضي ، وأخرج به المتركمة اللاحقة بالأسماء .

قوله : تلي الماضي : ومثله الوصف لكن اللاحقة له هي المتركمة نحو : أقائمة هند .

قوله : تأنيث فاعله : لم يقل مرفوعه ؛ لأن الكلام في الفاعل ؛ ولأن حكم نائبه يعلم من قوله ينوب مفعول به إلخ .

قوله : بتاء المضارعة : فحكمها حكم التاء الساكنة فيما سيأتي .

قوله : لاستغنائه بالياء : أي في المفرد ، وبالنون في الجمع .

قوله : متصل : ويستثنى نحو : قمت وقمن ؛ لعدم الحاجة إلى التاء .

قوله : نحو هند ما قام إلَّا هي : وإنما قام هي .

قوله : أو فعلاً مسندًا إلى ظاهر : يستثنى منه كفى المحروم فاعله بالياء نحو : كفى بهند ؛ لأنَّه في صورة الفضلة وهذا اللزوم باق إذا عطف عليه مذكر كما يلزم التذكير في عكسه ، وقولهم : يغلب المذكر على المؤنث عند الاجتماع خاصًّا نحو : هند وزيد قاما ؛ أفاده الصبان .

قوله : ذات حر : قال يس : المراد به المحل المعد للوطء فيه ولو دبرًا كما في الطير .

قوله : فلا تلزمـه : بل تجوز مع رجحان .

قوله : وقد يبيح : قد للتقليل وهو متوجه إلى الواقع الذي يتضمنه يبيح لا إلى الإباحة ؛

ظاهر مُؤَنِّثٌ حَقِيقِيٌّ (نَحْوَ أَتَى الْقاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ) وقوله :
 إِنْ امْرًا غَرَّةً مِنْكُنْ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمْغُرُورٌ
 وَالْأَجُودُ فِيهِ إِثْبَاتُهَا (وَالْحَذْفُ) لِلتَّاءِ مِنْ فِعْلٍ مُسْنَدٍ إِلَى ظَاهِرٍ مُؤَنِّثٍ حَقِيقِيٌّ
 (مَعْ فَضْلِ) بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ (بِالْأَفْضَلِ) عَلَى الإِثْبَاتِ (كَمَا زَكَى إِلَاقَةُ ابْنِ
 الْعَلَا) إِذْ الْفِعْلُ فِي الْمَعْنَى مُسْنَدٌ إِلَى مَذَكَرٍ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ : مَا زَكَى أَحَدٌ إِلَاقَةُ ابْنِ
 الْعَلَا، وَمِثَالُ الْإِثْبَاتِ قَوْلُهُ :

مَا بَرَئْتُ مِنْ رِبَةٍ وَدَمٍ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاثُ الْعَمْ
 (وَالْحَذْفُ) لِلتَّاءِ مِنْ فِعْلٍ مُسْنَدٍ إِلَى ظَاهِرٍ مُؤَنِّثٍ حَقِيقِيٌّ (قَدْ يَأْتِي بِلَا فَضْلِ)
 حَكَى سَيِّدُهُمْ عَنْ بَعِضِهِمْ « قَالَ فُلَانَةً » (وَ) الْحَذْفُ (مَعْ) الْإِسْنَادِ إِلَى
 (ضَمِيرِ) الْمُؤَنِّثِ (ذِي الْمَحَازِرِ) وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ لَهُ فَرْجٌ (فِي شِعْرٍ وَقَعْ) قَالَ عَامِرُ
 الطَّائِي :

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْ إِبْقَالَهَا
 وَحَمَلَهُ ابْنُ فَلَاحٍ فِي الْكَافِيَةِ عَلَى أَنَّهُ عَائِدٌ إِلَى مَحْذُوفٍ، أَيْ وَلَا مَكَانَ أَرْضٍ
 أَبْقَلَ، وَالضَّمِيرُ فِي إِبْقَالِهَا لِلأَرْضِ .

لأن التقليل لا يناسب الإباحة وهذا وما بعده استثناء من قوله : أو مفهم ذات حر .

قوله : إن امرأ غره إلخ : آخره :

بعدي وبعسك في الدنيا لمغرور

قوله : والأجود فيه إثباتها : كما يشعر به التعبير بقد والإباحة ، أما المجازى المفصول فنقل
 الدماميني أن الأجود فيه ترك التاء إظهاراً لفضل الحقيقى على غيره ثم اختار عكسه ؛ لأن
 إثباتها أكثر جدًا في القرآن من حذفها اهـ . وينبغي أن يفرق بين الحقيقى وغيره حينئذ بأن
 الإلحاد في الحقيقى مؤكد .

قوله : مع فضل بِالْأَلْخَ : قال سم : ومثل إلأ سوى وغير وان كان مذكروا لاكتسابه التأثير
 من المضاف إليه .

قوله : فلا مزنة : هي السحاب البيضاء ، ودققت ودقها أي أمطرت كأمطارها ، وأبقل
 أبقالها أي أنبتت البقل كأبناتها .

قوله : ولا مكان أرض : على الإضافة البيانية .

(**وَالثَّاءُ مَعْ**) فعل مُسندٌ إلى (جمْع سِوِي السَّالِمِ مِنْ مَذَكَرٍ) وهو جمْع التَّكْسِير وجمْع المُؤْتَثِ السَّالِمِ (كَالثَّاءُ مَعْ) مُسندٌ إلى ظَاهِرٍ مُؤْتَثِ غَيْرِ حَقِيقِيٍّ نحو (إِحْدَى الْلَّبَنِ) أَيْ لِبَنَةً ، فيجوزُ إِثْبَاثُهَا نحو « قَالَ الرَّجَالُ » و « قَامَ الْهَنْدَاتُ » على تأوِيلِهِم بالجماعَة وحذفها نحو « قَامَ الرَّجَالُ » و « قَامَ الْهَنْدَاتُ » على تأوِيلِهِم بالجمع . هذا مُقتضى إِطْلَاقِهِ في جمْع المُؤْتَثِ و إِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ ، وفي التَّسْهِيل خَصَّصَهُ بِمَا كَانَ مُفَرِّدًا مَذَكَرًا كَالظَّلَحَاتِ أوْ مُغَيِّرًا كِبَنَاتِ ، أَمَّا غَيْرِهِ كَالْهَنْدَاتِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ وَاحِدِهِ ، وَلَا يَجُوزُ « قَامَ الْهَنْدَاتُ » إِلَّا فِي لُغَةِ قَالَ فُلَانَةً . قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِي : وَمِثْلُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ مَادِلٌ عَلَى جَمْعِ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ كَيْشُوَةٌ تَقُولُ : « قَالَ نِسْرَةً » و « قَالَ ثِنْسَوَةً » ، أَمَّا جَمْعِ الْمَذَكَرِ السَّالِمِ ، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ اغْتِبَارُ التَّائِيَّة ؛ لِأَنَّ سَلَامَةَ نَظْمِهِ تَدْلُّ عَلَى التَّذَكِيرِ ، وَالبَّيْنُونُ جَرِي مَجْرِي التَّكْسِيرِ ؛ لِتَغْيِيرِ نَظْمِ وَاحِدِهِ كِبَنَاتِ .

(**وَالْحَذْفُ**) للثَّاء (في) فعل مُسندٌ إلى جنسِ المُؤْتَثِ الحَقِيقِيٍّ نحو « نِعْمَ الْفَتَاهُ » وبَعْسِ الْمَرْأَة (اسْتَخْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ) على سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ فَالْمَدْحِ

قوله : إِحْدَى الْلَّبَنِ : لَمْ يَقُلْ مَفْرِدُ الْلَّبَن ؛ لِأَنَّ الْلَّبَنَ لَيْسَ بِجَمْعٍ بَلْ اسْمًا جَمِيعٍ كَالْكَلْمَ .

قوله : فَيَجُوزُ إِثْبَاثُهَا إِلَيْهِ : فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّشِيبَيْهِ فِي أَصْلِ الْجَوَازِ ؛ لِأَنَّ الثَّاءَ فِي نَحْوِهِ لِبَنَةً أَرْجَحُ ، وَالْحَذْفُ فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ وَالْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالثَّاءِ لِمَذَكَرٍ وَكَذَا اسْمَ الْجِنْسِ الْجَمْعِ وَاسْمِ الْجَمْعِ أَرْجَحُ عَلَى مَا لِلْدَمَامِيَّيْنِ وَلِلْسِيُّوطِيِّيَّيْنِ اسْتِوَاءُ الْأَمْرَيْنِ فِي الْأَرْبَعَةِ .

قوله : عَلَى تأوِيلِهِمْ : وَفِي بَعْضِ النَّسْخِ : عَلَى تأوِيلِهِمْ مِنَ التَّفْعِيلِ وَهُوَ بَعْنَى التَّأوِيلِ ؛ فِي الْقَامُوسِ : أَوَّلُ الْكَلَامِ تَأوِيلًا وَتَأوِيلُهُ دِبْرَهُ وَقَدْرُهُ وَفَسْرُهُ ، وَالضمير راجعٌ إِلَى الرِّجَالِ وَالْهَنْدَاتِ تَغْلِيْبًا .

قوله : هَذَا : أَيْ جَوَازُ قَامِ الْهَنْدَاتِ .

قوله : لِأَنَّ سَلَامَةَ نَظْمِهِ إِلَيْهِ : فَيَأْبَى التَّأوِيلُ بِالْجَمَاعَةِ .

قوله : إِلَى جِنْسِ الْمُؤْتَثِ : قَالَ الشَّاطِبِيُّ : مَقْتَضَاهُ جَوَازُ الْوَجَهَيْنِ فِي نَحْوِهِ صَارَتِ الْمَرْأَةُ خَيْرًا مِنِ الرَّجُلِ ، وَمَا قَامَتِ مِنْ امْرَأَةٍ ؛ لِأَنَّ مِنْ أَفَادَ مَعْنَى الْجِنْسِ وَهُوَ كَذَلِكَ بِخَلْفِ مَا قَامَتِ امْرَأَةٍ ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِهَا وَاحِدَةٌ وَالْعُوْمُ لِأَفْرَادِ الْجِنْسِ إِنَّمَا جَاءَ مِنِ النَّافِيِّ .

قوله : عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ إِلَيْهِ : قَالَ الشَّارِحُ فِي الْهَمْعِ : وَهِيَ أَيْ أَلِّ الْتِي فِي فَاعِلٍ نَعْمَ وَبَعْسَ جِنْسِيَّةِ عَنْدِ الْجَمَهُورِ فَقِيلَ : حَقِيقَةُ فَالْجِنْسِ كُلُّهُ مَدْحُوٌّ أَوْ مَذْمُومٌ وَالْمُخْصُوصُ بِهِ فَرَدٌ مِنْ أَفْرَادِهِ مَنْدَرِجٌ تَحْتَهُ وَقَصْدُ ذَلِكَ مُبَالَغَةٌ فِي إِثْبَاتِ الْمَدْحِ أَوِ النَّمِ لِلْجِنْسِ الَّذِي هُوَ مِنْهُمْ لَثَلَّا يَتَوَهَّمُ كُونَهُ طَارِئًا عَلَى الْمُخْصُوصِ ، وَقِيلَ : مَجَازًا فَجَعَلَ الْمُخْصُوصَ جَمِيعَ الْجِنْسِ مُبَالَغَةً وَلَمْ يَقْصِدْ غَيْرَ

والذم (بَيْئُن) ولفظ الجنس مذكُور، ويجوز التأنيث على مقتضى الظاهر فتقول : «نِعْمَتِ الْفَتَاهُ» و «بَغْسَتِ الْمَرْأَةُ» .

(والأصل في الفاعل أن يتصلا) بفعله ؛ لأنَّه كالجزء منه (والأصل في المفعول أن ينفصلا) عن فعله ؛ لأنَّه فضلة نحو « ضرب زيد عمراً » (وقد ي جاء بخلاف الأصل) فيقدم المفعول على الفاعل نحو « ضرب عمراً زيداً » (وقد يجي المفعول قبل الفعل) نحو ﴿ فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الصَّلَكَةُ ﴾ .

(وأخير المفعول) وقدم الفاعل وجوباً (إن لم ينتهي) بينهما (محدث) كأنَّ لم يظهر

مدحه أو ذمه اهـ . فتكون ألل على الأول : لاستغراق أفراد الجنس ، وعلى الثاني : لاستغراق صفاتـه .

قوله : والأصل في الفاعل إلخ : أي ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه إذا لم يمنع مانع .

قوله : وقد ي جاء : أفاد بقد أمرين : أن ذلك قليل ، وأنه قد لا يجيء المفعول قبل الفاعل ، ثم كل منهما يكون جائزًا ويكون واجباً كما سيأتي .

قوله : وقد يجيء المفعول إلخ : إما جوازاً كما مثل ، أو وجوباً وهو في مسألتين : أن يكون المفعول مما له الصدر نحو ﴿ أَيَا مَا تَدَعُوا ﴾ ، وأن يقع عامله بعد الفاء وليس له معنون غيره مقدم عليها نحو ﴿ وَرَبَّكَ فَكِيزٌ ﴾ ، ﴿ فَامَّا الْيَتَمَ فَلَا نَهَرَ ﴾ بخلاف نحو : أما اليوم فاضرب زيداً كذا في التوضيح .

قوله : نحو فريقا هدى إلخ : فالمفعول في الجملة الأولى مقدم على الفعل الملفوظ ، وفي الثانية مقدم على الفعل المقدر كي تتناسب الأولى ، ولأن القرينة عليه متاخرة فحقه أن يقدر متاخرًا مثلها ، والتقدير والله أعلم : وفريقاً أصل .

قوله : وقدم الفاعل : دفع به ما قد يتوجه من أن المراد التأخير عن الفعل ، وأشار إلى أن هذا بيان لحكم المفعول بالنسبة إلى الفاعل فقط لا بالنسبة إليه وإلى الفعل ، كما أن ما بعده إلى آخر الباب كذلك فيفيد امتناع توسط المفعول في الصورتين ، ولا يفيد امتناع التقدم على الفعل أيضًا ؛ فلا يرد أنه يجوز التقديم في الصورة الثانية إذا لم يكن المفعول ضميرًا متصلًا نحو : زيداً ضربت ، و ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ إلا أنه يبقى حكم تقدم المفعول في الصورة الأولى مهملاً وهو ممتنع للتباذه بالمبتدأ ؟ هذا ولم يقل عن الفاعل إشارة إلى أنه ليس للمفعول مزيد اختصاص بالنسبة إلى هذا الوجوب بل بما متساويان في الصورة الأولى ، وللفاعل مزيد اختصاص في الصورة الثانية ، ولم يقل الناظم : وقدم الفاعل ، لأن الفاعل لما كان عدة ناسب أن يعتبر ثابتاً ويعتبر التقدم والتأخير بالنسبة إلى المفعول .

إعراب ، ولا قرينة نحو « ضرب موسى عيسى » إذ رتبة الفاعل : التقديم ولو آخر لم يعلم ، فإن كان ثمة قرينة جاز التأثير نحو « أكل الكمثرى موسى » و « أضنت سعدي الحتمى » (أو أضمر الفاعل) أي جيء به ضميرا (غير منحصر) نحو « ضربت زيدا » فإن كان منحصرًا وجب تأثيره نحو « ما ضرب زيدا إلا أنت » ، وكذا إذا كان المفعول ضميرا نحو « ضربني زيد » .

(وما يلا أو ياما انحصر) سواء كان فاعلا أو مفعولا (آخر) ومحورا ؛ مثال حصر الفاعل نحو « ما ضرب عمرا إلا زيد » و « إنما ضرب عمرا زيد » ، ومثال حصر المفعول نحو « ما ضرب زيد إلا عمرا » و « إنما ضرب زيد عمرا » .

(وقد يشيق) المحصور سواء كان فاعلا أو مفعولا (إن قضى ظهر) بأن كان محصورا يلا وهذا ما ذهب إليه الكسائي واستشهد بقوله :

[تزودت من ليلي بتكليم ساعة]

وقوله :

ما عاب إلا لثيم فعل ذي كرم [ولا جفا قط إلا جبأ بطل]

قوله : ولا قرينة : الواو للحال ، ولا لنفي الجنس ، وقرينة اسمها وليس عطفا على إعراب ؛ إذ المقصود عدم وجود القرينة لا عدم ظهورها ، ولأن الظهور المسند إلى الإعراب مقابل للتقدير والحكم وليس مقابلا للخفاء ولذا قال فيما بعد : فإن كان ثمة قرينة ، ولم يقل : فإن ظهرت قرينة ، قال المولى الجامي : القرينة الأمر الدال لا بالوضع ؛ إذ لا يعهد أن يطلق على ما وضع يازاء شيء أنه قرينة عليه فلا يرد أن ذكر الإعراب مستغنی عنه ؛ إذ القرينة شاملة له .

قوله : غير منحصر : على صيغة اسم الفاعل ؛ أي منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله : انحصر ، ويستثنى من كلام الناظم نحو : ضرب عمرا إما زيد وإما أنا ، وأكرمك إما أنا وإما زيد ؛ فهذا داخل في كلامه مع أنه يمتنع فيه تأثير المفعول .

قوله : بأن كان محصورا بلا : وتقدم معها .

قوله : فما زاد إلخ : أوله :

تزودت من ليلي بتكليم ساعة

قوله : ما عاب إلا لثيم فعل ذي كرم إلخ : آخره :
ولا جفا قط إلا جبأ بطل

ووافقه ابن الأباري في تقادمه إن لم يكن فاعلاً والجمهور على المنع مطلقاً . أمّا المخصوص بإنما فلا يظهر قصد الحصر فيه إلا بالتأخير .

(وشاع) أي كثُرَ وظَهَرَ تقديم المفعول على الفاعل إذا اتَّصلَ به ضميرٌ يعود على الفاعل ، ولم يُبَالِ بِعْدِ الضمير على متأخرٍ لأنَّه مُتَقدِّمٌ في الِرُّتبَةِ وذلِكَ (نَحُوكَ رَبَّهُ عَمْرٌ وَشَدٌ) تقديم الفاعل إذا اتَّصلَ به ضميرٌ يعودُ على المفعول (نَحُوكَ زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرَ) لِعَوْدِ الضمير على متأخرٍ لفظاً ورُتبَةً ، وذلك لا يجوز إلا في مواضع ستة ليس هذا منها ، وفي الضرورة نحو :

والجِبَأُ بضم الجيم وتشديد الموندة والهمزة الجبان ، وأخر شاهد تقدم الفاعل لكونه أسوأ حالاً من تقدم المفعول لـإجازة ابن الأباري إياه دون تقدم الفاعل .

قوله : إذا لم يكن فاعلاً : لم يقل إذا كان مفعولاً ليدل على الأمرين بطريق المنطق ، قال في الهمع : وذلك لأنَّ الفاعل إذا تأخر في اللفظ عن المفعول المخصوص فيه كان في نية التقديم فحصل للمخصوص فيه تأخير من وجه وهو النية بخلاف ما إذا كان هو المخصوص وقدم فإنه يكون في رتبته فلم يحصل للمخصوص فيه تأخير بوجه .

قوله : والجمهور على المنع مطلقاً : إجراء لإلا مجرى إنما ، وقال الحشبي : إما لكونه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وهو غير مستحسن وإما لاحتمال أن يراد حصر كل من الفاعل والمفعول في الآخر وهو خلاف المقصود ووجه الدماميني بما فيه طول .

قوله : تقديم المفعول على الفاعل : اعتبر الشيوخ هنا والشذوذ فيما سيأتي بالنسبة إلى تقديم المفعول هنا ، وتقديم الفاعل هناك دون عود الضمير ؛ لأنَّ المقام للأول دون الثاني .

قوله : وشد : أي على مذهب الجمهور لا على مذهبه لما استعمله .

قوله : في مواضع ستة : الأول : أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم وبابه نحو : نعم رجلًا زيد ، وظُرُفَ رجلًا زيد .

الثاني : أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعلم ثانيهما كقوله :

جفوني ولم أجف الأخلاء إلخ

الثالث : أن يكون مخبراً عنه بخبر يفسره نحو : **إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَانَا أَذْنِيَا** أي أن الحياة ومنه : هي النفس تحمل ما حملت ، وهي العرب تقول ما شاءت .

الرابع : ضمير الشأن والقصة قال الشارح : هو لازم الإفراد وتذكيره مع المذكر وتأييشه مع مؤنث عمدة في جملته أجود وإنما يفسره جملة خبرية صرخ بجزائها ولا يتقدم خبره ولا جزؤه .

الخامس : أن يجر برب وحكمه حكم ضمير نعم في وجوب كون مفسره تمييزاً وكونه مفرداً ولكن يلزم أيضاً التذكير فيقال : زَبَّهُ امرأة لازبهما .

وَلَمَا عَصَى قَوْمٌ مَّضِيعًا

أُجَازَةُ ابْنِ جِنِي فِي التَّشْرِيفِ لِتَبَعَةِ الْمُصَنَّفِ . قَالَ : لِأَنَّ اسْتِلْزَامَ الْفَعْلِ لِلْمَفْعُولِ يَقُومُ مَقَامَ تَقْدِيمِهِ .

السادس : أَنْ يَدْلِي مِنْهُ الْمَفْسُرُ كِضْرِبِهِ زِيدًا .

قوله : **وَلَا عَصَى إِلَخْ :** آخره :

فَادَاهُمُ الْكِيلَ صَاعًا بِصَاعٍ

صَاعًا حَالٌ ، وَبِصَاعِ الْبَاءِ بِعْنَى مَعْنَى صَفَةِ لِصَاعٍ ، وَالْجَمْعُ مَؤْوِلٌ بِهِ بُوفَى أَوْ تَائِمًا وَالْمَرَادُ بِهِ الْاسْتِغْرَافُ كَمَا فِي قَوْلِهِ عَلِيِّ اللَّهِ : « لِتَتَبَعَنَ سَنَنَ مِنْ قَبْلِكُمْ شَبَرًا بِشَبَرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ » وَقَدْ يُؤْتَى بِالْفَاءِ الْعَاطِفَةِ بَدْلٌ كِرْوَايَةً : « بَاعًا فَبَاعًا » وَقَدْ تَحْذَفُ الْفَاءُ كَجَاءُوا رَجُلًا رَجُلًا ، وَعَلِمَتْهُ الْحِسَابُ بَابًا بَابًا ؛ أَيْ رَجُلًا فَرِجُلًا ، وَبَابًا فَبَابًا .

قوله : لِأَنَّ اسْتِلْزَامَ الْفَعْلِ إِلَخْ : وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفَعْلَ الْمُتَعَدِّي يَشْعُرُ بِمَجْرِدِ التَّلْفُظِ بِهِ بِفَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ فَهُوَ يُشارِكُ الْفَاعِلَ فِي الإِشْعَارِ بِهِ فَيَقُومُ هَذَا الإِشْعَارُ مَقَامَ تَقْدِيمِهِ ، وَلِأَنَّ الْفَعْلَ الْمُتَعَدِّي مَقْتَضِيٌّ لِلْمَفْعُولِ فَيَقُومُ تَقْدِيمَ مَقْتَضِيهِ مَقَامَ تَقْدِيمِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

بِعُونِ اللَّهِ وَحْسَنِ تَوْفِيقِهِ أَنْقَضَ الْكَلَامَ عَلَى الْفَاعِلِ

هذا باب (النائب عن الفاعل) إذا حذف

والتعبير به أحسن من التعبير بمحض المفعول ما لم يسم فاعله ؛ لشموله للمفعول وغيره ، ولصدق الثاني على المقصود في قوله « أعطي زيد درهما » وليس مراداً .

(ينوب مفعول به) إن كان موجوداً (عن فاعل فيما له) من رفع وعندية وامتناع تقديمه على الفعل وغير ذلك (كنيل خير نائل) و « زيد مضروب غلامه » (وأول الفعل) الذي حذف فاعله (اضممه) سواء كان ماضيا أو مضارعاً (والمتصل بالآخر أكسن في مضي) فقط (كوصل) ودحرج (واجعله) أي المتصل بالآخر (من) فعل (مضارع مفتحاً كيتحي المقول فيه) إذا بني لما لم يسم فاعله (ينتهي) وكيف ضرب ويدحرج ويستخرج .

النائب عن الفاعل

قوله : إذا حذف : بيان للواقع ؛ لأن النيابة تستلزم فقد المنوب عنه .

قوله : ولصدق الثاني إلخ : وأجيب بأنه صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره ، وهو لا يدفع إلا حسنته ؛ ولهذا قال : أحسن المشعر بحسن التعبير الآخر ، أو لأن الاسم لا يجب فيه الاطراد والانعكاس .

قوله : إن كان موجوداً : مفهوم من قوله : ولا ينوب بعض هذا إلخ ، وأشار به إلى أن الاقتصار عليه ليس للحصر ، بل لأنه الأصل والأحق .

قوله : على الفعل : الأولى على العامل .

قوله : وغير ذلك : والكلام في النائب المفعول به ؛ فلا يرد أن النائب الظرف والجار وال مجرور يتقدم ، وأنه إذا تقدم لا يعرب مبتدأ ، وأنه لا يؤثر الفعل له .

قوله : نائل : أي عطاء بمعنى المعطى .

قوله : الذي حذف فاعله : والحذف معلوم من النيابة ، ولم يقل الذي ينوب المفعول به عن فاعله ، ليشمل نيابة غيره والمراد حذف فاعله مع الإنابة بقرينة أن الكلام فيه فلا يرد باقي صور الحذف ، ولم يقل الذي بني لما لم يسم فاعله ؛ لأن من حق الصلة أن تكون معلومة وبنيتها مجهولة بعد بخلاف حذف الفاعل ، ولثلا يلزم اللغو ؛ فإنه يكون التقدير حينئذ : اضم أول الفعل الذي ضم أوله .

قوله : إذا بني لما لم يسم فاعله : لم يقل إذا حذف فاعله ؛ لأن الكلام في البنية لا في حذف الفاعل .

قوله : ويستخرج : مثال للمزيد الصحيح .

(وَ) الحرف (الثاني التالي) أي الواقع بعد (تا المطاوعة كالأول اجعله) فضمة (بلا منازعه) في ذلك ، أي بلا خلاف نحو « تعلم العلم » و « تُدْخِرَ في الدار » لأنه لو لم يضم لاتبس بالمضارع المبني للفاعل ، وكذا يضم الثاني التالي ما أشبهه تاء المطاوعة نحو : ثُكِبَرْ وَتُخِيرَ .

(وثالث) الماضي (الذى) ابتدى (بهمز الوصل كالأول اجعلته فضمة كاشتعلي) إنما يتبسن بالأمر في بعض الأحوال .

(واكثير) فاء ثلاثي معمّل العين لأن الأصل أن تضم أوله وتكسر ما قبل آخره فتقول في قال وباع : قُولَ وَيُعَ ؛ فاستقلت الكسرة على الواو و الياء و نقلت إلى الفاء فسكنتها فقلبت الواو ياء لشكونها بعد كسرة وسلمت الياء لشكونها بعد حركة تجانيتها وهذه اللغة العليا (أو اسْمِمْ فاء ثلاثي أعل عينها) بأن تشير إلى الضم مع التلفظ بالكسر ولا تغير الياء وهذه اللغة الوسطى وبها قرأ ابن عامر والكسائي في « قيل » و « غيض » . (وضم) للفاء (جاء) عن بعض العرب مع حذف حركة العين فسلمت الواو وقلبت الياء واوا كحوكث قوله :

قوله : والثاني : أتى به ليفيد أن هذا في الماضي ؛ لأن تالي تاء المطاوعة في المضارع ثالث .

قوله : ما أشبه إلخ : من كل تاء مزيدة .

قوله : بأن تشير : بشفتيك إلى الضم بأن تضمنها مع التلفظ بالكسر فيشم الكسر الضم ولا تغير الياء بأن تشتمها الواو لكون الحركة قبلها كما قال المرادي : مركبة من جزء الضمة مقدما وهو الأقل وجزء الكسرة مؤخرا وهو الأكثر ، ومن ثمة تحضيت الياء ، في التصريح قال الشاطبي : في كيفية الإشمام ثلاثة مذاهب أحدها : ضم الشفتين مع النطق بالياء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المقرؤ به ، والثاني : ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء ، والثالث : ضم الشفتين قبل النطق بها ، ومراد الشارح الكيفية الأولى لقوله : ولا تغير الياء ؛ فإنه لا حاجة إليه مع كون الكسر خالصا ويحتمل أن يكون مراده ما يعم الكيفية الأولى والثانية فيكون معنى قوله : مع التلفظ بالكسر خالصا أو مشينا ، قال في الهمج : وشرط الدانى إسماع الإشمام ، وابن طفيل عدمه ؛ فالمراد به عنده الروم ؛ لأنه إشارة إلى الحركة من غير تصويت .

حُوكَتْ عَلَى نَوْلِينِ إِذْ تُحَاكُ
[تَخْتَبِطُ الشُّوكُ وَلَا تُشَاكُ]
و (كَبُوع) في قوله :

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْثَ
وقوله : (فَاخْتَمِلَ) أَيْ فَأَجِيزَ . وخرج بقوله « أَعْلَى » ما كَانَ مُغْتَلًّا ولم يُعَلَّ نحو : عَوْرَ في المَكَان فحكمه حكم الصَّحِيح . ثُمَّ هذه اللُّغَاتُ الْثَلَاث إِنَّمَا تَجُوزُ مَعَ أَمْنِ الْلِّبَس .

(وَإِنْ بَشَكْلٍ) مِنَ الْأَشْكَالِ الْمُتَقَدِّمَةِ (خِيفَ لَبِسْ) يَحْصُلُ بِهِنَّ فِعْلِ الفاعِلِ وفِعْلِ الْمَفْعُولِ (يُجْتَبِبُ) ذَلِكَ الشَّكْلُ كَخَافَ ، فَإِنَّهُ إِذَا أَسْبَدَ إِلَيْهِ الضَّمِيرَ يُقَالُ : خَفْتُ بِكَسْرِ الْخَاءِ ، فَإِذَا بَنَى لِلْمَفْعُولِ فَإِنْ كُسِّرَتْ حَصْلَةُ الْلِّبَسِ فَيَجِبُ ضَمْهُ فَيُقَالُ : خُفْتُ ، وَنَحْوُ « طِلْتُ » أَيْ غَلَبْتُ فِي الْمُطَاوِلَةِ

قوله : حُوكَتْ إِلَيْهِ : آخره :

تَخْتَبِطُ الشُّوكُ وَلَا تُشَاكُ
والضمير في حُوكَتْ وَتَخْتَبِطُ للحلة ، والنول كالمنوال خشبة الحائط يلف عليها الثوب .
وقوله : إِذْ تُحَاكُ : أَيْ إِذْ حِيكَتْ .

قوله : كَبُوع : قال ابن هشام : وما كان ذكر الضم لا يكفي لبيان هذه اللغة قال كَبُوع
لينبه على إسكان العين وقلبها واوا .

قوله : لَيْتَ الشَّابَ إِلَيْهِ : أَوْلَهَ :

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ
وَشَيْئًا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، وَلَيْتَ الثَّانِيَةُ فَاعِلٌ يَنْفَعُ ، وَالثَّالِثَةُ تَأْكِيدٌ لِلْأُولَى .
قوله : فَاحْتَمِلْ : أشار به إلى ضعف هذه اللغة ، ولهذا ولأنفهمه من كلام الشارح لم يقل :
وهذه اللغة الضعيفة .

قوله : كَخَافَ : مثل به إشارة إلى أن الواوي الذي مضارعه مفتوح العين كالائي في وجوب الضم إذا بني للمفعول لا كغيره من الواوي في وجوب الكسر .

قوله : فَيَجِبُ ضَمْهُ : وإنما امتنع الإشمام لأنَّه تابع للكسر ، وقال غيره بجواز الإشمام أيضًا ووافقهم في الهمع وقال : ففي بعث ودنت وخفت يتبعن غير الكسر والصحيح ما هنا .

قوله : أَيْ غَلَبْتُ فِي الْمُطَاوِلَةِ : يعني ليس المراد من طلت ما هو باق على أصله ؟ فإنَّه لازم لا يبني للمفعول بل المنقول لمعنى المغالبة فإنه من أسباب التعديـة في الأشموني . الخامس من أسباب التعديـة : صوغ الفعل على فعلت بالفتح أفعل بالضم لإفادـة الغلبة تقول : كرمـت زيدـاً أـكرـمه أـيـ غـلـبـتهـ فـيـ الـكـرمـ .

يُجتَبُ فيه الضم لِئَلَّا يَتَسَبَّسُ بِطُولِ الْمُسْنَدِ إِلَى الْفَاعِلِ مِنَ الطُّولِ ضِدَّ الْقَصْرِ .

(وَمَا لِبَاعَ) إِذَا بَنَى لِلْمَفْعُولِ مِنْ كَسْرِ الْفَاءِ وَإِشْمَامِهَا وَضَمِّهَا (قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ) مِنَ الْثَّلَاثِيِّ الْمُضَاعِفِ الْمُدْعَمِ إِذَا بَنَى لِلْمَفْعُولِ ، وَأَوْجَبَ الْجُمْهُورُ الضَّمَّ ، وَاسْتَدَلَّ مُجَبِّرُ الْكَسْرِ بِرِوَايَةِ عَلْقَمَةٍ نَحْوَهُ رُدَّتْ إِلَيْنَا .

(وَمَا) ثَبَتَ (لِفَا بَاعَ) إِذَا بَنَى لِلْمَفْعُولِ مِنْ جَوَازِ الْثَّلَاثَةِ فَهُوَ (لِمَا الْعَيْنُ تَلَى فِي) كُلُّ ثَلَاثِيِّ مُعْتَلِّ الْعَيْنِ وَهُوَ عَلَى [وزَنَ] افْتَقَلَ وَانْفَقَلَ نَحْوَهُ (اخْتَارَ وَ انْقَادَ وَشِبَّهَ) لِذَيْنِ (يَنْجَلِي) خَبِّرَ

قوله : يُجتَبُ فيه الضم : ويتعين الكسر أو الإشمام .

قوله : من الطول ضد القصر : خص الالتباس به مع أنه يتسبّس بالبني للفاعل من المغالبة أيضاً؛ لأن الالتباس هنا أشد ، وللإشارة إلى أن الالتباس أعم من أن يكون بالبني للفاعل من ذلك الفعل أو من غيره ، في الهمع قال أبو حيان : هذا الذي ذكره ابن مالك لم يذكره أصحابنا ولم يعتبروه بل جوزوا الثلاثة وإن أليس ولم يالوا بالإلباس كما لم يالوا حين قالوا : مختار لاسم الفاعل أو اسم المفعول والفارق بينهما تقدير لا لفظي .

قوله : قد يرى ل نحو حب : في الهمع : ولا يتأتى هنا عند الإسناد إلى التاء أو نحوها الإلباس لحصول الفك حينئذ فيظهر اهـ . وأشار بقد إلى أنه ليس مثل باع مطلقاً ؛ لأن الأفصح هنا الضم فالكسر عكس باع .

قوله : فهو لما العين تلي : أشار بزيادة فهو إلى أن لما خبر عن ما وزاد الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط ؛ فإن ثبوت الأوجه الثلاثة لفَا باع سبب للحكم بشبوبه لما العين تلي إلخ ؛ لاشتراكه بما باع في علة الحكم وهو الواقع قبل العين التي هي حرف علة .

قوله : في كل ثلاثي : أي ثلاثي المجرد ، ولم يقل : في كل فعل للإشارة ؛ إلى أن ثبوت هذا الحكم له إنما هو لشبوبه مجرده الثلاثي .

قوله : معتل العين إلخ : قال في الهمع : بخلاف غيره ؛ وهو المافق لظاهر كلام الناظم ، وقال الشاطبي : وكذا المضاعفين كاشتد وانهل ، فإن اللغات الثلاث تجري في ذلك أيضاً ، والأولى أن يقول : معل العين كما قال في الهمع ، ثم قال بخلاف غيره ولو اعتلن نحو اعتور . قوله : لذين : إبراز للمضاف إليه المنوي ، وزاد اللام لِئَلَّا يلزم تغيير المتن بحذف التنوين ولم يقل لهما ؛ لِئَلَّا يتوهّم عود الضمير إلى فَا باع وما ولته والعين .

قوله : خبر : أي لشبه المخصوص بالإضافة المنوية وذلك بتقدير مضاف أما في جانب المبتدأ والتقدير : وحكم شبه ذين ينجلبي ، أو في جانب الخبر والتقدير : وشبه ذين ينجلبي حكمه ؛

..... هو مَحْتَظٌ حُصُولٌ مَا لِفَاءٍ بَاعَ لِمَا وَلِيَتُهُ الْعَيْنُ فِيمَا ذُكِرَ فَيَجُوزُ فِيهِمَا كَسْرُ التَّاءِ وَالْقَافِ وَضَمْهُمَا وَالإِشَامُ عَلَى الْعَمَلِ السَّابِقِ ، وَيُلْفَظُ بِهِمْزَةِ الْوَاضِلِ عَلَى حَسْبِ الْلَّفْظِ بِهِمَا .

(وَقَابِلٌ) للنيابة (مِنْ ظَرْفٍ) بِأَنْ كَانَ مُتَصَرِّفًا مُخْتَصًّا أَوْ غَيْرَ مُخْتَصٌ لَكُنْ قُيَّدَ الْفِعْلِ بِعَمَولٍ آخَرَ (أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ) بِأَنْ كَانَ مُتَصَرِّفًا لِغَيْرِ التَّوْكِيدِ (أَوْ حَرْفٍ جَرِّ) مَعَ مَجْرُورِهِ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَلِّقًا بِمَحْذُوفٍ وَلَا عِلَّةً (بِيَابِيَةً) مِنَ الْفَاعِلِ

أي ينكشف ويظهر من بيان حكمهما وليس المراد أنه خبر عن ما ولما متعلق به كما توهם فإنه يأبه ما مر من جعل الشارح لما خبرا عنها ، وأنه لا معنى لأنجلاء ما لفا باع لما العين تليه إلخ ، ولم يجعل قوله : وشبه عطفا على ما قبله وينجلي نعائلا له كما قيل ؛ لأنه لا فائدة لتقييد شبه به بل يوهم خلاف المراد ؛ لأنه يوهم أن هناك شبھين منجلي وغير منجلي وليس مرادا ، وأيضا يلزم منه اللغو لأنه يكون المعنى حيثند : وشبھها الذي ينجلي حكمه من بيان حكمها ، ومعنى أنجلاء حكمها ثبوت ما لفا باع لما وليته العين فيه فيؤول حاصل الكلام إلى أن ما لفا باع ثابت لما العين تلي في اختار وانقاد وشبھهما الذي ثبت ما لفا باع لما وليته العين فيه .

قوله : هو محظ إلخ : المقصود من هذا الكلام : بيان فائدة جملة وشبه ينجلي وهو عائد إلى ينجلي ، أو خبر كما هو الظاهر ، ويحتمل أن يكون عائدا إلى جملة شبه ينجلي يعني أن قول الناظم وشبه ينجلي أو ينجلي باعتبار أنه خبر ، وممحظ الفائدة في الكلام هو الخبر محظ حصول ما لفا باع لما وليته العين في كل ثلاثة مעתلي العين إلخ ؛ فإنه لو لا هذا القول لأفاد كلام الناظم ثبوت هذا الحكم لاختار وانقاد دون شبھهما .

قوله : بِأَنْ كَانَ مُتَصَرِّفًا مُخْتَصًّا : غير المتصرف من الظروف والمصادر ما لزم النصب على الظرفية أو المصدرية كالأمثلة الآتية ، والمتصرف منها ما يفارقه ، والمختص من الظرف ما تخصص بنحو إضافة أو وصف ويقابل المبهم فهو لا يقبل النيابة لعدم الفائدة في نيابته ؛ لأن الفعل يدل على زمان ما ومكان ما ومثله المصدر المؤكد لأن الفعل يدل على حدث ما .

قوله : أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ : مراده به ما يشمل اسم المصدر كما يؤخذ من تمثيل الشارح فيما يأتي بسبحان ؟ قاله الصبان .

قوله : بِأَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَلِّقًا بِمَحْذُوفٍ : أي غير العامل في النائب ؛ لأنه يجوز حذفه لقرينة كحذف عامل الفاعل ، وهذا القيد معتبر في الظرف أيضا ولم يذكره فيه أيضا ؛ لأن حكمه حكم الجار وال مجرور من حيث التعلق فذكره مع الجار وال مجرور أجدر ، فإن تعلق بمحذوف كثاني مفعولي باب ظن إذا كان ظرفًا أو جازًا و مجرورًا امتنع نيابته لأنه معمول للمتعلق

(حرى) أي جديّر، نحو « سير يوم السبت » و « سير بزيد يوم » و « ضرب ضرب شديد »، ﴿ وَلَا سُقْطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾ ونقل أبو حيّان في الارشاف اتفاق البصريين والكوفيين على أن النائب هو المجرور، وأنّ الذي قاله المصنف من آنّهما معًا النائب، لم يقله أحد، وغير القابل لا ينوب نحو « إذا » و « عند » و « سبحان الله » و « معاذ الله »، و « ضرباً » في « ضربت ضرباً » و « فهم من تخصيصه النيابة بما ذكر، أنه لا يجوز نiability التمييز ولا المفعول له ولا المفعول معه

المذوف فيمتنع نيابته لعامل آخر وكونه معمولاً له ، ولم أر أحدًا اشترط هذا الشرط في نيابة المجرور ، ولا بد منه ليفيد امتناع نيابة ثاني مفعولي باب ظن وثالث مفاعيل باب أرى إذا كان مجرورًا بدون خلاف كما قال الشارح فيما سيأتي ناقلاً عن التسهيل ولم يكن جملة ولا ظرفًا والذي شرطوه في نيابة المجرور فيما رأينا : أن لا يكون علة ؛ لأنّه يكون حينئذ معمولاً له وسيأتي أنه لا ينوب ، وأن لا يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال كمد ومنذ فهما مختصان بجر الزمان ورب بالنكرات وحرف القسم بالقسم به وحرف الاستثناء بالمستثنى وحتى والكاف بالظاهر .

قوله : اتفاق البصريين والكوفيين إلخ : لعل مراده في ما اتفقا على نيابته وهو المجرور بالحرف الرائد ، قال في الهمع : أما المجرور فإن جر بحرف زائد فلا خلاف في إقامته وأنه في محل رفع نحو : أحد في قوله : ما ضرب من أحد ؟ فإن جر بغيره نحو : سير بزيد فكذا عند الجمهور ، وقال هشام : النائب ضمير مبهم ، وقال القراء : حرف الجر وجده وإن الحرف في موضع رفع ، وقال ابن درستويه والسهيلي والرندي : ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ؛ فعلى الأول الأصح والثالث لا يجوز تقديمها فلا يقال : بزيد سير ، وعلى الثاني والرابع يجوز اه ملخصاً .

قوله : وغير القابل لا ينوب : أما نحو ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾ والمفعول معه فالنائب ضمير مصدر مختص بلاع العهد والمعنى وحيل الحيلولة المعهودة ، أو مختص بالحال بجعل الظرف حالاً منه ويتعين هذا في المفعول معه ؛ إذ لا عهد فيه ويجري هذان الوجهان في كل ما استتر فيه ضمير مصدره أو غير مختص عند ابن درستويه ، أو النائب الظرف عند من أجاز نيابة الظرف غير المتصرف وهم الكوفيون والأخفش .

قوله : من تخصيصه النيابة إلخ : التخصيص مفهوم من السكتوت في معرض البيان .

قوله : لا يجوز نiability التمييز إلخ : في بعض النسخ زيادة الحال قبل التمييز ، والظاهر أنه من الناسخ ؛ لأن قوله : وصرح إلخ يقتضي وجود ثلاثة فقط وإن كان صحيحاً من حيث الفهم والحكم ووجه عدم جواز نيابتها أنها تقتضي سبق كلام تام فإن الحال والتمييز والمفعول معه يقتضيin سبق ذي الحال والمثير والصاحب والمفعول له بيان لعنة حدث وذلك لا يكون إلا بعد

وصرّح . بالأول في التسهيل وبالثاني في الارتفاع وبالثالث في اللباب .

(وَلَا يَنْبُوْ بِعَضُّ هذِي) الثلّاثة المتقدّمة (إِنْ وُجِدَ فِي الْكَفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ) كما لا يكون فاعلاً إذا وجد اسم ماضٍ . هذا مذهب سيبويه (وَ) ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه (قَدْ يَرِدُ) نيابةً غير المفعول به مع وجوده كقوله تعالى : لِيَجزِي قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » وقول الشاعر :

لَمْ يُعْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفِى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُو الْهَدِي
واختاره في التسهيل . (وِيَتَفَاقِي) من جمهور النحاة (قَدْ يَنْبُوْ) عن الفاعل ،

ثبت الحديث ببرهنه ، وقال أبو حيان : لأنها لا يتسع فيها بخلاف المصدر والظرف .
 قوله : في اللفظ : قال سم : احتراز عما لو وجد في المعنى بأن كان الفعل يطلبه لكنه حذف فينوب غيره .

قوله : مفعول به : ولو منصوباً بإسقاط الجار ولو اجتمع هو والمنصوب بنفس الفعل نحو : اخترت زيداً الرجال امتنع إنابته عند الجمهور وجوزها الفراء وواقة في التسهيل ؛ قال الصبان .
قوله : كما لا يكون فاعلاً إلخ : مقتضى هذا الكلام أنه يكون بعض هذه الثلاثة فاعلاً إذا لم يوجد اسم ماضٍ والمراد به ما عدتها وهو كذلك ؛ فقد يأتي الفاعل مجروراً بالحرف الزائد كما جاءني من أحد و **﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾** وكفافل فعل التعجب في أفعل به ؛ فإن المجرور في هذه الأمثلة مرفوع الحال فاعل كما أنه في سير بزيد مرفوع الحال نائب . نعم لا يصح وقوع الظرف والمصدر فاعلاً إلا مجازاً كجده وصام نهاره وهو لا يضر إذ لا شأن لنا في هذا الفن عن الحقيقة والمجاز وهذا يؤيد ما ذهب إليه السيد الصفوبي من أن إسناد الفعل المبني للمفعول للظرف والمصدر والمجرور حقيقة كإسناده للمفعول به ويرد ما ذهب إليه الدمامي وغيره من أنه مجاز عقلي وإلا فلا يبقى فرق بين الفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول في هذا الإسناد .

قوله : لم يعن بالعلياء إلا سيداً : آخره :

وَمَا شَفِى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُو الْهَدِي

لم يعن لازم للبناء للمفعول تقول : عنيت بحاجتك ، أصل الكلام : لم يعن الله بالمرتبة العليا أي لم يجعل الله أحداً يعتني بالعلياء إلا من له سيادة ، والغي الضلال .

قوله : واختاره في التسهيل : قوله هنا : قد يرد ؛ يشير إلى الاختيار .

قوله : من جمهور النحاة : دفع به ما يرد على قوله باتفاق من وجود الخلاف فيه ، وكذا

المَفْعُولُ الثانِي (مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا التِّبَاشَهُ أَمِنْ) نَحْوَ « كُسِيَ زِيدًا جُبَّةً » ، بِخِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يُؤْمِنَ الالتباس فَيُجَبَ أَنْ يَنْوَبَ الْأَوَّلَ نَحْوَ « أُغْطِي عَمْرُو بِشَرِّاً » ، وَحُكِيَّ عن بَعْضِهِمْ مَنْعِ إِقَامَةِ الثانِي مُطْلَقاً ، وَعَنْ بَعْضِ آخَرِ النَّصْرِ إِنْ كَانَ نَكَرَةً وَالْأَوَّلُ مَعْرِفَةً ، وَلَعْلَ المَصْنُوفُ لَمْ يَعْتَدْ بِهَذَا الْخِلَافِ وَقَدْ صَرَّحَ بِنَفْيِهِ فِي شَرْحِي التَّسْهِيلِ وَالْكَافِيَّةِ ، وَحَيْثُ أَجَازَ إِقَامَةِ الثانِي فَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِكُونِهِ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى .

(في بَابِ ظَلَّ وَأَرَى) الْمُتَعَدِّيَّ لِثَلَاثَةِ (الْمَنْعُ) مِنْ إِقَامَةِ الثانِي وَجُوبِ إِقَامَةِ الْأَوَّلِ (اسْتَهَرَ) عَنْ كَثِيرٍ مِنَ النُّحَا . قَالَ الْأَبْدِيُّ فِي شَرْحِ الْجَزُولِيَّةِ : لِأَنَّهُ مُبْتَدِأٌ

قوله الآتي ولعل المصنف إلخ وهو مبني على تسلیم أن يراد بالاتفاق ما هو المتادر منه من اتفاق الجميع ، والجواب الأول أوفق بالواقع والثاني أوفق بتصریحه بنفي الخلاف .

قوله : فيجب أن ينوب الأول : فإن قيل : هلا جاز نيابة الثاني ومنع من تقديميه ويكون ذلك رافعا للالتباس كما قيل بهله في ضرب عيسى موسى ؟ أجيبي بأنه هنا يمكن الاحتراز بالكلية بإقامة غير الثاني فلا يعدل عنه ؟ قاله سـ .

قوله : إن كان نكرة إلخ : قال في الهمج : لأن الرفع بالمعرفة أولى قياسا على باب كان .

قوله : لم يعتد بهذا الخلاف : لعله لضعف النقل كما أشار إليه بقوله : حکی ، ويحتمل أن يكون لضعف المقول .

قوله : فالْأَوَّلُ أُولَى : كما أشار بقد ؛ لأن كثرة الاستعمال تؤذن بالأولوية .

قوله : لِكُونِهِ فَاعِلًا : أي بالنسبة إلى المفعول الثاني .

قوله : وجوب إقامة الأول : أما جوازه فلأن سوق الكلام من قوله : وباتفاق قد ينوب الثاني إلخ يدل على أنه لا خلاف فيه ، وأما وجوبه فلتعمينه في باب ظن ، وأن الثاني من باب أرى أولى بالنيابة من الثالث فإذا امتنع نيابة الثاني فالثالث أولى بالامتناع ؛ فتعين الأول ودفع به وهم أن المشتهر بالنسبة لأرى جواز إقامة الأول أو الثالث .

قوله : عن كثیر : لأن شهرة القول تستلزم كثرة القائلين به .

قوله : قال الأبدى إلخ : بضم الهمزة وتشديد الباء ، وظاهر صنيع الشارح يقتضي أن هذا التعليل لوجوب إقامة الأول من كل من باب ظن وباب أرى وليس كذلك لأن الأول من باب أرى ليس مبتدأ بل هو زائد بالهمزة والمبتدأ هو الثاني ، ووجه وجوب إقامته كما قالوا أنه مفعول صريح واقع عليه الإعلام ، والآخران مبتدأ وخبر ليسا مفعولين حقيقة بل المفعول الشبه بينهما وأن الأول فاعل معنى لأنه عالم والأخيرين في معنى المفعول له على ما نقول . ولقد انزلق الحشى في توجيه كلام الشارح كما هو دأبه إلى مخالفه المنقول الذي أجمعـت عليه كتب الفن مجرد إصلاح جريان التعليل في كل من البـain فـحمل الأول والثـاني في بـab أرى

وهو أشباه بالفاعل ، فإن مرتبته قبل الثاني لأن مرتبة المبتدأ قبل الخبر ، ومرتبة المرفوع قبل المنسوب ، ففعلاً ذلك للمناسبة ، وخالف ابن عصفور وجماعة وتعتهم المصنف فقال : (ولا أرى منعا) من نيابة الثاني (إذا القصد ظهر) ولم يكن جملة ولا ظرفاً كما في التسهيل كقولك في جعل الله ليلة القدر خيراً من ألف شهر : جعل خيراً من ألف شهر ليلة القدر .

أما الثالث من باب أرى : ففي الارتساف : ادعى ابن هشام الاتفاق على منع

على ما هما مبتدأ وخبر ؛ لأنهما كانا موجودين قبل زيادة الهمزة ، وحمل الثالث على الأول الزائد بالهمزة فيالها من زلة ما أعظمها وكم لها من أخوات منها في هذا الباب ما حمل عليه قول الشارح المار هو محظ حصول ما لفأ باع إلخ ومنها ما وجه به قوله : كما لا يكون فاعلاً إذا وجد اسم ممحض .

قوله : فإن مرتبته : أي المفعول الأول .

قوله : ولم يكن جملة ولا ظرفاً : والمراد به ما يعم المجرور وهذا القيد منصرف لثاني ظن ؛ لأنه الذي يتصور وقوعه جملة أو ظرفاً فإذا كان أحدهما امتنع نيابته ؛ لأن الجملة يمتنع إنابتها إلا في باب القول كما لا تكون فاعلاً على الأصح فيهما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأُوا أَلَيْكُمْ لِيَسْجُنُنَّهُ ﴾ الفاعل ضمير البداء المفهوم من بدا أو ضمير السجن المفهوم من الفعل كذا في الهمع ، وامتناع نيابته إذا كان ظرفاً ؛ لأنه حينئذ متعلق بمحذوف ومعمول له فيمتنع أن يكون معمولاً لعامل آخر ونائباً له وليس امتناع نيابته مبنياً على امتناع نيابة الظرف إذا وجد اسم ممحض كما توهם ؛ لأن الكلام في مذهب المصنف وهو جائز عنده فكان على الشارح حينئذ أن لا يأتي بقوله : ولا ظرفاً بل مبني على أن الشرط في نيابة الظرف والجار والمجرور أن لا يكون متعلقاً بمحذوف كما تقدم الكلام عليه آنفًا .

قوله : وأما الثالث من باب أرى : صنيعه يقتضي أن الناظم لم يتعرض له كما قال في التوضيح ، وفي التصرير : أنه قد تعرض له التزاماً وذلك لأن الثالث في باب أعلم هو الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني أهـ ؛ ومقتضاه : أن يكون مذهب الناظم جواز إقامة الثالث وهو يحتاج إلى الإثبات ، وفي الهمع والتصرير والأشموني : أن جوازه مقتضى كلام التسهيل ، وفي التصرير ألزم ابن الحاجب من قال بإقامة الثاني أن يقول بإقامة الثالث إذ لا فرق بينهما قال الشاطبي : وهو إلزام صحيح .

قوله : ادعى ابن هشام : الحضراوي لا الأننصاري ؛ لأنه متأخر عن أبي حيان ؛ أما الأننصاري فقد جزم بجوازه في الجامع كما في الهمع .

إقامته ، وليس كذلك ؛ ففي « المخترع » جوازه عن بعضهم ، وكما لا يكون للفعل إلا فاعلٌ واحدٌ كذلك لا ينوب عن الفاعل إلا شيء واحدٌ .

(وما سوى النائب) عنه (مما علقا بالرافع) أي رافع النائب وهو الفعل واسم المفعول والمصدر على ظاهر قوله (النصب له محققاً) لفظاً إن لم يكن جاراً وممجزوا نحو « ضرب زيد يوم الجمعة أمامك ضرباً شديداً » ومحلاً إن يكتُن نحو ﴿ فإذا تُنْجَحَ في الصُّورِ نَفْخَةٌ وَجَهَةٌ ﴾ .

قوله : جوازه عن بعضهم : بشرط أن لا يلبس نحو : أعلم زيداً كبشك سمين ؟ كذا في الهمع .

قوله : كما لا يكون للفعل إلخ : أشار بهذا إلى أن المراد بقول الناظم : مما سوى النائب إلخ الإشارة إلى أنه لا يكون للفعل إلا نائب واحد ولا فنصب ما عدا النائب ظاهر غني عن البيان .

قوله : وما سوى النائب : أي وتوابعه .

قوله : أي رافع النائب : لأنه المعهود ودفع به ما يوهنه كلام الناظم من نصب الفاعل .

قوله : والمصدر : نقل الصبان عن شرح الجامع أن الأصح جواز ارتفاع النائب بالمصدر المبني للمجهول المؤول بأن الفعل المبني للمجهول ؛ حيث لا ليس كعجبت من أكل الطعام بتناولين أكل ورفع الطعام بخلاف الملبس كعجبت من ضرب عمرو ، وعلى جواز ذلك يجوز أيضاً إضافة المصدر لنائب فاعله فيكون في محل رفع كما يجوز جعل ما أضيف إليه المصدر في محل نصب على المفعولية والفاعل حذف من غير نيابة شيء عنه ويتبع هذا الأخير على المنع .

قوله : لفظاً : المراد به توصل العامل إلى المتعلق بنفسه وإن كان مبنياً أو تقديرياً ، وبالجمل توصله إليه بواسطة حرف الجر ، كما قالوا بمثل ذلك في قول الناظم الآتي بنصب لفظه أو محل ومقابلة لفظاً بمحلاً ظاهرة في إرادة ذلك فافهم ؛ قاله الروداني .

هذا باب اشتغال العامل عن المعمول

وهو أن يَتَقدَّمَ اسمُهُ ويتَأَخِّرُ فِعْلُهُ أو شِبَهُهُ قد عَمِلَ في ضميره أو سببه لو لا ذلك لَعَمِلَ فيه أو في مَوْضِعِهِ .

اشتغال العامل عن المعمول

قوله : قد عمل في ضمير : قال في الهمع : الاشتغال في الرفع كالنصب فيجب الابداء في : زيد قام خلافاً لابن عريف حيث جوز في الفاعلية بإضمار فعل ، وتحب الفاعلية في إن زيد قام ، وترجح في : أزيد قام ، ويستويان في : أزيد قام وعمرو قعد اه وهو خارج عن هذا التعريف وسائر التعاريف التي تذكر للاشتغال لأنها مخصصة بالنصب لما سيأتي عن المصنف أن الباب لبيان المتصوب منه ، والإطباقيم على إدخال قيد لواه لعمل فيه تعاريفهم ، وإدخال كثير منهم قيد النصب فيها ، ولأن من ذكر الاشتغال عن الرفع ذكره في خاتمة الباب ، وشببه بالاشتغال عن النصب وأجرى عليه أحکامه ، على أن كثيراً منهم لم يسمه اشتغالاً واقتصر على تبيين الأحكام ، ومن سماه إنما سماه مجازاً ؛ لكونه على صورته ولا فعنوان الاشتغال يقتضي العمل في الاسم السابق لولا المانع المذكور ، ومن ثمة قال في متن الهمع الاشتغال في الرفع ، ولم يقل عن الرفع ؛ لأنه لا اشتغال عن الرفع ، فالمراد بالعمل في قول الشارح : قد عمل عمل النصب لا مطلق العمل .

قوله : أو سببه : أي سبب الاسم المتقدم ، والمراد به : ملابسه وهو المضاف إلى ضميره ولو بواسطة والموصول بالصلة المشتملة عليه نحو : زيد ضربت أخيه وهند أكرمت الذي يحبها ، ويسمى سبباً لأنه لتلبسه بضميره سبب لذكره .

قوله : لعمل فيه : أي هو نفسه لا هو أو مناسبه فنحو : زيد ضربت أخيه لولا عمله في أخيه لنصب زيد ، ونحو : زيد مررت به لولا عمله في الجرور لعمل في زيد بواسطة الجار بأن يقال : بزيد مررت ، وتقدير المناسب إنما هو بعد عمله في الضمير أو السبب ، ويخرج بهذا القيد - كما سيأتي - واجب الرفع وكذا سائر الصور التي يتبع فيها عمل العامل فيما قبله كما سيأتي .

قوله : أو في موضعه : الظاهر أنه فيما إذا كان الاسم المتقدم مبنياً أو مجروراً نحو : هذا ضربته ، وبزيد مررت به ، ويحتمل أن يكون المراد بالعمل فيه ما إذا كان بدون واسطة ، وبالعمل في موضعه ما إذا كان بواسطة وهذا أوفق بقول الناظم : بنصب لفظه أو المحل ، وأنه الشارح بهذا الحد ولم يكتف بقول المصنف أن مضمر إلخ ؛ لأنه ليس على صورة الحد وأنه غير جامع لعدم ذكر شبه الفعل والسبب فيه ، وأما قيد لواه لعمل فيه فقد أشار إليه بشغل .

(إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فَعَلًا) مَفْعُولٌ بِقُولِهِ : (شَغَلٌ) أَيْ ذَلِكَ الْمُضْمَرُ (عَنْهُ)
أَيْ عَنِ الْاسْمِ السَّابِقِ (بِنَصْبِ لَفْظِهِ) أَيْ لَفْظُ ذَلِكَ الْمُضْمَرِ (أَوِ الْمُحَلِّ) أَيْ مَحْلُّهُ
(فَالسَّابِقُ) اِرْفَعُهُ عَلَى الْابْتِدَاءِ أَوْ (إِنْصِبَهُ) وَ اِخْتَلَفَ فِي نَاصِبِهِ ؛ فَالجُمْهُورُ
وَتَبَعَّهُمُ الْمُصْنَفُ عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ (يُفْعَلُ أَصْبِرَا حَتَّمَا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَهَا) لَفْظًا أَوْ مَعْنَى

قوله : اسم : قال الصبان : المبادر منه الاسم الواحد ؛ لأنَّ نكرة في سياق الإثبات فيه تنبيه
على أن شرط المشغول عنه أن يكون اسمًا واحدًا فلا يجوز أن يقال : زيدًا درهما أعطيته إيه ؟
لأنَّه لم يسمع خلافاً للأخفش والمراد به أصالة بدون اتباع فلا يرد : زيد وعمرو وبكر ضربتهم .
قوله : سابق : بخلاف ما لو تأخر عن الضمير نحو : ضربته زيدًا على الإبدال أو زيد على
الابتداء فليس من الباب .

قوله : فعَلًا : ومثله شبهه كما سيأتي في قوله وسو في ذا الباب إلخ .
قوله : أَيْ ذَلِكَ الْمُضْمَرُ : وَكَذَا مَلَابِسَهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي قُولِهِ : وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ إِلَيْهِ وَقُولِهِ :
وَعَلْقَةٌ حَاصِلَةٌ تَبَاعِي إِلَيْهِ .

قوله أَيْ لَفْظُ ذَلِكَ الْمُضْمَرِ : أَرْجَعَ بَعْضَ الشَّرَاحِ الْمُضْمَرَ إِلَى الْاسْمِ السَّابِقِ فَالبَاءُ بِمَعْنَى عَنِ وَالْجَارِ
وَالْمَجْرُورِ بَدْلِ اِشْتِمَالِ مِنْ عَنِهِ وَخَالِفُهُمُ الشَّارِحُ فَأَرْجَعَهُ إِلَى الْمُضْمَرِ فَالبَاءُ لِلصَّبَبِيَّةِ مُتَعَلِّمَةٌ بِشَغْلٍ ؟
وَذَلِكُ لِأَنَّ مَقَابِلَةَ الْلَّفْظِ بِالْمُحَلِّ فَقَطْ ظَاهِرَةٌ فِيهِ وَإِلَّا لِذِكْرِ التَّقْدِيرِ أَيْضًا ، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ بِقَاءُ الْبَاءِ عَلَى
مَعْنَاهَا ، وَلِأَنَّهُ يَكُونُ قُولَهُ : بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمُحَلِّ حِينَئِذٍ بِيَانًا لِلْعَمَلِ الْمُوجُودِ وَهُوَ أَوَّلِي بِالْبَيَانِ مِنَ
الْعَمَلِ الْمُفْرُوضِ وَلَا يَرِدُ عَلَى هَذَا - كَمَا قَالَ سَمْ - أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ قُولَهُ الْآتِيُّ :

وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ بِحُرْفِ جَرِ

تَكْرَارًا لِأَنَّهُ تَعْمِيمٌ بَعْدِ تَحْصِيصٍ لِأَنَّ فَصْلَ الْمَشْغُولِ إِمَامًا مِنْ ضَمِيرِ الْاسْمِ السَّابِقِ وَهُوَ مَا هُنَا
أَوْ مِنْ سَبِيهِ كَزِيدٌ مَرَرَتْ بِغَلَامِهِ فَلَا تَكْرَارٌ .

قوله : أَيْ مَحْلُهُ : أَشَارَ إِلَى أَنَّ أَلْ عَوْضَ عَنِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ كَمَا هُوَ مَذَهَبُ الْكُوفَيْنِ .

قوله : اِرْفَعُهُ : كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَؤْخُرَهُ عَنِ النَّصْبِ ؛ لِأَنَّ النَّصْبَ أَصْبَقَ بِالْبَابِ ؛ لِأَنَّ أَقْسَامَهُ
كُلُّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْبَابِ بِخَلْفِ الرُّفْعِ بَلْ الْبَابُ لِبَيَانِ الْمَنْصُوبِ مِنْهُ وَلِذَلِكَ خَصْبُهُ الْمُصْنَفُ بِالذِّكْرِ
هُنَا وَلِلتَّنْصِيصِ عَلَى النَّاصِبِ الْمُخْتَلِفِ فِيهِ ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَوْ أَخْرَهَ لِكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ قَبْلِ قُولِهِ
وَاعْلَمُ فِي طَوْلِ الْفَصْلِ بَيْنِ الْمُتَعَاطِفَيْنِ فَلَذَا قَدَمَهُ .

قوله : أَوْ مَعْنَى : الْمَرَادُ بِهِ أَنْ يَدْلِلَ الْمَظَهَرَ وَضَعْفًا أَوْ لَزُومًا عَرْفًا عَلَى مَعْنَى الْمَقْدَرِ ؛ فَالْأَوَّلُ
نَحْوُ : زَيْدًا مَرَرَتْ بِهِ أَيْ جَاؤَتْ ، وَالثَّانِي نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبَتْ أَخَاهُ أَيْ أَهْنَتْ ، وَزَيْدًا حَبَسَتْ
عَلَيْهِ أَيْ لَابَسَتْ .

وَقِيلَ بِالْفَعْلِ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ . ثُمَّ اخْتَلَفَ ؛ فَقِيلَ : إِنَّهُ عَامِلٌ فِي الضَّمِيرِ وَفِي الْإِسْمِ مَعًا ، وَقِيلَ : فِي الظَّاهِرِ وَالضَّمِيرِ مُلْغَى .

واعلم أن هذا الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره على خمسة أقسام :

لازِمُ النَّصْبِ ، وَلازِمُ الرَّفْعِ ، وَرَاجِحُ النَّصْبِ عَلَى الرَّفْعِ ، وَمُشَتَّوٌ فِيهِ الْأُمْرَانِ ، وَرَاجِحُ الرَّفْعِ عَلَى النَّصْبِ . هَكُذا ذَكَرَهُ النَّحْوِيُونَ وَتَبَعَهُمُ الْمَصْنُوفُ ، فَشَرَعَ فِي يَبْيَانِهَا بِقُولِهِ : (وَالنَّصْبُ) لِلْإِسْمِ السَّابِقِ (حَتَّمْ إِنْ تَلَى السَّابِقَ) بِالرَّفْعِ ، أَيْ وَقَعَ بَعْدَ (مَا يَخْتَصُ بِالْفَعْلِ كَيْاً وَحِيقَّيْمَا) نَحْوَ « إِنْ زِيدًا لَقَيْتُهُ فَأَكْرِمْهُ » وَ « حِيقَّيْمَا عَمْرًا تَلْقَاهُ فَأَهِنْهُ » وَكَذَا إِنْ تَلَى اسْتِفَهَامًا غَيْرَ الْهَمْزَةِ كَـ « أَيْنَ بَكَرُوا فَارْفَتُهُ » وَ « هَلْ عَمْرًا حَدَّتُهُ » وَسَيَّاْتِي حُكْمُ التَّالِي لِلْهَمْزَةِ (وَإِنْ تَلَى السَّابِقَ) أَيْ وَقَعَ بَعْدَ (مَا يَالْيَتِيدَا يَخْتَصُ) كَإِذَا الْفُجَائِيَّةِ (فَالرَّفْعُ) لِلْإِسْمِ عَلَى الْابْتِدَاءِ (التَّرْمِمُ أَبْدَا) نَحْوَ « خَرَجْتُ إِذَا زِيدَ لَقَيْتُهُ » لِأَنَّ إِذَا لَا يَلِيهَا إِلَّا مُبْتَدِأ نَحْوَ (إِذَا هَيْ بَيْضَاءُ) ، أَوْ خَبَّرْتُ نَحْوَ (إِذَا لَهُمْ مَكْرُرٌ فِي إِيمَانِنَا) ، وَلَا يَلِيهَا فَعْلٌ ؛ وَلِذَلِكَ قُدْرَ مُتَعَلَّقُ الْخَبَرِ بَعْدَهَا اسْمًا كَمَا تَقْدَمَ ، وَذِكْرُهُ لِهَذَا الْقِسْمِ إِفَادَةً لِتَكْمِيلِ الْقِسْمَةِ وَإِنْ كَانَ لِيْسَ مِنَ الْبَابِ لِعَدَمِ صَدَقِ ضَابِطَةِ الْبَابِ عَلَيْهِ لِمَا تَقْدَمَ فِيهِ مِنْ قَوْلِنَا : لَوْلَا ذَلِكَ الضَّمِيرُ

قوله : الواقع بعده فعل : لم يقل بذلك المشغول عنه ؛ لأن بعض الأقسام ليست منه .

قوله : هَكُذا ذَكَرَهُ النَّحْوِيُونَ : أَيْ ذَكَرُوا الْإِسْمِ الْوَاقِعَ بِأَقْسَامِهِ الْخَمْسَةِ فَيَكُونُ قُولُهُ : وَتَبَعَهُمُ الْمَصْنُوفُ اعْتِذَارًا عَنْ ذَكْرِ وَاجْبِ الرَّفْعِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْبَابِ وَلَيْسَ الْمَرَادُ أَنْهُمْ ذَكَرُوهُ بِهَذَا التَّرْتِيبِ ، وَقُولُهُ : وَتَبَعَهُمُ الْمَصْنُوفُ اعْتِذَارًا عَنْ دُمُّ تَأْخِيرِهِ وَاجْبِ الرَّفْعِ ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ كَابِنُ الْحَاجِبِ خَالِفُ هَذَا التَّرْتِيبِ ، وَلِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَى التَّرْتِيبِ سَيَّاْتِي ، وَلِأَنَّهُ كَانَ عَلَى الشَّارِحِ حِيشَنْدَ أَنْ يَقُولَ بَدْلَ قُولِهِ فَشَرَعَ فِي يَبْيَانِهَا : فَذَكَرَهَا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ .

قوله : لِتَكْمِيلِ الْقِسْمَةِ : السَّابِقَةُ فِي قُولِهِ : وَاعْلَمُ إِلَيْهِ الْتِي هِيَ قِسْمَةُ مَا هُوَ مِنْ مَظَانِ الْبَابِ .

قوله : كَانَ وَحِيقَّيْمَا : وَكَذَا سَائِرُ أَدْوَاتِ الشَّرْطِ وَأَدْوَاتِ التَّحْضِيْضِ ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقْعُدُ الْاِشْتِغَالُ بَعْدَهَا إِلَّا فِي الشِّعْرِ ، وَأَمَّا فِي النَّثْرِ فَلَا يَلِيهَا إِلَّا فَعْلُ الْصَّرِيحِ إِلَّا إِذَا كَانَ أَدْوَاتِ الشَّرْطِ إِذَا أَوْ أَمَا مُطْلَقًا ، أَوْ إِنْ وَالْفَعْلُ ماضٌ فَيَقْعُدُ فِي النَّثْرِ فَتَسْوِيَةُ النَّاظِمِ بَيْنَ إِنْ وَحِيقَّيْمَا فِي مُطْلَقِ الْاِخْتِصَاصِ .

قوله : إِنْ تَلَى اسْتِفَهَامًا : فَإِنْ أَدْوَاتِهِ غَيْرُ الْهَمْزَةِ تَخْتَصُ بِالْفَعْلِ إِذَا رَأَتْهُ فِي حِيزِهَا بِخَلْفِ مَا إِذَا لَمْ تَرِهِ نَحْوَ « أَيْنَ زِيدَ ؟ » .

قوله : لِعَدَمِ صَدَقِ الضَّابِطِ عَلَيْهِ : وَمُثْلُهُ فِي التَّوْضِيْحِ ، وَقَالَ الصَّبَانُ : الْمَتَجَهُ مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُ

لَعِمَلَ فِي الْاسْمِ السَّابِقِ ، وَلَا يَصِحُّ هَذَا هُنَا لِمَا تَقْدَمَ مِنْ أَنْ إِذَا لَا يَلِيهَا فَعَلَ .
 (كَذَا) يَجْبُ الرَّفْعُ . (إِذَا الفِعْلُ تَلَا) أَيْ وَقَعَ بَعْدَ (ما) لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ وَهُوَ
 الَّذِي (لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ) أَيْ قَبْلَهُ (مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وَجْدٌ) كَالْاسْتِفَاهَمِ وَمَا التَّافِيَةِ
 وَأَدْوَاتِ الشَّرْطِ نَحْوَ « زَيْدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ » وَ « خَالِدٌ مَا صَحِبْتُهُ » وَ « عَبْدُ اللَّهِ إِنْ
 أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمْكَ » .

(وَاخْتَيَرْ نَصْبَتْ) لِلْاسْمِ السَّابِقِ إِذَا وَقَعَ (قَبْلَ فِعْلِ ذِي طَلْبٍ) كَالْأُمْرِ وَالْتَّهْيِي
 وَالدُّعَاءِ نَحْوَ « زَيْدًا اضْرِبْهُ » وَ « عَمْرًا لَا تُهْنِهُ » وَ « خَالِدًا اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ » وَ « يُشَرِّا
 اللَّهُمَّ لَا تُعَذِّبْنِي » وَاخْتَرَزَ بِقُولِهِ : فَعَلَّ عن اسْمِ الْفِعْلِ نَحْوَ « زَيْدٌ دَرَاكِهِ » فَيَجْبُ
 الرَّفْعُ ، وَكَذَا إِذَا كَانَ فَعَلَ أَمْرٌ يُرَادُ بِهِ الْعُمُومُ نَحْوَ **﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾**

كلام الناظم من عده منه ؛ لأن العامل صالح للعمل في الاسم السابق لذاته والمنع من عمله
 لعارض كما تقدم عن سمه ويرده ما سيأتي عن الناظم من أن الباب لبيان المتصوب فكيف
 بعد الذي يمتنع النصب فيه منه ؟ .

قوله : بعد : ظرف لوجد .

قوله : وأدوات الشرط : ومثلها أدوات التحضيض والعرض والاستثناء ولام الابتداء وكم
 الخبرية والحرروف الناسخة والموصول والموصوف .

قوله : من اسم الفعل : أي يعني الأمر واسم الفعل لا يعمل فيما قبله .

قوله : مرادًا به العموم : لعموم الاسم السابق فيشبه الاسم السابق الشرط لما فيه من العموم والإبهام
 والسببية لما بعده ، ويقوم مقام أداة الشرط و فعله ، ويقوم فعل الأمر مقام الجواب ، ولذا دخلت عليه
 الفاء ، والجواب لا يعمل في فعل الشرط فكذا لا يعمل ما أشبهه فيما قام مقام فعل الشرط ، وجعل ابن
 التسيد وابن باشاذ ما قبل فعل الأمر المراد به العموم من مختار الرفع لتشبيه بالشرط والشرط في نحو :
 من جاءك أكرمه مختار الرفع ، وقال سيبويه : إن التقدير مما يتلى عليكم حكم الزانية والزناني ثم
 استئنف الحكم بجملة فاجلدوا ف تكون الآية جملتين ، ولا يستقيم عمل ما في جملة فيما في حيز
 جملة أخرى ، وقال المبرد : الفاء يعني الشرط على ما مر في قول ابن الحاجب إلا أنه اعتبر العموم
 مفيداً معنى الشرط والمبرد اعتبر الفاء هذا ، قال في الهمع : ومن مرجحات النصب أن يوهם الرفع
 وصفاً مخللاً فيخلص بالنصب من إبهام غير الصواب نحو **﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدْرٍ﴾** إذ رفع كل
 يوهם كون خلقناه صفة مخصصة فلا يدل على عموم خلق الأشياء بقدر .

قوله : فاختيار الرفع نحو : أنت زيد تضرره ؛ لأن الاستفهام حينئذ عن الضمير رفت ما
 بعده أو نصبت فيتراجع الرفع ؛ لأنه خال عن التقدير ، فإن فصل بظرف أو جار و مجرور

أَيْدِيهِمَا قاله ابن الحاجب .

(و) اختير نصيحة أيضا إذا وقع (بعد ما إيلاؤه الفعل غالب) كهمزة الاستفهام ، نحو **أَبْشِرَا مِنَا وَجِدَا نَتَّبِعُهُ** ما لم يفصل بينها وبينه بغير ظرف ، فالمختار الرفع ، وكما ولا وإن النافيات نحو « ما زيدا رأيته » قال في شرح الكافية : وحيث مجردة من ما نحو « حيث زيدا تلقاه فأكرمه » لأنها تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب إلا فعل .

(و) اختير نصيحة أيضا إذا وقع (بعد) حرف (عاطف) له (بلا فصل على معمول فعل) مستتر (مُسْتَقْرِرٌ أَوْلًا) نحو « ضربت زيدا وعمرًا أكرمته » . قال في شرح الكافية : لما فيه من عطف جملة فعلية على مثلها وتشاكل الجملتين المقطوعتين أولى من تخالفهما - انتهى . وحيث فالعطف ليس على المعمول كما ذكره هنا ، ولو قال : « تلى » بدل « على » لتحقق منه . وخرج بقوله : « بلا فصل » ما إذا فصل بين العاطف والاسم ، فالمختار الرفع نحو « قام زيد وأمًا عمرًا فأكرمه » و [خرج] بقولي متصرف : أفعال التعبير والمدح والذم ؛ فإنه لا تأثير

ترجم النصب نحو أكل يوم زيدا تضربه ؛ لأن الفصل بهما كلا فصل .

قوله : مستتر أولا : صفة فعل احتزز به عما يأتي في البيت التالي وهو الخبر به عن اسم .

قوله : نحو ضربت زيدا وعمرًا أكرمه : وكذا : قام زيد وعمرًا أكرمه ، وانظر ما حكم عكسه وهو : عمرًا أكرمه وضربت زيدا ، ففي المغني ترجيح النصب للمشكلة ، وقيل : إن الذي استقر عليه رأي ابن هشام ترجيح الرفع لعدم تقدم مرجع النصب فتأتي الفعلية بعد استقرار ضعف النصب ولو قيل بتساوي الرفع والنصب لكان له وجه فتدبر ، أفاده الصبان . قوله : وتشاكل الجملتين إلخ : ولم يعارضه أن الأصل عدم التقدير لضعفه بكثرة الحذف في العربية وقلة تخالف المتعاطفين جدا حتى قيل بقبحه .

قوله : فالعطف ليس على المعمول : وأجيب بأن الكلام على تقدير مضاد أي على جملة معمول فعل .

قوله : فالمختار الرفع : أي من حيث العطف ، وقد يترجم النصب كأن يقع الاسم قبل فعل ذي طلب كأكرم زيدا وأمًا عمرًا فأنه ، واختيار الرفع ؛ لأن الكلام بعد إما مستأنف مقطوع عما قبله فلا يكون بعد عاطف ، وفائدة قوله : بلا فصل ؟ دفع توهم أن المراد عاطف ولو صورة وإسناد الإخراج إليه ؛ لأنه أصرح فيه ، ولأن الإتيان به إنما هو لأجله .

للعطف عليها كما قال المصنف في نكتة على مقدمة ابن الحاجب .

(وإن تلا) الاسم (المعطوف فعلاً) متصرفاً (مخبراً به عن اسم) أولاً مبتدأ نحو « هند أكرمتها وزيد ضربته عندها » (فاعطفنْ مُخَيّراً) بين الرفع على الابداء والخبر ، والنصب عطفاً على جملة أكرمتها ، وستمي الجملة الأولى من هذا المثال ذات وجهين ؛ لأنها اسمية بالنظر إلى أولها و فعلية بالنظر إلى آخرها .

وهذا المثال أصبح كما قال الأبدى في شرح الحزوينة من تمثيلهم بـ « زيد قام وعمراً كلمته » لبطلان العطف فيه لعدم ضمير في المغطوفة يربطها بمبتدأ المعطوف عليها ؛ إذ المعطوف بالواو يشترك مع المعطوف عليه في معناه

قوله : وإن تلا المعطوف : أي غير المفصل ياماً كما مر .

قوله : فعلاً : أي جملة فعلية لقوله : مخبراً به عن اسم ، ومثله الوصف الناصب للمفعول نحو : هذا ضارب زيداً وعمراً أكرمه في داره وهذا ضارب زيداً وعمرو يكرمه هو برفع عمرو ونصبه على السواء بخلاف مالم ينصبه فالرفع أرجح نحو : هذا قائم الأب ، وعمرو يكرمه هو .

قوله : متصرفاً : بخلاف غيره نحو : ما أحسن زيداً وعمراً أكرمه ، وزيد نعم الرجل وبكر أهنته عنده ؛ فلا يجوز العطف في المثال الأول لا على الصغرى لأن ما لا يليها إلا أفعل ، ولا على الكبرى على الأصح من امتناع عطف الإخبار على الإنشاء وعكسه إلا إذا كان عطف قصة على قصة أو كان المعطوف عليه له محل من الإعراب ، ويجوز العطف في الثاني على الصغرى ؛ لأنها لها محل إلا أنه لا أثر له ؛ لأنها تكون فعلها جامداً بمنزلة الاسمية .

قوله : على الابداء والخبر : لم يقل عطفاً على الجملة الكبرى ؛ لأن المرجع للرفع في هذه المادة المعارض لرجوع النصب فيها هو السلامه من الحذف الذي يكون بالرفع على الابداء والخبر لا العطف على الجملة الكبرى ؛ فإنه لو لا السلامه من الحذف في الرفع لترجمة النصب بقرب المعطوف عليه .

قوله : والنصب عطفاً إلخ : ويعارض سلامه الرفع من الحذف ترتيب النصب على أقرب المشاكلين .

قوله : وهذا المثال أصح : لصحته على جميع الأقوال في المسألة ؛ فإن الأصح الذي عليه الجمهور : اشتراط صحة المسألة بوجود العائد في الجملة المعطوفة بغير الفاء فإن كان العطف بالفاء لم يشترط العائد ؛ لحصول الربط بما في الفاء من معنى السبيبية ، وقيل : يجوز الخلو مطلقاً وهو ما يقتضيه إطلاق الناظم ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل الواو كالفاء .

قوله : إذ المعطوف بالواو : خصه بالذكر ؛ لأن المثال منه ، ولما علم أن الأصح أنه لا يشترط

..... فَيُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي هَذَا الْمِثَال خَبِيرًا عَنْهُ وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِالرَّابِطَةِ وَقَدْ فُقدَ - انتهى ، وَلَعْلَهُ يُعْتَفُرُ فِي التَّوَابِعِ مَا لَا يُعْتَفُرُ فِي غَيْرِهَا .

(والرُّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَرَجَحُ) لِغَدَمِ مُوجِبِ النَّصْبِ وَمُرجِحِهِ وَمُوجِبِ الرَّفْعِ وَمُسْتَشَوِي الْأَمْرَيْنِ ، وَغَدَمِ التَّقْدِيرِ أَوْلَى مِنْهُ نَحْوَ « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ » وَمَنَعَ بِعَضَهُمُ النَّصْبَ وَرَدَّ بِقُولِهِ تَعَالَى : ﴿ جَنَّتُ عَدَنَ يَدْخُلُونَهَا ﴾ « فَمَا أَبْيَحَ لَكَ (أَفْعَلْ وَدَعْ) أَيْ أُثْرَكَ (مَا لَمْ يَبْيَحْ) لَكَ ، وَتَقْدِيمُهُ وَاجِبُ النَّصْبِ ، ثُمَّ مُخْتَارَهُ ، ثُمَّ جَائِزَهُ عَلَى السَّوَاءِ ، ثُمَّ مَرْجُوحَهُ أَحْسَنَ كَمَا قَالَ مِنْ صُنْعِ ابْنِ الْحَاجِبِ ؛ لِأَنَّ الْبَابَ لِبِيَانِ الْمَصْبُوبِ مِنْهُ - انتهى ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَرَا وَاجِبُ الرَّفْعِ عَنْهَا لِمَا ذُكِرَ .

وجود العائد في المعطوف بالفاء ، وليشير قوله : يشترك مع المعطوف عليه في معناه إلى الرد على من سوى الواو بالفاء ؛ وذلك لأن المعطوف بالواو يشترك مع المعطوف عليه في معناه ولا يفيد زيادة عليه مثل السبيبة التي تجعل المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة الجملة الواحدة فيكتفى فيما بعيد واحد بخلاف الفاء فإنها تفيدها .

قوله : فيلزم أن يكون إلخ : أي إذا كان المعطوف بالواو مشتركاً مع المعطوف عليه في معناه فيلزم أن يكون في هذا المثال خبراً عنه ؛ أي خبراً مستقلأً بخلاف المعطوف بالفاء فإنه مع المعطوف عليه بمنزلة الخبر الواحد .

قوله : ولعله يغتفر إلخ : توجيه لما يفيده التعبير بالأصح من صحة مثالهم مع خلوه من العائد مع أن الدليل يقتضي امتناعه بأنه قد أجازه البعض ووجهه أنه يغتفر إلخ .

قوله : فَمَا أَبْيَحَ أَفْعَلَ إلخ : فائدته دفع توهם أن ما خالف المختار من الوجه السابقة لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على السماع نقله سُمْعَ الشاطئي .

قوله : ثُمَّ مَرْجُوحَهُ : لَمْ يَقُلْ ثُمَّ راجِعُ الرَّفْعِ ؛ لِأَنَّ الْبَابَ كَمَا قَالَ : لِبِيَانِ الْمَصْبُوبِ مِنْهُ فَكُونَهُ مِنَ الْبَابِ وَذَكْرُهُ فِيهِ مِنْ حِيثِ جُوازِ النَّصْبِ لَا مِنْ حِيثِ رِجْحَانِ الرَّفْعِ .

قوله : مِنْ صُنْعِ ابْنِ الْحَاجِبِ : حِيثُ قَدِمَ مُخْتَارُ الرَّفْعِ ثُمَّ مُخْتَارُ النَّصْبِ ثُمَّ الْمُتَسَاوِي فِيهِ الْأَمْرَانِ ثُمَّ وَاجِبُ النَّصْبِ ثُمَّ وَاجِبُ الرَّفْعِ .

قوله : وَكَانَ يَنْبَغِي إلخ : وَأَقُولُ : قَدْمَهُ لِتُوقُّفِ مَعْرِفَةِ راجِعِ الرَّفْعِ عَلَى مَعْرِفَتِهِ وَإِذَا قَدِمَ فَالْأُولَى رِعَايَةً تَنَاسُبِ مَجاوِرَةِ الْوَاجِبِينَ مَعَ أَنَّ لَكُونَهُ لَيْسَ مِنَ الْبَابِ فِي شَيْءٍ لَا يَخْتَلُ بِهِ تَرْتِيبُ مَا هُوَ مِنَ الْبَابِ فَالْأُولَى بِهِ ذَكْرٌ مَعَ مَا يَنْسَبُهُ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا قَرْنَ مُخْتَارُ الرَّفْعِ بِمُخْتَارِ النَّصْبِ ؛ لِأَنَّ مَعْرِفَتَهُ مَوْقُوفَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ الْمَوْاضِعِ الْأَرْبَعَةِ الْبَاقِيَّةِ ، وَلِأَنَّ فِيهِ تَفْوِيتًا لِلتَّرْتِيبِ الْأَحْسَنِ بِالْكَلِيلِ ، وَلِأَنَّ لَكُونَهُ مِنَ الْبَابِ لَا يَكُونُ ذَكْرٌ فِيهِ مِنْ حِيثِ اخْتِيَارِ الرَّفْعِ بَلْ مِنْ حِيثِ مَرْجُوحَيَّةِ النَّصْبِ .

(وَفَضْلُ ضَمِيرِ (مَشْغُولٍ) بِهِ عَنِ الْفَعْلِ (بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ يَاضَا فَةٍ) أَيْ بِمُضَافٍ (كَوْضَلٌ) فِيمَا مَضَى (يَجْرِي) فِي جُبِ النَّصْبِ فِي نَحْوِ « إِنْ زَيْدًا مَرَرَتْ بِهِ أَوْ رَأَيْتَ أَخَاهُ أَكْرَمَكَ » وَالرَّفْعُ فِي نَحْوِ « خَرَجَتْ إِذَا زَيْدٌ مَرَرَ بِهِ عَنْتُرُو أَوْ رُؤَيَ أَخْوَهُ »، وَيُخْتَارُ النَّصْبُ فِي نَحْوِ « زَيْدًا مَرَرَ بِهِ أَوْ اَنْظُرْ أَخَاهُ » وَالرَّفْعُ فِي نَحْوِ « زَيْدٌ مَرَرَ بِهِ أَوْ رَأَيْتَ أَخَاهُ »، وَيُجُوزُ الْأَمْرَانِ عَلَى السَّوَاءِ فِي نَحْوِ « هَنْدٌ أَكْرَمَهَا وَزَيْدٌ مَرَرَ بِهِ أَوْ رَأَيْتَ أَخَاهُ فِي دَارِهَا » نَعَمْ يُقَدِّرُ الْفَعْلُ مِنْ مَعْنَى الظَّاهِرِ لَا لَفْظِهِ .

قوله : وفصل مشغول به : أشار إلى أن مشغول وصف للضمير على الحذف والإيصال لا وصف للفعل كما حمله عليه بعض الشرح ; وذلك لأن الفصل ينسب إلى المتأخر لا إلى المقدم ، وإطلاق وصف المشغول به عليه باعتبار ما قبل الفصل كما هو شأن الفصل سواء بقى على هذا الوصف كالمقصول بالجار أم لا كالمقصول بالمضاف .

قوله : بحرف جر : أى به مع أن المقصول به داخل في قوله : أو المخل على ما حمله عليه الشارح للتصریح بحكمه والتنصیص عليه ؛ وذلك لأن قوله : أو المخل مختتم لغير ما حمله عليه الشارح وإن حمل عليه فدلاته عليه حفیة .

قوله : أو بياضافة : أو ليست بمانعة جمع ولا مانعة خلو ؟ فقد يجتمعان كزيد مررت بغلامه أو بغلام أىيه ، وقد يفصل بغيرهما كزيد ضربت راغبا فيه ، أو من أكرمه وهند ضربت من تكلمه .

قوله : فيما مضى : أي من الأحكام الخمسة كما أشار إليه الشارح بقوله : فيجب النصب إلخ وقوله : نعم يقدر الفعل إلخ فلا يرد أن المقدر هنا من معنى المذكور وهناك من لفظه أو معناه والتشبیه في مطلق ثبوت الأحكام الخمسة فلا يرد أن النصب في الوصل أحسن منه في الفصل .

قوله : أو رؤي أخوه : أي خرجت فإذا زيد رؤي أخوه ، وفي بعض النسخ : فإذا زيد مر به عمرو وأخوه ، وأخوه على هذه النسخة عطف على عمرو بدون ملاحظة به ؛ أي : خرجت فإذا زيد مر أخوه ، وعلى كل من النسختين المثال للاشتغال في الرفع كما تقدم عن الهمع وكما قال في التوضیح : إذا رفع فعل ضمير اسم سابق نحو : زيد قام أو غضب عليه ، أو ملابساً لضمیره نحو : زيد قام أبوه ، فقد يكون ذلك الاسم واجب الرفع بالابتداء كخرجت فإذا زيد قام أبوه إلخ اهـ . وقد علمت أن الباب للاشتغال بالنصب ولم يظهر لي وجه للتمثيل بأحد المثالين سوى التنبيه على أن الاشتغال كما يكون في النصب يكون في الرفع .

(وَسُوٰ في ذا الباب وَصَفَا ذا عَمَلْ بِالْفِعْلِ) فيما تَقَدَّمَ (إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعْ حَصَلْ) نحو « أَزِيدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ الآنَ أَوْ غَدًا » بِخَلَافِ الْوَصْفِ غَيْرِ الْعَامِلِ كَالذِي بِعْنِي المَاضِي أَوْ الْعَامِلِ غَيْرِ الْوَصْفِ كَاسِمِ الْفِعْلِ أَوْ الْحَاصِلِ فِيهِ مَانِعْ كَصِلَةَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ .

قوله : وَصَفَا : مفرداً كان أو مشى أو مجموعاً جمع تصحيح وكذا جمع التكسير عند سبيوه كزيد أنت ضاربه أو أنت ضواربه .

قوله : فيما تَقَدَّمَ : من الأحكام الخمسة ، وما قاله سُم وأقره الصبان من أن المراد ما عدا وجوب النصب ؛ فإنه لا يتأتى هنا ؛ لأنَّه لا يكون إلا إذا وقع الاسم بعدهما يختص بالفعل وهو لا يتتصور في الاسم مبني على ما قاله من أن المقدر وصف وليس متعينا ؛ فقد قال الدماميني : أجاز صاحب البسيط في : أَزِيدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ أَنْ يَكُونَ نَصْبُ زَيْدَ بِاضْمَارِ فَعْلٍ ، وَأَنْ يَكُونَ بِتَقْدِيرِ اسْمِ الْفَاعِلِ لِصَحَّةِ اعْتِمَادِهِ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَأَنْتَ مُرْتَفِعٌ بِهِ ، أَوْ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُقْدَرِ خَبْرُ لَأَنْتَ مُقْدَمٌ عَلَيْهِ وَضَارِبُهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ خَبْرُ مُبْتَدَأٌ آخَرُ .

قوله : إن لم يك مانع حصل : قد يقال : هذا الشرط معلوم من توسيته الوصف بالفعل إذ الفعل لا ينصب الاسم السابق إلا إذا فقد المانع ؛ وأجيب بأنه إنما صرَح به اهتماماً بجانب الاسم ؛ لأنَّه أضعف من الفعل في العمل ، ولئلا يتوجه من السكوت عنه مع تقييد الوصف بكونه ذا عمل أنه ليس بشرط ؛ قاله الصبان .

قوله : أَوْ الْعَامِلُ غَيْرُ الْوَصْفِ : هذا محترز قوله : وَصَفَا ؛ فـكان الظاهر أن يقدمه على الوصف غير العامل الذي هو محترز قوله : ذا عَمَلْ ؛ إلا أن ترتيب المحترزات على حسب ترتيب القيود إنما يحسن إذا تقدم ما هي داخلة فيه أما إذا تأخر كما هنا للدخوله تحت قوله : ذا عَمَلْ ، فمن الطبيعي أن يذكر ما هو داخل فيه بـإِيَّاهُ بعد ذكر محترزه .

قوله : كاسم الفعل : والمصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله على الأصح من أنه يمتنع تقديم معمولهما عليهما فيتعين الرفع في : زَيْدَ عَلَيْكَهُ ، وَزَيْدَ ضَرِبَا إِيَّاهُ ، أما المصدر غير الواقع بدلاً : فيمتنع عمله فيما تقدمه اتفاقاً . هذا والمراد بتعين الرفع في نحو هذين المثالين كما قال الصبان : امتناع النصب على طريق الاستعمال ؛ فلا ينافي جواز نصبه بمحتذف مدلول عليه بالمذكور لا على طريق الاستعمال أَمَا فعل كالزم وأضرب ؛ إذ لا يلزم توافق المفسر والمفسر اسمية وفعالية كما مر عن صاحب البسيط ، وأما اسم فعل ومصدر على مذهب من يجيز عملها محنوفين اه . وكذا كل تركيب امتنع فيه عمل العامل المتأخر في الاسم المتقدم وجاز تقدير ناصب له مدلول عليه بالعامل المتأخر كزيدياً هل رأيته ، وأزيداً أنت الضاربه ، وهو من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللغوية كما أفاده سُم .

قوله : كصلة الألف واللام : وكالصفة المشبهة ؛ لأنهما لا يعملان فيما قبلهما ، وكذا اسم التفضيل ؛ فإنه لا يعمل في المفعول به لا تقديمًا ولا تأخيرًا ؛ فيتعين الرفع في : زَيْدَ أَنَا الضاربه ،

(وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ) لِلإِسْمِ الشَّاغِلِ لِلْفَعْلِ (كَعْلَقَةٌ) حَاصِلَةٌ (بِنَفْسِ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ) الشَّاغِلِ لِلْفَعْلِ ، فَقُولُكَ : « أَزِيدًا ضَرَبَتْ عَمْرًا وَأَخَاهُ » كَقُولُكَ : « أَزِيدًا ضَرَبَتْ أَخَاهُ » ، وَشَرْطٌ فِي التَّسْهِيلِ أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ عَطْفًا بِالْوَاوِ كَمَا مَثَّلَنَاهُ أَوْ نَعْتَاهُ كَ « إِنَّ زَيْدًا رَأَيْتُ رَجُلًا مُحِبَّةً » وَزَادَ فِي الْأَرْتِشَافِ أَنْ يَكُونَ عَطْفًا بِيَانِكَ « أَزِيدًا ضَرَبَتْ عَمْرًا أَخَاهُ » .

ووجه الأب زيد حسه وزيد عمرو أكرم منه ؛ فبقى تحت قوله وصفاً اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة .

قوله : وعلقة : بمعنى التعلق والباء للسببية ، يعني : أن التعلق والارتباط الذي لابد منه بين العامل والاسم السابق الحاصل بتابع الاسم الشاغل لاشتمال التابع على ضمير الاسم السابق كالتعلق الحاصل بنفس الاسم الشاغل ؛ لكونه ضمير السابق أو سبيه ، ويحتمل أن يراد بالعلقة الضمير لحصول التعلق به والباء بمعنى مع والاسم الواقع على هذا خصوص السببي .
قوله : عطفاً بالواو : في التصريح لما فيها من معنى مطلق الجمع فالاسمان والأسماء معها بمنزلة اسم مبني أو مجموع فيه ضمير ؛ قاله الموضح .

قوله : كأنزيداً ضربت عمراً أخاه : في التوضيح مع التصريح : فإن قدرت الأخ بدلاً بطلت المسألة نصبت أو رفت ؛ لأن الأخ يصير من جملة ثانية ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل فتخلو الحمائية الأولى من ضمير يعود إلى المبتدأ إن رفت ، وعلى المشتغل عنه إن نصبت إلا إذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صبح الوجهان ، أما التوكيد فلا يصح مجئه هنا ؛ لأن ضميره عائد على المؤكد أبداً فلا يصح عوده على الاسم السابق .

بعون الله تعالى وحسن توفيقه انقضى الكلام على الاشتغال

هذا باب تعدى الفعل ولزومه

وفيه رتب المفاعيل (علامة الفعل المعدى) أي المجاوز إلى المفعول به (أن تصل هاء) تعود على (غير مصدر) لذلك الفعل (به نحو عيّل) فإنك تقول : «الحَيْرَ عَمِلَتُه» فتصل به هاء تعود على غير مصدره ، واحتَرَز بها عن هاء المصدر ؛ فإنها توصل بالمتعدّي نحو «صَرَبَتُه زِيدًا» أي الضرب ، وباللازم نحو «قُمنَةً» أي القيام .

تعدي الفعل ولزومه

في هذا التعبير مسامحة ، المراد : الفعل المتعدى والفعل اللازم ؛ لأنهما المذكوران صراحة فيما بعد ، وأثر هذا التعبير ؛ لأن البحث عنهما من حيث التعدي ولزومه .

قوله : وفيه رتب المفاعيل : هذا أولى من قول من قال : وفيه المفعول به ؛ لأن المفعول به تقدم في باب الفاعل ، وأخرها إلى هنا ؛ لأن ذكر المفعول به في باب الفاعل بالتبع لتشابك أحكام الفاعل بأحكامه ورتب المفاعيل لا دخل لأحكام الفاعل بها فكان الأجرد بذلكها هذا الباب . قوله : أي المجاوز إلى المفعول به : أشار به إلى وجه التسمية ، وإلى أن المراد المعدي بنفسه وضعفًا ؛ لأنه المبادر عند الإطلاق لا المعدي بالحرف ، ولا بنزع الخافض ، وإلى أن الكلام في الفعل التام .

قوله : أن تصل إلى : ولو بحسب الأصل فلا يرد الأفعال الازمة لبناء للمجهول ؛ لأنها صالحة لذلك بحسب الأصل ، والمراد أن تصل من غير توسيع بحذف الجار كما هو المبادر فلا يرد الليلة قمتها والدار دخلتها ، ومعرفة صحة وصل الهاء غير موقعة على معرفة المتعدى بل تعرف بقبول النفس إياها فلا يلزم الدور وتدخل تحت هذه العلامة الأفعال الناقصة نحو : الصديق كنته ، المعروف أنها واسطة لا متعدية ولا لازمة ، والظاهر أن موضوع كلام الناظم الفعل التام بقرينة قوله فانصب به مفعوله وإلا لقال : مفعوله أو خبره ، ولتقدّم الكلام على الأفعال الناقصة ؛ أفاده الصبان ؛ فالمقصود من ذكر هذه العلامة : تمييزه عن اللازم لا عن جميع ماعده ، وتمييزه عن الفعل الناقص معلوم من ذكرها فيما قبل .

قوله : لذلك الفعل : هذا مفهوم من التمثيل بعمل ؛ فإن ضمير المفعول يعود إلى المصدر لكن لا إلى مصدره .

قوله : أي الضرب : أي المعهود ؛ أشار بهذا التفسير إلى أن الضمير العائده إلى مصدر عامله يعود على المصدر المعرفة كما صرحا به فلا بد أن يكون معهوداً ؛ فمعنى ضربته : أنا الذي أوجدت الضرب المعهود فهو من المفعول المطلق النوعي لا التأكدي .

تَبَّهْةً : وَمِنْ عَلَامَتِهِ أَيْضًا : أَنْ يَصْلُحَ لِأَنْ يُصَاغَ مِنْهُ اسْمُ مَفْعُولٍ تَامٌ كَمَقْتَ فَهُوَ مَمْقُوتٌ . قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ : وَالْمُرَادُ بِالْتَّعْمَمِ الْإِسْتَغْنَاءُ عَنْ حِرْفِ جَرٍ ، فَلَوْ صَيَغَ مِنْهُ اسْمُ مَفْعُولٍ مُفْتَقِرٍ إِلَى حِرْفِ جَرٍ يُسَمَّى لَازِمًا كَ « غَصِيبٌ عَلَى عَمْرٍو فَهُوَ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِ » .
 (فَأَنْصَبَ بِهِ مَفْعُولَةً) الَّذِي تَجَاوَزَ إِلَيْهِ (إِنْ لَمْ يَثْبُتْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ : تَدَبَّرَتِ الْكُتُبِ) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِنْ نَابَ عَنْ فَاعِلٍ رُفِعَ (وَ) فِعْلٌ (لَازِمٌ غَيْرُ) الْفِعْلِ (الْمُعْدَى) وَهُوَ الَّذِي لَا يَتَصَبَّلُ بِهِ ضَمِيرٌ غَيْرُ مَصْدِرٍ ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا : « قَاصِرٌ » وَ « غَيْرُ مُتَعَدِّدٌ » وَ « مُتَعَدِّدٌ بِحِرْفِ جَرٍ » .

(وَجَحِيمُ لَرْوَمُ أَفْعَالِ السَّجَاجِيَا) جَمْعُ سَجِيَّةٍ وَهِيَ الطَّبِيعَةُ (كَتَهُمْ) إِذَا كَثُرَ أَكْلُهُ

قوله : لأن يصاغ منه : أي من مادته أو من مصدره ليوافق مذهب البصرىين .

قوله : الاستغناء عن حرف جر : زاد في التسهيل قيد باطراد لإخراج نحو : ترون الديار ؛ فإنه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول فيقال : الدار ممورة لكن لا باطراد ؛ كذا في الصبان .

قوله : الذي تجاوز إليه : يعني أن المراد بالمفعول المفعول به لا مطلق المفعول ؛ لأن اللازم أيضا ينصب ما عدا المفعول به .

قوله : إن لم يتب عن فاعل : مقتضاه أن الفعل المجهول متعد وهو كذلك ولا حاجة إلى أن يقال : ولم يتضمن معنى فعل لازم ؛ لأنّه يصير حينئذ لازماً والكلام في المتعدي .

قوله : ولازم غير المعدى : الظاهر أن لازم مبتدأ مخصوص بنياته مناب الموصوف المخدوف وغير المعدى خبره ؛ لأن المقصود تعريف اللازم ، وغير المعدى وإن كان منحصرًا في اللازم إلا أنه لم يعلم انحصره فيه بعد وإلا لكان الحكم عليه به لغزاً فلم يتعرف بالإضافة ، ويحتمل أن يكون بالعكس ؛ لأنّه لما عرّف المعدى كان المقام مقام أن يقال غير المعدى ما هو فقال غير المعدى لازم . هذا والمستفاد من كلام الناظم نفي الواسطة ، والجمهور ومنهم المصنف على إثباتها ، فمنها ما لا يوصف بتعدى ولا لزوم وهو الناقص كان وكاد وبابهما ، ومنها ما يوصف بهما أي بالتعدي واللزوم معاً لاستعماله بالوجهين على التساوى كشكرون وتصح وكال وزن وعد ، وقيل : أصلها أن تستعمل بحرف الجر ، وقيل : أصلها أن تتعدى بنفسها وحرف الجر زائد ، وقد عرفت الجواب عن الناقص ولعل المصنف لم يعتد بالثاني لقلته ، أو التقسيم اعتباري لا حقيقي .

قوله : ويقال له القاصر : لقصوره على الفاعل .

قوله : أفعال السجاجيا : جمع سجية وهي معنى قائم بالغير لازم له أي غالباً فلا يرد أن كثرة الأكل والحسن قد يزولان عند المرض .

قوله : إذا أكله : أي كان كثرة الأكل سجية له فلا يرد ما قاله ابن هشام أن كثرة

وَظُرْفَ وَكَرْمَ وَشَرْفَ (وَكَذَا) حَتَّم لِزُومُ مَا كَانَ عَلَى وَزْنٍ (افْعَلَلْ) بِتَخْفِيفِ الْلَّامِ الْأُولَى وَتَشْدِيدِ الْثَّانِيَةِ ، كَاقْشَعَرْ وَاطْمَانَ (وَ) كَذَا افْعَنَلْ (المضاهي اقعنسلسا) وَهُوَ اخْرَجْنَمْ ، وَكَذَا مَا أَلْحَقَ بِاَفْعَلَلْ كَاكْوَهَدْ وَ اخْرَنَى (وَ) كَذَا حَتَّم لِزُومْ (ما اقتضى نِظَافَةً) كَطَهَرْ وَنَظَفْ (أو دَنَسْ) كَدَنَسَ وَوَسَخْ وَنَجْسْ (أو) اقتضى (عَرَضاً) أيْ مَعْنَى غَيْرِ لَازِمٍ كَمَرِضَ وَبَرِئَ وَفَرَحَ (أو طَاوَعْ) فَاعِلُهُ فَاعِلُ الْفِعْلِ (المُعْدَى لِواحِدِ كَمَدَهْ فَامَدَهْ) وَدَمْحَرِجَتَهُ فَتَدَخَّرَجَ .

الأكل عرض لاسجية ، لكن فسر الجوهرى وابن سيده النَّهَم باشتداد الشهوة للأكل ، وفي القاموس : النَّهَم محركة وكصحابة إفراط الشهوة في الطعام وأن لا تمتليء عين الأكل ولا يشبع نَهَمَ كفرج وعني فهو نَهَم ونهيم ومنهوم اهـ . فلعل قول الشارح : أي كثرة أكله : معنى آخر أو تفسير باللازم . والتمثيل بينهم يفيد أن أفعال السجايا لا يلزم أن تكون مضمومة العين ، وفي التصريح خلافه . بقى أن اللازم لا يصاغ منه اسم المفعول فكيف قيل منهم اللهم إلا أن يقال هذا شاذ ؛ قاله الصبان .

قوله : وَكَذَا افْعَنَلْ نَحْوُ إِلَيْهِ : أي وَكَذَا يَجْب لِزُومُ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ افْعَنَلْ سَوَاءً كَانَتِ الْلَّامَانِ أَصْلِيَتِينَ كَاحْرَنَجَمْ ، أَمْ أَحَدَهُمَا زَائِدَةً كَاقْعَنَسَسَ الْمَلْحُقِ بِاَحْرَنَجَمْ ، فَالْمَرَادُ بِالْمُضاهي اقعنسلسا هو ومضاهيه لاستهار هذه العبارة في ذلك ، ثُمَّ الْكَلَامُ عَلَى عَكْسِ التَّشْيِيَهِ ؛ لِأَنَّ اقْعَنَسَسَ مَلْحُق بِاَحْرَنَجَمْ وَعَكْسِهِ التَّشْيِيَهِ ، وَلَمْ يَقُلْ وَالْمُضاهي احْرَنَجَمْ : لِيَكُونَ الْأَصْلُ هُوَ الْمَمْثُلُ بِهِ صِرَاطَةً .

قوله : وَكَذَا مَا أَلْحَقَ إِلَيْهِ : وهو افْعَلَلْ كَاكْوَهَدْ الفَرَحِ إِذَا ارْتَدَدَ لَأْمَهْ لِتَرْفَهْ ، وَافْعَنَلْ كَاحْرَنَبِي الْدِيكِ إِذَا انتَفَشَ لِلْقَتَالِ ؛ فَالْمَرَادُ وَكَذَا مَا وَازَنَ مَا أَلْحَقَ بِاَفْعَلَلْ وَإِلْحَاقِ جَعْلِ مَثَالِ أَنْقَصِ منْ آخِرِ موازِنَاهُ لِيَصِيرَ مَسَاوِيًّا لَهُ فِي عَدْدِ الْحُرُوفِ ، وَفِي الْحُرُوكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ ، وَفِي التَّكْسِيرِ وَالتَّصْغِيرِ .

قوله : كَطَهَرْ : بضم العين وفتحها ، ونظف بضمها ، ودَنَسَ وَوَسَخْ بكسرها ، وَنَجْسَ بتشييها .

قوله : مَعْنَى غَيْرِ لَازِمٍ : أي مَعْنَى ثَابَتْ لِلْفَاعِلِ بِقَرْيَةِ قَوْلَهُ : غَيْرِ لَازِمٍ ؛ أي غَيْرِ دَائِمٍ فِيهِ ؛ فَخَرَجَ مَا هُوَ حَرْكَةُ جَسْمٍ ، قَالَ الصَّبَانُ : وَيَدْخُلُ فِي التَّعْرِيفِ فَهُمْ وَعْلَمُ مَعَ أَنَّهُمَا مَتَعْدِيَانِ ، وَذَكَرَ مَا اقتضى عَرَضاً بَعْدَ ذَكْرِ مَا اقتضى نِظَافَةً أَوْ دَنَسًا مِنْ ذَكْرِ الْعَامِ بَعْدِ الْخَاصِ ؛ لِأَنَّ النِّظَافَةَ وَالدَّنَسَ مِنَ الْعَرَضِ .

قوله : أَوْ طَاوَعَ فَاعِلُهُ : الَّذِي هُوَ مَفْعُولُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي مِنْ مَادَتِهِ .

قوله : فَاعِلُهُ فَاعِلُ الْفِعْلِ الْمُعْدَى : الَّذِي مِنْ مَادَةِ الْفِعْلِ الْلَّازِمِ ، وَأَشَارَ بِهِذَا التَّقْدِيرِ إِلَى أَنَّ نَسْبَةَ طَاوَعَ إِلَى كُلِّ مِنْ مَعْمُولِيهِ مَجَازٌ عَقْلِيًّا ؛ لِأَنَّ الْمَطَاوِعَ اسْمُ فَاعِلِ الْفِعْلِ الْلَّازِمِ لِنَفْسِ الْفِعْلِ ، وَالْمَطَاوِعُ اسْمُ مَفْعُولِ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي كَمَا قَالَ : وَالْمَطَاوِعَةُ قَبْوُلُ الْمَفْعُولِ

شرح السيوطي على ألفية ابن مالك

والمطاؤعة قبول المفهول فغل الفاعل فإن طاقع المعدى لاثنين كان متعدداً لواحد نحو « كَسَوْتُ زِيداً مُجْبَةً فَاكْتَسَاهَا ». .

(وَعَدْ) فعل (لازماً) إلى المفهول به (بحرف جر) نحو « عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَادِمٌ » و « فَرِخْتُ بِقُدُومِكَ » ، وَعَدْهُ أَيْضًا بالهمزة نحو « أَذْهَبْتُ زِيداً » وبالتضعيف نحو « فَرَّخْتُهُ ». .

(وإن مُحْذَفٌ) حرف الجر (فالنصب) ثابت (للمنجر) ثم هذا الحذف ليس قياساً بل (نَقْلًا) عن العرب يقتصر فيه على السماع قوله :
تَمْرُونَ الدِّيَارَ [وَلَمْ تَعْجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ]

وقد يُحذف ويُنقى الجر قوله :

[إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ] أشارت كليب بالأكف الأصابع

(و) حذف حرف الجر (في أَنَّ وَأَنَّ) المصدرين (يَطْرُدُ) ويُقاسُ عليه (معْ أَمْنِ لَبِسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا) أي يعطوا الديمة ، و « عَجِبْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ » أي من أَنْ يَدُوا ، ومن أَنَّكَ قَائِمٌ . وم محل أَنْ وَأَنْ حينئذ نصب عند سيبويه والفراء ، وجراً عند

إلا ؛ أي الذي هو فاعل الفعل اللازم .

قوله : فعل لازماً : تخصيص الفعل ؛ لأن الكلام فيه ويعلم حال الوصف والمصدر في جميع أحكام الباب بالقياس عليه .

قوله : فالنصب للمنجر : وناصبه الفعل عند البصريين وإسقاط الجار عند الكوفيين .

قوله : ثم هذا الحذف : أشار بهذا إلى أن نقلًا متعلق بمحذف مقدراً لا بالنصب بقرينة قوله : وفي أَنَّ وَأَنْ يطرد ، ولتبيبة النصب للحذف في السماع فلا يوصف به استقلالاً ، ولعله يقتضي أن عدم النصب مع الحذف ليس سعياً فيصدق بقياساته وليس كذلك وبهذا يبطل رجوعه لهما معاً ؛ أفاده الصبان .

قوله : وقد يمحذف ويُنقى الجر : ويطرد في رب نحو : وليل كموح البحر .

قوله : أشارت كليب : أي إلى كليب ، وبالأكف متعلق بأشارت أو الباء يعني مع حال من الأصابع الذي هو فاعل ، وكليب قبيلة جريرا ، والبيت للفرز دق يهجو به جريرا . وصدره : إذا قيل أي الناس شر قبيلة

قوله : ومحل أَنْ وَأَنْ : أي مع صفاتهما .

قوله : نصب : وهو الأقرب لتعيينه في غير أَنْ وَأَنْ .

الخليل والكسائي ، قال المصنف : ويؤيد قول الخليل ما أنسدَهُ الأخفش :

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةَ إِلَيَّ وَلَا دَيْنَ بِهَا أَنَا طَالِبٌ

بعبر المعطوف على « أن تكون » ، فعلم أنها في محل جر ، فإن لم يؤمن اللبس
لم يطرد الحذف نحو « رغبت في أنك تقوم » إذ يحتمل أن يكون المذوف عن
ولا يلزم من عدم اطراد - أي القياس - عدم الورود فلا يشكل بقوله تعالى :
﴿ وَرَغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ فتأمل .

قوله : بها أنا طالب : فيه قلب أي أنا طالبها به ، أو الباء بمعنى على أو بمعنى من متعلقة
بطالب ، والمعنى : أن زيارتي للبلي ليس لأن تكون حبيبة لي ولا لدين بل لضرورة نزلت بي .
قوله : فتأمل : وجده أن عدم اطراد الحذف لما في الحذف من الإبهام والإجمال وإنما يمتنع
الإجمال إذا لم يقصد لنكتة الآية قد قصد فيها الإجمال ليرتدع من يرغب فيهن لجماليهن ومن
يرغب عنهم لدمائهم وفقرهم .

فصل : في رتب المفاعيل وما يتعلق بذلك

(والأصل سبق) مفعول هو (فاعل معنى) مفعولاً ليس كذلك (كم من مِنْ) قوله : (أليس من زاركم نسخ اليمن) ومن ثم جاز « أليس ثوبه زيداً » وامتنع « أسكن ربه الدار » (ويلزم) هذا (الأصل لموجب عرى) أي وجد ، كان خيف لبس الأول بالثاني نحو « أعطيت زيداً عمرًا » أو كان الثاني مخصوصاً نحو « ما أعطيت زيداً إلا درهماً » ، أو ظاهراً ، والأول مضمراً نحو « أعطيتك درهماً » . (وتترك ذلك الأصل حتماً قد يُرى) لموجب ، كان كان الأول مخصوصاً نحو « ما أعطيت الذرهم إلا زيداً » أو ظاهراً ، والثاني ضميراً نحو « الدرهم أعطيته زيداً » ، أو فيه ضميرة يعود على الثاني كما تقدم .

(وحذف) مفعول (فضلة) بأن لم يكن أحد مفعولي ظن ، لغرض إما لفظي

رتب المفاعيل

قوله : وما يتعلق بذلك : من حذفها وحذف عاملها .

قوله : سبق فاعل معنى : ومنه المفعول الأول من مفاعيل باب أعلم ؛ فإنه عالم بالنسبة إلى الآخرين وكذا الأصل سبق مفعول مبتدأ على مفعول خبر ، وما لا يجر على ما قد يجر نحو : اخترت زيداً الرجال ؛ فقد يقال : اخترته من الرجال ، ومن ثمة جاز : اخترت قومه زيداً ؛ وامتنع : اخترت أحدهم القوم .

قوله : نحو أعطيت زيداً عمرًا : الظاهر المستفاد من كلام الناظم جواز تقديمها على الفعل مرتبين ، أو الأول فقط دون الثاني فقط ولا نقل يعتد به فيها .

قوله : أعطيتك درهماً : قال الصبان : اعتبره حفيد الموضع بأنه يجوز تقديم الثاني على الفعل ، وأجيب بأن لزوم الأصل إضافي بالنسبة إلى امتناع تقديم الثاني على الأول لام الفعل اهـ . وعليه لا يفيد كلام الناظم ما استظهرناه .

قوله : كما تقدم : أي من قوله « أسكن ربه الدار » فيجب أن يقال أسكن الدار ربه .

قوله : وحذف مفعول : قيده لأن فضلة نكرة في سياق الإثبات فلا تعم فشخص بقرينة المقام على أنه لا يصح فيها العموم ؛ لأن من الفضلات ما لا يجوز حذفها كالمصدر والمستثنى ؛ نعم يجوز عدم الإتيان بها إلا أنه لا يسمى حذفاً بخلاف المفعول .

قوله : وحذف فضلة : أي اختصار كالأمثلة الآتية ، أو اقتصار التزييل فعله منزلة اللازم نحو : يحيى ويبيت ،

يعطي وينع ، يصل ويقطع ، نحو : ولدت فلانة وأنت لا تدرى ما ولدت ، نحو قوله تعالى : **﴿وَمَنْ**

يَظْلِمُ مِنْكُمْ نُذْفَهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾ وقال البيانيون وافقهم في المعنى : أنه لا مفعول لهذا الفعل أصلاً .

قوله لغرض : أي حكمة فلا يشكل في جانب الله تعالى .

كتناسب الفوائل والإيجاز ، وإنما معنوي كاختياره (أجز) نحو ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَّ﴾ ، ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ ، ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلَبَكَ أَنَا وَرَسُولِي﴾ ، وهذا (إن لم يضر) بفتح أوله وتحريف الراء ، فإن ضار أي ضر (كحذف ما سبق جوابا) للسائل (أو) ما (محض) لم يجز قوله : زيداً لمن قال : «من ضربت» ونحو «ما ضربت إلا زيداً» فلو حذف في الأول لم يحصل جواز ، ولو حذف في الثاني لزم نفي الضرب مطلقاً ، والمقصود نفيه مقيداً .

(ويحذف) الفعل (الناصبه) أي الناصب الفضلة جوازاً (إن علماً) كأن

قوله : الفوائل : جمع فاصلة وهي رأس الآية .

قوله : أجز : قال سم : مراده بالجواز : عدم الامتناع ، فيصدق بالوجوب نحو : ضربت وضربني زيد .

قوله : فإن لم تفعلوا : أي الإitan بسورة من مثله .

قوله : بفتح أوله : أي وكسر ثانية من ضار يعني ضر لا من ضر ليوافق ، أو حصر في كسر ما قبل الآخر .

قوله : ويحذف الفعل : قدر الموصوف الفعل دون العامل مع أن شبه الفعل مثله كزيداً لمن قال : من أنت ضارب ؟ لأن الباب لل فعل .

قوله : الناصبه : الأصح أنه لا يجوز إدخال ألل على الوصف المفرد المضاف إلى ضمير غير عائد إلى ما فيه ألل كما هنا ، وأجازه بعضهم ، ومن منعه حمل نحو قوله : الناصبه على أن الضمير منصوب على المفعولة .

قوله : أي الناصب الفضلة : لعلة أشار بها حيث لم يقل أي الناصب المفعول الفضلة ولم يقتصر على أن يقول أي الفضلة ؛ فإنه لو اقتصر عليه لتوهم أنه محض بيان للمرجع إلى أن الضمير عائد على مطلق الفضلة على الاستخدام حيث أتي بالفضلة معرفة بألل الاستغرافية ؛ لأنه يجوز حذف ناصب جميع الفضلات دون جميع الفضلات كما عرفت ، ولا يبعد أن يقال : إنه أشار بناء على هذا إلى أن فضلة لإرادة الاستغراف بها من حيث إنها مرجع الضمير صارت كأنها معرفة بألل الاستغرافية فصح دخول إلى على الوصف المضاف إلى ضميرها هذا ما ظهر لي ، والله أعلم .

قوله : جوازاً : مفهوم من قوله : وقد يكون حذفه ملزماً .

قوله : إن علماً : قيد ليحذف لا جوازاً .

كَانَ ثَمَّةَ قَرِينَةً حَالِيَّةً كَانَتْ كَفُولَكَ لِمَنْ تَأَهَّبَ لِلْحَجَّ : « مَكَّةَ » أَيْ تَرِيدُ مَكَّةَ ، أَوْ مَقَالِيَّةً كَزِيرِدًا لِمَنْ قَالَ : « مَنْ ضَرَبَتْ » .

(وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُتَنَزَّمًا) كَانَ فَسْرَهُ مَا بَعْدَ الْمَنْصُوبِ كَمَا فِي بَابِ الْاِشْتِغَالِ ، أَوْ كَانَ نِداءً أَوْ مَثَلًا كَ « الْكِلَابُ عَلَى الْبَقَرِ » أَيْ أَرْسِلَ ، أَوْ جَارِيًّا مَجْرَاهُ كَ « أَنْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ » أَيْ وَأَتُوا .

قوله : كما في باب الاشتغال : أتى بكم لأن المخدوف الذي يفسره ما بعد المنصب ليس بمحصور في باب الاشتغال كما مر .

قوله : أو كان نداء : أو منصوباً على التحذير أو الإغراء .

قوله : كالكلاب على البقر : معناه خل بين الناس جميعاً خيرهم وشرهم واسلك طريق السلامة .

قوله : أو جاريًّا مجراه : قال الصبان : الفرق بينه وبين المثل كما أفاد الدنوشي : أن المثل مستعمل في غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية ، وما أجرى مجراه مستعمل فيما وضع له لكن أشبه المثل في كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فأعطي حكمه في عدم التغيير .

قوله : كَ « أَنْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ » : أي انتهوا عن التشليث وأتوا خيراً لكم وهو التوحيد فتقول لكل من أردت نهيه عما يضر به وأمره بما ينفعه : انته خيراً لك ، والمراد بعدم التغيير فيه فيما عدا الضمير ولا لصار مثلاً .

هذا باب التنازع في العمل

ويسمى أيضاً بـ **باب الإعمال** ، وهو - كما يُؤخذ مما سيأتي - أن يتوجه عاملان ليس أحدهما مؤكداً للآخر إلى معمول واحد متاخر عنهما نحو « ضربت وأكرمت زيداً » وكل واحد من ضربت وأكرمت يطلب زيداً بالمفعولة .

(إن عاملان) فعلان أو اسمان أو اسم وفعل (اقتضايا) أي طلبا (في اسم عمل) رفعاً أو نصباً ، أو طلب أحدهما رفعاً والآخر نصباً ، وكانا (قبل فلواحد

التنازع في العمل

قوله : ويسمى بـ **باب الإعمال** : الهمزة للتعدية ، ويحتمل أن تكون للسلب ، والأولى تسمية بصرية والثانية تسميتها كوفية . وكان الأولى أن يسمى بباب الاصطلاح ؛ لأنه لبيان كيفية قطع التنازع .

قوله : أن يتوجه عاملان : أي ذهناً وتصوراً لا لفظاً ؛ لأن التنازع لا يقع إلا في الذهن والتصور ولا يؤتى باللفظ إلا على سبيل القطع ، وفي قوله : عاملان ، وقوله فيما بعد : إلى معمول واحد ؛ اقتصار على أقل مراتب التنازع ؛ وذلك لأنه المأخوذ من كلام الناظم .

قوله : ليس أحدهما مؤكداً للآخر : هذا القيد مفهوم من قوله : اقتضايا ؛ لأن المؤكد إنما يذكر لتقرير الأول لا للإسناد فلا يكون مقتضايا للعمل كما أنه مفهوم من قوله : يتوجه الواقع موقع اقتضايا ، ولخلفاء دلالته عليه صرح به .

قوله : فعلان أو اسمان إلخ : أي مشبهان بالفعل ، وأشار بهذا إلى عدم وقوع التنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره وجوزه بعضهم كما في الهمزة بين لعل وعسى ، وفيه عن الارتشاف تقول : لعل وعسى زيد أن يخرج على إعمال عسى ، ولو أعمل الأول لقليل : لعل وعسى زيداً خارج .

قوله : اقتضايا : احتراز عن نحو :

أتك أتك اللاحقون

إذ الثاني تأكيد وإلا فسد اللفظ ، إذ حقه حيثذا أن يقول : أتك أتك ، أو أتك أتك ، ومن نحو : كفاني ولم أطلب قليل من المال

فإن الثاني لم يطلب قليلاً وإلا فسد المعنى إذ المراد : كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك .
قوله : في اسم : متعلق بعمل .

قوله : رفعاً أو نصباً : ونحو : وثبت وقويت بزيد ؛ التنازع فيه من حيث النصب لا من حيث الجر كما لا يخفى ؛ لأن الجر إنما هو بالباء .

قوله : قبل : بخلاف المعمول المتوسط والتقدم فإنه معمول للأول .

يَمْنُهُمَا الْعَمَلُ) بالاتفاق ، إِمَّا الْأَوَّلُ أَوِ التَّانِي ، وَمِثَالٌ ذَلِكَ عَلَى إِعْمَالِ الْأَوَّلِ : « قَامَ وَقَعَدَا أَخْوَاكَ » ، « رَأَيْتُ وَأَكْرَمْتُهُمَا أَبْوَيْكَ » ، « ضَرَبَتِي وَضَرَبْتُهُمَا الزَّيْدَانِ » ، « ضَرَبْتُ وَضَرَبْتُهُنِي الزَّيْدَيْنِ » ، وَمِثَالُهُ عَلَى إِعْمَالِ التَّانِي « قَاماً وَقَعَدَ أَخْوَاكَ » ، « رَأَيْتُ وَأَكْرَمْتُ أَبْوَيْكَ » ، « ضَرَبَانِي وَضَرَبْتُ الرَّزَيْدَيْنِ » ، « ضَرَبْتُ وَضَرَبْتُهُنِي الرَّزَيْدَوْنَ » . وَهَذَا فِي غَيْرِ فِعْلِ التَّعْجُبِ ، أَمَّا هُوَ فَيَتَعَيَّنُ فِيهِ إِعْمَالُ التَّانِي كَمَا اشْتَرَطَهُ الْمُصْنَفُ فِي شَرِحِ التَّسْهِيلِ فِي جَوَازِ التَّنَازُعِ فِيهِ خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَهُ كَـ « مَا أَحْسَنَ وَأَعْقَلَ زَيْدًا » .

(وَ) إِعْمَالُ (التَّانِي أَوِلَى) مِنْ إِعْمَالِ الْأَوَّلِ (عِنْدَ أَهْلِ الْبَصَرَةِ) لِقُرْبِهِ (وَاخْتَارَ عَكْسَا) وَهُوَ إِعْمَالُ الْأَوَّلِ لِسَبِيقِهِ (غَيْرُهُمْ) أَيْ أَهْلِ الْكُوفَةِ حَالَ كُونِهِمْ (ذَا أَسْرَةَ) أَيْ صَاحِبِ جَمَاعَةِ قَوِيَّةٍ .

قوله : بالاتفاق : أي من سيأتي ذكرهم وهم لا يجوزون عمل العاملين معًا فلا يرد أن الفراء يقول بعملهما معًا إذا اتفقا في طلب المرفع كما سيأتي .

قوله : أما الأول أو الثاني : أتى بهذا ليشير إلى أن المراد بالواحد : الواحد على سبيل منع الجمع لا على سبيل منع الخلو ، ولدفع ما قد يتوجه من تعريف الواحد من أن المراد واحد بعينه ، والحال أن المراد واحد لا بعينه ، ولينسجم الكلام بما بعده أحسن انسجام .

قوله : فيشرط فيه إعمال الثاني : لامتناع الفصل بين الفعل ومعموله ، واعتراضه أبو حيان بأن شرط التنازع جواز إعمال أيهما شئت .

قوله : خلافاً لمن منعه : بناء على اشتراطهم تصرف العاملين في التنازع .

قوله : لقربه : في الصبان قال يس : ولو كان أضعف من الأول في العمل أه . ثم كل مما قبله أولى من سابقه كما قاله سعيد للصلة المذكورة .

قوله : لسبقه : ولسلامته من الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة ، ثم كل مما يليه أولى من لاحقه .

قوله : ذا أسرة : دفع بهذا ما يوهمه تأخير مذهبهم من ضعفه .

قوله : أي صاحب : أتى بهذا التفسير مع ظهور أن ذا يعني صاحب للإشارة إلى وجه وقوعها حالاً في الأشموني سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة ، وحكي بعضهم الإجماع على جواز إعمال كل منها .

(وأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ) من العمل في الاسم الظاهير (في ضمير ما تنازع عليه) وجواباً إن كان ما يضمّر مما يلزم ذكره ، كالفاعل (والتزم ما التزم) من مطابقة الضمير للظاهر في الإفراد والشذ كير وفروعهما (كيحسنان ويسيء ابناها) فابناء كما تنازع فيه يحسن ويسيء فأعمال يسيء فيه وأضمار في يحسن الفاعل ، ولم يبال بالإضمار قبل الذكر للحاجة إليه . كما في « رَبَّهُ رَجُلًا زَيْدٌ ». ومنع جواز مثل هذا الكوفيون ، وجوز الكسائي « يحسن ويسيء ابناك » بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل ، وجوزه الفراء بناء على مذهبه من توجّه العاملين معاً إلى الاسم الظاهير ، وجوز الفراء أيضاً أن يؤتى بضمير الفاعل مؤخراً نحو « يحسن ويسيء ابناك هما » (وقد يغى

قوله : إن كان ما يضمّر مما يلزم ذكره : هذا القيد مفهوم من التمثيل ، ومن قوله : ولا تجيء مع أول قد أهمل إلخ ، وتقيد للوجوب المفهوم من الأمر في كلام الناظم وهو الوجوب المطلق ؛ أي الغير المقيد بقيد يعني أن الوجوب المطلق إنما هو في هذا القسم ، وأما القسم الآخر ، وهو ما إذا كان ما يضمّر مما لا يلزم ذكره ففيه تفصيل ؛ فقد يجب فيه الإعمال في ضمير التنازع فيه ، وقد لا يجب كما سيأتي وليس تقيداً لمطلق الوجوب حتى يكون ما عدا هذه الصورة مما لا يجب فيه الإضمار ؛ فقد يجب في غيرها أيضاً ومن ثمة قال الشارح فيما بعد : فإن أعملت الأول واحتاج الثاني إلى منصوب وجب أيضاً إضماره فأئتي بأيضاً للإشارة إلى أن التقيد المذكور ليس لمطلق الوجوب .
قوله : كالفاعل : والمفعول العمدة بالمعنى الآتي .

قوله : من مطابقة الضمير إلخ : وحمل ما التزم على امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة ليس بشيء ؛ لأن هذا الامتناع مفهوم من قوله : وأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ إلخ ؛ فيكون قوله : والتزم ما التزم حينئذ مستدركاً ، ولو فرض عدم فهمه من وأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ إلخ لكان والتزم ما التزم غير مفيد ؛ إذ الاكتفاء في بيان أحكام الباب بالحالة غير مفيد بل لابد فيه من التصريح ؛ لأن المقام مقام التصريح بخلاف ما هو خارج عن الباب فيجوز الاكتفاء فيه بالحالة .

قوله : للحاجة إليه : والحاجة هنا التفادي من مفسدة حذف الفاعل ؛ لأنها أشد من مفسدة الإضمار قبل الذكر وفي ربّه رجلاً غرض الإجمال والتفصيل .

قوله : ومنع جواز إلخ : قال الصبان : أي من حيث اشتتماله على إضمار ضمير الرفع في الأول قبل الذكر لا من حيث اشتتماله على إعمال الثاني بدليل كلامه بعد فلا ينافي هذا قوله سابقاً بالاتفاق .

قوله : فجوز الكسائي : تفصيل ممحوف ؛ أي واختلفوا في كيفية قطع التنازع عند إعمال الثاني مع طلب الأول الرفع فجوز الكسائي إلخ أي كما اختار يحسن ويسأدان ابناك ؛ لأنه من الكوفيين وكذا الفراء .

قوله : إلى الاسم الظاهير : مرفوعاً كان أو منصوباً إن اتفق العاملان في الاقتضاء وأورد عليه أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد .

قوله : وجوز الفراء أيضاً إلخ : ويتعين هذا عنده إذا اختلف العاملان في الاقتضاء كضربي وأكرمت زيداً هو .

واعتنديا عَيْنَا كَا فَعِدَا كَا تَنَازَعَ فِيهِ بَغَى وَاعْتَدَا ، فَأَعْمَلَ فِيهِ الْأَوَّلُ وَأَضْمَرَ فِي الثَّانِي ، وَلَا مَحْدُورٌ لِرُجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى مُتَقَدِّمٍ فِي الرُّتُبَةِ ، فَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ وَاتَّخَاجَ الثَّانِي إِلَى مَنْصُوبٍ وَجَبَ أَيْضًا إِضْمَارُهُ نَحْوَ « ضَرَبَتِي وَضَرَبَتُهُ زِيدٌ » وَنَدَرَ قَوْلُهُ :

بِعَكَاظٍ يُعْشِي النَّاظِرِينَ - إِذَا هُمْ لَهُوا - شَعَاعُهُ

(وَلَا تَجِدُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَ) مِنَ الْعَمَلِ (بِمُضْمِرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أَوْهِلاً بِلْ حَذْفَهُ) أَيْ مُضْمِرٌ غَيْرُ الرَّفْعِ (الْزَّمْ إِنْ يَكُنْ) فُضْلَةٌ بِأَنْ لَمْ يُوقِعْ حَذْفُهُ فِي لَبِسٍ وَكَانَ (غَيْرَ خَبَرٍ) وَغَيْرَ مَفْعُولٍ أَوَّلِ لِظَّنٍ نَحْوَ « ضَرَبَتِي وَضَرَبَتُهُ زِيدٌ » وَنَدَرَ الْمَجْيِئُ بِهِ فِي قَوْلِهِ :
إِذَا كُنْتَ تَرْضَاهُ وَرَيْضَاكَ صَاحِبَتْ [جَهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوَدْ]

وَأَضْمِرَنَهُ (وَأَخْرَنَهُ) وُجُوهًا (إِنْ يَكُنْ) ذَلِكَ الضَّمِيرُ عُمَدةٌ بِأَنْ كَانَ (هُوَ

قوله : إلى منصوب : أي فضلة كمثال الشارح ، أما العمدة فداخل في قوله : إن كان ما يضمّر مما يجب ذكره .

قوله : وندر قوله : أي مثل قوله في حذف الضمير المنصوب غير العمدة من الثاني المهمل ؛ لأن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لغير معارض .

قوله : بعكااظ : بضم العين موضع بقرب مكة كانت تقام فيه في الجاهلية سوق يجتمع فيه قبائل العرب فيتباهيون ويتعاكظون أي يتفاخرون ويتناشدون الأشعار ، والباء ظرفية ، ويعشي بالعين المهملة كيعطي من العشاء وهو سوء البصر ليلاً ، والضمير في شعاعه للسلاح ، والشاهد في يعشى : ولهوا ، حيث تنازعوا في شعاعه فأعمل الأول وأضمر في الثاني ضميره وحذفه .

قوله : فضلة : المراد بالفضلة هنا ما يصح الاستغناء عنه لكونه غير عمدة ، ولعدم إيقاع حذفه في لبس ، كما أن المراد بالعمدة ما لا يصح الاستغناء عنه لكونه عمدة ، أو لإيقاع حذفه في لبس كما أشار إليه الشارح فيما سبق بقوله : إن كان ما يضمّر مما يلزم ذكره كالفاعل .

قوله : بأن لم يقع حذفه في لبس : كان الظاهر أن يؤخر هذا عن قوله ، وغير مفعول أول لظن لكنه لو أخر لتوهم أنه معطوف على قوله إن يكن فضلة فلتتصيص على دخوله في مفهوم الفضلة قدمه .

قوله : غير خبر : لكان أو ظن .

قوله : إذا كنت ترضاه : آخره :

.....
جهارا فكن في الغيب أحفظ للود

والغ أحاديث الوشاة فقلما

يحاول واش غير إفساد ذي عهد

قوله : وأضمنه : أي ائت به ضميرا ، والضمير عائد على ضمير غير الرفع لا يوصف

الْخَبِيرُ) لِكَانَ أَوْ ظَنٌ أَوْ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ لِظَنٌ ، أَوْ أَوْقَعَ حَذْفُهُ فِي لِبْسِ كَـ « كَنْتُ وَكَانَ زِيدٌ صَدِيقًا إِيَّاهُ » وَ « ظَنَّنِي وَظَنَّتْ زِيدًا عَالَمًا إِيَّاهُ » وَ « ظَنَّتْ مُنْطَلِقَةً وَظَنَّتِي مُنْطَلِقًا هَنْدًا إِيَّاهَا » وَ « اسْتَعْنَتْ وَاسْتَعَانَ عَلَيَّ زَيْدٌ بِهِ » .

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ فِي الْخَبِيرِ وَالْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ إِلَى جَوَازِ تَقْدِيمِهِ كَالْفَاعِلِ ، وَآخَرُ إِلَى جَوَازِ حَذْفِهِ إِنْ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، وَابْنُ الْحَاجِبِ إِلَى الْإِيَّاهِ بِهِ اسْمًا ظَاهِرًا ، وَالْأَحْسَنُ أَنَّهُ إِنْ وُجِدَتْ قَرِينَةً حُذِفَ وَإِلَّا أُتْبَيِّهَ بِهِ اسْمًا ظَاهِرًا .

(وَ) لَا تُضْمِرْ بَلْ (أَظْهِرْ) مَفْعُولَ الْفَعْلِ الْمُهَمَّلِ (إِنْ يَكُنْ ضَمِيرْ) لَوْ أَضْمَرَ (خَبِيرًا) فِي الْأَصْلِ (لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسَّرَا) بِكَسْرِ السَّيْنِ وَهُوَ الْمُتَنَازِعُ فِيهِ بَأْنَ كَانَ مُشَتَّتًا وَالضَّمِيرُ خَبِيرًا عَنْ مُفْرِدِ (نَحْنُ أَظْنَنَا وَيَظْنَانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي

الْإِضْمَارِ بَلْ بِوْصْفِ الْمُعْمَلِيَّةِ وَلَا لِزَمِنِ الْلُّغَوِ ، وَالْإِيَّاهُ بِهِ مَفْهُومٌ مِنْ قَوْلِهِ : أَخْرَنَهُ ، وَالْإِضْمَارُ مَفْهُومٌ مِنْ عُودِ ضَمِيرِهِ إِلَى الضَّمِيرِ وَمِنْ مَقَابِلَتِهِ بِقَوْلِهِ الْأَتَيِّ : وَأَظْهَرَ ، وَأَتَى بِهِ لِلتَّنْصِيصِ عَلَى الْإِضْمَارِ ؛ فَإِنْ مِنْهُمْ مَنْ يَأْتِي بِهِ مَظَاهِرًا كَمَا سِيَّاطِي ، وَلِيَحْسِنَ التَّقَابِلَ بَيْنَ هَذَا الْكَلَامِ وَبَيْنَ قَوْلِهِ : وَأَظْهَرَ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرِ إِلَيْهِ .

قَوْلُهُ : وَاسْتَعْنَتْ وَاسْتَعَانَ عَلَى زِيدٍ بِهِ : وَجَهُ الْلِبْسِ : أَنَّ الْمُتَبَادرَ أَنَّ الْمَذْوَفَ بَعْدَ اسْتَعْنَتْ عَلَيْهِ بِقَرِينَةِ مَعْمُولِ الْفَعْلِ الثَّانِيِّ مَعَ أَنَّ الْمَرَادَ اسْتَعْنَتْ بِزِيدٍ ، أَمَا إِذَا أَرِيدَ اسْتَعْنَتْ عَلَى زِيدٍ فَالْحَذْفُ جَائزٌ لِعدَمِ الْلِبْسِ ؛ لَأَنَّ الْمُتَبَادرَ هُوَ الْمَرَادُ ؛ أَفَادَهُ سَمْ .

قَوْلُهُ : إِلَى الْإِيَّاهِ بِهِ اسْمًا ظَاهِرًا : فَتَخْرُجُ الْمَسَأَةِ حِينَئِذٍ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ .

قَوْلُهُ : وَلَا تُضْمِرْ : أَتَى بِهِ لِدُفْعِ تَوْهِمِ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْإِظْهَارِ مَا يَقْبَلُ الْحَذْفَ .

قَوْلُهُ : مَعْمُولُ الْفَعْلِ الْمُهَمَّلِ : سَوَاءَ كَانَ الْمُهَمَّلُ الثَّانِي كَمَثَالِ النَّاظِمِ ، أَوْ الْأَوَّلِ نَحْوِ يَظْنَانِ وَأَظْنَنَ الرَّيْدِيْنِ أَخَوَيْنِ أَخَا .

قَوْلُهُ وَأَظْهَرَ إِنْ يَكُنْ إِلَيْهِ : وَأَجَازَ الْكُوفِيَّةُ حَذْفَهُ وَإِضْمَارَهُ مُؤْخِرًا مَطَابِقًا لِلْمُخْبَرِ عَنْهُ عَائِدًا إِلَى الْمَفْرَدِ الَّذِي يَتَضَمَّنُهُ الْمُشَتَّتُ ، وَجُوزَ قَوْمِ إِضْمَارِهِ مُتَقَدِّمًا كَذَلِكَ وَلَا تَخْرُجُ الْمَسَأَةُ عَلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ .

قَوْلُهُ : فِي الْأَصْلِ : وَاخْتَارَ عَنْوَانَ الْخَبِيرِ لِيُكَوِّنَ إِشَارَةً إِلَى وَجَهِ الْحَكْمِ وَهُوَ الإِظْهَارُ .

قَوْلُهُ : وَيَظْنَانِي : لَأَنَّهُ كَمَا قِيلَ : كَذَا فِي بَعْضِ النَّسْخِ بِزيَادَةِ كَمَا قِيلَ ، وَوَجْهُهُ أَنَّ يَظْنَانِي لَا يَطْلُبُ أَخَوَيْنِ بِصِيغَةِ التَّشْتِيَّةِ مَفْعُولًا ثَانِيَا ، نَعَمْ يَطْلُبُهُ إِذَا تَصَوَّرَ بِقُطْعَنِ النَّظَرِ عَنْ صِيغَةِ التَّشْتِيَّةِ وَالْإِفْرَادِ كَمَا سِيَّاطِي .

الرَّئْخَا) فَأَخْوَيْنَ تَنَازُعَ فِيهِ أَظْنُنٌ لِأَنَّهُ يَطْلُبُهُ مَفْعُولًا ثَانِيًّا ؛ إِذْ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ زَيْدًا ، وَيَطْلُبُنِي ؛ لِأَنَّهُ - كَمَا قِيلَ - يَطْلُبُهُ مَفْعُولًا ثَانِيًّا ، فَأَعْمَلَ فِيهِ الْأَوَّلُ وَهُوَ أَظْنُنُ ، وَيَقِيَ يَطْلُبُنِي يَحْتَاجُ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، فَلَوْ أَتَيْتَ بِهِ ضَمِيرًا مُفْرَدًا فَقُلْتَ : « أَظْنُنُ وَيَطْلُبُنِي إِلَيَّاهُ زَيْدًا وَعَمْرًا أَخْوَيْنَ » لَكَانَ مُطَابِقًا لِلْيَاءِ غَيْرَ مُطَابِقٍ لِلْيَاءِ يَعْوُدُ عَلَيْهِ وَهُوَ أَخْوَيْنَ ، وَلَوْ أَتَيْتَ بِهِ ضَمِيرًا مُشَتَّتًا فَقُلْتَ : « أَظْنُنُ وَيَطْلُبُنِي إِلَيْاهُمَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخْوَيْنَ » لَطَابَقَهُ وَلَمْ يُطَابِقْ الْيَاءَ الَّذِي هُوَ خَبْرٌ عَنْهُ ، فَتَعَيَّنَ الإِظْهَارُ ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ حِينَئِذٍ لَيْسَتِ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ ؛ لِأَنَّ كُلَّا مِنَ الْعَامِلَيْنِ قَدْ عَمِلَ فِي ظَاهِرٍ .

قوله : وقد علمت : أي من قول الناظم : وأعمل المهمل ، إلى قوله : وأخرنه إن يكن هو الخبر ؟
فإنه يدل على أن من شرط التنازع إعمال المهمل في ضمير التنازع فيه المذكور أو المخدوف .
قوله : أن المسألة إلخ : لم يقل أن المثال ليعلم الحكم ، وأن عدم كون المثال من باب التنازع
إنما هو بالنسبة إلى المفعول الثاني ، وأما بالنسبة إلى المفعول الأول وهو زيداً وعمراً فداخل فيه
كما لا يخفى .

قوله : لأن كلاً من العاملين إلخ : لم يجعل وجه خروج المسألة من باب التنازع عدم توجه
العاملين إلى المفعول الثاني في نحو هذا المثال كما قيل ؛ فإن أحدهما يقتضيه مفرداً والآخر
يقتضيه مثنى لفساده ؛ فإنه يلزم منه خروج ما إذا اختلف العاملان في اقتضاء المعمول رفقاً
ونصباً مثلاً نحو : ضربني وضررتهم الزيدان عن باب التنازع ؛ لأن أحدهما يقتضيه مرفوعاً
والآخر يقتضيه منصوباً . والتحقيق أن كلاً من العاملين متوجه إلى نحو أخرين في المثال في
الذهن و يتصور بقطع النظر عن الإفراد والتثنية ، كما أن كلاً منهما متوجه إلى المعمول فيما إذا
اختلاف اقتضاؤهما بقطع النظر عن الرفع والنصب ؛ فإن التنازع - كما سبق - إنما يتصور في
الذهن فيلاحظ المعمول فيه بقطع النظر عن خصوص الإعراب وعن الإفراد والتثنية والجمع ،
وأما في الذكر فلا يوجد التنازع أصلاً ، نعم قد أشار إلى هذا الوجه فيما سبق بقوله : كما قيل .

فصل : المفاعيل خمسة

«أَحْدُهَا» المفعول به ، وقد سبق حكمه ، «الثاني» المفعول المطلق ، وهو - كما يؤخذ مما سيأتي - المصدر الفضلة المؤكّد لعامله أو المبين لنوعه أو عدده ، ويسمى مطلقاً لأنّه يقع عليه اسم المفعول من غير تقييد بحرف جرّ ، ولهذه العلة قدمة على المفعول به الزمخشري وابن الحاجب .

المفعول المطلق

قوله : وقد سبق حكمه : بعضه في باب الفاعل وبعضه في باب تعدى الفعل وزومه .

قوله : كما يؤخذ إلخ : اعتذار عن ترك التصريح بحده .

قوله : المصدر : هذا مأخذ من تعريف الناظم مطلق المصدر فإن تعريفه لدخول المفعول المطلق تحته ، ومن بيان نصبه ، ومن تقسيمه إلى الأقسام الثلاثة ، والمراد المصدر الصريح فلا يقع المؤول مفعولاً مطلقاً وأخذه جنساً بناء على أنه الأصل في المفعولية المطلقة وأن ما ينوب منابه مما سيأتي خلف عنه في ذلك كما يشعر به كلام الناظم .

قوله : الفضلة : هذا مأخذ من قوله : نصب ؛ لأن المتصوب غير المنسوخ لا يكون إلا فضلة ومن المثال وهو مخرج للواقع عمدة .

قوله : المؤكّد لعامله : أي الحدث الذي تضمنه عامله ليتحد المؤكّد والمؤكّد ؟ فإن الاتحاد شرط في التأكيد اللغطي الذي هذا منه ؛ فمعنى ضربت ضرباً : أحدثت ضرباً ؟ أفاده الدمامي والرضي ، والمراد إفادته التوكيد من غير بيان نوع أو عدد ولا فالتوكيد لازم للمفعول المطلق مطلقاً وإن كان قد لا يقصد ؛ قاله الصبان ، ويدخل فيه المخدوف عامله لوقوعه بدلاً عنه أو لغيره مما لم يقصد به بيان النوع ؛ كلي بكا بكاء ذات عضلة ولا العدد كضربتين لمن قال : كم ضربت ؟ لأنّه كما قال يس في الأصل مؤكّد فإنه مجتمع لعامله في الأصل وإنما عرض له التجدد عن ذلك بعد وضعه موضع الفعل مثلاً ، ويخرج به مع ما بعده المسوق مع عامله لغير المعاني الثلاثة نحو : عرفت قيامك ، وقمت إجلالاً لك .

قوله : لأنّه يقع عليه إلخ : وذلك لأنّه المفعول للفاعل بخلاف سائر المفاعيل فإنها ما وقع الفعل عليه أو فيه أو له أو معه فتقييده بالمطلق لبيان الإطلاق لا للتقييد .

قوله : بحرف جر : أو ظرف كما في المفعول معه .

قوله : ولهذه العلة قدمه إلخ : وتقديم الناظم المفعول به ليس بالقصد بل على سبيل الاستطراد والتبعية ، وبعضهم قدمه قصدًا لشدة اقتضاء الفعل المتعدد إياه ؛ لأن تعديه بحسب هذا الاقتضاء فلذا كان أكثر وقوعاً في الكلام .

واعلم أن الفعل يدل على شيئاً من الحدث والزمان ، وأما (المصدر) فهو (اسم) يدل على (ما سوي الزمان من مدلولي الفعل) وهو الحدث (كأمن من أمن يمثله) أي مصدر (أو فعل أو وصف نصب) نحو ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَرَأْكُنَّ جَرَاءَ مَوْقُورًا﴾ ﴿وَكَلَمُ اللَّهِ مُوسَى تَكَلِّيمًا﴾ ﴿وَالصَّافَتِ صَفَا﴾ و « هو مضروب

قوله : واعلم أن الفعل إلخ : دخول على المتن .

قوله : يدل على شيئين : أي على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة في مفهوم الفعل وأنها مدلول التزامي له لاقضاء الحدث إليها وعدم تصوره بدونها كما هو الشأن في المصادر والصفات ، وأما على مذهب السيد وغيره من أنها جزء من مفهوم الفعل فدلالة على مجموعهما تضمن .

قوله : المصدر : بدأ بتعريفه لوقوعه جنباً في تعريف المفعول المطلق .

قوله : وهو الحدث : المصدر يطلق بالاشراك ، وقيل : بالحقيقة والجاز على ثلاثة أمور : على التأثير وهو متعلق بالفاعل ، وعلى الأثر الناشئ عنه المسمى بالحاصل بالمصدر كالحركات والسكنات في الضرب وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور عنه ، وبالمعنى باعتبار الوقع عليه وعلى نحو : الضاريه ؛ ويسمى بالبني للفاعل ، والمضروبيه ؛ ويسمى بالبني للمفعول ، والحاصل بالمصدر هو المختلف في كونه مخلوقاً للعباد أولاً بيننا وبين المعتزلة كما قال السعد ، وهو مناط التكليف كما صرحت به ابن أبي شريف ، أفاده الصبان .

قوله : كأمن من أمن : من ابتدائية اتصالية كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « أنت مني بمنزلة هارون من موسى » .

قوله : بمثله : الضمير عائد على المصدر ليوافق ضمير كونه ، ولأن عود الضمير إلى الترجمة لا يخلو عن بعد ؛ فإن من حق الترجمة أن تكون مستقلة بنفسها ، وأنه يوهم أن المراد أنه ينصب بمعنى مطلق آخر وليحسن مقابلته بقوله : بفعل أو وصف ، وكذا ضمير انصب وبين إلا أنه بقيد كونه مفعولاً مطلقاً ففيهما شبه استخدام ، والمراد مثله لفظاً ومعنى . ونحو : يعجبني إيمانك تصديقاً ؛ من باب النيابة الآتية في قوله وقد ينوب عنه إلخ .

قوله : أو فعل : تام متصرف غير ملغى من لفظ المصدر وبابه ، وأما غيرهما فمن باب النيابة .

قوله : أو وصف : ليس باسم تفضيل ولا صفة مشبهة .

قوله : فإن جهنم إلخ : بحث في الآية بأن الجزاء يعني المجزي به بدليل حمله على جهنم فليس مصدرًا في الحقيقة ولك أن تقول : يصح إيقاؤه على مصدريته بتقدير مضاف أي محل جراحتكم ، أو بلا تقدير قصداً للمبالغة ؛ قاله الصبان .

ضربياً . (وَكُونَهُ) أي المصدر (أصلًا لِهذِينَ) أي للفعل والوصف وهو مذهب أكثر البصريين ، وهو الذي (اتَّسْخَبَ) أي اختير لأنَّ كُلَّ فَزْعٍ يَقْضَمُ الأصلَ وزِيادة ، وال فعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك دونه ، وذهب بعض البصريين إلى أنَّ المصدر أصلٌ للفعل ، والفعل أصلٌ للوصف ، وأخَرَ إلى أنَّ كُلَّا من المصدر والفعل أصلٌ برأسيه ، والكوفيون إلى أنَّ الفعل أصلٌ للمصدر .

(تُؤكِيداً) يُبيّن المصدر إذا ذُكر مع عامله كازَكْعُ رُوكُوعَا (أو نُوْغَا يُبيّن) إذا وُصِفَ أو أضيفَ أو أضيفَ إلَيْهِ (أو عَدَدَ كَسِيرَتُ سَيِّرَتَيْن سَيِّرَ ذِي رَشَدْ)

قوله : كذلك : لفظاً ومعنى ، أما لفظاً : فلتضمنهما حروف المصدر وزيادة غالباً ، وأما معنى : فلتضمنهما الحدث والزمان أو الذات .

قوله : وآخر إلى أن كلاً إلخ : قال الصبان : انظر على هذا المذهب ما أصل الوصف .

قوله : إلى أن الفعل : أي المضارع على الأصح ، وقيل : الماضي .

قوله : إذا ذكر معه عامله : الظرف قيد ليبين لا لكونه للتأكيد يعني أن تبيينه التوكيد مشروط بذكره مع عامله ؛ ولكون المقصود ذلك لم يقل : ولم يبين النوع ولا العدد ؛ لأنه شرط لكونه للتأكيد لا للتبيين وأهمله لأنفهامه من المقابلة ثم التقييد فإذا ذكر مع عامله مأخذ من قوله الآتي : وحذف عامل المؤكّد امتنع ، وتقييد للأمتناع بالمقصود به إبانه التوكيد ؛ وذلك لأن المصادر المحدّوفة العامل التي ليست ليبيان النوع والعدد من المؤكّد في الأصل إلا أنها لا تبيّن التوكيد لحذف المؤكّد .

ورجعتُ القهقري (وقد ينوب عنه ما عليه دل) ككل مضافي إليه (كجد كل الجد) وبعض ، كما في الكافية ك « ضربته بعض الضرب ». (و) كذا مرادفة نحو (أفرح الجذل) بالمراجحة أي الفرح ، وَصْفُه ، والدل على نوع منه أو على عدده أو آتته ، وضميره أو إشارة إليه كما في الكافية نحو « بيرث أحسن السير » « واشتغل الصماء » « ورجع القهقري » ﴿ فاجلدوهم ثمثين جلة ﴾ « ضربته سوطاً » ﴿ لآ أعدبه أحداً ﴾ « ضرب ذلك الضرب » .

هذا وما أشرنا إليه من عدم وجود أو أضيف بعد قوله : إذا وصف هو المافق للنسخة المطبوعة في مطبعة الشرق في مصر والنسخة المذيلة بالحاشية ، ويوجد في النسخة المصورة في طهران ، أو أضيف بين قوله : إذا وصف ، قوله : أو أضيف إليه وإلى وجودها يشير كلام المحتشى وإن صحت هذه الزيادة فذكرها مع أن المضاف داخل في قوله : إذا وصف ؛ لأنه من باب نيابة الصفة كما صرخ به الدمامي وابن هشام في التوضيح لكثرة في الكلام .

قوله : وقد ينوب عنه : أي عن المصدر المتأصل في المفعولية المطلقة وهو ما كان من لفظ عامله وبابه لا مطلق المصدر ، وظاهر كلامه : أن المراد منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني ، ومذهب الجمهور أن ناصبه فعل مقدر من لفظه كما في التصريح . قوله ما عليه دل : أي ما دل على مدلوله وهو الحدث ، والمراد بدلاته عليه : إشعاره به كي يدخل فيه نحو : ضربته سوطاً وما ذكر من أمثلته كلها نائية عن المبين للنوع سوى المرادف ؛ فقد ينوب عنه بأن كان معرفاً بآل العهدية أو الاستغرافية ، وقد ينوب عن المؤكدة و سوى الضمير والإشارة فبحسب المرجع والمشار إليه .

قوله : ككل : ومثله جميع وعامة وكبعض نصف وشطر .

قوله : وضميره أو الإشارة إليه : بالواو عطف على مرادفة .

قوله : واشتغل الصماء : مثال للوصف ؛ أي الاشتغال الصماء لا للدل على النوع مع أنه من المبين للنوع كأحسن السير ؛ وذلك لأن الصماء ليس بمنطوي على معنى الاشتغال لعدم اختصاصه به تقول : حجر صماء أي بدون ثقب وهو بعينه مثل : طويلاً في سير طويلاً ، وقد صرحو بأنه من الوصف بخلاف القهقري ؛ فإنه مشتمل على معنى الرجوع لوضعه لنوع منه .

قوله : لا أعدبه : الضمير للعذاب بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير المصدر والمراد عذاباً عظيماً فصح كون الهاء نائية عن مبين النوع ، والأصل : لا أعدبه تعذيباً مثل التعذيب المذكور قاله الصبان . قوله : ضربته : ذلك الضرب : جواباً لمن قال : ضرب اللص بصيغة المجهول ، وأما إذا كان جواباً لمن قال : ضرب زيد اللص ؛ فالإشارة غير نائية عن المصدر المتأصل في

وينوب أيضاً ما شاركه في مادته ، وهو ثلاثة : اسم مصدر ، نحو « اغتسل غسلاً » واسم عين نحو ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ و مصدر لفعل آخر نحو ﴿ وَبَثَّتَ إِلَيْهِ بَثَيْلًا ﴾ .

(وما يتوكيده فوحّد أبداً) لأنّه بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل لا ينتهي ولا يجمع (وَئِنْ وَاجْمَعْ غَيْرُهُ وَأَفْرِدًا وَحَذَفَ عَامِلٍ) المصدر (المؤكّد امتنع) . قال في شرح الكافية : لأنّه يقصد به تقوية عامله و تقرير معناه ، و حذفة مُنافٍ لذلك . ونقضه ابنه بمجيئه في نحو : سقيا ورعايا . و ردّ بأنه ليس من التأكيد في شيء ، وإنما المصدر

المفعولة المطلقة بل نسبة عن صفة المصدر المذكور والأصل : ضربت ضرباً مثل ذلك الضرب ، و اشترط الناظم في نيابة الإشارة أن يتبع بالمصدر ولم يشترطه الجمهور فجוזوا : ضربته ذلك .

قوله : اسم مصدر : هو داخل في قول الناظم : ما عليه دل ؛ لأنّه دال على الحدث على قول وعلى المصدر على آخر ، فهو على هذا القول مثل الضمير العائد إلى المصدر و ذكره هنا مع لاحقيه لاتفاقه معهما في مشاركة المصدر في مادته وإشارة إلى أنه يكفي في النيابة ملاحظة هذه المشاركة بقطع النظر عن الدلالة على الحدث و عدمه .

قوله : نباتاً : فهو اسم للنابت من زرع أو غيره ، ومنه زكاة النبات ، وطبع الشارح في هذا الموضع ، وعن سيبويه أن نباتاً في الآية مصدر جار على غير فعله قائم مقام إنباتاً فيكون من القسم الثالث .

قوله : والفعل لا يشي ولا يجمع : وذلك لأنّ الفعل موضوع للحدث الذي هو جنس يطلق على القليل والكثير فلا حاجة إلى تثنية و جمعه و نحو : ضرباً و ضربوا من تثنية الفاعل و جمعه .

قوله : وأفرداً : دفع به ما يوهمه مقابلة ثن واجمع بوحد من اختصاص غير المؤكّد بالتثنية والجمع اختصاص المؤكّد بالتوحيد ، وقال سم : دفع به ما يتوهّم من ظاهر الأمر في قوله : وثن واجمع إلخ .

قوله : تقوية عامله إلخ : قال ابن هشام : والمراد بالتقوية : التشديد والتثبيت في النفس ؛ فإن ذكر الشيء مرتين أثبت له من أن يذكر مرة ، والمراد بالتقدير رفع المجاز .

قوله : في نحو سقيا ورعايا : من المصدر المؤكّد المذوف العامل جوازاً نحو : أنت سيراً ، أو وجوباً نحو : أنت سيراً سيراً وحدها وشكراً ، وخاص الشارح الواجب بالتمثيل ؛ لأنّ النقض به أشد ، وخاص منه هذا النوع ؛ لأنّ توجّه الرد إليه أظهر .

قوله : ورد إلخ : هذا الرد خاص بالحذف الواجب وظاهر فيما كان بدلاً من اللفظ بفعله لقوله : فهو عوض عنه ، فيبقى الحذف الجائز وما سوى البديل من المصدر المؤكّد الواجب

فيه نائب مناب العامل دال على ما يدل عليه فهو عوض عنه ، ويدل على ذلك : عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات تتحقق الجمع بينه وبين المؤكد .

(وفي) حذف عامل (سواء لدليل) عليه (متسع) فيبقى على نصبه كقولك **لَمْ** قال أي سير سرت : (سيرا سريعا) ولم قديم من سفره : « قدوما مباركا» .

(والحذف) للعامل (ختم مع) مصدر (آت بدلا من فعله) سماعا في نحو : حمدنا وشكرا ، وقياسا

حذف عامله بدون جواب على أنه يلزم منه زيادة أنواع المفعول المطلق على ثلاثة وهذا ما لم يقل به أحد ، وكذا يلزم منه خروج المصادر المؤكدة المخدوقة العامل عن حد المفعول المطلق كما لا يخفى ؛ لأن المفعول المطلق على ما عرفه به : هو المؤكد لعامله ، أو المبين لنوعه ، أو عدده ؛ فلعله لهذه الأمور أحال الرد ولم يقل وهو مردود ونحوه مما يشعر بالارتضاء ، وغاية ما يمكن هو تعليم الرد لأنواع الحذف الواجب ؛ فالجواب الصحيح الذي يلتزم به كلام الناظم ويرتفع به ما فيه من التناقض ما أشار إليه الشارح وبيناه آنفا وصرح به ابن هشام في بعض حواشيه على الألفية كما في التصريح وهو أن المصادر المخدوقة العامل التي ليست لبيان النوع والعدد كأنما أنت سيرا لبريد ، ولبي بكاء ذات عضلة كلها من قسم المصدر المؤكد بحسب الأصل والمذكور منها هنا في معنى الاستثناء من قوله : وحذف عامل المؤكد امتنع ، ومن مفهوم قوله : وفي سواه لدليل متسع .

قوله : وفي حذف عامل إلخ : الجار وال مجرور وخبر متسع الذي هو مصدر ميمي ولم يجعل التقدير ، وحذف العامل في سواه ؛ لأن متسع حيث إنما يكون اسم فاعل فتخالف حركة ما قبل حرف الروي حركته في المصراع الأول ، أو اسم مفعول فيكون من الحذف والإصال ، ولأن الحمل على حذف المضاف أولى من الحمل على حذف المبتدأ ؛ لأنه عمدة ، ولأن حذف المضاف أكثر في الكلام .

قوله : كقولك من إلخ : الأول مثال للقرينة اللغوية ، والثاني للحالية ، ولم يمثل للعدد لظهوره .

قوله : في نحو حمدنا وشكرا : من المصادر الواردة لغير الطلب التي كثر استعمالها وجرت مجرى الأمثال ودللت القرائن على عاملها المخدوف كقولهم : عجبنا وسمعنا وطاعة ، وعند خطاب مرضي عنه أفعل ذلك وكرامة ومسرة وجبا ونعمه عين ونعم عين بتثليث النون أي إنعام عين ، وعند خطاب مغضوب عليه لا أفعل ذلك ولا كيدا ولا همأ أي ولا أكاد أي لا أقرب ولا أهم من هم به ولا فعلت ذلك ورغمما وھوانا أي أرغمتك وأهنتك ، واعتراض بأنه يقال : حمدت الله حمدنا أو شكرته شكرنا فقال بعضهم : الكلام في صيغة الإنشاء للحمد

..... في الأمر (كَنْدُلًا اللَّذُ) في قول الشاعر :

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِنْ فَنْدُلًا زَرِيقُ الْمَالَ نَدْلَ الْفَعَالِبِ
فَهُوَ (كَانْدُلًا) ، وَفِي النَّهَيِّ نَحْوُ : قِيَامًا لَا قُعُودًا ، وَالدُّعَاءِ نَحْوُ : سَقِيَا وَرَعِيَا ،
وَالْاسْتِفَاهَ لِلتَّوْبِيهِ نَحْوُ :

أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَدَ قُرْنَاؤُكَ الْمُشَبِّبُ ، وَلَا فَرْقٌ فِيمَا ذُكِرَ بَيْنَ مَا لَهُ فَعْلٌ كَمَا تَقَدَّمَ وَمَا
لَيْسَ لَهُ فَعْلٌ نَحْوُ « بَلْهُ الْأَكْفُ » فَيُقَدَّرُ فَعْلٌ مِنْ مَعْنَاهُ أَيْ اتُرُوكَ .

وهذا لا يظهر معه الفعل بل يتعاقبان ، والذي أورده المعرض هو محض الخبر عن الحمد لا نفس الحمد ، وقال آخر : إنما يجب الحذف عند استعمالها مع اللام نحو : حمدًا لله وشكراً له ، وقال آخر : إنه خارج عن الفصاحة ، وقال ابن عصفور : إنما يجب الحذف إذا قيل حمدًا وشكراً لا كفراً . وجيء بهذه الثلاثة مجتمعة ؛ لأنها جرت مجرى الأمثال ، وإذا أفردت لا يجب الحذف . والظاهر أن هذا غير مرضي للشارح فالهذا لم يأت بلا كفراً ، وادعى الرضي القياس في حمدًا وشكراً ؛ لدخولهما تحت ضابطة ذكرها فقال : كل مصدر أضيف إلى معموله أو تعلق معموله به بحرف جر ولم يقصد به النوع يجب حذف عامله .

قوله : في الأمر : كذا أطلقه الناظم وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار كقوله :

فَصَبِّرَا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبِّرَا

قوله : فندلاً : أي اختطف .

قوله : نحو سقيا ورعا : وجدعا وعقرا وسحقا وبعدا وتعسا ونكسا وبؤسا وخيبة وتب ، ويقاس عليها عند الأخفش ويقتصر على ما ورد منها عند سيبويه ، وقال أبو حيان : وينبغي أن يفصل فيقال : ما كان له فعل من لفظه يقاس ، وما لا فلا ؛ كذا في الهمع .

قوله : ولا فرق فيما ذكر : ظاهره في وجوب الحذف قياساً ، ويحتمل أن يكون مراده في وجوب الحذف .

قوله : بله الأكف : بالإضافة ، والأكف جمع كف . البيت بتمامه :

تذر الجمامج ضاحيا هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق
وضمير تذر إلى السيف الجمامج جمع جمجمة بضم الجيمين عظم الرأس المشتمل على
الدماغ ويطلق على الإنسان بتمامه مجازاً وهو أليق بقوله : هاماتها ؛ إذ هي جمع هامة وهي
الرأس ، وضاحيا من ضحى يضحو إذا بز عن محله ، بله الأكف مصدر مضارف إلى المفعول
كأنها لم تخلق متعلق بضاحيا والضمير للهامات ، والمعنى : أن هذه السيف ترك القوم بارزة

(وَمَا لِتُفْصِّلَ) لِعَاقِبَةٍ مَا قَبْلَهُ (كَإِنَّمَا مَنَا) بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءً (عَامِلَهُ يُحَذَّفُ) حَتَّىٰ قِيَاسًا (حَيْثُ عَنَا) أَيْ عَرَضٌ ، فَالْتَّقْدِيرُ فِي الْآيَةِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - فَإِنَّمَا تَعْنُونَ مَنَا وَإِنَّمَا تُفْدُونَ فِدَاءً .

(كَذَا) فِي الْحُكْمِ (مُكْرَرٌ) وَرَدَ نَائِبُ فَعْلٍ مُسْنَدٌ إِلَى اسْمِ عَيْنٍ نَحْوِ « زَيْدٌ سَيِّرًا سَيِّرًا » أَيْ يَسِيرُ سَيِّرًا .

(وَ) كَذَا (ذُو حَضْرَةٍ) بِالْأَلْأَوْيَانِمَا (وَرَدَ نَائِبُ فَعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدَ) نَحْوِ « مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرًا » وَ « إِنَّمَا أَنْتَ سَيِّرًا » فَإِنْ اسْتَنَدَ لِاسْمِ مَعْنَى ، وَجَبَ الرَّفْعُ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ فِي الصُّورَتَيْنِ نَحْوِ « أَمْرَكَ سَيِّرَ سَيِّرًا » وَ « إِنَّمَا سَيِّرُكَ سَيِّرُ التَّرِيدِ » .

(وَمِنْهُ) أَيْ مِنَ الْمَصْدِرِ الَّذِي يُحَذَّفُ عَامِلُهُ حَتَّىٰ (مَا يَدْعُونَهُ) أَيْ مَا يُسَمُّونَهُ (مُؤْكِدًا) إِمَّا (لِتَنْفِيْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَا) بِهِ ، أَيْ فَالْأُولُّ وَهُوَ الْمُؤْكِدُ لِتَنْفِيْسِهِ مَا وَقَعَ

رُؤُوسُهُمْ عَنْ مَحَالِهَا مِنْفَصَلَةٍ كَأَنَّهَا لَمْ تَخْلُقْ عَلَى الْأَبْدَانِ فَتَرَكَ لِذِكْرِ الْأَكْفَ لِأَنَّهَا سَهْلَةُ الْقُطْعِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الرَّعُوسِ ؛ قَالَهُ الصِّبَانُ .

قوله : وما لتفصيل إلخ : اعلم أن بعضهم أدرج الموضع التي يجب حذف عامل المصدر فيها المذكورة في المتن فيما هو بدل من فعله وجعلها أقساماً له كابن هشام في التوضيح ، وبعضهم لم يدرجها فيه وجعلها قسيمات له كالسيوطى في الهمع ومتنه ، والناظم - رحمه الله تعالى - لم يقصد إدراجها فيه وجعلها قسيمات له . كما يدل عليه صنيعه ، وسوق كلامه لاسيما قوله : ورد نائب فعل إلخ ؛ وإن كان هذا الكلام لغوا من القول ؛ فمن أجل ذلك حل الشارح المتن على هذا النسق حيث جعل ما في ما لتفصيل مبتدأ ، وجملة عامله يحذف خبراً عنه ، ولم يجعل ما عطفاً على ندلاً ، وجملة عاملة يحذف تأكيداً لما فاد العطف كما جعله البعض وحيث فسر الضمير في ومنه بقوله أي من المصدر الذي حذف عامله حتماً ولم يفسره من الآتي بدلاً من فعله وعدم إدراجها هو التخفيف ؛ وذلك لأن المصدر البدل من الفعل هو الذي يكون حذف عامله لأجل أنه بدل من فعله وعوض عنه لا بسب آخر ، والحدف في هذه الموضع ليس كذلك ، بل لكل واحد منها سبب آخر كما يعلم ذلك بالوقوف على أسباب الحذف فيها .

قوله : لعاقبة ما قبله : أي الفائدة المرتبة عليه الحاصلة بعده ، وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما فصل به مفرد قبله كلزید سفر ، فإما صحة وإما اغتناماً .

قوله : حتماً قياساً : مفهوم من قوله حيث عنا .

قوله : حذف عامله حتماً : أي قياساً للدخوله تحت الضابطة الآتية ولم يصرح به لفقده في مرجع الضمير .

قوله : المؤكَد لنفسه : سمي به ؛ لأنَّه بمنزلة إعادة الجملة فـكأنَّه نفسها .

بعد جملة لا مُختَمِلَ لها غَيْرَهُ نحو (لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ) دِرْهَم (عُرْفًا وَ التَّانِ) وهو المؤكّد لغيره ما وَقَعَ بَعْدَ جملة لها مُختَمِلٌ غَيْرَهُ (كَائِنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا) . قال في التسهيل : وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ هذا المَصْدِرِ عَلَى الْجُمْلَةِ التِّي قَبْلَهُ وَفَاقًا لِلزَّجَاجِ .

(كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ) الْوَاقِعُ (بَعْدَ جُمْلَةً) مُشَتَّمِلَةٌ عَلَى اسْتِمْعَانَهُ وَصَاحِبِهِ . (كَلِي بُكَاءً ذَاتِ عُضْلَةً) أي صاحبة داهية . بخلاف الواقع بعْدَ مُفَرِّدِ كـ « صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ » والواقع بعْدَ جملة لم تَشْتَمِلْ عَلَى مَا ذُكِرَ كـ « هذا بكاءً الشكلي » .

تممة : كالمصدر في حذف عامله ما وقع موقعة نحو « انتصمت عائداً إبك » -

قوله : عرفاً : أي اعترافاً ألا ترى أن له على ألف درهم هو نفس الاعتراف .

قوله : المؤكّد لغيره : سمي به لأنّه أثر في الجملة برفع احتمال الغير فـ كأنّه غيرها لأنّ المؤكّد غير المؤثّر .

قوله : حقًّا : فحقاً رفع ما احتمله أنت ابني من إرادة المجاز إن كان حقًّا بمعنى حقيقة أو من البطلان إن كان حقًّا بمعنى صدقًا وصراحته نعت لحقًّا .

قوله : ولا يجوز تقديم إلخ : ولا توسطه لأنّ المؤكّد لا يتقدم المؤكّد ، وقال الدماميني : لأن الجملة دليل العامل فيه فلا يفهم منها إلا بعد تمامها .

قوله : ذو التشبيه : بشرط كونه علاجاً أي من أفعال الجوارح .

قوله : مشتملة إلخ : غير صالح ما اشتتملت عليه للعمل فيه .

قوله : وصاحبه : أي صاحب هذا الاسم الذي هو مشمول الجملة .

قوله : كهذا بكاء الشكلي : هي التي مات ولدها ، فبكاء الشكلي مرفوع صفة لبكاء بتقدير مثل .

قوله : في حذف عامله : أي في لزوم حذف عامله كما في الهمع .

قوله : ما وقع موقعة : وهي إما صفات كعائداً وهنيناً لك وأقائناً وقد قعد الناس قال بعض المغاربة : هي موقعة على السمع ، وزعم بعضهم أن ذلك مقيس عند سيبويه ؛ يقال لكل من لازم صفة دائياً عليها نحو : أضاحكأ وأخارجا ، وإما أسماء أعيان قالوا : تربأ وجندلا في معنى تربت يداه أي لا أصابت خيراً ، والترب التراب ، والجندل الحجارة ، وقالوا : فاما لنيك أي فالداهية ، ويستعمل هذا في معنى

قوله : كعائداً إلخ : فإنها أقيمت مقام إعاذه وهناء وقياماً بتقدير عدت وهنا وتقوم .

قوله : وإنما أسماء أعيان : أريد بها معنى المصادر كترباً وجندلاً أريد بهما الهلاك .

قوله : أي فالداهية : أي فـ لها إلى فـ والأصل : فـ لها لـ فـ فـ أـ يريد بالجملة معنى المصدر وهو الهلاك وإصابة الداهية أعرّب الجزء الأول منها القابل للتصرف بإعراب المفرد الذي صارت بمعناه وأبقى الجار

قاله في شرح الكافية .

الدعاء أي دهاء الله ، وقيل : ضمير فاها للخيبة ، ورأي الأكثرين أن نصب الصفات المذكورة على
الحالية المؤكدة لعاملها وللتزم إضماره والتقدير : أَعُوذُ بِأَنْتُمْ ، ونصب الأعيان على المفعولية بفعل مقدر
والتقدير : أَطْعَمْتُكَ اللَّهُ أَوْ أَلْزَمْتُكَ اللَّهُ فَاهَا لَفِيكَ ، قاله في الهمج .
بعون الله تعالى وتوفيقه نجز الكلام على المفهول المطلق

والمحرر على ما كان (من القاموس الثاني للعلامة ملا خليل الأسردي) .

الثالث من المفاعيل - المفعول له

ويسمى «المفعول لأجله» و«من أجله». وهو - كما قال ابن الحاجب - : ما فعل لأجله فعل مذكور.

(يُنْصَبُ) حال كونه (مَفْعُولاً لَهُ الْمَضْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَغْلِيلًا) للفعل (كَجْدُ شُكْرًا وَدْنُ ، وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ)

المفعول له

أَلْ فِيهِ مَوْصُولَةٌ بَدْلِيلٌ عَوْدٌ الضَّمِيرِ إِلَيْهَا ، وَمَانِعٌ مَوْصُولَةٌ أَلْ يَرْجِعُ الضَّمِيرَ إِلَى الْمَوْصُوفِ الْمَخْدُوفِ وَقَالَ الرَّادِيُّ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : لَا يَجُوزُ تَبَعِيدُهُ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا إِلَّا بِإِبَالَ أوْ عَطْفٍ ، قَالَ فِي الْهَمْعِ : وَلَذَا امْتَنَعَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تُشْكُوْهُنَّ ضَرَارًا لَتَعْنَدُوا ﴾ تَعْلُقُ الْجَارُ بِالْفَعْلِ إِنْ جَعَلَ ضَرَارًا مَفْعُولاً لَهُ إِنَّمَا يَتَعْلُقُ بِهِ إِنْ جَعَلَ حَالًا ؛ كَذَا فِي الصِّبَانِ .
قَوْلُهُ : الْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ : مِنْ لِلتَّعْلِيلِ وَالْأَجْلِ قَالَ فِي الْكَلِيلَاتِ : مَصْدُرُ أَجْلٍ شَرِئِاً إِذَا جَنَاهُ اسْتَعْمَلَ فِي تَعْلِيلِ الْجَنَابِيَّاتِ ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ فَاسْتَعْمَلَ فِي كُلِّ تَعْلِيلٍ اهـ . فَقُولُ الْحَشِيَّ أَنَّ الْأَجْلَ بَعْنَى النَّفْعِ خَطَاً .

قَوْلُهُ : مَا فَعَلَ لِأَجْلِهِ : أَيْ لِقَصْدِ تَحْصِيلِهِ أَوْ بِسَبْبِ وُجُودِهِ وَخَرْجِ سَائِرِ الْمَفَاعِلِ مَا فَعَلَ مُطْلَقاً أَوْ بِهِ أَوْ فِيهِ أَوْ مَعْهُ .

قَوْلُهُ : فَعَلَ : أَيْ حَدَثَ .

قَوْلُهُ : مَذْكُورٌ : أَيْ مَلْفُوظٌ حَقْيَقَةً أَوْ حَكْمًا فَلَا يَخْرُجُ عَنْهُ مَا كَانَ فَعَلَهُ مَقْدِرًا كَمَا إِذَا قَلْتَ : تَأْدِيَتَا فِي جَوَابِ مِنْ قَالَ : لَمْ ضَرَبْتِ زِيَّاً ، فَقَوْلُهُ : مَذْكُورٌ احْتَرازٌ عَنْ مِثْلِ : أَعْجَبَنِي التَّأْدِيبُ ، قَالَهُ الْجَامِيُّ .
قَوْلُهُ : إِنْ أَبَانَ تَغْلِيلًا : ظَاهِرٌ كَلَامُهُ أَنَّ هَذِهِ الشُّرُوطُ شُرُوطٌ لِنَصْبِهِ وَأَنَّهُ عِنْدَ جَرِهِ يُسَمَّى مَفْعُولاً لَهُ وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الْحَاجِبِ ، وَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ حِيثَنَدَ مَفْعُولُ بِهِ وَعَلَيْهِ فَهَذِهِ الشُّرُوطُ لِتَحْقِيقِ مَاهِيَّةِ الْمَفْعُولِ لَهُ وَيَرْجِعُ هَذَا الْاحْتِمَالُ مَا سَيَّأَتِيَ فِي الْمَفْعُولِ فِيهِ مِنْ اشْتَرَاطٍ تَضَمِنُ فِي كَوْنِهِ مَفْعُولاً فِيهِ وَظَرْفًا وَلَا يَرِدُ مَا قِيلَ أَنَّ الْعُلَيْةَ مَحْلُ الشُّرُوطِ فَكِيفَ تَكُونُ شَرْطًا : لَأَنَّ مَحْلَهَا مَا ذَكَرَ ، وَشُرُوطُ بَعْضِهِمْ كَوْنُ الْمَصْدُرِ قَلْبِيًّا فَلَا يَجُوزُ : جَتَّكَ قِرَاءَةُ الْعِلْمِ ، قَالَ الشَّاطِيُّ : وَهُوَ مُسْتَغْنَى عَنْهُ بِشَرْطِ اتِّحَادِ الزَّمَانِ ؛ لَأَنَّ أَفْعَالَ الْجَوَارِحِ لَا تَجْتَمِعُ فِي الزَّمَانِ مَعَ الْفَعْلِ الْمُطْلَقِ .

قَوْلُهُ : وَدْنٌ : قَالَ الْخَضْرَى : أَمْرٌ مِنَ الدِّينِ ؛ أَيْ أَقْرَضَ ، أَوْ مِنَ الدِّينِ بِالْكَسْرِ بَعْنَى الْمَجَازَاتِ ، أَوْ الْخَضْرَوْعَ ، وَحَذَفَ عَلَتَهُ لَدْلَالَةُ عَلَةِ الْأَوَّلِ .

قَوْلُهُ : وَهُوَ إِلَعْ : الْجَمْلَةُ حَالٌ مِنَ الْمَصْدُرِ .

..... وهو الفعل (مُتَّحِدٌ وَقْتًا وَفَاعِلًا وَإِنْ شَرُطٌ) مما ذكر (فُقِدْ فَاجْرُهُ بِاللَّام) ونحوها مِمَّا يُفْهِمُ التَّعْلِيلَ وهو مِنْ وَفِي نَحْوٍ :

[لَهُ مَلْكٌ يَنْادِي كُلَّ يَوْمٍ] لِدُوا لِلنَّمُوتِ وَابْتُوا لِلنَّحَرَابِ

[لَدِي السُّتْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَقَضِّلِ] فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَثْ لِنَوْمِ ثَيَابِهَا

[كَمَا انتَفَضَ الْعَصْفُورُ بِلَلَّهِ الْقَطْرُ] وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هَزَّةً

قال في شرح الكافية : فإن لم يكن ما قُصدَ به التَّعْلِيلُ مَصْدَرًا فهو أَحْقَى بِاللَّام

قوله : وهو الفعل : أي الحدث وأَلْ فيه للعهد إشارة إلى الفعل في قوله : ما فعل لأجله فعل والكلام على حذف مضاف أي دال فعل .

قوله : وقتاً وفاعلاً : نصب على التمييز المحمول عن الفاعل أو بنزع الخافض .

وقوله : لدوا للموت إلخ : أوله :

لَهُ مَلْكٌ يَنْادِي كُلَّ يَوْمٍ

وهو مثال لفاقد شرط التعليل ؛ لأن اللام للعقوبة وإن كان فاقداً للشروطين الآخرين أيضاً فالمراد بقوله : مما يفهم التعليل حقيقة أو مجازاً ويتضمن الرد على من خص قوله : وإن شرط فقد بغیر شرط إبانة التعليل ، وقال : إن فاقده لا يجر باللام ، نعم إنه لا يجر بلام التعليل حقيقة .

قوله : فجئت وقد نضت إلخ : آخره :

لَدِي السُّتْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَقَضِّلِ

ونضت بتخفيف الضاد من النسو أي خلعت ، ولدى اسم زمان ؛ لأنها قد تأتي له كما تأتي للمكان صفة لثيابها أي الملبوسة لدى الستر ، والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد ، وإلا للاستثناء المنقطع ، وهو مثال لفاقد شرط اتحاد الوقت .

قوله : وإنى لتعروني إلخ .. آخره :

كَمَا انتَفَضَ الْعَصْفُورُ بِلَلَّهِ الْقَطْرُ

وهو مثال لفاقد اتحاد الفاعل .

قوله : فإن لم يكن ما قصد به إلخ : نقله عن شرح الكافية ؛ لأنه غير داخل في قوله : وإن شرط فقد ؛ لأن المصدر لم يذكر على أنه شرط فلا يكون مفهوماً من كلامه هنا .

قوله : فهو أحق : أي من فاقد اتحاد الوقت أو الفاعل ؛ لأنهما كما في الهمم لم يشرطهما سبيوبيه ولا أحد من المتقدمين ، فيجوز عندهم أكرمتكم أمس طمعاً غداً في معروفك ، وجئت حذر زيد ، ومنه ^{فَلَمْ يُرِيكُمْ الْبَرَقَ حَوْفًا وَطَمَعًا} وقال ابن مالك : اتحاد الفاعل في الآية تقديرى ؛ لأن المعنى : يجعلكم ترون بخلاف اشتراط المصدرية فلم يخالف فيه إلا يونس .

أو ما يقوم مقامها نحو « سرى زيد للماء أو للغشب » و **كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَيْرِهِ » « إنَّ امرأة دَخَلَتِ النَّارَ فِي هَرَّةٍ حَبَسَتَهَا ». .**

(ولَيْسَ يَمْتَنِعُ) الجزء (مع) وَجُود (الشُّرُوطِ) المَذُكُورَةُ بَلْ يَجُوزُ (كَلِزْمِهِ ذَا قَنْعَ) .

ثُمَّ بُجُوازُ ذَلِكَ عَلَى أَقْسَامِ ذَكْرِهَا بِقَوْلِهِ : (وَقَلَّ أَنْ يَصْبَحَهَا) أَيِ الْلَّامُ (الْجُنْدُ) مِنْ أَلْ وَالإِضَافَةِ ، وَكَثُرَ نَصْبُهُ ، وَأَوْجَبَهُ الْجَزُولِيُّ . قَالَ الشَّلُوبِينَ شَيْئُ الْمَصْنُفِ : وَلَا سَلْفَ لَهُ فِي ذَلِكَ (وَالْغَكْشُ) وَهُوَ كُثُرٌ صُحْبِتَهَا ثَابِثٌ (فِي مَضْحُوبِ أَلْ) وَقَلَّ نَصْبُهُ (وَأَنْشَدُوا) عَلَيْهِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ : (لَا أَقْعُدُ الْجُنْنَ) أَيِ الْخَوْفُ ؛ أَيْ لِأَجْلِهِ (عَنِ الْهَيْجَاءِ) بِالْمَدِّ وَيَجُوزُ الْقَضْرُ أَيِ الْحَزْبُ (وَلَوْ تَوَالَتْ زُمْرَةُ الْأَعْدَاءِ) جَمْعُ زُمْرَةٍ وَهِيَ الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ ، وَفُهْمٌ مِنْ كَلَامِهِ اسْتِوَاءُ الْأَمْرَيْنِ فِي الْمُضَافِ ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي التَّسْهِيلِ .

وَبِخَلْفِ اشْتِرَاطِ التَّعْلِيلِ إِنَّهُ غَيْرَ قَابِلٍ لِلِّمَخَالِفَةِ فِيهِ .

قَوْلُهُ : مِنْ غَمْ : بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْغَمِّ الْحَالَةُ الَّتِي تَأْخُذُ الإِنْسَانَ عِنْدَ عِرْوَضِ مَا يَسْوِيهِ لَا الْمَعْنَى الْمَصْدِرِيِّ .

قَوْلُهُ : ذَكْرُهَا بِقَوْلِهِ : اثْنَيْنِ مِنْهَا صِرَاطٌ وَوَاحِدٌ إِشَارَةٌ .

الرابع - من المفاعيل : المفعول فيه

وهو المُسْمَى ظرفاً أيضاً . (الظُّرُفُ) في اصطلاحنا (وقت أو مكان ضممنا في بأطراط كهنا امكث أزمنا) بخلاف ما لم يتضمنها نحو « يوم الجمعة مبارك » أو تضمنها بغير اطراد وهو المتصوب على التوسيع نحو « دخلت الدار » (فائصبه بالواقع فيه) وهو المصدر ، ومثله الفعل و الوصف إن (مظهراً كان) كما تقدم

المفعول فيه

قوله : وهو المسمى ظرفاً : أتى به لظهور المطابقة بين الترجمة وبين قوله : الظرف وقت إلخ .

قوله : في اصطلاحنا : عشر البصررين ؛ فإن الكوفيين لا يسمون المفعول فيه ظرفاً وهو في اللغة الوعاء المتأهي الأقطار .

قوله : وقت أو مكان : أي اسم وقت أو اسم مكان ؛ لأن الظرف اصطلاحاً من أقسام الألفاظ وأو للتقسيم فلذا ثنى الضمير .

قوله : ضممنا في : أي معناها وهو الظرفية والمراد الإشارة إليه لكون الحرف مقدراً في نظم الكلام وإن لم يصح التصريح به في الظروف التي لا تتصرف لأن معناها انتقل إلى الظرف وصار الحرف غير منظور إليه كتضمن الاسم معنى الهمزة مثلـ حتى يقتضي بناءه .

قوله : باطراط : بأن يكون التضمن داخلـ تحت ضابطة ولا يقتصر فيه على مورد السماع بأن يختص بكون عامله ألفاظاً خاصة وإن اختص بكونه أنواعاً خاصة كما صيغ من الفعل حيث لا ينصب إلا بماته وأسماء المقادير حيث لا تنصب إلا بأفعال السير .

قوله : كهنا امكث : أفاد بهذا المثال جواز تعدد الظرف لعامل واحد بغير اتباع إذا اختلف جنسه أما المتفق فلا يتعدد إلا مع اتباع الثاني للأول بدلاً كسرت يوم الجمعة سحراً ، ومع كون العامل اسم تفضيل كزيد اليوم أحسن منه أمس ؛ قاله الخضري .

قوله : على التوسيع : أي المتصوب على المفعول به توسعـ بحذف في كما يحذف غيرها نحو : ترون الديار هذا هو مذهب الفارسي والناظم فيما بعد دخلت ونزلت وسكنـت ، وقيل : إنه منصوب على المفعول به حقيقة وأن هذه الأفعال تستعمل قاصرة ومتعددة ؛ وهو مذهب الأخشن ، وقيل : على الظرفية تشبيهاً له بالمبهم ، ونسبة الشلوين إلى الجمهور وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد باطراط ؛ قاله الأشموني .

قوله : بالواقع فيه : من قبيل إجراء وصف المعاني على الألفاظ مسامحة ، أو هو على تقدير مضافين والمراد بحال الواقع في مدلوله والمبادر منه الحال مطابقة فلذا فسره بالمصدر .

قوله : إن مظهراً كان : أشار إلى أنه على حذف حرف الشرط لدلالة المقابلة .

(وَإِلَّا فَأَنْوِهِ مُقَدَّرًا) نحو : فَوَسَخَا ؛ لِمَنْ قَالَ : كَمْ سِرَتْ .

(وَكُلُّ وَقْتٍ) سواء كان مبهمًا أو مختصًا (قابل ذاك) النصب ، واسئلني منه في ثكته على مقدمة ابن الحاجب مذ ومتى (وما يقبله المكان إلا) إن كان (مبهمًا) بأين افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه (نحو الجهات) السنت ، وهو : فوق

قوله : فانوه مقدرًا : لما كان المبادر من النية نية المعنى وهو أعم من أن يكون اللفظ أيضًا منويًا أم لا قيده بقوله : مقدراً للتصيص على أن اللفظ أيضًا منوي .

قوله : سواء كان مبهمًا : وهو كما في الهمع : ما وقع على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وزمان .

قوله : أو مختصًا : المراد به : ما قابل المبهم ؛ سواء كان مختصًا وهو الواقع جواباً لمنى كيوم الخميس ومضرب زيد مرادًا به الزمان ، أو معدودًا وهو الواقع جواباً لكم كيomin وأسبوع ، والمبهم ملا يقع جواباً لشيء منهم .

قوله : مذ ومتى : نحو : ما رأيته مذ أو منذ يوم الخميس أو يومان ، وهما في الماضي بمعنى أول المدة وفي غيره بمعنى جميع المدة وهذا على الصحيح من أنهما مبتدآن ما بعدهما خبر ، وكذا على القول بالعكس لعدم تضمنهما معنى في حينئذ . وأما على ما قيل من أنهما ظرفان وما بعدهما فاعل لكان تامة محدوفة فلا يستثنيان .

قوله : إن كان مبهمًا : جعل مبهمًا خبراً لكان لا حالاً كما هو الظاهر ؛ لأنه يؤهم أن لذات اسم المكان حاليين : حالة الإبهام ، وحالة الاختصاص ، ولا يقبله إلا حالة الإبهام ؛ لأن الحال تدل على اتحاد الذات تقول : جاء زيد راكباً لا راجلاً ، وليصح عطف قوله وما صيغ إلخ عليه ؛ لأن ما لا يصح أن تقع حالاً .

قوله : بان افتقر إلى غيره إلخ : ولم يقل : وهو ما افتقر ؛ لأنه يؤهم حينئذ أنه تعريف لمطلق المبهم وإنما هو تعريف للمكان المبهم ، وأما على تعبيره فضمير افتقر عائد على المكان فلا يؤهم ذلك ، وأخذ هذا التعريف من الموضع وابن الناظم ، والمراد بالغير كما قال المصرح : المضاف إليه ، وهذا إنما يصح في الجهات وما أشبهها دون المقادير مع أنها داخلة في المبهم على صنيع المصنف والشارح وهو أحد مذاهب النحاة ؛ فالظاهر أن الغير الذي تفترقه المقادير المسروحة هي المساحات المعينة ، ومنهم من ذهب إلى أنها شبيهة بالمبهم وصحيحه أبو حيان ؛ لأنها ليست شيئاً معيناً في الواقع ؛ فإن الميل مثلاً يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكمًا ، ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكمًا ، ومنهم من ذهب إلى أنهما من المختص ؛ لأن الميل مثلاً مقدار معلوم من الأرض .

قوله : في بيان صورة مسماه : لا شخصه وذاته كما قال ابن هشام ؛ فإن الجهات مثلاً إنما

وتحت وخلف وأمام ويمين ويسار ، وما أشبهها كجانب وناحية (والمقادير) كالميل والفرسخ والبريد .

(و) إلا إن كان من (ما صيغ من الفعل) أي من مادته (كمرمي من رمى . وشرط كون ذا مقيتاً أن يقع ظرفاً لما) أي لفعل (في أصله) أي الحروف الأصلية

تفتقري في بيانها إلى غيرها عند اكتسائها صورة الجهة ، وأما ذاتها بقطع النظر عن هذه الصورة فمن مطلق الأمكنة غير مفترقة إلى شيء وهكذا المقادير كالميل مثلاً إنما يفتقر في بيان صورته إلى المساحة المعينة عند اكتسائه صورة الميلية ؛ فالإضافة في صورة مسماه ليست بيانية كما قال المصحح من أنها بيانية .

قوله : وما أشبهها إلخ : أي في الشياع وما مبتدأ ، وكجانب خبر ، والجملة مستأنفة لبيان نحو الجهات ؛ فإن المعنى الجهات ونحوها أي ما أشبهها .

قوله : كالميل إلخ : الميل ألف باع ، والفرسخ ثلاثة أميال ، والبريد أربعة فراسخ ؛ قاله في الهمج .

قوله : وإن كان إلخ : أشار بهذا التقدير إلى أن ما صيغ ليس عطفاً على الجهات كما هو المبادر بل هو عطف على مبهمة ؛ لأن المتصوغ من الفعل من المختص كما قال الأشموني إنه ظاهر كلام المصنف في شرح الكافية وهو ما نص عليه غيره وأتي بإلا ولم يكتف بأن يقول : وإن كان ؛ ليكون أدل على المقصود ، ولعنة يذهب الوهم إلى أن أن بالفتح عطف على أن افتقر ، وأن التقدير ليربط المتن بعضه ببعض فحققه أن يأتي بمثل ما في المتن .

قوله من ما صيغ : أشار بزيادة من إلى أنه ليس المراد بما المكان كما هو المبادر وأنها باقية على عمومها وأن المراد مما صيغ ليصبح حملها على اسم كان على حد ما قيل فيما ورد في كثير من الأحاديث : «أفضل الأعمال كذا» أن المراد من أفضل الأعمال لفلا تعارض والذى يظهر أن ذلك على سبيل المسامحة في الكلام لا على حذف الجار ؛ لأنه ليس من مواضع حذفه ، وأبقى ما على عمومها لفلا يلزم ضياع ظرفًا في قوله أن يقع ظرفاً ولا يقى لذكره فائدة سوى تعلق لما في أصله به .

قوله : أي مادته : أي لا من نفسه يدل عليه قوله الآتي : لما في أصله معه اجتمع ، ولم يقل : أي مصدره ؛ ليجري على الأقوال كلها ، وأن الفعل أدل على المادة منه على المصدر ، وأن قوله الآتي يدل على تقدير المادة ؛ لأن المراد بأصله حروفه الأصلية والحراف الأصلية هي المادة .

قوله : كمرمي من رمى : من ابتدائية اتصالية .

قوله : أي لفعل : فسره به لأنه الأصل في العمل وليس بقييد ؛ إذ العامل فيه قد يكون وصفاً نحو : أنا جالس مجلس زيد ، أو مصدراً نحو : أعجبني جلوسك مجلس زيد .

قوله : أي حروفه الأصلية : أشار إلى أن المراد بالأصل المادة كما هو المبادر لا المصدر ؛ لأنه حينئذ يخرج الواقع ظرفاً للمصدر ؛ لأنه ظرف لأصله لا لما في أصله معه اجتمع ولا المعنى

(مَعْنَى اجْتَمَعْ) كَجَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ وَرَمَيْثَ مَرْمَاهُ ، فَإِنْ لَمْ يَقُعْ كَذِلِكَ كَانَ شَاذًا يُشَبِّعُ كَوْلَهُمْ : « هُوَ عَمْرُ مَزْجَرِ الْكَلْبِ » ، « وَعَبْدُ اللَّهِ مَنَاطُ الثَّرْيَا » ، « هُوَ مِنْيَ مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ » وَغَيْرُ مَا ذُكِرَ مِنَ الْأُمُكَنَّةِ لَا يَقْبُلُ الظَّرْفِيَّةَ كَالْمَدَارِ وَالْمَسْجَدِ وَالْمَسَقِ وَالطَّرِيقِ .

(وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ) كَأَنْ يُرَى مُبْتَدًأً أَوْ خَبَرًا أَوْ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ نَحْوٌ : يَوْمٌ ، وَشَهْرٌ ، (فَذَاكَ ذُو تَصْرِيفٍ فِي الْعُوْفِ وَغَيْرِ ذِي التَّصْرِيفِ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةَ) كَفَطَ وَعَوْضُ (أَوْ شَبَهُهَا) كَالْجَرَّ بِالْحِرْفِ كَعِنْدَ ، وَلَدِي (مِنْ الْكَلِمِ) بِيَانِ لِلَّذِي .

الأَصْلِي فَإِنَّهُ كَمَا فِي الْمَغْنِي لَا يَكْتَفِي هُنَا بِالتَّوَافُقِ الْمَعْنَوِيِّ لِكَوْنِ نَصْبِهِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ مُخَالِفًا لِلْقِيَاسِ ؛ لِكَوْنِهِ مُخْتَصًا ، فَلَمْ يَتَجَاوزْ بِهِ السَّمَاعَ بِخَلْفِ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ .

قُولَهُ : رَمَيْتَ مَرْمَاهٌ : وَكَذَا الْوَاقِعُ جَمِيعًا وَمُنْكَرًا كَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿أَنَا كُلًا نَقْعَدُ مِنْهَا مَقْنَعَدٌ لِلسَّمْعِ﴾ وَقُولُكَ : جَلَسْتُ مَجْلِسًا حَسْنًا .

قُولَهُ : هُوَ عَمْرُ مَزْجَرِ الْكَلْبِ إِلَيْهِ : وَهَذِهِ الظَّرُوفَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمُسْتَقْرَرٍ مَحْذُوفٍ خَبْرُهُ عَنِ الْمُبْتَدَأِ ، وَالْمَعْنَى : هُوَ فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ كَبَعْدِ مَزْجَرِ الْكَلْبِ مِنْ زَاجِرِهِ وَهُوَ ذَمٌ ، وَفِي مَكَانٍ مُرْتَفَعٍ ارْتِفَاعَ مَنَاطِ الثَّرْيَا أَيْ مَكَانٍ نُوطَهَا وَتَعْلُقُهَا ، وَهُوَ مَدْحُ لِبِرَاعِتِهِ وَتَفُوقِهِ عَلَى أَقْرَانِهِ ، وَفِي مَكَانٍ قَرِيبٍ مِنِّي كَقُرْبِ مَكَانِ الْقَابِلَةِ أَيْ الْمَوْلَدَةِ مِنَ الْمَوْلَدَةِ هَذَا بِحَسْبِ الْمَعْنَى الْمَرَادِ ؛ وَإِلَّا فَمِنْ ابْتِدَائِيَّةِ اتِّصَالِيَّةِ ، وَالْجَارِ وَالْمَحْرُورِ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْخَبْرِ .

قُولَهُ : وَغَيْرُ مَا ذُكِرَ إِلَيْهِ : قَالَ الْأَشْمُونِيُّ : إِنَّمَا اسْتَأْتَرَتْ أَسْمَاءُ الزَّمَانِ بِصَلَاحِيَّةِ الْمِبْهَمِ مِنْهَا وَالْمُخْتَصِّ لِلظَّرْفِيَّةِ عَنِ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْعَوْفَالِفُعْلِ ، وَدَلَالَتِهِ عَلَى الزَّمَانِ أَقْوَى مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى الْمَكَانِ ؛ لِأَنَّهُ يَدْلِلُ عَلَى الزَّمَانِ بِصِيغَتِهِ وَبِالْإِلْتَزَامِ ، وَيَدْلِلُ عَلَى الْمَكَانِ بِالْإِلْتَزَامِ فَقَطْ ، فَلَمْ يَتَعَدَّ إِلَى كُلِّ أَسْمَائِهِ بَلْ يَتَعَدَّ إِلَى الْمِبْهَمِ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ فِي الْفَعْلِ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ فِي الْجَمْلَةِ ، وَإِلَى الْمُخْتَصِّ الَّذِي صَيَّغَ مِنْ مَادَةِ الْعَوْفَالِلِفُعْلِ لِقُوَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ حِينَئِذِ .

قُولَهُ : وَالطَّرِيقُ : أَتَى بِهِ لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنْ اتِّصَابَهُ ظَرْفًا يَجُوزُ فِي الْإِخْتِيَارِ ، وَأَنَّهُ مَشْهُورٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَمَقِيسٌ .

قُولَهُ : وَغَيْرُ ظَرْفٍ : أَيْ مَا لَا يُشَبِّهُ الظَّرْفَ بِدَلِيلٍ قُولَهُ : وَغَيْرُ ذِي التَّصْرِيفِ إِلَيْهِ ؛ قَالَهُ الصِّبَانُ .

قُولَهُ : أَوْ شَبَهُهَا : مَعْطُوفٌ عَلَى مَحْذُوفٍ وَالْتَّقْدِيرِ : الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةَ فَقَطْ أَوْ ظَرْفِيَّةَ أَوْ شَبَهُهَا ، وَلَا يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى ظَرْفِيَّةِ الْمَذْكُورِ لَا قِضَائِهِ أَنَّ بَعْضَ الظَّرُوفَ يَلْزَمُ شَبَهَ الظَّرْفِيَّةِ إِنْ جَعَلَتْ أَوْ تَنْوِيَّةً مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ ، أَوْ أَنَّ غَيْرَ التَّصْرِيفِ هُوَ مَا يَلْزَمُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ الدَّائِرَيْنِ إِنْ جَعَلَتْ عَلَى بَابِهِ فَلَا يَكُونُ فِيهِ تَعْرِضٌ لِمَا يَلْزَمُ الظَّرْفِيَّةَ بَعْنَاهَا .

(وَقَدْ يُثْبُتُ عَنْ) ظرف (مَكَانٌ مَصْدَرٌ) كَانَ مُضَافًا إِلَيْهِ الظَّرْفُ فَمُحْذَفٌ وَأَقِيمٌ هُوَ مَقَامُهُ نَحْوَ « جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ » .

(وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ) نَحْوَ « انتَظَرْتُهُ صَلَاةَ الْعَصْرِ » وَ« أَمْهَلْتُهُ نَحْرَ جَزُورَيْنِ » وَقَدْ يُجْعَلُ الْمَصْدَرُ ظَرْفًا دُونَ تَقْدِيرِهِ ، وَمِنْهُ « ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةً أُمِّهِ » وَقَدْ يُقَامُ اسْمُ عَيْنٍ مُضَافٍ إِلَيْهِ الزَّمَانِ مَقَامُهُ نَحْوَ « لَا أَكَلَمُكَ هُبَيْرَةَ بْنَ قَيْسٍ » أَيْ مُدَّةً عَيْتِهِ .

قوله : يكثُر : بشرط كونه معيناً لوقت كالمثال الأول ، أو المقدار كالمثال الثاني وذلك لقوه دلالة الفعل على الزمن كما مر .

قوله : ذكَاةً أُمِّهِ : على رواية النصب أي في ذكَاةً أُمِّهِ .

قوله : هبيرة بن قيس : هو رجل فقد فلم يعلم له خبر .

قوله : مضاف إلى الزمان : أي بواسطة ، وتأثر هذا التعبير ؛ لأن السبب في نصبه إضافة الزمان ونيابته لا إضافة المصدر ونيابته منابته .

الخامس - من المفاعيل : المفعول معه

وآخره عنها لاختلافهم فيه هل هو قياسي دون غيره ، وللصول العامل إليه بواسطة حرف دون غيره .

(يُنْصَب) اسم (تالي الواو) التي يعني مع ، التالية جملة ذات فعل أو اسم فيه معناه ومحفوظة حال كونه (مفعولاً معه) ومثال ذلك موجود (في نحو سيري

المفعول معه

قوله : للاختلاف فيه : فذهب الانفاس إلى أنه سمعي وذهب غيره إلى أنه مقياس في كل اسم استكملاً الشروط الآتية .

قوله : اسم : كونه اسمًا مفهوم من الخارج ومن المثال ومن قوله بما من الفعل إلخ ؛ لأن النصب بأحدهما مختص بالاسم ويخرج به نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، ونحو : سرت والشمس طالعة .

قوله : تالي الواو : فيه إشارة إلى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بظرف وإن جاز الفصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها ؛ وذلك لتنزل الواو هنا والمفعول معه منزلة الجار والمجرور كما في الهمع .

قوله : التي يعني مع : أي التي للتنصيص على مصاحبة ما يعدها لعمول العامل السابق أي مقارنته له في الزمان ، وهذا القيد مفهوم من المثال ومن مقابلة النصب بالعطف فيما سيأتي ويخرج به المعطوف بالواو وحتى نحو : اشترك زيد وعمرو وخلطت البر والشعير ؛ لأن المعية فيه مستفادة مما قبل الواو لا منها فإنها لمجرد العطف والمشاركة في الحكم ، واستغنى بهذا القيد عن التقييد بالفضلة ؛ لأنه لإخراج نحو : اشترك زيد وعمرو .

قوله : التالية جملة إلخ : هذه القيود كلها مأخوذة من قوله : بما من الفعل وشبهه إلخ ؛ لأن المنصوب المعمول للفعل وشبهه لا يكون إلا بعد تمام الكلام وكذا مفهومه من المثال ، وخرج بقيد الجملة نحو : كل رجل وضيعته ؛ فلا يجوز فيه النصب خلافاً للصيغة ، وبقوله : ذات فعل إلخ نحو : هذا لك وأباك فلا يتكلم به إلا أنه بقى نحو : مالك وزيداً ؛ لوجود الفعل مقدراً .

قوله : ومثال ذلك : أي الاسم المستوفي للقيود السابقة موجود في نحو : إلخ ؛ فإن مثاله هو الطريق في هذا التركيب ، ويحتمل أن يكون المراد مثال التركيب المستوفي للشروط موجود في نحو هذا التركيب وجود الجزء في كله لاشتماله على مسرعة وهو زائد عليه ، أو وجود العام في بعض أفراده ، ولا يخفى أن الوجه الأول أولى ؛ لأن المقصود بالذات هو المفعول له ، ولظهور الظرفية

والطريق مشرعة بما من الفيصل وشبيهه سبق ذا النصب لا بالواو في القول الأحق) بالترجيع الذي نص عليه سيبويه ، وقال الجرجاني : بالواو ، والزجاج بفعل ماضم . وفهم من قوله « سبق » أنه لا يقعد عليه وهو كذلك بلا خلاف .

(و) إن قلت : قد روى النصب (بعد ما استفهام أو كيف) نحو « ما أنت وزيداً » و « كيف أنت وقضعة من ثريد » ، فبطل ما قرر من أنه لا بد أن يسبق فعل أو شبيهه . فالجواب : أن أكثرهم يزفعة ، وقد (نصب) هذا (يفعل) من (كون ماضم بعض العرب) فتقديره « ما تكون وزيداً » و « كيف تكون وقضعة من ثريد » .

(والعطف إن يمكن بلا ضعف) فيه (أحق) من النصب على المفعولة نحو « كنت أنا وزيد كالأخرين » (والنصب) على المفعولة (مختار) عند المصنف (لدی

عليه ، وأشار بهذا التقدير إلى أن في نحو قيد لينصب استغنى به عن القيود المتروكة ؛ لأن اسم الإشارة إشارة إلى الاسم المستوفي للقيود المتقدمة ؛ وذلك بناء على طريقة من إعطاء القيود بالمثال لا مجرد مثال ، وقول المحسن : إشارة إلى أنه ليس قيداً للمذكور بل محنوف ليس بشيء كما لا يخفى . قوله : بفعل ماضم : فالتقدير في المثال سيري ولابسي الطريق فيكون حينئذ مفعولاً به والكلام من عطف الجملة على الجملة .

قوله : بلا خلاف : وفي تقدمه على مصاحبه خلاف وال الصحيح المنع .

قوله : أن أكثرهم يرفعه : بالعطف على أنت وهذا مفهوم من قوله : بعض العرب .

قوله : من كون : ولا يتغير بل إذا صلح الكلام لتقدير غيره كتصنيع وتلابس جاز تقديره وهذا الإضمار جائز لا واجب ، أفاده الصبان .

قوله : ما تكون وزيداً إلخ : فاسم كان مستتر ، وخبرها ما تقدم من اسم استفهام ، فلما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضمير ، ويحتمل أن تكون تامة وكيف حال وما مفعول مطلق ؛ أي أي وجود يوجد مع زيد .

قوله : أحق : قال الدماميني : اعلم أن المعنى مختلف بالرفع والنصب ؛ لأن النصب نص في المعية ، والرفع لمطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة ، فكيف يرجع الرفع مع اختلاف المعنى ؟ فالوجه أن يقال : إن قصدت التنصيص على المعية فالنصب ، أو بقاء الاحتمال والإبهام فالرفع ، أو لم يقصد شيئاً جاز الأمان ، ولعل هذا الأخير محملاً كلامهم .

قوله : كنت أنا وزيد كالأخرين : مثل به لرجحان العطف فيه من وجهين : الأول : أن الأصل في الواو العطف . والثاني : أن الأولى بما يقع بعد المفعول معه من خبر أو حال - كما

ضعف) عَطْفِ (النَّسْقُ) نحو « جَثْ وَزِيدًا ». وأوجبه السيرافي بِنَاءً عَلَى قَاعِدَتِه :

في الهمع - أن يطابق ما قبله نحو : كان زيد وعمراً متفقاً ، ويجوز عدم المطابقة بأن يشترط ويقال متفقين ومنع ذلك ابن كيسان وأوجب المطابقة للأول ، قال أبو حيأن : وإياه نختار . اهـ . وقال ابن هشام : هو الصحيح المؤيد بالقياس والسماع وعليه فالعلطف في المثال متعين . قوله لدى ضعف النسق : ليس المراد بالضعف ما يكون من جهة اللفظ ولا أعم مما يكون

من جهة اللفظ أو المعنى بل ما يكون من جهة المعنى فقط ، والمراد بنحو : جث وزيداً ، أما إذا أريد به المعية فإنه إن أريد به مطلق الجمع لا خلاف في ضعف العطف فيه صناعة ومع ذلك لا شبهة في تعينه وامتنان النصب ؛ لإفادته المعية غير المقصودة وغالباً ما تكون خلاف الواقع أيضاً ، وأما إذا أردت به المعية ؛ فيختار النصب عند المصنف كي يفيد لها نصاً ويجوز النسق بضعف ؛ لأنه ليس بنص في المعية المقصودة فيخاف منه فواتها ، وأوجب السيرافي التنصيص عليها ومن ثمة أوجب النصب ومثل بجث وزيداً ليفيد أن نحو هذا المثال مراد به المعية كما يختار فيه النصب لضعف النسق لفظاً ، كذلك يختار لضعفه معنى ، وبهذا التوجيه يلتزم الكلام ويرتفع عنه ما فيه من التداعي لو حمل الضعف على الضعف بحسب اللفظ ؛ وذلك لأن قوله : وأوجبه السيرافي إلخ . يدل على أن الضعف من جهة المعنى ؛ لأن العطف لا يفيد التنصيص على المعية المقصودة فلم يتواحد كلام السيرافي وكلام المصنف على محل واحد ؛ لأن الوجوب ينافي الضعف اللغطي ويؤيد ما قررناه كلام الشارح في الهمع حيث قال : الرابع ما يختار فيه النصب مع جواز العطف وذلك أن يجتمع شروط العطف لكن يخاف منه فوات المعية المقصودة نحو : لا تغتصد بالسمك واللين ، ولا يعجبك الأكل والشبع ، أي مع اللين ومع الشبع ، لأن النصب يبين مراد المتكلم والعطف لا يبينه وكذا إذا كان فيه تكلف من جهة المعنى نحو :

فكونوا أنتم وبني أبيككم مكان الكليتين من الطحال

فإن العطف وإن حسن من جهة اللفظ لكنه يؤدي إلى تكلف في المعنى ؛ إذ يصير التقدير : كونوا أنتم وليكونوا هم وذلك خلاف المقصود اهـ ؛ أي لأن المقصود أمر المخاطبين فقط أن يكونوا مع بني أبائهم على هذه الصفة ومع ذلك ففرق بين العطف هنا والنصب في نحو : جث وزيداً مراداً به مطلق الجمع ؛ لأن هذا يفيد المقصود وزيادة ليست مقصورة وذاك لا يفيد المقصود ويفيد أمراً غير مقصود غالباً ما يكون خلاف الواقع على أن أباً البقاء مال إلى امتنان العطف ووجوب النصب في نحو هذا البيت ووافقه صاحب التصریح ویؤیده ما مرعن الدمامیني .

قوله : بناء على قاعدته إلخ : لم أظفر بنقل هذه القاعدة عن السيرافي مع طول البحث عنها في أمهات كتب النحو كشرح الرضي على كافية ابن الحاجب والهمع ومعنى الليب بحاشية

أَنْ كُلَّ ثانٍ كَانَ مُؤَثِّرًا لِأَوَّلِ أَيِّ مُسَبِّبًا لَهُ - لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ ، إِذْ قَوْلُكَ : « جَئْتُ وَزِيدًا » مَعْنَاهُ : كَنْتُ السَّبِبَ فِي مَجِيئِهِ .

(وَالنَّصْبُ) عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ (إِنْ) أَمْكَنْ وَ (لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ) مَانِعُ (يَجِبُ) نَحْوُ « مَالِكٌ وَزِيدًا » بِالنَّصْبِ ؛ لِأَنَّ عَطْفَةً عَلَى الْكَافِ لَا يَجُوزُ ، إِذْ لَا يُعْطِفُ عَلَى ضَمِيرِ الْجَرِّ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ - قَالَهُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَّةِ - وَ سَيَّاتِي فِي بَابِ الْعَطْفِ الْخُتْيَارِ جَوازِهِ (أَوْ اعْتَقِدْ) إِذَا لَمْ يُمْكِنِ النَّصْبَ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ (إِضْمَارِ عَامِلٍ) نَاصِبٌ لَهُ (ثُصِّبُ) نَحْوُ .

عَلَفْتُهَا تَبَيَّنَأَ وَمَاءَ بَارِدًا [حَتَّى غَدَتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا]

الدسوفي والأشموني بحاشية الصبان والتصريح بحاشية يس ، وانظر ما المراد بالأول والثاني في غير نحو هذا المثال وما هو الدال على السبيبة في هذا المثال ؟ فإن قلنا : المعية فمقتضاه أن يكون جميع أفراد المفعول معه مسببة عن صاحبها وهذا مع أنه لم يقله أحد لا يصح القول به وبالجملة أن هذا المقام مشكل يحتاج إلى التحرير .

قوله : كان مؤثراً : بصيغة اسم المفعول .

قوله : إن أمكن : أشار به إلى ثلاثة أمور : الأول : أن الوجوب مقيد بالإمكان ؛ لأن وجود كل شيء مشروط بوجود الشرائط وانتفاء الموانع ، والثاني : أن نصب ما امتنع فيه العطف على المفعولية لا يعدل عنه ما أمكن وإن أمكن إضمار عامل له كسرت والنيل ؛ فإنه يمكن أن تقدر ولا بست النيل وهو مفهوم من قوله : يجب ؛ فإنه يدل على أنه أصل لا يصح العدول عنه ما أمكن . والثالث : أن أو في قوله : أو اعتقاد للتنويع للتخيير حتى يفيد أن ما امتنع فيه العطف يتخير فيه بين الأمرين ؛ لأنه لا تخير على أن منها مالا يمكن فيه النصب على المفعولية كالبيت الآتي وهذا أيضاً مفهوم من قوله يجب .

قوله : بالنصب : على أنه مفعول له للعامل المذوف .

قوله : على المفعولية : أي كونه مفعولاً معه ؛ لأن اللام للعهد .

قوله : مانع : لفظي كما في : مالك وزيداً ، أو معنوي كما في : سرت والنيل ، ومات زيد وطلوع الشمس .

قوله : علفتها تبناً إلخ : آخره :

حتى غدت همالة عيناهما

وهو فاعل غدت ، وهمالة تمييز من همت العين إذا تصيب دمعها .

أي وسقيتها .

تتمه : يجب العطف إن لم يجز النصب نحو « تشارك زيد وعمرو » لافتقاره إلى فاعلين ؛ فالأقسام حينئذ أربعة : راجح العطف ، وواجبه ، وراجح النصب ، وواجبه .

هذه خاتمة المفاسيل ، وعقبها المصنف بما هو مفعول في المعنى فقال .

قوله : أي وسقيتها : هذا ما ذهب إليه الفراء والفارسي ومن تبعهما ، وذهب غيرهم إلى تأويل العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما فيؤول علقتها بأنلتها وذلك كما قال الصبان على سبيل المجاز المرسل لا من باب التضمين كما زعمه البعض ؟ لعدمبقاء المعنى المتضمن .
قوله : يجب العطف إلخ : وأهمله المصنف ؛ لأن ليس من الباب لعدم صدق ضابطه عليه ، وذكر ما امتنع فيه الأمران مع أنه أبعد منه من الباب لتعلق ما قبله به .

قوله : فالأقسام : أي أقسام ما هو من مظان الباب ، وأما ما امتنع فيه الأمران فليبعده من الباب لم يude من مظانه .

قوله : هذه : أي المفعول معه والتائث باعتبار الخبر .

قوله : بما هو مفعول معنى : فإن معنى جاءني القوم إلا زيداً استثنى زيداً بدون تقدير إلا عند الرجاج .

الاستثناء

وهو إخراج بـالـأـلـاـ أو إحدى أخواتها حقيقة أو حـكـمـاـ مـنـ مـتـعـدـدـ . (ما اسـتـثـنـتـ الـأـلـاـ معـ تـامـ) وإيجاب (يـتـصـبـ) بها عـنـدـ الـمـصـنـفـ ، وـبـماـ قـبـلـهاـ عـنـدـ السـيـرـافـيـ ، وـبـمـقـدـرـ عـنـدـ الزـجـاجـ ، نحو ﴿ فـسـجـدـ الـمـلـئـكـةـ كـلـهـمـ أـجـمـعـونـ ﴾ ﴿ إـلـاـ إـبـلـيـسـ ﴾ .

الاستثناء

قوله : هو : فيه استخدام لأن المرجع بمعنى المستثنى بدليل ذكره في النصوبات ، قال يس : قال السعد : وينبغي أن يعلم أنا إذا قلنا : جاء القوم إلا زيدا فالاستثناء يطلق على إخراج زيد وعلى زيد الخرج وعلى مجموع لفظ إلا زيدا ، وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره فيحمل كل تفسير على ما يناسبه .

قوله : الإخراج : لما كان داخلاً في مفهوم اللفظ لغة وإن كان خارجاً من أول الأمر في النية أو المراد إظهار خروج ما يتوهם دخوله فلا ينافي ما قالوه أنه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الأمر بحيث يكون المستثنى منه مستعملًا في ماعدا المستثنى ، والاستثناء قرينة على ذلك لئلا يلزم التناقض بإدخال الشيء ثم إخراجه والكفر ثم الإيمان في لا إلا الله ؛ قاله الصبان .

قوله : بـالـأـلـاـ أوـ إـحـدـيـ أـخـوـاتـهاـ : يـخـرـجـ إـلـاـخـرـاجـ بـالـصـفـةـ وـبـدـلـ الـبعـضـ وـالـشـرـطـ وـالـغـاـيـةـ نحوـ ﴿ فـتـحـرـرـ رـقـبـةـ مـؤـمـنـةـ ﴾ ﴿ أـكـلـ الرـغـيفـ ثـلـثـهـ ، اـقـتـلـ الذـمـيـ إـنـ حـارـبـ ، ﴿ أـتـوـاـ الـقـيـامـ إـلـىـ آتـيـلـ ﴾ .

قوله : أوـ حـكـمـاـ : في المستثنى المنقطع فإنه منزل منزلة الداخل لاستحضاره بذكر المستثنى منه وتوهم دخوله في حكمه ؛ وذلك لأن المستثنى المنقطع لابد وأن يكون من متعلقات المستثنى منه ؛ بحيث يتوهם دخوله في حكمه ؛ ومن ثم قالوا أن إلا فيه يعني لكن وقدم هذا التعميم على من متعدد ؛ لئلا يتوهם كونه له .

قوله : من متعدد : مذكور أو مقدر كما في المفرغ .

قوله : مع تـامـ : أي ذكر المستثنى منه .

قوله : وإيجاب : هذا القيد مفهوم من المقابلة .

قوله : وما قبلها : أي بواسطتها .

قوله : يتتصـبـ : سواء كان المستثنى متصلـاـ أوـ منـقـطـاـ ، مـتأـخـرـاـ عـنـ المستـثـنـىـ مـنـهـ أوـ مـتـقـدـمـاـ عـلـيـهـ .

قوله : وبـمـقـدـرـ : وهو استثنى ، قال ابن الحاجب : وهذا كله في المتصل ، أما المنقطع : فإن العامل فيه إلا وعملها فيه عمل لكن ولها خبر يقدر بحسب المعنى ، ومنهم من يجيز إظهاره ، ومنهم من يقول أنه حيثـنـدـ كـلـامـ مـسـائـنـ اـهـ . وقال الرضي : مذهب سيبويه أن المنقطع كالمتصل متتصـبـ بما قبل إلا فـماـ بـعـدـ إلاـعـنـدـ مـفـرـدـ سـوـاءـ كـانـ مـتـصـلـاـ أوـ مـنـقـطـاـ ، وما قاله ابن الحاجب هو مذهب المتأخرـينـ أفادـهـ الصـبـانـ .

قوله : إلا إـبـلـيـسـ : يـحـتـمـلـ الـمـتـصـلـ وـالـمـنـقـطـعـ ؛ ولـذـاـ مـثـلـ بـهـ .

(وَ إِنْ وَقَعَ (بَعْدَ نَفْيِ أَوْ) مَا هُوَ (كَافِي) وَهُوَ النَّهِيُّ وَالاسْتِفْهَامُ (اِنْتَخَبُ)
بفتح التاء (إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ) لِلْمُسْتَشْنَى مِنْهُ فِي إِعْرَابِهِ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ بَعْضٌ
مِنْ كُلِّ نَحْوٍ وَلَرَأَيْكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا
أَمْرَأُكَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الظَّالِمُونَ وَيُجُوزُ النَّصْبُ . قَالَ
الْمَصْنُفُ : وَهُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ . قَالَ ابْنُ النَّحَاسِ : كُلُّ مَا جَازَ فِيهِ إِلْتَبَاعٌ جَازَ فِيهِ
النَّصْبُ عَلَى الْاسْتِشَنَاءِ وَلَا عَكْسٌ .

(وَانْصِبْ مَا انْقَطَعَ) وُجُوبًا نَحْوَ {مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا إِتْبَاعَ الظَّنِّ}
(وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ) قَالَ شَاعِرُهُمْ :

وَبَلْدَةٌ لَيْسَ لَهَا أَنِيسٌ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَلَا الْعِيسُ

قوله : بفتح التاء : على أنه فعل أمر ليوافق قوله : وانصب ، ولا يلزم عطف الإنشاء على الإخبار ، ولتسوافق حركة حرف الروي .

قوله : بدل منه : ظاهره وحده وهو المشهور ، وقال غير واحد من المحققين : المستثنى مع إلا ، لأن البدل يحل محل الأول فيقال : ما قام إلا زيد ، ولا يقال : ما قام زيد ، ولا يخرج على هذا القول عن كونه بدل بعض ؛ لأن إلا زيد بمعنى غير زيد وغير زيد بعض أحد لصدق أحد لزيد وغيره ؛ أفاده الصبان ، لكن التحقيق أن البدل هو المستثنى وحده لكن بواسطة إلا ؛ فهي شرط فيه وليس داخلة فيه .

قوله : بدل بعض : ولا يحتاج هنا إلى ضمير رابط ؛ لأن إلا قرينة على أن الثاني كان بعض ما يتناوله الأول لولاهما واعتراض بأنه يجب تطابق البدل والمبدل منه إثباتاً ونفيها ، وبأنه يجب صحة إحلال البدل محل الأول وهم مفقودان هنا ، وأجيب عن الأول بمنع وجوب التطابق ، وعن الثاني بأنه يصح إحلاله مع إلا ؛ لأن البدلية هنا بواسطتها فهي معتبرة فيه وإن لم تكن داخلة فيه .

قوله : وانصب : والحالـةـ هـذـهـ مـنـ وـقـوعـ الـمـسـتـشـنـىـ بـعـدـ نـفـيـ أـوـ شـبـهـهـ ؛ـ لـأـنـ الـوـاقـعـ بـعـدـ الـإـيجـابـ دـاخـلـ قـيـ قولـهـ :ـ مـاـ اـسـتـشـنـتـ إـلـاـ لـخـ ،ـ وـلـيـصـحـ قولـهـ :ـ وـعـنـ تـمـيمـ فـيـهـ إـبـدـالـ وـقـعـ .ـ

قوله : إلا اتباع الظن : في حاشية حكيم : فاتباع الظن منقطع مخرج ما أفهمه مالهم به من علم من نفي الأعم من العلم والظن فإن الظن يستحضر بذكر العلم بكثرة قيامه فكانه قيل : ما يأخذون بشيء إلا اتباع الظن ؛ قاله ابن الناظم ، وقد يقال أنه مخرج من المنطوق بناء على أن العلم قد يراد به ما يشمل الظن فيكون الاستثناء متصلًا ؛ قاله القاضي زكرياء .

قوله : اليعافير : جمع يغفور وهو ولد البقر الوحشي ، والعيس جمع عيساء وهي الإبل التي يخالط ياضتها صفرة .

(وَغَيْرُ نَصِيبٍ سَايِقٍ) عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ ، أَيْ إِتْبَاعِهِ (فِي التَّنْفِي قَدْ يَأْتِي) كَقُولِ حَسَانٍ :

لِإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ
(وَلِكُنْ نَصِيبُهُ اخْتَرَ إِنْ وَرَدْ) كَقُولِهِ :

وَمَالِيَ إِلَّا آلَ أَخْمَدَ شِيعَةً وَمَالِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ
أَمَا فِي الإِيجَابِ فَلَا يَجُوزُ غَيْرُ النَّصِيبِ نَحْوَ « قَامَ إِلَّا زِيدًا الْقَوْمُ » (وَإِنْ يَقْرَئَ
سَايِقٌ إِلَّا مَا بَعْدُ) أَيْ لِلْعَمَلِ فِيهِ (يَكُنْ) مَا بَعْدَ (كَمَا لَوْ أَلَا عُدِيمًا) فَيَعْرُبُ عَلَى

قوله : وغير نصب : هذا البيت تقيد لقوله وبعد نفي إلخ .

قوله : على المستثنى منه : في الصبان : أي بدون عامله لامتناع تقديمه عليهما ؛ وأما قوله : خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالكا

فضرورة بخلاف تقديمه على أحدهما فقط فجائز نحو : جاء إلّا زيداً القوم ، وال القوم إلّا زيداً ضربت .

قوله : أي إتباعه : المراد إتباعه في الإعراب ؛ أي جعل إعرابه مثل إعراب المستثنى منه لا التبعية الاصطلاحية ؛ فإنه لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه وإنما هو كما قالوا معمول للعامل المتقدم والمستثنى منه وهو عام مراد به الخاص بدل منه بدل كل من كل ، وإنما أريد به الخاص ؛ لأن بدل الكل من البعض مفقود في كلام العرب ونظيره في أن المتبع آخر فصار تابعاً ما مرت بمتلك أحد الأصل بأحد متلك .

قوله : في التبني : أي أو شبهه ، ولم يصرح به اكتفاء بعلمه من قوله : وبعد نفي أو كنفي إلخ ؛ قاله الصبان .

قوله : قد يأتي : وهل يقاس على هذه اللغة أو لا قولان ، وإلى القياس ذهب الكوفيون والبغداديون والمصنف ؛ قاله في الهمع .

قوله : إن ورد : أي السابق ؛ أي أردت وروده منك بالتكلّم به أو المراد إن ورد من العرب وحيثند فمعنى اختيار نصبه الحكم بأن نصبه أرجح وإلا فما ورد عن العرب يتبع نصباً أو اتباعاً ؛ قاله الصبان .

قوله : وإن يفرغ : بالبناء للمجهول ، وسابق نائب فاعله ، والمراد به العامل وهو بالتنوين لاحتلال الوزن بالإضافة ، وقوله : إلا مفعوله والبيت قسيم لقوله أولاً ما استثنى إلا مع تمام .

قوله : أي للعمل فيه : فيه إشارة إلى أن السابق لا يكون إلا عاملاً ؛ لأن التفرغ هو التفرغ للعمل وإنما معنى التفرغ ، ونحو قوله تعالى : ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَغُ﴾ يلتزم فيه الرفع على الفاعلية للجار وال مجرور ؛ لأن البلاغ كان في الأصل متأخراً رتبة فلا يعدل عما كان عليه .

قوله : ما بعد : لم يجعل الضمير عائداً على السابق ؛ لأن المقصود بيان إعراب المستثنى لا بيان عمل العامل .

حسب ما يقتضيه ما قبلها ، وذلك لا يقع إلا بعد نفي أو شبهه كـ : « لا ترُز إلا فتى » « لا يتبغ إلا الهدى » و « هل زكي إلا الورع ؟ » .

(وألغ إلا ذات توكييد) وهي التي تلها اسم مماثل لما قبلها ، أو تلت عاطفًا ؛ فاجعلها كالمعدومة (كلا تمزز بهم إلا الفتى إلا الغلى) و كقوله :

مالك من شيخك إلا عملا إلا رسماً و إلا رملاً

(و إن تكرر) إلا (لا لتوكييد فمنع تفريج) من المستثنى منه بأن محذف (التأثير بالعامل) الواقع قبل إلا (دع في واحد بما يالا استثنى) مقدمًا كان أولا (وليس عن نصب سواه معني) نحو « ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا بكرًا »

قوله : إلا بعد نفي أو شبهه : هذا ما عليه الجمهور وجوه بعضهم في الإثبات إن استقام المعنى به ، وأغلب ذلك في الفضلات كقوله تعالى : ﴿ وَيَأْكُلُ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُشَرِّمَ نُورَهُ ﴾ وقولك قطعت الرجاء إلا من الله ، وقد يقع في غير الفضة نحو : يحرك فكه الأسفل عند المضغ إلا التمساح ، وأجباب الجمهور بتعميم النفي إلى اللفظي والمعنوي ، ويأتي بمعنى لا يريد ، وقطعت الرجاء بمعنى لا أرجو ، ويحرك فكه الأسفل بمعنى لا يحرك فكه الأعلى .

قوله : اسم مماثل لما قبلها : وهو إما بدل كل أو عطف بيان كالعلي في مثال الناظم ، وقد تبع الشارح في هذا التفسير صاحب التوضيح وفيه قصور ؛ لأن مثل المماثل لما قبلها كما في التصريح بعضه نحو : ما أعجبني إلا زيد إلا وجهه ، والمشتمل عليه كما أعجبني إلا زيد إلا علمه ، والمضروب إليه عنه كما أعجبني إلا زيد لا عمرو أي بل عمرو .

قوله : تلت عاطفًا : وهو الواو فقط كما في الصبان عن التسهيل .

قوله : فاجعلها كالمعدومة : لأنها لم تؤثر فيما بعدها شيئا ، ولم تقدر غير توكييد الأولى وهذا معنى إلغائتها .

قوله : من شيخك : أي من جملك والرسيم والرمل نوعان من السير ؛ فرسيمه بدل بعض ؛ لأن المراد بالعمل السير ، ورمله معطوف عليه ، وإلا المترونة بكل منهما مؤكدة .

قوله : لا لتوكييد : عطف على ممحض أي لتأسيس لا لتوكييد .

قوله : من المستثنى منه : أي تفريغه العامل .

قوله : مقدمًا كان : أي على سائر المستثنيات بأن كان المستثنى الأول أولا ، لكن الأول أولى لقربه من العامل .

قوله : مغني : اسم ليس والخبر ممحض ؛ أي موجودا ، أو الاسم ضمير مستتر يرجع إلى الواحد أو التأثير ، ومغني خبر وقف عليه على لغة ربعة .

(وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقْدِيمِ) لِجَمِيعِ الْمُسْتَنِيَاتِ عَلَى الْمُسْتَشْنِيِّ مِنْهُ (نَصْبُ الْجَمِيعِ اخْكُمْ بِهِ وَالتَّزْمِ) وَلَا تَدْعُ الْعَالِمَ يُؤثِّرُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا نَحْوَ « قَامَ إِلَّا زِيدًا إِلَّا عَمَرًا إِلَّا خَالِدًا الْقَوْمُ ». .

(وَأَنْصَبَ لِتَأْخِيرِ) لِجَمِيعِ الْمُسْتَنِيَاتِ عَنِ الْمُسْتَشْنِيِّ مِنْهُ كُلُّهَا غَيْرُ مَا ذُكِرَ فِي قَوْلِهِ : (وَجْئُ بِواحِدٍ مِنْهَا) مَعْرِبًا (كَمَا لَوْ كَانَ) وَحْدَةً (دُونَ زَائِدَ) عَلَيْهِ فَانْصِبْهُ وَارْفَعْهُ حَيْثُ يَقْتَضِي ذَلِكَ عَلَى مَا تَقْدِيمَ (كَلَمٌ يَفْوَ إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِيٌّ) يُرْفَعُ الْأَوَّلُ وَنَصْبُ الثَّانِي وَ « قَامُوا إِلَّا زِيدًا إِلَّا عَمَرًا إِلَّا خَالِدًا » يَنْصَبُ الْجَمِيعُ ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْأَوَّلُ لَوْجَبَ نَصْبُهُ .

(وَحُكْمُهَا) أَيْ مَا بَعْدَ الْمُسْتَشْنِيِّ الْأَوَّلِ مِنِ الْمُسْتَنِيَاتِ إِذَا لَمْ يُمْكِنْ اسْتِشْنَاءُ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ (فِي الْقَضِيدِ حُكْمُ) الْمُسْتَشْنِيِّ (الْأَوَّلِ) فَإِنْ كَانَ خَارِجًا - بَأْنَ كَانَ الْأَوَّلُ اسْتِشْنَاءً مِنْ مُوْجِبٍ فَمَا بَعْدَهُ كَذِيلَكَ ؛ وَإِنْ كَانَ دَاخِلًا بَأْنَ كَانَ اسْتِشْنَاءً مِنْ غَيْرِ مُوْجِبٍ فَمَا بَعْدَهُ كَذِيلَكَ ، فَإِنْ أَمْكَنَ اسْتِشْنَاءً بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ نَحْوَ « لَهُ عِنْدِي أَرْبَعُونَ إِلَّا عَشْرَيْنَ إِلَّا خَمْسَةَ إِلَّا ثَيْنِيْنِ » اسْتِشْنِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مَا قَبْلَهُ .

قوله : ودون تفريغ إلخ : دون ومع متعلقان باحکم وحذف نظيرهما من التزم ، أو الفعلان تنازعاهما بناء على جوازه في المتقدم ، ونصب مفعول المذوف يفسره احکم أي امض لا باحکم ؛ لأنه لا يتعدى بنفسه ولأخذه مفعوله ولا بالالتزام ؛ لأن ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ، ولما كان الحکم بالنصب لا يستلزم وجوبه قال : والالتزام .

قوله : ولا تدع العامل يؤثر إلخ : يعني لا يجوز إبدال واحد منها عن المستشنى منه المتأخر فيما إذا كان الكلام غير موجب .

قوله : معربيا : وأشار به إلى أن قوله : كمالو كان حال من واحد المخصوص بالصفة على تقدير الموصوف وعامله أي معربيا إعرابا كإعراب موجود لو كان وحده وذلك بقرينة كون المقام مقام بيان الإعراب .

قوله : وارفعه : الأولى واتبعه بذلك وارفعه ليشمل الجر .

قوله : ونصب الثاني : بحذف الألف للوقف على لغة ربيعة ، ولم يحمله على العكس ؛ لأن أمرؤ مرسوم بدون ألف وهو غير موقوف عليه .

قوله : فإن كان خارجا : أي عن النسبة الشبوتية المتصر بها ، وقوله داخلا : أي في النسبة الشبوتية المدلول عليها يالا وإلا فكل مستشنى مخرج ما قبله إثباتا أو نفيها .

قوله : استشنى كل واحد مما قبله : فاستشنى العشرين من الأربعين وأسقطها منها ؛ فبقى منها

أو أُنسقطَ الأُوتارُ وَضُمَّ إِلَى الباقي بَعْدَ الإِسقاطِ الأَشْفَاعُ ، فَالْمُجَتَمِعُ هُوَ الباقي بَعْدَ الْاسْتِثنَاءِ - قَالَهُ فِي شَرِحِ الْكَافِيَةِ .

(وَاسْتَثْنَ مَجْرُورًا بِغَيْرِ) لِإِضَافَتِهِ لِهِ حَالَ كَوْنِهِ (مُعْرِبًا بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلَالٍ نِسْبًا) مِنْ وُجُوبِ
نَصْبِ وَاخْتِيَارِهِ وَاتِّبَاعِ عَلَى مَا تَقَدُّمُ ، وَلِكَوْنِهَا مَوْضِعَةً فِي الْأَصْلِ لِإِفَادَةِ الْمُغَايِرَةِ ،

عشرون ، ثم استثنى من العشرين المسقطة عشرة وضمها إلى العشرين الباقية من الأربعين
فيصير المجموع ثلاثة ، ثم استثنى من العشرة المضومة خمسة وأسقطها منها فعاد المجموع إلى
خمسة وعشرين ، ثم استثنى من الخمسة المسقطة اثنين وضمها إلى الخمسة والعشرين فصار
المجموع سبعة وعشرين .

قوله : أو أُنسقطَ الأُوتارُ : من المستثنىات وهي المستثنى الأول والثالث من المستثنى منه الأول ،
وهو الأربعون في هذا المثال ، فتسقط منه العشرين والخمسة فيبقى منه خمسة عشر ، ثم ضم إلى
الباقي بعد الإسقاط وهو خمسة عشر الأشفاع وهي العشرة والاثنين تضمنها إلى خمسة عشر
فالمجموع هو سبعة وعشرون ، وهو الباقي بعد الاستثناء ، هذا من جهة الحكم ، وأما من جهة
الإعراب : فإن كان في موجب فكل وتر منفي منصوب ؛ لأنَّه من موجب ، وكل شفع مثبت
جائز فيه الوجهان ؛ لأنَّه في موجب أو في غير موجب فكل وتر مثبت جائز فيه الوجهان وكل
شفع منفي منصوب .

قوله : بغير : متعلق باستثن ويعتمل أن يكون متنازعاً فيه لاستثن ومجروراً .

قوله : معرباً : وقد اختلف في ناصبيها ؛ فالجمهور على أنه كونها فضلة بعد تمام الكلام
وقال السيرافي وابن باشد : هو ما في الجملة قبلها من الفعل وشبهه ، وقال الفارسي واختياره
ابن مالك : أنها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء واحتياط السيوطني أن انتصابها لقيامها
مقام ما بعدها وأن أصله النصب باستثنى مضمراً ، كما اختار أن نصب المستثنى بـإلا أيضاً وأن
إلا عوض عن النطق به ويفيد ما اختاره أنه يجوز في المعطوف على المستثنى بغير الجر مراعاة
لللفظ وهو الأجدود والنصب أو الرفع مراعاة للمعنى ؛ أفاده في الهمم .

قوله : واتِّبَاعُ : اختياراً فيما إذا كان بعد كلام تام غير موجب ، وضيقاً إن كان متقدماً فيه .

قوله : لِإِفَادَةِ الْمُغَايِرَةِ : أصل غير أن تكون صفة مفيدة لغيرها مجرورةها لوصوفها ذاتاً أو
صفة ، وأصل إلا لغيرها ما قبلها نفيها أو إثباتها فلما اجتمع ما بعد إلا وما بعد غير في
معنى المغايرة حملت إلا على غير في الصفة فصار ما بعد إلا مغايراً لما قبلها ذاتاً أو صفة من غير
اعتبار مغايرته له نفيها أو إثباتها وحملت غير على إلا في الاستثناء فصار ما بعدها مغايراً لما قبلها نفيها
أو إثباتها من غير اعتبار مغايرته له ذاتاً أو صفة ، إلا أن حمل غير على إلا أكثر من حمل إلا على

شاركت إلا في الإخراج الذي معناه المغايرة ، ولم تكن متضمنة معناها فلذا لم تُثبَّتْ .

(وليسى) بكسر السين مقصوراً ومدوداً و (سوى) بضمها مقصوراً و (سواء) يفتحها مدوداً (أجعلها على) القول (الأصح ما لغيره جعلاً) من استثناء وإعراب بما نسب لستنى إلا ، و مقابل الأصح قول سيبويه : إنها لا تستعمل

غير ؛ لأن غير اسم والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف ؛ قال الرضي ، وإنما تحمل إلا على غير إذا لم يكن حمل إلا على الاستثناء المتصل بعدم العلم بدخول المستثنى في المستثنى منه قطعاً ولا على المقطع بعدم العلم بغير وجه عنه قطعاً غالباً ما يكون إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور نحوه *لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا* *هـ* هذا مذهب ابن الحاجب ، قال الرضي :

ومذهب سيبويه جواز وقوع إلا صفة مع صحة الاستثناء وعليه أكثر المتأخرین متمسكاً بقوله :

وكل أخ مفارقـه أخـوه لـعمر أـبيـك الـفرقـدان

قوله : شاركت إلا : أي حملت عليها في الإخراج فشاركتها فيه ولم يقل حملت على إلا ؛ لأن المقصود بيان وجه مجئها للاستثناء لا بيان وجه حملها على إلا ؛ إذ لم يسبق له ذكر فالتعبير بالمشاركة هو المناسب بالمقام هكذا ينبغي أن يقرر الكلام والا فالمشاركة ليست مسببة عن كونها موضوعة في الأصل لإفادـة المـغايرـة بل الحـمل هو المـسبـب كما لا يخفـى .

قوله : الذي معناه المغايرة : بيان لوجه الحمل وهو اشتراكـهـماـ فيـ إـفـادـةـ المـغاـيرـةـ وإنـ كانتـ المـغاـيرـاتـ مـخـلـفـتـيـنـ .

قوله : ولم تكن متضمنة معناها : أي في الأصل ، وأما الآن فهي متضمنة معناها ؛ ولذا لم يقل وليس متضمنة معناها .

قوله : فلهـذاـ لمـ تـبـنـ : وإنـ كانتـ مـتـضـمـنـةـ معـناـهـاـ الآـنـ لـعـرـوـضـهـ ، فلاـ يـقـوـيـ أنـ يـكـونـ سـبـبـاـ لـلـبـنـاءـ .

قوله : مـقـصـورـاـ وـمـدـدـوـدـاـ : يعنيـ أنـ المـدـ وـالـقـصـرـ لـغـتـانـ فـيـ مـكـسـوـرـةـ السـيـنـ لـأـنـهـماـ يـجـوزـانـ فـيـماـ فـيـ المـتنـ .

قوله : من استثناء إلـخـ : لمـ يـقـلـ وـمـنـ جـرـ المـسـتـشـنـيـ إـلـخـ ؛ لأنـ المـقـصـودـ بـيـانـ حـكـمـ أـنـفـسـهـاـ حيثـ قـالـ : عـلـىـ الأـصـحـ ، فـإـنـ جـرـ ماـ بـعـدـهـ لـاـخـلـافـ فـيـهـ .

قوله : قول سـيـبـويـهـ : أيـ والـجـمـهـورـ كـمـاـ فـيـ التـوـضـيـحـ وـالـأـشـمـونـيـ وـالـرـضـيـ ، وـاقـتـصـرـ عـلـيـهـ ؛ لأنـ زـعـيمـهـ ، أوـ لأنـ المـقـصـودـ بـالـذـاتـ بـيـانـ القـوـلـ لـاـقـائـلـ .

قوله : لا تستعمل إلا ظرفـاـ : قالـ الرـضـيـ : وإنـماـ انتـصبـ سـوـىـ ؛ لأنـهـ فـيـ الأـصـلـ صـفـةـ ظـرـفـ المـكـانـ وـهـوـ مـكـانـاـ قـالـ اللـهـ تـعـالـيـ : *مَكَانًا سُوئِيْ* *هـ* أيـ مـسـتـوـيـاـ ، ثـمـ حـذـفـ المـوـصـفـ وـأـقـيـمتـ الصـفـةـ مـقـامـهـ معـ قـطـعـ النـظـرـ عنـ معـنـىـ الـوـصـفـ أيـ وـصـفـ الـاسـتـوـاءـ الـذـيـ كانـ فـيـ سـوـىـ ، ثـمـ

إلا ظرفًا ولا تخرج عنه إلا في الضرورة ، وردة المصنف بورودها مجزورة يمن في قوله عَزَّلَهُ اللَّهُ : « دَعْوَتْ رَبِّي أَنْ لَا يُسْلِطَ عَلَى أَمْثَي عَدُوًا مِنْ سُوَى أَنفُسِهِمْ » وفأعلاً في قوله :

ولَمْ يَقُلْ سُوَى الْعُدُوَانِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا [فَلَمَّا أَصْبَحَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهُوَ عَرْبَانٌ]
وَمُبَدِّأٌ في قوله :

فَسِوَاكَ بَايِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي [وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى]
وَاسْمًا لِلَّئِيسَ في قوله :

أَتَرْكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِ وَبَيْنَهَا سُوَى لَيْلَةٍ إِنِّي إِذَا لَصَبُورُ
وقال الرُّمَانِي : إنَّهَا تُسْتَعْمَلُ ظرفاً غالباً وكغير قليلاً ، واختاره ابن هشام .
(وَاسْتَشِنْ ناصِبَا) لِلْمُسْتَشِنِي (بِلَيْسَ) على أنه خبرها واسمها مُسْتَشِنٌ كقوله عَزَّلَهُ اللَّهُ :

استعمل استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في إفاده معنى البدل ، تقول : أنت لي مكان عمرو أى بدله ؟ لأن البدل ساد مساد المبدل منه وكانت مكانه ، ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء ؛ لأنك إذا قلت : جاعني القوم بدل زيد أفاد أن زيداً لم يأتك فجرد عن البدالية أيضاً لمطلق معنى الاستثناء ، ثم قال : وهو عند البصريين لازم النصب على الظرفية ؛ لأنه في الأصل صفة ظرف والأولى بصفات الظروف إذا حذفت موصفاتها النصب ، ونصبه على كونه ظرفاً في الأصل وإنما ليس فيه الآن معنى الظرفية .

قوله : إلا ظرفًا : لهم أن يعمموا الظرفية إلى ما يشبهها وهو الجر بن فيندفع الاستدلال عليهم بالحديث .

قوله : إلا في الضرورة : بهذا الاستثناء يندفع استدلال المصنف عليهم بالأيات الآتية .

قوله : ودناهم كما دانوا : أي جزيناهم كجزائهم إيانا .

قوله : فسواك بايها إلخ : صدره :
وإذا تباع كريمة أو تشتري

أى خصلة كريمة .

قوله : إني إذا : أي إذا تركتها في هذه الحال فحذف الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وليس إذا الناصبة .

قوله : وقال الرُّمَانِي : قال الأشموني : وهو أعدل ؛ أي لأنه لا يحوج إلى تكلف في موضع من الموضع .

قوله : بليس وخلا إلخ : . في الصياغ : والاستثناء بما ذكر لا يكون إلا مع التمام والاتصال .

«ما أَنْهَرَ الدَّمْ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا مِنْهُ لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفَرَ» (و) كذا (خلا)
نحو «قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زِيدًا» .

(و) المستنى (بعداً وَيَكُونُ) الكائن (بعد لا) كذا أيضاً نحو «قَامُوا لَا
يَكُونُ زِيدًا» واسمها «مستتر» كليس (واجْزُء بِسَاقِيَ يَكُونُ) وهما خلا وَعَدَا
(إِنْ ثُرِدَ) نحو :

أَعْدُ عِيالِي شَعْبَةَ مِنْ عِيالِكَا []
خَلَا اللَّهِ لَا أَرْجُو سِوَاكَ [وَإِنَّا]
عَدَا الشَّمْطَاءَ وَالْطَّفْلِ الصَّغِيرِ []
أَبْحَنَا حَيَّهُمْ قَتْلَا وَأَنْزَلَا []

(و) إن وَقَعا (بعد ما انصَبَ) بهما حَتَّمَا ؛ لِأَنَّهُمْ فِعْلَانٌ ؛ إِذْ مَا الدَّاخِلَة
عَلَيْهِمَا مَضْدَرِيَّةٌ ، وهي لا تدخل إلا على الجملة الفعلية قوله :

قوله : واسمها مستتر : وجوباً ليكون ما بعدها في صورة المستنى يالا وكذا ما بعدها من
النواصب وهو عائد على البعض المدلول عليه بكله السابق ، وقيل : على الوصف المفهوم من
الفعل السابق ، فتقدير قاموا ليس زيداً ليس بعضهم أو ليس القائم .

قوله : وكذا : أي في نصب المستنى فقط ؛ لأن المذكور في المتن ، ولأنه لا يصح التشبيه
فيما عداه ، هذا وما لا يخفى على من له أدنى ممارسة بهذا الشرح أن الشارح الحق لم يحافظ
على إعراب كلام الناظم بل يسبك كلامه بكلامه على أحسن وجه يتضمنه المقام وأنسبه
بحسن الانسجام ؛ فمن أجل ذلك سبك الكلام في هذا المقام على الوجه الذي تراه .

قوله : والمستنى : لم يقل والاستثناء ؛ لأن المقصود بيان حكم المستنى .

قوله : واسمها كليس : وأما عدا خلا فسيأتي أن المستتر فيها فاعل لها ، ولم يذكره
هنا ؛ لأن ذكره بعد بيان كونهما فعلين أنساب ، هذا وهذه الأفعال الأربع لا تصرف لوقوعها
موقع إلا ، وجملة الاستثناء منها في موضع نصب على الحالية ، وقيل : مستأنفة .

قوله : شعبة : أي فرقة .

قوله : قَتْلَا : تمييز محول عن المفعول ؛ أي قتل حيهم ، والشطط التي خالط سواد شعرها
يياض ، والمراد بها العجوز .

قوله : حتماً : ولا ينافي هذا قوله واجرار قد يرد ؛ لأن الوارد من ذلك كما قال الأشموني
من الشذوذ بحيث لا يحتاج به على أنه فاسد قياساً أيضاً . لأن ما لا تزاد قبل الجار ، بل بعده
نحو : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ ﴿فِيمَا رَحَمَهُ﴾ .

قوله : مصدرية : منصوبة هي وما بعدها على الحالية ، فإنها منسوبكان بالمصدر المضاف

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَّ اللَّهُ بِأَطْلَلْ [وَ كُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ]
 يَكُلُّ النَّدَامِيَّ مَا عَدَانِي لِأَنَّنِي
 (وَأَنْجِراً) بِهِمَا حِينَعِذْ (قَدْ يَرِدْ) حَكَاهُ الْأَخْفَشُ وَالْجَرْمِيُّ وَالرَّبِيعِيُّ عَلَى أَنَّ مَا
 زَائِلَةً (وَحِينَتْ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ) لِلْجَرْرِ (كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا) الْمُسْتَشِنِي (فِعْلَانِ)
 اسْتَشَرَ فَاعْلَهُمَا وُجُوبًا كَمَا سَبَقَ (وَ كَخَلَا) فِي نَصْبِ الْمُسْتَشِنِي بِهَا وَجَرْرُهُ وَغَيْرِهِ
 ذَلِكَ مِمَّا سَبَقَ (حَاشَا) عِنْدَ الْمُبَرِّدِ وَالْمَازِنِيِّ وَالْمَصَنْفُ ، وَعِنْدَ سِيبُوِيِّهِ أَنَّهَا لَا تَكُونُ
 إِلَّا حَرْفٌ جَرْرٌ ، وَرَدٌّ بِقُولِهِ :

حَاشَا قُرْئَاشَا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَلَّهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالدِّينِ
 (وَ) لِكَيْنَهَا (لَا تَضَبَّحُ مَا) وَأَمَا الْحَدِيثُ : « أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ ، مَا
 حَاشَا فَاطِمَةَ » فَلَيَسْتُ حَاشَا هَذِهِ الْأَدَاءَ ؛ بَلْ فَعْلُ ماضٍ بِمَعْنَى إِسْتَشِنِي ، وَمَا
 الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ نَافِيَّةٌ لَا مَضْدَرَيَّةٌ ، وَهُوَ مِنْ كَلَامِ الزَّاوِيِّ ، وَفِي الرِّوَايَةِ « مَا حَاشَا
 فَاطِمَةَ وَلَا غَيْرُهَا » (وَقِيلَ) فِي حَاشَا فِي لُغَةِ (حَاشَ) وَفِي أُخْرَى (حَاشَا
 فَأَنْجَفَهُمَا) .

إِلَى ضَمِيرِ الْمُسْتَشِنِ مِنْهُ الْمُؤْولُ بِالْوُصْفِ النَّكْرَةُ ، وَتَأْوِيلُ مَا خَلَّ خَالِيْنَ وَمَا عَدَا مُتَجَاوِزِيْنَ ،
 وَقِيلُ : مَا وَقْتِيَّةُ نَابَتْ هِيَ وَصْلَتْهَا عَنِ الْوَقْتِ وَالْمَعْنَى : وَقْتٌ مُجَاوِزُهُمْ زِيدًا .

قُولُهُ : يَلِ : بِالْبَنَاءِ لِلْمَجْهُولِ مِنَ الْمَلَلِ وَهُوَ السَّآمَةُ ، وَالنَّدَامِيُّ جَمْعُ نَدِيمٍ آخِرِهِ :

بِكُلِّ الْذِي يَهُوَ نَدِيمٌ مَوْلَعٌ

وَالْشَّاهِدُ فِيمَا عَدَانِي ؛ فَعُدَا فَعْلُ ماضٍ ؛ وَلَذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ نُونُ الْوَقَاءِ .

قُولُهُ : كَمَا سَبَقَ : أَيْ فِي بَابِ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ .

قُولُهُ : وَأَمَا الْحَدِيثُ : رَدُّ عَلَى ابْنِ النَّاظِمِ ؛ حِيثُ تَوَهَّمُ أَنَّ حَاشَا فِي الْحَدِيثِ اسْتَثَانِيَّةُ وَمَا
 مَصْدَرِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَدِلْ بِهِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَقَالُ : قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زِيدًا ؛
 وَلَذِلِكَ أَتَى الشَّارِحُ بِالرِّوَايَةِ الثَّانِيَّةِ الَّتِي هِيَ نَصٌّ فِي الْمَقْصُودِ .

هذا باب الحال

(الحال) عندنا (وصف) جنس شامل أيضاً للخبر والتغت (فضلة) أي ليست أحد جزأى الكلام، فضل مخرج للخبر (منتصب مفهم في حال) كذا، أي مبين حال صاحبها، أي الهيئة التي هو عليها، فضل مخرج النعت

الحال

قوله : عندنا : يطلق الحال لغة على الوقت الذي أنت فيه وعلى الهيئة التي عليها الشخص فأشار بهذا وب قوله فيما بعد أي الهيئة التي هو عليها إلى دفع الدور .

قوله : وصف : أي دال على معنى قائم بالغير لا مشتق حتى يصح قوله : وكونه متقدلاً مشتقاً إلخ .

قوله : أي ليست أحد جزأى الكلام : يعني أن المراد بالفضلة هنا ما لا يكون عدمة ، لا ما يستغني عنه الكلام حتى يخرج نحو كسائل من قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصلوة قَامُوا كُسَالَ﴾ وكثيراً من قول الشاعر :

إنما الميت من يعيش كثيبا

قوله : منتصب : أي أصالة ، وقد يجر لفظه بالباء ومن بعد النفي ، لكن ليس ذلك مقينا على الأصح نحو :

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسبب منتهاها

قوله : في حال كذا : يعني أن حال بدون تنوين على نية الإضافة كي يستقيم الوزن والمعنى : فإن راكبتا في : جاء زيد راكبتا ؟ مفهم في حال الركوب لا في حال مطلقاً .

قوله : أي مبين حال صاحبه إلخ : إشارة إلى أن الحال بمعنى الهيئة وإضافته إلى كذا من إضافة العام إلى الخاص للبيان والظرفية مجازية بتشبيه الهيئة في اشتتمالها بالطرف ، وعدلوا إلى المجاز ليفيد الكلام المقارنة الزمانية أيضاً وليس الحال بمعنى الوقت كما قد يتوهם ؛ لأن الحال لا يأتي بمعنى الوقت ، ولأن المقصود الأصلي من الحال بيان الهيئة التي عليها صاحبها لا بيان نسبة الحدث إليه .

قوله : مخرج للنعت : لأن النعت إنما ينساق لتقييد المعرفة فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد وإنما يفهمه بطريق اللزوم ، والمراد بالإفهام عند الإطلاق الإقتصادي ؛ لأن المبادر ، وأحوال إخراج النعت على هذا القيد مع أن غير المتصوب منه يخرج بمنتصب ؛ لأن قوله : منتصب لما كان محتملاً لأن يكون حكمًا من أحكام الحال متخللاً بين أجزاء التعريف ، ولأن يكون جزءاً من أجزائه ومستلزمًا للدور ولا يصح الإخراج به على هذين الاحتمالين ؛ لأن فهمه غير ممكن قبل تمام التعريف ولم يتبيّن حاله بعد ؛ كان مجهول الحال فلم يصح الإخراج به ، وفيه تعريض بالناظم بأنه كان الأولى به أن يحمل قيد الانتساب ؛ لأنه مع إيهامه الدور

والتمييز في نحو «لِلَّهِ ذَرْهُ فَارِسًا» (كَفَرُدَا أَذْهَبَ) أي في حالٍ تفردٍ ، ولا يَرِدُ على هذا الحَدَّ نحو «مَرَرَتْ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ» ؛ لأنَّه مُفْهَمٌ في حالٍ رُكُوبٍ ؛ لأنَّ إفهامه ضِعْفٌ .

والغَرَضُ مِنْ تَعْرِيفِ الْحَالِ مَعْرِفَةً مَا يَقْعُدُ عَلَيْهِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ لَهُ

مستغنى عنه بما بعده وأن قلنا إن فائدة القيود غير محصورة في الإخراج ، وأن الاعتراض بالاستغناء عن المتقدم بالتأخر غير موجه ، هذا ويخرج بهذا القيد أيضاً كما أشار إليه ابن هشام : الحال المؤكدة ؛ لأن هذا التعريف كما قال ؛ للحال المؤسسة .

قوله : والتمييز : لأنه على معنى من ، لا على معنى في ؛ لأنه لبيان جنس المتعجب منه وإفهامه في حال كذا ضمني .

قوله : في نحو الله ذرَهُ فارِسًا : أي من كل تمييز وقع وصفاً مشتقاً .

قوله : ولا يَرِدُ على هذا الحَدَّ إلَّا : أي كما أورد ابن الناظم وأورد النقض بالنعت المجرور للإشعار بأن منتصب لا يصح الإخراج به ؛ لأنَّه عنده إما حكم من أحكام الحال ، أو جزءٌ من التعريف مستلزم للدور ، وقدم الكلام على هذا الاعتراض على الكلام على الاعتراض الآخر مع أن مورده مؤخر عن مورده ؛ لأنَّ هذا وارد على الإخراج الذي سبق الكلام فيه ومرتبط بقوله : مخرج للنعت ؛ فكان من حقه أن يليه إلا أنه أوردَه بعد المثال ؛ لأنَّ المثال بمنزلة التعميم للتعريف ومن حق الاعتراض أن يورد بعد تمامه .

قوله : والغَرَضُ مِنْ تَعْرِيفِ الْحَالِ إلَّا : إشارة إلى دفع اعتراض أوردَه ابن الناظم وغيره من أن إدراج قيد الانتساب في أشياء التعريف إما على أنه حكم من أحكام الحال فكان عليه أن يأتي به بعد تمام التعريف ؛ لأنَّ الأحكام إنما يصح إجراؤها بعد معرفة الشيء ، ولثلا يلزم توسيط أمر أجنبٍ بين أجزاء التعريف أو على أنه جزءٌ من أجزائه فيلزم الدور ؛ لأنَّ الغرض من تعريف الحال : معرفة ما يقع عليه الحال لتجري أحكامه عليه ، ومن أحكامه النصب ؛ فمعرفة نصبه موقوفة على معرفته ، فإذا جعل جزءٌ من أجزائه يلزم أن يكون معرفته موقوفة على معرفة نصبه ، وحاصل الجواب أن ذكره على أنه جزء ، وإنما يلزم الدور إذا كان هذا التعريف بالنسبة إلى من لم يعرف الحال بوجه من الوجوه ولم يعلم شيئاً من أحكامه إلا أن هذا التعريف إنما هو بالنسبة إلى من يعرف الحال معرفة إجمالية ويعلم أنه منصوب ؛ لأنَّ هذا الكتاب مؤلف للمتوسط في الفن لا للمبتدئ إلا أنه يرد عليه حيثئذ أن أجزاء التعريف ينبغي أن تكون معلومة في نفسها غير معلومة الشهود للمعرفة وإلا يلزم عدم الفائدة في إثباتها له .

قوله : معرفة ما يقع عليه إلَّا : أي معرفة معنى يقع عليه اسم الحال ؛ فضمير يقع عائد على الحال إما على سبيل المساعدة أو على سبيل المساعدة ؛ لأنَّ المراد بالمرجع الماهية ، الواقع هو

مَنْصُوبًا ، لَا مَعْرِفَةٌ لِيَحْكُمَ لَهُ بِالنَّصْبِ ، فَلَا يَلْزَمُ الدُّورَ عَلَى إِذْخَالِ الْحُكْمِ بِالنَّصْبِ فِي تَعْرِيفِهِ - قَالَهُ وَالِدِي أَخْذَنَا مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ الْمُتَوَسِّطِ فِي نَظِيرِ الْمَسَأَةِ .

(وَكَوْنُهُ مُتَنَقِّلاً مُشْتَقَّاً) أَيْ وَصْفًا غَيْرَ ثَابِتٍ هُوَ الَّذِي (يَغْلِبُ) وُجُودُهُ فِي كَلَامِهِمْ (لِكِنْ لَيْسَ) ذَلِكَ (مُشْتَحِقًا) فَيَأْتِي لَازِمًا بِأَنْ كَانَ مُؤْكِدًا نَحْوَهُ {يَوْمَ أَبْعَثُ حَيًّا} أَوْ دَلِيلًا عَامِلًا عَلَى تَجَدُّدِ ذَاتِ صَاحِبِهِ نَحْوَهُ «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدِيهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلِيهَا» أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ نَحْوَهُ {قَائِمًا بِالْقِسْطِ} .

(وَ) يَأْتِي جَامِدًا لِكِنْ (يَكْثُرُ الْجَمُودُ فِي سِعْرِ) بِالسَّيْنِ الْمُهَمَّلَةِ (وَفِي مُبْدِي

اللَّفْظِ ، وَبَعْدَ مَتَعْلِقٍ بِعِرْفٍ لَا يَقُولُ ؛ لَأَنَّ مَعْرِفَةَ الْمُتوَسِّطِ نَصْبُ الْحَالِ سَابِقَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ الْحَالِ بِهَذَا التَّعْرِيفِ وَلَيْسَتْ بِسَابِقَةٍ عَلَى وَقْوَى الْحَالِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى .

قَوْلُهُ : أَيْ وَصْفًا غَيْرَ ثَابِتٍ : تَفْسِيرُ الْمُتَنَقِّلِ لِلْمُشْتَقِ ؛ لَأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنِ التَّفْسِيرِ ، وَلَأَنَّ الْوَصْفَ كَمَا تَقْدِمُ هُوَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِالْغَيْرِ وَالْدَّالِ عَلَيْهِ أَعْمَمُ مِنِ الْمُشْتَقِ ، وَأَتَى بِهِ بَعْدَ مُشْتَقَّا ؛ لَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْغَالِبُ هُوَ مَجْمُوعُ الْأَمْرَيْنِ لَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَكَانَ الْخَبِيرُ هُوَ الْمَجْمُوعُ كَانَا بِمِنْزِلَةِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ فَاسْتَبَشَعَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا .

قَوْلُهُ : لِكِنْ لَيْسَ مُشْتَحِقًا : دُفِعَ بِهِ تَوْهِمُ أَنَّ يَكُونَ الْغَالِبُ وَاجِبًا فِي الْفَصْبِحِ ؛ كَمَا قَالَهُ سَمْ ، وَضَمِيرُ لِيْسَ إِمَاءَ لِلْكَوْنِ فَمُشْتَحِقًا بِفَتْحِ الْحَاءِ ، وَإِمَاءَ لِلْحَالِ فِي بَكْسِرِهَا ؛ قَالَهُ الصَّبَانُ ، وَأَبْشَارُ الشَّارِحِ بِزِيادةِ ذَلِكَ إِلَى تَرجِيعِ الْأَوَّلِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقْصُودُ الْإِخْبَارُ عَنِ الْكَوْنِ ، وَلِيَوْافِقَ قَوْلُهُ : يَغْلِبُ الْمَقْبِلُ لَهُ ، وَلِقَرْبِ مَرْجِعِ الْضَّمِيرِ ، وَلِيَوْافِقَ قَوْلُهُ : مُشْتَقًا فِي فَتْحِ مَا قَبْلِ الْقَافِ .

قَوْلُهُ : بِأَنْ كَانَ مُؤْكِدًا : هَذَا يَفِيدُ أَنَّ إِتَّيَانَ الْحَالِ لَازِمًا قِيَاسًا مُخْصُوصًا بِالنَّوْعَيْنِ الْآتَيْنِ وَكِذا يَفِيدُ أَنَّ الْمُؤْكَدَ لَازِمًا وَهُوَ الَّذِي يَفِيدُهُ كَلَامُ الْمَوْضِعِ وَالْأَشْمُونِيِّ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ يَأْتِي مُتَنَقِّلاً أَيْضًا نَحْوَهُ {وَلَا تَعْتَنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ} وَيُظَهِّرُ أَنَّ الْحَلَافَ لَفْظِي ؛ فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ مَبْنِيٌ عَلَى تَفْسِيرِ الْلَّازِمِ بِمَا لَا يَنْتَقِلُ عَنْ صَاحِبِهِ مَادَمَ مُقِيدًا بِعَامِلِهِ ، وَالثَّانِي مَبْنِيٌ عَلَى تَفْسِيرِهِ بِمَا لَا يَنْتَقِلُ عَنْهُ مُطْلَقًا .

قَوْلُهُ : عَلَى تَجَدُّدِ ذَاتِ صَاحِبِهِ : أَيْ حَدَوْثَهُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ ، وَمَأْخُذُ لَزُومِهَا أَنَّهَا مَقَارِنَةٌ لِلْخَلْقِ فَهِيَ خَلْقِيَّةٌ جَبْلِيَّةٌ لَا تَتَغَيِّرُ ؛ قَالَهُ الصَّبَانُ .

قَوْلُهُ : الْزَّرَافَةُ : بِفَتْحِ الزَّايِ أَفْصَحُ مِنْ ضَمِّهَا ، وَيَدِيهَا بَدْلٌ بَعْضٌ ، وَأَطْوَلُ حَالٌ مِنْ يَدِيهَا .

قَوْلُهُ : لِكِنْ يَكْثُرُ الْجَمُودُ إِلَيْهِ : إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ : يَكْثُرُ الْجَمُودُ اسْتَدْرَاكٌ مِنْ قَوْلِهِ : يَغْلِبُ رُفعُ بِهِ مَا يَوْهِمُهُ مِنْ أَنَّ مَجِيءَ الْحَالِ جَامِدًا قَلِيلًا فِي جَمِيعِ الْأَبْوَابِ .

تَأْوِيلٍ) بالمشتق (بِلَا تَكُلُّفٍ) بأن يدل على مُفَاعِلَةٍ أو تَشْبِيهٍ أو تَرْتِيبٍ ؛ فالسُّعْرُ (كَبِيْغَهُ مُدَّا بِكَذَا) أي مُسْعِرًا ، والدَّالُ على المُفَاعِلَةِ نحو (يَدَا يَبِيدِ) أي مَقْبُوضًا (وَ) الدَّالُ على التَّشْبِيهِ نحو (كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا ، أَيْ كَأْسَدُ) في الشَّجَاعَةِ ، والدَّالُ على التَّرْتِيبِ نحو « تَعْلِمُ الْحِسَابَ بَابًا بَابًا » و « ادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا » وَيَقُلُّ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَؤْولٍ بِالْمُشْتَقِ ،

قوله : مَدَا بِكَذَا : مَدَا حَالٌ ، وبِكَذَا صَفَةٌ مَدَا ؛ أَيْ كَائِنًا بِكَذَا هَذَا مَقْتَضِي قَانُونِ الإِعْرَابِ وَإِنْ كَانَ الْحَالُ الْمَؤْولُ بِهَا هَذَا الْلَفْظُ مَأْخُوذَةً مِنْ مَجْمُوعِ الصَّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ وَهَكُذَا يُقَالُ فِي يَدَا يَبِيدِ ؛ أَيْ مَعَ يَدِ ؛ قَالَهُ الصَّبَانُ .

قوله : أَيْ مُسْعِرًا : هو بفتح العين حال من الهاء بناء على رجوعها إلى البر ، أو من المفعول المخدوف الذي هو البر بناء على رجوعها إلى المشتري المعلوم من السياق وليس بكسر العين حال من فاعل بع ؛ لأن مَدَا بِكَذَا لَا يدل على تسعير الفاعل بل على سعر السلعة ، ولأن المسرع هو الأمر لا الفاعل ، وأشار الشارح بهذا التفسير وبقوله فيما بعد : ويقل إذا كان غير مَؤْولٍ بِالْمُشْتَقِ إِلَى أَنْ قَوْلَهُ : وَفِي مِبْدِي تَأْوِيلٍ بِلَا تَكُلُّفٍ مِنْ عَطْفِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِ ، وَأَنْ مَا قَبْلَهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَأَفْرَدَهُ بِالذِكْرِ اهْتِمَامًا بِشَأنِهِ لِكُثْرَتِهِ وَهُوَ الظَّاهِرُ خَلْفًا لِمَا فِي التَّوْضِيْحِ .

قوله : أَيْ مَقْبُوضًا : هَذَا أَوْلَى مِنْ تَأْوِيلِهِ بِمَقْبَضِتِهِ ؛ لَأَنْ فِيهِ زِيَادَةُ الْمُؤْنَةِ ؛ فَإِنَّ الْمَصْدِرَ الْوَاقِعُ حَالًا مَؤْولٍ بِالْمَوْصُوفِ وَأَوْلَى مِنْ تَأْوِيلِهِ بِمَتَقَابِضِيْنِ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِنَاءً عَلَى رَجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى الْمُشَتَّرِيِّ ؛ لَأَنَّ الْمَقْصُودُ بِيَبَانِ حَالِ الْبَائِعِ وَالْمُشَتَّرِيِّ ، وَوَجْهُ تَأْوِيلِ الْبَعْضِ بِمَتَقَابِضِيْنِ أَنَّهُ أَصْرَحُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُفَاعِلَةِ إِلَّا إِنَّهُ مَخْلُوقٌ مُصْنَعٌ .

قوله : أَيْ كَأْسَدُ : عَلَى هَذَا يَكُونُ التَّجُوزُ بِالْحَذْفِ وَعَلَى قَوْلِ التَّوْضِيْحِ كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا ؛ أَيْ شَجَاعًا يَكُونُ التَّجُوزُ لِغَوِيَّا ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْأَوْلَى أَنْسَبُ بِجَعْلِهِ مَثَلًا لِلدَّالِّ عَلَى التَّشْبِيهِ .

قوله : بَابًا بَابًا : أَيْ مَفْصِلًا أَوْ مَصْنَفًا .

قوله : رَجُلًا رَجُلًا : أَيْ مَرْتَبَيْنِ قَالَ الصَّبَانُ - وَنَعَمْ مَا قَالَ - : وَالْمُخْتَارُ أَنَّ كَلَّا مِنْهُمَا مَنْصُوبٌ بِالْعَالِمِ ؛ لَأَنَّ مَجْمُوعَهُمَا هُوَ الْحَالُ فَهُوَ نَظِيرُ هَذَا حَلْوِ حَامِضٍ ، وَقَالَ ابْنُ جَنِيَّ : الثَّانِي صَفَةُ الْأَوْلَى بِتَقْدِيرِ مَضَافِ أَيْ ذَا رَجُلٍ أَوْ مَفَارِقِ رَجُلٍ ؟ أَيْ مُتَمَيِّزًا عَنْهُ ، وَاسْتَحْسَنَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ نَصْبُ الثَّانِي بِعَظْفِهِ عَلَى الْأَوْلَى بِتَقْدِيرِ الْفَاءِ بِدَلِيلِ ظَهُورِهَا فِي بَعْضِ التَّرَاكِيبِ ، وَلَا يَجُوزُ تَوْسِطُ عَاطِفِيْنِهِمَا إِلَّا الْفَاءِ ، قَالَ الرَّضِيُّ : وَثُمَّ ، وَجُوزَ بَعْضُهُمْ رَفِعَهُمَا عَلَى الْبَدْلِيَّةِ .

قوله : إِذَا كَانَ غَيْرَ مَؤْولٍ بِالْمُشْتَقِ : أَيْ تَأْوِيلًا بِلَا تَكُلُّفٍ كَمَا يَدْلُلُ عَلَيْهِ الْمَقَابِلَةُ ، قَالَ

..... بأنَّ كَانَ مَوْصُوفًا نَحْوَ {فَتَمَثِّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا} أوَ دَالًا عَلَى عَدْدٍ نَحْوَ {فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَزْبَعِينَ لَيْلَةً} ، أوَ تَفْضِيلًا نَحْوَ « هَذَا بُشْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا » ، أوَ كَانَ نَوْعًا لِصَاحِبِهِ نَحْوَ « هَذَا مَالُكَ ذَهَبًا » ، أوَ فَرْعَاعًا لِهِ نَحْوَ « هَذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا » ، أوَ أَصْلًا نَحْوَ « هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا » .

(وَالْحَالُ) شَرْطُهُ أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً خَلَافًا لِيُونُسَ وَالْبَغْدَادِيْنَ مُطْلَقاً وَالْكُوفِيْنَ فِيمَا تَضْمِنَ مَعْنَى الشَّرْطِ وَ (إِنْ) أَتَاكَ حَالَ قَدَ (عُرْفٌ لِفَظًا فَاعْتَقِدْ تَشْكِيرَهُ مَعْنَى كَوْخَدَكَ اجْتَهَدْ) أَيْ مُنْفَرِدًا ، وَ « جَاءُوا الْجَمَّ الغَفِيرَ » أَيْ جَمِيعًا ، وَ « جَاءَتِ الْمَيْلُ بَدَادٍ » أَيْ مُبَدَّدَةً .

الأَشْمُونِيُّ : وَجَعَلَ ابْنَ النَّاظِمَ مَا سِيَّاسَتِيَّ كَلْمَةً مِنَ الْمَوْلَى بِالْمُشْتَقِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٌ وَالدَّهُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَّ وَفِيهِ تَكْلِيفٌ أَهْ . وَتَأْوِيلُهَا بِمَتْصِفِ بَصَافَاتِ بَشَرٍ سَوِيٍّ وَمَعْدُودًا وَمَبْسَرًا وَمَرْطَبًا وَمَنْوَعًا وَمَصْنُوعًا وَمَتَاصَلًا .

قَوْلُهُ : بَأْنَ كَانَ مَوْصُوفًا : أَيْ وَلَمْ يَدْلِ عَلَى سَعْرٍ وَلَا مَفَاعِلَةٍ بِدَلَالَةِ الْمَقَابِلَةِ حَتَّى يَخْرُجَ مَدَّا بِكَذَا وَيَدَا يَدِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا : أَنَّ الْحَالَ فِي نَحْوِ هَذَيْنِ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ مَجْمُوعُ الْمَوْصُوفِ وَالصَّفَةِ وَفِي غَيْرِهِمَا هُوَ الصَّفَةُ فَقَطْ وَذَكْرُ الْمَوْصُوفِ تَوْطِئَةً لَهَا .

قَوْلُهُ : {فَتَمَثِّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا} : إِنْ كَانَ مَعْنَى تَمْثِيلِ تَشْخُصٍ وَظَهَرٍ فَالْحَالِيَّةُ ظَاهِرَةً أَوْ تَصْوِرٌ ؛ فَيُبَيِّنُ جَعْلُ النَّصْبِ بِنَزْعِ الْحَافِضِ وَهُوَ الْبَاءُ ؛ إِذَا التَّصْوِرُ لَيْسَ فِي حَالِ الْبَشَرِيَّةِ بَلْ فِي حَالِ الْمَلْكِيَّةِ ؛ قَالَهُ الْقَانِيُّ .

قَوْلُهُ : أَوْ تَفْضِيلٌ : بَأْنَ كَانَ دَالًا عَلَى وَصْفِ الْمُفْضَلِ أَوْ الْمُفْضَلِ عَلَيْهِ سَوَاءٌ كَانَ التَّفْضِيلُ عَلَى نَفْسِهِ بِاعتِبَارِيْنِ أَوْ عَلَى غَيْرِهِ نَحْوَ : أَحْمَدَ طَفْلًا أَجْلَ منْ عَلَيْهِ كَهْلًا .

قَوْلُهُ : فِيمَا تَضْمِنُ مَعْنَى الشَّرْطِ : نَحْوَ عَبْدِ اللَّهِ الْمُحْسِنِ أَفْضَلُ مِنْهُ الْمَسِيءُ ، التَّقْدِيرُ : إِذَا أَحْسَنَ أَفْضَلُ مِنْهُ إِذَا إِسَاءَ ، وَسَمِعَ لِذِو الرَّمَةِ : ذَا الرَّمَةِ أَشْهَرُ مِنْهُ غِيلَانٌ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَأْتِي مَعْرِفَةٌ عَنْهُمْ ؛ وَجَازَ عِنْدَ يُونُسَ وَالْبَغْدَادِيْنَ نَحْوَ : جَاءَ زَيْدُ الرَّاكِبِ ، وَالْمَانِعُونَ مُطْلَقاً قَالُوا : الْمَنْصُوبُ فِي الْأُولَى بِتَقْدِيرِ إِذَا كَانَ ، وَفِي الثَّانِي بِفَعْلِ التَّسْمِيَّةِ .

قَوْلُهُ : الْجَمَاءُ : أَيْ الْجَمَاعَةُ الْجَمَاءُ مِنَ الْجَمِومِ وَهُوَ الْكَثُرَةُ ، وَالْغَفِيرُ مِنَ الْغَفَرِ وَهُوَ السُّتُرُ ؛ أَيْ سَاتِرِيْنَ لِكُثُرَتِهِمْ وَجْهَ الْأَرْضِ وَحَذَفَتِ التَّاءُ مِنَ الْغَفِيرِ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى غَافِرٍ حَمَلاَ لَهُ عَلَى فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ أَوْ التَّذْكِيرِ بِاعتِبَارِ مَعْنَى الْجَمِيعِ ؛ كَذَا فِي الصِّبَانِ .

قَوْلُهُ : بَدَادٌ : بَوْزَنَ حَذَامَ بَفْتَحِ آخِرِهِ وَكَسْرِهِ كَمَا فِي الْقَامِسَ ، قَالَ فِي الْهَمْعِ : عَلِمَ جَنْسَ لِلتَّبَدِّدِ بِمَعْنَى التَّفْرِقِ فَهُوَ وَوْحِدُكَ مَصْدِرَانِ مَعْرِفَةِ مَوْلَانَ بِالْوَصْفِ .

(وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقْعُ) سماً مطلقاً عند سيبويه (بِكَثْرَةِ كَبْغَةَ زَيْدٌ طَلْعُ) أي مباغتاً ، وقياساً عند المبرد على ما كان نوعاً من الفعل كـ « جئت ركضاً » فيقيس عليه جئت سرعةً ورجلةً ، وعند المصنف وainه بعد إما نحو « أَمَا عِلْمًا فَعَالِمٌ » وبعد خبر شبه به مبتدأ كـ « زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا » ، أو قرئ هو بألف الدالة على الكمال نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا » .

(وَلَمْ يَنْكُرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأْخَرْ أَوْ) لم (يُخَصِّصُ أَوْ) لم (يَبْيَنْ) أي يظهر واقعاً (مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ) من بعد (مضاهيه) وهو النهي والاستيفهام وينكر - أي يجوز تنكيره - إن تأخر كقوله :

قوله : سماً مطلقاً عند سيبويه : حمل الكلام على مذهب سيبويه بقرينة الإطلاق .

قوله : أي مباغتاً : أشار إلى أن حالية المصدر على تأويله بالمشتق وهو مذهب البصريين ، وقال الكوفية : على تقدير مضاف أي ذا بعنته ، وذهب كل في باب النعت إلى ما ذهب إليه الآخر هنا ، ويقال أن كلاً ذكر في كل من الموصعين ما هو بعض الجائز عنده .

قوله : على ما كان نوعاً من الفعل : أي على المسموع الذي هو نوع من الفعل فيقيس عليه النوع الغير المسموع وظاهره أنه يقول بأنه منصوب على الحال وهو يخالف ما هو المشهور من مذهبة من أن نحو ذلك منصوب على المصدرية بفعل محدود قال الصبان : فعل له قولين ، أو المراد قاس وقوع المصدر في هذا الموضع وإن لم يكن نصبه على الحال عنده .

قوله : أما علماً فعالماً : تقول ذلك لمن وصف عندك شخصاً بالعلم وغيره منكرأ عليه وصفه بغير العلم ، والناسب لهذه الحال فعل الشرط المحدود أي مهما يذكر إنسان في حال علم فالمذكور عالم ويجوز أن تكون حالاً مؤكدة من فاعل عالم والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم ؛ أفاده الأشموني ، ولا يخفى أن المعنى ليس على الحالية ، بل على التمييز ، والتقدير : مهما يذكر فلان من جهة العلم فهو عالم ، أي : فهذا الذكر صحيح بخلاف ذكره بغيره .

قوله : كزيد زهير شعراً : أي شاعراً ؛ حال من فاعل زهير المستتر فيه لتأوله بمجيد ، وقال أبو حيان : الأظهر أن يكون تميزاً أي محولاً عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد ؛ أفاده الصبان .

قوله : أنت الرجل علماً : أي عالماً ؛ حال من فاعل الرجل لتأوله بالكمال ، وقال أبو حيان : يحمل عندي أن يكون تميزاً أي محولاً عن هذا الفاعل ؛ أفاده الصبان .

قوله : واقعاً : أشار به إلى أن المراد بالظهور الواقع لا ما يقابل الاستثار حتى يقال لا يتصور الاستثار هنا حتى ينفي .

قوله : أي يجوز تنكيره : يعني كثيراً بقرينة مقابلة المفهوم بالمفهوم ؛ لأن مفهوم قوله : ولم ينكر غالباً ؛ أنه ينكر نادراً ، وقول الشارح : وينكر إلخ ؛ مفهوم قول المصنف : إن لم يتأخر ؛ يعني أن لقول الناظم : ولم ينكر إلخ ؛ مفهومين مفهوم باعتبار القيد الأول وهو قوله : غالباً ، ومفهوماً باعتبار القيد الثاني وهو

لِيَةَ مُوحِشًا طَلْلٌ يَلْوُحْ كَانَهُ خَلْلٌ

أو خُصُصَ بِوْصِفٍ نَحْوَ « وَلَمَّا جَاءُهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا » فِي قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ . أَوْ إِضَافَةً نَحْوَ « فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلسَّابِلَيْنِ » ، أَوْ وَقْعَ بَعْدَ تَفْيِ نَحْوَ « وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ قَرَيْةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ » أَوْ بَعْدَ نَهْيٍ (كَلَّا يَبْغُ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَشِهِلٍ) ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ نَحْوَ :

يَا صَاحِهِلْ حَمْ عَيْشْ بَاقِيَا فَتَرِى

وَقَدْ نُكِرَ نَادِرًا مِنْ غَيْرِ وُجُودِ شَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ ، وَمِنْهُ « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا » .

(وَسَبَقَ حَالٍ مَا يَحْرُفُ جُرْهُ قَدْ أَبْنَوا) كَسِيقَهَا مَا جُرْهُ يَا ضَافَةً إِلَيْهِ (وَلَا أَمْنَعَهُ)

قوله : إن لم يتأنّر أو يخصّص إلخ ؛ ففي المفهوم الثاني يعتبر قيد الكثرة بقرينة مقابلته بالمفهوم الأول .

قوله : لِيَةَ مُوحِشًا طَلْلٌ : تمامه :

يَلْوُحْ كَانَهُ خَلْلٌ

الطلل ما شخص من آثار الديار ، والخلل بكسر الحاء جمع خلة وهي بطانة منقوشة بالذهب يغشى بها أجفان السيف ، وجفن السيف غلافه ، قال الصبان فيه أن صاحب الحال المبتدأ وهو مذهب سيفويه دون الجمهور ؟ فالأولى أن يجعل صاحب الحال الضمير في الخبر وحيثند لا شاهد فيه .

قوله : في قراءة بعضهم : وهي شاذة وقد يقال لا شاهد فيها لاحتمال أن يكون الحال من المستتر في الجار وال مجرور ؛ قاله الصبان .

قوله : يَا صَاحِهِلْ : تمامه :

لَنْفَسُكَ الْعَذْرُ فِي إِبْعَادِكَ الْأَمْلَأ

قوله : إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ : وفيه مسوغ آخر وهو اقتران الجملة الحالية بالواو ، وقال الزمخشري : إن الجملة صفة والواو لتأكيد اللصوق .

قوله : وَقَدْ نُكِرَ نَادِرًا : محترز قوله غالباً .

قوله : مَا يَحْرُفُ جُرْهُ : أي حرف غير زائد ، فإن كان زائداً جاز التقديم اتفاقاً نَحْوَ : مَا جاءني راكباً من أحد .

قوله : كَسِيقَهَا مَا جُرْهُ يَا ضَافَةً إِلَيْهِ : فلا يجوز تقديم الحال عليه كعرفت قيام هند مسرعة ؟ فلا يقدم مسرعة على هند لولا يفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا على المضاف ؟ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فلا يقدم عليه شيء من معمولاته ، سواء كانت الإضافة محضة كالمثال أم غير محضة نَحْوَ : هذا شارب السويف متواتاً الآن أو غداً . كما قال ابن هشام في الجامع أنه الأصح وأجاز ابن مالك في الثاني تقديم الحال على

وفاقاً للفارسي وابن كيسان وبرهان (فقد ورداً) في الفصيح ، كقوله تعالى :

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ ﴾ وقول الشاعر :

[إذا المُرءُ أُعْيَتْهُ السُّيَادَةُ نَاشِيَّا] فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدٌ

وأول ذلك المأبون بأن كافية حال من الكاف في أرسلناك والهاء للمبالغة ، أي وما أرسلناك إلا كافيا للناس ، وبأن كهلا حال من الفاعل المذوق من المصدر ، أي فمطلوبه إليها كهلا عليه شديد وسبقها المرفوع والمنصوب جائز خلافاً للكوفيين وسبقها المخصوص واجب ك « ما جاء راكبا إلا زيد » ، وسبقها وهي محصورة مُثنية .

المضاف لأن الإضافة في نية الانفصال ؛ كذا ذكره في شرح التسهيل ، لكنه نقل ذلك في شرح العمدة عن بعض التحريين : وقال : المنع عندي أولى ، كذا في الهمع .

قوله : وبرهان : الذي في الهمع والتوضيح والأشموني : ابن برهان فلعل لفظ ابن سقط من الأقلام .

قوله : فمطلوبها كهلا إلخ : أوله :

إذا المُرءُ أُعْيَتْهُ الْمَرْوِعَةُ نَاشِيَّا

المرء منصوب على الاستغلال ، أو مرفع على تقدير إذا عني المرء ، وناشتا شائعاً .

قوله : حال من الكاف : لا يخفى ما فيه من التكلف كما قاله الرضي فلا يرد على المصنف ؛ لأن الاحتمال بعيد لا يقدح في الأدلة الظنية ؛ قاله سمه .

قوله : والهاء للمبالغة : في التصريح قاله الزجاج ورده ابن مالك بأن إلحاق التاء للمبالغة مقصور على السمع ، ولا يأتي غالبا إلا في أبنية المبالغة ؛ كعلامة وكافة بخلاف ذلك ؛ فإن حمل على راوية فهو حمل على شاذ نقله الموضع عنه في الحواشي ولم يتعقبه ، وقول الزمخشري : إلا إرسالة كافة مصادم لنقل ابن الدهان أن كافة لا تستعمل إلا حالا ، وأن الصفة لا تنوب عن الموصوف إلا إذا كان معتادا ذكرها معها .

قوله : خلافاً للكوفيين : فمتعوا تقديمها على المرفوع الظاهر فقيل : مطلقا ، وقيل : إن تقدمت على رافعه ، ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضا ثم قيل عنهم مطلقا ، وقيل : أن لم يكن فعلا ؛ كذا في التصريح .

قوله : وسبقها المخصوص : أي فيه كما إذا كان صاحب الحال مضافا إلى ضمير ما يلبسها : كجاء زائر هند أخوها .

قوله : وهي محصورة : نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ .

(وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ) خلافاً للفارسي (إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلًا) أي العمل في الحال كقوله تعالى : ﴿إِنَّهُ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ (أوْ كَانَ) الْمُضَافُ (بُجُزْءٍ مَا لَهُ أُضِيفًا) كقوله تعالى : ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍ﴾ (أوْ مِثْلَ جُزْءِهِ فَلَا تُحِيفَا) كقوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ أَتَّبِعَ مِلَةً إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ والصورتان الأخيرتان قال أبو حيّان : لم يسبق المصنف إلى ذكرهما أحد - انتهى . قلت : قد نقلهما المصنف في فتاواه عن الأخش ، وقد تبعه عليهما جماعة .

(وَالْحَالُ إِنْ تُنْصَبْ بِفَعْلٍ صُرْفًا أَوْ صِفَةً أُسْبَهَتْ الْمَصْرَفًا فَجَائِزَ) خلافاً للකوفيين (تَقْدِيمَهُ) على ناصبيه مالم يعارضه معارض من كون عامله صلة لأن أو لجزف مصدرى أو مقرؤنا بلام القسم أو الامتداء ، أو كونه جملة معها الواو (كمسنرعاً ذا راحل ، ومخلصاً زيد دعا) ، فإن كان ناصبيه غير فعل كاسم الفعل أو المصدر ، أو فعلاً غير متصرف كفعل التعجب ، أو صفة كذلك كأفعال التفضيل في بعض أحواله لم يجر تقاديمه عليه .

ضابطة : جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال إلا كان وأخواتها وعسى على الأصح .

(وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَةٌ مُؤْخَرًا لَنْ يَعْمَلَا) لضعفه (كتلى لينت وَكَانَ) ولعل وهاء التنبيه والظرف المتضمنة معنى الاستقرار (وَنَدَرَ) عندنا توسيط

قوله : أي العمل في الحال : بأن يكون المضاف مصدرًا أو وصفًا ولم يرجع الضمير إلى المضاف إليه كما هو المتادر ليكون الحكم مذكوراً بدلله ، وشأنه يلزم تخصيص العمل وصرفه عن المتادر منه .

قوله : أو مثل جزئه : في أنه يصبح الاستغناء به عنه .

قوله : فلا تحيفا : أي لا تمل عن ذلك إلى زيادة عليه أو نقص عنه .

قوله : مالم يعارضه معارض : لأن جواز كل شيء مشروط بانتقاء المowanع .

قوله : أو كونه جملة معها الواو : في الهمم وأجزاء الكسائي والفراء وهشام مطلقاً ، وأجزاء بعضهم إذا كان العامل فعلاً .

قوله : ومخلصاً زيد دعا : في الصبان : فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبدأ جريأا على القول بجوازه ؛ ورجحه الرضي .

الحال بين صاحبه وعامله إذا كان ظرفاً أو مجهوراً مخبراً به ، وأجزاء الألفاظ بكثرة (نحو سعيد مستقرًا في هجر) ، ومنع بعضهم هذه الصورة كما مُنِعَ تقديمها عليهما بالإجماع .

(و) تقديم الحال على عامله إذا كان [عامله] أفعل مفضلاً به كون في حال على كون في حال (نحو زيد مفردًا أتفق من عمره معانًا) و « هذا بشرًا أطيب منه رطباً » (مستشار لمن يهمن) أي لن يضعف .

(والحال قد يجيء إذا تعدد مفرد فاغلهم) كالخبر سواء كان الجميع في المعنى واحداً ك « اشتريت الرمان حلوًا حامضًا » أولم يكن ك « جاء زيدًا عاذرًا إذا مين » (وغير مفرد) نحو « لقيت زيدًا مصعدًا متهدراً » ثم إن ظهر المعنى رد كل واحد إلى ما يليق به ، وإلا جعل الأول للثاني والثاني للأول .

(و عامل الحال) وكذا صاحبها (بها قد أكدًا في نحو لا تقت في الأرض

قوله : بين صاحبه : فيه مسامحة ؛ لأن الصاحب هو الضمير الراجع إلى المبتدأ .

قوله : مستقرًا : حال مؤكدة ولا بأس بظهور الاستقرار العام ؛ لأن محل عدم ظهوره إذا كان له معمول يقع بدلاً عنه وإلا جاز كهذا ثابت هذا حاصل ؛ أفاده الصبان .

قوله : وتقديم الحال إلخ : هذا استثناء من مفهوم قوله والحال أن ينصب إلخ .

قوله : مفضلاً به إلخ : سواء كان المفضل غير المفضل عليه كمثال الناظم أو عينه كمثال الشارح .

قوله : قد يجيء : الظاهر أن قد للتحقيق ، ويحتمل أن تكون للتقليل النسبي .

قوله : ذا تعداد : أي بدون عطف كما أشار إليه الموضع ؛ لأنه لا شبهة في جواز العطف ، ولأن العطف ليس من التعدد بل من الإتباع .

قوله : مفرد : بأن تكون مترادة ، ومنعه بعضهم وحمل الثاني في ما ورد من التعدد على المتداخلة أو النعت للأول ويرد عليهم نحو : اشتريت الرمان حلوًا حامضًا ؛ لأن كونهما في المعنى واحداً يأْيِي كون الثاني قيدها للأول لأن المقصود التقييد بمجموعهما لا التقييد بالأول مقيداً بالثاني .

قوله : وإلا جعل الأول للثاني إلخ : ليكون أول الحالين غير مفصول عن صاحبه هذا مذهب الجمهور ، وذهب قوم إلى عكسه واختاره الشارح في الهمم رعاية للترتيب .

قوله : وكذا صاحبها : هذا القسم زاده ابن هشام ولا سلف له فيه ، وفسره بالذى يستفاد

مُفْسِدًا) و﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ ﴿لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ .
 (وَإِنْ شَوْكَدْ) أي الحال (جملة) معقودة من اسمين معرفتين جامدين لبيان
 يقين أو فخر أو تعظيم أو نحو ذلك (فمضمر عاملها) نحو :
 أنا أَبْنُ دَارَةً مَعْرُوفًا بِهَا نَسْبِي [وَهُلْ بِدَارَةٍ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟]

 أي أَحِقَّهُ

معناه من صريح لفظ صاحبه .

قوله : وأرسلناك إلخ : مثال لموافقتها عاملها لفظاً ومعنى والغالب المخالفة .

قوله : لآمن إلخ : مثال للمؤكدة لصاحبها فجميعاً حال من فاعل آمن مؤكدة للعموم الذي
 في من الموصولة .

قوله : وإن تؤكد جملة : أي لازم مضمنون جملة ؛ ففي البيت الآتي مضمنها كونه ابن
 دارة ويلزمه معرفة نسبة بها .

قوله : معقودة من اسمين إلخ : قيل قد تؤخذ هذه الشروط من كلامه كون جزئيها اسمين
 جامدين من كون الحال مؤكدة للجملة ؛ لأنه إذا كان أحد الجزئين مشتقاً كان عاملاً في الحال
 فلم تكن مؤكدة للجملة ، وكونهما معرفتين من تسميتها مؤكدة ؛ لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف
 وفي الأخير نظر ؛ لأن الحال لا تؤكد جزئها بل مضمنها .

قوله : لبيان يقين إلخ : أي يكون التأكيد لبيان هذه الأمور التي هي لازمة لمضمنون الجملة .

قوله : أو نحو ذلك : من تحبير وتصاغر ووعيد ومثلها على الترتيب زيد أخوك معلوماً ، أنا
 فلان شجاعاً أو كريماً ، هو فلان جليلاً مهيناً أو مأحوداً مقهوراً ، أنا عبدك فقيراً إلى عفوك ، أنا
 فلان متمكاناً فاتقي غضبي .

قوله : فمضمر عاملها : أي وصاحبها وجواباً ؛ لأن الجملة كالعوض من العامل ولا يجمع
 بين العوض والمعوض .

قوله : أنا ابن دارة إلخ : آخره :

وهل بداراة يا للناس من عار

دارة اسم أمه ويا للإستغاثة .

قوله : أي أحقه : بفتح الهمزة من حرفت الأمر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين ، أو
 ضمها من أححقت الأمر بهذا المعنى أو بمعنى ثبته ، ومعروفاً حال من الفاعل المستتر ، والمفعول
 عائد على مضمنون الجملة وهذا التقدير يخالف ما في الهمم وغيره من أن المقدر إذا كان المبدأ
 أنا أحق أو أعرف بصيغة المجهول أو حبني أو اعرفني بصيغة الأمر ، وإذا كان غيره أحقه أو

..... معروفاً ، وقيل عاملها المبتدأ ، وقيل الخبر الواقع في الجملة (ولفظها يُؤخّر) وجوياً لعدم جواز تقدّم المؤكّد على المؤكّد .

(وموضع الحال تجيء جملة) خالية من دليل الاستقبال (ك جاء زيد وهو ناو رخلة) ويجيء أيضاً موضعه ظرف أو مجرّوز متعلّق بمحذوف وجوباً نحو « رأيت الهلال ينبع السحاب » ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾ .

(و) جملة الحال سواء كانت مؤكّدة أم لا ، إذا جيء بها (ذات بدء بمضارع) حال من قد ثبت) أو نفي إلا ، أو ما ، أو بماض تال إلا ، أو مثلاً بأو (حوت ضميراً) رابطاً ظاهراً أو مقدرةً (ومن الواو حلت) نحو ﴿ وَلَا تَمْنَنْ ﴾ .

أعرفه ؛ وذلك لأن المبادر أن الحال من ضمير المفعول وهو لا يصح إذا كان المبتدأ أنا ؛ لأن الضمير حينئذ لا يصح عودة إلى أنا فيكون عائداً على مضمون الجملة ، ولا يصح إجراء الحال عليه وتأكيدها له إنما هو من حيث المعنى لا من حيث اللفظ ، ووجه المخالف الإشارة إلى أن تقدير أحقه أولى ؛ لأن المتحقق هو مضمون الجملة لا المبتدأ وما في الهمع وغيره محوج إلى تقدير مضاد .

قوله : وقيل عاملها المبتدأ : مضمنا معنى أنه قوله : وقيل الخبر مؤولاً بمعنى .

قوله : وجوباً لعدم جواز إلخ : فاللوجوب مفهوم من كونها مؤكّدة وهذا التعليل يقتضي امتناع تقدم كل من المؤكّدة لصاحبها عليه والمؤكّدة لعاملها على العامل ، والأول مما لا ينبغي فيه النزاع ولم أر أحداً صرحاً به ، والثاني قال في الهمع : فيه خلاف كالخلاف في المصدر المؤكّد .

قوله : قد يجيء : أشار بقدر المفيدة للتقليل إلى وجه زيادة موضع ؛ يعني أن الحال المفردة لما كانت غالبة وأصلاً كان الموضع كأنه لها فالمراد بالحال في قوله وموضع الحال الحال المفردة .

قوله : خالية من دليل الاستقبال : كالسين ولن ؛ لأنها لو صدرت به لفهم أن استقبالها بالنظر لعاملها ؛ لأن الأفعال إذا وقعت قيوداً لما له الاختصاص بأحد الأزمان فهم منها أن استقبالها وحاليتها وماضيتها بالنسبة إلى ذلك المقيد فتفوت المقارنة ، قال الصبان : ويرد عليه أن يقال : هلا جوزتم تصديرها بعلم الاستقبال وجعلتموها حالاً متوقرة ؟ فتأمل ، ووجهه أن هذا الخلو شرط في الحال المقارنة لا مطلقاً .

قوله : بمحذوف وجوباً : وأما قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾ محمول على الخاص أي ثابتاً غير متزلزل ولا منتقل .

قوله : سواء كانت مؤكّدة : بخلاف ما سيأتي في قوله : وجملة الحال سوى ما قدما إلخ : فإنها كما سيأتي مشروطة بأن تكون غير مؤكّدة ودفع به ما قد يتوهّم من أن المؤكّدة لكونها عين المؤكّد لا تحتاج إلى رابط وكذا ما قد يتوهّم من شيوخ ورود الجملة المؤكّدة اسمية من أنها لا تكون فعلية ومثالها هو الحق لا يشك فيه .

تَسْكِنُرُهُ لَكُمْ لَا نَاصِرُونَ ﴿٤﴾ .

عَهْدُكَ مَا تَصْبِي وَفِيكَ شَبِيهٌ [فَمَالَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبَّاً مُتَيَّماً] ﴿٥﴾ إِلَّا كَانُوا يَهُ يَشْهِرُونَ ﴿٦﴾ « لَأَضْرِبَنَّهُ ذَهَبَ أَوْ مَكَثَ ».

(و) إِنْ أتَى مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ جُمْلَةً مَبْدُوَةً بِمَا ذُكِرَ وَهِيَ (ذَاتُ وَاوْ) فَلَا تُجْزِهُ عَلَى ظَاهِرِهِ بَلْ (بَعْدَهَا) أَيْ بَعْدَ الْوَاوِ (أَنِّي مُبَدِّدًا لَهُ الْمُضَارَعُ) الْمَذْكُورُ (اجْعَلْنَ مُسْتَدِّا) خَبَرًا نَحْوُ :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنَهُمْ مَالِكًا
أَيْ أَنَا أَرْهَنُهُمْ مَالِكًا . وَذَاتُ بَدْءِ بُضَارِعِ مَقْرُونٍ يَقْدِ تَلَزِّمُهَا الْوَاوُ نَحْوُ ﴿٧﴾ لَمْ
تُؤْذِنِنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﴿٨﴾ - قَالَهُ فِي التَّسْهِيلِ .

(وَجُمْلَةُ الْحَالِ يَسُوِي مَا قَدَّمَا) وَهِيَ الْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ مُثَبَّتَةُ أَوْ مَنْفَيَّةُ ،
وَالْفِعْلِيَّةُ الْمُصَدَّرَةُ بِبُضَارِعِ مَنْفَيٍ بِلَمْ أَوْ بِمَاضِ مُثَبَّتٍ أَوْ مَنْفَيٍ بِشَرْطٍ أَنْ تَكُونَ
غَيْرُ مُؤْكِدَةٍ تَأْتِي (بِوَاوِ) فَقَطْ نَحْوُ « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمِّرَوْ قَائِمٌ » ، « جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ
تَطْلُعِ الشَّمْسُ » ، « جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ » ، « جَاءَ زَيْدٌ وَمَا طَلَعَتِ
الشَّمْسُ ».

وَشَرْطُ جُمْلَةِ الْحَالِ الْمُصَدَّرَةِ بِالْمَاضِي الْمُثَبَّتِ الْمُتَصَرِّفِ الْجُرْدِ مِنَ الْضَّمِيرِ : أَنْ

قوله عهدتك ما تصبو : تمامه :

..... وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبّا متيمما
تصبو أي تميل إلى الجهل ، والمتيم من تميمه الحب أي استعبده وأذله .

قوله : فلما خشيت أظافيرهم : أي لما خفت سيفهم نجوت وأبقيت في أيديهم مالكا .

قوله : بشرط أن تكون غير مؤكدة : لمضمون الجملة ، أما هي فيمتنع اقترانها بالـوـاو ، والإشعار
الـوـاو بالغاية نحو : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَبُ لَا رَبَّ فِيهِ ﴾ هو الحق لا شك فيه ، أما المؤكدة لعاملها
فإنها تقترن بالـوـاو نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا تَوَلَّنُتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مُنْكَرُمْ وَأَشَمُّ مُعَرِّضُونَ ﴾ .

قوله : الجرد من الضمير : هذا مذهب الكوفيين والأخفش ، ومذهب البصرىين وجوب
الاقتران بقدر مطلقا سواء ربط بالـوـاو أو بالضمير أو بهما ، ومتى قد مع الماضي المتنع ربطه
بالـوـاو وهو تالي إلا والمتلو بأو كقوله عليه السلام : « ما أيس الشيطان من ابن آدم إلا أتى من جانب
النساء ».

يقتربن بقد ظاهِرَةً أو مُقدَّرةً لتقربَةٍ من الحال ، واستشكَلَهُ السَّيِّدُ ، وتبعَةُ شَيْخِنَا العلَامَةِ الكافِيجِي ، بأنَّ الحالَ الَّذِي هو قيدٌ على حَسْبِ عَامِلِهِ فإنْ كانَ ماضِيًّا أو حالًا أو مُستقبلًا ، فكذلك ، فلا معنى لاشتِرَاطِ تقرِيبِهِ من الحالِ [أي : الزَّمَنِ الحاضِرِ] بِقَد . قال : فما ذَكَرُوهُ غَلَطٌ نَّشَأَ مِنْ اشتراكِ لفظِ الحالِ بَيْنَ الزَّمَانِ الحاضِرِ وهو ما يُقابِلُ الماضِي ، ويَنْبَغِي ما يُبَيِّنُ الْهَيْئَةَ المذُكُورَةَ - انتهى . وَقَدِ اخْتَارَ أبو حَيَّانَ تبعًا لِجَمَاعَةِ ، عَدَمَ الاشتِرَاطِ كَمَا لَوْ وُجِدَ الضَّمِيرُ .

(أو) تأتي (بِعُضِّمِر) فقط نحو ﴿أَهْبِطُوا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ عَدُو﴾ ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلِ لِمَ يَمْسِهِمْ سُوءٌ﴾ أو جاءوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ ﴿«جاء زيدٌ ما قام أبُوهُ» (أو بهما) نحو ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَدَّرَ الْمَوْتَ﴾ ﴿وَالَّذِينَ يَرْمَوْنَ أَزْوَاجَهُمْ وَمَرْيَكْنَ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ ، ﴿أَنْفَطَمُوا أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَمَنَ اللَّهِ﴾ ، «جاء زيدٌ وما قام أبُوهُ» .

(وَالحالُ قَدْ يُحَذَّفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ) جوازاً لِالدَّلِيلِ حاليٌ كَقُولُكَ لِلمسافِرِ : «راشِدًا مَهْدِيًّا» ، أو مَقَالِيٌّ نحو ﴿بَلَى قَدِيرِينَ﴾ .

(وَبَعْضُ مَا يُحَذَّفُ) مِمَّا يَعْمَلُ في الحالِ وَجَبَ فِيهِ ذَلِكَ حَتَّى أَنَّ (ذَكْرُهُ مُحِظَّلٌ) أي مُنْعَ منه كعَامِلِ المؤكِّدةِ لِلجمَلةِ ، والثَّانِيَةِ مَنَابِ الخبرِ كما سبق . والمذُكُورَةِ

قوله : لتقرِيبِهِ من الحال : الذي هو زمان العامل ؛ لأنَّ المتَّبادرَ من ماضِيَّة الفعل الواقع قيدهُ وحالِيَّته واستقباليَّته إنما هو بالنسبة إلى زمان المقيَّد لا بالنظر إلى زمان التَّكلُم ؛ فإنْ قارنَ القيدَ المقيَّدَ في الزَّمانِ كانَ القيدَ حالًا ، وإنْ كانَ الزَّمانَ في نفسهِ غيرَ حالٍ وهكذا ؛ فإذا وقع الحالُ ماضِيًّا كَقُولُكَ : جاءني زيد ، وطلعت الشمسُ كانَ المفهومُ منهُ أنَّ مضيَّه بالنسبة إلى زمانِ العاملِ فقوَتِ المقارنة فلابد من قد لتقربَه إليه فيقارنه دواماً واستصحاباً ؛ وبهذا التوجيه يرتفع الإشكالُ الآتي .

قوله : فلا معنى لاشتِرَاطِ إلَّغٍ : لأنَّه يقتضي اشتِرَاطَ كون زمانِ الحالِ .

قوله : جوازاً : بقرينةِ المقابلةِ .

قوله : وجَبَ فِيهِ ذَلِكَ : قد يمتنع حذفُ عاملِها كما إذا كانَ معنويًّا لضعفِهِ كاسمِ الإشارةِ والظرفِ .

قوله : كما سبق : الصورةُ الأولىُ في هذا البابِ والثانيةُ في بابِ المبتدأ .

للتوبيخ نحو « أَقَاعِدَا وَقَدْ قَامَ النَّاسُ » أو بيان زيادة أو نقص بتدريج كـ« تصدق بدينار فصاعداً » ، « وَاشْتَرَهُ بَدِينَارٍ فَسَافِلًا » . وهو قياس و كـ« هَنِيَّا لَكَ » وهو سماع .

تنمية : الأصل في الحال أن تكون جائزة الحدف وقد يعرض لها ما يكتنف منه ككونها جواباً نحو « رَأَكُبَا » لمن قال : « كَيْفِ جِئْتَ » ؟ أو مقصوداً حصرها نحو « لَمْ أَعِدْهُ إِلَّا حَرَضًا » ، أو نائبة عن الخبر نحو « ضَرَبَ زَيْدًا قَائِمًا » أو منهياً عنها نحو ﴿ لَا تَقْرَبُوا الْصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ شَكَرٌ ﴾ .

قوله : نحو أَقَاعِدَا وقد قام الناس : وهذا على رأي الأكثرين من أن نصب الصفات المسوقة للتوبیخ على الحالية المؤكدة ؛ أي أتقعد ، أو المؤسسة ؛ أي أثبتت ، وذهب المبرد إلى أنها منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل كالمالح والعافية محدوفة العامل وجواباً وكذا القول في هنيأ .

قوله : فصاعداً : قال الصبان : اقتران الحال بالفاء أو ثم هنا لازم كما في التسهيل ، والمشهور أنها عاطفة جملة إخبارية على إنشائية ؛ أي فذهب العدد صاعداً مع أن فيه خلافاً . ويحتمل عندي أن المقدر إنشاء أي فاذهب بالعدد صاعداً فتكون عاطفة إنشائية على إنشائية .

قوله : وكهنيأ لك : أي ثبت لك الخير هنيأ ، أو هناك بكسر النون وضمها ماضي يهنا بتثليت النون هنا وهناء أي ساغ كذا في القاموس ؛ فاللام على هذا التقدير لبيان المفعول .

قوله : جائزة الحدف : للقرينة وأكثر ما تكون هذه إذا كانت قوله أَغْنَى عنه المقول نحو : ﴿ وَالْمَلِيْكَ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴾ أي قائلين سلام .

قوله : إلا خرضاً : بالباء المعجمة والصاد المهملة كما في بعض النسخ أي خارضاً ، والاستثناء متصل إذا كان المراد أنك عدته بدون ثبت ، ومنفصل إذا كان المراد أنك لم تعده ولكنك خرصته خرضاً ، وفي أكثر النسخ بالباء المهملة والصاد المعجمة وهو الثابت في الهمع ؛ أي مشرقاً على الهلاك ، في القاموس : الخرض الفساد في البدن وفي المذهب وفي العقل والرجل الفاسد المريض كالحارضة ، والحارض والخرض ككتف الكال المعنى والمشرف على الهلاك كالحارض ومن لا خير عنده أو لا يرجى ولا يخاف شره للواحد والجمع والمؤنث .

قوله : أو نائبة عن خبر : أو عن عامل نحو : أَقَاعِدَا وقد قام الناس ، وهنيأ لك .

هذا باب التمييز

وهو والمُمِيز والتَّبَيِّن والمبَيِّن والتَّفْسِير والمُفسِّر بمعنى [واحد] .

(اسْمٌ يَعْنِي مِنْ مُبِينٍ) لِإِبْهَامِ الاسم أو نِسْبَتِهِ (نِكْرَةٌ يُنْصَبُ تَمِيزًا) فَخَرَجَ بِالْقَيْدِ الْأَوَّلِ الْحَالُ ، وَبِالثَّانِي اسْمٌ لَا ، وَنَحْوُ :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبَنَا [لَسْتُ مُخْضِبِيهِ رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ]

التمييز

قوله : بمعنى من : أي معناها الشائع استعمالها فيه كالبيان والابتداء والتبعيض كما هو المبادر من إضافة المعنى إليها ؛ فلا يرد أنها تكون بمعنى في فلا تخرج الحال بهذا القيد بل بقوله : مبين ، وليس المراد بمن خصوص البيانية كي يكون قوله : مبين هو المخرج لاسم لا ونحو ذنبنا كما صنع الشارح ، ويجوز بقطع النظر عن صنيعه حمل من على البيانية بقرينة قوله : مبين ؟ فيكون فائدة هذا لا الإخراج ، والمراد بكونه بمعنى من : أنه يفيد معناها لا أنها مقدرة في نظم الكلام ؛ إذ قد لا يصلح لتقديرها ؛ قاله الصبان .

قوله : مبين : نعت لاسم ولا يصح أن يكون نعتاً لمن ؛ لأنها معرفة .

قوله : لإبهام اسم : أي ذاته لا هيئته ، واللام للتقوية ، وفي الكلام مسامحة ؛ لأن التمييز مبين للاسم المبهم يرفع إبهامه لا مبين لإبهامه .

قوله : الحال : فإنه بمعنى في حال كذا لا بمعنى من .

قوله : اسم لا ونحو إلخ : فإن اسم لا وذنبنا وإن كانا على معنى من لكن لم يؤت بهما لبيان شيء مبهم سبقهما ؛ لكونها في الأول للاستغراف وفي الثاني للابتداء أي استغفاراً مبتدأ من أول الذنوب إلى مالا يتناهى قاله في التصریح . قال الصبان : ولذلك أن تجعلها في الثانية تعليلية بل هو أظهر فتدبر ، أقول : لا يخفى أن قائل استغفر الله من الذنوب لم يقصد التعليل ؛ أي بسبب الذنوب ، بل إنما يقصد معنى الابتداء وإنما عدى بمن لتضمنه معنى استتاب وإلا فقد عدت السين والثاء من المعديات فيصبح كون ذنبنا مفعولاً به .

قوله : نكرة : خرج به كما في التوضیح المشبه بالمحظوظ به نحو : زید حسن وجهه بالتنصب ؛ فإن فيه ما في حسن وجهها إلا التنكير فليس بتمیز عند البصرین ، وانظر ما وجه إهمال الشارح بيان فائدة هذا القيد .

قوله : أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبَنَا : جزء من بيت تامة :

..... لَسْتُ مُخْضِبِيهِ رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

ورب بالنصب صفة الله أو بالرفع خبر مبتدأ محذوف ، والوجه أي التوجه .

وقد يأتي التمييز غير مبين فيعد مؤكدا نحو ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ أَشَأَ عَشَرَ شَهْرًا﴾ وقد يأتي بلفظ المعرفة نحو :

وطبَتِ النَّفْسِ يَا قَيْمَشْ عَنْ عَمْرِو
فَيُعْتَقَدُ تَكْرِيرُهُ مَعْنَى وَنَصْبَهُ (بِمَا قَدْ فَسَرَهُ) . في تفسير الاسم ، وبالمُسندِ مِنْ
فِعْلٍ أَوْ شَبِيهٍ فِي تَفْسِيرِ النِّسْبَةِ .

هذا والاسم المنهى الذي يفسرُ التمييز أربعة أشياء :

العدد كـ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾ ولا يجوز جر تمييزه ، والمقدار وهو مساحة (كثيير
أرضًا ، وَ) كثيل نحو (قفيز بُرًا ، وَ) وزن نحو (منورين عَسْلًا وَتَمْرًا) ، وما يشابه المقدار

قوله : وقد يأتي التمييز غير مبين : فيه إشارة إلى أن التعريف للمبين ؛ لأنَّه الأصل والغالب وهذا عند المصنف ، ومنع الجمهور إتيانه مؤكدا وأجيب عن الآية بأن شهرًا وإن أكده ما فهم من ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ﴾ إلا أنه بالنسبة إلى عامله وهو اثنى عشر مبين ؛ كذلك في الهمج .
قوله : فيعتقد تكيره : يجعل آل زائدة خلافاً للكوفيين وابن طراوة ؛ فقد أجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو هذا البيت .

قوله : في تفسير الاسم : يعني أن قوله : بما قد فسره ؛ ليس على عمومه بل خاص بما يفسر
الاسم بقرينة قوله : والفاعل المعنى انصبنا بافعالنا ، قوله في آخر الباب : وعامل التمييز قدم
مطلقاً . والفعل ذو التصديق نزراً سبقاً

فلا يرد اعتراض ابن هشام بأن عمومه باطل .

قوله : ولا يجوز جر تمييزه : أي جر المتصوب منه ؛ لأنَّ الكلام فيه وذلك بأن يجوز فيه
الأمران وهذا مقابل قوله في المتن اجره إذا أضفتها فالمراد بالاجر هنا الجر بالإضافة .

قوله : العدد : وذلك سواء كان صريحاً أو كناية : ككم الاستفهامية نحو : كم عبداً
ملكت ولم يذكره المصنف هنا ؛ لأنَّ له باتاً يذكره فيه ؛ وأفرد العدد عن المقادير على أنه ليس
من جملتها وهو كما قال في شرح القطر قول المحققين ؛ لأنَّ المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل
مقداره حتى أنه يصح إضافة المقدار إليه والعدد ليس كذلك ؛ ألا ترى أنك تقول : عندي
مقدار رطل زيتاً ، ولا تقول : عندي مقدار عشرين رجلاً .

قوله : كثيير : هو وقفيز ومنور مجرورة بالكاف على أنها أسماء معدودة ، والجار والمجرور
خبر مبتدأ ممحوذ أي وذلك كثيير إلخ .

قوله : وما يشابه المقدار : المقادير مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الأشياء وتشبهها

نحو **﴿مِثْكَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَسِّرُم﴾** ، وفرع التمييز نحو « خاتم حديداً ». (وبعد ذي) الثلاثة المذكورة في البيت (ونحوها) كالذي ذكرته بعد (اجزء إذا أضفتها) بعامل المضاف إليه (كمده حنطة غذا) و « لا تُحقر ظلامة و لُؤْشِبْر أرض » ، ويجوز أيضا جره بين كما سيدركه ورفعته على البدل .
(والنصب)

مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير شابهت المدار في المساحة نحو **﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾** أو الكيل كذنب ماء ، أو الوزن نحو **﴿مِثْكَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾** .

قوله : بعد ذي الثلاثة إلخ : أرجع الإشارة إلى الأمثلة الثلاثة مراداً بها أنواع الثلاثة كما أشار إليه فيما قبل وحمل نحوها على ما ذكره بعدها ، ويدل على هذا الأمر قوله فيما بعد : واجرر من إن شئت غير ذي العدد إلخ ؛ فإنه يشعر بأن غير ما ذكر مذكور في كلامه ، ولا يخفى ما فيه من المزية على حمل الأمثلة على الجزئيات وحمل نحوها على ما يشابهها من أمثلة تلك الأنواع .

قوله : وفرع التمييز : وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يصبح إطلاق الأصل عليه نحو : باب ساجا ، وجبة خزا ، وسوار ذهبا ؛ فإن هذه الأسماء حادثة بعد التفريع والعمل الذي هيأها للهيئات اللاحقة بها بخلاف نحو : غصن ريحان ، وثمرة نخلة ، وحب رمان ، ويد زيد ؛ فإن هذه التسمية لم تتغير بالتفريع والتجزئة بل تبقى عندها أيضاً فهذا النوع يجب فيه الإضافة .

قوله : نحو خاتم حديداً : فالراجح عند المصنف كون نصبه على التمييز لجموده ولزومه ؛ أي عدم انتقاله وتنكير صاحبه ، وقال سيبويه وأتباعه : تعين الحالية ؛ لأنه ليس بمقدار ولا شبهه وجراه أرجح من النصب ومن الإتباع ؛ لما فيه من التخفيف ولسلامته مما يرد على النصب .

قوله : اجره : أي جوازا ؛ نعم إن أريد نفس الآلة التي يقدر بها وجب الجر لكن ليس هذا مما نحن فيه ؛ لأن الإضافة فيه على معنى اللام لا على معنى من حتى يكون تميزاً ولهذا لم يتعرض له المصنف ولا الشارح ، وظاهر كلامهما أن هذا المجرور يسمى تميزا ، وقال ابن هشام : لا يسمى تميزاً كذا في الصبان إلا أن قوله : أولاً جوازا ؛ منوع لأن جر التمييز عند إضافة المميز واجب إلا أن الإضافة جائزة كما يدل عليه قوله : إذا أضفتها ومقابلتها بالنصب .

قوله : ورفعه على البدل : كان الظاهر أن يقول وإبداله ، والذي يظهر أنه إنما خص الرفع بالذكر ؛ لكونه متمنحا للإبدال ونصها فيه بخلاف النصب فإنه ظاهر في التمييز أو نص فيه إذا كان المميز غير منصوب ، وبخلاف الجر فإنه إنما على الإضافة إذا لم ينون المميز ، وإنما على الإبدال إذا نون .

قوله : والنصب إلخ : هذا تقيد للإضافة في قوله : إذا أضفتها بالإضافة إلى المميز وبيان

..... للتمييز الواقع (بعد ما) أي مبهم (أضيف) إلى غيره (وَجِبًا إِنْ كَانَ) المُمِيَّزُ لا يُعْنِي عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ (مِثْلَ مِلْءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا) فإنَّ أَعْنَى نَحْو « هو أشجع الناس رجالاً » جاز الجر فتقول « هو أشجع رجلاً » .

(و) التمييز (الفاعل) في (المعنى انصبَ بِأَفْعَلِ) الكائن (مفضلاً كائناً أعلى منزلة) إذ معناه أنت علا منزلتك ،

للصورة التي لا تجوز فيها هذه الإضافة ، فوجوب النصب بالنسبة للإضافة لا بالنسبة للجر بن فإنه لك أن تقول : ملأ الأرض من ذهب كما سيأتي .

قوله : أي مبهم : كان عليه أن يقول أي اسم ليعلم المقدرات وشبهها ، والاسم المشتمل على النسبة المبهمة كأشجع في أشجع الناس رجالاً ، ويقى لقوله : إن كان مثل إلخ فائدة وهي إخراج مثل : هو أشجع الناس رجالاً ؛ وإنما فهو خارج بالمبهم .

قوله : أي أضيف إلى غيره : أي غير التمييز بقرينة الحكم عليه بوجوب النصب .

قوله : إن كان المميز : يعني أن الضمير المستتر عائد على المميز المعلوم من المقام لا إلى ما أضيف كما حمل عليه بعض الشرح ؛ وذلك لأن الذي يعني عن المضاف إليه وبحمل محله هو المميز لا المضاف .

قوله : لا يعني عن المضاف إليه : إشارة إلى وجه الشبه في قوله : إن كان مثل إلخ ، ولم يجعل وجه الشبه الإضافة إلى غير المميز كما فعل بعض الشرح ، لأن هذا الحكم معلوم من قول الناظم : أضيف فيكون قوله : إن كان إلخ حينئذ لعوا ، ولأن هذا الحكم لظهوره مما لا حاجة إلى التنبيه عليه فإن المضاف إلى غير المميز كيف يضاف إلى المميز بخلاف الحكم الذي حمل الشارح الكلام عليه فإنه مما يحتاج إلى البيان أشد الاحتياج .

قوله : ملء الأرض : برفع ملء على الحكاية .

قوله : جاز الجر : بعد حذف المضاف إليه .

قوله : والفاعل في المعنى : وعلامته كما أشار إليه الشارح أن يصلح للفاعلية لفعل أفعال ، وأشار إلى أن المعنى منصوب بنزع الخافض .

قوله : الكائن مفضلاً : حمل المفضل على أنه اسم فاعل قيد لا فعلاً ليكون احترازاً عن أفعال الذي هو صفة مشبهة ، ولم يحمله على أنه اسم مفعول حال من الفاعل ؛ لأنه لا فائدة فيه سوى ذلك الاحتراز مع بعد المسافة لفظاً ، ومعنى وسبك الكلام على الوصفية وإن كان مفضلاً بحسب المتن حالاً ؛ لأن جزالة المعنى وجودة السبك يقتضيان الوصفية .

قوله : إذ معناه أنت علا منزلتك : علوا زائداً فصح كونه فاعلاً معنى وليس محولاً عن

بخلاف غيره فيجب جزءاً به كـ «زيد أكمل فقيه» .

(وبعد كل ما اقتضي تَعْجِباً) سواء كان بصيغة ما أفعَلَهُ أو أفعَلَ بِهِ أَمْ لَا (ميّز) ناصِباً (كَأَكْرَمَ بَأْيَ بَكَرَ أَبَا) و «لِلَّهِ دَرَهُ فَارِسًا» و «حَسْبُكَ بِزِيدِ رَجُلًا» و «كفى بِهِ عَالِمًا» و :

[**بَأْتُ لِتُخْزِنَنَا عَفَارَةً**] يا جارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةً

(وَاجْرُرْ بِنْ) **التَّبَعِيْضِيَّة** (إِنْ شِئْتَ) **كُلَّ تَمِيز** (غير) **أَشْيَاء التَّمِيز** (ذى العَدَدِ) أي المفسّر له كما تقدّم (و) **التمييز** (الفاعل) في (المعنى) إن كان مُحوّلاً عن الفاعل صناعة .

(**كَطْبَ نَفْسَنَا تَقْدُ**) أو عن مضاد نحو «زيد أكثر مالاً» والحوال عن المفعول

الفاعل صناعة كما قيل؛ ولذا قال : إذ معناه ولم يقل إذ تقديره ولم يقيده بقوله : إن كان محوّلاً عن الفاعل صناعة كما قيده فيما بعد بل هو محول عن المبتدأ كما سيأتي والأصل : منزلتك أعلى؛ وذلك لأنه لا يصح رفع منزلتك بأعلى نفسه بل ب فعله .

قوله : بخلاف غيره : قال الصبان : والضابط أن تميز أفعال التفضيل إذا كان من جنس ما قبله جر نحو زيداً أكمل رجل ، ولا نصب نحو : زيد أكثر مالاً .

قوله : فيجب جره : إلا أن يكون أفعال التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب نحو : زيد أكرم الناس رجالاً .

قوله : ميز ناصباً : إشارة إلى أن قوله : كأكرم بآي بكر أباً قيد لم يز لا مجرد تمثيل يعني أن نصب هذا التمييز واجب وجره بالإضافة ممتنع فلا يرد ما قيل أنه لا فائدة في هذا البيت إذ الإتيان بالتمييز جائز بعد التعجب وغيره فلا خصوصية له .

قوله : **التَّبَعِيْضِيَّة** : لا الزائدة؛ لأن من لا تزاد في الإثبات على المشهور ، واختار ابن هشام والشاطبي أنها لبيان الجنس .

قوله : إن كان محوّلاً إلى خـ : فخرج نحو : لله دره فارساً ؛ فإنه وإن كان فاعلاً معنى إذ المعنى عظمت فارساً ، ففارساً واقع على مدلول الناء التي هي الفاعل فيلزم أن يكون فاعلاً في المعنى إلا أنه غير محول .

قوله : أو عن مضاد : عطف على قوله عن الفاعل صناعة وداخل في القسم الثاني وهو التمييز الفاعل المعنى ، والقسم الثالث هو التمييز المحول عن المفعول .

قوله : نحو زيد أكثر مالاً : الذي اختاره الشارح تبعاً لابن هشام أن التمييز بعد أفعال التفضيل محول عن مبتدأ مضاد والأصل مال زيد أكثر فجعل المبتدأ تميزاً والمضاف إليه مبتدأ فارتفع وانفصل إن كان ضميراً كانت أعلى منزلة وعلى هذا فكونه فاعلاً في المعنى باعتبار

نحو «عَرَشْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا». (وَ عَامِلَ التَّمَيِّزِ قَدْمٌ مُطْلَقاً) عَلَيْهِ اسْمَا كَانَ أَوْ فِعْلَا جَامِدًا أَوْ مُتَصَرِّفًا (وَ الفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا) بِضمَّ أَوْلِهِ بِالْتَّمَيِّزِ كَقوله :

وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ [أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا]

وقوله :

أَنفْسًا تَطِيبُ بِتَبَلِّيلِ النُّى [وَدَاعِيَ الْمُؤْنَى يُنَادِي جَهَارًا]
وَقَاسَ ذَلِكَ الْكَسَائِيُّ وَالْمُبَرَّدُ وَالْمَازِنِيُّ ، وَاخْتَارَهُ الْمُصْنَفُ فِي شَرِحِ الْعُمَدةِ .

ضميره المستتر في أكثر .

قوله : نَزْرًا : أي سبقا ، نزرا مفعول مطلق لسبق لاحال من ضميره كما قيل ؛ لأن القصد إسناد القلة للسبق لا لل فعل المتصرف .

قوله : أَنفْسًا تَطِيبُ إِلَخْ : آخره :

وَدَاعِيَ الْمُؤْنَى يُنَادِي جَهَارًا

قوله : وَمَا كَادَ نَفْسًا إِلَخْ : صدره :

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا

وأتى بشاهدين ليكون نوع استدلال على قوله الآتي : وَقَاسَ ذَلِكَ الْكَسَائِيُّ إِلَخْ ، وَالله تعالى أعلم .

هذا باب حروف الجر

(هَكَ) أَيْ خُذْ (حُرُوفَ الْجَرِّ وَهِيَ) عِشْرُونَ (مِنْ) وَ (إِلَى) وَ (حَتَّىْ) وَ (خَلَا) وَ (حَاشَا) وَ (عَدَا) وَ (فِي) وَ (عَنْ) وَ (عَلَى) وَ (مُذْ) وَ (مُنْذُ) وَ (رُبْ) وَ (الْلَّامُ) وَ (كَيْ) وَ قَلَّ مَنْ ذَكَرَهَا ، وَلَا تَجُزُّ إِلَّا مَا الْإِسْتِفَاهَمَيَّةُ وَأَنْ وَمَا وَصِلَتْهُمَا وَ (وَأَوْ وَتَاءُ وَ الْكَافُ وَ الْبَاءُ وَ لَعْلُ) وَ قَلَّ مَنْ ذَكَرَ هَذِهِ أَيْضًا وَلَا تَجُزُّ بِهَا إِلَّا عَقِيلُ (وَمَتَىْ) وَ قَلَّ مَنْ ذَكَرَهَا أَيْضًا وَلَا تَجُزُّ بِهَا إِلَّا هُدَيْلُ ، وَ زَادَ فِي الْكَافِيَّةِ لَوْلَا إِذَا وَلَيْهَا ضَمِيرٌ وَهُوَ مَشْهُورٌ عَنْ سِيبُوِيْهِ . (بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُذْ وَ مُنْذُ) وَ (حَتَّىْ وَ الْكَافُ وَ الْوَاءُ وَ رُبْ وَ التَّاءُ) فَلَا تَجُزُّ بِهَا ضَمِيرًا (وَ اخْصُصْ بِمُذْ وَ مُنْذُ وَ قُتَّا) غَيْرُ مُسْتَقْبَلٍ نَحْوَ « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَنَا » وَ « مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » (وَ)

تعالى أعلم .

حُرُوفُ الْجَرِّ

قوله : أَيْ خُذْ : فَهَا بِالْقُصْرِ هَنَا وَقَدْ تَمَدَّ كَمَا فِي هَائِمَوَا اسْمَ فَعْلٌ بِعْنَى خُذْ وَ الْكَافُ حَرْفٌ خَطَابٌ تَتَصَرَّفُ الْكَافُ الْأَسْمَيَّ بِحَسْبِ حَالِ الْمَخَاطِبِ كَالْكَافُ فِي رَوِيدَكِ وَ مَعَ اسْمِ الإِشَارَةِ وَ أَرَيْتَكِ بِعْنَى أَخْرِنِي ، وَنَحْوَ : إِيَّاكِ كَذَا قَالُوا : فَمَا قَالَهُ الْمُحْشِي مِنْ أَنَّ الْكَافُ مَفْعُولٌ بِحَذْفِ الْلَّامِ لَيْسَ بِشَيْءٍ .

قوله : وَرَبْ : وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَ الْكَوْفِيُّونَ إِلَى اسْمِيهَا .

قوله : وَانْ وَمَا : إِلَّا أَنْ إِنْ مَقْدِرَةً بَعْدَهَا وَلَا تَظَهُرُ إِلَّا فِي الْمُضْرُورَةِ كَقُولَهُ : كَمَا أَنْ تَضَرِّ وَتَنْفَعَا . أَيْ لَضَرَرٍ وَنَفْعٍ .

قوله : وَلَعْلَ : وَلَا تَعْلُقُ بِشَيْءٍ ، وَمَجْرُورُهَا مَرْفُوعٌ مَحْلَّاً بِالْأَبْتِدَاءِ .

قوله وَمَتَىْ : وَهِيَ بِعْنَى مِنَ الْأَبْتِدَائِيَّةِ سَمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ أَخْرَجَهَا مَتَىْ كَمَهُ أَيْ مِنْ كَمَهُ قَالَ فِي الْهَمْعِ ، وَتَأْتِي اسْمًا بِعْنَى وَسْطَ حَكِيٍّ وَضَعْهَا مَتَىْ كَمَهُ أَيْ وَسْطَهُ .

قوله : إِذَا وَلَيْهَا ضَمِيرٌ : مَتَصِلٌ نَحْوَ : لَوْلَايِ وَلَوْلَاكِ وَلَوْلَاهِ فَالضَّمَائِرُ مَجْرُورَةٌ بِهَا عِنْدِ سِيبُوِيْهِ لَا مَرْفُوعَةٌ ؛ لَأَنَّهَا لَيْسَتْ ضَمَائِرُ رَفْعٍ وَلَا مَنْصُوبَةٌ وَلَا لَجَازٌ وَصَلَهَا بِنُونَ الْوَقَائِيَّةِ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كَالِيَاءِ الْمُتَصَلِّهِ بِالْحُرُوفِ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ وَ الْكَوْفِيُّونَ : الضَّمَائِرُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْأَبْتِدَاءِ إِنَّا لَضَمَيرُ الْجَرِّ عَنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ كَمَا عَكَسُوا فِي أَنَا كَانَتْ وَأَنْتَ كَانَا .

وَلَوْلَا غَيْرُ جَارَهُ وَعَلَى مَذْهَبِ سِيبُوِيْهِ لَوْلَا لَا تَعْلُقُ بِشَيْءٍ وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ بِالْأَبْتِدَاءِ وَالثَّبِيرِ مَحْذُوفٌ فَيَكُونُ لِلضَّمَيرِ مَحْلَانَ عِنْدِهِ ، وَقَالَ الْمَبْرُدُ : إِيَّلَاءُ لَوْلَا بِالضَّمِيرِ الْمَتَصِلُ لَحْنٌ وَهُوَ مَحْجُوحٌ بِشَبُوتَهُ عَنْهُمْ .

قوله : غَيْرُ مُسْتَقْبَلٌ : وَمَعْنَى لَا مَبْهَمٌ وَسَوَاءَ كَانَ حَالًا فَتَكُونُونَ بِعْنَى جَمِيعِ الْمَدَةِ أَوْ مَاضِيَا

اَخْصُصْ (بِرَبِّ مُنْكَرًا) لفظاً وَمَعْنَى اُوْ مَعْنَى فَقَطْ ، كَمَا قَالَ فِي شَرِحِ الْكَافِيَةِ نَحْوَ « رُبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ » .

(وَالثَّاءُ) جَارَةٌ (لِلَّهِ ، وَرَبِّ) مُضَافًا إِلَى الْكَعْبَةِ اُوْ الْيَاءِ نَحْوَ « تَالَّهُ » وَ « تَرَبُّ الْكَعْبَةِ » وَ « تَرَبِّي » وَسِيمَعُ اُيْضًا « تَالَّهُخْمَنْ » .

(وَمَا رَوَوْا مِنْ) إِدْخَالٌ رُبُّ عَلَى الضَّمِيرِ (نَحْوَ رُبَّهُ فَتَيْ نَزَرْ) مِنْ وَجْهِيْنِ : إِدْخَالُهَا عَلَى غَيْرِ الظَّاهِرِ ، وَعَلَى مَعْرِفَةِ (كَذَا) نَزَرْ إِدْخَالُ الْكَافِ عَلَى الضَّمِيرِ كَوْلَهُ :

[لَئِنْ كَانَ مِنْ جِنْ لَأَبْرَحْ طَارِقًا]
وَإِنْ يَكُ إِنْسَانًا (كَهَا) إِلَّا يَفْعُلُ
(وَنَخْوَهُ) مِمَّا (أَتَى) كَوْلَهُ :

ابن عصفور : ما يسأل به عن الوقت كالوقت بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفاً فتقول : مذكم ومذ متى ومذ أي وقت ولا تقول : مذ ما ، وقد يليها الفعل فإما على تقدير زمن مضاف أو على أنهما أسمان والكلام فيهما حرفين .

قوله : أو معنى فقط : فلا ينافي قوله الآتي : ومارروا إلخ على أن مذهب جماعة أن ضمير رب نكرة لفظاً أيضاً ، قال في التسهيل : ولا يلزم وصف المنكر المجرور بها خلافاً للمبرد ومن وافقه .

قوله : رب رجل وأخيه : وهذا أي جرها المضاف إلى ضمير مجرورها معطوفاً قياس عند الأخفش واختاره المصنف وأبو حيان وقصره سيبويه على المسموع كذا في الهمع .

قوله : لله ورب : ودخولها على رب قليل فلذا قدم لفظ الجلالة .

قوله : على الضمير : سواء كان مجروراً غائباً أو غيرهما كما يدل عليه التمثيل بكهو وعطف قوله وكذا إدخال حتى عليه فالمراد بنحوه جرها مطلق الضمائر .

قوله : ربه فتى نزراً : أي قليل بالنسبة للظاهر وإن كان كثيراً مطرداً في الاستعمال ، ويلزم هذا الضمير الإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى فيقابل ربه رجلاً وربه امرأة .

قوله : كذا نزراً : التشبيه في مطلق القلة فإن هذا قليل في حد ذاته وإن لم يكن خاصاً بالضرورة عند المصنف الأكثر على اختصاصه بها .

قوله : وإن يك إنسا إلخ : أوله :

لَئِنْ كَانَ مِنْ جِنْ لَأَبْرَحْ طَارِقًا
أَيْ لَصَارَ آتَيَا لِيَلَا ، وَالضَّمِيرُ المُجْرُورُ لِلْفَعْلَةِ .

[فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا كَهْنًا إِلَّا حَاظِلا

وَكَذَا إِدْخَالٌ حَتَّى عَلَيْهِ نَحُوا :

[فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي أَنَاسٌ فَتَّى] حَتَّاكَ يَابْنَ أَبِي زِيَادٍ

..... فصل : في معاني حروف الجر

قوله : كهو ولا كهن إلا حاظلا : أوله :

وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَائِلا

أي زوجاً ولا زوجات كهواي كالحمار الوحشي ، ولا كهن أي الأتن ، إلا حاظلا استثناء من بعلا ، والحاظل المانع من النكاح كالعاضل ، وكانت عادة الجاهلية إذا أطلقوا امرأة منعوا أن تتزوج بغيرهم إلا بإذنهم .

قوله حatak : البيت بتمامه :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي أَنَاسٌ فَتَّى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادٍ

قال الصبان : الفاء عاطفة ولا تأكيد لا في جواب القسم على ما قاله العيني وغيره ، وفيه أن الحقيق بكونه تأكيداً لا الثانية دون الأولى فيكون القسم مقتضياً بين النافي والمنفي إلا أن يراد التأكيد اللغوي ، ولا يلغى جوابه أي لا يجد وأناس فاعل ، وفتى مفعول ، وقوله حatak : أي إلى لقائك ولمعنى : لا يجدون فتي إلى أن يلقوك فحيثنت يجدون الفتى اه . وما قاله أخيراً مخالف للصحيح من أن ما بعد حتى داخل في ما قبلها فعليه يكون المعنى لا يجدونك أيضاً فتي .

قوله : في معاني حروف الجر : اعلم أن ما ذكر لهذه الحروف من المعاني المتعددة إن تبادرت كلها من الحروف كالابتداء والبيان والتبعيض في من ، والاستعانة والمصاحبة والسببية في الباء كانت حقيقة في كلها بطريق الاشتراك اللفظي فراراً من التحكم ؛ إذ تبادر علامة الحقيقة ، ولا يرد أن المجاز أولى من الاشتراك كما في جمع الجوابع وغيره ؛ لأن محله عند تيقن حقيقة أحد المعاني وجهل حال الآخر لا عند تبادر الجميع وإن لم تبادر كلها كالابتداء والانتهاء في الباء نحو : شرين بماء البحر ، وأحسن بي ، فمذهب البصريين منع استعمالها في ذلك قياساً ، وما أوهم ذلك فإما مؤول بما يقبله اللفظ من تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كتضمين شرين معنى روين وأحسن معنى أطف ، أو حمل على المجاز كالظرفية المجازية في جذوع التخل لشبهها بالظرف الحقيقي بجامع التمكן وفي تخيل ، وأما من باب نيابة الكلمة عن أخرى شذوذًا فالتجوز عندهم في غير الحرف أو فيه مع الشذوذ ، وهذا الثاني هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرین بلا شذوذ ، قال في المعني : وهو أقل تعسفاً . كذا

(بعض وبيّن) الجنس (وابتداً في الأمكانية) بالاتفاق (يمن) نحو ﴿ لَنْ نَأْتُوا إِلَرَ حَتَّى تُفْقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ ﴿ فَاجْتَبَيْنَا الرَّجُسَ مِنَ الْأَوَّلَيْنَ ﴾ ﴿ سَبَحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيَلَّا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (وقد ثأّي لابن داء الأزمنة) قوله تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أُولَئِيَّوْمِ ﴾ ونفأة البصريون إلا الأخفش ومذهبة هو الصحيح لصحة السماع بذلك .

(وزيد) أي من عندنا (في نفي وشبهه) وهو النهي والاستيفاه (فجز نكرة كما ليبلغ من مفر) و ﴿ هَلْ مِنْ خَلِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ وزيد عند الأخفش في الإيجاب فجز النكرة والمعرفة نحو :

في الخضري هذا مذهب الجمهور وما سيأتي عن الشارح من أن لكل من حروف الجر معنى مختصاً به إلخ هو مذهب سيبويه .

قوله : بعض إلخ : علامه التبعيض صحة حلول بعض مكانها كما قرأ ابن مسعود (حتى تتفقوا بعض ما تحبون) وعلامة البيان صحة الإخبار بما بعدها عمما قبلها وعلامة الابتداء أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها كأعوذ بالله من الشيطان الرجيم ؛ فإن معنى أاعوذ به التجيء منه إليه فالباء أفادت الانتهاء والغالب في من الابتداء حتى قيل : إن سائر معانيها ترجع إليه فكان ينبغي تقديمه ، المراد بالغاية في قولهم لابتداء الغاية : المسافة إطلاقاً لاسم الجزء على الكل ، إذ الغاية هي النهاية وليس ابتداء وبهذا يظهر معنى قولهم : إلى لانتهاء الغاية ؛ قاله الخضري .

قوله : في الأمكانة : المراد بها ما ليس زماناً فيشمل نحو : من فلان إلى فلان إنه من سليمان ، قال الخضري : ويمكن جعل الأشخاص أماكن بالتأويل ملازمة الأماكن لها وفيه أن قائل من فلان لم يلاحظ سوى الشخص ولا محل للاحظة المكان هنا .

قوله : من أول يوم : إن أريد بالتأسيس البناء : فالابتداء ظاهر ، أو مجرد وضع الأساس فمن معنى في كما قاله الرضي قال : ومن في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى في نحو : جئت من قبل زيد ومن بعده ﴿ وَمِنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ ﴾ .

قوله : وزيد : وفائدتها التنصيص على العموم إن لم تختص النكرة المجرورة بها بالنفي كما مثل ، أو تأكيد النص عليه إن اختصت به كما قام من أحد ، ومعنى زيادتها : أن مدخلوها مطلوب للعامل بدونها فهي مقدمة بين الطالب والمطلوب لا أنها لا تفيد شيئاً ؛ اذ سقوطها يخل بالمراد منها .

قوله : في نفي : فلا تزاد في الإثبات إلا في ميزكم الخبرية إذا فصل منها بفعل متعد نحو ﴿ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَاحِي ﴾ فيجب لغلا يتبس التمييز بالمفعول .

فَضْلًا عَلَى الْأَرْضِ وَالْأَنْعَامِ وَالنَّاسِ []
وَيَكْثُرُ فِيهِ مِنْ حَنِينِ الْأَبَاعِيرِ []
(لِلِّاتِنْهَاءِ حَتَّى) نَحْوَهُ حَتَّى مَطْلَعَ الْفَجْرِ (وَلَامُهُ) نَحْوَهُ سُقْنَهُ لِلَّدَبِّ
مَيْتُهُ (وَالِّي) نَحْوُ « سِرْتُ الْبَارِحَةَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ ». .
(وَمِنْ وَبَاءٍ يَفْهَمَانِ بَدْلًا) نَحْوَهُ أَرْضِيَشِمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنْ الْآخِرَةِ .
فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا [شَنُوا إِلْإِغْارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا]
(وَاللَّامُ لِلْمُلْكِ) نَحْوَهُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ (وَشَبَهُهُ) وَهُوَ
الْأَخْتِصَاصُ نَحْوُ « السَّرْجُونُ لِلْدَّائِيَةِ » (وَفِي تَعْدِيَةِ أَيْضًا وَتَعْلِيلِ قُفيِّ) نَحْوَهُ فَهَبَ

قوله : قد كان من مطر : تمامه :

..... من فضل رازقنا فضلًا على الأرض والأنعام والناس
وأجيب بأنها تبعيضية أو بيانية لمذوف ؛ أي قد كان شيء من مطر أو أن زيادتها في ذلك
حكاية لسؤال مقدر كأنه قيل : هل كان من مطر فأجيب بذلك حكاية للسؤال ، ولا يخفى أنها
تكلفات غير قادحة في التمسك ؛ نعم لهم أن يقولوا أنه ضرورة والكلام في حال الاختيار .
قوله ويكثر فيه إلخ : صدره :

يظل به الحرباء يمثل قائما
وصف لليوم بشدة الحر ، والحرباء دوية ترقب الشمس .
قوله : للانتهاء حتى ولام والي : والأكثر على أن حتى لا تجر إلا ما كان آخرًا أو متصلًا به
بخلاف إلى وخالفهم المصنف في التسهيل فجعل حتى مثل إلى والغالب في حتى دخول ما
بعدها في حكم ما قبلها وفي إلى عدمه .
قوله : يفهمان بدلًا : فيدخلان على المتروك كالآخرة في الآية وهم في البيت .
قوله : فليت لي إلخ : آخره :

شنوا الإغارة فرسانًا وركبانًا
في الخضري : أي فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة ؛ فالإغارة مفعول له ، ومفعول شنوا مذوف .
قوله : للملك : هي الواقعية بين ذاتين يصح تملك الثاني منها للأول فإن لم يصح فهي
للاختصاص ، والمراد به هنا التعلق والارتباط لا القصر نحو : أنا لك ولزید أخ ، فإن وقعت بين
معنى وذات كالحمد لله وللكافرين النار أي عذابها فهي للاستحقاق ، قال الخضري : وقد يعبر
عن الثلاثة بالاختصاص .

لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيَّا .

[كَمَا اتَّفَضَ الْعَصْفُورُ بِلَهُ الْقَطْرُ]
وَلَأَنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هَزَّةٌ
(وزيد) للتوكيد نحو :

[فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي لِمَا يِبَى]
وَلَا لِلْمَابِهِمْ أَبَدًا دَوَاءٌ

وَتَأْتِي لِلتَّقْوِيَةِ ، وَهُوَ مَعْنَى بَيْنَ التَّعْدِيَةِ وَالزِّيَادَةِ نَحْوِهِ إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّئَةِ يَا تَعْبُرُونَ ﴿١﴾
﴿فَعَالُ لِمَا يُرِيدُ﴾ . قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ : وَلَا يُفْعَلُ ذَلِكَ بِمُتَعَدِّدٍ إِلَى اثْنَيْنِ لِعدَمِ
إِمْكَانِ زِيَادَتِهَا فِيهِمَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ فِي أَحَدِهِمَا لِعدَمِ الْمُرْجُحِ . (وَالظُّرْفَيَّةُ) حَقِيقَةٌ
أَوْ مَجَازًا (اسْتَبِنْ بِيَا وَفِي) نَحْوِهِ وَإِنَّكُمْ لَتَرُونَ عَنْهُمْ مُصَبِّحِينَ وَبِالَّذِلِّ ﴿٢﴾
كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ﴿٣﴾ الَّمَّا ① غُلِبَتِ الرُّومُ ② فِي أَذْنَ الْأَرْضِ ﴿٤﴾ لَقَدْ كَانَ
فِي يُوسُفَ وَإِخْرَيْهِمْ أَيَّتُ ﴿٥﴾ (وَقَدْ يُبَيِّنَا السَّبِبَا) نَحْوِهِ فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا
« وَذَخَلَتِ امْرَأَةُ النَّازَرِ فِي هِرَّةٍ حَبَسْتَهَا » .

قوله : للتوكيد : وهي الواقعة بين الفعل ومفعوله وفائتها تقوية المعنى دون العامل فلا تتعلق
بالعامل بخلاف التي للتقوية فيهما .

قوله : ولا للمابهم إلخ : صدره :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي لِمَا يِبَى

قوله : وَتَأْتِي لِلتَّقْوِيَةِ : لَمْ يَدْرِجْهَا فِي الزَّائِدَةِ ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْهَا الْزَائِدَةُ الْمُحْضَةُ فَالْتَقْوِيَةُ مَعْنَى
مُسْتَقْلٍ وَاسْطَةٌ بَيْنَ التَّعْدِيَةِ وَالزِّيَادَةِ وَتَدْخُلُ لِلتَّقْوِيَةِ ضَعْفُ الْعَامِلِ بِالتَّأْخِرِ عَنْ مَعْمُولِهِ أَوْ بِكُونِهِ
فَرْعَاعًا فِي الْعَمَلِ كَمَثَالِي الشَّارِحِ .

قوله : فِي فَعْلٍ مُتَعَدِّدٍ إِلَى اثْنَيْنِ : مَعْ كُونِهِمَا مُتَقْدِمِينَ عَلَى الْعَامِلِ أَوْ مُتَأْخِرِينَ عَنْهُ بِخَلَافِ مَا إِذَا
تَقْدِمُ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخِرِ ؛ فَإِنَّ الْلَامَ تَرَازِدُ فِي الْمُتَقْدِمِ وَلَا يَلْزَمُ التَّرْجِيعُ بِدُونِ مَرْجِعٍ ؛ قَالَهُ الدَّمَامِيُّ .
قوله : وَالظُّرْفَيَّةُ : زَمَانِيَّةُ أَوْ مَكَانِيَّةُ .

قوله : حَقِيقَةٌ : بِأَنْ يَكُونَ لِلظُّرْفِ احْتِوَاءً وَلِلمَظْرُوفِ تَحِيزٌ ، فَإِنْ فَقَدَا نَحْوَهُ : فِي عِلْمِهِ نَفْعٌ ،
أَوْ الْاحْتِرَاءُ نَحْوَهُ : زَيْدٌ فِي سَعَةٍ ، أَوْ التَّحِيزُ نَحْوَهُ : فِي صَدْرِ زَيْدٍ عِلْمٌ ؛ فَمَجَازٌ ؛ كَذَا قَالُوا ،
وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الظُّرْفَيَّةَ مَجَازِيَّةٌ إِنَّمَا تَكُونُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْمَكَانِيَّةِ .

قوله : الَّمَّا ① غُلِبَتِ الرُّومُ ② إلخ : مَثَلُ لِلْبَاءِ بِالْزَمَانِيَّةِ وَالْمَكَانِيَّةِ وَلَفِي الْمَكَانِيَّةِ فَقَطُّ ؛ لِأَنَّ
مَجَازِيَّ الْبَاءِ لِلظُّرْفَيَّةِ لَا يَخْلُو عَنْ خَفَاءِ لِكُونِهَا مَعْنَى مَجَازِيَّاً لَهَا فَيَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ الإِيْضَاحِ ،
وَأَيْضًا رَبِّا يَتَوَهَّمُ مِنَ الاقتصارِ عَلَى أَحَدِهِمَا عَدْمِ مَجَازِيَّهَا لِلْأُخْرَى بِخَلَافِ فِي .

(بالبأ اشتَعِن) نحو ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (وَعَدْ) نحو ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ ، ولا يجمع بينها وبين الهمزة ، وـ (عَوْضٌ) والتعويض غير البدل نحو « بِعَثْكَ هذَا بِهذَا » وـ (الْصِّقُّ) نحو « وَصَلَّتْ هذَا بِهذَا » (ومثل مُعَنِّي) التَّبَعِيْضِيَّةَ (وَعَنْ بِهَا اُنْطِقَ) نحو ﴿سَبِّحْ بِحَمْدِكَ﴾ ﴿عَيْنَا يَشَرِّبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ ﴿سَأَلَ سَأِيلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٌ﴾ (على للاستغلاء) - حِسَنَا نحو ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلُكِ تُحَمَّلُونَ﴾ أو معنى نحو « تَكَبَّرَ زَيْدٌ عَلَى عَمْرُو » (ومعنى في) نحو ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَنَاهُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ (وَ) معنى (عنْ) نحو :
 إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ [لَعَمْرُو اللَّهُ أَعْجَبَنِي رِضاها]
 (بِعَنْ تَحْاوِزًا عَنِي مَنْ قَدْ فَطَنْ) نحو « رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ » .

قوله : استعن : ويقال لها باء الآلة وهي الداخلة على آلة الفعل كبريت القلم بالسكين ، وباء السبيبة هي الداخلة على سبب الفعل وعلته .

قوله : وعد : أي التعديـة الخاصة كما يدل عليه تخصيص باء بها .

قوله : ولا يجمع بينها وبين الهمزة : وهي تعديـة الفعل إلى مفعول كان قاصراً عنه بأن كان قبلها فاعلاً فتصيره مفعولاً فهي كالهمزة في ذلك ؛ وأكثر ما تعديـه الفعل القاصر ، أما التعديـة بمعنى إ يصل معنى الفعل إلى الاسم ؛ فمشترك بين حروف الجر التي ليست بزوابـد .

قوله : والتعويض غير البدل : أي فلا يكون تكراراً ، وهي الداخلة على المأخوذ .

قوله : وأـلـصـقـ : قالـواـ : وهو معنى لا يفارـقـهاـ وهو إـماـ حـقـيقـةـ أوـ مـجاـزـاـ كـمـرـرـتـ بـزـيدـ ،ـ إـلـصـاقـ المـرـرـ إـنـماـ هوـ بـمـكـانـ يـقـرـبـ مـنـ زـيدـ لـاـ بـزـيدـ نـفـسـهـ .

قوله : وـنـسـبـ بـحـمـدـكـ : أي مع حـمـدـكـ أي حـامـدـينـ لـكـ .

قوله : لـلـاسـتـغـلـاءـ : أي العـلـوـ فـالـسـيـنـ وـالـتـاءـ زـائـدـتـانـ ،ـ وـقـدـ يـكـونـ العـلـوـ مـجـازـيـاـ وـذـلـكـ إـنـ كانـ عـلـىـ مـاـ يـقـرـبـ مـنـ الـمـجـرـوـرـ نحوـ ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾ قالـ الفـارـاضـيـ :ـ وـأـمـاـ نـحـوـ توـكـلـتـ عـلـىـ اللـهـ فـهـوـ بـعـنـ إـلـضـافـةـ وـإـسـنـادـ أيـ أـضـفـتـ توـكـلـيـ وـأـسـنـدـتـهـ إـلـىـ اللـهـ .

قوله إذا رضـيـتـ عـلـىـ بـنـوـ قـشـيرـ : آخرـهـ :

لـعـمـرـ اللـهـ أـعـجـبـنـيـ رـضاـهاـ

وقـيلـ :ـ ضـمـنـ رـضـىـ مـعـنـىـ عـطـفـ .

قوله : بـعـنـ تـجـاـزوـاـ عـنـ إـلـخـ :ـ هوـ بـعـدـ شـيءـ مـذـكـرـاـ أوـ غـيرـهـ عـنـ مـجـرـوـرـهـ بـسـبـبـ الـحـدـثـ قـبـلـهاـ فالـأـوـلـ كـرـمـيـتـ السـهـمـ عـنـ الـقـوـسـ أيـ تـجـاـزوـ السـهـمـ عـنـ الـقـوـسـ بـسـبـبـ الرـمـيـ ،ـ وـالـثـانـيـ نحوـ :ـ رـضـىـ اللـهـ عـنـكـ أيـ تـجـاـزوـتـكـ الـمـؤـاخـذـةـ بـسـبـبـ الرـضـىـ ثـمـ تـجـاـزوـةـ أـمـاـ حـقـيقـتـهـ كـمـاـ ذـكـرـاـ ،ـ وـمـجـازـ

(وَقَدْ يَجِيءُ مَوْضِعَ بَعْدِ) نَحْوِ لَتَرَكْنَ طَبَّاقًا عَنْ طَبَّاقٍ (وَ) مَوْضِعَ (عَلَى)
نَحْوِ :

لَا اِنْ عَمِّكَ لَا أَفْضَلَ فِي حَسْبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَانِي فَتَخْزُونِي
(كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جَعْلَا) كَمَا تَقَدَّمْ ؛ وَهَذَا تَصْرِيفٌ بِأَنَّ لِكُلِّ حَرْفٍ
مَعْنَى مُخْتَصًّا بِهِ وَاسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ النِّيَابَةِ (شَبَّهَ بِكَافٍ) نَحْوِ « زِيدٌ
كَالْأَسَدِ » (وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يَعْنِي) نَحْوِ هُوَ وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَذَا نَحْمَنُكُمْ (وَزَائِدًا
لِتُؤْكِيدِ وَرَدْ) نَحْوِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْئًا

كَأَخْذَتِ الْعِلْمَ عَنْ زِيدٍ كَأَنَّهُ لَمَا عَرَفْكَ الْمَسْأَلَةَ جَاوزَتْهُ بِسَبَبِ التَّعْلِيمِ الْمُعْبَرُ عَنْهُ بِالْأَنْزَدِ ؛ أَفَادَهُ سَمْ .
قَوْلُهُ : لَتَرَكْنَ طَبَّاقًا عَنْ طَبَّاقٍ : أَيْ حَالًا بَعْدَ حَالٍ مِنَ الْبَعْثَ وَالسُّؤَالِ وَالْمَوْتِ ، وَقِيلَ : الْمَعْنَى
حَالًا مُتَجَاوِزًا فِي الشَّدَّةِ عَنْ حَالٍ دُونَهُ .

قَوْلُهُ : لَا اِنْ عَمِّكَ إِلَّا : أَيْ لِلَّهِ دَرِ اِنْ عَمِّكَ ، فَحُذِفَ لَامُ الْجَرِ وَاللَّامُ الْأُولَى مِنْ اسْمِ
الْجَلَالَةِ فِيهِ شَذْوَذٌ مِنْ وَجْهِينِ وَحْذِفَ الْمَضَافُ وَأَقِيمَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مَقَامُهُ وَتَمَامُهُ :
وَلَا أَنْتَ دَيَانِي فَتَخْزُونِي

أَفْضَلَتِ أَيْ زَدْتِ وَدِيَانِي أَيْ مَالِكِي ، فَتَخْزُونِي أَيْ تَقْهُرِنِي .

قَوْلُهُ : كَمَا عَلَى إِلَّا : مَا مَصْدِرِي ، وَعَلَى مُبْتَدَأِ خَبْرِهِ جَعْلَا ، وَأَلْفُهُ لِلْإِطْلَاقِ وَمَوْضِعُهُ
ظَرْفٌ لِجَعْلِ غَيْرِ قِيَاسِيٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ مَادِتِهِ ، وَالْجَمْلَةُ الْأَسْمَيَّةُ صَلَةُ مَا وَإِنْ كَانَ الْفَالِبُ وَصْلُهَا
بِالْفَعْلِيَّةِ أَيْ كَجَعْلٍ عَلَى إِلَّا .

قَوْلُهُ : وَهَذَا تَصْرِيفُ إِلَّا : لَا يَخْفِي أَنَّ التَّصْرِيفَ إِنَّمَا هُوَ فِي عَنْ وَعَلَى فَقْطٍ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ
الْخَلَافُ فِي أَنَّهُ هَلْ لِكُلِّ مِنْ حَرْفٍ الْجَرِ مَعْنَى مُخْتَصًّا بِهِ وَاسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ النِّيَابَةِ
أَمْ لِكُلِّ مِنْهَا مَعْنَى مُتَعَدِّدَةٍ عَلَى مَاءِرٍ ؛ لَمَّا كَانَ هَذَا الْخَلَافُ جَارِيًّا فِي حَرْفِ الْجَرِ كُلُّهَا غَيْرُ
مُخْتَصٍ بِعَنْ وَعَلَى كَانَ التَّصْرِيفُ بِحُكْمِهِمَا بِمَنْزِلَةِ التَّصْرِيفِ بِحُكْمِ كُلِّهَا ، وَالْأَوَّلُ مَذْهَبُ
سَيِّبِيَّهُ ، وَالثَّانِي مَذْهَبُ الْجَمَهُورِ وَقَدْ مُرِفَّضٌ فِي تَفْصِيلِهِ .

قَوْلُهُ : قَدْ يَعْنِي : فِي الْخَضْرَى : التَّقْلِيلُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّشْبِيهِ وَالْفَعْلِيَّاتِ كَثِيرٌ كَمَا فِي شَرْحِ الْكَافِيَّةِ .

قَوْلُهُ : كَمَا هَدَاكُمْ : مَا مَصْدِرِي ؛ أَيْ لِهَدَايَتِهِ إِيَّاكُمْ .

قَوْلُهُ : لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ : أَيْ لِلْزُومِ الْمَحَالِ عَلَى عَدْمِ زِيَادَتِهَا وَهُوَ إِثْبَاتُ الْمَثَلِ لِهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ
الْنَّفِيُّ يَعُودُ إِلَى الْحُكْمِ فَقْطًا وَهُوَ الْمَشَابِهُ الْمُأْخُوذُ مِنَ الْكَافِ لِإِلَى مَتَعْلِقَاتِهِ وَهُوَ مُثْلٌ وَشَيْءٌ
فِي كُوْنَانِ مُثْبِتَيْنِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : لَيْسَ كَابِنِ زِيدٍ أَحَدٌ يَدْلِلُ ظَاهِرًا عَلَى أَنَّ لَزِيدَ اِبْنًا وَإِنْ

..... (وَاسْتَعْمِلَ اسْمَهَا) مُبَدِّأً نحو :

أَبَدًا كَالْفَرَاءِ فَوْقَ ذُرَاهَا [حِينَ يَطْوِي الْمَاسِعَ الصَّرَارَ]
وَفَاعِلًا نحو :

أَتَتَهُنَّ وَلَنْ يَئُمُّهُ ذُوي شَطَطِ
كَالْطَّعْنِ [يَذْهَبُ فِيهِ الرَّيْثُ وَالْفَتْلُ]
وَمَجْرُورًا باسْمِ نحو :

[وَلَعِبْتُ طَيْثُ بِهِمْ أَبَايِلُ]
فَصَبِّرُوا مِثْلَ كَعْصِفِ مَأْكُول
وَبَحْرِيفٍ نحو :

بِكَا الْلَّقَوَةِ الشُّغْوَةِ جُلْتُ [وَلَمْ أَكُنْ
لَأَوْلَعَ إِلَّا بِالْكَمِيِّ الْمُقْنَعِ
(وَكَذَا عَنْ وَعْلَى) يُسْتَعْمَلُانِ اسْمَيْنِ (مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلًا) في قوله :

احتُمل أن نفي المشابهة للابن لعدمه ؟ وإنما زيدت الكاف في الآية لتوكيد نفي المثل ؛ لأن زيادتها كإعادة الجملة ؛ قاله الحضري .

قوله : واستعمل اسمًا : خصه سببويه والمحققون بالضرورة ، وأجازه كثيرون اختيارا .

قوله : أَبَدًا كَالْفَرَاءِ إلَخ : آخره :

حِينَ يَطْوِي الْمَاسِعَ الصَّرَارَ

الفراء بكسر الفاء والألف الممدودة جمع فرى بفتحها والقصر وهو الحمار الوحشى ، وفوق
خبر الكاف ، والذرى جمع ذروة وهي أعلى الشيء ، والضمير للجبار ، ويطوى بمعنى يملا ،
والصرار طير يصوت بالليل ؛ يصف رجلا بأنه كالحمار الوحشى فوق ذرى الجبار دائمًا حين
يملاً الصرار المسامع .

قوله : أَتَتَهُنَّ إلَخ : تمامه :

يَذْهَبُ فِيهِ الرَّيْثُ وَالْفَتْلُ

الهمزة للإنكار ؛ أي أنتهون عن قتالهم ، والشطط التعدي وتجاوز الحد .

قوله : بِكَا الْلَّقَوَةِ الشُّغْوَةِ إلَخ : ت تمامه :

وَلَمْ أَكُنْ لَأَوْلَعَ إِلَّا بِالْكَمِيِّ الْمُقْنَعِ

اللقوه العقاب والشغواه العوجاء لاعوجاج منقارها ، وجلت أي في ميدان الحرب ، والكمي
كعلى الشجاع .

[فَقُلْتُ لِلرَّكِبِ لَمَّا أَنْ عَلَّا بِهِمْ]

قوله :

غَدَثٌ مِنْ عَلَيْهِ [بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمْئُهَا] ثَصِيلٌ وَعَنْ قَيْضٍ بِيَدَاءِ مُجْهَلٍ [وَمَذْ وَمَذْ اسْمَانٍ حَيْثُ رَفَعَا] (وَمَذْ وَمَذْ اسْمَانٍ حَيْثُ رَفَعَا) نحو «ما رأيته مذ يومن» وهما حينئذ في الماضي بمعنى أول المدة ، وفي غيره بمعنى جميع المدة ، والصحيح أنهما حينئذ مبتدآن ما بعدهما خبر ، وقيل بالعكس ، وقيل : ظرفان وما بعدهما فاعل لكان تامة محدوفة (أو أوليا الفعل) أو الجملة الاسمية (كجئت مذ دعا) .

ما زَلْتُ أَبْغِيَ الْمَالَ مَذْ أَنَا يَافِعٌ [وَلِيدًا وَكَهْلًا حِينَ شَبَّتْ وَأَمْرَدَا] (وَإِنْ تَجْرِيَ فِي مُضِيِّ فَكَمِنْ) الابتدائية (هـما وفي الحضور) إذا جرا (معنى في) أي الظرفية (استبن) بهما .

(وَبَعْدَ مِنْ وَعْنَ وَبَاءِ زِيدَ مَا فَلَمْ يَعْقُ) أي لم يكف (عن عمل قد علمـا) وهو الجـرـ نحو ﴿مِمَّا حَطَّيْتُهُم﴾ ، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ ، ﴿فِيمَا نَقْضَهُم﴾ . قال في

قوله : من عن يمين الحبيـا : البيت بـتمامـه :

فـقلـتـ لـلـركـبـ لـماـ أـنـ عـلـاـ بـهـمـ منـ عنـ يـمـيـنـ الـحـبـيـاـ نـظـرـةـ قـبـلـ أـلـحـةـ منـ سـنـاـ بـرـقـ يـرـىـ بـصـرـيـ أمـ وـجـهـ غالـيـةـ اـخـتـالـتـ بـهـ الـكـلـلـ عنـ بـعـنـ جـانـبـ ، الـحـبـيـاـ كـالـثـرـيـاـ مـوـضـعـ بـالـشـامـ ، وـنـظـرـةـ فـاعـلـ عـلـاـ ، وـقـبـلـ بـفـتـحـتـيـنـ وـصـفـ بـعـنـ المـتـقـدـمـ نـعـتـ لـنـظـرـةـ . وـلـحـةـ مـفـعـولـ يـرـىـ ، وـالـسـنـاـ الـضـيـاءـ ، وـغـالـيـةـ اـسـمـ مـحـبـوـتـهـ ، وـاـخـتـالـتـ تـبـخـتـرـتـ ، وـالـكـلـلـ إـلـكـيلـ وـهـوـ عـصـابـةـ مـرـصـعـةـ بـالـجـواـهـرـ .

قولـهـ : غـدـتـ مـنـ عـلـيـهـ : تـامـهـ :

تـصلـ وـعـنـ قـيـضـ بـيـدـاءـ مـجـهـلـ بـعـدـ مـاـ تـمـ ظـمـئـهـاـ أيـ سـارـتـ الـقـطـاطـةـ مـنـ فـوـقـ فـرـخـهـاـ بـعـدـ مـاـ تـمـ ظـمـئـهـاـ أيـ مـدـةـ صـبـرـهـاـ عـنـ المـاءـ ، تـصلـ أيـ يـصـوـتـ أـحـشـائـهـاـ مـنـ العـطـشـ ، وـقـيـضـ قـشـ الـبـيـضـ ، وـمـجـهـلـ كـمـقـعـدـ الـقـفـرـ الـذـيـ لـاـ يـهـتـدـيـ فـيـهـ .

قولـهـ : وـالـصـحـيـحـ أـنـهـمـاـ حـيـنـيـذـ مـبـتـدـآنـ : كـمـ أـشـارـ إـلـيـهـ النـاظـمـ بـقـوـلـهـ : رـفـعاـ .

قولـهـ : مـازـلـتـ أـبـغـيـ الـمـالـ إـلـخـ : تـامـهـ :

وـلـيدـاـ وـكـهـلـاـ حـينـ شـبـتـ وـأـمـرـدـاـ

شرح الكافية : وقد تحدث مع الباء تقليلاً ، وهي لغة هذيل (وزياد بعده رب والكاف فكف) عن العمل وأدخلتهما على الجمل نحو :

ربما أوفيت في علم [ترفعن ثوبى شمالي]
﴿ربما يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾

ربما الجامل المؤبل فيهم [وعناجيج بينهن المها]
[أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد] كما سيف عمر ولم تخنه مضاربها
(وقد يلهمها) ما (وجبر لم يكف) نحو :

ماوى يا ربما غارة [شعواء كاللذعة بالميسم]
كما الناس مجروم عليهم وجار [وتنصر مولانا ونعلم أنه]

قوله : وأدخلتهما على الجمل : الفعلية المصدرة بالماضي والمضارع وكذا الاسمية لكن بندرة ولذا مثل لها بمثالين .

قوله : ربما أوفيت في علم : تامة :

ترفعن ثوبى شمالي
أى ربما صعدت في جبل .

قوله : ربما الجامل إلخ : تامة :

وعناجيج بينهن المها

الجامل بالجيم قطع الإبل مع رعائه ، والمؤبل بشد المودة المعد للقنية وفيهم خبر الجامل ،
والعناجيج الخيل الحياد ، والمهار جمع مهر بضم الميم ولد الفرس .

قوله : كما سيف عمر إلخ : أوله :

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد
فسيف مبتدأ ولم يخنه خبره .

قوله : ماوى إلخ : منادى مرخم ماوية وباللتبيه ، وغارة مجرورة برب ، وشعواء متفرفة ،
وكاللذعة خبر غارة المرفوعة الحال على الابداء ، والميسم بكسر الميم آلة الوسم أي الكي
بالحديد .

قوله : كما الناس إلخ : صدره :
وننصر مولانا ونعلم أنه

(وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَتْ) مُضْمَرَةً (بَعْدَ بَلْ) وهو قليلٌ نحو :

بَلْ بَلَدِي مِلْءُ الْإِكَامِ قَتَمُهُ (لَا يُشْتَرِى كِتَانُهُ وَجَهْرُهُ)

(وَ) بَعْدَ (الْفَاءِ) وهو قليلٌ أيضًا نحو :

فَمِثْلِكِ حُبْلِي قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ [فَأَلَهِيَّثُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُغْبِلٍ]

(وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ) حتى قالَ بغضُّهُمْ : إِنَّ الْجَرَّ بِالْوَاوِ نَفْسِهَا نحو :

وَلَيْلِ كَمْزُجِ الْبَحْرِ [أَرْخَى سُدُولَةً عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهَمْمُومِ لِيَبْتَلِي]

وَرَبَّمَا جَرَتْ مَحْذُوفَةً دُونَ حَرْفٍ نحو :

رَسِّمْ دَارِ وَقْتُ فِي طَلَّهِ [كَدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَّهِ]

والمولى القريب ، والناس مجرور بالكاف ، ومجروم أي مظلوم ويروى مظلوم عليه وظالم وهذا البيت مثل قولهم : انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً بالمعنى الجاهلي لا الإسلامي عنوان العصبية والحمية الجاهلية .

قوله : بل بلد إلخ : آخره :

لا يشتري كتانه وجهرميه

الإِكَامِ جمع أَكْمَةٍ وهو التل ويروى بدلله الفجاج جمع فج الطريق ، والقسم الغبار ، وجهرميه أصله جهرمية بباء النسبة وهي بسط تنسب إلى جهرمة قرية بفارس حذفت باء النسبة للضرورة .

قوله : فمثلك حبلى إلخ : آخره :

فَأَلَهِيَّثُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مَحْوِلٍ

طرقت أي أتيتها ليلاً ، ألهيتها أشغلتها ، وذى تمائم أي تعاويذ معلقة عليه لدفع العين ، محمول تم عليه الحول .

قوله : وليل كموج البحر : تمامه :

..... أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهَمْمُومِ لِيَبْتَلِي

قوله : رسم دار إلخ : آخره :

كَدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَّهِ

فرسم مجرور برب ممحذفة ؛ أي رب رسم دار وهو ما بقي من آثاره لاصقاً بالأرض كالرماد ، والطلل ما شخص أي ارتفع من آثارها كالوتند والأثافي ، وقوله : من جلله : أي من أجله ، أو من عظم أمره في عيني .

(وَقَدْ يُجْزِي بِسُوئِ الْجَنْدِ) لَهُ ، وَهُوَ سَمَاعٌ كَفُولٌ بِعَضِّهِمْ وَقَدْ قِيلَ لَهُ كَيْفَ أَصْبَحَتْ : « خَيْرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ » أَيْ عَلَى خَيْرٍ (وَبِعَضُهُ يَرِى مُطَرِّداً) يُقَاسِّي عَلَيْهِ نَحْوَ « بِكُمْ دِرْهَمٌ اشْتَرَيْتَ » أَيْ بِكُمْ مِنْ دِرْهَمٍ ، وَ« مَرَرْتُ بِرَجْلِ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٍ فَطَالَحْ) حَكَاهُ يُونُسٌ ؛ أَيْ إِنْ لَا أَمْرٌ بِصَالِحٍ فِقَدْ مَرَرْتُ بِطَالَحَ .

قوله : وهو سَمَاعٌ : بِقَرِينَةِ مَا بَعْدِهِ .

قوله : كَفُولٌ بِعَضِّهِمْ : وَهُوَ رُؤْبَةُ قَالَ الزَّمْخَشْرِيُّ : هُوَ مِنْ أَمْضِعِ الْعَرَبِ لِلشِّيْحِ وَالْقِيسْوَمِ .

قوله : أَيْ بِكُمْ مِنْ دِرْهَمٍ : وَلَيْسَ الْجَرُّ بِالإِضَافَةِ كَمَا قَالَ الرَّاجِحُ وَإِلَّا مَا اشْتَرَطَ جَرُ التَّمِيْزَ بِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَى كُمْ .

قوله : حَكَاهُ يُونُسٌ : أَيْ بِجَرِ صَالِحٍ وَطَالَحَ بِحَرْفِ جَرِ مَحْذُوفٍ ، وَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِعَالَمٍ إِلَّا عَالَمٌ فَجَاهِلٌ . وَمَعْنَى هَذَا التَّرْكِيبُ : مَرَرْتُ بِرَجْلٍ : صَالِحٌ فِي اعْتِقَادِيٍّ ؛ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَالِحًا فِي الْوَاقِعِ . فَهُوَ طَالَحٌ فِي الْوَاقِعِ .

هذا باب الإضافة

(نُونًا تَلِي الْإِعْرَاب) أي حُزُوفَةً (أو تَنْوِينًا) مَلْفُوظًا بِهِ أَوْ مُقَدَّرًا (مِمَّا تُضِيفُ اخْدِفُ) لِأَنَّ الإِضَافَةَ تُؤْذَنُ بِالاتِّصَالِ وَالتَّنْوينِ وَخَلْفَهُ وَهُوَ التُّونُ يُؤْذَنُ بِالآنِفِسَالِ (كَطُورُ سِينَا) وَدَرَاهِيمَكَ ، وَغَلامَيْ زَيْدٍ (وَالثَّانِي) وَهُوَ المُضَافُ إِلَيْهِ (ابْرُوزُ) وَجُنُوبًا بِالْحُرْفِ الْمُقَدَّرِ عِنْدَ الْمُصْنَفِ ، وَبِالْمُضَافِ عِنْدَ سِيبُويَّهِ ، وَبِالإِضَافَةِ عِنْدَ الْأَنْفُشِ .

(وَأَنْوِ مِنْ) إِنْ كَانَ الْمُضَافُ بِعَضَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَصَحُّ إِطْلَاقُ اسْمِهِ عَلَيْهِ كَذَا قَالَ فِي شِرْحِ الْكَافِيَّةِ تَبَعًا لِأَبْنِ السَّرَّاجِ ، مُخْرِجًا بِالْقِيدِ الْأَخِيرِ نَحْوَ « يَدُ زَيْدٍ » مُمَثَّلًا بِنَحْوِ « خَاتَمُ فَضَّيَّةٍ » وَ « ثَوْبُ قُطْنٍ » (أَوْ) أَنْوِ (فِي إِذَا لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ) نَحْوَ « بَلْ مَكْرُ الْأَيْلِ وَالنَّهَارِ » (وَاللَّامُ تَحْدِداً) نَاوِيًّا لَهَا

الإضافة

في الهمع : هي لغة : الإمالة ؛ تقول : أضفت ظهرى إلى الحائط ، واصطلاحاً : نسبة تقيدية بين اسمين توجب لثنائيهما الجر وتصح بأدنى ملابسة كقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَلْبِسْهَا إِلَّا عِيشَةً أَوْ صَحَنَهَا ﴾ لما كانت العشيّة والضحى طرفي النهار صحت إضافة أحدهما إلى الآخر ، وكوكب الخرقاء أضيق إليها لأنها كانت تتبّه وقت طلوعه .

قوله : أي حروفه : إشارة إما إلى أن المراد بالإعراب حروفه لا مطلقة بقرينة قوله : نُونًا تَلِي ؛ لأنها لا تَلِي إِلَّا حروفه فيكون من ذكر المطلق وإرادة المقيد ، أو إلى أن الكلام على حذف المضاف .

قوله : أو مقداراً : وذلك في الاسم المنoun من الصرف كدراهيمك .

قوله : احذف : أي إن كان فيه ذلك ملفوظاً به أو مقداراً ؛ وإن لا حذف كذوي مال وذوي مال ولدن زيد إلا أن يقدر التُّونُ أو التَّنْوينَ وإن كان المضاف مبنياً ، وكالحسن الوجه إلا أن يدعى إن الإضافة قبل دخول ألل .

قوله : وانو من : أي التي لبيان جنس المضاف المشوب بالتبسيط .

قوله : بعض المضاف إليه : المراد به ما يعم الجزئي والجزء الخارج بقوله : وصح إلخ حتى لا يلزم استداركه .

قوله : ناويا لها : أي للفظها كما هو ظاهر المتن والشرح وهو المطابق لمذهب المصنف أن الجر بالحرف المقدر ، وحمل بعض الشرح الكلام على نية المعنى في الموضع الثالث مخالف

..... (لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ) نحو «عَلَامُ زَيْدٍ» (وَالْخُصُوصُ أَوْلًا) بالثاني إنْ كانَ نَكِرَةً كـ «عَلَامُ رَجُلٍ» (أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالذِّي تَلَى) إنْ كانَ مَعْرَفَةً كـ «عَلَامُ زَيْدٍ» .

(وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعُلُ) أي المضارع في كونه مراداً به الحال والاستقبال

لمذهبه نعم يرد عليه أنه قد لا يصح التصريح بها وهو مدفوع بأنه غير لازم ، قال المولى الجامي : وأعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفي إفاده الاختصاص الذي هو مدلول اللام ؛ فقولك : يوم الأحد ، وشجر الأراك ، وعلم الفقه ؛ بمعنى اللام الاختصاصية ، ولا يصح إظهارها فيه وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية ولا يحتاج فيه إلى التكلفات البعيدة مثل : كل رجل وكل واحد . اهـ . وهذا التحقيق من أقوى الأدلة على أن الجر ليس بالحرف المقدر ؛ لأن التقدير يستلزم صحة الإظهار .

قوله : لما سوى ذينك : دخل في عمومه الإضافة اللغظية ؛ فقد صرخ بعضهم بأنها بمعنى اللام لكن أورد عليه نحو : حسن الوجه ؛ إذ ليس حسن مضافاً إلى الوجه على تقدير حرف بل هو كما قال الدمامي ، ومن ثمة صرخ السيوطي في جمع الجواب على أنها ليست على معنى حرف وحكي الأول بقيل ؛ قاله الصبان .

قوله : إذا لم يصح إلا ذاك : يفيد أنه إذا صح ذاك مع اللام ينوي اللام ؛ لأنها الأصل قال في الهمع : ولهذا يحكم بها عند صحة تقدير غيرها نحو : يد زيد إذا لم تقم قرينة على تقدير غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو : عنده و معه .

قوله : مراداً به الحال أو الاستقبال : وطبع في هذا صاحب التوضيح وكان الأولى أن يقول في كونه عاملًا في ما بعده أي الذي هو المضاف إليه هنا رفعاً أو نصباً وذلك لأمور : الأول : أن لا يكون قوله : وصفاً مستدركاً ؛ لأن المضاف المراد به الحال أو الاستقبال لا يكون إلا وصفاً بخلاف العامل فيكون فائدة إخراج المصدر . الثاني : كي يصح التمثيل بالصفة المشبهة ؛ لأن المراد بها الشبوت لا الحال والاستقبال . الثالث : ليدخل اسمي الفاعل والمفعول المراد بهما الماضي مضافين إلى مرفوعهما ؛ فإن الإضافة حينئذ لغظية كما قاله الرضي ؛ لأن العمل المشترط بكونهما بمعنى الحال أو الاستقبال هو العمل في المفعول الرابع أن يدخل اسمي الفاعل والمفعول المراد بهما الاستمرار ؛ لأنهما إذن يشبهان المضارع الصالح للمعنى الثلاثة ؛ فإذا صفتاهما لغظية على ما قاله الرضي أيضًا ، أو يجوز فيه الاعتبار بناء على جواز اعتبار العمل وعدمه على ما قاله التفتازاني وغيره حيث قالوا : الاستمرار يحتوي على الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال فتارة يعتبر جانب الماضي فتجعل الإضافة حقيقة كما في ﴿مَلِكُ يَوْمِ الدِّين﴾ ، وتارة

حال كونه (وَضْفًا) كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (فَعْنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُغَزِّلُ) سواء أضيف إلى معرفة أو نكرة ، ولذلك وصف به التكراة كـ « هَذِيَا بَنَلَعَ الْكَعْبَةَ » ونصب على الحال كـ « ثَانِي عِطْفِهِ » ودخل عليه رب (كَرْبَ راجينا عظيم الأميل مروء القلب قليل الحين) .

(وَذِي الإِضَافَةِ) وهي إضافة الوصف إلى معهوله (اسمها لفظية) لأنها أفادت تخفيف اللفظ بحذف الثناء والثون (وَتُلْكَ) وهي التي تفيد التعريف أو التخصيص اسمها (مخصوصة) أي خالصة (وَمَعْنَوِيَّةً) أيضا لأنها أفادت أمراً معنوياً .

(وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ) إضافة لفظية (مُعْقَنَّرٌ إِنْ وُصِّلَتْ) أَلْ (بالثاني) أي بالمضاف إليه (كَالْجَعْدِ الشَّعْرُ أَوْ) وُصِّلَتْ (بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كَرَيْدُ الضَّارِبُ رَأْسُ الْجَانِيِّ) أو بما يعود إليه إن كان ضميرا - كما في التسهيل - كـ « مَرَزَتُ بالضارب الرجل والشاتم » ومنع المبرد هذه ، وجوز القراءة إضافة ما فيه أَلْ إلى

يعتبر جانب الآخرين فتجعل الإضافة غير حقيقة كما في (جاعل الليل سكنا) .

قوله : وصفا : أي ولو تأويلا كضرب زيد أي مضروبه .

قوله : كاسمي الفاعل : المراد بالكاف صيغة المبالغة ويخرج اسم التفضيل ؛ لأنه لا يراد به الحال والاستقبال .

قوله : أي خالصة : أي من تقدير الانفعال بخلاف اللفظية فإنها في تقدير الانفعال ؛ وذلك لأن نسبة المضاف إلى المضاف إليه كانت موجودة قبل الإضافة بخلاف المعنية .

قوله : أو بالذي له أضيف الثاني : أي المضاف إليه ، والمراد بلا واسطة كما في التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الجاني .

قوله : أو بما يعود : أي الثاني الذي هو المضاف إليه سواء كان مضافا إليه لما فيه أَلْ بدون واسطة كمثال الشارح أو بواسطة نحو :

الود أنت المستحقة صفوه

الرواية بجر صفوه ، وأوجب المبرد في نحو النصب وهو محجوج بالسماع وإلا فصح في المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل .

قوله : وجوز القراءة إلخ : قال في الهمع : ولا مستند له في السماع ؛ اه . أي لأن المسنون في نحو الضارب زيد هو النصب فقط فيجوز هو الجر أيضا كما يجوز في محل الضمير من نحو : الضاربك الوجهين ، وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك موضع

المعارف كُلُّها كـ «الضَّارِبُكَ» و «الضَّارِبُ زَيْدٌ» ، بخلاف «الضَّارِبُ رَجُلٌ» . وقد استعمله الإمام الشافعي في خطبة رسالته فقال : «الجاعلُنا مِنْ خَيْرِ أُمَّةٍ أَخْرَجَتْ لِلنَّاسِ» .

(وَكَوْنُهَا) أي أَلْ (في الْوَصْفِ) فقط (كَافٍ إِنْ وَقَعَ مُثِنِّي) نحو «مَرَرْتُ بِالضَّارِبِي زَيْدٍ» و «الضَّارِبِي رَجُلٌ» (أَوْ وَقَعَ جَمِيعًا سَيْلَهُ) أي سَبِيلَ المُثِنِّي (اتَّبَعْ) بَأْنَ كَانَ جَمِيعَ سَلَامَةً نحو : «مَرَرْتُ بِالضَّارِبِي زَيْدٍ» و «الضَّارِبِي رَجُلٌ» .

(وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٌ أَوَّلًا تَأْنِيَّةً) وَتَذَكِيرًا (إِنْ كَانَ) الْأَوَّلُ (لِحَذْفِ مُوهَلاً) أي أَهْلًا نحو :

[وَتَشْرُقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذْعَنَّهُ] كَمَا شَرَقْتُ صَدْرُ الْقَنَاءِ مِنَ الدَّمِ
فَأَكْسَبَ الْقَنَاءَ الْمُؤَنَّثَ الصَّدَرَ الْمُذَكَّرَ التَّأْنِيَّةَ لِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ وَنحوِهِ :
رُؤْيَاُ الْفِكْرِ مَا يُؤْوِلُ لَهُ الْأَخْرِيُّ أَمْرٌ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي

الضمير خفض لا غير وقال الأخفش وهشام : نصب لا غير ، وعند سيبويه الضمير كالظاهر وهو المواقف لكلام الناظم ، وهو منصوب في : الضاربك ، محفوض : في ضاربك .

قوله : وربما : يحتمل أن يكون رب للتکثير ؛ لأن ذلك كثير في نفسه ومطرد كما صرح به بعضهم ، ويحتمل أن يكون للتقليل النسبي فإن ذلك قليل بالنسبة إلى ما ليس كذلك هذ إن لم يحمل الكلام على الاكتفاء ، وأما إن حمل عليه ؛ فيتعين حمل رب على التقليل وهو نسبي بالنسبة إلى اكتساب التأنيث ، وتحقيقي بالنسبة إلى اكتساب التذكير .

قوله : وتدكيراً : ففي كلام المصنف اكتفاء ، وخص التأنيث بالذكر ، لأنه أغلب ؛ قاله الصبان .

قوله : أي أَهْلًا : لما كان المؤهل بمعنى المجعل أَهْلًا وليس هو الشرط بل الشرط كونه في نفسه أَهْلًا للحذف فسره نفسه مراد بقوله أَهْلًا ؛ فهو من إطلاق المسبب وإرادة السبب ؛ قاله الصبان .

قوله : كما شرقت : إِلَخ صدره :

وَتَشْرُقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذْعَنَّهُ

وَتَشْرُقُ أَيْ تَغْصُّ وَهُوَ لِلْمُخَاطِبِ وَكَذَا أَذْعَنَّهُ ، وَالْقَنَاءُ الرَّمْحُ .

قوله : رؤية الفكر إِلَخ : قال الصبان : قد يقال الأول هنا غير صالح للحذف فلم يوجد الشرط إلا أن يقال حذفه مع متعلقاته ، وإذا حذف معها استقام الكلام ؛ إذ يصبح أن يقال : الفكر معين إِلَخ .

وأقول : نعم يستقيم الكلام ولكنه لا يفيد نفس المعنى الأول ، والشرط إفادته بعد الحذف ، والأولى في الجواب أن يقال : يصبح حذف المضاف مع جعل معموله معمولاً للفكر بزيادة في ؛
بأن يقال : الفكر فيما يؤول إليه الأمر ، وحيثئذ يفيد الكلام نفس المعنى الأول ، والله أعلم .

فَأَكْسَبَ الْفِكْرُ الْمُذَكَّرُ الرُّؤْيَاةَ الْمُؤْنَثَ التَّذْكِيرَ لِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ، وَخَرَجَ بِقُوْلِهِ : «إِنْ كَانَ لِحَدْفٍ مُوْهَلًا» مَا لَيْسَ أَهْلًا لَهُ بِأَنْ يَخْتَلِلَ الْكَلَامُ لَوْحُدِيفَ ، فَلَا يُكَسِّبُهُ مَا ذُكِرَ كَـ«قَامَ غُلَامٌ هِنْدٌ» وَ«قَامَتِ امْرَأَةٌ زَيْدٌ» .

(وَلَا يُضَافُ اسْمُ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى) فَلَا يُضَافُ اسْمُ لِمُرَادِفِهِ ، وَلَا مَوْصُوفٌ إِلَى صِفَتِهِ ، وَلَا صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ يَتَعَرَّفُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ يَتَخَصَّصُ ، وَالشَّيْءُ لَا يَتَعَرَّفُ وَلَا يَتَخَصَّصُ إِلَّا بِغَيْرِهِ (وَأَوْلُ مَوْهِمَةٍ) ذَلِكَ (إِذَا وَرَدْ) نَحْوُ «هَذَا سَعِيدٌ كُرْزٌ» أَيْ مُسَمِّي هَذَا الْلَّقَبِ ، وَ«مَسْجِدُ الْجَامِعِ» أَيْ مَسْجِدُ الْيَوْمِ الْجَامِعِ أَوِ الْمَكَانِ الْجَامِعِ ، وَ«جَرَدٌ قَطِيفَةٌ» أَيْ شَيْءٌ جُرْدٌ مِنْ قَطِيفَةٍ .

واعلم أنَّ الغالبَ في الأسماءِ أَنَّ تكونَ صَالِحةً لِلإِضَافَةِ وَالْإِفْرَادِ وَبَعْضُ الأَسْمَاءِ مُمْتَنَعٌ إِضَافَتُهُ كَالْمُضَمَّنَاتِ (وَبَعْضُ الأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا) إِلَى الْمُفْرَدِ لَفْظًا وَمَعْنَى

قوله : ما به اتَّحد معنى : سواء اتَّحد به لفظاً أَيْضًا أم لا ، وسواء كانا مترادفين كليث وأسد ، أو متساوين وضِعْفًا كإنسان وناطق ، أو استعمالاً كالصِّفَةِ والمَوْصُوفِ بخلاف ما إذا تغيرا معنى وإن اتَّحدا لفظاً كعين العين للتغيير بحسب الوضع ، وأب الأب وابن الابن للتغيير بحسب المراد .
قوله : أي مسمى هذا اللقب : ولم يعكس ؛ لأنَّ المشار إليه هو المسمى ، نعم يعكس في نحو : كتبت سعيد كرز .

قوله : إذا ورد : وهو مقيس في إضافة الاسم إلى اللقب لكثرَةِ الْأَعْلَامِ المقتضية للتحفيظ مقصور على السَّمَاعِ في غيرها والإضافة على التأويل على معنى اللام في بعضها كسعيد كرز ومسجد الجامع على تقدير الوقت ، وعلى معنى من في بعضها الآخر كمسجد الجامع على تقدير المكان وكجرد قطيفة .

قوله : أي شيء جرد من قطيفة : يعني أنه بتقدير المَوْصُوفِ متقدماً وَمَعْنَى جَرَدٌ مَجْرُودَةً والإضافة من إضافة الشيء إلى جنسه كخاتم فضة وللإشارة إليه صرَحَ بن .

قوله : واعلم أنَّ الغالبَ : غرضه الدخول على المتن وتمثيم أقسام الاسم من حيث الإضافة وكون هذا غالباً مفهوم من قوله : وبعض الأسماء إلخ ؛ لأنَّ البعض إذا أطلق انصرف إلى القليل .
قوله : إلى المفرد : التقييد به بقرينة المقابلة بقوله : والزموا إضافة إلى الجمل إلخ .

قوله : لفظاً وَمَعْنَى : كان عليه أن يعمم قوله : يضاف أبداً إلى المضاف لفظاً وَمَعْنَى والمضاف معنى كما يدل عليه قول الناظم : وبعض ذا إلخ إلا أنه خصصه بالمضاف لفظاً وَمَعْنَى لاقتضاء جودة السبك وحسن التقسيم إيه فحيثند لابد أن يحمل ذا في قوله : وبعض ذا على الاستخدام ، كما أشار إليه الشارح بقوله : الذي ذكر أنه يلزم الإضافة .

كُفَّارٍ وَمُحَمَّدًا وَلَدِي وَيَعْدُ وَسُوئِي وَعِنْدَ وَذِي وَفْرُوعَهُ وَأُولَى (وَبَعْضُ ذَا) الَّذِي ذُكِرَ أَنَّهُ يَلْزَمُ الإِضَافَةَ (قَدْ) يَلْزَمُهَا مَعْنَى فَقَطْ وَ (يَأْتِي لِفَظًا مُفْرَدًا) عَنْهَا كُلُّ وَبَعْضٌ وَأَيُّ نَحْوٌ (وَإِنَّ كَلَّا لَمَا لَيُؤْفِينَهُمْ) (فَضَلَّنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)، (أَيَّا مَا تَدْعُوا).

(وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَشْمًا امْتَسَعَ إِلَلَوْءَةُ اسْمًا ظَاهِرًا) فَلَا يَلِيهِ إِلَّا ضَمِيرٌ (حيثْ وَقَعَ كَوْخَدْ) نَحْوٌ (إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ).

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحْدَكَ [لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَا]

قوله : وَذِي وَفْرُوعَهُ : أي شتيتها وجمعها وتائيتها ، وقد تضاف إلى الضمير شذوذًا .

قوله : كُفَّارٍ وَمُحَمَّدًا : مما يعني الغاية .

قوله : قد تلزمها إلخ : أشار بهذا السبب إلى أن قد في المتن للتحقيق لا للتقليل ؛ لأن ورود هذا البعض لفظًا مفرداً ليس بقليل .

قوله : كُلُّ : أي إذا لم يقع توكيدها أو نعتها ، وإلا تعنيت الإضافة لفظًا نحو : جاء القوم كلهما ، وزيد الرجل كل الرجل ، وأعلم أن كلا وبعضا عند قطعهما لفظًا عن الإضافة إلى المعرفة معرفتان بنيتها عند سيبويه والجمهور ولهذا جاءت الحال منها مؤخرة . وقال الفارسي : نكرتان ؛ كذا في التصريح ، ولتعريفهما عند سيبويه والجمهور منعوا إدخال ألل عليهما ؛ كذا في الصبان .

قوله : وَأَيْ : أي شرطية واستفهامية أو موصولة أما الواقعة نعتا أو حالا فمتعينة الإضافة لفظاً قاله الصبان .

قوله : كَوْحَدْ : قال في الهمج : هو لازم النصب بفعل من لفظه حكى الأصمعي : وَحدَ الرَّجُل يَحْدِ إِذَا اتَّفَرَدْ ، وَقَيْلَ : لَمْ يَلْفَظْ بَعْلَهُ ، وَقَيْلَ : نَصِيبَهُ عَلَى الْحَالِ لِتَأْوِلَهُ بِمَوْهِدَ وَلَازِمَ الْإِفْرَادِ وَالْتَّذْكِيرَ ؛ لَأَنَّهُ مَصْدِرٌ وَقَدْ يَجْرِي بَعْلَهُ ، أَوْ إِضَافَةُ نَسِيجٍ وَقَرْيَعٍ أَيْ سَيْدَ عَلَى وَزْنِ كَرِيمٍ وَجَحِيشٍ وَعَيْرَ مَصْغِرٍ جَحْشٍ وَعَيْرَ وَهُوَ الْحَمَارُ مَلَحَّقَاتِ الْعَلَامَاتِ عَلَى الْأَصْحَاحِ ، يَقَالُ : هُوَ نَسِيجٌ وَهُدَهُ وَهُمْ نَسِيجاً وَهُدَهُمْ وَهُمْ نَسِيجُهُمْ وَهُدَهُمْ وَهُدَهُمْ إِذَا قَصَدَ قَلْةَ نَظِيرِهِ فِي الْخَيْرِ ، وَهُوَ جَحِيشٌ وَهُدَهُ وَعَيْرٌ وَهُدَهُ إِذَا قَصَدَ قَلْةَ نَظِيرِهِ فِي الشَّرِّ ، وَقَيْلَ : لَا يَتَصلُّ نَسِيجٌ وَأَخْوَاتِهِ الْعَلَامَاتِ فِيَقَالُ : هَمَا نَسِيجٌ وَهُدَهُمْ وَهُمْ كَذَا . اهـ باختصار .

قوله : وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَخْ : تمامه :

لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَا

قال الشيخ يس في المغني : إن ابن مالك مثل بهذا البيت للنفي المنقطع وهو وهم . اهـ . ونقل عنه أنه قال : إنما يكون من ذلك لو كان الشعر « لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِي مَعَكَا » وعنه أيضًا : وفيه نظر ؛ إذ يتعدّر أن يكون تقديره « لَمْ يَكُ شَيْءٌ قَبْلَكَ ثُمَّ كَانَ شَيْءٌ قَبْلَكَ » واعتراض بأن هذا لا يلزم إذ لا تأخذ حدوث ذلك الشيء مقيداً بالقبلية بل مطلقاً ؛ أي لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ ثُمَّ كَانَ ، وعن

والذئب أخشاه إن مررت به وحدي [وأنشى الريح والمطرا]

و (لَيْلَيْ) ويختص بضمير غير الغائب نحو « لَبِيَكَ » أي إجابةً بعد إجابة ، وهي عند سيبويه مثنى للتكرير وعند يوثس مفرد أصله لَبِيَ بوزن فعلى قلبك ألهة ياء في الإضافة كأنقلاب ألف لدى وعلى وإلى ، وردد بأنه لو كان مفرداً جاريًّا مجرى ما ذكر لم تنقلب ألهة إلا مع المضر ، كذلك وقد وجد قلبها مع الظاهر في البيت الآتي .

(وَدَوَالَيْ) كلبي نحو « دَوَالَيْكَ » أي تداولاً بعد تداول و (سَعْدَيْ) نحو « سَعْدَيْكَ » أي سعداً بعد سعيد .

(وَشَدَّ إِيلَاءِ يَدَيْ لَلَّبَيْ) في قول الشاعر :

[دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا] فَلَبَيْ فَلَبَيْ يَدَيْ مِسْوَرٍ

السراج البلقيني أن الصواب ما قاله ابن مالك ؛ لأن القبلية محالة في حقه تعالى فتعينت المعية ؛ فالمعنى : لم يك شيء يا إلهي معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم . اه . ويدل لكون القبيلة بمعنى المعية مقابلتها بقوله : وحدك ؛ لأن الذي يقابل الانفراد هو المعية لا القبيلة .

قوله : والذئب أخشاه إلخ : تمامه :

وأخشى الريح والمطرا

قال ذلك لـ كبر سنة وقد عاش ثلاثة وأربعين سنة على ما قيل .

قوله : لـ بي : هو ودوا لي وسعدي منصوبة على المصدرية بفعل واجب الحذف ، قال المولى الجامي : أصله ألب لك الباين أي أقيم بخدمتك وأمثال أمرك ولا أربح عن مكانك إقامة كثيرة متالية ، فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد إلى الثلاثي بحذف زوايته ثم حذف حرف الجر من المفعول وأضيف المصدر إليه فصار لـ بيك ، ويجوز أن يكون من لـ ب بالمكان بمعنى ألب فلا يكون محدود الزوائد . اه . وقال في الهمع : الكاف في لـ بيك وسعديك وحنانيك الواقع موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول ؛ لأن المعنى لزوماً وانقياداً لإجابتكم ومساعدة لما تحبه ، والكاف في نحو هذا ذيك أي تهد بمعنى تسرع ودوا ليك وحنانيك إذا وقع موقع الطلب في موضع الفاعل كأنه قال : هذك ومداولتك وتحتنك ، وزعم الأعلم أن الكاف حرف خطاب .

قوله : وقد وجد قلبها إلخ : الأولى وقد وجد بالياء مع الظاهر ؛ لأن التسليمة فهي ليست بمنقبة .

قوله : كلبي : أي في غير الخلاف ؛ لأن خلاف يونس خاص بلـ بي .

قوله : وسعدي : ولا يستعمل وحده بل تابعاً للـ بي .

قوله : فلبي فلبي إلخ : صدره :

دعوت لـ ما نـ ابني مـ سـ وـ رـ ا

وكذا إيلاؤه ضمير غائب في قوله :

[إنك لو دعوتنى ودونى زوراء ذات متزع بئون]

لقلت لبيه ملن يدعونى

قاله في شرح التسهيل .

(وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلَ) اسْمِيَّةً كَانَتْ أَوْ فِعْلِيَّةً (حَيْثُ وَإِذْ) نَحْو « جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ » و « حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ » ، ﴿ وَذَكَرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا ﴾ ﴿ إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾ وَشَدَّ إِضَافَةً حَيْثُ إِلَى الْمُفْرِدِ فِي قَوْلِه :

أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهْيلٌ طَالِعًا [نَجَمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لامعاً]

أي طلبت مسورة للأمر الذي أصابني وهو غرم دية لدمته فلبى أي قال ليك ، فلبى يدي مسورة أي إقامة على إجابته بعد إقامة إذا سألني لأمرنا به جزاء لصنعه ، وخص اليدين ؛ لأن العطاء بهما ففيه إشعار بأن مسورة أجابه بالفعل كما أجاب بالقول ، وقيل : ذكر اليدين مقدم والفاء الأولى تعقيبية والثانية سببية ؛ قاله الصبان .

قوله : لقلت ليه ملن يدعوني : قبله

إنك لو دعوتنى ودونى زوراء ذات متزع بئون
ودونى زوراء جملة حالية وهي الأرض البعيدة ، والمترع البحر من قولهم حوض ترع أي مترع ،
ويبون أي واسعة بعيدة الأطراف ، ولبيه على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة والحكاية بالمعنى .
قوله : اسمية كانت أو فعلية : أي كما هو مقتضى الإطلاق وبقرينة المقابلة بقوله : وألزموا إذا إلخ .
قوله : حيث جلس زيد : قدم مثال الفعلية هنا ؛ لأن إضافة حيث إليها أكثر ، ولهذا ترجم النصب في نحو : جلست حيث زيداً أراه ، وفي إذ لموافقة ما قبل .

قوله : وذكروا إذ كنتم قليلاً : في التصريح إذ فيها وفيما بعدها مفعول به عند جماعة وقال الجمهور : ظرف لمفعول محدود ؛ أي : وذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم وادأتم .

قوله : أما ترى إلخ : آخره :

نجم يضيء كالشهاب لاما

ترى بصرية مفعولها حيث ، وطالعا حال منها أي طالعا فيه ، ونجم بالرفع فاعل طالعا ويروى نجماً بالنصب على أنه بدل من طالعا ، وطالعا مفعول ترى ، وحيث ظرف ترى ، والشاهد : إضافة حيث إلى المفرد وهل هي حيث مبنية على أصلها أو معربة لزوال سبب البناء وهو الإضافة إلى الجملة قولان وقيل : سهيل بالرفع مبتدء محدود الخبر وهو موجود ومثله

(وَإِنْ يُتَوَّنْ) إِذْ وَيُكْسِرُ ذَالُهَا لِالنِّقَاءِ السَّاِكِنَيْنِ (يُحْتَمِلُ) أَيْ يُجُوزُ (إِفْرَادُ إِذْ) عن الإِضَافَةِ وَجَعْلُ التَّوْبِينَ عِوْضًا عَمَّا تُضَافُ إِلَيْهِ نَحْوَهُ وَأَنْتَمْ حِينَدِرُونَ). (وَمَا كَإِذْ مَعْنَى) أَيْ فِي الْمَعْنَى، وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ زَمَانٍ مِنْهُمْ ماضٌ (كَإِذْ أَضِيفُ) إِلَى الْجُمْلَتَيْنِ (جَوَازًا نَحْوُهُ حِينَ جَائِدُهُ) وَ «جِئْنَكَ حِينَ الْحَجَاجُ أَمِيرٌ».

(وَابْن) عَلَى الْفَتْحِ (أَوِ اغْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أَجْرِيَا) أَمَّا الْأُولُ فِي الْحَمْلِ عَلَيْهَا، وَأَمَّا الثَّانِي فِعْلِ الْأَصْلِ (وَ) لِكِنْ (اخْتَرْ بِنَا مَثَلُهُ) أَيْ وَاقِعٌ قَبْلَ (فَعِلْتُنِيَا) ماضٌ أَوْ مُضَارِعٌ مُقْرُونٌ بِأَحَدِ الْتَّوْبَيْنِ نَحْوَهُ :

عَلَى حِينَ أَلْهِي النَّاسَ جُلُّ أَمْرِهِمْ [فَنَدَلًا زُرِيقُ الْمَالِ نَدَلَ الشَّعَالِبِ]

كثير الورود في كلام العرب اليوم فليتبه له في الأشموني ، وه هنا أمر آخر يجدر التنبيه عليه وهو أنه قد فشى في كلام المؤلفين ولا سيما النحاة الإيتان بالفرد بعد حيث ؛ فيقولون من حيث الرفع ، ومن حيث النصب ، ومن حيث الإعراب ، ومن حيث الابتداء و. و. و... فهل يقرأ هذا المفرد بالرفع على أنه مبتدأ ممحظ الخبر حتى يوافق الاستعمال العربي . أو يقرأ بالجر على الإضافة إلى المفرد ويكون من لحن المولدرين والمؤلفين ؟ وذلك لأن الشاذ لابد أن يقتصر فيه على موارد السماع ؛ فالخروج به عنها لحن ، الذي أراه أن يقرأ بالجر وذلك لأن المواقف لما يقصدونه بهذا الكلام ؛ فإنهم عندما يقولون من حيث الإعراب مثلاً لا يقصدون معنى من حيث الإعراب موجود ؛ بل يقصدون من كونه معرجاً وكذلك أمثاله ، والله أعلم .

تنبيه : قولهم إذ ذاك ليس من الإضافة إلى المفرد بل إلى الجملة والتقدير : إذ ذاك كذلك أو إذ كان ذاك .

قوله : وإن يرون إذ : مثلها إذ نَحْوَهُ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَيْرُونَ) وأشار إلى أن ضمير ينون عائد على إذ وأن في قوله : إفراد إذ ؛ إقامة الظاهر مقام المضمر دفعاً لتوهم رجوع الضمير إلى غير إذ .

قوله : أي يجوز : مبني للمفعول من التجويز بمعنى عدم الامتناع لوجوب الإفراد حينئذ .

قوله : وما كإذ : ما مبتدأ خبره أضف ، وكإذ في موضع المفعول المطلق له ، وجوازاً بمنزلة الاستدراك .

قوله : مبهم : وهو مالا اختصاص له أصلأً كحين ومرة ووقت وزمن ، أو له اختصاص بوجه دون وجه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء ، أما المحدود فلا يضاف إلى الجملة بل إلى المفرد وهو ما دل على وقت معين كأمس وغداً ، أو عدد صراحة كيومين وأسبوع وشهر وحول وسنة وعام ، وقيل : يجوز إضافة الآخرين إلى الجملة .

قوله : ماض : أي بحسب المراد وإن كان اللفظ صالحًا لغيره أما المستقبل فسيأتي .

قوله : إلى الجملتين : بيان لما يفيده الكاف ، ولكون الشارح مازجًا عد كلام الناظم بأنه من كلامه ، فلم يأت بأي .

قوله : فِي الْحَمْلِ عَلَيْهَا : في البناء وأما الفتتح فلكونه على ما تستحقه لو كانت معربة لكونها ظروفاً .

قوله : ماض أو مضارع : أي دون أمر ؛ لأن شرط الجملة المضاف إليها أن تكون خبرية غير

(وَ) الواقع (فَبِلَ فَقْلِ مُغْرِبٍ أَوْ) فَبِلَ (مُبْتَدِأً أَغْرِبَ) وُجُوبًا عِنْدَ الْبَصَرِيْنَ نحو ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الْمُدْرِكِينَ صِدْقُهُمْ﴾ وَجَوْزَ الْكُوْفِيْنَ بِنَاءً، وَاخْتَارَهُ الْمُصْنَفُ فَقَالَ : (وَمَنْ يَنْفَدِنْ فَلَنْ يُفْنَدَا) كَقِرَاءَةٌ نَافِعٌ «هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ» .

(وَالْزَمْوَا إِذَا إِضَافَةً إِلَى جُمْلِ الْأَفْعَالِ) فَقَطَ (كَهُنْ إِذَا اعْتَلَ) أَيْ تَوَاضَعَ إِذَا تَعَاظَمَ وَثَكِيرٌ، وأَجَازَ الْأَخْفَشَ وَالْكُوْفِيْنَ وَقُوْعَ الْمُبْتَدَأَ بَعْدَهَا وَلَمْ يُسْمَعْ، وَنَحْوُ ﴿إِذَا الْسَّمَاءُ أَنْشَقَتْ﴾ ، مِنْ بَابِ ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشَرِّكِينَ أَسْتَجَارَكَ﴾ ، وَنَحْوُ :

إِذَا باهْلِيَّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ [لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمَذْرَعُ]

عَلَى إِضْمَارِ كَانَ ، كَمَا أُضْمِرَتْ هِيَ وَضَمَّنَ الشَّائِنَ فِي قَوْلِهِ :

[وَبَيْتُ لَيْلِي أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةِ] إِلَيَّ فَهَلَا نَفْسُ لَيْلِي شَفِيعُهَا

فرع : مُشَبِّهٌ إِذَا مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبِلِ كِإِذَا لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ - قَالَهُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَّةِ نَقْلًا عَنْ سِيِّدِهِ وَاسْتَخْسَنَهُ - قَالَ : لَوْلَا أَنَّ مِنَ الْمَسْمُوعِ مَا جَاءَ بِخَلْافِهِ كَقُولِهِ تَعَالَى : ﴿يَوْمٌ هُمْ بَرَزُونَ﴾ انتَهَى .

وَأَجَابَ وَلَدُهُ عَنْهَا بِأَنَّهَا مِمَّا نُزِّلَ فِيهِ الْمُسْتَقْبِلُ لِتَحْقِقُ وَقْوِعَهُ مِنْزَلَةَ الْمَاضِيِّ ،

مشتملةٌ عَلَى ضَمِيرِ عَائِدٍ عَلَى الْمَضَافِ .

قَوْلُهُ : وَقَبْلُ فَعْلِ مَعْرِبٍ : صَرِيحٌ فِي جُوازِ وَقْوِعِ الْمَضَارِعِ بَعْدَ الظَّرْفِ الَّذِي يَعْنِي إِذَا ، وَهُوَ إِنَّمَا يَتَمَّ إِذَا جَعَلَ ذَلِكَ الْمَضَارِعَ بِعْنَى الْمَاضِيِّ وَلَوْ تَنْزِيلًا كَمَا فِي إِذَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْمَضَارِعُ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْأَقْرَبَ جَعَلَ ذَلِكَ الظَّرْفَ بِعْنَى إِذَا ؛ قَالَهُ الصِّبَانُ .

قَوْلُهُ : فَلَنْ يَفْنِدَ : أَيْ لَنْ يَغْلِطَ .

قَوْلُهُ : إِذَا : أَيْ الظَّرْفِيَّةُ لَا الْفَجَاجِيَّةُ .

قَوْلُهُ : فَقْطَ : لِتَضْمِنَهَا بِعْنَى الشَّرْطِ غَالِبًا وَلَمْ تَعْمَلْ لِكُونِهَا خَاصَّةً بِالْمُتَقِنِ أوَ الْمُظْنَوِّ بِخَلْفِ إِنَّ .

قَوْلُهُ : إِذَا باهْلِيَّ إِلَيْهِ : تَامَهُ :

لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمَذْرَعُ

باهْلَةٌ : أَرْذَلْ قَبِيلَةٌ مِنْ قَيْسٍ ، وَحَنْظَلَةٌ : أَكْرَمْ قَبِيلَةٌ مِنْ تَمِيمٍ ، وَالْمَذْرَعُ مِنْ أَمَّهُ أَشْرَفَ مِنْ أَيِّهِ .

قَوْلُهُ : فَهَلَا نَفْسُ لَيْلِي شَفِيعُهَا : صِدْرَهُ :

وَبَيْتُ لَيْلِي أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةِ إِلَيْهِ

فَهَلَا حَرْفٌ تَحْضِيْضٌ مُخْتَصٌ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ .

وَحِينَئِذٍ فَاسْمُ الزَّمَانِ فِيهِ لَيْسَ بِمَعْنَى إِذَا ، بَلْ بِمَعْنَى إِذْ ، وَهِيَ تُضَافُ إِلَى الْجُمْلَتَيْنِ .

قَالَ ابْنُ هِشَامَ : وَلَمْ أَرَ مَنْ صَرَّحَ بِأَنَّ مُشَبِّهَ إِذَا كَمُشَبِّهِ إِذْ ، يُؤْتَى وَيُغَرَّبُ بِالْتَّقْصِيلِ السَّابِقِ ، وَقِيَاسُهُ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ ، وَمِنْهُ ﴿هَلَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّدِيقُونَ﴾ لِأَنَّ الْمُرَادُ بِهِ الْمُسْتَقْبِلُ - انتَهَى .

قَلْتَ : قَدْ تَقَدَّمَ نَقْلًا عَنْهُمْ ، الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى مُشَبِّهِ إِذْ ؛ أَيْ لِأَنَّهُ مِمَّا نُزِّلَ فِيهِ الْمُسْتَقْبِلُ لِتَحْقِقَ وُقُوعِهِ مَنْزِلَةُ الْمَاضِ لَا سِيمَا فِي أُولَئِهِ قَالَ بِلِفَظِ الْمَاضِ .

(لِفُهْمِ اثْتَيْنِ) لَفْظًا وَمَعْنَى ، أَوْ مَعْنَى فَقَطْ (مُعَرَّفٌ بِلَا تَفْرُقٍ) يُعَطَّفِ (أَضِيفٌ كِلْتَا وَكِلَا) نَحْوَ « جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلَيْنِ » .

وَ [إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدِيٌّ] وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

وَلَا يُضَافَانِ لِفُرْدٍ وَلَا يُنْكَرُ خَلَافًا لِلْكَوْفَيْنِ ، وَلَا لِفُرْقٍ ، وَشَدَّ :

كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْدًا [فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَلِمَاتِ]

(وَلَا تُضِيفُ لِفُرْدٍ مُعَرَّفٌ أَيَا) بَلْ أَضِيفُهَا إِلَى مُشَنِّي أَوْ مَجْمُوعٍ مُطْلَقاً أَوْ مُفَرَّدَ مُنْكَرٌ . (وَ إِنْ كَرَرْتَهَا فَأَضِيفٌ) إِلَى الْمُفَرَّدِ الْمُعَرَّفِ نَحْوَ :

قَوْلُهُ : وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ : أُولَئِكُمْ :

إِنْ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدِيٌّ

بفتح الميم الغاية والوجه والقبل بفتحتين الجهة أي وكلا ذلك ذو جهة يصرف إليها فذلك مشى في المعنى ؛ لأنَّ العَربَ اتسعت في اسم الإشارة الموضع للمفرد فاستعملته في المثنى كقوله تعالى : ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا يَكُرُّ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ وللجمع نحو ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ وذلك على تأويل المشار إليه بالمتقدم أو المذكور .

قَوْلُهُ : خَلَافًا لِلْكَوْفَيْنِ : فِي تَجْوِيزِهِمْ إِضَافَتِهَا إِلَى النَّكْرَةِ الْخَتَصَّةِ بِنَاءً عَلَى جَوازِ تَأْكِيدِهَا عَنْهُمْ نَحْوَ : كِلَا رَجُلَيْنِ عَنْدَكَ قَائِمَانِ .

قَوْلُهُ : كِلَا أَخِي إِلَيْهِ : تَقَامَهُ :

فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَلِمَاتِ

وَإِفْرَادٌ وَاجِدِي بِاعْتِبَارِ لَفْظِ كِلَا .

قَوْلُهُ : أَيَا : أَيْ مُطْلَقاً سَوَاءَ كَانَتْ مُوصَولةً أَوْ اسْتِفَاهَامِيَّةً أَوْ شَرْطِيَّةً أَوْ نَعْمَانًا أَوْ حَالًا .

قَوْلُهُ : بَلْ أَضِيفُهَا إِلَيْهِ : وَذَلِكَ لِأَنَّهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَعْرَفَةِ كَانَتْ بِمَعْنَى بَعْضِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَلَذَا يُفرَدُ

[فَلَئِنْ لَقِيْتُكَ خَالِيْنِ لَتَعْلَمَنْ] أَيْ وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَخْرَابِ
 (أَوْ) إِنْ (تَنُو الْأَجْزَاء) فَأَضِيقُهَا إِلَيْهِ نَحْو « أَيْ زَيْدٌ حَسَنٌ » أَيْ أَيْ أَجْزَائِهِ .
 (وَ اخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَة) مَعَ اسْتِرَاطَ مَا سَبَق (مَوْصُولَةً أَيْ) فَلَا تُضِيقُهَا إِلَى نَكِرَةٍ
 خِلَافًا لِإِنْ عَضَفُورَ نَحْو « أَيْهُمْ أَشَدُّ » (وَ بِالْعَكْسِ) أَيْ (الصِّفَةُ) وَ الْحَالُ فَلَا
 يُضَافَانِ إِلَى نَكِرَةٍ كَ « مَرْزُثُ بِفَارِسٍ أَيْ فَارِسٍ » وَ « بِزَيْدٍ أَيْ فَارِسٍ » .
 (وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ أَسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقاً) أَيْ سَوَاء أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ أَوْ نَكِرَةٍ
 (كَمْلُ بِهَا الْكَلَامَا) نَحْو « أَيْتَمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ » ﴿ فِيَأَيِّ حَدِيثٍ ﴾ .
 فرع : إذا أُضِيفَ أَيْ إِلَى مَثْنَى مَعْرِفَةٍ أَفْرَدٌ ضَمِيرُهَا ، أَوْ إِلَى نَكِرَةٍ طُوبِقَ
 (وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ) وَهُوَ ظَرْفٌ لِأَوْلِيْ غَايَةَ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ مَبْنَىٰ إِلَّا فِي لُغَةِ
 قَيْسِ (فَجَرُ) وَإِفَرَادُهَا (وَنَصْبُ عَدْوَةِ بِهَا) عَلَى التَّمَيِّزِ أَوْ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ،

ضميرها والمفرد المعرف لا بعض له ، وإذا أُضِيفَت إِلَى نَكِرَةٍ كَانَتْ بَعْنَى كُلِّ ؛ فَلَذَا يَطْبُقُ ضَمِيرُهَا .

قوله : أَيْ وَأَيْكَ إِلَيْهِ : صِدْرُهُ :

فَلَعْنُ لَقِيْتُكَ خَالِيْنِ لَتَعْلَمَنْ

وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْنَى أَيْنَا وَأَيِّ الثَّانِيَةِ زَائِدَةٌ لِتَسْوِيْغِ الْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُجْرُورِ .

قوله : إذا أُضِيفَ أَيْ إِلَى مَثْنَى إِلَيْهِ : مَثْنَى الْجَمْعِ وَذَلِكَ لِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّهَا إِذَا أُضِيفَت إِلَى
 مَعْرِفَةٍ بَعْنَى بَعْضٍ ، إِذَا أُضِيفَت إِلَى نَكِرَةٍ بَعْنَى كُلِّ .

قوله : لِأَوْلِيْ غَايَةَ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ : يَعْنِي أَنَّ هَذَا مَعْنَاهَا بِخَلْفِ مَا فَيْدَهَا لِابْتِدَاءِ الزَّمَانِ أَوْ
 الْمَكَانِ ، وَمِنْ ثَمَةِ كَانَتْ حِرْفًا وَكَانَتْ لِدَنْ اسْمًا ؛ أَفَادَهُ سَمٌ ، وَهِيَ مَلَازِمَ لِهَذَا الْمَعْنَى
 بِخَلْفِ عَنْدِ ؛ تَقُولُ : جَعَتْ مِنْ عَنْدِهِ وَمِنْ لِدَنِهِ ، وَجَلَسَتْ عَنْدِهِ ، وَلَا تَقُولُ : جَلَسَتْ لِدَنِهِ ؛
 لِفَقْدِ بَعْنَى الْابْتِدَاءِ .

قوله : فَجَرُ : فَائِدَتِهِ بَعْدَ قَوْلِهِ : وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً بِيَانِ أَنَّ عَامِلَ الْجَرِ هُوَ الْمَضَافُ كَمَا هُوَ
 الصَّحِيحُ وَهَذِهِ الْفَائِدَةُ لَمْ تَسْتَفِدْ إِلَّا مِنْ هَذَا وَمِنْ قَوْلِهِ فِي بَابِ إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ وَبَعْدِ جَرِهِ الَّذِي
 أُضِيفَ لَهُ قَالَهُ سَمٌ وَتَبَعَهُ غَيْرُهُ كَمَا قَالَ الصَّبَانِ وَأَقْرَهُ هُوَ وَالْخَضْرَى وَرَادَا عَلَيْهِ مَوَاضِعَ تَسْتَفِدُ
 مِنْهَا هَذِهِ الْفَائِدَةُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ يَخْالِفُ مَا مَرَ عنِ الشَّارِحِ مِنَ أَنَّ عَامِلَ الْجَرِ عَنْدِ الْمَصْنُوفِ هُوَ
 الْحِرْفُ الْمُقْدَرُ إِنَّمَا أَنْ تَحْمِلَ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ عَلَى أَنَّ الْمَسْتَفَادَ مِنْهَا هُوَ اخْتِيَارُهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ ، أَوْ
 تَحْمِلُ عَلَى التَّسَامُحِ فِي التَّعْبِيرِ ، وَجِبَاتِذَلِكَ لَيَظْهُرَ لِقَوْلِهِ : فَجَرُ فَائِدَةُ سُوَى التَّكْمِيلِ .

قوله : عَلَى التَّمَيِّزِ : لِأَنَّ لِدَنَ اسْمًا لِأَوْلِيْ زَمَانٍ مِبْهِمٌ .

أو إضمار كان واسمها الوارد (عَنْهُمْ لَدُرْ) وكذا رفعها على إضمار كان كما حكاه الكوفيون ، ويُعطف على عذوة المنشوبة بالجر ؛ لأنَّه محلُّها ، وجوز الأخفش النصب . قال المصنف : وهو بعيد عن القياس .

(ومع) اسمِي لِكَانِ الْجَمِيعَ أَوْ وَقِيهِ ، مُغَرِّبٌ إِلَّا فِي لِغَةِ رِبِيعَةِ فِي قُولُونَ (مع) يَسْكِينُ الْعَيْنَ (فيها) بِنَاءُ وَهُوَ (قليل) ، وقال سيبويه : ضرورة ، ومنه : فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَى مَغْكُمْ [وإنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لَمَامَا] (وتُقلَّ) في هذه الحالة (فَتَحَ وَكَسْرُ) لِعَيْنِهَا (لِشُكُونِي يَتَصَبِّلُ) بها مُشتَندُ الأوَّلِ الْخِفَّةُ ، والثَّانِي الْأَصْلُ فِي التِّقاءِ السَّتَّاكِنِيَنِ .

قوله : أو إضمار كان واسمها : أي لدن كانت الساعة غدوة ، وعلى هذا تكون مضافة إلى الجملة ، ولذا استحسنَ الناظم كما في الصبان ؛ ففي عطف إضمار على ما تقدمه مسامحة لا تخفي إلا أن يقال إنه عطف على الهاء في بها ولا يخلو أيضاً عن ضرب من التسامح .
قوله : على إضمار كان : أي التامة .

قوله : لأن محلها جر : أي محلها محل جر ؛ لأنَّه لا يتصبَّب بعدها إلا غدوة نادراً وليس المراد أنها مجرورة المثل ؛ لأنَّه من العطف على التوهم ، أو محلها جر بحسب التوهم لا حقيقة كما في بعض النسخ ، لأنَّه محلها ، قال الصبان : وهو نظير نصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء .

قوله : وجوز الأخفش : قال في الهمع : وأوجبه أبو حيان لأنَّ غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر ، قال : ولا يلزم من ذلك أن يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ إلا فيها ؛ لأنَّه يجوز في الثاني مالا يجوز في الأوائل .

قوله : بعيد عن القياس : قال الصبان : لأنَّ القياس جر ما بعد لدن كغيرها من الظروف ونصب غدوة بها مسموع على خلاف القياس ؛ فالقياس عليها بعيدة عن القياس .

قوله : لمكان الاجتماع إلخ : المراد به ما يشمل القرب كـ (معَ الْقُسْرِ يَسْرًا) وإن مع اليوم غالباً لكن الظاهر أنَّ مع هنا مجاز عن شدة القرب .

قوله : فريشي منكم إلخ : تمامه :

وإنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لَمَامَا
المراد بالريش اللباس الفاخر أو المال ، وزيارتكم أي زيارتي إليكم ولاما بكسر اللام أي وقت .

قوله في هذه الحالة : فيه رد على بعض الشرح حيث حمل الكلام على التوزيع ؛ فأرجع الفتاح

تتمة : لا تنفك مع ، عن الإضافة إلا [إذا وقعت] حالاً يعني جميع كقوله :
 بكت عيني اليسرى فلما زجرتها عن الجهل بعد الحلم أسللتها معا
 (وأصمم بناء) وفaca للمبرد (غيرها أن عدمت ما له أضيف) حال كونك
 (ناويا) معنى (ما عدما)

للمرة والكسر للساكنة ؛ وذلك لأن الفتح لا يكون لأجل السكون المتصل إلا في الساكنة .
 قوله : يعني جميع : كذا قال المصنف قال أبو حيان : وليس بصحيح ؛ فقد قال ثعلب : إذا قلت جاء
 جميعا احتمل أن فعلهما في وقت أو وقين ، وإذا قلت : جاءا معا فالوقت واحد ؛ قاله في الهمع .
 قوله : بناء : أي ضم بناء أو بانيا والأول أولى ؛ لأن حالية المصدر سماوية ، وإذا بنيت هذه
 الأسماء على الضم تسمى غایات ؛ لأن الأصل فيها أن تكون مضافة فغايتها حينئذ المضاف
 إليه لأنه تتمة لها ؛ إذ بهتعريفها فإذا حذف وتضمنه المضاف صار هو غایة .
 قوله : وفaca للبرد : مقابل لقول الأخفش الآتي .

قوله : ناويا معنى ما عدما : أي معناه فقط دون لفظه وهذا القيد غير مفهوم من المتن ولم
 يحله كما هو عادته في القيد الغير المفهومة ؛ لأنه أحال مأخذة إلى شرح الكافية فيما بعد ثم
 الاحتياج إلى التقييد بالمعنى إنما هو بالنسبة إلى البناء الذي هو مذهب البرد والناظم ، وأما
 بالنسبة إلى الإعراب مطلقا الذي هو مذهب الأخفش فلا حاجة إليه ؛ لأن هذه الحالة مفقودة
 عنده كما سيأتي والمراد بنية المعنى فقط أن يلاحظ المعنى معبرا عنه بأي عبارة ويكون خصوص
 اللفظ غير ملتفت إليه بخلاف نية لفظ المضاف إليه ، ثم اعلم أن تحقيق المقام يتضمن بسطا في
 الكلام وهو في مقامين :

المقام الأول : اعلم أن هذه الأسماء إذا كان ما تضاف إليه مذكورة أو محدوفا لفظا ونية
 وعلامته أن تنون كانت معرفة باتفاق ؛ إما نصبا على الظرفية ، أو جراً من ، وأما إذا حذف
 ونوي وعلامته أن لا تنون ؛ فالقياس يقتضي البناء لزوال المعارض للشبه وقد وجدوها تارة
 تعرب في هذه الحالة ، وتارة تبني فاضطروا إلى الفرق بأن الإعراب لنية المعنى مع اللفظ ،
 فيعتبر اللفظ كأنه ثابت فيعارض الشبه والبناء لنية المعنى فقط ، ولم أر أحدا حكي خلاف
 الأخفش وهو اختياره الإعراب مطلقا في جميع هذه الأسماء بل خصصوا حكايته حتى
 الشارح نفسه في الهمع ومتنه بغير وكيف يختار الإعراب مطلقا والبناء أكثر من أن يحضرى ولا
 يمكن حمل الضمة في ما عدا غير على الإعراب بخلافها في غير كما سيأتي ، وماذا يصنع
 بقراءة السبعة في ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ ﴾ بالبناء ؟ فالذي يظهر لي أن ما سيأتي
 عن الشارح من حكايته اختيار الأخفش الإعراب في هذه الأسماء مطلقا سهو .

..... قال في شرح الكافية : لِزَوْالِ الْمُعَارِضِ لِلشَّبَهِ الْمُقْتَضِي لِلْبَنَاءِ وَهُوَ عَدْمُ الْاسْتِقْلَالِ بِالْمَفْهُومِيَّةِ .

قلت : وهي نظيره أي ، فيأتي في هذه ما قلته فيها وهو وجود هذه العلة فيما إذا لم ينور المضاف إليه مع قولهم بإعرابها حينئذ ، فالأحسن ما ذهب إليه الأخفش

المقام الثاني : اعلم أنه لا يجوز حذف ما تضاف إليه غير إلا إذا وقعت بعد ليس ، أو بعد لا ، فإذا كان المضاف إليه مذكوراً جاز رفع غير على أنها اسمها ولا يعني ليس والخبر ممحونف ، وجاز نصبها على أنها خبر لا يعني ليس أو اسم لا التبرئة والجزء الآخر ممحونف ، وإذا حذف المضاف إليه فالأكثر أن تكون مضمومة غير منونة ، ثم اختلف فقال المبرد : ضمة بناء ؛ لأنها كقبل في الإبهام وغير بعد ليس اسمها أو خبر لها وبعد لا اسمها والخبر ممحونف ؛ لكثرة حذفه ولا حينئذ للتبرئة لا يعني ليس ؛ لأن عملها قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه ، وقال الأخفش : الضمة إعراب بناء على نية اللفظ ؛ غير اسم لهما ولا يعني ليس ويجوز قليلاً الفتح مع التنوين لقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى دونه لنية اللفظ فهي خبر ليس واسم لا التبرئة والحركة على هذا إعراب باتفاق كالمضم مع التنوين على القطع غير اسم لهما ، وبهذا التفضيل علمت أن حال نية المعنى فقط مفقودة عند الأخفش .

قوله : لزوال المعارض : وهو الإضافة .

قوله : وهو : أي الشبه المقتضي للبناء عدم الاستقلال بالمفهومية لافتقارها إلى غيرها في إفاده المعنى المقصود من وضعها وهو استعمالها في المعاني الجزئية لا المعاني الموضوعة لها وهي المعاني الكلية ؛ فإن الأسماء اللاحزة الإضافة موضوعة للمعاني الكلية بشرط استعمالها في جزئياتها بخلاف الحروف فإنها موضوعة للمعاني الجزئية فعدم استقلال الأسماء اللاحزة الإضافة من حيث المعاني المقصودة من وضعها لكن عارض ذلك الشبه لزوم الإضافة التي هي من خصائص الأسماء ، فلما زالت الإضافة في اللفظ صارت بمنزلة المعدومة فعمل شبه الحروف مقتضاها .

قوله : وهي نظيره أي : أقول فرق بينها وبين أي ؛ فإن صدر صلة أي إذا حذف منوي سواء ذكر المضاف إليه أم حذف فالشبه المقتضي للبناء موجود في كلتا الحالتين بخلاف غير فإنها إذا حذف ما تضاف إليه نسياً منسياً ولم يتو وصار مستعملاً في المعنى الكلي وفات الشبه وما أجاب به الحشى من أن المضاف إليه حينئذ منوي بعمومه ليس بشيء ؛ لأن مقتضي البناء هو شبه الحرف في عدم الاستقلال بالمفهومية وذلك إنما يتحقق إذا كان المضاف إليه ملحوظاً بخصوصه كتعلق الحرف وإلا لزم بناء نحو : ابتداء وانتهاء .

من كونها معربة في هذه الحالة أيضاً كما أجمعوا على أن فتحها في هذه الحالة مطلقاً، وضمها مع التنوين الذي هو قليل حركتها إعراباً. وشرط ابن هشام بجواز حذف ما يضاف إليه أن يقع بعد ليس نحو «فَهَذِهِ عَشْرَةُ لَيْسٍ غَيْرُهُ» أي ليس المقبوض غير ذلك، أو ليس غير ذلك مقوضاً. وذكر ابن السراج في الأصول، وغيره: وقوعها بعد لا ثم بناؤها على الحركة؛ لأن لها أصلاً في التمكّن ولو لا لم يفارقها البناء وكانت ضمة لغلا يتلقيس الإعراب بالبناء - قاله في شرح الشهيل.

قوله : من كونها معربة : أي كون ضمها بلا تنوين ضم إعراب لبناء كما قال المبرد ؛ لأن الكلام : فيه وبقرينة المقابلة بقوله : كما أجمعوا إلخ .

قوله : في هذه الحالة أيضاً : أي في حالة حذف المضاف إليه متى كما في حالة ذكره وحذفه نسياً منسياً : المفهوم إعرابها فيهما من المتن ويحتمل أن يكون معنى قوله : من كونها معربة إلخ من كون ضممتها في حالة حذفه ضمة إعراب كما أجمعوا على أن إلخ فيكون قوله : كما أجمعوا تفسيراً أيضاً . وليس معنى الكلام كونها معربة في حالة نية معنى المضاف إليه كما في حالة عدم نيته؛ وذلك لأن الإعراب على نية اللفظ لا على نية المعنى وهذه الحالة مفقودة عند الأخفش ، قال في الهمع : والأخفش يقول بإعرابها في الضم والفتح معاً وإن حذف التنوين لانتظار المضاف إليه ورأيه هو اختيار عندي لما تقدم في أي الموصولة .

قوله : كما أجمعوا : لعله أراد إجماع الخالفين في الحركة عند الضم هل هي حركة إعراب أو بناء ولا فقد قال في الهمع : ويجوز في غير زيادة على أخواتها البناء على الفتح . اهـ . والظاهر أنه أراد بدون تنوين ؛ لأن التنوين خاص بالمغرب ، أو أنه لم يكثر بجواز كون الحركة حينئذ بناء لضعف سببه وهو الإضافة إلى المبني تقديرًا .

قوله : في هذه الحالة : أي حالة حذف ما تضاف إليه مطلقاً لا حالة نية معناه ؛ لأن الفتح مع التنوين على القطع عن الإضافة وبدونه على نيه لفظه .

قوله : الذي هو قليل : الظاهر أنه نعت للضم وانظر ما وجه التخصيص ؛ فإن الفتح مثل الضم في القلة كما في التوضيح وغيره .

قوله : وذكر ابن السراج إلخ : في الهمع صرح السيرافي وابن السراج وأبو حيان بأن لا كليس في ذلك وأنشد ابن مالك :

فمن عمل أسلفت لا غير تسأل

قوله : ولو لا أن لها أصلاً في الإعراب لما عارضت الإضافة الشبه ، ولما نكرت ؛ لأنها يكون بناؤها حينئذ أصيحاً والإضافة لا تقوى أن تعارض الأصل والمبني الأصل لا ينون .

قوله : لثلا يتلقيس الإعراب بالبناء : لأن الغالب في هذه الأسماء في حالة الإعراب النصب

وَخَرَجَ بِقُولِهِ : « إِنْ عَدِمْتَ » إِلَخَ مَا إِذَا لَمْ يَقْدِمْ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَمَا إِذَا عَدِمَ وَلَمْ يُتَوْ ، فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ مُّعْرِبَةٌ ، وَسَيَأْتِي تَصْرِيْحُهُ بِهَذِهِ الْحَالَةِ ، وَكَذَا إِذَا نُوِيَ لَفْظُهُ دُونَ مَعْنَاهُ كَمَا قَالَهُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَّةِ .

وَأَخْرَجَهُ ثَقَيْيَدِي الْمُتْوَيِّبَ بِالْمَعْنَى . (قَبْلُ كَغَيْرِ) فِي جَمِيعِ مَا تَقْدَمَ ، فَيَبْيَسُ عَلَى الْصَّمْمِ إِذَا حُذِفَ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ وَنُوِيَ مَعْنَاهُ نَحْوَهُ لِلَّهِ أَلَّا مَرُّ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدِهِ دُونَ مَا إِذَا لَمْ يُحْذَفْ نَحْوَهُ « جِئْتُ قَبْلَ الْعَصْرِ » أَوْ حُذِفَ وَلَمْ يُتَوْ نَحْوَهُ :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُثُبَ قَبْلًا [أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ]

أَوْ نُوِيَ لَفْظُهُ نَحْوَهُ :

وَمِنْ قَبْلِ نَادِي كُلُّ مَوْلَى قِرَائِيَّةً [فَمَا عَطَفْتُ يَوْمًا عَلَيْهِ الْعُواطِفُ]

وَالْأَحْسَنُ فِيهَا أَيْضًا وَفِيمَا بَعْدَهَا مَا اخْتَارَهُ الْأَخْفَشُ مِنَ الْإِعْرَابِ مُطْلَقًا ، وَمِثْلُهَا أَيْضًا (بَعْدُ) فَتَبَيَّنَ وَتَغَرَّبَ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمُتَقْدَمِ كَالآيَةِ السَّابِقَةِ وَنَحْوِهِ « جِئْتُ بَعْدَ الْعَصْرِ » وَقُرْئَي « لِلَّهِ أَلَّا مَرُّ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِهِ » وَكَذَا (حَسْبُ)

والجر ، ويندر الرفع ؛ فلو بني على غير الرفع لالتبس الإعراب الغالب بالبناء ، ولم يكتثروا بالنادر ؛ لأنَّه أولى بعدم الاكتتراث به من الغالب .

قوله : دون معناه : أي إذا نوي لفظه ومعناه دون فقط ؛ لأنَّ نية اللفظ تستلزم نية المعنى .

قوله : في جميع ما تقدم : أي من الأحكام المفهومة من المتن .

قوله : فساغ لي الشراب إلخ : آخره :

أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

أَيِ الْعَذْبُ ، وَبِرُوِيِ الْحَمِيمِ أَيِ الْعَذْبُ مِنَ الْأَضْدَادِ .

قوله : ومن قبل نادي الخ : الرواية بالكسر بلا تنوين تمامه :

فِيمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعُواطِفُ

وَالْمَوْلَى فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِمَعْنَى الْقَرِيبِ ، وَقِرَائَةُ بِحَذْفِ الْمُضَافِ أَيِ ذَا قِرَائَةً مَفْعُولَ نَادِي ، وَمَوْلَى الثَّانِي مَفْعُولَ عَطْفَتِهِ ، وَالْعُواطِفُ فَاعِلُهُ ، وَهِيَ جَمْعُ عَاطِفَةٍ وَهِيَ مَا يَعْطُفُ الْقَرِيبُ عَلَى قَرِيبِهِ مِنَ الْقِرَاءَةِ وَالْغَيْرَةِ وَالْحَمِيمَةِ .

قوله : والأحسن : تقدم ما فيه .

قوله : وقرئ (لِلَّهِ أَلَّا مَرُّ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِهِ) : أي بالخفض منوناً وغير منون .

نحو «قَبَضْتُ عَشْرَةً فَحَسِبْتُ» أي فَحَسِبَيْ ذلِكَ ، و «هذا حَسِبْكَ مِنْ رَجُلٍ» و (أَوَّلُ) كما حَكَاهُ الْفَارِسِيُّ مِنْ قَوْلِهِمْ : «ابْدأْ بِذَا مِنْ أَوَّلُ » بالضم على نِيَّةِ مَعْنَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، والْجُرْبَ عَلَى نِيَّةِ لَفْظِهِ ، وَالْفَتْحُ عَلَى تَرْكِ نِيَّتِهِ ، وَمَنْعِ صَرْفِهِ لِلْوَزْنِ وَالْوَصْفِ (وَدُونُ وَالْجِهَاتِ) السُّتُّ (أَيْضًا) نحو :

[إِذَا أَنَا لَمْ أُمِنْ عَلَيْكَ] وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ وَحْكَى الْكِسَائِيُّ «أَفَوْقَ ثَنَامَ أَمْ أَسْفَلَ» بِالنَّصْبِ أَيْ أَفَوْقَ هَذَا (وَعَلُ) بِمَعْنَى الْفَوْقِ نحو :

[وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَيَّبَةَ] وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كُلَّيْبَ مِنْ عَلِ كَجْلُمُودٍ صَخْرَ حَطَّةَ السَّيْئَلُ مِنْ عَلِ [مَكْرُّ مِفْرُّ مَقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعَا]

قوله : فحسب : الفاء زائدة لتربيء اللفظ ، وفي قوله : فحسبي ذلك إشارة إلى أن حسب مبتدأ محدود الخبر أو بالعكس وهو أولى ؛ لأن حسب بمعنى اسم الفاعل أي كافي فلا يتعرف بالإضافة فالأولى جعله خبراً عن المعرفة ، وإنما جوزنا كونه مبتدأ ؛ لشخصه بالإضافة ويويد كونه مبتدأ قوله تعالى : ﴿فَإِنَّ حَسِبَكَ اللَّهُ﴾ وإذا قطع عن الإضافة أشرب معنى لا غير ؛ أفاده المصحح .

قوله : من رجل : من باب جر التمييز بين ، وسيأتي الكلام على قطعها عن الإضافة لفظاً ونية ، والذي يفيده كلامهم : أن حالة حذف ما تضاف إليه ونية لفظه مفقودة فلذا لم يمثل له ؛ ففي قوله : وكذا حسب مسامحة بالنسبة إلى الشرح ؛ لأن المشابهة في غالب الأحوال لا في كلها .

قوله : وأول : الصحيح أن أصله أوئل بدليل جمعه على أوائل ، وقيل : ووئل وأنه لا يستلزم ثانياً ، وقيل : يستلزم ، وقد يكون أ فعل تفضيل بمعنى الأسبق فيعطي حكمه نحو : هذا أول من هذه ولقيته عاماً أول ، وقد يكون اسمًا فيكون مصروفاً نحو : لقيته عاماً أولاً ، ومنه ماله أول ولا آخر ، ويؤثر بالباء بقلة ؛ كذا في الهمع .

قوله : وآتَيْتُ فَوْقَ إِلَخَ : صدره :

ولَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَيَّبَةَ

أَيْ عَقَبَتِ الرِّوَايَةِ بِضَمِّ عَلِ أَيْ مِنْ فَوْقِهِمْ .

قوله : كَجْلُمُودٍ صَخْرَ إِلَخَ : أَوْلَهُ :

مَكْرُ مِفْرُّ مَقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعَا

الأربعة صفات لمجرور تقدمها ، ومكر مفر بكسر الميم فيما لم يسبق في الكرا والفار ، ومقبل مدبر قال العيني : يعني إذا استقبلته أحسن وإذا استدبرته أحسن ، وقال الدماميني :

وَفُهِمَ مِنْ ذِكْرِ الْمُصَنِّفِ لَهَا جَوَازُ إِضَافَتِهَا لَفْظًا ، وَبِهِ صَرَحَ الْجُوهَرِيُّ وَخَالَفَهُ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ .

(وَأَعْرَبُوا نَصْبًا) وَجَرَأَا كَمَا تَقَدَّمَ ، وَرَفَعَا (إِذَا مَا نُكِرَا) أَيْ قُطْعَةً عَنِ الإِضَافَةِ

مُقْبِلٌ إِذَا أَرِيدَ مِنْهُ إِقْبَالَهُ ، وَمُدَبِّرٌ إِذَا أَرِدَتْ مِنْهُ إِدْبَارَهُ ، وَمَعْنَى مَعَا : أَنَّ هَذِهِ الصَّفَاتَ مُجَمَّعَةٌ فِي قَوَامِهِ لَا فِي فَعْلِهِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ لَمَّا بَيْنَهَا مِنَ التَّضَادِ ؛ قَالَهُ يَسُ .

وَأَقُولُ : الْمَعْنَى فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى الْمِبَالَغَةِ وَالْمَرَادِ التَّعَاقِبِ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ : كَجَلْمُودِ صَخْرِ الْخَلْ وَالْجَلْمُودِ كَعَصْفُورِ الْحَجَرِ الْعَظِيمِ الصلب ، وَاسْتَشَهَدُوا بِهِ لِتَنْكِيرِ عَلْ وَإِعْرَابِهِ عَلَى أَنَّ تَرْكَ التَّنْوِينَ لِأَجْلِ الرُّوْيِّ وَمِنْهُمُ الشَّارِحُ فِي الْهَمْعِ حِيثُ قَالَ : أَيْ مِنْ مَكَانٍ عَالٍ ، وَيَحْتَمِلُ كَمَا قَالَ الصَّبَانُ أَنْ يَكُونَ تَرْكُ التَّنْوِينَ لِنِسَةٍ لِفَظُ الْمَضَافِ إِلَيْهِ فَيَكُونُ شَاهِدًا لِكُلَّتَيِ الْحَالَتَيْنِ .

قَوْلُهُ : وَبِهِ صَرَحَ الْجُوهَرِيُّ : فَقَالَ : أَتَيْتُهُ مِنْ عَلِ الدَّارِ بِكَسْرِ الْلَّامِ .

قَوْلُهُ : وَأَعْرَبُوا نَصْبًا وَجَرَأَا : أَيْ مِنْ كَمَا تَقَدَّمَ أَيْ فِي الْأُمَّةِ الْسَّابِقَةِ ، وَاقْتَصَرَ النَّاظِمُ عَلَى النَّصْبِ ؛ لَأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الظَّرُوفِ كَمَا قَالَهُ الصَّبَانُ ، وَإِنْ كَانَ الْمَرَادُ بِالنَّصْبِ أَعْمَمُ مِنَ النَّصْبِ بِالظَّرْفِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا كَمَا فِي حَسْبِ وَغَيْرِهِ ، وَلَا طَرَادُ النَّصْبِ حَالَةٌ لِتَنْكِيرِهِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ بِخَلْفِ الْجَمْرِ ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مُوجُودٍ فِي حَسْبِ وَغَيْرِهِ وَبِخَلْفِ الرَّفْعِ كَمَا سَيَأْتِي .

قَوْلُهُ : رَفَعَا : كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ فِي الْكَلَامِ عَلَى غَيْرِ وَضْمِنِهِ مَعَ التَّنْوِينِ الَّذِي هُوَ قَلِيلٌ ، وَلَمْ أَرْ أَحَدًا اسْتَشَهَدَ لَهُ بِشَاهِدٍ آخَرَ وَلَعَلَهُ لَا يَوْجِدُ ؛ نَعَمْ يَكُونُ أَنْ يَوْجِدُ فِي حَسْبِ وَاسْتَشَهَادِ الشَّارِحِ لَهُ فِي الْهَمْعِ بِقَوْلِهِ :

فَمَا شَرَبُوا بَعْدَ عَلَى لَذَّةِ خَمْرٍ

أَيْ غَيْرُ لَا غَيْرِ بِالتَّنْوِينِ عَلَى رَوَايَةِ الْضَّمِّ ، وَالتَّنْوِينُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لَأَنَّ الضَّمَّ فِيهِ حَرْكَةٌ بِنَاءٌ وَالتَّنْوِينُ لِلضَّرُورَةِ ، وَلَا يَصْحُ أَنْ تَكُونَ حَرْكَةٌ إِعْرَابٌ هَذَا وَأَخْرِ رَفَعًا عَنْ قَوْلِهِ كَمَا تَقَدَّمَ ؛ لَأَنَّ الْمَرَادُ بِالْتَّقْدِيمِ فِي ضَمِّنِ الْأُمَّةِ الْسَّابِقَةِ وَالضَّمِّمُ لَمْ يَتَقْدِمْ فِيهَا .

قَوْلُهُ : إِذَا مَا نُكِرَا : مَا زَائِدَهُ وَضَمِّنَ نُكِرَا عَائِدٌ عَلَى قَبْلِهِ ، وَمَا ذَكَرَ بَعْدَهُ ؛ لَأَنَّهُ مُتَقْدِمٌ رَتْبَةً ، لَأَنَّهُ مَفْعُولٌ أَعْرَبُوا . قَالَهُ الصَّبَانُ .

قَوْلُهُ : أَيْ قُطْعَةٌ عَنِ الإِضَافَةِ : لَمَّا كَانَ حَمَلَ التَّنْكِيرَ فِي قَوْلِهِ : إِذَا مَا نُكِرَا عَلَى مَا يَقْابِلُ التَّعْرِيفَ غَيْرَ صَحِيحٍ ؛ لَأَنَّهُ يَفِيدُ الْكَلَامَ حِينَئِذٍ بِمَفْهُومِهِ أَنَّ قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ مَعْرِفَةٌ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْحَالَةِ وَذَلِكَ مُفْقُودٌ فِي حَسْبِ لَأَنَّهَا بَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ وَهُوَ كَافٌ وَإِضَافَتِهَا لِفَظْيَةٍ لَا تَفِيدُ تَعْرِيفًا كَمَا صَرَحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ الْعَمَدةِ ، فَيَصْحُ وَقَوْعُهَا نَعَمًا لِنَكْرَةِ وَحَالًا لِمَعْرِفَةِ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسِبْكَ مِنْ رَجُلٍ ، وَهَذَا زَيْدٌ حَسِبْكَ مِنْ رَجُلٍ ؛ حَمَلَ الشَّارِحُ التَّنْكِيرَ عَلَى القُطْعَةِ عَنِ الإِضَافَةِ لِفَظًا وَنِيَّةِ بِقَرِينَةِ الْمَقَابِلَةِ بِقَوْلِهِ : نَاوَيَا مَا عَدَمَا ، وَلَا كَانَ هَذَا الْحَكْمُ جَارِيًّا

لَفْظًا وَيْتَهُ (قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ) وَقَبْلِهِ (قَدْ ذُكِرَا) وَشَمَلَ ذَلِكَ «عَلٰى» وَبِهِ صَرَخَ بَعْضُهُمْ لَكِنْ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : مَا أَظُنُّ نَصْبَهَا مَوْجُودًا ، ثُمَّ هُوَ عَلَى الظَّرِفِيَّةِ فِي قَبْلٍ وَمَا بَعْدِهِ إِلَّا حَسْبٌ فَعْلَى الْحَالِيَّةِ ، وَذَكَرَ الْمَصْنُفُ أَنَّ أَسْمَاءَ الْجِهَاتِ مَا عَدَا فَوْقَ وَتَحْتَ تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا مُتَوَسِّطًا ، وَأَنَّ دُونَ تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا نَادِرًا .

(وَمَا يَلِي الْمُضَافَ) أَيِّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ (يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ) أَيِّ عَنِ الْمُضَافِ فِي (الْإِعْرَابِ) وَالتَّذَكِيرِ وَالتَّأْنِيَّةِ وَغَيْرِهَا (إِذَا مَا حُذِفَا) نَحْوَهُ **وَجَاءَ رَبِّكَ** أَيِّ أَمْرٌ رَبِّكَ **وَتَعْلَمُونَ رِزْقَكُمْ** أَيِّ بَدَلَ شُكْرٌ رِزْقَكُمْ .

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيقَ عَلَيْهِمْ
بَرْدَى يُصَنِّفُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسلِ
أَيِّ مَاءَ بَرْدَى وَهُوَ نَهْرٌ بِدِمْشَقِ .

في غير أيضاً حمل الكلام على الاكتفاء فقال : وقبيله بنا على حمل قوله : وما من بعده قد ذكرنا على الذكر على سبيل العطف كما هو المتأخر وإنما غير مذكور بعده لكن على أنه مشبه به ، وللقائل أن يقول : فكان على الناظم أن يقول حينئذ : غير أو ما من بعده قد ذكرها ، ويمكن أن يجاح بأنه لما لم يكن غير من نوع ما بعده كان الأولى أن يفرد عنه ؛ فإن تنكير ما بعده غير مشروط بشيء بخلافه ؛ فإن تنكيره مشروط بوقوعه بعد ليس ، ولهذا ذكر البناء على الضم أولًا في غير ، ثم عطف ما بعده عليه . قوله : في قبل وما بعده : وأما في غير فقد مر .

قوله : ما عدا فوق وتحت : أما هما فلا يتصرفان أصلًا كما في الهمم عن المصنف .

قوله : تتصرف : أي تخرج عن الظرفية .

قوله : تصرفًا متوسطًا : وكذا قبل وبعد ، وأول كما في الهمم ؛ لكن فيه أن تصرف يمين وشمال كثير .

قوله : أي المضاف إليه : أي ولو بواسطة كما أشار إليه التمثيل ؛ فيشمل ما إذا حذف اثنان فأكثر على أن الأصح أن الحذف تدريجي فلا حاجة إلى هذه الغاية ؛ قاله الصبان .

قوله : وغيرها : من الثنوية والجمع والحكم عليه وعود الضمير إليه والتنكير .

قوله : إذا ما حذفا : أي لقرينة وذلك فيما إذا كان المضاف إليه صالحًا لإعراب المضاف ، فلو كان جملة لم يجز حذف المضاف ؛ لأنها لا تصلح فاعلاً ولا مفعولاً مثلاً .

قوله : البريق : اسم واد ، وألف بردى للتأنيث ، والرحيق الخمر ، والسلسل من الماء العذب أو البارد ومن الخمر اللينة كذا في القاموس ، ومن موصولة مفعول يسقون ، وجملة ورد البريق صلتها وبردى على حذف المضاف مفعوله الثاني ، ويصفق حال من بردى لنيابته مناب ماء وإنما لقيل تصتفق بالثاء الفوقة .

قوله : بالرحيق السلسل : تشبيه بليغ أي بناء مثله في اللذة .

[مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةٍ خُولَةٍ] والمسك من أزدائها نافحة
أي رائحته ، « إن هذين حرام على ذكر أمتي » أي استعمالهما ، **وَتَلَكَ الْقُرَى أَهْلَكَنَّهُمْ** **أَيْ أَهْلَهَا** « تَفَرَّقُوا أَيْادِي سَبَا » أي مثلها .
(وَرُبَّمَا جَرَوَا) المضاف إليه (الذي أثقوها كما قد كان قبل حذف ما تقدما)
وهو المضاف (لكن) لا مطلقا بل (يشترط أن يكون ما حذف مماثلا) في اللفظ
والمعنى (لما عليه قد عطف) أو مقابلا له ، فال الأول نحو :

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَءًا وَنَارٌ تَوَقَّدَ بِاللَّهِلِّ نَازِ

والثاني : كقراءة بعضهم « تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة » أي باقي الآخرة
كذا قدره ابن أبي الربيع (ويحذف الثاني فيبقى الأول) بلا تنوين (كحاله إذا به يتصل
بشرط عطف) على هذا المضاف (وإضافة) لهذا المعطوف (إلى مثل الذي له أضفت

قوله : والمسك إلخ : صدره :

مررت بنا في نسوة خولة

وهي كما قيل بفتح فسكون اسم امرأة ولا يخفى ما فيه من الانكسار ، ونافحة أي فائحة .

قوله : أي استعمالهما : فهو مثال للنيابة في الحكم عليه بشيء وكذا ما بعده ، وأيضا فيهما
النيابة في عود الضمير وفي هذا النيابة في الإفراد وفيما بعده النيابة في التذكير .

قوله : أيادي سبا : أي أبناء سبا ؛ فعبر بالجزء عن الكل أو شبه الأبناء بالأيدي بجامع
المعاونة ، في المعجم الوسيط سبا اسم رجل يجمع عامة قبائل اليمن يصرف ويترك صرفه ويد
ولا يمد وفي المثل : تفرقوا أيدي سبا ، وأيادي سبا ضرب بهم المثل في التفرق ؛ لأنه لما غرق
مكانهم وذهبت جنانهم تبددوا في البلاد فأخذت كل طائفة منهم طريقا . اه . وهذا شاهد
للنيابة في التذكير لوقوعه حالا .

قوله : كما قد كان : أي كالجر الذي قد كان ، والمعايرة بين المشابهين باعتبار
اختلاف صورتى التركيب لا بالذات ، وفائدته : دفع توهם أنه جر جديد بجار آخر ؛ أفاده
الصياغ .

قوله : نار : بالجر أي كل نار لثلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين .

قوله : كذا قدره ابن أبي الربيع : وقيل : التقدير عرض الآخرة ؛ فيكون مماثلا ،
والمراد : ما عرض وحدث وإن كان باقيا ، وإيثار التعبير به للمشاكلة ، والأول أولى كما
لا يخفى .

الأولاً) كَفَوْلِهِمْ : « قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا » أي يَدَ مَنْ قَالَهَا ، وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا . وَقَدْ يَأْتِي ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ كَمَا حَكَى الْكِسَائِيُّ مِنْ قَوْلِهِمْ « أَفُوقَ تَنَامُ أَمْ أَشَفَّ ». .

(فَصَلَ مُضَافٌ) بِالنَّصْبِ ، مَفْعُولُ أَجْزٌ ، (شِبَهٌ فِعْلٌ) صِفَةُ مُضَافٍ ، أي : مَصْدَرٌ وَاسْمٌ فَاعِلٌ ، (مَا نَصَبَ) ذَلِكَ الْمُضَافُ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، فَاعِلٌ فَصَلٌ ، (مَفْعُولًا) تَمْيِيزٌ (أَوْ ظَرْفًا أَجْزٌ) . المعنى : أَجْزٌ أَنْ يَفْصِلَ الَّذِي نَصَبَهُ الْمُضَافُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ أَوِ الظَّرْفِيَّةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَقِراءَةِ ابْنِ عَامِرٍ (قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) ، وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ : « تَرَكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعْيٌ فِي رَدَاهَا » وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفًا وَعَدَهُ رُسُلُهُ » وَقَوْلُهُ عَلِيُّهُ تَعَالَى : « هَلْ أَتَتْنَّمْ تارُكُوا لِي صَاحِبِي » .

وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

[فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمَدْحَتِي]
كَناحِتٍ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلٍ
(وَلَمْ يُعَبِ فَصَلُّ يَمِينٍ) ، حَكَى الْكِسَائِيُّ « هَذَا عُلَامٌ وَاللَّهُ زَيْدٌ » (وَاضْطِرَارًا
وُجْدًا) الْفَصَلُ (بِأَجْنِبِيُّ) مِنَ الْمُضَافِ كَفَوْلُهُ :

قوله : فصل مضاف : إلى غير ضمير .

قوله : أي مصدر : مقدر بأن الفعل .. شاطبي .

قوله : أو اسم فاعل : بمعنى الحال والاستقبال ولم يذكروا اسم المفعول ؛ قاله الصبان .

قوله : ما نصب : خرج المرفوع ؛ فإن الفصل به مختص بالضرورة ؛ لأنه متمن في موضعه بخلاف المنصوب ؛ فإنه في نية التأخير ؛ فالفصل به كلام فصل .

قوله : تمييزاً : ومنهم من جعله حالا ولا يخفى أن التمييز أوفق بجزالة المعنى .

قوله : كناحت يوما إلخ : صدره :

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي

أي أصلح حالى بخير أي مال على التشيه من رشت السهم إذا أزلقت عليه الريش ، والواو في ومدحتي بمعنى مع ، والعسيل كأمير مكنسة العطار التي يجمع بها العطر .

قوله : وجدا الفصل بأجنبي : يحتمل أنه حل معنى لا بيان إعراب ، ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن بأجنبي متعلق بضمير وجدا العائد إلى الفصل وهو أوفق بجزالة المعنى إلا أنه يرد عليه كما قال الشاطبي : إن ضمير المصدر لا يعمل عند من قال به إلا إذا كان بارزا ، وعلى الأول بأجنبي حال من ضمير وجد بناء على عوده إلى المضاف ؛ أي وجد المضاف مفصولا بأجنبي .

قوله : بأجنبي : ليس يمين ولا نعت ولا نداء بقرينة المقابلة والمراد به الفاعل سواء كان

وَلَا عَدِمْنَا قَهْرٌ وَجْدٌ صَبٌ

وَقَوْلِهُ :

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَّلَهُ فَنِعْمَ مَا نَجَّلَهُ

وَقَوْلِهُ :

[كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ الْمَزْنَةِ الرَّصَفُ] تَسْقِي اِمْتِيَاحًا نَدِيَ المِسْوَاكَ رِيقَتْهَا

وَقَوْلِهُ :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بَكْفٍ يَوْمًا يَهُودِيٌّ [يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ]

(أَوْ بِنَعْتِ) نَحْوَ :

[نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرْادِيُّ سَيْفَهُ] مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبٌ

فاعلاً للمضاف أو لغيره ، ومفعول غيره وظرفه والأمثلة على هذا الترتيب ولا يخفى ما في إطلاق الأجنبي على فاعل المضاف من بعد .

قوله : قهر وجد صب : وفيه الشاهد حيث أضيف قهر إلى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد ، والصب العاشر .

قوله : أنجب أيام إلخ : ففصل بين أيام وإذ بوالده الذي هو فاعل أنجب .

قوله : تسقي امتياحا إلخ : أي وقت امتياح أو متاحة ، والامتياح الاستياك ؛ أي تسقي ندى ريقتها المسواك آخره :

كما تضمن ماء المزنة الرصف
المزنة السحاب ، والرصف بفتحتين جمع رصفة وهي حجارة مرصوفة بعضها إلى بعض ،
وماء الرصف أرق وأصفى .

قوله : كما خط إلخ : ما مصدرية ، وتمامه :

يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ

أي يقارب بين حروف الكتابة ، أو يزيل بفتح أوله أي يعادد بينها ، والجملة صفة ليهودي ،
وخصوص لأنه من أهل الكتاب ، والمعنى : أن رسم هذا المنزل كخط الكتاب .

قوله : من ابن أبي إلخ : صدره :

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرْادِيُّ سَيْفَهُ

قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتلها وقتل عمرو بن العاص وعلى بن أبي

(أو ندا) مثَلَ لَهُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

كَانَ بِرْذُونَ أَبَا عِصَامَ زَيْدَ جِمَارَ دُقَّ بِاللِّجَامِ
وَيُمِكِّنُ أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةِ إِجْرَاءِ أَبٍ بِالْأَلْفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَزَيْدَ بَدَلَ مِنْهُ ؛ أَوْ
عَطْفَ تَيَانَ - قَالَهُ ابْنُ هِشَامَ .

تَسْمِة : مِنَ الْفَوَاصِلِ أَمَا ؛ قَالَهُ فِي الْكَافِيَّةِ ، وَالْفَصْلُ بِهَا مُغْتَفِرٌ كَقَوْلِهِ :
هُما خُطْطَتَا إِمَّا إِسَارِيٌّ وَمِنْهُ
وَإِمَّا دَمٌ وَالْمَوْتُ بِالْحُرُّ أَجَدَرُ

طالب رضي الله تعالى عنهم ، فسلم الأولان وقتل علي ، والمرادي بفتح الميم نسبة إلى مراد قبيلة ، وشيخ الأباطح وإن كان بحسب المعنى نعتا للمضاف والمضاف إليه معا إلا أنه بحسب اللفظ نعت للمضاف فقط .

قوله : كأن برذون إلخ : أي كأن برذون زيد يا أبا عصام .

قوله : ويحتمل إلخ : إن كان أبا عصام كنية زيد .

قوله : والفصل بها مغفتر : أشار بهذا إلى أن الفصل بها قياسي وليس خاصا بالشعر .

قوله : هما : أي الخطتان المعلومتان من السياق ، والخطة بالضم الخصلة ، والإسار بالكسر الأسر ، وعد الأسر والمنة بعده بالإطلاق خطة واحدة لتلازمهما في الجملة ؛ قاله الصبان .

فصل : في المضاف إلى ياء المتكلّم الصّحيح

إِنَّهُ مُغَرَّبٌ خِلَافًا لِأَئْنِ الْخَشَابِ وَالْجُرْجَانِيِّ فِي قَوْلِهِمَا ، إِنَّهُ مَبْنَىٰ لِإِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ لِإِعْرَابِ الْمُضَافِ إِلَى الْكَافِ وَالْهَاءِ ، وَالْمُشَنَّى الْمُضَافُ إِلَى الْيَاءِ ، وَلِيَغْصِبُوهُمْ فِي قَوْلِهِ :

إِنَّهُ لَيْسَ بِمَبْنَىٰ لِعدَمِ الشَّبَهِ وَلَا مُغَرَّبٌ لِعدَمِ تَغْيِيرِ حَرْكَتِهِ . (آخِرَ ما أُضِيفَ لِلْيَاءِ أَكْبَرٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْتَلًا) أَوْ جَارِيَا مَجْرَاهُ كَصَاحِبِيِّ وَعُلَامِيِّ وَظَبَابِيِّ وَذَلْوِيِّ ، وَلَكَ حِينَئِذٍ فِي الْيَاءِ الْفَتْحُ وَالشَّكُونُ وَحَذْفُهَا لِدِلَالَةِ الْكَسْرِ عَلَيْهَا نَحْوُ :

خَلِيلِيِّ أَمْلَكُ مِنِّي [بِالَّذِي كَسَبَتْ] يَدِي وَمَالِي فِيمَا يَقْتَنِي طَمَعٌ

المضاف إلى ياء المتكلّم

أفرده بالذكر لأن له أحكاماً ليست للمضاف إلى غيرها .

قوله : لإعراب المضاف إلخ : ولأن الإضافة للمبني إنما تجوز البناء إذا توغل المضاف في الإبهام قاله يس .

قوله : والشي المضاف : وأما جمع التصحيح فلكونه كالمفرد في تساوي الأحوال الثلاث فيه لفظاً لا يتم الاستدلال به فلللمدعي أن يقول بينائه أيضاً ولعله يقول به .

قوله ليس ببني إلخ : قال الصبان : وعلى هذا إعرابه محلٍّ؛ لأن المخلٍ ليس مخصوصاً بالمبني .

قوله : أو جاريَا مجراه : الظاهر أنه عطف على معتلاً أي أو كان معتلاً لكنه لم يكن جاريَا مجرى المعتل بل جاريَا مجرى الصحيح ويحتمل أن يكون خبر كان مخدوفاً وضمير مجراه إلى غير المعتل المفهوم من لم يك معتلاً أي : أو كان جاريَا مجرى غير المعتل ، ويحتمل أن يكون عطفاً بحسب المعنى لا بحسب اللفظ ؛ فإن المقصود من إذ لم يك معتلاً : إذا كان صحيحاً فهو معنى كنائي له فيصح العطف بحسبه أي إذا كان صحيحاً أو جاريَا مجراه والمراد به المعتل الذي ما قبل آخره ساكن كظبي ودلٍ وهذا العطف مفهوم من تمثيل الناظم للمعتل بالمنقوص والمقصور .

قوله : الفتح والشكون : في الأشموني واختلف في الأصل منها فقيل : الإسكان وقيل الفتح وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أول إذ هو الأصل في كل مبني والفتح أصل ثان إذ هو الأصل فيما هو على حرف واحد قوله : خليلي أملك مني : تمامه .

..... بالذِّي كَسَبَتْ يَدِي وَمَالِي فِيمَا يَقْتَنِي طَمَعٌ

وَفَتَحْ مَا وَلِيَّهُ ، فَتَقْلَبَ أَلْفًا نَحْوَ :

[أَطْوَفُ مَا أَطْوَفُ] ثُمَّ آوَى إِلَى أَمَّا [وَيُرِينِي النَّقِيْعُ]

وَحَذْفُ الْأَلِفِ وَإِبْقَاءُ الْفَتْحِ نَحْوَ :

وَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَفْتٍ وَلَا لَوْ أَنِّي

فَإِنْ يَكُ مُغْتَلًا (كَرَامَ وَقَذَا أُوْيَكُ) مُشَتَّى أَوْ مَجْمُوعًا جَمْعَ سَلَامَةً (كَابِيْنَ وَزَيْدِينَ فَذِي جَمِيعِهَا الْيَاءُ) الْمُضَافُ إِلَيْهَا (بَعْدُ) بِالضَّمِّ (فَتَحْهَا) وَسُكُونُ الْيَاءِ الَّتِي فِي آخِرِ الْمُضَافِ (احْتَذِي) ثُمَّ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ (وَ) ذَلِكَ أَنَّهُ (تُدْعَمُ الْيَاءُ) الَّتِي فِي آخِرِ الْمُضَافِ (فِيهِ) أَيْ فِي الْيَاءِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ نَحْوَ « جَاءَنِي قَاضِيٌّ » وَ « رَأَيْتُ قَاضِيًّا » وَ « غُلَامِيٌّ » وَ « زَيْدِيٌّ » وَ « مَرْزُوتُ بِقَاضِيٌّ » وَ « غُلَامِيٌّ » وَ « زَيْدِيٌّ » (وَالْوَaoُ) تُدْعَمُ فِيهِ أَيْضًا بَعْدَ قَلْبِهَا يَاءً نَحْوَ :

أَوْدِي بَنِي [وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً بَعْدَ الرُّقادِ وَعَبْرَةً لَا تُقْلِعَ]

قوله : ثُمَّ آوَى إِلَى أَمَّا : الْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :

أَطْوَفُ مَا أَطْوَفُ ثُمَّ آوَى إِلَى أَمَّا وَيُرِينِي النَّقِيْعُ

أَرَادَ إِلَى أَمِيِّ .

قوله : بِلَهْفٍ : أَيْ بِقُولِي بِالْهَفْ إِلَغْ فَالْأَصْلُ لَهُفًا .

قوله : إِلَيَا : أَلْ فِي لِلْعَهْدِ .

قوله : بَعْدَ : أَيْ بَعْدَ الْمَذْكُورَاتِ صَفَةً لِلْيَاءِ وَفَائِدَتِهَا دُفِعَ تَوْهِمُ أَنْ يَرَادُ بِالْيَاءِ الَّتِي فِي آخِرِ الْمَعْتَلِ .

قوله : وَسُكُونُ الْيَاءِ إِلَغْ : أَتَى بِهِ لِأَنَّهُ الْمُقَابِلُ لِقُولِ الْمُصْنَفِ اكْسَرُ وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمُصْنَفُ مَعَ أَنَّ كَلَامَهُ أَوْلًا فِي آخِرِ الْمُضَافِ اكْتِفَاءً بِقُولِهِ وَتُدْعَمُ الْيَاءُ فِيهِ وَالْوَaoُ وَقُولِهِ وَالْفَالُ سَلَمُ لَا سَتْلَازَمُ ذَلِكَ تَسْكِينُ الْآخِرِ أَفَادَهُ الصِّبَانِ .

قوله : احْتَذِي : أَيْ اتَّبَعْ .

قوله : أَوْدِي بَنِي : تَمَامِهِ

..... وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً بَعْدَ الرُّقادِ وَعَبْرَةً لَا تُقْلِعَ

وَأَوْدِي ؛ أَيْ هَلْكُ ، وَالْعَبْرَةُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ الدَّمْعِ .

(وَإِنْ مَا قَبْلَ وَإِنْ ضُمِّ فَاكْسِرَةٌ يَهْنٌ) وَإِنْ فُتَحَ سَابِقُهُ فَأَقْبَهُ نَحْوُ : « هُؤُلَاءِ مُضطَفَيٌ ».

(وَأَلْفًا سَلْمٌ) نَحْوَ مَخْيَايَ وَعَصَايَ وَغُلَامَايَ وَسَلَامَةُ الْأَلْفِ الَّتِي فِي الْمُثَنَى فِي لُغَةِ الْجَمِيعِ (وَ) الَّتِي (فِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُدَيْلٍ اِنْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنٌ) نَحْوُ : سَبَقُوا هَوَيًّا .

خاتمة : الْمُسْتَغْمَلُ فِي إِضَافَةِ أَبِ وَأَخِ وَحَمْ وَهُنَّ إِلَى الْيَاءِ أَبِي وَأَخِي وَحَمِي وَهَنِي ، وَأَجَازَ الْمُبَرَّدُ أَبِي بِرَدَ اللَّامِ ، وَفِي فَمِ فَيِ وَقَلَ فَمِي ، وَأَجَازَ الْفَرَاءُ فِي ذِي ذِي ، وَصَحَّحُوا أَنَّهَا لَا تُضَافُ إِلَى مُضْمِرِ أَضْلاً .

قوله : فاكسره : أي بعد الإدغام لغلا تعود الواو وليهون أي يسهل التطق بالكلمة . كما قال يهون بضم الهاء .

قوله : سبقو هوَيَ : الضمير يعود إلى خمسة بنين للشاعر هلكوا جمِيعاً في طاعون وهم المراد بالبنين في البيت السابق ، قوله وأعنقو لهواهم أي تبع بعضهم بعضًا في الموت فتخرموا بالخاء المعجمة مبنياً للمجهول أي احترمتهمن المنيه فمراد الشاعر بهواهم الموت .

قوله : وأجاز المبرد أبِي : وقاد عليه المصنف أخِي قاله في الهمع .

قوله : في ذِي ذِي : لأن الأصل في الرفع ذوى قلبت الواو ياءً وأدغمت فيها كالجر والنصب واختاره الشارح في الهمع وجعل ما صحوه مقابل المختار .

باب إعمال المصدر

وفي إعمال اسمه (يفعّله المصدرُ أَلْحِقُ في الْعَمَلِ) سوأة كان (مُضنّافاً) وهو أكثر (أو مُجَرَّداً) ومنوناً وهو أقيس (أو مَعَ أَلْ) وهو أَنْدَر ثُمَّ أنه لا يَعْمَلُ مُطْلَقاً بَلْ (إِنْ كَانَ) غَيْرَ مُضْمِرٍ ولا مَحْدُودٍ ولا مَجْمُوعٍ

إعمال المصدر

قوله : بفعله المصدر أحق في العمل : وليس المراد أنه ملتحق به في نفس الأمر لأن عمله كما في الهمع عن شرح الكافية أصل لا إلحاق لأنه أصل الفعل ولذا لم يتقييد عمله بزمان كاسم الفاعل بل المراد إلحاق الطالب إياه به وإعماله إياه عمل الفعل كما يدل عليه الخطاب وذلك لأن الطالب قد علم الفعل ولم يعلم عمل المصدر بعد ، فصح أن يؤمر الطالب بإلحاقه به .
 قوله : في العمل : لازماً أو متعدياً لواحد أو لأكثر إلا أنه اختلف في رفعه النائب عن الفاعل على تأويته بالفعل المبني للمجهول مع حرف مصدرى ومذهب البصريين جوازه وإليه ذهب في التسهيل كما في الأشموني .

قوله : منوناً : أتى به للإشارة إلى أن المراد بالتجريد التجريد عن ألل والإضافة بقرينة المقابلة وإشارة إلى وجه الأقيسية وذلك لأنه بالتنوين يصير مشابهاً بالفعل المؤكّد بالنون الخفيفة .

قوله : وهو أقيس : لأنه أشبه بالفعل لما ذكرنا ولعروه عن الإضافة وألل اللتان هما من خصائص الأسماء والتنوين وإن كان خاصاً بالاسم إلا أنه يزداد به شبهاً بالفعل .

قوله : وهو أَنْدَر : أي استقراء واستعمالاً وإن كان مثل المضاف بالنسبة إلى القياس وأنكر كثيرون عمله وقدروا لما بعده عاماً .

قوله : غير ضمير : أي غير ضمير راجع إلى المصدر وليس المراد غير محذوف ؟ نعم هو أيضاً شرط على الأصح إلا أنه لم يذكر هنا ، وما لم يذكر كونه مكبّراً فلو صغر لم يعمل وغير مفصول عن معموله بتابع ولا غيره فلا يجوز : أَعْجَبَنِي ضربك المبرح زيداً ، ومتقدماً على معموله فلا يقال : أَعْجَبَنِي عمراً ضرب زيد ، وجوز الرضي تقدم معموله الظرف واختاره السعد وغيره نحو ﴿لَا يَتَغَوَّلُ عَنْهَا جَوَّلًا﴾ في التصريح ، وأما المصدر النائب عن فعله نحو : ضرباً زيداً فذهب ابن مالك في التسهيل إلى جواز إعماله فزيد منصوب به وصحح الموضع في شرح القطر المنع وعلمه بأن المصدر هنا إنما يحل محل الفعل وحده بدون أن وما فزيد منصوب بالفعل المحذوف .

قوله : ولا مجموع : أما المثنى فداخل في المحدود بخلاف المجموع ويعني عن هذه الشروط جميعاً قول الناظم : إن كان فعل مع أن أو ما يحل محله لأن الضمير لا يقدر بالفعل وتأويل المحدود والمجموع والمصغر مفوت للمقصود ، وتأويل المتبع مفوت لصحة الاتباع ولا يجوز

وكان (فعلَ معَ أَنْ أَوْ) معَ (ما) المُضَدِّرَةُ (يَمْلُّ مَحْلَهُ) نحوهٗ وَلَوْلَا دَفْعَ
اللهُ النَّاسَ ﴿ أَوْ إِطْعَنَتُهُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَنِسَّا ﴾ .

ضعيف النكایة أعداءه [يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ]
بخلاف المُضَمِّرِ نحو « ضربكَ المُسَيِّءَ حَمْنٌ » وهو المُحسِنُ قبيح ، والمحدود نحو
« عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِتَكَ زَيْدًا » وَشَدَّ :

يُحَايِي بِهِ الْجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِعَزْرَبَةِ كَفَيْهِ الْمَلاَ نَفْسَ رَاكِبٍ
والمُحْمُوعُ ، وَشَدَّ « تَرَكْتُهُ بِمَلَاحِسِ الْبَقَرِ أَوْلَادَهَا » .

حذف الموصول مع صلته ولا تقدم معمولها عليه ولا فصله عنها بأجنبي ولخلفاء هذا الإغاء
صرح الشارح بما صرح به منها .

قوله : وكان فعل مع أن .. إلخ : بخلاف المصدر المؤكد والمبين للعدد أما المبين للنوع فيعمل
إن كان مضافاً ، فيجوز : ضربت عمراً ضرب زيد بكر ، وهذا إنما هو شرط لغير العمل في
الظرف والجار وال مجرور كما نقله يس عن ابن هشام .

قوله : مع أن .. إلخ : سواء كانت مصدرية أم مخففة نحو : علمت ضربك زيداً فالتقدير :
أن قد ضربت زيداً فإن مخففة والموضع غير صالح للمصدرية لأنها لا تقع بعد العلم ولا تسد
مسد مفعوليها كذا في الأسموني عن التسهيل ؛ نعم المخففة أيضاً مصدرية إلا أن المبادر منها
الناصبة للمضارع فلذا لم يقل الشارح المصدريتان .

قوله : ذي مسغبة : أي مجاعة .

قوله : ضعيف النكایة أعداءه : آخره :

يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ

قوله : وهو المحسن قبيح : بنصب المحسن وهو ممتنع مثل ما بعده .

قوله : يُحَايِي بِهِ : أي في القفر ، والجلد القوي والحازم الضابط ونفس راكب مفعول يحيى
والمراد به نفسه ، والملا التراب . يصف الشاعر مسافراً في قفر معه ماء فتيم وأحياناً نفسه بالماء .

قوله : بِمَلَاحِسِ الْبَقَرِ : جمع ملحس مصدر ميمي وهو على حذف مضاف أي بموضع
ملحس البقر أي مكان قفر لا يدرى أين هو وذلك أن بقر الوحش لا تضع أولادها إلا في
الفلاة ولم يحمله على أنه اسم مكان لأنه لا يعمل بلا خلاف بخلاف المصدر المجموع فقد
أجاز إعماله قوم واختاره المصنف كما في الهم .

(وَ لَا شَمْ مَصْدَر) وهو الاسم الدال على الحديث غير الجاري على الفعل إنْ كانَ غَيْرَ عَلَمْ وَلَا مَيْمِيْ (عَمَلْ) عند الكوفيين والبغداديين نحو :

[أَكُفَّرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِي] وَبَعْدَ عَطَايَكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا

فَإِنْ كَانَ عَلَمًا كَسْبَحَانَ لِلتَّسْبِيحِ وَفَجَارِ وَحْمَادِ لِلْفَجْرَةِ وَالْمَحْمَدَةِ فَلَا عَمَلَ لَهُ
بِالْإِجْمَاعِ أَوْ مِمَّا فَكَالْمَصْدَرِ بِالْإِجْمَاعِ نحو :

قوله : الدال على الحديث : ظاهره أن موضع اسم المصدر الحديث ؛ لأن المبادر من الدال الدال بلا واسطة والذي يدل عليه قوله اسما مصدر ، وجزم ابن يعيش وأبو حيان وغيرهما وصوبه بعضهم أن موضعه المصدر نفسه أفاده الصبان ، والحق هو الأول ؛ لأن العربي القح ربما يتلفظ باسم المصدر أو يسمعه ولم يخطر بباله مصدره ، بل ربما لم يسمعه .

قوله : غير الجاري على الفعل : صفة الاسم أي الذي لم يستنق من الفعل في الرضى يقال هذا المصدر جار على الفعل أي أصل له ومانخذ استنقاق له اهـ . ويقال أي غير المتضمن حروف فعله فإن من حق المصدر أن لا تنقص حروفه عن حروفه أصلية أو زائدة إلا ببعض كعده ، أو تقدير كقتال ؛ فإنه حال عن ألف قاتل لفظا إلا أن أصله قيتال بالياء المتقلبة عن ألف لانكسار ما قبلها كما جاء في بعض الاستعمالات وعدم النقص إما بأن يساوي المصدر فعله كتوضاً توضاً أو يزيد عليه كأعلم إعلاما فإن خلا الدال على الحديث عن بعض حروف فعله بدون تقدير ولا تعويض فهو اسم مصدر كالوضوء والكلام والغسل من توضاً وضوء وتكلم كلاماً واغتنسل غسلـاً .

قوله : إن كان غير علم : هذا شرط للعمل الخلافي .

قوله : ولا ميمي : اختلف في الميمي فذهب بعضهم كالشارح هنا وفي الهمم وابن الناظم وابن هشام في التوضيح إلى أنه اسم مصدر وذهب بعضهم كابن هشام في شرح الشذور إلى أنه مصدر والذي يظهر أن من عده من اسم المصدر نظر إلى عدم استنقاق الفعل منه وإلى خلوه عن بعض حروف فعله في بعض المواد وذلك فيما كان فعله مبدوءة بالهمزة ومن عده مصدراً نظر إلى عدم خلوه في أكثر المواد .

قوله : عمل : أي مضافاً أو مجرداً أو مع ألل أفاده سمه إلا أنه قليل كما أشار إليه بالتنكير .

قوله : وفجار وحمد : اعتبر بأنهما مصدران لأن فعلهما فجر وحمد وهو الظاهر الذي يدل عليه قولهم للفجرة والحمدة وقد يحاب بأن فعلهما أفجره وأحمده أي صيره ذا فجور وذا حمد .

قوله : للفجرة والحمدة : الأول بفتح فسكون والثاني بفتح الميمين أو بفتح الأولى وكسر الثانية .

أَظْلَيْمٌ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمًا
 (وَبَعْدَ جَرِهِ) أَيِّ الْمُضِيرِ مَغْمُولَهُ (الَّذِي أَضِيفَ لَهُ كَمْلٌ بِنَصْبٍ) عَمَلَهُ ، إِنَّ
 أَضِيفَ إِلَى الْفَاعِلِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ كَ : مَنْعُ ذِي غَنِيَّ حُقُوقًا شَيْئًا .

(أَوْ) كَمْلٌ (يُرْفَعُ عَمَلَهُ) إِنَّ أَضِيفَ إِلَى الْمَفْعُولِ ، وَهُوَ كَثِيرٌ إِنْ لَمْ يُذْكَرِ الْفَاعِلُ
 نَحْوَ « لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ » وَقَلِيلٌ إِنْ ذُكِرَ نَحْوُ : بَذْلٌ مَجْهُودٌ مُقْلِ زَيْنُ .
 وَخَصَّهُ بِعَصْبُهُمْ بِالشِّعْرِ وَرُدَّ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَلَلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَيِّلًا ﴾ .
 تَتَمَّةً : وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الظَّرْفِ تَوْسِعًا ، فَيَعْمَلُ فِيمَا بَعْدَهُ الرَّفْعُ وَالتَّصْبِ كَ :
 حُبُّ يَوْمِ عَاقِلٍ لَهُوَا صِتِّي .

(وَجُرْءٌ مَا يَتَبَعُ مَا جُرْءٌ) مُرَايَاةً لِلْفَظِ نَحْوُ : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدِ الظَّرِيفِ ».
 (وَمَنْ رَاعَى فِي الاتِّباعِ الْمُحَلَّ) فَرْفَعَ تَابِعُ الْفَاعِلِ وَنَصَبَ تَابِعُ الْمَفْعُولِ الْمُجْرُورَيْنِ
 لَفْظًا (فَحَسَنَ) فِعْلَهُ كَقَوْلِهِ :

[السَّالِكُ الشَّغَرَةُ الْيَقْظَانُ سَالِكُهَا] مَشِيُ الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْفَضْلُ

قوله : وهو كثير : أي الإضافة إلى المفعول لا التكميل بالرفع كما لا يخفى .
 قوله : ﴿ وَلَلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ إلخ : في الصبان أورد على جعل من استطاع فاعلاً أنه يلزم
 فساد المعنى لأن المعنى حيث ذكر الله على الناس مستطاع لهم وغير مستطاع لهم أن يحج البيت المستطاع فيلزم
 تأثير جميع الناس بتأخر مستطاع عن الحج مع أن حج كل مستطاع ليس على غير نفسه قطعاً وأجيب
 عنه بأن الفساد مبني على كون أهل في الناس للاستغراف وليس كذلك بل للعهد الذكري لأن حج مبتدأ
 ورتبة المبتدأ مع متعلقاته التقاديم ، فالمعني : حج المستطاعين واجب على هؤلاء المستطاعين أهـ من المعني
 والدماميني وأقول : لا يخفى أن المعنى الذي ينبغي أن يحمل عليه الكلام هو المعنى السابق إلى الذهن
 عند الإطلاق ، وعند إطلاق لفظ الناس في الآية الكريمة لا يسبق الذهن منها إلى المستطاعين ، وأيضاً
 العهد إنما يكون بتقدم الذكر لا بتقدم الرتبة ، فالأولى أن تحمل الآية الكريمة على البدل ، والله أعلم .
 قوله : كمل بنصب إلخ : يعني إن أردت لأن حذف كل من فاعل المصدر ومفعوله جائز .

قوله : توسيعاً : فإن من حق الحدث أن يضاف إلى القائم به أو الواقع عليه .

قوله : فحسن فعله : يعني أن الكلام على تقدير مضاد .

قوله : مشي الهلوك : صدره :

السالك الشغرة اليقظان سالكها

الشغرة الثانية المخوفة ، الهلوك المرأة الفاجرة والخيول قميص لا كم له وقيل القصير ، والفضل

وَقَوْلِهِ :

[قَدْ كُنْتُ دَايْنِتُ بِهَا حَسَانًا] مَخَافَةُ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانِا
 تَسْمَةٌ : يَجُوزُ فِي تَابِعِ الْمَفْعُولِ الْجَزُورِ إِذَا حُذِفَ الْفَاعِلُ مَعَ مَا ذُكِرَ الرَّفْعُ عَلَى
 تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ بِحَرْفِ مَصْدَرِيِّ مَوْصُولِ بِفَعْلٍ لَمْ يُسَمِّ فَاعِلَةً .

اللاستة ، ثوب الخلوة نعت للهلوك على محله .

قوله : مخافة الإفلاس والليانا : أوله :

قد كنت داينت بها حسانا

الضمير للجارية أي أخذتها في دين لي عليه ، والليان بفتح اللام أكثر من كسرها : الماطلة .

قوله : على تقدير المصدر إلخ : وعلى هذا التقدير لا يجوز نصب التابع ؛ لأن المصدر عليه مضارف إلى نائب الفاعل كما أنه لا يجوز الرفع في التابع إن قدر المصدر بحرف مصدرىي موصول بفعل مبني للفاعل أي قدر مصدرياً مبنياً للفاعل لأنه عليه مضارف إلى المفعول فمراده بجواز النصب والرفع في هذا التابع أنه يجوز أن تقدر هذا المصدر مبنياً للفاعل فتنصب التابع وأن تقدر مبنياً للمفعول فترفعه .

هذا باب إعمال اسم الفاعل

وهو - كما قال في شرح الكافية - ما صيغ من مصدر موازناً للمضارع ليدل على فاعله غير صالح للإضافة إليه وفي الباب إعمال اسم المفعول .

(كَفَعْلِهِ اسْمٌ فَاعِلٌ فِي الْعَمَلِ) مُقَدَّماً وَمُؤَخِّراً ظَاهِرًا وَمُضْمِراً جَارِيًّا عَلَى صِيغَتِهِ الأُصْلِيَّةِ وَمَعْدُولاً عَنْهَا (إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلٍ)

إعمال اسم الفاعل

قوله : موازنا للمضارع : خرج به جميع المستعات ما عدا اسم المفعول المزيد والموازن من الصفة المشبهة .

قوله : ليدل على فاعله : الضمير راجع إلى ما على حذف مضارف أي فاعل مدلوه الذي هو الحدث لا على المصدر كما قبل فإنه مع كونه خلاف المبادر كما لا يخفى يأبه قوله غير صالح للإضافة إليه ؛ وذلك لأن ضمير إليه راجع إلى الفاعل ولو رجع ضمير فاعله إلى المصدر يكون المعنى غير صالح للإضافة إلى فاعل المصدر وهو ليس بمقصود ، بل المقصود أن اسم الفاعل غير صالح للإضافة إلى فاعله ، وخرج بهذا القيد اسم المفعول المزيد .

قوله : غير صالح للإضافة إليه : خرج به الصفة المشبهة الموازنة نحو ظاهر القلب وضامر الكشح وأهيف البطن قال الصيان : ولا تناهى بين ما هنا من إخراج الصفة المشبهة من حد اسم الفاعل وما سيأتي في أبنية أسماء الفاعلين من أنها أسماء فاعلين ؛ لأن ما هنا باعتبار أصطلاحهم المشهور وما سيأتي باعتبار اصطلاح آخر لهم أيضا .

قوله : وفي الباب إعمال اسم المفعول : ولم يعنون له ؛ لأن من عادة الناظم في هذا الكتاب أن لا يعنون إلا للمقصود بالذات المذكور في الباب أصلالة لا تبعاً ولم يقل وأمثلة المبالغة ؛ لأنها داخلة في اسم الفاعل كما يدل عليه تعليم الشارح الآتي بقوله جاريًّا على صيغته الأصلية أم لا وذلك لأنها محولة عنه كما قال الناظم عن فاعل بديل وإن كانت خارجة عن التعريف السابق لأنه للباقي على صيغته الأصلية فعلى هذا في قوله هو في أول التعريف استخدام .

قوله : ظاهراً ومضمراً : أي مذكورة أو محدوفة كما قال في الهمم باسم الفاعل يعمل مضمراً نحو أنا زيداً ضاربه تقديره أنا ضارب زيداً ضاربه كما يعمل مظهراً وفي متقدم عليه كما يعمل في متاخر عنه بخلاف الصفة المشبهة فيهما اه . وليس المراد أسماء ظاهراً أو ضميراً قال الدماميني لم أر أحداً حكى إجازة إعمال اسم الفاعل مضمراً .

قوله : إن كان عن مضيه بمعزل : أي مضي حدثه والباء يعني في والمعزل اسم مكان والمكان مجاز يعني التركيب وعن مضيه يتعلق به لأن الظرف يتعلق بما فيه رائحة الفعل وهذا الشرط وما بعده شرطان للعمل في المفعول به فإن كان يعني الماضي فقد حكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفع الفاعل المضمر والأصح أنه يرفع الظاهر أيضاً لكن بشرط اعتماده على ما سيأتي

لأنه حينئذ يكون لفظه شبيهاً بالفقط الفعل المدلول به على الحال والاستقبال وهو المضارع، فإن لم يكن فإن كان صلة لأن فسيائي وإلا فلا يعمل خلافاً للكسائي.

(و) إن (ولي استفهاماً) نحو: «أضارب زيد عمراً» (أو حرف ندا) نحو: «يا طالعاً جيلاً» وهو من قسم النعت المخدوف مفعولة، ولذا لم يذكر في الكافية (أو نفيها) نحو: «ما ضارب زيد عمراً» (أو جا صفة) نحو: «مررت برجل ضارب زيداً»، أو جاء حالاً نحو: «جاء زيد ضارباً عمراً» (أو) خبراً (مسندًا)

فالاعتماد شرط للعمل في الظاهر مطلقاً.

قوله: لأنه حينئذ يكون لفظه إلخ: يعني أنه حينئذ تجتمع المشابهة المعنوية بالمضارع بالمشابهة اللفظية وتعتضد بها فتتم العلة التي هي مجموع المشابهتين فيعمل بخلاف ما إذا كان يعني الماضي فإن المشابهة حينئذ لفظية فقط فلا تؤثر، فصرح بالمشابهة اللفظية وأشار إلى المشابهة المعنوية بقوله المدلول به إلخ؛ ولذا عدل عن أن يقول بالمضارع إلى أن قال: بالفعل المدلول به إلخ، وإنما اكتفى فيها بالإشارة لأنها معلومة من قول الناظم: إن كان عن مضيه بمزيل بخلاف المشابهة اللفظية فإنها لم تعلم من كلام الناظم بعد فتحققها أن يصرح بها، ومن المعلوم أن هذه العلة إنما تجري فيما هو جار على صيغته الأصلية دون المعدل فعله بالحمل على الأصل.

قوله: خلافاً للكسائي: ولا حجة له في ﴿وَكُلُّهُمْ بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ فإنه على حكاية الحال وهي أن يقدر الفعل الماضي واقعاً في زمن التكلم والمعنى: يسط ذراعيه؛ بدليل ما قبله وهو نقلهم ولم يقل قلبناهم، وأما نحو: كان زيد أكلأ طعامك: فكان إنما دخلت بعد العمل لحكاية الفعل السابق.

قوله: وولي استفهاماً: ملفوظاً به أو مقدراً نحو: مهين زيد عمراً مكرمه، وحذف المضاف هنا وفي قوله: أو نفيا دون قوله: أو حرف ندا؛ لشيوع إطلاق الاستفهام والنداء على أداتهما دون النداء.

قوله: وهو من قسم النعت إلخ: قال الصبان: وإنما صرح به لدفع توهם أن اسم الفاعل لا يعمل إذا ولي حرف النداء بعده عن الفعل لاختصاص حرف النداء بالاسم دون النفي والاستفهام.

قوله: أو نفيها: أي أداة نفي ولو تأويلاً نحو: إنما ضارب الزيدان عمراً؛ أي ما ضارب الزيدان إلا عمراً.

قوله: أو خبراً مسندًا: والمراد خبراً بحسب الحال أو بحسب الأصل كما أشار إليه بقوله: الذي خبر، ولم يقل لمبدأ، وبالمثال؛ وذلك ليدخل فيه المفعول الثاني من باب ظن، وخصوص

لِذِي خَبِيرٍ نَحْوُ : « زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا » « كَانَ قَيْشٌ مُجِبًا لَقَلْبِي » ، « إِنَّ زَيْدًا مُكْرِمٌ عَمْرًا » ، « ظَنَّتُ عَمْرًا ضَارِبًا خَالِدًا » .

(وَقَدْ يَكُونُ نَفْتَ مَحْذُوفٍ عُرْفٌ فَيَسْتَحِقُ الْعَمَلُ الَّذِي وُصِّفَ)

نَحْوُ : « وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِ وَالْأَنْعَمِ مُخْلِفُ الْوَنْتَهُ » أَيْ صَنْفٌ مُخْتَلِفٌ .

(وَإِنْ يَكُنْ) اسْمُ الْفَاعِلِ (صِلَةً أَلْ فَقِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتُضَى) عِنْدَ الْجُمُهُورِ وَذَهَبَ الرَّمَانِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ حِينَئِذٍ فِي الْحَالِ ، وَبَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ مُطْلِقاً وَإِنَّ مَا بَعْدَهُ يَاضِمَارٍ فِيْعَلُ .

(فَقَاتٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولُ) الدَّالَّاتُ عَلَى الْمُبَالَغَةِ (فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلٍ فَيَسْتَحِقُ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ) بِالشُّرُوطِ الْمُذَكُورَةِ عِنْدَ جَمِيعِ الْبَصَرِيِّينَ نَحْوُ « أَمَا الْعَسْلُ

المسند بالخبر لأن المبتدأ المسند سبق في قوله : وولي استفهماماً أو نفيها .

قوله عرف : بقرينة حالية كاختصاص الصفة به ، كمررت بعاقل ، أو مقالية كـ « مُخْلِفُ الْوَنْتَهُ » بقرينة من التبعيضية .

قوله : قد ارتضي : من غير اشتراط اعتماد ولا كونه مكمراً .

قوله : لا يعمل في الحال : والاستقبال كما في الهمع وغيره لا في الماضي ، ورد بأن العمل حينئذ فيه أولى .

قوله : فعال أو مفعال إلخ : إفرادها بالذكر مع أنها داخلة في اسم الفاعل كما مر لبيان معناها وللتخصيص على عملها دفعاً لتوهم عدم دخولها فيه .

قوله : الدالات على المبالغة : هذا تصريح بمعناها وإشارة إلى أن المراد بالبالغة في كلامهم الكثرة دون المبالغة البينية ، واحتراز عن نحو مفعال الذي هو اسم آلة كمفتاح .

قوله : في كثرة : أي في التخصيص على كثرة المعنى كمًا أو كيفًا ، أما فاعل فمحتمل للقلة والكثرة ، وفي بمعنى اللام متعلق بديل وكذا عن فاعل ، وبديل خبر من إطلاق فعل على الجمع على حد قوله تعالى : « وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ » أو لأن العطف بأو للأحد الدائير ؛ أي كل واحد منها على حدته بديل .

قوله : عن فاعل بديل : قال الأشموني : افهم أن هذه الثلاثة لا تبني من غير الثلاثي وهو كذلك إلا ماندر قال في التسهيل : وربما بني فعال ومفعال وفعيل وفعول من أ فعل ، يشير إلى قولهم : دراك وسار من أدرك وأسار إذا أبقى في الكأس بقية ، ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان ، وسميع ونذير وشيه من أسمع وأنذر وأشبه وزهوق من أزهق .

قوله : عند جميع البصريين : ولم يجوز الكوفيون إعمال شيء منها لخلافتها لأوزان المضارع

فَأَنَا شَرِّابٌ » و « إِنَّهُ لِئْنَحَارٌ بَوَايْكَهَا » .

- ضرُوبُ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقٌ سِمَانِهَا** [إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ]
 (وفي فعيل) الدال على المبالغة أيضاً (قل ذا) العمل حتى خالف فيه جماعة من البصريين (و) في (فعيل) كذلك قل أيضاً نحو: « إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ ». أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي [جِحَاشُ الْكَرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدٌ]
 (وما سوى المفرد) من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة كالمنفي والمجموع (مثله جعل في الحكم والشرط حيث ما عمل) كقوله:
الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْحَلَاحِلَا [خَيْرٌ مُعَدٌ حَسَبًا وَنَائِلًا]

و معناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل .

قوله : بوايكتها : جمع بايكة وهي الناقة الحسنة .

قوله : ضروب بنصل السيف : أي شفرته ، سوق سمانها الضمير للإيل والسوق جمع ساق ولعلهم كانوا يفعلون ذلك للحد من قوتها ثم يذبحونها تامة :
 إذا عدمو زادًا فإنك عاقر

قوله : الدال على المبالغة أيضاً : احتراز عن نحو : خبير وبصير مما وضع من أول الأمر على هذه الصيغة ولم يكن محولاً فإنه من الصفة المشبهة .

قوله : قل ذا العمل : حمل القلة على العمل دون الإبدال وإن كان هو أيضاً قليلاً ؛ لأن المقام مقام بيان العمل .

قوله : كذلك : احتراز عن نحو أشر وبطرو فرح ؛ قال في الهمع : وقد سقتها في المتن على ترتيبها في العمل فأكثرها فعال ، ثم فعول ومفعول ، ثم فعيل ، ثم فعل . وادعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة أيضاً ففعول لمن كثر منه الفعل ، وفعال لمن صار له كالصناعة ، ومفعول لمن صار له كالآلة ، وفعيل لمن صار له كالطبيعة ، وفعل لمن صار له كالعادة ؛ قال أبو حيان : ولم يتعرض لذلك المتقدمون .

قوله : حتى خالف فيه : وفي فعل أيضاً .

قوله : أَتَانِي أَنَّهُمْ إِلَخْ : تامة :

جِحَاشُ الْكَرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدٌ

أي هم كجحاش الكرملين وهو اسم ماء في جبل طيء ، وفديد أي صوت .

قوله : كالمنفي والمجموع : الكاف استقصائية ، والمجموع أعم من أن يكون مصححاً أو مكسراً .

قوله : القاتلين الملك الحلالا : هو بضم الحاء المهملة الأولى وكسر الثانية الشجاع ، وتمامه

وقوله :

ثُمَّ زَادُوا أَنْهُمْ فِي قَوْمِهِمْ عُفْرٌ ذَنْبُهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ
تمة : المصغر من اسم الفاعل والمفعول لا يعملا إلا عند الكسائي .

(و انصب بذى الإعمال تلوا) له (و اخْفِض) بالإضافة (و هُوَ لِنَصْبِ ما سِوَاهُ) من المفاعيل (مُقْتَضٍ) كـ « أَنْتَ كَاسِ خَالِدًا ثَوْبًا » و « مُعْلِمُ الْعَلَاءِ عَمْرًا مُزْشِدًا الْآنَ أَوْ غَدًا » ، وخرج بذى الإعمال ما يعني الماضي ، فلا يجوز إلا بجز تاليه ونصب ما عداه بفعل مقدر .

(و اجْزُرْ أَوْ انصبْ تابع) المفعول (الَّذِي انْحَفَضَ) بالإضافة اسم الفاعل إليه ، أمّا الأوّل : فِي الْحَمْلِ عَلَى الْلَّفْظِ ، وأمّا الثاني : فِي الْحَمْلِ عَلَى الْمَوْضِعِ عِنْدَ الْمُصْنَفِ ، ويفعل مقدر عند سبيوه (كَمُبَتَّغٍ جَاءَ وَمَا لِمَنْ تَهَضُّ) .

(وَكُلُّ مَا قُرِرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ) من عمل بالشروط السابقة (يعطي اسم مفعول

خير معد حسباً ونائلاً

والحسب ما يده المرء من مناقبه أو شرف آبائه ، والنائل ما ينال ويدرك ؛ يقال : أصبت منه نائلاً ، والحدود والعطية والشاهد في القاتلين حيث عمل مع كونه يعني الماضي وذلك لكونه صلة لأل .

قوله : غفر : بضمتين وكذا فخر جمعاً غفور وفخور وذنبهم مفعول غفر .

قوله : إلا عند الكسائي : قال الدمامي : محل الخلاف إنما هو عمله في المفعول به .

قوله : من المفاعيل : أي المفاعيل بها كما أشار إليه بالتمثيل احتراز عن غيرها من المتعلقات ؛ لأن ذي الإعمال وغيره سيان في نصبها .

قوله : بفعل مقدر : لا باسم الفاعل المذكور ؛ لأنّه لا يعمل ولا باسم فاعل مقدر كما قيل لأنّه يعني المذكور وهو غير عامل قاله الصبان .

قوله : فِي الْحَمْلِ عَلَى الْلَّفْظِ : المراد به ما يقابل المحل فيشمل المقدر في مبتدئ الفتى والفتاة .

قوله : فِي الْحَمْلِ عَلَى الْمَوْضِعِ عِنْدَ الْمُصْنَفِ : كما يدل عليه تعبيره بالتابع .

قوله : بفعل مقدر : لأنّ الأصل في العمل والمقدر في أمثاله ، وقيل : بوصفه متون مقدر لأجل المطابقة ، ولأنّ حذف المفرد أقل كلفة .

قوله : عند سبيوه : لأن شرط العطف على المحل عنده وجود المحرز أي الطالب للمحل وهو مفقود هنا ؟ إذ الوصف لا ينصب إلا إذا كان متونة أو محل بأل أو مضافاً إلى أحد مفاعيله فيكون حينئذ طالباً لنصب مفعول آخر ومبتدئ ليس كذلك ؛ أفاده الصبان .

بِلَا تفَاضْلٍ فَهُوَ كَفِيلٌ صِيغَةً لِلمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي، وَقَدْ يُضَافُ ذَلِيلٌ
اسْمٌ مُرْتَفِعٌ مَعْنَى) بَعْدَ تَحْوِيلِ الإِسْنادِ عَنْهُ إِلَى ضَمِيرِ رَاجِعٍ لِلْمُؤْصُوفِ وَتَصْبِحُ الْاسْمُ عَلَى
الْتَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ وَإِنْ كَانَ اسْمُ فَاعِلٍ لَا يَجُوزُ فِيهِ هَذَا (كَمَحْمُودُ الْمَاقَاصِدِ الْوَرَعُ) إِذْ
الْأَصْلُ : الْوَرَعُ مَحْمُودٌ مَقاَصِدُهُ ؛ ثُمَّ صَارَ : الْوَرَعُ مَحْمُودٌ الْمَاقَاصِدُ، ثُمَّ أَضِيفَ .

قوله : بلا تفاضل : أفاد به أنه لا يشترط في عمله أزيد من شروط عمل اسم الفاعل وهذا لا يفيده قوله : وكل إلخ فليس توكيدا له كما زعم ، قاله الصبان .

قوله : فهو كفعل : الظاهر أن الفاء فصيحة أي إذا أردت كيفية عمل اسم المفعول المستوفي للشروط فهو كفعل إلخ ولا يظهر كونها تفريعية ؛ لأن ما بعدها لم يعلم من الكلية السابقة .

قوله : في معناه : أي التضمني ؛ وهو الحدث الواقع على الذات والمراد في عمله من إطلاق السبب وإرادة المسبب فإن عمل اسم المفعول عمل فعله مسبب عن كونه بمعناه فلا يرد أن الكلام في العمل لا في المعنى ؛ أفاده وما قبله الصبان .

قوله : كفافاً : بفتح الكاف : ما يكف عن الناس وأغنى من الرزق كذا في القاموس .

قوله : وقد يضاف ذا : في الهمع : إنما يجوز بشرطين : أن يكون اسم المفعول من متعد إلى واحد فلا يجوز من لازم ولا من متعد إلى أكثر ، وأن يقصد ثبوت الوصف ويتناسى فيه الحدوث ، ثم كما تجوز الإضافة يجوز النصب على التشبیه بالمفعول به أو التمييز نحو : هذا مضروب الأب أو أبا وهو أقل من الإضافة .. آه . ولذا لم يذكره هنا .

قوله : معنى : لكونه نائب فاعل قبل الإضافة .

قوله : بعد تحويل الإسناد عنه إلخ : وذلك لأن الوصف عين مرفوعة في المعنى فلو أضيف إليه بلا تحويل لزم إضافة الشيء إلى نفسه وبعد التحويل يصير فضلة فینتصب ثم يجر فرارا من قبح إجراء وصف المتعد الواحد مجرى وصف المتعد بواحد مجرى وصف المتعد لاثنين ؛ أفاده المصرح ، قال الفارضي : وتحويل الإسناد مجاز عقلى وفائدة المبالغة يجعله كله محمود ، وكذا نحو : زيد حسن الوجه .

قوله : على التشبیه بالمفعول به : إن كان معرفة كما في المثال ولذا خصه بالذكر ، وعلى التمييز إن كان نكرة : فإن تشبیههم إياها بالصفة المشبهة يقتضي جواز إضافته إلى النكرة ، فكما يجوز أن تقول زيد حسن وجه بالجر يجوز أن تقول : محمود مقاصد .

قوله : ثم صار : بعد تحويل الإسناد إلى الضمير المضاف إليه وتعويض أول عنده على رأي الكوفيين . كما في التصريح .

قوله : لا يجوز فيه هذا : نعم إذا قصد باسم الفاعل الثبوت وكان لازماً جاز إضافته إلى مرفوعه اتفاقاً كريداً قائم الأب ، وكذا أن كان متعدياً إلى واحد عند الناظم بشرط أمن اللبس وفقاً للفارضي والجمهور على المنع ، إلا أنه حيث تعدد صفة مشبهة كما مر يجري فيه من الوجوه ما سيأتي في بابها ، وأما إن كان متعدياً لأكثر من واحد فتمتنع فيه الإضافة اتفاقاً .

هذا باب أبنية المصادر

آخرة وما بعدها في الكافية إلى التضريف ، وهو الأنسب .

(فَعْلُ) يفتح الفاء وشكون العين (قياس مصدر المعدى من) فعل (ذي ثلاثة) مفتوح العين كضرب ضربا ، ومكسورها كفهم فهم ، أو مضاعفاً (كرداً رداً ، وفعل اللازم) بكسر العين (بابه فعل) يفتح الفاء والعين سوأة في ذلك الصحيح (كفرح) مصدر فرح (و) المعتل اللام (كجوى) مصدر جوى (و) مضاعف (كشلل) مصدر شلت يدأ أي يئست إلا أن يدل على حزفة أو ولاية

أبنية المصادر

قوله : قياس مصدر المعدى : المراد بالقياس هنا : أنه إذا ورد شيء ولم يعلم بعد البحث والتقييس كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا إلا أنك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والأخفش والجمهور ؟ فالمراد بالقياس هنا غير ما هو المتعارف المشهور ، ومن ثمة قابل به قوله : وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره ، وذهب الفراء إلى أنه يجوز القياس عليه وإن سمع غيره .

قوله : من فعل : أشار بتقدير الفعل إلى أن من ذي ثلاثة حال من الضمير في المعدى العائد على أول الموصولة التي هي عبارة عن الفعل ، ومن تبعية ؛ أي حال كونه بعض الأفعال الثلاثية قال الصبان : وهذا أقرب من جعل بعض من ابتدائية والتقدير حال كون الفعل المعدى مشتقاً من مصدر فعل ذي ثلاثة ، ويستثنى منه ما دل على صناعة ؛ فمصدره فعالة بالكسر كما سيأتي الإشارة إليه كالخياكة والخياطة والحجامة .

قوله : أو مكسورها : سواء كان كل واحد منها صحيحاً أو معتلاً بأنواعه أو مهمزاً أو مضاعفاً وشرط في التسهيل في مكسورها أن يفهم عملاً بالضم كشرب ولقم ، ولم يشرط ذلك سيبويه والأخفش بل أطلقها - كما هنا - وإليه يشير تمثيل الشارح له بفهم ، أما مضموم العين فلا يكون إلا لازماً ولا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل كما في التصريح .

قوله : أو مضاعفاً : عطف على محدود مفهوم من المثالين السابقين أي غير مضاعف كان أو مضاعفاً ؛ فإن حذف المعطوف عليه في العطف بأو جائز وإن كان نادراً ولا يبعد أن يكون عطفاً على مفتوح العين على أن يكون خبر كان محدوداً ويراد بالفتح والكسر الملفوظ بهما .

قوله : والمعتل اللام كجوى : وكذا معتل الفاء والعين والمهموز كوجل وعور وأشر ، وخص المعتل اللام بالذكر لأجل المثال ، وحمل جوى على التمثيل للمعتل اللام مع أنه معتل عين أيضاً لخفاء كون معتل اللام على فعل ، والخلفي أحق التمثيل ، والجوى الحرققة من عشق أو حزن .

فقياً سُهولة الفعالة . (وَفَعْلَ الْلَّازِمُ) بفتح العين (مِثْلَ قَعْدَا لَهُ فَغُولٌ) م مصدر (باطِرُاد كَفَدا) غُدُوا (ما لَمْ يَكُنْ مُشْتَوِجِبًا فَعَالًا) بـ كسر الفاء (أَوْ فَعَلَانَا) بفتح الفاء والعين (فَادِرٌ أَوْ فَعَالًا) بضم الفاء أو الفعل ، أو الفعالة بـ كسر الفاء .

(فَأَوْلٌ) وهو فعال بالكسر مصدر (لِذِي امْتِنَاعٍ كَائِنٍ) إباء ، و نَفَرَ نِفَارًا ، و شَرَدَ شِرَادًا (وَالثَّانِي) : وهو فَعَلَانٌ مصدر (لِلَّذِي اقْتَضَى تَقْلِبًا) كـ جـ حـ لـ آنـ (لـلـ دـاءـ) الثـالـثـ : وهو (فَعَالٌ) بالضم كـ سـعـلـ شـعـالـ (أـوـ لـصـوتـ) كـ صـرـخـ ضـرـاخـاـ (وـشـمـلـ سـيـرـاـ وـصـوتـاـ) الرـابـعـ : وهو (الفـعـيلـ كـصـهـلـ) صـهـيـلـ ، وـرـحلـ رـحـيـلـ . ولـلـجـرـفـةـ وـالـلـوـلـاـيـةـ . الـخـامـسـ : كـ خـاطـهـ خـيـاطـهـ ، وـسـفـرـ بـيـنـهـ سـفـارـهـ أـيـ أـضـلـعـ وـ(فـغـولـةـ) بـضـمـ الفـاءـ وـ(فـعـالـةـ) بـفتحـهاـ مـصـدرـانـ (لـفـعـلـاـ) بـفتحـ الفـاءـ وـضـمـ العـيـنـ (كـسـهـلـ الـأـمـرـ) سـهـولـةـ وـصـعـبـ ضـعـوـيـةـ (وـزـيـدـ جـزـلـاـ) جـزـالـةـ وـفـصـحـ فـصـاحـةـ .

(وـمـاـ أـتـىـ مـخـالـفـاـ لـمـاـ مـضـىـ فـيـاـ بـأـبـاهـ النـقـلـ) عـنـ العـرـبـ كـشـكـورـ وـشـكـرـانـ وـذـهـابـ وـ(كـسـخـطـ وـرـضـىـ) وـبـلـجـةـ وـبـهـجـةـ وـشـبـعـ وـمـحـسـنـ مـصـادـرـ : شـكـرـ وـذـهـبـ وـسـخـطـ

قوله : فقياً سُهولة الفعالة : بالكسر تبع في هذا الاستثناء التوضيح ومثل فيه للولاية بولي عليهم ولاية ولم يمثل للحرفة ؟ إما لعدم سمع مثال يخصه ، أو استغناء بالولاية ؛ لأن الولايات في معنى الحرف ، واعتراض الاستثناء الأشموني بأن ذلك إنما هو معروف في فعل المفتوح العين أماولي عليهم ولاية فنادر اهـ . وكذا يستثنى من ذلك ما دل على لون فقياً سُهولة الفعلة بالضم كسمة وحمرة وأدمة وشبهة .

قوله : كـ خـاطـهـ خـيـاطـهـ : أـشـارـ بـالـتـمـثـيلـ بـهـ إـلـىـ أـنـ فـعـالـةـ يـكـوـنـ لـلـحـرـفـ مـنـ فـعـلـ مـفـتوـحـ العـيـنـ لـازـماـ كـانـ أـوـ مـتـعـدـيـاـ وـمـثـالـ الـلـازـمـ تـجـرـ فيـ المـالـ تـجـارـةـ .

قوله : فـغـولـةـ فـعـالـةـ لـفـعـلـاـ : قال الصبان : فإذا وردا فذاك أو أحدهما اقتصر عليه أول يرد واحد منها خير بينهما .

قوله : لما مضى : من المصادر القياسية للفعل الثلاثي متعديا أو لازما .

قوله : كـشـكـورـ إـلـغـ : مصدر شـكـرـ المتـعـدـيـ كـنـصـرـ وـذـهـابـ بـفتحـ الـأـوـلـ مصدر ذـهـبـ الـلـازـمـ كـقـعـدـ وـالـقـيـاسـ ذـهـيبـ لـدـلـالـتـهـ عـلـىـ السـيـرـ ، وـسـخـطـ بـضـمـ فـسـكـونـ وـرـضـىـ بـكـسـرـ الرـاءـ وـبـلـجـةـ بـضـمـ الـأـوـلـ وـبـفتحـ وـسـكـونـ الـثـانـيـ وـبـهـجـةـ بـفتحـ الـأـوـلـ وـسـكـونـ الـثـانـيـ وـشـبـعـ بـكـسـرـ فـتـحـ مـصـادـرـ سـخـطـ وـرـضـىـ وـبـهـجـةـ وـبـلـجـ وـشـبـعـ كـفـرـ وـالـقـيـاسـ كـفـرـ وـحـسـنـ وـقـيـاسـ حـسـونـةـ أـوـ حـسـانـةـ وـفـيـ بعضـ النـسـخـ وـبـلـجـ وـبـهـجـ بـفتحـ الـأـوـلـيـنـ فـيـهـماـ بـدـوـنـ تـاءـ وـيـظـهـرـ أـنـ خـطـاـ منـ النـاسـخـ .

وراضي ويلج وبهج وشمع وحسن .

(وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةِ مَقْبِسٍ مَضْدُرٌ) فَقِيَاسٌ فَعَلَ صَحِيحُ الْلَامِ التَّقْعِيلُ وَمُعْتَلُهَا التَّقْعِيلَةُ وَفَعَلَ الصَّحِيحُ الْعَيْنُ الْإِفْعَالُ وَالْمُعْتَلُ كَذَلِكُ ، لِكِنَّ تُثَقِّلُ حَرْكَتُهَا إِلَى الْفَاءِ فَتَتَقْلِبُ أَلْفًا فَتُخَذَّفُ ، وَيُعَوَّضُ عَنْهَا التَّاءُ وَتَفَعَّلُ التَّقْعِيلُ وَاسْتَفْعَالُ الْأَسْتِفْعَالُ إِنْ كَانَ مُعْتَلًا فَكَأَفْعَلَ (كَقُدْسَ التَّقْدِيسُ) وَسَلَمَ التَّسْلِيمُ (وَزَكْرُهُ تَزْكِيَّةٌ) وَسَمْ تَسْمِيَّةٌ (وَأَجْمَلَا إِجْمَالًا مِنْ تَجْمُلًا تَجْمُلًا) وَأَكْرَمُ إِكْرَامٍ مِنْ تَكْرَمَ تَكْرَمًا (وَ اسْتَعِدَ اسْتِعَاذَةً) وَ اسْتَقِيمَ اسْتِقَامَةً (ثُمَّ أَقِيمَ إِقَامَةً) وَأَعْنَ إِعَانَةً (وَغَالِبًا ذَا) الْمُضَدَّرُ (التَّاءُ لَزِمٌ) وَنَادِرًا عَرِيَّ مِنْهَا كَوْلِهُ : « إِلَاقَمُ الصَّلَاةُ » (وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا مَعَ كَسْفِرِ تِلْوِ الثَّانِي) وَهُوَ التَّالِثُ (مِمَّا افْتَحَا بِهِمْزٍ وَضِلٍّ) فَيُصِيرُ مَضْدُرًا (كَاضْطَفَى) إِضْطِفاءً وَاقْتَدَرَ وَاحْرَنْجَمَ اخْرِنجَمًا (وَ ضَمَّ مَا يَرْبَغُ) أَيِ الرَّابِعُ فِي (أَمْثَالٍ قَدْ

قوله : ومعتها التفعلة : وهو غالب فيما لامه همزة نحو : جرأ تجزئة ، ووطأ توطنة ، ونبأ تنبئة ، ومن غير الغالب تحطيطاً وتهنيطاً وتجزيتاً وتنبيطاً .

قوله : فتقلب ألفاً : لتحركها في الأصل وافتتاح ما قبلها الآن وهذا مذهب الفراء والأخفش . ومذهب سيبويه والخليل : أن المذوف الألف الزائدة ، وأورد عليه أن شرط قلبها ألفاً تحرك التالي وأجاب سبب بأن هذا الشرط في غير إفعال واستفعال ؛ لأن الإعلال فيهما للحمل على فعلهما .

قوله : وسلم التسليم : وثنى الأمثلة لتطابق دعوى القياس ؛ لأنه يقتضي الكثرة ولذلك نوع استدلال عليه .

قوله : من تجملأ : مصدر مقدم على عامله الذي هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الآتي وضم ما يربع إلخ من ذكر الخاص قبل العام ولو أسقطه لكان أخصراً .

قوله : ذا المصدر : يحتمل أن يكون إشارة إلى إقامة وهو الظاهر من المتن والشرح حيث مثل للعاري عن التاء إلاقام الصلاة فقط ، ويحتمل أن يكون إشارة إلى المذكور من استقامة وإقامة وهو أفيد ، ويكون تنبيها إلى نكتة ذكر استعادة مع أنه داخل تحت قوله : وما يلي الآخر إلخ . وهذا مفعول لزم التاء مبتدئه والعكس بعيد .

قوله : التاء لزم : أي صحب كما يدل عليه مقابلة الشارح إيه بقوله : عري ، فاندفع الاعتراض بأن اللزوم ينافي الغلبة . قاله الصبان .

قوله : إلاقام الصلاة : وفي الحديث كاستنار البدر .

قوله : وما يلي الآخر : بالرفع فاعل يلي أي ما يليه الآخر .

تَلَمِّلُمَا) فَيَصِيرُ مَضْدِرُهُ كَتَدْخُرَجَ تَدْخُرُجًا ، وَتَلَمِّلُمَ تَلَمِّلُمَا (فَعَلَلْ) بِكَسْرِ الفاءِ (أَوْ فَعَلَلَةً) يَقْتِحِها مَضْدِرَانَ (لَفَعَلَلَا) يُفْتَحُ الفاءِ وَالْمُلْحُقُ بِهِ كَدْخُرَجَ دَخْرَجَةً ، وَحَوْقَلَ حَوْقَلَةً ، وَسَرَّ هَفَ سِرَّهَا فَا . (وَاجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا) وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ أَيْضًا مَقِيسًا (لِفَاعَلَ) مَضْدِرَانِ : (الْفَعَالَ) بِكَسْرِ الفاءِ (وَالْمُفَاعَلَةَ) نَحْوَ : قَاتَلَ قِتَالًا وَمُقَاتَلَةً ، وَيَغْلِبُ ذَا فِيمَا فَاؤَهُ يَاءً نَحْوَ : يَا سَرَّ مَيَاسَرَةً (وَغَيْرُهُ مَمَّا مَرَّ السَّمَاعُ عَادِلَهُ) نَحْوَ : كَذَبَ كِذَابًا ، وَنَزَّى نَزَّيَا ، وَتَمَلَّقَ تَمَلَّقاً .

(وَفَعْلَةً) يُفْتَحُ الفاءِ (لِمَرَةً) مِنَ الْثَلَاثِي إِنْ لَمْ يَكُنْ بِنَاءُ المَضْدِرِ الْعَامُ عَلَيْهِ (كَجِلْسَةً) فَإِنْ كَانَ فَيَدْلُ عَلَى الْمَرَةِ مِنْهُ بِالْوَصْفِ كَرِيمٌ رَحْمَةً وَاحِدَةً (وَفَعْلَةً) بِكَسْرِ الفاءِ (لِهَيْئَةً) مِنْهُ كَذَلِكَ (كُجِلْسَةً) فَإِنْ كَانَ بِنَاءُ الْعَامِ عَلَيْهَا فِي الْوَصْفِ كَتَشَدَّدُ الضَّالَّةُ نِشَدَّةً عَظِيمَةً (فِي غَيْرِ ذِي الْثَلَاثِ بِالْتَّالِي) يَدْلُ عَلَى (الْمَرَةَ) إِنْ لَمْ يَكُنْ بِنَاءُ المَضْدِرِ عَلَيْهَا كَانْطَلَقَ اتِّلَاقَةً فَإِنْ كَانَ ، فِي الْوَصْفِ كَاسْتِعَانَةً وَاحِدَةً (وَشَدَّ فِيهِ) أَيْ فِي غَيْرِ الْثَلَاثِي (هَيْئَةً كَالْخِمْرَةِ) وَالْعِمَّةِ وَالْقِمْصَةِ .

قوله : سرهف : يقال : سرهف الصبي إذا حسن غذاؤه وهو رباعي مجرد .

قوله : ومنهم من يجعله إلخ : ظاهره في المضاعف وغيره ، وصاحب التوضيح جعله مقيساً في المضاعف كزلزال .

قوله : والمفاعة : قال الدماميني : هو المطرد دائمًا عند سبيوه فقد يتركون الفعال ولا يتركونه قالوا : جالس مجالسة ، ولم يقولوا : جلاساً .

قوله : ويغلب ذا إلخ : وندر يأوم يومًا لا ميامدة .

قوله : عادله : أي كان السماع عديلاً ومقابلاً له فلا يتعدى السماع .

قوله : ونزي تنزيًا : كتحريك لفظاً ومعنى ، والقياس تنزيه ، قال الشاعر :

بانت تنزي دلوها تنزيًا كـما تنزي شهلة صبيًا

في الصحاح : امرأة شهلة إذا كانت نصف عاقلة وذلك اسم لها خاصة ولا يوصف به الرجال ، ومعنى نصف : أنها ليست شابة ولا عجوزاً .

قوله : تملقاً : بكسرتين فتشديد .

قوله : وفعلة لرة : مما يدل على فعل الجوارح الحسية لا ما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل والجبن والبخل ، أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف قاله الصبان وكذا الهيئة لأنها لا توجد إلا في أفعال الجوارح .

قوله : كالخمرة إلخ : من اختمرت إذا غطت رأسها بالخمار وتعصم وتقمص .

(فصل)

في (أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالصَّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا)

وَفِيهِ أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْمُفْعُولِينَ

(كَفَاعِلٌ صُنْعٌ اسْمٌ فَاعِلٌ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ) مُجَرَّدٌ مَفْتُوحٌ الْعَيْنِ لَازِمًا أَوْ مُتَعَدِّيَا أَوْ مَكْسُورِهَا مُتَعَدِّيَا (يَكُونُ كَغَذَا) بِالْمَعْجَمَتَيْنِ أَيْ سَالٍ فَهُوَ غَاذِي وَذَهَبٌ فَهُوَ ذَاهِبٌ وَضَرَبَ فَهُوَ ضَارِبٌ وَرَكِبٌ فَهُوَ رَاكِبٌ (وَهُوَ قَلِيلٌ) مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ (فِي فَعْلُثُ) بِضمِّ العَيْنِ (وَفَعْلُ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ حَالٌ كَوْنِهِ (غَيْرُ مَعْدِيٍ) كَحَمْضٌ فَهُوَ حَامِضٌ ، وَأَمْنٌ فَهُوَ آمِنٌ (بَلْ قِيَاسُهُ) أَيْ فَعَلَيْ بالكسير ، أَيْ إِثْيَانُ التَّوَضِيفِ مِنْهُ فِي الْأَعْرَاضِ (فَعْلُ) (وَ) فِي الْخَلْقَةِ وَالْأَلْوَانِ (أَفْعَلُ) ، وَفِيمَا دَلَّ عَلَى الْأَمْتِلَاءِ وَحَرَارَةِ الْبَاطِنِ (فَعْلَانُ تَخُوْ أَشِرُّ)

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالصَّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا

إِضَافَةُ أَبْنِيَةٍ إِلَى الْأَسْمَاءِ مِنْ إِضَافَةِ الْعَامِ إِلَى الْخَاصِ لِلْبَيَانِ وَإِضَافَةِ الْأَسْمَاءِ لِأَمْيَةِ أَيِّ أَسْمَاءِ ذَوَاتِ الْفَاعِلِينَ وَغَلْبِ الْعَاقِلِ مِنَ الذَّوَاتِ عَلَى غَيْرِهِ فَجَمْعُ بِالْيَاءِ وَالْنُّونِ وَالصَّفَاتِ عَطْفٌ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَضَمِيرُهَا عَائِدٌ عَلَيْهَا .

قوله : وفيه أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْمُفْعُولِينَ : تذكر ما قدمناه في صدر باب عمل اسم الفاعل .

قوله : كَفَاعِلٌ : وَرَبِّما استغنى عن فاعل بِفَعْلٍ كَحْبٌ فَهُوَ مَحْبٌ وَعَنْ مَفْعُلٍ بِفَاعِلٍ كَأَيْفَعٍ الْغَلَامُ فَهُوَ يَافِعٌ ، وَأَوْرَقُ الشَّجَرِ فَهُوَ وَارِقٌ .

قوله : مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ : أَيْ مِنْ مَصْدِرِ فَعْلٍ ذِي ثَلَاثَةِ لِيُجْرِي عَلَى القِولِ الصَّحِيحِ .

قوله : مَفْتُوحٌ الْعَيْنِ وَقَوْلُهُ أَوْ مَكْسُورُهَا : التَّقْيِيدُ مَفْهُومٌ مِنْ كَلَامِ النَّاظِمِ الْآتِيِّ .

قوله : وَهُوَ : أَيْ صَوْغٌ فَاعِلٌ لَا صَوْغٌ اسْمُ الْفَاعِلِ عَلَى فَاعِلٍ ؛ لَأَنْ فَاعِلًا المُشَتَّقُ مِنْ هَذِينِ قَدْ يَكُونُ اسْمًا فَاعِلًا وَقَدْ يَكُونُ صَفَةً مُشَبَّهَةً .

قوله : وَأَمْنٌ : أَيْ الْلَّازِمُ كَأَمْنِ الْبَلْدِ أَيْ اطْمَانُ أَهْلِهِ ، وَقَدْ يَتَعَدِّي كَأَمْنَتِ الْعَدُوِّ وَمُثْلُهِ فِي التَّوْضِيْحِ لِلْمُتَعَدِّيِّ .

قوله : فِي الْأَعْرَاضِ : جَمْعُ عَرْضٍ وَالْمَرَادُ بِهِ هُنَا الْمَعْنَى الْعَارِضُ لِلذَّاتِ غَيْرِ الرَّاسِخِ فِيهِ فَخْرُجُ الْخَلْقَةِ وَالْأَلْوَانِ .

قوله : فِي الْخَلْقَةِ : الْمَرَادُ بِهَا الْحَالُ الظَّاهِرِيُّ فِي الْبَدْنِ كَالْعُورِ وَالْحَوْلِ وَالْجَهْرِ .

قوله : أَشَرٌ : كَبْطَرٌ لِنَفْطَهُ وَمَعْنَى .

وَفِرْحٌ (وَنَحْوُ صَدْيَانَ) وَعَطْشَانَ وَشَبَّاعَنَ وَرَيَانَ (وَنَحْوُ الْأَجْهَرَ) وهو الذي لا يُصْرِفُ فِي الشَّمْسِ ، وَالْأَخْوَلَ وَالْأَغْوَرَ وَالْأَخْضَرَ ،

(وَفَقْلُ) بِسُكُونِ الْعَيْنِ (أَوْلَى وَفَعِيلُ بِفَقْلٍ) بِضمِّهَا مِنْ فَاعِلٍ وَغَيْرِهِ (كَالضَّحْمُ) وَالْفَعْلُ ضَحْمٌ (وَالْجَمِيلُ وَالْفَعْلُ جَمْلُ وَأَفْعُلُ فِيهِ قَلِيلٌ) مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ كَخَطْبٍ فَهُوَ أَخْطَبُ (وَ) كَذَا (فَعْلُ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ كَبَطْلٌ فَهُوَ بَطْلٌ ، وَفَعَالٌ بِفَتْحِ الْفَاءِ كَجَبْنٍ فَهُوَ جَبَانٌ ، وَبِضمِّهَا كَشَجَعٌ فَهُوَ شَجَاعٌ ، وَفَعْلٌ بِضمِّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ كَجَبْتٍ فَهُوَ جَبْتٌ ، وَفَقْلٌ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ كَعَفْرٌ فَهُوَ عِفْرٌ .

(وَبِسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَعْنِي) بِفَتْحِ الْيَاءِ وَالثُّنُونِ (فَعْلُ) كَشَاخٌ فَهُوَ شَيْخٌ ، وَشَابٌ فَهُوَ أَشْيَبٌ ، وَعَفَّ فَهُوَ عَفِيفٌ ، وَجَمِيعُ مَا ذُكِرَ عَيْنٌ وَزَنٌ فَاعِلٌ ، صِفَاتٌ مُشَبَّهَةٌ .

(وَ) عَلَى (زَنَةِ الْمُضَارِعِ) يَأْتِي (اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ عَيْنِ ذِي التَّلَاثِ) مُجَرَّدًا أَوْ

قوله : صديان : بمعنى عطشان وهو للحرارة وما بعدهما للامتناء وأعاد نحو هنا وفيما بعد لاختلاف الأنواع .

قوله : و فعل أولى : لعله لم يصرح بالقياس لعدم كثرتهما فيه كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده ؛ قال الشاطبي : وغير المصنف يرى أن فعلاً قياس دون فعل ؛ قاله الصبان .

قوله : والفعل جمل : بيان للواقع .

قوله : فهو عفر : أي شجاع ماكر .

قوله : وجميع ما ذكر إلخ : دفع لما عسى أن يقال أن الناظم ترجم لأبنية صفة المشبهة ولم يذكرها .

قوله : غير وزن فاعل : أما هو فإذا لم يضف إلى فاعله ولم ينصبه فهو اسم فاعل كما هو الغالب ، وإذا أضيف إلى مرفوعه أو نصبه وذلك فيما دل على الثبوت والدowam كطاهر القلب وشاحط الدار أي بعيدها فهو صفة مشبهة أيضاً ، ومثل فاعل في هذا الأمر سائر صيغ اسم الفاعل واسم المفعول كما تقدمت الإشارة إليه .

قوله : صفات مشبهة : إذا كان المقصود بها الثبوت والدowam كما هو الشائع في استعمالها وإن لم تضف إلى مرفوعها ولم تنصبه فإن قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين ويجوز حينئذ أن تحول إلى فاعل ويجب إن قصد التنصيص على الحدوث فتقول حسن وحسنة .

قوله : وزنة المضارع : الزنة على حسب منج الشارح بالمعنى المصدري ؛ فعل ذلك لجودة السبك وأما بحسب المتن بمعنى الموازن وهو خبر مقدم باسم الفاعل مبتدأ مؤخر .

مزیداً (كَالْمُواصِلِ مَعْ كَشِيرٍ مَتْلُوُ الأَخْيَرِ نَطْلَقاً) مفتوحاً كان في المضارع أو مكسوراً . (وَضَمِّمْ مِيم زَائِدٍ قَدْ سَبَقاً) أول الكلمة كمدخرج ومكرم ومفرج ومتعلم ومتبعه ومتضرر ومجتمع ومسخرج ومحقق ومغشوش ومتشوش ومتدخرج ومخرنج . (وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ الْكَشَرُ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُتَنَظَّرِ) والمدخرج والمكرم - إلى آخره (وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الْثَلَاثِيِّ اطْرَدْ زِنَةً مَفْعُولِ كَاتِ مِنْ قَصْدٍ) وهو مقصود .

(وَنَابَ تَقْلَلاً) أي سماعاً (عنده) أي عن وزن مفعول ثلاثة أشياء : أحدها : (ذُو فَعِيلٍ) ويستوي فيه المذكر والمؤنث (لَحْوٌ فَتَاهٌ أَوْ فَتَى كَحِيلٍ) يعنى مكحول ، وثانيها : فَعْلٌ كَفَبْضٌ يعنى مقبوض ، وثالثها : فِعْلٌ كَذِبْحٌ يعنى مذهب - ذكرهما في شرح الكافية ، ولا تعمل هذه الثلاثة عمل اسْمَ المفعول ، فلا يقال : « مَرْزُثٌ بِرْجُلٌ ذِبْحٌ كَبْشُهُ » ولا « صَرِيعٌ غُلَامُهُ » وأجازه ابن عصفور .

قوله : مع كسر متلو الأخير : ولو تقديرها كمعتل ومحتر اسمى فاعل فيقدر فيما الكسر وشد الفتح في ألفاظ كأحسن فهو محسن ، وألفع بالفاء فالحاء المهملة فهو ملفع أي فقير مفلس ، وأسهب فهو مسهب إذا تكلم بما لا يعقل ، وأما إذا كان التكلم بما يعقل فيكسر على القياس .
قوله : أول الكلمة : أي في أول الكلمة .

قوله : وفي اسم مفعول الثلاثي : قيده الأشموني بالمتصرف فإن غير المتصرف لا يصاغ منه لا اسم الفاعل ولا اسم المفعول ولا حاجة إلى التقيد لأن الكلام لا يفيد أن كل فعل ثلاثي يصاغ منه اسم المفعول على مفعول وإنما يفيد أنه إذا صيغ منه اسم المفعول يصاغ على مفعول على أن التقيد ضرر لأنه يوهم أن اسم المفعول يصاغ من غير المتصرف إلا أنه لا يطرد فيه زنة مفعول .

قوله : عنه : في الدلالة لا في العمل كما سيأتي .

قوله : ثلاثة أشياء : الأول بكثرة حتى أن بعضهم جعله مقيسا فيما ليس له فعال يعنى فاعل كما في شرح التسهيل ، والأخيران بقلة .

قوله : وثانيها فعل : بفتحتين كما في الدماميني ، وفي القاموس : القبض محركة المقبوض وأما نيابة فعل بفتح فسكون عن مفعول فمن إطلاق المصدر يعنى اسم المفعول مجازاً وهو كثير مطرد .

قوله : وثالثها فعل : بكسر فسكون .

هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل

(صِفَةُ اسْتُخْسِنَ جَرْ فَاعِلٌ مَعْنَى بِهَا) بَعْدَ تَقْدِيرِ تَحْوِيلِ إِسْنَادِهَا عَنْهُ إِلَى ضَمِيرٍ مَوْصُوفِهَا هِيَ (الْمُشَبِّهُ أَسْمَ فَاعِلٌ) فَخَرَجَ بِمَا ذَكَرَهُ نَحْوَ « زَيْدٌ ضَارِبٌ أَخْوَهُ » وَبِمَا زِدَتْهُ « زَيْدٌ كَاتِبٌ أَبُوهُ »

إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل

قوله : المشبهة باسم الفاعل : أي المتعدى لواحد كما يعلم مما سيأتي وشبهها به في دلالتها على الحدث ومن قام به وقوتها الإفراد والتذكير وغيرهما غالباً فعمل النصب كالمتعدى لواحد وكان الأصل أن لا تعمل النصب لكونها مأخوذة من فعل قاصر .

قوله : صفة استحسن إلخ : أي بنوعها فلا يرد صور امتناع الجر الآتية في قوله : ولا تجر بها إلخ صور ضعفه .

قوله : معنى : أي في المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ .

قوله : بعد تقدير إلخ : صفة لازمة جر أو خبر مبتدأ محنوظ ، أي وذلك الجر بعد تقدير تحويل إلخ وذلك على الاستئناف لا متعلق به ولا باستحسن وذلك لأن ذلك التقدير شرط لصحة الجر لا لاستحسانه كما يفيده التعليق حتى يلزم أنه تجوز الإضافة بلا حسن بدون ذلك التقدير ؟ وذلك لأن التعليق يفيد التقييد . وأتي الشارح بهذا الكلام لبيان شرط الجر ولبيان فائدة قوله معنى ؟ فإنه إذا كان الجر بعد تقدير التحويل لم تكن إضافتها إلا إلى ما هو فاعل معنى وهذا بخلاف المصدر فإنه يتضمن إلى ما هو فاعل لفظاً حتى أنه يجوز إتباعه بالرفع إجمالاً بخلاف الصفة ؟ ففي الهمم صرح سيبويه بمنع ذلك فيها وأنه لم يسمع منه في هذا الباب وأجازه الفراء . وإنما قالوا بامتناع إضافة الصفة المشبهة إلا بعد تقدير التحويل لأمررين أحدهما : الفرار من إضافة الشيء إلى نفسه إذ الموصوف والصفة شيء واحد . الثاني : أن العرب تؤثر الصفة في نحو : هند كريمة الأب ؟ فدل على أن الصفة مسندة إلى ضمير هند وهذا الإسناد مجاز عقلي والباعث على ارتکابه غرض التخفيف ، وزاد الشارح لفظ التقدير لأنه لا تحويل حقيقة وإنما جيء بالصفة المشبهة أولاً مضافة إلى الفاعل معنى إلا أنه لما كان من حقها أن تستند إليه لا أن تضاف إليه قدر أنها كانت مسندة إليه أولاً ثم حول الإسناد عنه إلى الضمير .

قوله : نحو زيد ضارب أخوه : أي اسم الفاعل المتعدى فإن إضافته إلى فاعله ممتنعة عند الجمهور وإن قصد به الثبوت لولا يتوجه الإضافة إلى المفعول ومنهم من أجازه بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس .

قوله : زيد كاتب أبوه : أي اسم الفاعل القاصر ؟ فإنه وإن جاز إضافته إلى فاعله بأن يقال : زيد كاتب الأب لعدم اللبس لكنه لا يحسن ؛ وذلك لأن إضافة الوصف إلى الفاعل إنما تجوز

..... واسْتِحْسَانُ جَرِ الفاعل بِهَا يَأْنُ تُضَافُ إِلَيْهِ يُذْرَكُ بِالنَّظَرِ فِي الْمَعْنَى .
 (و) تُخَالِفُ اسْمَ الفاعل فِي أَنَّ (صَوْغَهَا) لَا يَكُونُ إِلَّا (مِنْ لَازِمِ الْحَاضِرِ)

بعد تقدير تحويل إسنادها عنه وإسنادها إلى ضمير موصوفها مجازاً عقلياً وهذا المجاز قبيح هنا لأن إسناد الكتابة التي هي وصف الأب إلى الابن مجاز بعيد بخلاف زيد حسن الوجه فإنه من إسناد ما للجزء إلى الكل وهو مجاز قريب ، هذا ولما كان تقدير تحويل الإسناد هو السبب في قبح هذه الإضافة أسندا الشارح إخراج المثال إليه وإلا فهو خارج باستحسان الجر لكن بقي أمران : الأول : أن الكاتب متعد تقول : كتبت الكتاب إلا أنه هنا منزل منزلة اللازم واسم الفاعل المتعدي النازل منزلة اللازم مثل اللازم وضعاً في جواز إضافته إلى مرفوعه إذا قصد به الشبهة فللاشارة إلى هذا مثل الشارح به . الثاني : أشار الشارح بهذا التمثيل إلى أن اسم الفاعل اللازم وضعاً أو تنزيلاً إذا قصد به الشبهة جار مجرى الصفة المشبهة في جواز الإضافة إلى مرفوعه كما نقله المصحح عن التسهيل ، وليس منها لعدم انتباط حدها عليه لقبع الإضافة في نوعه ، وذهب بعض النحاة إلى أنه منها كما أشرنا إليه فيما قبل .

قوله : واستحسان جر الفاعل إلخ : دفع اعتراض أورده ابن الناظم على هذا التعريف وتقريره أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على العلم باستحسان إضافتها إلى الفاعل وهو متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف العلم بالاستحسان على العلم بأنها صفة مشبهة بل إنما يتوقف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الإضافة .
 قوله : من لازم : أي من مصدر فعل لازم أصلالة أو عروضاً بالتنزيل أو بالنقل إلى فعل بالضم كما قيل به في رحمٰن ورحيم .

قوله : حاضر : أي وضعها للأمر الثابت في الحال حقيقة فيما إذا كانت حالته بالنسبة إلى زمان التكلم كزيد حسن أو مجازاً فيما إذا كانت حالته بالنسبة إلى زمان العامل ككان زيد حسناً أو سيصير حسناً ؟ نظير قوله : كان زيد يضرب عمراً ؛ فإن الحالية في نحو هذه الأمثلة إنما هي بالنسبة إلى زمان العامل لا بالنسبة إلى زمان التكلم كما لا يخفى ، ولا تأتي الصفة المشبهة للماضي المنقطع ولا للمستقبل المستأنف فلا يقال : زيد حسن أمس أو غداً ، بخلاف اسم الفاعل . ثم إنها ظاهرة في الحال الدائم الثابت في الأزمنة الثلاثة لا المنقطع ولا المستأنف وليس موضوعة له وذلك لأنها موضوعة لما من شأنه والغالب فيه الدوام ، وقد يعرض ما يوجب الانقطاع أو الاستئناف ولا تستعمل في الحال المنقطعة أو المستأنفة إلا بقرينة تخصيصها نحو كان زيد حسناً فقبح ، أو سيصير حسناً ، أو هو الآن فقط حسن . هذا وتحقيق المقام على

وفي أنها [قد] تكون مجارية للمضارع (كَطَاهِرُ الْقَلْبِ) و [قد تكون] غير مجارية له ، بَلْ الغالب نحو (جَمِيلٌ الظَّاهِرِ) .

(وَعَمِلَ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمُعَدِّي) ثابت (لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حَدَّا) في اسم الفاعل ، وهو الاعتماد على ما ذُكر نحو « زَيْدٌ حَسَنٌ الْوِجْهَ » لكن النصب هنا

هذا الوجه من مواهب العلام فاغتنمه .

قوله : تكون مجارية للمضارع : المراد بالمجاراة : تقابل حركة بحركة وسكنون بسكنون لا ضمة بضمة وفتحة بكسرة وهذا لا يخالف ما قدمناه من أن اسم الفاعل اللازم إذا قصد به الثبوت جاز مجرى الصفة المشبهة وليس منها ؛ وذلك لأن ما قدمناه في اسم الفاعل المقصود به الثبوت استعمالاً لا وضعياً وهذا فيما وضع للثبوت من المجاري للمضارع لكن الزمخشري وابن الحاجب منعا كما في الهمم موازنة الصفة المشبهة للمضارع وذهبا إلى أن نحو : ضامر الكشح ، ومطمئن القلب ، ومعتدل القامة أيضاً من اسم الفاعل المقصود به الثبوت لا أنها صفات مشبهة .

قوله : وعمل اسم الفاعل المعدي : أي المعدي لواحد والمراد بالعمل كما قال ابن هشام وكما يدل عليه التقييد بالمعدي عمل النصب على طريقة المفعول به ، وأما عمل الرفع وعمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل كذلك .

قوله : ثابت لها : أي صورة كما أشار إليه الشارح بقوله : لكن النصب هنا إلخ .

قوله : على الحد : حال من ضمير لها والمراد به الحد الذي يتصور اشتراطه في الصفة المشبهة كما أشار الشارح إليه بقوله وهو الاعتماد ، أما كونه معزولاً عن المضي فلا يتصور هنا كما لا يخفى .

قوله : وهو الاعتماد : وإن قرنت بألي فإن الأصح أن أول فيها حرف تعريف بقى من شروطها أن لا تصغر ولا توصف .

قوله : زيد حسن الوجه : ينصب الوجه .

قوله : لكن النصب هنا : أي في الصفة المشبهة المشروط عملها بما ذكر وهو الاعتماد على التشبيه بالمفعول وذلك لأن الاعتماد كما قدمنا شرط للنصب على التشبيه بالمفعول ولذا لم يقل أو التمييز ، وليس المراد أن الصفة المشبهة يجوز أن تنصب معمولها التكرا على التمييز بدون اعتماد فإن ذلك مما لا يتصور ؛ لأنه لابد للضمير المستتر فيها حينئذ من مرجع تعتمد هي عليه بل المراد أنه لما كان المقصود إثبات عمل اسم الفاعل المتعددي لها وذلك إنما يكون بالنصب على التشبيه بالمفعول كان الاشتراط منصرياً إليه .

على التَّشْبِيهِ بِالمُفْعُولِ بِخَلْفِهِ ثَمَّةَ .

(وَ) مِمَّا خَالَقْتُ فِيهِ إِسْمَ الْفَاعِلِ أَنَّ (سَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ) لِفَرِعَيْتَهَا بِخَلْفِ عَيْرِ مَعْمُولِهَا كَالْحَارِ وَالْمُجْرُورُ ، فَيُجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا (وَ) أَنَّ (كَوْنُهُ ذَاسَبَبِيَّةً) بِأَنِّي اتَّصَلَ بِضَمِيرِ مَوْضِوفِهَا لِفَضَّا أَوْ مَعْنَى (وَجَبَ) نَحْوُ « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » وَ « حَسَنُ الْوَجْهِ » أَيْ مِنْهُ ، بِخَلْفِ عَيْرِ الْمَعْمُولِ .

(فَارْفَعْ بِهَا) عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ (وَأَنْصِبْ) عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمُفْعُولِ بِهِ فِي الْمَعْرِفَةِ وَعَلَى التَّمْيِيزِ فِي النَّكِرَةِ (وَجَرَّ) بِالإِضَافَةِ حَالَ كَوْنِهَا (مَعَ أَلْ وَذُونَ أَلْ) وَقُولُهُ (مَصْحُوبَ أَلْ) هُوَ الْمُتَنَازَعُ فِيهِ نَحْوُ « رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْجَمِيلَ الْوَجْهُ وَالْجَمِيلُ الْوَجْهُ وَالْجَمِيلُ الْوَجْهِ » وَ « رَأَيْتُ رَجُلًا جَمِيلًا الْوَجْهُ وَ جَمِيلًا الْوَجْهَةِ » لَكِنَّ هَذَا ضَعِيفٌ ، وَ « جَمِيلُ الْوَجْهِ » .

وَعَطَّافَ عَلَى مَصْحُوبَ أَلْ قُولَهُ (وَمَا اتَّصَلَ بِهَا) أَيْ بِالصُّفَةِ حَالَ كَوْنِهِ (مُضَافًا) إِلَى مَا فِيهِ أَلْ أَوْ إِلَى الضَّمِيرِ أَوْ إِلَى مُضَافٍ إِلَى الضَّمِيرِ أَوْ إِلَى مُجَرَّدٍ ؛ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ « رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجْهُ أَلْ أَبِ » وَ « الْحَسَنَ وَجْهُ أَلْ أَبِ »

قوله : بِخَلْفِ غَيْرِ مَعْمُولِهَا : يَعْنِي أَنَّ الْمَرَادَ بِالْمَعْمُولِ : مَا تَعْمَلُ فِيهِ بِوَصْفِ كَوْنِهَا صَفَةً مُشَبِّهَةً أَيْ بِحَقِّ الشَّبَهِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ كَمَا أَفْهَمَهُ قُولُهُ وَعَمِلَ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمَعْدِيَ لَهَا وَهُوَ النَّصْبُ عَلَى طَرِيقَةِ الْمَفْعُولِ بِهِ وَعَمِلَهَا فِي الظَّرْفِ وَالْحَارِ وَالْمُجْرُورُ وَكَذَا الْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ إِنَّمَا هُوَ بِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْفَعْلِ لَا بِحَقِّ الشَّبَهِ وَهَذَا وَمَا سِيَّاسَتِيَّ مِنْ قُولِهِ بِخَلْفِ غَيْرِ الْمَعْمُولِ رَدُّ لِقُولِ ابْنِ النَّاظِمِ أَنَّ جُوازَ نَحْوِ زَيْدٍ بِكَ فَرْحَ مُبْطِلِ لِعُلُومِ قُولِهِ وَسَبْقِ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ وَكَوْنِهَا ذَاتِ سَبَبِيَّةٍ وَجَبٌ .

قوله : وَإِنْ كَوْنَهُ : أَيْ كَوْنِ مَعْمُولِهَا الْمَنْصُوبُ كَمَا عَرَفَتْ وَذَلِكَ لِأَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى مَا تَعْمَلُ فِيهِ الْحَكْمُ عَلَيْهِ بِمَنْعِ التَّقْدِيمِ ، وَالْحَكْمُ بِمَنْعِ التَّقْدِيمِ إِنَّمَا يَصْحُحُ فِيمَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ التَّقْدِيمُ فَلَا يَرِدُ أَحْسَنُ الْزِيَادَانِ وَمَا قَبِيحُ الْعُمَرَانِ ؛ لِأَنَّ عَمَلَهَا فِي هَذِينِ بِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْفَعْلِ فَهُمَا دَاخِلُانِ فِي قُولِهِ الْآتِيِّ بِخَلْفِ غَيْرِ الْمَعْمُولِ ، فَوْجَهُهُ وَالْوَجْهُ فِي مَثَالِيِّ الشَّارِحِ مَنْصُوبَانِ أَفَادُهُ الصَّبَانِ .

قوله : لَكِنَّ هَذَا ضَعِيفٌ : وَضَابِطُ الْضَّعِيفِ أَنْ تَنْصُبَ الصَّفَةَ الْمُنْكَرَةَ الْمَعْرِفَةَ مَطْلُقاً بِأَلْ أَوْ بِالإِضَافَةِ ، أَوْ تَجْرِهَا سَوْيِّ الْمَعْرِفَةِ بِأَلْ وَالْمُضَافِ لِتَالِيهَا . وَوَجْهُ الْضَّعِيفِ فِي الْأُولَى ، أَنَّهَا لَا تَقْوِي قَوْةَ الْمَصْوَغِ مِنَ الْمَتَعْدِيِّ أَمَّا الصَّفَةُ الْمَعْرِفَةُ فَتَعْتَمِدُ عَلَى أَلْ وَإِنْ كَانَتْ مَعْرِفَةً لَا مَوْصُولَةً عَلَى الْأَصْحَاحِ نَظَرًا إِلَى القُولِ بِأَنَّهَا مَوْصُولَةٌ فِيهَا قَوْةٌ لِكَوْنِهَا فِي تَقْدِيرِ الْفَعْلِ بِخَلْفِ الْمُنْكَرَةِ ، وَفِي الْثَّانِيَةِ مَا فِيهَا مِنْ شَبَهٍ إِضَافَةً إِلَى نَفْسِهِ .

و « رأيْتَ رجُلًا وَجْهَ أَبِ » و « حَسَنًا وَجْهَ أَبِ » ولكنَّ هذا ضعيفٌ و « حَسَنَ وَجْهَ أَبِ ». .

والثاني : نحو « رأيْتَ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجْهَهُ » و « الْحَسَنَ وَجْهَهُ » ولا تجرُّ كما سَيَّاتِي ، و « رأيْتَ رجُلًا حَسَنًا وَجْهَهُ » و « حَسَنًا وَجْهَهُ » و « حَسَنَ وَجْهَهُ » لكنَّ هذانِ ضعيفانِ .

والثالث : نحو « رأيْتَ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجْهَ أَبِهِ » و « الْحَسَنَ وَجْهَ أَبِهِ » ولا تجرُّ كما سَيَّاتِي و « رأيْتَ رجُلًا حَسَنًا وَجْهَ أَبِهِ » و « حَسَنًا وَجْهَ أَبِهِ » و « حَسَنَ وَجْهَ أَبِهِ » لكنَّ هذانِ ضعيفانِ .

والرابع : نحو « رأيْتَ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجْهَ أَبِ » لِكَنَّهُ قبيحٌ و « الْحَسَنَ وَجْهَ أَبِ » ولا تجرُّ كما سَيَّاتِي ، و « رأيْتَ رجُلًا حَسَنًا وَجْهَ أَبِ » لِكَنَّهُ قبيحٌ ، و « حَسَنًا وَجْهَ أَبِ » و « حَسَنَ وَجْهَ أَبِ ». .

(أو مُجَرَّدًا) عَطْفٌ على مضارعاً نحو « رأيْتَ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجْهَهُ » لِكَنَّهُ قبيحٌ ، و « الْحَسَنَ وَجْهَهُ » ولا تجرُّ كما سَيَّاتِي و « رأيْتَ رجُلًا حَسَنًا وَجْهَهُ » لِكَنَّهُ قبيحٌ ، و « حَسَنًا وَجْهَهُ » و « حَسَنَ وَجْهَهُ ». .

(ولا تجرُّ بِهَا) حال كونها (مع أَلْ شَمَا مِنْ أَلْ خَلَا وَمِنْ إِضَافَةِ لِتَالِيهَا) فلا تقلُّ : « الْحَسَنَ وَجْهِهِ » أو « وَجْهَ أَبِهِ » أو « وَجْهَهُ أَبِ » (وَمَا لَمْ يَخْلُ) إِمَّا ذَكْرٌ (فَهُوَ بِالجُوازِ وُسِّيماً) وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ مَشْرُوحاً مُثَلَّاً مُبَيِّناً فِي الْحَسَنِ وَالضَّعِيفِ وَالقَبِيْحِ . ولله الحمد .

قوله : لِكَنَّهُ قبيحٌ : وضابط القبح : أن ترفع الصفة بـأَلْ أو لَا نكرة ، ووجهه خلو الصفة لفظاً من ضمير الموصوف وإنما جازت لتقدير الضمير فيها .

قوله : ولا تجرُ بها مع أَلْ : إذا كانت مفردة أما المثنى والمجموعة على حد المثنى فيجوز إضافتها مع تعريفها بـأَلْ إلى الحالى كما تقدم في باب الإضافة في قوله : وكونه في الوصف كافٍ إن وقع إلَّا .

قوله ومن إضافة لـتاليها : أي لـتالي أَلْ ولو بـواسطة الإضافة لـضميره فيشمل الإضافة لـضمير تاليها كمررت بالرجل الحسن وجهه ؛ فإنه جائز كما نقله الشارح في باب الإضافة عن شرح التسهيل .

قوله : وما لم يدخل ما ذكر : أي من أَلْ والإضافة لـتاليها فهو بالجواز أي جواز الجر وسما . نجز بعون الله تعالى الكلام على الصفة المشبهة .

هذا باب التعجب

وله صيغ كثيرة نحو ﴿ كَيْفَ تَكُفُّرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمَوَاتًا فَأَخْيَدُكُمْ ﴾
 « سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَئْجُسُ ». .

واهَا لِلَّيْلِي ثُمَّ واهَا واهَا [هيَ الْمُنْيَ لَوْ أَنَّا نِلْنَاهَا]
 والمُبُوْبُ له في النحو صيغتان أشار إليهما بقوله :
 (يَأْفُعَ انْطِقْ) حال كونه (بَعْدَ مَا) النكرة

التعجب

اعلم أنه لا يتعجب من صفاته تعالى قياسا فلا يقال : ما أعلمته ؛ لأنها لا تقبل الزيادة ، وشذ قول العرب : ما أعظم الله وما أقدره وما أجله نقله السيوطي عن أبي حيان ثم قال : والختار وفافق للسبكي وجماعة كابن السراج وأبن الأباري والصميري جوازه ، قال ابن حجر الهيثمي : ومعنى ما أعظم الله شيء وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيمًا ، والشيء إما من يعظمه من عباده أو ما يدل على عظمته من مخلوقاته أو ذاته تعالى ؛ أي أنه أعظم لذاته لا شيء جعله عظيمًا وهو باق على حقيقته من التعجب ، وقيل : هو إخبار بأنه في غاية العظمة مجازاً . ويكتفي في قبول الزيادة أن مطلق العظمة مثلاً تقبله ولا يجوز التعجب على الله تعالى لأنه إنما يكون عند خفاء السبب ، وأما الوارد منه في القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحو : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى الْأَنْتَارِ ﴾ أفاده الدماميني وغيره كذا في الصبان ملخصا ، وقال السيلكوتى : معنى ما أحسن زيداً شيء من الأشياء لا أعرفه جعل زيداً حسناً ، ثم نقل إلى إنشاء التعجب وانحرى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في شيء يستحيل كونه يجعل جاعل نحو : ما أقدر الله وما أعلمته .

قوله : وله صيغ كثيرة : منها كيف ومن وما وأي في الاستفهام ك ﴿ عَمَ يَسَاءَ لَوْنَ ﴾ .
 ﴿ الْمَحَافَةُ مَا الْمَحَافَةُ ﴾ . ﴿ لَأَيِّ يَوْمٍ أَنْتَ ﴾ . والله دره وحسبك بزيد رجالاً .

قوله : سبحان الله : أصل ذلك أن يسبح الله تعالى عند رؤية العجب من صنائعه ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه والمعجب منه هنا حال المخاطب المتوجه بمحاسبة المؤمن لا مضمون الجملة إذ عدم نجاسته غير خفي السبب .

قوله : المبوب له في النحو صيغتان : لاختصاصهما بأحكام دون الصيغ الآخر .

قوله : حال كونه بعد ما : لم يجعل بعد ظرفاً لأنطق ؛ لأن المقصود بيان صيغة التعجب والحمل على الحالية به أنساب كما لا يخفى .

قوله : النكرة : أي التامة وذلك لأن التعجب إنما يكون فيما خفي سببه فيناسبه التنكير

..... إن أردت (تعجبنا أوجيأ بافعل) وهو خبر بصيغة الأمر (قبل) فاعل له (مجزور بيا) زائدة لازمة (وتلو افعـل) أي الذي بعده (انصيـته) مفعولاً وتلو افعـل اجرزة كما تقدم (كما أوفـى خـليلـتنا وأصـدـقـ بـهـما) .
(وـحـذـفـ ماـ مـنـهـ تعـجـبـتـ) وـإـقـاءـ صـيـغـةـ التـعـجـبـ (استـبعـ إـنـ كانـ عـنـدـ الـحـدـفـ)

وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب هذا مذهب سيبويه وقال الفراء وابن درستويه : هي استفهامية مشوبة بتعجب ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين ، وعلى القولين ما بعدها خبر ، وقال الأخفش : هي موصولة أو نكرة ناقصة وما بعدها صلة أو صفة والخبر ممحوف وجواباً أي شيء عظيم .

قوله : أن أردت تعجبنا : ليس هذا حل إعراب ؛ لأنـه لا يجوز حذف أداة الشرط لا وحدـها ولا مع فعل الشرط بل هو مزج على ما يقتضيه جودة السبك ، وتعجبنا إما مفعول له أو حال أي متـعـجـبـاـ أوـ ظـرـفـ أيـ وـقـتـ تعـجـبـ ، وـعـرـفـ الدـامـامـيـ التعـجـبـ بـأـنـ اـفـعـالـ يـحـدـثـ فيـ النـفـسـ عـنـدـ الشـعـورـ بـأـمـرـ يـجهـلـ سـبـبـ وـمـنـ ثـمـ قـيـلـ إـذـاـ ظـهـرـ السـبـبـ بـطـلـ التعـجـبـ .

قوله : وهو خبر : أي بحسب الأصل والوضع لأنـه ماض من باب الأفعال بمعنى صار ذا كذا كأغدا البعير وأورق الشجر وإلا فالجملة بتمامها نقلت إلى إنشاء التعجب ، أو مراده بالخبر : ما قابل الطلب فيشمل إنشاء غير الطلب .

قوله : بصيغة الأمر : وليس بأمر حقيقة غيرت صيغة الماضي إليه للمبالغة كما في الهمع وقال الصبان : غيرت الصيغة عند نقلها إلى إنشاء التعجب ليوافق اللفظ في التغيير تغيير المعنى من الإخبار إلى إنشاء .

قوله : زائدة لازمة : زيدت لإصلاح اللفظ لقبع إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيـدتـ فيـ الفـاعـلـ ليـصـيرـ عـلـىـ صـورـةـ المـفـعـولـ بـهـ كـامـرـ بـزـيدـ ، ولـذـلـكـ التـزـمـتـ بـخـلـافـهـاـ فيـ ﴿كـفـيـ بـالـلـهـ شـهـيـداـ﴾ـ فـيـجـوزـ تـرـكـهـاـ ، وـقـيـلـ : يـجـوزـ حـذـفـهـاـ معـ أـنـ وـأـنـ كـوـلـهـ :

وـأـحـبـ إـلـيـنـاـ أـنـ يـكـونـ المـقـدـمـاـ

هـذـاـ هـوـ مـذـهـبـ جـمـهـورـ الـبـصـرـيـنـ ، وـقـيـلـ : لـفـظـهـ وـمـعـنـاهـ الـأـمـرـ وـفـيـهـ ضـمـيرـ وـالـهـمـزةـ للـتـعـدـيـةـ وـالـبـاءـ زـائـدةـ ، ثـمـ قـالـ اـبـنـ كـيـسانـ : الضـمـيرـ لـلـمـصـدـرـ كـأـنـهـ قـيـلـ : أـحـسـنـ يـاـ حـسـنـ بـزـيدـ أـيـ دـمـ بـهـ وـالـرـمـهـ وـقـالـ غـيرـهـ لـلـمـخـاطـبـ ؛ أـيـ صـفـهـ بـالـحـسـنـ ، وـإـنـاـ التـزـمـ إـفـرـادـهـ وـتـذـكـيرـهـ لـأـنـهـ كـلـامـ جـرـىـ مـجـرـىـ الـمـثـلـ .

قوله : مفعولاً : عند البصريين : لأنـ أـفـعـلـ عـنـدـهـمـ فـعـلـ بـدـلـلـ لـزـومـهـ معـ يـاءـ المـتـكـلـمـ نـونـ الـوـقـاـيـةـ نـحوـ ماـ أـفـقـرـنـيـ إـلـىـ رـحـمـةـ اللـهـ ، وـقـالـ الـكـوـفـيـوـنـ : أـفـعـلـ اـسـمـ لـجـيـهـ مـصـفـرـاـ فـتـلـوـهـ عـنـدـهـمـ مـشـبـهـ بـالـمـفـعـولـ بـهـ .

قوله : ما منه : أيـ منـ حـالـهـ وـالـسـيـنـ وـالـتـاءـ فيـ اـسـتـبعـ زـائـدـتـانـ أـوـ لـلـصـيـرـوـرـةـ ، وـشـرـطـ فيـ التـصـرـيـحـ لـحـذـفـهـ مـنـصـوـبـاـ كـانـ أـوـ مـجـرـوـرـاـ أـنـ يـكـونـ ضـمـيرـاـ وـجـازـ حـذـفـ الـمـحـرـرـ مـعـ أـنـهـ فـاعـلـ ؟

مِقْنَاهُ يَضِيقُ) وَلَا يَلْتَبِسْ ، كَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَسْعَى بِهِمْ وَأَبْصَرَ ﴾ .
وَقَوْلِ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

جَزِيَ اللَّهُ عَنِي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رَبِيعَةُ خَيْرِهِ مَا أَعْفَ وَأَكْرَمَ
(وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ) أَفْعَلَ وَأَفْعَلْ بِهِ (قَدْمًا لِزِمَا مَنْعَ تَصْرُفُ بِحُكْمِ) مِنْ جَمِيعِ
النُّحَاةِ (لَخِتَمًا) أَيْ نَفْذَ ، وَهُمَا نَظِيرًا لِيَسَ وَعَسَى وَهَبَ وَتَعْلَمَ (وَصُغْهُمَا) مِنْ
فِعْلِ (ذِي) أَخْرُوفِ (ثَلَاثَ) بِخَلَافِ دَخْرَجَ وَانْطَلَقَ وَاقْتَدَرَ وَاسْتَخْرَجَ وَاحْمَرَ
وَالْجَرْجَمَ (صُرْفَا) بِخَلَافِ نِعْمَ وَبَشَّ (قَابِلَ فَضْلَ) أَيْ زِيَادَةَ كَعْلَمَ وَحَسْنَ ،
بِخَلَافِ نَحْوِ مَاتَ وَفَنَى (تَمَّ) بِخَلَافِ كَانَ وَكَادَ (غَيْرَ) فَعَلَ (ذِي اَنْتِفَا) أَيْ
مَنْفِي بِخَلَافِ نَحْوِ « مَا عَجَثُ بِالدَّوَاءِ » وَ « مَا ضَرَبَتْ زَيْدًا » (وَغَيْرَ) فِعْلِ
(ذِي وَصْفِ يُضَاهِي أَشْهَلَا) فِي كَوْنِهِ عَلَى أَفْعَلَ بِخَلَافِ ذِي الْوَصْفِ الْمُضَاهِيِّ

لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة فجاز فيه ما يجوز فيها .

قوله : ولا يلتبس : وأشار به إلى أن المراد بالوضوح الانفهم وعدم الالتباس ، ودفع به ما يرد على ظاهره من أنه يفيد أنه لا يكفي مطلق الفهم بل لابد من الوضوح الذي هو قدر زائد على مجرد الفهم .

قوله : ما أَعْفَ : أي ما أَعْفَهُمْ .

قوله : قَدْمًا : أي قدِيمًا وفي أصل اللغة .

قوله : لِزَمَا مَنْعَ تَصْرُفَ : ليكون مجيئهما على طريقة واحدة أدل على ما يراد بهما من التعجب وذلك لأن التصرف فيهما ونقولهما من حالة إلى حالة ربما يشعر بزوال المعنى الأول .

قوله : وَهُمَا نَظِيرَا إِلَّا : الأول نظير ليس وعسى ، والثاني نظير هب وتعلم .

قوله : مِنْ فَعَلَ : لم يذكر محترزه لأنه موضوع الشروط وذكر المحترزات من شأن الشروط ، ولأنه لو ذكر محترزه لتوهم أنه من الشروط وأنه يتوصل إلى التعجب في الأسماء أيضا بأشد وأشد أو شبيهما مع أنه ممنوع في الأسماء اتفاقاً .

قوله من ذِي ثَلَاثَ : واختلف في أَفْعَلَ فَقِيلَ : يجوز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إذا كانت الهمزة لغير التعدية نحو ما أَظْلَمَهُمَا لِلْلَّيْلِ وَمَا أَفْرَهُمَا لِلْمَكَانِ .

قوله : تَمَّ : لأنَّهَ لَوْ قِيلَ : مَا أَكُونَ زَيْدًا قَائِمًا لَزَمَ نَصْبُ أَفْعَلَ لِشَيْئِينَ وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ قَائِمًا لامتناع حذف خبر كان ولا جره باللام لامتناع جر الخبر باللام أفاده الشاطبي .

قوله : أَيْ مَنْفِي : سواء كان ملازمًا للنفي كما عجبت أَيْ مَا انتفعت بالدواء أم غير ملازم كما ضربت زيداً ؛ لالتباسه بالمشبه .

نَحْوُ سَوَادٍ وَغَورٍ (وَغَيْرِ) فَعْلٌ (سَالِكٌ سَبِيلٌ فُعلاً) في كونه مبنياً لِلمفعول بخلاف السالك ذلك نحو: ضرب و شتم ، لكن يُشتبه ما كان ملازماً لـذلك نحو: غَيْثٌ بِحاجِتِكَ فَيَقُولُ مَا أَعْنَاهُ .

(وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا) كَأَكْثَرٍ وَأَكْثَرٍ (يَخْلُفُ) في التعجب (ما بغض الشروط عديماً) بأنَّ كان زائداً على ثلاثة أحرف ، أو وصفه على أفعال ، أو ناقصاً ، نحو: ما أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ وَخُمْرَتَهُ ، وأَشَدَّ بِكُونِهِ مُسْتَقْبَلًا ، وكذا إنْ كان منفياً أو مبنياً لِلمفعول لكن مصدرهما مؤول نحو «ما أَكْثَرَ أَنْ لَا تَقُوم» و «أَعْظَمَ بِمَا تُصِرُّ» ومثل ابن الناظم للذى لا يقبل الفضل بـ«ما أَفْجَعَ مَوْتَهُ» و «أَفْجَعَ بِمَوْتِهِ» . وقال ابن هشام: لا يتعجب منه البتة .

(وَمَصْدَرُ) الفعل (العادِم) للشروط (بعد) أي بعد أشد (يتتصِّبُ وَيَعْدُ

قوله : بخلاف السالك ذلك : وذلك دفعاً للبس المبني من فعل المفعول بالبني من فعل الفاعل .

قوله : يخالف ما : أي يخالف صيغتي التعجب اللتين فقدتا بعض الشروط المتقدمة عندما فيما كان سيصاغان منه لو لم تفقد فيه ، قال في التصرير : ولا يختص التوصل بأشد ونحوه : بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما أشد ضرب زيد لعمرو اه . قوله تعالى : ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ قال الصبان : ولا يرد هذا على الناظم لأن مراده يخالف وجوباً اه . وذلك بقرينة ما قبله .

قوله : لكن مصدرهما مؤول : دفعاً للالتباس وذلك إذا أتى به منصوبًا أو مجرورًا بالباء ؛ لأن الكلام فيه والأولى في المنفي المصدر الصريح مضارفاً إليه العدم .

قوله : لا يتعجب منه البتة : لأن التعجب إنما يكون مما يقبل التفاضل ومثال ابن الناظم التعجب فيه إنما هو من فجاعة الموت لامن الموت نفسه فيكون قوله : يخالف ما إلخ منصرفًا إلى ما عدى قبول الفضل وذلك بقرينة العقل وكذا لا يتعجب من الجامد لأنه لا مصدر له ولعلمه من قول الناظم ، ومصدر العادم إلخ لم يتعرض له الشارح .

قوله : للشروط : أي بجمعها لا جمعها .

أَفْعِلُ) أَيْ أَشِدِّ (جَرَّهُ بِالْبَا يَجِبُ) كَغِيرِهِ كَمَا تَقْدَمُ (وَ بِالنَّدُورِ) أَيْ الْقِلَةُ (اخْكُمْ لِغَيْرِهِ مَا ذِكْرُ) كَوْلُهُمْ : مَا أَذْرَعُهَا مِنْ امْرَأَةٍ ذَرَاعَ أَيْ حَفِيفَةُ الْيَدِ فِي الْغَزْلِ ، وَمَا أَخْصَرَهُ مِنْ اخْتَصَرَ ، وَمَا أَعْسَاهُ وَأَعْسَى بِهِ مِنْ عَسَى ، وَمَا أَحْمَقَهُ مِنْ حَمْقَ فِيهِ أَحْمَقَ .

فَاسْمَعْ ذَلِكَ (وَلَا تَقْسِنْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَثْرُ) أَيْ رُؤْيَ عنِ الْعَرَبِ كُلُّ ما شَاكَلَهُ (وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدِّمَا مَعْمُولُهُ) عَلَيْهِ (وَوَضْلَهُ بِهِ الزَّمَانُ) بِلَا خَلَافَ فِيهِمَا (وَفَضْلُهُ بِظَرْفِهِ أَوْ بِحَرْفِ جَرِّ مُسْتَعْمَلٌ) نَظْمًا وَ نُثْرًا كَوْلُهُ :

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقْدَمُوا وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُقْدَمَا

وَقَوْلُ عَمَرُ بْنِ مَعْدُودِ يَكْرَبُ : « مَا أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءُهَا » .

(وَالخَلْفُ فِي ذَلِكَ) الْفَضْلُ هَلْ يَجُوزُ أَوْ لَا (اسْتَقَرَ) فَذَهَبَ الْجَرْمِيُّ وَجَمَاعَةُ إِلَى الْجَوَازِ ، وَالْأَخْفَشُ وَالْمَبَرَدُ إِلَى الْمَنْعِ .

قوله : وبالندور احکم : لما كان قوله وصفهما إلخ موهمنا أن تلك الشروط لا تختلف دفع ذلك الوهم بهذا .

قوله : أي القلة : يعني أن المراد بالندور القلة النسبية ؛ لأن المقادير التي تختلف فيها الشروط كثيرة في حد ذاتها .

قوله : ذراع : بفتح الذال وقد يكسر كذا في القاموس .

قوله : ولا تقس إلخ : لما كان النادر قد يطلق على القليل الذي يقايس عليه فتكون تلك الشروط شرطاً للكثره قال ولا تقس إلخ ذكره الشاطبي .

قوله : ووصله به الزما : أي لا يفصل بينه وبين معهوله بأشنعي بلا خلاف بقرينة قوله : والخلف في ذاك استقر والمراد بالأجنبي غير المفعول في ما أحسن زيد أو غير الفاعل في أحسن بزيد ولا فرق في ذلك بين المحروم وغيره فلا تقول : ما أحسن بزيد ماراً ، ولا ما أحسن عنده جالساً ، ولا ما أحسن الدر衙م معطيك ، ولا ما أحسن جالساً زيداً ، ولا أحسن جالساً بزيد وإن كان جالساً حالاً ومعهولاً لفعل التعجب .

قوله : وفصله بظرف أو بحرف جر : أي المعولين لفعل التعجب وهذا استثناء معنى من قوله : ووصله به الزما ؛ لأن هذا مختلف فيه لكن محل الخلاف ما إذا لم يكن في المعول ضمير يعود إلى المحروم وإلا تعين الفصل كما أحسن بالرجل إن يصدق نقله الشارح في النكت عن أبي حيان .

قوله : هل يجوز : أي قياساً . بتوفيق الله سبحانه تم الكلام على فعل التعجب .

هذا باب نعم وبش

(وما جرى مَجراهُما) في المدح والذم من حبّنا وسأء ونحوهما .

(فَعْلَانِ غَيْرٌ مُتَصَرِّفُينِ نَعْمَ وَبَشْ) لِدُخُولِ التَّاءِ السَّاِكِنَةِ عَلَيْهِمَا فِي كُلِّ الْلُّغَاتِ ، وَاتِّصَالِ ضَمِيرِ الرَّفْعِ بِهِمَا فِي لُغَةِ حَكَاهَا الْكِسَائِيِّ وَذَهَبَ الْكَوْفِيُّونَ - عَلَى مَا نَقَلَهُ الْأَصْحَابُ عَنْهُمْ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ - إِلَى أَنَّهُمَا اسْمَانٌ ، وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورَ : لَمْ يَخْتِلِفْ أَحَدٌ فِي أَنَّهُمَا فِعْلَانٌ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافَ تَعَدُ إِسْنَادِهِمَا إِلَى الْفَاعِلِ فَالْبَصْرِيُّونَ يَقُولُونَ : نَعْمَ الرَّجُلُ وَبَشْ الرَّجُلُ مُجْمَلَتَانِ فَعْلَيْتَانِ ، وَالْكِسَائِيُّ : اسْمَيْتَانِ مَحْكَيَتَانِ

نعم وبش وما جرى بجريهما

قوله : في المدح والذم : لم يقل وفي العمل لأن من حق العنوان أن يكون معلوماً وكذا من حق التشبيه أن يكون في أخص أوصاف المشبه به ، وأخص أوصاف نعم وبش هو المدح والذم ، وعمل نعم وبش نفسهما لم يعلم بعد لأن الباب مفقود لبيانه فضلاً عن جريان حبذا وسأء مجريهما فيه وجعل نعم وبش أصلاً لكونهما موضوعين لإنشاء المدح والذم بخلاف غيرهما فإنها مستعملة فيها وليس موضوعة لها .

قوله : ونحوهما : الآتي في قول الناظم واجعل فعل من ذي ثلاثة إلخ .

قوله : في لغة حكاهَا الكسائيِّ : حَكَى نَعْمَا رَجُلَيْنَ وَنَعْمَوْ رَجَالَيْ .

قوله : على ما نقله إلخ : وهذا الطريقة في حكاية الخلاف هي المشهورة كما في التصريح والصحيحة كما أشار إليه في الهمع حيث حكى الطريقة الثانية بقليل فلذا قدمها الشارح .
قوله : إلى أنَّهُمَا اسْمَانٌ : بدليل دخول حرف الجر عليهم في قوله : ما هي بنعم الولد ، وقوله :
نعم السير على بش العير ، وأجيب بأن التقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ، وعلى القول بأنهما اسْمَان هما بمعنى المدح والمذموم وبينها على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء وهو من معاني الحروف ولا يرد أن المفید له الجملة بتمامها لأنهما العدة في إفادته فهما مبتدآن وما كان فاعلاً على القول الأول بدل على هذا أو عطف بيان الخبر هو المخصوص ويحمل العكس والمعنى المدح الرجل زيد قال سم : وقياسه جر الولد في نعم الولد وإن روي بالرفع فعلى القطع ، وأما رجلاً في نعم رجلاً زيد فتمييز عن النسبة التي تضمنها نعم أي المدح من جهة الرجولية زيد ويحمل أنه حال .

قوله : اسْمَيْتَانِ مَحْكَيَتَانِ : كذا في النسخ ، ويظهر أنه من تسمية الجزء باسم كله فإنهما جزءاً اسميتين لأنهما مبتدآن بمعنى المدح والمذموم ، والخصوص خبر عنهما ، والذي في الهمع والتصريح اسْمَانِ مَحْكَيَانِ وهو الظاهر ؛ لأنه إن نظر إلى الأصل ففعليتان أو إلى الحال فاسمان وعدل عنه ليحسن التقابل في التعبير .

بِمَنْزِلَةِ تَأْبِطَ شَرَّاً نُقْلاً عَنْ أَصْلِهِمَا وَسُمِّيَّ بِهِمَا الْمَدْحُ وَالْذَّمُّ .

(رافعٌ اسْمَيْنِ) فَاعِلَيْنِ لَهُمَا (مُقَارَنَيْ أَلْ) الْجِنِسِيَّةِ نَحْوَهُ { نِعَمْ الْمَوْلَى وَنَعَمْ الْتَّصِيرُ } (أَوْ مُضَافِينَ لِمَا قَارَنَهَا) أَوْ لِمُضَافِ لِمَا قَارَنَهَا (كَنْعَمْ ثُقْبِيَ الْكَرْمَا) وَ

[ف] نِعَمْ أَبْنُ أَخْتِ الْقَوْمِ [غَيْرُ مُكَذَّبٍ] زَهِيرْ حُسَامْ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ]

(وَيَرْفَعَانِ مُضْمِرًا) مُسْتَرًا (يُفَسِّرُهُ مُمْيِزٌ كَيْفَمْ قَوْمًا مَعْشَرُهُ) وَ { يَتَسَّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا }

قوله : وسمى بهما المدح والذم : أي بمجموع نعم الرجل الممدوح ، وبمجموع بعس الرجل المذموم على سبيل المسامحة أو كون المصدر بمعنى اسم المفعول .

قوله : رافع : أي هما رافعان وهو أولى من إعرابه نعت فعلان لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المبتدأ .

قوله : الجنسية : عند الجمهور بدليل عدم لحق النساء حيث الفاعل مؤنث في الأفعى والمراد للجنس في ضمن جميع الأفراد ، ثم اختلفوا فقيل : حقيقة ، فالجنس كله ممدوح إما قصدًا مبالغة في إثبات المدح للمخصوص إذ الأبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوجه كونه طارئًا على المخصوص وأن جنسه لا يستحق المدح لنقصه ، أو تبعًا ؛ فعدوا المدح إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح المخصوص فكانه قبل ممدوح جنسه من أجله ، وقيل مجازًا فجعل المخصوص جميع الجنس مبالغة ولم يقصد غير مدحه ؛ فأجل على هذا لاستغراق الصفات ؛ ولا يخفى أن هذه كلها تكفلات لم يقصد بها العربي التكلم ، ولا يفهمها السامع ، وذهب قوم إلى إنها عهدية فقيل : المعهود ذهني كما في اشتراك اللحم وأريد بذلك أن يقع إبهام ثم يؤتى بالتفسير بعده تفخيماً للأمر ، وقبل : المعهود خارجي وهو المخصوص وهو غير ظاهر سواء أعرب المخصوص مبتدأ بخلاف أو أعراب خبرًا ممحونف ؛ لأن العهد يقتضي تقدم المعهود لفظاً ؛ فالتحقيق أن أول للعهد الذهني ، أي : نعم رجل من الرجال وهو زيد ، والغرض الإبهام ثم التفصيل ، والله أعلم .

قوله : أو المضاف لما قارنها : ولم يتبنا المصنف عليه لكونه بمنزلة ما قبله ويمكن إدراجه فيه بأن يراد المضاف لما قارنها ولو بواسطة .

قوله : ونعم ابن أخت القوم : تامة :

..... غير مكذب زهير حسام مفرد من حمائل

وغير مكذب حال ، وزهير مخصوص ، وحسام خبر مبتدأ محذوف ومفرد نعته .

قوله : مضمرًا : عائداً على التمييز مراداً به الجنس على نية أن الجنسية أو الشخص على التفصيل السابق .

قوله : مسترًا : وجوباً إلا في اللغة التي حكمها الكسائي استغناء بشنية تمييزه وجمعه وهو في ذلك والتذكير والتأنيث مطابق للمخصوص .

قوله : ممizer : بعدة فلا يجوز تقديميه عليهما وكذا لا يجوز تأخيره عن المخصوص ويجوز فصله

وقد يستغنى عن التمييز للعلم بجنس الضمير كقوله عليه السلام : « مَنْ تَوَصَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعْمَتْ ».

تنتمي : حكى الأخفش أنَّ ناساً من العرب يزفون بنعم النكرة مفردةً ومضافةً .

(وجُمْعُ) يَئِنَّ (تَمْيِيزٌ وَفَاعِلٌ ظَهَرَ) كـ « نَعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا » مثلاً (فيه خلاف عَنْهُمْ قَدْ اسْتَهَرَ) فَذَهَبَ سِيُوبِيَهُ وَالسِّيرَافِيُهُ إِلَى المَنْعِ لِإِسْتِغْنَاءِ الْفَاعِلِ بِظَهُورِهِ عَنِ التَّمْيِيزِ الْمُبِينِ لَهُ ، وَالْمُبَرِّدُ إِلَى الْجَوَازِ ، وَاحْتَارَهُ الْمُصَنَّفُ قَالَ : لِأَنَّ التَّمْيِيزَ قَدْ يُجَاهَ بِهِ تَوْكِيدًا كَمَا سَبَقَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

وَالْتَّعْلِيَّوْنَ يَئِسَ الْفَحْلُ فَخَلُّهُمْ
فَخَلًا وَأَمْهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقٌ
وقوله :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ
مِنْ خَيْرِ أَدِيَانِ الْبَرِّيَّةِ دِينًا

عنهما بغير المخصوص كما أشار إليه بالتمثيل بالأية بخلاف الفاعل .

قوله : وقد يستغنى عن التمييز : عند المصنف وابن عصفور ونص سيويه على لزوم ذكره .

قوله : فيها ونعمت : أي وبالطريقة الحمدية من الوضوء أخذ ، ونعمت طريقة الوضوء ، هذا هو الصواب ، وقول البعض في تقرير الحديث ونعمت الطريقة الوضوء غير مناسب لما نحن فيه بل غير صحيح لما يلزم عليه من حذف الفاعل فتبه قاله الصبان ، وفي الحديث دليل على أنه إذا فسر بمؤنث لحقته تاء التأنيث نحو : نعمت امرأة هند ، وقال ابن أبي الريع : لا تتحقق استغناء بتأنيث المفسر ونص الخطاب على جواز الأمرين .

قوله : مفردة ومضافة : نحو : نعم غلام أنت ، وقوله : فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم ، ومنعه البصريون اختياراً وأجازوه الكوفيون .

قوله : والتغلبيون إلخ : تامة :

وَأَمْهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقٌ

أراد بالفحل الأب ، والزلاء بفتح فتشديد المرأة الخفيفة الإلية ، والمنطيق المرأة المتأذرة بخشية تعظم بها عجیزتها .

قوله : ولقد علمت إلخ : استشهد بشاهدين الأول من الباب ، والثاني ليس منه تأييداً لما اختاره المصنف من وروده مطلقاً .

(وَمَا مُمْكِنٌ) عند الزمخشري وكثير من المتأخرین فھی نکرة موصوفة (وقيل) أئی قال سیبویه وابن خرھوف : هي (فاعل) ف تكون معرفة ناقصة تارة وتمام آخری (في نھو) قولك (نعم ما يقول الفاضل) قوله تعالى : ﴿إِن تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَيُنَعِّمَا هِيَ﴾ ، ﴿يُنَسِّمَا أَشَرَّفَا بِوَهْنِ أَنفُسِهِمْ﴾ ومال المصنف في شرح الكافية إلى ترجیح القول الثاني .

قوله : وما ممیز : قال الصبان : وسكت عن من وهي مثل ما إلا أنها لا تكون معرفة تامة بل هي إما موصولة أو نکرة تامة أو موصوفة كقوله ونعم من هو في سر وإعلان .

قوله : فھی نکرة موصوفة : أي بما بعدها والمحصوص محذوف فيما إذا ولیها فعل ، أما إذا ولیها اسم أو لم يلها شيء كدقته دقا نعمًا فنکرة تامة والمحصوص الاسم الواقع بعدها على الأول ومحذوف على الثاني ولا يرد أن التامة تساوى الضمير إبهاما فكيف تمیز لأنه يراد بها شيء له عظمة أو حقاره بحسب المقام ف تكون أخص منه على أن التمييز قد يكون للتأكد ، وكان عليه أن يقول نکرة موصوفة تارة وتمام آخری ، وكأنه اكتفى بالإشارة إليه فيما بعد ولم يعكس مع أنه أولى ليكون قوله وتمام آخری واقعًا بعدهما فيكون كأنه مرتبط بهما .

قوله : وقيل فاعل : فھی مستثناء من وجوب قرنه بأل .

قوله : ف تكون معرفة ناقصة : موصولة بما بعدها فيما إذا ولیها فعل وهذا مذهب الفراء والكسائي كما في الأشموني عن شرح التسهيل وليس مذهب سیبویه وابن خرھوف كما يوھمه کلام الشارح ومذهبهما : أن ما معرفة تامة فاعل والفعل بعدها صفة لمحصوص محذوف ، أي : نعم الشيء شيء . يقول الفاضل : وفي المسألة مذاهب آخر تركناها روما للاختصار .

قوله : في نحو نعم ما يقول الفاضل : أي من كل تركيب وقع فيه بعد نعم أو بشـ ما فجملة فعلية هذا ما يقتضيه مزج الشرح وأما بحسب المتن فيحتمل أن يراد هذا ، وأن يراد كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطلقا ولیها شيء أو لم يلها وأن يراد كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلوة بشيء اسمـ كان أو جملة فعلية ولا يبعد أن يقال اقتصار الشارح في قوله فھی نکرة موصوفة إشارة إلى الوجه الأول وتعمیمه في قوله ناقصة تارة وتمام آخری إشارة إلى الوجه الثاني وعدم تمثيل لما لم يلها شيء إشارة إلى الوجه الثالث .

قوله : ومال في شرح الكافية إلخ : حيث قال كما نقله في الهمع : ويقویه كثرة الاقتصاد عليها في نحو غسلته غسلاً نعمًا والنکرة التالية نعم لا يقتصر عليها وكلامه هنا يشير إلى ترجیح القول الأول حيث بدأ به وحکی الثاني بقول .

(وَيُذَكَّرُ الْخَصُوصُ) بِالْمَدْحِ وَالْذَمِ (بَعْدُ) أَيْ بَعْدَ نِعْمَ وَبِشْ وَفَاعِلِهِمَا نَحْوُ « نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » ، « وَبِشْ الرَّجُلُ أَبُو لَهَبٍ » ، وَهُوَ إِنَّمَا (مُبَيَّنًا) خَبْرُهُ الْجُمْلَةُ قَبْلَهُ (أَوْ خَبْرُ اسْمٍ) مَحْذُوفٌ (لَيْسَ يَئِدُو) أَيْ يَظْهُرُ (أَبَدًا) كَمَا ذَكَرْتُ ذَلِكَ فِي بَابِ الْمُبَيَّنَ .

(وَإِنْ يُقَدَّمْ) هُوَ أَوْ (مُشْعِزٌ بِهِ كَفِيْ) ذَلِكَ عَنْ ذِكْرِهِ بَعْدَ (كَالْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنِيْ) وَالْمُقْتَنِيْ) وَنَحْوُ { إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ } .

(وَاجْعَلْ كَبِيْسَ) فِي جَمِيعِ مَا تَقْدِمْ (سَاءَ) نَحْوُ { سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ } وَ « سَاءَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » وَ « سَاءَ عَلَامُ الْقَوْمِ زَيْدٌ » . لَكَ أَنْ تَقُولَ هَلْ هِيَ مِثْلُهَا فِي الْخِتَالِ فِي فِعْلِيْتِهَا .

قوله : بعد : أي وجوباً على ظاهر عبارته هنا وفي الكافية غالباً على ما ذكره في التسهيل وجرى عليه في التوضيح وهو المتوجه الذي ينبغي أن تحمل عليه عبارته هنا ، وفي الكافية : عملاً بما قرروه من حمل الظاهر على الصریح ، قاله الصبان وهو الذي يشير إليه كلام الشارح فيما بعد حيث قال : وأن يقدم هو ، وحيثند فالتفقييد يبعد لكون الاختلاف الآتي خاصاً بالتأخر ، وأما المخصوص المتقدم فمبتدأ والجملة بعد خبره قولًا واحدًا .

قوله : أي بعد نعم وبش وفاعلهمـا : وحده أو مع التمييز لا بعد فاعلهمـا لأنهما المتقدمان ولا قرينة للتخصيص ولأن البعدية في مقابلة التقدم عليهمـا فالأنسب أن يعبر بالنسبة إليـهما قال في الهمـع : وهو أحسن من تقدمه لإرادة الإبهام ثم التفسير .

قوله : هو أو مشعر به : أشار إلى أن في الكلام احتباـكاـكي لا يخالف ظاهره ما صرـح به في التسهيل من جواز تقدم المخصوص إن أريد بالمشـعر معـنى يـشمل التـقدم في نحو المـثال الآـتي فإـنه يـدلـ حـيـثـنـدـ عـلـىـ أـنـ التـقدمـ فـيـهـ مشـعـرـ بـالـمـخـصـوصـ وـلـيـسـ بـمـخـصـوصـ ،ـ وـلـاـ يـخـالـفـ المـثـالـ المـعـتـلـ لـهـ إـنـ أـرـيدـ بـهـ معـنىـ لـاـ يـشـمـلـهـ كـمـاـ هـوـ الـظـاهـرـ الـمـتـبـادـرـ ؟ـ فـالـمـرـادـ بـالـمـشـعـرـ :ـ مـاـ دـلـ عـلـىـ مـعـنىـ الـمـخـصـوصـ وـلـمـ يـصـلـحـ لـأـنـ يـؤـخـرـ وـيـجـعـلـ الـمـخـصـوصـ نـفـسـهـ سـوـاءـ كـانـ بـلـفـظـ الـمـخـصـوصـ أـمـ لـاـ ،ـ وـلـاـ يـعـدـ أـنـ يـكـونـ تـقـدـيرـ الشـارـحـ إـشـارـةـ إـلـىـ أـنـ الـمـرـادـ بـالـمـشـعـرـ أـيـ بـحـسـبـ المـتنـ مـاـ يـشـمـلـ الـمـخـصـوصـ نـفـسـهـ فـيـكـونـ الـمـعـنـىـ :ـ وـأـنـ يـقـدـمـ لـفـظـ مشـعـرـ بـمـعـنىـ الـمـخـصـوصـ كـفـىـ عـنـ ذـكـرـ الـمـخـصـوصـ مـؤـخـراـ مـعـ كـوـنـ الـمـقـدـمـ مـخـصـوصـاـ إـنـ صـلـحـ لـأـنـ يـكـونـ مـخـصـوصـاـ لـوـ أـخـرـ وـغـيـرـ مـخـصـوصـ إـنـ لـمـ يـصـلـحـ .

قوله : في جميع ما تقدم : من الأحكـامـ لأنـهاـ التيـ تـصلـحـ لـأـنـ تكونـ منـاطـاـ للـجـعلـ لـاـ المـعـنـىـ ولاـ الـخـتـالـ فـيـ فـعـلـيـتـهـاـ .

قوله سـاءـ :ـ هـيـ مـنـ أـفـرـادـ فـعـلـ الـآـتـيـ لـأـنـهـاـ فـيـ الـأـصـلـ بـفـتـحـ الـعـيـنـ مـتـصـرـفـةـ مـنـ سـاءـهـ الـأـمـرـ إـذـ أـحـزـنـهـ فـحـولـتـ إـلـىـ فـعـلـ وـصـارـتـ قـاـصـرـةـ ثـمـ ضـمـنـتـ مـعـنـىـ بـعـسـ فـمـنـعـتـ الـتـصـرـفـ ،ـ وـلـاـ أـفـرـدـتـ بـالـذـكـرـ لـلـاتـفـاقـ عـلـيـهـ وـلـكـثـرـةـ اـسـتـعـمـالـهـاـ وـلـأـنـهـاـ لـلـذـمـ الـعـامـ بـخـلـافـ نـحـوـ :ـ جـهـلـ ؟ـ إـنـ الذـمـ فـيـهـ خـاصـ فـهـيـ أـشـبـهـ بـبـشـ .

قوله : لكـ أـنـ تـقـوـلـ إـلـخـ :ـ يـعـنـيـ أـنـ النـاظـمـ لـمـ قـالـ اـجـعـلـ كـبـيـسـ سـاءـ أـيـ فـيـ الـأـحـكـامـ كـانـ مـظـنـةـ

(وَاجْعُلْ فَعْلًا) بضم العين المضوغ (من ذي ثلاثة كنفم) وبتش (مسجلا) نحو : « عَلِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « كَرِتَ حَكْلَمَةَ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ » و في فاعله الوجهان الآتيان في فاعل حب . قوله : « مَسْجَلًا » أي مطلقا ، أشار به إلى خلاف قائل بما ذكر في غير علم وجهل وسع (ومثل نعم) في معناها وحكمها

سؤال وهو : هل هي مثلها في هذا الاختلاف ؟ والظاهر أنه لا اختلاف ؛ إذ لم ينقل عن أحد .

قوله : بضم العين : إما بالأصالة كظرف وشرف ، أو بالتحويل كعلم وجهل ، وإنما حولت لتحقق بالغائر وتصير قاصرة كنعم .

قوله : المصوغ إلخ : يعني ليس التقدير المحول من ذي ثلاثة كما قيل ؛ لأن ظاهر العبارة للصوغ لا للتحويل حتى يرد أن عبارة المصنف ظاهرة في المحول عن المفتوح أو المكسور .

قوله : من ذي ثلاثة : يشترط أن يكون صالحًا لصوغ التعجب منه لتضمنه معناه .

قوله : كنعم وبتش : يعني أنه من باب الاكتفاء .

قوله : مسجلا : يقال : أسجلت الشيء إذا مكنت من الانتفاع به .

قوله : علم الرجل زيد : تبع في التمثيل به المصنف في شرح الكافية والتسهيل وابنه في شرحه ردًا على من خالف فيه .

قوله الوجهان الآتيان إلخ : في قوله : وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر بالباء .

قوله : أشار به إلى خلاف قائل إلخ : الإشارة إنما هي إلى الخلاف وهو في الواقع فيها ، قال المخالف : لا تحول الأفعال الثلاثة إلى فعل بل تستعمل نعم وبتش باقية على حالها ، وهذه الإشارة بناء على جعل مسجلا حالا من ذي ثلاثة لا من فعلًا ؛ فإنه لا يفيده ولا مفعولا مطلقا لأجعل كما قيل بكل منهما ؛ فإن هذا مع أنه لا يفيده يفيد أن فعل مثل نعم في جميع الأحكام وليس كذلك ، ففي الحضرى أنه يخالفها في ستة أمور اثنان في معناه : إشرابه التعجب ، وكونه للمدح الخاص ، واثنان في فاعله الظاهر : جواز خلوه من ألل نحو : « وَحَسْنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا » ، وكثرة جره بالباء الزائدة تشبيها بـ « أَسْعَ يَهُمْ » واثنان في فاعله المضمر : جواز عوده ، ومطابقته لما قبله ففي زيد كرم رجلًا يحتمل عود الضمير إلى رجلا كما في نعم وإلى زيد كما في فعل التعجب لتضمنه معناه وتقول : الزيدون كرم رجالًا على الأول ، وكرموا رجالًا على الثاني ، وهذا في غير ساء أما هي فتلذم أحکام بش كما استظرفه الدمامي و قال : وهذا إن تحقق كان وجها آخر لإفرادها بالذكر اه وأشار إليه الشارح حيث قال : في جميع ما تقدم .

قوله : في معناها : وهو إنشاء المدح العام مع زيادة أن المدوح بها محظوظ للقلب ولذا يجعل فاعلها ذا ليدل على الحضور في القلب .

قوله : وحكمها : مفرد مضاف فيع والمراد بعومه : أنه يصح أن يراد به المفرد وغيره ،

(حَبَّذَا) كقوله :

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَانِ مِنْ جَبَلٍ [وَحَبَّذَا سَاكِنَ الرَّيَانِ مِنْ كَانَا]

وقوله :

[بِاسْمِ إِلَهٍ وَبِهِ بَدَيْنَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقَيْنَا]
فَحَبَّذَا رَبِّا وَحَبَّ دِينَا

والصحيح أنَّ حَبَّ فعلٌ ماضٌ و (الفاعلُ) لَهُ (ذا) وقيل : جُملةُ اسْمٍ مُبتدأ
خَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا رُكِّبَ مَعَ ذَا غَلَبَ حِاجِبُ الْأَسْمَى فَجُعِلَ الْكُلُّ اسْمًا ،
وقيل : المجموع فعلٌ فاعله ما بعده تغليباً لِجانبِ الفعلِ لِمَا تَقْدَمَ (وَإِنْ تُرِدْ ذَمَّا فَقُلْ لَا
حَبَّذَا) كما قال الشاعر :

أَلَا حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلَأِ غَيْرُ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرْتُ مَيِّ فَلَا حَبَّذَا هِيَا
(وَأَوْلِ ذَا) الْمُتَصَلَّهُ بِحَبَّ (المخصوص) بِالْمَدِحِ أَوِ الدَّمِ (أَيَا كَانَ) مُفْرَدًا أَوْ

والمراد هنا بعض الأحكام لمخالفتها لنعم من وجوه ، ولعله للإشارة إلى المخالفه قال : الفاعل ذا
وإن كان فيه إشارة أيضاً إلى الرد على مدعى التركيب أيضاً .

قوله : حَبَّذا : فيه مسامحة والمراد حب من حبذا .

قوله : يَا حَبَّذا جَبَلُ الرَّيَانِ مِنْ جَبَلٍ : آخره :

وَحَبَّذَا سَاكِنَ الرَّيَانِ مِنْ كَانَا

وَالرَّيَانِ جَبَلُ بِالحجاز فِي الإضافة لبيان .

قوله : فَحَبَّذَا رِبَا وَحَبَّ دِينَا : ما قبله :

بِاسْمِ إِلَهٍ وَبِهِ بَدَيْنَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقَيْنَا

والشاهد في أنها مثل نعم في حذف المخصوص استغناء بما دل عليه أي رب الإله إلا أنه هنا
قليل .

قوله : الفاعل ذا : والجملة خبر المخصوص والرابط ذا أو العموم إن أريد به الجنس .

قوله : الجملة اسْمٌ : بمنزلة قولك الحبيب .

قوله : لما تقدم : أي تقدمه .

قوله : وإن ترد ذمَّا : أي ذمَّا عامَّا مع الإشعار بأن المذموم غير محظوظ للقلب .

قوله : وأول ذا : أي اتبعها ، وذا مفعول ثان ، والمخصوص مفعول أول ؛ أي أجعل

مئنِّي أو مجموعاً ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، و (لا تَعْدِلْ بِذَهَنِكَ) بأن تغيير صيغتها بـ^أئـ^ت بها باقية على حالها نحو : حبذا هند والزیدان والهندان والزیدون والهندات (فهــو يــضــاهــي المــثــلا) الجاري في كلامــهم مــن قــولــهم : « في الصــفــيــف ضــيــغــت البــنــ » يــكــســرــ التــاء لــلــجــمــيــعــ ، وــهــذــا عــلــة لــعــدــم تــغــيــرــ . وــعــلــلــهــ ابــنــ كــيــســانــ يــأــنــ المــشــارــ إــلــيــهــ بــذــا مــفــرــدــ مــضــافــ إــلــى المــخــصــوصــ حــذــفــ وــأــقــيمــ هو مــقــامــهــ ، فــتــقــدــيــرــ حــبــذــا هــنــدــ : حــبــذــا حــســنــنــهــ مــثــلــا ، وــفــهــمــ مــن قــولــهــ (وأــوــلــ) إــلــى آخرــهــ أــنــ مــخــصــوصــهــ لــا يــتــقــدــمــ عــلــيــهــ وــهــوــ كــذــلــكــ لــا ذــكــرــ . وــقــالــ ابــنــ بــابــشــاذــ : لــثــلا يــتــوــهــمــ أــنــ فــي حــبــ ضــمــيرــا وــذــا مــفــعــولــ . (وما ســوــيــ) لــفــظــ (ذــا اــرــفــعــ بــحــبــ) إــذــا وــقــعــ بــعــدــهــ عــلــى أــنــهــ فــاعــلــهــ نحو :

المخصوص وــإــلــيــا ذــا وــهــذــا أــيــضاً أــحــدــ أــوــجــهــ مــخــالــفــتــهــ لــنــعــ ، وــمــنــهــ : أــنــ مــخــصــوصــهــ يــقــدــمــ عــلــ التــمــيــزــ كــحــبــذــا زــيــدــ رــجــلــا وــحــبــذــا رــجــلــا زــيــدــ ، أــمــا مــخــصــوصــ نــعــ فــيــقــدــمــ عــلــ الــفــعــلــ دــوــنــ تــميــزــ الضــمــيرــ . قــولــهــ : وــلــا تــعــدــلــ بــذــا : أــشــارــ بــزــيــادــةــ الــوــاــوــ إــلــى أــنــ أــيــا اــســمــ اــســتــفــهــاــمــ وــلــا تــعــدــلــ مــســتــأــنــفــ لــا أــنــ أــيــا اــســمــ شــرــطــ وــلــا تــعــدــلــ جــوــاــبــهــ عــلــى حــذــفــ الــفــاءــ كــمــا قــيلــ ؛ لــأــنــ أــدــةــ الشــرــطــ يــدــلــ عــلــ ســبــبــيــةــ الشــرــطــ لــلــجــزــاءــ وــهــيــ مــفــقــودــهــ هــنــا .

قوله : فهو يــضــاهــي المــثــلا : قال ابــنــ هــشــامــ : يــعــنــي أــنــهــمــ أــرــادــواــ أــنــ يــكــوــنــ كــالــصــيــغــةــ الرــاتــبــةــ للــمــدــحــ وــالــنــمــ لــا يــغــيــرــونــهــ كــمــا يــرــيدــونــ فــي الــأــمــثــالــ الثــبــوــتــ وــعــدــمــ التــغــيــرــ فــهــوــ يــضــاهــيــهــ مــنــ هــذــهــ الــإــرــادــةــ ؛ لــأــنــهــمــ يــرــيدــونــ اــســتــعــمــالــ كــثــيــرــا فــلــمــ يــعــقــبــوــا عــلــيــهــ التــغــيــرــ ؛ لــأــنــ اــســتــعــمــالــ شــيــءــ أــحــفــ منــ اــســتــعــمــالــ أــشــيــاءــ وــهــذــهــ هــيــ الــعــلــةــ فــي الــأــمــثــالــ ، ثــمــ أــنــ المــثــلــ فــيــهــ أــمــرــ زــائــدــ وــهــوــ إــنــكــ إــذــا أــتــيــتــ بــهــ كــمــا قــيلــ أــوــلــا فــكــأــنــكــ قــلــتــ هــذــهــ الــوــاقــعــةــ تــســتــحــقــ أــنــ يــقــالــ فــيــهــ الــلــفــظــ الــذــي قــيلــ قــدــيــا فــيــ الــوــاقــعــةــ المشــهــورــةــ وــلــيــســ ذــلــكــ فــيــ صــيــغــةــ حــبــذــا إــنــمــا عــدــمــ التــغــيــرــ لــعــنــيــ آــخــرــ .

قوله : وهذا عــلــةــ إــلــخــ : جــعــلــ الــفــاءــ فــيــ فــهــوــ لــلــتــعــلــلــ لــا لــلــتــفــرــيــعــ ؛ لــأــنــهــ لــا فــائــدــ مــعــتــدــاــ بــهــاــ فــيــهــ ، وــعــلــلــ مــعــ أــنــ التــعــلــلــ لــيــســ مــنــ وــظــائــفــ الــمــتــوــنــ إــشــارــةــ إــلــى رــدــ تــوــجــيــهــ ابــنــ كــيــســانــ قــالــ الــحــشــيــيــ : فــإــنــ قــلــتــ لــا مــضــاهــاــهــ إــلــا بــعــدــ الــعــدــلــ فــلــوــ عــكــســ دــارــ قــلــتــ الــمــرــادــ بــقــوــلــهــ يــضــاهــيــ الــمــثــلــ يــرــادــ أــنــ يــضــاهــيــ الــمــثــلــ أــيــ فــيــ عــدــمــ التــغــيــرــ اــهــ وــهــ قــرــيــبــ مــا أــشــارــ إــلــيــهــ ابــنــ هــشــامــ مــنــ أــنــ الــمــرــادــ يــضــاهــيــ الــمــثــلــ فــيــ إــرــادــةــ عــدــمــ التــغــيــرــ ، لــأــنــهــمــ أــرــادــواــ أــنــ يــكــوــنــ كــالــصــيــغــةــ الرــاتــبــةــ للــمــدــحــ وــالــنــمــ .

قوله : وــعــلــلــهــ ابــنــ كــيــســانــ : وــرــدــ بــأــنــهــ دــعــوــيــ بــلــاــ بــيــنــةــ ؛ لــعــدــمــ ظــهــورــ هــذــاــ الــمــقــدــرــ فــيــ شــيــءــ مــنــ كــلــامــهــ .

قوله : ثــلا يــتــوــهــمــ إــلــخــ : وــرــدــ بــأــنــ تــوــهــمــ هــذــاــ بــعــيدــ ، وــبــأــنــهــ مــوــجــوــدــ مــعــ التــأــخــيرــ أــيــضاًــ وــإــنــ كــانــ مــعــ التــقــدــيمــ أــقــوىــ ، وــبــأــنــهــ مــخــتــصــ بــمــا إــذــاــ كــانــ الــمــخــصــوصــ مــفــرــدــاــ مــذــكــراــ .

«حب زَيْدَ رَجُلًا» (أَوْ فَجَرَ بِالْبَاءِ) الزائدة نحو :

[فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزاجِهَا] وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ
(وَدُونَ) وجود (ذا انضمام الحاء) بضميمة منقولة من العين (كثُر) كالبيت
السابق ، وفتحها ندر كقوله : « وَحَبَّ دِينًا » ، ومع ذا وَحَبَّ .

قوله : حب زيد رجلاً : هذا صريح في أن فاعل حب يكون علماً و يؤيده ما نقلناه عن الخصري آنفاً .

قوله : أو فجر : الفاء زائدة ؛ لأن العاطف لا يدخل على مثله .

قوله : بالياء الزائدة : كما في فاعل فعل بالضم ؛ لأن حب عند تجردها من ذا تكون من باه بخلاف فاعل نعم .

قوله : وحب بها إلخ : صدره :

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزاجِهَا

الضمير للخمر ، ومزاجها الماء ، وقتلها به إضعاف حدتها ولهذا عداه بعن ، ومقتولة أي ممزوجة منصوب على الحال أو التمييز .

قوله : ودون ذا : حال من محذوف للعلم به ؛ أي وانضمام الحاء من حب حال كونه دون ذا كثُر .

قوله : وفتحها : بحذف الضمة بلا نقل وهذا النقل أو الحذف جائزان في كل ما حول إلى فعل لقصد المدح أو الذم سواء كان حلقي الفاء كحب أو لا كضرب فتقول : ضرب الرجل زيد بسكن الراء مع ضم الضاد أو فتحها كما في التوضيح .

قوله : وفتحها ندر : فالمراد بالكثرة : الكثرة النسبية ؛ فيفيد ندرة الفتح ولو أتى بصيغة التفضيل لما أفاده .

قوله : ومع ذا وجب : إن جعلتا كالكلمة الواحدة فإن جعلتا باقيتين على أصلهما جاز الوجهان كما في التوضيح والتصريح .

هذا باب أ فعل التفضيل

(صُنْعٌ مِنْ) فِعْلٌ (مَصْوَغٌ مِنْهُ) صِيغَةٌ (لِلتَّعْجِبِ أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ) نحو : « هذا أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ وَأَعْلَمُ مِنْهُ » (وَأَبْ) أَنْ تَصُونَ أَفْعَلَ للتفضيل مِنْ (اللَّذِي) صَوْغُ التَّعْجِبِ مِنْهُ ، فَلَا تَصُونَهُ مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ وَلَا مِنْ زَائِدٍ عَلَى ثَلَاثَةِ - إِلَى آخرِ ما تَقْدِيمَ ، وَشَدَّ « هُوَ أَقْمَنُ بِكَذَا » وَ « أَخْصَرُ مِنْهُ » وَ « أَيْضُ مِنَ الْبَنِ » (وَمَا يُبَهِ إِلَى تَعْجِبِ وُصْلِ الْمَايِعِ) مِنْ أَسْدٍ وَمَا جَرِيَ مَجْرَاهُ (يُبَهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ) الْمَايِعِ وَأَتِ بِمَصْدَرِ الْفِعْلِ الْمُمْتَنِعِ الصَّوْغِ مِنْهُ بَعْدَهُ مَنْصُوبًا عَلَى التَّسْمِيَّةِ نحو :

أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ

المراد أَفْعَلَ لفظاً أو تقديرًا كخير وشر ، والمراد بالتفضيل : الزيادة مطلقاً في كمال أو نقص فيشمل نحو : أجهل وأنجل أو نقول هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسمًا لكل ما دل على الزيادة فلا اعتراض .

قوله : للتفضيل : متعلق بصُنْعٍ .

قوله : من الذي أَبَيَ : أي من الفعل الذي هذا بحسب المزاج الذي اقتضاه جودة السبك وأما بحسب المتن فالذي عبارة عن الصوغ أي وأب هنا الصوغ الذي أَبَيَ في التعجب .
قوله : ولا من زائد على ثلاثة : وفي بنائه من أَفْعَلَ المذاهب الثلاثة المتقدمة : المنع مطلقاً ، والجواز مطلقاً ، والجواز إن كانت الهمزة لغير النقل والمنع إن كانت للنقل .

قوله : أَقْمَنَ بِكَذَا : أي أحق مشتق من قمن وهو وصف لا فعل له .

قوله : وأَخْصَرَ مِنْهُ : فيه شذوذان لأنَّه مصوغ من المزيد المبني للمجهول وسمع من المزيد هو أعطاهم للدرارم وأولاهم للمعروف ، وهذا المكان أفتر من غيره ، ومن المبني للمفعول : أشغل من ذات النُّحْيَيْنِ ، وهو أزهى من ديك ، وأعني ب حاجتك ، من زهى وعن الملازمين للبناء للمفعول ، وحكي بناؤهما للفاعل وعليه لا شذوذ فيما إلا أن يقال : المتادر صوغها من المبني للمفعول لكثره .

قوله : وأَيْضُ مِنَ الْبَنِ : لكونه مصوغًا من فعل الوصف منه على أَفْعَلَ وهو ممتنع لكن قال الرضي : ينبغي أن يقال في الألوان والعيوب الظاهرة ؛ فإن الباطنة يعني منها أَفْعَلَ التفضيل نحو : فلان أحمق من

فلان وأبله من فلان وأرعن وأهوج وأحرق وألد وأعجم وأنوك مع أنها يجيء منها أَفْعَلَ لغير التفضيل .

قوله : وَمَا بِهِ : به نائب فاعل وصل قدم للضرورة .

قوله : مَنْصُوبًا عَلَى التَّسْمِيَّةِ : أخذته من قول المصنف في باب التسمية : والفاعل المعنى انصب بأفعال إلخ ، وبهذا يندفع ما يقال الإحالة على باب التعجب توهם جواز نصب المصدر هنا على المفعول به وجراه بالباء وكلاهما غير صحيح ؛ قاله الشاطبي .

« هذا أَشَدُّ اخْمَرَاءِ مِنَ الدَّمِ » .

(وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلَ صِلْهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمِنْ) الَّتِي لَا يَتَبَدَّأُ الغَايَةُ (إِنْ جُرِّدًا) مِنْ أَلْ وَالْإِضَافَةِ نَحْوَهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعْزُّ نَفْرًا) أَيْ أَعْزُّ مِنْكَ ، فَإِنْ لَمْ يُتَجَرَّدْ فَلَا ، وَقُولَهُ :

وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى [وَ إِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ]

قوله: أشد احمراراً من الدم: بحث الدماميني بأن التوصل بأشد ر بما يفيد خلاف المقصود؛ لأنها تفيد وجود الشدة في المفضل عليه مع أنه يتوصل بها عند قصد وجود أصل الحمرة مثلاً أيضاً، ويمكن أن يدفع بأن يتلزم التوصل بها فيما تفيده فقط كما في مثال الشارح، وينعى التوصل بها في غيره وإنما يتوصل فيه بنحو أزيد، أو يقال الشدة في المفضل عليه أعم من أن تكون حقيقة أو فرضية نظير قولهم هو أفقه من الحمار وأعلم من الجدار.

قوله : صله : يقتضي أنه لا يفصل بين أ فعل وبين من وليس على إطلاقه بل فيه تفصيل فيجوز الفصل بينهما بمعنى أ فعل والنداء ولو وما اتصل بها ولا يجوز بغير ذلك .

قوله : إن أبداً : إن أبقي على أصله من إفاده الزيادة على معين فإن عري عنها لم يجب وصله بن لا لفطاً ولا تقديرأ .

قوله : تقديرأ : بأن تتحذف مع مجرورها للعلم به فلو لم يعلم لم يجز الحذف ، وأما حذف من وحدتها فداخل في قاعدة حذف الجار وإبقاء المجرور وليس خاصاً بباب التفضيل ؛ فليس مراداً هنا وقد أشار إليه الشارح حيث لم يمثل له .

قوله : التي لا يتبادر الغاية : في الارتفاع في الخير والانحطاط في الشر هذا عند سيبويه والمبرد وهو الظاهر كما قاله المرادي والأشموني وذلك لأن ابتداء الغاية أشهر معاني من فلا يعدل عنه إلا أن يمنع مانع ولذلك اختاره الشارح واعتراضه الناظم بأنه لا يقع بعدها إلى ، وأجيب بأن ذلك غير لازم ؛ لأن الانتهاء قد لا يخبر به لجهل غايته أو عدم قصد الإخبار به وذلك أبلغ في التفضيل لما فيه من الإبهام كما في قوله تعالى : (فَغَشِيَّهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشَّيَهُمْ) فمعنى زيد أفضل من عمرو : أن زيادة زيد في الفضل ابتدأ من عمرو إلى مالا يعلمه أحد ، وذهب الناظم إلى أن من معنى المجاوزة وكأن القائل زيد أفضل من عمرو قال : جاوز زيد عمراً في الفضل ، وهذا هو التحقيق ؛ لأن قائل زيد أفضل من عمرو لم يقصد إلا أن زيداً جاوز عمراً في الفضل .

قوله : فإن لم تجرد فلا : أي لا تصله بمن الجارة للمفضول لأنها إنما تذكر توصلاً إلى معرفته مع المجرد وهو مع الإضافة مذكور صريحاً ومع ألل في حكم المذكور ؛ لأنها عهدية للإشارة إلى معين تقدم ذكره لفطاً أو حكمًا وتعينه يشعر بالمفضول .

قوله : ولست بالأكثر منهم حصى : قامه :

مِنْ فِيهِ لِبَيَانِ الْجِنْسِ لَا لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ (وَإِنْ لَنْ تُكُورْ يُضَفُّ) أَفْعُلُ التَّقْضِيلِ (أَوْ بِحَرْدَادِ) مِنْ أَلْ وَالْإِضَافَةِ (الْلِزَمُ تَذَكِيرًا وَأَنْ يُوحَدًا) وَإِنْ كَانَ صَاحِبُ الصَّفَةِ، يَخْلَافُ ذَلِكَ نَحْوُ : هُوَ لَيُوسُفٌ وَأَخْوَهُ أَحَبٌ إِلَيْهِ أَئْنَا مِنَّا هُوَ قُلْ إِنْ كَانَ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ هُوَ - إِلَى أَنْ قَالَ : هُوَ أَحَبٌ إِلَيْكُمْ هُوَ .

(وَتَلُوْ أَلْ) أَيِّ الْمَعْرُفِ بِهَا (طَبِيقٌ) أَيِّ مُطَابِقٌ لِمَوْضُوفِهِ فِي الْإِفْرَادِ وَالْتَّذَكِيرِ وَفِرْوَاهُمَا نَحْوُ : « زَيْدٌ الْأَفْضَلُ » وَ« الزَّيْدَانُ الْأَفْضَلَانُ » وَ« الزَّيْدُونُ الْأَفْضَلُونُ » وَ« هِنْدُ الْفَضْلِيُّ » وَ« الْهِنْدَانُ الْفَضْلَيَانُ » وَ« الْهِنْدَاتُ الْفَضْلَيَاتُ » وَ« الْفَضْلُ » .
(وَمَا لِمَعْرِفَةِ أَضَيْفَ) فَهُوَ (ذُو وَجْهَيْنِ) مَزْوَيَّيْنِ (عَنْ ذِي مَعْرِفَةِ) وَجْهٌ يُجْرِيهِ مَجْرِيَ الْمَجْرَدِ نَحْوُ : هُوَ وَلَنْ جَدَهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوَةِ هُوَ .

وانما العزة للكافر

ولست ببناء الخطاب ، ومحضى تميز أي عددا ، والعزة الغلبة ، والكافر الفائق في الكثرة من كثره بالتخفيض إذا غلبه في الكثرة من باب المغالبة .

قوله : لبيان الجنس : متعلق بمحدود حال من اسم ليس أو من فاعل أكثر ، وفيه : من متعلق بأكثر نكرة محدودا بدلا من الأكثر المذكور وفيه حذف البدل ، وينبغي كما قال الدماميني تحرير النقل فيه ، وقيل : ألل في الأكثر زائدة ، وقيل : من يعني في وكلها لا تخلو عن تكلف ومخالفة للظاهر .

فالأولى أن يقال : إن من هنا لبيان المفضول وهي إنما ينتفع جمعها مع ألل التي يشار بها إلى معين بتعيين المفضول قد تقدم ذكره لفظا أو حكمها وألل هنا ليست كذلك .

قوله : الزم تذكيرا إلخ : لأن المجرد يشبه أفعل التعجب وزنا واشتقاقا ودلالة على المزية فلزم لفظا واحدا مثله ، والمضاف لنكرة كال مجرد في التكير فأعطي حكمه من امتنانه مطابقته للموصوف لكنها تجب في المضاف إليه كالزيدان أفضل رجلين ، والهنديات أفضل نساء وأما قوله تعالى : هُوَ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ هُوَ فتقديره أول فريق كافر والفريق جمع معنى هذا ومعنى زيد أفضل رجل أفضل من كل رجل فحذف من كل اختصارا وأضيف أفضل إلى رجل وجاز كونه مفردا مع كون أفعل بعض ما يضاف إليه فالأصل أن يكون جمعا لفهم المعنى وعدم التباس المراد .

قوله : أي المعرف بها : فسره به ليشير إلى مناط إجراء المضاف إلى معرفة مجرى المفروض بألل .

قوله : طبق : لأن اقترانه بألل أضعف شبهه بأفعل التعجب .

قوله : وجه يجريه مجرى المجرد : أي من ألل والإضافة لشبهه إياه في تجرده عن ألل كما وأشار إليه بالتعبير بال مجرد ولم يقل وجه يجريه مجرى المجرد والمضاف إلى نكرة ؛ لأن المجرد هو الأصل في هذا الحكم وثبوته للمضاف إلى نكرة بالحمل عليه .

وآخر يجريه مجرى المعرف بأأن نحو ﴿أَكَبِرَ مُجْرِمِهَا﴾ .

(هذا) **الحُكْمُ** (إذا) قصّدَتْ بـأَفْعَلِ المذكور : التفضيل بأأن (نَوِيَتْ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ) لم تقصِّدْ بـهِ بـأأن (لَمْ شُنِّو) معناها (فَهُوَ طِبْقٌ مَا بِهِ قُرْنٌ) أي مطابق له

قوله : وآخر يجريه مجرى المعرف بأأن : لشبهه إياه في التعرف كما أشار إليه بالتعبير بالمعرف .

قوله : هذا الحكم : وهو جواز الوجهين في المضاف إلى معرفة .

قوله : التفضيل : أي التفضيل على المضاف إليه وحده كما هو معنى من ؛ فإن لأفعل التفضيل المضاف إلى معرفة ثلاثة استعمالات : قصد التفضيل على المضاف إليه وحده تارة ، وعلى كل ما سواه تارة أخرى ، وعدم قصد التفضيل رأساً تارة أخرى .

قوله : معنى من : الإضافة لأدنى ملابسة ، أي المعنى الحاصل معها لأن التفضيل ليس نفس معناها وإنما هو معنى أفعل ، وقد أشار الشارح إلى هذا بقوله : إذا قصّدتْ بـأَفْعَلِ المذكور التفضيل .

قوله : وإن لم تقصده به : أي لم تقصد التفضيل على المضاف إليه وحده بالمضاف إلى معرفة بأن قصد التفضيل على كل من سواه أو لم يقصد التفضيل أصلاً .

قوله : أي مطابق له : وجهاً واحداً لشبهه بالمعرف بأأن وخلوه من لفظة من ومعناها وفي هاتين الحالتين إضافته مجرد التخصيص فلا يلزم كونه بعض ما يضاف إليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد يكون بعضه كمحمد عليه أفضليّة أفضل قريش أي أفضل الناس من بينهم وقد لا يكون كيوسف عليه السلام أحسن إخوته أي أحسن الناس من بين إخوته كذا فسر النحوة أمثال هذا التركيب ؟ أي من بين إلخ ؛ وهو تفسير فاسد ؛ لأنه يستلزم أن يكون يوسف - مثلاً - من جملة إخوته . والتفسير الصحيح : أي يوسف أحسن الناس دون إخوته ، أو الحسن دونهم ، أو حسنه ، ولا يصح أن يراد منه أحسن من إخوته ؛ لأن يوسف ليس من جملة إخوته بل من جملة أبناء يعقوب ، فلو قيل على قصد التفضيل الخاص : يوسف أحسن أبناء يعقوب أو أحسن الإخوة لجاز ، والمراد بكونه بعضه أن موصوفه داخل في المضاف إليه بحسب مفهوم اللفظ قبل الإضافة وإن كان خارجاً عنه بحسب الإرادة لولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه ، هذا وما تقدم في المضاف إلى معرفة من جواز عروه عن التفضيل مع وجوب مطابقتها حينئذ بما لا خلاف فيه قال في التسهيل : واستعماله - أي استعمال أفعل التفضيل - عارياً من الإضافة والألف واللام بدون من مجرداً عن معنى التفضيل مؤولاً باسم الفاعل نحو : ﴿هُوَ أَكْلَمُ بَكُوْه﴾ أي عالم ، أو صفة مشبهة نحو : ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ أي هين مطرد عند أبي العباس البرد لكثرة الوارد منه ، والأصح قصره على السمع ولزومه الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة اهـ . قال الدمامي : ويؤخذ منه أن محل وروده كذلك إذا لم يقتن بن ؛ فالمقتن بن لا يصح تجریده عن معنى التفضيل أصلاً لا قياساً ولا سماعاً ؛ لأن من هذه هي الجارة للمفضول .

قولهم : « الناقص والأشجاع أغدلا بني مروان » ولما كان لأفعال التفضيل مع من شبهة بالمضارف مع المضاف إليه كان حقيقة أن لا يتقدم عليه (وإن) لكن (إن تكون يتلوا من مستفهمًا فلهما) أي لمن يتلواها (كُنْ أَبْدًا مُقَدَّمًا) على أفعال ومحوبيا ؛ لأن الاستيفهام له الصدر (كمثل ممن أنت خير) أصله آخر ، ولا يكاد يستعمل ، وما جاء منه : « بِلَالٌ أَخْيَرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخْيَرِ » وكذا شر و بما جاء منه على الأصل قراءة أبي قلابة : « سيعلمون غدا من الكذاب الأشر ».

(ولَدِي إِخْبَارٍ) يَتَلَوُ مِنْ (التَّقْدِيمُ) لِهُمَا (نَزَّرًا وُجْدًا) كَقُولِهِ :
 فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنَانَ النَّخْلِ بِلِّيْلٍ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ
 تَتْمِةً : لَا يُفْصِلُ بَيْنَ أَفْعَلٍ وَمِنْ بِأَجْنَبِيِّ لِمَا ذُكِرَ وَجَاءَ الْفَضْلُ فِي قَوْلِهِ :

قوله : الناقص : هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمي به لنقصه أرذاق الجندي ، والأشج بالجيم هو عمر بن عبد العزيز - رضي الله تعالى عنه - سمي به لشحة بجهته من دابة ضربته ، أضيفا إلىبني مروان للتخصيص لا لتفضيل عليهم إذ لا عادل فيهم سواهما .

قوله : على أ فعل : فقط لا على جملة الكلام كما فعل الناظم ؛ إذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى وهو المبتدأ ولا قائل به كما في الأشموني والتصریح فال الأولى التمثيل بنحو : أنت من أفضل ولا يلزم عليه تأخير ماله الصدر ؛ لأن ذلك إنما يمتنع بالنسبة إلى العامل فيه فقط لا مطلقاً كما في التصریح وقد يعتذر عن الناظم بالضرورة . وأقول : الصواب ما فعله المصنف ؛ لأن صداررة ماله الصدر إنما تعتبر بالنسبة إلى جملة الكلام الذي هو فيه لا إلى العامل فقط ، كما قالوا ، وإنما فلا معنى للصدارة والفصل بالأجنبى مفتر ، والله أعلم .

قوله : لا يكاد يستعمل : أي يكاد أن لا يستعمل كما هو مذهب بعض العلماء من أن نفي
كاد لنفي الخبر وإفادة قوله فلا ينافي قوله وما جاء .

قوله : نزراً و جداً : أي نادراً وجد عند الناظم و ضرورة عند الجمهور كما في التصريح .
قوله : ما زودت إلخ : الست تمامه

فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزودت جنى النخل بل ما زودت منه أطيب
أي أتيتم أهلاً ومكاناً سهلاً لا حزنًا ، وحيث النخا أى شسمه بقينه ما بعده

قوله : بأجنبِي : وهو غير معمول أفعل أما هو فيفصل به كقوله تعالى : ﴿الَّتِي أَوْكَدَتْ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ قاله في الهمع .

قوله : وجاء الفصل : أي بغير الأجنبي فإن مثا تميز عن نسبة ألين إلى فاعله وفي حشايا حال منه ، والبيت شاهد لمفهوم قوله : لا يفصل إلخ .

لأَكْلَةُ مِنْ أَقْطِي بِسَمِينٍ أَلَيْهِ مَسَا فِي حَشَايَا الْبَطْنِ
مِنْ يَثْرِيَاتِ قِدَادِ خَشِنِ

فصل : يَوْفَعُ أَفْعُلُ التَّفْضِيلِ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي كُلِّ لُغَةٍ (وَرَفْعَةُ الظَّاهِرِ نَزَرٌ) لِضَعْفِ شَبَهِهِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَمِنْهُ حِكَايَةُ سَيِّوَنِيَّهُ « مَرَزَتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ ». (وَمَتَى عَاقَبَ) أَفْعُلُ التَّفْضِيلِ (فِعْلًا) بِأَنَّ صَلْحَ إِحْلَالِهِ مَحْلَهُ ، وَذَلِكَ إِذَا سَبَقَهُ نَفْيٌ

قوله : الضمير المستتر : لأن العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظاً فلا يحتاج إلى قوة العامل .

قوله : الظاهر : أي المصرح به فيشمل الضمير البارز المنفصل ولذا قابل الضمير المستتر به .

قوله : نزراً : أي لغة قليلة كما في التوضيح .

قوله : لضعف شبهه باسم الفاعل : مشابهته به من جهة دلالته على الذات والصفة مثله وتصرفة في بعض الأحوال ولكنه يخالفه في دلالته على الزيادة وعدم تصرفه في أكثر الأحوال فمن أجل ذلك كانت مشابهته ضعيفة .

قوله : أفضل منه أبوه : يجر أفضل بالفتحة على أنها نعت لرجل وأكثر العرب يرفعونه خبراً مقدماً عن أبوه والجملة نعت لرجل .

قوله : عاقب فعلاً : أي وقع موقع الفعل أي موقعاً يصح وقوع الفعل فيه كما أشار إليه بقوله : بأن صلح إحلاله أي الفعل محله ، أي محل أفعل التفضيل يقال : هاتان الكلمتان تتعاقبان إذا كان يصح إحلال كل منهما محل الآخر ؛ أي محلًا يصلح للأخر ، ولا قلب في هذا الكلام على معنى ومتى عاقب الفعل أفعل التفضيل ؛ لأن الفعل لم يعقب أفعل التفضيل في هذه المسألة بالفعل وإنما هو صالح لمعاقبته إياه وأما أفعل التفضيل فهو معاقب لل فعل بالفعل .

قوله : والأصل إن يقع إلخ : أي الغالب والأكثر في الكلام في الكلام العربي أن يؤتى بالعبارة المؤدية لهذا المعنى بهذا الأسلوب .

قوله : إذا سبقه نفي : هكذا في التوضيح والأشموني وابن عقيل والهمع بدون زيادة قيد أن يكون أفعل صفة لاسم جنس المشهور اعتباره وذلك ليعتمد أفعل التفضيل عليه ولم يكتف بالنفي كما في اسم الفاعل ؛ لأنه لم يقو قوله ، ولوهذا لا ينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل ، وإن غالبهم لهذا القيد ؛ لأنه عند اجتماع الشروط المذكورة لا يكون أفعل التفضيل إلا صفة لاسم جنس . في الهمع قال ابن مالك : والسبب في رفعه الظاهر في هذه الحالة تهيهه بالقرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها ألا يرى أنه يحسن في المثال أن يقال بذلك : ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكohl كحسنه في عين زيد ، ولا يختل المعنى

وكان مرفوعه أجنبیاً مفضلاً على نفسه باعتبارین (فکثیراً) رفعه الظاهر (ثبتاً) نحو : « ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشرين ذي الحجة » و « ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد » ، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرین أو لهما للموصوف و ثانيهما للظاهر كما تقدم ، وقد يحذف الضمير الثاني . وتدخل من إما على الظاهر نحو : « من كحل عين زيد » أو محله نحو : « من عين زيد » ، أو ذي المخل نحو : « من زيد » ، وما جاء من كلامهم : « ما أحد أحسن به الجميل من زيد » والأصل من حسن الجميل بزيد ، أضيف

بخلاف قولك في الإثبات : رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد ؟ فإن إيقاع الفعل فيه موقع أفعل يغير المعنى فكان رفع أفعال للظاهر لوقوعه موقعًا صالحًا للفعل على وجه لا يغير المعنى بمنزلة إعمال اسم الفاعل الماضي معنى إذا وصل بالألف واللام فإنه كان منع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه ، فلما وقع صلة قدر بفعل وفاعل ليكون جملة ؛ فإن المفرد لا يوصل به موصول فانجبر بوقوعه موقع الفعل ما كان فائتاً من الشبه ، فأعطي العمل بعد أن منعه ، وقاد ابن مالك على التفي النهي والاستفهام ومنعه أبو حيان أه.

قوله : وكان مرفوعه أجنبیاً : أي لم يتصل بضمير الموصوف ليخرج : ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه وإن خرج أيضًا بقوله مفضلاً على نفسه باعتبارين لاختلاف المفضلين فيه بالذات لكن لا يعرض بإغفاء المتأخر عن المتقدم .

قوله : باعتبارين : يعني أن كون ذلك المرفوع مفضلاً ومفضلاً عليه الذي هو مفهوم قوله مفضلاً على نفسه إنما هو باعتبارين ؛ أي باعتبار محلين وإلا فكونه مفضلاً إنما هو باعتبار واحد لا باعتبارين .

قوله : من كحل عين زيد : لا يقال فحيث لا يكون المرفوع مفضلاً على نفسه بالذات بل على غيره ؛ لأن ألل في الكحل للجنس لاعوض عن ضمير الرجل وما كان الفرد مندرجًا تحت الماهية الكلية كان كأنه نفسها والتغيير اعتباري .

قوله : أو محله : بحذف مضارف .

قوله : أو ذي المخل : بحذف مضارفين .

قوله : من حسن الجميل بزيد : كان الظاهر أن يقول منه بزيد وعدل عنه ليصبح بناء قوله أضيف الجميل إلخ عليه فإن الإضافة والحذف إنما يجوز على هذا التقدير وكذا يقال في مثل الناظم وكان عليه كما قال المحشون إسقاط حسن لأن المقابلة بين الجميل ونفسه باعتبارين لا يقال الداعي إلى ذكره تعلق بزيد به لأن على حذفه يكون بزيد حالاً من مجرور من كما في

الجميل إلى زيد ثم حذف .

ونظيره قول المصنف : (كَلَّنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ) أي صاحب (أولى به الفضل من) أي بكر (الصديق) إذ الأصل أولى به الفضل من ولایة الفضل بالصديق ، ثم من فضل الصديق ، ثم من الصديق .

خاتمة : أجمعوا على أن أفعل التفضيل يعمل في التمييز والحال والظرف وعلى الله لا ي العمل في المفعول المطلق ولا في المفعول به وأما قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ فحيث مفعول به ليفعل مقدر دل عليه أعلم ، أو مفعول به على الشدة - كذا قالوه . قال أبو حيان : وقواعد النحو تأبه ، لنصهم على أن حيث لا يتصرف ، وأنه لا يتسع إلا في الظرف المتصرف . قال : والظاهر إقرارها

نظائره ويجري مثله في مثال الناظم .

قوله : أولى : فيه شذوذ من جهة أنه لا فعل له لأنه يعني أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى ، وبهذا يعلم حسن قوله ومتى عاقب فعلاً ولم يقل فعله ولا الفعل لغلا يخرج مثل هذا قاله الصبان .

قوله : في التمييز : بشرط أن يكون فاعلاً معنى كزيد أحسن وجها .

قوله : والظرف : حقيقة كان أو مجازاً أو جاراً ومجروراً .

قوله : ولا في المفعول به : وأجازه بعضهم - كما في الأشموني - إذا تجرد عن معنى التفضيل وعليه خرج الآية ، ولعل الشارح لم يعتد بهذا الخلاف لضعفه . ويتعذر أفعل التفضيل إلى المفعول به بحرف الجر نحو : زيد أبذل للمعروف وأعلم أو أحجهل بالنحو .

قوله : لفعل مقدر : أي يعلم نفس المكان أي الشخص المستحق لوضع الرسالة فيه .

قوله : أو مفعول به : أي لأعلم على التوسيع لا على الحقيقة ، وأفعل التفضيل يعمل في الظرف المنصوب على التوسيع كما أن الفعل اللازم يعمل فيه ، قال في الهمع : التوسيع جعل الظرف مفعولاً به على طريق المجاز فيسوغ حينئذ إضماره غير مقوون بفي نحو : اليوم سرته ولا يجوز ذلك في المنصوب على الظرفية بل إذا أضمر وجوب التصرير بفي ؛ لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها فيقال : اليوم سرت فيه وسواء في التوسيع ظرف الزمان والمكان إلى أن قال : وللتتوسيع شروط : الأول أن يكون الظرف متصرفاً .

قوله : وقواعد النحو تأبه : أي تأبه ما قالوه من الوجهين كما يدل عليه التعليل بقوله : لنصهم على أن حيث لا تتصرف .

على الظرفية المجازية وتضمين أعلم معنى ما يَتَعَدَّى إلى الظُّرْفِ ، فالتقدير : الله أَنْفَدَ عِلْمًا حَيْثُ يَجْعَلُ رسالتَهُ ، أَيْ هُوَ نَافِذُ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمُوَاضِعِ .

قوله : على الظرفية المجازية : الظرفية الحقيقة عبارة عن حلول محسوس في محسوس فشبه نفوذ العلم الذي هو غير محسوس بحلول المحسوس ، واستعملت فيه لفظة في المقدرة ، فالتجاوز هنا غير التجوز في التوسيع ؛ فإن التجوز هنا في الظرفية معبقاء الطرف على ظرفيته ، وفي التوسيع التجوز في الطرف بإخراجه عن الظرفية إلى معنى بين الظرفية والمفعولية وجعله مفعولاً مجازاً باعتبار النسبة الإيقاعية .

قوله : أي هو نافذ العلم : يعني أن أفعل التفضيل هنا مجرد عن معنى التفضيل ؛ إذ لا نفوذ لعلم أحد سواه تعالى في هذا المكان .

هذا باب النعت

هو والوصف يعني ، ولما كان أحد التوابع بدأ ذكرها إجمالاً ثم فصل فقال :
 (يَتَبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَشْمَاءُ الْأُولُّ) أربعة أشياء : (نَفْثٌ ، وَتَوْكِيدٌ ، وَعَطْفٌ ،
 وَبَدْلٌ) وسيأتي بيان كلّ .

(فَالنَّفْثُ تَابِعٌ) أي تال لا يتقدم أصلاً ، وهو جنس (مُتَّمٍ) أي مكمل [ومُبَيِّنٌ] (ما سبق) فضل مخرج عطف النسق والبدل (بِوَسِيمَه) أي ما سبق - ويسمى نعتاً حقيقةً

النعت

قوله : وهو الوصف يعني : أي اصطلاحاً كما هو المبادر ومثلهما الصفة ، ويحتمل أن يكون المراد لغة واصطلاحاً أهل الصفة في القاموس النعت والوصف مصدران يعني واحد ، والصفة تطلق مصدرًا يعني الوصف وأسمًا لما قام بالذات كالعلم والسوداد ، وفي الهمع قال أبو حيان : التعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة .

قوله : في الإعراب : المراد به ما يشمل ما يشبهه من حركة عارضة ليدخل نحو يزيد الفاضل بالضم مما اتبع فيه المنادي على لفظه فإنه مشارك في شبه الإعراب وكذا في نفس الإعراب لكنه محل في زيد ومقدر في الفاضل لأن ضمته لمجرد اتباع لفظ زيد كجر الجوار لا بناء ولا إعراب لعدم مقتضيهما .

قوله : الأسماء : قدمها على الفاعل للاهتمام لا للحصر وخصها بالذكر لاطراد التبعية في الإعراب لها بخلاف غيرها فإن النعت وعطف البيان والتأكيد المعنى لا تتبع غيرها وتتابع الأفعال والجمل قد يتبعها في الإعراب وقد لا يتبعها لفقد الإعراب في المتبع كقام قام زيد وقام زيد قام زيد وكذا تابع الحروف نحو لا لا .

قوله : أي تال : لم يحمل التابع على التابع في الأحكام كما هو المبادر لأنه إن أريد مطلقاً فغير صحيح ، وإن أريد في الإعراب والتعريف والتنكير فمع أنه لا قرينة في التعريف على هذا التخصيص لافائدة فيه ؛ لأن ذلك منصوص عليه في البيت المتقدم والبيت الآتي بخلاف عدم التقدم فإنه وإن أشير إليه بقوله الأول إلا أنه ليس بنص فيه لاحتمال أن يراد به الأولوية رتبة وأصلًا وغالباً .

قوله : ما سبق : ولو تقديرًا يشمل المنعوت المذوف .

قوله : مخرج عطف النسق والبدل : لأنهما لا يتمان متبعهما لا بإيضاح ولا تخصيص أي لم يقصد بهما ذلك أصلالة فلا ينافي عروض الإيضاح للبدل بل ولعطف النسق في بعض الصور قاله الصبان .

قوله : بوسمه : الباء سبية والوسم إما يعني العلامة فيقدر مضاف أي بإفهام وسمه أو

(أوَ وَسِمْ مَا بِهِ اغْتَلَقَ) - وَيُسَمِّي سَبَبِيَا - وهذا فضل ثانٍ يُخْرِجُ التَّأْكِيدَ وَالْبَيَانَ .

وَشَمَلَ قَوْلَهُ « مُتَّمِّمٌ مَا سَبَقَ » مَا يُخْصِصُهُ نَحْوُ : ﴿ فَتَحَرِّرُ رَقَبَةً مُؤْمِنَكُو ﴾ وَمَا يُؤْضِحُهُ نَحْوُ : « مَرْزُتُ بِرَبِّ الْكَاتِبِ » ، وَيَلْحُقُ بِهِ مَا يَمْدَحُهُ أَوْ يَدْمَعُهُ عَلَيْهِ أَوْ يَوْكِدُهُ نَحْوُ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » ، « أَللَّهُمَّ أَنَا عَبْدُكَ الْمِسْكِينُ » ، ﴿ لَا تَنْهَذُوا إِلَاهَيْنِ آثَيْنِ ﴾ .

(فَلَيَعْطَ) أَيِ النَّعْثَ سَوَاءٌ كَانَ حَقِيقَيَا أَوْ سَبَبِيَا (فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّشْكِيرِ مَا)

بالمعني المصدري لم يقل بوصفه لأن التعبير بالوسم أنساب بالنسبة إلى التكميل .

قوله : يخرج التوكيد والبيان : لأنهما عين المتبع ولا يدلان على معنى فيه ، قال الصبان : وفيه أن كل وأجمع يدلان على معنى زائد عليه وهو الشمول ، وأقول : تقدم أن الوسم يعني العلامة وهي ما يمتاز به الشيء عما عداه ، والقوم لا يمتاز بالشمول عما عداه بل يصير نصاً فيما هو ظاهر فيه ، فمن أجل ذلك قال الناظم بوسمه ولم يقل بوصفه .

قوله : ما يخصه : المراد به تقليل الاشتراك المعنوي في النكرات والتوضيح رفع الاشتراك اللغظي في المعرف ؛ فالنعت في الأول جار مجرى تقييد المطلق ، وفي الثاني جار مجرى بيان الجمل ؛ أفاده في التصريح .

قوله : ويتحقق به : أي بالتم دفع لما أورده ابن هشام في التوضيح من أن هذا الحد غير شامل لأنواع النعت وجه الدفع أن الأصل في النعت والمقصود منه أصالة إتمام متبعه ؛ أي إياضاحه أو تخصيصه وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العروض واللحوق فلا بأس بعدم شمول الحد لغيرهما وهذا بناء على أن يراد بالتم المبين كما هو المتادر لأن الإتمام يعني التكميل ودفع النقص وبقرينة تقييده بوسمه ولو أريد بالتم المفيد ما يطلبه المتبع بحسب المقام كما فسره به الأشموني وغيره لشتم ذلك ولا يخفى أن قوله بوسمه يأباه إلا أن يراد بالوسم مطلق الوصف .

قوله : أو يرحم عليه : أي يطلب له الرحمة والعطف عليه فهو بالتشديد من باب التفعيل في القاموس رحم عليه ترحينا وترحم والأولى الفصحي والاسم الراحمي بضم فسكون قال له رحمة الله : وليس بالتخفيض من المجرد ؛ لأن المجرد متعد بنفسه ، ولأنه ليس فيه معنى الطلب .

قوله : الوجيم : أي الراجم للناس بالوسوسة أو المرجوم بالشہب أو اللعنة ، وكون هذا النعت للذم لا ينافي كونه تأكيداً لما يفهم من لفظ الشيطان ؛ قاله الصبان .

قوله : فليعط إلخ : الغاء فصيحة أي إذا أردت أن تعرف حال النعت بالنسبة إلى المنعوت في التبعية فليعط إلخ وليست تفريعة لأن هذا الإعطاء ليس مفهوماً مما تقدم .

قوله : في التعريف والتکیر : في معنى من البیانیة لما الأولى ، والواو معنى أو ؛ لأن الثابت للمتلد ،

ثُبَّتَ (لِمَا تَلَى) أَيْ يُثْبِرُ عِهْدَهُ ، وَيَجِدُ حِينَئِذٍ أَنْ يَكُونَ الْمُتَبَوِّعُ أَعْرَفَ مِنَ النَّعْتِ أَوْ مُسَاوِيًّا لَهُ (كَامِرُزْ بِقَوْمٍ كُرَمًا) وَ «بِالْوَجْهِ الْفَاضِلِ» .

(وَهُوَ) أَيِ النَّعْتُ (لَدِي التَّوْحِيدِ وَالتَّذَكِيرِ) أَيْ إِنَّ ثُبُوتَهُمَا لِلْمُتَبَوِّعِ (أَوْ سِواهُمَا) وَهُوَ التَّشْنِيَّةُ وَالْجَمْعُ وَالتَّأْنِيَّةُ (كَالْفَعْلِ) ، فَإِنْ رَفَعَ ضَمِيرَ الْمُنْعَوْتِ الْمُسْتَتَرَ ، وَاقْفَهُ فِي التَّشْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ ، أَوِ الظَّاهِرِ أَوِ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ فَلَا إِلَّا عَلَى لُغَةِ «أَكَلُونِي الْبَرَاغِيَّةُ» ، وَيُوافِقُهُ أَيْضًا فِي التَّأْنِيَّةِ إِذَا رَفَعَ ضَمِيرَهُ ، وَلَا فَقْلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ فِي بَابِ الْفَاعِلِ ، (فَاقْفُ مَا قَفُوا) كَ «ابْنَيْنِ بَرَّيْنِ شَجَ قَلْبَاهُمَا»

أَحَدُهُمَا وَقُولُهُ تَلَاصِفَةُ أَوْ صَلَةٌ جَرَتْ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ هِيَ لَهُ وَلَمْ يَرِزْ جَرِيًّا عَلَى الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ قَالَهُ الصِّبَانُ .

قُولُهُ : وَيَجِدُ حِينَئِذٍ : أَيْ حِينَ تَبْعِيَةُ النَّعْتِ الْمُنْعَوْتِ فِي التَّعْرِيفِ بِقَرِينَةِ قُولُهُ اعْرَفُ وَالْمَرَادُ حِينَ كَوْنُ الْمُنْعَوْتِ مَعْرَفَةٌ بِخَلْفِهِ مَا إِذَا كَانَ الْمُنْعَوْتُ نَكْرَةً ، فَيَجِدُ حِينَئِذٍ كَوْنَ النَّعْتِ أَخْصًّا ؛ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَالَمَ فَالْعَالَمُ أَخْصٌ مِنَ الرَّجُلِ .

قُولُهُ : عَنْ ثُبُوتِهِمَا لِلْمُتَبَوِّعِ : قَالَ الْمُحْشِيُّ : لَمْ يَقُلْ التَّوْحِيدُ وَالتَّذَكِيرُ عَلَى ظَاهِرِهِمَا وَهُوَ جَعْلُ الْمُتَبَوِّعِ وَاحِدًا وَمَذْكُورًا ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْوَصْفِ كَالْفَعْلِ مَقَارِنٌ لِثُبُوتِ ذَلِكَ أَيْ لِبَقَائِهِ لَا لِإِثَابَتِهِ أَيْ إِحْدَاثِهِ فَافْهَمُ .

قُولُهُ : كَالْفَعْلِ : هَذَا التَّشْبِيهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّعْتَ عَنْهُ لَا يَكُونُ جَامِدًا جَمْدًا مَحْضًا بِدُونِ تَأْوِيلٍ لِأَنَّ التَّشْبِيهَ فِي التَّفْصِيلِ الْآتَى وَهُوَ لَا يَجْرِي فِي الْجَامِدِ جَمْدًا مَحْضًا .

قُولُهُ : فَإِنْ رَفَعَ ضَمِيرَ الْمُنْعَوْتِ الْمُسْتَرِ : سَوَاءَ كَانَ مَعْنَاهُ لَهُ كَمَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ ، أَوْ لِسَبِيهِ وَذَلِكَ إِذَا حَوْلَ الإِسْنَادِ عَنِ الظَّاهِرِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُوصَفِ وَجَرِ الظَّاهِرِ أَوْ نَصْبِهِ عَلَى التَّمْيِيزِ نَحْوَ : جَاءَنِي رَجُلَانِ كَرِيمَا الْأَبْ وَكَرِيمَا الْأُبْ .

قُولُهُ : وَاقْفَهُ فِي التَّشْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ : مَثُلُ موافِقَتِهِ فِي الْإِفْرَادِ وَتَرْكِهِ لِظَاهِرِهِ وَلِيَصْحُ قُولُهُ الْآتَى فَلَا لِأَنَّ النَّعْتَ الرَّافِعُ لِلظَّاهِرِ أَوِ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ مَفْرَدٌ دَائِمًا فَهُوَ يَوْافِقُ مَتَبَوِّعَهُ فِي الْإِفْرَادِ .

قُولُهُ : أَوِ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ فَلَا : أَيْ فَلَا يَوْافِقُهُ فِي التَّشْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مَفْرَدٌ دَائِمًا نَحْوَ : جَاءَنِي غَلامَ رَجُلَيْنِ ضَارِبَهُمَا ، وَجَاءَنِي غَلامَ رَجُالَ ضَارِبَهُمْ .

قُولُهُ : إِلَّا عَلَى لُغَةِ أَكَلُونِي الْبَرَاغِيَّةِ : مَسْتَشِنِي مِنْ قُولُهُ فَلَا المَفِيدُ عُومُ السَّلْبِ فَالاستِنَاءُ مِنْهُ يَفِيدُ سَلْبَ ذَلِكَ الْعُومَ فَفِي هَذِهِ الْلُّغَةِ قَدْ يَوْافِقُهُ فِي التَّشْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ كَمَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ غَلَامَاهُمَا ، وَقَدْ يَخَالِفُهُ كَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَيْنِ غَلَامَانِهِ ، وَبِرَجَالِ قَائِمِ غَلَامَهُمْ .

قُولُهُ : فِي التَّأْنِيَّةِ : مَثُلُ موافِقَتِهِ فِي التَّذَكِيرِ وَتَرْكِهِ لِظَاهِرِهِ وَلِيَصْحُ قُولُهُ وَلَا فَلَى التَّفْصِيلِ ؛ لِأَنَّ التَّفْصِيلَ خَاصٌ بِالتَّأْنِيَّةِ .

قُولُهُ : بِرِينَ : أَيْ مَحْسِنِينَ وَشَجَعَ مِنْ شَجَعِي إِذَا حَزَنَ وَمَرَأَهُمَا بِفَتْحِ الْمَيْمِ اسْمَ مَكَانٍ أَيْ وَجْهَهُمَا .

و « امْرَأَتِينِ حَمْنَى مَرَأَهُمَا » .

(وَانْعَثْ بِمُشْتَقٍ) وهو ما دلّ على حدث وصاحبها ، كأسماء الفاعل والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة (كصعب ودرب بالدال المهملة ، وهو الخبر بالأأشياء المجرّب لها (وشبّهه) وهو ما أقيم مقامه من الأسماء العارية عن الاستيقاف (كذا) المشار بها (وذي) يعنى صاحب (والمتسبّب) نحو : « رَجُلٌ تَمِيمٌ جَاءَنِي » .

(وَنَعْثُوا بِجُمْلَةٍ) اسمًا (مُنكَرًا) لفظاً ، نحو : « وَأَنْعَثُوا يَوْمًا تُرْجَمُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » ، أو معنى نحو :

وَلَقَدْ أَمْرَءٌ عَلَى اللَّعِيمِ يَسْبُّنِي [فَمَضَيْتُ ثَمَّةَ قُلْتُ لَا يَغْنِنِي]

قوله : وهو ما دل إلخ : المشتق بهذا المعنى اصطلاح لهم في مثل هذا المقام لا يشمل أسماء الزمان والمكان والآلة بل هي مشتقة بالمعنى الأعم وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شيء منسوب للمصدر .

قوله : وصاحبها : من قام به الفعل أو وقع عليه .

قوله : كأسماء الفاعل : الكاف إشارة إلى أمثلة المبالغة .

قوله : بالدال المهملة : أو المعجمة وهو الحاد للسان مطلقاً ، أو في الشرف فقط ، أو الحاد من كل شيء .

قوله : وهو ما أقيم مقامه : أي في دلالته على معناه والمتبادر منه كما قال الصبان : أنه يشترط في النعت أن يكون مشتقاً أو مسؤولاً به ، وقد صرّح به الشارح في باب عطف البيان وهو رأي الأكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب إلى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالته على معنى في متبوّعه كالرجل الدال على الرجولية فعلى هذا يجوز في اسم الجنس المخلوي بأي بعد اسم الإشارة كونه نعتاً ككونه بدلاً أو بياناً نحو : هذا الرجل قائم ، وأما على الأول فلا يجوز كونه نعتاً إلا المشتق لهذا القائم رجل .

قوله : كذا : وكذا سائر أسماء الإشارة غير المكانية ؛ لأنها ظروف والصفات متعلقاتها .

قوله : منكراً : لتوول الجملة بالنكرة فتحو : جاء رجل قام أبوه ، أو أبوه قائم في تأويل قائم أبوه نحو : جاء رجل أبوه زيد في تأويل كائن أبوه زيد إلا لكون الجملة نكرة لأن التعريف والتوكير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسمًا ؛ قاله الرضي .

قوله : أو معنى : وهو المعرف بأي التي يشار بها إلى الجنس في ضمن فرد منهم ويسمى بها البيانات بالتي للعهد الذهني لعهد الحقيقة في الذهن .

قوله : ولقد أمر إلخ : تماماً :

(فَأُعْطِيَتْ) حينئذ (مَا أُعْطِيَتْهُ) حالٍ كونها (خَبَرًا) من الراِبِط ، ومن تَعْلُقِها بمحذوف وجوبًا إذا كانت ظرفًا أو جارًا و مجرورًا أو غير ذلك بما سبق ذكره .

(وَ امْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ) الجُملة (ذات الطلب) وإن لم يُمنع إيقاعها خبرًا (وإن أَتَهُ) من كلامهم أي الغَرب (فالقول أَضَمِيرٌ) نَعْتًا (تُصبُ) نحو : [حتى إذا جَنَ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ] جاءوا بمدْقَ هَلْ رَأَيْتَ الذَّئْبَ قَطَّ

فأعف ثم أقول لا يعنيني

ولا يخفى أن المعنى ليس على تقيد اللثيم بالسب حتى يكون صفة ولا على تقيد المرور حتى يكون حالاً بل المعنى على الاستثناف .

قوله : فأعطيت إلخ : يفهم منه أنها لا تقترب بالواو وهو كذلك خلافاً للزمخشري .

قوله : من الرابط : التعير به يفهم أنه لا يلزم أن يكون ضميرًا ، ونقل الصبان عن بعض الفضلاء أنه الصحيح ، وقال الشارح في جمع الجوابي وفي نيابة آل عنه خلف .

قوله : ومن تعلقها بمحذوف : أي إذا قدر المحذوف فعلًا وإلا فليس الظرف والجار والجرور جملة .

قوله : أو غير ذلك : من جواز حذف العائد لكن حذف عائدها هنا كما في الهمع كثير وفي الخبر قليل وفي الصلة أكثر ، ومن إغفاء التكرار والعموم عن الرابط .

قوله : وامنع هنا إلخ : لأن النعت يوضح المعنوت أو يخصه والجملة لا تصلح لذلك إلا إذا كان مضمونها معلوماً للسامع قبل ، ومضمون الجملة الإنسانية غير معلوم قبل وهذا في قوة الاستثناء من قوله : فأعطيت إلخ كما أشار إليه المصنف بقوله : هنا ، والشارح بقوله : وإن لم يمنع إلخ . وبقي شرط آخر لوقوع الجملة نعتا وهو أن يكون المعنوت مذكوراً إذا لم يكن بعض اسم مقدم مجرور بمن أو في نحو : منا ظعن ومنا أقام ، وفينا سلم وفينا ملك ؛ أي فريق ظعن إلخ ، وأما أنا ابن جلا فضرورة .

قوله : ذات الطلب : لا يشمل غيرها من الجمل الإنسانية إلا أن يقال أنه قد استعمل الطلب في لازمه وهو الإنشاء .

قوله : جاءوا بمدق : إلخ صدره :

حتى إذا جَنَ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ

وصف به قوماً أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب في قلة البياض ، والمدق بفتح فسكون مصدر مذقت اللبن إذا خلطته بالماء والمراد به هنا المذوق .

أي مَقُولٌ فِيهِ هَلْ رَأَيْتَ الذَّئْبَ قَطًّا .

(وَنَعْتُوا بِمُصْدَرِ كَثِيرًا) عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ (فَالْتَّرَمُوا) لِذَلِكَ (الْإِفْرَادُ وَالْتَّذْكِيرَا) لَهُ وَإِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ بِخَلَافِ ذَلِكَ كَـ « امْرَأَةٌ رِضَى » وَعَدْنَيْنِ رِضَى ، وَلَا يَنْعَثُ بِعَيْرٍ مَا ذُكِرَ مِنَ الْجَوَامِدِ .

(وَنَفَتْ غَيْرُ وَاحِدٍ) وَهُوَ الْمُشَتَّى وَالْمُجْمُوعُ ، وَلَا يَكُونُ [النَّعْتُ حِينَئِذٍ] إِلَّا مُتَعَدِّدًا (إِذَا اخْتَلَفَ)

قوله : بمصدر : أي غير ميمي ؛ فإنه لا ينعت به أصلًا وكم المصدر اسم المصدر .

قوله : كثيرًا : ومع كثرته لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالاً .

قوله : على تقدير مضاف : عند البصريين وعلى التأويل بالمشتق عند الكوفيين ، وقيل : لا تقدير ولا تأويل بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازاً أو ادعاء ، وقد ذهب كل من الفريقين هنا إلى ما ذهب إليه الآخر في باب الحال في نحو : أتيته ركضاً ، وقد يقال أن كلا ذكر في كل من البالدين ما هو بعض الجائز عنده .

قوله : لذلك : أي لكونه على تقدير مضاف وأما على القولين الآخرين : فلأن المصدر من حيث هو مصدر لا يبني ولا يجمع ولا يؤنث فأجروه على أصله .

قوله : ونعت غير واحد : مفرد مضاف فيع .

قوله : وهو المشتى والمجموع : إشارة إلى أن المراد بالواحد المفرد لا المنفرد ؛ لأنه يشمل قوله غير واحد حينئذ المنعوت المتعدد المفرق بالعاطف أو بغيره ، ويرد على قوله : إذا اختلف : أن النعت المختلف للمنعوت المفرق بالعاطف لا يجب فيه التفريق بالعاطف بل يجوز فيه ذكر كل نعت بجانب منعوته نحو : جاء زيد العاقل وعمرو الكريم ، وعلى قوله : لا إذا اختلف : أن المتعوتين المختلفين إعراباً أو المتفقين إعراباً لا بسبب العاطف نحو : أعطيت زيداً أباً ، أو بسبب العاطف واختلفاً تعريفاً وتذكرها المؤتلفين نعتاً يمتنع جمع نعيهما في وصف واحد بل يفرد كل بوصفه أو يجمعان في نعت مقطوع .

قوله : ولا يكون إلا متعدداً : أي معنى ؟ سواء تعدد لفظاً ، أم لا ؟ وذلك لتعدد المنعوت ، وأتى بهذه الجملة ليظهر ترتيب قوله : إذا اختلف ، وقوله : إذا اختلف على النعت المفرد لفظاً ؛ لأنهما يقتضيان التعدد .

قوله : إذا اختلف : الضمير عائد على النعت ولا يصح عوده إلى غير واحد على أن المراد بالاختلاف الاختلاف في الإعراب والتعريف والتذكير بناء على أن المراد بغير واحد ما يشمل المفرق لأنه لا يصح ترتيب قوله فعطاها فرقه عليه قطعاً ولا يصح قوله لا إذا اختلف أيضاً إلا

معناه قطعاً (فَعَاطِفَا) ليغضبه على بعض (فَرِّقُه) نحو : « مَرْزُثٌ بِرَجُلَيْنِ عَالِمٍ وَجَاهِلٍ » وَ (لا) تُفَرِّقُه (إِذَا اتَّلَفَ) نحو : « مَرْزُثٌ بِرَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ ». .

(وَنَعْتَ مَعْمُولَيْنِ) عَامِلَيْنِ (وَحِيدَيْنِ مَعْنَى وَعَمَلٌ أَتَبَعَ بِعِيرٍ اسْتِشَانَا) نحو : « ذَهَبَ زَيْدٌ وَأَنْطَلَقَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ » فإن اختلاف العاملان معنى وعملاً أو في أحدهما وجوب القطع .

(وَإِنْ نُعَوْتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَثْ) اشْمَاء (مُفْتَقِرَة) في الإيضاح والتعيين (لِذِكْرِهِنْ

باعتبار بعض صوره كما لا يخفى على المتأمل .

قوله : معناه : سواء اختلف اللفظ أيضاً كالعقل والكريم ، أو اتحد كالضارب من الضرب بالعصبي مثلاً والضارب من الضرب في الأرض أي السير فيها ، ويوجد في النسخة المchorة في طهران زيادة لفظ قطعاً بعد معناه ولا يظهر له معنى .

قوله : فعطاها : ولا يكون بالواو إجمالاً فلا يقال : مررت برجلين صالح فطالع لأن المستفاد منه حينئذ أن الترتيب في حصول الوصفين لا في المرور وهو غير مراد بخلاف ما إذا كان المنعوت واحداً كمررت برجل راكب فذاهب ؛ لأن قصد الترتيب في حصول الوصفين لرجل سائع ، أفاده الصبان .

قوله : وحيدى معنى وعمل : أي متعددين فيهما سواء اتحدا لفظاً أم لا ، قال الصبان : واشترط بعضهم ثالثاً وهو : اتفاق المعنوتين تعريفاً وتنكيراً ، ورابعاً : وهو أن لا يكون أول المعنوتين اسم إشارة لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته ، وأزيد أنا خامساً وهو أن يكونا متفقين تذكيراً وتأنيتاً .

قوله : بغير استثناء : أي مطلقاً إشارة إلى خلاف من خصص جواز الاتباع بكون المعنون فاعليٍ فعلين أو خيريٍ مبتدأين .

قوله : وجوب القطع : لأن العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل منهما أن يستقل قال سـمـ : فيه تأمل ؛ فإنه يجوز إفراد كل بوضعه بجنبه ، وقال الصبان : وقد يقال مراده بوجوب القطع : امتناع الاتباع حالة جمع نعتين لامطلقاً .. اهـ .

قوله : في الإيضاح والتعيين : أشار بهذا إلى أن محل التفصيل الآتي إذا كان المنعوت معرفة ، أما النكرة فتعين اتباع الأول من نounها ، ويجوز في الباقي القطع سواء افتقر إلى جميعها أم لا لأن القصد من نعتها تخصيصها وقد حصل بالأول ، فإن كان نعتها واحداً امتنع قطعه على المشهور إلا في الشعر ، وهذا التقييد مفهوم من قول الناظم : أن يكن معيناً ، وجمع بين الإيضاح والتعيين ليظهر المراد والمأخذ .

اتبعْ) وُجوبًا (واقتَطعْ أو اتَّبَعَ إِنْ يَكُنْ) المَنْعُوتُ (مَعِيَّنًا بِدُونِهَا) كُلُّها (أَوْ بعْضِهَا اقتَطعْ مُعْلِنًا) إِنْ كَانَ مَعِيَّنًا بِهِ دُونَ غَيْرِهِ وَاتَّبَعَ الباقي بِشَرْطٍ تَقْدِيمِهِ .

(وَارْفَعْ أَوْ انصِبْ) النَّعْتُ (إِنْ قَطَعَتْ مُضْمِرًا) بِكَسْرِ الْيَمِ (مُبَتَّدَأً) رَافِعًا لَهِ (أَوْ) فِعْلًا (ناصِبًا) لَهِ (لَنْ يَظْهُرَا) أَبَدًا . تَحْوِي « الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمْدُ » أَيْ هُوَ ، (وَأَمْرَأَهُ حَمَالَةَ الْحَاطِبِ) أَيْ أَذْمُ .

(وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ غَيْلَ) أَيْ غَلِيمَ (يَجُوزُ خَذْفُهُ) تَحْوِي : (وَعِنْهُمْ

قوله : واقتَطعْ أو اتَّبَعَ : أي كُلُّها أو بعْضِهَا لأنَّ حذفَ المعمول يؤذن بالعموم قاله سُمِّ ، قال الصبيان : لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافاً للزجاج المشترط في جواز القطع تعدد النعت ، واعلم أنَّ النعت إذا قطع خرج عن كونه نعْتاً وصار جملة مستأنفة .

قوله : كُلُّها : تأكيد للهاء في بدونها أى به ليحسن التقابل بينه وبين قوله : إنْ كَانَ مَعِيَّنًا بِهِ أَيْ بِالبعض وليكون إشارة إلى أنَّ قوله : أو بعْضِهَا اقتَطعْ مفروض فيما إذا كان معيناً ببعضها ، وإشارة إلى مسألة مستقلة وليس تتميماً للمسألة قبله على أنَّ المراد اقتَطعْ أو اتَّبَعَ الجميع لما قدمنا ، ولأنَّ الحمل على مسألة مستقلة أفيد فلا يعدل عنه ما أمكن .

قوله : أو بعْضِهَا : مفعول اقتَطعْ قدم للحصر والأمر للإباحة فيجوز في هذا البعض الاتِّباع أيضاً .

قوله : مَعْلِنًا : حال من فاعل اقتَطعْ بدون ملاحظة تقييده بالبعض وطريق الإعلان أنَّ يقطع إلى إعراب مخالف لإعراب المَنْعُوتِ إِنْ يَكُنْ الْوَفَاقَ .

قوله : إنْ كَانَ مَعِيَّنًا بِهِ : أكتفى المصنف عن هذا القيد بدلالة مقابلة عليه لأنَّ مقابل لقوله : إنْ يَكُنْ مَعِيَّنًا بِدُونِهَا أى إنْ كَانَ مَعِيَّنًا بِعَضِ دُونَ بَعْضٍ ؛ فضمير به عائد على البعض المطلق على سبيل الاستخدام لا إلى البعض المقطوع ، ودون ظرف لمعيناً .

قوله : اتَّبَعَ : الأمر للإباحة لأنَّ تعدد العامل يوهم من الإتباع ويوجبه غالباً فيجوز القطع أيضاً .

قوله : لَنْ يَظْهُرَا : الألف للتثنية كما عليه حل الشارح ؛ لأنَّ أو تنويعية وهي كالواو لا شكية ولا تشكيكية حتى يفرد الضمير وإنما التزم الحذف لكون حذفه الملزם أمارة على قصد إنشاء المدح والنِّدَم والترحِم ، ولو صرخ به لخلفي ذلك القصد وتوهم كونه خبراً مستأنفاً ، ومن ثمة اختص وجوب الحذف بما إذا كان النعت لأحد الأمور الثلاثة بخلاف ما إذا كان لغيرها كالتخصيص والتوضيح فإنه يجوز إظهارهما لعدم قصد الإنشاء حينئذ فتقول : مررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة ، ولذلك أنت تقول : هو التاجر ، وأعني التاجر .

قوله : أَبَدًا : مفهوم من لَنْ .

فَنَصِرَتُ الْطَّرفِ ، « فِلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنِعْ » ، أَيْ شَيْئًا طَائِلًا (وَ) لِكِنَّ
الْحَدْفَ (فِي النَّفْتِ يَقُولُ) وَفِي الْمَنْعُوتِ يَكْثُرُ .

قوله : فلم أعط شيئاً ولم أمنع : ببناء الفعلين للمجهول ، وصدره :
وقد كنت في الحرب ذا ثذراً
بضم فسكون ففتح أي قوة وعدة .

قوله : لكن الحدف إلخ : إشارة إلى أن قوله : وفي النعت يقل استدراك من قوله يجوز
حذفه لإيهامه تساويهما في الحدف . نجز الكلام على النعت بعون الله سبحانه .

الثاني من التوابع التوكيد

ويقال له التأكيد وهو - كما في شرح الكافية - تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره .

(بالنفس أو بالعين) يعني الذات (الاسم أكدا) تأكيداً معنويًا يقتضي التقرير

التوكيد

قوله : ويقال له التأكيد : وهو من أكد ، والأول من وكم لفظان والواو أكثر ولذلك شاع استعماله بالواو عند النحوة .

قوله : على ظاهره : أي يرفع احتمال إرادة غير الظاهر كما هو المبادر وصرح به الأشموني لكن قال ابن هشام : الظاهر أنه يبعد إرادة المجاز ولا يرفعها بالكلية ؛ لأن رفعها بالكلية ينافي الإلزام بالألفاظ المتعددة ولو صار بالأول نصا لم يؤكد ثانياً أه . ولا يبعد حمل الكلام عليه إلا أنه قال في الهمم : إن العرب قد تؤكّد حيث لا يراد رفع الاحتمال كما أتوا بأجمع وأكع بعد كل ، ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكل ، ثم المبادر من التعريف أنه للتأكيد المعنوي فقط كما صرّح به الأشموني ؛ لأن التأكيد اللغطي لرفع توهם السهو والغفلة كما نقله سع عن السيد والسعد إلا أن ظاهر صنيع الشارح هنا وصريحه في الهمم يقتضي أنه لمطلق التأكيد ، وعليه فيعمم قوله : على ظاهره لعدم السهو والغفلة ، وخرج بقوله : على ظاهره ما عدا التوكيد حتى البدل ؛ فإنه وإن رفع الاحتمال في نحو : مررت بقومك كبارهم وصغارهم أولهم وأخرهم إلا أن ذلك عارض نشأ من خصوص المادة .

قوله : بالنفس والعين : أي بهاتين المادتين بقطع النظر عن إفرادهما وغيره وليس المراد مفردین حتى يفيد أنهما يقيمان على إفرادهما وإن أكد بهما مثني أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرّح به قوله واجمعهما إلخ ؛ قاله الصبان .

قوله : يقتضي التقرير : نعت للتأكيد بالنفس والعين لا لمطلق التأكيد المعنوي لأنه مقابل لقوله الآتي في التوكيد المقتضي الشمول ، والمراد بالتقرير : تقرير نفس المؤكّد برفع توهם المجاز عنه تقول : جاء الخليفة فيحصل أن الجائى خبره أو ثقله أي متاعه وحشمه ؛ وأنك عبرت به مجازاً لغوياً أو عقلياً أو بالحذف ، فإذا أكدت بالنفس أو بالعين أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال ، وأما كل ونحوه وإن كان لرفع توهם المجاز بأحد الأوجه الثلاثة أيضاً إلا أنه ليس لتقرير نفس المؤكّد بل لتقرير شموله هذا ، وإذا جمعت بين النفس والعين قدمت النفس ولم تعطف ، ويجوز جرهما بباء زائدة تقول : جاء زيد بنفسه ، وهند بعينها .

(مَعَ ضَمِيرٍ) مُتَّصِلُ بِهِمَا (طَابِقَ الْمُؤْكَدَا) - بِفَتْحِ الْكَافِ - فِي إِفْرَادِهِ وَتَذْكِيرِهِ وَفُرُوعِهِمَا كَ «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ مُتَّيَّمًا بِهِنْدٍ نَفْسِهَا» .

(وَاجْمَعُهُمَا) أَيِ النَّفْسَ وَالْعَيْنَ (بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبَعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا) أَيْ مُتَّشِّيَاً أَوْ مَجْمُوعًا ، فَقُلْ «جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا وَأَعْيُنُهُمَا» (تُكَنْ مُتَّيَّمًا) لِلْغَةِ الْفَصِيحَةِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بِهِمَا مُفَرَّدَيْنِ وَهُوَ دُونَ الْجَمْعِ فَتَقُولُ : «جَاءَ الزَّيْدَانِ نَفْسُهُمَا وَمُتَّشِّيَّنِي وَهُوَ دُونُ الْإِفْرَادِ ، فَتَقُولُ : «جَاءَ الزَّيْدَانِ نَفْسَاهُمَا» .

(وَكُلًا اذْكُرْ فِي) التَّأكِيدُ الْمُقْتَضِيُّ (الشُّمُولُ) أَيِ الْعُمُومُ لِجَمِيعِ أَفْرَادِ الْمُؤْكَدِ أَوْ أَجْزَائِهِ (وَكُلًا) وَ (كُلَّا) وَ (جَمِيعًا) قَالَ الْمَصْنُوفُ : وَأَعْقَلُهَا أَكْثَرُ

قوله : متصل بهما : على إضافتهما إليه إضافة العام إلى الخاص .

قوله : واجمعهما : الأمر للوجوب لأن الكلام في اللغة الفصيحة كما أشار إليه بقوله : تكن متبعاً .

قوله : بأفعال : وفي الدمامي نقلًا عن الزمخشري والمصنف جواز التأكيد بأعيان .

قوله : للغة الفصيحة : لم يقل الفصحي لأن اللغتين الآخرين ليستا بفصحيتين .

قوله : ويجوز أن يؤتى بهما : أي إن أكد بهما مثني كما يرشد إليه التمثل وقوله ومثنين .

قوله : ومثنين : ومنعه أبو حيان ، وفي الهمع : وإنما منع أو قل لكرامة اجتماع ثنتين فيما هو كالكلمة الواحدة واختير الجمع على الإفراد ؛ لأن الشتية جمع في المعنى وفي الأشموني صرخ النحاة بأن كل مثني في المعنى مضاد إلى متضمنه أي ما استعمل عليه يجوز فيه الجمع والإفراد والشية والختار الجمع نحو : ﴿فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ ويترجع الإفراد على الشتية عند النظام وعند غيره بالعكس وكلاهما مسموع .

قوله : وكلا اذكر إلخ : اعلم أن أدلة الشمول إن تقدمت على النفي توجه النفي إلى كل فرد وأفاد عموم السلب كقوله ﷺ : «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» وإن كانت في حيز النفي بأن تأخرت عن أداته لفظًا أو رتبة نحو : كل الدرام لم آخذ توجه النفي إلى الشمول خاصة وأفاد سلب العموم وكالنفي النهي ، قال التفتازاني : والحق أن الشق الثاني أكثرى لا كلي بدليل نحو : ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُحتَالٍ فَهُوَ أَفَادَهُ الصِّبَانُ﴾ .

قوله : وأجزاءه : نحو : أكلت الرغيف كله ، واستترت العبد كله . ولا يصح أن يؤكده بكل إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حسناً أو حكماً .

قوله : وكلا وكلنا : ولا يؤكدهما مالا يصلح موضعه واحد فلا يقال : اختصم الرجالن كلاهما ، ولا رأيت أحد الرجلين كليهما ولا المال بين الرجلين كليهما لعدم الفائدة ؛ إذ لا يحتمل أن يراد أحدهما حتى يدفع خلافاً للجمهور في تحويزهم ذلك ، قالوا : لأن العرب قد

النحوين، وبنية سبويه على أنها بمنزلة كُلّ ، معنى واستعمالاً ، ولم يذكر لها شاهداً من كلام العرب . وأتت (بالضمير) المطابق (موصلاً) بهذه الأربعة ، كـ:

هُمْ جَمِيعُهُمْ لَقُوْهُمْ كُلُّهُمْ وَالدَّارُ صَارَتْ كُلُّهَا مَحْلُّهُمْ

(وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍّ لفظاً على وزن (فاعلية) مشتقاً (من عم في التوكيد) فقلوا : « جاء الناس عامة » ، وهو (مثل النافلة) تأوه تصلح للمذكور والمؤنث . (وبعد كل أكدوا بأجمعـا) للمذكور ، و (جـاءـا) للمؤنث ، و (أـجـمـعـينـ) لـجـمـعـ المـذـكـرـ (ثم جـمـعاـ) لـجـمـعـ المؤـنـثـ ، ولا يـؤـكـدـ بها قـبـلـةـ عـنـهـمـ .

تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال كذا في الهمع .

قوله : ولم يذكر لها شاهداً : في الهمع أن المصنف قال بعد هذا الكلام : وقد وجدت له شاهداً وهو قول امرأة وهي ترقص ولدها

فـدـاكـ حـيـ خـولـانـ جـمـيـعـهـمـ وـهـمـدـانـ

قوله : وأتت بالضمير : أشار بهذا السبك أن قول الناظم بالضمير موصلاً على القلب .

قوله : موصلاً بهذه الأربعة : في التوضيح : فليس منه ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ﴾ خلافاً لمن وهم ، ولا قراءة بعضهم : (إنا كلا فيها) خلافاً للقراء والزمخري لتجويزهما حذف الضمير بل جميـعاـ حال وكلا بدل ، وفي الأشموني وذكر في التسهيل أنه قد يستغني عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكـدـ بكلـ ، وجعل منه قول كثير : يا أشبه الناس كل الناس بالقمر

قوله : كـكلـ : يـفـيدـ أنـ عـامـةـ مـثـلـهـ فـيـ لـزـومـ الإـضـافـةـ إـلـىـ الضـمـيرـ ، وـقـدـ حـكـيـ الشـارـحـ الإـجـمـاعـ عـلـيـهـ فـيـ الـهـمـعـ ، فـإـذـاـ قـطـعـ عـنـ الإـضـافـةـ لـمـ يـكـنـ تـأـكـيدـاـ مـثـلـ : كـلـ وـجـمـيـعـاـ إـذـاـ قـطـعاـ فـتـمـيـلـ الشـارـحـ الآـتـيـ سـهـوـ وـالـلـهـ أـعـلـمـ .

قوله : في التوكيد : متعلق باستعملوا ويعني عنه قوله كـكلـ .

قوله : وهو مثل النافلة : كما قال الله تعالى : ﴿ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾ أي زائداً على ما طلبه إبراهيم ، وأشار إلى أن مثل خبر مبتدأ محدوف وليس حالاً من فاعله كما قيل ؛ لأن المعنى ليس على التقيد بل على بيان أنه مثل النافلة .

قوله : تأوه تصلح : ولم يقل تأوه لازمة تصلح إلـخـ ؛ لأن لزومها معلوم من صيغة فاعله .

قوله : وبعد كل أكدوا إلـخـ : إذا أريد تقوية التوكيد كما في التوضيح وهو يـؤـيدـ ما مـرـئـ عنـ الـهـمـعـ .

قوله : عندـهـمـ : أي عندـ جـمـهـورـهـمـ ، وـقـيلـ : يـجـوزـ التـقـدـمـ بـضـعـفـ وـلـكـونـ هـذـاـ القـوـلـ وـاهـيـاـ غـيـرـ مـؤـيدـ بـالـسـمـاعـ وـلـوـ فـيـ الـشـعـرـ لـمـ يـتـعـرـضـ لـهـ الـمـصـنـفـ وـلـاـ الشـارـحـ ، وـيـحـتـمـلـ أـنـ يـكـونـ المرـادـ

(و) لكن (دون كُلٌّ قد يجي) في الشعر (أجمع) و (جماع) و (أجمعون ثم جمُع) كقوله : إذا ظلت الدهر أبكي أجمعـا .

والختار جوازه في النثر ، قال عليه : « فَلَهُ سَلْيَةُ أَجْمَعٍ » .

تتمـة : أكـدوا بـعد أـجمع بـأكتـع فـأبـصـع فـأبـتعـع ، وبـعـد جـمـعـاء بـكـشـعـاء فـبـصـعـاء فـبـشـعـاء ، وبـعـد أـجمـعـين بـأـكتـعـين فـأـبـصـعـين فـأـبـتعـعـين ، وبـعـد جـمـعـاء بـكـشـعـاء فـبـصـعـعـاء فـبـشـعـاء وـشـدـ مـجـيـء ذـلـك عـلـى خـلـاف ذـلـك .

ثم إن النكـرة إذا لم يـفـد تـوكـيدـها - بـأنـ كـانـتـ غـيرـ مـحـدـودـةـ كـحـينـ وـزـمانـ - فلا يـجـوزـ [تـاكـيدـهاـ] بـاتـفاـقـ . (وإنـ يـفـدـ تـوكـيدـ مـنـكـورـ) بـأنـ كـانـ مـحـدـودـاـ ،

عـنـ جـمـيعـهـمـ لـعـدـ الـاعـتـدـادـ بـهـذـاـ القـولـ .

قولـهـ : لـكـنـ : إـشـارـةـ إـلـىـ أـنـ قـولـهـ وـدـونـ كـلـ إـلـخـ : اـسـتـدـرـاكـ مـاـ قـبـلـهـ ؛ لـأـنـ يـدـلـ عـلـىـ أـمـرـيـنـ : أـنـهـ لـاـ تـقـدـمـ عـلـىـ كـلـ ، وـأـنـهـ لـاـ يـؤـكـدـ بـهـ بـدـونـهـ .

قولـهـ : قـدـ يـجـيـءـ فـيـ الشـعـرـ : هـذـاـ قـولـ الـجـمـهـورـ كـمـاـ فـيـ الـهـمـعـ .

قولـهـ : إـذـاـ ظـلـتـ إـلـخـ : صـدـرـهـ :

إـذـاـ بـكـيـتـ قـبـلـتـنـيـ أـربـعاـ

وـقـبـلـهـ الـبـيـتـ الـآـتـيـ .

قولـهـ : وـالـخـتـارـ جـواـزـهـ فـيـ النـثـرـ : فـيـ الـهـمـعـ وـفـاقـاـ لـأـيـ حـيـانـ لـكـثـرـةـ وـرـوـدـهـ فـيـ الـقـرـآنـ ، وـالـكـلـامـ الفـصـيـحـ كـقـولـهـ تـعـالـىـ : ﴿ وَلَا غَيْرَهـمـ أـجـمـعـينـ ﴾ ﴿ وَإـنـ جـهـنـمـ لـمـوـعـدـهـمـ أـجـمـعـينـ ﴾ ، فـصـلـوـاـ جـلوـشـاـ أـجـمـعـينـ .

قولـهـ : بـأـكـعـعـ : مـعـ تـكـعـعـ الجـلدـ إـذـ انـقـبـضـ فـيـ مـعـنـىـ الـجـمـعـ ، وـوـليـهـ أـبـصـعـ لـأـنـهـ مـنـ تـبـصـعـ العـرـقـ إـذـ سـالـ وـهـوـ لـاـ يـسـيلـ حـتـىـ يـجـتـمـعـ ، وـأـخـرـ أـبـتعـعـ لـأـنـهـ أـبـصـعـ ؛ لـأـنـ طـوـبـلـ الـعـنـقـ أوـ شـدـيدـ الـمـفـاـصـلـ ؛ لـكـنـ لـاـ يـخـلـوـ مـنـ دـلـالـتـهـ عـلـىـ الـاجـتـمـاعـ ؛ قـالـهـ الـفـارـضـيـ .

قولـهـ : عـلـىـ خـلـافـ ذـلـكـ : فـيـ نـسـخـةـ بـدـونـ عـلـىـ أـيـ بـتـقـدـيمـ وـتـأـخـيرـ ، أـوـ بـحـذـفـ أـجـمـعـ أـوـ بـعـضـ مـاـ فـيـ الـأـثـنـاءـ .

قولـهـ : ثـمـ إـنـ النـكـرـةـ إـلـخـ : هـذـاـ دـخـولـ عـلـىـ المـنـ وـهـوـ مـفـهـومـ مـنـ قـولـهـ : إـنـ يـفـدـ ، وـقـولـهـ : شـمـلـ .

قولـهـ : فـلاـ يـجـوزـ بـاتـفاـقـ : وـافـقـ فـيـ دـعـوـيـ الـاتـفاـقـ الـمـصـنـفـ فـيـ شـرـحـ الـكـافـيـةـ ؛ لـأـنـ قـولـهـ : إـنـ يـفـدـ وـقـولـهـ : شـمـلـ يـدـلـانـ عـلـيـهـ ، لـكـنـ نـقـلـ فـيـ شـرـحـ التـسـهـيلـ عـنـ بـعـضـ الـكـوـفـيـنـ كـمـاـ فـيـ الـهـمـعـ أـنـهـ أـجـازـ تـوكـيدـ النـكـرـةـ مـطـلـقاـ فـلـعـلـهـ لـمـ يـعـتـدـ بـهـ هـنـاـ وـفـيـ شـرـحـ الـكـافـيـةـ .

قولـهـ : بـأـنـ كـانـ مـحـدـودـاـ : وـكـانـ تـاكـيدـ مـنـ أـلـفـاظـ الـإـحـاطـةـ فـلاـ يـجـوزـ : صـمـتـ شـهـراـ نـفـسـهـ ،

كِيَّوم وَشَهْرٍ وَحَوْلٍ (قُبْلَ) عِنْدَ الْكَوْفَيْنَ . قَالَ الْمُصْنُفُ : هُوَ أَوْلَى بِالصَّوَابِ سَمِعًا وَقِيَاسًا ، وَمِنْهُ :

يَا لَيْسَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا^١
 (وَعَنْ نُحَاهَ الْبَصْرَةَ الْمُتَّغَيِّرَ) مِنْ تَوْكِيدِ النَّكَرَةِ (شَمِيلَ) لِمَا أَفَادَ أَيْضًا .
 (وَاغْنَ بِكِلْتَنَا فِي مَثْنَى وَكِلَّا عَنْ وَزْنِ فَعْلَاءَ) أَيْ جَمِيعَهُ فِي الْمُؤْنَثِ (وَ وَزْنِ
 أَفْعَلَا) أَيْ أَجَمَعَ فِي الْمَذَكَرِ ، وَأَجَازَ الْكَوْفَيْنُ اسْتِعْمَالَ ذَلِكَ قِيَاسًا .
 (وَإِنْ تُوَكِّدِ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِالنَّفْسِ وَالْهَمْنِ فَبَعْدَ) أَنْ يُؤَكَّدَهُ (الْمُنْفَصِلُ

وَاتَّصَرَ عَلَى الْأُولَى لِأَنَّ مَقْصُودَهُ بَيَانُ مَا يَفِيدُ تَوْكِيدهُ مِنَ الْمُنْكُرِ لِأَنَّهُ مَحْلُ الْخِلَافِ .

قَوْلُهُ : عِنْدَ الْكَوْفَيْنَ : فَلَا يُشْتَرِطُ عِنْهُمْ تَطَابِقُ التَّوْكِيدِ وَالْمُؤْكَدِ تَعْرِيفًا وَتَنْكِيرًا .

قَوْلُهُ : شَمِيلٌ : لِأَنَّ الْفَاظَ التَّوْكِيدِ مَعَارِفٌ فَلَا تَتَّبِعُ نَكَرَةَ وَتَعْرِيفَهَا قَيْلٌ : بُنْيَةُ الْإِضَافَةِ ، وَقَيْلٌ : بِالْعِلْمِيَّةِ لِأَنَّهَا أَعْلَامٌ لِلتَّوْكِيدِ وَمِنْ ثَمَّةِ لَمْ تَنْصُبْ حَالًا عَلَى الْأَصْحَاحِ وَلَمْ تَصْرُفْ ، أَمَّا عَلَى الْعِلْمِيَّةِ فَوَاضِحٌ وَأَمَّا عَلَى نِيَّةِ الْإِضَافَةِ فَلِتَشَبَّهِ هَذَا التَّعْرِيفُ بِالْعِلْمِيَّةِ حِيثُ إِنَّهُ لَا أَدَاءٌ لِفَظًا .
 قَوْلُهُ : فِي مَثْنَى : أَيْ فِيمَا دَلَّ عَلَى اثْنَيْنِ لِيُدْخِلَ نَحْوَ : جَاءَ زِيدٌ وَعُمَرٌ كَلاهُمَا .

قَوْلُهُ : عَنْ وَزْنِ فَعْلَاءَ : أَيْ عَنْ تَنْتِيهِ لِأَنَّهُ الَّذِي خَالَفَ فِي الْكَوْفَيْنِ وَلِذَلِكَ خَصُّ فَعْلَاءَ بِالْذَّكَرِ لِأَنَّ تَنْتِيَةَ كُلِّ وِعَامَةٍ وَجَمِيعِ لَمْ يَقُلْ بِجَوازِهِ أَحَدٌ فَلَا يَرِدُ مَا قَالَ فِي النَّكَرِ مِنْ أَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ مَا عَدَا فَعْلَاءَ مِنْ كُلِّ وِعَامَةٍ وَجَمِيعِهِ يُسْتَعْمَلُ فِي المَثْنَى وَالْمَجْمُوعِ ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ فِيمَا تَقْدِمُ عَلَيْهِ . وَغَایَةُ مَا يُقَالُ أَنَّ مَا عَدَا فَعْلَاءَ وَأَفْعَلَ مُسْكُوتٌ عَنْهُ .

قَوْلُهُ : قِيَاسًا : مُعْتَرِفُينَ بِعَدَمِ السَّمَاعِ كَمَا فِي الْأَشْمُونِيِّ فِي جِيَزُونَ جَاءَ الزَّيْدَانُ أَجْمَعَانُ وَالْهَنْدَانُ جَمِيعَانُ وَفِي التَّصْرِيبِ : وَهَذَا الْخِلَافُ جَارٌ فِيمَا وَازْنَهُمَا نَحْوُ : أَكْتَعَ وَكَتَعَ .

قَوْلُهُ : بَعْدَ الْمُنْفَصِلِ : وَعَلَتْهُ أَنْ تَرَكَهُ يُؤَدِّي إِلَى الْلِّبَسِ فِي بَعْضِ الصُّورِ نَحْوُ : هَنْدٌ ذَهَبَتْ نَفْسَهَا أَوْ عَيْنَهَا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَظْنَنَ أَنَّهَا مَاتَتْ أَوْ عَمِيتَ وَهَذَا الْلِّبَسُ مُفَقُودٌ فِي غَيْرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ وَغَيْرِ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ ، قَالَ الْأَشْمُونِيُّ : مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ هُنَّا مِنْ وَجْهِ التَّسْهِيلِ تَقْتَضِيَ عَدْمُ الْوَجْبِ أَهْ . أَيْ فَيُجَوزُ عَلَى ضَعْفِ كُمَا ذَكَرَهُ الْأَخْفَشُ كَمَا فِي الْهَمْنِ قَامُوا أَنْفُسَهُمْ ، وَقَالَ يَسٌ : قَدْ صَرَحَ الدِّمَامِيُّ بِأَنَّ الْوَاجِبَ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ ، إِمَّا التَّوْكِيدُ وَإِمَّا الْفَصْلُ ، وَقَالَ : نَصٌ عَلَيْهِ أَبُو حِيَانَ فَيَصُحُّ أَنْ يُقَالُ : قَمْتُ يَوْمَ الْجَمْعَةِ أَنْفُسَكُمْ ، وَيَأْتِي عَنْ الْمَرَادِيِّ مُثْلَهُ أَهْ . وَفِي الْهَمْنِ : يَجُوزُ الْأَكْفَاءُ بِالْفَصْلِ بِلَا خَلَافٍ .

عَيْنِتُ) بِهذا الضَّمِير (ذَا الرَّفْع ، نَحْو « قُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُشُكُمْ » بِخَلَافِ « قُومُوا أَنْفُشُكُمْ » ، وَيَجُوزُ تَأْكِيدُ ذَا النَّصْبِ وَالْجُرْبِ بِهِمَا إِنْ لَمْ يُؤَكَّدْ بِالْمُنْفَصِلِ (وَأَكَدُوا) الضَّمِيرَ الْمُتَصَلُّ الْمُرْفَعَ (بِمَا سِواهُمَا وَالْقِيَدُ) الْمذُكُورُ حِينَئِذٍ (لَنْ يُلْتَرَمَا) فَيَجُوزُ تَرْكُهُ .

(وَمَا مِنَ التَّأْكِيدِ لِفَظِيٍّ) هُوَ الَّذِي (يَجِيءُ مُكَرَّرًا) وَيَكُونُ فِي الْمُفْرَدِ وَالْجُمْلَةِ ، فَالْأُولُّ : إِمَّا بِلِفَظِهِ (كَقَوْلَكَ اذْرُجِي اذْرُجِي) أَوْ بِمُرَادِهِ كَقَوْلِهِ : أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقَةً مِنْ ، وَالثَّانِي : إِمَّا أَنْ يَقْتَرَنُ بِحَرْفِ عَطْفٍ وَهُوَ الْأَكْثَرُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : أَوْنَ

قوله : وما من التوكيد إلخ : ما موصول مبتدأ ولفظي خر ممحوظ لطول الصلة بالظرف ، والجملة صلة ما ، ومن التوكيد حال من الضمير في لفظي ؛ لأنَّه في تأويل المشتق ، وجملة يجيء خبر ما .

قوله : مكررًا : أي إلى ثلات مرات فقط لاتفاق الأدباء على أنه لم يقع في لسان العرب أزيد من ذلك كما نقله الدمامي عن العز بن عبد السلام ، وقال : وأما تكرير **وَيَلِّ** يومي **لِلْمَكَدَّيِنَ** **فَ** في سورة المرسلات فليس بتأكيد بل كل آية فيها ذلك فالمراد المكذبون بما ذكر قبيل هذا القول فلم يتعدد على معنى واحد وكذا **فِيَأَيِّ الْأَيَّ رَيْكَمَا تُكَذِّبَانَ** **فَ** كذا في الصبان ، وفي الهمع : ولا يضر نوع اختلاف في اللفظ نحو **فَهِلْ الْكَفِرَنَ أَمْ لَهُمْ رُوَيْدًا** **فَ** .

قوله : ويكون في الفرد : اسمًا أو فعلًا أو حرفاً .

قوله : ادرجي ادرجي : هذا المثال ونحوه يحتمل أن يكون من تأكيد الجملة وهو ظاهر ، وأن يكون من تأكيد الضمير المتصل وهو معلوم من البيت الآتي وداخل فيه ، وأن يكون من تأكيد الفعل فقط وجيء بالضمير معه لغلا يلتبس بأمر المخاطب ، ولا يجوز الإتيان به قبل الفاعل الذي هو ضمير متصل لعدم جواز فصله عن الفعل ، وحمله الشارح على هذا الأخير إظهارًا لما خفي وإعراضًا عما ظهر ، وحمله الأشموني على الأول .

قوله : أو بمرادفه : ومنه تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل ويرد عليه نحو : عطشان نطشان فإنه تأكيد لفظي مع أنه ليس بالمرادف ؛ إذ لا يفرد والمرادف يفرد ؛ قاله الدمامي ، ولذلك تقول : هو مرادف ادعاء واستطراد جواز الإفراد إنما هو في المرادف الحقيقي .

قوله : بحرف عطف : وهو ثم والفاء خاصة كما في الآية وذلك إذ لا لبس فإن حصل اللبس لم يؤت به كضربيت زيدا ضربت زيدا ؛ إذ لو جيء به لتوهم أنه ضربان والمراد بالعلطف كما قال الصبان صورته ، ولذلك قال : أن يقترن بحرف عطف ، ولم يقل : إما أن يكون

لَكَ فَأَوْلَئِكُمْ أَوْ لَا ، كَقُولِه :

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ
وَلَا فِي الْبُعْدِ أَنْسَاهُ
لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ
(وَلَا تُعْذِّبْ لَفْظَ ضَمِيرِ التَّصِيلِ) إِذَا أَكَدْتَهُ تَأْكِيدًا لَفْظِيَا (إِلَّا مَعَ الْلَّفْظِ الَّذِي يُهُ
وُصِيلٌ) نَحْو « مَرْزُتُ بِكَ » و « رَأَيْتُكَ رَأَيْتُكَ » ، و لِوُضُوحِ أَمْرِ التَّصِيلِ
سَكَتَ عَنْهُ . (كَذَا) أَيْ كَالضَّمِيرِ التَّصِيلِ (الْحُرُوفُ غَيْرُ مَا تَحَصَّلُ عَلَيْهِ جَوَابٌ)
فَيَجِبُ إِعَادَةُ مَا اتَّصَلَ بِهَا ، نَحْو : (أَيَعْدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تَرَابًا وَعَظِيمًا
أَنْكُمْ) . وَشَدَّ :

حَتَّى تَرَاهَا وَ كَانَ وَكَانَ
وَأَشَدُّ مِنْهُ : « وَلَا لِلْمَا بِهِمْ » ، أَمَّا الْحُرُوفُ الْجَوَائِيَّةُ (كَنْعَمْ وَ كَبَلَى)

بالعاطف ؛ لأن بين الجملتين تمام الاتصال فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة كما صرخ به علماء المعاني ، ولأن الحرف لو كان عاطفًا حقيقىًا كانت التبعية بالعاطف لا التأكيد قالوا : ولزيادة اللصوق .

قوله : فأولى : مبتدأ حذف خبره والجملة تأكيد للجملة قبلها وما بعد ثم تأكيد للجملتين ومعنى (أفق لك) التهديد والوعيد من الولي وهو القرب وأصله : أولاه الله ما يكرهه واللام مزيدة كما في (ردف لكم) أو أولى له الهلاك ، وقيل : أفعل من الويل بعد القلب ، وقيل : أ فعل من آل يقول بمعنى عقابه النار ؛ أفاده الصيان .

قوله : ولا تعد لفظ : إشار بهذا التعبير إلى أن المراد بالضمير المتصل هو البارز وإلى أن المراد بالتأكيد التأكيد بالمتصل .

قوله : كذا الحروف : لكونها كالجزء من مصحوبها ويعني عن إعادة المصحوب كما في الهمع الفصل بتفاصيل ما .

قوله : حتى تراها إلخ : تمامه :

أعناقها مشددات بقرن

الضمير للمطى ، والقرن حبل يقرن به البعيران .

قوله : وأشد منه : لأن المؤكد في البيت السابق حرفان وهما الواو وكأن كل منهما تأكيد لثلثه فلم يتصل لفظ بثلثه وخففت كأن الثانية للقاافية بخلافه هنا .

فَيُجُوزُ أَنْ يُؤَكِّدَ بِاعادَتِهَا وَحْدَهَا .

(وَمُضَمِّر الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلَ أَكْدُ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصلَ) مَرْفُوعًا أَوْ غَيْرَهُ ،
نَحْوِ (أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) و « قَمْتَ أَنْتَ » و « أَكْرَمْتَكَ أَنْتَ » و « مَرْأَتْ
بَكَ أَنْتَ » .

قوله : فيجوز أن تؤكد إلخ : لكونها قائمة مقام الجملة .

قوله : أو غيره : لكن على وجه الاستعارة .

الثالث من التوليد الصحف

(العطف إما ذُو يَان أو نَسق ، وَالغَرْضُ الآن يَانُ ما سَبَقَ ، فَذُو الْبَيَانِ تابِعٌ لِشَبَهِ الصَّفَةِ) في أَنْ (حَقِيقَةُ الْفَضْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ) لِكِتَابَهِ مُخَالِفٌ لَهَا فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُشَتَّتاً وَلَا مُؤَوِّلاً (فَأَوْلَيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ) أي المتبوع (ما من وفاق الأول الثفت ولني) من تذكير وإفراد وغير ذلك .

العطف

هو لغة : الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه ، وسمى هذا التابع عطف البيان لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضح به .
قوله : تابع : أي تال لا يتقدم أصلًا .

قوله : شبه الصفة : خرج به ما عدا عطف البيان من النعت لأن شبه الشيء غيره والتاكيد وعطف النسق والبدل لأنها ليست شبه الصفة في وجه الشبه الآتي ، قال الحضرمي : ولا يرد على إخراج البدل أن كل عطف البيان يصح جعله بدلاً إلا ما استثنى كما سيأتي لأن جواز الأمرين متزل على مقصدي الإيضاح والاستقلال .
قوله : في أن إلخ : إشارة إلى أن قوله حقيقة القصد إلخ بيان لوجه الشبه كما هو الظاهر المتباادر وحمله بعضهم على بيان الفرق بين النعت وعطف البيان بناء على أن المراد بقوله به بنفسه لا يعني في المتبوع ولا في سببه بخلاف النعت ولا يخفى بعده .

قوله : حقيقة القصد إلخ : أي الأصل فيه ذلك كما أن الأصل في الصفة أيضاً ذلك فلا يرد أنه قد يأتي للمدح كما في الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكتيبة على جهة المدح لاعلى جهة التوضيح للتاكيد على ما ذهب إليه بعضهم في نحو : يا نصر نصر نصرًا لكن رده المصنف كما سيأتي وكذا لا يرد أنه قد يحصل الإيضاح بعطف النسق والبدل .
قوله : في أنه لا يكون مشتملاً إلخ : فلا يكون إلا جامدًا ولو تأويلاً كما في الهمع وهو ما كان وصفاً فقلبت عليه الاسمية كحلينا في اسكنني شراباً حلينا .

قوله : فأولينه : تفرع على قوله شبه الصفة لأن المتباادر منها الصفة الحقيقة التي توافق منعوها في أربعة من عشرة فما أشبهها كذلك وأول يعني أعط والهاء مفعوله الأول ، وقوله : أولاً من وفاق بيان مخدوف مضارف إلى ما هو المفعول الثاني وما بعده بيان لما ولا تكرار فيه لأن التقدير أعط عطف البيان من موافقة أوله وهو المبين مثل ما تولاه النعت من موافقة أوله وهو المنعوت وإنما قدرنا مثل لأن المعطى لعطف البيان ليس هو عين ما يعطى للنعت بل مثله فتدبر قوله الحضرمي الأولى أن تحمل الغاء في قوله : « فأولينه » على الفصيحة ؟ أي : إذا أردت قد موافقته لمتبوعه فأولينه إلخ ؛ وذلك لأنه لما كان وجهاً التشبيه هو قوله حقيقة القصد به منكشفة كان التفريغ غير واقع في محله .

قوله : وغير ذلك : المراد به التأثير والتشبيه والجمع والإعراب والتعريف والتثثير ، وليس

إذا علّمت ذلك (فَقَدْ يُكُونانِ) أي الغطُفُ وَمَتَبُوغُهُ (مُنْكَرَيْنِ) نحو «اسْقِنِي شَرَابًا حَلِيبًا» (كَمَا يُكُونانِ مُعَرَّفَيْنِ) نحو «ذَكَرْتُ اللَّهَ فِي الْوَادِ الْمَقْدَسِ طُوْيِّ» ، وأشار بـأثيابه بكلاف التشبيه المفهومة للقياس الشبهى بل الأُولُوي - لأن احتياجاً النكارة إلى البيان أشد من غيرها - إلى خلافٍ من منع إثباتهما نكراً ثالثاً كالزمخشري ،

المراد به التأنيث والتثنية والجمع فقط ولا لقال وفروعهما وأيضاً أشار إليه بقوله : إذا علمت ذلك ولم يصرح بالإغراض لعلمه مما تقدم ولا بالتعريف والتنكير لأنهما مصرح بهما في البيت التالي ، وأما قول الزمخشري أن **﴿مَقَامٌ لِبَزَاهِيدٍ﴾** عطف بيان لـ **﴿مَا يَدْعُونَ﴾** فمخالف لإجماعهم ؛ لأن المقام مخالف للآيات في ثلاثة أمور .

قوله : فقد يكونان : تفريع على قوله فأوليه كما أشار إليه بقوله : إذا علمت ذلك لا على شبه الصفة ولا لوجب عطفه بالواو على فأوليه وأنني به مع علمه بما قبله ردًا على الخالف وهو البصرية في الهمم ومنع البصرية جريانه على النكارة وقالوا : لا يجري إلا في المعرف ؛ كذا نقله عنهم الشلوبيين ، قال ابن مالك : ولم أجده هذا النقل عنهم إلا من جهته ، وذهب الكوفيون والفارسي والزمخشري إلى جواز تنكيرهما ومثلاً بقوله تعالى : **﴿مَأْوَى صَدِيقِي﴾** قوله : **﴿أَوْ كَفَرَةُ طَعَانُ مَسْكِينٍ﴾** **﴿مِنْ شَجَرَةِ مُبَرَّكَةِ زَيْتُونَ﴾** وهو الصحيح أه . وحمل البصرية الآيات على البدل . قوله : طوى : اسم لهذا الوادي .

قوله : وأشار بـأثيابه إلى : لأن المقصود بهذا الكلام الاستدلال على مجدهما منكريين والاستدلال على الأحكام ليس من وظائف المتون وإنما يؤتى به فيها عند وجود الخلاف لاسيما إذا كان قوياً كما هنا .

قوله : للقياس الشبهى : هذا مفهوم من الكاف وحدها ، والقياس الأولوي مفهوم منها مع التعبير بالنكريين والمعرفين ؛ فإنه يشير إلى أنه إذا جاز اتباع المعرفة بعطف البيان الذي هو للإيضاح فأولى أن يجوز اتباع النكارة ؛ لأن احتياجاً النكارة إلى .

قوله : من منع إلى : وهم البصرية كما مر .

قوله : كالزمخشري : هذا الكلام مشكل ؛ لأن الظاهر المتباادر أنه تمثيل لمن منع ، وأن قوله : وذهب بالواو عطف على منع وكل منها غير صحيح ؛ لأن الزمخشري كما علمت ليس من منع ذلك ، ولأن من منع ذلك لم يذهب إلى اشتراط زيادة التخصيص بل الذاهب إليه الزمخشري والجرجاني فقط ، ولأن كاف التشبيه لا تحصل به الإشارة إلى الخلاف في هذا الاشتراط ، وفي بعض النسخ : أو ذهب بأو بدل الواو وهو في الفساد مثل الأول فالوجه أن قوله كالزمخشري مفعول مطلق خلاف أي خلافاً كخلاف الزمخشري ، أو خبر مبتدأ محدوف ؛ أي وذلك الخلاف كخلاف الزمخشري في كون كل منهما مخالف للصحيح .

وَأَنْهَا إِلَى اشْتِرَاطِ زِيَادَةِ تَحْصِيصِهِ :

فَالثَّالِثَةُ : بِجَعْلِ أَكْثَرِ النَّحْوَيْنِ التَّابِعَ الْمُكَرَّرَ بِهِ الْفَظُّ الْمُتَبَعُ كَقُولَهُ :

[إِنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِّرْنَ سَطْرًا] لَقَائِلٌ يَا لَقَاءِ نَصْرٌ نَصْرٌ نَصْرًا

عَطْفٌ يَبْيَانٌ . قَالَ الْمُصْنُفُ : وَالْأُولَى عِنْدِي جَعْلُهُ ثُوَكِيدًا لِفَظِيَا ، لِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ حَقْهُ أَنْ يَكُونَ لِلْأَوَّلِ بِهِ زِيَادَةُ وُضُوحٍ ، وَتَكْرِيرُ الْفَظْلِ لَا يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى ذَلِكَ .

(وَصَالِحًا لِيَدِلِيلِهِ يُرَى) عَطْفُ الْبَيَانِ (فِي) جَمِيعِ الْمَسَائِلِ (غَيْرِ) مَسَالَتَيْنِ :

الْأُولَى - أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ مُفْرَدًا مَعْرِبًا وَالْمُتَبَعُ مُنَادِيًّا (نَحْوَ يَا غَلامٍ يَغْمُرُهُ) فَيَجِبُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ كُوئْنَهُ عَطْفُ يَبْيَانٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدْلًا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ [بَدْلًا] لِكَانَ فِي تَقْدِيرِ حِرْفِ النَّدَاءِ ، فَيَلْزَمُ ضَعْفَهُ .

وَقُولَهُ : وَذَهَبَ إِلَيْهِ : بِالْوَالِو يَبْيَانٌ لِخَلَافِ الزَّمْخَشْرِيِّ .

قُولَهُ : زِيَادَةُ تَحْصِيصِهِ : أَيْ كُونِهِ أَخْصَ في النَّكْرَةِ وَأَوْضَحَ فِي الْمَعْرِفَةِ ، فِي الْهَمْعِ عَنْ شَرْحِ الْكَافِيَّةِ اشْتَرَطَ الْمُحْرَجَانِيُّ وَالْمَخْشَرِيُّ زِيَادَةَ تَحْصِيصِهِ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْجَامِدِ بِمَنْزِلَةِ الْعَتِّ فِي الْمُشْتَقِّ ، وَلَا يَشْتَرِطُ زِيَادَةَ تَحْصِيصِ النَّعْتِ فَكَذَا عَطْفُ الْبَيَانِ بِلِلْأُولَى بِهِمَا الْعَكْسُ ؛ لِأَنَّهُمَا مَكْمُلَانِ ، وَقَدْ جَعَلَ سَيِّبُو يَهُ ذَا الْجَمَةَ فِي يَا هَذَا ذَا الْجَمَةَ عَطْفَ يَبْيَانٍ مَعَ أَنَّهُ أَخْصَ .

قُولَهُ : لَقَائِلٌ يَا نَصْرٌ إِلَيْهِ : صِدْرُهُ :

إِنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِّرْنَ سَطْرًا

وَالْمَرَادُ بِالْأَسْطَارِ الْقَرآنِ وَنَصْرًا الثَّالِثُ مَصْدُرُ نَاثِبٍ عَنِ الْفَظْلِ بِفَعْلِهِ .

قُولَهُ : وَصَالِحًا لِيَدِلِيلِهِ يُرَى : فَكُلُّ مَا كَانَ عَطْفُ يَبْيَانٍ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ بَدْلًا ، قَالَ فِي الْهَمْعِ بِخَلَافِ الْعَكْسِ ؛ لِأَنَّ الْبَدْلَ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ التَّوَافُقَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ وَلَا الْإِفْرَادِ وَفِرْوَاهُ ، وَقَالَ الصَّبَانُ : أَشَارَ بِتَعْبِيرِهِ بِالصَّالِحَيَّةِ إِلَى مَا صَرَحَ بِهِ فِي التَّسْهِيلِ مِنْ أَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ أُولَى مِنَ الْبَدْلِ فِي غَيْرِ الْمُسْتَنِيَّاتِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُتَبَعِ أَنْ لَا يَكُونَ فِي نِيَّةِ الْطَّرْحِ وَأَنْ لَا يَكُونَ التَّابِعُ كَأَنَّهُ مِنْ جَمْلَةِ أُخْرَى اهـ . ثُمَّ جَوازُ الْأَمْرَيْنِ بِالنَّظَرِ إِلَى صُورَةِ التَّرْكِيبِ ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ فَلَا يَصْلُحُ إِلَّا أَحدهُمَا .

قُولَهُ : وَالْمُتَبَعُ مُنَادِيًّا : مَضْمُومٌ أَوْ مَنْصُوبٌ كَقُولَهُ :

فِي أَخْوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلَا

فَيَمْتَنَعُ كَونُ نُوفَلَا بَدْلًا مِنْ أَخْوَيْنِ وَكَذَا عَبْدُ شَمْسٍ لَكِنْ لَا لِذَاهِنِ بِلِلْعَدْمِ صَحَّةُ ذَلِكَ فِي الْمَعْطُوفِ .

الثالث من التوابع : العطف

(وَ) الثانية - أن يكون المعطوف حالياً من لام التعريف والمعطوف عليه معرفاً بها مجروراً بإضافة صفة مقتربة بها (نحو بشر) الذي هو (تابع البكري) في قوله :

أَنَا ابْنُ الْتَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرٍ [عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقَبَهُ وَقَوْعَدَ]

فيجب في هذه الحالة أن يكون عطفاً (وليس أن يعدل بالمرضى) عندنا ؛ لأنه حينئذ يكون في تقدير إعادة العامل ، فلتلزم إضافة الصفة المعرفة باللام إلى الحال عنها ، وهو غير جائز ، كما تقدم ، وهو مرضي عند الفراء لتجويفه ما يتلزم عليه ، وقد تقدم تأييده .

تبسيه : اشتسلكل ابن هشام في حاشية التسهيل ما عللنا به هاتين المسألتين بأنهم يغتربون في الثاني [أي التتابع] ما لا يغتربون في الأوائل ، وقد جوازوا في « إنك أنت » كون أنت تأكيداً [للكاف] وكونه بدلاً ، مع أنه لا يجوز « إن أنت » .

قوله : أنا ابن التارك إلخ : قامه :

عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقَبَهُ وَقَوْعَدَ

وجملة عليه الطير حال من البكري وترقبه حال من المستر في عليه ، ووقوعاً مفعول له أي وقوعاً عليه ، والمعنى : تركه مثخناً بالجراح ترقب الطير خروج الروح منه لتقع عليه وتأكله ؛ لأنها لا تقع على الحيوان ما دام به رمق .

قوله : وليس أن يدل بالمرضى : راجع للصورة الثانية كما أشار إليه الشارح وصرح به مع علمه مما قبله ردًا على الفراء .

قوله : وقد تقدم تأييده : بقوله وقد استعمله الإمام الشافعي إلخ .

القسم الثاني من قسمي التصنيف : عطف النسق

وهو بفتح السين : اسم مصدر « نَسَقْتُ الْكَلَامَ أَشْقَهُ » أي عطفت بغضه على بعض ، و المصدر بالتشكين .

(تالي بحرف مفتح) يكتنف الباء (عطف النسق ، كاخصص بؤد و ثناء من صدق) فالعطف مطلقاً (أي لفظاً و معنى (بواو) و (ثم) و (فاء) و (حتى) بالإجماع ،

عطف النسق

قوله : اسم مصدر : يعني اسم المفعول وكذا العطف ، أو هو اصطلاحاً يعني المعطوف والمعنى المعطوف الواقع في الكلام المعطوف بعضه على بعض ولا يخفى ما فيه من السماحة ؛ فالأولى ما قبل النسق يعني الطريق ، والإضافة لأدنى ملابسة أي المعطوف الذي جاء به على نسق الأول وطريقته هذا كلها بحسب الأصل ، وأما الآن فقد صار عطف النسق اسم للمعطوف بالحرف .

قوله : قال : أي متاخر لا يتقدم أصلاً لتابع كما قيل لأنه إن المراد به حينئذ التبعية في الإعراب بقرينة ما تقدم من قوله : يتبع في الإعراب الأسماء الأولى إلخ فلا حاجة إلى بيان هذا الحكم هنا لأنه معلوم ما تقدم وإن كان المراد التبعية مطلقاً غير صحيح ، ومن ثم فسر الشارح التابع في تعريف النعت بتال لا يتقدم أصلاً واكتفى به عن تفسير التال هنا ، ولأنه لا يبقى لقوله : متبع فإنه إذا حملت الباء في بحرف على السبيبة .

قوله : بعرف : ولو تقديرًا ؛ لأن حذف العاطف جائز عند المصنف نظماً ونترا وإن لم يكن المقام مقام سرد الأعداد على ما أفاده البهوي والباء إن كانت يعني مع خرج به ما عدا نحو هذا أسد ؛ أي غضنفر وهو كلام سوق تعلمون ثم كلام سوق تعلمون في خرجان بقوله متبع أي موضوع للتابع ومحصل له وهو تشيريك الثاني مع الأول في عامله ، وإن كانت للسببية خرج جميع ذلك بحرف ؛ لأن تلو عطف البيان المسبق بأي والتوكيد المسبق بالعاطف متبعهما ليس بسبب الحرف بل العاطف لزيادة اللصوص وأي مجرد التفسير على الصحيح ، وقال الكوفيون إنها عاطفة .

قوله : مطلقاً : حال من المبتدأ على رأي سيبويه أو من ضميره في الخبر على مذهب الأخفش والمصنف من جواز تقدم الحال على عاملها الطرف .

قوله : لفظاً : وهو التشيريك في الإعراب ومعنى وهو التشيريك في الحكم .

قوله : بالإجماع : المراد به بالنسبة حتى إجماع من قال إنها حرف عطف فقد أنكره الكوفية وقالوا : إنها حرف ابتداء وأن ما بعدها معرب بإضمار عامل ففي نحو : جاء القوم حتى أبوك ، ورأيتم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أبيك ، يضرم جاء ورأيت والباء .

وكذا (أم) و (أو). على الصواب (كَفِيلٌ صَدِيقٌ وَوَافاً وَاتَّبَعْتُ لَفْظًا فَخَسِبْتُ) أى لا معنى (تل) عند سيبويه (ولا) و (لكن) عند الجميع، وليس عند الكوفيين (كَلَمٌ يَهُدُ امْرُؤًا لِكِلٍ طَلاً) أى ولد بقر وخش.

(فَاعْطِفْ يَوْأِي لَا جَقَا) في الحكم، نحو (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ) (أو سابقا في الحكم) نحو (كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ أَعْلَمْ) (أو مصاحباً موافقاً) فيه، نحو (فَابْتَهَنَهُ وَاصْبَحَ السَّفِينَةُ) (و) على هذا

قوله : على الصواب : لأن القائل أزيد في الدار أم عمرو عالم بأن الذي في الدار أحد المذكورين وغير عالم بمعنىه فالذي بعد أم مساو للذى قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفاءه ، وحصول المساواة إنما هو بأم وكذا أو مشيركة ما بعدها لما قبلها فيما تفيده من شيك أو غيره وأكثر النحوين على أنها يشير كان في اللفظ لا في المعنى وذلك متافق عليه إذا كانتا للإضراب وإنما لم ينبه عليه لأنه قليل ؛ أفاده الأشموني .

قوله : هل عند سيبويه ولا ولكن عند الجميع : هذا إما تحريف من بعض النساج أو سبق قلم والصواب : وبل ولا عند الجميع ولكن عند سيبويه كما في التوضيح والهمع وغيرهما والمراد سيبويه وموافقه ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال : الأول : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم يدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي وأكثر النحوين :

والثاني : أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور .
والثالث : أن العطف بها وأنت مخير في الإتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان ، وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليس بعاطفة والعطف إنما هو بالواو قبلها عطف مفرد على مفرد ووافقه الناظم في التسهيل كما قال الأشموني ، وفرض في المعنى الخلاف فيما إذا ولها مفرد قال : فإن ولها كلام فهي حرف ابتداء ب مجرد الاستدراك وليس عاطفة ، ويجوز أن تستعمل بالواو نحو (ولكن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) وبذونها .

قوله : وليس عند الكوفيين : وحكاية ابن عصفور عن البغداديين واحتجووا بقوله :
أين المفر والإلة الطالب والأشرم المغلوب ليس الغالب
في الهمع : والبصريون أولوا ذلك بأن المفوع بعدها اسمها والخبر ضمير متصل ممحوندوف تخفيفاً أي ليسه .

قوله : أو مصاحباً : وهو الأكثر والأول كثير والثاني قليل ؛ قاله في التسهيل .

قوله : وعلى هذا : الأخير وفي هذا إشارة إلى أن تأخير قوله أو مصاحباً موافقاً مع أن الواو

(أَخْصُصُ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يَعْنِي مَتْبُوعَهُ) عَنْهُ كَفَاعِلٌ مَا يَقْتَضِي الْاِسْتِرَاكَ (كَاضْطَفَ هَذَا وَاتَّبَى) وَ (تَخَاصِمَ زَيْدٍ وَعَمْرَو » .

(والفاء للتهذيب باتصال) وتعليق ، نحو : ﴿ الَّذِي خَلَقَكَ فَسُوِّنَكَ ﴾ وأما قوله تعالى : ﴿ وَكُمْ مَنْ قَرَيْتُ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيْنَتَا ﴾ ، فمعناه أرذنا إهلاكها فجاءها ، وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمُرْعَى ① فَجَعَلَمْ غُنَّاءَ أَحْوَى ﴾

ظاهرة فيه فكان حقيقة التقديم ليكون مجاوراً لها يبني عليه ، وهذا الاختصاص مبني على أمرين : كون الواو ظاهرة في المعية والاصحاح وراجحة فيه ، وكون هذا الظهور والرجحان مختصاً بها وحتى وإن شاركتها في احتفال معطوفها للمعنى الثلاثة إلا أنها غير ظاهرة في واحد منها ، والأمران غير معلومين بما يسبق قيامه اختصاص العطف على ما سبق لا يخلو عن شيء .

قوله : وَخَصَصَ بِهَا إِلَيْهِ : أُورِدُ عَلَيْهِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ مَأْنَذَرُهُمْ أَمْ لَمْ يَنْذَرُهُمْ﴾ وَأَجَابَ ابْنُ هَشَّامَ بِأَنَّ هَذَا الْكَلَامُ مُنْظَرٌ فِيهِ إِلَى الْحَالَةِ الْأُصْلِيَّةِ ؛ إِذَاً الْأَصْلُ : سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ الْإِنْذَارُ وَعِدَّهُ فَالْعَاطِفُ بِطَرِيقِ الْأَصْلَةِ إِنَّمَا هُوَ الْوَاوُ .

قوله : **كَفَاعِلْ مَا يَقْتَضِي الْاِشْتِرَاكُ** : من نحو قوله : هذان زيد وعمرو ، وإن إخوتك زيداً وعمرو وبكر نجبياء ؛ سواء زيد وعمرو ، والمآل بين زيد وعمرو ، ويقال : بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثاني للتأكيد . وأما قوله : بين الدخول فحومل : فتقديره بين نواحي الدخول فهو بمنزلة اختصم الزيتون فالعمرون ، وأجاز الكسائي في ذلك العطف بالفاء وثم وأو .

قوله : ما يقتضي الاشتراك : بجاءته أو صيغته .
 قوله : باتصال : أي معه وهو في كل شيء بحسبه يقال : تزوج فلان فولد له إذا لم يكن
 بينهما إلا مدة الحمل ، ويحتمل أن تكون الباء للبيان لأن الترتيب يحتمل التعقيب والمهمة .
 قوله : وتعليق : أتى به إشارة إلى أن المراد بالاتصال : هو التعقيب في كلامهم ، وكذا
 قوله الآتي ومهمة .

قوله : وأما قوله تعالى : ﴿ وَكُمْ مِنْ قَرِيبَةٍ ﴾ : هذه واردة على الترتيب ، والأخرى واردة على الاتصال .

قوله : فمعنى أردا إلخ : أويقال الفاء للترتيب الذكري أي لبيان أن المذكور أولاً حقه أن يتقدم في الذكر لتقدم رتبته على رتبة المتأخر وأكثـر ما يكون في عطف مفصل على مجلـم كما هنا ومن ثم اختص عطفه بالفاء ، ومعنى التعقيب حينئذ : بيان أن رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم غير متراحية عنها ويرد على الأول أن إرادة الله تعالى قدية ويحـاب بأنها غير منقطعة بل متصلة بالفعل .

فَمَعْنَاهُ فَمَضَتْ مُدْدَةٌ فَجَعَلَهُ . (وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ) لِكِنْ (بِانْفَصَالِ) وَمَهْلَةً ، نَحْوَهُ فَأَقْبَرَهُ ⑪ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ⑫ وَتَأْتِي بِمَعْنَى الْفَاءِ نَحْوَهُ :

[كَهْزُ الرَّدِينِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ] جرى في الأنابيب ثم اضطراب

(وَأَخْصُصُنْ يَفَاءَ عَطْفَ مَا لَيْسَ صَلَةً) بَأْنَ خَلَا مِنَ الْعَائِدِ (عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةَ) نَحْوَهُ (الَّذِي يَطْبِرُ فَيَغْصَبُ زَيْنَ الدُّبَابِ) وَلَا يَجُوزُ عَطْفُهُ بِغَيْرِهِ لِأَنَّ شَرْطَهُ مَا عَطِيفَ عَلَى الصَّلَةِ أَنْ يَضْلِعَ لِوُقُوعِهِ صَلَةً . وَإِنَّمَا لَمْ يُشَرِّطْ ذَلِكَ فِي الْعَطْفِ بِالْفَاءِ لِيَغْلِيْهَا مَا بَقَدَهَا مَعَ مَا قَبَلَهَا فِي حُكْمِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ لِإِشْعَارِهَا بِالسَّيِّئَةِ .

قوله : فَمَعْنَاهُ فَمَضَتْ مُدْدَةٌ إِلَيْهِ : أَيْ فَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ مَحْذُوفٌ قِيلَ هَذَا لَا يَدْفَعُ الاعتراض ؛ لِأَنَّ مَضِيَ المَدَةَ لَا يَعْقِبُ الْإِخْرَاجَ ، وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ يَكْفِي أَنْ أَوْلَى أَجْزَاءِ الْمَضِيِّ يَعْقِبُ الْإِخْرَاجَ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ بِتَامَّهِ إِلَّا فِي زَمْنٍ طَوِيلٍ ذِكْرُ الرَّضِيِّ وَالسَّعْدِ وَجَعْلُهُ مِنْهُ فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْسَرَةً ⑬ قَالَهُ الصَّبَانُ .

قوله : ولكن : دفع لما يتوهم أن المراد الترتيب باتصال كالسابق .

قوله : بِانْفَصَالِ : وَأَمَّا نَحْوَهُ خَلَّتْكُمْ مِنْ نَفَسِي وَجَدَنَّتُمْ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ⑭ وَقَوْلُهُ إِنْ مِنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُهُ فَأَجِيبُ بِأَنَّ ثُمَّ فِيهِ لِتَرْتِيبِ الْأَعْيَارِ لَا لِتَرْتِيبِ الْحُكْمِ .

قوله : جرى في الأنابيب إلَيْهِ : صدره :

كَهْزُ الرَّدِينِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ

فَإِنَّ الْهَزَّ مَتَّ جَرِيًّا فِي الْأَنَابِيبِ أَعْقَبَهُ الاضطرابَ قَالَهُ فِي الْمَغْنِي وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الاضطرابَ وَالْجَرِيِّ فِي زَمْنٍ وَاحِدٍ فَتَكُونُ ثُمَّ يَعْنِي الْوَاوَ وَجَوَابَهُ : أَنَّ التَّرْتِيبَ يَحْصُلُ فِي لَحْظَاتٍ لَطِيفَةٍ ، وَالرَّدِينِيِّ صَفَةٌ لِلرَّمْعِ نَسْبَةً إِلَى امْرَأَةٍ اسْمَهَا رَدِينِيَّةٌ كَانَتْ تَقْوِيمُ الرَّمَاحِ الْعَجَاجِ الْغَبَارِ ، وَالْأَنَابِيبِ جَمْعُ أَنْبُوبَةٍ وَهِيَ مَا يَبْنِي كُلُّ عَقْدَتَيْنِ كَذَا فِي التَّصْرِيفِ ، وَالْهَزُّ بِمَعْنَى الْاِهْتِزَاءِ ، وَالْمَشْبِهِ اِهْتِزَاءِ فَرْسٍ كَانَتْ تَحْتَ الْمَدْوَرِ .

قوله : مَا لَيْسَ صَلَةً : وَكَذَا كُلُّ جَمْلَةٍ شَرَطَهَا الْعَائِدُ وَخَلَتْ مِنْهُ خَبِيرًا أَوْ صَفَهُ أَوْ حَالًا نَحْوَهُ : مَرَرَتْ بِزَيْدٍ أَوْ رَجُلٍ يَكْيَيْ فِي ضَحْكِ عَمْرُو ، وَخَالَدٌ يَقُولُ فِي قَعْدَ عَمْرُو ، وَكَذَا عَكْسُوهَا .

قوله : لِإِشْعَارِهَا بِالسَّيِّئَةِ : أَيْ غَالِبًا ، فِي الْهَمْعِ وَالسَّيِّئَةِ غَالِبًا فِي عَطْفِ جَمْلَةٍ أَوْ صَفَةٍ نَحْوَهُ فَوَكَرَ زَوْجٌ مُؤْمِنٌ فَقَضَى عَلَيْهِ ⑮ فَلَمَّا قَدِمَ مِنْ زَيْنِهِ كَمْتَنِي فَتَابَ عَلَيْهِ ⑯ لَا كَلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَوْرٍ ⑰ فَالْأَلْوَنَ مِنْهَا الْبَطْوَنَ ⑱ فَشَرَبُونَ عَلَيْهِ مِنْ لَقْبِي ⑲ وَقَدْ تَخْلُوا عَنْهُ .

(بعضاً) تَحْقِيقاً أَوْتَأْوِيلَا (يُعْتَى اعْطِيفٌ عَلَى كُلّ) نحو « أَكَلَثُ الشَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا » .

أَنَّى الصَّحِيفَةَ كَيْنَ يُخَفَّفَ رَخْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَغْلَهُ أَلْقَاهَا
 (وَلَا يَكُونُ) الْمُعْطُوفُ بِهَا (إِلَّا غَايَةُ الَّذِي تَلَى) رِفْعَةُ أَوْ خِشَةُ ، نَحْوُ :
 فَهَوْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَةَ فَأَقْتَشَمُ تَهَابُونَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرُ
 فرع : حتَّى في عدم الترتيب كاللواو
 (وَأَمْ) باتصال (بِهَا اغْطِفْ بَعْدَ هَمْزَ التَّسْوِيَةِ) وهي الهمزة الداخلة

قوله : بعضاً : جزءاً أو فرداً أو نوعاً أو كالبعض ومنه : أعجبني الحجارة حتى حدثها لأنَّه كالبعض في شدة الاتصال ولا يجوز حتى ولدها ولا يكون إلا اسماء لا جملة على الصحيح وظاهرها لا مضمراً ويعاد الجار معها إذا عطفت على مجرور ؟ فرقاً بينها وبين الحجارة فقيل برجحان ، وقيل بوجوب ، والاعطف بها قليل ومن ثمة أنكره الكوفية .

قوله : حتى نعله : بالنصب عطف على الصحيفة والزاد على تأويلها بما ينقله ؛ فالتعلع بعض منها تأويلاً ، وألقاها تأكيد ويجوز أن تكون حتى ابتدائية وألقاها تفسيراً ، وروي بالجر على أن تكون حتى جارة فألقاها تأكيد ، وبالرفع على أن تكون ابتدائية وفعله مبتدأ وألقاها خبره .

قوله : ولا يكون إلا غاية إلخ : والتحقيق كما في المطول أن المعتبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي .

قوله : الكمة : جمع كمي وهو الشجاع .

قوله : في عدم الترتيب : أي الخارجي ، وقيل : هي للترتيب في الهمع قال ابن مالك : هي دعوى بلا دليل ؛ ففي الحديث : « كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس » وليس في القضاء ترتيب إنما الترتيب في ظهور المضيقات وقال الشاعر :

لَقَوْمِي حَتَّى الْأَقْدَمُونَ تَمَالُؤُوا
 عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ الْمَجْدَ وَالْحَمْدًا
 فَعَطَفَ الْأَقْدَمُونَ وَهُمْ سَابِقُونَ .

قوله : باتصال : مفهوم من المقابلة والباء للملابسة والجار والمجرور حال من هاء بها ، وسميت متصلة لوقعها بين شيئين متصلين لا يكتفى بأحد هما ؛ لأن التسوية في النوع الأول وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان إلا بين متعدد وتسمى معادلة أيضاً لمعادلتها الهمزة في التسوية أو الاستفهام ويجب فيها كما في الهمع تأخر المنفي فيمتنع سواء على ألم يقم زيد أم قام .

على جملة في محل المصدر ، نحو ﴿ سوأء عيَّنَا أجزِعَنَا أُم صَبَرَنَا ﴾ .
[ولَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا] أموتي ناء أُم هُوَ الْآنَ واقع
﴿ سوأء عيَّنكُمْ أَدَعْتُهُمْ أُم أَنْتُ صَمِيَّونَ ﴾ (أو همزة عن لفظ أي مغنية)
بأن طلب بها وبأم التعين ، نحو : ﴿ وَلَنْ أَذْرِي أَقْرِبُ أَمْ بَعِيدُ مَا
تُوعَدُونَ ﴾ ، ﴿ أَنْتُ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ الْمَاءُ ﴾ .
[لَعْمَرُوكَ مَا أَذْرِي وَلَنْ كُنْتُ دارِيَا] شعيب بن سهم أُم شعيب بن منقر .
فَقُلْتُ أَهْيَ سَرْتُ أَمْ عَادَنِي حَلْمٌ فَقُلْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرْقَنِي

قوله : على جملة : تكون هي المعطوفة عليها فعلتين واسميين ومختلفتين كما في الأمثلة الثلاثة وقع بعد سواء وما أبالي كما اقتصر عليه الرضي وأشار إليه الشارح بالتمثيل ، وأما الواقعه بعد ما أذري ونحوه كلا أعلم وليت شعرى فطلب التعين كما قاله الدماميني ، وأشار إليه الشارح فيما بعد بالمثال لا للتسوية أي ما أذري جواب هذا الاستفهام خلافا لما في المغني .
قوله : في محل المصدر : وهذا من مواضع تأويل الجملة بالمصدر بلا سابك ، بناء على قول الجمهور أن ما بعد الهمزة الواقعه بعد سواء مبتدأ مؤخر ومنها الجملة المضاف إليها الظرف نحو ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّدِيقَنَ صِدْرُهُمْ ﴾ ومنها : تسمع بالمعيدى بناء على عدم تقدير أن ؟ قاله في المغني .
قوله : أموتي ناء إلخ : صدره :

ولست أبالي بعد فقدي مالكا

وجملة الاستفهام في تأويل المصدر مفعول لأبالي وهو متعد بنفسه كما هو الأفضل .
قوله : أو همزة إلخ : والغالب أن تقع بين مفردین متآخرا عنهم ما لا يسئل عنه أو متوسطا بينهما وقد تقع بين جملتين اسميين أو فعلتين وبين مفرد وجملة والأمثلة على هذا الترتيب .
قوله : مغنية : أي مع أُم كما أشار إليه الشارح ؛ فقد حق الدماميني أن أيا سادة مسد الهمزة وأم جميعا لا الهمزة فقط .

قوله : شعيب بن سهم : إلخ صدره :

لَعْمَرُوكَ مَا أَذْرِي وَلَنْ كُنْتُ دارِيَا

وشعيب بالثاء المثلثة أبو حي من العرب ؟ أي ما أذري أي النسين صحيح وإن كنت داريا بغير ذلك وهو هجو لهذا الحي بأنهم لم يستفروا على أب واحد ويكتب ابن في الموضعين بالهمزة لأنه خبر لا نعت .

قوله : فقمت للطيف : أي لأجل خيال الحبوبة المرئي في النوم ، وأرقني أي أسريري لما لم

﴿ أَقْرَبُ مَا تُوعِدُونَ أَمْ يَجْعَلُ ﴾ . (وَرُبَّمَا أَسْقَطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا الْمَغْنِي
يُحَذِّفُهَا أَمِنٌ) نَحْوَ ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ ﴾ .

[فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا] بَسِيعٌ رَمِينَ الْجَمَرَ أَمْ يَشْمَانِ

(وَبِانْقِطَاعٍ وَ) هي التي (يَعْنِي بَلْ وَفَتْ) مع اقتضاء الاستفهام كثيراً (إِنْ
تَلَكَّ مِمَّا قَيَّدْتَ بِهِ) من تَقْدِيمِ إِحْدَى الْهَمْزَتَيْنِ عَلَيْهَا (خَلَتْ) نَحْوَ ﴿ لَا رَبِّ فِيهِ مِنْ
رَبِّ الْعَلَمِيْنَ ﴾ أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَهُ ، ﴿ أَللَّهُمَّ أَرْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدِي
يَبْطِشُونَ بِهَا ، وَقَدْ لَا يَقْتَضِي الْاسْتِفْهَامُ نَحْوَ ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلْمَتُ وَالنُّورُ ﴾ .

أجد شيئاً محققاً ، الشاهد في قوله أهي سرت إذا الراجح أن هي فاعل بفعل ممحوظ يفسره
سرت ؟ لأن الاستفهام بالفعل أولى وتوافق الجملة عديلتها .

قوله : أَسْقَطَتِ الْهَمْزَةُ : أي الشاملة للنوعين المتقدمين كما أشار إليه بالتمثيل بالمثالين .

قوله : بَسِيعٌ رَمِينَ إِلَيْهِ : صدره :

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا

قوله : بِانْقِطَاعٍ : عطف على باتصال حال من هاء بها وتقدير الكلام : وأم اعطف بها
باتصال بعد همز التسوية إلخ ، واعطف بها بانقطاع إن تلك مما قيدت به خلت . وقوله : وهي
التي إلخ جملة معتبرة هذا بحسب مرج الشرح وسبكه ، وإنما بحسب المتن فبانقطاع متعلق
بوقت وبمعنى بل عطف عليه عطف تفسير وسميت منقطعة لوقعها بين جملتين منقطعتين ،
وهي عند المصنف للعطف في المفرد قليلاً سمع من كلامهم أن هناك لا بلا أم شاء وفي الجمل
كثيراً وقال جماعة في الجمل فقط وتأولوا ما سمع بتقدير ناصب أي أم أرى شاء وذهب ابن
جيبي والمغاربة إلى إنها ليست للعطف أصلًا ؛ أفاده الدمامي .

قوله : وهي التي : أشار إلى أن العطف من عطف أحد المتلازمين على الآخر .

قوله : وَفَتْ : الضمير في هذا الأفعال عائد على أَمْ في قوله : بها اعطف ، والمراد بها ثمة لفظها .

قوله : مع اقتضاء الاستفهام : أي دلالتها عليه .

قوله : من تَقْدِيمِ إِحْدَى الْهَمْزَتَيْنِ : أي السابقتين وهو صادق بـأَمْ لا تسبق بأدابة استفهام كما
في الآية الأولى ، وأن تسبق بأدابة استفهام غير الهمزة كالآية الثالثة ، وأن تسبق بهمزة لغير
التسوية وطلب التعيين كالإنكار والنفي في الآية الثانية ، والتقرير أي جعل الشيء ثابتاً مقرراً في
﴿ أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرْضٌ أَمْ أَرْتَابُوا ﴾ .

قوله : أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَهُ : أي بل أ يقولون على الإنكار التوسيخي .

قوله : أَمْ هَلْ تَسْتَوِي إِلَيْهِ : أي بل هل تستوي ولا يقدر بل أهل ؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام .

(خَيْرٌ أَبْغَ قَسْمَهُ أَوْ) نحو « تَزَوَّجُ هَنْدًا أَوْ أَخْتَهَا » و « أَقْرَأْ فِقْهًا أَوْ نَحْوًا » و « الاسمُ نَكْرَةٌ أَوْ مَفْرِقةٌ » ، والفرقُ بين الإباحة والتخيير : جواز الجمع في تلك دونه . (وَأَبِيهِمْ) بِهَا أَنْضَا ، نحو « وَلَنَا أَوْ لِيَاكُمْ لَعَلَّ هُنَّ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ » (وَاشْكُنْ) نحو « لِشَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ » (وَاضْرَابِ بِهَا أَيْضًا نَحْنُ) أَيْ نُسِّبُ لِلْكُوفِينَ وَأَنِّي عَلَى وَانِ زَهَانَ ، نحو :

ماذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ تَرَمَثْ بِهِمْ لَمْ أَخْصِ عِدَّهُمْ إِلَّا بِعَدَادٍ

قوله : أَبْغَ : قال الشعري : ليس المراد بالإباحة الشرعية ، لأن الكلام في معنى أو في اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الإباحة بحسب العقل أو العرف أقول بل التحقيق أنها بحسب قصد المتكلم ؛ فالسائل : ليدخل الدار زيد أو عمر إذا قصد ليدخل أحدهما فقط دون الآخر ؛ فأو للتخيير ، وإذا قصد ليدخل أحدهما والآخر مخير في الدخول وعدمه ؛ فأو للإباحة ، والله أعلم والتخيير والإباحة إنما يكونان بعد الطلب ملفوظاً أو مقدراً نحو « فِيَنِيَّةٌ مِّنْ صَيَّارٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ شَلْوٌ » أي ليفعل وما سواهما بعد الخبر .

قوله : وَأَبِيهِمْ : أي على السامع قال يس : المفهوم من كلام النحوين أن الإبهام هو التشكيك ومقتضى كلام المطول والختصر أنه غيره ؛ لأن فيما بعد قول التلخيص أو التشكيك ما نصه : أو الإبهام ومثله بالآية . وقال الحفيد : الفرق بينه وبين التشكيك : أن المقصود في الأول الإخفاء بحسب بادي الرأي وأولى منه أن يقال أن التشكيك هو إلقاء الخطاب في الشك وهو إنما يكون إذا كان الخطاب خالي الذهن عن طرف النسبة ، وأما الإبهام فهو إيراد الكلام مبهمًا لنكتة مع كون الخطاب جازماً بأحد طرفي النسبة .

قوله : وَإِنَا أَوْ إِيَاكُمْ إِلَّخْ : الشاهد في الموضعين كما قاله الدماميني ، وقيل في الأولى لإغناطها عن اعتباره في الثانية ، وقيل في الثانية لأن الشرط تقدم كلام خبري وهو إنما يتحقق بـ « لَعَلَّ هُنَّ أَوْ » وقد يقال إن « لَعَلَّ هُنَّ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ » خبر عن الأول وحذف خبر الثاني أو بالعكس ؛ إذا لا يتغير كونه خبراً عندهما وإن صلح لذلك لأنه جار ومحرر وعلى كل وجوب الشرط مع أنه قد يمنع اشتراطه ؛ أفاده الصبان .

قوله : وَاشْكُنْ : أي انت بها للشك والفرق بينه وبين الإبهام أن المتكلم عالم بالحكم في الإبهام دون الشك .

قوله : أَيْ نُسِّبُ لِلْكُوفِينَ إِلَّعْ : أي مطلقاً ونسبة لسيويه لكن بشرطين : تقدم نفي أو نهي ، وإعادة العامل نحو : ما قام زيد أو ما قام عمرو .

قوله : قد برمته بهم : من برم به بكسر الراء إذا سمه وضجر به قوله : رجائكم أَيْ أَمْلَى فيك الشاهد في قوله أو زاد وأو يحتمل أن يكون بمعنى الواو .

لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَزْلَادِي
 كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً
 (وَرُبَّمَا عَاقِبَتْ) أَوْ (الْوَاوُ) أَنِي جَاءَتْ بِعَنْهَا (إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ) أَنِي لَمْ
 يَجِدِ الْمُتَكَلِّمُ (لِلْبَسْ مَثَفَّدًا) تَلْ أَمِنَةً ، نَحْوَ :

جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا

(وَمِثْلُ أَوْفِيٍ) إِفَادَةٌ (الْقُصْدِ إِمَّا الثَّانِيَةُ فِي نَحْوِيٍ) أَنْكِحْ (إِمَّا ذَى وَإِمَّا الثَّانِيَةُ) وَ
 (جَالِسٌ إِمَّا الْحَسَنُ وَإِمَّا اثْنَ سِيرِينَ) إِلَى آخِرِهِ ، وَأَكْثَرُ النُّخُوشِينَ عَلَى أَنْ إِمَّا هَذِهِ
 عَاطِفَةٌ وَخَالَقُهُمْ ابْنُ كِيسَانَ وَأَبْنُو عَلَيِّ ، وَيَبْعَثُهُمَا الْمَصْنُفُ تَخْلُصًا مِنْ دُخُولِ عَاطِفٍ
 عَلَى عَاطِفٍ ، وَقَطْعٌ هَمْزَتْهَا لُغَةً تَمِيمَةً .

فرع : يُسْتَغْنِي عَنْ إِمَّا يَأْوِي ، نَحْوَ (قَامَ إِمَّا زِيدًا أَوْ عَنْرَوْ) ، وَعَنْ أَوْلَى بِالثَّانِيَةِ ، كَفَوْلِهِ :

نَهَاضٌ بِدَارٍ قَدْ تَقادَمْ عَهْدُهَا وَإِمَّا يَأْمُرُوا يَمِّيَّاتِهَا

قوله : جاءَ الْخِلَافَةَ إِلَيْهِ : تمامَهُ :

كَمَا أَتَى رَبِّهِ مُوسَىٰ عَلَى قَدْرِ

قاله جرير يمدح عُثْرَةَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ .

قوله : في إِفَادَةِ الْقُصْدِ : أَيِّي مِنْ الْمَعَانِي الْمُشَهُورَةِ الْمُتَقَوِّلَةِ عَلَيْهَا فَخْرُ الْإِضْرَابِ وَمِنْ الْوَاوِ
 فَلَا تَأْتِي لَهُمَا أَمَا وَذَلِكُ : لِأَنَّ التَّشْبِيهَ إِذَا أَطْلَقَ يَنْصُرُ إِلَى مَا اسْتَهَرَ وَتَقَرَّرَ فِي الْمُشَبِّهِ بِهِ ، وَفِي
 الْبَعْدِ التَّحْقِيقُ إِنْ إِمَّا لِأَحَدِ الشَّيْعَيْنِ أَوِ الْأَشْيَاءِ وَهَذِهِ الْمَعَانِي تُعْرَضُ فِي الْكَلَامِ مِنْ جَهَةِ أُخْرَى
 كَمَا فِي أَوْ أَيِّ مِنْ الْقُرْآنِ .

قوله : أَمَا الثَّانِيَةُ : قِيَدُهَا بِالثَّانِيَةِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِقِيَدِهِ فِي الْقُصْدِ الرَّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ أَنَّهَا عَاطِفَةٌ
 وَأَوْلَى لَا خَلَافٌ فِي أَنَّهَا غَيْرُ عَاطِفَةٍ لَا عَتْرَاضٌ بَيْنَ الْعَالِمِ وَالْمَعْوَلِ نَحْوَ قَامَ إِمَّا زِيدًا وَإِمَّا
 عَنْرَوْ ، أَمَا الْمَعَانِي فَلَا مَانِعٌ مِنْ نَسْبَتِهَا إِلَى أَوْلَى أَيْضًا كَمَا قَالَ الصَّبَانُ لِتَلَازِمِهِمَا غَالِبًا .

قوله : أَنْكِحْ : قِدْرُهُ لِيُصِيرَ مَثَلًا لِلتَّخْيِيرِ فَالْمَرَادُ بِالثَّانِيَةِ أَيُّ الْبَعِيدَةِ أَخْتَهَا أَوْ نَحْوُهَا .

قوله : وَخَالَفَ ابْنَ كِيسَانَ : وَأَوْرَدُوهَا فِي حُرُوفِ الْعُطْفِ لِمَصَاحِبِهِ لِبَعْضِهَا وَهُوَ الْوَاوُ ،
 وَمُشَارِكُهَا فِي الْمَعْنَى لِبَعْضِهَا وَهُوَ أَوْ وَلِيَنْصُوا عَلَى أَنَّهَا لِيُسْتَ بِعَاطِفَةٍ .

قوله : تَخْلُصًا مِنْ دُخُولِ إِلَيْهِ : قَالَ الصَّبَانُ : وَلَعِلَ الْوَاوُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ زَانِدَةً لَازِمَةً كَمَا
 قِيلَ بِمُثْلِهِ فِي لَكْنِ .

قوله : وَعَنْ أَوْلَى : أَيْ لِفَظًا لَا تَقْدِيرًا بِخَلَافٍ أَوْ ، إِذَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ مَعْهَا بِخَلَافِ أَمَا .

قوله : نَهَاضٌ : هَاضٌ الْحَزَنُ قَلْبُهُ إِذَا عَادَهُ مَرَةً بَعْدَ أَخْرَى .

وَعَنْ إِلَّا بِإِلَّا ، كَقُولِهِ :
 فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصَدِيقٍ فَأَغْرِفَ مِنْكَ غَشِّي مِنْ سَمِينِي
 وَإِلَّا فَأَطْرِخْنِي وَاتْخِذْنِي عَدُوا أَتَقْتِيكَ وَتَسْقِينِي
 وَقَدْ يُسْتَغْنِي عَنْ مَا ، كَقُولِهِ :
 وَقَدْ كَذَبْتَكَ نَفْسَكَ فَأَكْذِبْهَا فَإِنْ جَزَعاً وَإِنْ إِجْمَالَ صَبِيرٍ
 وَقَدْ يَجِيءُ إِمَّا عَارِيَةً عَنِ الْوَاوِ ، كَكَروَايَةَ قَضْرَبْ :
 لَا تُفْسِدُوا آبَالْكُمْ أَيْمَانَنَا أَيْمَالَكُمْ

(وَأَوْلِ لِكِنْ) عَارِيَةً عَنِ الْوَاوِ (نَفِيَا أَوْ نَهِيَا) وَأَتَيْعَهَا بِمُفْرِدٍ ، نَحْو « مَا قَامَ زَيْنَدَ لِكِنْ عَمْرُو » و « لَا تَضْرِبْ زَيْنَدَا لِكِنْ عَمْرَا ». .

(وَ « لَا » نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ إِثْبَاتًا تَلَا) كـ « يَا أَبَنَ أَخِي لَا أَبَنَ عَمِّي » و « اضْرِبْ

قوله : بِإِلَّا : هَكُنَا بِالْوَاوِ قَبْلَ إِلَّا فِي بَعْضِ النَّسْخَ وَكَذَا فِي الْهَمْعِ وَفِي بَعْضِهَا بِدُونِ وَاوِ .
 قوله : غَشِّي : مِنْ غَثَتِ الشَّاهَةِ غَثَّا مِنْ بَابِ ضَرْبِ أَيِّ ضَعْفَتِ وَيَقَالُ فِي الْكَلَامِ الْفَثُ
 وَالسَّمِينِ أَيِّ الرَّدِيءِ وَالْجَيْدِ وَلِعَلِ الْمَعْنَى فَأَعْرَفُ بِكَ الرَّدِيءِ وَالْجَيْدِ لِتَبَيَّنِكَ لِي الرَّدِيءِ وَإِبْعَادِكَ
 إِيَّاهُ عَنِهِ ، وَالْجَيْدِ وَإِعْنَاثِكَ إِيَّاهُ عَلَيْهِ . .

قوله : وَقَدْ يُسْتَغْنِي عَنْ مَا : وَهَذَا مَبْنِي عَلَى أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ أَنْ وَمَا الزَّائِدَةُ وَهُوَ مَذَهَبُ
 سَيِّبوِيهِ وَقِيلُ بِسَيِّطَةٍ وَاخْتَارَهُ أَبُورِ حَيَانٍ ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ الْبَسَاطَةُ لَا التَّرْكِيبُ قَالَهُ فِي الْهَمْعِ ، وَأَقُولُ
 وَلَفَقْدُ مَا يَفِيدُهُ أَنَّ مَعْنَى الشَّرْطِيَّةِ . .

قوله : وَقَدْ كَذَبْتَكَ إِلَّخْ : الْمَعْنَى وَعَدْتَكَ نَفْسَكَ بِأَمْرٍ فَأَخْلَفْتَكَ فَعَدَهَا بِأَمْرٍ خَدَاعًا لَهَا
 وَأَخْلَفَهَا فَإِمَّا أَنْ تَجْزَعَ جَزَعاً وَإِمَّا أَنْ تَصْبِرْ صَبِيرًا جَمِيلًا . .

قوله : إِيمَانَنَا أَيْمَالَكُمْ : وَفِيهِ شَذْوَذَانٌ : حَذْفُ الْوَاوِ ، وَإِبْدَالُ الْمَيْمِ الْأُولَى يَاءَ وَذَلِكَ مَعَ كَسْرِ
 الْهَمْزَةِ وَفَتْحِهَا . .

قوله : عَارِيَةً عَنِ الْوَاوِ : أَيِّ كَمَا هُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِيْنِ وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ مِنْ الْخَلَافِ . .

قوله : وَأَتَيْعَهَا بِمُفْرِدٍ : هَذِهِ شَرْوُطٌ لِكَوْنِهَا عَاطِفَةً ، فَإِنْ تَلَتْ لَكَ الْإِيجَابُ وَلَا يَلِيهَا حِينَتَذِ
 إِلَّا جَمْلَةٌ أَوْ سَبْقَتْ بِنْفِي أَوْ نَهِيٍّ لَكَنْ تَلَتْهَا جَمْلَةٌ فَحَرْفٌ ابْتِداءٌ . .

قوله : وَلَا : وَيُشْتَرِطُ تَعَانِدُ مَتَعَاطِفِيهَا وَأَنْ لَا يَصْدِقَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ : كَجَاءَ رَجُلٌ لَا
 امْرَأَةٌ فَلَا يَجُوزُ جَاءَ رَجُلٌ لَا زِيدٌ . .

زَيْدًا لَا عَمِرًا» و «قَامَ زَيْدٌ لَا عَمِرُوا» ، وخالفَ ابنُ شِعْدَانَ فِي الْأَوَّلِ ، و «لَا مُبْتَدَا خَبْرُهُ» (تَلَا) النَّاصِبُ لِمَا قَبْلَهُ مَفْعُولاً .

(وَبِلْ كَلِكْنَ بَعْدَ مَضْحُوْيَّهَا ، كَلْمَ أَكْنَ فِي مَرْبَعِ بَلْ تَيْهَا) و «لَا تَضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمِرًا» (وَانْقُلْ بِهَا لِثَانِي حُكْمِ الْأَوَّلِ) إِذَا وَقَعْتُ (فِي الْخَبْرِ الْمُثْبَتِ وَالْأَمْرِ الْجَلْبِيِّ) نَحْوَ «قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمِرُوا» و «ا ضْرِبْ زَيْدًا بَلْ خَالِدًا» ، وَأَجَارَ الْمُبَرَّدُ كُونَهَا نَاقِلَةً فِي غَيْرِ مَا ذُكِرَ .

فصل : الضمير المُنْفَصِلُ والمُنْصُوبُ المُتَصِلُ كالظاهر في جواز العطف عليه من غير شرط .

(وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفِيعِ مُتَصِلٍ بارزٌ أَوْ مُسْتَبِرٌ (عَطَفْتَ فَافْصِلْ) يَتَنَاهُما

قوله : وقام زيد لا عمرو : في هذا التمثيل إشارة إلى الرد على من منع العطف بها على معمول فعل ماض كالزجاجي .

قوله : ولا مبتدأ : الواو استثنافية دفع بهذا ما يتادر بِيادِي النَّظرِ مِنْ أَنْ لَا عَطْفٌ عَلَى لَكْنِ وَنَدَاءِ أَوْ أَمْرٍ عَطْفٌ عَلَى نَفِيَا أَوْ نَهِيَا ، وقوله : إِثْبَاتًا : مفعول لـتلا فيلزم عطف الإخبار على الإنسـاءـ .

قوله : وبل كلـكنـ : في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها وهو وإن لم يذكر لكنـهـ مشهور في لكنـ فالـحالـةـ على مشهور بين النـحـاةـ .

قوله : في مربع : هو منزل الربيع والتيهاء كصحراء الأرض التي لا يهتدـيـ بها .

قوله : حكم الأول : في صير الأول كأنـهـ مسـكـوتـ عنهـ من قبلـ وـلـابـدـ لـكونـ بـلـ عـاطـفةـ من إـفـرادـ مـعـطـوفـهـ فـإـنـ تـلـاهـ جـمـلةـ فـلـإـبـطـالـ مـتـلوـهـ وـلـاثـيـاتـ تـالـيـهـ نـحـوـ هـ أـمـ يـقـوـلـونـ يـهـ جـنـةـ بـلـ جـاءـ هـمـ يـالـحـقـ هـ وـلـلـانـتـقـالـ مـنـ غـرـضـ لـآخـرـ بـدـونـ إـبـطـالـ نـحـوـ هـ لـدـيـنـاـ كـتـبـ يـنـطـقـ يـالـحـقـ وـهـ لـأـ يـظـلـمـونـ هـ بـلـ قـلـوـهـمـ فـيـ غـنـرـقـ هـ وـلـيـسـ حـيـنـذـ عـاطـفـةـ عـلـىـ الصـحـيـحـ بـلـ حـرـفـ اـبـتـداءـ .

قوله : والأمر الجلبي : أي الظاهر ؛ في الصبان ، واحترز به عن العرض والتحضيض كما في الغزي ومر خلافه عن الرضي .

قوله : كونـهاـ نـاقـلـةـ فـيـ غـيـرـ مـاذـكـرـ : عـلـىـ تـقـدـيرـ بـلـ لـمـ أـكـنـ فـيـ تـيـهـاـ ، وـبـلـ لـاـ تـضـرـبـ عـمـرـاـ ، قالـ المـصنـفـ : وـهـ مـخـالـفـ لـاسـتـعـمالـ الـعـربـ ؛ قـالـهـ فـيـ الـهـمـعـ .

قوله : فـافـصـلـ إـلـخـ : لأنـهـ كـالـجزـءـ مـنـ عـامـلـهـ وـلـاـ يـعـطـفـ عـلـىـ جـزـءـ الـكـلـمـةـ فـإـذـاـ أـكـدـ بـالـمـنـفـصـلـ دـلـ إـفـرـادـهـ بـالـتـأـكـيدـ عـلـىـ اـنـفـصـالـهـ فـيـ الـحـقـيـقـةـ فـحـصـلـ لـهـ نـوـعـ اـسـتـقـلـالـ فـصـحـ الـعـطـفـ عـلـيـهـ وـأـلـحـقـ بـهـ مـطـلـقـ الـفـصـلـ لـحـصـولـ الطـولـ بـهـ وـلـمـ يـجـعـلـ الـعـطـفـ عـلـىـ التـأـكـيدـ لـأـنـهـ يـلـزـمـ مـنـهـ كـوـنـ الـعـطـوفـ

(بالضمير المنفصل) نحو ﴿كُنْتُ أَشْرُ وَابْنَكُم﴾ ﴿أَنْتَ وَرَجُلَكَ الْجَنَّة﴾ (أو فاصل ما) نحو ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾ ﴿مَا أَشَرَّنَا وَلَا مَابَأْزَنَا﴾ (وبلا فضيل يرد) العطف (في النظم فاشيئا) وفي التتر قليلا، نحو:

[وَرَجَا أَلَا خَيَطَلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأِيهِ] ما لَمْ يَكُنْ وَأَتَ لَهُ لِيَتَالا

وحكى سيبويه «مرَرَثٌ بِرْجُلٍ سواءٌ وَالعَدَم» (و) مع ذلك (ضعفه اعتقد).

(وعود خافض لدى عطف على ضمير شخص لازما قد جعلا) عند جمهور البصريين، نحو ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ أَنْتِي طَوْعاً أَوْ كَرْهَا﴾، ﴿نَبْعَثُ إِلَيْهَا وَإِلَهَهَا مَابَأْيَكَ﴾ وعلوه بأن ضمير الجر حينئذ شبيه بالثنين ومعاقب له فلم يجز العطف عليه كالثنين، وبأن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لخلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصلح لذلك فامتنع إلا بإعادة الجار قال المصنف:

أيضا تأكيدا.

قوله: أو فاصل ما: ما نكرة نعت لفاصل يعني أي فاصل كان سواء كان بين العاطف والمعطوف عليه أو بين العاطف والمعطوف.

قوله: ما لم يكن: إلخ صدره:

ورجي الأخيطل من سفاهة رأيه

قوله: سواء والعدم: برفع العدم عطفا على الضمير المستتر في سواء؛ لأن مؤول بشتق أي مستوى.

قوله: وضعه اعتقد: أي يجوز بضعف لأن الاستعمال الشائع بخلافه؛ هذا مذهب البصريين وأجازه الكوفيون بلا ضعف.

قوله: وعد خافض: حرفا كان أو استا وجر المعطوف حينئذ بالأول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم: يعني وبينك؛ إذ بين لا تضاف إلا إلى متعدد، وقيل: جره بالثاني كما في الحرف الزائد في ﴿كَفَنٌ يَأْلَو﴾ قاله المولى الجامي، وما ارتضاه الدمامي من أن المعطوف الجار والمحروم لا الجرر فقط مع أنه مخالف لتصريح كلامهم يرد عليه نحو يعني وبينك.

قوله: حينئذ: لا يظهر له فائدة بل فيه إيهام وهو غير موجود في الهمم والتصريح.

قوله: شبيه بالثنين: أي في لزوم الاتصال.

قوله: ومعاقب له: أي واقع موقعه وذلك إذا كان الخافض استا بخلاف ضميري الرفع والنصب لأنهما لا يتصلان بالاسم.

(ولَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا) تَبَعَا لِيُونَسَ وَالْأَنْفَشَ وَالرَّجَاجَ وَالْكُوفِيَّنَ لِأَنَّ شَبَهَ الضَّمِيرِ بِالْتَّنْوينِ ، لَوْ مَنَعَ مِنِ الْعَطْفِ عَلَيْهِ لَمْنَعْ مِنْ تَوْكِيدِهِ وَالْإِبْدَالِ مِنْهُ كَالْتَّنْوينِ ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ جَائزٌ بِالْإِجْمَاعِ ، وَلَأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْحَلُولُ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الْعَطْفِ لَمْ يَجُزْ « رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ » لِمِنْتَاعِ دُخُولِ رَبِّ عَلَى الْمَعْرُوفِ - كَمَا تَقَدَّمَ - مَعَ جَوازِهِ . وَأَيْضًا لَنَا السَّمَاعُ (إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظَمِ وَالثَّثِيرِ الصَّحِيحُ مُثْبِتًا) كِفَرَاءُ حَمْزَةُ وَابْنُ عَبَاسِ وَالْحَسَنِ وَمُجَاهِدٍ وَقَتَادَةَ وَالنَّخْعَنِ وَالْأَعْمَشَ وَغَيْرِهِمْ ﴿ الَّذِي نَسَأَ لَنَّا لَوْ بِهِ وَالْأَرْحَامُ ﴾ وَحِكَايَةُ قَطْرَبِ « مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِيهِ » وَإِنْشَادُ سِيبُويَّهُ :

[فَالْيَوْمَ قَدْ بَتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا
فَاذْهَبْ [فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ]

(وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَّفُ مَعَ مَا عَطَفْتُ) إِذَا أَمِنَ اللَّبَسُ ، نَحْوَ ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّهُ مِنْ أَيَّامِ أُخْرَى ﴾ أَيْ فَأَفْطَرَ فَعِدَّةً (وَ) كَذَا (الْوَao) تُحَذَّفُ مَعَ مَا عَطَفْتُ (إِذْ لَا يَبْسُ) نَحْوَ ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَيْلَ تَقِيسُكُمُ الْحَرَّ ﴾ أَيْ وَالْبَرَدُ ، وَقَدْ يُحَذَّفُ الْعَاطِفُ [وَحْدَهُ] كَقُولَهُ ﷺ : « تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِيَنَارِهِ مِنْ دِرْهَمِهِ مِنْ صَاعِ بُرْرِهِ مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ » وَحِكَايَةُ أَيِّ عُثْمَانَ عَنْ أَيِّ زَيْدٍ « أَكْلَتْ خَبِيزًا لَحْمًا تَمْرًا » . (وَهِيَ) أَيِّ الْوَao (انْفَرَدَ بِعَطْفِ عَامِلٍ

قوله : فما بك إلخ : البيت بتمامه :

فَالْيَوْمَ قَدْ بَتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا
فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ
وَفَاذْهَبْ جَوَابُ شَرْطِ مَحْذُوفٍ أَيْ إِذَا كُنْتَ فَعَلْتَ ذَلِكَ فَاذْهَبْ فَإِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِعَجَبٍ
مِنْ مُثْلِكَ وَمُثْلِ هَذِهِ الْأَيَّامِ .

قوله : مع ما عطفت : ويكون ذلك قبل فاء تسمى فصيحة كما هو ظاهر كلام المفتاح وظاهر كلام الكشاف : أن الفصيحة هي الواقعية جواباً لشرط ممحوظ ، وقيل : إنها فصيحة على التقديررين ، قاله السعد وسميت فصيحة ؛ لأنها إنما يأتي بها الفصيح أو لإفصاحها عن ممحوظ . قوله : والـao : وكذا أم كما في التسهيل كقوله : فما أدرني أرْشَدَ طلابها أَيْ أَمْ غَيْرِهِ وَلَمْ يذَكُرْهَا هُنَا لِقَلْتَهُ فِيهَا .

قوله : وقد يحذف العاطف فقط : وهو في الـao كثير كما في المثالين الآتيين ومن ثمة أَتَى بهذا الحكم هنا وفيه أو قليل ويكتنف في غيرهما إلا أنه كما قال الدمامي قد قيل في تعلم الحساب باباً باباً أَنْ تقديره باباً فباباً ، ويشهد له قوله : ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ .

قوله : بعطف عامل إلخ : اعترضه ابن هشام بنحوه : اشتريته بدرهم فصاعداً ؟ أَيْ فذهب الثمن صاعداً .

مُزال) أي محنوف (وقد بقي معه) مرفوعاً كان (ذلك المعمول الباقي) نحو
 ﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ أي وتسكن زوجك ، أو منصوباً نحو ﴿ وَالَّذِينَ
 تَبُوءُ الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ أي وألفوا الإيمان ، أو مجروراً نحو « ما كُلُّ سُوداءٍ تَرَهُ ،
 وَلَا يَيْضَأْ شَحْمَةً » أي ولا كل بيضاء شحمة ، ولم يجعل العطف فيهن على
 المؤجود في الكلام (دفعاً لـ لهم اثقي) وهو رفع [فعل] الأمر للظاهر في الأول
 وكون الإيمان متبعاً في الثاني ، والعطف على معمول عاملين في الثالث .
 (وَحَذْفَ مَتَبَعِ بَدَا) أي ظهر (هنا استبع) نحو ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ أي

قوله : أي : وتسكن في التصريح فيه أن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر شاذ فلا يحسن
 تحرير التنزيل عليه قال سم : ويمكن أن يقال أن من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدر لا نفسه
 أي وتسكن والجملة خبرية لفظاً إنشائية معنى .

قوله : تبؤوا الدار : أي نزلوها .

قوله : وألفوا الإيمان : ويحتمل أن يكون تبؤاً بمعنى آثروا كالوجهين في زجzen الحواجب
 والعيونا .

قوله : ولم يجعل العطف فيهن على المؤجود في الكلام : الصواب للموجود في الكلام إلا أن
 يجعل على بناء أي بناء على المؤجود فيه بأن يعطف المؤجود الذي هو تال الواو لفظاً وهذا
 إشارة إلى أن دفعاً علة لمحنوف يدل عليه قوله بعطف عامل مزال .

قوله : دفعاً لهم : أي لأمر يتهم أن هذه الأمثلة ونحوها في بادئ النظر الحال أنه لا
 يجوز أن تجعل منه لأنه منع يجب أن يتقد منه .

قوله : وهو رفع الأمر إلخ : قد يقال يغترف في الثنائي مالا يغترف في الأوائل ورب شيء يصح تبعاً
 ولا يصح استقلالاً ؛ قاله في المغني ، وقد تقدم أنه لا يشترط لصحة العطف حلول المعطوف موقع
 المعطوف عليه وبناء على هذا مثل الشارح فيما سبق بالآلية للعطف على الضمير المرفوع .

قوله : متباً : أي متزاً ولا يجوز أن يكون الإيمان مفعولاً معه لعدم الفائدة في تقيد
 الأنصار بصاحبة الإيمان إذ هو أمر معلوم .

قوله : على معمولي عاملين : مختلفين العاملان ما وكل ، والمعمولان بيضاء وشحمة .

قوله : هنا : أي في العطف بالواو كما هو المتادر ويشير إليه تمثيل الشارح ومثلها الفاء لكن
 بقلة ولهذا اقتصر على ذكر الواو ، ولا يبعد إرجاع الإشارة إلى العطف بهما ، ومثال الفاء قوله
 تعالى ﴿ أَفَنَضَرَبُ عَنْكُمُ الْذَّكَرَ صَفَحًا ﴾ أي أنهملكم فتضرب . وقوله ﴿ أَفَرَأَتْ يَرْفَأُ إِلَى
 مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ أي أعموا فلم يروا ؛ فالفاء عاطفة على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة ؛ وهذا

لِتُوَحِّمَ وَلِتُضْنَعَ (وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ) إِنْ اتَّحَدَا فِي الرَّمَانِ (يَصُحُّ) نَحوُ
 ﴿ لِتُخْسِيَ بِهِ بَلَدَةً مَيْتَا وَشَقِيقَهُ ﴾ وَلَا يَضُرُّ اخْتِلاَفُهُمَا فِي الْلَّفْظِ نَحوُ
 ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَتَّتِ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَرُ وَجَعَلَ لَكَ
 قُصُورًا ﴾ .

(وَاعْطِفْ عَلَى اسْمِ شَبِيهِ فَهُلْ فِعْلًا) نَحوُ
 ﴿ فَالْمُغَيْرَاتِ صُبْحًا ﴾ ① فَأَثْرَنَ
 (وَعَكَسَا ، اسْتَعْمِلْ تَجْدَهُ سَهْلًا) نَحوُ
 ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ
 الْحَيِّ ﴾ .

قول الزمخشري وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور : أن الهمزة قدمت من تأخير تبيئها على
 أصلاتها في التصدير والأصل : فأنضرب ، فالم بروا ، ومثل الفاء بعد الهمزة الواو وثم بعدها
 في نحو قوله تعالى ﴿ أَولَئِكَ يَنْظَرُوا ﴾ ﴿ أَنْرَأَ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ وكذا قد يحذف المعطوف عليه بلا
 نحو : وليتك لا تظلم أي لعدل لا تظلم .

قوله : إن اتَّحدَا فِي الرَّمَانِ : مضيا أو حَالًا أو استقبالًا وإن اختلف اللَّفْظِ وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ
 الْمَعْطُوفَ الْفَعْلُ لَا الْجَمْلَةَ بِأَسْرِهَا ظَهُورُ النَّصْبِ وَالْجَزْمُ فِي الْمَعْطُوفِ فِي نَحْوِ الْآيَتَيْنِ الْآتَيَتِينِ
 وَلَعَلَهُ لِهَا خَصْهَا الشَّارِحُ بِالْتَّمثِيلِ فَلَوْلَا أَنَّ الْعَطْفَ لِلْفَعْلِ وَحْدَهُ لَمْ يَتَّأَتِ نَصْبُهُ أَوْ جَزْمُهُ قَالَهُ
 أَبْنَ هَشَامَ نَعَمْ إِذَا لَمْ يَظْهُرْ الإِعْرَابُ فِي الْمَعْطُوفِ كَقُولَهُ تَعَالَى ﴿ يَقْدُمُ قَوْمٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ
 فَأَوْرَدُهُمُ الْنَّارَ ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْعَطْفُ مِنْ عَطْفِ الْفَعْلِ عَلَى الْفَعْلِ وَأَنْ يَكُونَ مِنْ عَطْفِ
 الْجَمْلَةِ عَلَى الْجَمْلَةِ .

قوله : فِي الْلَّفْظِ : بِأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا بِلِفْظِ الْمَاضِيِّ وَالْآخِرِ بِلِفْظِ الْمُضَارِعِ .

قوله : فَأَثْرَنَ : ظَاهِرُهُ أَنَّ أَثْرَنَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْمُغَيْرَاتِ وَبِهِ صَرَحَ فِي التَّصْرِيفِ مَعَ أَنَّهُمْ قَالُوا
 أَنَّ الْمَعْطُوفَاتِ إِذَا تَكَرَّرَتْ تَكُونُ عَلَى الْأَوَّلِ عَلَى الْأَصْحَاحِ وَيَجَابُ بِأَنَّ ذَلِكَ مَقِيدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ
 الْعَاطِفُ لِلتَّرْتِيبِ إِنْ كَانَ لَهُ فَالْعَاطِفُ عَلَى مَا يَلِيهِ كَمَا نَقَلَ عَنْ كَمَالِ أَبْنِ الْهَمَامِ ، وَلَا مَحْلٌ
 لِأَثْرَنَ مِنْ الإِعْرَابِ كَمَا قَالَ الإِسْقَاطِيُّ ؛ لِعَطْفِهِ عَلَى صَلَةِ أَلْ وَهِيَ كَذَلِكَ ، وَأَمَّا جَرِهَا
 فِي الْعَالِيَةِ مِنْ أَلْ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْتَبِرُ الْعَاطِفُ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ لَمَّا يَلْزَمُ مِنْ دُخُولِ الْجَرِ عَلَى الْفَعْلِ نَعَمْ
 يَجُوزُ إِذَا حَمَلَ الْعَاطِفُ عَلَى عَطْفِ الْجَمْلَةِ لَكِنَّ الْكَلَامَ فِي عَطْفِ الْفَعْلِ ؛ أَفَادَهُ الصِّبَانُ .

الرابع من التوابع البدل

(التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسْتَمِي بَدَلًا) فَخَرَجَ بِالْمَقْصُودِ غَيْرُهُ
وَهُوَ: النَّعْثُ وَالْتَّأْكِيدُ وَالْبَيَانُ وَالْعَطْفُ بِالْحَرْفِ غَيْرِ بَلْ وَ [غَيْرُ] لَكِنْ ، فِي
الْإِثْبَاتِ ، وَبَنَقِي الْوَاسِطَةُ الْمَقْصُودُ بِوَاسِطَةٍ وَهُوَ الْعَطْفُ بِيَلْ وَلَكِنْ فِي الْإِثْبَاتِ .
(مُطَابِقًا) لِلْمُبَدَّلِ مِنْهُ (أَوْ بَعْضًا) مِنْهُ (أَوْ مَا يُشَتمِلُ عَلَيْهِ يُلْفِي) الْبَدَلُ ، بَأْنُ

الدَّلْل

قوله : المقصود : أي من حيث إنه مقصود ليخرج عطف البيان الصالح للبدلية ، والمراد المقصود لذاته وحده دون متبعه قصدًا مستمرةً ومتبعه إما أن لا يكون مقصودًا أصلًا كما في الغلط ، أو يكون مقصودًا لكن لا لذاته بل توطئة لذكر البدل بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة توكيد الحكم وتقريره كما في بدل الكل والبعض والاشتمال ، أو يكون مقصودًا لذاته لكن لم يستمر ذلك القصد كما في سائر الأقسام وهذا هو المراد بقولهم البدل منه في حكم الطرح لا أنه في حكم الطرح من اللفظ بدليل جواز ضربت زيدًا يده إذ لو لم يعتد بزيد أصلًا لما كان للضمير ما يعود عليه .

قوله : بالحكم : أي المنسوب إلى متبعه نفياً أو إثباتاً .

قوله : النعت والتوكيد والبيان : فإنها ليست مقصودة بالحكم إنما هي مكملاً للمقصود بالحكم .

قوله : والعلف بالحرف : بناء على أن المراد بالمقصود وحده دون متبعه وتبع في هذا صاحب التوضيح وإخراجه في الهمم بقيد بلا واسطة بناء على الظاهر .

قوله : غير بل ولكن في الإثبات : تبع في ذكر لكن بعد بل بعض نسخ التوضيح وكذا ذكرها الأشموني وهو إنما يتمشى كما في التصريح على مذهب الكوفيين القائلين بجواز عطف المفرد بل لكن بعد الإثبات فتكون للنقل منزلة بل في الإثبات .

قوله : مطابقاً : أي بحسب الماصدق سواء تطابقاً في المفهوم أم لا ، وسماء الناظم البدل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى نحو ﴿إِنَّ صَرَاطَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ ﴿الله﴾ في قراءة الجر ، وإنما يطلق كل على ذي أجزاء وذلك ممتنع هنا .

قوله : أو ما يشتمل عليه : بصيغة المجهول وعليه نائب فاعل والضمير لما أي أو ما يشتمل المبدل منه عليه كما يشير إليه قول الشارح : بأن يدل إلخ ، ولا يجوز أن يكون بصيغة المعلوم لأدائه إلى عيب السناد ورجوع الضمير إلى غير مذكور وكذا عدم إبراز الضمير في الصلة الجارية على غير من هي له مع خوف اللبس إذا أرجع ضمير يشتمل إلى المبدل منه أو العامل ،

يَدْلُ عَلَى مَعْنَى فِي الْمُتَبَوِّعِ أَوْ يَسْتَلِزُهُ فِيهِ (أَوْ كَمَعْطُوفٍ يُبْلِ وَذَا) الْقِسْمُ (لِلْإِضْرَابِ) وَالْبَدَاءُ (أَعْزَ إِنْ قَصْدًا) صَحِيحًا لِكُلِّ مِنْهُمَا (صَحِيبٌ) وَلِلنَّسِيَانِ إِنْ قُصِدَ الْأُولُ ثُمَّ يَتَبَيَّنُ فَسَادُهُ (وَدُونَ قَصْدٍ) لِلْأَوَّلِ
.....

هذا و اعلم أنه اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقيل : هو الثاني على الأول ويرد عليه نحو : أَعْجَبَنِي زَيْدُ عِلْمُهُ وَكَلَامُهُ وَفَصَاحَتُهُ ، وَكَرْهَتْ زَيْدًا ضَجْرَهُ . وَقَيلَ : هُوَ الْعَامِلُ فَإِنَّهُ مشتمل على معنى البدل أي دال عليه بطريق الإجمال ؛ لِكُونِهِ لَا يَنْسَابُ نِسْبَتَهُ إِلَى ذَاتِ الْمُبَدِّلِ مِنْهُ فَنِسْبَتُهُ إِلَيْهِ مَعْجَازٌ وَإِلَى الْبَدَلِ حَقْيَقَةٌ كَمَا فِي الْأُمَثَلَةِ السَّابِقَةِ ، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ (فَتَلَ أَنْجَبَ الْأَخْدُودَ) وَقَيلَ : هُوَ الْأَوَّلُ عَلَى الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي صَحَّحَهُ الْمُصْنَفُ كَمَا فِي الْهَمْعِ وَجَرِيَ عَلَيْهِ هَذَا وَاخْتَارَهُ فِي التَّسْهِيلِ كَمَا فِي التَّصْرِيفِ ، وَلَمَّا كَانَ هَذَا ظَاهِرًا فَيَمَا إِذَا كَانَ الثَّانِي صَفَةً لِلْأَوَّلِ لَا شَتَمَ الْمُوصَفُ عَلَى الصَّفَةِ وَغَيْرُ ظَاهِرٍ فِي نَحْوِ (سَلْبِ زَيْدِ ثُوبَهُ فَسَرَهُ الشَّارِخُ بِقَوْلِهِ) : « بَأْنَ يَدْلُ » أَيِ الْبَدَلُ « عَلَى مَعْنَى فِي الْمُتَبَوِّعِ » وَذَلِكَ فِيمَا كَانَ صَفَةً لِلْمُتَبَوِّعِ كَالْأُمَثَلَةِ السَّابِقَةِ « أَوْ يَسْتَلِزُهُ » أَيِ مَعْنَى « فِيهِ » أَيِ فِي الْمُتَبَوِّعِ عَطْفٌ عَلَى يَدْلُ كَالنَّارِ فَإِنَّهَا تَسْتَلِزُ مَعْنَى فِي الْمُتَبَوِّعِ وَهُوَ الْأَخْدُودُ وَهُوَ كَوْنُهَا مُوقَدَةٌ فِيهَا وَكَذَا التَّوْبُ فَإِنَّهُ يَسْتَلِزُ كَوْنَ زَيْدَ لَابْسَأَ وَكَسْرَقَ زَيْدَ فَرْسَهُ فَإِنَّهُ يَسْتَلِزُ كَوْنَهُ مَالِكًا ؛ فَالْمُبَدِّلُ مِنْهُ مشتملٌ عَلَى مَدْلُولِ الْبَدَلِ أَوْ لَازِمِهِ ، وَقَوْلُهُ : فِيهِ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ لَا صَفَةَ لَهُ فَلَا يَرُدُّ مَا قَالَهُ الْمُحْشِيُّ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْعَبَارَةَ لَا تَخْلُو عَنْ حِزَازَةٍ .

قَوْلُهُ : أَوْ كَمَعْطُوفٍ يُبْلِ : أَيِ بَعْدِ الْإِثْبَاتِ وَهَذِهِ التَّشِيَّبُ إِنَّمَا يَتَمُّ كَمَا قَالَ الصَّيَّانُ فِي بَدْلِ الْإِضْرَابِ دُونَ بَدْلِيِ النَّسِيَانِ وَالْغَلْطِ إِلَّا أَنْ يَقَالَ التَّشِيَّبُ فِي مَجْرِدِ كَوْنِ الثَّانِي مُبَايِنًا لِلْأَوَّلِ بَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ عَيْنَهُ وَلَا بَعْضُهُ دَالًا عَلَى مَعْنَى فِيهِ وَفِيهِ أَنَّ الْمَعْطُوفَ يُبْلِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَدَالًا عَلَى مَعْنَى فِيهِ .

قَوْلُهُ : وَالْبَدَاءُ : بَفْتَحِ الْمُوَحَّدَةِ وَالْمَدِ أَيِ الظَّهُورُ ؛ سُمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بَدَأَ لَهُ ذَكْرُهُ بَعْدَ ذَكْرِ الْأَوَّلِ قَصْدًا وَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْمَرَادِ أَيِ وَيُسَمِّيُ هَذَا الْقَسْمُ بِهَذَيْنِ الْاسْمَيْنِ كَمَا فِي التَّوْضِيْحِ وَالْهَمْعِ وَالْأَشْمُونِيِّ وَلَيْسَ هَذَا قَسْمًا آخَرَ كَمَا تَوْهُمُ الْمُحْشِيُّ .

قَوْلُهُ : وَلِلنَّسِيَانِ : أَدْرَجَهُ النَّاظِمُ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّحْوِيْنِ فِي بَدْلِ الْغَلْطِ وَلَمْ يَفْرُقُوا بَيْنَهُمَا كَمَا فِي التَّوْضِيْحِ وَالصَّحِيْحِ التَّفْرِيقِ ؛ لِأَنَّ الْغَلْطَ مُتَعَلِّمٌ بِاللُّسْانِ وَالنَّسِيَانِ مُتَعَلِّمٌ بِالْجَنَانِ .

قَوْلُهُ : وَدُونَ قَصْدِ الْأَوَّلِ : لَا صَحِيحًا وَلَا غَيْرَهُ عَلَى حَسْبِ مَرْجُ الشَّارِخِ ، وَأَمَّا عَلَى حَسْبِ الْمُتَنَّ فَالْمَرَادُ دُونَ قَصْدِ صَحِيحٍ بَأْنَ لَا يَقْصِدُ الْمُتَبَوِّعَ أَصْلًا بَلْ يَسْبِقُ إِلَيْهِ اللُّسْانُ أَوْ يَقْصِدُ ثُمَّ يَتَبَيَّنُ فَسَادُهُ وَذَلِكَ فِي بَدْلِ النَّسِيَانِ بِإِدْرَاجِهِ فِي الْغَلْطِ ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ مُتَعَلِّمَ عدمَ القَصْدِ هُوَ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الثَّانِي مَقْصُودٌ أَبَدًا كَمَا قَالَ النَّاظِمُ : التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ إِلَخُ ، وَدُونَ حَالٍ مِنْ

(غَلَطٌ) وَقَعَ فِيهِ (يٰهُ) أَيْ بِالبَدْلِ (سَلِبٌ) فَأَلْأَوْلُ (كَرْزَةٌ خَالِدًا وَ) الثَّانِي ، وَاشْتَرَطَ كثِيرٌ مُصَاخِبَتَهُ ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى الْمُبَدَّلِ مِنْهُ ، وَأَبَادَهُ الْمُصْنَفُ نَحْوَ (قَبْلَهُ الْيَدَا) ﴿ وَلَلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ أَسْطَاعَ ﴾ (وَ) الثَّالِثُ وَهُوَ كَالثَّانِي نَحْوَ (اغْرِفَهُ حَقَّهُ) ﴿ فَنِلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ ﴾ (وَ) الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ وَالسَّادِسُ نَحْوَ (خَذْ نَبَلًا مُدَا) جَمْعُ مُدْيَةٍ وَهُوَ السَّكِينُ ، وَالْأَحْسَنُ فِي هَذِهِ الْثَّلَاثَةِ أَنْ يُؤْتَى بِلُ .

فصل : يُبَدِّلُ الظَّاهِرُ مِنَ الظَّاهِرِ مَعْرِفَتَيْنِ كَانَا أَوْ نِكَرَتَيْنِ أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ وَالْمُضْمَرُ مِنَ الظَّاهِرِ وَالظَّاهِرُ مِنْ ضَمِيرِ الغَائبِ . (وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبَدِّلُهُ) خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ ، وَالظَّاهِرِ ، مَفْعُولٌ ، تُبَدِّلُهُ مُتَعَلِّقٌ « مِنْ » فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ

ضمير به المتعلق بسلب على ما اختاره المصنف من جواز تقدم الحال على ذي الحال المجرور بالحرف وغلط مبتدأ سوغ الابتداء به الإفاده أو وصفه بوقع فيه المعلوم من المقام وسلب خبره والجملة مفيدة بالحال معطوفة على جملة للإضراب أعز مقيدة بالشرط لأنها واقعة في مقابلتها وهي خبر عن ذا ولا يلزم من تقدم الحال الفصل بين العاطف والمعطوف وذلك لأن الحال داخل في المعطوف .

قوله : وَقَعَ فِيهِ : أَيْ التَّكَلُّمُ الْمُعْلُومُ مِنَ الْمَقَامِ .

قوله : أَيْ بِالبَدْلِ : يَعْنِي أَنَّ ضَمِيرَهُ بِهِ عَائِدٌ عَلَى ذَا الَّذِي هُوَ قَسْمٌ مِنَ الْبَدْلِ وَلَمْ يَقُلْ بِذَهَا الْقَسْمُ لِأَنَّ التَّعْبِيرَ بِالْبَدْلِ أَصْرَحُ فِي الْمَقْصُودِ ، وَلِيَكُونَ إِشَارَةً إِلَى تَسْمِيَةِ هَذَا الْقَسْمِ بَدْلُ الْغَلَطِ .

قوله : وَلَلَّهِ عَلَى النَّاسِ إِلَّا : وَهَذَا بَنَاءُ عَلَى الظَّاهِرِ مِنْ جَعْلِ مِنْ بَدْلٍ بَعْضَ مِنَ النَّاسِ لَا فَاعِلًا لِلْحِجَّةِ تَخْلُصًا مَا يَرِدُ عَلَى الْآخِرِ مِنْ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَأْثِيمُ جَمِيعِ النَّاسِ بِتَخْلُفِ مُسْتَطِيعٍ عَنِ الْحِجَّةِ وَإِنْ أَجِيبَ عَنْهُ بِمَا قَدَّمْنَا فِي بَابِ إِعْمَالِ الْمَصْدِرِ .

قوله : وَالْمُضْمَرُ مِنَ الظَّاهِرِ : كَرِأْيْتُ زِيدًا أَبَاهُ لَكِنْ مَنْعَهُ الْبَنَاطِمُ كَمَا فِي الْهَمْعِ .

قوله : وَالظَّاهِرُ مِنْ ضَمِيرِ الغَائبِ : قَالَ الصِّبَانُ : أَيْ الْبَارِزُ أَخْدَهُ مِنْ أَمْثَالِهِمْ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرَنِي إِلَّا التَّصْرِيفُ بِهِ فَلَا يَقُولُ : هَنْدُ أَعْجَبَتِنِي جَمَالُهَا عَلَى الْإِبْدَالِ وَرَدَهُ الْخَضْرِيُّ ، وَأَمَا الْمُضْمَرُ مِنْ الْمُضْمَرِ فَفِيهِ خَلَافٌ مُمْتَشِّرٌ .

قوله : وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ : أَيْ الْبَارِزُ مُتَكَلِّمًا كَانَ أَوْ مُخَاطِبًا ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْحَاضِرَ الْمُسْتَتَرُ لَا يَبْدِلُ مِنْهُ مُطْلَقًا قَالَ الصِّبَانُ : إِنَّ وَرَدَ مَا يَوْهَمُ ذَلِكَ قَدْرُ لِلثَّانِي فَعْلٌ مِنْ جَنْسِ الْفَعْلِ الْمُذَكُورِ نَحْوَ تَعْجِبَنِي جَمَالُكَ وَيَكُونُ مِنْ إِبْدَالِ الْجَمْلَةِ .

قوله : الظَّاهِرُ لَا تَبَدِّلُهُ : لِعَدِمِ الْفَائِدَةِ فِيهِ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْحَاضِرِ فِي غَايَةِ الوضُوحِ .

قوله : وَالظَّاهِرُ مَفْعُولُ تَبَدِّلِهِ : بِالْهَاءِ كَذَا فِي النَّسْخِ الَّتِي بِأَيْدِينَا وَهُوَ سَهْوٌ إِمَّا مِنَ النَّاسِ أَوْ مِنَ الشَّارِحِ ، وَالصَّوَابُ : مَفْعُولٌ تَبَدِّلُ أَيْ الْمَقْدِرِ الْمُفْسَرِ بِتَبَدِّلِهِ الْمُذَكُورِ وَمُتَعَلِّقٌ مِنْهُ الْمَقْدِرُ .

(إلا ما إحاطة جلا) نحو ﴿تَكُونُ لَنَا عِيْدًا لِأَوْلَانَا وَمَا أَخِرَنَا﴾ (أو اقتضى بعضاً) نحو :

أَوْعَدَنِي بِالسُّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ فرجلي [فرجيلى ششنة المناسى]

(أو اشتاماً ، كإنك ابتهاجك استمala وببدل) الاسم (المضمون) معنى (الهمز) للاستفهام (يلي همنا كمن ذا أسعيد أم على) و «كيف أصبحت أقوى أم ضعيفاً» .

تنتمي : ببدل المضمون معنى الشرط يلي حرف الشرط ، نحو «مهما تضيق إن خيراً وإن شرّا تجز به» (و) كما يبدل الاسم من الاسم (يبدل الفعل من الفعل)

لتقدمه ولأنه المقصود والمذكور تفسير له .

قوله : إلا ما إحاطة جلا : أي إلا ظاهراً جلا إحاطة بأن كان بدل كل اقتضى الشمول والإحاطة فإن اقتضاء الإحاطة يستلزم كونه بدل كل وليس المراد إلا بدل كل جلا إحاطة ؛ لأن ما استثناء من الظاهر ، وأن عطف أو اقتضى بعضاً أو اشتاماً على إحاطة جلا يأبه .

قوله : لأولنا إلخ : أي لم يجينا على عادة العرب من ذكر الطرفين وراداة الجميع كسبحان الله بكرة وأصيلاً أي كل وقت ، وفي إعادة اللام دليل على أن البديل على نية تكرار العامل كما هو قول الأكثر قاله الخضرى .

قوله : أو عدنى إلخ : تمامه :

فرجيلى ششنته المناسى

الأدهم جمع أدهم وهو القيد ، والششنة الغليظة ، والمناسى جمع منسم بفتح فسكون فكسر وهو خف البعير استغير هنا لقدم الإنسان .

قوله : أو اشتاماً : في الصبان سكت عن بدل الإضراب فاقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجامي بجواز ذلك .

قوله : ابتهاجك : أي فرحة استملا السين والتاء زائدتان أو للصيغة أي أمال القلوب أو صيرها مائلة إليك قال سم : وجرى في قوله استملا على الأكثر من مراعاة البديل وإلا لقال استملت .

قوله : معنى الهمز : فالكلام على حذف مضاف وخرج بالمضمن هنا وفيما سيأتي ما صرح معه بحرف الاستفهام أو الشرط فلا يلي بدل ذلك كما قاله سلم نحو هل جاءك أحد زيد أو عمرو وإن تضرب أحداً زيداً أو عمراً أضربه .

قوله : يلي حرف الشرط : قال الخضرى : المفهوم من أمثلتهم أن حرف الشرط إنما يذكر في بدل التفصيل فلا يرد قوله تعالى ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدَّثُ أَخْبَارَهَا﴾ فإن يومئذ بدل من ﴿إِذَا رُزِّلَتِ الْأَرْضُ﴾ وكذا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : «أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرّة عن

بدل كل نحو :

متى تأتينا تلِيمٌ بنا في ديارنا [تجد خطبا جزاً وناراً تأججاً]
لأنَّ الْإِلْمَامُ هُوَ الْإِثْيَانُ، وَبَدَلَ الْأَشْتِمَالِ (كمْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِنُ بِنَا يَعْنِي) لِأَنَّ
الاستعاةَ يَسْتَلِزُمُ مَعْنَى فِي الْوُصُولِ، وَهُوَ نَجْحَةٌ - كَذَا قَالَ ابْنُ النَّاظِرِمَ - وَمَنْعَ ابْنُ
هِشَامَ الْأَسْتِلَازَمَ . قَالَ : وَقَدْ يَسْتَعِنُونَ لَا يُعَانُ فَلَا يَكُونُ الْوُصُولُ مُنْجِحاً . قَالَ :
وَالواجِبُ رَفْعٌ يَسْتَعِنُونَ حَالاً كَعَشُوا فِي قَوْلِهِ :

متى تأته تعشوا إلى ضوء ناره [تجد خير نار عندها خير موقد]
تممة : تبدل الجملة من الجملة ، نحو ﴿أَمَدْكُرُ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ أَمَدْكُرُ بِأَنْعَمَ

دبر منه » برفع أمة بدلًا من أي .

قوله : لأن الاستعاة إلخ : أي المذكورة في هذا المثال لا مطلق الاستعاة ؛ لأن المراد هنا
من يستعينون بنا معاشر الكرام الذين لا يخيب قاصد الاستعاة بهم وهذه الاستعاة تستلزم عادة
الإعانت التي هي النجاح فاندفع منع ابن هشام الاستلزم .

قوله : معنى في الوصول : أي معنى مراد من الوصول هنا لا معناه الوضعي ؛ لأن المراد به
الوصول للنجاح بقرينة البدل والجزاء .

قوله : وهو نجحه : أي نجح المستعين .

قوله : بدل كل : باتفاق وبدل اشتتمال على الصحيح ولا يدل بدل بعض لكن في
التصرير أن الشاطبي أثبته وأما بدل الغلط ففي الأشموني عن البسيط جوزه سيبويه
وجماعة من النحوين والقياس يقتضيه اهـ . ومثله الشاطبي بنحو : إن تطعم زيدًا تكسه
أكرمك .

قوله : متى تأتنا إلخ : آخره :

تجد خطبا جزاً وناراً تأججاً

قوله : متى تأته إلخ : آخره :

تجد خير نار عندها خير موقد

قوله : وتبدل الجملة من الجملة : إذا كانت الثانية أوفى من الأولى بتأدية المراد : والفرق بين
بدل الفعل وببدل الجملة أن الفعل يتبع ما قبله في إعرابه لفظاً أو تقديرًا والجملة تتبع ما قبلها
 محلـاً إن كان له محلـ ولا إفراطـاقـ التـبعـةـ عـلـيـهـ مـعـاجـزـ كـمـاـ فـيـ التـصـرـيـحـ .

قوله : أَمَدْكُمْ بِأَنْعَامَ إلخ : بدل بعض كما في التصرير من جملة ﴿أَمَدْكُرُ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾

وَبَيْنَهُ ، وَالجُمْلَةُ مِنَ الْمُفْرِدِ ، نَحْوُ :

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً

وِبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يُلْتَقِيَانِ

لأن ما يعلمون أعم من المفصل المذكور بعده قال الصبان : إلا أن يراد به خصوص المفصل
فيكون عائداً به المخصوص .

قوله : والجملة من المفرد : إنما صبح ذلك كما في التصريح لرجوع الجملة في التقدير إلى
المفرد فكيف يلتقيان في الشعر مؤول بتغدر التقائهما بصيغة المصدر بدل من حاجة وأخرى ،
وفي الأشموني : وجعل منه الناظم عرفت زيدا أبو من هو ، وفي الصبان : الظاهر أن البديل في
المثالين بدل اشتعمال .

نجز بعون الله تعالى الكلام على البديل

هذا باب النداء

(وللمُنادى الناء) أي البعيد (أو) الذي (كالنائم والساهي) (يا وأي) يفتح الهمزة وسكون الياء (وعا) بالف بعد الهمزة (كذا أيا ثم هيا و الهمز) فقط (للداني) أي القريب (ووا) انت بها (لمن ندب أو يا و غيرها) وهو يا (لدى اللبس) بغير المندوب (الجثيب) بضم الناء .

(و) كُل مُنادي (غير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا) واسم الله كما في الكافية (قد يعرى) من مخروف النداء ، بأن يمحى (فاعلما) نحو : ﴿ يُوسف ﴾

النداء

قوله : الناء : بمحى الياء والاستغناء بالكسرة والضابط في البعد والقرب العرف .
قوله : أو الذي كالناء : أشار إلى أنه على حذف الموصول ليوافق المعطوف عليه في كونه صفة وإلا فالجار والجرور بعد المعرف أحوال ، وكذا إذا قدرت الكاف اسمية ؛ لأنها بمعنى مثل لا تعرف بالإضافة ولا يصح العطف على صلة أول لعدم صلاحية المعطوف لأن يكون صلة لها نعم يصح جعل كالناء صفة على تقدير المعرف إلا أنه يؤدي إلى حذف المعرف بألف وحذف الموصول أهون وأجزل معنى .

قوله : كالنائم والساهي : وكذا رفع المترفة ومنخفضها كنداء العبد لربه وعكسه .

قوله : ووا انت بها : قدر الفعل هنا بصيغة الأمر لأن أو في قوله : أو يا للتخيير وهي لا ترد إلا بعد الطلب .

قوله : بضم الناء : لأن المناسب ببيان القواعد والأنسب بآخر الشطر الذي قبله .

قوله : وكل منادي : هذا التقدير بناء على أن المندوب المستغاث داخلان في المنادي ، أما المستغاث فداخل فيه كما سيأتي من قوله : إذا استغيث اسم منادي إلخ ، وأما المندوب فالذي يشعر به تعبير الناظم في باب النداء بقوله : ما للمنادي أجعل مندوب أنه ليس منه وعده الشارح في الهمم منه وسيأتي تحقيقه .

قوله : غير مندوب : الظاهر بالنسبة إلى مزج الشارح جر غير على أنه صفة للمنادي لأن المعرف وصف المضاف إليه كل لاكل نفسها إلا أنه يلزم عليه تغيير إعراب المتن والشارح لا يبالي بذلك .

قوله : واسم الله : وكذا غير البعيد كما في التوضيح ؛ لأن المقصود في البعيد مد الصوت .

قوله : بأن يمحى : يعني أن المراد التعرية اللفظية .

أَغْرِضٌ عَنْ هَذَا ، ﴿ رَبَّنَا أَغْرِرْ لِي وَلَوْلَدَى ﴾ وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ مِنَ الْمَذُوبِ وَالْمُسْتَغَاثِ ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ فِيهِمَا تَطْوِيلُ الصَّوْتِ ، وَلَا الْمُضْمَرُ عَلَى أَنَّ نِدَاءَهُ شَاذٌ ، وَلَا الْإِسْمُ الْكَرِيمُ إِذَا لَمْ تُعَوَّضْ فِي آخِرِهِ مِيمٌ مُشَدَّدَةٌ .

(وَذَاكَ) الْحَذْفُ مَجِيءُهُ (فِي اسْمِ الْجِنْسِ) الْمُعَيْنِ (وَالْمَشَارُ لَهُ قَلْ) نَحوُ : « ثَوَبَى حَبْرٍ » ، ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتَلُونَ ﴾ ، وَهُلْ يُقَاسِ عَلَيْهِ أَوْ يُقْتَصَرُ عَلَى السَّمَاعِ ؟ الْبَصَرِيُّونَ وَالْمَصْنُفُ عَلَى الثَّانِي ، وَالْكُوْفِيُّونَ عَلَى الْأَوَّلِ . (وَ) أَمَّا (مَنْ يَكْنِيْنَعُهُ) سَمَاعًا وَقِيَاسًا (فَأَنْصُرْ عَادِلَهُ) أَيْ لَا إِمَامُ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُخْطَبٌ فِي مَنْعِهِ .

(وَإِنِّي أَعْرَفَ) إِمَّا بِالْعِلْمِيَّةِ أَوْ بِالْقَصْدِ (الْمَنَادِيُّ الْمُفَرِّدُ) لِتَضَمِّنِهِ مَعْنَى كَافٍ الْخِطَابِ (عَلَى الَّذِي فِي رَفِيعِهِ قَدْ عَهْدَاهُ) كِيَا زَيْدُ يَا زَيْدَانِ يَا زَيْدُونَ (وَ اُنُوِّ)

قوله : على أن نداءه شاذ : أي على الصحيح والمراد المضرم للمخاطب فإن نداء غيره منوع اتفاقاً .

قوله : المعين : أما غير المعين كيا رجلًا خذ بيدي فيمتنع فيه الحذف سماعاً وقياساً على

الصحيح .

قوله : والشار له : عطف على الجنس أي واسم المشار له أي الاسم الموضوع له وهو اسم الإشارة وظاهر كلامه أنه ينادي مطلقاً وفي الخضري وقيده الشاطبي بغير المتصل بكاف الخطاب فلا يقال يا هذاك .

قوله : ثوبى حجر : قاله عليه السلام حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام حين فر الحجر بثوبه حين وضعه عليه وذهب ليغسل .

قوله : إما بالعلمية : كما هو الصحيح من بقاء العلم على التعريف بالعلمية والنداء يكتسبه زيادة وضوح ، وقيل : سلب تعريفه بالعلمية وتعرف بالنداء ورده الناظم بنداء مالا يمكن سلب تعريفه كلفظ الجلالة واسم الإشارة فإنهم لا يقبلان التكير .

قوله : أو بالقصد : أي قصد المنكر بعينه مع الإقبال عليه بالنداء لأن التعريف كما قال الدماميني لم يحصل بمجرد القصد بدليل انتفائه في جاءنى رجل عالم مع وجود القصد ولا بالقصد والإقبال بدون نداء بدليل انتفائه في أنت رجل عالم مع وجودهما .

قوله : لتضمنه مَعْنَى كاف الخطاب : وهو خطاب مخاطب معين بخلاف النكرة غير المقصودة وأما المضاف وشبهه وإن كانا متضمنين معناها إلا أنه عارضه ما يقتضي الإعراب . وما علل به الشارح أولى مما عللوه به البناء من أنه لوقوع المنادى موقع كاف أدعوك المشابهة لفظاً ومعنى لكان ذاك ومما يناله إفراداً وتعريفاً لما في هذا من ضعف سبب البناء وتطويل المسافة .

قوله : في رفعه : لو كان معرجاً والمراد رفعه في غير النداء .

أي قدر (انضمام ما بنوا) أو حكوا كما في العمدة (قبل الندا) كيا سيبويه (وليرجع مجرى ذي بناء جددا) فليحكم عليه بتصب محله .

(و المفرد المنكور) الذي لم يقصد (و المضاف و شبهه انصب عادما خلافا) معتقدا به ، نحو : « يا غافلا و المؤت يطلب » و « يا عبد الله » و « يا حسن الوجه » ، وأجاز ثعلب ضمه ، و « يا ثلاثة وثلاثين » (و نحو زيد ضم و افتحن من) كل

قوله : أي قدر : أشار إلى أن المراد بالنية التقدير على الآخر لا الحكم على الحال كما هو الشائع في المبنيات ؛ لأن المقدر هنا حركة بناء لا حركة إعراب والحكم على الحال إنما يكون بحركة إعراب .

قوله : ما بنوا : وكذا ما كان مقصورا أو منقوضا كيا موسى ويا قاضي ولعله لظهور التقدير فيه لم يصرح به لا المصنف ولا الشارح .

قوله : أو حكوا : بناء على ما اختاره المصنف من أن المحكى ليس بمبني بل مقدر الإعراب وهو ما اختاره السيد فلا يدخل تحت قوله : ما بنوا ، أو أشار الشارح إلى هذا بقوله كما في العمدة .

قوله : فليحكم عليه إلخ : تفسير لجرائم مجراه وهو أولى مما قبل أن المراد أجرى مجراه في جواز رفع تابعه ونصبه ، لأن الحكم على ما هو الأصل أولى ، ولأن هذا بحسب الحقيقة إجراء تابعه مجرى تابع ذي بناء جددا ، ولأن هذا الحكم لم يعلم بعد فالحمل عليه لا يناسب المقام .

قوله : يا غافلا إلخ : هو من كلام الوعاظ قال الصبان : والأولى عندي أنه من شبيه المضاف لأن المعنى على الحالية لا الاستئناف والحال بمنزلة الصفة .

قوله : وأجاز ثعلب ضمه : أي ضم المضاف إضافة غير محضة وهذا الخلاف غير معتمد به فلذا نفي الخلاف .

قوله : ويا ثلاثة وثلاثين : فيمن سميتها بذلك ويكتن إدخال يا على ثلاثة وإن ناديت جماعة هذه عدتها فإن كانت غير معينة نصبتها أيضا وإن كانت معينة ضمت الأول وعرفت الثاني بأي ونصبته أو رفعته إلا إن أعددت معه يا فيجب ضمه وتجريده من ألل ؛ قاله في التوضيح واقتصر الشارح على التمثيل به للمضاف لخلفاء كونه منه لأنه بحسب الظاهر من المنادى المفرد المتبع بالعاطف وليس منه .

قوله : ضم وافتتحن : الضم على الأصل والفتح وهو المختار عند البصريين غير المبرد على الاتباع لفتحة ابن إذا الحاجز بينهما وهو الباء ساكن فهو غير حسين ، أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر .

علم مضموم إذا وصف يابن أو ابنة متصلاً مضافاً إلى علم (نحو أزيد بن سعيد لاتهن) و «يا هند ابنة عاصم»، ويجوز في هذه الحالة حذف ألف ابن خطأ، والضم حتم إن فصل، نحو: «يا سعيد الحسين ابن خالد». (و) كذا (الضم إن لم يلِ الابن) بالرفع (علماً أو) لم (يلِ الابن) بالنصب (علم قد حتما) نحو: «يا غلام ابن أخيها» و «يا زيد ابن أخيها» و «يا غلام ابن زيد» (واضضم أو انصب ما اضطراها تونا مما له استحقاق ضم مينا) نحو:

سلام الله يا مطر عليها يا عديا لقد وقتك الأوقي

قوله: مضموم: شرط في التسهيل أن تكون الضمة ظاهرة ليخرج عيسى ابن مريم إذ لا فائدة في تقدير الفتح لكن أحاز القراء تقدير الفتح أيضاً.

قوله: موصوف: فلو جعل ابن بدلاً أو عطف يان أو منادى أو مفعولاً بفعل مقدر تعين الضم وهذه القيود مفهومة من البيت التالي.

قوله: أو ابنة: بخلاف بنت فيمتنع فتح الموصوف بها.

قوله: يجوز في هذه الحالة إلخ: لعل المراد بالجواز ما يقابل الامتناع لامتناع الحذف في غير هذه الحالة وإنما الذي صرحا به وجوب حذف ألف في هذه الحالة وكذا إن لم يكن الموصوف منادى ويجب حينئذ حذف تنوين الموصوف أيضاً.

قوله: والضم حتم أن فصل: هذا مفهوم من البيت التالي فلذا لم يحله، ولم يأت به بعده لكون الكلام هناك منصباً على العلمية لا على الولي فلم يحسن إدراجه فيه.

قوله: واضضم أو انصب إلخ: في تعبيره بالضم والنصب إشارة إلى أن المنون اضطراها يكون مبيناً إذا ضم كحاله قبل الاضطرار ومعرضاً إذا نصب رجوعاً لأصل الأسماء وحيثئذ يتغير في تابعه النصب وفي الضم يجوز معه النصب.

قوله: مما له إلخ: بيان لما الأولى حال منها واستحقاق مبتدأ خبره بینا وله متعلق به لتضمنه معنى ثبت والجملة من المبتدأ والخبر صلة ما الثانية.

قوله: سلام الله إلخ: آخره:

وليس عليك يا مطر السلام

قوله: يا عديا إلخ: أوله:

ضربت صدرها إليّ وقالت

أي ضربت صدرها متعجبة من نجاتي مع ما لقيت من الحرور فألي يعني مني وعادة النساء الضرب على صدورهن عند رؤية مهول والأوقي جمع واقية.

والأولُ أُولى إِنْ كَانَ عَلَمًا - قَالَهُ فِي الْكَافِيَّةِ . (وَيَضْطَرِرُ بِخُصُّ جَمْعٍ يَا وَأَلْ) نَحْوُ :

فِي الْغَلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَا [إِنَّكُما أَنْ تَكْسِبَا شَرًّا]

وَلَا يَجُوزُ فِي السَّعَةِ خِلَافًا لِلْبَعْدَادِيِّينَ - كَرَاهَةُ الْجَمْعِ بَيْنَ أَدَاتِيِّ التَّعْرِيفِ وَمَحْلِّ جَوَازِ النَّدَاءِ مَا فِيهِ أَلْ إِذَا كَانَتْ لِغَيْرِ الْعَهْدِ ، فَإِنْ كَانَتْ لَهُ لَمْ يُنَادِ أَصْلًا - قَالَهُ ابْنُ النَّحَاسِ فِي تَعْلِيقِهِ (إِلَّا مَعَ اللَّهِ) فَيَجُوزُ فِي السَّعَةِ أَيْضًا لِكَثْرَةِ الْأَسْتِعْمَالِ ، وَيَجُوزُ حِينَئِذٍ قَطْعُ الْفِهَّ وَحْدَفُهَا ، (وَ) إِلَّا مَعَ (مَعْكِيِّ الْجُمْلِ) نَحْوُ : « يَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ » (وَالْأَكْثَرُ) فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا نُودِيَ أَنْ يُقَالُ (اللَّهُمَّ بِالشَّعْوَيْضِ) عَنْ حَرْفِ النَّدَاءِ مِمَّا مُشَدَّدَةً فِي آخِرِهِ ، وَلِذَا لَا يُجْمِعُ بَيْنَهُمَا (وَشَدَّ يَا اللَّهُمَّ) الَّتِي (فِي قَرِيبِ) أَيْ شِعْرٍ ، وَهُوَ قَوْلُهُ :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثَ أَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

قوله : والأولُ أُولى إِلَّخ : والثاني أُولى إِنْ كَانَ اسْمَ جِنْسٍ ؛ هَذَا مَذَهَبُ النَّاظِمِ وَالْأَعْلَمُ ، وَاخْتَارَ السَّيُوطِيَّ عَكْسَهُ ، وَاخْتَارَ الْخَلِيلَ وَسَيِّدِهِ الضَّمِّ مُطْلَقًا ، وَجَمَاعَةُ النَّصْبِ مُطْلَقًا .

قوله : جَمْعُ يَا أَيْ : مثلاً لِظَهُورِ أَنْ سَائِرَ حُرُوفِ النَّدَاءِ كَذَلِكَ سَمْ .

قوله : فِي الْغَلَامَانِ إِلَّخ : آخره :

إِنَّكُمَا أَنْ تَعْقِبَا شَرًا

قوله : كَرَاهَةُ الْجَمْعِ بَيْنَ أَدَاتِيِّ التَّعْرِيفِ : إِطْلَاقُ أَدَاتِيِّ التَّعْرِيفِ عَلَى يَا ضَرْبٍ مِنَ الْمَسَامِحةِ باعْتَدَارِ أَنَّهَا لِلنَّدَاءِ الَّذِي لَهُ دُخُلٌ فِي التَّعْرِيفِ كَمَا تَقْدِمُ .

قوله : إِذَا كَانَ لِغَيْرِ الْعَهْدِ : قَالَ الْمُحْشِيُّ : لَأَنْ مَا بَعْدَ لَامِ الْعَهْدِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا غَيْرَ الْمُخَاطَبِ مَعْهُودًا لَهُ وَالنَّادِي يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَخَاطِبًا .

قوله : لِكَثْرَةِ الْأَسْتِعْمَالِ : الْمُقْتَضِيَّ لِلتَّخْفِيفِ بِتَرْكِ أَيْهَا .

قوله : وَحْدَفُهَا : وَحْدَهَا أَوْ مَعَ الْفِهَّ يَا .

قوله : يَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ : فِيمَنْ سُمِّيَّ بِهِ بَقْطَعُ الْهَمْزَةِ فَقَطْ لِصِيرُورَتِهِ جُزْءًا مِنَ الْاسْمِ ، وَلَا يَقَاسُ بِالْجَلَالَةِ لَأَنَّ لَهُ خَواصًا لَيْسَ لِغَيْرِهِ .

قوله : فِي آخِرِهِ : أَخْرَتْ تِبْرَكًا لِبَدَاعَةَ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى اَهـ سَمْ ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعَوْضُ فِي مَحْلِ الْمَعْوَضِ عَنْهُ بِخَلْفِ الْبَدَلِ اَهـ صِبَانٌ .

قوله : وَالْأَكْثَرُ : الْأَكْثَرِيَّةُ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْ يَا اللَّهِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ : إِذَا نُودِيَ لَا بِالنَّسْبَةِ إِلَيْ يَا اللَّهِمَّ إِنَّهُ شَاذٌ لَمْ يَأْتِ إِلَّا فِي هَذَا الشِّعْرِ كَمَا يَفِيدُهُ تَعْبِيرُ النَّاظِمِ .

فصل : في أحكام توابع المنادى

(تابع) المنادى (ذى الضم المضاف) صفة التابع (دون آل الرمة نصباً) إذا كان نعتاً أو توكيداً أو بياناً (كأزيد ذا الحيل) وأجاز ابن الأنباري رفعه.

(وما سواه) أي سوى المضاف المجرد من آل - كالمفرد ، والمضاف المقوون بها - (ارفع) حملأ على اللفظ ، نحو : « يا زيد العاقل والكريم الأب » و « يا تيمم أجمعون » و « يا غلام بشر » (أو انصب) حملأ على الموضع ، نحو : « يا زيد العاقل والكريم الأب » و « يا تيمم أجمعين » و « يا غلام بشر » (و اجعلنا كمسنقل نسقاً) مجرداً من آل (وبدلاً) فضمهمما حيث يضم المنادى وانصبهما

فصل في أحكام توابع المنادى

قوله : ذي الضم : أو ما ينوب منابه من الألف والواو .

قوله دون آل : حال من تابع أي الذي لم تكن إضافته لفظية لأنه إذا نعت ذو الضم بالمضاف إضافة لفظية قرن المضاف بآل لتطابق الصفة الموصوف .

قوله : الرمة نصباً : لأنه إذا باشرته حرف النداء لم يجز فيه غير النصب فكيف إذا وقع تابعاً .

قوله : إذا كان نعتاً إلخ : يعني أن مراد الناظم من التابع هنا ما عدا النسق والبدل بقرينة ذكر حكمهما فيما بعد لأن النسق والبدل المضافين ليسا بلازمي النصب .

قوله : وأجاز ابن الأنباري رفعه : أي إعراباً اتباعاً للفظ المنادى ، لأن حركته مشابهة بحركة الإعراب في العروض .

قوله : والمضاف المقوون بها : أي المضاف إضافة لفظية وكذا شبه المضاف وهو المشار إليه بالكاف في قوله كالمفرد .

قوله : ارفع أو انصب : أي على السواء وفي التعبير بالرفع تسامح فإن ضمة التابع إتباع للفظ المنادى لا إعراب ولا بناء كما قاله الدماميني فهو منصوب بفتحة مقدرة ولذلك ينون إذا خلا من آل والإضافة لعدم بنائه أفاده الخضرى وفي قول الشارح حملأ على اللفظ رمز إلى هذا .

قوله : ويا تيمم أجمعون إلخ : لم يمثل للتأكيد والبيان بالمضاف المقوون بآل لفقدده فيهما ، لأن التأكيد المعنى بالألفاظ محصورة ليس شيء منها منه ، والتأكيد اللغظى تكرار اللفظ الأول ، وذوآل لا يقع منادى ، والمضاف المقوون بآل لابد أن يكون صفة فإذا وقع تابعاً للمنادى يحمل على النعت لا على البدل .

قوله : مجرداً من آل : بقرينة قوله : وأن يكون مصحوباً آل إلخ .

قوله : فضمهمما : أي ابنهما على الضم .

قوله : حيث يضم المنادى : أي لو فرض كونهما منادين .

حيث ينصب المنادى وإن كان المتبوع بخلاف ذلك .

(وإن يكن مصحوب أَلْ ما نُسقا ففيه وجهاً) : نصب وهو عند أي عمرو ويونس والجمي يختار (ورقة) وهو عند الخليل والمازني والمصنف (ينتهي إلى وفصل المبرد بين ما فيه أَلْ للتعریف ، فالنصب ، وما ، فالرفع (وأيها) مبتدأ أول (مصحوب أَلْ) مبتدأ ثان (بعد) أي بعد أيها ، حال كونه (صفة) لها [أي] (يلزم) وهو الخبر لأنها [أي] مبنية ، فلا تستعمل بغير صلة إلا في الجزء والاستفهام ، فلما لم توصل أzym الصفة لشيئها وهي مجردة (بالرفع)

قوله : وإن كان المتبوع بخلاف ذلك : أي ملتبستا بخلاف النصب وليس إشارة إلى ما تقدم من الرفع والنصب لأن الكلام في النسق والبدل التابعين للمنادى المضموم بقرينة السابق واللاحق ولذلك آخر قوله واصبهما عن قوله فضمهما ؛ نعم حكمهما مع المنادى المضروب كذلك ؛ وذلك لأن البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل .

قوله : وإن يكن إلخ : اسمها ما نسق قوله : مصحوب أَلْ خبرها وهذا تقيد لقوله : كمستقل إلخ وخص التقيد بالنسق ؛ لأن البدل لا يكون إلا خالياً من أَلْ ، إذ حرف النداء مقدر قبله فلا يجمع بينهما قوله : ورفع مبتدأ سوغه التقسيم قاله الخضري .

قوله : مبتدأ ثان : أي لا مفعول ليلزم كما قيل ؛ لأن أي لكونها موصوفة ينبغي أن تجعل أصلًا وتجعل الصفة لازمة لها .

قوله : حال كونه صفة : يعني أن صفة منصوب حال من فاعل يلزم وليس بمرفوع خبراً عن مصحوب أَلْ ويلزم بالياء خبر بعد خبر أو بالتاء نعت صفة كما قيل بل الخبر هو يلزم وذلك لأن المقصود الحكم على مصحوب أَلْ بأنه يلزم أيها حال كونه صفة لها لا الحكم عليه بأنه صفة لازمة لأيتها .

قوله : صفة لها : ظاهره أنه صفة لها مطلقاً مشتقةً كان أو جامداً إما لتأويل الجامد بالمشتق أو لأن كثيراً من الحقيقة على أنه لا يشترط في النعت أن يكون مشتقاً أو مؤولاً به بل الضابط دلالته على معنى في متبوعه ، وقيل : عطف بيان ، وقيل : إن كان مشتقاً فهو صفة وإن كان جامداً فهو عطف بيان .

قوله : وهو الخبر : والجملة من المبتدأ والخبر خبر أيها والرابط الضمير المنوي مع بعد كما أشار الشارح بقوله : أي بعد أيها ولا حاجة إلى القول بحذف الرابط وأن التقدير يلزمها .

قوله : إلا في الجزء والاستفهام : وذلك لاقتضاءهما الإبهام نحو : أيهم جاء وأيا تضرب أضرب .

قوله : وهي معرفة بالرفع : أي صفة أي لا أي فإنها منادي مبني على الضم لكونها نكرة مقصودة وهذا بمنزلة الاستثناء من قوله : وما سواه ارفع أو انصب والتزم رفع الصفة ؛ لأنها

لَدِي ذِي الْمُعْرِفَةِ) نَحْوٌ ﴿يَتَأْيَهَا الْإِنْسَنُ إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ ، وَقَدْ تُرَادُ فِيهَا التَّاءُ لِلثَّوَنَتِ نَحْوٌ ﴿يَتَأْيَهَا الْفَنْسُ الْمُظْمِنَةُ﴾ .

(وَ) وُصِّفَ أَيِّ بِاسْمِ الإِشَارَةِ، نَحْوٌ : (أَيُّهَا) وَ بِالْمُؤَصُولِ، نَحْوٌ : (أَيِّهَا الَّذِي وَرَدَ) فَقِيلَ وَمِنْهُ :

أَلَا أَيُّهَا الْبَاخُ الْوَجْدُ نَفْسُهُ
[لِشَيْءٍ نَحْتَهُ عَنْ يَدِيهِ الْمَقَادِيرِ]
﴿يَتَأْيَهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الْذِكْرُ﴾ . (وَوُصِّفَ أَيِّ بِسَوْى هَذَا) الَّذِي ذُكِرَ (يُرَدُّ) عَلَى قَائِلِهِ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ (وَذُو إِشَارَةِ كَأَيِّ فِي) لِزُومِ (الصِّفَةِ) الْمَرْفُوعَةِ لَهَا

مقصودة بالنداء وأي وصلة إلى ندائها لامتناع جمع حرف النداء وأل وهو مفرد فوجب ضمه كما لو باشره الحرف تنبئها على أنه المنادي ، وخصت أي بالتوصل بها لوضعها على الإبهام واحتياجها إلى المخصوص ف تكون الصفة بما بعدها من غيرها ، ولما شابهها اسم الإشارة في ذلك قام مقامها . وفي قوله : معربة بالرفع تسامح لما قدمناه من أن الحركة حرفة إتباع لا حرفة إعراب ولا بناء .

قوله : لدى ذي المعرفة : إشارة إلى خلاف من أجاز نصبه وهو المازني .

قوله : وقد تزداد فيها التاء : أي جوازاً كما تفيده قد وهو على سبيل الأولوية كما في الدماميني والهمع .

قوله : ورد : أفرد الضمير إما لتأويله بالمذكور أو حذف خبر أحدهما لدلالة الآخر عليه .

قوله : فقبل : زاده بقرينة قوله فيما بعد يرد .

قوله : أَلَا أَيُّهَا الْبَاخُ إِلَّخْ : آخره :

لِشَيْءٍ نَحْتَهُ عَنْ يَدِيهِ الْمَقَادِيرِ
الْبَاخُ الْمَهْلَكُ ، وَالْوَجْدُ بِالرَّفِعِ فَاعِلُهُ ، وَنَفْسُهُ مَفْعُولٌ .

قوله : ووصف أي إلخ : قال الشاطبي : إنه حشو لافائدة فيه ويجب بأنه لما علم من قوله وأي هذا إلخ أن لزوم ليس على ظاهره كان مظهنة توهم شيء آخر فدفع بهذا اهـ . طبلاوي .

قوله : هذا الذي ذكر : إشارة إلى أن هذا إشارة إلى الأمور الثلاثة بتأويل المذكور .

قوله : في لزوم الصفة المرفوعة لها : أشار بهذا وبقوله : فإن لم يكن جاز النصب إلخ إلى أن وجه الشبه هو لزوم الصفة المرفوعة لا لزوم الصفة ولا كل ما تقدم لصفة أي من اللزوم والرفع وصحبة ألل وذلك لأن مقصود الباب بيان إعراب توابع المنادي ، ولأن التقييد بقوله : إن كان تركها يفيت المعرفة بالنسبة إلى لزوم الصفة غير مفيد فإن لزوم الصفة التي تركها يفيت المعرفة غني عن البيان وبالنسبة إلى صحبة ألل غير صحيح لأن اسم الإشارة لا يوصف إلا بذي

(إِنْ كَانَ تَرْكُهَا) أي الصِّفَةُ (يُفَيَّثُ الْمَغْرِفَةُ) فإن لم يكن جاز التصريح
وَهُوَ لَا يُوصَفُ إِلَّا بِمَا فِيهِ أَلْ، وَ(فِي نَحْوٍ) يا (سَعْدُ سَعْدَ الْأُوسَ) وَ
يا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الدَّبَّلِ [تطاول الليل عليك فائزلا].

وَكُلَّمَا كُتُورَ فِيهِ اسْمُ مُضَافٌ فِي النَّدَاءِ (يُتَصِّرِّثُ ثَانِ) لِأَنَّهُ مُضَافٌ (وَضَمْ
وَاقْتَحَ أَوْلَا ثُصِّبٍ) أَمَّا الضَّمُّ فَلِأَنَّهُ مُفْرَدٌ مَعْرِفَةً، وَأَمَّا التَّصِّرِيفُ فَلِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مَا
بَعْدِ الثَّانِي وَهُوَ تَأْكِيدٌ عِنْدَ سَيِّدِهِ، وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: إِلَى مَحْذُوفٍ، وَالْفَرَاءُ كِلَاهُمَا
إِلَى مَا بَعْدِ الثَّانِي.

اللام أفتت ترك الصفة المعرفة أم لم يفوت كما قال وهو لا يوصف إلا بما فيه ألل.

قوله : إن كان تركها يفيت المعرفة : بأن قصد نداء ما بعد اسم الإشارة كقولك لقائم بين
قوم جلوس : يذا القائم ويذا الذي قائم .

قوله : فإن لم يكن : بأن قصد نداء اسم الإشارة وحده وقدر الوقف عليه بأن عرفه المخاطب
بدون وصف كوضع اليد عليه فلا يجب وصفه ولا رفع وصفه إذا وصف بل يجوز فيه النصب .

قوله : يا زيد زيد اليعملات الدبّل : آخره :

تطاول الليل عليك فائزلا

اليعملات جمع يعملة الناقة القوية الحمولة ، والدبّل جمع ذاتلة بمعنى الضامر أضيف زيد
إلى العملات لأنّه كان يحدو لها .

قوله : وكلما كرر فيه إلخ : أي كل تركيب كرر فيه اسم مضاد وفيه أنه إذا ضم الأول
لم يكرر اسم مضاد بل كرر اسم مفرد مضاداً .

قوله : لأنّه مضاد : أي منادي مضاد مستأنف أو تابع مضاد على أنه عطف بيان أو
بدل أو تأكيد وهذا باعتبار غالب الوجه أو أوجهها وأكثرها استعمالاً .

قوله : أما الضم : وهو الأوجه والأكثر في كلامهم كما في الهمج .

قوله : وهو تأكيد : وترك تنوينه للمشاكلة ولا يصح جعله بدلاً أو بياناً كما في صورة الضم إذ لا
يكونان إلا بعد تمام الأول ، واغتفر الفصل به بين المتضادين لكونه كلام فصل لاتحاده بالأول لفظاً
ومعنى وكذلك يتعين التأكيد على قول الفراء وأما على قول المبرد فتجوز الأوجه الثلاثة .

فصل في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

و فيه المضاف إلى المضاف إليها (وَاجْعَلْ مَنَادِيَ صَحًّ) كفلام وظبي (إن) بكسر الهمزة (يُضَف لِيَا) على وَهُوَ مِنْ أَوْجِهِ حَمْسَةِ أَحْسَنَهَا أَنْ تَحْذِفَ الْيَاء وَتُبْقِي الْكَسْرَةَ لِلِّدْلَالَةِ عَلَيْهَا (كَعَبَدِ) وَتَبَيَّنَهُ أَنْ تُثِيقَهَا سَاكِنَةً ، نحو (عبدي) وإن شَتَّ فَأَقْلَبَ الْكَسْرَةَ فَتَحَّةً وَالْيَاءُ أَلْفًا وَالْمَحْدُوفَهَا ، نحو (عبد) ، وَأَحْسَنَ مِنْهُ أَنْ لَا يُخَذِّفَ [الأَلْفَ] نحو (عبدا) ، وَأَخْسَنَ مِنْ هَذَا ثَبُوتُ الْيَاءِ مُحَرَّكَةً . نحو (عبديا) وزاد في شرح الكافية سادسا ، وهو الاكتفاء من الإضافة بنيتها وجعل المنادي مضموماً كالمفرد ، ومنه (رب السجن أحب إلي) .

(و) كُلُّ مِنْ (الفتح والكسير وحذف الْياء) أَيْ ياء المتكلّم

فصل في المنادي المضاف إلى ياء المتكلّم

قوله : وفي المضاف إلى المضاف إليها : لا يخفى أن الأحكام الآتية إنما هي للمضاف الثاني إلا أنه لما كان ثبوتها له باعتبار كون المضاف الأول منادي تسامح في التغيير تبيئها على هذا .

قوله : كفلام وظبي : يعني أن المراد بقوله صبح مالم يعل لا غير المعتل فدخل فيه مشابه الصحيح مما كان آخره حرف علة ما قبلها ساكن وخرج نحو : مسلمي تشية أو جمعا .

قوله : بكسرة الهمزة : أي لا بالفتح على أن تكون أن وصلتها فاعل .

قوله : وهو الاكتفاء إلخ : وإنما يكون ذلك كما في التصريح فيما يكثر نداوه مضافا إلى الْياءِ كـالـرـبـ وـالـأـبـوـينـ وـالـقـوـمـ لـاـ نـحـوـ الغـلامـ .

قوله : مضموماً كالمفرد : يعني أن ضمه لمشاكلة المفرد وهو منصوب تقديرًا لإضافته المنوية معترف بها لـالـنـدـاءـ فعلـيـ هـذـاـ لـاـ يـجـوزـ فـيـ تـابـعـهـ إـلـاـ النـصـبـ لـكـ جـوزـ أـبـوـ حـيـانـ الرـفعـ أيضـاـ إـجـراءـ لـهـ مـجـرىـ المـفـردـ فـيـ الـاتـبـاعـ أـيـضاـ .

قوله : والفتح : مبتدأ مسوغه التقسيم .

قوله : وحذف الْياء : الواو بمعنى مع عطف على كسر إن كان المراد بالياء حقيقتها ، وعطف على الفتح والكسر إن كان المراد بالياء ما يعم الألف المقلبة عنها وإفراد ضمير استمر على أنه عائد على كل واحد منها كما أشار إليه الشارح لا لأن العطف بأو لأن أو التقسيمية كالواو وهذا بحسب النسخ التي شرح عليها الشرح والمحشون ، وأما نسخة الشارح فهي كماترى بتعريف الفتح والكسر بأو والعلطف بالواو .

قوله : أَيْ ياء المتكلّم : لما كانت الإضافة لا تتصور إلا لـيـاءـ المـتـكـلـمـ لـمـ يـحـتـجـ إـلـىـ تـفـسـيرـ الـيـاءـ

(استمر في) ما إذا نُودي المضاف إلى المضاف إليها وكان [المضاف إلى الياء] لفظ أم أو عمن نحو: (يا ابْنَ أُمَّةً يا ابْنَ عَمِّ لَا مَفَرُّ) أمّا استمرار الكسرة فللدلالة على الياء، وأمّا الفتحة فللدلالة على الألف المنقلبة عنها، وشذ إثبات الياء، نحو:

يا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقِيقَ نَفْسِي [أَنْتَ خَلْفَتِي لِدَهْرٍ شَدِيدٍ]
وَكَذَا إِثْبَاثُ الْأَلْفِ الْمُنْقَلَبَةِ عَنْهَا ، نحو :

يا ابْنَةَ عَمَّا لَا تُلْوِي وَاهْجُعِي [فَلَيْسَ يَخْلُو مِنْكِ يَوْمًا مَضْجَعِي]
وَلَا تُحَذَّفُ الياء في غير ما ذُكر .

(وفي النداء أبنت أمّت) ببناء التائيت (عرض وأكسير) التاء (أو افتح) وهو الأكثر (ومن الياء التاء عوض) فلذا لا يجمع بينهما .

في قوله : إن يضف لها ، وأما الحذف فيقع في غيرها كياء كرسى فلذا فسرها هنا .

قوله : استمر : من عموم المجاز ؛ وذلك لأن الاستمراربقاء على الحالة الأولى وهو بالنسبة إلى الفتح غير صحيح لأن الحالة الأولى لآخر المضاف إلى الياء هي الكسر ، وقد أشار الشارح إلى هذا فيما سيأتي حيث قال : إما استمرار الكسر وإما الفتح .

قوله : يا ابن أمي إلخ : تمامه :

أَنْتَ خَلْفَتِي لِدَهْرٍ شَدِيدٍ

قوله يا ابنة عما إلخ : آخره :

فَلَيْسَ يَخْلُو عَنْكِ يَوْمًا مَضْجَعِي

قوله : ولا تُحَذَّفُ الياء في غير ما ذكر : من المثنى والمجموع والمفرد غير الصحيح وما إذا كان المضاف في الصورة الأخيرة غير لفظ أم وعم .

قوله : عرض : أي زيادة على اللغات الست في ياء بدعي كما يفيده التعبير بالعروض .

قوله : أو افتح وهو الأكثر : هذا مخالف لما في الهمم والتوضيح والأشموني من أن الكسر أكثر ؛ وذلك لأنه عوض عن كسر ما قبل الياء الزائل بالتاء للزوم فتح ما قبلها والفتح أقيس لأنه حرفة أصلها .

فصل في أسماء لازمت النداء

فلا تُستعمل في غيره إلا للضرورة . (وَفُلْ) للرجل وَفُلَة لِلمرأة (بعض ما يَحْصُب بالنداء لؤمان) بضم اللام وَسُكُون الهمزة وَ « مَلَامٌ وَ مَلَامٌ » يَعْنِي : كَثِير اللَّوْم ، و (نَوْمَانٌ) بفتح التُّون وَسُكُون الواو يَعْنِي كَثِير النَّوْم (كَذَا) أي يَحْصُب بالنداء ، وكذا « مَكْرَمَانٌ » وَذَلِك سَمَاع لَا يَطْرِد (وَ اطْرِدا) وَقِيس (في سَبْ أَلْأَشِي) استعمال أسماء في النداء عَلَى (وَزْنٍ) فَعَالٍ نَحْو : (يَا خَبَاثٍ) و

أسماء لازمت النداء

هذا هو الثابت في أكثر نسخ الشرح ، وفي الأشموني وابن عقيل والتوضيح وهو الصحيح ، وفي بعض نسخ الشرح : الأسماء الازمة للنداء ولعله تحريف من الناسخ لأنه يفيد الاستغراق والمذكور هنا إنما هو بعضها فمنها : اللهم وأبْت وأمْت .

قوله : وَفَل إِلَّا : أصلها عند الكوفيين فلان وفلانة حذفت منها الألف والنون للتترحيم وهذا كنایاتان عن الأعلام الشخصية وكذا قال ابن عصفور والشلوبيين والمصنف إلا أن الحذف عندهم للتخفيف لا للتترحيم وإلا لقليل للرجل فلا وللمرأة فلان كما يعلم مما يأتي ، قال المصنف : ولا يستعملان في غير النداء إلا للضرورة ، كما قال : وجر في الشعر فل ، والصحيح عند البصريين أنهما كنایاتان عن نكرتين من جنس الإنسان وهو المختصان بالنداء لا يخرجان عنه أصلًا ومادتهما فلى ، وأما الآتي في الشعر فأصله فلان خف للضرورة ، وأما فلان وفلانة فكنایاتان عن الأعلام الشخصية ولا يختصان بالنداء ومادتهما فلن بالنون فهما غيرهما معنى ومادة وحكما .

قوله : كَثِير اللَّوْم : بالهمزة لا بالواو يَعْنِي الدَّنَاءَ .

قوله : مَكْرَمَانٌ : بفتح الراء يَعْنِي العَزِيزُ الْمَكْرُمُ .

قوله : وَذَلِك سَمَاع : كما يدل عليه الاقتصار على ذكر الأمثلة وكذا قوله اطرد ، وقيل أن مفعulan قياس .

قوله : فِي النَّدَاءِ : وأما قوله

أَطْوَفْ مَا أَطْوَفْ ثُمَّ آوَيْ إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعِ
فَعَلَى تَقْدِيرِ مَقْولِ فِيهِ يَا لِكَاعَ أَوْ هُوَ ضَرُورَةٌ .

قوله : عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ : مبني على الكسر لشبهه فعال اسم فعل وزناً وعدلاً فإنها معدلة عن فاعلة كما أن اسم الفعل معدل عن أفعال .

«يا لَكَاعٌ» (وَالْأَمْرُ هكذا) أي على وزن فعال مطرد مقيد (من) الفعل (الثلاثي) التام المتصرف كنزالي.

(وَشَاعَ فِي سَبَبِ الدُّكُورِ) استعمال أسماء في النداء على وزن (فعل) يضم الفاء وفتح العينين ، نحو « يا فُسقُ » و « يا غُدُرُ ». (ولا تقيس) هذا خلافاً لأنّ عصفور (وجّه في الشّغّيرِ قُلُ) اضطراها كما رُحِّمَ ما ليس بمنادٍ لذلك ، إذ اختصاص هذه الأسماء بالنداء نظير اختصاص التّزخيم به .

قوله : والأمر هكذا : ذكره هنا استطراد لمناسبة فعال السب زنة وبناء وصوغها من الفعل الثلاثي المتصرف .

قوله : فعل : بوزن عمر منوع من الصرف للعدل والوصفيّة فقسق معدول عن فاسق وغدر عن غادر وخبث عن خبيث ولکع عن لکع ولم يسمع غير هذه الأربع ، وأما حديث : « لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا بها لکع بن لکع » فليس هذا المختص بالنداء لأنّه مصروف فهو وصف محطم قاله في الهمع :

فصل في الاستغاثة

(إِذَا اسْتَغْيَثَ اسْمَ مُنَادَى) لِيَخْلُصَ مِنْ شِدَّةٍ أَوْ يُعَيَّنَ عَلَى دَفْعَ مَشَقَّةٍ
 (ثُحِيفَانَا) إِعْرَابًا (بِاللَّامِ مَفْتُوحًا) فَرَقًا يَبْيَنُ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ وَالْمُسْتَغَاثُ مِنْ أَجْلِهِ

الاستغاثة

قوله : إذا استغيث اسم : شامل للمضاف وشبيه ، وأما النكرة غير المقصودة فتردد فيها الشاطبي وإيقاع الاستغاثة على الاسم أي اللفظ اصطلاحي ؛ فإن المستغاث حقيقة هو المعنى أي مدلول اللفظ أو التقدير مدلول اسم قاله سـم ، أو من قبيل إجراء وصف المعاني على الألفاظ مجازاً والضمير في يخلص ويعين عائد على الاسم على المسامحة أو إلى المسمى المفهوم منه ويجترأ على تقدير المدلول عوده إليه .

قوله : منادى : فائده التنبية على أن المستغاث اصطلاحاً لا يكون إلا منادى ولو أطلق ربما فهم خلاف ذلك أو لم يفهم ذلك ؛ قاله سـم .

قوله : أو يعين : التعبير بالإعانة يتضمني مشاركة المستغيث للمستغاث في الدفع فحصل التغاير بين المتعاطفين .

قوله : إعراباً : تميز عن النسبة في خفض ، وصرح به مع أنه مفهوم من الخفض ؛ لأن الخفض من ألقاب الإعراب ومن تعلق باللام به اهتماماً بشأنه ودفعاً لاحتمال أن يراد بالخفض ما يشمل الكسر إما مجازاً أو حرفاً على المذهب الكوفي فإنه ربما يتواهم من كونه منادى أن المفرد المعرفة منه مبني وإنما إعرب مع وجود علة البناء فيه لدخول اللام التي هي من خصائص الأسماء فرجع إلى أصله فلا موضع رفع له فينعت بالحرف أو النصب على المثل دون الرفع كما في الهمع ، واختلف في هذه اللام فقيل زائدة بدليل معاقبتها الألف والأصح ليست بزيادة فقيل متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل ، وذهب سيوبيه إلى أنها تتعلق بالفعل المقدر على تضمنه معنى فعل يتعدى بالحرف كالتجيء في نحو : يالزيد ، وأتعجب في نحو : يا للماء لأن أدعوا متعد بنفسه وعلى الأصح اللام للتخصيص كما قال الدمامي أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالنداء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار غرابته ؛ فلذا اختير لمناسبة معناها للإستغاثة والتعجب .

قوله : المستغاث به : يستفاد من هذا التعبير ، ومن قوا، المصنف إذا استغيث اسم أن استغاث تستعمل قاصرة ومتدنية وصرح به في شرح الكافية كما في الأشموني .

قوله : والمستغاث من أجله : إذا حذف المستغاث به وهو شامل للمتصدر عليه والمتصدر له قاله الصبان ولم يعكس لأن المستغاث به واقع موقع كاف الخطاب لكونه منادى واللام تفتح

(كَيَا لِلْمُرْتَضِيٍّ، وَاقْتَحَ) الَّامَ أَيْضًا (مَعَ) الْمُسْتَغَاثِ (الْمَغْطُوفِ) عَلَى مِثْلِهِ (إِنْ كَرِزْتَ يَا) نَحْوُ :

يَا لِقَوْمِي وَيَا لِأَمْثَالِ قَوْمِي لِأَنَّاسٍ عُثُوْهُمْ فِي ازْدِيادِ
(وَفِي سَوْى ذَلِكَ) وَهُوَ الْمُسْتَغَاثُ مِنْ أَجْلِهِ وَالْمَعْطُوفُ بِدُونِ يَا (بِالْكَسْرِ ائْتِيَا) نَحْوُ :

[تَكَنَّفْنِي الْوُشَاءُ فَأَزْعَجُونِي] فِيَا لِلنَّاسِ لِلْوَاشِ الْمُطَاعِ

[يَبْكِيكَ نَاءٌ بَعِيدَ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ] يَا لِلْكَهُولِ وَلِلشَّبَانِ لِلْعَجَبِ

(وَلَامَ مَا اسْتَغْيَتْ عَاقِبَتْ أَلْفِ) تَلِي آخِرَهُ إِذَا وُجِدَتْ فُقِدَتِ الْلَّامُ ، نَحْوُ :

يَا يَزِيدًا لَامِلِ نَيْلِ عَزْ [وَغَنِيَ بَعْدَ فَاقِهَ وَهَوَانِ]

معه هذا واللام في المستغاث من أجله للتعليل وقد توب عنها من .

قوله : كيا للمرتضى : يفيد التمثيل أنه يجوز اقتراهه بال وإن كان منادى لأن حرف النداء لم يباشرها وهو مجمع عليه .

قوله : إن كررت يا : يفيد أن المستغاث مختص من حروف النداء بيا .

قوله : وفي سوى ذلك : أي ما ذكر من المستغاث به والمعطوف عليه مع يا وليس بعائد إلى المعطوف لأنه يشمل السوى حيثذا المستغاث به .

قوله : بالكسر ائتها : لم يعلله لأنه على الأصل وذلك في الأسماء الظاهرة ، أما المضمر فتفتح معه إلا مع الياء نحو : يا لزيد لك أو ولك ، فإذا قلت : يالك احتمل الأمرين ، وفيما تتعلق به لام المستغاث من أجله خلاف ؛ فقيل بحرف النداء ، وقيل بفعل مضمر أي أدعوك لزيد ، وقيل بحال ممحونة أي مدعواً لزيد .

قوله : فيا للناس إلخ : صدره :

تَكَنَّفْنِي الْوُشَاءُ فَأَزْعَجُونِي

أَيْ أَحاطَ بِي التَّمَامُونَ فَمَنَعَنِي عَنْ وَصْلِ مَرَادِي .

قوله : يَا لِلْكَهُولِ إلخ : صدره :

يَبْكِيكَ نَاءٌ بَعِيدَ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ

قوله : إذا وجدت : صرح الرضي والجامي بأنه حيثذا مبني على الفتح وأن توابعه لا ترفع وزيفه الصبان وقال : الظاهر الذي لا ينبع العدول عنه أنه مبني على ضم مقدر من ظهوره استغلال الآخر بحركة المناسب وأنه يجوز في تابعه الوجهان .

قوله : يَا يَزِيدًا إلخ : تمامه :

واللام فُقدَتْ هِيَ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَقَدْ لَا يُوجَدَانِ نَحْوُ :

أَلَا يَا قَوْمَ الْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَلِلْغَفَلَاتِ تَغْرِبُ لِلْأَرِبِ
 (وَمِثْلُهُ) أَيْ مِثْلُ الْمُسْتَغَاثِ ، فِي جَمِيعِ أَخْوَاهِهِ (اشْتَهِ دُوَّ تَعْجِيبِ إِلَفِ) نَحْوُ :
 « يَا لِلْعَجَبِ » أَيْ يَا عَجَبُ اخْضُرَ فَهَذَا وَقْتُكَ .

وَغَنِيَ بَعْدَ فَاقِهِ وَهُوَانِ

قوله : واللام : في الهمع ويظهر من كلام سيوطي عن الخليل أن اللام هي الأصل اه .
 فتكون الألف عوضاً عنها فلذا لا يجتمعان .

قوله : وقد لا يوجدان : فيعطي ما يستحقه لو كان منادي غير مستغاث .

قوله : في جميع أحواله : في الهمع وربما وردت وا في التعجب . اه . إلا أن هذا غير
 وارد هنا لأن اختصاص المستغاث بيا غير مذكور .

قوله : ياللعجب : بفتح اللام على أنه مستغاث به مجازاً كما في الهمع وكما أشار إليه
 بقوله : أي ياعجب إلخ ، وأشار للفظ معنى التعجب ، وفي الهمع : ويجوز الكسر على أنه
 مستغاث من أجله والمستغاث به محدث وكأنك دعوت غيره لتبنيه على هذا الشيء .

فصل في الندبة

وهي - كما في شرح الكافية - إعلان المتعجب باسم من فقدمه لموته أو لغيبته (ما) ثبت (للمنادى) من الأحكام المتقدمة (أجعل لمندوب) فضمه إن كان مفرداً [معرفة] واصبته إن كان مضافاً، وإن اضطررت إلى تقويته جاز نصبه وضمه، ومنه :

وافقعاً وain مِنْيَ فَقْعَشْ [إبلي يأخذها كروش]

الندبة

هي بضم النون مصدر ندب الميت إذا ناح عليه وذكر خصاله الحميدة .
 قوله : إعلان المتفجع : أي المتفجع بذكر اسم من إلخ لا بشيء آخر من نحو : تفجعت فيخرج نحو تفجعت على زيد ، والتفجع إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة .
 قوله : باسم من فقدمه : حقيقة أو تنزيلاً كقول عمر رضي الله تعالى عنه حين أخبر بجذب أصاب بعض العرب : واعمراه تنزيلاً لنفسه منزلة المفقود لغفلته عن حال بعض الرعية .
 وفي من تغلب للعقل على غيره قوله تعالى : ﴿سَحُدْ لَمْ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ إذ ربما يندب غير العاقل كواجمجمتي الشاميتيه وهذا التعريف خاص بندبة المتفجع عليه ولا يشمل ندبة ثاني فسمى المندوب وهو المتوجع منه إما لكونه محل الألم كوارساه أو لكونه سبب الألم كوامسيتاه ، وخاص التعريف به ؛ لأن الشائع في الكلام ، ولأن الباب معقود له بدليل اختصاص بعض أحكامه به وهو قوله : وما نكر لم يندب إلخ ولكونه أنساب بالمعنى اللغوى للندبة ، لأنه المندوب حقيقة فعل المندوب عند المصنف والشارح خاص بالتفجع عليه ويرشد إليه قوله في الهمع : والندة مصدر ندب الميت إذا تفجع عليه وألحق به الغائب اه .
 وأما المتوجع منه فملحق به .

قوله : ما للمنادى إلخ : يشير إلى أن المندوب ليس بمنادى وهو كذلك لأنه لم يطلب إقباله ومن ثم أجاز وأندب المضاف لضمير المخاطب كغلامك مع منع ندائه ، وفي الهمع : أنه نوع من المنادى ، وكذا نقل عن ابن يعيش والمراد باعتبار اللفظ أو مجازاً لحقيقة كما قاله الرضي فيه وفي المتعجب منه ، فإذا قلت : وامحمداء أو واحزناه أوياماً للماء فكأنك تقول : يا محمداء أقبل فإني مشتاق إليك ، وواحزناه احضر حتى يعرفك الناس فيعذرونني فيك ، أو ياماء احضر حتى يتعجب منك .

قوله : إن كان مفرداً : لم يقل معرفة لأنه لا يكون إلا كذلك .

قوله : وافقعاً إلخ : تمامه :

(وَمَا تُكْرِرَ لَمْ يَنْدَبْ) لِأَنَّهُ لَا يُعَذِّرُ التَّادِبَ لَهُ (وَلَا مَا أَبْهِمَا) كَأَيِّ ، وَاسْمُ
الجِنْسِ الْمُفْرِدِ وَاسْمُ الْإِشَارَةِ (وَ) لِكِنْ (يَنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اسْتَهَرَ) شُهْرَةٌ تُزِيلُ
إِبْهَامَهُ (كَبَيْرٌ زَمْرَمٌ يَلِي وَامْنَ حَفَرُ) أَيْ كَفُولُكَ « وَامْنَ حَفَرَ بِغَرَ زَمْرَمَاهُ » فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ
« وَاعْبَدِ الْمُطَلِّبَاهُ » (وَمُتَنْهَى الْمَنْدُوبِ) أَيْ آخِرَهُ (صِلْهُ بِالْأَلِفِ) بَعْدَ فَتْحَةِ ، نَحوُ :
[حَمَلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ] وَقَمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ وَاغْمَرْا

أَبْلَى يَأْخُذُها كِرُوس

فَقَعْسُ اسْمٌ حِيٌّ ، وَكِرُوسُ كِسْفُرُ جَلْ اسْمُ رَجُلٍ كَانَ قَدْ أَغَارَ عَلَى إِبْلِهِ ، وَمِنْهُمْ مِنْ فَسَرِ
الْفَقَعْسِ بِاسْمِ رَجُلٍ وَأَنَّهُ قَدْ مَاتَ وَالْأُولُ أَظَهَرَ وَعَلَيْهِ الْمَنْدُوبُ غَايَهُ وَعَلَى الثَّانِي مَفْقُودٌ ،
وَالْمَشَاهِدُ : فِي فَقَعْسِ الْأُولِيِّ دُونَ الثَّانِي لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْدُوبٍ .

قَوْلُهُ : كَأَيِّ وَاسْمُ الْجِنْسِ الْمُفْرِدِ : أَيِّ الْمَعْرُوفُ بِالْنَّدَاءِ ؛ لِأَنَّ النَّكْرَةَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ وَمَا نَكَرُ ،
وَالْمَعْرُوفُ بِأَيِّ لَا يَنْدَبُ وَحْدَهُ وَلَا مَعْ أَيِّ بِخَلْفِهِ غَيْرِ الْمُفْرِدِ وَهُوَ الْمَضَافُ إِلَى مَعْرِفَةِ نَحْوِهِ :
وَالْغَلَامُ زِيدَاهُ فَتَجُوزُ نَدْبَتِهِ اتِّفَاقًا وَلَا يَجُوزُ وَأَيْهَا الرِّجْلَاهُ وَلَا وَارِجْلَاهُ وَلَا وَالْغَلَامُ رَجُلٌ ،
وَكَذَا الْمَضَمُرُ فَلَا يَقَالُ : وَأَنْتَمَاهُ .

قَوْلُهُ : وَاسْمُ الْإِشَارَةِ : إِنَّ تَعْنِيَ الْمَشَارِ إِلَيْهِ بِالْإِشَارَةِ الْحَسِيَّةِ ، وَذَلِكُ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ الْحَسِيَّةَ إِنَّمَا
تَدْلِيْلُ عَلَى أَنَّ الْمَشَارِ إِلَيْهِ هُوَ الْذَّا تَعْنِيْلُهُ وَلَا تَرْفَعُ الإِبَاهَمَ عَنِ الْذَّا تَعْنِيْلُهُمْ بِأَنَّهُمْ مِنْ هِيَ حَتَّى
يَعْذِرُ النَّادِبُ فِي نَدْبَتِهِ وَمِثْلُهَا اسْمُ الْجِنْسِ الْمُفْرِدِ وَأَيِّ وَالْمَضَمُرُ .

قَوْلُهُ : وَلِكِنْ يَنْدَبُ إِلَيْهِ : إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ اسْتِدْرَاكٌ وَلَيْسَ اسْتِشَنَاءً مَعْنَى لِأَنَّهُ لَيْسَ دَاخِلًا
فِي الْمَبْهُومِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ شُهْرَةٌ تُزِيلُ إِبْهَامَهُ وَإِنَّمَا اشْتَرَطَتِ الشُّهْرَةُ هُنَا مَعَ أَنَّ الْمَوْصُولَ
يَتَعْرُفُ بِالصَّلَةِ مُطْلَقًا فَإِنَّ الصَّلَةَ لَابِدَ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً لِلْمُخَاطِبِ لِأَنَّ الْمُخَاطِبِينَ أَيِّ السَّامِعِينَ
هُنَّا جَمٌ غَيْرُ غَالِبِهِ فَلَابِدُ مِنِ الشُّهْرَةِ .

قَوْلُهُ : بِالَّذِي : مَتَعَلِّقٌ بِالْمَوْصُولِ لَا يَنْدَبُ .

قَوْلُهُ : اسْتَهَرُ : أَيِّ بِهِ لَجَرَهُ بِمَا جَرَ الْمَوْصُولُ وَإِنَّ لَمْ يَتَحَدَّ عَامِلُ الْحَرْفَيْنِ لِأَنَّهُ غَيْرُ شَرْطٍ عِنْدِ
الْمَصْنُوفِ كَمَا نَقَلَهُ عَنِ الشَّاطِبِيِّ كَذَا فِي الْخَضْرَى عَنِ السَّجَاعِيِّ .

قَوْلُهُ : وَمُتَنْهَى الْمَنْدُوبِ : أَيِّ حَقِيقَةٍ أَوْ حَكْمًا كَالصَّلَةِ فَإِنَّهَا فِي حَكْمِ الْآخِرِ .

قَوْلُهُ : صِلْهُ بِالْأَلِفِ : أَيِّ جَوَازًا فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا كَانَ ضَمَّهُ حِينَئِذٍ مَقْدِرًا .

قَوْلُهُ : بَعْدَ فَتْحَةِ : بِالْتَّاءِ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ أَبْقَيْتَ وَلَا أَتَى بِهَا وَلَذَا لَمْ يَقُلْ بَعْدَ فَتْحَهُ بِالْهَاءِ .

قَوْلُهُ : وَقَمْتَ فِيهِ إِلَيْهِ : أَوْلَهُ :

حَمَلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ

وأجاز يُؤُنَش وَضَلَّهَا بَآخِرِ الصُّفَةِ ، نَحْوٌ « وَازِيدُ الظَّرِيفَاهُ » .

(مَتَّلُوهَا) أَيْ الَّذِي قَبْلَ هَذِهِ الْأَلْفِ ، وَهُوَ آخِرُ الْمَنْدُوبِ (إِنْ كَانَ مِثْلَهَا) أَيْ الْفَا (حَذِفٌ) نَحْوٌ « وَامْسَاهُ » .

(كَذَاكَ) حَذِفَ (تَنْوِينُ الَّذِي يُهْ كَمَلَ) الْمَنْدُوبُ (مِنْ صِلَةٍ) نَحْوٌ « وَامْنَ نَصَرَ مُحَمَّدَاهُ » (أَوْ غَيْرُهَا) كَمُضَافٍ إِلَيْهِ وَعَجِزٌ مُرَكَّبٌ ، نَحْوٌ « وَاغْلَامَ زَيْدَاهُ » ، « وَامْغَدَ يَكْرِيَاهُ » (نِلْتَ الْأَمْلَ) .

(وَالشَّكْلُ) الَّذِي فِي آخِرِ الْمَنْدُوبِ (حَتَّمًا أَوْلَهُ) حَرْفًا (مُجَانِسًا) لَهُ بَأْنَ تَقْلِبُ الْأَلْفَ يَاءً أَوْ وَاءً (إِنْ يَكُنَ الْفَتْحُ) وَالْأَلْفُ لَوْبِيَا (بِوَهْمِ لَابِسَا) نَحْوٌ « وَاغْلَامَكِي » لِلْمُخَاطَبَةِ ، وَ« وَاغْلَامَهُو » لِلْغَائِبِ ، وَ« وَاغْلَامَكَمُوا » لِلْجَمِيعِ ، لِإِنَّكَ لَوْلَمْ تَفْعَلْ وَأَبْقَيْتَ الْأَلْفَ لَأَوْهَمَ الْإِضَافَةَ إِلَى كَافِ الْخَطَابِ [المُذَكَّرُ]

قاله جرير في مرثية عمر بن عبد العزيز ، وحملت من التحميل ، والأمر العظيم الخلافة .
قوله : وأجاز يونس الخ : حكى عن بعض العرب أنه ضاع له قدحان شامييان فندبهما قاتلاً
وأجمجمتي الشاميتييه ، والجمجمة القدح .

قوله : حذف : هو لا ألف النسبة لأنه أتى به لغرض .

قوله : به : أى بالذى كمل وسكت عن تنوين المندوب لأنه إن كان مفردا لم ينون ، وإن
كان شبه مضاد فلا يحذف من الجزء الأول منه .

قوله : وامعدي كرباه : المذوق منه على لغة بناء المصدر ، ومنع العجز من الصرف التنوين
المقدر فيكون التمثيل به إشارة إلى تعميم التنوين للمقدر ويحتمل أن يكون التمثيل به بناء على
لغة من يعرب المصدر ويضيفه إلى العجز مع صرف العجز فالمحذوف حينئذ التنوين الملفوظ .
قوله : والشكل : أى الحركة .

قوله : أوله : أى اتبعه والهاء مفعوله الثاني ومجانسًا الأول : أى أجعل المجانس تابعًا للشكل
ولا يصح عكسه لأن الشكل متبع لتابع قاله الخضرى .

قوله : بأن تقلب الْأَلْفَ إِلَخْ : أشار بهذا إلى أمرتين الأول أن المجانس منقلب عن الْأَلْفَ لأنها
هي التي تزداد للنسبة ، الثاني : أن حتمية الإيلاء إنما هي إذا أريد زيادة ألف النسبة فيما ذكروا
وإلا فلو قلت واغلامك فقط صح وذلك لأن الْأَلْفَ نفسها ليست بلازمة الزيادة .

قوله : بوهم لابسًا : الوهم ذهاب ظن الإنسان إلى غير المراد ، واللبس من لبس الأمر عليه
إذا خلطته ، والمعنى : إن يكن الفتح خالطا المقصود بغيره بسبب وهم .

(وَ وَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتَ إِنْ ثُرْدٌ) وَلَا تُزِدُّهَا فِي الْوَضْلِ ، وَشَدَّ :
أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيرَah
(وَإِنْ تَسْأَلْ فَالْمَلْدُ) كافٍ فِي الْوَقْفِ (وَالْهَاءُ لَا تُزِدُّ . وَقَائِلُ) إِذَا نُدِبَ المُضَافُ
إِلَى الْيَاءِ (وَاعْبُدِيَا وَاعْبُدَا ، مَنْ) فَاعِلٌ قَائِلٌ ؛ أَيْ يَقُولُ ذَلِكَ الَّذِي (فِي النَّدَا إِلَيْهَا
ذَا سُكُونٍ أَبَدًا) أَيْ أَظْهَرَ ، وَمَنْ أَتَى بِهَا مَفْتوحَةً ، يَقُولُ : « وَاعْبُدِيَا » فَقَطْ ، وَمَنْ
فَعَلَ غَيْرَ ذَلِكَ يَقُولُ : « وَاعْبُدَا » فَقَطْ .
تَتَمَّمَ : إِذَا نُدِبَ الْمُضَافُ إِلَى الْيَاءِ لَرِمَتِ الْيَاءُ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهَا غَيْرُ
مَنْدُوبٍ .

قوله : زَدْ هَاءَ سَكْتَ : أَيْ بَعْدَ الْمَدِ كَمَا يَدْلِ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ .

قوله : فَالْمَدْ كَافٍ فِي الْوَقْفِ : جَعْلُ بَعْضِ الشَّرَاحِ الْمَدَ وَالْهَاءَ مَعْمُولَيْنَ لِلْأَتْرَدِ وَهُوَ لَا يَفِيدُ أَنَّ
زِيادةَ الْهَاءِ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ الْأَلْفِ كَمَا يَدْلِ عَلَيْهِ أَنَّ الْمُتَكَلِّمُ مُخِيرٌ فِي حَالِ الْوَقْفِ بَيْنَ زِيادةِ الْهَاءِ
وَبَيْنَ تَرْكِ الْأَلْفِ وَالْهَاءِ فَيَفِيدُ أَنَّهُ لَا يَكْتُفِي بِالْأَلْفِ فَقَطْ فِي حَالِ الْوَقْفِ مَعَ أَنَّهُ يَجُوزُ الْاِكْتِفَاءُ
بِهِ فَمَنْ أَجَلَ ذَلِكَ خَالِفُهُمُ الشَّارِحُ فَحَمِلَ الْكَلَامَ عَلَى مَا تَرَى كَيْ يَفِيدُ أَنَّ زِيادةَ الْهَاءِ إِنَّمَا هُوَ
بَعْدَ الْأَلْفِ وَأَنَّهُ يَكْتُفِي بِالْأَلْفِ وَحْدَهُ .

قوله : فَاعِلٌ قَائِلٌ : عَلَى مَذَهَبِ الْكُوفَيْنِ وَالْأَخْفَشِ وَقَدْ حَمَلَهُ الشَّارِحُ وَالْمَحْشُونُ عَلَى أَنَّ
مِنْ مُبْتَدَأٍ وَقَائِلٍ خَبْرَهُ وَهُوَ الظَّاهِرُ الْمُوَافِقُ لِلْمَذَهَبِ الصَّحِيحِ ، وَانْظُرْ مَا وَجَهَ الْمُخَالَفَةُ وَقَدْ وَجَهَهَا
الْمَحْشُونُ بِمَا هُوَ بَيْنَ الْفَسَادِ .

فصل في الترخيم

وهو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص .

(ترخيماً) أي لأجل الترخيم (اخذ آخر المنادى ، كياسعاً فيمن دعا سعاداً ، وجوزنه مطلقاً في كل ما أنت باليها) علماً كان أم لا ، زائداً على ثلاثة أم لا .

الترخيم

هو لغة التسهيل والتلبيين يقال : صوت رخيم أي سهل لين ، المراد به المنادى لأن العنوان إنما هو للمقصود الأصلي في الباب .

قوله : بعض الكلمة : سواء كانت منادى أم لا وسواء كان البعض المذوق آخر أم لا فيشمل الأنواع الثلاثة للترخيم : ترخيم المنادى وهو المراد عند الإطلاق والمقصود بالباب ، وترخيم الضرورة وهو مذكور في الباب تبعاً ، وترخيم التصغير وسيأتي في بابه ، ولأن غرضه تعريف مطلق الترخيم قال : بعض الكلمة ولم يقل : آخر المنادى ففي قوله هو استخدام هذا هو الظاهر المتبادر من قوله : بعض الكلمة ، ويحتمل أن يراد بالوجه المخصوص ما فصل في هذا الباب فيخرج ترخيم التصغير ، ولا بأس بدخول ترخيم الضرورة ، ووجه العدول عن آخر المنادى إلى بعض الكلمة حيثند أن المتبادر من آخر الكلمة الحرف الأخير منها فيخرج حذف الحرفين وحذف عجز المركب عن التعريف على أنه يمكن إخراج ترخيم الضرورة أيضاً عن التعريف بحمل الوجه المخصوص على ما هو في حال السعة .

قوله : أي لأجل الترخيم : يعني أن ترخيماً مفعول له لاحذف ، المراد لأجل اجتماع شروط الترخيم لا على تقدير مضارفين حتى يرد عدم اتحاد الفاعل بل لأن الترخيم عبارة عن الحذف بالشروط المخصوصة كما قال الشارح على وجه مخصوص فيكون التعليل تعليلاً للعام بالخاص وقوله : وجوزنه إلخ : بيان لهذا الحذف الخاص وهذا شائع في كلام النحو ؟ يقولون : الاسم الفلاني مذوق الآخر ترخيماً ، أو لأجل الترخيم ، أو لا للترخيم . وتقديم المفعول له لإفاده الحصر فلا يرد ما قيل أن الترخيم حذف آخر المنادى فيلزم تعليل الشيء بنفسه ، وقد قيل في نصب قوله ترخيماً وجوه أخرى لا تخلو كلها عن تكلف .

قوله : مطلقاً : حال من الهاء في جوزنه أو من كل ما أنت بناء على جواز تقدم الحال على ذي الحال المجرور وهو أوفق بالمقصود .

قوله : علماً كان إلخ : بيان للإطلاق في مطلقاً وللعموم في كل ولذا أخره ، وإشارة إلى أنه لم يرد الإطلاق الكلي بل عن بعض القيود المشار إليها بقوله : إلا الرباعي إلخ وهو كونه رباعياً وعلماً ؛ فإن شرط الترخيم مطلقاً في ذي الهاء وغيره أن لا يكون مضافاً كطحة الخير ، ولا

(واللّذى قَدْ رُخِّمَا بِحَذْفِهَا وَفُرُّهُ بَعْدُ) فَلَا تَحْذِفْ مِنْهُ شَيْئًا آخَرَ ، فَقُلْ فِي عَقْنَبَةَ « يَا عَقْنَبَا » (وَ اخْطُلَا) أَيْ امْنَعْ (تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَدْ خَلَا إِلَّا الرِّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ الْعِلْمِ دُونَ) تَرْكِيبٌ (إِضَافَةٌ وَإِسْنَادٌ مُتَّمٌ) فَأَجِزْ تَرْخِيمَهُ ، نَحْوَ : جَعْفَرٌ ، وَسَيِّبُوْيَهُ ، وَمَعْدِيْكَرْبُ ، بِخَلْفِ الْثَّلَاثِيِّ كَعْمَرُ ، وَغَيْرِ الْعِلْمِ ، كَعَالِمٍ ، وَالْمُضَافِ ، كَغَلَامٍ زَيْدٍ وَالْمُسْنَدِ كَتَابِطَ شَرَّاً ، وَسَيَّاتِي نَقْلُ تَرْخِيمَهُ هَذَا .

(وَمَعَ) حَذْفِكَ (الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَى إِنْ زَيْدَ) وَكَانَ (لَيْنَا سَاكِنَاتَا مُكْمَلًا أَرْبَعَةَ فَصَاعِدًا) قَبْلَهُ حَرَكَةٌ مِنْ جِنْسِهِ ، نَحْوَ « يَا عُشْمَةَ » وَ « يَا مَنْصُّ » وَ « يَا

شَبَهِهِ وَلَا ذَا إِسْنَادٍ كَفَامَتْ فَاطِمَةَ ، وَلَا نَكْرَةَ غَيْرِ مَقْصُودَةٍ وَلَا مُخْتَصَّاً بِالنَّدَاءِ كَفْلٌ وَفَلَةٌ ، وَلَا مِبْنَيَا كَخَمْسَةِ عَشَرَ ، وَلَا مِنْدُوبَاً ، فَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَرْخِمُ وَإِنْ كَانَ بِالْهَاءِ . وَأَمَّا شَرْطُ كُونِهِ رِبَاعِيًّا وَعِلْمًا فَمُخْتَصٌ بِالْمُجْرِدِ فَمَرَادُ الْمُصْنَفِ الإِطْلَاقُ عَنْ هَذِينِ الْقَيْدَيْنِ فَقُطُّ . قَوْلُهُ : شَيْئًا آخَرَ : وَلَوْ كَانَ لَيْنَا سَاكِنَاتَا زَائِدًا مُكْمَلًا أَرْبَعَةَ فَصَاعِدًا كَعَقْنَبَةَ وَهُوَ كَمَا فِي الصِّبَانِ بِفَتْحَيْنِ فَنَوْنِ سَاكِنَةَ فَيَاءَ مُوْحَدَةٍ يَقَالُ : عَقَابُ عَقْنَبَةَ أَيْ حَدِيدَةُ الْخَالِبِ .

قَوْلُهُ : فَمَا فَوْقُ : بِالضِّمْنِ أَيْ فَوْقُهُ .

قَوْلُهُ : الْعِلْمُ : عَطْفٌ يَبَانُ عَلَى الرِّبَاعِيِّ أَوْ نَعْتُ لَهُ عَلَى مَذَهَبٍ مِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي النَّعْتِ الْأَشْتَقَاقِ وَلَيْسَ بِدَلَّا مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الرِّبَاعِيَّ شَرْطٌ مَقْصُودٌ وَدُونَ إِضَافَةٍ حَالٌ مِنْ الرِّبَاعِيِّ .

قَوْلُهُ : مُتَّمٌ : صَفَةٌ إِسْنَادٌ أَيْ إِسْنَادٌ تَامٌ .

قَوْلُهُ : كَفَلامٌ زَيْدٌ : الْأُولَى كَعْدُ اللَّهِ .

قَوْلُهُ : الَّذِي تَلَا : فَاعْلَمُهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْآخِرِ وَعَائِدُ الْمَوْصُولِ مَحْذُوفٌ أَيْ احْذِفُ الْحَرْفَ الَّذِي تَلَاهُ الْآخِرُ فَالصَّلْتَهُ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مِنْ هِيَ لَهُ ، وَلَمْ يَبْرُزْ جَرِيَّاً عَلَى مَذَهَبِ الْكُوفَيْنِ لِلْعِلْمِ بِأَنَّ الْآخِرَ تَالٌ لَا مَتْلُوٌ .

قَوْلُهُ : لَيْنَا : حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي زَيْدٍ بِاعتِبَارِ الْمَتْنِ وَزِيَادَتِهِ وَكَانَ لِاقْضَاءِ جُودَةِ السُّبُكِ وَهُوَ مَخْفَفٌ لَيْنٍ كَمَا قَالَ الْمَكْوُدِيُّ فَهُوَ بِفَتْحِ الْلَّامِ وَيُجَوزُ كَسْرُهَا مَصْدِرًا أَيْ ذَا لَيْنٍ وَهُوَ خَاصٌ بِالسَّاكِنِ ؛ فَقَوْلُهُ : سَاكِنَاتَا وَصَفَ كَاشِفٌ لَهُ وَالْأُولَى مَدْ أَبْدَلَهُ لِيَعْنِي عَنْ قَوْلِ الشَّارِحِ قَبْلَهُ حَرَكَةٌ مِنْ جِنْسِهِ .

قَوْلُهُ : إِنْ زَيْدٌ : يَشْمَلُ الْمُشْتَى وَجَمِيعَ التَّصْحِيحِ إِعْلَامًا فَتَرْخِمُ كُلُّهَا بِحَذْفِ الْآخِرِ وَمَا قَبْلَهُ وَيَعْتَنِي بِقَيَامِ الْأَلْفِ فِي هَنَدَاتِ لِأَنَّ تَاءَهُ لَيْسَ لِلتَّأْنِيْثِ حَتَّى يَوْفِرَ بَعْدَهَا ، قَالَهُ الْفَارَضِيُّ .

قَوْلُهُ : قَبْلَهُ حَرَكَةٌ مِنْ جِنْسِهِ : لَفَظًا كَمُنْصُورٍ أَوْ تَقْدِيرًا كَمُصْطَفَوْنَ وَمُصْطَفَيْنَ أَعْلَامًا وَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْخَلَافِ الْآتَى .

«بنك» في عثمان ، ومنصور ، ومشكين ، بخلاف نحو : مختار وهبيخ وسعيد وفروعون وغرنيق .

(والخلف) ثابت (في) حذف (واو وباء) ليس قبلهما حركة من جنسهما بل (بهما فتح قفي) فأجازة الفراء والجمي لعدم اشتراطهما ما ذكرناه ، ومتى غيرهما (والعجز احذف من مركب) كقولك في معد يكرب وسيويه وبعث نصّر : « يا معدى » و « يا سيب » و « يا بخت » .

(وقل ترخييم بجملة) إسنادية (وذا عمرو) وهو سيويه (نقل) عن العرب .

(وإن تؤتى بعد حذف) بالثنين (ما حذف فالباقي استعمل بما فيه ألف) قبل الحذف ، فأبق حركته ولا تعله إن كان حرف علة (وجعله) أي الباقي (إن لم تتو بمحذوفاً كما لو كان بالأخر وضعاً ثمما) فأعلمه وأجر الحركات عليه (فقل على الأول في ثمود) وعلاوة وكروان ؛ أي أعلاماً : (يا ثمود) بالواو ، و « يا علاوة » و « يا كروا » بإبقاء الواو المفتوحة ، وفي جعفر ومنصور وحارث « يا جعف » بالفتح و « يا منص » بالضم ، « يا حار » بالكسر . (و) قل (يا ثمى على الثاني بيا) مقلوبة عن

قوله : بخلاف نحو مختار بالغ : أي أعلاماً فال أول ألفه أصلية وهبيخ بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء وهو الغلام السمين الممتليء لحمة متحرك ما قبل الآخر وسعيد ياؤه ثلاثة والأخيران حركة ما قبل الواو والباء ليست من جنسهما وأتي بهما ليتم تثليل مسألة الخلف .

قوله : بهما : متعلق بقفي بالبناء للمجهول ؛ أي اتبع ، وهو خبر عن فتح ، وسog الابداء التنويع فيما يظهر ؛ لأنّه نوع غير ما تقدم ؛ قاله الحضرى .

قوله : فالباقي استعمل : وتسمى هذه اللغة لغة من يتظاهر وهي الفصحى ، وتسمى اللغة الأخرى لغة من لا يتظاهر .

قوله : كما لو كان : في موضع المفعول الثاني لاجعله وما زائدة ولو مصدرية وهو أولى من عكسه لكثره زياده ما قاله الحضرى .

قوله : ليس لنا اسم : لمزيد الثقل بخلاف الياء وخرج بالاسم الفعل كيدعو وبالعرب المبني كهور ذو الطائية .

قوله : ويامنص بالضم : التي هي حركة بنية لا حركة بناء كما في اللغة الثانية ولعدم مخالفه منص لفظاً على اللغة الثانية لا لنفسها على اللغة الأولى ولا لمكتنفيها لم يمثل بها لها .

الواو لأنَّه لَيْسَ لَنَا اسْمٌ مُعْرِبٌ آخِرَةً وَأَوْ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ غَيْرُ الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ، وَقُلْ : « يَا كَرا » بِقَلْبِ الْوَاوِ إِلَفًا لِتَحْرِكِهَا وَإِنْفَاتِهَا ، وَ « يَا جَعْفُ » وَ « يَا حَارُّ » بِضَمِّهِما .

(والترِيمُ الْأَوَّلُ) وهو يَئِثُ الْمَحْدُوفِ (في) ما فيه تاءُ التَّأْنِيَّةِ لِلْفَرْقِ (كَمُسْلِمَةٍ) بِضَمِّ الْمَيْمَ الْأُولَى (وَجُوزُ الْوَجَهَيْنِ فِي) ما لَيْسَ فِيهِ التَّاءُ لِلْفَرْقِ (كَمُسْلِمَةٍ) بِفَاتِحِ الْمَيْمِ الْأُولَى (وَ لَإِضْطِرَارِ رَحْمُوا) عَلَى الْلُّغَتَيْنِ (دُونَ نِدَا مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ نَحْوَ أَحْمَدَا) كَقُولَهُ :

لَيْقَمُ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ ابْنِ مَالٍ [لَيْلَةُ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ]
بِخَلَافِ مَا لَا يَصْلُحُ لِلنَّدَاءِ ، وَمِنْ ثُمَّ كَانَ خَطَأً قَوْلُ مَنْ جَعَلَ مِنْ تَرْخِيمِ الضرُورَةِ :
[الْقَاطِنَاتُ الْبَيْتُ غَيْرُ الرَّبِيعِ] أَوْ إِلَفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمَى

قوله : وَقُلْ يَا كَرا : وَكَذَا عَلَاءُ بِقْلَبِ الْوَاوِهِمَةِ لِتَطْرُفِهَا بَعْدَ أَلْفِ زَائِدَةِ ، وَانْظُرْ مَا وَجَهَ تَرْكُ الشَّارِحِ لَهَا هُنَّا .

قوله : وَالترِيمُ الْأَوَّلُ إِلَخُ : لَهُلا يَلْتَبِسُ بِنَدَاءِ الْمَذْكُورِ قَالَ الْحَضْرِيُّ : قِيَاسُ ذَلِكَ امْتِنَاعِ التَّرْخِيمِ أَصْلًا إِذَا لَبِسَ كُلُّ مِنْ الْوَجَهَيْنِ ؛ كِيَا فَتَاهُ ، وَأَمَّا تَجْوِيزُ الْمَصْنَفِ تَرْخِيمُ الشَّنِيِّ وَالْجَمْعِ بِحَذْفِ زِيَادَتِهِمَا فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى لُغَةِ مَنْ يَتَنَظَّرُ حَتَّى لَا يَلْتَبِسُ بِالْمَفْرَدِ ، وَأَمَّا زِيدَنَا عَلَمًا : فَيَمْتَعُ تَرْخِيمَهِ مُطْلَقًا لِذَلِكَ .

قوله : وَجُوزُ الْوَجَهَيْنِ إِلَخُ : إِنَّمَا لَمْ يَلْتَبِسْ هَذَا لَقْلَةُ اسْتِعْمَالِهِ بَدْوَنِ تاءٍ بِخَلَافِ الْأَوَّلِ .

قوله : عَلَى الْلُّغَتَيْنِ : كَمَا يَقْتَضِيهِ إِطْلَاقُ النَّاظِمِ ، أَمَّا عَلَى الْلُّغَةِ الثَّانِيَةِ فَيَأْجُمَاعُ كَالْبَيْتِ الْأَتَيِّ حِيثُ حَذْفُ الْكَافِ وَنُونِ الْبَاقِي وَلَوْ انتَظَرْ لَمْ يَنْبُونَ ، وَأَمَّا عَلَى الْلُّغَةِ الْأُولَى فَعَلَى مَذْهَبِ سَيِّبوِيَّهِ وَمَنْعِهِ الْمَبْرُدِ .

قوله : تَعْشُو : أَيْ تَسِيرُ فِي الْعَشَاءِ أَيْ الظَّلَامِ ، وَتَمَامُهُ :

طَرِيفُ بْنِ مَالٍ لَيْلَةُ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ
وَالْخَصْرُ بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ فَالْمَهْمَلَةُ شَدَّةُ الْبَرْدِ .

قوله : كَانَ خَطَأُ إِلَخُ : وَالصَّوَابُ أَنَّ ذَلِكَ الْحَذْفَ لَا يُسَمِّي تَرْخِيمَهُ لِعدَمِ الصَّلَاحِيَّةِ لِلنَّدَاءِ بِلِ حَذْفِ الشَّاعِرِ الْمَيْمِ وَالْأَلْفِ مِنْ الْحَمَى وَكَسْرِ الْمَيْمِ الْبَاقِيَ لِلرُّوَايَةِ أَمْرٌ فِي غَايَةِ الشَّذْوَذِ كَمَا قَالُوا .

قوله : أَوْ تَلْفَا مَكَّةَ إِلَخُ : أَوْلَهُ :

الْقَاطِنَاتُ الْبَيْتُ غَيْرُ الرَّبِيعِ

الْقَاطِنَاتُ الْمُقِيمَاتُ ، وَالرَّبِيعُ كَمُكَلِّمٍ جَمْعُ رَائِمٍ أَيْ زَائِلٍ ، وَالْأَوَّلَفُ جَمْعُ آلَفَةِ مِنَ الْأَلْفَةِ ، وَالْوُرْقُ ، جَمْعُ وَرَقَاءِ الْتِي فِي لَوْنِهَا بِيَاضِ مَائِلٍ إِلَى السَّوَادِ .
بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى نَجْزُ الْكَلَامِ عَلَى التَّرْخِيمِ .

فصل في الاختصاص

(الاِخْتِصَاصُ كَيْدَاءٌ) لَفْظًا لَكُنْ يُخَالِفُهُ فِي أَنَّهُ يَجِيءُ (دُونَ يَا) وَفِي أَنَّهُ لَا يَجِيءُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ . ثُمَّ إِنْ كَانَ أَيْتُهَا أَوْ أَيْتُهَا اسْتَعْمَلًا كَمَا يُسْتَعْمَلُ فِي النَّدَاءِ فَيُضَمَّنُ وَيُوَصَّفَ بِمَعْرِفٍ بِأَلْ ...

الاختصاص

هو لغة مصدر اختصاصته بكتذا قصرته عليه ، واصطلاحاً : قصر حكم أنسد لضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده مفسراً له ، معمولاً لأخص محفوظاً وجوباً ، والباعث عليه إما فخر كعلى أيها الكريم يعتمد . أو تواضع ؛ كأنني أيها العبد فقير إلى عفو ربى ، أو بيان المقصود بالضمير كتحن العرب أقرى الناس للضيف ، ونحن معاشر الأنبياء لا نورث . والأصل فيه لفظ أي بعد ضمير متكلم وقل بعد مخاطب ولا يقع بعد ضمير غيبة ولا اسم ظاهر ، وإنما كانت أي أصلاً فيه لأنه لما جرى النداء ولم يكن في المندىات ما لزم النداء على صفة خاصة إلا أيها الرجل ناسب أن يكون وحده مفسراً وهو خبر استعمل في صورة النداء توسعًا كما استعمل الأمر بصورة الخبر في ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعُنَ﴾ .

قوله : الاختصاص كنداء : يحتمل أن يكون مراده أنه مثل النداء لفظاً وصورة فيما هو الأصل والغالب فيه وهو أيها وإليه يشير التمثيل له بأيتها الفتى وتغيير الأسلوب فيما بعده والإتيان بقد فيه وإليه أشار الأشموني وصرح به في الهمع ومتنه حيث قال : وهو أي المنصوب على الاختصاص أي وحكمها كالنداء إلا حرفة ووصفها بإشارة ويقوم مقامها منصوبًا معرف بآل أو أضافه .. اهـ . ويعتبر أن يكون مراده أن مطلق الاختصاص كالنداء في كونه منصوبًا بفعل واجب الحذف وكونه تارة مبنياً على ما يرفع به وتارة منصوباً وإليه يشير كلام الشارح حيث سبك الكلام أولًا على أنه بيان لحكم مطلق الاختصاص ثمأتي في بيان حكم أيها بقوله : إن كان أيها إلخ .

قوله : لفظاً : لأن الباب معقود لبيان الأحكام اللغوية .

قوله : دون يا : لا لفظاً ولا تقديرًا .

قوله : لا يجيء في أول الكلام : بل في أثنائه أو بعد تمامه .

قوله : فيضمان : قال في المغني : وجه بناهما على الضم مشابهتهما في اللفظ أيها وأيتها في النداء وانتفى هنا موجب بناهما في النداء .. اهـ . وقيل : وجه الضم فيهما استصحاب حالهما في النداء بأن نقلًا عن حالهما في النداء واستعمالاً في الاختصاص .

قوله : ويوصفان بمعرف بآل : لا بإشارة لأن أي عبارة عما تقدمها من ضمير متكلم أو مخاطب وهما غنيان عن الإشارة .

مرفوع (كأيّها الفتى يأثِر أرجواني) و « اللَّهُمَّ اغْفِر لَنَا أَيْتَهَا الْعِصَابَةِ ». (وقد يُرى ذا دُونَ أَيْ تَلُوَ أَلْ) فَيُنْصَبُ وَحِينَئِذٍ يُشْرِطُ تَقْدُمُ اسْمٍ بِعِنَاهُ عَلَيْهِ ، وَالْعَالِبُ كَوْنُهُ ضَمِيرٌ تَكَلُّمُ (كَمِثْلُ نَحْنُ الْعَزَبُ أَشَخِي مَنْ بَذَلَ) وقد يكون ضمير خطاب ، نحو « بِكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ » .

قوله : مرفوع : إبقاء له على حالة النداء .

قوله : كأيّها الفتى إلخ : فـأـيـ منصوبـةـ محلـاـ بـأـخـصـ ، وجـمـلةـ أـخـصـ فيـ محلـ النـصـبـ عـلـىـ الحالـ منـ الضـمـيرـ قـبـلـهاـ عـلـىـ قـاعـدـةـ الجـمـلـ بـعـدـ المـعـارـفـ ؛ فالـتقـديرـ فيـ المـثالـيـنـ : أـرجـونيـ حالـ كـوـنـيـ مـخـصـوصـاـ مـنـ بـيـنـ الـفـيـانـ ، وـالـلـهـمـ اـغـفـرـلـنـاـ مـخـصـوصـيـنـ مـنـ بـيـنـ الـعـصـابـ ، قالـ الرـضـيـ : وـأـمـاـ فـيـ نـحـوـ : نـحـنـ الـعـربـ ، وـنـحـنـ مـعـاشـ الـأـنـبـيـاءـ فـمـعـرـضـةـ .

قوله : فينصب : وإن كان مفرداً مخالفًا في كونه تلو ألل وفي النصب للمنادي ، وقد يأتي دون أي مضافاً قال سبيويه : وأكثر الأسماء المضافة دخولاً في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافاً وأهل البيت وآل فلان وقد يأتي علمًا وهو قليل كقوله :
بـناـ يـتـمـاـ يـكـشـفـ الضـبـابـ

قوله : يُشترط تقدم اسم إلخ : أي وحده ، أما القسم الأول فالشرط فيه تقدم جملة مشتملة على ذلك الاسم .

قوله : بِعِنَاهُ : أي بحسب المراد لا بحسب الوضع .

قوله : وقد يكون ضمير خطاب : ولا يكون ضمير غائب ولا اسمًا ظاهراً .

فصل في التحذير

وهو إلزام المخاطب الاختيار من مكروه « والإغراء » وهو إلزامه العكوف على ما يحمد العكوف عليه من مواصلة ذوي القربي والحافظة على العهود وتحو ذلك (إياك والشر ونحوه) كإياكما وإياكم وجميع فروعه (نصب محدّث) بكسر الذال (بما استثاره وجّب) لأن التحذير يأتى أكثر من التحذير بغيره . فجعل بدلاً من اللفظ بالفعل (ودون عطف) نحو « إياك الأسد » (ذا) الحكم المذكور - وهو النصب بلازم الاستثار - (إيا ائتب) أيضاً (وما سواه) أي سوى المحدّث يأتى (ستر فعله لـ يلزمـا) نحو « نسرك الشر » أي جئت ، وإن شئت فأظهري (إلا مع العطف) فإنه يلزم أيضاً ستر فعله ، نحو « ماز رأسك والسيف »

التحذير والإغراء

قدم التحذير لكون أحکامه أكثر .

قوله : إلزام المخاطب : خصه لكون تحذيره هو الكثير المقيس .

قوله : كإياكما إلخ : حمل النحو على نحو إياك لأن الحاجة إلى البيان .

قوله : وجميع فروعه : الضمير كضمير نحوه عائد إلى إياك فيكون الفروع عبارة عن الفاظ الخطاب ويحتمل أن يكون عائداً على أيها فيشمل غيرها مما سيأتي أنه شاذ .

قوله : بما استثاره وجّب : وهو فعل أمر يليق بالحال نحو : اتق وتجنب وباعد ونج وخل ودع وما أشبه ذلك ؛ فتقدير إياك والشر ، إياك باعد من الشر والشر منك فكل منها مباعد من الآخر وهذا بناء على أن ما بعد الواو معطوف على ما قبلها عطف مفرد على مفرد وهو مذهب الناظم والجمهور وذهب بعضهم إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمر والتقدير : إياك باعد من الشر واحذر الشر فيكون الكلام عطف الجملة على الجملة .

قوله : فجعل بدلاً إلخ : لأن كثرة استعماله في التحذير يدل على فعل التحذير .

قوله : إياك الأسد : أي إياك جنب الأسد وفي التمثيل به إشارة إلى اختيار جواز الإتيان بالمحذر منه بعد إيا بدون عطف ولا جره بين ومنعه الجمهور وتقول : إياك من الأسد ، وإياك أن تفعل أي من أن تفعل .

قوله : إلا مع العطف أو التكرار : وذلك لأنهم جعلوا العطف والتكرار كالبدل من الفعل ولا يكون العطف إلا بالواو .

قوله : ماز رأسك والسيف : ماز مرخم مازن اسم رجل ، والتقدير : قِ رأسك من السيف واحذر السيف ، أو باعد رأسك من السيف والسيف منه .

(أو التكرار) فإنه يلزم أيضاً (كالضيغم الضيغم) أي الأسد الأسد (يا ذا الساري) والشائع في التحذير أن يراد به الخطاب .

(وشد) مجيئه للمتكلّم ، نحو (إياتي) « وَأَنْ يَخْدِفَ أَحَدُكُمُ الْأَرْنَبَ » أي نحن عن حذف الأرنب ونحوه عن حضرتي (و) مجيئه للغائب ، نحو (إياته) وإيا الشواب (أشد وعنه سبيل القصد من قاس) على ذلك (انتبه وكمحدر بلا إيتا يجعلنا معرى به في كل ما قد فصلا) فأوجب إضمار ناصبيه مع العطف ، نحو « الأهل والولد » و التكرار نحو :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاحٍ
وَأَجْزَهُ مَعَ غَيْرِهِما ، نحو « الصلاة جامدة » .

قوله : أو التكرار : للمحدّر منه كمثاله ، أو للمحدّر كرأسك رأسك .

قوله : إياتي وأن يحذف إلخ : بالحاء المهملة والذال المعجمة هو من كلام عمر - رضي الله عنه - ما قبله : ليتذكّر لكم الأسل والرماح والسيام ، يأمرهم بأن يذبحوا بالأسل وهو مارق من الحديد كالسيف والسكنين أو الرماح أو السهام عند الرمي بها وبneatham عن حذف الأرنب بنحو حجر لأنّه لا يحل به ، وهو على تقدير الشارح تحذير واحد ، ومنهم من جعله تحذيرين بحمله على الاحتباك والتقدير : إياتي وإياكم نحوًا عن حذف الأرنب ونحوه عني وعن أنفسكم .

قوله : إياته وإيا الشواب : أوله : إذا بلغ الرجل السبعين فإياته إلخ أي إياته ليساعد عن الشواب والشواب عن نفسه ، أو إياته ليتجنب عن الشواب وليتتجنب الشواب وفيه شذوذات : تحذير الغائب ، وإضافة إيا للظاهر ، وحذف الفعل مع لام الأمر .

هذا باب أسماء الأفعال والأصوات

(ما ناب عن فعل) معنى واستعمالاً (كشنان) يُعنى افترق (وصلة) استُكَتْ (هُوَ اسْمِ فِعْلٍ) أي اسم مدلوله فعل (وَكَذَا أَوْهُ) يُعنى أتوجح (ومة) يُعنى انكيف (وما) كان (يُعنى أفعُلْ) في الدلالة على الأمر (كامين) يُعنى استجَبْ (كثُرْ) ورودَهُ ، ومنه « نزال » يُعنى انزل ، و « رُؤيَدْ » يُعنى أمهل ، و « هَيَّتْ » و « هَيَا » يُعنى أشرِعْ ، و « إِيْهُ » يُعنى امض في حديثك ، و « حَيَّهَلْ » يُعنى ائت أو عَجَّلْ أو أَقْبَلْ ، و « هَا » يُعنى خُذْ ، و « هَلْمَ » يُعنى اخْضُرْ أو أَقْبَلْ (وغَيْرُهُ) كالذى يُعنى المضارع (كَوَيْ) و « وا) ، و « واهَا » يُعنى أَعْجَبْ ، و « أَفْ » يُعنى أَتَضَجَّرْ (و) كالذى يُعنى الماضي نحو (هَيَّهَاتْ) يُعنى يَعْدَ . و « وَشْكَانْ » و « سَرْعَانْ » يُعنى سُرَعْ ، و « بَطَانْ » يُعنى بظُر ، (نَزَرْ) وكذا اسم الأمر من الشباعي ك « قِرْقَارْ » يُعنى قَرْقَرَ .

أسماء الأفعال والأصوات

قوله : معنى : في كونه مفيداً ما يفيده الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان .
 قوله : واستعمالاً : في كونه عاملاً غير معمول لعامل يقتضي الفاعلية أو المفعولية فخرجت الحروف كإن وأخواتها فإنها لم تنب عن الفعل في المعنى ولا يبعد إخراجها عن ما في ما ناب بحملها على الاسم بقرينة الترجمة ، وكذا خرجت المصادر النائبة عن أفعالها فإنها وإن كانت نائبة عن أفعالها معنى إلا أنها متأثرة بالعوامل ، وأما الصفات كقائم الزيдан فخارجة معنى .
 قوله : يُعنى افترق : أي مفيد لمعناه بواسطة الوضع للفظه ومثلها جميع أسماء الأفعال .
 قوله : أي اسم مدلوله فعل : فإن الأرجح كما قالوا أن مدلولها لفظ الفعل كما يفهمه قولهم : اسم فعل لكن من حيث دلالته على معناه لا من حيث كونه لفظاً ولذلك كان كلاماً تاماً بخلاف الفعل المقصود لفظه ، وزيف هذا الرضي بأن العربي القبح ربما يقول صه ولم يخطر بياله لفظ اسكت ؛ بل ربما لم يسمعه ، واختار ما ذهب إليه آخرون من أنها موضوعة لمعاني الأفعال وأن قولهم اسم الفعل على حذف مضاد .

قوله : يُعنى انكيف : هذا أولى من قول من قال يُعنى أكيف وذلك لأن مه لازم مثل انكيف وأما اكيف فيستعمل لازماً ومتعدياً .

قوله : يُعنى المضارع : لم يثبت هذا القسم ابن الحاجب وقال أن وي يُعنى عجبت ، وأف يُعنى تضجرت .

قوله : قرق : أي صوت ، ومثله : عرعار يُعنى عرعر أي ادع إلى اللعب بالعرعرة وهي لعبة

(وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ) ما هو مَنْقُولٌ عن حَرْفِ جَرٍّ وَظَرْفِ نَحْوِ (عَلَيْكَا) بِعَنِ الْزَمْ (وَهَكَذَا دُونَكَ) بِعَنِ الْخَاطِبِ وَشَدًّا « عَلَيْهِ رَجُلًا » وَ « عَلَيَّ الشَّيْءَ » وَ « إِلَيَّ » وَمَحْلُ الضَّمِيرِ المُتَصلِّ بِهِذِهِ الْكَلْمَاتِ جَرٌّ عِنْدَ الْبَصَرِيْنَ ، وَنَصْبٌ عِنْدَ الْكَسَائِيِّ ، وَرَفْعٌ عِنْدَ الْفَرَاءِ .

(وَكَذَا) أي كَمَا يَأْتِي اسْمُ الْفِعْلِ مَنْقُولًا إِمَّا ذِكْرًا ، يَأْتِي مَنْقُولًا مِنَ الْمَصْدِرِ ، نَحْوِ (رُؤَيْدَ) إِذْ هُوَ مِنْ أَرْوَاهِ إِرْزَوَادٍ بِعَنِ الْأَمْهَالَ ، ثُمَّ صَغَرُوا إِلِإِرْزَوَادَ تَصْغِيرًا تَرْخِيمًا ثُمَّ سَمُوا بِهِ فِعْلَهُ ، فَبَتَّوْهُ عَلَى الْفَتْحِ ، وَكَذَا (بَلْهُ إِذْ هُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدِرٌ فَعْلٌ مَرَادِفٌ لِلْدَعِ ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ الْفِعْلُ وَبَنَيَ . وَهَذَا حَالٌ كُوْنُهُمَا (نَاصِبَيْنَ) نَحْوِ « رُؤَيْدَ زَيْدًا » أَوْ « بَلْهُ زَيْدًا » . (وَيَعْمَلُانِ الْخُفْضَ مَصْدَرَيْنِ) مُعْرَيَيْنِ ، نَحْوِ « رُؤَيْدَ أَوْ بَلْهُ زَيْدًا » .

(وَمَالِمَا تَنْوِبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ) ثَابَتْ (لَهَا) فَتَرْفَعُ الْفَاعِلُ ظَاهِرًا وَمُسْتَبِرًا ، وَتَنْتَعَدُ إِلَى مَفْعُولٍ بِنَفْسِهَا وَبِحَرْفِ جَرٍّ ، وَمِنْ ثُمَّ عَدِيَ حَيَّهَلْ بِنْفِسِهِ لَمَّا نَابَ عَنِ اثْتِ ، وَبِالْبَاءِ لَمَّا نَابَ عَنْ عَجْلٍ ، وَبِعَلِيٍّ لَمَّا نَابَ عَنْ أَقْبِلَ (وَأَخْرُ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلُ) عَنْهَا خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ .

يلعب بها الصبيان ، وقيل ولا ثالث لهما ، وأثبتت في شرح التسهيل « جرجار ». قوله : عن حرف جر : وحده لا مع مجروره لكن بشرط أن يكون معه مجروره ومثله الظرف ، ويدل على هذا قوله الآتي : ومحل الضمير المتصل إلخ .

قوله : عليه رجلاً : غيري أي ليلزمـه ، وعلىـ الشـيءـ أيـ لـأـلـزـمـهـ ، وإليـ أيـ لـأـتـحـ .

قوله : جر عند البصريين : أي بالحرف أو بالإضافة نظرًا للأصل قبل النقل والفاعل مستتر .

قوله : نصب عند الكسائي : على أنه مفعول والفاعل مستتر أي الزم أنت نفسك زيدًا من الالتزام ، وإليك بمعنى نع نفسك .

قوله : ورفع عدد الفراء : على أنه فاعل لاسم الفعل .

قوله : ناصبيـنـ : غيرـ منـونـينـ فإنـ نـونـاـ فـهـمـاـ مـصـدـرـانـ .

قوله : مصدرـينـ : غيرـ منـونـينـ .

قوله : ثابت لها : أي غالباً وإنـ فأـمـينـ لمـ يـحـفـظـ لهـ مـفـعـولـ معـ نـيـابـتـهـ عنـ متـعدـ وـهـ استـجـبـ .

قوله : خلافـ لـلـكـسـائـيـ : حيثـ أـجـازـ تـقـديـهـ تـمـسـكـاـ بـقـوـلـهـ تـعـالـىـ : ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾

(وَاحْكُم بِتَكْبِيرِ الَّذِي يَنْهَا) لِزُوْمًا نَحْو « وَاهَا » و « وَيْهَا » ، أَوْ لَا ، كـ « صَهِ » و « مَهِ » (وَتَعْرِيفُ سَوَافٍ) أَيِّ الَّذِي لَمْ يَنْهَا (يَسِّن) لِزُومًا ، نَحْو « نَزَالٌ » أَوْ لَا ، كـ « صَهْ » و « مَهْ » .

(وَمَا يَهُوَ خُوطِبٌ مَا لَا يَفْقِلُ) أَوْ مَا هُوَ فِي حُكْمِهِ ، كَصِغَارِ الْأَدَمِيَّينَ (مِنْ شِبَهِهِ اسْمُ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ) كَقُولِكَ لِزَجْرِ الْفَرِسِ « هَلا هَلا » وَلِلْبَغْلِ « عَدَسٌ » وَلِلْحِمَارِ « عَدٌ » . (كَذَا الَّذِي أَجْدَى) أَيْ أَعْطَى بِمَعْنَى أَفْهَمَ (حِكَايَةً) لِصَوْتِ (كَقَبْ) لِوَقْعِ السَّيْفِ ، و « غَاقْ » لِلْغُرَابِ ، و « خَازِبَازْ » لِلذِّبَابِ ، و « خَاقْ بَاقْ » لِلنَّكَاحِ . (وَالْزَّمْ بِنَاءَ التَّوْعِينِ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ) يَا سَبَقَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ .

وأجيب بأن كتاب مصدر منصوب يفعل مخدوف مؤكداً لمضمون ﴿ حَرَمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ أي كتب الله ذلك كتاباً فخذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله كـ ﴿ صِبَغَةُ اللَّهِ ﴾ ودل على ذلك المخدوف أن التحريم يستلزم الكتابة وعليكم متعلق بالمصدر أو بالفعل المخدوف لا اسم فعل ، ونقل بعضهم هذا الخلاف عن الكوفيين .

قوله : واحكم بتکیر الذي ینون منها : قال الرضي : ليس المراد بتکیر اسم الفعل وتعريفه تکیر الفعل الذي هو بمعناه أو تعريفه ، لأن الفعل لا يعرف ولا ينکر بل ذلك راجع إلى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل ، فصيہ منوناً بمعنى اسكت سکوتاً ما ؛ أي افعل مطلق السکوت عن كل کلام ؛ إذ لا تعین فيه ، وصيہ بلا تنوين بمعنى اسكت السکوت المعهود عن هذا الحديث الخاص مع جواز غيره .

قوله : لزجر الفرس : أي عن البطأ ، وهلا يوزن إلا .

قوله : لما سبق : أما الأول : ففي قول الناظم : وكنيابة له عن الفعل إلخ . وأما الثاني : ففي قول الشارح : من أنواع الشبه الشبه الإهمالي .
نجز الكلام على أسماء الأفعال والأصوات بعون الله تعالى

هذا باب فيه نونا التأكيد

(لِلْفَعْلِ تَؤْكِيدٌ يُنْوَيْنِ هُمَا) شَدِيدَةٌ وَخَفِيفَةٌ (كَثُونَيٌّ اذْهَبَنَّ وَأَفْصِدَنَّهُمَا يُؤْكِدَانَ افْعَلَنَّ) أَيِّ الْأَمْرِ مُطْلَقًا نَحْوَ « اضْرِبْنَ » (وَيَفْعَلُ) أَيِّ الْمُضَارِعِ يُشَرِّطُ أَنْ يَكُونَ (آتَيْنَا ذَا طَلَبَنَّ) نَحْوَ :

نونا التوكيد

قوله : هذا باب فيه نونا التوكيد : زاد فيه ولم يضف الباب كما فعل في سائر الفوائع لغلا يلزم تغيير إعراب المتن والشارح وإن لم يتحاش عنه في هذا الشرح إلا أن تغيير الحروفأشد من تغيير الحركات لأنه يشبه التحريف ، وفي بعض النسخ بالإضافة بدون زيادة فيه ويظهر أن تحريف من الناسخ .

قوله : للفعل : قدمه للاختصاص .

قوله : بنونين : أي بكل منها على انفراده وهما أصلان عند البصررين لتناقض بعض أحکامها كاختصاص الخفيفة بقلبها ألفاً ومحفظتها للساكنين والشديدة بوقوعها بعد الألف ورد بأن الفرع قد يختص بأحكام ليست للأصل كما في أن المفتوحة فإنها فرع المكسورة ولها أحکام تخصها ، وعند الكوفيين الخفيفة فرع الثقلية لاختصارها منها ولأن التأكيد في الثقلية أبلغ ، وقيل بالعكس ، لأن الثقلية أزيد لفظاً ومعنى ؛ والزيادة من أمارات الفرعية .

قوله : يؤكdan : أي جوازاً أو وجوتاً .

قوله : أي الأمر : وهو يشمل الدعاء كقوله :

فأنزلن سكينة علينا

والظاهر شموله للأمر باللام ، ويعنيه عدم تمثيله للمضارع الآتي ذا طلب بالأمر باللام ويحتمل أن يراد به الأمر بالصيغة كما هو المبادر من قول المصنف افعل .

قوله : مطلقاً : أي من غير شرط لأنه مقابل لقوله بشرط أن يكون ، وليس المراد سواء كان على وزن أفعال أو غيره كان فعل وافتتعل كما قد يتوجه ولا لكان عليه أن يقول فيما بعد : أي المضارع مطلقاً .

قوله : ذا طلب : حال من فاعل آتيا والمراد الطلب الحقيقي كالنهي والاستفهام والتحضير والشمني في الآيات الآتية بخلاف غير الحقيقي كالخبر المراد به الطلب مجازاً كقولك للعاطس : يرحمك الله فلا يؤكـد وهو شامل للأمر باللام إن أريد بافعل الأمر بالصيغة ، وأن أريد به مطلق الأمر فالمراد به ما عدها بقرينة المقابلة ولا تؤكـد التونان الاسم ولا الماضي لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي المضي وما ورد من تأكـدهما بالتون ضرورة شاذة .

فِإِيَّاكَ وَالْمُيَتَاتِ لَا تَقْرِبُهَا ، وَنَحْوُ : وَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادُ الْبِلَادِ ، وَنَحْوُ : هَلْ تَمْنَنْ بِوَعْدِ عَيْرٍ مُخْلِفَةٍ ، وَنَحْوُ :

فَلَيَتَكِ يَوْمَ الْمُلْتَقِي تَرَيَّنِي [لَكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤُ بْكَ هَائِمٌ]
 (أَوْ شَرَطًا إِمَّا تَالِيَا) نَحْوُ ﴿وَإِمَّا تَرِينَكَ بَعْضَ الَّذِي تَعْدُمُ أَوْ تَنْوِينَكَ﴾ (أَوْ مُثْبِتًا في
 قَسْمٍ مُشْتَقَبِلًا) مُتَصِّلًا بِلِامِهِ ، نَحْوُ ﴿تَالَّهُ لَتَشْتَأْنَ﴾ بِخَلَافِ الْمُنْفَيِّ ، نَحْوُ ﴿تَالَّهُ
 تَفْتَوْ تَذَكَّر﴾ وَالْحَالِ نَحْوُ «لِأَقْسَمِ يَوْمِ الْقِيَمَةِ» . وَإِنْ مَنَعَ الْبَصَرِيُّونَ ،

قوله : فِإِيَّاكَ وَالْمُيَتَاتِ لَا تَقْرِبُهَا : تمامه :

وَلَا تَعْبُدُ الشَّيْطَانَ وَاللهُ فَاعْبُدَا
 وَالْمَرَادُ بِالْمُيَتَاتِ الْضَّالُّونَ .

قوله : وَهَلْ يَمْنَعُنِي إِلَيْهِ : تمامه :

مِنْ حَذْرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي
 وَارْتِيَادِيْ أَيْ طَوَافِيْ بِهَا ، وَمِنْ حَذْرِ الْمَوْتِ تَعْلِيلُ لَارْتِيَادِيْ ، وَأَنْ يَأْتِيَنِي أَيْ مِنْ إِتِيَانِهِ مُتَعْلِقٍ
 يَمْنَعُنِي .

قوله : هَلْ تَمْنَنْ إِلَيْهِ : تمامه :

كَمَا عَهْدَتْكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمِ
 وَتَمْنَنْ بِكَسْرِ النُّونِ الْأُولَى أَصْلَهُ تَمْنَنْ ، وَغَيْرُ مُخْلِفَةِ حَالِ مِنِ الْيَاءِ الْمُخْذُوفَةِ ، وَذِي سَلَمِ
 مَوْضِعُ الْحِجَاجِ .

قوله : فَلَيَتَكِ إِلَيْهِ : تمامه :

لَكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤُ بَكَ هَائِمٌ
 وَأَصْلِ تَرِينَ تَرَائِينِ ، وَالْهَائِمُ التَّحِيرُ فِي الْعُشُقِ .

قوله : تَالَّهُ تَفْتَوْ : إِذْ التَّقْدِيرُ لَا تَفْتَوْ .

قوله : وَالْحَالِ : فَلَا يَؤْكِدُ بِالنُّونِ لَا قَضَائِهَا الْاسْتِقْبَالُ فِي تَنَافِيَانِ .

قوله : لِأَقْسَمْ : بِاللَّامِ الْمُوَطَّعَةِ وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ .

قوله : وَإِنْ مَنَعَ الْبَصَرِيُّونَ : مَنَعُوا أَنْ يُؤْتِي بِجَوَابِ الْقَسْمِ مَضَارِعًا حَالِيَا مُثْبِتًا نَحْوُ : وَاللهُ
 لِيَفْعُلُ زِيدًا الآنِ اسْتِغْنَاءُ عَنْهُ بِالْجَمْلَةِ الْأَسْمَيِّ الْمُصْدَرَةِ بِالْمُؤْكِدِ كَقُولُكَ : وَاللهُ إِنْ زِيدًا لِيَفْعُلُ
 الآنِ ، وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ وَيَشَهِدُ لَهُمْ مَا تَقْدِمُ مِنْ قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ ، وَالْبَصَرِيُّونَ يَؤْوِلُونَ ذَلِكَ
 وَنَحْوُهُ عَلَى إِضْمَارِ مُبْدِأِيْ لَأَنَا أَقْسَمْ ، قَالَ الدَّمَامِيُّ : وَالَّذِي يَظْهُرُ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ إِذَا لَا
 حَاجَةٌ إِلَى إِضْمَارِ مَعْ كَوْنِ الْحَالِ لَا يَنْافِي الْقَسْمَ كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ الْبَصَرِيُّونَ فِي الْجَمْلَةِ الْأَسْمَيِّ

وَغَيْرِ الْمُتَصِّلِ بِاللَّامِ نَحْوَهُ {إِلَى اللَّهِ تُخْشَرُونَ} {وَلَسَوْفَ يُعَطِّيلَكَ رَبُّكَ} .
تنبيه : لا يلزم هذا التوكيد إلا بعد القسم كما في الكافية (وقل) توكيده إذا وقع (بعدما) الزائدة ، نحو :

قَلِيلًا يَهُ ما يَمْدُحُنَّكَ وَارِثٌ [إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَعْنَمًا]
وَأَقْلَلُ مِنْهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا رُبُّ نَحْوٍ :
رُبَّمَا أَوْ فَيْثُ فِي عَلَمٍ تَرَفَعَنَ ثَوْبِي شَمَالًا .
(وَ) بَعْدَ (لَمْ) نَحْوٍ :

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا [شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا]
(وَيَعْدَ لَا) نَحْوَهُ {وَاتَّقُوا فَتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً} .
(وَ) بَعْدَ (غَيْرِ إِمَامٍ مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَاءِ) وهي كلامُ الشروطِ نحو :
[فَمَهْمَا تَشَاءُ مِنْهُ فَزَارَةٌ يُعْطِكُمْ] وَمَهْمَا تَشَاءُ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَمْتَعَا

وتعقبه الصبان بأن علة منعهم ذلك ليست منافات القسم للحال حتى يرد عليهم ذلك بل إنه لابد عندهم من اجتماع اللام والنون ، والنون لا تأتي هنا لمنافاتها الحال .

قوله : إلا بعد القسم : بالشروط المذكورة وهو مذهب البصريين فلا بد عندهم من اللام والنون فإن خلا منها قدر قبله حرف نفي ، فإذا قلت : والله ليقوم زيد كان المعنى نفي القيام عنه ، وأجاز الكوفيون الاكتفاء بأحديهما ، هذا والتأكيد بعد إما قريب من اللزوم وبعد الطلب كثير .

قوله : وقل بعد ما : مراده كما قال الأشموني بالنسبة إلى ما تقدم لا مطلقاً فإنه كثير كما صرخ به في غير هذا الكتاب بل ظاهر كلامه اطراده لكن في التصريح أنه لا يقاس .

قوله : قليلاً به : أي حمداً قليلاً ، وضمير به للمال في بيت قبله .

قوله : أن يتقدم عليها : أي على ما الزائدة .

قوله : وبعد لم : في الأشموني نص سيبويه على أنه ضرورة ؛ لأن الفعل بعدها ماضي المعنى كالواقع بعد ربما .

قوله : بعد لا : وهل يطرد كلامه يشعر بالاطراد لكن نص غير واحد على أنه بعد المفصولة عن المضارع بفواصل ضرورة ؛ هذا مذهب الناظم والجمهور على المنع بعد لا .

قوله : وغير إما إلخ : قال الأشموني : مقتضى كلامه أن ذلك جائز في الاختيار وبه صرح في التسهيل .

قوله : فمهما تشاً إلخ : أوله :

وجاء توكيد المضارع حالياً مما ذكر ، وهو في غاية الشدود ومنه :

ولَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إذا ما قربوها منشورةً ودعى ثـ

وَأَشَدَّ مِنْهُ تَأكِيدٌ أَفْعَلَ في التعجب في قوله :

[**وَمُسْتَبِدِلٌ مِنْ بَعْدِ غَضْبِي صُرْيَةً**] فـآخر به بـطـولـ فـقـيرـ وـأـخـرىـاـ

وَأَشَدَّ مِنْ هـذـا تـوكـيدـ اـسـمـ الـفـاعـلـ في قوله :

[**أَرَيْتَ إـنـ جـاءـتـ بـهـ أـمـلـوـدـاـ**] مـرـجـلاـ وـيـلـبـسـ الـبـرـوـدـاـ]

[**وَلـاـ تـرـىـ مـالـاـ لـهـ مـعـدـوـدـاـ**] أـقـائـلـنـ أـخـضـرـواـ الشـهـوـدـاـ

(**وـآـخـرـ الـمـؤـكـدـ اـفـتـحـ كـابـرـزاـ**) وـ«ـاـخـشـيـنـ» وـ«ـاـرـمـيـنـ» وـ«ـاـغـزـوـنـ»

وـ(ـاـسـكـلـهـ قـبـلـ مـضـمـرـ) ذـيـ (ـلـيـنـ بـماـ جـانـسـ مـنـ تـحـرـيـكـ قـدـ عـلـمـاـ ،ـ فـاقـنـحـهـ قـبـلـ الـأـلـفـ ،ـ وـاـكـسـرـهـ قـبـلـ الـيـاءـ وـضـمـمـهـ قـبـلـ الـوـاـوـ) بـعـدـ ذـلـكـ (ـالـمـضـمـرـ اـخـذـفـهـ إـلـاـ الـأـلـفـ) فـأـثـيـثـهـاـ ،ـ نـحوـ (ـاـضـرـبـيـنـ يـاـ قـوـمـ) وـ«ـاـضـرـبـيـنـ يـاـ هـنـدـ» وـ«ـاـضـرـبـاـنـ يـاـ زـيـدـاـنـ» (ـوـإـنـ يـكـنـ فـيـ آـخـرـ الـفـعـلـ أـلـفـ فـأـجـعـلـهـ) أـيـ الـآـخـرـ (ـمـنـهـ) إـنـ كـانـ (ـرـافـعـاـ عـيـنـ الـيـاءـ وـالـوـاـوـ) كـالـأـلـفـ (ـيـاءـ كـاسـعـيـنـ سـعـيـاـ) وـ«ـاـرـضـيـنـ» وـ«ـهـلـ تـسـعـيـاـنـ» (ـوـاـخـذـفـهـ) أـيـ الـآـخـرـ (ـمـنـ) فـعـلـ (ـرـافـعـ هـاتـيـنـ) أـيـ الـوـاـوـ وـالـيـاءـ (ـوـ) بـعـدـ ذـلـكـ (ـفـيـ وـاـوـ وـيـاءـ شـكـلـ مـجـانـشـ) لـهـمـاـ (ـفـيـ نـحوـ اـخـشـيـنـ يـاـ هـنـدـ بـالـكـسـرـ) لـلـيـاءـ (ـوـيـاـ قـوـمـ اـخـشـوـنـ وـاـضـمـمـ) الـوـاـوـ (ـوـقـنـ) عـلـىـ ذـلـكـ (ـمـسـتـوـيـاـ) .

فـمـهـمـاـ تـشـأـ مـنـهـ فـزـارـةـ تـعـطـكـ

وـمـنـهـ مـتـعـلـقـ بـتـعـطـكـ ،ـ وـفـرـارـةـ فـاعـلـ تـشـأـ .

قولـهـ :ـ لـيـتـ شـعـرـيـ :ـ أـيـ عـلـمـيـ ؛ـ أـيـ لـيـتـنيـ أـعـلـمـ وـالـضـمـيرـ فيـ قـرـبـوـهـاـ لـصـحـيفـةـ الـأـعـمـالـ .

قولـهـ :ـ توـكـيدـ أـفـعـلـ إـلـخـ :ـ لـأـنـ مـاضـ مـعـنـيـ .

قولـهـ :ـ فـأـخـرـ بـهـ إـلـخـ :ـ صـدـرـهـ :

وـمـسـتـبـدـلـ مـنـ بـعـدـ غـضـبـيـ صـرـيـةـ

وـغـضـبـيـ مـائـةـ مـنـ الـإـبـلـ ،ـ وـصـرـيـةـ تـصـغـيرـ صـرـمـةـ بـالـكـسـرـ وـهـيـ الـقطـعـةـ مـنـ الـإـبـلـ نـحوـ الـثـلـاثـيـنـ .

قولـهـ :ـ وـاـخـشـيـنـ إـلـخـ :ـ أـمـثـلـةـ لـلـمـعـتـلـ .

قولـهـ :ـ ذـيـ لـيـنـ :ـ يـعـنـيـ أـنـ الـكـلـامـ عـلـىـ حـذـفـ مـضـافـ لـأـنـ الـلـيـنـ مـصـدـرـ لـاـ يـوـصـفـ بـهـ .

قولـهـ :ـ كـالـأـلـفـ :ـ وـالـنـونـ وـالـضـمـيرـ الـمـسـتـرـ وـالـأـسـمـ الـظـاهـرـ ،ـ وـخـصـ الـأـلـفـ بـالـذـكـرـ لـدـفـعـ مـاـ قـدـ

يـتوـهـمـ مـنـ اـشـتـراـكـهـ مـعـ الـوـاـوـ وـالـيـاءـ فـيـ كـثـيـرـ مـنـ الـأـحـكـامـ أـنـ الـكـلـامـ عـلـىـ الـاـكـتـفـاءـ .

(ولم تقع) نون (خفيفة بعد الألف) لالتقاء الساكنين ، وأجازه يonus . قال المصنف : و يمكن أن يكون منه قراءة ابن ذكوان « ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون » (لكن شديدة ، وكثيرها) حينئذ (الف ، وألفا زد قبلها) أي النون الشديدة حال كونك (مؤكدا فعلا إلى نون الإناث أسندا) فضلاً بينهما كراهية تالي الأمثال ، نحو « اضربنائ » (وأخذ خفيفة لساكن رديف) نحو :

لا تهين الفقر علّك أن ترکع يوماً والدهر قد رفعه

(و) أخذها أيضا (بعد غير فتحة إذا تقف وأردده إذا حذفها في الوقف ما من أجلها في الوصل كان عدما) وهو واو الجمجمة وباء التأنيث وتون الإغراب ، فقل في آخرجن وآخرجن « آخرجوا » و « آخرجي » وفي هل تخرجن وهل تخرجن « هل تخرجون » و « هل تخرجين » (وابدلتها بعد فتح ألفا وقفا) كالثنوين (كما تقول في قفن قفا) .

تممة : قد يحذف هذه النون [الخفيفة] لغير ما ذكر في الضرورة ، ك قوله :

اضرب عنك الهموم طارقها

قوله : وأجازه يonus : لكن بكسر النون كما في الآية .

قوله : يمكن أن يكون إلخ : قال : يمكن لجواز أن تكون الواو للحال ولا للنفي والموجود نون الرفع ؛ قاله في التصريح .

قوله : في الوقف : تنازعه اردد وحذفتها ، وما مفعول اردد ، وكان عدما صلتها ، ومن أجلها متعلق بعدم ، قال أبو حيان : الظاهر أن دخول النون في الوقف خطأ ؛ لأنها تدخل للتأكيد ثم تحذف بلا دليل عليها ، ورده الصبان بأنه ليس المراد أنها تدخل وقفا ثم تحذف بل إنه إذا ورد فعل مؤكدا بها وصل ، وإذا أريد الوقف عليه حذفت ورد المذوف لأجلها .

قوله : هذه النون : أي الخفيفة .

قوله : اضرب عنك إلخ : تمامه :

اضرب بالسيف قونس الفرس

واضرب بفتح الباء لأنه مؤكدة بالنون المذوفة ، والقونس بفتح فسكون ففتح : العظم النابت بين أذني الفرس .

تم الكلام على نوني التوكيد بعون الله سبحانه وتعالى

هذا باب ما لا ينصرف

وهو ما فيه علتان من العلل الآتية ، أو واحدة منها تُقْوِي مَقَامَهَا ، سُمِّيَ به لامتناع دخول الصرف عليه ، وهو التنوين ، كما قال :

(الصرف تنوين أي مبيّناً معنى) وهو عدم مشابهة الفعل (يه) أي بهذا التنوين ، أي بدخوله (يكون الأسم) مع كونه متمكناً (أمكنا) وبعدمه يكون غير

ما لا ينصرف

قوله : لامتناع دخول الصرف عليه : أي في السعة فإن التنوين اللاحق لغير المنصرف لنحو الضرورة تنوين الصرف كما يدل عليه قولهم ويجوز صرفه للضرورة .

قوله : وهو التنوين : أي فقط كما هو مذهب المحققين بناء على أحده من الصريف وهو الصوت الضعيف ، وأما الكسر فتابع له لتأخيهما في الاختصاص بالاسم ، وأن التنوين يحذف لامتناع الصرف أيضاً كما في الوقف واللام والإضافة فأرادوا النص من أول الأمر على أنه لم يسقط إلا لمشابهة الفعل ، فحذفوا صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ، وقيل : الصرف هو الجر والتنوين بناء على نقله من الصرف بمعنى الانصراف في جميع المجرى لانصرافه في جهات الحركات ، قال أبو حيان : وهذا الخلاف لاطائل تحته .

قوله : أي بهذا التنوين : عدل عما هو الظاهر الذي جرى عليه الشرح من رجوع ضمير به إلى المعنى لأن المقصود بيان علامة الأمكنية والتنوين لكونه أمراً ظاهراً أولى بأن يجعل علامة وأنه المناسب بتسمية هذا التنوين بتنوين التمكين وبقول المصنف فألفا التأنيث مطلقاً منع إلخ لتجوّه المنع حيث إن ما به يكون الاسم أمكناً كما هو المناسب .

قوله : أي بدخوله : زاده ليحسن عطف قوله وبعدمه عليه وهذا التنوين ليس بعلامة شاملة للاسم المنصرف ؟ فقد يمنع منه مانع من ألل والإضافة وتنوين المقابلة كمسلمات فتسمية الاسم الأمكن بالمنصرف لوجود الصرف في مالم يمنع منه مانع من أفراده .

قوله : وهو عدم مشابهة الفعل : عدل عن قول الموضع وهو عدم مشابهة الحرف والفعل لأن الذي يدل على عدم مشابهة الحرف هو الإعراب لا التنوين ولذا قال فيما بعد مع كونه متمكناً .

قوله : يكون الاسم : أي الاسم المعرّب بالحركات ؛ لأن الظاهر من كلامهم كما قال شيخ الإسلام أن المتصف بالانصراف وعدمه إنما هو الاسم المعرّب بالحركات .

قوله : أمكنا : في التصريح بناؤه من مكن مكانه إذا بلغ الغاية في التمكّن لام تمكن خلافاً لأبي حيان ومن قلده ؛ لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد أمكن غيره فلا حاجة إلى ارتكابه .

قوله : وبعدمه : أي للموانع الآتية لا مطلقاً كما هو ظاهر فلا يرد دخول المنصرف المضاف

أُمْكِن ، ولذلك سُمِّي بـ**كتنوين التمكُن** أيضًا ، وغير هذا التَّنوين لا يُسمى صَرْفًا ؛ لأنَّه قد يوجد فيما لا ينصرف كـ**كتنوين المقابلة** في «عَرْفَات» والـ**عَوْض** في «جَوار» ونحو ذلك .

(فَالْفُ التَّأْنِيَثُ مُطْلَقاً) مَقْصُورًا أو مَدْوَدًا (منع صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَ مَا وَقَع) مِن كَوْنِهِ نَيْكَرَةً كَذِكْرِي وَصَخْرَاءَ ، أو مَعْرِفَةً كَزَكْرِياً [وَكَرْبَلَاءَ] ، مُفْرَداً كَمَا مَضَى أو جَمِيعًا كـ**حَجَلِي** وأَصْدِيقَاءَ ، اسْمَا كَمَا مَضَى أو وَصْفًا كـ**حَبْلِي** وَحَمْرَاءَ (وزَائِدًا فَغَلَانَ) وَهُمَا : الْأَلْفُ وَالثُّوْنَ يَمْنَعُونَ [الصَّرْفَ] إِذَا كَانَا (في وَصْفِ سَلْمٍ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءُ تَأْنِيَثِ خُتْمٍ) إِمَّا لِأَنَّهُ لَهُ مُؤَنَّثٌ عَلَى فَعْلَى كَسْكَرَانَ وَغَضْبَانَ ، أو لَمُؤَنَّثٍ لَهُ كَلْحَيَانَ ، فَإِنْ خُتْمٌ بِالتَّاءِ صُرْفٌ كَنْدَمَانَ .

والمحلى بـأَلْ وَالمنون بـغير تنوين الصرف كـمسلمات .

قوله : كـتنوين المقابلة والعوض : اقتصر عليهما لأن تنوين التنكير خاص بعض المبنيات وتنوين الترم والغالى يعمان الأفعال والحرروف فلحوظهما بـغير المصرف ظاهر غنى عن البيان .

قوله : في جواز : فهو عوض عن الياء بـحركتها عند سيبويه وعن الحركة فقط عند البريد والزجاج ، وقيل : هو تنوين الصرف لأن الياء لما حذفت التحق الجمع بأوزان الآحاد كـسلام وكلام فـصرف ورد بأن الحذف عارض فلا يعتد به .

قوله : ونحو ذلك : أي المثالين ، والمراد بنحوهما ما يسمى به من الجمع بالألف والتاء وكل غير منصرف منقوص وليس المراد نحو التنوينين وهو تنوين الترم والغالى لأنَّه لا يبقى حينئذ لـكاف معنى .

قوله : كـزَكْرِياً : اقتصر على التمثيل للمعرفة به لمجيئه مقصورًا ومَدْوَدًا .

قوله : كـ**حَجَلِي** : جمع حَجَلَة .

قوله : وزَائِدًا فَعلان : إِمَّا مُبْدِأ حذف خبره بـقرينة المقام وهو كذلك ، أو يمْنَعُ ، أو عطف على الضمير في منع للفصـل بالـمفعول ، ولم يـرـد الشـارـح تعـيـن الـوـجـهـ الـأـوـلـ بلـ من دـأـبـهـ أـنـ يـمـزـجـ الـكـلـامـ عـلـىـ حـسـبـ ماـ يـقـتضـيـهـ جـوـدـةـ السـبـكـ بـدـوـنـ رـعـاـيـةـ لـوـجـهـ إـعـرـابـ المـتنـ .

قوله : أو لـمـؤـنـثـ لـهـ : وهذا على الصحيح وذلك لأنَّه لو كان له مُؤنَّثٌ لـكانـ فعلـىـ لـكـثـرـتـهـ أـولـيـ بـهـ فـعـلـانـةـ .

قوله : كـلـحـيـانـ : لـعـظـيمـ اللـحـيـةـ .

قوله : كـنـدـمـانـ : من النـادـمـةـ لـاـ منـ النـادـمـةـ وـهـيـ المـكـالـمـةـ فـإـنـ مـؤـنـثـهـ نـدـمـيـ .

(وَوَصْفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنٌ أَفْعَلٌ) كذلِكَ إِذَا كَانَ (مَمْنُوعٌ تَأْسِيْثٌ بِتَهُ) إِمَّا عَلَى أَنَّ مُؤْنَثَةً عَلَى فَعْلَاءَ (كَأْشَهْلَا) أَوْ عَلَى فُعْلَى كَالْفُضْلَى ، أَوْ لَا مُؤْنَثَ لَهُ كَأَكْمَرُ ، فَإِنْ كَانَ يَا التَّاءِ صُرْفٌ ، كَأَرْمَلٌ وَيَعْمَلُ (وَالْغِيْنَ عَارِضَ الْوَضْفِيَّةَ كَأَرْبَعَ) فَإِنَّهُ لِكُونِهِ وُضِيْعَ فِي الْأَصْلِ اسْمًا ، مَصْبِرُوفٌ . (وَ) الْغِيْنَ (عَارِضَ الْأَشْمِيَّةَ فَالْأَدْهَمُ) أَيِّ الْقِيَدُ لِكُونِهِ وُضِيْعَ فِي الْأَصْلِ وَضِفَّاً اِنْصِرَافُهُ مُنْعَ .

(وَأَجْدَلُ) لِلصَّفْرِ (وَأَخْيَلُ) لِطَائِرِ عَلَيْهِ نُقْطَ كَالْخِيلَانَ (وَأَفْعَى) لِلْحَيَّةِ ، أَسْمَاءِ فِي الْأَصْلِ وَالْحَالِ ، فَهُنَّ (مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَدَانَ الْمُنْعَ) مِنَ الصَّرْفِ لِلْمُنْعِ مَعْنَى الصُّفَّةِ فِيهَا ، وَهُوَ الْقُوَّةُ وَالْتَّلُونُ وَالْإِيْذَاءُ .

(وَمَنْعَ عَدْلٍ) وَهُوَ خُرُوجُ الْأَسْمِ عَنْ صِيَغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ (مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبِرٍ فِي

قوله : وزن أفعلا : الواو بمعنى مع .

قوله : كذلك : خبر للمتعاطفين .

قوله : منع : حال من الوزن أو من افعلا لصحة حذف المضاف بأن يقال وافعلا مراداً به الوزن .

قوله : كامر : لعظيم الكمرة وهي الحشمة .

قوله : كأرمل : للفقير فإن مؤنثة أرملة ، ويعمل للجمل النجيب المطبوع فإن مؤنثه يعمله ، وانظر ما وجه التمثيل به هنا ، فإن قيل : إنه حمل وزن أفعل على الوزن التصغيري لا التصريفي قيل فما هي أمثلة غير المبدوء بالهمزة منه من المنوع التاء .

قوله : والغين إلخ : تصريح بمفهوم قوله أصلي .

قوله كأربع : فإن وضعه للمرتبة من العدد ثم استعمل في نحو : مررت بنسوة أربع في المعذود بالعدد .

قوله : أي القيد : أشار إلى أنه عطف بيان لأبدل .

قوله : كالخيلان : جمع خال وهي نقطة تخالف لون البدن .

قوله : وهو القوة : في أجدر ، والتلون في أخيل ، والإيذاء في أفعى ؛ لكن المنع في أفعى أبعد منه في الأولين لأن أجدر من الجدل بالسكون وهو الشدة ، وأخيل من الخيول وهي كثرة الخيلان إلا أنها لما لم يستعملها وصفين كانت وصفتيهما متخللة ملموحة ، وأما أفعى فلا مادة له في الاستيقاف لكن ذكرها يقارن تصور ضررها وإيذائها فأشبها المشتق وقيل : إن أفعى مأخوذة من الفعوة بمعنى الخبر تكون مثل أخويها .

قوله : عن صيغته الأصلية : أي التي يقتضي الأصل ، والقاعدة أن يكون عليها إلى صيغته ليست كذلك .

لَفْظٍ) ثَنَاءً (وَمَتْنِي وَثُلَاثَ) وَمَثْلَثَ ، إِذْ هُمَا مَعْدُولَانِ عَنِ الْأَنْتَيْنِ . اَنْتَيْنِ وَثَلَاثَةَ ثَلَاثَةَ (وَ) فِي (أَخْرِ) جَمْعُ أَخْرَى ، اَنْتَيْ آخَرَ ، إِذْ هُوَ مَعْدُولٌ عَنِ الْأَخْرَ (وَوَزْنُ مَتْنِي وَثُلَاثَ كَهُمَا) فِي مَنْعِ الصَّرْفِ لِمَا ذُكِرَ (مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلَيَعْلَمَا) نَحْوُ « أَحَادٌ » وَ « مَوْحِدٌ » وَ « رِبَاعٌ » وَ « مَرْبَعٌ » ، وَشِيعَ أَيْضًا مَحْمَسٌ وَعَشَارٌ وَمَعْشَرٌ ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَالرَّاجِحُونَ قِيَاسًا خُمَاسٌ وَسَدَاسٌ وَمَسْدَسٌ وَسُبْعَانٌ وَمَسْبَعَ وَثَمَانٌ وَمَتْمَنٌ وَتُسَاعٌ وَمَتْسَعٌ .

(وَكُنْ لِجَمْعٍ) مَتْنَاهُ (مُشْبِهٌ مَفَاعِلاً) فِي كَوْنِ أَوْلَهُ مَفْتُوحًا وَثَالِثَهُ أَلْفًا غَيْرَ عِوْضٍ بَعْدَهَا حَرْفَهَا : أَوْلُهُمَا مَكْشُورٌ إِلَّا لِعَارِضٍ ، نَحْوُ « دَرَاهِمٌ » وَ « مَسَاجِدٌ » (أَوْ) مُشْبِهٌ (الْمَفَاعِيلَ) فِيمَا ذُكِرَ مَعَ كَوْنِ مَا بَعْدَ الْأَلْفِ ثَلَاثَةَ أُوْسَطُهَا سَاكِنٌ كَمَصَابِيحٍ وَقَنَادِيلٍ (يَمْتَنِعُ كَافِلًا) .

قوله : مَعْدُولٌ عَنِ الْأَخْرَ : بِضمِ فَقْطِهِ مَعْرِفَةُ بَأْلٍ وَهُوَ مَذْهَبُ الْجَمَهُورِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ جَمْعُ أَخْرَى وَهِيَ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ تَفْضِيلٌ بِعْنِي أَشَدَّ تَأْخِرًا ثُمَّ نُقْلِتُ إِلَى مَعْنَى الْمَغَايِرَةِ ، وَهُوَ اسْمٌ التَّفْضِيلُ أَنْ لَا يَجْمِعَ وَلَا يَؤْنَثَ إِلَّا مَقْرُونًا بَأْلًا أَوْ مَضَافًا لِمَعْرِفَةٍ فَحِيثُ وَجَدَ بَدْوَنَ ذَلِكَ حَكْمَنَا بَأْلَهُ مَعْدُولٌ عَمَّا فِيهِ أَبْلٌ وَهَذَا لَا يَنَافِي تَنَكِيرُهُ بَدْلِيلٍ (أَبْكَامٌ أَخْرُ) وَنَسْوَةُ أَخْرٌ ؛ لِأَنَّهُ كَمَا قَالَ الدَّمَامِيُّ : لَا يَلْزَمُ فِي الْمَعْدُولِ عَنِ الشَّيْءِ أَنْ يَكُونَ مَثْلُهُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ ، وَإِنَّمَا لَمْ نُحَكِّمْ بَأْلَهُ مَعْدُولٌ عَنِ الْمَضَافِ لِأَنَّ الْقِطْعَ عَنِ الْإِضَافَةِ يَسْتَلِمُ الْبَنَاءُ أَوِ التَّنْوينُ أَوِ إِضَافَةُ أَخْرَى كَمَا فِي يَا تِيمِ تِيمِ عَدِيٍّ ؛ وَكُلُّهُ مَفْقُودَةٌ هُنَا .

قوله : وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَالرَّاجِحُونَ قِيَاسًا إِلَيْهِ : بِنَاءٌ عَلَى فَقْدِ السَّمَاعِ فِيهَا وَهُوَ مَذْهَبُ الْجَمَهُورِ ، وَقَالَ أَبُو حِيَانٍ : الصَّحِيحُ أَنَّ الْبَنَاءَيْنِ مَسْمُوْعَانِ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى عَشَرَةَ وَحَكِيَ الْبَنَاءَيْنِ أَبُو عَمْرِ بْنِ الشَّيْبَانِيِّ وَحَكِيَ أَبُو حَاتَمَ وَابْنَ السَّكِيْتِ مِنْ أَحَادِيْنِ إِلَى عَشَرَ وَمِنْ حَفْظِ حَجَّةٍ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ .

قوله : مَتْنَاهُ : بِيَانِ لِلْوَاقِعِ وَلَيْسَ بِقِيدٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَتَاهِي مِنَ الْجَمْعِ سَوْيَ هَذِينِ الْوَزْنَيْنِ ، وَمَعْنَى تَنَاهِيِهِ عَدْمُ قَبْوَلِهِ جَمْعُ التَّكْسِيرِ لَا تَكْرَازُ الْجَمْعِيَّةِ فِيهِ ؛ فَإِنَّمَا لَيْسَ بِالْبَلَازِمِ وَلَا غَالِبِ فِي هَذِينِ الْوَزْنَيْنِ .

قوله : فِي كَوْنِ أَوْلَهُ إِلَيْهِ : إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْمَشَابِهَةِ الْمَشَابِهَةَ فِي الْهَيْئَهِ لَا فِي الصِّيَغَهِ ؛ وَلَذِكَ عَدْلٌ عَنِ وَازْنِ إِلَى مشَبِهٍ .

قوله : غَيْرُ عَوْضٍ : عَنِ يَاءِ النِّسْبَهِ كَيْمَانٌ حَذَفَتْ إِحْدَى الْيَاءِيْنِ وَعَوْضٌ عَنِهَا الْأَلْفَ ، وَحَذَفَتْ الْأَخْرَى لِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ هِيَ وَالْتَّنْوينُ .

قوله : إِلَّا لِعَارِضٍ : كَدَوَابٌ وَعَذَارِيٌّ .

(وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ) أَيْ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ (كَالْجَوَارِيِّ رَفْعًا وَجَرًًا أَجْرِهِ) مَجْرِي (كَسَارِيِّ) فِي التَّنوينِ وَحَذْفِ الْيَاءِ ، نَحوُ { وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاثِ } { وَالْفَجْرِ وَلَيَالِ } وَنَصِبًا أَجْرِهِ كَدَرَاهِمْ فِي فَتْحِ آخِرِهِ مِنْ عَيْرِ تَنْوينِ ، نَحوُ { سِيرُوا فِيهَا لَيَالِ } ، وَ [إِنَّمَا] لَمْ يَظْهُرِ الْجُرُّ فِي كَالْنَصْبِ ، وَهُوَ فَشَحَّةٌ مِثْلُهُ ، لَأَنَّ الْفَتْحَةَ تَتَقْلُبُ إِذَا نَابَتْ عَنْ حَرْكَةِ ثَقِيلَةٍ فَغَوْمِلَتْ مُعَامِلَتَهَا ، وَقَدْ لَا يُحَذَّفُ يَاوْهُ بَلْ تُقْلِبُ أَلْفًا بَعْدَ إِبْدَالِ الْكَسْرَةِ قَبْلَهَا فَتْحَةً فَلَا يُنَوِّعُ كَعْذَارَى وَمَدَارَى ، ثُمَّ التَّنْوينُ فِي جَوَارِ ، عَوْضٌ عَنِ الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ : [هُوَ] تَنْوينٌ تَمْكِينٌ لِأَنَّ الْيَاءَ لَمْ

قوله : مجرى كسارى : أشار إلى أن الكاف اسم والكلام على حذف مضاد ؛ وذلك لأن المقصود تشبيه الأمر الكلى وهو المعتل من هذا الجمع بالأمر الكلى وهو المعتل الذي ليس منه كما هو المناسب لا الأمر الكلى بالجزئى وهو سار ؛ وذلك لأن خصوص سار ليس بمقصود ومن قال كسارى جمع كسرى غلط من وجهين : الأول : أن كسرى لا يجمع على كسارى في القاموس جمعه أكاسرة وأكاسر وكسور والقياس كسرتون كعيسون ، والثانى : أنه لو كان جمعا لكان داخلا في قوله وذا اعتلال فلا يصح قوله أجره كسارى .

قوله : في التنوين إلخ : لا في غيرهما ؛ فإن جوار يجر بفتحة مقدرة وتنوينه للعوض بخلاف سار فيهما .

قوله : وهي فتحة مثله إلخ : هذا يدل على أن الكلام مبني على تقدم منع الصرف على الإعلال وإلا لما كانت علامه الجر قبل الإعلال فتحة ، ويدل على ذلك عدم تنوين نحو : عذاري ومدارى وإلا لنون وحذف آخره .

قوله : بل تقلب ألفا : وذلك في جمع فعلاه اسمًا محضًا لا مذكر له كصحراء فلا يجوز في سكرى سكارى نقله يس عن الشيخ خالد الأزهري .

قوله : بعد إبدال الكسر إلخ : إتباعا لما قبل الألف .

قوله : عن الياء الممحورة : تخفيضا بعد حذف الضمة وفتحة الجر لثقلهما على الياء بناء على تقدم منع الصرف ويشهد له عدم تنوين نحو عذاري ولذلك اختاره الشارح ، وأما على القول بتقدم الإعلال فالإياء ممحورة للتقاء الساكنين ، قالوا : لأن الإعلال لتعلقه بجوهر الكلمة مع ظهور سببه وهو الثقل مقدم على منع الصرف ؛ لأنه حال من أحوالها مع خفاء سببه وهو شبه الفعل .

قوله : وقال الأخفش : هذا أيضا مبني على تقدم منع الصرف بدليل قوله : فدخله تنوين الصرف ، وكذلك قول الزجاج ؛ لأن قوله بكونها عوضا عن الحركة ليتحقق موجب حذف الياء من التقاء الساكنين وإلا لتحقق بدونها .

مُحْدِثٌ بقِيَ الأَسْمَ فِي الْلَّفْظِ كجناح ، فَرَأَتِ الصِّيَغَةُ فَدَخَلَتُهُ تَنْوِيُ الصَّرْفِ . وَرَدَّ
بِأَنَّ الْمُحْدُوفَ فِي قُوَّةِ الْمُؤْجُودِ . وَقَالَ الزَّجْمَاجُ : عَوْضٌ عَنْ ذَهَابِ الْحَرْكَةِ عَنِ الْيَاءِ
وَرَدَّ بِلُزُومِ تَعْوِيْضِهِ عَنْ حَرْكَةِ نَحْوِهِ : مُوسَى ، وَلَا قَائِلَ بِهِ .

(وَلِسَراوِيلَ) الْمُفْرَدُ الْأَعْجَمِيُ (بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهَ) مِنْ حِيثُ الْوَزْنِ (افْتَضَى
عُمُومَ الْمَنْعِ) مِنَ الصَّرْفِ ، وَقَيْلُ : هُوَ نَفْسَهُ جَمْعُ سِرْوَالَةِ ، وَقَيْلُ : فِيهِ وَجْهَانَ
(وَإِنْ يَبِهِ) أَيِّ بِالْجَمْعِ (شَمِيَّ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ) مِنْ سَرَاوِيلَ ، وَنَحْوَهُ (فَالْأَنْصِرَافُ
مَنْعَهُ يَحْقُّ) وَلَا اعْتِدَادُ بِمَا عَرَضَ .

(وَالْعَلَمَ امْنَعَ صَرْفَهُ) إِنْ كَانَ (مَرْكَبًا تَزْكِيبَ مَرْجِ نَحْوِهِ مَعْدَ يَكْرِباً)

قوله : المفرد الأعجمي : المؤنث المنكر ، وأشار بالمفرد إلى وجه الحكم عليه بالإلحاد ،
وبالأعجمي إلى دفع ما يوهمه إفراده من عدم اختصاص هذا الوزن بالجمع .

قوله : من حيث الوزن : فهو غير منصرف لموازنة الجمع لأن هذا الوزن لا يكون إلا لجمع
أو لنقل عنه فحق ما وزنه من المفرد الأعجمي المنع وذلك بتعميم الجمع إلى الحقيقى
والحكمى لا بزيادة سبب آخر وهو موازنة الجمع .

قوله : عموم المنع : أي للغات العرب كلها .

قوله : جمع سرواله : إن أراد تحقيقاً كما هو الظاهر فمردود بأنه لم يسمع سرواله ، وإن
سمع فهي لغة في سراويل لا مفرد له لأن بمعناه إن أراد تقديرها بدعوى تسمية كل قطعة من
السراويل سرواله فلا بأس ويكون الكلام مبنياً على تعميم الجمع إلى التحقيقى والتقديري .

قوله : وَقَيْلُ فِيهِ وَجْهَانَ : المنع ، والصرف ؛ القائل ابن الحاجب ورده الناظم كما أشار إليه
بقوله : عموم المنع بأن الصرف لم يحفظ وابن الحاجب وإن كان ثقة ، ومن حفظ حجة على
من لم يحفظ ؛ إلا أنه لتفريده بهذا النقل لا يعول عليه .

قوله : وَنَحْوَهُ : كشراحيل علم لعدة أشخاص من الصحابة .

قوله : وَلَا اعْتِدَادُ بِمَا عَرَضَ : وأشار إلى أن المنع للجمعية الأصلية وذلك بتعميم الجمعية إلى
الحقيقة والأصلية .

قوله : تركيب مرج : بشرط أن يكون معرباً ؛ لأن الصرف وعدمه من خواص المعربات ولا
يعد أن يراد بالعلم العلم المعرّب فلا يرد سبيوبيه وكذا لا يعد جعل قوله نحو معدى كرب قيداً
لإخراجه كما قيل والجزء الأول من هذا المركب مبني على الفتح إن كان غير ياء وعلى
السكون إن كان ياء .

وَخَضْرَمَّوْت بِخَلَافِ الْمُرْكَبِ تَرْكِيبٌ إِضَافَةٌ أَوْ إِسْنَادٍ (كَذَاكَ) عَلَمْ (حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلَانَا) وَهُمَا الْأَلِفُ وَالثُّونُ (كَغْطَفَانَ وَ كَإِاصْبَهَانَا) وَتُعْرَفُ زِيَادَتُهُمَا بِسُقُوطِهِمَا فِي التَّصَارِيفِ كَسُقُوطِهِمَا فِي رَدِّ نِسْيَانٍ إِلَى نَسِيَّ ، فَإِنْ كَانَا فِيمَا لَا يَتَصَرَّفُ فَبَأْنَ يَكُونُ قَبْلَهُمَا أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَهُمَا حَرْفَانِ ثَانِيهِمَا مُضَعَّفٌ فَإِنْ قَدَرْت أَصَالَةَ التَّضَعِيفِ فَزَائِدَانِ أَوْ زِيَادَتَهُ فَالثُّونُ أَصْلِيَّةٌ ، كَحَسْنَانِ ، إِنْ جُعِلَ مِنَ الْحِسْنِ فَفَعْلَانَ فَيَمْنَعُ ، أَوْ مِنَ الْحُسْنِ فَفَعَالَ فَلَا يَمْنَعُ .

(كَذَا) عَلَمْ (مُؤَنَّثٌ بِهِاءٍ) امْتَنَعَ صَرْفُهُ (مُطْلَقاً) سَوَاءً كَانَ [عَلَمَا] مِذَكُورٌ كَطَلْحَةَ ، أَمْ مِلْؤُنَثٌ كَفَاطِمَةَ ، زَائِدَا عَلَى ثَلَاثَةَ كَمَا مَضِيَ أَمْ لَا كَفُلَةَ (وَشَرْطُ مَنْعِ) صَرْفِ (الْعَارِيِّ) مِنْهَا (كَوْنُهُ ارْتَقَى فَوْقَ الْثَّلَاثَةِ) كَسْعَادٌ وَعِنَاقٌ (أَوْ) عَلَى ثَلَاثَةِ لِكَنَّهُ أَعْجَمِيَّ (كَجُورَ وَجِمْصُ ، أَوْ) مُتَحَرِّكٌ الْأَوْسَطُ نَحْوُ (سَقْرُ) وَلِظِي (أَوْ) مُذَكُورٌ الْأَصْلُ سُمِّيَ بِهِ مُؤَنَّثٌ نَحْوُ (زَيْدٌ اسْمُ امْرَأَةٍ لَا اسْمُ ذَكَرٍ) وَأَجْرِي فِيهِ الْمِبَرْدُ وَالْجَرْمِيُّ الْوَجْهَيْنِ الْأَتَيْنِ فِي الْمُسَالَةِ بَعْدُ ، وَهُمَا (وَجَهَانِ) رُوِيَا عَنِ النَّحَّاَةِ (فِي) الْثَّلَاثِيِّ سَاكِنِ الْوَسْطِ (الْعَادِمِ تَذَكِيرًا) مُتَأَصِّلًا قَبْلَ النَّقْلِ كَمَا (سَبَقَ أَوْ) الْعَادِمِ (عَجْمَةً كَهِنَّدَ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ) مِنَ الصَّرْفِ نَظَرًا إِلَى وُجُودِ السَّبَبَيْنِ وَعِنِ الرَّجَاحِ وُجُوبِهِ .

(وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ زَيْدٍ عَلَى الْثَّلَاثِ) كَإِبْرَاهِيمَ (صَرْفُهُ امْتَنَعُ)

قوله : بخلاف المركب إلخ : الأول معرب والثاني محكي .

قوله : فلا يمنع : محل ذلك في غير الصحابي أما هو فممنوع قوله ولا واحداً لأن المسموع في شعره وعلى ألسنة الرواة ؛ قاله أبو حيان ، ويستفاد منه : أن محل الوجهين في غير ما سمع فيه أحدهما فقط ولا يتعدى .

قوله : العاري منها : أي النساء مع كونه مؤنثاً .

قوله : وجهان : مبتدأ سوغه التقسيم لأنه في مقابلة تختتم المنع .

قوله : في الْثَّلَاثِيِّ السَاكِنِ الْوَسْطِ : القيدان مفهومان من قوله : في العادم تذكير إلخ ؛ فإنه يدل على أن الوجهين إنما يجريان فيما اشترط التذكير والعجمة فيه فيما قبل وهو الْثَّلَاثِيِّ السَاكِنِ الْوَسْطِ ليس إلا .

قوله : أو العادم عجمة : أو يعني الواو .

قوله : والتعريف : سواء كان عجميّاً حقيقة بأن كان علماً في لغة العجم أو حكمـاً بأن نقل وجعل علماً في اللغة العربية قبل التصرف فيه كقالون فإنه كان يعني الحيد ثم نقل وسمي به أحد رواة نافع لجودة قراءته .

**يُخَلَّافُ غَيْرِ الْعَجَمِيِّ ، وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ الْعَرَبِيُّ التَّعْرِيفُ ، كَلِجَامُ ، وَالثَّلَاثِيُّ وَلُوْ
كَانُ سَاكِنُ الْأَوْسَطِ ، كَشَّتَرُ وَنُوحُ (كَذَاكَ) عَلَمٌ (دُوْ وَزْنٌ يَخْصُّ الْفِعْلَا) بِأَنْ
لَمْ يُوجَدْ دُونَ نُدُورٍ فِي غَيْرِ فِعْلٍ ، كَخَصْمٌ وَشَمَّرٌ وَدُثَى وَانْطَلَقَ وَاسْتَخْرَجَ عَلَمَيْنِ
(أَوْ) وَزْنٌ (غَالِبٌ) فِيهِ (كَأَحْمَدٍ وَيَغْلِي) وَأَفْكَلُ وَأَكْلُبُ ، وَلَا يَدُدُّ مِنْ لُزُومِ
الْوَزْنِ وَبَقَائِهِ غَيْرُ مُخَالِفٍ لِطَرِيقَةِ الْفِعْلِ ، فَنَحُوا اَمْرِيَّ عَلَمًا وَرُدًّا وَبَيْعَ مَصْرُوفٍ ،**

قوله : كَلِجَام : إذا جعلته علماً أصله لـكَام بالكاف العجمية .

قوله : ولو كان ساكن الوسط : سبق قلم ، والصواب : ولو متحرك الوسط ، والغاية للرد على من قال بوجوب منع متحرك الوسط ، نقل الأشموني عن شرح الكافية : أن الثلاثي منصرف قوله واحداً في لغة جميع العرب ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون ، ومت听过 المنع مع الحركة ؛ لأن العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة .. اهـ . أي بخلاف الثنائي فإن علامته مقدرة وتظهر في بعض التصاريف فله نوع قوة في الشقل وتحرك الوسط يزيده فمنع .

قوله : دون ندور : من النادر دلائل بضم فكسر لدوية كابن عرس وينجلب كينطلق لخزة .

قوله : في غير فعل : إلا منقولاً من الفعل كما عدنا دلائل من الأمثلة ، أو أعمجياً كبقم بوزن كلام لصيغ ، واستبرق كاستخرج للدياج الغليظ ، هذا والأوزان المختصة بالفعل ستة : ماضي الثلاثي المبني للمجهول ، والماضي المضاعف ككلم ، والماضي المفتح بناء المطاوعة كتعلم ، أو بهمزة الوصل كانطلق ، ومضارع غير الثلاثي وأمره الذي لغير مفاعة .

قوله : أو غالب فيه : المراد بالغالب بقرينة التمثيل بأحمد ويعلى أعم مما يكون غالباً حقيقة كإتمد بوزن اضرب أمراً اسم لحجر الكحل ، واصباع كاذهب أمراً ، وأبلم كاكتب أمراً حال كون الثلاثة أعلاماً فإن وجود هذه الأوزان في الفعل أكثر أو غالباً حكماً بأن يقتضي القياس كثرته في الفعل لافتتاحه بزيادة يدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم وهي حروف أتين اللاحقة أول المضارع وذلك كالأمثلة الأربع .

قوله : كأحمد : منقول من المضارع أو الماضي المعدى بالهمزة أو اسم التفضيل .

قوله : وأفكل وأكلب علمين : الأول الرعدة ، والثاني جمع كلب ، وهو بوزن أذهب وأكثب مضارعين للمتكلم ومثل بهما لغير المنقول .

قوله : ويعلى : منقول عن مضارع على كرضي .

قوله : فنحو امراً إلخ : لعدم لزوم الوزن فإن عينة لا تلزم حركة واحدة بل هي تابعة لحركة الآخر فهو في الجبر كاضرب ، وفي النصب كاعلم ، وفي الرفع كاخرج .

قوله : ورد وبيع : علمين وذلك لخروجهما بالإعلال إلى وزن قفل وديك وهذا بخلاف ما في أوله زيادة المضارع كيزيد وإن خرج بالإعلال إلى وزن بريد وذلك لأن زيادته تنبه على أصله .

وَكَذَا نَحْوُ الْبَبْ بِعِنْدَ أَنَّ الْحَسَنَ الْأَخْفَشَ وَخَالِفَهُ الْمُصْنَفُ ، وَفُهْمٌ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْوَزْنَ الْخَاصَّ بِالْأَسْمَاءِ أَوِ الْفَالِبِ فِيهِ أَوِ الْمُسْتَوِيِّ هُوَ وَالْفَعْلُ فِيهِ لَا يُؤْثِرُ وَهُوَ كَذَلِكَ ، وَخَالِفَ أَبْنَ عَيْسَى ابْنَ عَمْرُو فِي الْمُنْقُولِ مِنِ الْفَعْلِ (وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلْفِ) مَقْصُورَةً (زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ) كَعْلَقِي وَأَرْطَى عَلَمَيْنِ (فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ) بِخَلَافِ غَيْرِ الْعِلْمِ وَالَّذِي فِيهِ أَلْفُ الْإِلْحَاقِ الْمَمْدُودَةِ

قوله : وكذا نحو الـ بـ بـ : بالضم كـ أـ كـ لـ بـ جـ مـ جـ لـ بـ إذا كان عـ لـ مـا وـ ذـ لـ كـ خـ الـ فـ تـهـ لـ طـ رـ يـ قـ ةـ الـ فـ عـ لـ بـ .

قوله : وخـ الـ فـ المـ صـنـفـ : تـ بـعـا لـ سـيـوـيـهـ لـ وـجـودـ الـ مـواـزنـةـ كـ أـ كـ تـبـ مـضـارـعـاـ ، وـ لـ آنـ الـ فـكـ رـجـوعـ إـلـىـ أـصـلـ مـتـرـوـكـ كـاسـحـوـزـ وـلـيـسـ بـماـنـعـ مـنـ اـعـتـبـارـ وـزـنـ الـ فـعـلـ إـجـمـاعـاـ .

قوله : أـوـ الـ فـالـ بـ فيـهـ : كـفـاعـلـ نـحـوـ كـاهـلـ عـلـمـاـ فـإـنـهـ وـإـنـ وـجـدـ فـيـ الـ فـعـلـ كـضـارـبـ أـمـرـاـ مـنـ ضـارـبـ إـلـاـ أـنـهـ فـيـ الـ أـسـمـ أـكـثـرـ .

قوله : أـوـ الـ مـسـتـوـيـ إـلـخـ : نـحـوـ فـعـلـ بـفتحـ الـعـيـنـ ، وـفـعـلـ نـحـوـ : شـجـرـ وـضـرـبـ ، وـجـعـفـ وـدـحـرـ .

قوله : وخـ الـ فـالـ عـيـسـىـ بـنـ عـمـرـ : الثـقـفـيـ الـبـصـرـيـ شـيـخـ الـخـلـيلـ وـسـيـوـيـهـ وـفـيـ بـعـضـ النـسـخـ اـبـنـ عـيـسـىـ بـزـيـادـةـ اـبـنـ وـهـوـ سـهـوـ مـنـ النـاسـخـ .

قوله : فـيـ الـنـقـولـ مـنـ الـفـعـلـ : ظـاهـرـهـ أـيـ فـعـلـ كـانـ ، سـوـاءـ كـانـ ذـاـ وـزـنـ غـالـبـ فـيـ الـأـسـمـ كـضـارـبـ أـمـرـاـ ، أـوـ مـشـتـرـكـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ الـفـعـلـ عـلـىـ السـوـاءـ وـهـوـ صـرـيـعـ كـلـامـ التـوـضـيـعـ ، قـالـ فـيـ التـصـرـيـحـ : وـظـاهـرـ كـلـامـ الشـاطـيـ بـعـاـلـ لـتـسـهـيلـ أـنـ خـلـافـ عـيـسـىـ إـنـمـاـ هـوـ فـيـ الـمـشـتـرـكـ .

قوله : مـقـصـورـةـ : وـذـلـكـ لـآنـ الـمـمـدـوـدـةـ لـيـسـ بـأـلـفـ ، بـلـ أـلـفـ وـهـمـزـةـ .

قوله : كـعـلـقـىـ وـأـرـطـىـ : هـمـاـ بـوـزـنـ سـكـرـىـ الـأـلـوـلـ اـسـمـ لـبـتـ ، وـالـثـانـيـ لـشـجـرـ ، زـيـدـتـ أـلـفـ فـيـهـمـاـ لـلـإـلـحـاقـ بـجـعـفـ وـلـمـ تـجـعـلـ لـلـتـائـيـثـ لـقـولـهـمـ عـلـقـةـ وـأـرـطـاـةـ ، وـلـاـ يـكـنـ اـجـتـمـاعـ تـائـيـثـيـنـ وـقـيلـ أـلـفـ أـرـطـىـ لـيـسـ لـلـإـلـحـاقـ بـلـ أـصـلـيـةـ فـوـزـنـهـ أـفـعـلـ فـيـمـنـعـ لـوـزـنـ الـفـعـلـ وـالـعـلـمـيـةـ .

قوله : عـلـمـيـنـ : لـمـذـكـرـ أـوـ مـؤـنـثـ لـكـنـ فـيـ الـثـانـيـ مـانـعـ آـخـرـ وـهـوـ التـائـيـثـ الـعـنـوـيـ .

قوله : فـلـيـسـ يـنـصـرـفـ : لـلـعـلـمـيـةـ وـأـلـفـ الـإـلـحـاقـ الشـبـيـهـ بـأـلـفـ التـائـيـثـ الـمـقـصـورـةـ مـنـ جـهـةـ أـنـ الـأـسـمـ الـذـيـ تـلـحـقـهـ لـاـ يـقـلـ تـاءـ التـائـيـثـ حـالـ الـعـلـمـيـةـ ، وـمـنـ جـهـةـ أـنـ كـلاـ مـنـهـمـاـ زـيـادـةـ غـيرـ مـبـدـلـةـ عـنـ شـيـءـ ، وـأـنـهـ لـاـ تـقـعـ إـلـاـ فـيـ وـزـنـ صـالـحـ لـأـلـفـ التـائـيـثـ كـأـرـطـىـ بـوـزـنـ سـكـرـىـ ، وـعـزـهـىـ بـوـزـنـ ذـكـرـىـ وـتـفـارـقـهـ فـيـ أـلـفـ الـإـلـحـاقـ فـيـ غـيـرـ الـعـلـمـ تـلـحـقـهـ التـاءـ وـالـتـنـوـيـنـ بـخـلـافـ أـلـفـ التـائـيـثـ .

قوله : بـخـلـافـ غـيـرـ الـعـلـمـ : كـعـلـقـىـ وـأـرـطـىـ قـبـلـ التـسـمـيـةـ بـهـمـاـ لـأـنـهـ وـالـحـالـةـ هـذـهـ لـاـ تـشـبـهـ أـلـفـ التـائـيـثـ شـبـهـاـ كـامـلـاـ لـإـلـحـاقـ التـاءـ وـالـتـنـوـيـنـ بـهـاـ كـمـاـ مـرـ .

قوله : وـالـذـيـ فـيـهـ أـلـفـ الـإـلـحـاقـ الـمـمـدـوـدـةـ : كـعـلـبـاءـ اـسـمـ لـعـصـبـ الـعـنـقـ أـلـفـ الـإـلـحـاقـ بـقـرـطـاسـ لـاـ لـلـتـائـيـثـ ؟ـ وـذـلـكـ لـآنـ الـتـيـ لـلـإـلـحـاقـ تـنـونـ وـلـاـ تـكـوـنـ إـلـاـ فـيـ وـزـنـ لـاـ يـصـلـحـ لـأـلـفـ التـائـيـثـ لـكـوـنـهـ

(وَالْعِلْمُ امْتَنْعٌ صَرْفَهُ إِنْ عَدِلاً كَفُلَ التَّوْكِيدِ) أي جمع و توايُّه ، فإنها - كما قال المصنف في شرح الكافية - معارف بنيَّة الإضافة ؛ إذ أصل « رأيت النساء جمع » ، جمعُهنَّ ، فتحِيفُ الضَّميرُ لِلعلمِ به ، واستغنى ببنيَّة الإضافة وصارت لكونها معرفة بلا علامَة ملفوظ بها كالاعلام و ليست بالاعلام لأنها شخصيَّة أو جنسية وليس هذه واحدة منها . قال : وهو ظاهر نص سيبويه . وقال ابن الجاجِب : إنها أعلام للتوكيده ومعدولة عن فعلواتِ الذي يستحقه فعلاً مؤنث أفعال المجموع بالواو والتون (أو كثعلا) وزفر وعمر فإنها معدولة

ليس من أوزانها ولأن همة التأنيث منقلبة عن ألفها فهي مانعة من الصرف كأصلها وهذه عن ياء فلم تمنع فلذلك يصرف ما هي فيه وإن جعل علما .

قوله : والعلم إلخ : أي حقيقة أو حكمًا بقرينة تمثيله بفعل التوكيد فإنه عنده ليس بعلم حقيقة وغير منصرف لشبه العلمية في كونها معرفة بلا علامَة ملفوظ بها والعدل .

قوله : وليست هذه واحدة منها : لأن الشخصية مختصة ببعض الأشخاص والجنسية بعض الأجناس ولا تصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل لكن قبل أنه علم جنس للإحاطة والشمول كسبحان للتسبيح . قوله : واستغنى ببنيَّة الإضافة : ولا تبطل بنيَّة الإضافة من الصرف وإنما يبطله الإضافة المصح بها وكذا يقال في أللآتية ، وأشار بقوله : بنيَّة الإضافة إلى أن الإضافة تعد كأنها ملفوظة ؛ فالمضاف إليه منوي لفظا فلا يرد أن القطع عن الإضافة يوجب البناء أو التنوين أو إضافة أخرى ؛ لأن ذلك فيما إذا لم ينو لفظ المضاف إليه .

قوله : ومعدولة إلخ : عطف على قوله : معارف ، ولكن هل هو داخل في مقول المصنف في شرح الكافية أولاً فيكون قوله كما قال المصنف إلخ متوجهاً لقوله : معارف إلخ فقط الظاهر الثاني .

قوله : يستحقه : أي يكون له فقط ولا يجمع على غيره ولذا لم يقل تستحق فعلاً إلخ ؛ لأن فعلوات يكون لفلاء الاسم الذي لا مذكرة له كصحراء على صحراءات .

قوله : فعلاً مؤنث أفعال : احتراز عن مثل صحراء فإن له فعالى كصحرارى وهذا إشارة إلى الرد على من قال أنه معدول عن جماعي وذلك لأن فعالى خاص بمثل صحراء .

قوله : أفعال المجموع بالواو والتون : وهو أفعال الاسم لا الصفة فإن أفعال الصفة يجمع هو ومؤنثه الذي على أفعال على فعل كحر حمراء وأحمر وهذا إشارة إلى الرد على من قال إنه معدول عن جمع وذلك لأن جمع ؛ ليس وصفاً لأن الوصفية مغايرة للتوكيده ، وفيه إشارة إلى دليل آخر على أنه معدول عن جماعات وهو أن جماعء مؤنث أجمع ، فكما جمع المذكر بالواو والتون كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء ، فلما جاءوا به على فعل ؛ علم أنه معدول عما هو القياس فيه وهو جماعات . قوله : كثعلا : يعني العلم المنقول إلى فعل عدلاً تقديرياً ؛ فإن طريق العلم بعدل هذا النوع

عن ثاُل وزافر وعامر .

(وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَا نَعَا) صَرْفٌ (سَحْرٌ إِذَا بِهِ التَّعْيِنُ) والظُّرْفِيَّةُ (قَضَداً يُعْتَبَرُ) كـ « جِئْتُ يَوْمَ الْجَمْعَةِ سَحْرًا » فَإِنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ السَّحْرِ ، فَإِنْ كَانَ مُبْهَمًا صَرْفٌ كـ (بِجَيْنَتْهُمْ سَحَرٌ) ، أَوْ مُسْتَعْمَلًا غَيْرَ ظَرْفٍ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ تَعْرِيفُهُ بِأَلٌ أَوْ إِلَاضَافَةٍ ، نَحْوَ « طَابَ السَّحْرُ سَحْرًا لَيَلَيْنَا » (وَابْنُ عَلَى الْكَسْنِ فَعَالٍ عَلَيْهَا مُؤَنَّثًا) عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ كَحْذَامٍ وَسَفَارٍ (وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمًا) فِي الْأَعْرَابِ وَمَنْعِ الصَّرْفِ لِلْعَلْمِيَّةِ وَالْعَدْلِ عَنْ فَاعِلَةٍ (عِنْدَ) بَنِي (تَمِيمٍ) وَأَصْرَفَنَ مَانُكْرَا

سماعه غير منصرف مع علة العلمية فقط فاضطروا حفظاً لقاعدتهم إلى تقدير سبب آخر ، ولما لم يصلح للتقدير إلا العدل قدروه فلو سمع منصرفًا لم يحكم بعدهه ؟ كأدّد بخلاف العدل في نحو : جمع وسحر وأخر ، ومشى فإنه تحقيقي يدل عليه ورود اللفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى ، هذا وتعل أبو قبيلة وأصله علم جنس للتلعب .

قوله : عن ثاُل وزافر وعامر : أي عن الأعلام المنقوله عن الصفات لا عن الصفات ؛ لأن فعل علماً ليس يعني فاعل صفة لتنكيرها وفائدة العدل في هذا النوع تخفيفه مع تحضه للعلمية ؛ إذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة .

قوله : والعدل والتعريف : أي العدل التحقيقي والمراد بالتعريف : العلمية الحكمية فإنه غير منصرف للعدل ، وشبه العلمية في كونه معرفة بلا علامه ملفوظ بها كما أشار الشارح إليه بقوله فإنه معدول عن السحر .

قوله : يوم الجمعة سحر : قال الخضري : المراد باليوم : ما يشمل الليل كما هو أحد إطلاقيه ، وسحر بدل بعض منه على تقدير الضمير وليس المراد به خصوص النهار ؛ لغلا يرد أن السحر آخر الليل فلا يصح إبداله منه .

قوله : فإنه معدول عن السحر : لاعن سحره ؛ لأن القطع عن الإضافة يوجب البناء أو التنوين أو إضافة أخرى .

قوله : وابن على الكسر إلخ : أي مطلقاً سواء كان آخره راء كسفار ، أم لا كحذام ، وإنما بني لشبهه المبني وهو نزال وزناً وعدلاً وتعريفاً ؛ لأنه معدول عن انزل وهو معرفة لعدم تنويته .

قوله : جشمًا : اسم رجل معدول عن جاشم أي عظيم .

قوله : عند بني تميم : أي عند كلهم إذا لم يكن آخره راء ، أما نحو وبار : فأكثرهم يبنيه على الكسر كأهل الحجاز وبعضهم يبنوه من الصرف .

مِنْ كُلٌّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثْرًا) كُوْبَ مَعْدَ يَكْرِبُ وَغَطْفَانٍ وَطَلْحَةً وَشَعَادَ وَإِبْرَاهِيمَ وَأَخْمَدَ وَأَرْطَى وَعُمَرَ لَقِيَتُهُمْ بِخَلَافٍ مَا لَيْسَ لِلتَّعْرِيفِ فِيهِ أَثْرٌ كَذِكْرِي وَخَمْرَاءَ وَسَكْرَانَ وَأَخْمَرَ وَأَخْرَ وَدَرَاهِمَ وَذَنَابِيرَ

فرع : إذا سُمِّيَ بِأَخْمَرٍ ثُمَّ نُكِرَ لَمْ يَنْصُرِفْ عِنْدَ سَيْبُويَهِ وَالْأَخْفَشُ فِي آخِرِ قَوْلِيهِ لِمَا ذُكِرَ أَوْ بَنْخُوا مَسَاجِدَ ؛ ثُمَّ نُكِرَ ؛ فَسَيْبُويَهِ يَنْعُهُ ؛ وَالْأَخْفَشُ يَضْرُفُ ، وَلَمْ يَنْقُلْ عَنْهُ خِلَافُهُ .

تتمة : مِنْ الْمُقْتَضِي لِلصَّرْفِ ، التَّصْغِيرُ الْمُزْبَلُ لِأَحَدِ السَّبَبَيْنِ ، نَحْوُ : حَمَيْدَ وَعَمَيْرَ .

(وَمَا يَكُونُ مِنْهُ) أَيْ مِمَّا لَا يَنْصُرِفْ (مَنْقُوشًا فَفي إِغْرَايِهِ تَهْجَ جَوَارِ) أَيْ

قوله : من كل ما التعريف فيه أثرا : وهو سبعة كما أشار إليه الشارح بالأمثلة .

قوله : بخلاف ما ليس إلخ : سواء كان للوصفيَّة في أثر وهو ثلاثة : الزيادة ، والوزن ، والعلل . أو كان فيه سبب مستقل وهو ألفا التأنيث والجمع فإنه غير منصرف سواء بقي على تكيره أو سمي به وسواء نكر بعد التسمية به أم لا ، وما ينبغي التبيه عليه أن الشارح قد أتى بالأمثلة هنا وفيما قبله على وفق ترتيب مسائلها في النظم .

قوله : لم ينصرف : للوزن والوصفيَّة الأصلية قبل العلمية .

قوله : في أحد قوله : وهو الأخير منهما ، قوله الأول أنه منصرف ؛ لأن الوصفية زالت بالعلمية فلا تعود بعد التكير .

قوله : لما ذكر : من قوله ووصف أصلي وزن افعلا إلخ .

قوله : فسيبويه ينْعُهُ : لشبيهه بأصله .

قوله : والأخفش يصرفة : لذهب الجمعية بالعلمية التي خلفتها ثم زالت العلمية بلا خلف قال المرادي : والصحيح قول سيبويه ؛ لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح .

قوله : ولم ينقل عنه خلافه : حكى بعضهم عنه قولين ، وانظر هل مراده الحكم ببطلان هذا النقل أو أنه لم يطلع عليه .

قوله : نحو حميد وعمير : في تصغيري أَحْمَد وعمر فِإِنَ الْوَزْنُ وَالْعَدْلُ زَالَا بِالْتَّصْغِيرِ فَيَصْرُفُانِ لِزَوَالِ أَحَدِ السَّبَبَيْنِ ، أَمَّا زَوَالُ الْوَزْنِ فَوَاضِعٌ ، وَأَمَّا زَوَالُ الْعَدْلِ : فَلَأَنَّهُ تَقْدِيرٌ وَهُوَ مَخْصُوصٌ بِصِيَغَةِ فُعْلٍ ارْتَكَبُوهُ حَفْظًا لِقَاعِدَتِهِمْ لَمْ رَأُوهُ غَيْرَ مَنْصُوفٍ فَلَمَّا تَغَيَّرَتِ الصِيَغَةِ صَرَفُ فَلَمْ تَبْقِ حَاجَةً لِتَقْدِيرِهِ .

طريقة السابق (يقتفي) فيؤون بعد حذف يائيه رفعا وجراً إن كان غير علم كأعجم ، وكذا إن كان علماً كقاض لامرأة عند سبيويه ، وخالف [في العلم] يومنى وعيسي والكسائي فأشبوا الياء ساكنة رفعاً وفتحة جراً كالنصب ، محتاجين بقوله :

قد عجبت مني ومن يعيشنا [لما رأته خلقاً مقلولياً]
وأجيب بأنه ضرورة . (ولا ضطرار) في النظم (أو تناسب) في زعوس الآي
والسجع ونحو ذلك (صرف ذو المثل) بلا خلاف . أما الضرورة فنحو :
تبصر خليلي هل ترى من ظعائن [سوالك نقباً بين حزني شعيب]

وأما التناسب فلم يصرحوا بمرادهم به . ويؤخذ من كلام الناظم في شرح الكافية والرضاي أن المراد تناسب كلية معه مصروفة إما بوزنه كـ سبباً بيناً ، أو قريباً منه كـ سلسلاً وأغللاً أو لا ، ولكن تعدد الألفاظ المصروفة

قوله : فينون : عوضاً عن الياء المخدوفة تخفيفاً بعد حذف الضمة وفتحة الجر عنها لشقهما على الياء بناء على تقدم منع الصرف على الإعلال كما سبق .

قوله : إن كان غير علم : اتفاقاً .

قوله : كأعجم : تصغير أعمى ؛ فإن مانعه من الصرف الوصف وزن الفعل وهو أيطر وأدحرج .

قوله : وخالف يومنى إلخ : حاصل مذهبهم أن المعرف ثبت ياؤه مطلقاً وتسكن رفعاً لشقل الضمة وفتحة جراً ونصباً لحفة الفتحة .

قوله : قد عجبت إلخ : تمامه :

لما رأته خلقاً مقلولياً

وخلقها بفتح المعجمة واللام أي عتيقاً وأراد رث الهيئة ، ومقلولياً اسم فاعل أقلولي أي تجافي وانكمش كما في القاموس لعل المراد به هنا دميم الخلقة .

قوله : بلا خلاف : مفهوم من قوله الآتي والمصروف قد لا ينصرف .

قوله : من ظعائن : بالصرف للضرورة جمع ظعينة وهي المرأة في الهودج ؛ مشتقة من الظعن وهو السفر ، وقد تطلق على المرأة وإن لم تكن في الهودج ولا مسافرة ، وتمام البيت :

سؤالك نقباً بين حزني شعيب

والسؤال جمع سالكة مفعول ثان لترى ومفعوله الأول ظعائن زيدت فيه من ، ونقباً مفعول سوالك أي طريقاً في الجبل ، وحزني مشى حزن بفتح فسكون وهو ما غلط من الأرض ، وشعب اسماء ماء .

وافتئنْتُ افتئنَا مُتَسَابِّاً مُتَسَجِّماً كـ « وَذَا وَلَا شَوَاعًا وَلَا يَغُوثًا وَيَعْوَقًا وَنَسْرًا » وَآخِرُ
الْفَوَاصِلِ وَالْأَسْجَاعِ كـ « قَوَارِيرًا » .

فرع : إذا اضطُرَّ إِلَى تَنَوِّينِ مَجْزُورٍ بِالْفَتْحَةِ فَهَلْ يَنْتَهُ بِالْتَّضِيبِ أَوْ بِالْجُرْ ? صَرَّحَ
الرَّضِيُّ بِالثَّانِي ، وَلَوْ قِيلَ بِالْوَجْهَيْنِ كَالْمُنَادِي لَمْ يَنْتَهُ .

(وَالْمُصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ) لِذَلِكَ عِنْدَ الْكُوفَيْنَ وَالْأَخْفَشِ ، وَإِنْ أَبَاهُ
سِيَبوِيهُ ، وَمِنْهُ : وَمَنْ وَلَدُوا عَامِرٌ ذُو الْطُولِ وَذُو الْعَرْضِ .

قوله : ولا يغوثاً ويعوقاً : حيث نوننا في قراءة الأعمش لمناسبة السابق واللاحق .

قوله : كقواريراً : الأول لأن رأس آية ليناسب بقية رؤوس الآي في التنوين وصلة وفي
الألف المبدلة منه وقفاً ، وأما قوارير الثاني فنون ليشاكل الأول لا لرؤوس الآي .

قوله : لذلك : أي لما تقدم من الاضطرار والتناسب كما هو الظاهر إلا أن هؤلاء المذكورين
لم يقولوا به كما في التوضيح والهمع إلا في الضرورة ، ولا يبعد إرجاع ذلك للاضطرار لأنه
بعيد .

إلى هنا انتهى ما أردنا تحقيقه من هذا الشرح الدقيق والبحر العميق
ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار
وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

هذا باب إعراب الفعل

(ارفع) فعلاً (مضارعاً إذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد لمن وبلن) وهي حرف : نفي بسيط (انصبه) نحو : ﴿فَلَنْ أَتَرَّأَ الْأَرْضَ﴾ (وكي) المصدرية نحو : ﴿لَكُنَّا تَأْسُوا﴾ (كذا) يتتصب بأن المصدرية نحو : ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرًا لَّكُم﴾ (لا) بغيرها كالواقعة (بعد) فعل (علم) خالص نحو : ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُم﴾ (و) أما (التي من بعد) فعل (ظن فانصب بها) على الأرجح نحو : ﴿أَحَسَّبَ النَّاسُ أَنْ يُتَرَكُوا﴾ (والرفع) أيضاً (صحح) نحو : ﴿وَحَسِبُوا أَلَا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ (واعتقد) إذا رفت (تحفيفها من أن) الثقيلة (فهو مطرد) كثير الورود (وبعضهم) أي العرب (أهمل أن) فلم ينصبها (حملأ على ما تحتها) أي المصدرية (حيث استحقت عملاً) نحو :

أبي علماء الناس أن يجبرونني بناطقة خرساء مسواكها الحجر

(ونصبووا بإذن المستقبلة إن صدرت والفعل بعد موصلاً) امتنع بها كقولك لمن قال : أزورك : إذن أكرمك (أو قبله اليمين) فاصلاً نحو : «إذن والله نرميهم بحرب» ولا تتصب الحال كقولك لمن قال : أنا أحبك : إذن تصدق ، ولا غير مصدرة نحو :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنتني منها إذن لا أقبلها

ولا مفصولاً بينها وبين الفعل بغير القسم نحو : إذن أنا أكرمك (وانصب وارفعاً إذا إذن من بعد) حرف (عطف وقعاً) نحو : ﴿لَا يَبْشُرُكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ وقرئ شاداً بالنصب (وين لا) النافية (ولام جر التزم إظهار أن ناصبة) نحو : ﴿لَتَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَبِ﴾ (وإن عدم لا) مع وجود لام الحجر (فأن اعمل مظهراً) كان (أو مضمراً) نحو : اعص الهوى لتظفر أو لأن تظفر (و) إن (بعد نفي كان حتى أضمرا) نحو : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنَّ فِيهِمْ﴾ (كذاك بعد أو إذا يصلح في موضعها) أي موضع أو (حتى) التي يعني إلى (أو إلا) لفظة (أن) الناصبة (خفي) حتى نحو :

لأستهلن الصعب أو أدرك المني «كسرت كعوبها أو تستقيماً»

(وبعد حتى كذا إضمار أن حتم كجد) بالمال (حتى تسر ذا حزن وتلو حتى)

إن كان (حالاً أو مؤولاً به ارfun) نحو : سرت البارحة حتى أدخلها ، (وزلزوا حتى يقول الرسول) في قراءة نافع (وانصب) تلو حتى (المستقبلا) أو المؤول به نحو ﴿ فَقَاتِلُوا أَلَّى تَبْغِي حَتَّى يَقُولَ أَرْسُولُه﴾ في قراءة السبعة (وبعد فا جواب نفي أو طلب) أمراً كان أو نهياً أو دعاء أو استفهاماً أو عرضاً أو تحضيضاً أو تمنياً بشرط أن يكونا (محضين أن وستراها حتم نصب) نحو : ﴿ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ .

يا ناق سيري عنقا فسيحنا إلى سليمان فنستريحا
 ﴿ وَلَا تَطْغُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ عَذَابٌ ﴾ ، رب وفقني فلا أعدل عن سن الساعين في خير سن ، ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُونَا لَنَا﴾ .

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك بما رأي كمن سمعا
 لولا تعجين يا سلمى على دنف فتحميدي نار وجد كاد يفنيه
 ﴿ يَنْلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفْوَزُ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ فإن كانت الفاء لغير الجواب
 بأن كانت مجرد العطف نحو : « ألم تسأل الرابع القواء فينطق »
 أو كان النفي غير محض نحو : ما تزال تأتينا فتحدثنا ، وما تأتينا إلا فتحدثنا أو
 الطلب غير محض بأن يكون بصورة الخبر ، أو باسم الفعل كما سيأتي وجوب الرفع
 (والواو كالفا) فيما ذكر (إن تقد مفهوم مع كلا تكن جلداً وظهور المجزع)
 ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمَ اللَّهُ أَذْنَنَ جَهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ﴾ .
 فقلت : ادعى وأدعوا إأن أندى .

ألم أك جاركم ويكون بيبي وبينكم المودة والإخاء
 ﴿ يَلَيْتَنَا نُرُدُّ وَلَا نُكَذِّبَ يَأْتِيَتْ رَبِّنَا وَتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فإن لم تكن الواو معنى
 مع وجوب الرفع نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن (وبعد غير النفي جزماً) به
 (اعتمد إن تسقط الفا والجزاء قد قصد) نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتُلُّ﴾
 بخلافه بعد النفي نحو : ما تأتينا تحدثنا ، وما إذا لم يقصد الجزاء نحو : تصدق
 تزيد وجه الله (وشرط جزم بعد نهي) إذا أسقط الفاء (أن تضع إن) الشرطية
 (قبل لا دون تخالف) في المعنى (يقع) كقولك : لا تدن من الأسد تسلم
 بخلاف لا تدن منه يأكلك فلا تخزم خلافاً للكسائي (والأمر إن كان بغير افعل)

بأن كان بلفظ الخبر أو باسم الفعل (فلا تنصب جوابه) خلافاً للكسائي (وجزمه أصلاً) للإجماع عليه نحو : حسبك الحديث ينم الناس ، وصه أحدثك (والفعل بعد الفاء في الرجا نصب) عند الفراء والمصنف (كنصب ما إلى التمني يننسب) نحو : ﴿لَعِلَّ أَبْلُغُ أَتَسْبِّبَ أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلُعَ﴾ (وإن على اسم خالص) من شبه الفعل (فعل عطف) بالواو والفاء أو أو أو ثم (تنصبه أن ثابتاً) كان (أو منحذف) نحو ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَ اللَّهَ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ .

« للبس عباءة وتقر عيني »

« إني وقتلي سليكاً ثم أعقله »

بخلاف المعطوف على غير الخالص نحو : الطائر فيغضب زيد الذباب (وشد حذف أن ونصب في سوى ما مر) قولهم : خذ اللص قبل يأخذك (فاقبل منه ما عدل روى) ولا تقس عليه .

فصل في عوامل الجزم

(بلا ولام طالباً ضع جزماً في الفعل) سواء كانتا للدعاء نحو : ﴿لَا تَوَاجِدَنَا﴾ (لِيَقْضِي عَلَيْنَا رَبِّكَ) أم لا لأن كانت لا للنهي نحو : ﴿لَا تُشْرِكْ﴾ (واللام للأمر نحو لِسُفْقَ ذُو سَعَةَ) (هكذا بلم وما) النافيتين نحو ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ﴾ (لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابَ) قيل : وقد تنصبه لم في لغة ، ومنه قراءة « ألم تشرح لك » (واجزم يان) نحو ﴿إِنْ يَشَأْ يَرْحَمَكُ﴾ (ومن) نحو ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ﴾ (وما) نحو ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ (ومهما) نحو ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ مَا يَعْلَمُ﴾ و (أي) نحو ﴿أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحَسَنَى﴾ و (متى) نحو : متى يسترد القوم أرفاد و (أيان) نحو : أيان تفعل أفعال . ولم يذكر هذه في الكافية ولا شرحها و (أين) نحو ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ و (إذما) نحو : إذما أتيت على الرسول فقل له .

(وحيثما) نحو : حيثما يك أمرؤ صالح فكن (وأنى) نحو : فأصبحت أنى تائها تلتمس بها .

وزاد الكوفيون كيف ، فجزموا بها ، ويجزم ياذما في الشعر كثيراً ، كما قال في

شرح الكافية ومنه «إذا تضيّك خصاصة فتحمل» قال : والأصح منع ذلك في النثر ؛ لعدم وروده (وحرف إذا ما كان) لأن إذ سلب معناه الأصلي واستعمل مع الزائدة (وبباقي الأدوات اسماء) بلا خلاف إلا مهما ، فعلى الأصح لعود الضمير عليها في الآية السابقة ، ثم ما كان منها للزمان أو المكان فموقعه نصب بفعل الشرط ، وما كان لغيره فموقعه رفع على الابتداء إن اشتغل عنه الفعل بضميره ، ولا فنصب به (فعلين يقتضين) أي أدوات الشرط وهي إن وما بعدها (شرط قدما) و (يتلو الجزاء وجواباً وسما) أيضاً (وماضيين أو مضارعين تلفيهم) أي الشرط وجراه ومحل الماضي حينئذ جزم نحو ﴿وَإِنْ عُذْتُمْ عُذْنَا﴾ ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُخَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ (أو مخالفين) بأن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً أو عكسه نحو :

إن تصرّمونا وصلناكم وإن تصلوا ملأتمو النفس الأعداء إرهاها
ونحو :

دست رسولاً بأن القوم إن قدروا عليك يشفوا صدوراً ذات توغير
(وبعد) شرط (ماض رفعكالجزاء حسن) لكنه غير مختار نحو :
وإن أتاهم خليل يوم مسألة يقول : لا غائب مالي ولا حرم
(ورفعه) أي الجزاء (بعد) شرط (مضارع وهن) أي ضعف نحو :
يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع
(واقرن بما) للارتباط (ختما جواباً لو جعل شرطاً لأن أو غيرها) من الأدوات
(لم) يطأطع ولم (ينجعل) كالماضي غير المتصرف نحو ﴿فَعَسَى رَبِّكَ أَنْ يُؤْتِيَنَ﴾ والماضي لفظاً ومعنى نحو ﴿فَقَدْ سَرَقَ أَخْ لَهُ مِنْ قَبْلٍ﴾ والمطلوب
به فعل أو ترك نحو : ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُجْبِنُ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِ﴾ ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الْصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ﴾ والفعل المترون بالسين أو سوف والمنفي بلن أو
ما أو أن والجملة الاسمية قوله « من يفعل الحسنات الله يشكرها » ضرورة
(وتخلف الفا إذا المفاجأة) ؛ لحصول الارتباط بها (كإن تجد إذا لنا مكافأة)
﴿وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَاتٌ مِّمَّا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتَطُونَ﴾ (والفعل من بعد الجزاء إن
يقترن) معطوفاً (بالفا أو الواو بتثليث) له (قمن) بأن يرفع على الاستئناف ،

ويجزم على العطف ، وينصب على إضمار أن ، وقرئ بها ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُۚ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيَعِذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ فإن اقترب بضم جاز الأول فقط (وجزم أو نصب) ثابت (لفعل) واقع (إثر فا أو واو ان بالجملتين) أي جملة الشرط وجملة الجزاء (اكتسفا) بأن توسطهما نحو : إن تأني فتحديثي أحدهك ، « ومن يقترب منا ويختضع نؤوه » فإن وقع بعد ثم لم ينصب وأجازه الكوفيون ، ومنه قراءة الحسن (ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت) والشرط يعني عن جواب قد علم) فحذف نحو ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَقْدًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سَلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيهِمْ بِثَائِبَةٍ﴾ أي فافعل (والعكس) وهو الاستغناء بالجواب عن الشرط (قد يأتي إن المعنى فهم) نحو :

فطلقها فلست لها بكفاء
وقد يحذفان معًا بعد إن نحو :

قالت بنات العم يا سلمى وإن
كان فقيراً معدماً قالت وإن

(واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت) منها ، وائت بجواب ما قدمت (فهو ملتزم) نحو : والله إن أتيتني لأكرمنك ، إن تأني والله أكرمنك (وإن تواليا) أي الشرط والقسم (قبل) أي قبلهما (ذو خبر) أي مبتدأ (فالشرط رجح) بأن تأتي بجوابه (مطلقا بلا حذر) أي : سواء تقدم أو تأخر ، نحو : زيد إن تقم والله يقم ، وزيد والله إن تقم يقم (وربما رجح بعد قسم شرط) فات بجوابه (بلا ذي خبر مقدم) نحو

لئن كان ما حدثه اليوم صادقاً
أصم في نهار القيظ للشمس باديها

هذا فصل في (لو)

(لو حرف شرط في مضي) يقتضي امتناع ما يليه واستلزماته لتاليه من غير تعرض لنفي التالي ، كذا قاله في شرح الكافية ، قال : فقيام زيد من قوله : لو قام زيد لقام عمرو محکوم بانفائه ، وكونه مستلزمًا ثبوته لثبت قيام من عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازム عن قيام زيد أو ليس له لا تعرض لذلك ويوافقه ، وهو أكثر تحقيقا وأضبط للصور ما ذكره بعض الحقيقين من أنه يتضمن التالي أيضا إن

ناسب الأول ولم يخلفه غيره نحو ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهٌ بَلْ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ لا إن خلفه نحو : لو كان إنساناً لكان حيواناً ، ويثبت إن لم يناف الأول وناسبه إما بالأولى نحو : نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه . أو المساوي نحو : لو لم تكن ربيتي في حجري ما حلت لي إنها لابنة أخي من الرضاعة ، أو إلا دون كقولك : لو انتفت أخوة الرضاع ما حلت للنسب (ويقال إيلاؤها مستقبلاً) معنى (لكن قبل) إذ ورد نحو :

ولو أن ليلى الأخيلية سلمت
علي ودوني جندل وصفائح
سلمت تسليم البشاشة أو زقا
إليها صدى من جانب القبر صائح

(وهي في الاختصاص بالفعل كإن لكن لو أن) بفتح الهمزة وتشديد النون (بها قد تقرن) نحو : لو أن زيداً قائم ، وموضع أن حينئذ رفع مبتدأ عند سبيوه وفاعلاً ثبت مقداراً عند الزمحشري ويجب أن يكون حينئذ خبرها فعلًا ، ورده المصنف لوروده اسمها في قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَفَلَمْ﴾
وقول الشاعر :

لو أن حيا مدرك الفلاح
وغير ذلك (وإن مضارع) لفظاً (تلاها صرفاً إلى الماضي) معنى (نحو لو يفي كفى)
(تتمة) جواب لو إما ماض معنى كلوا لم يخف الله لم يعصه أو وضعاً وهو إما
ثابت فاقترانه باللام نحو ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ أكثر من تركها
نحو ﴿وَلَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا﴾ أو منفي بما فالأمر بالعكس نحو
﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنُوا﴾ أو لو نعطي الخيار لما اقتربنا .

فصل في (أما) بفتح الهمزة والتشديد (ولولا ولوما)

وفيه هلا وإلا وألا (أما كمهمما بك من شيء) فهي نائبة عن حروف الشرط و فعله ولهذا لا يليها فعل (وفالتلوا تلوها وجوباً ألفاً) لأنه مع ما قبله جواب الشرط وإنما أخرت إليه كراهة أن يوالى بين لفظي الشرط والجزاء نحو أما قائم فزيد وأما زيد فقائم وأما زيداً فأكرم وأما عمرًا فأعراض عنه (وحذف ذي الفاعل في نثر إذا لم يك قول معها قد نبذا) أي حذف كقوله عليه الصلاة والسلام « أما بعد ، ما بال رجال ... » فإن كان معها قول ، وحذف جاز حذف الفاء ، بل وجب ،

كقوله تعالى : ﴿فَإِنَّمَا الظَّيْنَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرُهُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ أي فيقال لهم : أكفرتم (لولا ولو ما يلزمان الابتداء) أي المبتدأ فلا يقع بعدهما غيره ويجب حذف خبره كما تقدم (إذا امتناعاً) من حصول شيء (بوجود) لشيء (عقداً) نحو ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُمَا مُؤْمِنُكُمْ﴾ (وبهما التحضيض) وهو طلب بإزاعاج (مز وهلا) مثلهما في إفاده التحضيض وكذا (إلا) بالتشديد ، وأما (إلا) بالتحفيض فهي للعرض كما قال في شرح الكافية وهي مثل ما تقدم فيما ذكره بقوله (وأولينها الفعلا) وجوباً نحو ﴿لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَكِ﴾ ﴿لَوْ مَا تَأْتَنَا بِالْمَلَكِ﴾ (وقد يليها اسم) فيجب أن يكون (بفعل مضمر علق) نحو « فهلا بكرا تلاعبها » أي فهلا تزوجت ، إلا رجلا جزاه الله خيراً ، أي تروني ، كما قال الخليل (أو بظاهر مؤخر) نحو : ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُهُ قُلْتُمْ﴾ .

هذا باب الإخبار بالذى وفروعه والألف واللام

الموصولة وهو عند النحوين كمسائل التمرير عند الصرفيين (ما قيل أخبر عنه بالذى) ليس على ظاهره ؛ بل مؤول فإنه (خبر) مؤخر وجوباً (عن الذى) حال كونه (مبتدأ قبل استقر) وسوغ ذلك الإطلاق كونه في المعنى مخبراً عنه (وما سواهما) في الجملة (فوسطه) بينهما (صلة) للذى (عائدها خلف معطى التكملة) أي الخبر (نحو الذي ضربته زيد فذا ضربت زيداً كان) فابتداه بموصول وأخرت زيداً في التركيب ورفعته على أنه خبر ووسطت بينهما بضربيت صلة الذي وجعلت العائد خلف زيد الخبر متصلًا بضربيت (فادر المأخذ) وقس (وبالذين والذين والتي أخبر مراعياً) في الضمير (وفاق المثبت) أي الخبر عنه في المعنى نحو : اللذان بلغت منها إلى العمررين رسالة الزيدان الذين بلغت من الزيدان إليهم رسالة العمورون التي بلغتها من الزيدان إلى العمررين رسالة هذا ، ولما ذكر شرطاً أشار إلى أربعة منها بقوله : (قبول تأخير وتعريف لما أخبر عنه ههنا قد حتماً) فلا يخبر عما لا يقبل التأخير كضمير الشأن وأسماء الاستفهام ، نعم يجوز الإخبار عما يقبل خلفه التأخير كالثاء من قمت ، ذكره في التسهيل ، ولا عما لا يقبل التعريف كالحال والتمييز ، ولو ترك هذا الشرط لعلم من الشرط الرابع كما قال في شرح الكافية (كذا الغنى عنه بأجنبي أو بضمير شرط) فلا يجوز لإخبار عن ضمير عائد على بعض الجملة كالهاء من زيد ضربته ولا عن موصوف دون

صفته ولا صفة دون موصوفها ولا مضاد دون مضاد إليه ولا مصدر عامل (فروع ما رعوا) وزاد في التسهيل اشتراط أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين فلا يخبر عن زيد هن قام زيد وقعد عمرو بخلافه من إن قام زيد قد عمرو ، وفيه كالكافية اشتراط جواز وروده في الإثبات ، فلا يخبر عن أحد من نحو ما جاءني أحد وروده مرفوعاً فلا يخبر عن غير المتصرف من المصادر والظروف (وأخبروا هنا بأي عن بعض ما) أي جزء كلام (يكون فيه الفعل قد تقدما إن صح صوغ صلة منه) أي من الفعل المتقدم (لأل) بأن كان متصرفاً (كصوغ واق من وقى الله البطل) أي الشجاع فإذا أردت الإخبار بأي عن الاسم الكريم قلت : الواقي البطل الله ، أو عن البطل قلت : الواقي الله البطل ، ولا يجوز الإخبار بأي عن زيد من زيد قائم لعدم وجود الفعل ولا من مازال زيد قائماً لعدم تقدمه ، ولا من كاد زيد يفعل لعدم تصرفه هذا ، وإذا رفعت صلة أل ضميرًا راجعاً إلى أل استتر في الصلة فتقول في الإخبار عن التاء من بلغت من الزيددين إلى العمررين رسالة المبلغ من الزيددين إلى العمررين رسالة أنا (وإن يكن) ما رفعت صلة أل ضمير غيرها أين وانفصل) فتقول في الإخبار عن الزيددين من المثال المذكور المبلغ أنا منها إلى العمررين رسالة الزيدان وعن العمررين المبلغ أنا من الزيددين إليهم رسالة العمون وعن الرسالة المبلغها أنا من الزيددين إلى العمررين رسالة .

(هذا باب أسماء العدد)

(ثلاثة بالتاء قل) وما بعدها (للعشرة) أي معها (في عد ما آحاده مذكره) و (في) عد (الضد) وهو الذي آحاده مؤنثة (جرد) من التاء والاعتبار في التذكير والتأنيث في غير الصفة باللفظ فيها بموصوفها المنوي (والمميز) لما ذكر (اجر) بالإضافة حال كونه (جمعاً) مكسار (بلفظ قلة في الأكثر) نحو ﴿ سَبْعَ لِيَالٍ وَثَمَنَيَّةَ أَيَّامٍ ﴾ ﴿ فَلَمَّا عَشَرُ أَمْثَالَهَا ﴾ وجاء في القليل جمع تصحيح نحو : سبع سمات ، وتكسير بلفظ كثرة نحو : ثلاثة قراء (ومائة والألف) وما ينتمي لها (للفرد) المميز (أضف) نحو ﴿ بَلْ لِئَنْتَ مِائَةَ عَامٍ ﴾ ﴿ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ وجاء التمييز منصوباً قليلاً في قوله « إذا عاش الفتى ستين عاماً » (ومائة) وما بعدها للألف (بالجمع نزراً قد ردد) مضافاً إليه كقراءة الكسائي ﴿ وَلَيَثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينٍ ﴾ (واحد) بالتذكير (اذكر

وصلته بعشر) بغير تاء (مركتا) لهما فاتحًا آخرهما (قاصد معدود ذكر) نحو **﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾** (وقل لدى التأنيث) للمعدود (إحدى عشرة) بتأنيث الجزئين ، وقيل : الألف في إحدى للإلحاد لا للتأنیث نحو عندي إحدى عشرة امرأة (والشين فيها) رروا عن الحجازيين سكونه و (عن)بني (تميم كسره) وعن بعضهم فتحه (و) إذا كان عشر (مع غير أحد وإحدى) وهو ثلاثة إلى تسعه (ما معهما فعلت) من التذكير له في المذكر والتأنیث في المؤنث (فافعل) أيضاً معه (قصداً) وهذا جواب الشرط المقدر في كلامه الذي أبرزته (ولثلاثة وتسعة وما بينهما إن ركبا) مع عشر (ما قدما) من ثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التأنيث نحو : عندي ثلاثة عشر رجالاً وثلاث عشرة امرأة (وأول عشرة) بالتاء (اثنتي) كذلك (وعشراً) بغير تاء (اثنبي) كذلك (إذا أثني تشا) راجع للأول (أو ذكرا) راجع للثاني نحو **﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ أَثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْنَانِ﴾** **﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ أَثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾** هذا والمعرف بما ذكر اثنا واثنتا (واليا) فيهما (لغير الرفع وارفع بالألف) كما تقدم أول الكتاب (والفتح) بناء (في جزأى سواهما ألف) أما البناء فلتضمنه معنى حرف العطف وأما الفتح فلخلفته وثقل المركب واستثنى في الكافية ثماني فيجوز إسكان يائها وكذلك حذفها مع بقاء كسر النون ومع فتحها (وميز العشرين) وما بعدها (للتسعينا) أي معها (بوحد) نكرة منصوب (كأربعين حيناً) وثلاثين ليلة (وميزوا مركتا بمثل ما ميز عشرون فسوينهما) نحو : عندي أحد عشر رجالاً **﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ أَثْنَتَ عَشَرَةَ أَسْبَاطًا أُمَّمًا﴾** أي فرقة أسباطاً (وإن أضيف عدد مركب) غير اثنبي عشر واثنتي عشرة (يبق البناء) في الجزئين نحو : هذه خمس عشرتك (وعجز) وحده (قد يعرب) في لغة رديئة كما قال سيبويه (وصح من اثنين فما فوق إلى عشرة) أي معها (كفاعل) المصور (من فعل وانته في التأنيث) للمعدود (بالتا) فقل ثانية وثالثة إلى عاشرة (ومتى ذكرت) بتشدید الكاف المعدود (فاذكر فاعلاً) هذا المصور (بغير تا) فقل ثان وثالث إلى عشر (وإن ترد) به (بعض الذي منه بني) أي صيغ (تضفت إليه) نحو ثاني اثنين أي إحداهما وثالث ثلاثة أي أحدها ، ولا يجوز تنوينه ونصبه وهذا (مثل بعض بین) فإنه لا يستعمل إلا مضافاً إلى كله كبعض ثلاثة (وإن ترد) به (جعل) العدد (الأقل مثل ما فوق) بأن تستعمله مع ما سفل (فحكم جاعل) أي اسم فاعل (له احكاماً) فأضافه أو نونه وانصب به

نحو رابع ثلاثة ورابع ثلاثة أي جاعلها أربعة (وإن أردت) به بعض الذي منهبني (مثل) ما سبق في (ثاني اثنين) وكان الذي منهبني (مركتبا فجيء بتركيبين) أولهما فاعل مركتبا من العشرة ، وثانيهما ما ببني منه مركتبا أيضاً مع العشرة ، وأضف جملة المركب الأول إلى جملة المركب الثاني فقل : ثاني عشر اثنى عشر وثانية عشرة اثنى عشرة (أو فاعلاً بحالته) التذكير والتأنيث (أضف) بعد حذف عجزه (إلى مركب) ثان فإنه (بما تنوی) أي تقصد (يفي) نحو : ثالث ثلاثة عشر وثالثة ثلاث عشرة (وشاع الاستغنا) عن الاتيان بتركيبين أو بفاعل مضاف إلى مركب (بحادي عشر) وهو المركب الأول وحذف الثاني كما قاله في شرح الكافية (ونحوه) إلى تاسع عشر (وقبل عشرين اذكرا وبابه) إلى تسعين (الفاعل) المصور (من لفظ العدد بحالته) التذكير والتأنيث (قبل واو) عاطفة (يعتمد) فقل : حاجي وعشرون وحادية وتسعون .

فصل في كم وكأين وكذا

وهي ألفاظ عدد مبهم الجنس والمقدار (ميز) إذا كانت (في الاستفهام كم) بأن تكون بمعنى أي عدد (بمثل ما ميزت عشرين) أي بتميز منصوب (ككم شخصاً سما) أي علا (وأجز أن تجره) أي تميز كم الاستفهامية (من مضمراً إن وليت كم حرف جرّ مظهراً) نحو : بكم درهم تصدقـت ، أي : بكم من درهم ، وفيه دليل على أن كم اسم وبناؤها لشبهها الحرف في الوضع (واستعملتها) حال كونها (مخبراً) بها بأن تكون بمعنى كثير (كعشرة) فميزها بمجموع مجرور (أو مائة) فميزها بمفرد مجرور (ككم رجال جاؤوني) (أو) كم (مره) لغة في امرأة تأنيث مره (ككم) الخبرية (كأين وكذا) في إفادة التكثير وغيره (و) لكن (يتتصب تميز ذين) نحو : اطرد اليأس بالرجاء فـكـأـيـنـ المـاحـمـ يـسـرـهـ بـعـدـ عـسـرـ ورأـيـتـ كـذـاـ وـكـذـاـ رـجـلـاـ (أوـ بـهـ) أيـ بـتمـيـزـ كـأـيـنـ كـمـ فـيـ الـكـافـيـةـ (صـلـ منـ) الجنـسـيـةـ (تصـبـ) نحو ﴿ وَكَأْيُنْ مِنْ دَآبَةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ﴾ ولا تتصل بتميز كذا ولا يجب تصديرها بخلاف كأين وكم ، فلا يعمل فيهما إلا متاخر وقد يضاف إلى كم متعلق ما بعدها أو تجر بحرف متعلق به كقولك : أبناءكم رجل علمـتـ ، وـمـنـ كـمـ كـتـابـ نـقـلـتـ ، وـلـاحـظـ الـكـأـيـنـ فـيـ ذـلـكـ قـالـهـ فـيـ شـرـحـ الـكـافـيـةـ .

هذا باب الحكاية

(احك بأي ما) ثبت (لمنكور سهل عنه بها) من رفع ونصب وجر وتذكير تأنيث وإفراد وثنية وجمع، سواء كان (في الوقف أو حين تصل) فقل من قال رأيت رجلاً وأمرأة وغلامين وجاريتن وبين وبنات أيّاً وأية وأين وأيتين وأين وأيات (ووقفاً احك ما) ثبت (لمنكور بن والنون) منها (حرك مطلقاً وأشبعن) حتى ينشأ وأو في حكاية المرفع والفا في المنصوب وباء في المجرور فقل من قال : جاءني رجل منو ، ولمن قال رأيت رجلاً منا ، ولمن قال : مررت برجل مني وصل بن ألفاً أو ياءً أو نوناً (وقل : منان ومنين بعد) قول شخص (لي ألفان بابين) حاكيا له موافقاً في الثنية والإعراب (وسكن) نون منان ومنين (تعديل) وصل بن تاء التأنيث (وقل من قال أتت بنت) حاكيا (منه والنون) من منه إذا وقعت (قبل تا) تأنيث (المثنى) عند الثنية فهي (مسكناً) كقولك لمن قال : عندي جاريتان منتنان (والفتح) لها (نر) أي قليل (وصل التا والألف بن) إذا حككت جمعاً مؤنثاً فقل منات (ياثر) قول شخص (ذا بنسوة كلف) وصل بن واواً وباء ونوناً (وقل منون ومنين مسكنًا) بالنون فيهما (إن قيل جاً قوم لقوم فطناً) حاكيا له موافقاً له في الجمع والإعراب (وإن تصل) من بالكلام (فلفظ من لا يختلف) مطلقاً ، بل يبقى على حاله فقل من قال : جاء رجل أو امرأة أو رجالان أو امرأتان أو رجال من يا هذا (ونادرًا) إلهاقها العالمة بأن قيل (سنون) وهو ثابت (في نظم عرف) وهو قوله :

أتوا ناري فقلت منون أتم ف قالوا الجن قلت عموا ظلاما
 (والعلم احكيته من بعد من) وحدها (إن عريت من عاطف بها اقترن) فقل
 لمن قال : جاء زيد : من زيد ؟ ولمن قال : رأيت زيداً : من زيداً ؟ ولمن قال :
 مررت بزيد : من زيد ؟ فإن اقترنت بعاطف نحو ومن زيد تعين الرفع مطلقاً .
 تتمة : لا يجوز حكاية غير ما ذكر وأجاز يونس حكاية كل معرفة ، قال :
 المصنف ولا أعلم له موافقاً .

هذا باب التأنيث

وهو فرع عن التذكير؛ ولذلك افتقر إلى عالمة (علامة التأنيث تاء) كفاظة

وتمرة (أو ألف) مقصورة أو ممدودة كحبلى وحمراء (وفي أسام) بفتح الهمزة مؤنثة (قدروا التا كالكتف ويعرف التقدير) للباء في اسم بالضمير إذا أعيد إليه نحو الكتف نهشتها (ونحوه) كالأإشارة إليه نحو هذه جهنم (كالرد) لها أي في ثبوتها (في التصغير) نحو كتيبة ، وفي الحال نحو هذه الكتف مشوية والنعت والخبر نحو الكتف المشوية لذيذة ، وكسقوطها في عدده نحو اشقرت ثلاث أذود هذا والأكثر في التاء أن ي جاء بها للفرق بين صفة المذكر وصفة المؤنث كمسلم ومسلمة ، وقل مجئها في الاسم كامرئ وامرأة ورجل ورحلة ، وجاءت لتمييز الواحد من الجنس كثيراً كتمرة وتمر ولعكسه قليلاً ككمء وكمة وللمبالغة كراوية ولتأكيدها كنسابة ولتأكيد التأنيث كتعجة وللتعریب ككيالجه وعواضًا عن فاء كعدة وعين كإقامة ولم كسنة ومن زائد لمعنى كأشعثي وأشاعثة أو لغير معنى كزنديق وزنادقة ومن مدة تفعيل كتزكية (ولا تلي) تاء (فارقة) بين صفة المذكر وصفة المؤنث توسعًا (فعولاً) حال كونه (أصلًا) بأن كان بمعنى فاعل كرجل صبور وامرأة صبور ، بخلاف ما إذا كان فرغًا لأن كان بمعنى مفعول كجمل ركوب وناقة ركوبة (ولا المفعال) كرجل مهذار وامرأة مهذار (و) لا (المفعيلاً) كرجل معطير وامرأة معطير (كذاك مفعل) كرجل مغشم وامرأة مقشم (وما تليه تا الفرق من ذا) المذكر كقولهم : امرأة عدوة ومقاتلة ومسكينة (вшذوذ فيه ومن فعال) بمعنى مفعول (كقتيل إن تبع موصوفه غالباً التا تتنع) كرجل قليل وامرأة قتيل وندر قولهم ملحفة جديدة ، فإن كان بمعنى فاعل أو لم يتبع موصوفه بأن جرد عن معنى الوصفية لحقته نحو امرأة وجيهة ونحو « ذبيحة ونطیحة » .

فصل

(ألف التأنيث) ضربان (ذات قصر وذات مد نحو أثى الغر) أي الغراء (والاشتهر في مباني الأولى) أي أبنية أو زان المقصورة (ييديه وزن) فعل بضم فتحة نحو (أرى) لداهية ، وفي شرح الكافية في باب المقصور والممدود أن هذا من النادر (و) وزن فعلي بضمها فسكون ، اسمًا كان نحو بهمى أو صفة نحو (الطولي) أو مصدرًا نحو الرجعى (و) وزن فعلي بفتحتين ، اسمًا كان نحو بردى لنهر بدمشق أو مصدرًا نحو (موطى) لمشبه أو صفة نحو حيدى (وزن فغلى) بفتحة فسكون (جماعًا) كان كصرعى (أو مصدرًا) كدعوى (أو صفة

كشبعى و) وزن فعالى بضمme و تخفيف (كحبارى) الطائر وزن فعلى بضمme
فتشدید نحو (سمهى) للباطل وزن فعلى بكسرة ففتحة فتشدید نحو (سبطرى)
ل نوع من المشي وزن فعلى بكسرة فسكون ، مصدرًا كان نحو (ذكرى) أو جماعا
نحو ظربى و حجلى ، قال المصنف : ولا ثالث لهما (و) وزن فعلى بكسرین
وبتشدید العين نحو (حشى) لكثره الحث على الشيء (مع) وزن فعلى بضمتين
فتشدید نحو (الكفرى) لوعاء الطلع (كذلك) وزن فعلى بضمme ففتحة و تشدید
العين نحو (خلیطى ! للاختلاط (مع) وزن فعلى بضمme فتشدید نحو (الشقارى)
لنبت ، وزاد في الكافية في المشهورة وزن فعلاً كفترى و فوعلاً كحوزلى لمشية
تبختر و فعلوى كهرنوى لنبت وأفعالوى كأربعاوى لقعدة المربع و فعللولى
كحدقوقى لنبت ومفعلى كممكورى لعظيم الأرببة و فعلوتى كرهبوى للرهبة و فعللى
كقرفصى بمعنى القرفصاء و يفعلى كيهبرى للباطل و فعللى كشقصلى لنبت يتتوى
على الأشجار و فعللى كهبيخى لمشية تبختر و فعلياً كمرحياً للمرح و فعللاياً كبردارياً
و فوعلاً كحوالياً و فوعولى كفوضوضى للمفاوضة و فعلاياً كبرحاياً للعجب (واعز)
أى انساب (لغير هذه) الأوزان المذكورة (استنداراً) و موضع ذكرها كتب اللغة .

(فصل)

(لمدها) أي لمدود ألف التأنيث أوزان مشهورة أيضا هي (فعلاء) بفتحة فسكون ، اسماً كان كجراء أو مصدراً كرغبة أو صفة كحمراء وديمة هطلاء ، أو جمعاً في المعنى كطرفاء و (أفعلاء مثلث العين) أي مفتوحها ومكسورها ومضمومها كأرباعي مثلث الباء للرابع من أيام الأسبوع (وفعلاء) بفتحتين بينهما سكون كعقرباء لمكان (ثم فعلا) بكسرة كقصاصاء بمعنى القصاص و (فعلا) بضمتين بينهما سكون كقرصاء لضرب من القعود و (فاعلا) بضم ثالثه كعاشوراء (وفاعلاء) بكسر ثالثة كقصاصاء لأحد حجرة اليربوع و (فعليا) بكسرة فسكون ككبيراء للكبر و (مفعولا) كأتوناء جمع أتان (ومطلق العين فعلا) بالتحفيف أي مفتوحها ومكسورها ومضمومها مع فتح الفاء نحو براءات بمعنى الناس وقريناء وكريثاء لنوعين من البسر وعشوراء بمعنى عاشوراء (وكذا مطلق فاء) أي مفتوحها ومكسورها ومضمومها مع فتح العين (فلء أحداً) نحو حنفاء لمكان وسبراء للذهب وظرفاء ونساء ورحيضاء ، وزاد في شرح الكافية في

المشهورة وفعلياء كمزقياء لقب ملك فعيلاء كهجيراء للعادة ومفعلاء كمشيحة للاختلاط وفعاللأء كجفادباء لضرب من الجراد ويفاعلء كينابوء اسمي مكان وفعلياء كزكرياء وفعولاء كمعكوكاء ويعكوكاء اسمين للشر والجلبة وفعيلاء كدخيلاء لباطن الأمر وفعنالاء كبرناساء بمعنى برنساء وما عدا هذه الأوزان نادر .؟

هذا باب المقصور والممدود

(إذا اسم) صحيح (استوجب من قبل الطرف فتحاً وكان ذا نظير) معتل (كالأسف فلنظيره المعل الآخر) كالأسى مثلًا (ثبوت قصر بقياس ظاهر ك فعل) بكسر الفاء (فعل) بضمها (في جمع ما) كان (كفعلًا) بالكسر (وفعلاً) بالضم (نحو الدمي) جمع دمية وهي الصورة من العاج ونحوه والمرى جمع مرية ؛ إذ نظيرهما من الصحيح قرب جمع قربة وقرب جمع قربة (و) كل (ما استحق) من الصحيح (قبل آخر ألف فالمد في نظيره) المعتل (حتماً) قد (عرف ك مصدر الفعل الذي قد بدئا بهمز وصل كارعوي) أي ك مصدره وهو الارعواء (وكارتاي) أي ك مصدره وهو الارياء ؛ إذ نظيرهما الاقتدار والاحمرار وكالاستقصاء إذ نظيره الاستخراج (والعادم النظير) السابق يكون (ذا قصر وذا مد بنقل) عن العرب (كالحججاً) بالقصر للعقل (وكالحذاً) بالمد للتعل (وقصر ذي المد اضطراراً مجمع عليه) كقوله لابد من صناعة وإن طال السفر (والعكس) وهو مد المقصور اضطراراً (يخلف) بين البصريين والkovin (يقع) فمنعه الأولون وأجزاء الآخرون محتاجين بنحو قوله :

يا لك من تمر ومن شيشاء ينشب في المسعل واللهاء

هذا باب كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

وفيه غير ذلك (آخر مقصور تثنى أجعله) بقلبه يا (إن كان عن ثلاثة مرتقيا) بأن كان رباعيًا بما فوق فقل في حبلى حبليان (كذا) الثلاثي (الذى اليه أصله نحو الفتى) فقل فيه فتىان وكذا الثلاثي (الجامد) الذي لا استفاق له يعرف منه أصله (الذى أميل كمتى) علمًا فقل فيه متيان (في غير ذا) المذكور كالذى ألفه عن واو أو مجھولة ولم تمل (تقلب واواً ألف) كقولك في عصا عصوان وفي لدا علماً لبدوان (وأولها) أي الكلمة المنقلبة (ما كان قبل قد ألف) من علامة

التثنية (وما) كان ممدوداً وهمزته بدل من ألف التأنيث (كصحراء بواو ثانياً) فيقال فيه صحراؤان (و) الذي همزته للإلحاق (نحو علباء) أو بدل عن أصل نحو (كساء وحياً) ثني (بواو أو همز) فيقال علباوان وعلباءان وكساوان وكسءاءان وحياءان وحياؤان ، لكن في شرح الكافية أن إعلال الأول أرجح من تصحيحة وأن الثاني بالعكس (وغير ما ذكر) كالذي همزته أصلية (صحيح) فقل في قراءة قراءان (وما شذ) عن هذه القواعد (على نقل) عن العرب (قصر) كقولهم في خوزلى خوزلان وفي حمر أحمراءيان وفي عاشوراء عاشوراوان وفي كساء كسايان وفي قراءة قراوان (واحدف من المقصور) وكذا المنقوص (في جمع) له (على حد المثنى) أي بالواو والنون (ما به تكملة) أي آخره ، فقل في موسى والقاضي موسون وموسين وقاضون وقاضين (والفتح) في المقصور (أبق مشعرًا بما حذف) وهي الألف ، وأبق في المنقوص الضم والكسر ، أما الممدود والصحيح فيفعل بهما ما فعل في الثنوية (وإن جمعته) أي كلاً من المقصور والممدود (بتاء وألف فالألف) أو الهمزة (اقلب قلبها في الثنوية) فقل في مشترى : مشتريات ، وفي رحى : رحيات ، وفي متى : متيان ، وفي قناة : قنوات ، وفي صحراء : صحراءوات ، وفي بنات : بناءات ، وفي قراء : قراءات (وتاء ذي التاء الزمن) حينئذ (تنحية) أي حذفًا كما سبق ، وكقولك في مسلمة مسلمات ، هذا ولهذا الجمع أحکام تخصه أشار إليها بقوله (والسالم العين) من التضعيف والإعلال (الثلاثي) حال كونه (اسمًا اتل) أي اعطافه (إتباع عين) منه (فاءه بما شكل) به من الحركات (إن ساكن العين مؤثثاً بدا) سواء كان (مختتمًا بالتاء أو مجردة) منها ، فقل في جفنة ودد وسدرة وهند وعرفة وجمل : جفنات وددات وسدرات وهنات وغرفات وجملات ، بخلاف غير السالم العين كسلة وكلة وحلة وجوزة ودية وصورة ، وغير الثلاثي كرينب ، والوصف كضخمة (وسكن) العين (التالي غير الفتح) وهو الكسر والضم ، فقل في كسرة وهند وخطوة وجمل : كسرات وهنات وخطوات وجملات (أو خففة بالفتح) فقل في كسرة وهند وخطوة وجمل : كسرات وهنات وخطوات وجملات (فكلاً) مما ذكر (قد رروا) عن العرب ، أما التالي الفتح فلا يجوز إلا فتحه فيقال في دعد : دعدات (ومنعوا إتباع) العين للفاء إذا كانت مضمومة واللام ياء أو مكسورة واللام واواً (نحو ذروة وزيبة) وأجازوا فيما الفتح والسكون فقالوا : ذروات وذروات وزبيات وزبيات (وشد)

كسر عين (جروه) إتباعاً للفاء فقالوا : جروات (ونادر) أي قليل (أو ذو اضطرار غير ما قدمته) كقولهم في عير : عيرات وفي كهله : كهلات ، قوله الشاعر :

زفة فتستريح النفس من زافاتها

(أو لأناس) من العرب قليلين (انتمى) أي انتسب كقول هذيل في بيضة وجوزة : بيضات وجوزات .

هذا باب جمع التكسير

وهو كما يؤخذ من الكافية : ما ظهر بتغيير لفظاً أو تقديراً (أفعلة) كأرغفة ثم (أ فعل) كأفلس (ثم فعله) كغلمة (ثمت أفعال) كاثواب (جموع قلة) تطلق على ثلاثة مما فوقها للعشرة ، وما عدتها للكثرة تطلق على عشرة مما فوقها (وبعض ذي) الجموع (بكثرة وضعاً) من العرب (يفي كأجل) جمع رجل (والعكس) وهو وفاء جمع الكثرة بالقلة أي الدلالة عليها (جاء) عن العرب (كالصفي) جمع صفة ؛ وهي الصخرة الملساء ، لكن حكي في جمعه أصفاء ؛ فينبغي أن يمثل بنحو رجال جمع رجل (لفعل) بفتحة فسكون حال كونه (اسمًا صح عيناً) وإن اعتل لاماً (أ فعل) جمعاً كأفلس وأدل وأطيب جمع فلس ودل وظبي ، بخلاف الوصف كضم خم إلا أن يغلب كبعد ، والمعتل العين كسوط وبيت ، وشد أعين وأثواب (وللرباعي) حال كونه (اسمًا أيضًا يجعل) أ فعل جمعاً (إن كان كالعنق والذراع في مد) ثالثه (وتأييث) بلا علامه (وعد الأحرف) كأين جمع يمين بخلاف ما لم يكن كذلك ، وشد أقبل وأغرب (وغير ما أفعل فيه مطرد من الثلاثي) حال كونه (اسمًا) بأن لم توجد فيه شروطه بأن كان على فعل ، لكنه معتل العين كثوب وسيف ، أو على غيره كجمل ونمر وعند وحمل وعنبر وإبل وقفل وعنق ورطب (بأفعال يرد) مطرداً جميع ذلك (و) لكن (غالباً أغناهم فعلان) بالكسر (في فعل) بضم فتحة (كقولهم : صردان) في صرد طائر (في اسم مذكر رباعي بـ مد ثالث) منه (أفعلة عنهم اطرد) كأقدلة وأرغفة وأعمدة جمع قدال ورغيف وعمود (والزمه) أي افعله (في فعل) بفتح الفاء (أو فعل) بكسرها (مصاحب تضييف أو إعلال) كأبنة وأقبية وأئمة وأندية جمع بنات وقباء وإمام وإناء (فعل) بضم فسكون جمع (نحو أحمر) وهو أفعل مقابل فعلاء (و) نحو (حمرا) وهو فعلاء مقابل أ فعل ،

وَكَذَا مَا لَا مُقَابِلٌ لَهُ كَأْكَمْرُ وَرِتْقَاءُ (وَفُعْلَةً) بِكَسْرِ فَسْكُونِ (جَمِيعًا بِنَقْلِ يَدْرِي) كَوْلَدَةُ جَمْعِ وَلْدٍ وَلَا يَأْتِي جَمِيعًا قِيَاسًا (وَفُعْلَةً) بِضَمِّيْنِ جَمْعِ (الْإِسْمِ رِباعيِّ عَدٍ) قَدْ زَيَّدَ (ثَالِثًا قَبْلِ لَامِ إِعْلَالًا) بِهِ (فَقَدْمَا) دَامَ (لَمْ يَضَعُفْ فِي الْأَعْمَ) الْأَغْلَبُ (ذُو الْأَلْفِ) كَتَبَ وَسَرَرَ وَعَمَدَ جَمْعَ كِتَابٍ وَسَرِيرٍ وَعَمُودٍ ؛ فَإِنْ اعْتَلَ اللَّامُ أَوْ ضَوْعُفَ ذُو الْأَلْفِ فَلَهُ أَفْعَلَةٌ كَمَا سَبَقَ وَمِنْ مُقَابِلِ الْأَعْمَعِ عَنْ جَمْعِ عَنَانِ (وَفُعْلَةً) بِضَمِّةِ فَتْحَهُ (جَمِيعًا لِفُعْلَةِ) بِالضَّمِّ (عَرْفٌ) كَغْرَفَ وَغَرْفَةً (وَ) لِفَعْلَى بِالضَّمِّ (نَحْوَ كَبِيرٍ) وَكَبِيرٌ (وَلِفُعْلَةِ) بِالْكَسْرِ فَالْسَّكُونِ (فُعْلَةً) بِكَسْرَةِ فَتْحَةِ كَسْدَرَةِ وَسَدَرَةِ (وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ) أَيْ فَعْلَةً (عَلَى فَعْلٍ) بِضَمِّةِ فَتْحَةِ كَلْحِيَّةِ وَلَحِيَّ (فِي) وَصْفِ الْمَذْكُورِ عَاقِلٌ عَلَى فَاعِلٍ مَعْتَلِ اللَّامِ (نَحْوَ رَامٍ) وَقَاضٌ (ذُو اطْرَادٍ فَعَلَهُ) بِضَمِّةِ فَتْحَةِ كَرْمَةِ وَقَضَاءِ (وَشَاعَ) فِي كُلِّ وَصْفِ الْمَذْكُورِ عَاقِلٌ عَلَى فَاعِلٍ صَحِيحِ اللَّامِ فَعْلَةً بِفَتْحَتِينِ (نَحْوَ كَامِلٍ وَكَمْلَهُ فَعَلَى) بِفَتْحَةِ فَسْكُونِ جَمْعِ (لَوْصَفِ) عَلَى فَعِيلٍ بِعْنَى مَفْعُولِ (كَفْتِيلٍ) وَقَتْلَى (وَ) كُلِّ مِنْ فَعْلِ نَحْوِ (زَمْنٍ) وَزَمْنِيِّ (وَ) فَاعِلٍ نَحْوِ (هَالَّكَ) وَهَلْكَى (وَ) فَيَعْلُ نَحْوِ (مَيْتٍ) وَمَوْتِيِّ، وَكَذَا أَفْعَلٌ نَحْوِ أَحْمَقَ وَحَمْقِيِّ، وَفَعْلَانٌ نَحْوِ سَكْرَانَ وَسَكْرَى (بِهِ) أَيْ بَفْعَلِيِّ (قَمْنٍ) أَيْ حَقْيقَ إِلْحَافًا (لِفَعْلِ) بِضَمِّةِ فَسْكُونِ حَالَ كَوْنَهُ (إِسْمًا صَحِيحًا لَامًا) وَإِنْ اعْتَلَ عَيْنَاهُ (فَعْلَهُ) جَمِيعًا بِكَسْرَةِ فَتْحَةِ كَدْبَ وَدِبِيَّ وَكَوْزَ وَكَوْزَةِ (وَالْوَصْعِ) الْعَرَبِيِّ (فِي فَعْلِ) بِفَتْحَةِ فَسْكُونِ (وَفُعْلَةً) بِكَسْرَةِ فَسْكُونِ (قَلْلَهُ) كَغْرَدَ وَغَرْدَةَ وَقَرْدَةَ (وَفُعْلَةً) بِضَمِّةِ فَتْحَةِ وَتَشْدِيدِ الْعَيْنِ جَمْعَ (لِفَاعِلِ وَفَاعِلِهِ) حَالَ كَوْنَهُمَا (وَصَفَيْنِ) صَحِيحِيِّ اللَّامِ (نَحْوَ عَادِلٍ) وَعَدْلٌ (وَعَادِلَةَ) وَعَدْلٌ (وَمُثْلِهِ) أَيْ فَعْلٌ فِيمَا سَبَقَ وَ(الْفَعَالِ) بِضَبْطِهِ بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ (فِيمَا ذَكَرَ) بِتَشْدِيدِ الْكَافِ كَتَاجِرَ وَتَجَارَ وَنَدَرَ فِيمَا أَنْتَ كَصَادِدَ وَصَدَادَ (وَذَانَ) الْوَزَنَانَ (فِي الْمَعْلِ لَامًا) مِنْهُمَا (نَدْرَا) كَغَازَ وَعَزِيزَ وَعَزَاءَ (فَعْلٌ وَفُعْلَةً) بِفَتْحَةِ فَسْكُونِ فِي كَلِيَّهُمَا (فَعَالِ) بِكَسْرَهِ جَمْعَ (لَهُمَا) مَطْلَقًا كَكَعْبَ وَكَعَابَ وَصَعْبَ وَصَعَابَ وَنَعْجَةَ وَنَعَاجَ (وَ) لَكَنَ (قَلَ فِيمَا عَيْنَهُ) أَوْ فَاؤَهُ كَمَا فِي الْكَافِيَّةِ (إِلَيْا مِنْهُمَا) كَضِيفَ وَضِيَافَ وَبَعْرَ وَبَعَارَ (وَفُعْلَةً) بِفَتْحَتِينِ (أَيْضًا لَهُ فَعَالِ) بِكَسْرِ جَمِيعِ (مَا) دَامَ (لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتَلَالٌ أَوْ) لَمَ (يَكَ) لَامَهُ (مَضْعِفًا) نَحْوَ جَمْلَ وَجَمَالَ بِخَلْفِ مَا إِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَرْحَى وَطَلْلَ (وَمُثْلِهِ فَعَالِ) فِيمَا ذَكَرَ (ذُو التَّا) أَيْ فَعْلَةَ كَرْبَقَةَ وَرَقَابَ (وَفُعْلَةً) بِضَمِّ فَسْكُونِ (مَعَ فَعَالِ) بِكَسْرِ فَسْكُونِ

لهمـا أـيـضاً فـعالـ (فـاقـبـلـ) كـرـمـ وـرـمـاحـ وـذـئـبـ وـذـئـابـ وـشـرـطـ فيـ الـكـافـيـةـ لـأـوـلـ أـنـ لاـ يـكـونـ وـاوـيـ الـعـيـنـ كـحـوتـ وـلاـ يـائـيـ الـلامـ كـمـدـيـ (وـفيـ فـعـيلـ وـصـفـ فـاعـلـ وـرـدـ) فـعالـ أـيـضاً جـمـعاً كـذـاكـ فـيـ أـنـثـاءـ) فـعـيلـةـ (أـيـضاً اـطـردـ) كـظـرافـ فـيـ جـمـعـ ظـرـيفـ وـظـرـيفـةـ (وـشـاعـ) فـعالـ أـيـضاً (فـيـ) كـلـ (وـصـفـ عـلـىـ فـعـلـانـاـ) بـفـتـحـةـ فـسـكـونـ (أـوـ أـنـثـيـهـ) وـهـمـاـ فـعـلـأـ وـفـعـلـانـةـ (أـوـ عـلـىـ فـعـلـانـاـ) بـضـمـةـ فـسـكـونـ (وـمـثـلـهـ أـنـثـاءـ) فـعـلـانـةـ) كـفـضـابـ وـنـدـامـ وـخـمـاصـ فـيـ جـمـعـ غـضـبـانـ غـضـبـيـ وـنـدـمـانـ وـنـدـمـانـةـ وـخـمـصـانـ وـخـمـصـانـةـ (وـالـزـمـهـ) أـيـ فـعـلـأـ (فـيـ) فـعـيلـ وـأـنـثـاءـ إـذـاـ كـانـ وـاوـيـ الـعـيـنـ صـحـيـحـيـ الـلامـ (نـحـوـ طـوـيـلـ وـطـوـيـلـةـ) فـقـلـ فـيـ جـمـعـهـمـاـ طـوـالـ (تـفـيـ) بـماـ اـسـتـعـمـلـتـهـ الـعـربـ (وـبـفـعـولـ) بـضـمـتـيـنـ (فـعـلـ) بـفـتـحـةـ فـكـسـرـةـ (نـحـوـ كـبـدـ يـخـصـ غالـبـاـ) فـلـاـ يـجـمـعـ عـلـىـ غـيـرـهـ كـكـبـودـ وـمـنـ النـادـرـ أـكـبـادـ (كـذـاكـ يـطـردـ) فـعـولـ جـمـعاً (فـيـ فـعـلـ) حـالـ كـوـنـهـ (اسـتـاـ مـطـلـقـ الـفـاـ) أـيـ مـلـثـلـهاـ مـسـكـنـ الـعـيـنـ كـكـعـبـ وـكـعـوبـ وـضـرـسـ وـضـرـوـسـ وـجـنـدـ وـجـنـوـدـ ، وـشـرـطـ فـيـ الـكـافـيـةـ لـمـضـمـومـهـاـ أـنـ لـاـ يـضـاعـفـ كـخـفـ ، وـلـاـ يـعـلـ كـحـوتـ وـمـدـيـ (وـفـعـلـ) بـفـتـحـتـيـنـ مـفـرـدـ (لـهـ) أـيـ لـفـعـولـ أـيـضاـ سـمـاعـاـ كـأـسـدـ وـأـسـوـدـ (وـلـلـفـعـالـ) بـالـضـمـ وـالـتـخـيـفـ (فـعـلـانـ) بـكـسـرـةـ فـسـكـونـ (حـصـلـ) جـمـعاً كـغـرـابـ وـغـرـبـانـ (وـشـاعـ) فـعـلـانـ (فـيـ) فـعـلـ بـالـضـمـ وـفـعـلـ بـالـفـتـحـ مـعـتـلـ الـعـيـنـ نـحـوـ (حـوتـ) وـحـيـتـانـ (وـقـاعـ) وـقـيـعـانـ (مـعـ مـاضـاهـهـمـاـ) كـكـوـزـ وـكـيـزانـ وـتـاجـ وـتـيـجـانـ (وـقـلـ فـيـ غـيـرـهـمـاـ) كـغـرـالـ وـغـزـلـانـ (وـفـعـلـأـ) بـفـتـحـةـ فـسـكـونـ حـالـ كـوـنـهـ (اسـمـاـ وـفـعـيـلـاـ وـفـعـلـ) بـفـتـحـتـيـنـ حـالـ كـوـنـهـ غـيـرـ مـعـلـ الـعـيـنـ (فـعـلـانـ) بـضـمـةـ فـسـكـونـ لـهـذـهـ الـثـلـاثـةـ (شـمـلـ) جـمـعاً كـظـهـرـ وـظـهـرـانـ وـرـغـيفـ وـرـغـفـانـ وـجـذـعـ وـجـذـعـانـ (وـلـكـرـيمـ وـبـخـيـلـ) وـكـلـ صـفـةـ لـمـذـكـرـ عـاـقـلـ عـلـىـ فـعـيلـ بـعـنـىـ فـاعـلـ غـيـرـ مـضـعـفـ وـلـاـ مـعـتـلـ الـلامـ (فـعـلـأـ) بـضـمـةـ فـتـحـةـ كـكـرـمـاءـ وـبـخـلـاءـ (كـذـاـ لـمـاـ ضـاهـاهـمـاـ) أـيـ شـابـهـهـمـاـ فـيـ الدـلـالـةـ عـلـىـ مـعـنـىـ كـالـغـرـيـزـةـ (قـدـ جـعـلـاـ) كـعـاـقـلـ وـعـقـلـاءـ وـشـاعـرـ وـشـعـرـاءـ (وـنـابـ عـنـهـ) أـيـ عـنـ فـعـلـاـ (أـفـعـلـاءـ) بـكـسـرـ ثـالـثـهـ (فـيـ) الـوـصـفـ المـذـكـورـ (الـمـعـلـ لـاـمـاـ) كـوـلـيـ وـأـوـلـيـاءـ (وـ) فـيـ (مـضـعـفـ) مـنـهـ كـشـدـيدـ وـأـشـدـاءـ (وـغـيـرـ ذـاكـ) الـمـذـكـورـ (قـلـ) كـتـقـيـ وـتـقـوـاءـ وـنـصـبـ وـأـنـصـبـاءـ (فـوـاعـلـ) بـكـسـرـ الـعـيـنـ جـمـعـ (لـفـوـعلـ) كـجـوـهـرـ وـجـوـاهـرـ (وـفـاعـلـ) بـفـتـحـ ثـالـثـهـ كـطـابـعـ وـطـوـاـبـعـ (وـفـاعـلـاءـ) بـكـسـرـ كـقـاـصـعـاءـ وـقـوـاصـعـ (مـعـ) فـاعـلـ بـكـسـرـ (نـحـوـ كـاـهـلـ) وـكـوـاهـلـ (وـ) فـاعـلـ صـفـةـ الـمـؤـنـثـ نـحـوـ (حـائـضـ) وـحـوـائـضـ (وـ) صـفـةـ مـاـلـاـ يـعـقـلـ نـحـوـ (صـاـهـلـ)

وصواهل (وفاعلة) مطلقاً نحو : فاطمة وفاطم وصاحبة وصواحب (وشذ في) صفة المذكر العاقل نحو (الفارس) والغوارس (مع مائله) كسابق وسابق (وبفعائل) بفتح الفاء (اجمعن فعاله) مثلث الفاء (وشبهه) مما هو رباعي مؤنث ثالثه مدة ، سواء كانت ألفاً أو واواً أو ياء سواء كان (ذا تاء أو) التاء (مزاله) منه كصحابة وصحابي وشمال وشمائل ورسالة ورسائل وعقاب وعقائب وصحيفة وصحابي وسعید علم امرأة وسعائد وحلوبة وحلائب وطلوبة وطلائب وعجز وعجائز (وبالفعالي) بكسر اللام (والفعالي) بفتحها والفاء مفتوحة فيما (جمعاً) فعلاء اسمًا كان أوصفة نحو (صحراء) وصحاري وصحاري (والعدراء) والعداري والعداري (والقياس) أي القياس وهما مصدران لcas (اتبعاً) في ذلك ولا تقتصر على السماع (أجمل فعالى) بفتحتين وكسر اللام وتشديد الياء جمعاً (لغير ذي نسب جدد) من كل ثلاثي آخره ياء مشددة (كالكرسي) والكراسي بخلاف بصري فلا تقول فيه بصاري (تتبع العرب) في استعمالهم (وبفعال) بفتحتين وكسر اللام الأولى (وشبهه) كافاعل (انطقاً في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى من غير ما مضى) فقل في جعفر جعافر وفي أفضل أفضلي (ومن خماسي جرد الآخر انف) أي احذف إذا جمعته (بالقياس) فقل في سفرجل سفارج (والرابع) منه (الشبيه بالمزيد) في كونه أحد حروف الزيادة قد يحذف دون ما به تم العدد) وهو الآخر كقولك في خدرنق خدارق ، لكن الأجدود حذف الآخر نحو خدران (وزائد العادي) أي المجاوز (الرباعي) وهو الخامس (احذفه) أي الزائد منه (ما) دام (لم يك لينا إثره) أي بعده الحرف (اللذ ختما) بالكلمة أي آخرها فقل في سبطري سباطر ، وفي فدوكس فداكس بخلاف ما إذا كان لدينا قبل الآخر نحو عصفور وقنديل وقرطاس فلا يحذف (والسين والتاء من كمستدع أزل) إذا جمعته (إذ بينا الجمع بقاهما مخل) فقل فيه مداع (والميم) من كمستدع (أولى من سواء بالبقاء) لزيته على غيره باختصاص زياته بالأسماء (والهمز واليا مثله) أي الميم في الأولوية بالبقاء (إن سبقاً) غيرهما من الحروف بأن كانوا في أول الكلمة لكونهما في موضع ما يدل على معنى فيقال في النند ويلنند ألاّد ويلاد (والياء لا الواو حذف ان جمعت ما كحيزبون) وهي الداهية لزيه الواو ياغناء حذف الياء عن حذفها بخلاف العكس ، فأبقيها واقلبها ياء لا نكسار ما قبلها وقل فيه حزابين (فهو حكم حتماً وخروا) الحاذف (في) حذف

ما أراد من (زائد سردي) وهم نونه وألفه لتكافؤهما ؛ فإن شاء يقول سراند أو سرادي ومعناه الشديد (وكل ما ضاهاه كالعلندي) وهو الضخم البعير فإن شاء يقول : علاند أو عlad .

هذا باب (التصغير)

عبر به سبيوه وبالتحمير وهو تفنن (فعيلا) بضممة ففتحة ساكنة (أجعل لثلاثي إذا صغرته نحو قذى في) تصغير (قذا) وهو ما يسقط في العين والشراب (فعيعل) بضبط الوزن قبله بزيادة عين مكسورة (مع فعيعل) بضبط الوزن قبله بزيادة ياء ساكنة اجعلا (لما فاق) الثلاثي (كجعل درهم دريهمما) وجعل فنديل قنيديلاً (وما به لنتهى الجمجم وصل) من الحذف السابق (به إلى أمثلة التصغير صل) فقل في سفرجل وخدرنق وسبطري ومستدع وأندد ويلندد وحيزبون وسرندا : سفيرج وخدريق أو خديرين وسيطر ودميع وأليد وبليد وحزيبين وسريند أو سريد (وجائز تعويض يا) ساكنة (قبل الطرف إن كان بعض الاسم فيهما) أي في التكسير والتصغير (انحذف) فيقال في سفرجل سفاريج وسفيريج (وحائد) أي مائل خارج (عن القياس كل ما خالف في الباءين) أي باء التكسير والتصغير (حكتما رسما) كتكسير حديث على أحاديث وتصغير مغرب على مغيربان (لتلوا) أي للحرف الذي بعد (يالتصغير) إذا كان (من قبل علم) أي علامة (تأنيث) كتائه (أو مده) أي ألفه (الفتح انحتم) كعظيمة وحبيلى وحميراء (كذلك) أي كالتالي ياء التصغير السابق في وجوب فتحه (ما) أي الحرف الذي (مدة أفعال) أي ألفه (سبق) كأجيما (أو) الذي سبق (مد سكران وما به التحق) من عثمان ونحوه كسكيران وعثيمان (وألف التأنيث حيث مدا وتأوه منفصلين عدا) فلا يحذفان للتصغير وإن حذفا للتكسير كقولك في قرفصاء وسفرجلة : قريفصاء وسفيرجة (كذا) الياء (المزید آخرًا للنسبة) عد منفصلاً فلا يحذف كقولك في عبقي عبقرى (و) كذا (عجز المضاف) كقولك في أمرى القيس أمير القيس (و) كذا عجز (المركب) تركيب مرج كقولك في بعلبك بعلبك (وهكذا زيادتا فعلانا) وهم الألف والنون عدا منفصلين فلا يحذفان إذا كانا (من بعد أربع كزغفانا) فيقال فيه زغفران (وقدر) أيضًا (انفصال ما دل على تشية أو جمع تصحيح جلا) بالجيم أي دل عليه من العلامة فلا تحذفه

كقولك في جدران وظريفون وظريفات : أعلاما جدیران وظريفون وظريفات (ألف التأنيث ذو القصر متى زاد على أربعة) ولم تسبقه مدة (لن يثبتنا) بل يحذف كقولك في قرقرى ولغىزى قويقر ولغيفر (وعند تصغير) ما فيه ألف مقصورة قبلها مدة نحو (حبارى خيّر بين) حذف المدة فيقال (الخيبرى قادر) ذلك (و) بين حذف ألف التأنيث فيقال (الخيبرى واردد لأصل) حرفاً (ثانياً) إذا كان (ليتا قلب) عن لين (فقيمة) بالياء (صيير) إذا صغرتها (قوية) بالواو رد إلى الأصل (تصب وشد في) تصغير (عيد عيد) إذا كان الأصل عoidاً لأنه من العود وخرج بقيد اللين ثانى متعد وبالقلب عنه ثانى أئمه وما يأتي في البيت بعده (وتحتم للجمع) المكسر المفتح الأول (من ذا) الرد (ما لتصغير علم) فيقال في تكسير ميزان موازين بقلب الياء واواً وفي تكسير عيد أعياد بإثباتها شدوذاً ولا رد فيما لا يتغير فيه الأول كقيم في قيمة (والألف الثاني المزید يجعل) بالقلب (واواً) كهوييل في هايل (كذا) يقلب واواً (ما الأصل فيه يجهل) كعویج في عاج (وكمل المنقوص) أي المخدوف بعضه (في التصغير) برد ما حذف منه (ما) دام (لم يحو غير التاء ثالثاً كما) علماً فقل فيها مویه وكشفة فقل فيها شفیهه بخلاف ما إذا حوى ثلاثة غير التاء فلا يکمل كجويه في جاه (ومن بتريخيم يصغر اكتفى بالأصل) وحذف الزائد لأنه حقيقته والحق به تاء التأنيث إذا كان مؤنثاً ثالثياً (كالعطيف يعني المعطفاً) وكحمد في حامد وحمدان و Hammond ومحمد وأحمد سويدة في سوداء وقريطس في قرطاس .

(فرع) حکى سيبويه في تصغير إبراهيم وإسماعيل بريها وسمیعاً بحذف الهمزة منها والألف والياء وحذف ميم إبراهيم ولام إسماعيل ، قال في شرح الكافية : ولا يقاس عليهما (واختتم بتاء التأنيث ما صغرت من مؤنث) معنى (عار) عنها لفظاً (ثلاثي كسن) فقل فيها سنية ويد فقل فيها يدية (ما) دام (لم يكن بالتأنث إلا لبس) فإن كان (كشجر وبقر وخمس) التي من ألفاظ عدد المؤنث فلا تلحقه إذ يتبع الأولان بالمفرد والثالث بعد المذكر (وشد ترك) التاء (دون لبس) كقولهم في قوس قويس (وندر لحاق تا فيما ثالثياً كثراً) بفتح المثلثة أي زاد عليه كقولهم في وراء وقدام وريئه وقديده (وصغروا) من المبنيات (شدوذاً الذي و التي) وتشتيتها وجمعهما كما في الكافية (وذا مع الفروع منها تاوتي) وتشتيتها وجمعهما وخالفوا بها تصغير العرب في إبقاء أولها على حركته الأصلية

والتعويض من ضمه الغامز يده في آخرها فقالوا اللذيا واللتياو اللذيون واللويون واللوبيتاو اللتيات وذياوتيا وذيان وتيان ومنع ابن هشام تصغير تي استغناء بتا واللاء واللائي استغناء باللتيات واتفقوا على منع تصغير ذي للإلباس .

(خاتمة) يصغر أيضاً من غير المتمكن شذوذ أفعال من التعجب نحو ما أحيسنه والمركب تركيب مرج كما سبق .

هذا باب النسب

(باء) مشددة (كيا الكرسي زادوا في آخر الاسم للنسب وكل ما تليه كسره وجب) كقولهم في النسب إلى أحمد أحمدي (ومثله) أي مثل باء النسب إما في التشديد أو في كونها للنسب (مما حواه احذف) ذا كان قبله ثلاثة أحرف فقل في النسب إلى كرسي وشافعي كرسي وشافعي ، ولم أر من تعرض لجواز شافعوي قياساً على مرموي وإن كان بعض الفقهاء استعمله وهو حسن للبس فإن كان قبله حرفان كعلى جاز الحذف والقلب كعلوي أو حرف فسيأتي في قوله ونحو حي فتح ثانية يجب (وتأنيث أو مده) أي ألفه (لا ثبنا) بل احذفها فقل في النسبة إلى مكة مكي وقول العامة في خليفة خليفتي لحن من وجهين (وإن تكن) مدة التأنيث (تربع) أي تقع رابعة في اسم أتى (ذا ثان سكن فقلبها واوا) مباشرة للام ومفصولة بألف (وحذفها) أي كل منها (حسن) لكن اختار الثاني كقولك في حبلى حبلى وحبلوي وحبلاوي ، ويجب الحذف إذا كانت خامسة فصاعداً كما سيأتي أو رابعة متخرجاً ثانياً ما هي فيه كقولك في حباري وجمزى حباري وجمزى (لشبهها) أي مدة التأنيث وهو (الملحق والأصلي) عطف على شبهها الخبر المقدم على مبتدئه وهو (ما لها) أي مدة التأنيث من حذف قلب (و) لكن (للأصلي قلب يعتمد) أي يختار وكذا الملحق كقولهم في أرطى وملهي أرطى وأرطوي وملهي وملهي (والألف الجائز) أي المتعدد (أربعاً أذل) كما تقدم (كذلك يا المنقوص) إذا وقع (خامسًا عزل) بمعنى حذف كقولك في المعتمدي معتدي (والحدف في اليا) أي باء المنقوص إذا وقع (رابعاً أحق من قلب) كقولك في القاضي قاضي ويجوز القلب كقولك قاضوي (وحتم قلب) ألف أو باء (ثالث يعن) كقولك في الفتى والعمي فتوى وعموى (وأول ذا القلب) حيث قلنا به (انفتاحاً و فعل) بفتح أوله وكسر الثاني ومن الآتين (و فعل) بضم

أوله (عينهما افتح) عند النسب بقلب الكسرة فتحة (و) كذا (فعل) بكسر أوله اقلب كسرة عينه فتحة عند النسب فقل في نمر ودئل وإبل نمري ودئلي وإبلني (وقيل في) النسب إلى ما في آخره ياءً أن ثانيهما أصلية نحو (المرمي مرمي) بحذف أول الياءين وقلب ثانيهما واواً بعد فتح العين (واختير في استعمالهم مرمي) بحذف الياءين والأول أحسن ؛ لأن من اللبس (و) كل ما في آخره ياءً مشددة قبلها حرف (نحو حي فتح ثانية) عند النسب (يجب) من غير تغيير له إن لم يكن منقلباً عن واو نحو حيوى (وارده واواً إن يكن عنه قلب) كطفي فقل فيه طووي وثالثه تقلبه واواً مطلقاً فقل فيه حيوى (وعلم التشنة احذف للنسب ومثل ذا في جمع تصحيح وجوب) فيحذف علمه كقولك في زيدان وزيدون علمين زيدي نعم من أجرى زيدان علماً مجرى سلمان قال زيداني ومن أجرى زيدين مجرى عسلين قال زيدني ، ومن أجراه مجرى عربون وألزمته الواو وفتح النون قال زيدوني (وثالث من نحو طيب حذف) عند النسب فقل : طبيبي بسكون الياء (و) لكن (شد) من هذا (طائي) المنسوب إلى طيء ؛ إذ قياسه طيشي لكنه أتى (مقولاً بالألف) المقلوبة عن الياء الساكنة وخرج بنحو طيب هبيخ ومهيم فلا تحذف ياؤهما لأنها في طيب مكسورة موصولة بما قبل الآخر فأورثت ثقلاً بخلافها في هبيخ لفتحها وفي مهيم لانفصالها (وفعلى) بفتحتين (في) النسب إلى (فعيلة) بفتح أوله وكسر ثانية الصحيح العين الغير مضاعف (الترم) فقل في حنيفة حنفي (وفعلى) بضممة ففتحة (في) النسب إلى (فعيلة) كذلك (حتم) فقل في جهينة جهني (وألحقوا معل لام عريا) من التاء (من المثالين) المذكورين (بما التا أوليا) منها ف قالوا في عدي وقصي عدوي وقصوي كما قالوا في ضربة وأمية ضروري وأموي بخلاف صحيح اللام منها فلا تحذف منه الياء فيقال في عقيل وعقيلي عقيل وعقيلي (وتموا ما كان) على فعيلة بفتح الفاء وهو معتل العين (كالطويلة) فقالوا فيه طويلي (وهكذا) تموا (ما كان) على هذا الوزن وهو مضاعف (كالجليلية) فقالوا فيه جليلي وتموا أيضاً ما كان على فعيلة وهو مضاعف كقليلة (وهمز ذي مد ينال) أي يعطى (في النسب ما كان في تشية له انتسب) فيقال في قراء وصحراء وكساء وعلباء قرائي وقراوي وصحرائي وصحراوي وكسائي وكساوي وعلباوي وعلبائي (وانسب لصدر جملة) إسنادية فقل في تأبط شرّاً تأبطي (وصدر ما ركب مرجحاً) فقل في بعلبك بعلبي (و)

انسب (لثان تماماً إضافة) إما (مبدوءة بابن أو أب) أو أم كعمرى وبكري وكلثومي في ابن عمر وأبي بكر وأم كلثوم (أو) أولها (ماله التعريف بالثانى وجب) بأن كان إضافة معنوية كزيدين في غلام زيد وعندى في هذا القسم نظر لأجل اللبس وفي القسم الأول بحث هل يلحق بما ذكر المبدوءة بنت كما قلنا أنه كنية ولم أر من ذكره (فيما سوى هذا) المفرد كالذى ليس مصدراً بما عرف بالثانى ولا بكنيه كما في شرح الكافية وهو يقوى بحثي إلا أن يمنع أنه كنية (انسن للأول) واحذف الثانى (ما) دام (لم يخف لبس) فقل في أمر القيس أمرئي فإن خيف فاحذف الأول وانسب للثانى (كعبد الأشهل) فقل فيه أشهلي وهذا يعتمد نظري في القسم السابق (واجبر برد اللام ما منه حذف) عند النسب (جوازاً إن لم يك رده ألف في جمعي التصحيح أو في التشىء) فقل في غد غدوى وإن شئت غدى (وحق مجبور) بالرد (بهدى) أي بجمعى التصحيح أو التشىء (توفيه) له بالرد بالنسبة حتماً فيقال في آخر وعضة أخوى وعضوى ليس غير (وبآخر أختاً) الحق فقل فيها بعد حذف تائتها أخوى (وبابن بنتاً الحق) فقل فيها بعد حذف تائتها بنوى كما تقول ذلك في ابن بعد حذف همزه هذا مذهب سيبويه والخليل (ويونس) بن حبيب الضبي الولاء من البصرىين (أي حذف التاء) منها ف قال أختي وبنتي وهو الذي أميل إليه لأجل اللبس (ضاعف) وجواباً (الثاني من ثنائى ثانية ذو لين) عند النسب إليه ثم إن كان الفاء قلب المضاعف همزه ويجوز قلبها واواً (كلا ولائي) ولاوي وفي فيوي ولو لوبي إعلاماً أما الذي ثانية صحيح فيجوز فيه التضييف وعدمه ككم وكمي وك Kami (وإن يكن كشية) في اعتلال اللام (ما الفا عدم فجره) عند النسب إليه برد الفاء (وفتح عينه التزم) عند سيبويه فيقال فيه وشوى وأجاز الأخفش السكون فيقال وشىي أما غير المعل اللام منه فلا يجبر كقولك في عدة عدي (والواحد اذكر ناسباً للجمع إن لم يشابه واحداً بالوضع) أي بوضعه علماً فقل في فرائض فرضي بخلاف ما إذا شابهه يان وضع علمًا في الأنمار أنماري وفي الأنصار أنصاري (ومع فاعل وفعال) بفتحة فتشديد (فعل) بفتحة فكسرة (في نسب أغنى عن اليا) السابقة (فقبل) إذ ورد كقولهم لابن وتمار وطعم أي صاحب لين وقر وطعم وليس في هذين الوزنين معنى المبالغة الموضوعتين له وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ يُظْلِمُ لِلْعَيْدِ ﴾ أي بذى ظلم (وغير ما أسلفته) من القواعد (مقرراً على الذى ينقل

منه) عن العرب (اقتصرنا) ولا تنسى عليه كقولهم في الدهر دهري وفي أمية أموي وفي البصرة بصري بالكسر وفيه نظر ، إذ الكسر لغة فيها وفي مر ومروري وفي الري راري وفي الخريف خرفي وفي عظيم الرقبة رقابي .

هذا باب (الوقف)

(تنوينًا أثر فتح) في مغرب أو مبني (اجعل الفاء وقفًا) كرأيت زيداً ولها (و) تنوينًا (تلغ غير فتح) وهو الضم والكسر (احذفًا) وقفًا كجاء زيد ومررت بزيد (واحدف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الإضمار) أي الذي ينشأ في اللفظ عن إشباع الحركة في الضمير وهو في غير الفتح وهو الضم والكسر الواو والياء كرأيته ومررت به وأثبتت صلة الفتح وهي الألف كرأيتها أما في الضرورة فيجوز إثبات الجميع (وأشبهت إذن منوناً نصب فالفا في الوقف نونها قلب) وبهقرأ السبعة واختار ابن عصفور تبعاً لبعضهم أن الوقف عليها بالنون وهو الذي أميل إليه فراراً من الالتباس والقراءة سنة متبعة (وتحذف يا المقصوص ذي التنوين) عند الوقف (ما) دام (لم ينصب أولى من ثبوت) لها (فاعلما) كقراءة السنة ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾ ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي﴾ و بإثبات الياء فيما قرأ ابن كثير بخلاف المتصوب فإنه يidel من تنوينه الفاء إن كان منوناً كقطعت وادياً وتثبت ياؤه ساكنة إن لم يكن كأجب الداعي بخلاف غير النون كما صرخ به بقوله : (وغير ذي التنوين) المرفوع والمجرور (بالعكس) فثبتت يائه أولى من حذفها (وفي) منقوص محدود العين (نحو مر) اسم فاعل على من أرأى أو محدود الفاء كيف علما كما في شرح الكافية (لزوم رد الياء) عند الوقف (اقتفي) لئلا يكثر الحذف .

(فصل)

(وغيرها التأنيث من محرك سكته) عند الوقف وهو الأصل (أوقف رائماً التحرك) بأن تخفي الصوت بالحركة ضمة كانت أو كسرة أو فتحة وخصمه الفراء تبعاً للقراءة بالأولين (أو أشمم الضمة) فقط عند الوقف بأن تشير إليها بشفتيك من غير تصويب (أوقف مضعفاً) أي مشدداً (ما) أي حرفًا (ليس همزاً أو عليلاً إن قفا) أي تبع الحرف الموقف عليه الموصوف بما ذكر حرفًا (محركًا) كهذا جعفر وهذا وعل بخلاف الهمز كخطا والعيل كالقاضي ويخشى ويدعو والتابع ساكتاً كعمرو (وحركتات انقلاب) عند الوقف من الموقف عليه (لساكتن) قبله (تحركه لن يحظلا) أي يمنع نحو ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّيْر﴾ إذ

جد النقر ولا ينقل إلى متحرك كجعفر ولا ممتنع التحرير إما لتعذر كإنسان أو استقال كقضيب وخروف أو اداء إلى بناء لا نظير له كبisher مرفوعاً وذهل مجروراً كما سيأتي (ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه) نحو (بصري) أما من المهموز كباء فيراه (وكوف نقلأ) المفتاح من سوى المهموز أيضاً (والنقل إن المهموز) للاسم حينئذ بأن يكون المنقول ضمة مسبوقة بكسرة أو بالعكس (عدم نظير) ليس يمتنع) فيجوز في رده وكفاء هذا رده ومررت بكفاء ثم لما صدر في الضابط اشتراط أن يكون الموقوف عليه غير هاء التأنيث ليفعل فيه ما ذكر احتاج إلى بيان ما يفعل فيه إذا كان هاء فقال (في الوقف تاء تأنيث الاسم هاجعل إن لم يكن بساكن صبح وصل) كمسلمة وفتاة بخلاف ما إذا وصل به كبت وأخت وبخلاف تاء تأنيث الفعل كقامت وأما تأنيث الحرف كثمت وربت فاختار في شرح الكافية جواز ذلك فيما فيقال ربه وثمه قياساً على قولهم في لات لاه (وقل ذا) أي جعل التاء المذكورة هاء في الوقف (في جمع تصحيح) للمؤنث كقول بعضهم دفن البناء من المكرمات (و) في (ما ضاهاه) كهيهات وأولات وكثير في ذلك عدم الجعل المذكور (وغير ذين) أي جمع التصحيح وما ضاهاه كغرفة وغلمة بالعكس انتهي فالكثير فيه جعل التاء هاء والقليل عدم ذلك .

(فصل)

أديم شد) نحو وأضحي من عله قوله (في المدام) البناء (استحسنا) بيان لأحسنية الاتصال فلا يعد مع قوله ووصل ذي الها البيت المبين للوقوع تكرار فتأمل (وربما أعطى لفظ الوصل ما للوقف نثرا) من لحاق الها نحو **لَمْ يَتَسَّهَ وَانْظُرْ** وغيرها نحو هذه حبأ ويا فتي (وفشا) ذلك (منتظمًا) نحو « مثل الحريق وافق القصبا » بتضعيف الباء .

هذا باب الإملاء

هي كما في شرح الكفاية أن ينحى بالألف نحو الياء وبالفتحة قبلها نحو الكسرة (الألف المبدل من يافي طرف أمل) كالهدى وهدى (كذا) أمل الألف (الواقع منه اليا خلف) في بعض التصاريف (دون) حرف (مزيد) معها (أو شذوذ) لوقعها كجبل بخلاف نحو قف فاليا تختلف ألفه بزيادة في التصغير كقفي وفي الكسيير كقفي وشذوذ كقول هذيل في إضافته إلى الياء قفي (و) ثابت (لما تليه ها التأنيث) حكم (ما الها عندما) من الإملالة كرماد (وهكذا) أمل الألف الكائنة (بدل عين الفعل أن يؤول ذلك الفعل عند إسناده (إلى) التاء إلى وزن (فلت) بكسر الفاء (كمامي خف ودن) وهو خاف ودان فإنك تقول فيما خفت ودنت (كذاك) أمل الفاء (تالي الياء) كبيان وكذا سابق الياء كبائع كما في شرح الكافية (والفصل) بين الياء وبين الألف المتأخرة (اغتفر) في جواز الإملالة إن كان (بحرف) وحده كيسار (او) بحرف (معها كجيئها أدر كذاك) أمل (ما) أي ألفا (يليه كسر) كعالم (أو يلي) حرفاً (تالي كسر) ككتاب (أو) يلي حرفاً تالي (سكون قدولي) ذلك السكون (كسرًا) كشمال (وفصل الها) بين الساكن وبين الحرف التالية الألف (كلا فصل بعد) لخلفها (فدرهماك من يمه لم يصد) أي لم يمنع من إمالته (وحرف الاستعلا) أي حروفه وهي مجموع قط خص ضغط (يكف مظهراً من كسر أو يا) عن الإملالة بخلاف الخفي منها كالكسرة المقدرة وما إذا أتى ألفها عن ياء (وكذا تكfra) غير مكسورة الإملالة نحو عذار وعدران وراشد (إن كان ما يكف) من حروف الاستعلا (بعد) بالضم أي بعد الألف (متصل) بها كناصح (أو بعد حرف) تلاها كواثق (أو بحرفين فصل) عنها كموثيق (كذا) يكف حرف الاستعلا (إذا قدم) على الألف (ما) دام (لم ينكسر أو) لم (يسكن إثر

الكسر) كقالب بخلاف ما إذا انكسر كغلاب أو سكن إثر الكسر (كالمطواع مر) فلا تمنع الإمالة وفي شرح الكافية فيما إذا انكسر لا يمنع وفي الساكن تاليه يجوز أن يمنع وأن لا يمنع فإن أراد به عدم تحتم الإماله فهذا شأنها في جميع أحوالها كما سيأتي فلا وجه لتخصيصه بهذه الصورة والإشعار بتغایره لما قبله وإن أراد بيان احتمالين متساوين في وجوب الكف وعدمه فلا بأس ولعله المراد فتأمل (وكف) حرف (مستعمل و) كف (را ينکف بكسر را) فتأتي الإمالة (كغارما لا أجفو ولا تمل لسبب لم يتصل) كلزید مال (والكف قد يوجبه ما ينفصل) ككتاب قاسم أو خالف ابن عصفور في المسألتين وقواه ابن هشام راداً به على المصنف وأقول : الفرق قوة المانع ولهذا قدم على المقتضي وأيضاً فالمقتضى هنا إذا وجد لا يوجب الإمالة كما في الكافية وشرحها والمانع إذا وجد أوجب الكف فاتضحت تفرقة المصنف . وإيتانه بقد يشعر بأنه قد لا يکف وبه صرح في شرح الكافية (وقد أمالوا التناسب) في رؤوس الآي وغيرها (بلا داع) أي طالب للإمالة (سواه كعماداً) أي كألفه الأخيرة أميلت لتناسب الألف التي قبلها (و) كألف (تلا) من قوله تعالى « والقمر إذا تليها » أميلت وإن كان أصلها وأوا لتناسب رؤوس الآي (ولا تمل ما لم ينل تمكنًا) بأن كان مبنياً (دون سماع) يحفظ نحو الحجاج وراء ونحوها من فوائح السور (غيرها وغيرنا) فأملهما وإن كانوا غير متمكين قياساً (والفتح قبل كسر راء في طرف أمل كللأيسر مل تکف الكلف) أي كسينه (كذا) أمل فتح الحرف (الذي يليه ها التأنيث في وقف) كرخمة ونغمة قوله (إذا ما كان غير ألف) زيادة توضيح إذ معلوم أن الألف لا تفتح .

هذا باب (التصريف)

هو كما في شرح الكافية تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي ولکثرة ذلك أتى بالتفصيل الدال على المبالغة (حرف وشبهه) وهو المبني (من الصرف بري) عبر به هنا دون التصريف للإشارة بأنه لا يقبله بوجه بخلاف ما لو أتى به فإنه يوهم نفي كثرته والمبالغة فيه دون أصله (وما سواهما) وهو الاسم المتمكن والفعل الذي ليس بجامد (بتصريف حري) أي حقيق (وليس أدنى من ثلاثة يرى قابل تصريف) ؛ إذ لا يكون كذلك إلا الحرف وشبهه (سوى ما غيرها) بالمحذف بأن كان أصله ثلاثة ثم حذف بعضه بأنه يقبله كيد وق

ويع (ومتهى) حروف (اسم خمس إن تجردا) من زائد نحو سفرجل وأقله ثلاث كرجل وما بينهما أربع كجعفر (وإن يزد فيه فما سبعا عدا) أي جاوز بل جاء على ست كانطلاق وسبع كاستخراج وقد يجاوز سبعا بتا تأنيث كقر علانة قال بعضهم وبغيرها كقولهم : كذبذبان (وغير آخر الثلاثي) وهو أوله وثانية (افتح وضم واكسر) بتوافق وتخالف تبلغ تسعه وهي من جملة أبنيته نحو فرس عضد كبد عنق صرد دئل وسيأتي أن هذا قليل ابل ضلع وسيأتي أن فعل مهملا (وزد تسكين ثانية) مع فتح أوله وضمها وكسره تبلغ ثلاثة وهي مع ما تقدم (تعم) أبنيته فلا يخرج عنها شيء نحو فلس برد جذع (وفعل) بكسر الأول وضم الثاني (أهمل) لثقل الانتقال من الكسر إلى الضم والحبك إن ثبت فمن التداخل (والعكس) وهو فعل بضم الأول وكسر الثاني (يقل) في الأسماء (لقصدهم تخصيص فعل) وهو فعل المفعول (بفعل) وما جاء منه دئل لدوية ورثم للثة ووعل للوعول (وافتتح وضم واكسر الثاني من فعل ثالثي) مع فتح أوله نحو ضرب ظرف علم وهذه فقط أبنيته الأصلية كما ذكر سيبويه (وزد) في أصوله عند بعضهم (نحو ضمن) بضم أوله وكسر ثانية وال الصحيح أنه ليس بأصل وإنما هو مغير من فعل الفاعل ، وما احتاج به ذلك البعض من أنه جاءت أفعال لم ينطق لها بفاعل قط كذهى ولو كان فرعا للزم ان لا يوجد إلا حيث يوجد الأصل مردود بأن العرب قد تستغنى بالفرع عن الأصل ألا ترى أنه قد جاءت جموع لم ينطق لها بمفرد كذا كير ونحوه وهي لا شك نواب عن المفردات (ومتهاه) أي الفعل (أربع إن جردا) من زائد كعربى وأقله ثلاث (وإن يزد فيه فما ستّا عدا) بل جاء على خمس كانطلاق وست كاستخراج (لاسم مجرد ربع) أوزان هي (فعل) بفتح الأول والثالث كشلub (وفعل) بكسرهما كزيرج (وفعل) بكسر الأول وفتح الثاني الثالث كقلفع (وفعل) بضمها كدمليج (ومع فعل) بكسر الأول وفتح الثاني وتشديد اللام كفحطلي (فعل) بضم الأول وفتح الثالث رواه الأخفش والковيون كطحلب (فإن علا) الاسم بان كان خماسيا (فمع) كونه حاويا لوزن (فعل) بفتح الأول والثاني وتشديد اللام الأولى وفتحها كشطحب (حوى فعلا) بفتح الاول والثالث وكسر الرابع كقهيلس (كذا فعل) بضم الأول وفتح الثاني وتشديد اللام الأولى وكسرها من أوزان الخماسي أيضا كخبعن (وفعل) بكسر الأول وفتح الثالث وتشديد اللام الأخيرة كقرطعب (وما غير) ما ذكرناه (للزيد) أي

الزيادة وهو مصدر زاد (أو النقص) أو نحوه (انتمى) كعلبطة أصله علابط ومحربجم ومنطلق وجحدب (والحرف إن يلزم) تصاريف الكلمة (فاصل) كضاد ضرب (والذي لا يلزم) هو (الزائد مثل تاء احتذه) لسقوطها من حذا يحذو وحذوه (بضمن فعل) بكسر الضاد أي بما تضمنه من الحروف وهي الفاء والعين واللام (قابل) يا أيها الصرفي (الأصول في وزن) الكلمه فقابل الأول بالفاء والثاني بالعين والثالث باللام وقل وزن ضرب فعل ويضرب يفعل (وزائد بلفظه اكتفى) كقولك في مكرم مفعول ، ويستثنى المبدل من تاء الافتعال كمصطفي فوزنه مفتعل والمكرر كما سبأتي (وضاعف اللام في الميزان (إذا أصل) بعد ثلاثة (بقي كراء جعفر) فقل في وزنه فعل (وقف فستق) فقل وزنه فعل (وإن يك) الحرف (الزائد ضعف أصل) كباء حلبيت ودال اغدوون (فاجعل له في الوزن ما للأصل) بأن تقابله بحرف من حروف فعل (واحكم بتأصيل حروف سمس ونحوه) لأنه لا يصح إسقاط شيء منها (والخلف) ثابت (في) ما صح إسقاط ثالثه (كلملم) بكسر الثالث وكفکف فالکوفيون الثالث زائد مبدل من حرف مماثل للثاني والزجاج زائد غير مبدل وبقية البصريين أصل هذا وحروف الزيادة عشرة جمعها المصنف أربع مرات في بيت هو « هناء وتسهيل تلا يوم أنسه نهاية مسؤول امان وتسهيل » (فالله أكثر من أصلين صاحب زائد بغير مين) كألف حاجب بخلاف ألف قال (واليا كذا والواو) يكونان زائدين إذا صحبا أكثر من أصلين (إن لم يقعا) مكررين ولم تصدر الواو مطلقاً ولا الياء قبل أربعة أصول في غير مضارع نحو صيرف وقضيب وجهر وعجز فإن لم يصحبا أكثر أصلين كبيت وسط وقعا مكررين (كما هما في يؤيؤ) لطائر (ووعوا) بمعنى صوت أو تصدرت الواو كورنتل أو الياء قبل أربعة أصول كيستعور فأصلان (وهكذا همز وميم) يكونان زائدين إن (سبقاً ثلاثة) فقط (تأصيلها تحققا) كأصبع ومجذع فإن لم يسبقاً أو سبقاً أربعة أو ثلاثة لم تتحقق أصالتها فأصلان (كذاك همز آخر) يكون زائداً إذا وقع (بعد ألف أكثر من حرفين) أصلين (لفظها ردد) كحمداء وعلباء فان وقع بعد ألف قبلها حرفان فقط كسماء فاصل (والنون في الآخر كالهمز) فيكون زائداً إذا وقع بعد ألف قبلها أكثر من أصلين كندمان بخلاف رهان وهجان (و) النون إذا كان ساكناً (في) الوسط (نحو غضنفر) للأسد (أصالة كفي) وأعطى زيادة بخلاف ما إذا كان متحركاً

نحو غرنيق أولاً في الوسط نحو عبر (والباء) تكون زائدة (في التأنيث) كمسومة (والمضارعة) كضرب (ونحو الاستفعال) التفعيل وما صرف منها كاستخراج وتسنيم (والمطاوعة) كالتعلم والتخرج والاجتماع والتبعاد وما صرف منها .

تممة : تكون السين زائدة في الاستفعال (والباء) تكون زائدة (وفما) في ما الاستفهامية المجرورة (الكلمة) وجئت مجيء منه (و) في الفعل المجزوم نحو (لم تره) ولم يقضه وفي الأمهات وأهراق (واللام) تكون زائدة (في الإشارة المشتهرة) نحو ذلك وتلك وهناك وفي طيس (وامن) يا أيها الصرفي (زيادة بلا قيد ثبت) كما بيانه (إن لم تبين حجة) على زيادة من استفهام فإن بینت قبلت في حكم بزيادتي نوني حنظل وسبيل لسقوطهما في (كحظرت) الابن وأسبل الزرع وهمزتى شمال واحبنتاً وميمى دلامص وابن وتأءى ملکوت وعفريت وسيني قدموس وأسطاع لسقوطها في الشمول والخط والدلاصة والنبوة .
والملك والعفر والقدم والطاعة .

فصل في زيادة همزة الوصل

(للوصل همز سابق لا تثبت إلا إذا ابتدى به) لأنه جيء به لذلك (كاستبتوها وهو) لا يكون لمضارع مطلقاً ولا لماض ثلاثي ولا ربعي بل (لفعل ماض احتوى على أكثر من أربعة نحو الجلى) واستخرج (والأمر والمصدر منه) انحل واستخرج وانجلاء واستخراجاً (وكذا أمر الثلاثي كاخشن وامض وانفذدا و) هو (في اسم) و (است) وهو العجز و (ابن) و (ابنم) وهو ابن زيدت عليه ميم (سمع) فحفظ ولم يقس عليه (و) سمع أيضاً في (اثنين وامرئ وتأنيث) لهذه الثلاثة (تبع) وهي ابنة وابتنان وامرأة (و) في (أيمين) في القسم قال ابن هشام وينبغي أن يعدوا الـ الموصولة وـ المـ لـ فـ فيـ أـيمـينـ إـنـ قـالـواـ هـيـ أـيمـينـ فـ حـذـفـتـ الـ لـ قـلـناـ فيـ جـوابـهـمـ وـابـنـمـ هـوـ ابنـ فـزـيـدـتـ المـيـمـ قـلـتـ وـ عـلـىـ هـذـاـ يـنـبـغـيـ أنـ يـعـدـواـ أـيـضاـ أـمـ لـعـةـ فـيهـ فـاعـلـمـ (هـمـزـ أـلـ) المـعـرـفـةـ (كـذاـ) أـيـ وـصـلـ ، وـهـذـاـ اـخـتـيـارـ لـمـذـهـبـ سـيـبـوـيـهـ وـالـخـلـيلـ يـقـولـ أـنـ قـطـعـ كـمـاـ تـقـدـمـ فـيـ بـابـهـ مـبـيـنـاـ (وـ) يـخـالـفـ هـمـزـهـاـ مـاـ قـبـلـهـ فـيـ أـنـهـ (يـيـدـلـ مـاـ فـيـ الـاسـتـفـهـاـمـ) نـحـوـ آـذـكـرـيـنـ حـرـمـ (أـوـ يـسـهـلـ) نـحـوـ :

الْأَلْحَقُ أَنْ دَارَ الرِّبَابَ تَبَاعِدَتْ أَوْ اَنْبَتَ حَبْلٌ أَنْ قَلْبَكَ طَائِرٌ

هذا باب الإبدال

(أحرف الإبدال) عدها غي التسهيل ثمانية وزاد هنا الهاء وتقديم أنها تبدل من التاء في الوقف على نحو رحمة ونعمة فصارت تسعة يجمعها قوله (هدأت موطئا فأبدل الهمزة) أي أجعلها بدلاً (من واو و) من (يا) حال كون كل منها (آخر إثر ألف زيد) نحو رداء وكساء بخلاف تعاون وتبابن لعدم تطرفهما نحو غزو وظبي لعدم تلوهما الألف ونحو واو وأي لأصالة الألف (وفي) اسم (فاعل ما) أي فعل (أعل عينا ذا) أي إبدال الهمزة من واو ومن ياء (اقتفي) كبائن وقائل بخلاف ما لم تعل عينه وإن اعتلت نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور والإعلال إعطاء الكلمة حكمها من حذف وقلب ونحو ذلك والاعتلال كونها حرف علة (والمد) الذي (زيد ثالثا في الواحد همزا يرى) بالإبدال (في) جمعه على مفاعيل (مثل كالقلائد) والصحائف والعجائز بخلاف الذي لم يزد نحو مفارزة ومحاوزة ومسيرة ومشورة ومثاوب (كذاك) يدل همزا (ثاني) حرفين (لبين اكتنفا مد مفاعيل) أي وقع أحدهما قبله والآخر بعده وتتوسطهما (كجمع) شخص (نيفا) على نياتف وأول على أوائل وسيدا على سيايد بخلاف مد مفاعيل نحو طواويس وقدرت فاعل جمع المخدوف المنوي بشخص تبعاً لل濂افية (وافتتح ورد الهمز) المبدل من ثاني اللبين المكتنفين مد مفاعيل (يا فيما أعل لاما) منه كقضية وقضايا أصلها قضائي ، فأبدلت الهمزة ياء مفتوحة ، فانقلبت الياء المتطرفة ألفاً لتحرکها وافتتاح ما قبلها (و) الهمز (في مثل هراوة) إذا جمع (جعل واوا) لأنه حينئذ يصير هرائي ففتح الهمزة للاستثنال فتقلب الياء ألفاً لما سبق فتصير هراء فيکره اجتماع الأمثال ففعل به ما ذكر وقيل هراوي (وهمزا أول الواوين رد) إذا كانا متوالين (في بدء) كلمة (غير شبه وفي الأشد) كأواصل وأصله وواصل بخلاف ما إذا كان في بدء شبه ووقي وهو كل ما ثاني واویه منقلبة عن ألف فاعل إذ أصله واقتفي فلا يرد همزا .

فصل

(ومدّا أبدل ثاني الهمزة من كلمة ان يسكن) ذلك الهمز ثم المد يكون من جنس الحركة التي قبله (كاثر) أصله آثر (وايتمن) بضم التاء أصله ائتمن وإيثار أصله ائثار وقدد الهمز بالسكون لأن في غيره تفصيلاً وأشار إليه بقوله (إن يفتح)

ثاني الهمزين وكان (أثر) همز ذي (ضم أو فتح قلب واواً) كأواخذن أصله أواخذن وأوادم أصله آدم (وباء) إن كان المفتوح (إثر) ذي (كسر ينقلب) كإيم مثال أصعب من الأم أصله ائم فنقلت فتحة الميم الأولى إلى الهمزة توصلًا إلى الإدغام ثم أبدلت الهمزة ياء والهمز (ذو الكسر مطلقاً) سواء كان أثر ضم أو فتح أو كسر (كذا) أي ينقلب ياء كأينه أي اجعله يئن وایمة وایم مثال الإثمد من الأم (وما يضم) من ثاني الهمزين (واواً أصر) مطلقاً (ما) دام (لم يكن لفظاً أتم) بأن لم يكن آخر الكلمة كاوم مثال أيلم من الأم وأوب جمع أب وأوم مثال أصعب بضم الباء من الأم فإن كان أتم اللفظ (فذاك ياء مطلقاً) سواء كان إثر ضم أو فتح أو كسر وكذا سكون (جا) كالقرء والقرأى والقرء وقرأى أمثلة برشن وجعفر وزيرج وقطر من القرء والياء في الأخير سلامة لسكون ما قبلها وفي الثالث ساكنة لأنها كياء قاض وفي الثاني مقلوبة ألفاً وفي الأول فعل بها ما فعل بأيد من تسكينها وإبدال الضمة قبلها كسراً (وأوم ونحوه) وهو كل ذي همزين الأول مفتوح والثاني مضموم (وجهين) القلب والتصحيح (في ثانية أم) أقصد .

فصل

(وباء قلب ألفاً كسرًا تلا) كمباصح ومصابيح ومصبيح (أو) تلا (باء تصغير) كغزاله وغزيل (بواو ذا) أي القلب ياء (افعلا) إن كانت (في آخر) بعد كسر كرضي أصله رضو وهو من الرضوان بخلاف الواقعه وسطاً كعوض (أو) كانت (قبل تاء التأنيث) كشجية أصله شجوة إذ هو من الشجو (أو) كانت قبل (زيادي فعلن) وهمما الألف والنون كغزيان مثال قطران من الغزو (ذا) أي قلب الواو ياء (أيضاً رأوا) مجيهه (في مصدر) الفعل (المعلم عيناً) الموزون بفعال كصمام صياماً بخلاف المصحح وإن كان معتلاً كلاً وذا وإذا والموزون بغير فعال كما قاله (والفعل منه) أي من المعلم عيناً (صحيح غالباً نحو الحول) مصدر حال (وجمع) اسم (ذى عين أعل أو سكن) وتلاه ألف (فاحكم بذا الإعلال) أي اقلب الواو ياء (فيه حيث عن) نحو دار وديار وثوب وثياب بخلاف ذي العين المصحح كطويل وطوال والساكن الذي لم يله في الجمع ألف كما قال (وصححوا فعلة) فقالوا كوز وكوزة (وفي فعل وجهان) الإعلال والتصحيح (والإعلال أولى كالحيل) جمع حيلة ومن التصحيح حاجة وحوج

(والواو) إن كان (لاماً) رابعاً فصاعداً واقعاً (بعد فتح يا انقلب كالمعطيان)
أصله معطوان وكذا (يرضيان) أي يرضوان (ووجب إبدال واو بعد ضم) أي
أخذها بدلاً (من ألف) كسويع (ويا) ساكنة مفردة في غير جمع (كمون بذا)
أي القلب واواً (لها اعترف) كمثال المصنف إذ أصله ميقن لأنه من اليقين
بخلاف المتحركة كهيم والمدغمة كحيض والكافنة في جمع لها حكم آخر وهو
قلب الضمة قبلها كسرة كما قال (ويكسر المضموم) قبل الياء الساكنة (في
جمع كما يقال في هيم عند جمع أهيما وواواً إثر الضم رد الياء متى ألفي لام فعل)
وأمين كنهو الرجل إذا كمل نهيه أي عقله ، أصله نهى (أو) ألفي لام (اسم من
قبل تا) التأنيث (كتاء بان من رمى كمقدره) فإنه يقول مرمرة والأصل مرمية
(كذا) ترد الياء واواً لوقعها إثر ضم (إذا) الباني (كسبعان) بضم الباء
(صيرو) أي بناء من رمى فإنه يقول رموان والأصل رميان (وإن تكن) الياء (عيناً
لفعلى) بضم الفاء حال كونها (وصفاً فذاك بالوجهين) الإعلال والتصحيح
وقلب الضمة حينئذ كسرة (عنهم يلفي) ككوسى وكيسى مؤنث الأكيس
بخلاف فعلى اسمًا فلا يجوز فيه إلا الإعلال كطوبى لشجرة .

فصل في نوع من الإبدال

(من لام فعلى) بفتح الفاء حال كونه (اسمًا أتى الواو بدل ياء كتقوى) أصله تقىا لأنه من وقت بخلاف فعلى وصفاً كصديا قوله : (غالباً جا ذا البدل) لا دائماً احتراز من نحو ريا بمعنى الرائحة (بالعكس) أي بعكس إثبات الواو بدل الياء وهو إثبات الياء بدل الواو (جاء لام فعلى) بالضم حال كونه (وصفاً) كالعليا بخلافه اسمًا كحزوى (وكون قصوى) الوصف المصحح (نادراً لا يخفى) على أهل الفن .

فصل في نوع منه

(إن يسكن السابق من واو ويا واتصلا) في كلمة واحدة (ومن عروض)
للسابق أو للسكون (عريا فباء الواو اقلين مدغما) بعد القلب في الياء الأخرى
كهين أصله هيون بخلاف ما إذا لم يتصل كابني وافدا وكان السابق أو السكون
عارضًا كروية مخفف رؤية وقوى مخفف قوى (وشد معطى غير ما قد رسم)

فصل في نقل حركة المتحرك للمتعل إلى الساكن الصحيح
لإعلال العارض السابق في قولهم رية ، وتركه مع استيفاء الشرط في قولهم ضيون
والإعلال بقلب الياء واواً في قولهم : هو ، ونهو عن المنكر.

فصل

(من ياء أو واو) متحركين (بتحريك أصل) أي كان أصلاً (ألفاً ابدل) إن وقعاً
(بعد فتح متصل) و (إن حرك التالي) لهما كقال وباع الأصل قول وبيع بخلاف ما
إذا لم يحركها كالبيع والقول أو حرها بتحريك عارض كجيل وتوم مخفف جيئل وتؤام
أو وقعاً بعد غير فتح كعوض أو بعد فتح منفصل لأن زيد ومق أو لم يحرك تاليها كما
ذكره بقوله (وإن سكين كف إعلال) ياء أو واو (غير اللام) كبيان وطويل (وهي)
أي اللام الياء أو الواو (لا يكف إعلالها) يبدلها ألفاً (ساكن) يقع بعدها (غير ألف)
أو ياء التشدید فيها قد ألف) كيخشون ويحون ، الأصل يخشون ويحون ،
والألف المبدلة ممحونة لاتقاء الساكين بخلاف الساكن الألف كعليان وزروان والياء
المشددة كغنوی وعلوی (وصح عین) مصدر على (فعل) بفتح العين (و) ماض
على (فعلاً) بكسرها حال كون كل منها (ذا) اسم فاعل على (أفعل كأغيد) أي
كمصدره وهو غيد وماضيه وهو غيد (و) نحو (أحولاً) أي مصدره وهو حول أو
ماضيه وهو حول (وإن بين) أي يظهر (تفاعل) أي معناه وهو التشارك (من) لفظ
(افعل و) الحال أن (العين واو أسلمت) جواب إن (ولم تعل) كاجتروا بمعنى تجاوراً
بخلاف ما إذا لم يظهر فيه التفاعل كارتاب واقتاد والأصل : ارتيب واقتاد وما إذا
كانت العين ياء كابتاعوا (وإن لحرفين) معتلين في الكلمة (ذا الإعلال استحق) بأن
تحرك كل وانفتح . ما قبله (صصح أول) وأعل ثان كالحوى والحياة والهوى
(وعكس) وهو إعلال الأول وتصحيح الثاني (قد يتحقق) كالغاية والثانية (وعین ما
آخره قد زيد) فيه (ما يخص الاسم واجب أن يسلماً) من الإعلال كالهيمان
والحولان والحادي والصوري (وقبل باقلب ميما النون إذا كان مسكننا) سواء كان
في كلمة أو في كلمتين (كمن بت انبداً) أي من قطعك اطرحه .

فصل في نقل حركة المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح

(لساكن صح انقل التحرير من ذي لين آت عين فعل كابن) وأقم وأقام
الأصل أبين وأقوم وأقوم بخلاف ساكن اعتل كبائع ثم هذا (ما) دام (لم يكن
فعل تعجب) كما أقومه وأقوم به (ولا) مضاعفاً (كأيضاً أو) نحو (أهوى)

ما هو (بلام علا) فإن كان فلا نقل حملاً للأول على شبهه أفعل التفضيل وصوناً للثاني عن التباسه بياض من البضاضة لحذف ألفه للاستغناء بتحريرك الباء وللثالث عن توالي الإعلال (ومثل فعل في ذا الإعلال) وهو النقل المعقبة القلب (اسم ضاهي مضارعاً فيه وسم) أي علامه من علاماته ، أما وزنه أو زيادته كتبיע مثال تخلٰء من البيع أصله تبع ومقام أصله مقوم بخلاف الحاوي لوزنه وزيادته كأبيض أو أسود بخلاف غير المضارعة كما قال (ومفعل صبح كالمفعال) كالمقود والمسواك (وألف الإفعال واستفعال أزل لهذا الإعلال) كإقامة واستقامة الأصل إقاوم واستقاوم نقلت حركة الواو إلى القاف فانقلبت ألفاً فالتقى ساكنان وفعل ما ذكر ثم لحقته التاء كما قال (والتاء زرم عوض) من الألف (وحذفها بالنقل) عن العرب (ربما عرض) ونقدم ذلك في أبنية المصادر (وما لإفعال من الحذف ومن نقل فمفعول به أيضاً قمن نحو مبيع ومصون) الأصل مبيوع ومصونون نقلت حركة الياء والواو إلى ما قبلهما فالتقى ساكنان فحذفت الواو فيما وقلبت ضمة مبيع كسرة لكرهاتهم انقلاب يائه واواً (وندر تصحيح) مفعول (ذي الواو) فقيل فرس مقود (وفي ذي اليا اشتهر) التصحیح ققيل مبيوع (وصحح المفعول) المبني (من) فعل المفتوح العين المعتل اللام بالواو (نحو عدا) إن تحررت الأجود فقل فيه معدو (وأعمل أن لم تتحرر الأجودا) فقل فيه مудى بخلاف المبني من فعل لمكسورها كمرضي والمعتل اللام بالياء كمرمي (كذلك ذا وجهين) التصحیح والإعلال وذا يعني صاحب حال عامله قوله (جا المفعول) بالضم (من ذي الواو) سواء كانت (لام جمع أو فرد يعن) كعصى وأبو وعلو وعنى ومن هنا بيانية (وشاع نحو نيم) بإعلال (في نوم) الذي هو الأصل (ونحو نيم) في نوم (شذوذه نم) أي نسب لأهل الفن .

فصل في نوع من الإبدال

(ذو اللين فـ) حال من ذو المبتدأ الخبر عنه بأبدلا العامل في قوله (تـ في افتعال أبدلا) كاتسر واتصل الأصل ايتسرا واتصل وكذا تصارييفهما (وشدـ) إبدال الفاء تاء في (افتعال) (ذي الهمز) كاتزر والفصيح ايترر ، وأما قوله ، (نحو ابتكتلا) افتعال من الأكل فمثال لذي الهمز في الجماعة وليس مما نحن فيه .

فصل

(طـ) مفعول ثـان (تـ افتعال) مفعول أول لقول (ردـ) يعني صير تاء افتعال

طاء إذا وقع (إثر) حرف (مطبع) وهي الصاد والضاد والطاء والظاء كاصل طيفي واضطرب واطعن واضطالم فإن وقع (في) إثر دال أو زاي أو ذال نحو (ادان وازدد واذكر) فإنه (دالا بقي) أي صار إذ أصل هذه الأمثلة ادتان وارتدا وذاتكر.

فصل في الحذف

(فأ أمر أو مضارع) مصاغ (من) معتل الفاء (كوعد حذف) نقل بعد عدد (وفي) مصدره (كعدة ذاك) الحذف (اطرد) وعوض عنه الهاء آخرًا (وحذف همز أ فعل استمر في مضارع) منه كأكرم وهو الأصل في الحذف لاجتماع الهمزتين ويكرم وتكرم وتكرم محمولة عليه طرد اللباب (و) في (ينتئي متصف) بكسر الصاد اسمي الفاعل والمفعول منه كممكر ومكرم (ظللت) بفتح الظاء (وظلت) بكسرها (في ظللت) بفتحها وكسر اللام الأولى الماضي المضاعف المكسور العين المسند إلى الضمير المتحرك (استعمل) الثاني على حذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء والأول على حذفها ولا نقل وأما الثالث فإنه الأصل من الإ تمام (و) استعمل (قرن) بكسر القاف (في اقرن) بكسر الراء الأولى على حذفها بعد نقل حركتها إلى القاف على قياس ما تقدم في ظللت فيما يظهر وأما قول بعض الشرح أن المذوف الثانية ثم نقل كسرة الراء بعيد (وقرن) بفتح القاف في اقرن (نقلًا) نقله ابن القطاع وقرأ به نافع وعاصم في قوله تعالى : ﴿وَقَرَنَ فِي بُيُوتٍ كَثِيرٍ﴾ وبالكسر قرأ الباقيون .

هذا باب الإدغام

بسكون الدال عبر به إثارة للتحقيق وإن قال ابن يعيش أنه عبارة الكوفيين وأن الإدغام بالتشديد كما عبر به سيبويه عبارة البصريين وهو إدخال حرف ساكن في مثله المتحرك كما يؤخذ من كلامهم (أو مثلين محركتين في الكلمة ادغم) بعد تسكينه في الثاني وجواباً كرد يرد ، ولكن يشترط لذلك أن لا يصدر أولهما كما في الكافية نحو ددن وأن (لا) تكون الكلمة على أوزان هي فعل بضممة ففتحة (كمثال ضفَّ و) فعل بضمتيين نحو (ذلل) وجدد (و) فعل بفتحة فكسرة نحو (كلل و) فعل بفتحتين نحو (لب) وهو ما يشد على صدر الدابة يمنع الرحيل من الاستئخار وما استرق من الرمل أيضاً (و) وأن (لا) يكون قبل أول المثنين حرف مدغم (كجسس و) وأن (لا) تكون حركة آخر المثنين عارضة (كأخصاص أبي) بنقل حركة الهمزة إلى الصاد (و) وأن (لا) يكون ملحقاً (كهيلل) إذا قال : لا إله إلا الله فإن كان كذلك فهو ممتنع في الصور كلها (وشذ في) ما استوفى شروط الإدغام مثل (ألل) السقاء بكسر اللام إذا

تغير (ونحوه) « كَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُلِكُ الْأَجْلُ » (فلك بنقل) عن العرب (قبل) ولم يقس عليه (و) إذا كان المثلان ياءين لازما تحرير ثانية نحو (حيي) فياءه (افك) وأدغم) أي يجوز لك كل منهما (دون حذف) ومن الإدغام $\text{وَيَحْتَى مَنْ حَنَّ عَنْ بَيْنَتِهِ}$ (كذاك) يجوز الوجهان إذا كان المثلان تاءين مصدرين في الكلمة (نحو تجلى) والفك واضح ومن أدغم الحق ألف الوصل وقال اتجلى (و) كذلك يجوز الوجهان إذا كان المثلان تاءين في افتعل نحو (استر) فالفك واضح ومن أدغم نقل حركة الأولى إلى الفاء وأسقط الهمزة وقال ستر (وما بتاءين) من فعل مضارع (ابتدى قد يقتصر فيه على تا) واحدة وهي الأولى وتحذف الثانية كما في شرح الكافية تخفيفاً وخص بالحذف لدلالة الأولى على معنى وهو المضارعة دونها (كتبين العير) أصله تبین (وفك) الإدغام من المضارع وجوباً (حيث) حرف (مدغم فيه سكن لكونه بضم الرفع اقترن) ؛ لئلا يلتقي ساكان (نحو حللن ما حلله) بالتون وأصله قبل الفك حل (وفي جزم) أي مجزوم من المضارع (وشبه الجزم) وهو الأمر (تحثير) بين الفك والإدغام (ففي) نحو $\text{وَأَغْضَضَ مِنْ صَوْتِكَ}$ فغض الطرف (وفك أفعل) بكسر العين (في التعجب التزم) ؛ لئلا تتغير صيغته المعهودة نحو :

أحباب إلينا ان تكون المقدما

(واللزم الإدغام أيضاً في هلم) وهي اسم فعل بمعنى أحضر أو فعل أمر لا يتصرف مركبة من ها ولم من قولهم « لم الله شعنه » أي جمعه فحذفت ألف تخفيفاً وكأنه قيل : أجمع نفسك إلينا . ولما انتهى كلام المصنف على ما أراده من علمي النحو والتصريف قال : (وما بجمعه عنك) بضم العين ، وحكى ابن الأعرابي فتحها (قد كمل) بثنائي الميم (نظمماً) أي منظوماً (على جل المهمات) أي معظم المقاصد النحوية (اشتمل) ثم قال ملتفتاً من التكلم إلى الغيبة (أحصى) هو فعل بمعنى جمع مختصراً بكسر الصاد (من الكافية) الشافية (الخلاصة) أي التقاوة منها وترك كثيراً من الأمثلة والخلاف وجعله كتاباً مستقلاً نحو ثلثها حجماً وعلة ذلك ما ذكره بقوله : (كما اقتضى) لأجل اقتضاء النظم أي طلبه (غنى) لجميع الطالبين (بلا خصائصه) أي بغیر فقر يحصل لبعضهم ، وذلك لا يحصل إلا بما فعل ؛ إذ الكافية لكبرها تقص عنها همم كثير من الناس فلا يستغلون بها فلا يحصل لهم حظ من العربية ، فشبه الجهل بالفقر من المال ، وقد قيل : العلم محسوب من الرزق ، هذا ما ظهر لي في شرح هذا البيت ولم أر من تعرض له (فاحمد الله) واشكره عوداً على بدء (مصلياً) ومسلماً (على محمد خير نبي أرسلنا) أي أرسله الله إلى الناس

ليدعوهم إلى دينه مؤيداً بالمعجزة (والله الغر) جمع أغراً وهو من الخيل الأبيض الجبهة أي أنهم لشرفهم على سائر الأمة غير من يستثنى من الصحابة بمنزلة الفرس الأغراً بين الخيل لشرفه على غيره منها ويجوز أن يكون أراد بالله أمته كما هو بعض الأقوال فيه وفي الحديث : « أنتم الغر المحجلون يوم القيمة من آثار الوضوء » (الكرام) جمع كريم أي الطيب الأصول والنعمات والطاهريها (البرة) جميع بار أي ذوي الإحسان وهو المفسر في حديث الصحيحين « بأن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك » (وصحبه) اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع به النبي ﷺ (المتربعين) من الأمة المفضلين على غيرهم منها ، كما ورد ذلك في أحاديث (الخيرة) بفتح الياء ويجوز التسكيك كما في الصحاح ، قال : وهو الاسم من قولك : اختاره الله تعالى ، يقال : فلان خيرة الله على خلقه .

وقد من الله تعالى بإكمال هذا الشرح المحرر موشحاً من التحقيق والتنقية بال Yoshi المخبر ، محراً للدلائل هذا الفن ، مظهراً للدقائق استعملنا الفكر فيها إذا ما الليل جن مت Hwyأياً أو جز العبرة ، وخير الكلام ما قل ودل معتمداً في دفع الإيراد ألطاف الإشارة ؛ ليتبينه أولو الألباب لما له انتحل ، فربما خالفت الشرح في بيان أو تأويل حكم أو تعليل فحسبه من لا اطلاع له ولا فهم سهواً أو عدولًا عن السبيل ، وما درى أنا فعلنا ذلك عمداً لأمر مهم جليل ، وربما نقصت حرفاً أو زدت حرفاً فحسبه الغبي إخلالاً أو توسيعاً وكشفاً ، وما درى أن ذلك لنكتة مهمة تدق عن نظره وتحفني ؟ فلذلك قلت :

| | |
|--------------------------|-----------------------|
| يا سيّدا طالع هذا الذي | فاق نظام الدر والجوهر |
| لا تعد حرفاً منه أو كلمة | وللخيئات به أظهر |
| وروض الذهن إذا مشكل يدو | وبالإنكار لا تبدل |
| فلليس بالشائن شيئاً له | فقد أتى المصنف في أعر |

فدونك مؤلف كأنه سبيكة عسجد أو در منضد برز في إبان الشباب وتميز عند الصدور أولي الألباب ، وقد قال ابن عباس (رضي الله عنهما) « ما أُوتى عالم علمًا إلا وهو شاب » فالحمد لله الذي هدانا وما كنا لننهدي لو لا أن هدانا الله ﷺ لقذ جاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﷺ وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، ورضي الله سبحانه وتعالى عن أصحاب رسول الله أجمعين ، آمين .

المِسْتَهْمَلُ

غُرَامَةُ الْمُهَاجِرِ

515

الفهرس

الصفحة

الموضوع

| | |
|-----|--|
| 5 | المقدمة |
| 19 | هذا باب شرح الكلام |
| 31 | باب المَعْربُ والمَبْنِي |
| 62 | هذا باب النكارة والمعرفة |
| 79 | الثاني من المَعْرِفَةِ : الْعِلْمُ |
| 89 | الثالث من المَعْرِفَةِ : اسْمُ الْإِشَارَةِ |
| 93 | الرابع من المَعْرِفَةِ : الْمَوْصُولُ |
| 110 | الخامس من المَعْرِفَةِ : الْمَعْرُوفُ بِأَدَاءِ التَّعْرِيفِ |
| 117 | هذا باب الْإِبْتِدَاءِ |
| 140 | كَانَ وَأَخْوَاتِهَا |
| 151 | الثاني من نواسخ الْإِبْتِدَاءِ : مَا وَلَاتِ |
| 156 | الثالث من نواسخِ الْمَقَارِبَةِ : أَفْعَالُ الْمَقَارِبَةِ |
| 162 | الرابع من نواسخِ الْمَقَارِبَةِ : إِنْ أَخْوَاتِهَا |
| 174 | الخامس من نواسخِ الْمَقَارِبَةِ : لَا الَّتِي لَنْفَيَ الْجِنْسُ |
| 182 | السادس من نواسخِ الْمَقَارِبَةِ : ظَنٌّ وَأَخْوَاتِهَا |
| 194 | فصل في أعلم وأرَى |
| 198 | باب الفاعل |
| 210 | باب نائب الفاعل |
| 220 | باب اشتغال العامل عن المعمول |
| 230 | تعدي الفعل ولزومه |
| 235 | فصل في رتب المفاعيل |
| 238 | التنازع في العمل |

| | |
|-----|--|
| 244 | فصل المفاعيل الخمسة |
| 244 | المفعول المطلق |
| 254 | المفعول له |
| 257 | المفعول فيه |
| 262 | المفعول معه |
| 267 | الاستثناء |
| 277 | باب الحال |
| 292 | باب التمييز |
| 298 | فصل في معاني حروف الجر |
| 311 | باب الإضافة |
| 335 | المضاف إلى ياء المتكلم |
| 338 | باب إعمال المصدر |
| 343 | باب إعمال اسم الفاعل |
| 349 | باب أبنية المصادر |
| 353 | باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها |
| 356 | باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل |
| 361 | باب التعجب |
| 366 | نعم وبئس وما جرى مجريها |
| 375 | باب أ فعل التفضيل |
| 384 | باب النعت |
| 393 | الثاني من التوابع : التوكيد |
| 401 | الثالث من التوابع : العطف |
| 420 | الرابع من التوابع : البدل |
| 426 | باب النداء |
| 431 | فصل في أحکام توابع المنادى |

| | |
|-----|--|
| 517 | شرح السيوطي على ألفية ابن مالك |
| 435 | فصل في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم |
| 437 | فصل في الأسماء الملزمة للنداء |
| 439 | فصل في الاستغاثة |
| 442 | فصل في الندبة |
| 446 | فصل في الترخيص |
| 450 | فصل في الاختصاص |
| 452 | فصل في التحذير والإغراء |
| 454 | باب أسماء الأفعال والأصوات |
| 457 | باب نوني التوكيد |
| 461 | باب ما لا ينصرف |
| 476 | باب إعراب الفعل |
| 478 | فصل في عوامل الجزم |
| 480 | فصل في لو |
| 481 | فصل في أما ولو لا ولوما |
| 482 | باب الإخبار بالذى وفروعه |
| 483 | باب أسماء العدد |
| 485 | فصل في كم وكأين وكذا |
| 486 | باب الحكاية |
| 486 | باب التأنيث |
| 489 | باب المقصور والمدود |
| 489 | باب كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحا |
| 491 | باب جمع التكسير |
| 495 | باب التصغير |
| 497 | باب النسب |
| 500 | باب الوقف |

| | |
|-----------|------------------------|
| 502 | باب الإمالة |
| 503 | باب التصريف |
| 506 | فصل في زيادة همه الوصل |
| 507 | باب الإبدال |
| 512 | باب الإدغام |
| 515 | الفهرس |

رقم الإيداع

2000/7354

I.S.B.N الترميم الدولي

977 - 5146 - 93 - 3